

هَذِهِ الْمَسْتَشَارَاتُ

المجلد ١٠

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَوْلَى الَّذِي

(٢٤.٢ / ٢١.٣ م)

عقلمند

تقریر محمد رفیع الرحمن مولانا

۱۰۰

والمحمد والي آل محمد

﴿ سورة البقرة في الاستعاذة ﴾

الكتاب الكرام في إنبات القبور



هَلَاكِي الْمُسْتَشْكِلِينَ

فهرسة دائرة المكتبة الوطنية أثناء النشر

الباقلاني، أبي محمد بن الطيب بن محمد

## هداية المسترشدين والرد على أهل البدع والملحدين

أبي محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)؛ تحقيق عمر يوسف

حمدان - عمان: مكتبة عبق المسك ٢٠٢٢

٦١٦ ص؛ ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٩٧٨-٩٩٢٣-٩٨٩٠-١-٢

الواصفات: (البدع - اللاحاد - علم الكلام - الأشاعرة - العقيدة الدينية)

٢٠٢٢ / ٣ / ١٦٧٣

٢٥١, ٧

رقم الإيداع: ٢٠٢٢ / ٣ / ١٦٧٣

ردمك: ٩٧٨-٩٩٢٣-٩٨٩٠-١-٢

ISBN 978-9923-9890-1-2



9 789923 989012

الطبعة الأولى

(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

حقوق الطبع محفوظة



awj.publishing@gmail.com

00962796054800

الأردن - عمان - العبدلي

مكتبة مسك للنشر والتوزيع

Miskpublishing@outlook.com



# هَدَايَةُ الْمُسْتَشْدِدِينَ

تصنيف

أبو عبد الله القاسمي بك محمد بن أبي الطيب بن محمد الشكرا الأشعري  
الشهرنوبلي

(ت ١٠١٣ / ١٤٠٣ هـ)

تحقيق

أبو عمرو يوسف عبد الغني محمد  
تغريب محمد عبد الرحمن محمد

(المجلد الأول)

﴿تتمة باب الكلام في الاستطاعة

إلى باب الكلام في إثبات النبوة﴾







[١١]

المجلدة الحادية عشرة من  
من كتاب هداية المسترشدين  
والرد على أهل البدع والملحدين

تصنيف

تصنيف قاضي القضاة الإمام الأجل السيد الزاهد الكبير

عماد الدين شمس الإسلام

أبي بكر محمد بن الطيّب البصريّ الباقلانيّ

نصر الله وجهه

## [١ب] بسم الله الرحمن الرحيم

فَوَضَّعْتُ أُمُورِي إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى .

يُقَالُ لَهُمْ : كُلَّمَا اعْتَرَفْتُمْ مِنْ تَطَلُّبِ الْجَلِيلِ لِباطِلِكُمْ ، أَرَزَدْتُمْ تَوَرُّطًا فِي الْجَهْلِ وَنَقَضْتُمْ مَا تَبْنُونَ أَصُولَكُمْ عَلَيْهِ ؛ فَخَيَّرُونَا أَلَيْسَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ الْحُكْمُ فِي حُصُولِهِ إِلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ ، لِيَحْصُلَ !

فَإِذَا قَالُوا : أَجَل .

قِيلَ لَهُمْ : فَإِذَا حَصَلَ الْحُكْمُ ، فَمَا الْحَاجَةُ مَعَ حُصُولِهِ إِلَى وُجُودِ الْعِلَّةِ ؟ وَهِيَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا ، لِيَحْصَلَ الْحُكْمُ ؛ فَإِذَا حَصَلَ ، اسْتَعْنَيْ عَنْهَا لِحَصُولِ مَا آخِيتُجُ إِلَيْهَا ، لِيَحْصَلَ . أَوَلَسْتُمْ قَدْ قُلْتُمْ : إِذَا آخِيتُجُ إِلَى الْقَدَرَةِ ، لِيُفْعَلَ بِهَا الْمَقْدُورُ وَيُوجَدَ ، وَجَبَ ، إِذَا وَجَدَ ، أَنْ يَسْتَعْنَيْ فِي حَالِ وُجُودِهِ عَنْ وُجُودِهَا ؟ لِأَنَّهُ قَدْ حَصَلَ مَا آخِيتُجُ إِلَيْهَا لِأَجْلِهِ بِنَفْسِ اعْتِلَالِكُمْ فِي غِنَاءِ الْفِعْلِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ عَنْ الْقَدَرَةِ عَلَيْهِ ؛ فَوَجَبَ ، لَوْ عَلَّلْتُمْ عَنْ أَنْفُسِكُمْ ، غِنَاءُ الْحَالِ الْحَاصِلِ عَنْ عِلَّةِ تَوَجُّهِهِ مَعَ حُصُولِهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِحُصُولِ الْحُكْمِ ؛ فَإِذَا حَصَلَ ، فَمَا الْحَاجَةُ إِلَيْهَا ؟ وَهَذَا مَا لَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْهُ أَبَدًا .

وَإِنْ قَالُوا : لَا نَقُولُ : إِنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْعِلَّةِ ، لِيَحْصَلَ الْحُكْمُ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي حُصُولِهِ .

قِيلَ لَهُمْ : وَكَذَلِكَ إِنَّمَا يَحْتَاجُ الْفِعْلُ فِي وَقْعِهِ وَوُجُودِهِ إِلَى وُجُودِ الْقَدَرَةِ عَلَيْهِ ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، لِيُوجَدَ . هَذَا عَلَى أَنَّ هَذَا رَكُوبٌ مِنْهُمْ ، لِأَنَّ الْكُلَّ يَقُولُ : إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعِلَّةِ ، لِيَحْصَلَ الْحُكْمُ لَهَا .

ثمَّ يقال لهم : إنّ جهة حاجة الحال إلى العلة ، وإنْ خَالَفَ جهة حاجة الفعل إلى القدرة في أنّ العلة موجبة للحكم والقدرة غير موجبة ، لا يمنع من حاجة الفعل في حال وقوعه إليها .

ومحال وجود المحتاج إلى غيره أو ما يجري مجرى الغير له مع عدم ما يحتاج إليه ، لأنّه لو صحَّ ذلك ، لصحَّ ثبوت الحال مع عدم محله وثبوت العلم والقدرة وجميع صفات الحي مع عدم الحياة وأحكام [١٢] الفعل مع عدم العلة له في حال وقوعه ، لأنّه ليس فيما ذكرناه ما يحتاج إلى ما هو محتاج إليه حاجة إلى العلة والموجب إلى موجبه . وإذا لم يجب عدم هذه الأمور مع وجود ما هو محتاج إليها لكونها غير علل موجبة ، سقط ما فصلوا به .

فإن قالوا : فجميع هذه الأمور المحتاج إليها يصحّ تقدّمها على ما هو محتاج إليها ؛ فجوّزوا أيضًا تقدّم القدرة للفعل !

قيل لهم : هي وإن صحَّ تقدّمها ، فلا بُدَّ من مقارنتها الوجود ما هو محتاج إليها ؛ فيجب لا محالة مقارنة القدرة لوقوع الفعل وكونه قدرة عليه . ومتى صيرتُم إلى ذلك ، لم يكن في مطالبتكم لنا بصحّة تقدّمها أيضًا عليه طائِلٌ ، بل لا يكون لتقدّمها عليه وجه يوجبُه عندنا وعندكم ، لأنكم توجبون تقدّمها لإحالة كونها قدرة على الوجود ، لأنها لأن تكون قدرة أولى من أن تكون مقدّورا .

وقد نقضينا ذلك من قبل ؛ فزال التعلّل بالمطالبة بصحّة تقدّمها على الفعل ، وإن وجبت مقارنته لها ، وثبت ما قلناه . والله أعلم .

١ مقارنتها : مقارنتها ، الأصل .

٢ لأن : لا ، الأصل .

## فصل

وإن قالوا : ليس الذي يَدُلُّ على أَنَّ القَادِرَ قَادِرٌ وَقَوْعُ الفعلِ منه ، وإنَّما يَدُلُّ على أَنَّهُ قَادِرٌ صِحَّةُ وَقَوْعِهِ منه ، ووقوعُهُ يَتَضَمَّنُ صِحَّتَهُ وَصِحَّةَ الفعلِ .

يقالُ لهم : هذا التَّأَمُّلُ وهذِهِ الْمُهْلَةُ إِنَّمَا هِيَ مُهْلَةٌ لِنَظَرِنَا ، يَجِيءُ فِي وَجْهِ دَلَالَةِ الفعلِ على كَوْنِهِ قَادِرًا ، وليست أوقافًا لكَوْنِهِ قَادِرًا . وإذا كان ذلكَ كذلكَ ، بَطُلَ مَا تَوَهَّمُوهُ على أَنَّهُ قَادِرٌ ، لَا وَقَوْعِهِ . ومَحَالُّ القَوْلِ : إِنَّهُ يَصِيحُ فِي حَالِ وَقَوْعِهِ ، وإنَّما يوصَفُ بِأَنَّهُ يَصِيحُ قَبْلَ وجودِهِ ؛ فإذا حَدَثَ قَبْلُ ، قد وَجَبَ وجودُهُ . وإذا كان ذلكَ كذلكَ ، فصِحَّةُ الفعلِ منه إذا حَاصِلَ قَبْلَ الفعلِ ؛ فيجبُ أيضًا أَنَّ يكونَ قَادِرًا قَبْلَ وَقُوعِ الفعلِ .

يقالُ لهم : هذا مِن جِنْسِ تَدْقِيقِكُمُ الْمُتَقَدِّمِ ؛ فَخَبِّرُونَا عَنْ صِحَّةِ الفعلِ مِنْهُ الحَاصِلِ قَبْلَ وَقُوعِ الفعلِ ! [٢ب] أَمَعْنَى هُوَ أَمْ لَيْسَ بِمَعْنَى ؟ وَأَمْرٌ مَقْدُورٌ هُوَ أَمْ فِعْلٌ وَاقِعٌ مُوجُودٌ ؟

فإن قالوا : هو مَعْنَى ثَابِتٌ .

قيل لهم : أَوَّلُهُ تَعَلُّقٌ بِالْعَبْدِ أَمْ لَا ؟

فإن قالوا : بلى .

قيل لهم : فَأَيُّ تَعَلُّقٍ لَهُ بِهِ ؟ وَأَيُّ مَعْنَى هُوَ ؟ وَهَذَا جَهْلٌ مِمَّنِ ارْتَكَبَهُ .

وإن قالوا : ليس صِحَّةُ الفعلِ مَعْنَى مُنْفَصِلٌ وَلَا صِفَةٌ لِلْفِعْلِ وَلَا لِلْفَاعِلِ ، وإنَّما يَصِيحُ ، إذا كان معدومًا .

قيل لهم : فَإِنَّمَا يَدُلُّ على أَنَّ الفَاعِلَ قَادِرٌ عَدَمُ الفعلِ ، لَا وَقَوْعُهُ . وهذا تَخْلِيْطٌ ظَاهِرٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ : يَصِيحُ ، كان معدومًا عِنْدَهُمْ . وَقَدْ اتَّفَقَ على أَنَّ عَدَمَ الفعلِ

لا يدلُّ على كونِ القادرِ قادرًا ، وإتّما يدلُّ على ذلك وقوعُهُ ؛ فلا معنى للإشغابِ بهذا عندَ ضيقِ الحِثاقِ .

ويقالُ لهم : قد يكونُ القادرُ قادرًا على ما لم يفعلهُ عندكم ، ويصحُّ منه فعلُ ما لم يفعلهُ ، ولا يدلُّ صحّةُ ذلك منه ، وإن ثبتَ له على كونهِ قادرًا حتّى يَقَعِ الفعلُ .

ويقالُ لِمَنْ جَوَّزَ خلقَ القادرِ مِنّا ومن غيرنا من جميعِ مقدوراتِهِ ، وإن صحّت منه : فيجبُ ، لو خلا القادرُ من جميعِ الأفعالِ وكانَ مع ذلك نفسه مِمَّنْ يصحُّ منه الأفعالُ ، أن يدلّنا صحّةُ الفعلِ منه على كونهِ قادرًا ، وإن لم يَقَعِ منه الفعلُ الذي يصحُّ . وهذا جهلٌ مِمَّنْ صارَ إليه ؛ فَبَانَ بِذلك أنَّ الدالَّ على كونِ الفاعلِ قادرًا وقوعُ الفعلِ منه ، لا صحّةُ وقوعِهِ ، وبطلَ ما علَّلوا بِهِ أنفسَهُمْ .

وإن قالوا : إتّما نعلمُ أنَّ الفعلَ يدلُّ على أنَّ فاعلَهُ قادرٌ بغيرِ التأملِ والعلّةِ بآتِه واقعٌ بحسبِ قُصْدِهِ ودواعِيهِ وأمتناعِهِ عندَ كراهِيهِ . وذلكَ يحتاجُ إلى تأمُّلٍ طويلٍ ؛ فَوَجِبَ لذلكَ تقدُّمُ كونهِ قادرًا على وقوعِهِ . واللهُ أعلمُ .



## فصل

وإن قالوا : لَسْنَا نقولُ في الأصلِ : إنَّ الفعلَ يدلُّ على كونهِ فاعلهِ قادراً ، وإنَّما يدلُّ وقوعه عندنا على أنَّه كانَ قادراً قَبْلَ وقوعه . ومتى قلنا ذلك ، فقد نازعنا فيما بَنَيْتُمْ عليه مِن دَلَالَتِهِ على أنَّ الفاعلَ قادرٌ . وزالَ عَنَّا ما قلُّم .

[١٣] يقالُ لَهُم : إذا كُنَّا قد بَيَّنَّا مِن قَبْلُ أنَّ الفعلَ محتاجٌ في وجودِهِ إلى القدرةِ عليه في بَلْكَ الحالِ ، وأنَّه في ذلك جَارٍ مَجْزِي القادرِ في كَوْنِهِ قادراً إلى وُجُودِ القدرةِ ، وأنَّ الحالَ وما يحتاجُ في حصولها إليه يحصلانِ معاً ، وَجَبَ فسادُ ما قلُّم وأن يكونَ دلالتُهُ على أنَّ الفاعلَ قادرٌ دلالةٌ على وُجُودِ ما يحتاجُ إلى وجودِهِ إليه ، كما أنَّ ما دلَّ على ثبوتِ الحالِ فقد أَوْجَبَ وأَفْتَضَى وجودَ ما يوجبُها معها ، لا قَبْلَها ولا بَعْدَها ؛ وسَقَطَ بذلك قولُك : إنَّه يدلُّ على أنَّه كانَ قادراً عليه .

وأعلموا ، وَفَقِّمُوا اللهَ ، تعالى ، أنَّ السَّلَفَ مِنَ القدريةِ كلَّهم مَرُّوا على إطلاقِ القولِ بأنَّ الفعلَ دليلٌ على أنَّ فاعلهُ قادرٌ عليه ؛ فلمَّا حَدَّثَ النوابُ منهم ، كآبِنِ الجُبَّائِي<sup>١</sup> وأَتْبَاعِهِ ، خَلَطُوا واضْطَرُّوا في هذا الفصلِ ، فقالوا : فَعَلُ المحدثِ يدلُّ على أنَّه كانَ قادراً قَبْلَ وقوعِهِ بِوَقْتٍ واحدٍ ، إذا كانَ مباشراً مبتدئاً . وإنَّ كانَ مُتَوَلِّدًا ، فإنَّما يدلُّ على أنَّ فاعلهُ كانَ قادراً عليه قَبْلَ وَقُوعِهِ بِأَوْقَاتٍ بَعْدَ الأسبابِ الحادثةِ إلى حينِ حدوثِ آخِرِ المُسَبِّبَاتِ .

وَرَعَمَ آبِنُ الجُبَّائِي في بعضِ كُتُبِهِ أنَّ فعلَ القديمِ دليلٌ على أنَّه كانَ قادراً عليه من قَبْلُ ، وأنَّه لا يدلُّ على أنَّه ، تعالى ، قادرٌ عليه في حالِ وقوعِهِ ولا على أَمثَالِهِ ولا

١ هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب المعتزلي (٢٤٧-٨٣٢١/٨٦١-٩٣٣ م) . عنه الفهرست (لندينم) ٦٢٧-٦٢٦/٢/١ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٣٠٢-٣٠٨ ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٩٤-٩٦ [الطبقة التاسعة] ، سير أعلام النبلاء ٦٣/١٥-٦٤ (٣٢) ، لسان الميزان ٣٥٩/٤ (٥١٨٠) ، الأعلام ٧/٤ .

على أَنَّهُ قَادِرٌ إِلَّا وَعَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ .

وَرَعِمَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ فِعْلَهُ ، تَعَالَى ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَنَّهُ الْآنَ قَادِرٌ أَيْضًا ، بِشَرِيطَةٍ مَتَى عَلِمَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ . قَالَ : فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ ، كَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا ، لِأَنَّ إِنْ قَارَنَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، لَمْ تَتَغَيَّرْ حَالُهُ عَنْ كَوْنِهِ قَادِرًا وَصَحَّةَ الْعَجْزِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ . وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِي اللَّهِ ، تَعَالَى . قَالَ : وَهَذَا بِمَثَابَةِ الْعِلْمِ بِأَنَّ الشَّيْءَ كَانَ مُوجُودًا عَلِمَ بِوُجُودِهِ الْآنَ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ صِفَةِ الْوُجُودِ .

قَالَ : [ ٣ب ] وَكَذَلِكَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُوجُودًا الْآنَ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ تَنْتَقِلْ حَالُهُ وَتَتَغَيَّرَ عَنْ صِفَةِ الْوُجُودِ . قَالَ : وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا هُوَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ ، إِذَا قَارَبَهُ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَمْ تَتَغَيَّرْ حَالُهُ وَيَخْرُجَ عَنْ حَالِ الْقَادِرِ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الدَّالُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ بِشَرِيطِ مُقَارَنَتِهِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ تَتَغَيَّرْ حَالُهُ حَتَّى تَجْرِيَ الدَّلَالَةُ عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا الْآنَ . وَهَذَا بِاطِلٌ وَتَخْلِيطٌ مِنْ قَوْلِهِ .

وَنَظَرُ أَتْنَا قَدْ حَكَمْنَا هَذَا الْفَصْلَ فِي فَصُولِ الْقَوْلِ فِي دَلَالَةِ أَفْعَالِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِهِ وَنَقُضْنَاهُ عَلَيْهِ .

وَجُمْلَةُ مَا يَفْسُدُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْقَادِرَ مِنَّا الْآنَ قَادِرٌ عَلِمَ بِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا مِنْ قَبْلُ ، وَلَا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِأَنَّ الْقَادِرَ كَانَ قَادِرًا مِنْ قَبْلُ عَلِمْنَا بِأَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ ، بَلْ هُمَا عِلْمَانِ مُحْتَلِفَانِ ، يَصْحُحُ وَجُودُ أَحَدِهِمَا مَعَ عَدَمِ الْآخَرِ ، وَيَضَادُّ أَحَدُهُمَا مَا لَا يَضَادُّ الْآخَرَ . وَلَوْ كَانَ الْعِلْمُ مُضْمَّنًا بِالْآخِرِ ، لَوَجِبَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ زَيْدًا كَانَ قَادِرًا بِمَا بِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ ، وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ بِمَا بِهِ يَعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا مِنْ قَبْلُ . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْعِلْمِ بِأَنَّ الشَّيْءَ كَانَ مُوجُودًا لَا يَصْحَحُ أَنْ

يكون العلم بأنه موجود الآن ، ولا العلم بأنه موجود الآن عِلْمٌ بأنه كان موجوداً من قبل . ولذلك صَحَّ أَنْ يَعْلَمَهُ موجوداً الآن ، وإن لم يعلم أنه كان موجوداً مِنْ قَبْلُ ، ويعلم أن ما كان موجوداً أَشْيَ قد كان موجوداً ، وإن لم يعلم أنه موجود الآن ، كما يعلم الموجود موجوداً ويجهل كونه جَوْهَرًا وَحَادِثًا ، فيعلم بذلك أن العلم بكونه مَوْجُودًا غَيْرُ العلم بأنه جوهرٌ وَحَادِثٌ . وكذلك القول في كُلِّ عِلْمَيْنِ بَعْدَئِهِ وما يَجْرِي مَجْرَاهُمَا وبكُلِّ صِفَتَيْنِ لِلشَّيْءِ الواحدِ وَوَجْهَيْنِ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ عَلَى أَحَدِهِمَا ويجهل على الآخر .

وإذا ثَبَتَ ذَلِكَ ، وَجَبَ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ كَانَ قَادِرًا لَيْسَ هُوَ بِدَلَالَةٍ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ . وكذلك الدلالة على أَنَّهُ قَادِرٌ [٤٤] الْآنَ لَا تَكُونُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا مِنْ قَبْلُ ، ولأنَّ مدلولَ الدليلِ الْعَقْلِيِّ لَا يَخْتَلِفُ فِي شَاهِدٍ وَلَا غَائِبٍ ، فيكون مرَّةً دَالًّا عَلَى أَمْرَيْنِ وَمرَّةً دَالًّا عَلَى أَحَدِهِمَا وَدَالًّا فِي الْقَدِيمِ عَلَى خِلَافٍ دَلَالَتِهِ عَلَى صِفَاتِنَا .

وقد بَيَّنَّا فِي غَيْرِ فَصْلٍ سَلَفَ اسْتِحَالَةَ اخْتِلَافِ مَذَلُولَاتِ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ ؛ فَبَطَلَ بِذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي الْعِلْمِ وَالْدَّلَالَةِ جَمِيعًا .

هَذَا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ بَأَنَّ الْعِلْمَ بَأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلِمَ بَأَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ شَرْطَ وَجُودِ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَيَخْرُجَ عَنْ كَوْنِهِ قَادِرًا تَخْلِيْطًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، وَهُوَ أَنَّهُ يَجْعَلُ الْعِلْمَ بَأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا هُوَ الْعِلْمُ بَأَنَّهُ قَادِرٌ الْآنَ شَرْطَ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ . وَهَذَا يَوْجِبُ تَعَلُّقَ الْعِلْمِ بِمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عِلْمًا بِهِ بِشَرْطِ وَجُودِ عِلْمٍ آخَرَ ، إِنْ وُجِدَ ، تَعَلُّقَ بِذَلِكَ الْمَعْلُومِ ، وَإِنْ غُيِمَ ، لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا . وَهَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الْعِلْمَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يَصِحُّ كَوْنُهُ عِلْمًا بِهِ لِنَفْسِهِ ، لَا لِإِلَاقَةٍ وَلِصِفَةٍ هِيَ مُخْتَصِّصَةٌ بِهَا ، لَا لَوْجُودِ عِلْمٍ آخَرَ بِشَيْءٍ آخَرَ وَلَا لَشَيْءٍ غَيْرِ ذَاتِهِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَثَبَّتَ أَيْضًا مَا قَالَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ

جاءَ القولُ به ، لجازَ أنْ يقالَ في القدرة والإرادة والإدراك وكلِّ ما له تعلُّقٌ : إنَّه إنَّما يَتَعَلَّقُ بمتعلِّقِهِ بشرطِ وجودِ إدراكٍ آخرَ متعلِّقٍ بمدركٍ آخرَ ووجودِ شيءٍ آخرَ ليس بإدراكٍ . إنْ وُجِدَ ، تَعَلَّقَ ، وإلَّا لم يَكُنْ مُتَعَلِّقًا . وهذا باطلٌ ؛ فَسَقَطَ ما قاله .

ويدلُّ على فسادِ قولِهِ أنَّه لو كانَ العلمُ بأنَّه كانَ قادِرًا هو العلمُ بأنَّه قادِرُ الآنَ ، لَوَجِبَ أنْ لا يُوجَدَ إلَّا وهو عالمٌ بأنَّه قادِرُ الآنَ جَهْلًا . وكذلك كانَ يجبُ أنْ يكونَ علمُنا بأنَّه قادِرُ الآنَ علمًا بأنَّه كانَ قادرًا من قَبْلُ ؛ فإذا بيَّنا أنَّه لم يَكُنْ قادرًا من قَبْلُ ، أَثَقَلَبَ عِلْمُنا ذلكَ جَهْلًا . وهذا ظاهرُ الفسادِ ؛ فَبَطَلَ ما قاله .

ومما يدلُّ على فسادِ هذا القولِ أنَّ عِلْمَ العالمِ بأنَّ القادرَ لم تَتَغَيَّرْ حالُهُ وكذلك الموجودِ غَيْرُ العلمِ بأنَّه موجودُ الآنَ وَغَيْرُ العلمِ بأنَّه كانَ موجودًا . ولذلك ما صَحَّ حصولُ كلِّ واحدٍ مِنَ العِلْمَيْنِ مع عدمِ [ب] العلمِ بأنَّه لم يَتَغَيَّرْ ، فَوَجِبَ أيضًا أنْ يكونَ<sup>١</sup> الدليلُ على أنَّه الآنَ قادرٌ غَيْرُ الدليلِ على أنَّه قادِرُ الآنَ ، وأنْ يكونَ الدليلُ على أنَّه لم يَتَغَيَّرْ عن كونه قادرًا ولا يَصِحُّ تَغَيُّرُهُ عن ذلكَ غَيْرُ الدليلِ على أنَّه كانَ قادرًا وَغَيْرُ الدليلِ على أنَّه قادرٌ ، وهو أنَّه قادرٌ لنفسِهِ أو بِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ أو ما يَصِحُّ التعلُّقُ به في هذا البابِ ؛ فَزَالَ ما قاله وَبَطَلَ .

وقد نَقَضْنَا في كتابِ الصفاتِ مِنْ هذا الكتابِ كلَّ ما يَسْتَدِلُّونَ به على وَجُوبِ دوامِ كونه قادرًا وأنَّه قادِرٌ على كلِّ ما يَصِحُّ أنْ يكونَ مَقْدُورًا لَهُ وعلى سائرِ الأجناسِ بما يُغْنِي الناظرَ فيه .

وقد بيَّنا أيضًا في أوَّلِ الكلامِ في الاستطاعةِ مِنْ هذا الكتابِ بُطْلانَ الاستدلالِ بالفعلِ على كَوْنِ القادرِ قادرًا مِنْ قَبْلُ على أوضاعِكُم الباطلةِ بغيرِ وَجْهِ ، وأنَّ ما

١ العلم : للعلم ، الأصل .

٢ يكون : قول ، الأصل .

يعتمدون عليه في ذلك من أنهم ، إذا عِلِمُوا تَأْتِي الفعل من ذات القدرة على مثلها ومُشَارَكَتِهَا في سائر الصفات وتأْتِيَهُ من زيد في حالٍ وتَعَذَّرُ منه في آخر مع وجوده في الحالين وتساوي صفاته ، وَجِبَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِحَصُولِ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْفَرْقُ فِي ذَلِكَ اخْتِصَاصَ مَنْ يَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ بِحَالٍ بَانَ مِنْهَا مِمَّنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ النَظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي أَنَّ تِلْكَ الْحَالَ حَصَلَتْ لَهُ لِعِلَّةٍ أَوْ لِنَفْسِهِ أَوْ لَا لِنَفْسِهِ وَلَا لِعِلَّةٍ وَنَظَرٌ تَأْتِي . وَأَفْسَدْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَنَقَضْنَاهُ بِغَيْرِ وَجْهِ .

وَنَحْنُ نَزِيدُ فِي ذَلِكَ الْآنَ وَنَذَكِّرُ فِيهِ وَجُوهًا ، لَمْ نَذَكِّرْهَا مِنْ قَبْلُ ، لِيُعْلَمَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُمْ إِقَامَةُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ قَادِرٌ فِي حَالٍ فَعَلِهِ وَلَا قَبْلَهَا . وَمِنْ أَقْرَبِ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ تَوْجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونَ الْمَمْنُوعُ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إِيقَاعُهُ حَالًا ، يُفَارِقُ بِهَا حَالَ الْقَادِرِ الَّذِي يَتَأْتِي مِنْهُ الْفِعْلُ لِتَأْتِيَهُ مِنَ الْمُطْلَقِ وَتَعَذَّرُهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ وَكَانَتْ حَالُ الْمَمْنُوعِ عِنْدَهُمْ مَعَ تَعَذُّرِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ كَحَالِ الْقَادِرِ ، فَقَدْ انْتَقَضَتِ الدَّلَالَةُ ، وَلَمْ يُؤْمَنْ أَنْ يَكُونَ حَالُ الْمَنْعِ وَالْعَرَضِ وَالْجَمَادِ حَالُ الْقَادِرِ ، [١٥] وَإِنْ تَعَذَّرَ الْفِعْلُ مِنْهُ وَتَأْتَى مِنَ الْقَادِرِ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

وَأِنْ قَالُوا : لَا يَجِبُ مَا أَلْزَمْتُمْ ، لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْقَادِرَ تَعَرَّضَ لَهُ أُمُورٌ ، تَمْنَعُهُ مِنْ وَقْعِ الْفِعْلِ ، وَأَنَّهَُا مَتَى زَالَتْ ، وَقَعَ الْفِعْلُ مِنْهُ ، نَحْوَ وَجُودِ ضِدِّ مَقْدُورِهِ وَعَدَمِ الْآلَةِ فِيهِ وَالْعِلْمُ بِهِ ، إِنْ كَانَ مُحْكَمًا وَأَمْثَالُ ذَلِكَ ؛ فَمَتَى زَالَتْ هَذِهِ الْأَسْبَابُ ، صَحَّ الْفِعْلُ مِنْهُ وَتَأْتَى . وَإِنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ قَدْ تَعَرَّضَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ وَتَزَوَّلَ عَنْهُ وَلَا يَتَعَذَّرُ حَالُهُ فِي تَعَذُّرِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ ؛ فَيَعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ حَالَ الْمَمْنُوعِ الَّذِي يَصْحُ الْفِعْلُ مِنْهُ مَعَ زَوَالِ الْمَوَانِعِ كَحَالِ الْقَادِرِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، لَا لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى كَوْنِهِ غَيْرَ قَادِرٍ ، بَلْ لِأَجْلِ مَا عَرَّضَ مِنَ الْمَنْعِ الَّذِي لَوْ زَالَ ، لَتَأْتَى الْفِعْلُ وَصَحَّ ،

وَأَنَّ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ هَذِهِ الْأَسْبَابُ وَتَزُولُ عَنْهُ وَحَالُهُ فِي تَعَدُّرِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ مَتَسَاوِيَةٌ لَيْسَ لَهُ حَالُ الْقَادِرِينَ .

يَقَالُ لَهُمْ : مَتَى سُلِّمَ لَكُمْ بِأَنَّ حَالَ مَنْ عَرَضَتْ لَهُ هَذِهِ الْأَسْبَابُ حَالُ الْقَادِرِينَ ، مَتَى عَلِمْنَا أَنَّهَا إِذَا زَالَتْ عَنْهُ ، تَأْتَى مِنْهُ الْفِعْلُ . وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ جَمِيعَ أَهْلِ الْإِبْتَاتِ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَنْ عَرَضَتْ لَهُ هَذِهِ الْأَسْبَابُ ، فَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ عِنْدَ حُصُولِهَا ، فَإِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْفِعْلِ فِي حَالِ حُصُولِهَا ، وَإِنْ عَلِمُوا أَنَّهُ قَدْ يَتَأْتَى الْفِعْلُ لَهُ أحيانًا عِنْدَ زَوَالِهَا ، فَلِمَ قُلْتُمْ : إِنَّهُ ، إِذَا عَلِمَ تَأْتِي الْفِعْلُ مِنْهُ عِنْدَ زَوَالِهَا ، عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا قَبْلَ زَوَالِهَا ، وَإِنَّمَا تَعَدَّرَ الْفِعْلُ عَلَيْهِ عِنْدَ حُصُولِهَا لِأَجْلِهَا ، لَا لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ ؟ وَبِاضْطِرَارٍ عَلِمْتُمْ أَنَّ تَأْتِي الْفِعْلُ عِنْدَ زَوَالِهَا يوجبُ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا قَبْلَ زَوَالِهَا أَمْ بِدَلِيلٍ ؟ فَإِنْ ادَّعَوْا الْضُرُورَةَ ، أَمْسِكْ عَنْهُمْ ، وَادَّعَيْتِ الْضُرُورَةَ فِي عَكْسِ دَعْوَاهُمْ . وَإِنْ قَالُوا : بِدَلِيلٍ ، سُئِلُوا عَنْهُ ، وَلَمْ يَجِدُوا إِلَيْهِ سَبِيلًا .

وَيَقَالُ لَهُمْ : إِنَّ أَحَدًا مَا يَكْشِفُ عَنْ فَسَادِ دَعْوَاكُمْ هَذِهِ كَشْفًا ظَاهِرًا أَتَقَافُنَا وَإِنَّا كُمْ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخْلَقَ فِي الْقَادِرِ عَلَى دَعْوَاكُمْ مَعَ حُصُولِ هَذِهِ الْمَوَانِعِ عَقِيبَ زَوَالِهَا [٥ب] وَأَتَنَافِئُهَا عَجْزٌ عَنِ الْأَفْعَالِ ، فَتَكُونُ مَعَ وَجُودِ الْعَجْزِ عَنْهَا مُتَعَدِّرَةً عَلَيْهِ ، كَمَا كَانَتْ مِنْ قَبْلُ . وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ وَجُودِ الْعَجْزِ عَلَى حَالِ الْقَادِرِينَ ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَتَعَيَّرْ حَالُهُ فِي تَعَدُّرِ الْفِعْلِ مِنْهُ .

وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْعَجْزَ الْمَخْلُوقَ فِيهِ بَعْدَ خَلْقِ الْقُدْرَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ضِدًّا نَافِيًا لَهَا ، وَلَا بُدَّ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمُتَعَلِّقَاتِهَا ، وَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ وَجُودَهُ بَعْدَهَا لَا يَمْنَعُ مِنْ وَجُودِ مَقْدُورِهَا .

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ تَزُولُ جَمِيعُ الْمَوَانِعِ وَيُخْلَقُ الْعَجْزُ عَقِيبَهَا ، فَيَكُونُ الْحَالُ فِي تَعَدُّرِ الْفِعْلِ عَلَى الْعَاجِزِ مِنْ زَوَالِهَا كَهَيِّ مَعَ وَجُودِهَا فِي تَعَدُّرِ الْفِعْلِ ،



وإن لم يدل ذلك على أنه كان غير قادرٍ عندهم من حيث لم يتغير حاله في تأتري الفعل مع زوالها . وهذا واضح في إبطال ما راموا الفصل به .

ويقال لهم أيضا : إن دل صحة الفعل وتأتيه عندكم على كون من صح منه ، فإذا وجب أن يدل امتناعه وتعدُّره على أن من امتنع عليه وتعدَّره على أمر ، امتنع عليه وتعدَّره غير قادرٍ ، إذا لم يكن لنا مع تعدُّره منه دليل على كونه قادرا عليه وإذا لم يدل تعدُّره منه على أنه غير قادرٍ أيضا تأتيه على أنه قادر .

فإن قالوا : لا يجب هذا ، لم يجب ، إذا دل إحكاً الفعل على أن مُحْكَمَةً عَالِمٌ ، أن يدل فساده على أن مُفسِدهً جاهلٌ . وإذا دل وجود الحوادث بالجوهر على حدوثه أن يدل تعرُّض العرض منها على قديمه ، لأن هذا من باب عكس الدليل ؛ وهو غير واجب .

قيل لهم : قد شرطنا في الإلزام ما يُسقط هذا ؛ وهو قولنا : إذا علمنا امتناع الفعل من الممنوع ومن يجري مجراه ، ولم يقم مع ذلك دليل على أنه قادرٍ . وإن تعدَّره الفعل عليه ، وجب أن يعلم أن حاله كحال العاجز والميت الجماد الذي يتعدَّره منه الفعل . ولا دليل على أنه قادرٍ في أن تعدَّره منه يقتضي العلم بأنه غير قادرٍ . وإذا كان ذلك كذلك ، سقط ما قلتم ، [١٦] إذ لا سبيل إلى العلم بأن الممنوع قادرٍ ، كما لا طريق لنا إلى العلم بأن الميت والجماد قادرٍ .

ويقال لهم أيضا : بأي طريق يصح أن يعلم أن الفعل قد يتعدَّره من الحي مع ارتفاع مواضعه منه وما يجري مجرى المانع ، حتى يعلم بذلك أن حاله مع وجود الموانع كحالها مع زوالها في تعدُّر الفعل عليه ، وأنه مع ذلك يجب أن يكون بخلاف من يصح منه الفعل مع زوال مواضعه منه في أنه غير قادرٍ ، وأن من يصح منه مع زوال

الموانع منه قادر عليه ؟

فإن قالوا : إنَّما يعلم ذلك ، إذا عَلِمْنَا أَنَّهُ قد يريد العلم ويقصده وتوقُّف دواعيه على إيقاعه مع زوال الموانع منه ، فيتعذَّر عليه وقوعه ، فيعلم بذلك أَنَّهُ غَيْرُ قادرٍ عليه ، وإنَّما يختصُّ بحالٍ ، يفارقُ بها حالَ مَنْ أَرْتَفَعَتْ موانِعُهُ مِنَ الفعلِ ، صَحَّ وتأتَّى منه .

يقالُ لهم : إذا كنتم تزعمون أنَّ القدرةَ على الفعلِ قدرةٌ عليه وعلى تَرْكِهِ ، وكان كثيرٌ منكم يزعمُ أنَّ القادرَ يجوزُ أَنْ يَخْلُقَ الأوقاتَ الكثيرةَ مِنْ جميعِ مَقْدُورَاتِهِ ، حتَّى لا يفعلَ شيئاً ؛ فما أنكرتم مِنْ أَنَّهُ يَصِحُّ مِنَ القادرِ على الفعلِ أَنْ يُريدَ وتوقُّفَ دواعيه إلى إيقاعه ، وإنَّ لم يُفْعَلْ مع ذلك ولم يَقَعْ منه ، بل لا يَقَعْ منه ، ولا فعل مِنْ غيره مِنْ ضروبِ مقدوراته ، لأنَّ داعيته إلى الفعلِ وإرادته لَهُ ليست بِعِلَّةٍ لوجودِهِ ولا سببٍ موجبٍ لَهُ ؛ فلم لا بدَّ مِنْ وقوعِهِ مع الإرادةِ والداعيِ إليه أَنْ مَنْ لم يَقَعْ منه غير قادرٍ عليه ؟ وبطلتْ بذلك دعواكم أَنَّ عَدَمَ الفعلِ مع الإرادةِ دليلٌ على أَنَّ مَنْ لم يَقَعْ منه غير قادرٍ عليه . ولا جوابَ عن ذلك .

فإن قالوا : الإنسانُ يجدُ مِنْ نفسه أَنَّهُ غَيْرُ قادرٍ على ما يُريدُ إيقاعه وتدعوه الدواعي إليه ، وإنَّ لم يَعْلَمْ ذلك مِنْ حَالِ غيره ؛ فَجَبَّتْ ما قلناه .

يقالُ لهم : إنَّهم لا يقولون : إنَّ القادرَ يجدُ نفسه قادراً ولا العاجز ، وإنَّما يعلم ذلك مِنْ حَالِ نفسه بدليلٍ على ما بَيَّنَّا عَنْكُمْ مِنْ قَبْلُ ؛ فكيف تَدْعُونَ عِلْمَ الإنسانِ مِنْ نفسه بكونِهِ قادراً [٦ب] أو غَيْرُ قادرٍ ؟ وهذا تخليطٌ مِنْكُمْ ظاهرٌ .

وهذا بَيِّنٌ في إبطالِ طريقِ يُعرَفُ بِهِ أَنَّ تَعَدَّرَ الفعلِ وعَدَمَ وقوعِهِ مِنْ مَنْ ليس بممنوعٍ يقتضي كونه غَيْرُ قادرٍ عليه ، حتَّى تُفَارِقَ حالَهُ حالَ مَنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ مَعَ عَدَمِ الموانعِ .

ويقالُ لهم : أليسَ قد يريدُ الإنسانُ الذي ليس بقادرٍ على تحريكِ يديه أَنْ تَتَحَرَّكَ

ويؤثر ذلك ويختاره ، فيفعل الله ، تعالى ، تحريك يديه بحسب إرادته على أنه فعله ومقدور له ؟ فما أنكرتم من أن لا يدل انتفاؤه وعدمه مع قصده إليه وإرادته على أنه غير قادر عليه . ولا مخرج من ذلك .

وكل هذا يدل على أنه لا سبيل لنا على أوضاعكم الفاسدة إلى العلم بأن فيمن نزول مواضعه من يكون حاله مع زوال الموانع في أنه غير قادر على الفعل كحاله مع وجودها ، وأنه يجب بذلك مفارقتها بحال القادر الذي يصح منه الفعل مع زوالها .

فإن قالوا : هذا الذي ألزمتونه في صحة عدم الفعل من القادر عليه ، إذا كانت قدرته عليه قدرة على تركه وإذا صح حلوؤه من فعل جميع مقدوراته ، لازم لكم في قدرة القديم ، تعالى ، وأن تجوزوا أن يريد الفعل ويقصده ، فلا يقع منه ، لأن قدرته عليه قدرة على ضده وإرادته غير موجبة له عندكم لإقدمها . والقديم لا يوجب المحدث ، فإذا كان لا بد من وقوع مقدوره ، إذا أرادته وهو قادر عليه وعلى ضده . وكذلك حال العبد أيضا ؛ فإذا علمنا كونه مريدا لما لم يقع منه مع زوال الموانع منه ، علمنا أنه غير قادر عليه .

يقال لهم : قد يجوز أن يقال : إن الأفعال على أصولكم الفاسدة تقع منه ، إذا وقعت لا لعل الإرادة ولا غيرها ، كما زعمتم أن فعل النائم القادر على الضدين يقع منه لا لكونه قادرا عليه ولا لأنه يريد له ولا لعل ؛ فلا يكون لكم علينا مطالبة ، إذا دفعتكم عنها بمثل أصولكم الفاسدة ، وإنما نورد هذا ونحوه ، لننقض به أصولكم ، وإن لم نفل بكثير منه من حيث لا يمكنكم [١٧] الخروج منه . وإذا كان ذلك كذلك ، بطلت هذه المعارضة وكان ما ألزمتكم لازما لكم .

## فصل

وإن قال منهم قائل : لسا نمنع من أن يكون تَعَذَّرَ الفعل من الحي من غير مانع له منه وما يجري مجرى المانع دلالة على أنه غير قادر عليه ، فقد جعلنا لذلك تَعَذَّرَ الفعل ينقيض صحته في أنه يدل على أن من تَعَذَّرَ عليه بغير مانع منه قادر عليه ، كما تدل صحته وتأنيبه على أنه قادر عليه .

يقال لهم : إن هذا الكلام فاسد مُحَال ، لأنه محال تَعَذَّرَ الفعل بمن يتَعَذَّرَ عليه بغير مانع ، لأنه إذا تَعَذَّرَ مع عدم ضده وعدم الآلة فيه والعلم به وكل ما يجري مجرى الضد له وأمتنع وثبوته مع زوال ذلك لأجل العجز عنه ، فقد القدرة عليه ، فقد تَعَذَّرَ لأعظم الموانع وأثبتها لأجل ما يقول حُصُونُكُمْ : لا مانع من الفعل سواء ؛ فكيف يسوغ لكم القول بأن الفعل ، إذا تَعَذَّرَ مع عدم المانع منه ، دل على أن من تَعَذَّرَ منه غير قادر عليه ؟ ومُحَال تَعَذَّرَ إلا من ممنوع منه . وأنتم ملأتم كتبكم بأن فقد القدرة على الفعل منع منه والعجز عنه منع منه . والزمتم سائر أهل الحق أن يكون الكافر الذي لا يقدر على الإيمان ممنوعاً منه لفقد قدرته . ولستم : كما أنه لو عجز عنه ، لكان ممنوعاً منه . وزعمتم أنه لا فرق بين المنع له من الفعل بفقد القدرة عليه وبين منعه بالعجز عنه . وكررتم بأنه إن لم يكن عدم القدرة على الفعل منع منه ، فليس العجز فيه منع . وإذا كان ذلك كذلك ، استحال قولكم : إننا نستبدل بتَعَذَّرَ الفعل مع فقد المنع على أن من تَعَذَّرَ منه غير قادر عليه ؛ فبطل بذلك ما تعاطوه من ركوب دلالة تَعَذَّرَ الفعل على أن من تَعَذَّرَ منه غير قادر عليه بشرط تَعَذَّرَ مع عدم الموانع منه .

ويقال لهم أيضاً : قد بينا لكم في غير فصل سلف أنكم إنما تقولون في هذه

الدلالة على أنه ، إذا تَأَتَّى الفعلُ مِنْ بعضِ الأحياءِ وَتَعَدَّرَ على غيره منهم مع [٧ب] تَسَاوِي حالِهما في جميعِ الصفاتِ وَزَوَالِ الموانعِ مِمَّنْ تَعَدَّرَ مِنْهُ ، عَلِمَ بذلكِ اختصاصُ حالٍ مَنْ تَأَتَّى مِنْهُ مع زوالِ الموانعِ لحالٍ مَنْ يَتَعَدَّرُ ذلكَ عليه مع زوالِهِ . وَأَوْضَحْنَا أَنَّهُ لا سبيلَ لكم ولا طريقَ إلى العلمِ بِتَسَاوِي حالٍ مَنْ تَعَدَّرَ عليه الفعلُ مع زوالِ الموانعِ على ما أَدَّعَيْتُمْ لحالٍ مَنْ يَتَأَتَّى مِنْهُ الفعلُ ، وَأَنَّهُ لا يمتنعُ أَنْ يَكُونَ حالٌ مَنْ تَعَدَّرَ عليه الفعلُ مع زوالِها في نقصانِ جُزْءٍ من البنيةِ أو اختلافِ تركيبٍ أو عدمِ يُتَسَّيِّرُ وصلابةٍ أو غيرِ ذلكِ مِمَّا يحتاجُ إليه القادرُ ، ليست كحالٍ مَنْ تَأَتَّى مِنْهُ الفعلُ ولا مساويةٍ في سائرِ صفاتِهِ . وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، لم يجبِ اختصاصُ مَنْ تَأَتَّى مِنْهُ بحالٍ ، يُفَارِقُ بها حالَ مَنْ يَتَعَدَّرُ عليه الفعلُ ، لأنَّهُ إِنَّمَا يجبُ الاختصاصُ عندكم بهذهِ الحالِ مع تساوي الصفاتِ ؛ فَأَمَّا إذا لم يُعْلَمَ ذلكَ ، لم يجبِ إثباتُها . وذلكَ واضحٌ في إبطالِ ما أَعْتَمَدْتُمْ عليه .

فإن قالوا : إِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّ حالَ مَنْ يَتَعَدَّرُ عليه الفعلُ مع زوالِ الموانعِ منه وما يجري مجراها مساويةٌ لحالٍ مَنْ يَصِحُّ مِنْهُ مع زوالِها مِنْ حيثُ عَلِمْنَا أَنَّ الحيَّ ينتهي في المرضِ إلى حالٍ ، لا يَمَكُنُهُ معها تحريكُ أعضائِهِ ، وإنْ كانت في التمامِ وسلامةِ البنيةِ وزوالِ عِلَّةٍ تختصُّها مِنْ خُلْعٍ وَكُسْرٍ وما جَزَى مَجَزَى ذلكَ على صفةِ أعضائِهِ الحيِّ الصحيحِ الذي ليسَ بِمريضٍ ، فيجبُ أَنْ يَعْلَمَ بذلكِ اختصاصُ كُلِّ واحدٍ منهما بحالٍ ، تُفَارِقُ حالَ الآخرِ ، وَأَنْ يَكُونَ حالٌ مَنْ صَحَّ مِنْهُ تحريكُ أعضائِهِ مخالفةً لِحالٍ مَنْ يَتَعَدَّرُ عليه ذلكَ مع شِدَّةِ المرضِ المُذْهِفِ وسلامةِ أعضائِهِ .

ويقالُ لهم : وَمَنْ أَيْنَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لم يُتَقَفَضْ شيءٌ مِنْ أَطْرٍ ، تَرَكَّبَ أعضاءُ المريضِ ، أو يختلفُ أو لم يُتَبَعَضْ مِنْهُ قَدْرُ جُزْءٍ وَجُزْءَيْنِ وَأَكْثَرٍ ، فيحتاجُ مَنْ صَحَّ مِنْهُ

١ تَأَتَّى : يَأِي ، الأَصْل .

٢ ليس : - ، الأَصْل .

تحريك يده إلى تمامها ؟ وكيف السبيل إلى ذلك ؟ ولا طريق لهم إليه أبداً ؛ فبطل ما قالوه .

ويقال لهم أيضاً : ما أنكرتم أن يكون المريض قادراً وفيه قُدْرٌ ، يُمكنُ بها تحريك أعضائه ، لو أنصمت إليها [١٨] قُدْرٌ آخرٌ ؟ وإنما يتَعَدَّرُ عليه تحريكها لحاجتها إلى زيادة قُدْرٍ أو قُدْرَةٍ ، كما يتَعَدَّرُ عليه وينقل حَمْلُ غيره وتحريكه ، إذا نَقَصَتْ قُدْرُهُ ، ويحتاج في ذلك إلى زيادة قُدْرٍ ؛ فما المانع من ذلك ؟ وكيف الطريق إلى العلم بأنه ليس حاله كحال مَنْ قدر على تحريك أعضائه ؟ فلا يجدون لذلك مدفعاً .

فإن قالوا : ليس القادرُ بِأَيَسَرِ القُدْرِ وأَقْلَهَا في تحريك أعضائه في زيادة قُدْرٍ على قدر ما فيه ، كما يحتاج إلى ذلك في تحريك غيره المنفصل من جملته . ولذلك لم يُثْقَلْ على الرجل رأسه ويَدَاهُ وغير ذلك من أعضائه .

فقد بيّنّا بغير وجه فساد هذه الدعوى في باب ذكر الكلام عليهم في حقيقة المنع وضروب الموانع ، وأَوْضَحْنَا أَنَّ المريض يجد في نفسه من فعل تحريك رأسه وأعضائه ونهضته عند زَوْمِ القيام وثقل ذلك عليه ما لا يجده ، إذا كان صحيحاً ، ويحتاج فيه من العلاج واستيفارِ الوُسْعِ والجُهدِ ما لا يحتاج إليه ، إذا كان صحيحاً . وإذا كان ذلك كذلك ، سَقَطَ ما ادَّعَوْهُ سُطُوطاً ظاهراً وبأنَّه لا سبيل له إلى العلم بمفارقة حال المريض المُدْنَفِ لحال الصَّحِيحِ في أنَّه عَيَّرَ قادرٍ على تحريك أعضائه مع زوالِ المَوَانِعِ وحالٍ مَنْ يتَعَدَّرُ عليه . ولا مخلص من ذلك .

ويقال لهم أيضاً : كيف يسوغ لكم على أوضاعكم الباطلة دعوى كون المريض المُدْنَفِ عَيَّرَ قادرٍ على تحريك أعضائه ؟ وأنتم مع ذلك تزعمون أنَّه قادرٌ على



سائر أفعال قلبه من النظر والفكر والإرادة والعلم وغير ذلك ، وإن كان قادراً على الفكر بالقدرة على سببه ، وقدر قلبه قدر على الحركات والاعتمادات وسائر أجناس مقدراته ، لأنَّ القدر لا تختلف باختلاف مقدراتها على ما بيناه عنكم من قبل ؛ فإذا كان ذلك عندكم كذلك ، فالمرضى إذا قدر على تحريك أعضائه وسائر مقدراته بقدر عليه وكونه قادراً بذلك على ما يقدر راجع إلى جملته ، لا إلى [٨ب] محل القدر من قلبه ؛ فمن يقول هذا ، كيف يسوغ له أن يزعم أن المريض غير قادر على الحركات والاعتمادات وضروب التصرف ؟ ولا مخلص من ذلك .

فإن قالوا : لعمرى إن حال المريض في كونه قادراً على الحركات والاعتمادات كحال الصحيح الذي ليس بمرضى ، ولكن لا بد مع ذلك من أن يكون لمن صح منه فعل تحريك أعضائه من الأصحاء حال ، يفارق بها حال من يتعذر عليه تحريكها من المرضى ؛ فزال بذلك ما قلتم .

يقال لهم : إخلادكم إلى مثل هذا عند ضيق الأمر بكم هو الذي يدل على قلة مباليتكم بالدين وقصد التفرغ على الضعفاء من مقلديكم الجهال ؛ فحبرونا ما تلك الحال التي يختص بها من صح منه تحريك أعضائه من الأصحاء وليست للمريض المذنب وهما عندكم قادران بقدر ! لقدرك كل واحد منهما على مثل ما يقدر عليه الآخر ؛ فلا يجدون إلى ذكر شيء سبيلاً ، وإنما يوردون مثل هذا دفعا لما لا يطيقون الانفصال منه .

ويقال لهم : أليس إنما يدل حدوث الفعل عندكم الإنسان غيره قادراً ، وإن لم يقع منه الفعل بحسب قصده ودواعيه ؟ ولما لم يكن ذلك كذلك ، بطل ما قلتموه .

يقال لهم : هذا باطل من وجوه . أحدها أننا قلنا : إن الإنسان يُقرق بين حاله قادراً وعاجزاً ويعلم ذلك اضطراباً ، ولو لم يعلم كونه غيره قادراً أو عاجزاً اضطراباً ومثلناه

بما تنفق عليه ؛ فزَالِ ما قُلْتُمْ .

والوجه الآخر أننا قلنا : لا يمتنع أن يعلم ذلك من حالٍ نفسه اضطراراً عند تعلُّقِ علمه بوقوعِ فعله ، ويعلم ذلك من حالٍ غيره اضطراراً عند ظهورِ الفعلِ منه ، كما يُعلم قصده بالخطاب عند ظهورِ الخطاب منه ؛ فبطل ما قُلْتُمْ .

والوجه الآخر أن منكم من قال : إنَّه يعلم كونَ الحيِّ قادراً ، إذا عِلِمَهُ صحيحاً ، وإن لم يَظْهَرْ الفعلُ منه ، وهو الجبائي<sup>١</sup> ، فقد صارَ إلى أنَّه يعلمه قادراً بغيرِ فعلٍ ، غَيْرَ أَنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّ تَوْهُمَهُ أَنَّ صِحَّةَ الْبَيِّنَةِ [١٩] وزوالُ المرضي والألم يقتضي كونه قادراً لقوله : إنَّه يكونُ صحيحاً وزائلاً عنه ، كُلُّمَا تَبَقَّى الصِّحَّةُ ، ويكونُ مع ذلك عاجزاً غَيْرَ قَادِرٍ ، فلا يمكنُ أن تكونَ الصِّحَّةُ دلالةً على أحدِ الأمرينِ اللَّذَيْنِ يجوزُ مفارقتُهُما له ؛ فزَالِ ما ظَنَّنُهُ .

والوجه الآخر أن وقوعَ الفعلِ مِنَ الْحَيِّ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْكُمْ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَادِراً قَبْلَ وَقوعِهِ ولا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ ، فيجبُ لذلك أن لا تكونَ الدلالةُ على أَنَّ الْقَادِرَ قَادِرٌ فِي حَالِ كونه قادراً على المعدوم وعلى ما لا يصحُّ موجوداً ، لا حادثاً ولا باقياً ، ولا أَنَّهُ غَيْرُ وَقوعِ الفعلِ ، لأنَّ الفعلَ لا يكونُ إلَّا موجوداً . والموجودُ يخرجُ بكونه موجوداً عن أن يكونَ مقدوراً وعن أن يكونَ القادرُ قادراً عليه ؛ فكيف يُسْتَدَلُّ بوقوعه على أَنَّ الْقَادِرَ قَادِرٌ ؟ بل يجبُ أن يدلَّ عدمُ الفعلِ المقدورِ قَبْلَ وجودِهِ على أَنَّ الْقَادِرَ قَادِرٌ عَلَيْهِ ، لأنَّه في بُلْكَ الحَالِ يكونُ قادراً عليه . وهذا ما

١ هو أبو عليٍّ مُحَمَّد بن عبد الوقاب بن سلام (ت ٣٠٣هـ) . إليه أنتهت رئاسة المعتزلة البصريين . عنه الفهرست (للنديم) ٦٠٨-٦٠٦/٢/١ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٧٧-٢٨٨ [الطبقة الثامنة] ، الدرر الثمين في أسماء المصنفين (لابن الساعي) ١٦٥-١٦٦ ، وفيات الأعيان (لابن خلكان) ٢٦٧-٢٦٩ (٦٠٧) ، سير أعلام النبلاء (للذهبي) ١٤٨-١٨٣/١٤ (١٠٢) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٨٠-٨٥ [الطبقة الثامنة] ، لسان الميزان (لابن حجر العسقلاني) ٣٢٠/٦ (٧٧٨٣) ، الأعلام ٢٥٦/٦ .

لا يقوله أحد ؛ فغلطكم في دلالة وقوع الفعل على أن من وقع منه قادرٌ عظيمٌ على أصولكم .

ونحن نتقصى ما يجب في هذا الفصل فيما بعد عند الاستدلال على أن القدرة مع الفعل ما بُيِّنَ فيما بعد .

فإن قالوا : لو كان العلم بأن القادر قادرٌ علمٌ اضطراري ، لَمَا جاز أن يعتقد بعض الناس أنه قادرٌ على حملِ الثَّقیلِ مِنَ الأجسام ؛ فإذا رآه ذلك وحاوله ، تَعَدَّرَ عليه وأَعُوْزَهُ وَعَلِمَ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ وَأَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَعْتِقَادِهِ لكونِهِ قَادِرًا عَلَيْهِ ظَنًّا وَتَوَهُُّمَا .

ويقال لهم : إنَّ أَعْتِقَادَ كُلِّ مَنْ أَعْتَقَدَ أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى حَمْلِ الثَّقیلِ قَبْلَ حَصُولِ كونهٍ محمولًا وتحريكِ يديه في الجهة التي يجذبُه إليها أو يدفعُه فيها جَهْلٌ منه ، لأنه محالٌ أن يَقْدِرَ عَلَى الحَمْلِ الذي هو حركاتٌ يديه وأَعْتِمَادَاتُهَا عِنْدَ مَا يَفْعَلُهُ اللهُ مِنْ أَرْتِفَاعِ الثَّقیلِ قَبْلَ وجودِ ذَلِكَ لَمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ القدرةَ مع الفعل ؛ فَمُعْتَقِدُ كونهِ قَادِرًا عَلَى الحَمْلِ قَبْلَ وجودِهِ ولا في حالِ وجودِهِ ، وإنْ وَقَعَ مِنْهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، قَدَّرَ عَلَيْهَا ، لا قَبْلَهَا ، [٩ب] فالاعتقادُ لَذَلِكَ جَهْلٌ وظَنٌّ مِمَّنْ أَعْتَقَدَهُ ؛ فزَالِ مَا قُلْتُمْ .

على أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لَكُمْ عَلَى أَصُولِكُمُ الْفَاسِدَةِ : إِذَا كَانَ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى حَمْلِ الثَّقیلِ قَادِرًا عِنْدَكُمْ وَفِيهِ قُدْرٌ كَبِيرَةٌ عَلَى الحَمْلِ ، وَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ ، إِذَا رَأَاهُ ، غَيَّرَ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَفْعَلَ مَقْدُورَاتٍ ، بَلِ الْقُدْرَةُ ، إِلَّا مَعَ زِيَادَةِ قُدْرٍ أُخَرَ ، لَكِي يَفْعَلَ بِجَمِيعِهَا فِي كُلِّ جِزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الثَّقیلِ بَعْدَ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ ، لِيَسْتَقِلَّ ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ جَمِيعِ مَقْدُورَاتِهَا .

وقد يظنُّ أيضًا أنَّ فيه منها عددًا ، يُوفي على قدرٍ ما يحتاجُ إليه في دَفْعِ الثَّقِيلِ ،  
وأنَّه لا يحتاجُ إلى اسْتِفْزَاحٍ وَشَعْبَةٍ فِي حَمْلِهِ وَاسْتِنْفَاحٍ قُدْرِهِ ، ثُمَّ يجدُ نفسه عِنْدَ  
قَصْدِ الحَمَلِ مستنفذةً لها ومستفرغةً لِقُوَّهِ فِي الحَمَلِ ؛ فليس هذا التَّوَهُّمُ والذي  
قَبْلَهُ شَكٌّ فِي أَنَّهُ قَادِرٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَكٌّ فِي قُدْرٍ مَا فِيهِ مِنَ الْقُدْرِ ، وَظَنٌّ مِنْهُ أَنَّ فِيهِ  
مِنْهَا مَا يُمْكِنُ بِهِ الحَمَلُ . وليس الشَّكُّ فِي ذَلِكَ وَالظَّنُّ لَهُ مِنَ الشَّكِّ وَالظَّنُّ لِكُونِهِ  
قَادِرًا فِي الجملةِ فِي شَيْءٍ . وقد يُعلمُ الشَّيْءُ فِي الجملةِ اضْطِرَارًا وَيَكُونُ لَهُ تفصيلًا  
وَأَحْكَامًا ، نَعْلَمُ نَظَرًا وَاسْتِدْلَالًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ أيضًا مَا قَالُوهُ عَلَى  
أَوْضَاعِكُمْ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَعْتَقِدَ الحَيُّ السَّلِيمُ أَنَّهُ يَسْتَقْدِرُ عَلَى مَا جَرَبَتِ العَادَةُ  
بِحَمْلِهِ لَهُ ، وَالْحَالُ وَالْعَادَةُ عَلَى مَا هُمَا عَلَيْهِ ، لَأَنَّ ذَلِكَ هُوَ المَعْتَادُ فِي خَلْقِ  
الْقُدْرَةِ لَهُ عَلَى الحَمَلِ ؛ فَأَمَّا أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ مَلَابَسَةً وَالِاسْتِعْمَالَ بِهِ ،  
فَإِنَّهُ أَعْتَقَادٌ لِلشَّيْءِ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ بِهِ ؛ فَسَقَطَ مَا قَالُوهُ .

## سؤال آخر

وإن قالوا : لو كَانَ العلمُ بَأَنَّ القَادِرَ قَادِرٌ عَلَّمَ اضْطِرَارًا ، لَمَّا جَازَ أَنْ يَشْكَلَ الْحَالُ فِي ذَلِكَ ، حَتَّى تَعْتَقِدُوا ، أَنْتُمْ وَخَلْقُكُمْ ، أَنَّ الْقَادِرَ لَا يَقْدِرُ إِلَّا عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ دُونَ مَا لَيْسَ بِوَاقِعٍ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْاِعْتِقَادُ غَلَطًا لِمَا ثَبَتَ مِنْ أَنَّ الْقَادِرَ قَادِرٌ عَلَى مَا وَقَعَ مِنْهُ وَعَلَى مَا إِنْ كَانَ مُتَخَيِّرًا ؛ فَرَجَعَ الْحَالُ وَالْاِخْتِصَاصُ إِلَى الْقَادِرِ وَالْمَحَلِّ دُونَ الْمَقْدُورِ وَدُونَ الْعَرَضِ الْحَالِ فِي مَحَلِّهِ . وَزَالَ بِذَلِكَ [ ١٠ ] مَا قُلْتُمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا تَعَرَّى مِنْكُمْ ، بَلْ يَجِبُ اِخْتِصَاصُ الْعَرَضِ بِمَحَلِّهِ وَالْمَقْدُورُ بِالْقَادِرِ عَلَيْهِ دُونَ حَالٍ يَخْتَصُّ بِهَا الْعَرَضُ وَالْمَقْدُورُ دُونَ الْمَحَلِّ وَدُونَ الْقَادِرِ ؛ فَلَا يَجْدُونَ مِنْ ذَلِكَ مَهْرَبًا .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ الْعَرَضَ الْمُخْتَصَّ بِمَحَلِّهِ إِنَّمَا اِخْتَصَّ لَكُونِهِ مُتَخَيِّرًا ؛ فَإِنَّهُ قَوْلٌ ، ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ ، لِأَنَّهُ يَوْجِبُ اِخْتِصَاصَهُ بِكُلِّ جَوْهَرٍ مُتَخَيِّرٍ لِمَشَارَكَتِهِ لِمَحَلِّهِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الْمَحَلُّ مُتَخَيِّرًا ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ الْعَرَضُ بِهِ أَبَدًا ، فَلَمْ يَجْزُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَلَّةٌ وَجُودِهِ بِهِ وَاِخْتِصَاصُهُ بِذَاتِهِ كَوْنَهُ مُتَخَيِّرًا . وَبَطْلَانُ مَا ظَنُّوهُ .

١ تعتقدوا : يعتقدون ، الأصل .

٢ كان : إضافة في الهامش ، مُشار إليها في هذا الموضع من الأصل ، لكنها غير ظاهرة .

## فصل

ويلزمهم أيضًا على اعتلالهم هذا أن يكونَ القديم ، الواجب له الوجود ، المُستغْنِي عن الموجد لكونه كذلك ، مُختَصًّا بحالٍ ، يُفَارِقُ بها الحادث المحتاج في وجوده إلى موجد . ولذلك يجبُ اختصاصُ الباقي من الحوادث لاستغنايه عن موجدٍ وأستحالة الحدوث عليه في حالٍ بقائه لحصوله لذلك مُختَصًّا بحالٍ ، يُفَارِقُ بها الحادث المحتاج إلى موجد . وإذا لم يجب ذلك عندهم ، فَقَدْ بَطَلَ أَسْتِدْلَالُهُمْ .

وقد رَعِمَ أبْنُ الْجُبَّائِي أَنَّ قِدَمَ الْبَارِي ، تعالى ، ووجود وجوده وأستغنايه عن موجدٍ ومفارقته في ذلك الحادث إِنَّمَا وَجِبَ لاختصاصه في ذاته بحالٍ ، فَارَقَ بها الحادث في هذه الصفات ، ولأنه لأجل حصوله على تلك الحال وَجِبَ أيضًا كونه عالمًا قادرًا سميعًا بصيرًا ، يستحيل إدراكه بالأبصارِ وَمَنْ على قياسِ دلائله وموجبه في هذا الباب . وَمَنْ لم يَقُلْ ذلك ، كَانَ أَسْتِدْلَالُهُ بما ذَكَرَهُ مُنْتَقِضًا بما ذَكَرْنَاهُ .

ويقَالُ لابْنُ الْجُبَّائِي أيضًا : فيجبُ ، إذا رَكِبْتَ ذلك في القديم ، أَنْ تَقُولَ بِمِثْلِهِ فِي الْبَاقِي مِنَ الْحَوَادِثِ ، وَأَنَّهُ مُخْتَصٌّ لِأَجْلِ غِنَائِهِ عَنِ الْمَوْجِدِ وَأَسْتِحَالَةِ حَدُوثِهِ فِي حَالِ بَقَائِهِ بِحَالٍ ، فَارَقَ بها الحادث في هذا الباب ؛ فَإِنَّ مَرَّ عَلَى ذَلِكَ ، تَرَكْ قَوْلَهُ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَذْهَبٍ لَهُ .

وإِنْ قَالَ : لَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْبَاقِي ، لِأَنَّ فَائِدَةَ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ بَاقٍ يَفِيدُ دَوَامَ وَجُودِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ لذلكِ اِخْتِصَاصُهُ بِحَالٍ ، لِأَنَّ دَوَامَ الْوُجُودِ لَيْسَ بِصِفَةٍ [١٠ب] مُتَجَدِّدَةٍ ؛ فَيَجِبُ حَصُولُهَا بِحَالٍ يَنْقُضُهَا .

يقَالُ لَهُ : إِنَّكَ لَا تَزْعُمُ أَنَّ الْمُقْتَضَى لِاِخْتِصَاصِ الْمُوصُوفِ بِحَالٍ ، يُفَارِقُ بها مَنْ لَيْسَتْ لَهُ الصِّفَةُ ، مَقْصُورًا عَلَى كَوْنِ الصِّفَةِ مُتَجَدِّدَةً لِمَنْ هِيَ لَهُ ، بَلْ يَجِبُ ذَلِكَ



في الْمُتَجَدِّدِ مِنَ الصِّقَاتِ وفي الدائمِ اللازمِ ولأجلِ ذلكَ قُلْتُ : إِنَّ كَوْنَ القَدِيمِ عالِمًا قَادِرًا سَمِيعًا بَصِيرًا ومفارقةً في هَذِهِ الصِّقَاتِ لِمَنْ لَيْسَتْ لَهُ يَقتَضِي حَصولَهُ على حَالٍ ، فَارَقَ بِهَا مَنْ لَيْسَتْ لَهُ هَذِهِ الصِّقَاتُ ، وَأَنَّ كَوْنَهُ ، تَعَالَى ، قَدِيمًا أَزَلِيًّا مُسْتَغْنِيًّا عَنِ مَوْجِدٍ يَقتَضِي اخْتِصَاصَهُ بِحَالٍ ، تَوَجَّبُ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْقَدَمُ لَهُ مُتَجَدِّدًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا رُمِيَ الْفَضْلُ بِهِ وَلَزِمَكَ اخْتِصَاصُ الْبَاقِي مِنَ الْحَوَادِثِ بِحَالٍ ، يُفَارِقُ بِهَا الْحَادِثَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَجُودُ الْبَاقِي مُتَجَدِّدًا ، بَلْ مُسْتَدَامًا . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

## فصل

ويلزمهم أيضًا أن يكون الغرض المستحيل بقاءه، إذا صح أن يوجد في وقته دون مثله وما هو من جنسه مما لم يختص وفيه مختصًا بحال لكونه عليها، فارق مثله الذي يستحيل حدوثه في وقته بصحة حدوث أحدهما في الوقت وتعدّر حدوث الآخر؛ فإن مرّوا على ذلك، تركّوا قولهم؛ وإن أبوه وقالوا: إذا وجد ما خصر وقته، فارق بوجوده ما بقي على عديم من أمثاله واستغنى بمفارقة له بالوجود الحاصل له عن حال، يفارقه بها؛ فزال ما قلتم.

يقال لهم: إننا ألزمتكم إثبات حال لما يصح أن يوجد في وقته مما لا يبقى لأجل صحة وجوده في ذلك الوقت، وإن لم يوجد ولم يقله القادر عليه، لتكون تلك الحال هي التي تصح وجوده، وإن لم يوجد ويفارق بها مثله المستوي له في جميع صفاته إلا بعد وجوده وأمتناعه في ذلك الوقت، لأنه يصح وجوده فيه ويتعدّر وجود مثله، ولا بد من حال تقتضي صحة الوجود لأحدهما، وإن لم يوجد الفعل، ومفارقه بها لمثله المخال المتعدّر وجوده في ذلك الوقت؛ فلا وجه لتشاغلكم [١١] بأنه قد وجد، لأن وجوده ليس هو صحة الوجود له الممتنع في مثله. ولا مخلص لهم من ذلك.

وإن قالوا: فإلّا القادر لما لا يبقى وإيجاده له في وقته يقتضي صحة وجوده ويغنيه عن حال تقتضي ضدها له ومثله إنما لا يصح أن يوجد في وقته، لأن القادر لا يقدر على فعله في ذلك الوقت، فوجب استغناء ما أوجده القادر عند حضور وقته عن حال له، بل يجب عناؤه بكون فاعله قادرًا عليه قبل إيجاده.

يقال لهم: وهذا أيضًا باطل، لأن القادر إنما يصح كونه قادرًا على إيجاده عند

حضورِ وقته لِصِحَّةِ حَدُوثِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَإِنَّمَا أَمْتَنَعَ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَى  
 إِيجَادِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ لِاسْتِحَالَةِ حَدُوثِهِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ وَبِقُدْرِهِ . وَلَوْ قَدْ صَحَّ ذَلِكَ فِيهِ ،  
 لَقَدَرَ الْقَادِرُ عَلَى إِيجَادِهِ ؛ فَيَجِبُ اخْتِصَاصُ مَا يَصِحُّ تَنَاوُلُ الْقُدْرَةِ لِإِحْدَائِهِ فِي  
 وَقْتِهِ وَكَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَى إِيجَادِهِ فِيهِ بِحَالٍ ، يُفَارِقُ بِهَا أَمَثَلَهُ مِمَّا لَا يَصِحُّ  
 حَدُوثُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِاسْتِحَالَةِ حَدُوثِهِ فِيهِ لَمْ تَصَحَّ قُدْرَةُ قَادِرٍ عَلَى إِحْدَائِهِ .  
 فَيَجِبُ عَلَى مَوْضِعِ دَلِيلِكُمْ اخْتِصَاصُ الْمَفْعُولِ فِي الْوَقْتِ لِصِحَّةِ فَعْلِهِ فِيهِ وَقُدْرَةُ  
 الْقَادِرِ عَلَى إِيجَادِهِ بِحَالٍ ، يُفَارِقُ بِهَا مَثَلَهُ الَّذِي يَمْتَنِعُ وَيَتَعَذَّرُ وَجُودُهُ فِي وَقْتِهِ ،  
 وَيَسْتَحِيلُ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَى إِيجَادِهِ .

وَلَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ . وَفِيهِ إِبْطَالُ شَنْعَتِهِمْ بِكَوْنِ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَيْهِ وَاخْتِصَاصِهِ  
 بِحَالٍ ، يُفَارِقُ بِهَا حَالَ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## فصل

وإن قال منهم قائل : لو كان الحاضر وقته الذي ليس يَبَاقِي إنَّما يَصِحُّ وجوده في الوقت لاختصاصه بحال ، يُفَارِقُ بها حالَ مِثْلِهِ الْمُتَعَدِّي وجوده في الوقت ، لَأَسْتَعْنِي بتلك الحال عن قادرٍ عليه ومُوجِدٍ له ، وَلَوْجِبَ أَنْ يوجدَ ، إذا وُجِدَ لا بِمُوجِدٍ ، بل بِحُضُورِهِ على تلك الحال . وهذا يُوجِبُ غَنَاءَ الْحَوَادِثِ عن مُحَدِّثٍ . وذلك محالٌ .

يقال لهم : ما قُلْتُمُوهُ سَافِطٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أحدهما أَنَّ دَلِيلَكُمْ [١١ب] يَحْتَنِيهِ مُوجِبٌ عليكم أَلِيزَامٌ هذا ، كما أَوْجِبَ اِخْتِصَاصَ مَنْ صَحَّ مِنْهُ الْفَعْلُ بحالٍ ، فَارْقَ بها مَنْ يَتَعَدَّى عليه ، فيجبُ أَنْ تَلْزِمُوهُ وَتَغْنُوهُ بتلك الحال عن مُوجِدٍ أو تَتَرَكُوا دليلكم هذا . وليس لكم الامتناعُ مِنَ الإلزامِ لكونه مُوجِبًا لِإِحَالَةٍ ، هي غناءُ هذا الحادثِ عن مُحَدِّثٍ ؛ فَإِنَّهُ إذا كَانَ دَلِيلُكُمْ يُوجِبُ ذَلِكَ ، وَجِبَ عَلَيْكُمْ قدره والمضِيُّ مع موجبه ، لو تَرَكْتُهُ ، والرغبةُ عنه .

والوجهُ الآخرُ أَنَّ اَلْزَمْنَاكُمْ اِخْتِصَاصَ ما يَصِحُّ أَنْ يُوْجَدَ وَيُفْعَلَ في الوقتِ دونَ مِثْلِهِ بحالٍ ، لِأَجْلِهَا صَحَّ وجوده . وهو لَقَمَرِي مُسْتَعْنٍ بتلك الحال في صِحَّةِ وُجُودِهِ وَغَيْرُ محتاجٍ في صِحَّةِ فَعْلِهِ وَوُجُودِهِ إلى فاعِلٍ ، يَفْعَلُهُ مِمَّا يَصِحُّ وجوده ، لأنَّه لا يَصِحُّ وجوده في تلك الحالِ إِلَّا وهو معدومٌ . ولا يقالُ فيه ، إذا وُجِدَ وَوَقَعَ : يَصِحُّ وجوده ، وما يقالُ فيه قَبْلَ وجودِهِ وحضورِ وقته : يَصِحُّ أَنْ يُوْجَدَ في ذلك الوقتِ . ويقالُ أيضًا فيه ، إذا حَضَرَ وقته ولم يخبر القادرُ عليه أَنَّها حالٌ ، كَانَ يَصِحُّ فَعْلُهُ فيها ؛ فيجبُ لذلك على قَوْدِ دليلكم اِخْتِصَاصُهُ بحالٍ ، لِأَجْلِهَا صَحَّ مِنَ الْقَادِرِ عليه أَنْ يَفْعَلُهُ . وليس صِحَّةُ ذَلِكَ أَمْرًا يَحْتَاجُ إلى فاعِلٍ ، بل حصولُ وجوده

ووقعه هو الذي يحتاج فيه إلى مُوجدٍ قادرٍ عليه ؛ فأما صِحَّةُ الوجودِ له ، فلا يحتاج فيه إلى فاعِلٍ ، يجعلُهُ ممَّا يَصِحُّ وجودُهُ دُونَ مثلهِ ، وإنَّما يجبُ أن يكونَ في نفسه على حالٍ ، يُفَارِقُ بها أمثاله التي يَسْتَحِيلُ وجودُ شيءٍ منها في وقتِه ؛ فَبَطُلَ ما ظنُّوا الانفصالَ به . ولو ثُبَّتَ لهم ، لكان دليلُهم مُوجِبًا ذلِكَ عليهم على ما بَيَّنَّاهُ . ولا مَحِيصَ لهم من ذلك .

## فصل

فإن قال قائل : فَخَيَّرُونَا مَا الَّذِي يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّ الْجِسْمَ الَّذِي يَصْبُحُ وَجُودَ الْحَيَاةِ بِهِ مُخْتَصَّ بِحَالٍ ، يُفَارِقُ بِهَا مَا يَصْبُحُ أَنْ يَكُونَ حَيًّا مِنَ الْأَجْسَامِ ، وَإِنَّ مَا لَيْسَ بِبَاقٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ يَخْتَصُّ بِحَالٍ لَهَا ، صَحَّ فَعَلُهُ فِي وَقْتٍ دُونَ مِثْلِهِ . وَأَيُّ أَمْرٍ يَدْفَعُهُمْ عَنْ رُكُوبِ ذَلِكَ ؟

يَقَالُ لَهُمْ : أَقْرَبُ مَا يَصْدَهُمُ وَيَمْنَعُهُمْ مِنْهُ اتِّفَاقُنَا عَلَى تَجَانُّسِ الْأَجْسَامِ كُلِّهَا وَتَجَانُّسِ مَا لَا يَصْبُحُ بِقَاوُذٍ مِمَّا تَتَغَايَرُ [١٢] أَوْقَاتُهُ ؛ فَلَوْ كَانَ أَخَذَ الْمِثْلَيْنِ مِنْهَا وَمِنْ الْأَجْسَامِ مُخْتَصًّا بِحَالٍ رَاجِعَةً إِلَى نَفْسِهِ فِي ذَاتِهِ هُوَ عَلَيْهَا لَا لِمَعْنَى ، لَوَجَبَ حَصُولُ تِلْكَ الْحَالِ لِمِثْلِهِ وَمَا هُوَ مِنْ جَنْبِهِ ، لِأَنَّهُ مُحَالٌ تَجَانُّسُ الدَّائِيَّتَيْنِ وَاختصاصُ أَحَدِهِمَا بِحَالٍ ، يَسْتَحْجِقُهَا لِنَفْسِهِ ، لَا لِمَعْنَى دُونَ الْآخَرِ .

وكَذَلِكَ لَمَّا كَانَ الْجَوْهَرُ مُخْتَصًّا بِكَوْنِهِ مُتَخَيَّرًا عِنْدَهُمْ فِي الْوُجُودِ وَصِحَّةُ حَمْلِهِ لِأَعْرَاضٍ بِحَالٍ يَخْتَصُّ بِهَا ، وَجَبَ حَصُولُ مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ لَجَمِيعِ الْجَوَاهِرِ الْمُتَجَانِّسَةِ وَأَمْتَنَعَ اسْتِبْدَاؤُهُ بِهَا دُونَ أَمْثَالِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، اسْتَحَالَ اخْتِصَاصُ الْمِثْلَيْنِ مِنَ الْأَجْسَامِ وَالْأَعْرَاضِ بِحَالٍ رَاجِعَةٍ إِلَى ذَاتِهِ لِمَعْنَى دُونَ مِثْلِهِ . وَذَلِكَ يُوجِبُ عَلَيْهِمْ صِحَّةَ كَوْنِ جَمِيعِ الْأَجْسَامِ حَيَّةً وَصِحَّةَ وَجُودِ مِثْلِ كُلِّ مَا يَصْبُحُ وَجُودُهُ فِي وَقْتِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ حَتَّى يُفَكِّرَ وَجُودُ جَنْسٍ كُلِّ مَا لَا يَنْقُي فِي وَقْتِ الْجَزْءِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُهُ . وَذَلِكَ نِهَايَةُ الْإِحَالَةِ ؛ فَفَسَدَ الْقَوْلِ بِرُكُوبِ مَا سَأَلَ عَنْهُ السَّائِلُ . وَهَذَا جُمْلَةٌ مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْإِسْطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ وَفِي إِفْسَادِ اسْتِدْلَالِهِمْ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ قَادِرٌ وَمَا يَنْصِلُ بِذَلِكَ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ مُقْنِعَةٌ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، غَرَّ وَجَلَّ .

## دليل آخر على أن الاستطاعة مع الفعل

وقد استدل بعض أصحابنا على ذلك بأن قال : يدل عليه أن الله ، تعالى ، لو خلق مع الإنسان قدراً من القدر على حمل ما يستقل بتلك القدر ، ويمكن الإنسان حملاً ، ويكون ، إذا حمّله ، مستقرّاً لطوّيه ووسعه في حمليه ، ولا يمكنه أن يحمل بما فيه من القدر قدراً زائداً على ذلك الجسم .

وقد علم أن من هذه حاله ، متى زيد على حمل أيسر الثقل ، سقط لا محالة ، ولو كان جزءاً لا يتجزأ ، لأنه لو أمكن أن يزداد على ما استقرّ في حمليه وسعه جزءاً وإن لم يسقط ، أمكن أن يزداد عليه جزآن وعشرة وألف ومائة ألف وإن لم يسقط ، وأمكن مع هذه الزادات أن يحمله بقدر ما فيه من [١٢ب] القدر . ولو كان ذلك كذلك ، لم يحتج الإنسان في حمل الجبال العظام إلى زيادة قدر على ما فيه . وذلك معلوم فسادُه ؛ فوجب أنه لا يمكن مستقرّاً وسعه في حمل الجسم أن يحمل بما فيه من القدر قدراً زائداً على ذلك .

وإذا ثبت هذا ، فلو تصوّرنا أن الله ، تعالى ، قد ألزق بالمحمول جزءاً زائداً ، لوجب أن يسقط . ويجب أيضاً أن لا يسقط ، لو زيد قدرة على ما فيه عند إلزاق الجزء الزائد بالمحمول ، وأن يكون الإنسان حاملاً له في تلك الحال بالقدرة التي خلقت له في حال ضمّ الجزء إلى الجسم المحمول . وذلك يوجب وجود القدرة على الحمل في حال وجوده . ومتى ثبت ذلك في فعل من الأفعال ، ثبت في سائرهما . وبطل قولهم وصح ما قلناه .

١ بأن : فان ، الأصل .

٢ حملة : حملة ، الأصل .

٣ يتجزأ : تحزى ، الأصل .

وأعلموا ، وَفَقَّكُمْ اللهُ ، تعالى ، أَنَّ في هذه الدلالة على أَصُولِنَا نظرٌ ، لَأَنَّهَا مُبَيَّنَّةٌ على صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ ، وَأَنَّ حَامِلَ الْجِسْمِ يفعلُ فيه حملًا ، ولكن إِنَّمَا يَبْطُلُ ما فيه من الأكوانِ . وهذا فاسِدٌ لِمَا بَيَّنَّاهُ في إبطالِ القولِ بِالتَّوَلُّدِ ، وَلَكِنَّهَا مع ذلكَ لازمةٌ على أَصُولِهِمِ الفاسدةُ .

وقد أَضْطَرُّوا في جوابِ هذهِ المطالبةِ ، فقالوا : إِنَّهُ لا يجوزُ كَوْنُ الجزءِ الزائدِ على الجسمِ محمولًا في حالِ زيادتهِ عليه بقدره تخلقُ على حملِهِ في حالِ أيضًا لَهُ والتزاقِهِ بالجسمِ ، لأنَّ المحمولَ مُتَحَرِّكٌ ، ولا يَصْبِحُ تَحَرُّكُ الجزءِ الزائدِ في حالِ التزاقِهِ بالجسمِ ، لَأَنَّهُ لا يخلو أَنَّ يكونَ حادثًا مخترعًا في حالِ التزاقِهِ أو منقولًا إليه وموجودًا .

قِيلَ أيضًا له : أَسْتَحَالَ حَمْلُهُ وَتَحَرُّكُهُ في حالِ حدوثِهِ بِاتِّفَاقٍ ، لَأَنَّهُ مُحَالٌ تَحَرُّكُ الشيءِ في حالِ حدوثِهِ ، لا عن مكانِهِ الذي خلقَ فيه ولا إليه ، لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وَشَرَحْنَاهُ بما يُغْنِي عن رَدِّهِ . وَإِنْ كَانَ منقولًا إليه ، ائْتَمَعَ أيضًا حَمْلُ الْإِنْسَانِ له وَتَحَرُّكُهُ إِيَّاهُ في تلكِ الحالِ ، لأنَّ ذلكَ يوجبُ كَوْنَهُ في مَكَائِنٍ مَعًا ، أَحَدُهُما الذي يُقَالُ لَهُ وَالْآخَرُ الذي يَنْقَلُهُ حَامِلُهُ في تلكِ الحالِ إليه . وذلكَ نهايةُ الْمُحَالِ ؛ فَاسْتَحَالَ لِذَلِكَ حَمْلُهُ في حالِ [١٣أ] اتِّصَالِهِ بِالْجِسْمِ بقدره على حَمْلِهِ تَقَارِنُهُ .

فَيَقَالُ : أَفَيَقْدِرُ الْقَدِيمُ على زيادةِ جزءٍ على المحمولِ المستفرغِ الوُسْعِ في حَمْلِهِ في حالِ كَوْنِهِ محمولًا أم لا يَقْدِرُ على ذلكَ ؟ فَإِنْ قالوا : لا يَقْدِرُ عليه ، ظَهَرَ كَفَرُهُمْ وَصَارُوا إلى القولِ بِأَنَّ اللهَ ، تعالى ، لا يَقْدِرُ في بعضِ الأحوالِ والأوقاتِ

١ إِنَّمَا : أَنَا ، الْأَصْلُ .

٢ يخلو : يخلو ، الْأَصْلُ .



على الزيادة في بعض الأجسام بأختراع قدر زائد عليه ، ولا على ثقل جزء آخر إليه وتحريكه ، وذلك خلاف المعقول والإجماع . وإن أمكن تجويز ذلك عليه ، تعالى ، في بعض الأوقات ، أمكن إجازته عليه في سائرها .

وإن قالوا : بل ذلك مقدور له .

قيل لهم : فما يكون حال الجسم المَحْمُول في حال زيادة الجزء عليه ؟ أيكون محمولاً مع الجزء الزائد أم يجب سقوطه ؟

فإن قالوا : يكون محمولاً ، إذا خلقت في الحي القدرة على حمل ذلك الجزء في حال التزاقه بالجسم ، أقرُّوا أن الاستطاعة مع الفعل وصاروا أيضاً على ما أصْلَوْهُ إلى أن الجزء مُتَحَرِّك في حال حدوثه وتقلُّبه عن المكان الذي حدث فيه أو نُقِلَ إليه . وذلك محال ، غيّر أنهم قد صاروا مع هذا إلى القدرة مع الفعل .

وإن قالوا : محال حملُه في تلك الحال ، بل يجب سقوط الجسم وسقوطه معاً ، إذ لا قدرة للحامل على حمله مع الزيادة .

قيل : وكيف يجوز أن يَشْفُطَ الجزء الزائد مع الجسم في حال حدوث الجزء أو نقله ؟ وذلك يُوجِبُ تحريكه وسقوطه في حال حدوثه أو كونه في مكانين ، إن كان منقولاً إليه . وإن جاز ذلك ، كان حمل الحامل له مع الجسم الذي زيد عليه أقرب ، لأنَّ حمله لن يكون أقلَّ حركة من سقوطه ؛ فيجب لذلك على ما أصْلَوْهُ استحالة حمله في حال ضمه إلى الجسم واستحالة سقوطه ، حتى لا يكون محمولاً ولا ساقطاً . وذلك نهاية المُحَالِ مع كونه مُلتَحِماً مُلتَزِماً بالجسم الذي زيد عليه .

وليس يمكنهم دفع هذا الإلزام والخروج منه إلا بأنَّ يُحِيلُوا قدرة القديم على إحداث جزء يُلَزِّقُه بالمحمول أو نقل جزء إليه في حال كونه محمولاً ، لأنَّه لا بُدَّ ،

إِنْ [١٣ب] صَحَّ ذَلِكَ ، مِنْ كَوْنِ الْجُزْءِ مَعْمُولًا مَعَهُ بِقُدْرَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى مَا فِيهِ ، تُخْلَقُ فِي حَالِ ضَمِّ الْجُزْءِ إِلَى الْجِسْمِ . وَذَلِكَ تَسْلِيمٌ لِكَوْنِ الْإِسْتِطَاعَةِ مَعَ الْفِعْلِ أَوْ كَوْنِهِ سَاقِطًا مَعَ الْجِسْمِ الَّذِي أُلْزِمَ بِهِ . وَذَلِكَ يُوجِبُ تَحَرُّكَ الْحَيِّ فِي حَالِ حَدُوثِهِ ، إِنْ كَانَ كَائِنًا ، أَوْ كَوْنِهِ فِي مَكَائِنٍ وَمَحَاضَاتٍ ، إِنْ كَانَ مُتَنَقِّلًا . هَذَا مَا لَا مَحِيصَ مِنْهُ .

وَذَلِكَ يُوجِبُ خُرُوجَ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَى خَلْقِ زِيَادَةٍ عَلَى بَعْضِ الْأَجْسَامِ وَتَحْرِيكِ جُزْءٍ إِلَى بَعْضِ الْأَجْسَامِ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ . وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْخِلَاصِ مِنْ ذَلِكَ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَكَيْفَ الْقَوْلُ عِنْدَكُمْ أَنْتُمْ فِي ذَلِكَ ، لَوْ زِيدَ عَلَى الْجِسْمِ جُزْءٌ فِي حَالِ كَوْنِهِ مَحْمُولًا ؟ لَوْ صَحَّ وَقُدِّرَ كَوْنُ الْحَامِلِ لِلْجِسْمِ فَاعِلًا فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهِ وَمَا زِيدَ عَلَيْهِ حَمَلًا .

قِيلَ لَهُ : الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ : لَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ<sup>١</sup> مَعَ الْجِسْمِ فِي حَالِ حَدُوثِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، لَا عَلَى أَنْ يَكُونَ حَمْلُهُ تَحْرِيكًا لَهُ وَلِلْجِسْمِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ قُدْرَةً عَلَى إِيقَافِهِ فِي تِلْكَ الْمَحَاضَاةِ الَّتِي خُلِقَ فِيهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَهُ حَامِلُهُ مَعَ الْجِسْمِ وَلَا لِحَظِهِ ؛ فَيَكُونُ مَكْتَسِبًا لِكَوْنِهِ الَّذِي خُلِقَ فِيهِ فِي تِلْكَ الْمَحَاضَاةِ وَلَنَا فِي أَكْوَانِ الْجِسْمِ ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، مُخْلِئًا لِتِلْكَ الْأَكْوَانِ . وَهَذَا غَيْرُ مُحَالٍ ، لَوْ صَحَّ الْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ .

وَإِذَا قِيلَ : إِنَّ التَّوَلُّدَ بَاطِلٌ ، وَجَبَّ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ : إِنَّ الْحَامِلَ حَامِلٌ لَهُ فِي حَالِ حَدُوثِهِ أَوْ نَقْلِهِ وَلِلْجِسْمِ الَّذِي زِيدَ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ حَمْلُهُ لَهُ أَكْثَرَ مِنْ تَحْرِيكِهِ أَوْ

١ كَائِنًا : كَاذِبًا ، الْأَصْلُ .

٢ عَلَيْهِ : عَلَيْهِ ، الْأَصْلُ .

تسكينه في جهة وفعل الاعتماد فيها ؛ فإذا فَعَلَ اللهُ ، تعالى ، مع تلك الحركات أو السكون<sup>١</sup> والاعتماد إيقاف الجسم في المحاذاة التي يخلق لها الحامل بجزي العادة من غير رفع للجسم ولا خط له ، وُصِفَ حركات الإنسان أو سكونه أو اعتماداته بأنها حمل للجسم وما زيد عليه ، كما تُوصَفُ حركاته واعتماداته بأنها قبل ، إذا فَعَلَ اللهُ الْمُقْتَّ عِنْدَهَا أو بَعْدَهَا على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

### دليل آخر

ومما يدل على أَنَّ الاستطاعة مع الفعل اتَّفَقْنَا وإيَّاهُمْ على أَنَّ مقدور القدرة [١٤] مفعول بها في حال وجوده . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مقدورًا بها في حال حدوثه . ولو أَسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا بها في حال وجوده ، لَأَسْتَحَالَ أَيْضًا كَوْنُهُ مَفْعُولًا بها في تلك الحال . يَبَيِّنُ ذَلِكَ وَيُوضِّحُهُ أَنَّ ما ليس بمقدور لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا . ولأجل ذلك لم يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ الباقي والقديم وجمع الضدين وإعادة الماضي الذي يستحيل بقاءه مقدورًا ، أَسْتَحَالَ بِاتِّفَاقٍ كَوْنُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَفْعُولًا . ولذلك لو لم يَكُنِ المفعول بالقدرة مَقْدُورًا ، أَسْتَحَالَ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بها ، كما يستحيل أَنْ يفعل بها القديم والباقي وكل ما ذكرناه بما ليس بمقدور بالقدرة ، فَذَلِكُمْ بِهِذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مقدور القدرة مفعولًا بها في تلك الحال ، فهذا يوجب كَوْنَ الحادث مقدورًا في حال حدوثها وكونها قدرة على الموجود . ومتى ثَبَتَ ذَلِكَ في قدرة المحدث ، لم يَكُنْ لتقدمها عليه وَجْهٌ ولا دَلَالَةٌ ، توجب تقدمها عليه مع كونها قدرة عليه في حال حدوثه .

فإن قالوا : ما أنكرتُمْ مِنْ أَسْتِحَالَةٍ كَوْنِهِ مَقْدُورًا بها في حال حدوثه ، وإن كَانَ

١ وفعل : إضافة في الهامش ، مُشَارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٢ السكون : السكون ، الأصل .

٣ رفع : دفع ، الأصل .

مفعولاً به في تلك الحال ، وإن لم يجب أن يفعل بها كل ما ليس مقدوراً بها في الباقي والماضي والقديم ، وأن يكون الفرق بين ذلك أنه إنما صح أن يفعل مقدوراً لقدرة بها في الثاني من حال حدوثها قد كانت قدرة عليه ومتعلقة بها ، وكان مقدوراً بها قبل تلك الحال . وليس كذلك حال القديم والباقي والماضي وجمع الضدين ، لأنه إنما لم يصح أن يفعل بالقدرة شيء من ذلك ، لأنه يصير مقدوراً بها قبل ذلك . ولذلك افتقرت الحال فيهما .

فيقال لهم : إنه لا فصل بين ذلك ، لأنه إذا كان ما يفعل بها ليس بمقدورها في تلك الحال ولا متعلقة ؛ فإن صح أن يفعل بها وهذبه حاله ، فصح أن يفعل بها وهذبه حاله ، فصح أن يفعل بها القديم والباقي ، وإن لم تكن قدرة عليهما .

وقولهم : إنها قد كانت قدرة عليه قبل حال كونه مفعولاً ، لا يخرجُه عن أن يكون قد خرج عن كونه مقدوراً في حال ما يفعل بها . وخروجه عن ذلك في تلك الحال [١٤ب] كخروج القديم عن كونه مقدوراً ؛ فإن صح أن يفعل بها ما ليست بقدرة عليه ولا لها تعلّق به ، صح ذلك في كل ما ليست بقدرة عليه . ولا مخرج من ذلك .

ويقال لهم أيضاً : وقد أخطأتم في قولكم : إن الباقي من أفعال العباد على أصولكم والماضي منها لم يكن مقدوراً للعبد قبل حال بقاءه ومضيّه ، بل قد كان مقدوراً قبل تلك الحال ، وكانت قدرته متعلقة به ، فيجب لذلك صحته فعلها بها لكونهما مقدورين به وتعلّق قدرته بهما قبل تلك الحال .

فإن قالوا : إنما يصح أن يفعل بالقدرة ما كان مقدوراً بها قبل فعله موجب واحد . وليست هذه حال الباقي والماضي من فعل العبد ، لأنه أقل ما يجب أن يتقدم قدره على الباقي وقتين ، لأنه يتقدم وجوده . وحال حدوثه متقدم على أول حال

بقائه بوقتٍ واحدٍ . وذلك يوجب تقدُّمها على الباقي بوقتَيْن ، إذا كانت حالٌ بقائه أقلَّ أحوالِ البقاء . ولذلك فيجب تقدُّمُ قدرةِ العبدِ على الماضي من أفعاليه ، إذا كانَ مِمَّا لا يبقى بوقتَيْن ، لأنَّها تُوجدُ قبلَ حالِ حدوثِهِ وقبلَ حالِ عَدَمِهِ وتَقْضِيهِ ، بل حالِ الحدوثِ . ومحالٌّ أن تكونَ القدرةُ متعلِّقةً بالمقدورِ قبلَ الحالِ التي يصحُّ أن يفعلَ بها بوقتَيْن فصاعدًا ؛ فلم يجبْ لذلك تَنَاضُلُ قدرةِ العبدِ للماضي والباقي ، وإن كانَ مقدورًا بها حالٌ بقائه ومضيه بوقتَيْن .

قيلَ لهم : قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أَنَّهُ لا سَبِيلَ لكم ولا طريقَ إلى إحالةِ كَوْنِ القدرةِ قدرةً على ما يُوجدُ بعدها بوقتَيْن وأوقاتٍ كثيرةٍ ومتعلِّقةً به . ونَقَضْنَا كُلَّ شَبْهَةٍ لكم في ذلك ؛ فلا وَجْهَ لهذِهِ الدَّعْوَى ؛ فَإِنْ صَحَّ أَنْ يفعلَ بالقدرةِ ما كَانَ مَقْدُورًا بها قَبْلَ حالِ فَعْلِهِ بأوقاتٍ ، وَجَبَ لذلك صَحَّةُ فَعْلِ الباقي والماضي بها ، لأنَّهما قد كانا مقدورَيْن بها قَبْلَ ذلك بوقتَيْن . وإذا أَسْتَحَالَ ذلك ، بَطَلَ ما فَصَّلْتُمْ بِهِ .

ومتى ثَبَتَ أَسْتِحَالُهُ أَنْ يفعلَ بها ما ليست بقدرةٍ عليه مِنَ القديم والباقي والماضي وَجُمَعَ الضَّدَّتَيْنِ ، أَسْتَحَالَ أَنْ يفعلَ بها في الثاني من حالِ حُدُوثِهَا ما ليست بِقُدْرَةٍ عليه ولا متعلِّقةً به . ولا مَحِيصَ لهم من ذلك .

وإن قالوا : ما أنكرتُم أَنْ يكونَ الفرقُ بَيْنَ أَنْ يكونَ المقدورُ مَقْدُورًا [أ١٥] بها في حالِ حُدُوثِهَا وَبَيْنَ أَنْ يكونَ مفعولًا بها في تلكِ الحالِ ، إِنَّ وُصِفَ مقدورها بِأَنَّهُ مقدورٌ بها في حالِ حُدُوثِهَا ، إِنَّمَا يُفِيدُ تَعَلُّقَ القُدْرَةِ به في تلكِ الحالِ وتعلُّقها به ليس لمعنى وذاتٍ منفصلٍ عنها ، بل هو جَارٍ مَجْرَى إيجابِهَا كَوْنُ القَادِرِ قَادِرًا بها في حالِ حدوثِهَا ، لِأَنَّ كَوْنَهُ قَادِرًا بها حالٌ لَهُ ، وَجَبَتْ عنها وليست بِمُنْقَصِلَةٍ

١ كثيرة : كره ، الأصل .

٢ وجب : ووجب ، الأصل .

عنها ؛ فَوَجِبَ لِذَلِكَ تَعَلُّقُهَا بِالْمَقْدُورِ فِي حَالِ حَدُوثِهَا وَإِيجَابِهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا بِهَا . وَلَمْ يَسْتَحِلْ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا الْفِعْلَ فِي الثَّانِي مِنْ حَالِ حَدُوثِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُدْرَةً عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا بِهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهَا فِي الثَّانِي ذَاتٌ مَنْفَصِلَةٌ عَنْهَا ؛ فَأَفْتَرَقَ الْأَمْرُ فِي كَوْنِهِ مَقْدُورًا بِهَا فِي الثَّانِي وَبَيَّنْ كَوْنَهُ مَفْعُولًا بِهَا .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا لَا يُنْجِي مِنَ الْإِلْزَامِ ، لِأَنَّهُ إِنْ سَلِمَ أَنَّ تَعَلُّقَهَا بِالْمَقْدُورِ لَيْسَ بِشَيْءٍ مَنْفَصِلٍ عَنْهَا ، كَمَا أَنَّ إِيجَابَهَا الْحَالِ لِلْقَادِرِ لَيْسَ بِمَنْفَصِلٍ عَنْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ قَدْ فَعَلَ ذَاتًا مَنْفَصِلًا عَنْهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُدْرَةً عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا بِهَا . وَلَوْ صَحَّ ذَلِكَ ، لَصَحَّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا الْقَدِيمَ وَالْبَاقِي وَجَمْعَ الضَّدَّتَيْنِ وَكُلَّ ذَاتٍ مَنْفَصِلٍ عَنْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا بِهَا وَلَمْ يَكُنْ قُدْرَةً عَلَيْهِ ، وَإِنْ وَجِبَ الْقَضَاءُ بِأَنْ تَعَلُّقُهَا بِالْمَقْدُورِ وَإِيجَابُهَا الْحَالِ لِلْقَادِرِ لَيْسَا بِشَيْءٍ مَنْفَصِلٍ عَنْهَا . وَهَذَا فَصْلٌ مِنْ غَيْرِ مَا أَلْزَمْنَاكُمْ ، لِأَنَّا لَمْ نُلْزِمْكُمْ أَنْ يَكُونَ تَعَلُّقُهَا بِالْمَقْدُورِ ذَاتًا مَنْفَصِلَةً عَنْهَا وَشَيْءٌ يَفْعَلُ أَوْ لَا يَفْعَلُ ، وَإِنَّمَا أَلْزَمْنَاكُمْ صِحَّةَ كَوْنِهَا مَفْعُولًا بِهَا كُلِّ مَا لَيْسَتْ بِقُدْرَةٍ عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَى صِحَّةِ وَقُوعِ الْفِعْلِ بِهَا فِي الثَّانِي ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُدْرَةً عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا بِهَا ؛ فَأَنْفَصِلُوا مِنْ هَذَا ، إِنْ كُنْتُمْ قَادِرِينَ . وَلَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ .

ثُمَّ يُقَالُ لِكُلِّ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ ذَاتٌ فِي حَالِ عَدَمِهِ وَقَبْلُ أَنْ يَفْعَلَ وَإِنْ كَوْنَهُ ذَاتًا مَنْفَصِلَةً مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الذَّوَاتِ لَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ فَاعِلٍ وَقُدْرَةِ قَادِرٍ : إِنَّكُمْ قَدْ عَظَّمْتُمْ خَطَاؤَكُمْ وَتَخْلِيلَكُمْ بِفَضْلِكُمْ بَيْنَ صِحَّةِ كَوْنِ الْمَقْدُورِ مَفْعُولًا بِالْقُدْرَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قُدْرَةً عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَبَيَّنْ كَوْنَهُ مَقْدُورًا [١٥ب] بِهَا فِي حَالِ حَدُوثِهَا بِأَنْ كَوْنَهُ مَفْعُولًا بِهَا ذَاتًا مَنْفَصِلَةً عَنِ الْقُدْرَةِ ، لِأَنَّ الذَّاتَ الْمَنْفَصِلَةَ هُوَ نَفْسُ الْفِعْلِ الَّذِي كَانَ يَنْشَأُ قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ ، وَإِنَّمَا الَّذِي يَحْصُلُ عِنْدَكُمْ بِالْفِعْلِ وَجُودُ

الذاتِ المفعولةِ دُونَ نَفْسِهَا وَكَوْنِهَا ذَاتًا . وَوَجُودُ الذَاتِ وَإِبْجَادُهَا الَّذِي يَحْصُلُ  
 بِالْقُدْرَةِ بِاتِّفَاقٍ مِنْكُمْ حَالٌ لِلْمَفْعُولِ وَصِفَةٌ ، يَحْصُلُ عَلَيْهَا وَلَيْسَتْ بِذَاتٍ مُنْفَصِلَةٍ ،  
 بَلْ هِيَ حَالٌ الَّذِي يَفْعَلُ يَجْرِي مَجْزَى حَالِ الْقَادِرِ الْوَاجِبِ حَصُولُهُ عَنِ الْقُدْرَةِ ،  
 وَيَجْرِي تَعْلُقُ الْقُدْرَةِ بِالْمَقْدُورِ الَّذِي لَيْسَ بِشَيْءٍ مُنْفَصِلٍ عَنْ ذَاتِهَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ  
 عَنْدَكُمْ كَذَلِكَ ، بَطَلَ تَمْوِيهِكُمْ ، إِنْ كُنْتُمْ مُحْصِلِينَ بِقَوْلِكُمْ : إِنَّ الْمَفْعُولَ ذَاتٌ  
 مُنْفَصِلَةٌ ، أَنَّ الْمَفْعُولَ هُوَ وَجُودُ الْفَعْلِ وَلَيْسَ هُوَ ذَاتُهُ وَوُجُودُهُ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ مُنْفَصِلٍ  
 عَنِ الْقُدْرَةِ ، فَهُوَ بِمِثَابَةِ تَعْلُقِهَا بِالْمَقْدُورِ ؛ فَبَطَلَ مَا فَصَلْتُمْ عِنْدَ أَنْفُسِكُمْ بِهِ بَطْلَانًا  
 بَيِّنًا . وَلَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

وَتَبَيَّنَ بِمَا وَصَفْنَاهُ وَجُوبُ كَوْنِ الْمَفْعُولِ بِالْقُدْرَةِ مَقْدُورًا بِهَا فِي حَالِ كَوْنِهِ مَفْعُولًا  
 بِهَا ، كَمَا أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ مَقْدُورٌ بِهَا . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

## فصل

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا تَخْلُو<sup>١</sup> الْاِسْتِطَاعَةُ فِي حَالِ وَقُوعِ الْفِعْلِ وَكَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهَا مِنْ أَنْ تَكُونَ تَصْلُحُ لَهُ ، وَأَنْ يَكُونَ قَدْ وَقَعَ بِهَا ، وَقَدْ بَهِرَ مَا هِيَ صَالِحَةٌ أَوْ غَيْرُ صَالِحَةٍ لَهُ . فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً لَهُ فِي حَالِ وَقُوعِهِ وَكَوْنِهِ مَفْعُولًا بِهَا ، وَجَبَ كَوْنُهَا قَدْرَةً عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَمَتَعَلِّقَةً بِهِ . وَذَلِكَ مَا نَقُولُ . وَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ وَقَعَ بِهَا فِي حَالِهِ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ وَلَا يَصِحُّ تَعَلُّقُهَا بِهِ ، لَمْ يَمْتَنِعْ أَيْضًا أَنْ يَقَعَ وَيَفْعَلَ بِهَا كُلَّ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ وَلَا هِيَ قَدْرَةٌ عَلَيْهِ . وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا الْأَجْسَامُ وَالْأَلْوَانُ وَسَائِرُ الْأَجْنَاسِ الَّتِي تَصْلُحُ لَهُ ، وَأَنْ يَفْعَلَ بِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ قَدْرَةً لَزِيْدٍ مَقْدُورَاتٍ لَعَمْرُو ، أَنْ يَفْعَلَ بِهَا أَيْضًا الْمَاضِي وَالْبَاقِي وَالْقَدِيمَ وَكُلَّ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ وَلَا تَكُونُ قَدْرَةً عَلَيْهِ . وَإِلَّا ، فَمَا الْفَصْلُ بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا مَا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهَا قَدْرَةً عَلَيْهِ فِي حَالِ [١٦١] وَقُوعِهِ وَيَبَيِّنُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا مَقْدُورَاتٍ غَيْرِ الْقَادِرِ بِهَا وَكُلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ قَدْرَةً ؟ وَإِذَا عَلِمَ فَسَادُ فِعْلِ عَمْرٍو بِقُدْرَةِ زَيْدٍ ، وَفِعْلُ الْأَجْسَامِ بِقُدْرَةِ الْعَبْدِ ، لَكُونِهَا غَيْرَ صَالِحَةٍ لِذَلِكَ ، أَسْتَحَالَ أَيْضًا أَنْ يَفْعَلَ وَيَقَعَ بِهَا فِي الثَّانِي مِنْ حَالِ حَدُوثِهَا مَا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهَا قَدْرَةً عَلَيْهِ وَصَالِحَةً لَهُ .

فَإِنْ قَالُوا : مُحَالٌ كَوْنُ الْقَدْرَةِ صَالِحَةً لِلْفِعْلِ وَمَتَعَلِّقَةً بِهِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِيُوجَدَ بِهَا ، فَإِذَا حَصَلَ مَوْجُودًا ، حَصَلَ مَا آخِثِيخُ إِلَيْهَا لِأَجْلِهِ وَأَسْتَغْنَى بِحَصُولِهِ عَنْهَا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهَا تَصْلُحُ لِلْفِعْلِ وَلَئِنْ يَفْعَلَ بِهَا فِي الثَّانِي مِنْ حَالِ حَدُوثِهَا ، فَأَمَّا أَنْ تَصْلُحَ<sup>٢</sup> لَهُ فِي حَالِ وَقُوعِهِ وَغَنَائِهِ عَنْهَا ،

١ تخلو : تخلوا ، الأصل .

٢ تصلح : يصلح ، الأصل .

٣ تصلح : يصلح ، الأصل .



فذلك محال .

ولا يجب ، وإن فَعَلَ بها في الثاني مِنْ حَالِ حدوثِها ما ليست بصَالِحَةٍ له في تلك الحال ، أن يفعلَ بها مقدرات غير القادرِ بها وكلَّ ما لا تصلحُ له مِنْ الأجناسِ وَمِنْ الباقي والماضي ، لأنَّ ما يكونُ مفعولًا بها في الثاني مِنْ حَالِ وجودِها ، وإن لم تصلحُ له في تلك الحال ، فقد كانت صَالِحَةً له مِنْ قَبْلُ وتَمَكَّنَّا منه وقدرُهُ عليه ومتعلِّقٌ به . ومقدرات غَيْرِ القادرِ هي غير صَالِحَةٍ لها في حالِ وقوعِها ، ولا كانت صالحةً لها مِنْ قَبْلُ ولا قدرُهُ عليها ولا تَمَكَّنَّا فيها .

وكذلك الأجسام والأجناسُ التي يَنْفَرِدُ اللهُ ، تعالى ، بالْقُدْرَةِ عليها ليست قدرة العبدِ صَالِحَةً لها مِنْ قَبْلُ ولا قدرُهُ عليها ، فلم يجزْ لذلك أن يفعلَ ويقعَ بها ما ليست بصَالِحَةٍ له في الحال ، ولا كانت قدرةً عليه ولا صالحةً لَهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَافْتَرَقَ لذلك الأمرانِ .

يقالُ [١٦ب] لهم : أَمَا ادَّعَاؤُكُمْ أَنَّ قَدْرَةَ العبدِ إِنَّمَا يحتاجُ إليها ، ليوَجَدَ بها وَيُخْرَجَ مِنَ العَدَمِ إلى الوجودِ ، فَإِنَّهُ باطلٌ بما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ في غيرِ فَصْلِ ، وَأَنَّهَا ليست قدرةً على الإحداثِ والإيجادِ ؛ فَدَعَاؤُكُمْ هَذِهِ باطلةٌ .

ثم لو سُلِّمَتْ لكم ، لم يُسَلِّمْ أَنَّهَا يحتاجُ إليها ، ليوَجَدَ الفعلُ بها ، بل إِنَّمَا يَحْتَاجُ إليها في حدوثِها ، كما يحتاجُ إلى العِلْمِ والإِرَادَةِ في حالِ حُصُولِ الفعلِ مُحْكَمًا والقولِ خيرًا وأمرًا ، وكما يحتاجُ عندكم السببُ الموجودُ مَعَ سَبَبِهِ في حدوثِها إلى وجودِ سببِهِ ، وليسَ يَحْتَاجُ إليه ، ليوَجَدَ به بَعْدَهُ ، وكما يحتاجُ الفعلُ في وقوعِهِ ووجودِهِ وحدوثِهِ إلى كونِ فاعِلِهِ فاعِلًا لَهُ ، ولا يحتاجُ إلى الفاعِلِ في حالِ عَدَمِهِ .

١ فافترق لذلك ... من قبل : فافترق لذلك الأمران يقال [١٦ب] لهم أَمَا ادَّعَاؤُكُمْ أَنَّ قَدْرَةَ العبدِ إِنَّمَا يحتاج إليها ليوجد بها ويخرج من العدم إلى الوجود فإنه باطل قد بَيَّنَّاهُ من قبل ، مكرر في الأصل .

وما يَحْتَاجُ الشيء في كونه حادثاً إليه ، لا يستغني عنه في حال حدوثه ، لم يَسْتَفْرِ العلمُ والثَدْرَةُ عن الحياة والعرضُ عن المَحَلِّ في حال وجود ذلك ، لأنها أجناسٌ ، تحتاج في وجودها إلى وجود الحياة والمَحَلِّ . وقد بَيَّنَّا هذا بغير وجه وطريق سَلَفَ ونَقَضْنَا كُلَّ شبهة لكم في ذلك وكلَّ ما تَرُومُونَ به الفَصْلُ مِنْ هَذِهِ الإِزَامَاتِ . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ ما عَوَّلْتُمْ عليه مِنْ هذا .

وقد بَيَّنَّا أيضاً فيما سَلَفَ الفَصْلُ بَيِّنَ قولنا : إِنَّ الحادثَ محتاج في وجوده إلى ما يحتاج إليه ، وإنَّ ما يَحْتَاجُ إليه الشيء في حدوثه إِنَّمَا يلزمه ويجبُ حصوله له في حال حدوثه فقط وما يَحْتَاجُ الوجودُ إليه في وجوده يلزمه ويجبُ وجوده في حال حدوثه وحال بقائه . ولذلك قُلْنَا : إِنَّهُ ، لو صَحَّ بقاء شيءٍ مِنَ الْأَعْرَاضِ ، لاحتاج إلى المَحَلِّ في حال حدوثه وحال بقائه . ولذلك كَانَ فيما يحتاج إلى الحياة في وجوده أَنَّهُ ، لو بَقِيَ ، لاحتاج إليهما في حال بقائه ، كما يَحْتَاجُ إليها في حال حدوثه . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَانَ فسادُ أَدْعَائِكُمْ أَنَّ حاجةَ الفعلِ إلى القدرة إِنَّمَا هو لِيُوجَدَ وَلِيَتَّخِذَ بها مِنْ كُلِّ وَجْهِ ؛ فهذا هذا .

وَأَمَّا فَصْلُكُمْ بَيِّنَ صِحَّةَ وَقُوعِ الفعلِ بها وكونه مفعولاً بها في الثاني مِنْ حالِ حدوثِها ، وإنَّ [١١٧] لم تَكُنْ صَالِحَةً له ولا قدرةً عليه ولا متعلقةً به ، وبَيِّنَ كونها قدرةً على الأجسامِ وعلى مقدراتٍ غَيْرِ القادرِ بها ، وإن لم تَكُنْ صَالِحَةً لذلك ، فَإِنَّهَا ، وإن لم تَصْلُحْ للمقدورِ في الثاني ، فقد كانت صَالِحَةً له مِنْ قَبْلِ وقدرةً عليه ، ولم تَكُنْ صَالِحَةً للأجسامِ وما يَنْقَرِدُ اللهُ بالقدرة عليه مِنَ الأجناسِ ولا صَالِحَةً لمقدوراتٍ غَيْرِ القادرِ بها ، فلم يَجْزُ لذلك أَنْ يفعلَ بها ما ليستُ بصَالِحَةٍ له في الحالِ ولا كانت صَالِحَةً مِنْ قَبْلِ ؛ فَإِنَّهُ فَصْلٌ باطلٌ ، لأنها وإن كانت

صَالِحَةً لَهُ مِنْ قَبْلُ ، فَمُحَالٌ عِنْدَكُمْ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا الْفِعْلَ وَقَدْ صَلَاحُهَا لَهُ وَكَوْنُهَا قَدْرَةً عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ بِهَا فِي الثَّانِي ، وَهِيَ فِي تِلْكَ الْحَالِ غَيْرُ قَدْرَةٍ عَلَيْهِ وَلَا مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ وَلَا صَالِحَةٌ لَهُ ؛ فَمَا لَا تَصْلُحُ لَهُ ، لَا يَصِحُّ فَعْلُهُ بِهَا عَلَى وَجْهِ ، وَمَا يَكُونُ مَفْعُولًا وَوَاقِعًا بِهَا ، فَلَيْسَتْ قَدْرَةً عَلَيْهِ وَلَا صَالِحَةً ، فَمَا يَنْفَعُ كَوْنُهَا صَالِحَةً لَهُ مِنْ قَبْلُ ، وَهِيَ إِذَا ذَاكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا مَا هِيَ صَالِحَةٌ لَهُ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ وَيَفْعَلُ بِهَا مَا لَيْسَتْ بِصَالِحَةٍ لَهُ ؛ فَإِذَا جَازَ ذَلِكَ وَصَحَّ ، وَجَبَ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا كُلَّ مَا لَيْسَتْ بِصَالِحَةٍ لَهُ فِي حَالِ وَقُوعِهِ وَحَصُولِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ شَارَكَ مَقْدُورَهَا الَّذِي يَقَعُ فِي ثَانِيهَا ، فَإِنَّهَا غَيْرُ قَدْرَةٍ عَلَيْهِمَا وَلَا صَالِحَةٍ لِهَمَا . وَكَوْنُهَا صَالِحَةً لِأَحَدِهِمَا مِنْ قَبْلُ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ صَالِحَةٍ لَهُ فِي حَالِ وَقُوعِهِ وَكَوْنِهِ مَفْعُولًا . وَهَذِهِ حَالُهَا مَعَ كُلِّ حَدَثٍ وَوَاقِعٍ ، لَا يَصْلُحُ لَهُ مِنَ الْأَجْسَامِ وَمَقْدُورَاتِ غَيْرِ الْقَادِرِ بِهَا ؛ فَيَجِبُ صِحَّةُ وَقُوعِ ذَلِكَ أَجْمَعَ وَكُلُّ مَا لَا يَصْلُحُ بِهَا . وَلَا فَضْلَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ .

هَذَا عَلَى أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْقَدْرَةَ عَلَى الْبَاقِي وَالْمَاضِي قَدْ كَانَتْ صَالِحَةً لِهَمَا وَقَدْرَةً عَلَيْهِمَا مِنْ قَبْلُ ؛ فَيَجِبُ صِحَّةُ تَعَلُّقِهَا بِهَا . وَإِذَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، سَقَطَ مَا قَالُوهُ .

فَبِأَن قَالُوا : أَوَلَيْسَ مِنَ الْآلَاتِ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ مَا يَجِبُ تَقْدُّمُهُ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ آلَةٌ فِيهِ ، وَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آلَةٌ لَهُ فِي حَالِ خُدُوثِهَا ، وَلَمْ يَجِبْ لَذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا كُلُّ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ آلَةً فِيهَا ؟ [١٧ب] فَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْقَوْلِ فِي الْقَدْرَةِ .

يَقَالُ لَهُمْ : قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَحْتَاجُ إِلَى آلَةٍ ، وَأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا بِمُجَرَّدِ الْقَدْرَةِ فَقَطْ ، وَأَنَّهَا إِنْ آخْتِجَتْ إِلَى الْمَحَلِّ ، وَلَيْسَ بِفِعْلٍ لَهُ ، وَلَا هِيَ قَدْرَةٌ عَلَى الْأَفْعَالِ ؛ فَرَأَى بِذَلِكَ مَا قَالُوهُ .

هَذَا عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : إِنَّ مِنَ الْأَلَاتِ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْفِعْلُ ، مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ  
 مَوْجُودًا فِي حَالِ وُجُودِ الْفِعْلِ ، كَحِدَّةِ السَّيْفِ وَالسَّيِّكِينِ اللَّتَيْنِ هُمَا آلَةٌ فِي الْقَطْعِ  
 وَحِدَّةِ الْإِبْرَةِ وَقَاسِ النَّجَّارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَى آلَةٍ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ  
 الْفِعْلِ ، وَإِنَّ مَا هَذِهِ حَالُهُ مِنْهَا يَجِبُ وَجُودُهُ فِي حَالِ وُجُودِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ آلَةٌ  
 فِيهِ ، فَيَجِبُ لِذَلِكَ قِيَاسُ الْقُدْرَةِ عَلَى هَذِهِ الدَّلَالَةِ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ بِهَا  
 وَمُحْتَاجًا فِي حَدُوثِهِ إِلَيْهَا ، كَمَا يَحْتَاجُ فِي حُصُولِ الْقَطْعِ إِلَى الْحِدَّةِ ، وَجَبَتْ  
 مُقَارَنَتُهَا لِلْقَطْعِ . وَكَذَلِكَ يَجِبُ مُقَارَنَتُهُ لِلْفِعْلِ الَّذِي بِهَا يَقَعُ وَيَكُونُ مَفْعُولًا . وَإِذَا  
 كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الدَّلَالَةِ وَجُوبُ صِلَاحِ الْقُدْرَةِ لِلْفِعْلِ فِي  
 حَالِ وَقُوعِهِ وَوَجَبَ لِذَلِكَ كَوْنُهَا قُدْرَةً عَلَيْهِ وَمَتَعَلِّقَةً بِهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ . وَهَذَا  
 وَاضِحٌ ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

## دليل آخر

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْفَاعِلَ مِنَّا إِنَّمَا يَكُونُ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ ، لَا قَبْلَ ذَلِكَ وَهُوَ مَعْدُومٌ وَلَا فِي الثَّانِي مِنْ حَالِ حَدُوثِهِ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يَجِبُ عَدَمُهُ فِي الثَّانِي ، فَقَدَمُهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ فَاعِلٍ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَبْقَى ، فَبَقَاؤُهُ فِي الثَّانِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى فَاعِلٍ ؛ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ أَنَّ الْفَاعِلَ إِنَّمَا يَكُونُ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ بِهَا ؛ فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَلِّقًا بِهِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ وَكَانَ فَاعِلًا لَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَجَبَتْ حَاجَتُهُ إِلَى الْقُدْرَةِ فِي حَالِ كَوْنِهِ فَاعِلًا وَحَالِ تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِهِ وَثَبَتَ مَا قُلْنَا .

فَإِنْ قَالُوا : لَسْنَا نَقُولُ : إِنَّ الْفِعْلَ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَاعِلِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ ، لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَقَدْ اسْتَفْتَيْنَا بِوُجُودِهِ فِيهَا عَنْ فَاعِلٍ ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا : إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْفَاعِلِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ<sup>١</sup> ، أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ قَبْلَ حَالِ [١١٨] حَدُوثِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، زَالَ مَا تَعَلَّقْتُمْ بِهِ .

يَقَالُ لَهُمْ : الْفَاعِلُ مِنْ قَوْلِكُمْ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ فِي حَالِ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَتَعَلُّقِهَا بِهِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فَاعِلًا لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَمَوْقِعًا لَهُ فِي الْحَالِ الَّتِي يَكُونُ حَادِثًا فِيهَا ، وَإِنَّمَا يُعَذَّبُ وَيُنَابُ وَيُذَمُّ وَيُمدَّحُ عَلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ ، لَا عَلَى كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُوقَعْ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ أَنَّ الْفَاعِلَ مُحَالٌ كَوْنُهُ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ فِي حَالِ عَدَمِهِ وَقَبْلَ وَجُودِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي بَقَائِهِ عَلَى عَدَمِهِ إِلَى فَاعِلٍ ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ فِي حَدُوثِهِ إِلَى مُحْدِثٍ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا إِلَى الْقُدْرَةِ فِي حَالِ كَوْنِهِ فَاعِلًا مُوقِعًا لِلْفِعْلِ ، وَفِي تِلْكَ الْحَالِ يَجِبُ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ ؛

فلا وَجَّةَ للهِرَبِ مِنْ كَوْنِ الفعلِ مُتَعَلِّقًا بالفاعلِ في حَالِ حدوثِهِ وحاجتِهِ إِلَيْهِ في  
تِلْكَ الحَالِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، صَحَّ مَا قُلْنَا . وباللهِ التوفيقُ .

## فصل

ومما يدل على أنَّ الاستطاعة مع الفعلِ أنَّه ، لو لم يَقْدِرْ بها مَنْ خُلِقَتْ فيه على الفعلِ في حالِ حدوثِها مع صِحَّةِ حدوثِه في تلكِ الحالِ وحدثِ أمثاله ، لَوَجِبَ بذلكِ خروجُها عن كونِها قدرةً على الفعلِ ، ولم يُفَرِّقْ مَنْ وُجِدَتْ به بَيِّنُها وَبَيِّنُ اللونِ والكُونِ وكلِّ ما لا يَصِحُّ أن يكونَ قدرةً على الفعلِ . وذلكِ مُخْرِجٌ لها عن كونِها قدرةً عليه وعن أن يُفَرِّقَ مَنْ خُلِقَتْ فيه في تلكِ الحالِ بَيِّنَ خَلْقِها فيه وَبَيِّنَ أن لا تُخْلَقُ وأن يكونَ حالُّه مع وجودِها به كحالِّه ، لو لم تُخْلَقْ فيه . وذلكِ باطلٌ .

وقد قالوا هم : إنَّ القدرةَ على فِعْلِ الكونِ بالبَصْرةِ يحتملُ الجسمَ وجودَها به ، وإنَّ كانَ كائناً بِيغْدَاذٍ ، وإنَّ أَحمَتالُه لها مع كونِه بغيرِ البَصْرةِ يَصِحُّ خَلْقُها فيه ، وإن لم يَكُنْ بالبَصْرةِ ؛ فلو خُلِقَتْ فيه وهو بِيغْدَاذٍ لَتَضَادَّ الكَوْنَيْنِ ولم يَصِحَّ أيضاً أن يفعلَ بها الكونَ بِيغْدَاذٍ ولا غير ذلكِ مِنَ الأكوانِ ، لَخَرَجَتْ بذلكِ عن أن تكونَ قدرةً ، ولم يُفَرِّقْ مَنْ خُلِقَتْ فيه بَيِّنَ كونِها فيه وَبَيِّنَ أن لا تكونَ فيه . وذلكِ مُحالٌّ ومُخْرِجٌ لها عن أن تكونَ قدرةً .

قالوا : [١٨ب] قَدْ لَ ذلكِ أنَّها تكونُ قدرةً على فِعْلِ الكونِ بِيغْدَاذٍ ، وإنَّ كانتِ أيضاً قدرةً على فِعْلِ الكونِ بالبَصْرةِ . وذلكِ يوجبُ أن تكونَ قدرةً على الصِّدِّيقِ . ومتى ثَبِتَ ذلكِ فيها ، وَجِبَ تَقَدُّمُها لِمَقْدُورِها ، وإلَّا وَجِبَ وَقُوعُ الصِّدِّيقِ مَعاً بها . هذا أَحَدُ عُمَدِهِمْ في وَجُوبِ تَقَدُّمِها للفعلِ وكونِها قدرةً على الصِّدِّيقِ . ولذلكِ يَجِبُ ، إذا لم يَصِحَّ أن يفعلَ بالقدرة شيئاً في حالِ حدوثِها ، وإنَّ كانتِ

١ خلقت : خلقه ، الأصل .

٢ تكون : يكون ، الأصل .

حالاً يَصِحُّ أن يَقَعَ الفعلُ وأمثالهُ فيها ، خروجُها عن أن تكونَ قدرةً وعن أن يفرقَ  
بَيْنَ مَنْ خُلِقَتْ فيه وبَيْنَ خَلْقِها فيه وأن لا تُخْلَقَ ، بل وجوبُ ذلكَ فيها ، إذا اُمْتَنَعَ  
وقوعُ شيءٍ بها في حالِ حدوثِها مع صحَّةِ وقوعِ الفعلِ فيه ، أظهرُ مِنْ وجوبِ  
خروجِ القدرةِ على فِعْلِ الكونِ بالبصرة ، إذا خُلِقَتْ فيمَنْ هو ببغدادَ مع استحالةِ  
فِعْلِ الكونِ بها بالبصرة وهو ببغدادَ ، لأنَّه مُحالٌ في حالِ كونِ مَنْ خُلِقَتْ فيه  
ببغدادَ أن يَقَعَ منه كونهُ بالبصرة ؛ فهي لذلكَ خارجةٌ عن كونِها قدرةً على محالٍ  
وقوعه .

وإذا خَرَجَتِ القدرةُ في حالِ حدوثِها عن أن تكونَ قدرةً على فِعْلِ أصلًا مع أنَّها في  
حالٍ ، يصحُّ فيها وجودُ الفعلِ وأمثالهِ وخلافه مِنَ الحوادثِ ، وخَرَجَتْ لذلكَ عن  
أن تكونَ قدرةً على ما يَصِحُّ ويجوزُ وجودُه في الحالِ ، فوجبَ لذلكَ خروجُها عن  
كونِها قدرةً ولُحُوقُها بحالِ الألوانِ وسائرِ ما يُخَالِفُ القُدْرَ مِنَ الأعراضِ . ولَمَّا  
استحالَ خروجُ القدرةِ عن كونِها قدرةً وعن وجوبِ تَفْرِيقِ مَنْ خُلِقَتْ فيه بَيْنَ خَلْقِها  
فيه وبَيْنَ أن لا تُخْلَقَ ، ثَبَتَ بذلكَ أنَّها قدرةٌ على الفِعْلِ أن يفعلَ بها في حالِ  
حدوثِها ؛ فَصَحَّ بذلكَ ما قلناه .

فإن قالوا : أَفَلَسْتُمْ قد قلْتُمْ : إِنَّ قدرةَ القديمِ في الأَزَلِّ قدرةً ، لا يصحُّ أن يفعلَ بها  
الفعل في الأَوَّلِ ولم تَخْرُجْ بذلكَ عن أن تكونَ قدرةً مع حدوثِها [ ١٩ ] ، وإن  
اُمْتَنَعَ فِعْلُ شيءٍ بها في تلكَ الحالِ ، وكانتَ قدرةً على ما يَقَعُ في الثاني ؟

يقالُ لهم : الفَرْقُ بَيْنَ الأمرَيْنِ أنَّه مُحالٌ وقوعُ الفِعْلِ في الأَزَلِّ ، لأنَّ ذلكَ يُخْرِجُه  
عن كونهِ فِعْلاً ويوجبُ كونه قديمًا ؛ فإذا لم تُكُنْ قدرةً على إيقاعِ الفِعْلِ في الأَزَلِّ ،

١ وبين : سن ، الأصل .

٢ تكون : يكون ، الأصل .

٣ ولحوقها ... وعن وجوب : مكرر في الأصل .



خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا قَدْرَةً عَلَى مُسْتَحِيلٍ وَقُوعُهُ . وَالْقَدْرَةُ لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا قَدْرَةً بِخُرُوجِهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ قَدْرَةً عَلَى فِعْلِ الْبَاقِي وَجَمْعِ الضِّدَّيْنِ وَإِيجَادِ مَا يَسْتَحِيلُ عِنْدَكُمْ بَقَاؤُهُ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْمُحَالِ .

وَإِذَا خَرَجَتْ عَنْ أَنْ تَكُونَ قَدْرَةً عَلَى أَنْ يَفْعَلَ بِهَا شَيْئًا فِي حَالِ حُدُوثِهَا ، وَهِيَ حَالٌ ، يَصِحُّ وجودُ الفعلِ ومثلهُ وضدهُ وخلافُهُ منها على البدلِ ، وَجَبَ خُرُوجُهَا بِذَلِكَ عَنْ أَنْ تَكُونَ قُدْرَةً بِخُرُوجِهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَا يَصِحُّ وَيَجُوزُ وجودُهُ ؛ فَبَانَ بِذَلِكَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَتَبَيَّنَ أَنَّهَا قَدْرَةٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فِي حَالِ حُدُوثِهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## فصل

ويقال لهم في آغتيالهم لجَوَازِ خَلْقِ القدرة على الكون بالبصرة في الجسم وهو ببغداد ، وكون ذلك مُؤَدِّيًا إلى وُجُوبِ كونها قدرةً على الشيء وِضْيِهِ ووجوب تَقْدِيرِهَا لِمَقْدُورِهَا بأنَّ الجسمَ محتملٌ لوجودها به ، وإنَّ كَانَ ببغداد : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ وما الحُجَّةُ عليه ؟ وجميعُ أهلِ الحقِّ مُخَالِفُونَ لكم في ذلك ؛ فلا يجدون إليه طريقًا .

يقال لهم : أقلُّ ما يجبُ عليكم في ذلك صِحَّةُ خَلْقِ الكونِ بالبصرة في الجسم وهو ببغداد ، لأنَّ كونه ببغداد لا يُخْرِجُهُ عن جنسِهِ وعن كونه مُحْتَمِلًا للكون في كلِّ مكانٍ .

فإن قالوا : الجسمُ لا يَحْتَمِلُ وجودَ الضِدِّينِ به معًا . وكونُ الجسمِ ببغداد مُضَادٌّ لكونِهِ بالبصرة . وليست القدرةُ على فِعْلِ الكونِ بالبصرة تضادُّ الكونَ ببغداد .

يقال لهم : هذا نَفْسُ الخلافِ ، لأنَّ ما يَضَادُّ القدرةَ عِنْدَنَا يَضَادُّ مقدورها عِنْدَ كثيرٍ من أصحابنا ، وإنَّ كُنَّا لا نقولُ بذلك ، لأنَّ العَجْزَ ضِدُّ القدرة ، وليس بِضِدِّ لِمَقْدُورِهَا لِجَوَازِ وجودِهِ مع كلِّ جنسٍ من أجناسِ مقدوراتِها وثُبُوتِ العلمِ [١٩ب] بأنَّ ما ضَادُّ الشيءِ ضَادُّهُ وضدُّ ما كَانَ مِنْ جنسِهِ ، ولكِنِ القدرةُ على الضِدِّينِ يَتَضَادَّانِ لاسْتِحَالَةِ خَلْقِهِمَا فِي الْمَخْلُوقِ الْوَاجِبِ معًا ، والجسمُ لا يَحْتَمِلُ الضِدِّينِ . وقد بَيَّنَّا أَنَّهُ قد يَضَادُّ ما لَهُ تَعَلُّقٌ ما لا يَتَعَلَّقُ بِمِثْلِهِ جُمْلَةً ، لا على وجهِ تَعَلُّقِهِ ولا على العكسِ منه ؛ فَبَطُلَ ما قُلْتُمْ .

ويقال لهم : وآغتيالُكُمْ أيضًا يُوجِبُ عليكم خلقَ جميعِ صِفَاتِ الْحَيِّ في الجسم مع عدمِ الحياة ، لأنَّ عَدَمَهَا لا يُخْرِجُهُ عن أَحْتِمَالِهِ لها . وليس الموتُ والجُمَادِيَّةُ بِضِدِّ لَهَا . ولا مَخْرَجٌ مِنْ ذَلِكَ .

ويقال لهم : يجب عليكم أيضًا إجازة العلم في الحيّ بوجود الشيء مع عدمه ، لأنّ عدم المعلوم لا يُخرج الحيّ عن احتماليه للعلم بوجوده . ويلزمكم أيضًا صحة وجود الإدراك للمعْدوم ، لأنّ عدمه لا يُخرج الحيّ عن احتماليه لوجود إدراكه به . ويجب عليكم وجود القدرة على ما لا يصحُّ بقاءه مع عدمه وتقضيّه ، لأنّ عدمه لا يُخرجه عن احتمال القدرة عليه .

ويجب أيضًا صحة وجود النظر في حال الشيء وصِفَتِهِ مع وجود العلم به ، حتّى يكون النظر فيه مقارنة للعلم ، لأنّه محتملٌ لوجود النظر فيه مع العلم ومهيئًا لذلك ، كما أنّه محتملٌ للنظر فيه مع العلم به . ويلزمكم أيضًا صحة وجود الحياة بكلّ جزء من الجسم مع عدم النية والبلّة ، لأنّه محتملٌ لها مع عدمها ، كما أنّه محتملٌ لها مع وجودهما . ولا جواب لهم عن شيء من ذلك إلّا بمثل ما هو جواب فيما أعتلّوا به . وفيه سُقُوط ما قالوه .

## فصل القول في تكليف ما لا يُطاق

فإن قالوا : فإذا قلتم : إن الكافر المُكَلَّفَ للإيمانِ غَيْرُ قَادِرٍ عليه ، فقولوا : إنَّه مُكَلَّفٌ لِمَا لَا يَطِيقُ .

يقال لهم : إن أردتم يَدْعِمُ طَاقِيهِ للإيمانِ عَجْزُهُ عنه ، فذلك مُحَالٌ ، لأنَّ العَجْزَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ مَوْجُودٍ . وذلك يوجبُ أن يكونَ الكُفْرُ مَوْجُودًا لوجودِ القدرةِ عليه . والإيمانُ موجودٌ لوجودِ العَجْزِ عنه . وذلك مُحَالٌ ، ولأنَّ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ [١٢٠] مَنْ يَقُولُ : إنَّ العَجْزَ عَنِ الشَّيْءِ عَجْزٌ عَنْهُ وَعَنْ صِدِّهِ ؛ فَلَوْ عَجَزَ الْكَافِرُ عَنْ الْإِيمَانِ ، لَعَادَ عَاجِزًا أَيْضًا عَنِ الْكُفْرِ . وذلك مُحَالٌ . وإنَّ عَنَيْتُمْ بكونِهِ غَيْرَ مُطِيقٍ لِمَا كُتِبَ عَلَيْهِ قَدْرَتُهُ عَلَيْهِ لوجودِ القدرةِ عَلَى صِدِّهِ ، فذلك صحيحٌ . وهو الحقُّ الذي لَا بُدَّ مِنْهُ .

غير أنَّ الكافرَ مَعَ ذَلِكَ عَلَى صِفَةٍ ، لو أَرَادَ الْإِيمَانَ ، لَوَقَعَ مِنْهُ وَلَحِقَتْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ هُوَ كَالزَّيْنِ وَفَاقِدِ الدَّلِيلِ وَعَدِمِ الْجَارِحَةِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ وَلَا الْقُعُودِ وَلَا الْعِلْمِ وَلَا الْجَهْلِ وَلَا الْبَطْشِ وَلَا تَرْكِهِ وَعَلَى إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مَعَ عَدَمِ الْمَالِ وَلَا عَلَى تَرْكِ إِخْرَاجِهَا . وَمُحَالٌ تَكْلِيفُ مَنْ لَا يُعْرَضُ بِالتَّكْلِيفِ لِلْفِعْلِ أَوْ تَرْكِهِ وَبِنَوَابٍ أَوْ عِقَابٍ ؛ فَهَذَا مَا لَا يَرُدُّ فِي التَّكْلِيفِ . وَلَوْ وَزَدَ ، لَكَانَ عَذْلًا مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَصَوَابًا فِي الْحِكْمَةِ ، لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ أَعْمَالَهُ وَأَوَامِرَهُ وَنَوَاهِيَهُ لَا يَجُوزُ قِيَاسُهَا فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ عَلَى أَعْمَالِنَا وَأَوَامِرِنَا ؛ فَزَالِ التَّعَلُّقُ بِذِكْرِ الشَّاهِدِ وَالْوُجُودِ وَحُسْنِ الْحُسْنِ وَقُبْحِ الْقُبْحِ مِنَّا .

وهذا هو جوابُ قولهم : لِمَ لَا يَأْمُرُ الْأُنْثَى أَنْ تَكُونَ ذَكَرًا وَالذَّكَرُ أَنْ يَكُونَ أُنْثَى ؟ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَصِحُّ فِعْلُ الْمُكَلَّفِ لَهُ وَلَا تَرْكُهُ . وَالكَافِرُ فِي حَالِ كُفْرِهِ تَارِكٌ

بالكُفْرِ للإيمان وهو مُعاقَبٌ مَذْمُومٌ بِاِكْتِسَابِ الكُفْرِ ، لا بأن لم يَكْتَسِبِ الإيمان ،  
لأنه لا يُذَمُّ ويُعاقَبُ على عدم المعدوم ، وإنما يُذَمُّ على اِكْتِسَابِ الواقعِ المَوْجُودِ ؛  
فَبَطَلَ أيضًا قولهم : كيف يُعاقَبُ على ما لم يَقْدِرْ عليه ؟ بل ليس يُعاقَبُ إِلَّا على  
ما قَدَرَ عليه .

وَسَنَسْتَقْصِي القولَ في هذا الفصلِ مِنْ بَعْدُ وَنَدُلُّ على نَقْضِ كُلِّ شُبْهَةٍ لَهُمْ فِي  
اِسْتِحْقَاقِ الذَّمِّ على ما لم يُفْعَلْ مِنَ الواجِبَاتِ وَنُبَيِّنُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَحَقَّ على  
تَرْكِ الواجِبَاتِ الواقعةِ الْمُكْتَسَبَةِ وَنَكْشِفُ ذَلِكَ بما يُوَضِّحُ الحقَّ ، إِنْ شَاءَ اللهُ ،  
تعالى .

وَحَالُ الكُفْرِ أيضًا حَالٌ ، يَصِحُّ فِيهَا وَقُوعُ الإيمانِ بَدَلًا مِنَ الكُفْرِ ؛ فَلَمْ يُؤْمَرْ بِمَا  
لا يَصِحُّ مِنْهُ على وَجْهِ وَمَنْ لا جَارِحَةَ لَهُ ولا دَلِيلَ ولا ما لا يَصِحُّ [ ٢٠ب ] مِنْهُ  
وَقُوعُ العلمِ والبَطْشِ والإِخْرَاجِ لِلزَّكَاةِ بِحَالٍ ؛ فَأَفْتَرَقَ الْأَمْرَانِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا جَوَزْتُمْ الْبَدَلَ مِنَ الْمَوْجُودِ بِأَنْ لَا يَكُونَ كَانَ وَجِدَ ، فَأَجِيزُوهُ أَيْضًا مِنَ  
الْمَاضِي بِأَنْ لَا يَكُونَ كَانَ وَجِدَ وَمَضَى قَبْلَ ذَلِكَ جَائِزٌ صَحِيحٌ !

فَإِنْ قِيلَ : فَأَجِيزُوا الْبَدَلَ مِنَ الْقَدِيمِ !

قِيلَ : الْقَدِيمُ لا ضِدَّ لَهُ وَالْبَدَلُ ضِدٌّ لِمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْهُ ، وَلَئِنْ الْقَدِيمَ وَاجِبٌ وَجُودُهُ  
فِي كُلِّ حَالٍ ، وَالْكَفْرُ لا يَجِبُ وَجُودُهُ وَيَصِحُّ وَجُودُ ضِدِّهِ بَدَلًا مِنْهُ ، لِأَنَّهُمَا  
مُخْتَلِفَانِ . وَوُجُودُهُمَا عَلَى الْبَدَلِ تَحْتَ الْقُدْرَةِ . وَالْقَدِيمُ وَالْبَاقِي لَيْسَا بِدَاخِلَيْنِ  
تَحْتَ الْقُدْرَةِ ؛ فَأَفْتَرَقَ الْأَمْرَانِ .

وَإِنْ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ ﴾ [ البقرة ١٨٤ ] ،  
فَإِنَّمَا الْمَرَادُ بِالْآيَةِ : عَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ الْإِطْعَامَ وَلَا يُطِيقُونَ الصِّيَامَ ؛ فَالِهَاءُ

راجعة على الإطعام . وقد قرئ : ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوِّفُونَهُ إِذْيَبَةُ﴾ [٢ البقرة ١٨٤] ،  
يعني بذلك : الذين يُكَلِّفُونَهُ ولا يُطِيقُونَهُ .<sup>٢</sup>

وإن استدلوا بقوله ، تعالى : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا﴾ [٢ البقرة ٢٨٦] ، فإنما  
المراد به : لا يُكَلِّفُهَا مِنَ النَّفَقَاتِ<sup>٣</sup> لا تجده ، ولم يُرَدِّ بالوشح فُدْرَةُ العبد .  
وكذلك الجواب من قوله : ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [٦٥ الطلاق ٧] ،  
يعني من الإنفاقي والتوسعة .<sup>٤</sup>

وإن استدلوا بقوله ، تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ حَيْثُ أَتَيْتَ مِنَ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾  
[٣ آل عمران ٩٧] ، فإن المراد به من كان صحيحا ، غير زمن ولا معصوب ؛  
فوصف من هذه حاله بأنه مستطيع ، يُراد بذلك أنه غير زمن وبصفة من ، إذا أراد  
الحج ، مكن منه وأقدر عليه .

وقد قيل : إن هذه الاستطاعة هي الزاد والراحلة ، كما فسرتها الرسول ، عليه السلام .  
ولسنا ننكر تقدم الزاد والراحلة للحج ، وإنما ننكر تقدم استطاعة البدن لكل  
شيء من مقدورها .<sup>٥</sup> وقد قال الله ، تعالى : ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ  
رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [٨ الأنفال ٦٠] ، فسَمِيَ الخيل والسلاح والظفر قُوَّةً ؛ فزال التغلُّق  
بهذه الآيات .

١ الدر المصون (للمصنف الحلبي) ٢٧٢/٢ «قرأ أبو عتيابي وأبو مسعود ﴿يُطَوِّفُونَهُ﴾ مبيئا للمفعول من طَوَّقَ  
مضيقا على وزن فَعَّلَ» .

٢ كتاب تمهيد الأوائل ٣٢٩ . كذلك يُنظر كتاب اللمع (لأبي الحسن الأشعري) ١١٣-١١٥ .

٣ النفقات : المص ، الأصل . التصحيح المنيب بالتعويل على ما جاء في تمهيد الأوائل ٣٢٩ ؛ وهو على  
الإفراد (النفقة) ، كما في كتاب اللمع (لأبي الحسن الأشعري) ١١٧ .

٤ العبد : الدر ، الأصل .

٥ كتاب تمهيد الأوائل ٣٢٨-٣٢٩ . كذلك يُنظر كتاب اللمع (لأبي الحسن الأشعري) ١١٧ .

٦ كتاب تمهيد الأوائل ٣٢٩-٣٣٠ . كذلك يُنظر كتاب اللمع (لأبي الحسن الأشعري) ١١٥-١١٦ .

وقد قال الله ، تعالى : ﴿ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ [١١ هود ٢٠] وقال : ﴿ وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ ﴾ [١٨ الكهف ١٠١] ، وقد كانوا [١٢١] يسمعون دعوة الرُّسُل ، وإنَّما أَرَادَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ قُبُولًا . ولهذا يقول أهل اللُّغَةِ : فلان لا يسمع ما نقوله شيئًا ، أي لا يَقْبَلُ .<sup>١</sup> وهو المراد بالقول : سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، أي قَبِلَ اللهُ حَمْدَ مَنْ حَمِدَهُ ، وقولهم : اللَّهُمَّ أَسْمَعْ دَعَاءَنَا ، أي أَسْتَجِبْ لَنَا .

وقال تعالى : ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ ﴾ [١٧ الإسراء ٤٨] إلى أن قال : ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ [١٧ الإسراء ٤٨] ، وقد اسْتَطَاعُوا سَبِيلَ الْغَيِّ ، وإنَّما نَقَى عنهم اسْتَطَاعَةَ سَبِيلِ الرُّشْدِ الذي أَمَرُوا به . ولو كَانَ تَكْلِيفُ الْفَعْلِ مع عدم القدرة عليه ظُلْمًا قَبِيحًا ، لم يُحْسِنِ اللهُ ، تعالى ، الثناء على مَنْ رَغِبَ إليه في أن لا يُحَيِّلَهُمْ ما لا طاقَةَ لَهُمْ به . وفي قوله وإخباره عنهم أَنَّهُمْ قالوا : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ [٢ البقرة ٢٨٦] دليلٌ على حُسْنِ تَكْلِيفِهِ ، تعالى ، ما لا يُطَاقُ وَأَنَّهُ عَدَلَ مِنْهُ . ولو كَانَ جَوْرًا ، لَكَانَ مَعْنَى هَذِهِ الرِّغْبَةِ إليه أن لا يَجُوزَ علينا ولا يَظْلِمَنَا . والله ، تعالى ، لا يُثْنِي على قوم ، هذا قَدْرُ عُقُولِهِمْ ؛ فَصَحَّ بِذَلِكَ مَا قُلْنَاهُ .<sup>٢</sup>

فإن قال : إذا قُلْتُمْ : إِنَّهُ ، تعالى ، قد كَلَّفَ الْكَافِرَ ما لا يَسْتَطِيعُهُ ولا يَقْدِرُ عليه على مَعْنَى أَنَّهُ تَارِكٌ لَهُ وقَادِرٌ على تَرْكِهِ وَضِدِّهِ ، فما أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ قد كَلَّفَهُ ما يَعْجِزُ عنه بِمَعْنَى أَنَّهُ تَارِكٌ لَهُ وقَادِرٌ على ضِدِّهِ ؟

وقيل لهم : قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الشَّيْءِ عَجْزٌ عنه وعن ضِدِّهِ ؛ فلو كَانَ قد كَلَّفَهُ الْإِيمَانَ مع الْعَجْزِ عنه بِمَعْنَى أَنَّهُ قَادِرٌ على تَرْكِهِ ، لَكَانَ قد كَلَّفَهُ الشَّيْءَ

١ كتاب تمهيد الأوائل ٣٣٣ . كذلك يُنْظَرُ كتاب اللمع (لأبي الحسن الأشعري) ١٠٩ .

٢ كتاب تمهيد الأوائل ٣٣٣ .

مع العَجَزِ عنه وعن ضِدِّهِ . وذلك مُحَالٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ ؛ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : كَلَّفَهُ بِمَا يَعْجُزُ عَنْهُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ تَارَكَ لَهُ وَقَادِرٌ عَلَى ضِدِّهِ وَتَرْكِهِ ، لِأَنَّ الْعَجْزَ عَنْهُ عَجْزٌ عَنْهُ وَعَنْ تَرْكِهِ .

وليسست القدرة على تَرْكِ الشَّيْءِ عَجْزاً عَنْهُ وَلَا عَنْ ضِدِّهِ ؛ فَلَمْ يَكُنْ فِي تَكْلِيفِهِ الشَّيْءَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى تَرْكِهِ صَحَّةً تَكْلِيفِهِ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ الْعَجْزَ عَلَى قَوْلِ الْبَاقِيَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ مَوْجُودٍ ؛ فَلَوْ كَلَّفَهُ مَا لَا يَطِيقُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ عَاجِزٌ عَنْهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى تَرْكِهِ ، لَكَانَ [ ٢١ب ] تَرْكُ مَا يَعْجُزُ عَنْهُ مَوْجُوداً لَوْجُودِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَكَانَ مَا يَعْجُزُ عَنْهُ مَوْجُوداً لَوْجُودِ الْعَجْزِ عَنْهُ . وَذَلِكَ يُوجِبُ أَجْتِمَاعَ الشَّيْءِ وَضِدِّهِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ ، فَلَمْ يَجُزْ تَكْلِيفُهُ مَا يَعْجُزُ عَنْهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَرْكِهِ ، وَجَازَ تَكْلِيفُهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلَا يَسْتَطِيعُهُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى تَرْكِهِ وَقُدْرَتِهِ لَا عَلَى تَرْكِهِ ، تَحِيلٌ وَجُودَ الْعَجْزِ عَنْهُ مَعَهَا ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قَالُوا : إِنَّ قَوْلَكُمْ : إِنَّهُ قَدْ كَلَّفَ الْكَافِرَ مَا لَا يَطِيقُهُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَرْكِهِ ، لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ مُتَعَذِّرٌ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيلٌ لِكُونِهِ غَيْرَ مُطِيقٍ لَهُ ، وَلَمْ تُسْأَلُوا عَنْ عِلَّةِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَكُمْ : إِذَا جَازَ أَنَّ تَكْلِيفَهُ مَا لَا يَطِيقُهُ مَعَ الْعَجْزِ عَنْهُ ، لَأَسْتَوِيَ حَالُ الْعَاجِزِ وَأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى مَا هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ وَحَالُ الْقَادِرِ عَلَى تَرْكِ الْفَعْلِ فِي أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ .

يُقَالُ لَهُمْ : إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ مَا قُلْتُمْ ، لَوْ قُلْنَا : إِنَّ الْعَاجِزَ عَنِ الْفَعْلِ إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ تَكْلِيفُهُ إِثْبَاطَهُ لِكُونِهِ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ . وَهَذِهِ حَالُ الْقَادِرِ عَلَى تَرْكِهِ فِي أَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ . وَإِذَا لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ ، وَكَانَ الْمَانِعُ عِنْدَنَا مِنْ تَكْلِيفِهِ الْعَاجِزَ كَوْنَهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى

١ عَجْزاً : عَجَزَ ، الْأَصْلُ .

٢ تَسَالُوا : يَسْلُوا ، الْأَصْلُ .



مَا كُفِّلَهُ وَلَا عَلَى تَرْكِهِ ، وَالَّذِي لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الشَّيْءِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى تَرْكِهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَرْكِهِ ، وَلَيْسَتْ الْعِلَّةُ الْمَانِعَةُ مِنْ تَكْلِيفٍ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الشَّيْءِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى تَرْكِهِ مَوْجُودَةٌ فَيَمْنُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الشَّيْءِ بِعَجْزِهِ عَنْهُ ، إِذَا كَانَ مِنْ هَذِهِ حَالُهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى تَرْكِهِ ، كَمَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى تَرْكِهِ ، فَقَدْ زَالَ عَنْهُ السُّؤَالُ عَنِ الْقَرَرِ بَيْنَ حَالِ الْعَاجِزِ عَنِ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْقَادِرِ عَلَى تَرْكِهِ .

فَإِنْ قَالُوا : قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ إِنَّمَا قُبِحَ تَكْلِيفُ الْفِعْلِ مَنْ يَعْجُزُ عَنْهُ لَكُونِهِ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ ، وَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ عِنْدَكُمْ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ ؛ فَاسْتَوَتْ حَالُهُ وَحَالُ الْعَاجِزِ فِيمَا لَهُ قُبْحُ تَكْلِيفُهُمَا .

يَقَالُ لَهُمْ : مَا قُلْتُمُوهُ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ لَيْسَ بِقَبِيحٍ وَلَا تَكْلِيفَ الْقَادِرِ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ [١٢٢] عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْحَقِّ ، وَلَكِنْ لَا وَجْهَ وَقَصْدَ فِي تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَلَا تَرْكُهُ . وَلَيْسَ هَذِهِ حَالُ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى مَا كُفِّلَ ، إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى تَرْكِهِ ، لِأَنَّهُ يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ تَرْكِهِ مَا كُفِّلَ ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ مُعَرَّضًا لِلْعِقَابِ دُونَ الثَّوَابِ وَعَلَى تَرْكِ مَا كُفِّلَ يُعَاقَبُ وَيُلَاحَظُ عَلَى إِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا كُفِّلَ . وَالْعَاجِزُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ فِعْلُ مَا لَهُ فِيهِ ثَوَابٌ وَلَا مَا عَلَيْهِ عِقَابٌ ؛ فَأَقْتَرَقَ الْأَمْرَانِ .

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَنَا تَكْلِيفُ الْعَاجِزِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ سَمْعٌ . وَلَوْ وَرَدَ ، لَكَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا وَجَائِزًا وَعَدْلًا فِي حِكْمَةِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِهِ : إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ التَّكْلِيفُ بِفِعْلِ مَا يَعْجُزُ الْمُكَلَّفُ عَنْهُ . وَذَاكَ أَنَّهُ ، تَعَالَى ، قَدْ أَمَرَ أَبَا لَهَبٍ بِأَنْ

يَعْلَمُ أَنَّهُ يَصْلَى النَّارَ وَأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَأَنْ يَفْعَلَ الْإِيمَانَ وَيَفْعَلَ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ .

قال : وذلك تكليف ما يعجز عنه . والذي نختاره في هذا أَنَّهُ إِذَا كَلَّفَ أَبَا لَهَبٍ فَعَلَ الْإِيمَانَ وَفَعَلَ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، فَقَدْ كَلَّفَهُ الْمُحَالَ الَّذِي لَا يَصِحُّ فَعَلُهُ وَلَا تَزَكُّهُ . وذلك فَوْقَ تكليف ما يعجز عنه الْمُكَلَّفُ فِي التَّغْلِيظِ وَتَشْدِيدِ الْمِحْنَةِ ، لِأَنَّ مَا يَعْجُزُ الْعَاجِزُ عَنْهُ ، تَصِحُّ قَدَرَتُهُ عَلَيْهِ بَدَلًا مِنَ الْعَجْزِ عَنْهُ . وفعل الشيء مع فعل العلم بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مُحَالَ ، لَا يَصِحُّ الْعَجْزُ عَنْهُ ، كما لَا يَصِحُّ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ ، فهو لذلك فَوْقَ تكليف العاجز ، ولكنهم يَأْبُونَ أَنْ يَكُونَ قَدْ كَلَّفَ أَبَا لَهَبٍ الْعِلْمَ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَكَلَّفَهُ فَعَلَ الْإِيمَانَ ، وَإِنَّمَا قَالَ : ﴿ سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴾ [ ١١١ المسد ٣ ] ، إِنْ وَافَى بِالْكَفْرِ ؛ فَذَلِكَ مَشْرُوطٌ عِنْدَهُمْ . وهذا غَيْرُ مُخْلِصٍ لَهُمْ ، لِأَنَّ أَبَا لَهَبٍ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ قَطْعًا أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، فَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَكَلَّفَهُ مَعَ ذَلِكَ فَعَلَ الْإِيمَانَ . ومحال وجود الإيمان مع عِلْمِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَوْ عِلْمِ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ لَا يَوْجَدُ وَلَا يَكُونُ ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ عِلْمِ أَبِي لَهَبٍ وَعِلْمِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، فِي هَذَا الْبَابِ .

فإن قالوا : [ ٢٢ب ] ليس بِمُحَالَ وقوع الإيمان مِنْ أَبِي لَهَبٍ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ .

يقال لهم : فليس بِمُحَالَ إِذَا أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ جَهْلًا وَالْعَالِمُ بِالشَّيْءِ جَاهِلًا بِهِ ، لِأَنَّهُ ، إِذَا حَصَلَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَفَصَلَ مَعَهُ الْإِيمَانَ كَاثِنًا ، كَانَ الْعِلْمُ مُتَنَاقِلًا لَهُ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ بِهِ . وذلك يُوجِبُ كَوْنَهُ جَهْلًا وَكَوْنَ مَنْ وُجِدَ بِهِ جَاهِلًا . وهذا هو الجهل والحَبْطُ مِمَّنْ بَلَغَهُ .

فإن قالوا : إِنَّمَا يَصِحُّ وجود الإيمان مِمَّنْ عَلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ ، لَوْ وُجِدَ مِنْهُ ، لَمْ يَكُنِ الْقَدِيمَ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، وَلَكِنْ كَانَ يَكُونُ فِي الْأَزَلِ

عَالِمًا بِأَنَّهُ يُؤْمِنُ .

قِيلَ لَهُمْ : فَيَجُوزُ أَيْضًا وَقَوْعُ الْفِعْلِ مِمَّنْ هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ وَمِمَّنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، لَا عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ مَعَ وَجُودِ الْعَجْزِ عَنْهُ وَعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّهُ لَوْ وُجِدَ ، لَمْ يَكُنْ عَاجِزًا عَنْهُ ، وَلَكِنْ كَانَ يَكُونُ قَادِرًا عَلَيْهِ وَغَيْرَ عَاجِزٍ عَنْهُ .

فَإِنْ قَالُوا : كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ ذَلِكَ وَالْعَجْزُ عَنْهُ مَوْجُودٌ ؟

قِيلَ : كَمَا جَازَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْفِعْلَ يَصِحُّ وَقَوْعُهُ مِنْهُ وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ وَلَا يَكُونُ مَوْجُودًا .

فَإِنْ قَالُوا : لَا يَصِحُّ الْبَدَلُ مِنَ الْعَجْزِ ، قَدْ وُجِدَ قَبْلُ ، وَلَا يَصِحُّ الْبَدَلُ مِنْ عِلْمٍ ، قَدْ وُجِدَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ لَا يَوْجَدَ مِنْهُ مَا هُوَ كَائِنٌ مَوْجُودٌ . وَلَا جَوَابٌ عَنْ ذَلِكَ .

فَإِنْ قَالُوا : يَصِحُّ وَقَوْعُ الْفِعْلِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ . وَلَا يَقَالَ ، لَوْ وَقَعَ : كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ حَالُ الْعِلْمِ وَالْعَالِمِ بِهِ ؟ لِأَنَّ كُلَّ الَّذِي يَقَالَ فِي ذَلِكَ مُحَالٌّ .

قِيلَ لَهُمْ : وَكَذَلِكَ يَصِحُّ وَقَوْعُ الْفِعْلِ مِنَ الْعَاجِزِ عَنْهُ وَمَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَيْهِ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ حَالُ فَاعِلِهِ فِي كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَيْهِ أَوْ غَيْرَ قَادِرٍ ؟ لِأَنَّ كُلَّ الَّذِي يَقَالَ فِي ذَلِكَ مُحَالٌّ . وَلَا جَوَابٌ عَنْ ذَلِكَ .

وَيَقَالَ لَهُمْ أَيْضًا : لَوْ سُئِلَ لَكُمْ أَنَّ الْفِعْلَ يَفْتَحُ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ وَالزَّمَنِ الَّذِي لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْمَشْيُ لِلْقَاعِدِ الْقَادِرِ عَلَى تَرْكِ الْمَشْيِ ، لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ ، إِذَا كَانَ قَاعِدًا ، فَإِنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى الْقِيَامِ . وَالْكُلُّ قَدْ قَالَ بِحُسْنِ تَكْلِيفِهِ وَتَكْلِيفِ كُلِّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ ، إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى تَرْكِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَحْسُنْ [٢٣] لِأَجْلِ تَكْلِيفِ الْمُتَقَعِدِ الزَّمَنِ الَّذِي لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْفِعْلُ وَلَا تَرْكُهُ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى تَرْكِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَتْ دَعْوَاهُمْ بِتَسَاوِيِ فَتْحِ تَكْلِيفِ الْعَاجِزِ وَالزَّمَنِ

وقُبِحَ تكليف مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ مَعْنَى هُوَ قَادِرٌ عَلَى تَرْكِ مَا كُتِبَ فِي حَكْمِ الشَّاهِدِ  
والوجود وقضايا العقول .

وهذا الذي ذُكِّرْنَاهُ هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِمْ : إِذَا جَازَ تَكْلِيفُ الْفِعْلِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى  
تَرْكِهِ ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ تَكْلِيفُ الْإِنْسَانِ الطَّيْرَانَ وَتَكْلِيفُ الْأَخْرَسِ النُّطْقَ وَالزَّمَنَ الْمَشْيَ  
وَالضَّرِيرَ تَنْقِيطَ الْمَصَاحِفِ وَالْأَقْطَعَ الْبَطْشَ وَتَكْلِيفُ فِعْلِ الْأَجْسَامِ وَاخْتِرَاعِ الْأَلْوَانِ  
وَقَلْبِ الْأَجْنَاسِ وَالْجَمْعِ بَيْنَ الْأَضْدَادِ وَكَلِّ مَا يَسْأَلُونَ عَنْهُ مِنْ بَابِ ذَلِكَ ؟

وَأَنْ سُؤْيَ بَيِّنَ تَكْلِيفٍ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْفِعْلِ ، إِذَا كَانَ قَادِرًا ، وَبَيِّنَ تَكْلِيفٍ مَا  
ذُكِّرُوهُ فِي حُسْنِي ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ فِي الْفِعْلِ ، فَقَدْ زَالَ السُّؤَالُ عَنِ الْفَرْقِ .

## فصل في ذكر ما يتعلّقون به من الآي في منع تكليف ما لا يُطاق

قالوا : يدلُّ على ذلك مِنْ نَصْرِ الْكِتَابِ قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ﴾<sup>١</sup> [٢٤ النور ٦١] وقَوْلُهُ ، سُبْحَانَهُ : ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرْجٍ﴾ [٢٢ الحج ٧٨] وقَوْلُهُ ، جَلَّ وَعَزَّ : ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرْجٌ﴾ [٩ التوبة ٩١] . قالوا : كلُّ هذه الآياتِ وأمثالها تَمْنَعُ مِنْ تَكْلِيفِ ما لا يُطَاقُ .

يقالُ لهم : هذه الآياتُ إنما تُدَلُّ<sup>٢</sup> على أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ لا يَكْلِفُ الْفِعْلَ مَنْ لا يَصِحُّ مِنْهُ فَعْلُهُ ولا تَرْكُهُ ، ولا تُدَلُّ<sup>٣</sup> على أَنَّهُ لم يُكْلِفِ الْفِعْلَ مَنْ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى تَرْكِهِ . وليستْ هَذِهِ حَالُ الْكَافِرِ وَالْقَادِرِ عَلَى تَرْكِ الطَّاعَةِ وَالزَّمَنِ وَعَدِيمِ الْمَالِ الَّذِي لا يَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ ولا تَرْكِهِ وَكَذَلِكَ الْأَعْمَى وَالَّذِي لا يَجِدُ ما يُنْفِقُ ؛ فَرَأَى ما قُلْتُمْ .

ثمَّ إِبْهَارُهُ عَنْ أَنَّهُ قد يَفْصَلُ بِإِسْقَاطِ التَّكْلِيفِ وَعَمَّنْ هَذِهِ حَالُهُ تَخْفِيفًا عَنْهُ لا يَدُلُّ على أَنَّهُ مُحَالٌ فِيهِ وفي حُكْمِهِ تَكْلِيفٌ لِدَلَالَتِهِ ، كما أَنَّ إِبْهَارَهُ عَنْ أَنَّهُ لا يَغْفِرُ لِلْكَفَّارِ ولا يَزِدُّهُمْ إلى دَارِ التَّكْلِيفِ لا يَدُلُّ على أَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ وخُرُوجُ [٢٣ب] عَنِ الْحِكْمَةِ ، وَإِنَّمَا تُطَالِبُونَ بِدَلِيلٍ مِنَ الْعَقْلِ أَوْ السَّمْعِ على أَسْتِحَالَةِ ذَلِكَ مِنْهُ ، تَعَالَى . ولا طَرِيقَ لَكُمْ إلى ذَلِكَ .

قالوا : ويدلُّ على ذلك قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ

١ ليس : إضافة فوق السطر ، الأصل .

٢ حرج : إضافة في الهامش الأيسر ، مُشَارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ تدل : يدل ، الأصل .

٤ تدل : يدل ، الأصل .

٥ الذي : - ، الأصل .

أَرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴿٢٣﴾ [المؤمنون ١٠٠-١٠١] . قالوا : ولن يجوز أن يترك إلّا ما هو قادرٌ على فعله بدلًا من تركه . وهذا بعيدٌ ، لأنّنا قد دلّلنا على أنّه مُحَالٌ كَوْنُ الْقَادِرِ مِنَّا عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ قَادِرًا عَلَيْهِ وَقَدَرٌ عَلَيْهِ لاسْتِحَالَةِ قَدْرَتِهِ عَلَى تَرْكِهِ ؛ فَسَقَطَ التَّعَلُّقُ بِالْآيَةِ .

وكذلك الجواب عن قوله في إخباره عَمَّنْ يَقُولُ : ﴿يُحْضِرْتَنِي عَلَى مَا قَرُطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [٣٩ الزمر ٥٦] وقوله : ﴿بَلْ تُحِبُّونَ الْفَاجِلَةَ ۝ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ [٧٥ القيامة ٢٠-٢١] وقوله : ﴿فَأَمَّا مَنْ طَفَى ۝ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۝ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [٧٩ النزعات ٣٧-٣٩] ، لأنَّ الْمُفْرِطَ فِي الشَّيْءِ وَالْمُؤَيَّرَ لَضِدِّهِ عَلَيْهِ وَالتَّارِكَ لَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا قَادِرًا عَلَيْهِ .

وتعلّقهم بهذا أجمَعَ ساقطٌ ، لأنّنا قد بيّنا فيما سَلَفَ أَنَّ التَّارِكَ لِلشَّيْءِ وَالْمُؤَيَّرَ لَضِدِّهِ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ قَادِرًا عَلَيْهِ ؛ فَصَارَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ بِأَنَّ تَدَلُّ عَلَى أَنَّ الْمُفْرِطَ وَالتَّارِكَ لِلشَّيْءِ بَأَن لَا يَكُونُ قَادِرًا عَلَيْهِ أَوَّلَى .

قالوا : ويدلُّ على ذلك قوله ، تعالى : ﴿يَلِيحَيِّ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [١٩ مريم ١٢] وقوله ، سبحانه : ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [٧ الأعراف ١٧١] ، فَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْقُوَّةَ قَبْلَ الْفِعْلِ وَأَنَّ كُلَّ مَنْ كُفِّلَ الشَّيْءُ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ .

يقال لهم : إنّما حَبَّرَ اللهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ الْآخِذَ لَا يَأْخُذُ الشَّيْءَ إِلَّا بِقُوَّةٍ ، وَلَمْ يُخْبِرْ أَنَّ الْقُوَّةَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ ، وَلَا أَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ أَحَدًا شَيْئًا إِلَّا بِأَن يَكُونَ عَلَيْهِ قُوَّةً . لَيْسَ هَذَا فِي نَصِّ التِّلَاوَةِ وَلَا فِي لَحْنِهَا .

فإن قالوا : فقد عُقِلَ أَنَّهُ إِذَا قَالَ : خُذِ الْكِتَابَ بِيَدِكَ ، أَنَّ الْيَدَ قَبْلَ الْآخِذِ .

١ لاسْتِحَالَةِ : لاسْتِحَالَتِ ، الْأَصْلُ .

٢ الْمُفْرِطُ : الْفَرْطُ ، الْأَصْلُ .

قِيلَ لَهُ : وَقَدْ عُقِلَ أَنَّهَا تَكُونُ مَعَ الْأَخْذِ وَبَاقِيَّةَ بَعْدِ الْأَخْذِ ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْقَدْرَةُ . وَإِذَا بَطُلَ ذَلِكَ ، بَطُلَ قِيَاسُ الْقَدْرَةِ عَلَى الْيَدِ . وَإِذَا لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، بَطُلَ مَا قَالُوهُ .

وَلَيْسَ فِي قَوْلِ الْعَبْدِ لغيرِهِ : «لَخِذِ الْكِتَابَ بِيَدِكَ !» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْلِفُهُ أَخْذَ الْكِتَابِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ يَدٌ . وَذَلِكَ مِنْ بَابِ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ . وَقَدْ قُلْنَا : إِنَّهُ جَائِزٌ ، وَلَمْ يَعْقِلْ بِقَدَمِ الْيَدِ [١٢٤] عَلَى الْأَخْذِ بظَاهِرِ قَوْلِ الْقَائِلِ : «لَخِذِ الْكِتَابَ بِيَدِكَ !» ، بَلْ بِدَلِيلٍ غَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

قَالُوا : وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ ، تَعَالَى ، فِي قِصَّةِ هُودَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿وَيَقُومُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [١١ هود ٥٢] . وَهَذَا أَيْضًا مِنْ تَعَلُّقِهِمْ تَمَوِيَةً ، لِأَنَّهُ أَخَذَا لَمْ يُنَكِّرْ أَنَّ فِي قَوْمِ عَادٍ قُوَّةً وَقَدَرًا كَثِيرَةً ، وَلَهُمُ الْبَسِطَةُ وَالْبَطْشُ مَا لَيْسَ لغيرِهِمْ ، وَإِنَّمَا أَنْكَرْنَا قُدْرَتَهُمْ لِلإِيمَانِ ، وَلَعَلَّ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحَيَوَانِ ، كَالْعُثُلِّ وَالسَّبَّعِ وَالْعُقَابِ ، مِنَ الْقُدْرِ أَكْثَرُ مَا كَانَ فِيهِمْ مِنْهَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا قَدْرَةٌ عَلَى الْعَبْدِ وَفِعْلُ الْقُدْرِ وَالطَّاعَاتِ . وَالْقُوَّةُ الَّتِي وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِهَا هِيَ قُوَّةُ الْبَطْشِ الَّتِي فِي الْجَوَارِحِ . وَهِيَ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ لَيْسَتْ بِقَدْرَةٍ عَلَى أَعْمَالِ الْقُلُوبِ وَلَا تَحْتَاجُ أَفْعَالَ مِنْ الْإِرَادَاتِ وَالْعُلُومِ إِلَى زِيَادَةِ قُدْرِ عَلَيْهَا ؛ فَبَطُلَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ .

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، تَعَالَى ، إِخْبَارًا عَنْ بِنْتِ شُعَيْبٍ فِي قَوْلِهَا : ﴿يَأْتِيَتْ اسْتَأْجِرُهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [٢٨ القصص ٢٦] ، فَأَخْبَرَتْ أَنَّهُ قَوِيٌّ عَلَى مَا يَسْتَأْجِرُهُ عَلَيْهِ قَبْلَ فِعْلِهِ . وَهَذَا بَاطِلٌ أَيْضًا ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا عَلِمَتْهُ قُوَّةً<sup>١</sup>

١ دَلِيلٌ : دَلِيلًا ، الْأَصْلُ .

٢ قَوْمًا : قَوْمًا ، الْأَصْلُ .

حينَ رَأَتْ مَنْ سَقَى لَهَا قَبْلَ أَنْ يَصْدُرَ الرِّعَاءُ مَا رَأَتْ ، فَقَالَتْ<sup>١</sup> : هُوَ قَوِيٌّ عَلَى ذَلِكَ . وَقَالَتْ : إِنَّهُ أَمِينٌ ، لَمَّا قَالَ لَهَا : «أَمْسِي خَلْفِي !» عِنْدَ رَفْعِ الرِّيحِ لِإِزَارِهَا ، وَلَمْ تُرِدْ أَنَّهُ قَوِيٌّ الْآنَ عَلَى مَا يَكُونُ بَعْدَ عَشْرِ حُجُجٍ أَوْ ثَمَانٍ . وَكَيْفَ تَقُولُ ذَلِكَ وَهِيَ وَكُلُّ عَاقِلٍ يُجَوِّزُ مَوْتَ مُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَبْلَ تِلْكَ الْمُدَّةِ وَعَجْزُهُ وَتَغْيِيرُ حَالَتِهِ ؛ فَيَطْلُبُ مَا قَالُوهُ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَزَادَتْ أَنَّهُ قَوِيٌّ عَلَى ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَبْقَى وَقَوَاهُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ النَّاسُ ، وَالْعَمَلُ عَلَى ظَاهِرِ الْعَادَةِ . قَالُوا : وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ السُّنَّةِ مَا رَوَى مِنْ قَوْلِهِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ : (أَلَا أُتَبِّحُكُمْ بِأَعَزِّ النَّاسِ ؟) . قَالُوا : بَلَى . قَالَ : (الَّذِي يَغْفُو<sup>٢</sup> ، إِذَا قَدَرَ) . قَالُوا : وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَافِيَّ عَنْ غَيْرِهِ يَغْفُو<sup>٣</sup> وَلَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْجَزَاءِ . وَهَذَا بَاطِلٌ مِمَّنْ ظَنَّنَهُ ، وَإِنَّمَا أَزَادَ بِالْقُدْرَةِ هَاهُنَا [٢٤ب] الصِّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ وَرَفَعَ الْمَوَانِعَ ، وَلَمْ يُرِدْ وَجُودَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْغَفْوِ قَبْلَ وَقُوعِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ بِمَا قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى إِحَالَتِهِ .

قَالُوا : وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا أَيْضًا إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى قَاعِدًا ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ ، وَإِنَّمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لَكُونِهِ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ . وَهَذَا أَيْضًا سَاقِطٌ مِنْ تَعَلُّقِهِمْ ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ وَالْفُقَهَاءَ مِنْهَا ، إِذَا سُئِلُوا عَنْ مَعْنَى كُونِهِ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ ، قَالُوا : مَعْنَاهُ سَلِيمٌ صَحِيحٌ ، يَتَأَتَّى مِنْهُ الْقِيَامُ ، لَوْ أَرَادَهُ وَآثَرَهُ ، وَإِنَّهُ لَيْسَ بِمَعْضُوبٍ وَلَا زَيْنٍ وَلَا كَسِيرٍ ، فَأَمَّا أَنْ تَقُولَ : إِنَّ قُدْرَتَهُ عَلَى الْقِيَامِ

١ فقالت : فعال ، الأصل .

٢ تلك ، الأصل .

٣ يغفو : يعفو ، الأصل .

٤ يغفو : يعفو ، الأصل .

٥ متن : من ، الأصل .

٦ قدرته : قدره ، الأصل .



منفصلةً مِنْ قَبْلِ مَقْدُورِهَا وَقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَعَلَى تَرْكِهِ وَمِثْلِهِ وَخِلَافِهِ ، فَإِنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ وَلَا يَعْرِفُ أَكْثَرُهُمْ . وَمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ ، يُضَلِّلُ مَنْ قَالَ وَيُبَدِّعُهُ وَيُقْتَبِي بِضَلَالِهِ وَإِكْفَارِهِ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ وَتَبَيَّنَ جَوَازُ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ عَلَى تَأْوِيلِ مَا بَيَّنَّاهُ .

## باب الكلام في البذل وذكر الخلاف فيه

قال جماعة أهل الإثبات بجواز البذل من الموجود بأن لا يكون كأن وُجِدَ وبأن يكون ضيئه هو الواقع الموجود بدلاً منه وبأن لا يكون الوقت وقتاً له ، بل وُقِيت بضيئه على البذل منه ، وبأن لا يكون كانت القدرة عليه موجودة وبأن يكون كانت القدرة على ضيئه هي الموجودة بدلاً منها . وأُطبِقُوا على أنه إن أُريدَ بجواز البذل من الموجود في حال وقوعه ووجوده أنه مُتَصَوِّرٌ في العقل وقائم فيه صحة وجود ضيئه بدلاً منه بأن لا يكون كأن ، فذلك صحيح ، وإن أُريدَ بجواز البذل من الواقع الموجود وكون ضيئه ووقوعه في حاله الشك في وقوعه أو في جواز اجتماعه مع ضيئه ، فذلك مُحَالٌ ، لأنه لا يجوز الشك في وجود ما قد تُيَقَّن وجوده ولا الشك في أنه لا يجوز وجود ضيئه .

ولذلك قال شيخنا أبو الحسن ، رضي الله عنه : وجوابي في البذل من الموجودات : الشيء ، إذا وَقَعَ وَتَيَقَّنَ وقوعه ، لم يُجْز تركه على وجه الشك في تركه ، لأن ما تَيَقَّنَ كونه ، لم يُجْز تركه على وجه الشك ، [١٢٥] لأنه لا يجوز اجتماع العلم بكون الشيء والشك في وقوع تركه .

وقال<sup>١</sup> : وهذه اللفظة عندنا ، أعني لفظ «يجوز» في اللغة ، مستعملة على وجهين أحدهما بمعنى الشك والآخر بمعنى «يجل» . وما تَيَقَّنَ وقوعه لا يجوز الشك في وقوعه ، ولأن الشك في استحالة وقوع ضيئه معه للعلم اليقيني بأن ذلك مُحَالٌ .

قال الشيخ ، رحمه الله : وإن سألنا سائلاً عَمَّا وَقَعَ مِمَّا حَرَّمَهُ الله ، تعالى ، فقال : هل يجوز تركه وفعل ضيئه ؟ بمعنى هل غَلَيَّ تركه ؟ فجبأنا : إن ترك ما هذِهِ حالة

١ القائل هو الشيخ أبو الحسن الأشعري ، رحمه الله .

في التحريم له واجب لازم . وهذا تصريح منه بأن القديم ، جلّ وتقدّس<sup>١</sup> ، قد أوجب وألزم فعل تترك الواجب وضيده في حال وقوعه . وقد علم أنه لا يقول : إن الله ، تعالى ، أوجبه في تلك الحال على الجمع بينه وبين ضده ، وإنما أوجب عليه بأن لا يكون فاعلاً لتترك المحرّم فعله بدلاً منه ، وإن كان المحرّم واقعاً .

وهذا نصّ مذهب النجّار<sup>٢</sup> وأصحابه في القول بالبديل من الواقع والموجود . وإنما نخالفهم في إطلاق القول بجواز وقوع البديل من الموجود ؛ فبقول هؤلاء أقول : يجوز ، لأنه بمعنى يحلّ وضدّ المحرّم واجب لازم . ولا أقول : يجوز وجوده ، على معنى الشك في أنه كائن أو الشك في وقوع ضده مع وقوعه ، لأنني أتيقن أن ما وجد فمخالّ وجود ضده .

والنجّار وأصحابه الذي أطلق وأطلقوا بالتجوير لذلك أنه يحلّ ولا الشك في وقوع ما وجد والشك في اجتماعه مع تركه وضيده ، وإنما أرادوا ما قدّمنا ذكره من أنه متصوّر ومثوّم وقائم في العقل ومنطبع في النفس أنه كان يصح أن يكون تركه موجوداً في هذه الحال بأن لا يكون كان وقع وكان وبأن يكون تركه وضده هو الكائن بدلاً منه . وهذا لعمري قائم في العقل ومتصوّر فيه . وقد ورد السمع والاستعمال على ما نبّهت من بعد .

فإن كان هذا التجوير الذي ذكرناه عن النجّار ليس هو الذي يعرفه أهل اللغة من الشك ومعنى يحلّ ، وأكثر ما فيه أنه عبّر عن المعنى الصحيح بما لا يعبّر عنه أهل اللغة ؛ [٢٥ب] فصار هذا الخلاف خلافاً في العبارة وإطلاقاً مع موافقته لهم عن المعنى . وإنما كشفنا ذلك ، لتعرف حقيقة القول فيه .

١ جلّ وتقدّس : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٢ هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله الرازي (ت نحو ٢٢٠هـ) ، رأس الفرقة النجارية من المعتزلة .

الفهرست (لنديم) ١/٢٤٣-٦٤٤ ، سير أعلام النبلاء ١٠/٥٥٤ (١٨٨) ، الأعلام ٢/٢٥٣ .

وكذلك فإنَّ أَخْداً مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ لَا يَرِيدُ بِقَوْلِهِ : إِنَّهُ يَجُوزُ وَجُودُ تَرْكِ الْكَافِرِ مِنَ الْكَافِرِ فِي حَالِ وَقُوعِهِ ، أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى تَرْكِهِ فِي حَالِ وَقُوعِهِ ، لِأَنَّهُ ، لَوْ قَدَّرَ عَلَى تَرْكِهِ ، لَكَانَ وَتَرْكُهُ مُوْجُودَيْنِ . وَذَلِكَ مُحَالٌّ .

فَلَيْسَ لِأَخِي أَنْ يَقُولَ لَهُمْ : إِذَا أَجَزْتُمْ وَجُودَ تَرْكِ الْكَافِرِ فِي حَالِهِ ، وَقَدْ قُلْتُمْ : إِنَّ الْكَافِرَ قَادِرٌ عَلَى تَرْكِ الْكَافِرِ مَعَ فِعْلِهِ أَوْ لَزِمَكُمُ الْقَوْلُ بِصَحَّةِ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى تَرْكِهِ مَعَ وَجُودِهِ وَوَقُوعِهِ .

## فصل

وَأَخْتَلَفَ شَيْخُنَا فِي جَوَازِ الْبَدْلِ مِنَ الْوَاقِعِ الْمَاضِي مِنَ الْأَفْعَالِ ؛ فَقَالَ النَّجَّارُ وَكَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ : إِنَّهُ يَجُوزُ وَقَوْعُ الْبَدْلِ مِنَ الْمَاضِي الْمُتَقَضِّي ، كَمَا يَجُوزُ وَقَوْعُهُ مِنَ الْمَوْجُودِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ وَوُجُودِهِ ، لَا بَأْنَ يَكُونُ مَا يَفْعَلُ وَيَقَعُ بَعْدَ مُضِيِّهِ وَتَقَضِّيهِ ؛ بَدَلًا مِنْ وَقَوْعِهِ وَقْت . وَمَعَ هَذَا نَهَايَةُ الْمُحَالِ ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ الْوَاقِعَ الْآنَ وَبَعْدَ تَقَضِّي الْكُفْرِ لَيْسَ بِضِدٍّ لِلْكَفْرِ الْمَاضِي وَلَا بَدَلًا مِنْهُ ، بَلْ قَدْ صَحَّ وَجُودُ الْكُفْرِ مَاضِيًا حِينَ وُجِدَ وَوُجُودُ الْإِيمَانِ بَعْدَ مُضِيِّهِ . وَلَوْ كَانَ مَا وُجِدَ بَعْدَ مُضِيِّ الْكُفْرِ مِنَ الْإِيمَانِ ضِدًّا لَهُ وَتَرَكًا وَبَدَلًا مِنْهُ ، لَمْ يَصِحَّ وَقَوْعُهُ بَعْدَهُ ، كَمَا لَمْ يَجُزْ وَقَوْعُهُ مَعَهُ فِي حَالِ حَدُوثِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ ضِدًّا وَتَرَكًا لَهُ وَبَدَلًا مِنْهُ ، لَمْ يَصِحَّ وَقَوْعُهُ بَعْدَهُ ، كَمَا لَمْ يَجُزْ وَقَوْعُهُ مَعَهُ فِي حَالِ حَدُوثِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ ضِدًّا وَتَرَكًا لَهُ ؛ فَبَانَ أَنَّ مَا وُجِدَ بَعْدَ الْكَفْرِ مِنَ الْإِيمَانِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَرَكًا لَهُ ، وَقَدْ فُعِلَا جَمِيعًا فِي وَقْتَيْنِ . وَلَكِنْ قَالُوا : يَجُوزُ الْبَدْلُ مِنَ الْمَاضِي عَلَى مَعْنَى كَانَ قَائِمًا فِي الْفِعْلِ وَمُنْتَصِرًا مِنْهُ صِحَّةً أَنْ لَا يَكُونَ كَانَ وَقَعَ حَيْثُ وُجِدَ ، وَكَانَ يَصِحُّ وَجُودُ ضِدِّهِ بَدَلًا مِنْهُ . وَهَذَا عِنْدَنَا جَائِزٌ صَحِيحٌ .

وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ شَيْخِنَا فِي إِلْزَامِيهِ وَأَنْفَصَالِهِ وَنَطْقِهِ بِذَلِكَ أَحْيَانًا أَنَّ الْبَدْلَ مِنَ الْمَاضِي لَا يَصِحُّ ، وَإِنْ صَحَّ مِنَ الْوَاقِعِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ . وَسَنَذْكُرُ طَرَفًا مِمَّا فَصَّلَ بِهِ بَيْنَهُمَا مِنْ كَلَامِهِ وَكَلَامِ غَيْرِهِ .

## [١٢٦] فصل

والجميع مِنْ أَصْحَابِنَا وَالْمَخَالِفُونَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ فِي الْبَدَلِ وَالِاسْتِطَاعَةِ عَلَى جَوَازِ تَمَنِّيِ وَقُوعِ الْغَائِبِ الَّذِي لَمْ يَنْقَعْ وَلَمْ يَكُنْ ، وَتَمَنِّيِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا كَانَ وَقَعَ وَمَضَى . وَبِذَلِكَ نَطَقَ الْقُرْآنُ عَلَى مَا سَنَشْرُحُهُ مِنْ بَعْدِ ، إِنَّ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ .

وَأَتَقَفَّ الْكَلِّ أَيْضًا عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ ، لَوْ أُمِرَ الْكَافِرُ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَأَخْبِرَ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُ ؛ وَلَوْ آمَنَ ، دَخَلَ الْجَنَّةَ . وَبِذَلِكَ وَزَدَ نَصُّ الْكِتَابِ وَكَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ . وَأَجْمَعَ أَيْضًا أَهْلُ الْحَقِّ وَمَنْ خَالَفَهُمْ عَلَى أَنَّهُ مُحَالٌ وَقُوعُ الْبَدَلِ مِنَ الْقَدِيمِ وَمِنْ صِفَاتِ الْقَدِيمِ ، إِذَا ثَبَتَ لَهُ صِفَاتٌ قَدِيمَةٌ ، وَعَلَى أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَعِلْمَ غَيْرِهِ بِأَنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ أَوْ لَا يَكُونُ لَا يَجُوزُ اتِّقِلَابُهُ . وَكَذَلِكَ ، إِنَّ كَانَ عَالِمًا بِذَاتِهِ بِأَنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ أَوْ لَا يَكُونُ ، لَا يَجُوزُ اتِّقِلَابُهَا حَتَّى تَكُونَ عَالِمَةً بِأَن لَا يَكُونُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ . وَكَذَلِكَ عَلِمُهُ بِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِيرَ عَلِمًا بِأَنَّهُ يَكُونُ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَلِمًا بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ . هَذِهِ جُمْلَةُ مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَقَالَتِ الْقَدَرِيَّةُ : إِنَّ الْبَدَلَ لَا يَصِحُّ فِي الْمُنْتَظَرِ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ ضِدِّهِ وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ضِدُّهُ بَدَلًا مِنْهُ ؛ فَأَمَّا الْوَاقِعُ الْمَوْجُودُ ، فَمُحَالٌ وَقُوعُ الْبَدَلِ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ ضِدٌّ . وَوُجُودُ أَحَدِ الصِّدَّتَيْنِ يَمْنَعُ وَبُحِيلَ وَجُودَ الْآخَرِ .

وَكَذَلِكَ فَقَدِ قَالُوا : إِنَّ مَا وَجَدَ وَمَضَى وَتَقَضَّى لَا يَصِحُّ الْبَدَلُ بِهِ . وَلَا فَرْقٌ عِنْدَهُم بَيْنَ الْوَاقِعِ فِي حَالِهِ وَبَيْنَ الْمَاضِي الْمُنْقَضِ فِي إِحَالَةِ الْبَدَلِ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ وَجُودَ الشَّيْءِ يُجَحِّلُ وَجُودَ ضِدِّهِ ، سَوَاءَ كَانَ الْوَاقِعُ مَاضِيًا أَوْ حَادِثًا فِي الْحَالِ ، لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ وَقُوعُ الْبَدَلِ مِنَ الْمَاضِي ، لَكَانَ إِنَّمَا يُقَدَّرُ وَقُوعُهُ وَكَوْنُهُ بَدَلًا مِنْهُ بِأَن يَكُونَ وَاقِعًا فِي كَوْنِهِ ، كَمَا أَنَّهُ ، إِذَا جُوزَ الْبَدَلُ مِنَ الْوَاقِعِ ، لَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنْهُ إِلَّا فِي وَقَبِهِ

وحال وقوعه . والبدل ممّا وَقَعَ ماضياً أو في الحال محالّ ، لأنّ ذلك يوجب اجتماع الواقع وضيده .

قالوا : ويجوزُ مع ذلك التقدير [٢٦ب] فيه بأن يقال : لو لم يكن ماضياً ولا واقعاً وكان مُتَنَظِّراً ، لَصَحَّ وجودُ ضِده .

قالوا : ولا يجب ، وإن جاز أن يُقَدَّرَ ذلك فيه ، أن يجوز البدل منه ، كما لم يجوز أن يُقَدَّرَ في الماء أنّه ، لو لم يكن ، لكان ضده أن يجوز البدل منه . ولذلك لا يجوز البدل من الواقع الموجود في حاله من حيث جاز أن يُقَدَّرَ فيه أنّه ، لو لم يكن كان ، لكان ضده أن يجوز البدل منه . وكذلك لا يجوز البدل من الواقع الموجود في حاله من حيث جاز أن يُقَدَّرَ فيه أنّه ، لو لم يكن ، لكان ضده .

فقالوا أيضاً : يجوز أن يقال : إنّ الإنسان تارك لِضِدِّ فِعْلِهِ في حال وجود فِعْلِهِ ، وإن استحال في تلك الحال أن يكون فاعِلاً لِمَا قِيلَ : إنّ تارك له من ضِدِّ فِعْلِهِ ، وإنما يقال : تركَ ضِدَّ فعلٍ ما هو فاعِلٌ له ، بمعنى أنّه تركَ أن يأتي به . وقد كان قادراً قَبْلَ وُقُوعِ الفِعْلِ الذي يضاذه أن يأتي له بدلاً ممّا فَعَلَهُ .

قالوا : ولا يلزم على ذلك أن يقال : إنّ تارك المُحَالِ ، وإن استحال أن يَفْعَلَ ضِدَّ فِعْلِهِ في حال فِعْلِهِ له .

قالوا : وهذا جار مجزى قول العربي لصاحبه : أنت تارك لزيارتنا منذ حين . ولا يجب لأجل ذلك أن يقال : إنّ تارك للمُحَالِ .

قالوا : مع أنّه قد علم أنّ مَنْ قِيلَ له في هذه الحال : أنت تارك لزيارتنا منذ حين ، لا يكون على الحقيقة في هذه الحال بما يفعله تاركاً لزيارة ماضية وهو ، لو كان فَعَلَ الزيارة فيما مَضَى ، لم يكن ما يفعله الآن ضِداً ولا تركاً لها .

قالوا : ومثلُ هذا ما اتَّفَقْنَا عليه مِنْ أَنَّ العاصِيَ يَتَعَتَّى أَنْ لَا يَكُونَ عَاصِيًا وَعَاقًا بِالْأَمْسِ وَلَا يَكُونَ مُتَعَتِّيًا لِلْمُحَالِ ، وَإِنْ أَسْتَحَالَ أَنْ لَا يَكُونَ مَا قَدْ كَانَ أَمْسِي .

وقال كثيرٌ منهم وكذلكَ فَإِنَّا نَقُولُ : إِنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَمُنْهَيٌّ عَنِ الْكُفْرِ الْوَاقِعِ مِنْهُ وَلَا يَكُونُ مَأْمُورًا بِالْمُحَالِ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ : مَأْمُورٌ بِالْإِيمَانِ فِي ذَلِكَ الْحَالِ وَمُنْهَيٌّ عَنِ الْكُفْرِ الْوَاقِعِ مِنْهُ فِيهَا ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ كَانَ يَقْدَمُ بَأَن لَا يَفْعَلَ هَذَا الْكُفْرَ الْمَوْجُودَ وَأَنْ يَفْعَلَ بَدَلَهُ [١٢٧] ضِدَّهُ ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَأْمُورٌ فِي هَذَا الْوَقْتِ بَأَن لَا يَفْعَلَ الْوَاقِعَ الْمَفْعُولَ .

وقال الْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ عَدَدًا : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ عَلَى التَّحْقِيقِ : إِنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، نَاهٍ لِلْكَافِرِ عَنِ إِيقَاعِ الْكُفْرِ الْوَاقِعِ الْمَوْجُودِ ، لِأَنَّ الْمَوْجُودَ الْوَاقِعَ لَيْسَ بِمَقْدُورٍ لَخُرُوجِهِ إِلَى الْوُجُودِ وَلَا يَصِحُّ الْأَمْرُ بِهِ وَلَا النَّهْيُ عَنْهُ .

فإن قيل : إِنَّهُ مِنْهَيٌّ عَنْهُ ، فَمَجَازٌ وَعَلَى مَعْنَى أَنَّهُ كَانَ مِنْهُيًا قَبْلَ وَقْعِهِ وَفِي حَالِ كَوْنِهِ مَقْدُورًا لَهُ فِعْلُهُ وَتَرْكُهُ عَلَى الْبَدَلِ .

وقال الْجَبَّائِيُّ وَأَبْنُهُ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ : إِنَّ الْكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ تَارِكٌ لِلْإِيمَانِ عَلَى الْحَقِيقَةِ . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ فَعَلَ ضِدَّهُ مِنَ الْكُفْرِ بِأَن تَرَكَ الشَّيْءَ فَعَلَ ضِدَّهُ ؛ فَوَضَعَهُ بِأَنَّهُ تَارِكٌ لِلْإِيمَانِ وَأَنَّهُ فَاعِلٌ لِضِدِّهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا : هُوَ فَاعِلٌ لِضِدِّ الْإِيمَانِ وَبَيْنَ قَوْلِنَا : هُوَ فَاعِلٌ لِلْكَفْرِ .

ولم يَغْنُوا بِقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : الْكَافِرُ فِي حَالِ كُفْرِهِ تَارِكٌ لِلْإِيمَانِ بِمَعْنَى أَنَّهُ تَرَكَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ ، لِأَنَّ التَّارِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصَرِفَ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ كَمَا أَمَرَ ، لِأَنَّهُ ، إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ ، لَيْسَ بِفَعِلٍ وَعِبَارَةٌ عَنْ بَقَائِهِ عَلَى عَدَمِهِ . وَذَلِكَ لَيْسَ بِفَعِلٍ وَلَا تَرْكٍ ،

١ لضده ، الأصل .

٢ لآته ، لأن ، الأصل .



وإنما تَرَكُ الشيءَ فَعَلُ ضِدِّهِ .

ولو كَانَ مَعْنَى التَّرِكِ الحُلُوُّ مِنَ الفَعْلِ ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ القَدِيمُ فيما لم يَزَلْ تَارِكًا لكونِهِ غَيْرَ فَاعِلٍ لشيءٍ ، وَلَكِنَّا فِي هَذَا الوَقْتِ تَارِكِينَ لِمَا لم يُوجَدْ بَعْدَ حَوْلِ ومَائَةِ حَوْلِ ، إِذَا لم نَكُنْ فَاعِلِينَ لذلك ، وَأَنْ يَكُونَ المَعِيَّتُ والجَمَادُ والعَاجِزُ تَارِكِينَ لِمَا لم يَفْعَلُوهُ مِنْ حَيْثُ لم يَأْتُوا بِهِ . وَذَلِكَ مُحَالٌّ .

## فصل

وقد قال أبى الجُبَّائِي : إِنَّ لَفْظَةَ الْبَدَلِ تُشْتَعَمَلُ فِي الْمَاضِي حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْإِسْمَ قَدْ يُشْتَقُّ مِنَ الْمَاضِي . قَالَ : وَلَكِنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِمَا يُوجَدُ فِي هَذَا الْوَقْتِ : إِنَّهُ تَرَكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لِلْمَاضِي ، لِأَنَّ مِنْ حَقِّ التَّرْكِ وَالْمَتْرُوكِ أَنْ يَكُونَ وَقْتُهِمَا وَاحِدًا ، كَمَا أَنَّ مِنْ حَقِّهِمَا أَنْ يَكُونَ الْقَادِرُ عَلَى التَّرْكِ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى الْمَتْرُوكِ . هَذَا جُمْلَةٌ قَوْلِهِمْ فِي الْبَدَلِ .

والذي [٢٧ب] يدلُّ على صِحَّةِ مَا قُلْنَا مِنْهُ مِنْ صِحَّةِ الْبَدَلِ مِنَ الْمَوْجُودِ قَوْلُ اللَّهِ ، تَعَالَى : ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [٣ آل عمران ١١٠] ، وَقَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ : لَوْ أَطَعْتَ رَبَّكَ وَسَبَّدَكَ وَلَمْ تَكُنْ عَصِيْبَتَ ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ فِي وَقْتِ كُفْرِهِمْ وَوُقُوعِهِ مِنْهُمْ ، لَوْ آمَنُوا قَبْلَ وَقُوعِ الْكُفْرِ مِنْهُمْ ، وَفِي حَالِ وُجُودِ قُدْرَتِهِمْ عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُمْ وَقْتُ ، يَسْتَحِيلُ وَقُوعُ الْفِعْلِ بِهَا مِنْ إِيْمَانٍ أَوْ كُفْرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ عِنْدَهُ قَدْرَةٌ عَلَيْهِمَا عَلَى الْبَدَلِ ؛ فَإِنْ أَرَادُوا آمَنُوا فِي وَقْتِ وُجُودِ الْقَدْرَةِ عَلَى الْإِيْمَانِ ، فَذَلِكَ عِنْدَهُمْ مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ بِمُتَابَعَةِ أَنْ يَقُولَ : وَلَوْ آمَنُوا ، وَقَدْ يَسْتَحِيلُ وَيَمْتَنِعُ كَوْنُ الْإِيْمَانِ مِنْهُمْ ، لَكَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُمْ .

وهذا مُحَالٌ فِي صِفَتِهِ وَاحْتَالَةٌ فِي الْكَلَامِ ، وَإِنْ جَازَ هَذَا عِنْدَهُمْ ؛ فَمَا قُلْنَا فِي الْبَدَلِ أَقْرَبُ وَلَيْسَ بِمُحَالٍ ؛ فَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ نَقُولَ : وَلَوْ آمَنَ الْكَافِرُ فِي حَالِ كُفْرِهِ وَفِعْلُهُ الْكُفْرَ ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُ .

فإن قالوا : وَجُودُ الْإِيْمَانِ فِي حَالِ وَقْعِ الْكُفْرِ مُحَالٌ . وَمُحَالٌ أَنْ يُقَالَ : لَوْ كَانَ الْإِيْمَانُ فِي حَالٍ ، يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ فِيهَا ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ .

قِيلَ لَهُمْ : فَكَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْإِيْمَانُ عِنْدَكُمْ فِي حَالِ وُجُودِ الْقَدْرَةِ وَمُقَارِنًا

لها ، فمُخَالَ أيضًا ، لو فَعَلَ الكافرُ الإيمانَ بها في حالٍ وَقُوعِهَا ، لكانَ خَيْرًا لَهُ ، وهي حالٌ ، يَسْتَحِيلُ وَقُوعُهُ مِنْهُ .

وإن قالوا : لو لَمْ يَرُدْ هذا ، وإنما أَرَادَ بقوله : ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [٣ آل عمران ١١٠] ، أَنَّهُمْ ، لو آمَنُوا في الثاني مِنْ حَالٍ وُجُودِ القدرة على الإيمان ، وهي الحال التي يَصِحُّ فيها إيقاعُ الفعلِ وُضِيءِهِ ، والحال التي قد فَعَلَ فيها مَنْ قِيلَ ذلكَ فيه الكفرُ ، فقد قالَ ، تعالى ، لا محالةً ، لو كانَ الكافرُ فاعِلًا للإيمانِ في ثاني حالٍ القدرة وثالثيها وكلِّ حالٍ بَعْدَها ، يَفْعَلُ فيها الكفرُ ، لكانَ خيرًا ؛ فلا يَخْلُو ، إذا قالَ فِيمَنْ فَعَلَ كُفْرُهُ وُجِدَ : لو آمَنَ ، لكانَ خيرًا على مَعْنَى أَنَّهُ ، لو جَمَعَ بَيْنَ الكفرِ الواقعِ وَبَيْنَ الإيمانِ ، لكانَ خيرًا لَهُ ، وذلكَ مُحَالٌ بِاتِّفَاقٍ ومعلومٌ بَطْلَانُهُ بِأَوَّلِ في العقلِ أو أن يكونَ أَرَادَ أَنَّهُ ، لو لم يكنِ الكُفْرُ واقِعًا في تلكَ الحالِ وكانَ الإيمانُ [١٢٨] هو الواقعُ بَدَلًا مِنْهُ ، لكانَ خيرًا للكافرِ ؛ فإن كانَ هذا أَرَادَ ، فقد تَكَلَّمَ ، سبحانه ، على الموجودِ الواقعِ وقالَ : إِنَّهُ ، لو كانَ ضِدُّهُ في حالٍ وَقُوعِهِ ووجودِهِ بَدَلًا مِنْهُ ، لكانَ ذلكَ خيرًا . وهذا هو صريحُ القولِ بِصِحَّةِ البدلِ مِنَ الواقعِ المَوْجُودِ . ولا خلاصَ لأَحَدٍ مِنْهُ .

وكذلكَ ، إذا قِيلَ يَثُلُ هذا فِيمَنْ حُلِقَتْ لَهُ القدرةُ على الإيمانِ والكُفْرِ على البدلِ في الثاني مِنْ حالٍ وجودِها على قولهم ، وكانَ المعلومُ مِنْ حالٍ مَنْ قِيلَ ذلكَ فيه أَنَّهُ يَفْعَلُ الكفرَ في ثاني حالِها وأخيرَ بذلكَ مِنْ حالِهِ ، فقد قالَ : ولو آمَنَ الكافرُ في الحالِ الذي عِلِمَهُ مِنْ حالِهِ أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ ، وأخبرت أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ فيها ، لكانَ ذلكَ خيرًا لَهُ . ومحالٌ وَقُوعُ الإيمانِ في حالٍ ، قد عِلِمَ وأخيرَ أَنَّهُ لا يَقَعُ فيها .

وهذا أيضًا يَتَّوَدُّ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ ، لو قَعَلَ الْكَافِرُ الْإِيمَانَ فِي حَالٍ ، يَسْتَحِيلُ مِنْهُ وَقَوْعُ الْإِيمَانِ فِيهَا ، كَانَ خَيْرًا لَهُ .

فَإِنْ قَالُوا : لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيمَنْ عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَكْفُرُ فِي الْحَالِ الثَّانِي مِنْ حَالِ قُدْرَتِهِ : إِنَّهُ لو يَكُونُ الْإِيمَانُ مِنْهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ مُوجِبٌ لِقُلُوبِ الْعِلْمِ ، وَإِنَّمَا يُقَالُ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ ، لو آمَنَ ، لَمْ يَكُنِ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، وَلِأَنَّ الْكُفْرَ يَقَعُ فِي تِلْكَ الْحَالِ .

يُقَالُ لَهُمْ : فَقَدْ تَكَلَّمْتَ عَلَى الْقَدِيمِ بِكَوْنِ هَذَا فَوْقَ مَا يَقُولُهُ التَّجَارُّ وَأَصْحَابُنَا فِي الْبَدَلِ مِنَ الْحَالِ الْوَاقِعِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ ، لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : لو آمَنَ مَنْ سَبَقَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَالْخَيْرُ عَنْ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، لَكَانَ الْإِيمَانُ الَّذِي لو وَقَعَ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ يَقَعُ وَعَلَى أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ سَابِقًا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَابِقٌ ؛ فَجَوَّزُوا أَنْ يُقَالَ فِيمَا قَدْ وُجِدَ وَوَقَعَ أَنَّهُ يَجُوزُ وَجُودُ ضِدِّهِ وَتَرْكُهُ ، عَلَى أَنَّهُ ، لو وُجِدَ تَرْكُهُ ، لَمْ يَكُنْ وَاقِعًا وَلَا مُوجُودًا وَلَا كَانَ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقْتًا لَهُ ، وَكَانَتِ الْقُدْرَةُ الْمَوْجُودَةُ عَلَيْهِ مُوجُودَةً ، وَالْأَمَّا الْقَضَلُ مِنْ ذَلِكَ ؟ وَلَا فَضْلَ فِيهِ أَبَدًا .

وَإِنَّمَا صَارَ مَا قُلْنَاهُ فِي الْبَدَلِ مِنَ الْوَاقِعِ أَقْرَبَ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ قَدْ أَجَاوَزُوا الْبَدَلَ مِنَ الْمَوْجُودِ الثَّانِي الْمُتَقَدِّمِ الْوُجُودِ ؛ فَلِأَنَّ يَجُوزُ مِنَ الْمَوْجُودِ [٢٨ب] فِي حَالِ حَدُوثِهِ وَالَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمْ وَجُودُهُ أَوَّلَى وَأَقْرَبُ .

## فصل

ومما يدلُّ على صحَّة البدلِ مِنَ الواقعِ الموجودِ بأن لا يكونَ وُجِدَ ، لا على الجمعِ بينَهُ وبينَ تَرْكِهِ ، اتِّفَاقًا وجميعِ مُنْكَرِي البدلِ على أَنَّ الكافرَ تَارِكٌ بِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الكُفْرِ الإِيْمَانِ . ولا يَخْلُو أنَّ يكونَ إِنَّمَا تَرْكَ به فِعْلُ الإِيْمَانِ في حالِ وُجُودِ الكُفْرِ وأن يَفْعَلُهُ بدلًا مِنَ الكُفْرِ في تلكِ الحالِ أو أن يكونَ إِنَّمَا تَرْكَ بالكُفْرِ في حالِ فِعْلِهِ له إِيْمَانًا ، يكونُ منه في ثاني حالِ الكُفْرِ ؛ فَإِنْ كَانَ تَرْكَ به فِعْلُ الإِيْمَانِ وأن يَفْعَلُهُ في حالِ وُجُودِ الكُفْرِ ، وَجَبَ القولُ بأنَّهُ يَصِحُّ أن يَفْعَلَ الكافرُ الإِيْمَانِ في تلكِ الحالِ بدلًا مِنَ الكُفْرِ الذي فَعَلَهُ ، لأنَّهُ لا يَصِحُّ منه تَرْكُ إِيْمَانٍ في الحالِ لا يَجُوزُ وَيَصِحُّ منه فَعْلُهُ ، ولأنَّهُ لو جازَ ذلكَ ، لَصَحَّ أن يَتْرَكَ التاركُ الجَمْعَ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ ، وإنِ اسْتَحَالَ مِنْهُ الجَمْعُ بَيْنَهُمَا ، ولجَازَ أن يَتْرَكَ بِفِعْلِ الكَوْنِ في المكانِ الأوَّلِ للكَوْنِ في المكانِ العاشرِ ، وإنِ اسْتَحَالَ فَعْلُهُ الكَوْنِ في المكانِ العاشرِ في حالِ فِعْلِهِ الكَوْنِ في المكانِ الأوَّلِ ، ولجَازَ أيضًا مِنَ الإنسانِ وَصَحَّ تَرْكُ فِعْلِ الأجسامِ والحياةِ والألوانِ ، ولجَازَ أيضًا منه تَرْكُ الطيرِانِ في الجَوِّ وهو على هَذِهِ البُنيَّةِ ، وإنِ اسْتَحَالَ فِعْلُهُ له ، وكلَّ ما يَسْتَحِيلُ فَعْلُهُ له وقوعه منه . وذلكَ محالٌ .

فإذا اسْتَحَالَ ، وَجَبَ أَنَّهُ قد تَرَكَ الكافرُ بالكُفْرِ الذي وَقَعَ منه فِعْلُ الإِيْمَانِ في حالِ وُجُودِ الكُفْرِ وأنَّهُ يجبُ تجويزُ فِعْلِهِ في تلكِ الحالِ بدلًا مِنَ تَرْكِهِ . ولا يَجُوزُ عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ فِعْلُ الإِيْمَانِ في حالِ وَقُوعِ الكُفْرِ على الجَمْعِ بَيْنَهُمَا ؛ فَوَجَبَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَجُوزُ وَيَصِحُّ فِعْلُهُ في حالِ الكُفْرِ بأن لا يكونَ الكُفْرُ في تلكِ الحالِ واقِعًا وأن يكونَ الإِيْمَانُ هو الواقعُ بدلًا منه . وهذا هو القولُ بالبدلِ مِنَ المَوْجُودِ .

وليس يجوز لأحد أن يقول : إنَّ الكافر ترك بكفره الواقع فعل الإيمان في الثاني ؛ وكيف يكون ذلك كذلك وقد يصح منه فعل الإيمان في الثاني باتِّفاق ؟ فلو كان الكفر الموجود في الحال تركاً لفعل الإيمان في الثاني ، [٢٩] لم يَجْز وجود الإيمان ، وقد وجد تركه . وهذا قلب الواجب في العقل وعكسه . أغني جفيل الكفر الواقع في الحال تركاً لفعل الإيمان مع جواز وقوع الإيمان في الثاني ، ولا يجعل تركاً لفعل إيمان في الحال مع أنه يستحيل وجود الإيمان في تلك الحال مع وجود الكفر ؛ فلأن يكون تركاً لما يمتنع وجوده أولى من جعله تركاً لما يوجد بعده من صحّة وجوده بعده .

هذا نهاية الإحالة ؛ فبطل القول بذلك . ولا نعلم أحداً يقوله ، لأن وقت الترك والمثروك يجب أن يكون وقتاً واحداً .

## فصل

وكذلك ليس لأحد أن يهْرَبَ مِنْ هَذَا بِأَن يَقُولَ : إِنَّ الْكَافِرَ مَا تَرَكَ بِالْكُفْرِ  
 الْمَوْجُودِ إِيمَانًا يَفْعَلُهُ بَدَلًا مِنْهُ فِي الْحَالِ وَلَا إِيمَانًا فِي الثَّانِي مِنْ حَالِ وَجُودِهِ ،  
 لِأَنَّ هَذَا قَوْلٌ بِأَنَّ الْكَافِرَ مَا تَرَكَ الْإِيمَانَ بِحَالٍ وَعَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ . وَذَلِكَ  
 خِلَافٌ مُوجِبٌ الْعُقُولِ وَالْإِجْمَاعِ .

## فصل

وقد كَانَ الْجَبَائِثُ سَأَلَ نَفْسَهُ عَنْ هَذِهِ الْمُطَالَبَةِ وَخَلَطَ فِي جَوَابِهَا ، فَقَالَ سَائِلًا لِنَفْسِهِ : إِنْ قَالَ قَائِلٌ : خَبَرُونَا عَنْ الْكَافِرِ ! أَتَقُولُونَ : إِنَّهُ تَارَكَ لِلْإِيمَانِ فِي حَالِ كُفْرِهِ ؟ ثُمَّ قَالَ : قِيلَ لَهُ : نَعَمْ ، هُوَ تَارَكَ لِلذَّكَاءِ وَمُضَيِّعٌ لَهُ . قَالَ : فَإِنْ قَالَ : أَتَقُولُونَ : إِنَّهُ تَرَكَ بِهِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ أَوْ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ ؟ قِيلَ لَهُ : بَلْ تَرَكَ مَا كَانَ جَائِزًا أَنْ يَفْعَلَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ قَبْلَ أَنْ يَتَرَكَهُ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا يَفْعَلُ هَذَا الْكَافِرُ ؛ فَأَمَّا إِذَا تَرَكَهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ تَرَكَهُ .

فَيَقَالُ لَهُ : هَذَا أَضْطِرَابٌ مِنْكَ ، لِأَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، قَدْ عَلِمَ مَا يَفْعَلُهُ الْكَافِرُ وَعَلِمَ أَنَّ حَالَ وَقْعِ كُفْرِهِ وَوُجُودِهِ حَالٌ ، يَسْتَحِيلُ فِيهَا وَقُوعُ الْإِيمَانِ ؛ فَإِذَا كَانَ عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ تَارِكٌ لِأَنْ يَفْعَلَ الْإِيمَانَ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، فَاللَّهُ ، تَعَالَى ، عَالِمٌ بِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ فِعْلَ الْمُحَالِ الَّذِي يَمْتَنِعُ وَجُودُهُ مَعَ وَجُودِ ضِدِّهِ . وَإِذَا كَانَ تَارِكًا لِلْمُحَالِ ، صَحَّ كَوْنُهُ فَاعِلًا لَهُ بَدَلًا مِنْ تَرْكِهِ ، لِأَنَّ التَّرَكُّينِ هُمَا مَا يَصِحُّ وَجُودُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَلًا مِنَ الْآخَرِ ؛ فَلَا وَجْهَ لِإِسْغَابِكَ بِأَنَّهُ قَدْ تَرَكَ الْكَافِرُ بِكُفْرِهِ فِي حَالِ وَقُوعِهِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ [٢٩ب] عِنْدَ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا يَفْعَلُهُ هَذَا الْكَافِرُ .

وَيَقَالُ لَهُ أَيْضًا : خَبَرُونَا هَلْ يَسْتَحِيلُ وَيَمْتَنِعُ وَجُودُ الْإِيمَانِ فِي حَالِ وَجُودِ ضِدِّهِ وَتَرْكِهِ مِنَ الْكُفْرِ أَمْ لَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ ! فَإِنْ قَالَ : لَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ فِي حَالِ وَجُودِ الْكُفْرِ . قِيلَ : وَلَا يَسْتَحِيلُ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكُفْرُ الْوَاقِعُ وَالْإِيمَانُ مُجْتَمِعَيْنِ مَعًا أَوْ بَأَنْ لَا يَكُونَ الْكَافِرُ كَائِنًا فِي تِلْكَ الْحَالِ ؛ فَإِنْ قَالَ : لَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُ الْإِيمَانِ فِي حَالِ وَجُودِ الْكُفْرِ عَلَى الْجَمْعِ وَوُجُودِهِمَا فِي الْحَالِ ، تَجَاهَلَ وَجُورَ أَجْتِمَاعِ الْأَصْدَادِ ، وَلَزِمَتْهُ جَوَازُ تَكْلِيفِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ . وَهَذَا تَرَكَ دِينَهُ . وَإِنْ قَالَ : إِنَّمَا يَجُوزُ كَوْنُ الْإِيمَانِ فِي حَالِ وَجُودِ الْكُفْرِ بَأَنْ لَا يَكُونَ الْكُفْرُ فِي تِلْكَ



الحال واقعا موجودا ، وافق على صحة البدل من الموجود وترك مذهبه وكفي مؤونة كلامه .

وإن قال : الكافر تارك الكفر الموجود بما يستحيل فعله له من الإيمان .

قيل له : إذا جاز تركه له وهو محال ، فلم لا يجوز فعله له ، وإن كان محالا ؟

ويقال له أيضا : إذا كان الإنسان تاركا لما لا يجوز فعله على وجه من الوجوه ، كما في حال وجود ضديه وتركه ، فما أنكرت من أنه يجوز أن يكون تاركا لما يستحيل ويمتنع فعله ؟ وهذا يوجب أنه مكلف لترك الممتنع المحال منه فعله . وذلك باطل .

ويقال له أيضا : إذا جاز عندك أن يترك التارك ما يستحيل فعله في حال كون تركه ، فما أنكرت من أن يترك أيضا ما يستحيل قبل كونه أن يتركه في الوقت الثاني ؟ وما يمتنع قبل كونه أن يتركه في الوقت الثاني على وجه من الوجوه عنده من يعلم أنه لا يكون ؟ والأما الفرق بين أن يترك بالفعل في حال وجوده ما يستحيل قبل كونه أن يتركه في الوقت الثاني ؟ وهذا يعود إلى أنه يترك بالكون الموجود في المكان الأول أن يفعل بالثاني الأجسام والألوان والكون في المكان العاشر ، وإن استحال فعله لذلك في الثاني ، كما جاز أن يترك بالكفر فعل إيمان في حاله ، وإن استحال أن يفعله على وجه من الوجوه . ولا مخرج له من ذلك .

فإذا استحال أن يترك [١٣٠] بالكفر الواقع في الحال ما يستحيل فعله له في الثاني ، استحال أيضا أن يترك بفعله في الحال ما يستحيل فعله في الحال .

قال الجبائي : فإن قال قائل : أفتقولون : إن الكافر ترك في حال كفره أن يفعل الإيمان ؟

قبل له : هذا خطأ ، إنما يقال في حال الكفر : الإيمان وصنعه<sup>١</sup> . ولا يجوز أن يقال : ترك أن يفعله في هذا الوقت . قال : لأن الوقت ، إذا وجد ، فلا يجوز أن يقال : يكون فيه ما قد كان . ولا يقال : إنه يكون فيه ما لم يكن . ولكن يقال : إنه يكون فيه ما لم يكن قبل وجود الوقت<sup>٢</sup> . فيقول : إن هذا الوقت يكون فيه هذا الإيمان وخلافه ؛ فأما إذا كان ، فإنهما كانا فيه من الصِدْق ، فقد خرج هو وضده من أن يقال : إنهما يكونان فيه ، لأن قول القائل : إنه يكون ما قد كان ، مُحَالٌ إِلَّا أن يُعْنِي بهذا القول إعادته . والإيمان ليس مِمَّا يجوز عليه الإعادة .

يقال له : لِمَ قُلْتَ : إنه لا يجوز أن يقال فيما كان في الوقت ووجد : إنه يكون فيه ؟ وما الحجّة على ذلك ؟ وما أنكّرت من أن القول يكون مُسْتَعْمَلًا فيما هو حادث وكائناً في وقته ويُسْتَعْمَلُ فيما يكون قبل كونه على أنه يكون في المستقبل ؟ ويقال له أيضاً : أليس قد جاز أن يقال قبل كون الوقت : إن الإيمان يكون فيه ، إذا وجد أو خلا به ؟ فلا بُدَّ من نعم .

قبل له : فما أنكّرت أنه يجوز أن يقال : إن الإيمان وغيره من الأفعال تكون منه لما صحَّ أن يقال قبل كون الوقت أن يقال : إن الفعل يكون فيه ، إذا كان ووجد . ويقال له أيضاً : أليس إذا جاز وصحَّ قبل الوقت أن يقال : إن الفعل كائن فيه ، إذا كان الوقت ، فكذلك يجوز وتصحُّ ، إذا كان الوقت أن يقال : إن الفعل كائن فيه ؛ فلا بُدَّ له من نعم . وهو إجماع .

١ كذا في الأصل .

٢ قال لأن الوقت إذا وجد فلا يجوز أن يقال يكون فيه ما قد كان ولا يقال إنه يكون فيه ما لم يكن ولكن يقال إنه يكون فيه ما لم يكن قبل وجود الوقت ، مكرر في الأصل .

٣ كانا : كان ، الأصل .

٤ يكونان : يكون ، الأصل .

قيل له : فَمَا أَنْكَرْتَ مِنْ أَنَّهُ ، إِذَا صَحَّ قَبْلَ كَوْنِ الْوَقْتِ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْفِعْلَ يَكُونُ فِيهِ ، إِذَا كَانَ ، صَحَّ أَيْضًا ، إِذَا كَانَ ، أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْفِعْلَ يَكُونُ فِيهِ . [ ٣٠ب ]  
ولا مَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ .

وهذا فَضْلٌ ، غَرَضُ فِي كَلَامِهِ فِي الْبَدْلِ وَلَيْسَ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ فِي أَنَّ الْكَائِنَ فِي الْوَقْتِ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ يَكُونُ فِي الْوَقْتِ ، كَمَا يُقَالُ : إِنَّهُ كَائِنٌ فِيهِ .  
وقد بَيَّنَّا جَوَازَ ذَلِكَ .

## فصل

ثُمَّ رَجَعَ بِنَا الْكَلَامُ إِلَى الْقَوْلِ فِي الْبَدْلِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الْمَقُولَةُ وَأَضْطَرَبَتْ فِي جَوَابِ أَصْحَابِنَا عَنِ الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْبَدْلِ مِنْ الْوَاقِعِ الْمَوْجُودِ وَجَوَازِ وَجُودِ ضِدِّهِ فِي حَالِ وَجُودِهِ عَلَى وَجْهِ مَا ، لَا عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ عَلَى الْمَوْجُودِ ، فَيَقَالُ : لَوْ كَانَ ضِدُّهُ عَلَى الْبَدْلِ مِنْهُ ، لَكَانَ خَيْرًا لِلْإِنْسَانِ ؛ وَلَا بَدَلٌ لَذَلِكَ عَلَى جَوَازِ الْبَدْلِ مِنَ الْمَوْجُودِ . قَالُوا : كَمَا يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ بَلْوً عَلَى الْمَاضِي ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ الْبَدَلُ مِنْهُ .

فَيَقَالُ : لَوْ كَانَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، بَقِيَ الَّذِينَ مَسَحَهُمْ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا ، لَكَانُوا بَاقِينَ . وَلَا يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ الْبَدَلُ مِنَ الْمَاضِي . وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ عَلَى الْمَوْجُودِ فِي وَقْتِهِ بَلْوً ، فَيَقَالُ : لَوْ لَمْ يَكُنْ وَكَانَ ضِدُّهُ ، كَانَ خَيْرًا لِفَاعِلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَجُزِ الْبَدَلُ مِنْهُ ، فَيَقَالُ لَهُوْلَاءِ مِنْهُمْ : إِذَا جَازَ أَنْ يُتَكَلَّمَ عَلَى الْمَوْجُودِ فِي وَقْتِهِ بَلْوً بِأَنْ لَا يَكُونَ كَانَ ، فَقَدْ لَزِمَ أَنَّ مَا كَانَ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ لَا يَكُونَ بِأَنْ لَا يَكُونَ كَانَ مَوْجُودًا . وَهَذَا نَفْسُ قَوْلِنَا بِالْبَدْلِ مِنَ الْمَوْجُودِ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ الْحَقِّ يُجَوِّزُ الْبَدَلَ مِنَ الْمَاضِي ، كَمَا يُجَوِّزُ أَنْ يُتَكَلَّمَ عَلَيْهِ بَلْوً . وَمَعْنَى تَجْوِيزِهِ الْبَدَلَ مِنَ الْمَاضِي بِأَنْ لَا يَكُونَ كَانَ وَوُجِدَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي وُجِدَ فِيهِ وَبِأَنْ يَكُونَ كَانَ ضِدَّهُ بَدَلًا مِنْهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، لَا عَلَى أَنْ يَكُونَ مَا يَفْعَلُ الْآنَ بَدَلًا مِنَ الْمَاضِي ، وَكَيْفَ يَكُونُ بَدَلًا مِنْهُ وَقَدْ كَانَ الْمَاضِي وَكَانَ مَا لَا يَكُونُ الْآنَ ، وَهَذَا غَيْرُ بَدَلَيْنِ وَلَا ضِدَّيْنِ وَلَا وَقْتَهُمَا وَاحِدٌ ؟ فَنَحْنُ نَوْجِبُ عَلَيْكُمْ جَوَازَ الْبَدْلِ مِنَ الْمَوْجُودِ فِي حَالِ وَجُودِهِ وَحُدُوثِهِ وَمِنْ الْمَاضِي أَيْضًا عَلَى تَأْوِيلِ مَا قُلْنَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا أَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى إِحَالَةِ الْبَدْلِ مِنَ

الموجود والماضي جميعاً .

وقال الفريق الآخر من المعتزلة : قد يُكَلِّمُ عَلَى الْكُفَّارِ [٣١] الذين كفروا ، فنقول : لو آمنوا ، لكانَ خيراً لهم ، كما قال الله ، تعالى ، على مَعْنَى أَنَّهُمْ ، لو كانوا قَبْلَ كُفْرِهِمْ آمنوا ، إذا كانَ وقتُ الكفرِ ، لكانَ خيراً .

يقال لهم : أليسَ قد يقولُ ذلكَ فيهم ، وإن كانَ الوقتُ الذي يكفرونَ وقتاً قد عَلِمَ الله ، تعالى ، وأخبرَ أَنَّهُ لا يكونُ فيه إلَّا الكفرُ وَأَنَّهُ وقتٌ للكفرِ ؟ فإذا قالوا : أجل ولا بدَّ مِنْهُ .

قيلَ لهم : أَوَلَيْسَ لا يَخْلُوْا ، إذا قلنا : لو كانَ قَبْلَ الوقتِ الذي عَلِمَ الله ، تعالى ، أَنَّ الكفرَ يكونُ فيه يُؤْمِنُ فيه ، إذا كانَ الوقتُ الذي المعلومُ أَنَّهُ يكفرُ فيه على مَعْنَى أَنَّهُ ، لو آمَنَ فيه ، لكانَ خيراً له ، مع تَقَدُّمِ الْعِلْمِ والخبرِ بَأَنَّهُ لا يُؤْمِنُ حَتَّى يكونَ معلوماً أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ .

وهذا صريحُ القولِ بَأَنَّهُ ، لو كانَ الإيمانُ في وقتٍ ، قد عَلِمَ الله ، تعالى ، وأخبرَ أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ ، لكانَ ذلكَ خيراً له . وهذا هو الإحالةُ والتناقضُ والقولُ بَأَنَّهُ كانَ يجوزُ أَنْ يُؤْمِنَ في تلكَ الحالِ مع حصولِ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ لا يُؤْمِنُ . وذلكَ نهايةُ الإحالةِ .

فإن قالوا : أليسَ بِمُحَالٍ ، إذا قيلَ : إِنَّهُ ، لو آمَنَ في تلكَ الحالِ وكانَ مِمَّنْ يُؤْمِنُ لكانَ ويكونُ الإيمانُ فيه خيراً له ، لم يكنِ السَّائِقُ في الْعِلْمِ والخبرِ أَنَّهُ يَكْفُرُ ، بل كانَ السَّائِقُ في الْعِلْمِ والخبرِ أَنَّهُ يُؤْمِنُ في ذلكَ الوقتِ ، ولم يكنِ ما تَقَدَّمَ كونهُ مِنَ الإخبارِ عن أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ واقعاً ولا الْعِلْمُ بَأَنَّهُ لا يُؤْمِنُ حاصلًا .

قيلَ لهم : فإذا كانَ الْعِلْمُ والخبرُ عن أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ سَائِقَيْنِ ، ولم يَسْتَحِجِلْ أَنْ يقالَ :

إِنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ سَابِقَيْنِ ، لَوْ وَقَعَ الْإِيمَانُ فِي حَالِ الْكُفْرِ ، فَقَدْ جَازَ الْبَدَلُ مِنَ الْمَوْجُودِ الْمُتَقَدِّمِ وجوده ، وهما العلم والخيرُ عن أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ؛ فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ عَلَى الْكُفْرِ فِي وَقْتِ وُجُودِهِ وَوُقُوعِهِ : لَوْ آمَنَ الْكَافِرُ الْفَاعِلُ لَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، لَكَانَ خَيْرًا عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْكُفْرِ بِأَنْ لَا يَكُونَ مَا وَقَعَ مِنْهُ وَاقِعًا فِي وَقْتِ وَقُوعِهِ وَأَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ هُوَ الْوَاقِعُ ؟

فَبِإِنْ رَأَوْهُ الْفَصْلُ مِنْ ذَلِكَ ، لَمْ يَجِدُوهُ<sup>١</sup> ؛ وَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ ، قِيلَ لَهُمْ : إِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ هَذَا ، فَقَدْ تَكَلَّمْتُمْ عَلَى الْمَوْجُودِ بِالْبَدَلِ فِي وَقْتِهِ [٣١ب] بِأَنْ لَا يَكُونَ وَجُدَ ، كَمَا تَكَلَّمْتُمْ بَلْوًا<sup>٢</sup> كَانَ ضَدَّهُ ، لَكَانَ خَيْرًا لِلْكَافِرِ بِأَنْ لَا يَكُونَ وَجُدَ مَا قَدْ كَانَ فِي وَقْتِهِ وَوُجِدَ .

وَقَدْ تَكَلَّمْتُمْ أَيْضًا عَلَى الْوَقْتِ الْمَخِيرِ عَنْ كَوْنِ الْكُفْرِ بَلْوًا وَقُلْتُمْ : لَوْ كَانَ قَبْلَ وَقُوعِ الْوَقْتِ يَقَعُ فِي الْوَقْتِ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِيهِ وَأَخِيرَ أَنَّهُ لَا يَكُونَ فِيهِ ، لَمْ يَكُنْ مَا قَدْ تَقَدَّمَ كَوْنُهُ قَبْلَ الْإِخْبَارِ كَائِنًا وَلَا مَوْجُودًا .

فَبِإِنْ قَالُوا : نَقُولُ قَبْلَ وَقُوعِ الْكُفْرِ : لَوْ آمَنَ الْكَافِرُ فِي وَقْتِ الْكُفْرِ ، إِذَا كَانَ الْوَقْتُ ، لَكَانَ خَيْرًا لَهُ ، وَلَا نَقُولُ بِأَنْ لَا يَكُونَ الْعِلْمُ وَالْخَيْرُ عَنْ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَلَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ الْخَيْرُ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ فِيهِ مُتَقَدِّمَيْنِ وَسَابِقَيْنِ .

يُقَالُ لَهُ : إِنْ جَازَ ذَلِكَ ، جَازَ لَنَا أَيْضًا أَنْ نَقُولَ : لَوْ كَانَ الْإِيمَانُ وَقَّتْ وَقُوعِ الْكُفْرِ وَقَدْ حَصَلَ الْوَقْتُ وَقْتًا لِلْكَفْرِ ، لَا عَلَى مَعْنَى ، لَوْ اجْتَمَعَ الْإِيمَانُ وَالْكَفْرُ ، وَلَا عَلَى الْبَدَلِ بِأَنْ لَا يَكُونَ وَجُدَ الْكُفْرُ الَّذِي هُوَ مَوْجُودٌ وَاقِعٌ ؛ فَإِنْ أَجَازُوا لَنَا

١ يجده : بحروه ، الأصل .

٢ بلو : فلو ، الأصل .

ذلك ، لم يُلْزَمْنَا أَجْتِمَاعُ الصِّدِّيقِ وَلَا كَوْنُ أَحَدِهِمَا بَدَلًا مِنَ الْآخِرِ حَتَّى يَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَوْجُودٍ .

وإن قالوا : لا يجوزُ القولُ بذلك ، ولا بُدَّ أن يكونَ قولُ القائلِ : لَوْ آمَنَ الْكَافِرُ فِي حَالٍ وَقَوِيَ الْكُفْرُ وَكَوْنَ الْقَلْبِ وَقَفْنَا لِلْكَفْرِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ الْإِيمَانُ فِي حَالٍ الْكُفْرُ عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا أَوْ عَلَى أَنْ لَا يَكُونُ مِنَ الْكُفْرِ مَا قَدْ وُجِدَ وَكَانَ ؛ وَلَا مَنَزِلَةٌ بَيْنَ هَؤُلَاءِ .

قِيلَ لَهُمْ : وَكَذَلِكَ ، إِذَا قُلْتُمْ : إِنَّهُ لَوْ آمَنَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي قَدْ سَبَقَ الْعِلْمُ وَالْخَبَرُ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، فَلَا بُدَّ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَقُولُوا : إِنَّ الْإِيمَانَ يَكُونُ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَحُصُولُ الْخَبَرِ الصِّدِّيقِ عَنْ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ مِنْ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا ، أَوْ أَنْ تَقُولُوا : لَوْ آمَنَ مَنْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، لَمْ يَكُنِ الْعِلْمُ وَالْخَبَرُ عَنْ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ سَائِقَيْنِ ، وَإِنْ كَانَا مُوْجُودَيْنِ وَمُتَقَلِّدَيْنِ الْوُجُودِ وَلَا مَنَزِلَةٌ بَيْنَ هَؤُلَاءِ . وَفِي ذَلِكَ تَجْوِيزُكُمُ الْبَدَلَ مِنَ الْمَوْجُودِ الْمُتَقَلِّدِ الْوُجُودِ ؛ فَتَجْوِيزُهُ مِنْ مَوْجُودٍ حَادِثٍ ، لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ وَجُودٌ ، أَقْرَبُ وَأَوْلَى . وَلَا مَحِيصَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

فإن قالوا : وَكَوْنُ الشَّيْءِ فِي حَالٍ كَوْنٌ ضِدُّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْاجْتِمَاعِ .

قِيلَ لَهُمْ : وَكَوْنُ<sup>٢</sup> [٣٢] الْإِيمَانِ فِي حَالٍ ، قَدْ تَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ فِيهَا ، لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى أَجْتِمَاعِ الْإِيمَانِ وَحُصُولِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَالْخَبَرِ عَنْ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ . وَلَا مَهْرَبَ مِنْ هَذَا أَبَدًا وَلَا خِلَاصَ إِلَّا بِتَصْحِيحِ الْبَدَلِ مِنَ الْمَوْجُودِ الْمُتَقَلِّدِ وَجُودَهُ . وَهُوَ فَوْقَ الَّذِي نَقُولُهُ مِنْ صِحَّةِ الْبَدَلِ مِنَ الْمَوْجُودِ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ وَجُودٌ .

١ كانا : كان ، الأصل .

٢ كانا : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .

٣ تقولوا : يقول ، الأصل .

قال شيخنا أبو الحسن ، نَضَرَ اللهُ وجهَهُ : وقد كَانَ جمهورُ المعتزلة يُنْكِرُونَ على النَّجَّارِ شيئاً وهم فيما هو أَعْظَمُ منه ، وذلك أَنَّهُم يُنْكِرُونَ عليه تجويزَ البديلِ مِنَ الحَادِثِ في حالِ حدوثِهِ وأن يكونَ الإيمانُ في وقتِ الكفرِ بدلاً مِنْ ضِدِّهِ ، وهم يقولون : جائِزٌ أَنْ يُؤْمِنَ الكافرُ الذي عَلِمَ اللهُ ، تعالى ، وأخبرَ أَنَّهُ لا يُؤْمِنُ بأن لا يكونَ كَانَ عَلَّمَ اللهُ وخبرَهُ عن أَنَّ الإيمانَ سابقَيْنِ . وهذا تجويزُ البديلِ مِنَ الموجودِ المُتَقَدِّمِ الوجودُ بأن لا يكونَ كَانَ ؛ فَأَنكَرُوا جوازَ التَّبدِيلِ مِنَ الشَّيْءِ في وقتِ وجودِ ضِدِّ وجودِهِ بَعْدَ تَقَدُّمِهِ .

قال : وهذا جَهْلٌ وَعَمَى ، وَأَمَّا كَانَ جمهورُ المعتزلة يقولون بذلكَ وَيُنْكِرُونَ التَّبدِيلَ مِنَ قولِ النَّجَّارِ لأجلِ أَنَّ الجُبَّائِيَّ وَأَبْنَهُ لا يَرَيَانِ الجوابَ عَنِ العِلْمِ السَّابِقِ والآخرِ عَنِ أَنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ ، لو قُدِّرَ كَوْنُ ذَلِكَ الشَّيْءِ المَقْدُورِ وجودُهُ ، ثُمَّ أَجَابَ بِهِ الباقُونَ منهم بأن يجبانِ بما سَنَدُكُرُّهُ مِنْ بَعْدُ ، إِنَّ شَاءَ اللهُ ، عَزَّ وَجَلَّ<sup>١</sup> .

١ إن شاء الله ، عَزَّ وَجَلَّ : إضافة في طرف السطر ، الأصل .



## فصل

وقد تعاطى المتخذون من متأخريهم الفصل بين أن يكون الأمر بفعل ما عليم الله أنه لا يكون والنهي عن كونه ما عليم أنه لا يكون وأن ذلك ليس بأمر بالمحال وبين تجويز النجاء البدل من الموجود في حال وقوعه بأن لا يكون كان وبين تجويز كونه ما عليم الله أنه لا يكون بأنه ليس في تجويز كونه ما عليم الله أنه لا يكون إجازة محال ، لأن العلم بأن الشيء لا يكون لا يوجب أن لا يكون . وكذلك العلم بأنه لا يكون لا يوجب باتفاق كونه ووجود الكفر في الوقت محيل لوجود ضده . ولولا إخاله ذلك ، لم يكن بين المضاد وبين ما لا يتضاد فرق .

وهذا بغد منهم ، لأننا [٣٢ب] نُجيز وجود الإيمان في حال وجود الكفر ، وإن كان الكفر موجوداً ، وإنما نُجيزه على أنه ، لو وجد ، لم يكن ما وجد من الكفر موجوداً . والمحال إنما هو استحالة اجتماعهما ، كما أنه محال اجتماع الشيء مع العلم بأنه لا يكون . وقد جاز أن يتكلم على ما علم أنه لا يكون بأنه مقدور كونه ، وأنه يجوز أن يكون . ولا وجه لذلك إلا اجتماع الإيمان والعلم بأنه لا يكون أو تجويز كون الإيمان على أنه ، لو كان ، لم يكن العلم بأنه لا يكون سابقاً ، لا بُد من ذلك . وهذا نفس ما نقوله من صحة البذل من الموجود .

وقولهم بغد هذا : إن العلم بأن الشيء لا يكون ، لا يُحيل كونه ولا يوجب أن لا يكون . وكذلك العلم بأنه يكون لا يوجب كونه مسلماً ، على معنى أن العلم غير موجب لحصول معلوم ، ولكنه محال باتفاق مقارنة كون الشيء للعلم بأنه لا يكون ، وإن لم يكن ذلك من باب التضاد ومن ناحية كون العلم بأن الشيء لا يكون مضاداً للعلم بكونه . ولا فرق بين تجويز كون الشيء معما يُحيل كونه من

جهة التَّضَادِّ وَبَيَّنَ تَجْوِيزَ كَوْنِهِ مَعَمَّا يُحِيلُ وَجُودَهُ ، لَا مِنْ جِهَةِ التَّضَادِّ ؛ فَلَا وَجْهَ  
لِلإِشْغَابِ بِالتَّعَلُّقِ بِأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ لَا يَوْجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ وَلَا يُضَادُّ  
كَوْنَهُ ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُوجِبًا لِأَنْ لَا يَكُونَ وَلَا مُضَادًّا لِكَوْنِهِ ، فَإِنَّهُ مُحِيلٌ لِكَوْنِهِ  
بِاتِّفَاقٍ ، كَمَا يُحِيلُ وُجُودَ الشَّيْءِ وَجُودَ ضِدِّهِ وَأَفْتَرَاكُهُمَا فِي جِهَةِ إِحَالَةٍ مَا يَسْتَحِيلُ  
مُقَارِنَتُهُمَا لِهَمَا .

## فصل

وقد استدلوا على أنَّ العلمَ يجوزُ أن يكونَ موجبًا لكونِ المعلومِ على ما تناوَلَهُ بأنه لو كانَ ذلكَ كذلكَ ، لكانَ علمنا بِكونِ القديمِ قديمًا والمُحدثِ مُحدثًا والماضي ماضيًا موجبًا لكونِ القديمِ قديمًا والمُحدثِ مُحدثًا والماضي ماضيًا مُتَقَضِّيًا . وهذا نهايةُ المُحالِ ، لأنَّه قولٌ يوجبُ كَوْنَ القديمِ قديمًا بموجبٍ يوجبُهُ ، لو لم يكنْ ، لم يَجْزُ كَوْنُهُ قديمًا . ولو أَوْجَبَ عِلْمُهُ ، تعالى ، بكونِهِ قديمًا كونهُ كذلكَ ، لأَوْجَبَ ذلكَ عِلْمَ المحدثِ ؛ فكانَ لا يَصِحُّ كونهُ قديمًا مع عَدَمِ عِلْمِهِ بأنه قديمٌ . [١٣٣] وذلكَ محالٌ .

وكذلكَ فلو أَوْجَبَ العلمُ بأنَّ الشيءَ يَحْدُثُ ويكونُ حدوْثُهُ ووجودُهُ ، لأَغْنَى العِلْمُ بحدوْثِهِ ووجودِهِ عن فاعِلٍ يَفْعَلُهُ ، إذ كانَ قد وُجِدَ موجبُهُ . وهذا منتقضٌ عليهم بِتَعَلُّقِ الْمُتَوَلَّدِ بِفَاعِلٍ ، وإن وُجِدَ سببُهُ الموجبُ له .

قالوا : وكذلكَ لو كانَ بِقَنَاءِ الْمُتَقَضِّيِّ هو الموجبُ لِتَقَضِّيهِ وفنائِهِ ، لكانَ يجبُ ، لو لم يُوجَدْ بأنَّ الصوتَ يَعدَمُ ، أن يكونَ باقيًا لِعَدَمِ الموجبِ لِعَدَمِهِ ، وذلكَ يَصِحُّ بقاؤه . وذلكَ محالٌ .

قالوا : ويدلُّ على ذلكَ أيضًا أَنَّهُ ، لو كانَ العلمُ موجبًا لكونِ المعلومِ على ما تناوَلَهُ ، لَوَجِبَ أن يكونَ موجبًا لَهُ بِجَنْسِهِ ونفسِهِ ، لأنَّ ذلكَ مِن حَقِّ كُلِّ موجبٍ . وقد ثَبَتَ أنَّ الاعتقادَ مِن جهةِ الظَّنِّ ليس بعلمٍ ، وإن كانَ مِن جَنْسِ العلمِ ؛ فكانَ يجبُ أن يكونَ الظَّنُّ لوجودِ الشيءِ موجبًا ، لأنَّه مِن جَنْسِ العِلْمِ . وكانَ يجبُ ، إذا اعتَقَدَ أَحَدُ الْمُعْتَقِدِينَ أنَّ الشيءَ يكونُ واعتَقَدَ الآخَرُ أَنَّهُ لا يكونُ ، أن يكونَ الشيءُ وأن لا يكونَ لوجودِ الاعتقادَيْنِ . وهذا مُحالٌ .

وهذا الدليل أيضا باطلٌ لأجلِ أنَّنا قد بيَّنا في باب القول في أحكام المعارفِ وخبرِ العلمِ وحقيقتهِ في صدرِ هذا الكتابِ أنَّ الاعتقادَ الذي ليسَ من جنسِ العلمِ في شيءٍ ؛ فَبَطُلَ ما قالوه .

هذا على أنَّ الاعتقادَ الذي ليسَ يَعْلَمُ لا يوجبُ سُكُونُ النَّفْسِ إلى معتقدهِ والعلمُ الذي هو من جنسِهِ يوجبُ ذلكَ ؛ فيجبُ أن يكونَ الظُّرُّ يوجبُ سُكُونُ النَّفْسِ ، لأنَّهُ من جنسِ ما يوجبُ ذلكَ ؛ فإن لم يجبِ هذا ، لم يجبِ ما قالوه .

فإن قالوا : ليسَ يوجبُ الاعتقادُ سُكُونُ النَّفْسِ إلى المعتقدِ لجنسِهِ .

قيل لهم : وكذلك العلمُ ليسَ يوجبُ كَوْنُ معلومِهِ على ما هو به لجنسِهِ . لذلك جازَ أن يكونَ الظُّرُّ من جنسِهِ ، وإن لم يوجبِ كَوْنُ مَظْنُونِهِ . ولا جوابُ عن ذلكَ .

وَأَسْتَدْلُوا على ذلكَ أيضا بأنَّ العلمَ بأنَّ الشيءَ يكونُ وَيَحْدُثُ ، لو أُوجِبَ حدوثُهُ ، لأغنى عن وجودِ القدرةِ عليه وَلَقُبِحَ الأمرُ به والنَّهْيُ عنه والذَّمُّ والمدحُ والثوابُ والعقابُ عليه لأجلِ [٣٣ب] أَنَّهُ مِمَّا يجبُ كونهُ . والواجبُ وقوعُهُ لا يَدْخُلُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ ولا يَخْتِاجُ إلى قدرةٍ عليه . وهذا بِعَيْنِهِ يَنْقُضُ قولَهُم : إِنَّ الْمُتَوَلَّدَ مقدورٌ لفاعِلِهِ بالقدرةِ على سببِهِ ، وإنَّهُ يَصِحُّ الذَّمُّ والمدحُ عليه والثوابُ والعقابُ ؛ فَبَطُلَ ما قالوه .

وَأَسْتَدْلُوا أيضًا على ذلكَ بأنَّ العلمَ ، لو أُوجِبَ كَوْنُ المعلومِ ، لكانَ علمُ القديمِ بكونِ أَخِي الضَّيِّقِ يوجبُ كونهَ لا محالةً ، ويجبُ كونهَ قادرًا على ضِدِّهِ وجوازِ فعلِهِ . وذلكَ محالٌ بِاتِّفَاقٍ .

قالوا : ويدلُّ على ذلكَ أَنَّهُ ، لو كانَ العلمُ بأنَّ الشيءَ يكونُ يوجبُ كونهَ ، لَوَجِبَ أن يكونَ العلمُ بأنَّ المُكَلَّفَ يَخْتَارُ الفعلَ يوجبُ اختيارَهُ حتَّى لا يَصِحَّ مَعَهُ اخْتِيَارُ ضِدِّهِ عليه . وذلكَ يوجبُ كونهَ بمثابَةِ المُلْجَأِ إليه وأستحالةِ دخولِ إرادَتِهِ ومرايدِهِ

تَحْتَ التَّكْلِيفِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

قالوا : وكلُّ هذا يُدُلُّ على أنَّ العلمَ لا يوجبُ كَوْنَ معلومِهِ على ما هو به . وقد ثَبِتَ مِن قولِنَا جميعًا أنَّ وجودَ الكفرِ يُحِيلُ وُجُودَ ضِدِّهِ مِنَ الإيمانِ ، وإلَّا لم يَكُنْ ضِدًّا له . ومحالٌ أن يُقالَ : إنَّه يجوزُ وجودُ الإيمانِ في حالِ وجودِ ضِدِّهِ المُحِيلِ لوجودِهِ ، فجازًا لذلك أن يتكلَّم على ما عُلِمَ أنَّه لا يكونُ ، ويقالُ : إنَّه لو كانَ ، لكانَ خيرًا للكَافِرِ ولا أنَّه يجوزُ كَوْنُ الإيمانِ في حالِ وجودِ الكفرِ ، محالٌ .

يقالُ لهم : إنَّكم قد أَطْلَعْتُمْ في هذا الفصلِ وَأَجْهَدْتُمْ أَنْفُسَكُمْ في إقَامَةِ الأدِّلَةِ ، وإنَّ كانَ أَكْثَرُها فاسدَةً على أصولِكُمْ على ما لا خِلَافَ فيه وما هو مُسَلَّمٌ ومُتَّفَقٌ عليه ، لأنَّنا لا نقولُ : إنَّ العلمَ بالشَّيْءِ يوجبُ كَوْنَهُ على ما عُلِمَ عليه ولا العلمَ بأنَّه لا يكونُ يوجبُ أن لا يكونَ ، كما لا نقولُ : إنَّ الدليلَ على أنَّ الأمرَ والخبرَ الصِّدْقُ عنه يوجبُ كَوْنَ المُخْبِرِ عنه والمدلولِ عليه على ما يتناولُهُ الخبرُ والدليلُ ، بل مِن حَقِّ العِلْمِ والدليلِ والخبرِ الصِّدْقُ أن لا يكونَ مانِعًا لِكَوْنِ المعلومِ والمخبرِ عنه والمدلولِ عليه وأن يَكْشِفَ الدليلُ والخبرُ الصِّدْقُ عن كَوْنِ المخبرِ والمدلولِ على ما تَنَاولَاهُ ، لأنَّهما موجبانِ<sup>١</sup> ، ولا العلمَ به كونه كذلك ؛ فالاشتغالُ بإقامة الدليلِ على موضعِ الاتِّفَاقِ لا وَجْهَ لَهُ ، بل<sup>٢</sup> إنَّما يجبُ أن [١٣٤] تَشَاغَلُوا بجوابِ ما الزَّمانُكُمْ ، وهو أنَّه لا خِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ في أنَّه محالٌ كَوْنُ الشَّيْءِ في وقتِ عِلْمِ اللهِ وأخبرَ أنَّه لا يكونُ فيه ، حتَّى يكونَ الشَّيْءُ كائنًا موجودًا ، والعلمَ بأنَّه لا يكونُ والخبرَ الصِّدْقُ عن أنَّه لا يكونُ موجودينِ وسابِقينِ لأجلِ أنَّ ذلكَ يُخْرِجُ العلمَ بأنَّه لا يكونُ عن كَوْنِهِ عِلْمًا بأنَّه لا يكونُ والخبرَ الصِّدْقُ عن كَوْنِهِ صِدْقًا ، كما أنَّ وجودَ

١ أن - ، الأصل .

٢ موجبان : موجسن ، الأصل .

٣ بل : بلى ، الأصل .

الشيء في حال وجود ضديه على الاجتماع محال ؛ فقد آستَوَيَا في الإحالة من هذا الوجه وأفتَرَقَا في أنَّ الشيء لا يكون في حال كَوْنِ ضِدِّهِ لِمَا يَنْبَغُ مِنَ التَّضَادِّ .  
والشيءُ المعلومُ أَنَّهُ لا يكون في الوقتِ محالٌ كونه مع سَبَبِي العلمِ بَأَنَّهُ لا يكونُ ، وإن لم تُكُنْ هَذِهِ الإحالة مِنْ جِهَةِ التَّضَادِّ ، وَلَكِنْ مِنْ نَاجِيَةِ إِخْرَاجِ الْعِلْمِ عَنْ كَوْنِهِ عِلْمًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَقَدْ اجْتَمَعَا فِي الإحَالَةِ لِمَا يُحِيلَانِهِ .

فإذا جازَ أن يقالَ لِمَا عَلِمَ أَنَّهُ لا يكونُ في الوقتِ : إِنَّهُ مقدورٌ كونهُ وإنَّه يجوزُ أن يكونَ ، وإنَّه لو كانَ ، لكانَ خَيْرًا لفاعِلِهِ مع أَنَّهُ محالٌ كونهُ مع العلمِ بَأَن لا يكونُ ، جازَ أيضًا وصَحَّ أن يقالَ : إِنَّهُ يجوزُ كَوْنُ الشيءِ في حالِ وجودِ ضِدِّهِ ، وإنَّه لو كانَ ، لكانَ خَيْرًا لفاعِلِهِ ، وإن كانَ وجودُهُ مع وجودِ ضِدِّهِ محالٌ .

فإن قالوا : إِنَّمَا يجوزُ كَوْنُ الشيءِ في الوقتِ الذي علمَ أَنَّهُ لا يكونُ فيه على معنى أَنَّهُ ، لو كانَ ، لم يَكُنِ العلمُ بَأَنَّهُ لا يكونُ سابقًا ، وإن كانَ موجودًا مُتَقَلِّمًا .

قيلَ لهم : فهذا الذي قُلْنَا : إِنَّهُ متجاوزٌ لقولنا في البَدَلِ ؛ فإذا جازَ أن يقالَ فيما قد وُجِدَ سَبَقَ : يجوزُ أن لا يكونَ ، جازَ أيضًا أن يقالَ : إِنَّهُ يجوزُ كَوْنُ الشيءِ في حالِ كَوْنِ ضِدِّهِ ، ولو كانَ ، لكانَ خَيْرًا لفاعِلِهِ مِنْ ضِدِّهِ على معنى أَنَّهُ ، لو كانَ ، لم يَكُنْ ضِدُّهُ كائِنًا ، وأن يقالَ : إِنَّهُ يَصِحُّ قدرُهُ المحدَثُ على فِعْلِ الشيءِ في حالِ فِعْلِهِ لِضِدِّهِ على معنى أَنَّهُ ، لو قدرَ عليه ، لم تُكُنْ قدرُهُ على ضِدِّهِ موجودةً في تلكِ الحالِ ، بل كانتْ تكونُ الحالَ والوقتَ وَقْتُاً للقدرة على ضِدِّهِ ، وليس بوقتٍ للقدرة عليه ، فيكونُ ضِدُّهُ في تلكِ [٣٤ب] الحالِ بدلًا مِنْهُ بَأَن لا يكونَ كانَ ، وتكونُ القدرةُ على ضِدِّهِ موجودةً للعبدِ في تلكِ الحالِ بدلًا مِنْهُ بَأَن لا يكونَ كانَ ، وتكونُ القدرةُ على ضِدِّهِ موجودةً فيها . ولهذا ما لا مَخْرَجَ مِنْهُ .

وكذلك المطالبة عليهم فيما علم أنه يكون من الإيمان وأخير<sup>١</sup> أنه يكون .

فيقال لهم : إذا أمكن وجاز من الله ، تعالى ، ومن القادر عليه أن لا يكون بأن يفعل ضده الذي يقدر عليه ويصح اختياره له ، ما كان يكون حال الإيمان وهل كان يكون خارجاً عن علم الله ، تعالى ، أو غير خارج عنه وعن أن يكون معلوماً على الوجه الذي هو به .

فإن قالوا : لو كان ممّا يكون ، لكان المعلوم أنه يكون ؛ فقد جوّزوا الكلام على ما لا يكون بأنه ، لو كان ممّا يكون ، لكان المعلوم أنه يكون ، لكان مغلوماً ، وأنه ممّا يقدر القادر على أن يكون ويصح منه اختيار كونه ، وهو مع ذلك من باب ما لا يكون . وقد تكلم عليه بأنه ممّا ، لو كان ممّا يكون بدلاً من أن لا يكون ، لكان من حاله كيت وكيت . وإذا جاز ذلك وصح ، جاز أيضاً أن يتكلم على الكائني في وقته بأن لا يكون بدلاً من كونه ، وإلا فما الفرق بين أن يتكلم على ما لا يكون بأنه ، لو كان ممّا يكون ، لكان من حقه كذا وكذا ، وبين أن يتكلم على الكائني في وقته بأن لا يكون بدلاً من كونه ؟

فأما من قال من المعتزلة : لا يجوز أن يجاب عن سؤال من سأل عن كون من في العلم ما في المعلوم أنه لا يكون أن لو كان ، ولا عن سؤال من سأل عما في المعلوم أنه يكون ، لو لم يكن وكان ضده المقدور كونه ، كيف كانت تكون حاله وحال العلم به ؟ لأجل أن كل ما يجاب به عن ذلك ؛ فستكلم عليهم من بعد ، إن شاء الله ، في باب مفرد وفي القول بأن ما علم الله أنه لا يكون ، فإنه قادر على فعله وركوبه وإن لم يفعله وأن العبد لا يقدر على ذلك في باب ، نفي هذه لهذا أيضاً .

١ فيما : فما ، الأصل .

٢ وأخير : واجر ، الأصل .

## فصل

وقد اعتمدت القدرة في منع البدل من الموجود بأن لا يكون كان ، لو جاز البدل من الموجود بأن لا يكون كان [١٣٥] وتقصي . ولما بطل ذلك لأجل حصول الوجود للماضي ، لم يجز أيضا البدل من الموجود في حاله بأن لا يكون كان ، لأن الوجود قد ثبت له .

فيقال لهم : أكثر أهل الحق القائلين بالبدل يجيزون البدل من الماضي المتقديم الوجود ، كما يجيزونه بدلا من الموجود في حاله على حد ما شرخناه من قبل ؛ فلا مطالبة لكم عليهم في ذلك .

وقد بينا أنهم يقولون : إنه جائز أن لا يكون كان الماضي في الحال التي كان وجد بأن يكون الحال حالا لضيده كونه وبأن لا يكون كان ؛ فالبدل منه على هذا المعنى جائز صحيح . وبمثل هذا ورد القرآن على ما بيناه من قبل .

ثم يقال لهم : إنه ليس يقول أحد منا لما كان ووجد في حال كونه أنه لا يكون ولا لما تقصى أنه لا يكون ، ونعني بذلك نفى كون ، قد تقدم له ، وجحد وجوده ؛ فقولكم : ما أنكرتم أن لا يكون ما قد فعل وهو موجود كائن أنه لا يكون ، باطل وتوهم أننا نقول : إن الشيء وقت كونه لا يكون ، لأن ذلك يوجب أن يكون كائنا ، لا كائن . وذلك نهاية المحال .

وإنما نقول : كان يجوز أن لا يكون كان هذا الكائن بأن لا يكون كان ، وكان يكون ضده بدلا منه ؛ فأما أن نقول : إن هذا الكائن الموجود يصح أن لا يكون كائنا مع أنه قد كان ووجد ، فإنه محال .



ويقالُ لهم : إِنَّ مِنْ أَصْحَابِنَا ، رضي الله عنهم<sup>١</sup> ، مَنْ لَا يَقُولُ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ  
 فِيْمَا قَدْ وُجِدَ وَتُبَيَّنَ وجودُهُ : يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ ، لِأَنَّ الْجَوَازَ هُوَ الشَّكُّ . وَلَا  
 يُمَكِّنُ الشَّكُّ فِي كَوْنِ مَا قَدْ عُلِمَ كَوْنُهُ ؛ فَسُؤَالُكُمْ عَنْ هَذِهِ الْفَرْقَةِ سَاقِطٌ ؛ فَأَمَّا مَا  
 جَازَ اسْتِعْمَالُ لَفْظِهِ ، تَجَوَّزَ فِي ذَلِكَ وَأَنْكَرَ الْبَدَلَ مِنَ الْمَاضِي وَأَجَازَهُ مِنَ الْمَوْجُودِ  
 فِي حَالِهِ وَنَقَى<sup>٢</sup> أَجَوَازَهُ فِي الْمَاضِي . وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ وَالتَّوْفِيقُ .

١ رضي الله عنه : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٢ ونقى : ونى ، الأصل .

باب ذكر ما يوجب الفصل بين جواز البدل من الموجود في حاله وبين البدل من الماضي

قال الماينون من جَوَازِ البدلِ مِنَ الماضي مع تجويزهم البدلَ مِنَ الموجودِ في حالِ [٣٥ب] حدوثه : إنما لم يجب قياس أحدهما على الآخر لأُمُور ، أَوْجَبَتِ الفَرْقَ بَيْنَهُمَا فيه ؛ فَمِنْهَا أَنَّ الشَّيْءَ يُتَكَلَّمُ عَلَيْهِ قَبْلَ وجودِهِ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي الوَقْتِ الَّذِي يَوْجَدُ فِيهِ ؛ فَإِذَا كَانَ الْوَقْتُ ، لَمْ يُخْرِجْهُ كَوْنُ الْوَقْتِ مع وجودِهِ فيه عن أَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ وَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَكُونُ ، كَمَا أَنَّ الإِخْبَارَ عَنْهُ قَبْلَ كَوْنِ الْوَقْتِ أَنَّهُ يَكُونُ فِي الْوَقْتِ صَحِيحًا .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ فِي فصول الكتاب أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُتَكَلَّمُونَ عَلَى الشَّيْءِ قَبْلَ كَوْنِهِ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي وَقْتِهِ وَيَتَكَلَّمُونَ عَلَى الْوَاقِعِ الْمَوْجُودِ بِأَنَّهُ يَكُونُ وَكَشَفْنَا ذَلِكَ فِي بَابِ نَفْيِ خُلُقِ الْقُرْآنِ وَفِيمَا نَظُنُّ فِي فَصْلِ مِنْ فصول القول في الاستطاعة وَبَيَّنَّا أَنَّ الْقَوْلَ يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا وَالشَّيْءَ قَبْلَ كَوْنِهِ بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي وَقْتِهِ وَمُسْتَعْمَلًا فِي الْحَادِثِ الْوَاقِعِ فِي حَالِهِ ، وَأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالَتَيْنِ جَمِيعًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : هُوَ حَقِيقَةٌ فِيمَا لَمْ يَكُنْ وَيَكُونُ مِنْ بَعْدُ وَمَجَازٌ فِي الْمَوْجُودِ الْحَادِثِ ، لَا مِنْ حَيْثُ جَازَ قَلْبُ هَذِهِ الدَّلَّعَى وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْحَادِثِ الْمَوْجُودِ وَمَحَالٌ فِي الْمُتَنَظَّرِ الَّذِي يَكُونُ ؛ فَسَقَطَتِ الدَّلَّعَوِيَّانِ .

وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ وَثَبَتَ أَنَّ الْمَاضِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ فِيهِ وَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَكُونُ ، وَنَعْنِي بِذَلِكَ الْكَوْنُ الْكَوْنُ الْمُتَقَدِّمَ دُونَ إِعَادَتِهِ بَعْدَ الْعَدَمِ ، لَمْ يَخْرُجِ الْبَدَلُ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَكُونُ وَيُرَادُ بِهِ الْكَوْنُ الْمُتَقَدِّمَ ، وَصَحَّ وَجَازُ الْبَدَلِ مِنَ الْمَوْجُودِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ ، لِأَنَّهُ حَالٌ ، يَكُونُ فِيهَا ، وَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ . وَمَعْنَى صَحَّةِ الْبَدَلِ

منه ليس بأن يكون موجودًا وإيقاعًا وضدّه أيضًا معه . ولو كان معه في الوجود ، لم يكونا ضدّين ولا بدّلين . ولكن يصحّ البدل من الكائين الموجود في حاله بأن لا يكون كان وبأن يكون ضدّه هو الكائن بدلًا منه ، لأنّه إنّما يصحّ أن يقال بأن لا يكون كان في وقت ، يكون الشيء فيه ذوّ الوقت الذي يستحيل أن يقال يكون فيه . وذلك يقال في الحادث في حال حدوثه . ومحال [٣٦] أن يقال في الماضي أنّه يكون ويؤاخذ به الكون الحاصل المتقدّم ؛ فافترق لذلك الأمران . وجاز لما قلناه البدل من الحادث ، ولم يجز من الماضي . ولهذا أجازواهم البدل من المنتظر الذي لم يكن ، لأنّه ممّا يكون ، ولم يجزوه من الماضي ، لأنّه لا يكون ؛ فتبّت ما قلناه .

وقد بيّنا من قبل أنّهم ، إن قالوا : يلزمكم البدل من الماضي الذي كان ليس أنّه يجوز أن لا يكون اليوم بأن لا يكون كان أمس ، فقد أحالوا في هذا الإلزام إحالة ظاهرة لأجل أن كونه اليوم باتّفاق وفي عقل ذي لب سليم لا يضادّ كونه أمس وينفيه . وكيف يكون ذلك كذلك وقد كان أمس ويكون اليوم كائنا مع كونه أمس ولا يتضادّ ذلك ؟ ومن حقّ البدلين أن يكونا تزكّين ضدّين . وكيف نتركه بكونه اليوم كونه في أمس ؟ وإن تضادّ أن يكون اليوم كائنا ، كما يتضادّ ويتناقض أن يكون أمس في وقت كونه كائنا ، لا كائنا ، لجاز أن يقال : يجوز أن لا يكون اليوم بأن لا يكون كان أمس ، ولكن ذلك محال للعلم بأنّه قد يخلو الجوهر والجسم أمس ، ويصحّ استمرار الوجود به إلى اليوم أو لخلو أمس ، ويعدم بمن يوجد اليوم على سبيل الإعادة ، فيكون موجودًا أمس وموجودًا اليوم .

وذلك يُبطل تصحيح البدل من الماضي على هذا الوجه . ويُبطل أيضًا على الوجه

الأوّل عند مجيل ذلك ، لأنّه لا يقال فيما مضى وتقدّم كونه : إنّهُ يكون ، ونغني  
به كونه المتقدّم ؛ فيجب ضبط ذلك ، ليُعْلَمَ الفرقُ بينهما .

## فصل

فإن قال قائل : إذا جَوَزْتُمْ أن يقال في الحادث في حال حدوثه : إنه يكون في وقته الذي وجد فيه على الابتداء والاستئناف له ، لا على الإعادة ، لِمَكُنْكُمْ أَنْ تقولوا : إنه يجوز أن يكون بَعْدَ كونه واستمراره الوجود به وبقائه كوناً على وجه الابتداء والاستئناف ، لا على وجه الإعادة ، لأجل أَنَّ الْمُسْتَأْنَفَ الْمُتَبَدِّأَ الكون والوجود هو الذي يكون<sup>١</sup> [٣٦ب] معدوماً قَبْلَ حالِ وجوده بلا فصل والباقي المُسْتَمِرَّ به الوجود موجوداً عن وجود وليس بِمُسْتَأْنَفٍ الوجود ؛ فلم يَجُزْ أن يقال : إنه يكون بَعْدَ حالِ حدوثه على الإبتداء والاستئناف ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ نَعْنِي بِاسْتِنْفَافِ الوجود له والقول : إنه يكون في الثاني من حالِ حدوثه والثالث وما بَعْدَهُمَا استمرارُ الوجود به وأمتداده إلى تلك الأوقات ، لا أَنَّهُ يكون معدوماً قَبْلَ وجوده في كُلِّ وَقْتٍ منها ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ صحيحٌ ويكونُ تَعَسُّفاً في العبارة وَلَيَّا للكلام<sup>٢</sup> في غير ما وُضِعَ له .

ولو لَزِمَنَا هذا الذي قالوه ، لَلَزِمَهُمْ ، إذا جازَ قَبْلَ كونِ الوقتِ الثاني أن يكون الشيء في الوقتِ الثاني مُسْتَأْنَفًا غَيْرَ مُعَادٍ بالقدرة التي قَبْلَهُ توجبُ أَنَّهُ يكون في الثالث أيضاً والرابع مُسْتَأْنَفًا غَيْرَ مُعَادٍ ، لَأَنَّهُ يتكَلَّمُ عليه قَبْلَ حُصُولِ تلك الأوقات ؛ فَإِنْ لم يجبْ ذلك ، لم يجبْ ما قالوه .

ومِمَّا يفصلُ به أيضاً بَيِّنَ جوازِ البدلِ مِنَ الموجودِ في حالِ حدوثه وَبَيِّنَ جَوَازَ البدلِ مِنَ الماضي بَعْدَ مُضِيِّهِ وَتَقْصِيهِ أَنَّنَا نُجَوِّزُ أن لا يكون الشيء في وقتٍ كَوْنٍ ضِدِّهِ بَأَن لا يكونُ وُجْدَ وبأن يكونَ ضِدُّهُ هو الذي وُجِدَ وبأن يكونَ الوقتُ وَقْتًا لِضِدِّهِ ،

١ يكون : مكرر في الأصل .

٢ وَلَيَّا للكلام : ولولا الكلام ، الأصل .

وإنما يجب ذلك لثنافي كون الصِّدْنين واستحالة اجتماعهما .

ومن حقِّ الصِّدْنين أن يتَضَادَّا في وقتٍ واحدٍ ، كما يجب أن يتَضَادَّا على محلٍّ واحدٍ . ولا يجوزُ عند أخذٍ أن لا يكونَ ما قد كانَ أمسٍ وتَقَضَّى وقتُهُ بَعْدَ كونهِ اليومَ بأن لا يكونَ كانَ أمسٍ في وقتِهِ الذي حَدَثَ فيه ، لأنَّ ما وُجِدَ بَعْدَ حدوثِ الشيءِ وفي وقتٍ غيرِ وقتِهِ لا يجوزُ أن يَنْفِي ويضادَّ ما يعدُّمُ كونه .

وإذا لم يَصِحَّ أن يكونَ حدوثُ الشيءِ اليومَ يَنْفِي حدوثَهُ أمسٍ ، لم يَجُزْ أن لا يكونَ ما كانَ أمسٍ وتَقَضَّى بأن لا يكونَ ضِدُّهُ النافي له اليومَ ؛ فإذا لم يَجُزْ أن يكونَ حدوثُ الشيءِ اليومَ أو بَعْدَهُ على غيرِ وجهِ الحدوثِ ينفي حدوثَهُ أمسٍ ويضادّه ، لم يَجُزْ أن لا يكونَ كانَ أمسٍ وتَقَضَّى بأن حَدَثَ ضِدُّهُ ؛ فإذا لم يَتَنَاقَضْ أن يكونَ الشيءُ [١٣٧] أمسٍ موجودًا واليومَ موجودًا ، لم يَكُنْ وُجُودُهُ اليومَ بدلًا مِنْ وجودِهِ أمسٍ . والشيءُ يجوزُ أن لا يكونَ موجودًا في حالِ حدوثِهِ بأن يكونَ ضِدُّهُ موجودًا بدلًا منه .

وكذلك لو جَوُزْنَا أن لا يقعَ ما وَقَعَ بأن يكونَ ضِدُّهُ وتركُّهُ هو الواقعُ في تلكِ الحالِ بدلًا منه ، ويكونَ الوقتُ وَقْتًا لِضِدِّهِ لا وَقْتًا له ، لَوَجِبَ لذلكِ ثبوتُ الفَرْقِ بَيْنَ جَوَازِ البَدَلِ مِنَ الشيءِ في حالِ حدوثِهِ الذي يَصِحُّ كونهِ وَقْتًا لِضِدِّهِ وجوازِ البَدَلِ مِنَ الماضي .

ومِمَّا يَفْرُقُ به أيضًا بَيْنَ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يجوزُ البَدَلُ مِمَّا يَصِحُّ وكونَ وجودِ تركِّهِ له بدلًا منه ، والشيءُ في حالِ حدوثِهِ موجودٌ في حالٍ ، كَانَ يَصِحُّ فيها وجودُ تركِّهِ بدلًا منه ، والباقي لا يَصِحُّ مِمَّا في هَذِهِ الحالِ وجودُ تركِّهِ له ؛ فلم يَجُزْ حَمْلُ جَوَازِ

أحدهما على الآخر ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُزَادَ ، وَإِنْ أُلْزِمُوا جَوَّازَ الْبَدْلِ مِنَ الْمَاضِي فِي الْحَالِ الَّتِي كَانَتْ وَجَدَ فِيهِ أَتِّدَاءُ بَأَنْ لَا يَكُونُ كَانَ مَوْجُودًا فِي تِلْكَ الْحَالِ وَبَأَنْ يَكُونُ كَانَ ضِدُّهُ هُوَ الْمَوْجُودُ . وَلَا شَيْءَ عِنْدَنَا يَمْنَعُ ذَلِكَ ، بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ ، وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ الْبَدْلُ مِمَّا مَضَى فِي هَذَا الْوَقْتِ . وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقْصِدُونَهُ بِالْإِلْزَامِ . وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## فصل

وممّا يدلُّ أيضًا على الفرق بين جواز البدل من الموجود في حاله والبدل من الماضي المنقضي أنّه قد صحَّ وثبتَّ أنَّ الموجود في حاله مقدور للقادر أن يكون في تلك الحال . والبدل إنّما يصحُّ ممّا هو مقدور أن يكون بأن لا يكون هو المقدور للعبد وأن يكون ضده هو المقدور . والشيء بعد كونه لا يصحُّ كونه مقدورًا مع اتّصال وجوده لاستحالة فعل الباقي . ولا يوصفُ أيضًا بأنه مقدور بتعدُّ وجوده وفنايه على معنى أنَّ وجوده الأوّل الذي كان من قبلُ مقدورًا ، وإنّما يوصفُ بأنه مقدور بتعدُّ عدمه على سبيل الإعادة وفي ضمن القول بأنَّ القادر قادرٌ على إعادته إيجاب وجوده بمن عدم بتعقُّب وجوده قبلُ إعادته . وإذا كان [٣٧ب] ذلك كذلك ، لم يجز أن لا يكون ما كان ووجد بأن لا يكون كان ، لأنَّ كونه أمس قد خرج عن كونه مقدورًا . والبدل عندنا جميعًا لا يكون إلّا في المقدورات التي يصحُّ كون بعضها بدلًا من بعض ؛ فافترق لذلك جواز البدل من الماضي وجوازه من الموجود في حاله .



## فصل

ويقال لهم أيضًا ، إذا قالوا لنا : إذا جازَ أنْ تُقُولُوا لِمَا كَانَ فِي حَالِ كونه : إِنَّهُ جائزُ أنْ يكونَ وجائزُ أنْ لا يكونَ بأنْ لا يكونَ كَانَ ، فما أنكرتُم أنْ يكونَ ما قد كَانَ وَتَقَضَّى يجوزُ أنْ يُقَالَ : إِنَّهُ يكونُ فِي وقتِهِ ، وجائزُ أنْ لا يكونَ بأنْ لا يكونَ كَانَ : إنَّ محصُولَ سؤَالِكَ هَذَا أَنَّهُ ، إذا جازَ البدلُ مِنَ الموجودِ فِي حَالِ وجودِهِ بأنْ لا يكونَ كَانَ وَجُدَ فِي الوقتِ وَوُجِدَ ضِدُّهُ بَدَلًا مِنْهُ ، جازَ البدلُ مِنْهُ بَعْدَ وجودِهِ ، كما جازَ مِنْهُ فِي حَالِ وجودِهِ ، لِلزَّمِ ، إذا كَانَ الشَّيْءُ مفعولًا فِي حَالِ وجودِهِ وَكَانَ ذَلِكَ الوقتُ وَقْتًا لِحُدُوثِهِ وَهُوَ موجودٌ فِيهِ ، أنْ يكونَ أيضًا مفعولًا فِي الوقتِ الثاني مِنْ حَالِ حدوثِهِ ، لَأَنَّهُ موجودٌ فِيهِ ، وَأَنْ يكونَ الوقتُ الثاني وَقْتًا لِحُدُوثِهِ ، إذا كَانَ موجودًا فِيهِ ، كما أَنَّ الوقتَ الأوَّلَ وَقْتُ لِحُدُوثِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ جَوَازُ فِعْلِ الشَّيْءِ فِي الثاني مِنْ حَالِ حدوثِهِ ، كما كَانَ كونهُ مفعولًا فِي حَالِ حدوثِهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ موجودٌ فِي الحَالَتَيْنِ ، لَمْ يَجِبْ أيضًا جَوَازُ البدلِ مِنَ الماضي الحَاصِلِ لَهُ الوجودُ الْمُتَقَدِّمَ قِياسًا عَلَى جَوَازِ البدلِ مِنَ الموجودِ الحَاصِلِ لَهُ الوجودُ فِي حَالِهِ ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا ذَلِكَ عَلَيْكُمْ ، لِأَنَّكُمْ جَعَلْتُمْ حَالَتَيِ الوجودِ مَاضِيًا وَفِي الحَالِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ ، فَمَا يَجُوزُ فِيهِمَا مِنَ البدلِ ، يَلْزَمُكُمْ أيضًا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ حَالِ الحَادِثِ وَحَالِ البَاقِي فِي جَوَازِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِمَا ، لِأَنَّهُمَا موجودَانِ ؛ فَإِذَا جازَ فِعْلُ الحَادِثِ ، جازَ فِعْلُ البَاقِي ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، لَمْ يَجِبْ مَا قُلْتُمُوهُ .

ويقال لهم : إذا جازَ أَوْ وَجَبَ أنْ يكونَ المُريدُ القَاصِدُ إِلَى الشَّيْءِ يَقْصِدُهُ وَيُرِيدُهُ فِي حَالِ حدوثِهِ وَهُوَ موجودٌ [١٣٨] فِي تِلْكَ الحَالِ ، وَلَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ جَوَازُ قَصْدِهِ إِلَيْهِ وَإِرَادَتِهِ لَهُ فِي الثاني والثالثِ مِنْ حَالِ وجودِهِ مَعَ كونهِ بَاقِيًا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ موجودٌ فِي الحَالَتَيْنِ ، لَمْ يَلْزَمْ أيضًا ، إذا جازَ البدلُ مِنَ الموجودِ الحَادِثِ فِي حَالِهِ أَنْ يَجُوزَ البدلُ مِنَ الماضي المُتَقَدِّمِ وجودُهُ مِنْ أَجْلِ حُصُولِ الوجودِ لهما فِي

الحالتَيْن ؛ فَبَطَلَ ما قالوه .

ويقالُ لهم أيضًا : إِنْ لَزِمَ جَوَازُ البَدَلِ مِنَ الشَّيْءِ بَعْدَ وُجُودِهِ بَأَن لا يَكُونُ كَانَ ، كما يَجُوزُ البَدَلُ مِنْهُ فِي حَالِ حَدُوثِهِ بَأَن لا يَكُونُ كَانَ حَدَثَ وَكَانَ ، لَلزِمَتُكُمْ ، إِذَا كَانَ الشَّيْءُ عِنْدَكُمْ مَقْدُورًا قَبْلَ وُجُودِهِ ، أَن يَكُونُ مَوْجُودًا فِي الْوَقْتِ الثَّانِي مِنْ وَقْتِ حَدُوثِهِ ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مَفْعُولٌ أَن يَكُونُ مَقْدُورًا قَبْلَ وُجُودِهِ أَن يَكُونُ مَوْجُودًا فِي الْوَقْتِ الثَّالِثِ مِنْ وَقْتِ وُجُودِهِ بَعْدَ وُجُودِهِ فِي الْوَقْتِ الثَّانِي ، لِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي الْحَالَتَيْنِ جَمِيعًا ؛ فَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ أَن يَكُونِ الْمَوْجُودُ الْحَادِثُ وَالْمَوْجُودُ الثَّانِي مَفْعُولَيْنِ مَقْدُورَيْنِ ، لِأَنَّهُمَا مَوْجُودَانِ فِي الْحَالَتَيْنِ ، لَمْ يَجِبْ جَوَازُ إِعَادَةِ الْمَاضِي قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ إِعَادَةِ الْحَادِثِ لِأَجْلِ أَنَّ الْوُجُودَ حَاصِلٌ لِهَما فِي الْحَالَتَيْنِ . وَلَا مَهْرَبَ مِنْ ذَلِكَ .

ويقالُ لهم أيضًا : لو لَزِمَ جَوَازُ البَدَلِ مِنَ الْحَادِثِ بِحُصُولِ الْوُجُودِ لِهَما فِي الْحَالَتَيْنِ ، لَلزِمَتُكُمْ وَوَجِبَ عَلَيْكُمْ جَوَازُ البَدَلِ مِنَ الشَّيْءِ بَعْدَ وُجُودِهِ وَهُوَ مَعْدُومٌ بَأَن لا يَكُونُ كَانَ وَجُد ، كما جازَ البَدَلُ مِنْهُ قَبْلَ وُجُودِهِ ، لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ قَبْلَ وُجُودِهِ وَمَعْدُومٌ أَيْضًا بَعْدَ وُجُودِهِ ؛ فَإِذَا جازَ البَدَلُ مِنَ الْمُنتَظَرِ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ وُجُودِهِ ، لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لجازَ أَيْضًا البَدَلُ مِنْهُ بَعْدَ وُجُودِهِ وَهُوَ مَعْدُومٌ حَالًا مَا يَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بِالْبَدَلِ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، كما أَنَّهُ مَعْدُومٌ قَبْلَ الْوُجُودِ ؛ فَإِنْ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ ، لَمْ يَلْزَمْ بَأَن يَقَالَ : يَجُوزُ البَدَلُ مِنْ هَذَا الْمَعْدُومِ بَعْدَ وُجُودِهِ بَأَن لا يَكُونُ كَانَ وَجُد ، كما يَجُوزُ البَدَلُ مِنْهُ قَبْلَ وُجُودِهِ مَعَ اسْتِثْنَاءِ خَالَصِي الْعَدَمِ فِيهِ ، لَمْ يَجِبْ ما قُلْتُمْ .

ويدلُّ على [٣٨ب] فسادِ ما قالوه أيضًا أَنَّهُمْ قد أَجَازُوا الْقِدْرَةَ عَلَى الْمَعْدُومِ قَبْلَ وُجُودِهِ وَإِنْ كَانَ مَعْدُومًا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَلَمْ يُجَوِّزُواْ عَلَيْهٗ فِي حَالِ غَدَمِهِ بَعْدَ

الوجود ، وإن كَانَ العدم حاصلًا في الحَالَتَيْنِ . ولذلك يجوزُ البدلُ مِنَ الموجودِ في حالِهِ ، لأنها حَالٌ ، يكونُ فيها مقدورًا ، وحَالٌ ، يقالُ : إِنَّهُ يكونُ فيما يقالُ : يَصِحُّ وُجُودُهُ فيها ، فَصَحَّ تَرَكُّهُ فيها ، وحَالٌ ، يقالُ فيها : إِنَّهُ يجوزُ أن يكونَ ويجوزُ أن لا يكونَ . ولا يجبُ قِيَاسًا على ذلكَ جوازُ البدلِ مِنَ الموجودِ بَعْدَ تَقْدُمِ وُجُودِهِ بَعْدَ مُضِيِّهِ ، لأنه يَمْتَنِعُ أن يقالَ ذلكَ أَجْمَعُ فيه ، وإن كَانَ الوجودُ حاصلًا له في الحَالَتَيْنِ . ولا جوابُ عن شيءٍ مِنْ ذلكَ .

وهذه جُمْلَةٌ كافيةٌ في ذِكْرِ الفَرْقِ بَيْنَ جوازِ البدلِ مِنَ الموجودِ في حالِهِ والموجودِ بَعْدَ حالِ وجودِهِ ، وإنْ عَدِمَ بَعْدَ ذلكَ ، لو كَانَ باقِيًا مُسْتَمِرًّا به الوجودُ<sup>١</sup> .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ جَوَازَ البدلِ مِنَ الماضي على مَعْنَى أَنَّهُ كَانَ يجوزُ أنْ قد حَدَثَ ضِدُّهُ في وَقْتِ حَدُوثِهِ بأن لا يكونَ هذا الباقي قد كَانَ وبأن يكونَ كَانَ ضِدُّهُ هو الكائنُ جائزٌ صحيحٌ ؛ فيجبُ تنزيلُ ذلكَ على ما قُلْنَاهُ .

ذكر أسولتهم في البذل والجواب عنها

قالوا : إذا قلُّم في الواقع الموجود : إِنَّهُ يَجُوزُ وجودُ ضِدِّهِ بدَلًا مِنْهُ ، لَزِمَكُمُ أَنْ تقولوا : إِنَّهُ يَصِحُّ وجودُ الشيء مع عدمه بدَلًا مِنْهُ .

يقال لهم : هذا باطلٌ ، لأننا لم نُجَوِّزْ وجودَ ضِدِّ الموجود بدَلًا مِنْهُ وهو موجودٌ ، وإنما أَجَزْنَا وجودَ تَرَكِّهِ بأن لا يكونَ كانَ موجودًا ؛ فلم يَلْزَمْنَا وجودُ الشيء مع ضِدِّهِ بدَلًا مِنْهُ . ولو وُجدَ الشيء مع ضِدِّهِ ، لم يَكُنْ ضِدًّا له ولا سَحَالًا كونه بدَلًا . وسؤالكم هذا إِنَّمَا وَصَفْتُمُوهُ على ظَنِّ منكم أَنَّا نُجَوِّزُ وجودَ ضِدِّ الشيء في حالِ وجودِهِ وهو موجودٌ ، وإِنَّمَا أَجَزْنَا وجودَ تَرَكِّهِ بأن لا يكونَ [...] ... . [...] الشيء مع ضِدِّهِ بدَلًا مِنْهُ . ولو وُجِدَ الشيء مع [...] ... ]<sup>١</sup>كونه بدَلًا . وسؤالكم هذا [٣٩] إِنَّمَا وَصَفْتُمُوهُ على [...] ... ]<sup>٢</sup>وجود ضِدِّ الشيء في حالِ وجودِهِ وهو موجودٌ ومعا [...] ... ]<sup>٤</sup>ذلك ، وإِنَّمَا يَقْدَرُ فيه جوازُ أَنْ لا يكونَ موجودًا ، بأن يكونَ [...] ... ]<sup>٥</sup>بدَلًا مِنْهُ ، وأن يكونَ الوقتُ وقتًا لِضِدِّهِ لا لَهُ ؛ فكيف يَلْزَمُ [...] ... ]<sup>٦</sup>الشيء مع ضِدِّهِ بدَلًا مِنْهُ ، لَوْلَا الجهلُ والعَقْلُ .

١ بياض في الأصل قدر ست كلمات إلى سبع .

٢ بياض في الأصل قدر خمس كلمات .

٣ بياض في الأصل قدر أربع كلمات .

٤ بياض في الأصل قدر ثلاث كلمات أو أربع .

٥ بياض في الأصل قدر أربع كلمات .

٦ بياض في الأصل قدر أربع كلمات .

شبهة لهم أخرى والجواب عنها

قالوا : إذا آمَنَ الكافرُ في حالٍ ، أُمِرَ فيها بتركِ كفرٍ موجودٍ ؛ فلو آمَنَ ، لكانَ إنَّما يكونُ تاركًا لِكُفْرٍ معدومٍ ، فيجبُ أن لا يكونَ بذلكَ مُطِيعًا ، لأنَّه أُمِرَ بتركِ موجودٍ ، فَتَرَكَ معدومًا بِفِعْلِ الإيمانِ .

يقالُ لهم : ما قُلْتُمُوهُ مِن هَذَا باطلٌ ، لأنَّ الكافرَ إنَّما أُمِرَ بِفِعْلِ تَرْكِ للكفرِ هو الإيمانُ ؛ فلو فَعَلَهُ ، لكانَ تاركًا به لِكُفْرٍ معدومٍ ؛ فإذا فَعَلَ الكفرَ وَوَقَعَ منه ، قِيلَ له : كانَ يجبُ أن لا تفعلَ ما فَعَلْتَهُ ؛ ولو آمَنْتَ ، لم تَكُنْ فاعِلًا ؛ فهو أبداً لا يتركُ ، إذا تَرَكَ ، كفرًا موجودًا ، قد فَعَلَ وتُيَقَّنُ وجودُهُ ، وإنَّما أُمِرَ بأن يكونَ تاركًا لِمَا ، إذا تَرَكَ ، كانَ معدومًا ؛ فزالَ ما قُلْتُم .

ويقالُ لهم : لو لَزِمَ ما قُلْتُم ، لَوَجِبَ عليكم ، إذا كانَ في معلومِ الله ، تعالى ، أنَّ المُكَلَّفَ يَكْفُرُ في الوقتِ الثاني ، فهو مأمورٌ بأن يَتَرَكَ ما هو معلومٌ أن يكونَ ؛ فلو أنَّه أَطَاعَ وآمَنَ في الثاني ، لكانَ يجبُ على قولِهِمْ وموجبِ مطالبَتِهِمْ أن يكونَ بِفِعْلِ ذلكَ الإيمانِ مُطِيعًا ، لأنَّه إنَّما أُمِرَ بِتَرْكِ كفرٍ في الثاني مِن حالِ قدرته معلومٌ لله أنَّه يكونَ ؛ فلو آمَنَ في تلكَ الحالِ ، لكانَ إيمانًا ، يتركُ بإيمانه كُفْرًا معلومًا أنَّه لا يكونُ ، فلا يجبُ كونه مُطِيعًا ، لأنَّه أُمِرَ بِتَرْكِ معلومٍ أنَّه يكونُ ، فَتَرَكَ ما هو معلومٌ أنَّه لا يكونُ . ولا جوابُ لهم عن ذلكَ .

١ أمر فيها : - ، الأصل .

٢ تفعل : يفعل ، الأصل .

## سؤال آخر

قالوا : إذا أُجْزِئَ البَدَلُ مِنَ المَوْجُودِ بَأَن لا يَكُونُ كَانَ وُجِدَ وَوُجِدَ ضِدُّهُ بَدَلًا مِنْهُ ، لَزِمَكُمْ تَجْوِيزُ المَعْدُومِ فِي حَالِ [٣٩ب] عَدَمِهِ .

وهذا أيضًا تَوَهَّمُ مِنْهُمْ ، لأنَّنا لم نُجْزِ البَدَلُ مِنَ المَوْجُودِ وهو موجودٌ ، وإنَّما أُجْزِئناه على أن لا يَكُونُ موجودًا ويكون ضِدُّهُ هو المَوْجُودُ ؛ فنَحْنُ أيضًا نُجْزِئُ على هذا أن يَكُونُ المَعْدُومُ الَّذِي يَصِيحُّ أن يَكُونُ موجودًا بدلًا مِنْ عَدَمِهِ على مَعْنَى أَنَّهُ ، لو فَعَلَ فِي تِلْكَ الحَالِ ، لَكَانَ موجودًا بدلًا مِنْ كَوْنِهِ معدومًا . وهذا ليس بِمُحَالٍ ، وإنَّما المَحَالُّ تَجْوِيزُ وجود المَعْدُومِ فِي حَالِ عَدَمِهِ مع بَقَائِهِ على العَدَمِ . وذلك بِمِثَابَةِ أن يُجْزِزَ وجود البَدَلِ مِنَ المَوْجُودِ مع وُجُودِهِ وَثُبُوتِهِ . وذلك مِمَّا لا يَقُولُهُ أَحَدٌ .

## سؤال آخر

قالوا : إذا أُجْزِئَ وجود البَدَلِ مِنَ المَوْجُودِ ، لَزِمَكُمْ جَوَازُ أَمْرِ اللَّهِ ، تعالى ، بالإيمان مع الكُفْرِ ، لأنَّهُ مُحَالٌ وجودُ الإيمانِ مع الكُفْرِ ، كما يستحيلُ البَدَلُ مِنَ المَوْجُودِ . وهذا باطلٌ ، لأنَّ الجَمْعَ بَيْنَ الإيمانِ والكُفْرِ مُحَالٌ . وليسَ البَدَلُ مِنَ المَوْجُودِ بَأَن لا يَكُونُ كَانَ وُجِدَ مُحَالٌ ، فَبَطُلَ ما قَالُوهُ ، ولأنَّ الكَافِرَ فِي حَالِ كُفْرِهِ فاعِلٌ تَرَكَّ لَهُ ولا يَصِيحُّ فِعْلُهُ أيضًا مِنْهُ . ولذلك يَقَالُ : تَرَكَّ الكَافِرُ الإيمانَ فِي حَالِ كُفْرِهِ . ولا يَقَالُ : تَرَكَّ الجَمْعَ بَيْنَ الكُفْرِ والإيمانِ . هذا مُحَالٌ .

ثمَّ يَقَالُ لَهُم : إنَّ وَجِبَ تَجْوِيزُ الأَمْرِ بِجَمْعِ الضِّدَّيْنِ قِيَاسًا على تَجْوِيزِ البَدَلِ مِنَ المَوْجُودِ ، وَجِبَ عَلَيْكُم تَجْوِيزُ الأَمْرِ بِجَمْعِ الضِّدَّيْنِ قِيَاسًا على أَمْرِهِ ، تعالى ، للبعدِ بِفِعْلِ إِيْمَانٍ ، قد عَلِمَ أَنَّهُ لا يَكُونُ مِنْهُ . ومُحَالٌ كَوْنُ ما عَلِمَ أَنَّهُ لا يَكُونُ ،

وإن لم يكن العلم بأنه لا يكون ضِدًّا له ولا موجبًا أن لا يكون ، غَيَّرَ أَنَّهُ مُحَالٌ مفارقة الإيمان للعلم بأنه لا يكون ؛ فَجَوِّزُوا لَذَلِكَ أَمْرَهُ بِجَمْعِ الضِدِّينِ ! ولا جواب عن ذلك .

### سؤال آخر

قالوا : إذا أُجْزِئُ البَدَلُ مِنَ المَوْجُودِ عَلَى وَجْهِ مَا قُلْتُمْ ، لَزِمَكُمْ تَجْوِيزُ البَدَلِ مِنَ القَدِيمِ والبَاقِي . وهذا باطِلٌ ، ظاهرُ السُّقُوطِ ، لأنَّ البَدَلَ إِنَّمَا يَكُونُ بَدَلًا مِنْ ضِدِّهِ الجَائِزِ حَدُوثُهُ بَدَلًا مِنْهُ ، والقَدِيمُ والبَاقِي لا يَصِحُّ حَدُوثُهُمَا ، فَلَمْ يَجْزُ تَوَهُُّمُ وَجُودِ بَدَلٍ مِنْهُمْ ، وَلأنَّ البَدَلَ مِنَ الشَّيْءِ تَرَكَ . والموجودُ [ ١٤٠ ] الحَادِثُ لَهُ تَرَكَ . لو وُجِدَ ، لم يَكُنْ موجودًا . وليسَ كَذَلِكَ القَدِيمُ الَّذِي لا يَصِحُّ حَدُوثُهُ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

## فصل

فإن قال قائل : أفتقولون : إنَّ الكافرَ منهِّي عن الكفرِ في حالِ وقوعِهِ ؟

قيل : أجل ، إنَّه مقدورٌ له في تلك الحالِ ومتروكٌ به الإيمانُ . وهي حالٌ ، يقال : إنَّ الكفرَ يكونُ فيها . وهي حالٌ ، كأنَّ يصحُّ وجودُ الإيمانِ فيها على البدلِ مِنَ الكفرِ ؛ فلهذا أجمَعَ صحَّ التَّهْيِ عَنْهُ في حالِ وقوعِهِ به . والقدريَّةُ تُحيلُ ذلكَ أو تمنعُ منه إلَّا على وجهِ المجازِ ، فيقالُ : هو منهِّي عنه على معنى أنَّه كانَ منهِّيًا عنه قَبْلَ حالِ وقُوعِهِ وفي الحالِ التي كانَ يَتَمَكَّنُ فيها من فعلِهِ وتركِهِ ؛ فأما إذا وُجد ، خرَجَ بوجودِهِ عن كونه مَقْدُورًا وعن صحَّةِ الأمرِ به والنهي . ولهذا قولٌ ، قد بَيَّنَّا فسادَهُ مِنْ قَبْلُ .

فإن قيل : فلمَ لا يجوزُ التَّهْيِ عَنِ الْمَاضِي ، وإنَّ صَحَّ الْبَدَلُ مِنْهُ ، كما صحَّ عَنِ الْمَوْجُودِ ؟

قيل : لأجلِ ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ أَنَّ الْمَاضِي لَيْسَ بِمَقْدُورٍ فِي هَذَا الْوَقْتِ وَلَا هُوَ تَرَكُّ لشيءٍ ، يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، وَلَا هُوَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ لَا يَكُونَ فِي هَذَا الْوَقْتِ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ ضِدٌّ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، لَوْ وُجِدَ ، لَنَقَى كَوْنُهُ أَهْلًا . هَذَا إِحَالَةٌ ظَاهِرَةٌ .

وكذلكَ فلا يجوزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ مِمَّا يَكُونُ وَيُرَادُّ بِهِ كَوْنُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِعَادَةِ . وَكُلُّ هَذَا يَمْنَعُ مِنَ التَّهْيِ عَنِ الْمَاضِي وَالْأَمْرِ بِهِ . وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَتْ جَوَازَ الْبَدْلِ مِنَ الْمَاضِي عَلَى وَجْهِ مَا قُلْنَاهُ ، وَأَنَّ السَّمْعَ قَدْ وَرَدَ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْأَكْتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [٣ آل عمران ١١٠] وَقَوْلِهِ ، تَعَالَى : عَنْ مَرْيَمَ : ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا﴾ [١٩ مريم ٢٣] ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ ،



وَأَنْ يَكُونَ تَرَكَ مَا لَمْ يَكُنْ . وَكَذَلِكَ ، فَقَدْ قَالَ : ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [٩ التوبة ٤٧] وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونُوا خَارِجِينَ مَعَهُمْ وَهُمْ قَاعِدُونَ ، بَلْ كَانَ يَكُونُ الْخُرُوجُ ، لَوْ وَقَعَ ، بَدَلًا مِنْ نُفُورِهِمْ . وَتَنْتَفِي أَمْثَالُ هَذَا فِي هَذَا [٤٠ ب] الْكِتَابِ وَالسِّيَرِ وَكَلَامِ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ يَطُولُ .

وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ فِي الْقَوْلِ فِي الْبَدْلِ . وَنَحْنُ نَذَكِّرُ مِنْ بَعْدِ صِحَّةِ الْأَمْرِ بِالْمَوْجُودِ الْوَاقِعِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ وَذَكَرَ اخْتِلَافِ الْقَدَرِ فِي ذَلِكَ وَفِي قَدْرِ مَا يَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ بِهِ عَلَى الْفِعْلِ وَهَلْ يَبْقَى إِلَى وَقْتٍ وَهَلْ يَكُونُ أَمْرًا بِهِ وَإِنْ بَقِيَ إِلَى وَقْتِهِ أَمْ لَا وَمَا هُوَ عِنْدَنَا أَمْرٌ إِعْلَامٌ وَأَمْرٌ إِجْبَابٌ وَأَمْرٌ إِزْهَامٌ وَتَضْيِيقٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُصُولٍ فِيهِ [...] ... [تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذِكْرِ اخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ كَوْنِ مَا عَلِمَ [...] ... [الْقُدْرَةُ عَلَى مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ حَالُهُ ؟ وَهَلْ كَانَ يَكُونُ مَعْلُومًا لَهُ أَمْ لَا ؟ وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ . وَالْوَاجِبُ أَنْ نُبَيِّنَ أَوَّلًا الْكَلَامَ فِي مَعْنَى لَفْظِ الْجَوَازِ<sup>٣</sup> ، لِيُعْرَفَ الْمُرَادُ بِالْقَوْلِ : يَجُوزُ كَذَا وَلَا يَجُوزُ .

١ بياض في الأصل قدر خمس كلمات .

٢ بياض في الأصل قدر أربع كلمات .

٣ الجواز : الحوَاب ، الأصل .

## فصل

قال شيخنا أبو الحسين ، رضي الله عنه : وقال الجبائي ومن قال بقوله : إن حقيقة القول «يجوز» مُنْصَرَفٌ إلى مَعْنَيْنِ . أحدهما الشك في المجوز المقول عليه ذلك . والآخر «يجوز» بِمَعْنَى يَجِلُّ<sup>١</sup> .

وقال بعض نوابي القدرة المتأخرين : إن معنى الجواز وحقيقته الشك في حال ما قيل له عليه «يجوز» ، وإن هذِهِ حقيقة هذِهِ اللفظة في اللغة . وإذا أَسْتَعْمِلْتَ في غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى ، كَانَ مَجَازًا فِيهِ .

وقال قوم : إن «يجوز» قد يكون بِمَعْنَى أَنَّ المجوز المقول عليه ذلك مقدور كونه .

وقال آخرون : وقد يكون المراد «يجوز الشيء» كونه مقدورًا وقوعه . وقد يكون المراد بها أَنَّ المجوز كونه غَيْرُ مُحَالٍ حصوله . وكذلك عدمه غَيْرُ مُحَالٍ كونه معدومًا . ويجب أن يرجع هذا الجواب إلى أَنَّ مَعْنَى «يجوز» مَعْنَى يَصِحُّ ، ولا يَمْتَنِعُ وَيَسْتَحِيلُ .

والذي عِندَنَا فِي هَذَا أَنَّنَا نَجِدُ الاستعمالَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ [٤١] يستعملون هذِهِ اللفظة بِمَعْنَى يَجِلُّ ، وَأَنَّ المذكورَ مُطْلَقٌ مُبَاحٌ فِعْلُهُ ، ويستعملونه فيما يَتَقَدُّونَ كونه مقدورًا للقادرِ عليه ويستعملونه فيما يَتَقَدُّونَ أَنَّهُ ليس بِمُحَالٍ . نجدُ هَذَا الاستعمالَ دائِرًا بَيْنَهُمْ فِي هذِهِ المعاني ؛ فَإِنَّ دَلَّ دَلِيلٌ قَاطِعٌ يُخْبِرُ بِحُجَجٍ مِثْلِهِ أَنَّ حَقِيقَةَ هذِهِ اللفظةِ الَّتِي وُضِعَتْ لِإِفَادَتِهَا الشكَّ فِي حصولِ المجوزِ أَوْ فِي حصولِهِ بِمَعْنَى يَجِلُّ ، وَجِبَ الإِدْعَاؤُ لَذَلِكَ ، إِنَّ ثَبَتَ .

١ يقابل مقالات الإسلاميين (أبي الحسن الأشعري) ٢١٥ .

٢ ويستعملونه ... عليه : مكرر في الأصل .

وإن لم يُعلم هذا مِنْ تَوَاضُعِ أَهْلِ اللُّغَةِ بِضُرُورَةٍ وَلَا دَلِيلٍ ، وَجَبَ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ لَفْظَةَ الْجَوَازِ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعَانِي نَحْوِ الِاسْتِعْمَالِ فِيهَا وَعَدَمِ تَوْقِيفِ وَدَلِيلٍ ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلشَّكِّ أَوْ لَهُ وَلِيَحِلَّ وَمَعْدُولٌ بِهِ إِلَى مَعْنَى مَقْدُورٍ وَغَيْرِ مُسْتَحِيلٍ عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ . ثُمَّ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ حَقِيقَةَ اللَّفْظَةِ الشَّكُّ ، وَجَبَ ، إِذَا أَطْلَقْنَا «يَجُوزُ» وَنَحْنُ نُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مَقْدُورٌ كَوْنُهُ أَوْ أَنَّهُ غَيْرُ مُحَالٍ حَصُولُهُ أَنْ يُبَيَّنَ مَرَادُنَا بِذَلِكَ ، لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ بِإِطْلَاقِهِ أَنَّنَا نَقْصِدُ الشَّكَّ فِي حَصُولِ ذَلِكَ الشَّيْءِ . وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ .

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، مَقْدُورَاتٍ ، يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِهَا وَلَا يَسْتَحِيلُ فِي الْعَقْلِ حَصُولُهَا . وَقَدْ نَقَيْنَا مَعَ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ أَبَاحْتِيَارِهِ ، تَعَالَى ، أَوْ اخْتِيَارِ رَسُولِهِ بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ وَإِعْلَامِهِ إِنَّا أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَمُنَا بِخَبْرِهِ عَنْ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ عَلِمُهُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ أَنْ نَقُولَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ، وَنَحْنُ نُرِيدُ بِذَلِكَ الشَّكَّ فِي كَوْنِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ عَائِدٌ بِالشَّكِّ فِي خَبْرِهِ وَفِي انْقِلَابِ عِلْمِهِ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ الشَّكُّ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَمَعَ خَبَرِ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ؛ فَأَمَّا إِذَا قُصِدَ بِلَفْظِ الْجَوَازِ الْقُدْرَةُ عَلَى ذَلِكَ وَأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ بَابِ الْمُتَمَنِّعِ الْمُحَالِ ، فَإِنَّهُ صَحِيحٌ .

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُ مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ لَفْظَ الْجَوَازِ الشَّكُّ فِي الْمَجُوزِ كَوْنُهُ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتُعْمِلَ فِيْمَا لَيْسَ بِمُحَالٍ وَفِي الْمَقْدُورِ [...] عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ لِذَلِكَ بِالشَّكِّ فِي كَوْنِ الشَّيْءِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الشَّكُّ فِي الْأَمْرِ هُوَ الَّذِي [٤١ب] يَجِبُ حَصُولُهُ

١ تكون : كنوان ، الأصل .

٢ بياض في الأصل قدر كلمتين إلى ثلاث .

ويجوز أن لا يَحْصُلَ . ولو كَانَ عَالِمًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، لِمَ جَوَزَ خِلَافُهُ وَلِمَ يُشَكَّ فِيهِ ؟

فإذا ثَبَتَ أَنَّ هَذَا مَعْنَى «يجوز» ، وَكَانَ الْمُحَلَّلُ لَهُ الشَّيْءُ يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، وَكَذَلِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُحَلَّلٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَيَصِحُّ أَنْ لَا يَكُونَ ، وَكَذَلِكَ الْمَقْدُورُ كَوْنُهُ يَصِحُّ وَقَوْعُهُ مِنَ الْقَادِرِ عَلَيْهِ وَيَصِحُّ أَنْ لَا يَقَعَ مِنْهُ لِشَيْءٍ هَذَا الْمَعْنَى ، شَكُّ الشَّاكِّ فِي الشَّيْءِ الَّذِي هُوَ تَجْوِيزُ كَوْنِهِ وَأَنْ لَا يَكُونَ ؛ فَإِنَّهُ تَعَلَّقَ لَا حُجَّةَ فِيهِ ، مَتَى لَمْ يُوقَفْنَا عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ اللَّغَةِ وَاللَّهُ ، تَعَالَى ، وَرَسُولُهُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقِيقَةٌ ، وَإِلَّا فَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا قِيلَ «يجوز» بِمَعْنَى الشَّكِّ مُجَازًا ، وَنَسَبْتَهَا عَنْدهم بِمَا لَيْسَ بِمُحَالٍ ، وَبِالْمَقْدُورِ كَوْنُهُ الَّذِي يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَفْعَلَ . وَكَذَلِكَ الْمُحَلَّلُ قِيلَ فِيهِ : يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ بِمِثَابَةِ الْمَقْدُورِ وَالَّذِي لَيْسَ بِمُحَالٍ الَّذِي يَصِحُّ كَوْنُهُ وَيَصِحُّ أَنْ لَا يَكُونَ .

وَإِذَا تَكَافَأَتْ هَذِهِ الدَّعَاوَى ، سَقَطَتْ وَوَجَبَ حَمْلُ مَعْنَى لَفْظِ الْجَوَازِ عَلَى ذَلِكَ أَجْمَعٍ ، وَأَنْ تَكُونَ حَقِيقَةً وَمَشْتَرَكَةً فِي ذَلِكَ وَسَقَطَ التَّوَضُّعُ إِلَى إِثْبَاتِ حَقِيقَةِ اللَّفْظِ فِي بَعْضٍ مَا جَزَى عَلَيْهِ دُونَ بَعْضٍ بِدَعْوَى أَوْ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِدْلَالِ بِالْعَقُولِ عَلَى ذَلِكَ . هَذَا بَعِيدٌ ؛ فَيَجِبُ حَمْلُ الْأَمْرِ فِي هَذَا عَلَى مَا قُلْنَا .

باب القول في جواز كون ما علم الله ، تعالى ، أنه لا يكون والخلاف في ذلك  
 أَعْلَمُوا ، وَتَقَكُّمُ اللَّهِ ، أَنَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ ، تعالى ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى ضَرَبَيْنِ ؛ فَضَرَبَتْ  
 مِنْهَا مُسْتَحِيلُ كَوْنُهُ وَدَخُولُهُ تَحْتَ قَدَرِ قَادِرٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ اجْتِمَاعِ الضِّدَّيْنِ وَكَوْنِ  
 الْجِسْمِ فِي مَكَائِنٍ وَخُلُوهُ مِنْ سَائِرِ الْأَلْوَانِ وَإِثْبَاتِ ثَانٍ مَعَ اللَّهِ ، تعالى ، وَشَرِيكِ لَهُ  
 وَأَمْثَالِ هَذَا ، مِمَّا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ وَدَخُولُهُ تَحْتَ قَدَرِ قَادِرٍ . وَهَذَا مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا  
 يَكُونُ وَمَحَالٌ كَوْنُهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : لَوْ كَانَ ، كَيْفَ كَانَتْ  
 تَكُونُ حَالُهُ وَحَالُ الْعِلْمِ بِهِ ؟

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ، إِذَا أُرِيدَ بِالْجَوَازِ الشُّكُّ فِي أَنَّهُ يَكُونُ  
 أَمْ لَا ، لِأَنَّهُ مُتَيَقَّنٌ إِحَالَةُ كَوْنِهِ . وَالشُّكُّ مُحَالٌ مُتَمَتِّعٌ فِي الْمَعْلُومِ الْمُتَيَقَّنِ . وَلَا  
 يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ : إِنَّهُ يَصِحُّ كَوْنُهُ عَلَى تَأْوِيلٍ أَنَّهُ مَقْدُورٌ أَنْ [١٤٢] يَكُونَ ، لِأَنَّهُ  
 مُحَالٌ تَنَازُلُ الْقَدَرِ لِلْمَحَالِ .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مَا عَلِمَ اللَّهُ ، تعالى ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَهُوَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ  
 وَيَحْدُثُ . وَهُوَ عَلَى ضَرَبَيْنِ ؛ فَمِنْهُ مَا يَنْفَرِدُ ، تعالى ، بِالْقَدَرِ عَلَى إِحْدَاثِهِ . وَمِنْهُ  
 مَا يَصِحُّ أَنْ يُخْدِثَهُ وَيَصِحُّ إِقْدَارُ الْعَبْدِ عَلَى اكْتِسَابِهِ ؛ فَمَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا  
 الضَّرْبِ ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَقْدُورٌ لَهُ ، تعالى ، أَنْ يَفْعَلَهُ ، وَإِنْ  
 كَانَ لَا يَفْعَلُهُ لِنَقْدَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ .

وَكَذَلِكَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَسْبًا لِلخَلْقِ مَعَ صِحَّةِ كَوْنِهِ كَسْبًا ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ  
 يَجْعَلَهُ كَسْبًا لَهُمْ وَأَنْ يُقْدِرَهُمْ بَدَلًا مِنَ الْعَجْزِ عَنْهُ وَالْمَنْعِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُقْدِرُهُمْ عَلَى  
 ذَلِكَ لِنَقْدَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يُقْدِرُهُمْ وَفِي مَقْدُورِهِ إِقْدَارُهُمْ عَلَيْهِ . وَكُلُّ مَنْ قَالَ : إِنَّ  
 الْجَوَازَ هُوَ الشُّكُّ أَوْ بِمَعْنَى يَحِلُّ ، لَا يُطْلَقُ فِي شَيْءٍ مِمَّا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَنَّهُ  
 يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ، لِأَنَّ الْجَوَازَ شَكٌّ . وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَا عَلِمَ اللَّهُ ، تعالى ، أَنَّهُ لَا

يكون ، فإنه لا يكون [ ... ... ] يصح أن يكون بمعنى القدرة عليه ، وإنه مقدور  
فعله ومقدور جعله كسباً للخلي ، إن كان يصح أن يكسبونه .

## فصل

فإن قال قائل : أَفَتَقُولُونَ أَنَّ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ اللَّهُ ، تعالى ، مِمَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ وَلَا يَكُونُ ، أَنَّهُ ، تعالى ، تَارِكٌ لَهُ ؟

قيل له : إِنْ غُيِّيَ بِالْتَّوَكُّلِ لَهُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ وَإِنَّهُ غَيْرُ فَاعِلٍ لَهُ ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ وَوَاجِبٌ الْقَوْلُ بِهِ . وَإِنْ أُريدَ بِالْتَّوَكُّلِ لَهُ فِعْلٌ ضِدُّهُ ، فَذَلِكَ باطلٌ ، لِأَنَّ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ الَّتِي لَا تَرُكُ لَهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُهَا وَلَا يَفْعَلُ تَرْكُهَا ، نَحْوَ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ وَالْفَنَاءِ الَّذِي لَا ضِدَّ لَهُ ، وَكُلُّ غَرَضٍ يَدَّعِي الْقُدْرَةَ أَنَّهُ لَا ضِدَّ لَهُ ، إِنْ صَحَّ مَا يُقُولُونَهُ ، فَإِنَّ الْقَدِيمَ لَا يَفْعَلُهُ أَوْ لِيَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ وَلَا يَفْعَلُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ تَرْكُهَا وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَرْكُهَا لِمَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلِ هَذَا فِي غَيْرِ فَصْلِ .

وكذلك فَإِنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَفْعَلَ نَعِيمَ الْجَنَّةِ الَّتِي لَا آخِرَ وَلَا نِهَايَةَ لَهُ وَأَنْ يَخْرِجَ الْوُجُودَ وَلَا يَصِحَّ أَنْ يَفْعَلَ لَهُ مَعَ ذَلِكَ تَرْكُهَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُ فَاعِلٍ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، لِأَنَّهُ لَا تَرْكٌ لِلنَّعِيمِ وَالْعَذَابِ اللَّذَيْنِ لَا آخِرَ لِهَمَا ؛ [٤٢ب] فَلَمْ يَجِبْ ، إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ، أَنْ يَفْعَلَ لَهُ تَرْكُهَا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَفْعَلَ لَهُ تَرْكُ كُلِّ مَا لَهُ تَرْكٌ مِنْ أَجْنَاسِهِ وَأَنوَاعِهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَصِحُّ فَعْلُهُ بَدَلًا مِنْ تَرْكِهِ وَفَعْلُ تَرْكِهِ بَدَلًا مِنْهُ ؛ فَأَمَّا أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ يَفْعَلُ أَوْ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ تَرْكُهَا لِمَا لَا نِهَايَةَ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ ؛ فَذَلِكَ مُحَالٌ .

وكذلك فَقَدْ زَعَمَتِ الْقُدْرَةُ أَنَّ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي الْعَاشِرِ لَا يَفْعَلُهُ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَلَا يَجِبُ ، إِذَا لَمْ يَفْعَلْ فِي هَذَا الْوَقْتِ وَفِي الثَّانِي مِنْهُ مَا مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقَعَ فِي الْعَاشِرِ ، أَنْ يَفْعَلَ لَهُ تَرْكُهَا .

وقد بَيَّنَّا نَحْنُ مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْقَادِرَ مِنَّا لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا يُوجَدُ فِي الثَّانِي مِنْ حَالٍ حَدُوثِهِ فَضْلًا عَمَّا بَعْدَهُ .

## فصل

ويجب ، إذا قلنا : إنَّ الجَوَازَ هو الشَّكُّ في كَوْنِ الشيء ، أن لا يجوز كون ما عَلمَ الله أنَّه لا يكون من علم الله أنه لا يكون ؛ فأمَّا من لم يَعْلَمْ أنَّ الله عالمٌ بأنه يكون أو لا يكون ، فإنه يجوزُ له القولُ بأنه يجوزُ أن يكون ويجوزُ أن لا يكون ، لأنه لا يعرفُ كيفَ حاله في معلومِ الله ، تعالى .

ولكن يجب على هذا الأصل أن يقول : إن كان الشيء الذي أُجَوِّزُ كونه لنا وأُجَوِّزُ أن لا يكون معلومٌ لله أنه يكون ، فلا بُدَّ من أن يكون . وإن كان معلوماً لذاته لا يكون ، فإنه لا يكون ، وإنما نستعملُ نحنَ لفظةَ الجَوَازِ لِقَدَمِ عِلْمِنَا بِحَالِهِ . وفي الجملة فإنَّ الأمورَ مع شَكِّنا مع كونه لا يجوزُ أن يكون أو أن لا يكون إلا على الوجه الذي عَلمَ الله أنها عليه ؛ فَمَا عِلْمُهُ من نَفْيِ كونِ شيءٍ أو إثباته ، فلا بُدَّ من كونه على ما عِلْمُهُ .

وحكي عن الأسواري<sup>١</sup> أنه كان يقول : يجوزُ كونُ وجودِ مثلِ السماء والأرض ، إذا أُفِرِدَ ذِكْرُ كُلِّ شيءٍ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْقَوْلِ بأنَّ الله ، تعالى ، عالمٌ بأنه لا يكون ؛ فإذا قيل : يجوزُ كونُ مثلِ زيدٍ ومثلِ السماء والأرضِ ومثلِ كُلِّ مخلوقٍ مَعَ الْعِلْمِ بأنه لا يكون ، فإنَّ هذا مُحَالٌ . ولا يجوزُ كونُ ما عَلمَ الله أنه لا يكون .

فأقول : كونُ مثلِ السماءِ يجوزُ ، فإذا قُرِنَ بالقولِ بأنه معلومٌ أنه لا يكون ، أخلت ذلكَ وقلت : لا يجوزُ أن يكون .

١ الوجه : وجه ، الأصل .

٢ المعروفون بهذه النسبة عدَّة من الأساوة ، منهم موسى الأسواري وصالح الأسواري وعمر بن فائد الأسواري . المقصود به هنا على الأرجح هو عليُّ الأسواري ، كما ذكره الباقلاني في الموضع الثالث اللاحق من جملة أربعة مواضع في هذا المجلد . يُنظَرُ هنا ١٣٠ . عنه طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٦٧-٢٦٨ [الطبعة السابعة] ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٢ [الطبعة السابعة] .



وقال باقي المعتزلة : إنَّ ما عَلِمَ أَنَّهُ لا يكون مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يَحْدُثَ ويكونَ ،  
[١٤٣] فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يكونَ .

وقال بعضهم : أقول : يَصِحُّ أَنْ يكونَ ، وأريد بذلك أَنَّهُ مقدورٌ كونهُ [...] 'أكونَ ،  
لأنَّ الجوازَ هو الشكُّ . ولا يجوزُ مِنَ العالمِ بِأَنَّ اللهَ قد عَلِمَ أَنَّ الشيءَ يكونُ شكًّا  
في أَنَّهُ يكونُ ، لأنَّ ذلكَ شكٌّ في انْقِلَابِ عِلْمِهِ .

وقال الأكثرونَ منهم عدداً : لو كَانَ ما علمَ أَنَّهُ لا يكونُ ، لَوَجَبَ أَنْ يكونَ عَالِماً به  
بأنَّهُ يكونُ ، وكانَ مُحَالاً كونهُ مع العلمِ بأنَّهُ لا يكونُ . ولا بُدَّ لِمَنْ قال بذلكَ منهم  
أَنْ يَتَكَلَّمْ على الموجودِ الْمُتَقَدِّمِ الوجودُ بأنَّهُ يجوزُ أَنْ لا يكونَ موجوداً بأن لا يكونَ  
كَانَ مُتَقَدِّماً ولا موجوداً على ما بَيَّنَّا في بابِ القولِ في البذل .

فأما قولُ الْأَسْوَارِيِّ : إِنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ فيما عَلِمَ أَنَّهُ لا يكونُ : إِنَّهُ يجوزُ أو  
يَصِحُّ أَنْ يكونَ مُقَدَّرًا بالقولِ بأنَّهُ معلومٌ أَنَّهُ لا يكونُ ، فَإِنَّهُ باطلٌ ، لأنَّنا لا نقولُ :  
إِنَّهُ يَصِحُّ كَوْنُ ما عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ لا يكونُ ، ويكونُ مع ذلكَ عالِماً بأنَّهُ يكونُ ، وإنَّما  
نقولُ : يَصِحُّ أَنْ يكونَ ، على أَنَّهُ لو كَانَ ، لَكَانَ السَّابِقُ في العلمِ أَنَّهُ يكونُ ، فلا  
تَوَثُّرٌ المقارنَةُ التي ذَكَرَهَا في صِحَّةِ كونهِ ، إذا قِيلَ بَعْدَ ذِكْرِهَا : ولو كَانَ ما علمَ أَنَّهُ  
لا يكونُ ، لَمْ يَكُنْ وَيُوجَدُ إِلَّا وهو معلومٌ أَنَّهُ يكونُ ، لَمْ تَوَثُّرْ<sup>٢</sup> تلكَ المقارنةُ إِحالة  
كونِهِ ولا إِحالة كونهِ مُقَدَّرًا لِلَّهِ دُونَ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ لِمَا نَذَرَهُ مِنْ بَعْدُ .

وجملَةُ ما يَجِبُ أَنْ يَقَالَ في هذا البابِ : إِنَّهُ يَصِحُّ كَوْنُ ما عَلِمَ ، تعالى ، أَنَّهُ لا  
يكونُ بِمَعْنَى أَنَّهُ مقدورٌ له كونهُ ، وأَنَّهُ ، لو فَعَلَ هذا الذي يَصِحُّ أَنْ يكونَ ، لم

١ بياض في الأصل مقدار كلمة إلى اثنتين .

٢ تَوَثُّرُ : يوتر ، الأصل .

٣ تَوَثُّرُ : يوتر ، الأصل .

يَكُنْ يُوجَدُ إِلَّا وَهُوَ مَعْلُومٌ وَكَانَ لَا بَدَّ مِنْ كَوْنِ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ يَكُونُ سَابِقًا ، وَلَا نَقُولُ فِيهِ بَدَلًا مِنَ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ لَا يَكُونُ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ مِنَ الشَّيْءِ ضِدُّ لَهُ وَتَرْكٌ . وَالْقَدِيمُ لَا بَدَلَ لَهُ وَلَا ضِدَّ ؛ فَلَفْظُ الْبَدَلِ فِي عِلْمِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، مُحَالٌ ، وَلَكِنْ لَوْ كَانَ مِمَّا يَكُونُ ، لَكَانَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ يَكُونُ .

وعلى هذا الجواب أكثر القدرية إلا الجبائي وأبنته ، فإنَّهُمَا دَهْشَا وَخَلَطَا فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَهُمَا عَنْ كَوْنِ مَا عِلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، لَوْ كَانَ ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ حَالُ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، فِي كَوْنِهِ عَالِمًا أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ وَفِي حَالِ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ لَا يَكُونُ ؟

وقال الجبائي في أصوله الخمسة في فصل من الكلام [٤٣ب] في البديل : فإن سَأَلْنَا سَائِلٌ ، فَقَالَ : لَوْ آمَنَ مَنْ عِلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ ، مَا كَانَ يَكُونُ حَالُ هَذَا الْعِلْمِ ؟ ثُمَّ قَالَ : قِيلَ لَهُ : هَذَا السُّؤَالُ مُحَالٌ . وَذَلِكَ أَنَّ وَجُودَ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ شَيْئًا لَا يَكُونُ تَكْذِيبٌ لِقَوْلِكَ : إِنَّ هَذَا عِلْمٌ وَإِجَابٌ لَانْقِلَابِ الْعِلْمِ إِلَى الْجَهْلِ ؛ فَلَمَّا كَانَ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْعِلْمَ يَنْقَلِبُ ، فَيَصِيرُ جَهْلًا ، فَقَوْلُهُ مُحَالٌ . وَمَنْ قَالَ : إِنَّ الصِّدْقَ يَنْقَلِبُ كَذِبًا ، فَقَوْلُهُ مُحَالٌ ، كَانَ مَنْ سَأَلَ عَنِ انْقِلَابِ الْعِلْمِ كَيْفَ يَكُونُ وَعَنِ انْقِلَابِ الصِّدْقِ كَيْفَ يَكُونُ ، فَسُؤَالُهُ مُحَالٌ .

فالجواب عنده في جواب هذا السؤال يُبَيِّنُ إِحَالَتَهُ فَقَطْ . وَتَرَكَ الْجَوَابَ عَنْ حَالِ الْعِلْمِ .

وقال ابن الجبائي وأتباعه في جواب هذا السؤال : يجب أن يقال في جوابه مثل ما

١ فإنهما : فانه ، الأصل .

٢ الخمسة : الخمس ، الأصل . من المحتمل أن يكون هذا الكتاب ، كتاب الأصول الخمسة للجبائي (ت ٣٠٣) ، هو «كتاب الأصول» ، كما ذكره الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في ترجمته له في سير أعلام النبلاء ١٨٤/١٤ ، لكن قد يكون الأخير هو «كتاب الأصول في شرح الحديث» ، كما ضبطه ابن الساعي (ت ٦٧٤هـ) ترجمته له في كتابه الدر الثمين في أسماء المصنفين ١٦٥ .

حَكِيمَتُهُ عَنْهُمْ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَهُمْ عَنْ حَالِ الظُّلْمِ وَالْقُبْحِ ، لَوْ فَعَلَهُمَا الْقَدِيمُ ، كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ حَالُ الْقَدِيمِ ، وَحَالُ الظُّلْمِ وَالْقُبْحِ فِي دَلَالَتِهِمَا عَلَى مَا يَدُلُّانِ عَلَيْهِ مَنْ حَالِهِ ، تَعَالَى ؟

وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُنَا لِمَا يَقُولُونَهُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِ قَوْلِهِمْ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الظُّلْمِ وَفِي بَابِ نَفْيِ ثَانٍ مَعَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، فَاعِلًا لَهُ فَقَط . قَالُوا : لَأَنَّا ، إِنْ قُلْنَا فِي كَوْنِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَنَّهُ لَوْ وَقَعَ كَانَ يَكُونُ عَالِمًا بِأَنَّهُ يَقَعُ ، فَقَدْ حَكَمْنَا بِأَنْتِقِلَابِ ذَاتِهِ وَأَنْتِقِلَابِ عَلَيْهِ ، تَعَالَى . وَذَلِكَ 'مُحَالٌ' .

فَإِنْ قُلْنَا : كَانَ لَا يَكُونُ عَالِمًا بِأَنَّهُ يَقَعُ ، فَقَدْ أَخْرَجْنَاهُ عَنْ أَنْ يُقَالَ [...] <sup>٢</sup>لَأَجْلِ قَوْلِهِمْ : إِنَّ الْعَالِمَ لَذَاتِهِ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ عَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ ، وَيَجِبُ ذَلِكَ لَهُ ، إِذَا صَحَّ . وَمَحَالٌ أَنْتِقِلَابُ ذَاتِهِ وَأَنْتِقِلَابُ عَلَيْهِ ، لَوْ كَانَ عَالِمًا بِعَلِمٍ .

وَإِنْ قُلْنَا : كَانَ يَكُونُ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فَقَدْ وَقَعَ ، فَقَدْ وَصَفْنَاهُ بِصِفَةِ الْجَاهِلِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

قَالُوا : فَإِذَا كَانَ كُلُّ مَا يُجَابُ بِهِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ مُحَالًا لِمَا وَصَفْنَاهُ ، وَجَبَ بِذَلِكَ بَطْلَانُ السُّؤَالِ وَأَنْ يُقَالَ : لَوْ فَعَلَ الْقَدِيمُ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ ، لَكَانَ فَاعِلًا وَلَكَانَ الْفِعْلُ وَاقِعًا فَقَط .

وَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ هَذَا الْقَوْلِ فِي بَابِ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، وَاحِدٌ وَفِي نَفْيِ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الظُّلْمِ .

وَقُلْنَا لَهُمْ : إِنْ جَازَ الْإِغْتِصَامُ فِي مَنَعِ الْجَوَابِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِمَا ذَكَّرْتُمْ ، جَازَ وَصَحَّ أَنْ يَقُولَ [٤٤] قَائِلٌ : إِنَّ الْقَدِيمَ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ الْأَعْرَاضِ وَسَائِرِ أَجْنَاسِ

١ تَعَالَى ، وَذَلِكَ : - ، الْأَصْل .

٢ بَيَاضُ فِي الْأَصْلِ مَقْدَارُ كَلِمَةٍ إِلَى كَلِمَتَيْنِ .

الحوادث في نفسه . ولو فَعَلَهَا ، لكانَ فاعِلًا لها فقط مِنْ غَيْرِ أن يقال : كيف كانت تكونُ حالَ القديم وحالَ الحوادث ؟ وهل كانت تدلُّ على حدوثه أم لا ؟

وكذلك يجوزُ على هذا للقائلين بِصَانِعَيْنِ أن يقولوا : هُمَا اثْنَانِ ، يَصْحُحُ مَنْعُ أَحَدِهِمَا لِصَاحِبِهِ . ولا يقالُ في المَنْعِ ، لو وَقَعَ : كيف تكونُ حالة المَمْنُوعِ مِنْهُمَا ؟ لأنَّنا إن قلنا : كانَ يكونُ ضعيفًا عاجزًا ، أخلنا . وإن قلنا : كانَ يَخْرُجُ عن كونه قديمًا ، أخلنا . وإن قلنا : كانَ يكونُ قديمًا محدثًا وقادرًا عاجزًا ، أخلنا ؛ فيجبُ أن يجوزَ وجودُ مَنْعِ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ ، ولا يقالُ : كيف كانت تكونُ حالُ المَمْنُوعِ ؟

وقد تَقَصَّيْنَا القولَ في ذلكَ وَبَسَطْنَاهُ وَتَعْرِيفُهُ بِمَا يُغْنِي عَنِ الإطَالَةِ بِهِ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالَا وَتَبَيَّنَ أَنَّ الْجَوَابَ عَنِ السُّؤَالِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا قَدَّمْنَاهُ وَأَخْبَرْنَا عَنْ صِحَّتِهِ وَاخْتِيَارِ مَا لَهُ .

ويقالُ للجُبَّائِي : إن كَانَ ما سَأَلْتَ عن كَوْنِ ما عَلِمَ اللهُ أَنَّهُ لا يَكُونُ سُؤْلاً عَنِ انْقِلَابِ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لا يَكُونُ والخبرُ عَنِ أَنَّهُ لا يَكُونُ ، فما أنكرتُم أن يَكُونَ قولُهُ ، تعالى : ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [٦ الأنعام ٢٨] إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنِ انْقِلَابِ عِلْمِهِ بِأَنَّهُمْ لا يَرُدُّونَ وانْقِلَابِ خَبَرِ الصِّدْقِ عَنِ أَنَّهُمْ لا يَرُدُّونَ ولا يُخَرِّجُونَ مِنْهَا ولا يُحَقِّقُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا ؟ فإن لم يَكُنْ إِخْبَارُهُ عَنِ ذَلِكَ إِخْبَارًا عَنِ انْقِلَابِ عِلْمِهِ وَخَبَرِهِ ولا عَنِ جَوَازِ انْقِلَابِهِ ، لَمْ يَكُنْ سُؤْلاً مَنِ سَأَلَهُمْ : لو رَدُّهُمْ ، كيف كَانَ يَكُونُ حالُ عِلْمِهِ وَخَبَرِهِ ، سُؤْلاً عَنِ انْقِلَابِهَا . ولا جوابُ عَنِ ذَلِكَ ؛ فَبَطَلَ ما قَالُوهُ .

وقد بَيَّنَّا نَحْنُ مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لو كَانَ ما عَلِمَ أَنَّهُ لا يَكُونُ ، لكانَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ يَكُونُ وَلِكَانَ لا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ معلوماً كونه . وكذلك لم يَجِبْ أن يَكُونَ في تصحيحِ كَوْنِهِ تصحيحُ انْقِلَابِ الْعِلْمِ جَهْلًا ، وَالصِّدْقِ كَذِبًا ؛ فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنِ رَدِّهِ .

## فصل

ومحال كون أخذٍ من الخلق قَادِرًا على فعلٍ ما عَلِمَ الله أَنَّهُ لا يكون ، لأنَّ ذلك يُوجب كونه مُكْتَسِبًا لِمَا عَلِمَ الله أَنَّهُ لا يكون [٤٤ب] ولا يكون العبد مُكْتَسِبًا . وذلك محال .

والقديم يصحُّ كونه قَادِرًا على فعلٍ ما عَلِمَ أَنَّهُ لا يكون ، لأنَّ كونه قَادِرًا على ذلك لا يفتضي ويوجب وجودَ مقدوره المعلوم أَنَّهُ لا يكون ، ولكن ، لو قيل : هل كان يجوزُ أن يُقَدِّرَ الله ، تعالى ، العبدَ على اكْتِسَابِهِ ، لو أَنَّهُ ، تعالى ، أَخَذَتْهُ ؟

قيل له : أجل ، على أَنَّهُ ، لو أَقْدَرَهُ عليه ، لكانَ السابقُ في العِلْمِ إقْدَارُهُ عليه وأستحالةُ خروجه عن عِلْمِهِ على ما بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ ، وكونه أيضًا قَادِرًا على إقْدَارِ العبدِ على ذلك لا يُوجب كونه مُقَدِّرًا لَهُ على ما بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ .

باب الكلام في ذكر اختلافهم في كونه ، تعالى ، قادراً على فعل ما علم أنه لا يكون وأخبر أنه لا يكون وما نختاره في ذلك

وقد اختلفَ الناس في هذا الباب ، فقال الجمهور من المتكلمين : إن الله ، تعالى ، قادرٌ على فعل ما عِلِمَ أنه لا يكون وأنه ، إذا كان قادراً عليه ، فقد وَجِبَ القولُ بِصِحَّةِ وقوعِهِ منه ، لأنَّ معنى وصفِ القادرِ بأنه قادرٌ على الفعلِ أنه يَصِحُّ وقوعُهُ . ومتى قيل : إنَّ القادرَ قادرٌ على ما يستحيلُ وقوعُهُ منه ، نَقَضَ ذلك كونهَ قادراً وَالتَّبَسَّطَ حَالُ المَقْدُورِ وقوعه بِمَا لَيْسَ بِمَقْدُورٍ وَحَالُ القادرِ الذي يَصِحُّ منه الفعلُ بِحَالٍ مَن لَيْسَ بِقادرٍ الذي يستحيلُ منه الفعلُ . وهذا هو الصحيحُ عِنْدَنَا ، لأنَّ القادرَ على قَوْلِنَا هو الذي يجبُ وقوعُ الفعلِ منه في حالِ قُدْرَتِهِ عليه ، إذا كان محدثاً ، والذي يَصِحُّ وقوعُ الفعلِ منه ولا يجبُ ، إذا كان قديماً .

وقال الجمهور أيضاً بمن قال بذلك : إنه ، لو وَقَعَ منه ما هو قادرٌ عليه ، مِمَّا عِلِمَ أنه لا يكون ، لكانَ عالمًا بوقوعِهِ وبأنه يفعلُهُ .

وقالوا أيضاً : إنه قادرٌ على فعل ما خَبِرَ أنه لا يفعلُهُ . ولو وَقَعَ منه ، لم يَكُنْ مُخَيِّراً بأنه لا يكون مع كونه ، لأنَّ ذلكَ يوجبُ ، لو كانَ مُخَيِّراً عن أنه لا يكون ، أن يكونَ خبِيراً كذباً .

وقال بعضهم : لو فَعَلَ ما أَخْبَرَ أنه لا يفعلُهُ ، لَم يَكُنْ خَبِيراً عن أنه لا يكونَ صِدْقاً ، ولكنه لا يفعلُهُ .

وَرَعَمَ عَبَادُ الصَّيِّمِيِّ<sup>١</sup> : إنَّ ما عِلِمَ الله أنه يكونُ ، فهو قادرٌ على تكوينِهِ . ولا أقولُ :

١ الصيِّمِيُّ : الضمري ، الأصل . هو من معتزلة أهل البصرة . عنه الفهرست (للتدريج) ٥٩٨/٢/١ - ٥٩٩ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٧٣ [الطبعة السابعة] ، سير أعلام النبلاء ٥٥١/١٠ - ٥٥٢ (١٨٣) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٧ [الطبعة السابعة] ، لسان الميزان ٦٦٥-٦٦٦/٣ (٤٤٢٩) .

هو قَادِرٌ [٤٥] على أن لا يكون ، وما يَعْلَمُ أَنَّهُ لا يكون ، ولا يعرفُ قوله في القدرة على ما أَخَيَّرَ أَنَّهُ لا يكونُ وَأَنَّهُ يَقُولُ فِيهِ مِثْلَ قَوْلِهِ فِي القدرة على ما عَلِمَ أَنَّهُ لا يكون . ولا نقولُ ذلك .

وقال عليُّ الأُسَوَارِيُّ<sup>١</sup> : إِنَّهُ ، إذا قرَنَ القولُ بَأَنَّهُ عَالِمٌ بَأَنَّ الشَّيْءَ لا يكونُ أو أَخَيَّرَ ، تعالى ، عن أَنَّهُ لا يكونُ إلى القولِ بَأَنَّهُ يَقْدِرُ على تَكْوِينِهِ ، كَانَ ذَلِكَ مُحَالًا مُتَنَاقِضًا . وإذا أفرَدَ كُلَّ قَوْلَيْنِ مِنْ هَذَا ، كَانَ صحيحًا .

والذي يَذْهَبُ إليه شيوخنا أَنَّهُ قَادِرٌ على فِعْلٍ ما عَلِمَ أَنَّهُ لا يكونُ مِمَّا عَدَا الْمُحَالِ الذي لا يَصِحُّ دخوله تَحْتَ قُدْرَةِ قَادِرٍ ، كاجتماعِ الضِدَّتَيْنِ وكونِ الجسمِ في مكانَيْنِ وحُلُولِ العِلْمِ والقدرةِ مَعَ الموتِ والعرضِ مع مَحَلِّهِ وأمثال ذلك ، غَيْرَ أَنَّهُ لا يكونُ أبدًا مع تَقَدُّمِ عِلْمِهِ بَأَنَّهُ لا يكونُ .

وكذلك القولُ فيما أَخَيَّرَ أَنَّهُ لا يكونُ ، مِمَّا يدخلُ كونهُ تَحْتَ القدرة هو قَادِرٌ على تَكْوِينِهِ ، وإن لَمْ يفعلْ ذَلِكَ وَيَصِحَّ في القدرة فِعْلُهُ . ولا نقولُ : يجوزُ فِعْلُهُ ، إذا قلنا : إِنَّ مَعْنَى التجويزِ لكونِ هذا الشَّيْءِ ، وقد تَبَيَّنَّا أَنَّ ما علمَ أَنَّهُ لا يكونُ ، فَإِنَّهُ لا يكونُ . ولا يجوزُ الشُّكُّ في كونِ ما يعلمُ يَقِينًا أَنَّهُ لا يكونُ . وإذا جعلَ الجوازُ بِمَعْنَى صحَّةِ الفعلِ ، صَحَّ القولُ بَأَنَّهُ يجوزُ كَوْنُ ما علمَ أَنَّهُ لا يكونُ . والإجماعُ على مَنعِ هذا الإطلاقِ حاصلٌ ، أعني لَفْظُ الْجَوَازِ .

فأمَّا المخلوقُ ، فَإِنَّهُ ليسَ بقادرٍ على فِعْلٍ ما عَلِمَ اللهُ ، تعالى ، أَنَّهُ لا يكونُ ، وَأَخَيَّرَ أَنَّهُ لا يكونُ ، لأنَّهُ ، لو قَدَّرَ على ذلك ، لَوَقَّعَ منه ولاسْتَحَالَ مع ذلك أن يكونَ عَالِمًا بَأَنَّهُ لا يكونُ ومُخَيَّرًا عن أَنَّهُ لا يكونُ ؛ فهذا الذي فَرَّقَ بَيْنَ قدرةِ القديمِ والمُخَدَّثِ في هذا الباب .

١ صرح هنا بأسمه (عليه) . يُنْظَرُ هُنَا ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٢ .

فأما ما يدلُّ على فساد قول عبَّادٍ ، فهو أنَّ عِلْمَهُ ، تعالى ، بأنَّ الشيء لا يكون ، لا يَمْنَعُ مِنْ كونه قادراً على تكوينه ، وإنما يَمْنَعُ مِنْ قُدْرَتِهِ على الشيء الذي يصيِّحُ المعجزة عنه . والمنع يحتاج في وجوده إلى مَنْ عدم محل له ، إن كان يحتاج إلى محلٍّ أو عَرَضٍ آخر هو شرط لوجوده ؛ فأما العِلْمُ بأنَّه لا يكون ، فإنه لا يَمْنَعُ كونه مقدوراً بِمَنْ لا يجب وجود مقدوره مع وجود قدرته ومن يصيِّحُ تَقْدُّمُ قدرته ووجودها الأبد مع عدمه . وإذا كان ذلك كذلك ، [٤٥ب] بطلَ قوله .

ويدلُّ على فساد مذهبه أيضاً أنه يقول في القادر المحدث : إنَّه لا يكون قادراً على الفعل في الثاني مِنْ حَالِ حدوثه حتَّى يكون قادراً بقدرته عليه وعلى ضِدِّه وتركه . وقد عِلِمَ أنَّه لا بُدَّ أَنْ يكون القديم عالِماً بأنَّ أخذ مقدوراته لا يكون في الثاني ، ولا يُخْرِجُهُ عِلْمُ اللَّهِ بأنَّه لا يكون مِنْ كونه مقدوراً للعبد .

وكذلك فلو قدر أنَّ المعلوم مِنْ حَالِ العبد أنَّه لا يفعل شيئاً مِنْ مَقْدُورَاتِهِ في الثاني على قول مُجيزٍ خُلِّقَ القادر مِنَّا مِنْ فِعْلِ الشيء وضِدِّه ، لم يُخْرِجُهُ عِلْمُ اللَّهِ ، تعالى ، بأنَّه لا يفعلهما في الثاني مِنْ أَنْ يكون قادراً عليهما .

وكذلك فلو أَعْلَمَهُ نبيُّ أنَّه لا يفعل أخذ مقدوراته في الثاني ، لم يُخْرِجُهُ ذلك عنده مِنْ أَنْ يكون قادراً عليه ، وإنَّ عِلْمَ قَطْعاً أنَّه لا يكون . ولا فَرْقٌ في ذلك بَيْنَ عِلْمِ اللَّهِ ، تعالى ، وعِلْمِ الإنسان ؛ فإذا كان ذلك عنده كذلك ، وَجِبَ أيضاً أَنْ يكون القديم قادراً على فِعْلِ ما عِلِمَ أنَّه لا يكون ، وإلَّا صَارَتْ حَالُ الإنسان في القدرة على ذلك أَشْتَلَّ مِنْ حَالِ القديم ، تعالى . وذلك هو المناقضة الظاهرة والخروج عن الدِّين .

وأما قوله : إنَّ عِلْمَ أنَّه لا يكون ، فهو قادِرٌ على أن لا يكون ، ولا أقول : قادِرٌ على أن يكون ، فإنه قولٌ باطلٌ ، لأنَّ أن لا يكون إنما هو عبارة عن بقاءه على عدمه



وبقاء المعدوم لا على عدمه وأن لا يحدث ويكون لا يحتاج إلى قدرة قادر على أن لا يكون . والقدرة إنما تتعلّق بالمقدور على وجه الحدوث أو الاكتساب ، وكلاهما يقتضي أن القدرة لا تكون قدرة إلا على ما يكون ؛ فأما ما لا يكون ، فليس ممّا تتناولُهُ قدرة قادر .

وأما ما يدلُّ على فساد قول الأسواري من استحالة وصفه بالقدرة على الشيء ، فعبرنا بالقول بأنّه عالم بأنّه لا يكون ، فإنّه أيضا قولٌ يمثّل ما أبطلنا به قول عبّاد ، لأنّه إنّما لم يَجْز أن يجمع من كون القادر قادرا على الشيء أو من صحّة وقوع مقدوره من أمرين ترجع تارة إلى القادر من كونه عاجزا وممنوعا ، بذلك يُخْرِجُهُ عن كونه قادرا على [١٤٦] ما يصحُّ قدرته عليه أو عدم شيء وشرط يُصَحِّح وجود مقدوره ؛ فإذا كان الشيء الذي يحتاج في حصوله إليه ، أمتنع وجوده . وعلم الله وعلم غيره بأن الشيء لا يكون لا يمتنع من كونه قادرا على تكوينه ، لأن القدرة إنّما تتعلّق بما يصحُّ كونه مقدورا لنفسها وصحة كون المقدور بها حادثا أو مُكْتَسَبَا . وليس يَفُتْ تعلّق القدرة وصحة وقوع المقدور بأن يعلم عالم أنّ القادر قادر عليه وأنه يصحُّ وقوعه ولا وجود العلم بأن ذلك الشيء ممّا لا يكون يُحيلُ تعلّق القدرة به وصحة وقوعه على وجه ما .

وإذا كان ذلك كذلك ، صار قوله هذا بمثابة قول من قال : لا يجوز أن يقال : إنّ الله ، تعالى ، خلق الكون في زيد ، إذا تحرك عمرو ، وقَرَنَ بَيْنَ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ ، وإنّه يصحُّ القول بأنّه قادر على خلق الكون في زيد ، إذا أفرد عن القول بأن عمرو يتحرك ، لأنّ تحرك عمرو لا يصحُّ قدرة القادر على تكوين زيد ولا عدم تحرك محلّ ومانع من كون القديم ، سبحانه ، قادرا على خلق الكون في زيد ؛ فلا تعلّق لأحد الأمرين بالآخر .

وكذلك لا وَجْهَ لإحالة القول بأنَّه ، تعالى ، قادرٌ على فعلٍ مثل زيدٍ ومثل السماء والأرض ، إذا قُرِنَ بالقول بأنَّ ذلك معلومٌ أنَّه لا يكون . ويجوزُ ذلك ويصحُّ عليه ، إذا أُفردَ عن ذِكْرِ العلمِ بأنَّه لا يكون .

فإن قال : الفرقُ بينَ الأمرين أنَّه قد علمَ صحَّةُ تَكُونُ زيدٍ مع سَكُونِ عمرو وعدمِ حركتيه ، فلم يَجْزُ أن يقال : إنَّه لا يَصِحُّ أن يقال : إنَّه لا يَقْدِرُ على تكوينِ زيدٍ ، إن تَحَرَّكَ عمرو ، وَيَقْدِرُ على ذلك ، إن أُفردَ عن ذِكْرِ تحرُّكِ عمرو . وقد ثَبِتَ من قولنا جميعاً أنَّه مُحالٌ وَقُوعٌ ما عَلِمَ الله ، تعالى ، أو غيره من العلماءِ بأنَّه لا يقع ، لأنَّه ، لو وَقَعَ والحالُ هذِهِ ، لَأَوْجَبَ ذلكَ انْقِلَابَ العلمِ جَهْلًا . وذلك في الإحالة كإحالة اجتماعِ الضِدَّينِ . وكما لا يَصِحُّ أن يقال : إنَّه قادرٌ على الجَمْعِ بينَ الضِدَّينِ ، لكونِ ذلكَ مُحالًا ، فكذلك لا يجوزُ أن يقال : إنَّه يَقْدِرُ على فعلٍ ما علمَ أنَّه لا يكونُ مع العلمِ بإحالة كونِ ما عَلِمَ أنَّه لا يكونُ .

يقالُ<sup>١</sup> [٤٦ب] له : أكثرُ ما في الذي قُلْتَهُ أنَّ العلمَ بأنَّه لا يكونُ يَقْتَضِي أن لا يكونَ ويمنعُ مِنْ وَقُوعِهِ ؛ فأما أن يَمْنَعَ مِنْ صحَّةِ وَقُوعِهِ وجوازِهِ على مَعْنَى أنَّه مقدورٌ لله ، تعالى ، أن يفعله ، فإنَّه غَيْرُ مُوجِبٍ لذلك .

ونحنُ وإن قُلْنَا : إنَّه قادرٌ على فعلٍ ما عَلِمَ أنَّه لا يكونُ ، فإِنَّا نقولُ : إنَّه لا يكونُ ، وإنَّ العلمَ بأنَّه لا يكونُ يَقْتَضِي أن لا يكونَ ؛ فأما أن يَقْتَضِي استحالةَ كونه واستحالةَ كونِ القادرِ قادرًا عليه ، فذلكَ غَيْرُ واجبٍ ، بل يجبُ أن يقالَ : ما عَلِمَ أنَّه لا يكونُ ، فإنَّه لا يكونُ ، كما عَلِمَ ذلكَ مِنْ خَالِهِ ؛ فأما تمثيلُهُ ذلكَ بِمَنْعِ القدرةِ على جَمْعِ الضِدَّينِ ، فإنَّه باطلٌ ، لأنَّه محالٌ اجتماعُهُما ، وإِنَّمَا يَمْتَنِعُ فعلُ الشيءِ مع فعلٍ ضِدِّهِ ، لأنَّ فِعْلَهُ يُحِيلُ وَيَمْنَعُ مِنْ وجودِ ضِدِّهِ . ومحالٌ فعلُ الشيءِ

مع وجود المضاد المانع له من وجوده . وعلم الله وعلم غيره ليسا بضدين لوقوع الشيء الذي قد علم أنه لا يقع ولا ناوله .

وليس الذي منعنا القدرة على اجتماع الضدين هو أن الله ، تعالى ، قدّر أنهما لا يجتمعان ، لأننا قد بينّا من قبل أن علمه بأن الشيء يكون ليس هو الموجب لكونه ولا علمه بأنه لا يكون يُحيل كونه قادراً عليه وكون القدرة تقدر عليه ، لأنه ليس بضد للمعلوم أنه لا يكون ولا هناك شيء سوى التصاد ويمنع من كون القادر قادراً على ما علم أنه لا يكون ، كما يمنع وجود الضد بالمحل من وجود ضده ، وعلمنا بذلك ضرورة من حالهما .

وكذلك فإن العلم بأن الشيء لا يكون لا ينفي وصاد شيئاً مما يحتاج المعلوم أنه لا يكون في وجوده إليه من محل له أو عرض آخر ، يحتاج في الوجود إليه ولا العلم بأحكامه ولا الذي يصح تعلق القدرة بالشيء للعلم بأنه يكون ، حتى يكون العلم بأنه لا يكون مانعاً من صحة تعلق القدرة به . وإذا كان ذلك كذلك ، ثبت أنه ، تعالى ، قادر على فعل ما علم أنه لا يكون وأخبر أنه لا يكون ، وإن كان هذا المقدور لا يكون ، ولكن لا يوجب أنه لا يكون على ما تناوله العلم [١٤٧] إحالة القدرة على تكوينه وإحالة وقوع ما علم أنه لا يقع . وكذلك حال الخبر عن أنه لا يكون إنما يوجب أن لا يكون ولا يوجب استحالة كونه ولا إحالة القدرة عليه .

فإن قال قائل : فقد قلتم على كل حال : إنه محال اجتماع وقوع الشيء مع العلم بأنه لا يقع ، فإذا قلتم مع ذلك : إنه قادر عليه ، صرتم إلى أنه قادر على تجميع الأضداد ، وإن كان ذلك محالاً ، وعلى جعل الجسم في مكانين معاً . ولا فصل بين القولين .

يقالُ له : قد بَيَّنَّا قَبْلَ هَذَا [أَنَّ مَا يَحِيلُ مِنْ وَقُوعِ<sup>١</sup> الشَّيْءِ يُحِيلُ وَيَمْنَعُ مِنْ مُجُوبِ ضِدِّهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ لِنَفْسِهِ وَأَنْ يَتَعَلَّمَ الْعَالِمُ بِأَنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ لَا يُوجِبُ الْقُدْرَةَ ، وَأَنَّ عِلْمَهُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَلَا مِنْ صَحَّةِ كَوْنِهِ ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونُ وَهُوَ لَا يَكُونُ وَلَا يَوْجُدُ ، بَلْ يَحْصُلُ أَبَدًا مَعْدُومًا عَلَى مَا تَنَاقَلَهُ الْعِلْمُ وَجُفُفِ الضِّدَّيْنِ وَكَوْنِ الْجَسْمِ فِي مَكَائِنٍ وَأَمْثَالٍ ذَلِكَ مُحَالٌ ، فَلَمْ يَجْزُ خَمَلُ أَحَدٍ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ .

١ بياض في الأصل مقدار خمس كلمات .

فصل ذكر اختلافهم في جواب من سأل عما علم الله ، تعالى ، أنه لا يكون لو كان كيف كانت تكون حال القديم في كونه عالمًا به أو غير عالم ؟ وهل يصح أن يذكر في ذلك جواب أم لا ؟

قال أهلُ الحَقِّ والجمهورُ مِنْ سائرِ المُخَالِفينَ القائلينَ بآئِهِ ، تعالى ، قَادِرٌ عَلَى مَا عِلْمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَهُمْ ، فَقَالَ : لَوْ قَدَرَ أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ مِمَّا عِلْمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَيْفَ كَانَتْ حَالُهُ ، تعالى ، فِي كَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ ؟ وَحَالُ الْوَاقِعِ مِنْهُ فِي أَنَّهُ مَعْلُومٌ لَهُ أَوْ لَا يَقَالُ : إِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْجَوَابَ لَهُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ ، لَوْ قَدَرَ فَعَلَهُ لِمَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ مِمَّا عِلْمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، لَوَجِبَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِهِ وَكَوْنُ الْوَاقِعِ مِنْهُ مَعْلُومًا أَنَّهُ يَكُونُ . وَكَذَلِكَ ، لَوْ فَعَلَ مَا أَخْبَرَ عَنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، لَكَانَ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَقَعَ وَهُوَ مُخْبِرٌ عَنْ أَنَّهُ يَكُونُ أَوْ غَيْرَ مُخْبِرٍ عَنْهُ أَنَّهُ يَكُونُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ . هَذَا هُوَ الَّذِي نَخْتَارُهُ فِي جَوَابِ [٤٧ب] هَذَا السُّؤَالِ .

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ وَوَجُوبِ الْقَوْلِ بِهِ أَنَّهُ ، إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِعِلْمٍ قَدِيمٍ أَوْ بِذَاتِهِ عَلَى مَا تَقَوْلُهُ الْقَدَرِيَّةُ فِي ذَلِكَ وَثَبَتَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ وَأَسْتِحَالَةِ الْجَهْلِ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ وَكَانَ هَذَا الْمَعْلُومُ ، إِذَا قَدَرَ وَقَعُهُ مِنْهُ مِمَّا يَصِحُّ الْعِلْمُ بِكَوْنِهِ وَاقِعًا مَوْجُودًا ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقْدَرَ وَقَعُهُ وَالْقَدِيمُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهِ لِأَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يُطِيلُ عَلَمَنَا بِوَجُوبِ كَوْنِهِ عَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ وَبِأَسْتِحَالَةِ الْجَهْلِ عَلَيْهِ وَيَنْقُضُ أَيْضًا كَوْنُهُ عَالِمًا بِنَفْسِهِ أَوْ بِعِلْمٍ قَدِيمٍ مِنْ حَيْثُ قَامَ وَاضِحٌ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ تَعَلُّقُ عِلْمِهِ الْقَدِيمِ بِكُلِّ مَعْلُومٍ حَتَّى لَا يَخْرُجَ مَعْلُومٌ عَنْ كَوْنِ عِلْمِهِ مُتَعَلِّقًا بِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ أَوْ وَجُوبُ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِمْ لَكُونِهِ عَالِمًا بِذَاتِهِ وَوَجُوبُ تَعَلُّقِ ذَاتِهِ بِكُلِّ مَعْلُومٍ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ؛ فَلَمْ يَجْزُ تَصْوِيرُ تَقْدِيرِ وَقَعِ مَعْلُومٍ وَوُجُوبِ مَوْجُودٍ لَا يَكُونُ مَعَ وَجُودِهِ عَالِمًا بِهِ .

وقد زَعَمَ الْجَبَائِثُ وَأَبْنُهُ أَنَّ الْوَجْهَ فِي جَوَابِ مَنْ سَأَلَ عَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، لَوْ فَعَلَهُ ، كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ حَالُ الْقَدِيمِ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِهَذَا السُّوَالِ جَوَابٌ بِأَنَّهُ يَكُونُ عَالِمًا بِهِ أَوْ غَيْرَ عَالِمٍ بِهِ ؛ فَلَا يُجَابُ بِنَعَمٍ وَلَا بِلَا .

قالا : لَأَنَّا لَوْ قُلْنَا : لَوْ وَقَعَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، كَانَ يَكُونُ عَالِمًا بِأَنَّهُ يَقَعُ ، فَقَدْ خَكَمْنَا بِانْقِلَابِ ذَاتِهِ ، لِأَنَّهُ لِذَاتِهِ عَالِمٌ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ ، فَقَدْ أَخْرَجْنَاهُ مِنْ أَنَّ يَكُونُ عَالِمًا لِذَاتِهِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

وإن قُلْنَا : كَانَ يَكُونُ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ وَقَدْ وَقَعَ الشَّيْءُ ، فَقَدْ وَصَفْنَاهُ بِصِفَةِ الْجَاهِلِ وَتَقَضَّيْنَا قَوْلَنَا : إِنَّهُ عَالِمٌ بِذَاتِهِ وَوَجِبَتْ كَوْنُهُ عَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ .

قالا : فَيَجِبُ لِذَلِكَ بَطْلَانُ السُّوَالِ ، وَأَنَّهُ يُجَابُ عَنْهُ بِبَيَانِ إِحَالَةِ كُلِّ مَا يَقَالُ فِي جَوَابِهِ .

قالا : فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ ، لَوْ فَعَلَ مَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ، لَكَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ مِنْ حَيْثُ عَلِمَ وَثَبِتَ أَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِذَاتِهِ ؛ فَلَوْ صَارَ عَالِمًا بِأَنَّهُ يَقَعُ ، إِذَا فَعَلَهُ ، لَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ [١٤٨] عَالِمًا بِنَفْسِهِ وَلَا وَجِبَتْ ذَلِكَ انْقِلَابُ ذَاتِهِ وَلَخَرَجَ عِلْمُنَا بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَنْ كَوْنِهِ عِلْمًا .

وقد ثَبِتَ بِاتِّفَاقٍ إِحَالَةُ انْقِلَابِ ذَاتِهِ وَأَسْتِحَالَةُ خُرُوجِ كُلِّ مَعْلُومٍ لِعَالِمٍ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا ، كَمَا يَصِحُّ خُرُوجُ الْمَقْدُورِ لِبَعْضِ الْقَادِرِينَ عَنْ كَوْنِهِ مَقْدُورًا وَخُرُوجُ الْمَدْرَكِ لِبَعْضِهِمْ عَنْ كَوْنِهِ مَدْرَكًا وَخُرُوجُ الْمَرَادِ عَنْ كَوْنِهِ مَرَادًا وَالْمَخْبِرُ عَنْهُ عَنْ كَوْنِهِ مَخْبِرًا عَنْهُ ، لِأَنَّ خُرُوجَ الْمَرَادِ وَالْمَدْرَكِ وَالْمَقْدُورِ وَالْمَخْبِرِ عَنْهُ عَنْ كَوْنِهِ مُرَادًا أَوْ مَدْرَكًا وَمَقْدُورًا وَمَخْبِرًا عَنْهُ لَا يُوْجِبُ إِحَالَةَ وَلَا قَلْبَ جِنْسٍ وَحَقِيقَةٍ وَخُرُوجَ الْمَعْلُومِ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا يُوْجِبُ قَلْبَ الْعِلْمِ وَخُرُوجَهُ عَنْ كَوْنِهِ عِلْمًا وَعَنْ تَعَلُّقِهِ بِالْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ؛ وَمتى خَرَجَ عَنْ تَعَلُّقِهِ بِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ عِلْمًا . وَتَقَدَّمَ عِلْمُنَا بِأَنَّهُ

عِلْمٌ بالمعلوم يُوجِبُ كَوْنَهُ مُتَعَلِّقًا بِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ؛ فَإِذَا خَرَجَ الْمَعْلُومُ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا لِلْعَالِمِ ، لَمْ يَكُنْ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ عِلْمًا بِهِ وَمُتَعَلِّقًا بِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمَعْلُومَ خَاصِيَّةً مَنْ بَيْنَ مُتَعَلِّقٍ مَا لَهُ مُتَعَلِّقٌ مِنَ الصِّفَاتِ ، لَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا .

وَإِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهُ ، لَوْ فَعَلَ مَا عِلْمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ وَوَقَعَ مِنْهُ ، لَوَجِبَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِأَنَّهُ يَقَعُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوَجِبُ خُرُوجَ مَعْلُومِهِ الَّذِي عِلْمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا لَهُ . وَذَلِكَ مُحَالٌ وَمُوجِبٌ لِقُلُوبِ ذَاتِهِ وَلِخُرُوجِ عِلْمِنَا بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عَنْ كَوْنِهِ عَالِمًا وَخُرُوجِ مَعْلُومِنَا عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا لَنَا . وَكُلُّ ذَلِكَ فَاسِدٌ مُحَالٌ ؛ فَبُطِّلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ ، لَوْ فَعَلَهُ ، لَكَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ يَفْعَلُهُ مَعَ الْعِلْمِ بِتَقَدُّمِ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ .

قَالَا : وَقَدْ غَلِطَ وَأَخْطَأَ مَنْ قَالَ هَذَا مِنْ شَيْوِخِهِمَا وَمِنْ أَهْلِ الْحَقِّ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : إِذَا كُنَّا قَدِ انْتَفَقْنَا جَمِيعًا وَكُلُّ الْأُمَّةِ عَلَى وَجوبِ كَوْنِهِ عَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ وَأَسْتِحَالَةِ الْجَهْلِ عَلَيْهِ ، وَجِبَ ، مَتَى قُدِّرَ فِي الْمَعْلُومِ خِلَافٌ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عَلَيْهِ ، أَنْ يَكُونَ [٤٨ب] عَالِمًا بِهِ عَلَى مَا حَصَلَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا انْتَقَضَ كَوْنُهُ عَالِمًا لِدَاثِهِ أَوْ بَعْلِمٍ قَدِيمٍ وَأَنْتَقَضَ قَوْلُنَا : إِنَّهُ مُحَالٌ الْجَهْلُ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ وَأَنْتَقَضَ أَيْضًا عِلْمُنَا بِوَجوبِ كَوْنِهِ عَالِمًا بِوَجوبِ مَا يُوجَدُ وَعَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ . وَمُحَالٌ انْقِلَابُ هَذَا الْعِلْمِ لِأَجْلِ مَا ذَكَرْتُمْ مِنْ أَسْتِحَالَةِ خُرُوجِ مَعْلُومٍ كُلِّ عَالِمٍ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ كَوْنِهِ عَالِمًا بِالْمَعْلُومِ ، إِذَا قُدِّرَ فِيهِ خِلَافٌ مَا هُوَ عَلَيْهِ . هَذَا وَاجِبٌ لَا مُحَالَةٌ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : إِذَا لَمْ يَجُزْ عِنْدَكُمْ أَنْ يَقَالَ : لَوْ وَقَعَ مِنْهُ مَا عِلْمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، لَكَانَ

عَالِمًا أَنَّهُ لَا يَقَعُ لِأَجْلِ أَنَّ ذَلِكَ يوجبُ أَنْقِلَابَ ذَاتِهِ وَخُرُوجَهُ عَنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِنَفْسِهِ  
وَخُرُوجَ عِلْمِنَا بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِأَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ لَا يَقَعُ عَنْ كَوْنِهِ عِلْمًا . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

وَجِبَ أَيْضًا عَلَيْكُمْ وَجُوبًا عَنِيفًا اسْتِحَالَةُ قَوْلِكُمْ أَنَّنَا لَا نَقُولُ : إِنَّهُ ، لَوْ وَقَعَ مِنْهُ مَا  
عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، لَكَانَ عَالِمًا بِهِ ، لِأَنَّهُ فِي امْتِنَاعِكُمْ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِوُقُوعِ مَا  
وَقَعَ وَكَوْنِهِ مَا كَانَ وَوُجِدَ إِجْبَابٌ لِإِخْرَاجِهِ عَنْ كَوْنِهِ عِلْمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ وَإِخْرَاجُ لَهُ عَنْ  
كَوْنِهِ عَالِمًا لِذَاتِهِ بِزَعْمِكُمْ وَإِخْرَاجُ لِعِلْمِكُمْ بِاسْتِحَالَةِ الْجَهْلِ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ  
وَوُجُوبُ كَوْنِهِ عَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ عَنْ كَوْنِهِ عِلْمًا وَخُرُوجُ مَعْلُومِكُمْ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا .  
وَكُلُّ ذَلِكَ مُحَالٌ .

فَإِذَا اسْتِحَالَ ذَلِكَ أَجْمَعُ ، وَجِبَ لَا مُحَالَةً كَوْنُهُ عَالِمًا بِوُقُوعِ مَا عِلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ،  
لَوْ قَدَّرَ وَقُوعَهُ ، وَلَكِنْ لَا يَجِبُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ لَوْ وَقَعَ ، لَكَانَ السَّابِقُ فِي  
الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَقَعُ [...] أَفِيهِ أَنَّهُ يَقَعُ .

وَهَذَا أَحْسَنُ وَأَوْلَى مِنْ قَوْلِكُمْ : إِنَّهُ ، لَوْ وَقَعَ مِنْهُ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ عَالِمٌ  
لِوُقُوعِهِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ بِوُجُوبِ كَوْنِهِ عَالِمًا بِوُجُودِ كُلِّ مَوْجُودٍ وَاسْتِحَالَةِ كَوْنِهِ غَيْرَ  
عَالِمٍ بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ . وَهَذَا وَاضِحٌ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالَا .

١ لَأَنَّهُ : لَان ، الْأَصْل .

٢ يَبَاضُ فِي الْأَصْلِ مَقْدَارُ خَمْسِ كَلِمَاتٍ إِلَى سِتٍّ .



## فصل

وَأَعْلَمُوا ، أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكُمْ ، أَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ يَقُولُ مَنْ قَالَ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ : إِنَّهُ [١٤٩] وَاجِبٌ ، لَوْ فَعَلَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ عَالِمٌ بِذَاتِهِ وَأَسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ ذَاتِهِ ، لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَجِبْ ، لِأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَقُوعَ مَا وَقَعَ ، لَوَجِبَ انْقِلَابُ ذَاتِهِ وَبَيْنَ الْعَالِمِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ يَعْلَمُ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ عَلِمَنَا بِالْأَمْرِ الْمَعْلُومِ يَسْتَحِيلُ مَعَ حَصُولِهِ عَلِمًا بِهِ خُرُوجُهُ عَنْ كَوْنِهِ عَلِمًا وَخُرُوجِ مَعْلُومِنَا عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا ، لِأَنَّهُ ، لَوْ خَرَجَ عَلِمُنَا عَنْ كَوْنِهِ عَلِمًا ، لَمْ يَكُنْ لِمَا تَعَلَّقَ بِالْمَعْلُومِ مُتَعَلِّقًا بِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ . وَلَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ عَلِمًا وَلَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا مَعْلُومًا لِلْعَالِمِ بِهِ بِعِلْمِهِ .

وَقَدْ عَلِمْنَا كَوْنَهُ عَلِمًا بِالْمَعْلُومِ وَكَوْنَ الْمَعْلُومِ مَعْلُومًا بِهِ وَأَسْتِحَالَةَ انْقِلَابِ الْعِلْمِ غَيْرَ عِلْمٍ بَعْدَ حَصُولِهِ عَلِمًا وَأَسْتِحَالَةَ خُرُوجِ الْمَعْلُومِ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا بَعْدَ حَصُولِهِ مَعْلُومًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، كَانَ قَوْلُهُمْ : إِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ فِي اللَّهِ ، عَرَّ وَجَلًا ، لَكُونِهِ عَالِمًا لذَاتِهِ ، قَوْلًا بَاطِلًا ، لَا مُعْتَبَرَ بِهِ ، إِذْ قَدْ وَجِبَ ذَلِكَ فِي الْعَالِمِ بِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ لذَاتِهِ وَالْعَالِمِ بِهِ يَعْلَمُ ؛ فَرَأَى تَهْوِيلَكُمْ فِي ذِكْرِ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، بِأَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ فِيهِ لَكُونِهِ عَالِمًا بِنَفْسِهِ . وَهَذَا أَيْضًا وَاضِحٌ ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## فصل

فإن قال قائل : فما تقولون ، لو عَلِمَهُ بعضُ الْمُخْذِثِينَ أَنَّ زَيْدًا لَا يَفْعَلُ شَيْئًا بِخَيْرِ نَبِيِّ صَادِقٍ أَوْ طَرِيقٍ مِنَ الطَّرِيقِ : هل كَانَ يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ : زَيْدٌ يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَأَنْ يُقَدَّرَ عَلَيْهِ وَيُمْكَّنَ مِنْ إِيقَاعِهِ ؟

قيل له : أَجَلْ ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّهُ ، لَوْ وَقَعَ مِنْهُ وَمُكِّنَ مِنْ فِعْلِهِ ، لَمْ يَكُنْ مَا كَانَ مِنْ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَاصِلًا وَلَا مُتَقَدِّمًا مَوْجُودًا ، لِأَنَّهُ مُحَالٌ خُرُوجَ عِلْمِهِ عَنْ كَوْنِهِ عِلْمًا وَخُرُوجَ مَعْلُومِهِ عَنْ كَوْنِهِ مَعْلُومًا بَعْدَ حَصُولِهِ مَعْلُومًا لِمَا بَيَّنَّاهُ ، فَإِنَّمَا يَقْدَرُ وَقُوعُ مَا عَلِمَ زَيْدٌ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بَأَنْ لَا يَكُونُ كَانَ عِلْمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ لَا بَأَنْ يَقَعُ وَيَكُونُ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ حَاصِلًا مُتَقَدِّمًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ نَهَايَةُ الْإِحَالَةِ .

وَلَيْسَ يَسْتَحِيلُ أَنْ لَا يَكُونُ كَانَ مَا تَقَدَّمَ [٤٩ب] مِنْ عِلْمِ الْمُخْذِثِ وَلَا أَنْ يَكُونُ كَانَ غَيْرَ عَالِمٍ بِوُقُوعِ مَا يَقَعُ . وَلَيْسَ هُوَ كَالْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، وَعِلْمُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَأَمْتِنَاعُ كَوْنِهِ ، تَعَالَى ، غَيْرَ عَالِمٍ بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ وَخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهَا عَنْ عِلْمِهِ .

فإن قال : فهل كَانَ يَجِبُ ، لَوْ قُدِّرَ وَقُوعُ مَا عَلِمَ زَيْدٌ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، أَنْ يَقَالَ : كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ عَالِمًا بِهِ وَبَأَنَّهُ يَقَعُ .

قيل له : لَا ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ كَوْنُهُ عَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ وَلَا يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْجَهْلُ بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ ، بَلْ يَكُلِّهَا ، وَإِنَّمَا يَوْجِبُ كَوْنُ الْقَدِيمِ عَالِمًا بِوُقُوعِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، لَوْ قُدِّرَ وَقُوعُهُ وَجُوزَ كَوْنُهُ عَالِمًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ ، وَأَسْتَحَالَةُ الْجَهْلِ عَلَيْهِ بِبَعْضِ الْمَعْلُومَاتِ . وَذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الْمَحْدَثِ .

وَيَقَالُ لِمَنْ قَالَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّمَا يَجِبُ كَوْنُهُ ، تَعَالَى ، عَالِمًا بِوُقُوعِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، لَوْ قُدِّرَ وَقُوعُهُ مِنْهُ لَكُونِهِ عَالِمًا بِذَاتِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَجُوزَ وَقُوعُ مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ . وَلَا نَقُولُ مَعَ ذَلِكَ : إِنَّهُ ، لَوْ وَقَعَ مِنْهُ ، لَوَجِبَ كَوْنُهُ مُخْبِرًا عَنْ أَنَّهُ يَقَعُ ، لِأَنَّهُ

ليس بِمُخَيَّرٍ وَلَا مُتَكَلِّمٍ عِنْدَكُمْ لِدَاثِهِ ، بَلِ الْكَلَامُ فِعْلٌ مِنْ أَعْمَالِهِ ، وَهُوَ عِنْدَكُمْ قَادِرٌ عَلَى الْكَذِبِ فِي خَيْرِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا قَوْلُكُمْ أَنْتُمْ فِيمَا أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، لَوْ قَدَرَ وَقُوعُهُ ؟

قِيلَ لَهُ : لَوْ قَدَرَ ذَلِكَ مِنْهُ ، لَكَانَ إِنَّمَا يَكُونُ مُخَيَّرًا عَنْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، لَوْ كَانَ لَا يَكُونُ مُخَيَّرًا عَنْ أَنَّهُ يَقَعُ وَلَا عَنْ أَنَّهُ لَا يَقَعُ . وَهَذَا وَاجِبٌ ، لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا أَفْتَرَقْتَ حَالَ الْخَيْرِ وَحَالَ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ كَوْنُهُ ، تَعَالَى ، مُخَيَّرًا عَنْ كَوْنِ كُلِّ مَا يَكُونُ . وَيَجِبُ لَا مُحَالَةً كَوْنُهُ عَالِمًا بِكَوْنِ مَا يَكُونُ لِامْتِنَاعِ الْجَهْلِ عَلَيْهِ وَأَسْتِحَالَتِهِ ؛ فَيَجِبُ تَنْزِيلُ ذَلِكَ عَلَى مَا قُلْنَا .

وَيَجِبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ كُلَّ مَا أَخْبَرَ عَنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، لَكَانَ خَيْرُهُ كَذِبًا ، يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَقْدَرُ أَنَّهُ لَوْ فَعَلَ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، لَصَحَّ أَنْ يَكُونَ مُخَيَّرًا عَنْ أَنَّهُ يَكُونُ وَأَنْ لَا يَكُونَ مُخَيَّرًا عَنْ أَنَّهُ [١٥٠] لَا يَكُونُ تَقْدِيرًا وَيَقْدَرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُخَيَّرًا عَنْ أَنَّهُ يَكُونُ وَلَا عَنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ كَوْنُهُ عَنْ كَوْنِ كُلِّ مَا يَكُونُ ، كَمَا يَجِبُ كَوْنُهُ عَالِمًا بِكُلِّ مَا يَكُونُ وَبِكُلِّ مَعْلُومٍ .

## فصل

وقد قال الجمهور من القدرة : إن الله ، تعالى ، لو فَعَلَ الظلم ، لَدَلَّ فَعَلُهُ له على جهله بِقُبْحِهِ أو حاجته ، وإن كَانَ غَنِيًّا بنفسه وعالمًا بِكُلِّ معلوم لنفسه .

فإذا قالوا مع ذلك : إِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ وقوع ما لو وَقَعَ منه ، لَدَلَّ على حاجته أو جهله بِقُبْحِهِ أو عليهما جميعًا ، فقد صَحَّ منه ما لو وَقَعَ ، لأَوْجَبَ انْقِلَابَ ذَاتِهِ وكونه محتاجًا جاهلًا .

يقال لهم : فليَمَّ لَا يَجُوزُ على هذا أن يَقَعَ مِنْهُ ما عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ لكونه قَادِرًا عليه وجوب صحة الفعلِ مِنَ القادرِ ؟ وَالْأَ أَتَنَقُّضَ كونه قَادِرًا ، وَأَنْ يَقَعَ مِنْهُ مع ذلك وهو غَيْرُ عالمٍ به ، وَأَنْ يَخْرُجَ عِنْدَ وقوعه عن كونه عالمًا بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ . وما القَصْلُ في هذا ؟

فإن قالوا : إذا وَقَعَ ما عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ، وَجَبَ انْقِلَابُ ذَاتِهِ . ومَحَالُّ قُلُبِ الذواتِ وَقُلُبِ الأجناسِ عَمَّا هِيَ عليه في أَنْفُسِهَا ، سواء كَانَتْ قديمةً أو مُحدثةً .

قيل لهم : فما أنكرتُم مِنْ أَنَّهُ أَيْضًا محالُّ كونه قَادِرًا على فَعْلِ الظلم والقباحِ مِنَ الكَذِبِ وغيرِهِ ، لَأَنَّ قدرته على ذَلِكَ تُصَحِّحُ وقوعه منه . ولو وَقَعَ ، لَدَلَّ على جهله بِقُبْحِهِ أو حاجته إليه . وذلك يوجب قُلُبَ ذَاتِهِ لكونه عالمًا بنفسه بِقُبْحِهِ وَغَنِيًّا عَنْهُ بِذَاتِهِ . ومحالُّ قُلُبِ الذواتِ والأجناسِ .

ومن هذا هَرَبَ مَنْ قال منكم : إِنَّهُ محالُّ كونه قَادِرًا على فَعْلِ الظلم والقيح ، لَأَنَّ ذَلِكَ يُصَحِّحُ مِنْهُ ما لو وَقَعَ ، لأَوْجَبَ قُلُبَ ذَاتِهِ .

وقال بعضهم : هو يَقْدِرُ على ذلك ، ولكن لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَهُ . وقال : هو يَقْدِرُ على ذلك . وَيَصِحُّ أَنْ يَقَالَ : لو فَعَلَ الظلم والقيح ، كيف كَانَتْ تكونُ حاله ؟

وقال بعضهم : إِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى تَعْدِيبِ الطِّفْلِ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ عَذَّبَهُ ، [ ٥٠ ب ] لَكَانَ  
يَجِبُ كَوْنُهُ بِالْغَا كَافِرًا ، وَهَذَا فَرْقٌ بَدَلَ النِّجَارِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعَذِّبُ طِفْلًا قَدْ ثَبَّتَتْ  
وَتَقَدَّمَ تَطْفُولِيَّتُهُ . وَكَيْفَ يَجِبُ أَنْ يَصِيرَ كَافِرًا بِالْغَا بَوْقُوعِ الْعَذَابِ عَلَيْهِ ؟

وقال بعضهم : هُوَ يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِ الظُّلْمِ مَعَ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ عَادِلًا غَنِيًّا .

وقال بعضهم : بَلْ يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِ الظُّلْمِ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ فَعَلَهُ ، لَمْ تَكُنِ الْأُمُورُ وَالْعَالَمُ  
عَلَى مَا هِيَ وَهِيَ عَلَيْهِ إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ التَّخَالِيطِ . وَكُلُّ ذَلِكَ فَرَارٌ مِنْهُمْ مِنْ إِرْزَامِ مَا  
يُوجِبُهُ الظُّلْمُ ، لَوْ قُدِّرَ وَقُوعُهُ .

وَسَنَسْتَقْصِي الْكَلَامَ عَلَى فِرْقِهِمْ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى الظُّلْمِ وَالْقَبِيحِ عِنْدَ بُلُوغِنَا إِلَى الْقَوْلِ  
فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ .

وَأِنَّمَا مُرَادُنَا هَاهُنَا الْبَيَانُ عَنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيِّنَ وَقُوعِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَوْجُدُ عَلَى التَّقْدِيرِ  
لَوْ قُوعِهِ وَبَيِّنَ وَقُوعِ الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ وَالْقَبِيحِ مِنْهُ فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَقُوعُ الظُّلْمِ وَالْقَبِيحِ  
وَوُقُوعِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْ وَجُوبِ قَلْبِ ذَاتِهِ وَلِزُومِ قَلْبِ سَائِرِ الْأَجْنَاسِ ، لِأَنَّ  
أَنْقِلَابَهَا أَقْرَبُ مِنْ أَنْقِلَابِ الْقَدِيمِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَانَ أَنَّهُ لَا فَضْلَ بَيِّنَ  
الْأَمْرَيْنِ . وَلَا مَحْجِصَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

## فصل

وَلَمَّا عَلِمَ الْجُبَّائِي وَأَبْنُو تَخَالِيضَ سَلَفِهِمْ فِي الْجَوَابِ عَنْ حَالِهِ ، تَعَالَى ، وَحَالَ الظُّلُمِ الَّذِي يَقْدُرُ عَلَيْهِ ، لَوْ وَقَعَ مِنْهُ ، وَفَسَادَ كُلِّ مَا قَالَهُ سَلَفُهُمْ فِي ذَلِكَ ، قَالَا : إِنَّ الْجَوَابَ فِي سَوَالِ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يُبَيَّنَ لَهُ فَسَادُ كُلِّ جَوَابٍ عَنْ هَذَا السَّوَالِ وَتَفْصِيلُ لِمَا قَدْ وَجِبَ ثَبُوتُهُ وَاسْتِحَالَةُ خُرُوجِهِ عَمَّا ثَبَتَ عَلَيْهِ .

قَالَا : فَالْوَاجِبُ فِي ذَلِكَ ، إِذَا قَالَ لَنَا قَائِلٌ : إِذَا قُلْتُمْ : إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ الظُّلْمِ ، فَهَلْ يَصِحُّ وَقُوعُهُ مِنْهُ ؟ قِيلَ لَهُ : أَجَلْ ، لِأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ مِنْهُ ، لَنَقُضَ ذَلِكَ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْمُحَالَ الْمَمْتَنِعَ وَجُودُهُ لَا يَصِحُّ كَوْنُ الْقَادِرِ قَادِرًا عَلَيْهِ .

فَإِنْ قِيلَ : أَفَتُجَوِّزُونَ وَقُوعَهُ مِنْهُ ؟

قِيلَ لَهُ : لَا يُسْتَعْمَلُ فِي ذَلِكَ لَفْظَةُ الْجَوَارِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا الشُّكُّ .

وَقَدْ [٥١أ] عَلِمْنَا بِوَضَاحِ الْأَدِلَّةِ الَّتِي هِيَ شُبَّةٌ ، سَنَدُّكُرْهَا عَنْهُمْ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْقَبِيحَ عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ ، وَلَكِنْ إِنْ قَالَ : يَصِحُّ وَقُوعُ الظُّلْمِ مِنْهُ لِكُونِهِ قَادِرًا عَلَيْهِ .

قِيلَ لَهُ : فَإِنْ قَالَ : فَلَوْ وَقَعَ مِنْهُ الظُّلْمُ ، كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ حَالُهُ وَحَالُ الظُّلْمِ فِيمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْ صِفَاتِهِ ؟

قِيلَ لَهُ : لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ ، لَكَانَتْ حَالُهُ ، إِذَا فَعَلَهُ عَالِمًا عَنْهُ ، لَا تَخْتَلِفُ حَالُهُ فِي ذَلِكَ وَلَا تَتَغَيَّرُ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ .

فَإِنْ قَالَ : خَيْرُونِي عَنِ الظُّلْمِ ، لَوْ وَقَعَ مِنْهُ ! أَتَقُولُونَ : إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِ بِقَبِيحِهِ أَوْ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ ؟ يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ .

قيل له : لا ، لأنَّ قد عَلِمْنَا كونه عَالِمًا غَنِيًّا لذاته . والدلالة إِمَّا يجبُ أَنْ تَدُلَّ<sup>١</sup> على الصَّحَّةِ وَتَنَاقُلَ الْمَدْلُولَ على ما هو عليه ؛ فلو قُلْنَا : إِنَّ الظُّلْمَ يَدُلُّ على جهله وحاجته ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِهِ الصِّفَةُ ، وإن لم يقع الظُّلْمُ ، لأنَّ الْقَادِرَ لا يجوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْقُدْرَةِ على أَنْ يَدُلَّ على كونه الشيء على صفةٍ مِنَ الصفاتِ وحالٍ مِنَ الأحوال . وليس هو على الصِّفَةِ التي تلي قدرته على ذلك يُوجبُ كونه من دَلَّ على أَنَّهُ بالصِّفَةِ التي توجبُ كونه المدلول عليه على ما يتناوَلُهُ الدليل .

قالا : فَإِنْ قَالَ السَّائِلُ : فلو وَقَعَ الظُّلْمُ ، لَكَانَ لا يَدُلُّ على جَهْلِهِ وحاجته .

فالجواب : أَنَّنَا لا نُجِيبُ في هذا الموضعِ بِنَعْمَ ولا بِلَا ، لأنَّ إِنْ قُلْنَا بوصفِ الظُّلْمِ بذلكَ وَيَكُونُ دَلَالَةً على جهلِ القديم ، تعالى ، وحاجته ، أَتَقَضُّ بِذلكَ ما عَرَفْنَاهُ مِنْ وُجُوبِ غِنَاءِ القديم وَكونه مِنْ وُجُوبِ دَلَالَةِ الظُّلْمِ على جهلِ فاعله بِقبحه أو حاجته إلى فِعْله . وذلك محالٌ .

وليس لأَحَدٍ ، زَعَمَا ، أَنْ يَتَعَجَّبَ مِنْ أَنَّنَا لا نُجِيبُ عن هذا السؤالِ بِنَعْمَ ولا بِلَا لأجلِ أَنَّ الدليلَ ، إِذَا دَلَّ على أَنَّ كِلَا الْجَوَابَيْنِ باطلٌ وناقضٌ ، لا يُمكنُ نقضُها وتغيرُها ، وَجِبَ الإِمْتِنَاعُ مِنَ الجوابِ بِنَعْمَ أو بِلَا .

والذي أَوْجَبَ إِحَالَةَ الجوابِ عن هذه المسألةِ بِزَعْمِهِمَا<sup>٢</sup> هو الْعِلْمُ بِثُبُوتِ كونه ، تعالى ، عَالِمًا غَنِيًّا لذاته ، وَأَنَّهُ مع ذلكَ قَادِرٌ على فِعْلِ الظُّلْمِ [٥١ب] والقيح ، وعَلِمْنَا بِوُجُوبِ دَلَالَةِ الظُّلْمِ والقيحِ الذي ليس بِظُّلْمٍ على وُجُوبِ حاجةِ فاعله إليه وجهله بِقبحه ؛ فَإِذَا ثَبَتَ ذلكَ أَجْمَعُ ، وَجِبَ أَنْ لا يُجَابَ<sup>٣</sup> عن هذا السؤالِ بِنَعْمَ

١ تدل : يدل ، الأصل .

٢ كلا : كلُّي ، الأصل .

٣ بزعمهما : بزعمها ، الأصل .

٤ يجاب : يجب ، الأصل .

ولا بئلا ، إذ كَانَ ما يُجَاب عنه يَنْقُضُ بعضَ هذه الأمورِ الثابتةِ المعلومَةِ ، ولا سَبِيلَ إلى نقضِ شيءٍ منها .

هذا تحريرٌ ما يُؤَوَّلُ في جوابِ هذا السؤالِ فَرَارًا مِنْ اضطرابِ شيوخهم فيما قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَجْوِبَتِهِمِ الفاسدةِ .

وبمثلِ هذا أَجَابَكَ مَنْ سَأَلَهُمَا عن وُقُوعِ ما عَلِمَ أَنَّهُ لا يكونُ وكيفَ كَانَتْ تكونُ حالُهُ في كونهِ عالمًا بهِ أو غَيْرَ عالمٍ بهِ وحالِ دلالةِ وقوعِهِ مِنْهُ على ما قد بَيَّنَّاهُ فيما تَقَدَّمَ مِنْ فُصُولِ القولِ في البَدَلِ .

وقد أَلَزَمْنَاهُمْ على هذا القولِ في بيانِ عَجْزِهِم عن إقامةِ الدليلِ على وَحْدَانِيَّةِ الصانعِ أَنَّهُ يَجِبُ عليهم لأجلِ هذا الذي قَالُوهُ بِعَيْنِهِ أَنْ يقولوا : إِنَّ هُنَاكَ صَانِعَيْنِ ، يَقْدِرُ أَحَدُهُمَا على مَنَعِ الآخرِ .

ولا يجوزُ أَنْ يُجَابَ مَنْ قالَ : فلو وَقَعَ المنعُ مِنْ أَحَدِهِمَا للآخرِ ، كيفَ كَانَتْ تكونُ حالُ الممنوعِ ، قَادِرًا غَيْرَ مُتَنَاهِيِ المقدورِ أو كَانَ يَجِبُ كونهُ مُتَنَاهِيِ المقدورِ وكان المنعُ يقتضي كَوْنَ المانعِ أَقْدَرَ مِنَ الممنوعِ أو لا يَدُلُّ على ذَلِكَ ولا يَقْتَضِيهِ ؟ وَإِنَّ الواجبَ في هذا على قياسِ قولِهِم ووضِعِ آغْتِلَالِهِم لِلتَّمْثِيلِ والمُدَافَعَةِ أَنْ يَقَالَ : لو مَنَعَ أَحَدُهُمَا الآخرَ ، لَكَانَ مَالِكًا له وَلَكَانَ .

ولا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ المنعَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَدُلَّ على ضَعْفِ الممنوعِ وَتَنَاهِيِ مقدوره ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْقُضُ ما قد عَلِمْنَا مِنْ وُجُوبِ قُدْرَةِ القادرِ القديمِ وَنَفْيِ الضَّعْفِ عنه وَتَنَاهِيِ مقدوراتِهِ ، وَأَنَّهُ لا يَجُوزُ في القادرِ لِنَفْسِهِ القديمِ أَنْ يُتَوَكَّمَ مَنْ هُوَ أَقْدَرُ مِنْهُ .



وإن قلنا : كَانَ لا يدلُّ المنع على ضَعْفِ الممنوعِ منهما وتَنَاهِي مَقْدُورَاتِهِ وكونِ المانعِ له أَقْدَرُ منه وأَكْبَرُ مقدوراتِ منه ، نَقْضًا بِذَلِكَ ما قد ثَبِتَ وَعِلْمُنَاهُ مِنْ وجوبِ دَلَالَةِ المنعِ على ضَعْفِ الممنوعِ وتَنَاهِي مقدوراتِهِ وكونِ مانعِهِ أَقْدَرُ . ومَحَالٌ قَلْبُ الدليلِ ؛ فَوَجِبَ على أَغْتِيلِهِمْ [١٥٢] أَنَّ أَحَدَ الْقَدِيمَيْنِ يَمْنَعُ الْآخَرَ مع القولِ بَأَنَّهُ لا يكونُ المانعُ أَقْدَرُ مِنَ الْمَمْنُوعِ مناقضةً ظاهرةً ، كما أَنَّهُ لو قلنا : إِنَّ أَحَدَهُمَا يَفْلِدُرُ على منعِ الآخرِ ولا يَصِحُّ مع ذَلِكَ الْمَنْعُ له ، لَتَنَاقَضَتِ هَذِهِ الْجُمْلَةُ ، إِذْ كَانَ مِنْ حَقِّ الْقَادِرِ صِحَّةُ الْفَعْلِ مِنْهُ . وَلِذَلِكَ قد ثَبِتَ أَنَّ مِنْ حَقِّ المانعِ أَنْ يكونَ أَقْدَرُ مِنَ الْمَمْنُوعِ ؛ فَإِذَا لم يَعْلَمْ ذَلِكَ ، تَنَاقَضَتِ الْجُمْلَةُ وَلَمْ يَصِحَّ الْقَوْلُ بِهَا .

يَقَالُ لَهُمْ : فَكَذَلِكَ ما قُلْتُمُوهُ جُمْلَةُ مُتَنَاقِضَةٌ ولا يجوزُ تصحيحُ القولِ بِهَا ، لِأَنَّكُمْ بِقَوْلِكُمْ : يَصِحُّ وَقُوعُ الظُّلَمِ مِنْهُ وَإِنَّ الظُّلَمَ قد ثَبِتَ وجوبُ دَلَالَتِهِ على جَهْلِ فَاعِلِهِ بِفَبِحِهِ أو حَاجَتِهِ إِلَيْهِ ؛ فَإِذَا أَمْتَنَعْتُمْ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْقَوْلِ بَأَنَّ الظُّلَمَ يَدُلُّ على الْحَاجَةِ وَالْجَهْلِ ، تَنَاقَضَتِ الْجُمْلَةُ الَّتِي قُلْتُمُوهَا وَوَجِبَ فَسَادُهَا . ولا مَحِيصَ مِنْ ذَلِكَ .

وَنَحْنُ نَتَقَصَّى كُلَّ ما يُرِيدُونَ به الْفَصْلَ بَيْنَ وَقُوعِ الظُّلَمِ مِنَ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، مع أَمْتِنَاعِ الْقَوْلِ بَأَنَّهُ دَلَالَةٌ على الْجَهْلِ وَالْحَاجَةِ وَبَيْنَ وَقُوعِ منعِ أَحَدِ الْقَدِيمَيْنِ لِلْآخَرِ مع الْاِمْتِنَاعِ مِنْ كَوْنِ الْمَنْعِ دَلَالَةً على الضَّعْفِ وَكَوْنِ الْمَانِعِ أَقْدَرُ مِنَ الْمَمْنُوعِ بِطَرِيقِ الْإِيجَابِ ، لا بِطَرِيقِ الْاِخْتِيَارِ وَالِدَوَاعِي . وَلَيْسَتْ هَذِهِ حَالٌ دَلَالَةِ الظُّلَمِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَقُولُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ .

وقد ذَكَرْنَا طَرَفًا مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ ذِكْرِ الْأَدَلَّةِ عَلَى تَوْحِيدِ الصَّانِعِ . وَنَحْنُ نَذَكِّرُ مِنْ بَعْدُ فِي بَابِ ذِكْرِ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ وَكَوْنِهِ ، تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِمْ ، قَادِرًا عَلَى

الظُّلْمَ نَقَضَ جَمِيعَ مَذَاهِبِهِمْ فِي ذَلِكَ وَأَعْتَلَّاهُمْ بِمَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَ شَيْءٍ مِنْهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَقُولُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَإِنَّمَا عَرَضَ هَذَا فِي الْكَلَامِ فِي الْبَدْلِ لِشَبْهِهِ بِبَابِ تَقْدِيرِ فَعَلٍ مَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ .

وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى كَوْنِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْكَسْبِ فِي حَالِهِ وَصَحَّةِ الْبَدْلِ مِنْهُ فِي حَالِ وَجُودِهِ وَأَنَّهُ حَالٌ يَكُونُ وَيَحْدُثُ فِيهَا وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ لِذَلِكَ وَجُودُ الْإِيمَانِ بَدَلًا مِنَ الْكُفْرِ فِي حَالِ وَقُوعِهِ عَلَى الْبَدْلِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَابَعَةٍ تَكْلِيفٍ مَا يَسْتَحِيلُ فَعَلُهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ جُمْلًا كَافِيَةً .

باب ذكر [٥٢ب] الدلالة على صحة تعلق الأمر بالفعل في حال وجوده والنهي عنه وصحة تقدمه عليه وأقسام الأمر به وذكر اختلاف الناس في ذلك والدلالة على ما نختاره منه وإبطال ما سواه

اختلف الناس في هذه الأبواب ؛ فقال أهل الحق : إن الأمر بالفعل على ثلاثة أقسام . أحدها أمر إعلام وإنذار ، وهو الأمر بالفعل قبل وقته الذي وقته به . والثاني أمر إلزام وإيجاب مؤسّع ، وهو الأمر بالفعل ، إذا دخل وقته الموسّع الذي له أولٌ ووسطٌ وآخر . وهذا هو الأمر الذي ، إذا فعل موجب في وقت التوسعة ، أدّى الفرض به ، وإذا أخر وترك ، لم يقصّ الفاعل بتركه وتأخيره .

وفي أهل الحق من يقول : لا يجوز تأخير هذا المأمور به الموسّع إلا بدّل من تقديمه ، وهو فعل العزم على أن سيفعله فيما بعد ، إن بقي بصفة من يلزمه الفعل ، ولو لم يكن بدلاً ، سقط تقديمه إليه ، للحق بالبدل .

وفيه من يقول : إنّه يجوز تأخيره في وقت التوسعة بغير بدّل من تقديمه من عدم أو غيره ، وإنّ الفرق بينه وبين النّدب أنّ هذا الواجب الموسّع في تركه قد يجب بحال وعلى وجه من الوجوه ، وهو إذا بقي المكلف إلى آخر الوقت ، وقت التضييق ، وبإثم ، إن لم يفعله في تلك الحال . والنّدب من الأفعال لا يلحق المأثم بتركه في كلّ حال ولا يجب فعله في وقت من الأوقات .

وقد شرحنا هذا الكلام ونقصناه في كتّاب أصول الفقه بما يغني عن تأنيله .

والقسم الثالث من الأوامر أمر إلزام وإيجاب مضيق ، وهو الأمر عند أكثر من تكلم في هذا الباب المتعلّق بالمأمور في وقت حدوثه . والواجب عندنا في هذا الباب أن يكون أمر الإلزام المضيق على ضربين ؛ فضرّب منه المتقدّم على المأمور بوقت واحد ، يجب الشروع في الفعل عقيب بلا فصل . وإن أخره عن الوقت الذي يتلوه

وقت التضييق ، كَانَ بِذَلِكَ مَأْتُومًا ، وَكَانَ مَا يَفْعَلُهُ بَعْدَهُ قَضَاءً ، لَا أَذَاءً . وَمَعْنَى أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ أَمْرٌ لِلزَّامِ مُضَيِّقٌ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمَأْمُورِ [٥٣] بَعْدَ حُصُولِهِ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ عَنْ عَقِبِ وجوده ، وَأَنَّهُ إِنْ أَخَّرَهُ ، أَيْمَ .

وَالضَرْبُ الثَّانِي أَمْرُ الْإِزْامِ الْمُضَيِّقِ الْمَوْجُودِ فِي حَالِ وُجُودِ الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي وَقْتِ وجوده . وَلَا نَعْنِي بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ أَمْرٌ بِهِ فِي حَالِ وَقْعِهِ ، إِنْ هُوَ كَانَ وَقَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي هُوَ وَقْتُ لَهُ .

وَقَدْ نَطَقَ بِتَوْقِيَّتِهِ لَهُ بِأَنَّهُ أَيْضًا أَمْرٌ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْ . وَحُضُورُ وَقْتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، لَا يُحْرِجُهُ عِنْدَنَا عَنْ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِهِ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَصْبَحُ مِمَّنْ لَمْ يَفْعَلْهُ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَاعِلًا لَهُ بَدَلًا مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ فَاعِلٍ ، إِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ تَرْكًا وَضِدًا أَوْ لَمْ يَكُنْ فَعَلْ لَهُ تَرْكًا عَلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّهُ قَدْ يَخْلُقُ الْمُكَلَّفُ مِنْ فِعْلٍ مَا كَلَّفَ وَفَعَلَ تَرْكًا لَهُ مَعَ حُضُورِ وَقْتِهِ الَّذِي وَُتِّ . وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِالْبَدَلِ مِنْ قَبْلِ بَمَا يُغْنِي عَنْ زَوْدِهِ .

وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَوَامِرِ أَوَامِرٌ بِالْفِعْلِ عَلَى الْحَقِيقَةِ عَلَى مَرَاتِبِهَا . وَمَعْنَى وَصْفِ الْأَمْرِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْفِعْلِ بِأَنَّهُ أَمْرٌ إِعْلَامٌ ، أَنَّهُ أَمْرٌ بِالْفِعْلِ فِيمَا بَعْدُ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِشَرْطِ إِنْ بَقِيَ الْمُكَلَّفُ بِصِفَةٍ مَنْ يَكُونُ مَأْمُورًا بِالْفِعْلِ مِنْ بَقَاءِ الْفِعْلِ وَحُصُولِ شَرَائِطِ التَّكْلِيفِ . وَلَيْسَ مَعْنَى أَنَّهُ إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ سَبَقَ مَرَّةً فِيمَا بَعْدُ .

وَقَدْ زَعَمَ أَبُو الرَّؤُودِيِّ أَنَّ أَمْرَ الْإِزْامِ الْمَوْسِعِ لَيْسَ بِأَمْرٍ نَهَى عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا هُمَا إِعْلَامٌ وَإِنْدَارٌ ، وَأَنَّ الْأَمْرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمُضَيِّقُ ، وَهُوَ الَّذِي مِنْ حَقِّهِ

١ هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق (ت ٢٩٨هـ) . كان أولاً من متكلمي المعتزلة ثم تزندق وأشهر باللاحاد . عنه الفهرست ٦٠١/٢-٦٠٤ [هناك شهرته (أبن الرؤندي)] ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٩٣-٢٩٤ [الطبقة الثامنة] ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٩٢ [الطبقة الثامنة] ، ميزان الاعتدال ٤٩١/١-٤٩٢ (٩٩٩) ، الأعلام ٢٦٧/١-٢٦٨ .

أَنْ يَكُونَ مَعَ الْفَعْلِ .

وَأَجْمَعَتِ الْقَدَرِيَّةُ وَكُلُّ قَائِلٍ بِأَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ قَبْلَ الْفَعْلِ وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْبَدَلُ مِنَ الْوَاقِعِ الْمَوْجُودِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْأَمْرُ بِالْفَعْلِ فِي حَالِ وُقُوعِهِ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا دَخَلَ وَقْتُهُ وَالْمَكْلُفُ غَيْرُ فَاعِلٍ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ فَاعِلٍ لَهُ . وَلَا فَرَقَ بَيْنَ أَنْ يَحْضُرَ وَقْتُهُ وَيَكُونَ غَيْرَ فَاعِلٍ بِفَعْلٍ وَتَرْكُ لَهُ فِي أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ فَعْلُهُ مَعَ فِعْلِ تَرْكِهِ وَضِدِّهِ وَبَيْنَ أَنْ يَحْضُرَ وَقْتُهُ وَلَا يَكُونَ فَاعِلًا لَهُ .

وَتَكْلِيفُ الْمُحَالِ قَبِيحٌ ، لَا يَصِحُّ فِي صِفَةِ الْقَدِيمِ . وَهُوَ أَفْتَحُ مِنَ التَّكْلِيفِ لِلْفَعْلِ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالْآلَةِ فِيهِ وَالْمَنْعِ مِنْهُ ؛ فَوَجَبَ لِذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ [٥٣ب] الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَوَقْتِ الْفَعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَالْمَنْهِيِّ عَنْهُ .

وَقَدْ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ . هَلْ يَجُوزُ بَقَاؤُهُ إِلَى وَقْتِ الْمَأْمُورِ بِهِ أَمْ لَا ؟ وَقَالَ جُمْهُورُهُمْ : إِنَّ الْأَمْرَ لَا يَجُوزُ بَقَاؤُهُ وَقَتَيْنِ فَضْلًا عَنْ بَقَائِهِ إِلَى وَقْتِ الْمَأْمُورِ بِهِ . وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَبَيْنَ أَمْرِ الْخَلْقِ فِي آسْتِحَالَةِ الْبَقَاءِ عَلَيْهِمْ ؛ فَمَحَالٌ سَوْأَلُ هَؤُلَاءِ : هَلْ يَبْقَى الْأَمْرُ إِلَى وَقْتِ الْفَعْلِ أَمْ لَا ؟

وَقَالَ الْجُبَّائِيُّ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ : إِنَّ الْأَمْرَ وَضُرُوبَ الْكَلَامِ يَبْقَى إِلَى وَقْتِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ ، وَإِنْ بَقِيَ إِلَى وَقْتِهِ ، أَمْرًا بِالْفَعْلِ لِمَا نَذَرُوهُ عَنْهُمْ مِنْ بَعْدِ .

وَقَالَ عَبَّادُ الصَّيْمَرِيِّ<sup>١</sup> : إِنَّ الْأَمْرَ يَبْقَى إِلَى وَقْتِ الْفَعْلِ وَيَكُونُ أَمْرًا بِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي أَنَّ الْأَمْرَ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْفَعْلُ بِأَكْثَرِ بَأْوَاقَاتٍ كَثِيرَةٍ أَمْ لَا عَلَى مَا نَذَرُوهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١ الصيمني : الضمير ، الأصل . تقدم ذكره . يُنظر هنا ١٢٩ .

## فصل

فأما ما [قا] له ظننا أن الأمر بالفعل أمر به في حاله ، فهو ما قدمناه من أنه مقدور لفاعله في تلك الحال . ويصح وجود ضيقه فيها على البديل منه على ما بيناه من قبل وأنها حال يكون المكلف فيها تاركاً للمأمور به بفعل ضيقه إلى غير ذلك مما قدمناه . وهم يثبتون وجوب تقديمه عليه على وجوب تقديم القدرة عليه وأستحالة كون الموجود مقدوراً . وذلك باطل بما قد أوضحناه من قبل .

وقد اعتقدوا أيضاً في استحالة الأمر بالفعل في وقته بأنه إنما يأمر الله به ، ليبدل به عليه أو ليكون الأمر به للمكلف في إيقاع المأمور به . ومحال أن يبدل الأتمى على ما قد وقع ووجد . ومحال أيضاً كون الأتمى لطفاً فيما قد وقع ووجد ، وإنما يكون دلالة ولطفاً في معدوم وعلى معدوم ؛ فوجب لذلك استحالة تعلق الأمر بالفعل في حال ، لأنه إن كان يرد للدلالة على المأمور وأحكامه وصفاته ، فيجب تقديم الدلالة على وقوعه وحضور وقته ، إن كان إنما يرد ، لأنه لطف في فعل واجب وتركه قبيح . وكان في نفسه أمراً بفعل حسن واجب ، فيجب لذلك تقديمه على وقت الفعل ، لأنه يكون لطفاً ، ليفعل عنده الفعل ، كما يجب تقديم القدرة على الفعل ؛ فإذا حصل موجوداً وحضراً [١٥٤] وقته وهو غير مفعول ويستحيل فعله في حال ، هو فيها معدوم غير مفعول ، لم يكن لفعل اللطف معنى .

فيقال لهم : ما في هذا أننا لسنا نسلم لكم أنه لا يأمر إلا لإعلاء كونه أمره لطفاً ودلالة على المأمور ، فلم نذكر كونه أمراً لإعلاء أكثر من وجود أمره ؛ فهذا أمر غير مسلم . وفعل اللطف عندنا غير واجب ، إن قلنا وقوعه قبل الفعل أو معه على ما نثبت من بعد ؛ فسقط ما قلتم .

ومع هذا ، فإننا إذا قلنا : إن الأمر يقارن الفعل ، فإننا نقول : إنه إنما يتقدمه في حال تقدمه ، يكون دلالة على المأمور ولطفا له ، إن كان اللطف واجبا على ما تدعون ، ويكون باقيا ومقارنا للفعل ، إن كان ممّا يصح بقاؤه أو يوجد مع الفعل إلى حاله أمر يأتي غير المتقدم الذي يكون دلالة ولطفا ، لأن حال الفعل حال ، يصح فيها كون الأمر أمرا به بالتفاني .

وانما تقولون أنتم : إنه لا يجوز الأمر به في حاله ، لأنه قبّح في تلك الحال الأمر به . وتبنون هذا على ثبوت قبّح في العقل . وهذا الأصل باطل لما سنشرحه من بعد .

أو تقولون : الأمر به في حاله عبث ، لأنه لا عَرَض فيه . وهذا أيضا باطل ، لأن الله ، جلّ وعزّ ، لا يأمر وينهى ويشرّع لعرض ولا لعلّة ، ويكون بذلك حكيما ، فإذا لم تُنكروا جواز الأمر به في حاله من جهة الاستحالة والامتناع ، وانما تُحيلونه لأجل قبّحه وكونه عبثا . وذلك باطل ؛ فسقط ما قلتم .

وربما عوّلتُم في ذلك على أن الأمر به في حالٍ تؤدّي إلى تكليف المحال وما لا يُطاق ، لأنه محالٌ ففعل الموجود والقدرة عليه . ومحالٌ فعله ، إذا خَصَر وقته وهو معدوم . وهذان الأصلان باطلان ، لأن الحادث في حاله يفعل ويكون في تلك الحال ، ولأنه إن كان المأمور به لم يفعل في وقته وفعل تركه ، فإنه يصح وجوده في تلك الحال بدلا من تركه بأن لا يكون كان تركه إلا القدرة على تركه .

وقد بيّنا صحة البدل من الواقع والماضي من قبل بما يُغني عن إعادته ؛ فبطل ما تقولون عليه في منع مقارنة الأمر للفعل ووجوده في زمن الفعل ، ولأننا قد دللنا فيما سلف على أن كلام الله ، تعالى ، [٥٤ب] القديم من صفات ذاته . والحسن

والقُبْحُ وَالْعَبَثُ مِنْ صِفَاتِ الْحَادِثِ دُونَ الْقَدِيمِ وَالْبَاقِي وَالْمَعْدُومِ .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكُنَّا نَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، مُفَارِقُ الْفِعْلِ فِي حَالِهِ وَيَكُونُ أَمِيرًا بِهِ فِي وَقْتِهِ وَلَيْسَ أَمْرُهُ حَادِثًا ، فَيَكُونُ عَبَثًا أَوْ حَسَنًا أَوْ قَبِيحًا . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ كُلُّ مَا يُعَوَّلُونَ عَلَيْهِ فِي مَنَعِ ذَلِكَ .

وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِذَا صَحَّ تَقْدُّمُ الْأَمْرِ لِلْفِعْلِ لَكُونِهِ لُطْفًا ، فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ تَعَلُّقُهُ بِهِ فِي وَقْتِهِ لَكُونِهِ لُطْفًا غَيْرِ الْمَأْمُورِ فِيهِ ؟ مَا يُذَرِّكُمْ لَعَلَّهُ ، تَعَالَى ، قَدْ عَلِمَ أَنَّ تَعْلِيلَ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ فِي وَقْتِهِ لُطْفًا لِخَلْقٍ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ ؟

فَإِنْ قَالُوا : الْأَمْرُ بِهِ فِي حَالِهِ عَبَثٌ قَبِيحٌ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُلَظَّفَ ، تَعَالَى ، لِلْمُكَلَّفِ . وَمِنْ لُطْفِهِ فِعْلُ الْقَدِيمِ لِلْقَبِيحِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَا لُطْفَ لَهُ .

قِيلَ لَهُمْ : قَدْ بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَبِيحٍ وَلَا عَبَثٍ وَلَا أَمْرٍ بِمَا لَا يَفْعَلُ وَبِمَا لَا يَصِحُّ تَرْكُهُ وَبِمَا لَا يَصِحُّ وَجُودُهُ بَدَلًا مِنْ عَدَمِهِ فِي وَقْتِهِ . وَمِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ يُقْبَحُونَهُ . وَقَدْ أَبْطَلْنَا جَمِيعَهَا ؛ فَسَقَطَ مَا قُلْتُمْ .

وَصَحَّ كَوْنُهُ لُطْفًا لِلْمُكَلَّفِ نَفْسِهِ فِي كَوْنِهِ فَاعِلًا لِلشَّيْءِ فِي حَالِ خُدُوثِهِ بِأَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْلَقْ عَلَيْهِ الْأَمْرُ بِهِ فِي حَالِهِ ، لَمْ يَسْهَلْ دَوَاعِيهِ إِلَى الْإِسْتِمْرَارِ عَلَيْهِ ، لَوْ أَنَّهُ لُطِفَ لَهُ فِي فِعْلِ عِبَادَاتٍ أُخَرَ ، تَقَعُ مِنْهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ . وَلَوْ لَمْ يُعْلَقِ الْأَمْرُ بِهَذَا الْفِعْلِ فِي حَالِهِ ، لَمْ يَفْعَلْ غَيْرَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي قَدَّمَ أَمْرُهُ بِهَا . وَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ ، صَحَّ مُقَارَنَةُ الْأَمْرِ لِلْفِعْلِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِذَا كَانَ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ يَقُولُ : إِنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ جِهَةٌ لِحُسْنِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ حَسَنًا فِي حَالِ عَدَمِهِ وَلَا فِي حَالِ بَقَائِهِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ حَسَنًا فِي



حال حدوثه ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمَرِيدُ فِي حُسْنِهِ مِنَ الْأَمْرِ مَقَارِنًا ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْإِرَادَةُ عِنْدَكُمْ لِلْفِعْلِ هِيَ الْمُؤَثِّرَةُ فِي حُسْنِهِ وَقُبْحِهِ وَكَوْنِ الْكَلَامِ خَيْرًا وَإِهَانَةً وَتَعْظِيمًا وَكَوْنِ السُّجُودِ عِبَادَةً لِلَّهِ ، تَعَالَى ، أَوْ لغيره ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بِالْحَادِثِ فِي حَالِ حَدُوثِهِ ، إِذَا كَانَتْ مُؤَثِّرَةً فِيهِ دُونَ حَالِ عَدَمِهِ وَحَالِ قُدْرَتِهِ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَكَانَ الْأَمْرُ بِالْفِعْلِ جِهَةً لِحُسْنِهِ وَمُؤَثِّرًا فِي [١٥٥] كَوْنِهِ كَذَلِكَ ، وَجَبَ تَعَلُّقُهُ بِهِ فِي حَالِهِ ، لِيَكُونَ ، إِنْ كَانَ موجودًا ، جِهَةً لِحُسْنِهِ ، وَإِنْ كَانَ معدومًا فِي تِلْكَ الْحَالِ ، كَانَ جِهَةً لِحُسْنِهِ ، لَوْ وُجِدَ بدلًا مِنْ عَدَمِهِ ، لِأَنَّهُ ، لَوْ وُجِدَ وَلَيْسَ الْأَمْرُ مُتَعَلِّقًا بِهِ ، لَمْ يَكُنْ حَسَنًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ بِهِذَا أَيْضًا وَجُوبُ تَعَلُّقِ الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ فِي حَالِهِ وَبَطْلُ مَا قَالُوهُ .

## فصل

فإن قالوا : إذا قلنا : إنَّ من حقِّ الأمرِ أن يكونَ أمراً بالفعلِ في حاله ، وجب أن لا يكونَ أمراً لله وأمراً لرسولٍ في وقته أمراً لِمَن يخلقُ ويحدثُ إلى يومِ القيامةِ ، ولم يجب أن يحدثَ لكلِّ بالغٍ مُكَلَّفٍ أمراً له في وقتِ الفعلِ .

قيل له : هذا باطلٌ ، لأنَّ كلامَ الله ، تعالى ، قديمٌ ، لا يصحُّ حدوثُهُ ، لا في حالِ الفعلِ ولا قبلَهُ ، وإنما يكونُ أمراً بالفعلِ قبلَ حاله وأمراً للمعدومِ قبلَ ، بشرطِ أن إذا وُجدَ المُكَلَّفُ وصار بصفةٍ مَن يلزمُهُ ، فيقبلُ الفعلَ ، وجب عليه ؛ فإذا دخل وقتُ الفعلِ ، كانَ الأمرُ القديمُ أمراً به في حاله ، وقد كانَ أمراً به قبلَ حاله وقبلَ خلقِ المأمورِ به أيضاً على ما بُيِّنَ مِنْ بَعْدُ .

وأمرُ الله ، تعالى ، وأمرُ الرسولِ ، عليه السلامُ ، أمرٌ لم يُخلقْ ويوجدَ قبلَ خلقِهِ بشرطةٍ وجودِ المُكَلَّفِ وكونِهِ على الصفةِ التي يلزمُ معها تنفيذُ الفعلِ ، وهو بعينه أمرٌ به في حاله ، كما أنَّ الخيرَ عن أنَّ الشيءِ سيكونُ هو الخيرُ عن كونه ، إذا كانَ .

ونحنُ وإن قلنا : إنَّ أمرَ الله أمراً بالفعلِ في حاله ، فإننا نقولُ أيضاً : إنَّه أمرٌ به قبلَ حاله بشرطِ ما ذكرناه ، غيرَ أنَّه أمرٌ بإعلامٍ على ما بيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ . ومعنى أنَّه إعلامٌ أنَّه أمرٌ لِلْمُكَلَّفِ بالفعلِ في وقته بشرطةٍ بقائه إليه ووجوده فيه بصفةِ المُكَلَّفِ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، صحَّ ما قلناه وما قاله أبو الزَّائِدِ وَعَبَّادُ بْنُ سَلَمَانَ في أنَّ الأمرَ أمراً بالفعلِ في حاله .

١ وعَبَّادُ بْنُ سَلَمَانَ : وعَبَّادُ بْنُ سَلَمَانَ ، كذا في الأصل ، كما في الفهرست (للنديم) ٥٩٨/٢-٥٩٩ وبعض نسخ طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٧ [الطبعة السابعة] ، بينما في بعض المصادر (عَبَّادُ بْنُ سَلَمَانَ) ، كما في طبقات المعتزلة (للغاضي عبد الجبار) ٢٧٣ [الطبعة السابعة] وبعض نسخ طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٧٧ [الطبعة السابعة] . هو من معتزلة أهل البصرة .

وأخطأ أبْنُ الرَّأُونْدِيِّ فِي قَوْلِهِ : إِنَّ الْأَمْرَ الْمُتَقَدِّمَ عَلَى أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ لَيْسَ بِأَمْرٍ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ بِهِ فِي وَقْتِ التَّوَسُّعِ ، بَلْ هُمَا أَمْرَانِ عَلَى الْحَقِيقَةِ بِالْأَمْرِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ ، وَوَقْتِهِ [٥٥ب] أَمْرٌ بِهِ بِشَرْطِ بَقَاءِ الْمُكَلَّفِ إِلَيْهِ وَكَمَالِ شُرُوطِ التَّكْلِيفِ فِيهِ . وَالْأَمْرُ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ فِي وَقْتِ التَّوَسُّعِ أَمْرٌ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَمُقَارِنُ لَوْقَتِهِ ، وَلَوْ فَعَلَ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَوْقَاتِ التَّوَسُّعِ ، لَكَانَ ذَلِكَ أَدَاءً وَكَانَ الْفِعْلُ مُقَارِنًا لِلْأَمْرِ بِهِ . وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ تَرَكَهُ ، إِنَّمَا بَدَلَ مِنْ تَقْدِيمِهِ هُوَ الْعَزْمُ عَلَى أَدَائِهِ أَوْ بَعِيرٍ بَدَلَ عَلَى مَا حَكَمْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَصَرَّحَ بِذَلِكَ .

وَلَا وَجْهَ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْ فُقَهَاءِ الْعِرَاقِيِّينَ : إِنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ فِي وَقْتِ التَّوَسُّعِ نَذْبٌ إِلَيْهِ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَإِنَّهُ إِذَا بَقِيَ الْمُكَلَّفُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ بِصِفَةٍ مَنْ يَلْزِمُهُ الْفِعْلُ ، نَابَتْ الصَّلَاةُ الَّتِي فَعَلَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ نَذْبًا مِنَّا وَالْفَرْضُ ، وَأَنَّهُ إِنْ نَوَاهَا فَرَضًا ، لَمْ تُجْزَ عَنْ فَرَضِهِ . وَلَا قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِ التَّوَسُّعِ مُرَاعَاةٌ ، فَإِنْ أَتَى عَلَى الْمُكَلَّفِ وَقْتُ التَّضْيِيقِ وَهُوَ بِصِفَةٍ مَنْ يَلْزِمُهُ الْفِعْلُ ، كَانَتْ فَرَضًا ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَى الْوَقْتِ أَوْ لَمْ يَبْقَ بِصِفَةِ الْمُكَلَّفِ ، كَانَتْ نَذْبًا عَنْ فَرَضٍ .

وَشَرَحَ الْكَلَامَ فِي فصولِ هَذَا الْبَابِ وَبَسَطَهُ فِي كُتُبِنَا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ؛ فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ هُنَاكَ ! إِنَّ شَاءَ اللَّهُ ، تَعَالَى . وَبِهِ التَّوْفِيقُ وَالْعَوْنُ .

باب ذكر اختلاف القدرية في جواز تقدم الأمر على الوقت بأوقات وهل يجوز ذلك أم لا ؟

قال الكلّ منهم : إنّه يجب تقدّمه على الفعل بوقت ، لكي يكون دلالةً ولطفاً على ما قلناه ، ولقلاً يكون أمر الموجود بالفعل في حاله . ثم اختلفوا في : هل يجوز تقدّمه عليه بأكثر من وقت واحد أم لا ؟

فقال جمهورهم : يجوز ذلك فيه ، إذا كان في تقدّمه بأكثر من وقت واحد ، فإنّه يزيد على كونه دالاً على الفعل ولطفاً فيه ، فأما إذا لم يكن سوى كونه دلالةً على الفعل ولطفاً فيه ، لم يجوز تقدّمه بأكثر من وقت ، لأنّ تقديمه بأكثر من ذلك عبثٌ قبيحٌ ، لا غرض ولا فائدة فيه .

وقال القائلون بجواز تقدّمه بأكثر من وقت واحد : والفائدة فيه الزائدة على كونه لطفاً ودليلاً [١٥٦] هو أن يعلم الله ، تعالى ، أنّه مصلحةٌ ولطفٌ لمن تحمّله ويؤمّر بأدائه إلى المأمور ، فإذا لم يتّبع أن يكون ذلك لطفاً للمؤدّي المتحمّل ، ولنا منعه أن يكون هذا من بعض فوائده ، وإن كانت فيه فوائد سوى ذلك ، غيّر أنّه يلزم من قال : إنّه لا فائدة فيه إلّا هذا ، أن لا يحسن تقدّم الأمر بأوقات كثيرة دون أن يكون هناك محملاً لأدائه ، وأن لا يجوز إذا كان المكلّف هو المخاطب بالأمر بغير واسطةٍ ومتحمّل أن يقدم أمره على الفعل بأوقات ، وإن لم يكن هناك متحمّل ؛ فقد أبطلوا ما ذكرّوه من الفائدة ونقضوا قولهم .

وقد يتولّى الله ، تعالى ، خطاب المأمور بالفعل من الملائكة وغيرهم بغير واسطةٍ ولا متحمّل . وضيّق الأمر بهم يُخرجهم إلى أنّه لا يكون تقدّمه إلّا لطفاً لمؤدّيه . وقد يكون تقدّمه من أعظم الأنطاف للمكلف نفسه بأن الله ، تعالى ، إذا قدّم الأمر بأوقات كثيرة وخاطب به المأمور ، فعّل العزم في جميع تلك الأوقات على أدائه ،

إِنْ بَقِيَ إِلَى الْوَقْتِ بِصِفَةِ الْمُكْلَفِ وَأَصَابَ بِكُلِّ عَزْمٍ عَلَى ذَلِكَ فِي كُلِّ وَقْتٍ طَاعَةً .  
 وَمُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَزْمُهُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْأَوْقَاتِ الْكَثِيرَةِ تَوْطِئًا لِنَفْسِهِ عَلَى الْفِعْلِ  
 وَتَسْهِيلًا لَهُ وَيَكُونُ ذَلِكَ مِنَ الْطَّافَةِ فِيهِ ، فَإِنَّهُ مَعْرُوضٌ عَلَى كُلِّ مَنْ قَدَرَ الْأَمْرَ  
 لَهُ إِلَى أَنْ يَفْعَلَ الْعَزْمَ عَلَى أَدَائِهِ فِي وَقْتِهِ ، إِنْ بَقِيَ مَا كَانَ ذَاكِرًا لِلتَّكْلِيفِ ، وَإِنْ لَمْ  
 يَفْعَلْ هَذَا الْعَزْمَ ، أَصَابَ ذَنْبًا . وَفِي تَقْدِيمِهِ لَهُ تَعْرِضٌ لِلثَّوَابِ ، لَا يَنَالُهُ إِلَّا بِتَقْدِيمِهِ  
 الْأَوْقَاتِ الْكَثِيرَةِ . وَذَلِكَ حَسَنٌ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ . وَكَمَا يَحْسُنُ مِنْهُ كَمَا لُ  
 الْعَقْلِ وَشَرَّائِطُ التَّكْلِيفِ لِيَحْصَلَ مِنْهُ التَّكْلِيفُ الَّذِي هُوَ تَعْرِضٌ لِلثَّوَابِ ، [ ٥٦ ب ]  
 وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ فَتَبَطَّلَ قَوْلُ مَنْ ظَنَّ أَنَّهُ لَا فَائِدَةً فِي تَقْدِيمِهِ إِلَّا كَوْنَهُ لَطْفًا  
 لِمُتَحَرِّجِهِ وَمُؤَدِّبِهِ . وَهَذَا وَاضِحٌ ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ ؛ فَجَاَزَ لِذَلِكَ تَقْدُّمُهُ بِالْأَوْقَاتِ  
 الْكَثِيرَةِ .

فَأَمَّا نَحْنُ فَقَدْ يَصِحُّ تَقْدُّمُهُ عِنْدَنَا بِالْأَوْقَاتِ الْكَثِيرَةِ ، لَا لِإِعْلَافٍ عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ قَبْلُ .  
 وَيَلْزَمُ مُحِيلَ تَقْدِّمِهِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ تَزِيدُ عَلَى كَوْنِهِ دَلَالَةً عَلَى الْفِعْلِ وَلَطْفًا ، أَنْ يُحِيلَ  
 تَقْدُّمُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ بِالْأَوْقَاتِ وَتَقْدُّمُ الْآلَةِ وَكُلِّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِقْبَاعِ الْفِعْلِ ،  
 مَتَى لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا كَوْنُهُ مِمَّا يَقَعُ بِهِ الْفِعْلُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَتِمُّ جَمِيعُهُ بِأَنْ يَتَقَدَّمَ وَقْتًا  
 وَاحِدًا ، فَلَا فَائِدَةَ فِي تَقْدِيمِهِ أَكْثَرَ مِنْهُ . وَمَتَى قَدَّمَ بِأَكْثَرِ مِنْ وَقْتٍ ، كَانَ ذَلِكَ  
 عَيْبًا ، لَا عَرَضَ فِيهِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى هَذَا ، فَقَدْ قَاسُوا قَوْلَهُمْ . وَإِنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا  
 أَعْتِدَالَهُمْ .

## فصل

وقد أطلق الكل منهم أنه إنما يجب تقدم الأمر على وقت واحد . ويجب عندنا على موضوعهم أن يتقدم بوقتَيْن ، فوقت السماع ، الأمر وأستيفائه ، والوقت الذي يليه ، وقت تأمله وحصول العلم بموجبه ، ووقت الإيقاع في الثالث من حال الأمر وبعد تفهمه ومعرفة متضمنه . هذا عندنا لا بُد منه .

فأما من قال : لا يجوز تقدمه على الفعل بأكثر من وقت واحد ، فإنما عليه في ذلك أنه لا فائدة فيه . وقد بينا أنه قد يكون فيه فوائد لا سبيل إلى دفعها ؛ فبطل ما قالوه .

## فصل

فإن قالوا : فَجَوَزُوا أيضًا أَمْرًا مَنْ هو في حال يلقي الأمر به غير قادرٍ عليه ولا آلةٌ فيه ، وَمَنْ قَدَّمَ جميع ما يحتاج في الفعل إليه ، إذا تَقَدَّمَ أمره به بأوقاتٍ كثيرة .  
 قيل له : يَجُوزُ ذلك ، ولا يستحيلُ أن يكونَ أَمْرًا له بشرطِ وجودِ الآلةِ وثُبُوتِ الصِّحَةِ وكونه بصفةٍ مَنْ يَصِحُّ منه الفعلُ أو تركُهُ في الوقتِ الذي وُقِّتَ به . هذا غيرُ مستحيلٍ . واللهُ أَعْلَمُ .

## فصل

فإن قالوا : فإذا جازَ تَقَدُّمُ الأمرِ على وقتِ الفعلِ بأوقاتٍ كثيرة ، فَجَوِّزُوا أَمْرَ المعدوم ، ومن لم يُخْلَقْ بشريطة وجوده ، وكمالِ صِفَةِ التكليف به [١٥٧] وبلوغ الأمرِ إليه !

قيل له : كذلك نقول . هذا هو الذي لا بُدَّ من تجويزه . وقد يَصِحُّ أن يكونَ هناك سايغٌ لأمرِ المعدوم ومتحملٌ له ومأمورٌ بأدائه ، وأن يكونَ ذلكَ لطفًا ، وأن لا يكونَ عندنا أيضًا لطفًا . ويجوزُ تقديمُ أمرِ المعدوم ، وإن لم يكنْ هناك متحملٌ له ولا مؤدَى عن الله ، ولا عن الأمرِ مِنَّا .

فأما وجوبُ ذلكَ في الله ، تعالى ، وظاهر على قولنا ، لأنَّه لم يَزَلْ مُتَكَلِّمًا مع عَدَمِ جميع الخلق ، ومن كلامِهِ الأَمْرُ والنهي للمعدوم بشريطة وجوده وبلوغه وبلوغ الأمرِ إليه على وجهٍ تقومُ به عليه الحُجَّةُ ، فلا بدَّ لذلكَ أن يكونَ سابقًا ، إذا قلنا : هو أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَحَبْرٌ لِنَفْسِهِ ، لأنَّه إذا كانَ أَمْرًا لِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ ، لا يَصِحُّ أن يكونَ إِلَّا أَمْرًا لِمَنْ هو له ، وإن كانَ معدومًا وكان كلُّ مبلَّغٍ معدومًا ، ولكن يكونُ أَمْرًا للمعدوم بشريطة ما ذُكِّرنا .

فأما من قال من أصحابنا : إنَّه يكونُ أَمْرًا وَنَهْيًا لإفهام المأمور متضمنه ، فلا يجعلُهُ أَمْرًا لِنَفْسِهِ وَعَيْنِهِ ، وإنَّما يجعلُهُ أَمْرًا لِعَلَّةٍ هي الإفهام للمُرَادِ به . ولا نقول : إنَّه أَمْرٌ للمعدوم ، بل لا يكونُ أَمْرًا إِلَّا بإفهام المراد منه . ويُرادُ بالإفهام ورود الخطاب على المُكَلَّفِ مع كونه على صِفَةٍ مَنْ يَصْلُحُ منه معرفة الأمر وفهمه ، سواء فهم وعِلْمُ المُكَلَّفِ أو لَمْ يَعْلَمْ بالزام أمرِ المعدوم لها . ولا زائل عنهم .

فإذا قلنا : إنَّ الأمرَ مِنَ الله ، تعالى أَمْرٌ لِنَفْسِهِ ، جَوِّزْنَا أَمْرَهُ ، تعالى ، في الأزل للمعدوم بِشَرْطِ ما ذكرناه ، وإن لم يكنْ هناك متحملٌ ، كما يَحْسُنُ مِنَ الإنسانِ



كُتِبَ وَصِيَّتُهُ وَأَمْرُهُ فِيهَا لِمَعْدُومٍ لَمْ يُخَاطَبْهُ وَلَمْ يَنْصَبْ مَبْلَغًا إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَأْمُرَ فِي وَصِيَّتِهِ لِمَنْ يُخْلَقُ مِنْ نَسْلِهِ وَوَلَدِهِ أَنْ يَفْعَلُوا فِي تَرْكِتِهِ كَذَا وَكَذَا . وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ ، بَطَلَتْ الْحَاجَةُ إِلَى الْمُتَحَمَّلِ وَحُضُورِهِ .

وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ جَوَازِ أَمْرِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِلْمَعْدُومِ بَغَيْرِ وَاسِطَةٍ وَلَا مُتَحَمَّلٍ ، وَبَيْنَ جَوَازِ ذَلِكَ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي قُبْحِ ذَلِكَ مِنَ الْإِنْسَانِ ، وَكَوْنِهِ غَيْرَ قَبِيحٍ مِنْهُ ، تَعَالَى ، بِأَنْ أَمَرَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، قَدِيمٌ غَيْرَ مُحَدَّثٍ وَلَا فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِهِ ، وَهُوَ أَمْرٌ لِنَفْسِهِ ، لَا يَقِفُ كَوْنُهُ كَذَلِكَ [٥٧ب] عَلَى الْفِعْلِ وَالِاخْتِيَارِ لَهُ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَوْجَدَ إِلَّا وَهُوَ أَمْرٌ بِمَا هُوَ أَمْرٌ بِهِ ، فَلَمْ يَقَوْ لِدَالِكَ عَلَى فِعْلِ الْقَدِيمِ لَهُ وَاخْتِيَارِهِ لِإِبْقَائِهِ وَتَأْخِيرِ فِعْلِهِ إِلَى وَقْتِ وُجُودِ مُتَحَمَّلٍ لَهُ . وَأَمْرُ الْأَمْرِ مِنَّا مُحَدَّثٌ وَكُسِبَ لِلْعَبْدِ وَبَيْنَ مَقْدُورَاتِهِ وَفِعْلِ التَّرَكُّ لَهُ ، فَإِذَا قَدَّمَهُ وَلَا غَرَضَ فِي تَقْدِيمِهِ وَلَا مُتَحَمَّلٍ يَتَلَقَّاهُ عَنْهُ وَيُؤَدِّيهِ ، وَقَدْ يَصِحُّ مِنْهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى حِينِ حُضُورِ الْمَأْمُورِ أَوْ الْمُؤَدِّي إِلَيْهِ ، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ تَأْخِيرُهُ إِلَى فِعْلِهِ ، وَرَأَى أَنْ تَقْدَّمَ مَا لَا غَرَضَ فِي تَقْدِيمِهِ ، مَعَ صِحَّةِ تَأْخِيرِهِ عَنَّا ؛ فَأَفْتَرَقَتِ الْحَالُ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْمُحَدَّثِ . وَهَذَا يَبَيِّنُ لَا دَخَلَ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْمُنَازَعَةِ فِي قَدَمِ كَلَامِهِ ، تَعَالَى ، وَكَوْنِهِ أَمْرًا لِنَفْسِهِ .

وَلَيْسَ لَهُمُ الْقَدْحُ فِي أَمْرِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، فِي أَرْزُلِهِ لِلْمَعْدُومِ بِأَنَّهُ ، إِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ مُؤَدِّي لَهُ وَلَا غَيْرُهُ ، كَانَ هَازِيًا وَعَبَثًا ، لِأَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْعَبَثَ مِنْ صِفَاتِ الْفِعْلِ . وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ أَمْرِهِ وَلَا أَحَدَ يَسْمَعُهُ وَبَيْنَ أَمْرِنَا وَلَا أَحَدَ يَسْمَعُهُ ، بِأَنَّنَا يَصِحُّ مِنَّا تَأْخِيرُ فِعْلِ أَمْرِنَا إِلَى وَقْتِ ظَنِّ يَسْمَعُهُ الْمَأْمُورُ أَوْ الْمُؤَدِّي عَنْهُ . وَكَلَامُ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَأَمْرُهُ الْمَسْمُوعُ لَيْسَ بِفِعْلٍ لَهُ وَوَقَعَ بِاخْتِيَارِهِ ، حَتَّى يَوْقِفَ ذَلِكَ عَلَى وَجُودِ سَامِعٍ لَهُ وَمُؤَدِّي مِنَ الْخَلْقِ ؛ فَأَفْتَرَقَتِ لِدَالِكَ الْحَالُ بَيْنَهُمَا .

وَلِأَنَّ قَوْلَهُمْ : الْكَلَامُ ، إِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ أَحَدٌ وَيَتَلَقَّاهُ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ كَانَ هَذَيَانًا ،

باطلٌ من وجهَيْن . أحدهما أنَّهم لا يجدون كلاماً لِمُتَكَلِّمٍ ، لا أَخَذَ سَمِعُهُ ، لأنَّ اللهَ يَسْمَعُهُ وَالْحَقَّقَةُ . ولا يوجد هذا الأصلُ المَقِيسُ عليه كلامُ الله ، تعالى .

والوجهُ الآخرُ أنَّه لو دَخَلَ الكلامُ في كونه هَذِيًّا ، لأنَّه لا أَخَذَ يَسْمَعُهُ ، لَخَرَجَ كلامُ الْمُخَلِّطَيْنِ وَالْمُزَسِّمَيْنِ عن أَنْ يَكُونَ هَذِيًّا ، إذا سَمِعَهُ السَّامِعُونَ . وهذا باطلٌ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَبَطَلَ ما قالوه ، ولأنَّ الإنسانَ ، لو خَلَا بِنَفْسِهِ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ وَأَنْشَدَ الْأَشْعَارَ وَتَكَلَّمَ بِضُرُوبِ الْحِكْمِ ولا أَخَذَ يَسْمَعُ كَلَامَهُ ، لم يَكُنْ هَازِيًّا ، إذا كَانَ كَلَامُهُ مُفِيدًا . وكلامُ الله ، تعالى ، مفيدٌ وزائدٌ على كُلِّ مُفِيدٍ ؛ فَرَأَى ما قالوه وَصَحَّ تَقْدُّمُ الأَمْرِ على الفِعْلِ بِأَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ وأمرُ المعدومِ . [١٥٨] وَسَقَطَ كُلُّ ما يَرُومُونَ به دَفْعُ ذَلِكَ .

باب ذكر اختلافهم في بقاء الأمر المتقدم إلى وقت الفعل وفي أنه أمر به إن بقي إلى وقته أم لا ؟

والذي نقوله نحن في هذا الباب : إن الله ، تعالى ، قديم باقي ، لا يجوز عليه الفناء والبطالان ، وإنه ، وإن كان متقدماً على وقتٍ بغير غاية وأوقات محدودة ، فإنه أيضاً باقي إلى وقت الفعل وأمر به في ذلك الوقت على ما بيّناه من قبل على استحالة بقاء شيء من الأعراض ومن اكتساب وغيرها ، غير أنه لو جاز بقاء فعل العبد أو شيء من أفعاله ، لم يصح كون أمر القديم أمراً به بأن يفعل مع بقائه في الوقت الذي قيل له أفعله فيه ، وقد كان فعله فيه وتقصى وقت حدوثه ، لأنه محال أن يفعل اليوم ما كان فاعلاً له في أمس .

وهذا مما لا يصح فعله ولا تركه على ما بيّناه في فصول القول في البدل من استحالة فعله للماضي ، ولكن يصح أن يؤمر بفعله ، فإن يعيده بعد عدمه بشرطة إن عدم وعرفه المكلف بعينه ، فيقال له : أفعله على وجه الإعادة ، لفعله .

وقد بيّنا من قبل وجه الدلالة على استحالة فعل الباقي أو تركه ، وإنما يجزئ الأمر بهذا من أهل الحق من يجوز الأمر بالمحال ، وإن لم يكن ممّا ورد في شرعنا ولا فيما قبله على ما أوضحناه في ذلك من قبل ، فلم يجز لأجل هذه الجملة أن نرمنا كون أمر الله ، تعالى ، أمراً بالباقي ، كما أنه أمر بالفعل في حال حدوثه ، لو صح بقاء فعل العبد ، وإن صح تعلقه به في حال عدمه وحال حدوثه للعلل التي ذكرناها .

فأما كلام المحدث ، فإنه عرض لا ينفي . وكذلك العبارة «أعراض» لا يجوز بقاؤها ، فلا سؤال علينا ، إذا لو بقي أمر المحدث إلى حال المأمور به ، هل كان يكون أمراً به أم لا ؟ ولكن الواجب على الأصل الذي قدمناه ، لو فرضنا وجوزنا

بقاء أمر المُخَدِّثِ الْمُتَقَدِّمِ على المأمور إلى وقتِ الفعل ، أن يكونَ أمرًا به في حاله ، كما أَوْجَبْنَا ذلكَ في أمرِ الله ، تعالى ، الماضي . وكون أحدهما قديمًا والآخر مُخَدِّثًا [٥٨ب] لا يوجبُ الفرقَ في تعلُّقهما بالفعلِ في حاله .

فأمَّا القدرةُ فقد أَخْتَلَفُوا في هذا البابِ ؛ فقال الجُبَّائِيُّ وَمَنْ قَالَ يَقُولُهُ : إِنَّ كَلَامَ الله ، تعالى ، وكلامنا يَبْقَى إلى حينِ وقتِ الفعلِ مع تَقَدُّمِهِ عليه .

وقال الجمهورُ منهم : إِنَّهُ لا يَبْقَى ؛ فَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّهُ أَصَوْتٌ ، لا يَصِحُّ بقاءُها ، سَقَطَ عنه تَكَلُّفُ الكلامِ في أَنَّهُ ، إذا بَقِيَ إلى وقتِ الفعلِ ، يكونَ أمرًا به أم لا ، لأنَّهُ يُحِيلُ بقاءَهُ .

فأمَّا الجُبَّائِيُّ ، فقد زَعَمَ أَنَّ الكلامَ يَبْقَى ، والأمرُ مِنْ جُمْلَتِهِ . وقال مع ذلكَ : إِنَّ الأمرَ الْمُتَقَدِّمَ ، وإنْ بَقِيَ إلى وقتِ الفعلِ ، فَإِنَّهُ لا يكونُ أمرًا لَهُ ، لأنَّ الأمرَ بالموجودِ وما حَضَرَ وقتَهُ وغير مفعولٍ ، لا يَصِحُّ على ما بَيَّنَّاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ .

وقال أيضًا : إِنَّ الأمرَ يَصِيرُ أمرًا بالإرادةِ لا بِصِغَتِهِ وصورتهِ .

قال : والإرادةُ إِنَّمَا توجبُ في المرادِ وتكونُ جهةً لِكَوْنِهِ على بعضِ الوجوهِ في حالِ حدوثِهِ ، فأمَّا الباقي ، فلا يَصِحُّ تأثيرُ الإرادةِ فيه ، فلم يَجْزُ لذلكَ أَنْ يكونَ أمرًا في حالِ بقاءِهِ ، إِذِ الباقي لا تُؤَثِّرُ الإرادةُ فيه .

وهذا القولُ عِنْدَنَا باطلٌ ، لأنَّ أمرَ الله ، تعالى ، وأمرَ غيره مِنَ الخَلْقِ أمرٌ لنفسِهِ ، لا بالإرادةِ لكونِهِ ، ولا لإرادةِ المأمورِ به على ما بَيَّنَّاهُ في فصولِ القولِ في نُفْيِ خَلْقِ القرآنِ مِنْ قَبْلُ . وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، لم يَجْزُ خروجُ أمرِهِ ، تعالى ، وأمرِ

١ توجب : يوجب ، الأصل .

٢ تؤثّر : يؤثر ، الأصل .

غيره<sup>١</sup> عن كونه أمراً ، إذا بقي إلى حال المأمور به لأجل أن الإرادة لا تؤثر في الباقي والأداء<sup>٢</sup> عنهم ، إنما يصير أمراً بالإرادة . وزال ما قاله .

---

١ غيره : عمره ، الأصل .

٢ الأداء : ولادا ، الأصل .

## فصل

وكلُّ مَنْ قال مِنَ الْمُعْتَرِيةِ : إِنَّ كَلامَ اللَّهِ ، تعالى ، عَرَضَ غَيْرُ باقٍ إِلَى وَقْتِ المأمورِ به ، إِنَّمَا يَقُولُ : إِنَّ الأوامِرَ التي فِي القرآنِ باقيةٌ عَلَى المَجَازِ وَالإِتِّسَاعِ . وَمِرادُهُمْ بِذلِكَ أَنَّ حِكَايَةَ القرآنِ ، كُلَّمَا تَكَرَّرَتْ وَقَرَأَهَا القَرَّاءُ ، تَضَعْنَتْ مَعْنَى المَحْكِيَةِ وَذَلَّتْ عَلَى تَقْدِيمِ الأوامِرِ التي هِيَ حِكَايَةُ ، فَيَكُونُ سَمْعُهَا وَكُونُهَا دَلَالَةً عَلَى تَقْدِيمِ ما هِيَ حِكَايَةُ لَهُ بِمِثَابَةِ بقاءِ تِلْكَ الأوامِرِ المُتَقَدِّمَةِ التي كانَ أَخَذَها اللَّهُ لِجَبْرِيلَ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ خَاطَبَهُ وَأَمَرَهُ بِالتَّأْدِيَةِ عَنْهُ ، وَإِلَّا فَجَمِيعُ أَوامِرِ اللَّهِ ، تعالى ، مَعْدُومَةٌ [١٥٩] فِي هَذَا الوَقْتِ ، وَإِنَّمَا حِكَايَتُها مُوجُودَةٌ .

وهذا خِلَافُ ظاهِرِ ما عَلَيْهِ جَمِيعُ الأُمَّةِ مِنْ أَنَّ أَوامِرَ اللَّهِ ، تعالى ، فِي القرآنِ باقيةٌ عَلَى عِبَادِهِ .

وَقَدْ تَكَلَّمْنَا فِي فصولِ القَوْلِ فِي نَفْيِ خَلْقِ القرآنِ عَلَى الجُبائِي فِي بقاءِ كَلامِنا فِي الحِكَايَةِ وَالْمَحْكِيَةِ ، وَقَوْلُهُ : إِنَّ القرآنَ يَوجَدُ فِي مَواضِعَ كَثيرَةٍ فِي وَقْتِ واحِدٍ مَعَ الكِتابَةِ وَالْحِكَايَةِ وَالْحِفْظِ ، وَأَنَّهُ إِذا وُجِدَ مَعَ الحِفْظِ وَالكِتابَةِ ، لَمْ يَكُنْ مَسْمُوعًا ، وَإِذا وُجِدَ مَعَ الحِكَايَةِ ، كانَ مَسْمُوعًا بِما يُغْنِي مُتَأَمِّلُهُ هَناكَ ، إِنَّ شاءَ اللَّهُ وَحدَهُ .

## فصل

وكان عِبَادُ بِنِ سَلَمَانَ أَمِينَ الْقُدْرَةِ يَزْعُمُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ لَيْسَ بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَلَكِنْ فِيهِ الدَّلَالَةُ عَلَيْهِمَا ، وَأَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ شَيْئَانِ يُحْدِثُهُمَا اللَّهُ ، تَعَالَى ، عِنْدَ سَمَاعِ الْآيَاتِ الَّتِي مِنْهَا قَوْلُهُ : ﴿ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة ٤٣] ، ﴿ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة ٢١٨] ، ﴿ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴾ [الحج ٢٢] وَأَمْثَالِ ذَلِكَ .

وهذا القولُ خلافاً لِذَيْنِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ، لِأَنَّ الْأُمَّةَ عَلَى قَوْلَيْنِ ؛ فَمِنْهُمْ الْقَائِلُ بِأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ وَأَنَّهُ قَائِمٌ بِهِ وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ عِبَارَةٌ عَنْهُ . وَمِنْهُمْ الْقَائِلُ بِأَنَّ كَلَامَهُ هَذِهِ الْأَصْوَاتُ وَالصِّيَغُ الْمَنْظُومَةُ ، فَإِنَّهُ أَمَرَ بِهَا وَنَاهٍ وَمُخَيَّرٌ ؛ فَأَمَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَنَهْيُهُ شَيْءٌ ، يَحْدُثُ فِي قُلُوبِنَا عِنْدَ سَمَاعِ الْقِرَاءَةِ ، فَلَيْسَ مِنْهَا قَائِلٌ بِذَلِكَ ؛ فَوَجَبَ رَدُّ قَوْلِهِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَلَأنَّهُ إِنْ كَانَ أَمْرُ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَنَهْيُهُ شَيْئَانِ يَحْدُثَانِ فِي الْقُلُوبِ ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَا مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ السَّامِعِ لِلْقِرَاءَةِ أَوْ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ فِي الْقَلْبِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا لِلْقَلْبِ وَلِمَنْ فَعَلَ فِيهِ أَوْ فِيمَا هُوَ مِنْ جُمْلَتِهِ ، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِي الْإِرَادَةِ . وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا هُوَ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ وَالْأَمْرُ وَالنَّاهِي دُونَ اللَّهِ ، تَعَالَى .

وَالْمُتَكَلِّمُ عَنْدهُمْ مَنْ فَعَلَ الْكَلَامَ ، لَا مَنْ وُجِدَ بِهِ أَوْ بِمَا هُوَ مِنْ جُمْلَتِهِ . وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا بِذَلِكَ الْكَلَامَ وَلَا أَمْرًا وَلَا نَاهِيًا . وَيَجِبُ [٥٩ب] أَيْضًا أَنْ يَكُونَ لَا خَيْرَ لِلَّهِ ، تَعَالَى ، فِي الْقُرْآنِ وَلَا اسْتِخْبَارَ وَلَا وَعْدَ وَلَا وَعِيدَ وَلَا

١ سلمان : كذا في الأصل ؛ وفي بعض المصادر (سليمان) . تقدم ذكره . يُنظر هنا ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،

١٥٢ ، ١٥٣ .

٢ من : مع : الأصل .

خَضَّ ولا تنبيه ولا شيء من أقسام الكلام ، وإنما الخيرُ وجميعُ ضرورته شيءٌ يحدثُ في نفسِ الإنسانِ عندَ سماعِهِ القراءةَ . وهذا حَدٌّ مِنَ الجَهْلِ العظيم . وهو مع ذلكَ نقيضُ قوله : إِنَّ أَمَرَ اللَّهِ ، تعالى ، إلى حينٍ وقتِ الفعلِ ويكونُ أمرًا به ؛ فَإِنْ كَانَ باقِيًا ، فما وَجْهُ قوله : إِنَّ الأَمَرَ والنَّهْيَ شيءٌ يَحْدُثُ في قلبِ سامعِ القراءةِ ؟ وكيف يحدثُ الباقي ؟ وإنما كَانَ يجبُ أَنْ يَقُولَ على هذا الأصلِ : إِنَّ أَمَرَ اللَّهِ ، تعالى ، ونهْيَهُ يَنْتَقِلُ إلى قَلْبِ السامعِ مع بقائه عندَ سماعِهِ القراءةَ . وكلُّ هذا جهلٌ مِنْهُ وتخليطٌ .

والقدريَّةُ تمنعنا أَنْ يكونَ الكلامُ معْنَى في النَّفْسِ . وقد قاله عَبَّادٌ وَصَّرَحَ به ، وإنَّ عَظَمَ خطاؤُهُ في قوله : إِنَّ الذي في القلبِ هو كلامُ اللَّهِ ، تعالى ، وأمرُهُ ونهْيُهُ . وإذا جازَ أَنْ يكونَ كلامُ اللَّهِ ، تعالى ، في قلبِ الإنسانِ ونَحْنُ لا نسمعهُ ، جازَ أَنْ يكونَ كلامُ الإنسانِ نفسه في قلبِهِ ، وإنَّ لم نسمعهُ ، وإنما يعرِّ عنه بهذِهِ الأصواتِ على ما بيَّنَّاهُ في بابِ نفيِ خَلْقِ القرآنِ .

وهذا الذي قالَهُ تَكْذِيبٌ مِنْهُ لِإِخْوَانِهِ الْقَدْرِيَّةِ أَنَّ الكلامَ المعقولَ هو هذِهِ الأصواتُ ذواتُ الصَّيْغِ والصُّوَرِ المسموعةِ . وكلُّ هذا حيرةٌ مِنْهُمْ جميعًا .



باب الكلام في جواز أمر الله ، تعالى ، بالفعل في وقت يعلم أن المكلف ممنوع منه ومحال بينه وبينه

والذي يقوله أهل الحق في ذلك : إِنَّهُ يُجَوِّزُ وَيَحْسُنُ مِنَ اللَّهِ ، تعالى ، أَنْ يَأْمُرَ بالفعل في وقتٍ ، يَعْلَمُ أَنَّ الْمُكَلَّفَ ممنوعٌ منه فيه . وهذا الأَمْرُ يَرِدُ منه ، تعالى ، على وَجْهَيْنِ ؛ فتارةً يَأْمُرُ به بشرطِ زوالِ المنعِ ووجودِ القدرةِ عليه . وتارةً يَأْمُرُ به مطلقاً ، فيكونُ والمُكَلَّفُ مأموراً به في تلك الحال ، وإنْ كَانَ ممنوعاً منه فيها ؛ فإنْ أَمَرَ به بشرطِ زوالِ المنعِ ودخُلِ الوقتِ والمُكَلَّفُ ممنوعٌ منه ، لم يَلْزَمْهُ مانعاً ولم يَكُنْ بِحُلُولِهِ مِنَ الفعلِ [ ١٦٠ ] عاصياً ، لأنَّ شرطَ وجوبه زوالُ المنعِ ولم يزلْ ؛ وإنْ أَمَرَ به مطلقاً في الوقتِ بغيرِ شرطِ زوالِ المنعِ ، كَانَ بِحُلُولِهِ منه في الوقتِ عاصياً .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ المنعَ في الحقيقةِ إنما هو العجزُ عن الفعلِ أو ما يَجْرِي مَجْرَاهُ مِنْ وجودِ قُدْرَةٍ على ضِدِّهِ . وإنْ كَانَ الجمهورُ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ لَا يَصِفُونَ الْقُدْرَةَ على ضِدِّ الفعلِ المأمورِ به مَنعاً منه وَيَجْعَلُونَ العجزَ الذي يَتَعَذَّرُ به وَضِدَ القدرةِ على الفعلِ ، لَا يَتَعَذَّرُ بها شيءٌ على مَعْنَى كونِها عجزاً ، وإنْ كَانَتْ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ ضِدّاً للقدرةِ عليه ، فيكونُ للقدرةِ ضِدَّانِ . أَحَدُهُمَا عجزٌ عن الفعلِ وَالْآخَرُ قُدْرَةٌ على ضِدِّهِ .

وقد بَيَّنَّا أَيْضاً مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا يُسَمَّى ما تَعَذَّرَ به الفعلُ مَنعاً منه حَتَّى يَكُونَ مَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ مُرِيداً لِفَعْلِهِ وَقَاصِداً إِلَيْهِ وَمَحَالٌّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، يُوقَعُهُ بدَوَاعِيهِ الدَّاعِيَةِ بِهِ إِلَى فَعْلِهِ . هَذَا حَكْمُ اللِّسَانِ . وَقَدْ شَرَحْنَا هَذَا فِيمَا سَلَفَ .

وجماعةُ أَهْلِ الْحَقِّ يُخَيِّرُونَ التَّكْلِيفَ لِلْفَعْلِ في وقتٍ تكونُ القدرةُ عليه معدومةً إلى قُدْرَةٍ على ضِدِّهِ . ومنهم مَنْ يُجِيزُ تَكْلِيفَ الْعَاجِزِ عَنِ الْفَعْلِ ، وإنْ كَانَ الْعَجْزُ قد

أختاره إلى حالٍ مَنْ لا يَصِحُّ منه الفعل ولا تركُّهُ على المذهبَيْنِ جميعًا ، أغنيَ مذهب مَنْ قال مِنْهُم : إِنَّ العَجَرَ عَجَزٌ عن معدومٍ وعَجَزَ عن الشيءِ وضيِّدِهِ ، ومذهب مَنْ قال : إِنَّه لا يكونُ عَجَزًا إِلَّا عن موجودٍ ، يقارنُهُ في مَحَلِّهِ ؛ فعلى القولَيْنِ جميعًا يجبُ أَنْ يكونَ العَجَزُ مُصَيَّرًا للعاجزِ إلى حالٍ مَنْ لا يَصِحُّ منه الفعل ولا تركُّهُ ، لأنَّه إِنْ كَانَ عَجَزًا عن الشيءِ وضيِّدِهِ ، فمُحَالٌّ وَقُوْعٌ أحدهما مع وقوعِ العَجَزِ عنهما . وَإِنْ كَانَ عَجَزًا عن موجودٍ ، يقارنُهُ ، اسْتَحَالَ مع ذلكِ كونه قادرًا عليه مع العَجَزِ عنه واستَحَالَ كونه قادرًا على ضيِّدِهِ مع العَجَزِ عنه ، لأنَّ ذلكَ يوجبُ اجتماعَ الشيءِ وضيِّدِهِ مِنْ حيثُ كَانَ العَجَزُ والقدرةُ لا يَتَعَلَّقَانِ إِلَّا بموجودٍ ؛ فوجودُ العَجَزِ عن الشيءِ والقدرةُ على ضيِّدِهِ يوجبُ اجتماعَهُما . وذلكَ محالٌّ .

ولو كَانَ يَجُوزُ تكليفُ المُحَالِّ ، فهل مَعْنَى جوازِ ذلكَ صحتهُ مِنْ الله ، تعالى ، وَإِنْ كُنَّا لا نَشْكُ في أَنَّهُ [٦٠ب] في شَرْعِنَا ولا فيما قَبْلَهُ ، فجازَ أَنْ يَقَالَ : يَصِحُّ تكليفُ ذلكَ ولا يستحيلُ في العقلي ، وَإِنْ تَجَنَّبَ لفظُ الجوازِ .

فأما جوازُ تكليفِ الله ، تعالى ، الفعلَ في وقتٍ ، يَعْلَمُ أَنَّ المُكَلَّفَ معدومًا أو مُخْتَرَمًا فيه ، فَإِنَّهُ جائِزٌ منه ، تعالى ، غيرُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِلَّا بشرطِ وجودِ المُكَلَّفِ في ذلكَ الوقتِ وكونِهِ حيًّا ومُتَمِّنٌ يَصِحُّ تَلَقُّيهِ للأمرِ به وعلمه به .

ونحنُ نَدُلُّ مِنْ بَعْدِ على أَنَّ الأمرَ بهذا الشرطِ أَمَرٌ في الحقيقةِ لِمَنْ في المعلومِ أَنَّهُ يكونُ معدومًا ومُخْتَرَمًا في وقتِ الفعلِ خلافًا ، تحيلُهُ القدرةُ في هذا البابِ .

## فصل

فأما القدرة ، فقد اختلفوا في أمرين . علم الله ، تعالى ، أنه يمنع من الفعل ويحول بينه وبينه ؛ فحكى أن قوما منهم قالوا : إنه يجوز أن يُقدَّر في الوقت على منعه منه وحال بينه وبينه ، ولا يجوز أن يأمر به ، لأنه تكليف لما لا يُطاق ، وأن آخرين منهم قالوا : لا يجوز أن يأمر به ولا يُقدَّر عليه .

والذي عليه مُحَصِّلُوهُمْ في ذلك القول يوجب إقدار الممنوع على ما منع منه وحيل بينه وبينه لأجل أنه لا يُمنع الممنوع عندهم إلا على ما هو قادر عليه ، وإنما المنع من الفعل على الحقيقة عندهم هو ضد الفعل المقدور وليس بضد للمقدور عليه وما يجري مجرى المنع ، فهو عَدَمُ الآلة فيه والعلم به ونحو ذلك .

وكيف يجوز على مذهب هؤلاء أن يقال : يجوز أن يقدر على الفعل الممنوع منه أو لا يجب عندهم كون الممنوع قادراً ؟ قد ذكرنا الكلام في حكم المنع والعجز من قبل .

ويجب على من قال منهم : إنَّ المُحَالَ بينه وبين الفعل والممنوع منه لا يجوز أن يقدر عليه ، أن يقول : إنَّ المنع منه هو العجز عنه الذي لا يصحُّ معه وجود القدرة عليه . وإلا فإذا لم يضادَّ المنع القدرة عليه ، فلا شيء يُمنع من إقداره عليه ، وإن كان ممنوعاً منه ؛ فأما الأمر بما الممنوع ممنوع منه ومُحَالَ بينه وبينه ، فقد أَطْبَقَتِ القدرة على أنه غير جائز من القديم ، تعالى ، لأنه يتَعَذَّرُ [٦١] وقوع الفعل مع المنع منه ومع ما يجري مجرى المنع منه من عَدَمِ الآلة والتشكيك من العلم به وإغدام الدليل عليه وإغدام محل الفعل ، كما يمتنع ويتعذر وقوع الفعل مع العجز عنه ومع القدرة عليه ؛ فتكليف الفعل مع هذا أجمع تكليف لما لا يُطاق . ومحال ذلك في صفة القديم . ويُريدون بإحالة ذلك قُبْحَهُ تكليفه منه ، تعالى ،

وكونه سَفْهًا ، ولا يُغْنُونَ أَسْتِحَالَةً وَقَوَعِ التَّكْلِيفِ لِدَٰلِكَ مِنْهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ  
ولا مقدورٍ له . ولا فَرْقٌ عِنْدَهُمْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ مِنَ الْفَعْلِ مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، أو  
مِنْ قِبَلِ غَيْرِهِ ، لَأَنَّهُ لِلْمَنْعِ يَتَعَدَّدُ ؛ فَلَا مُعْتَبَرٌ بِكَوْنِهِ مِنْ فِعْلٍ فَاعِلٍ مَخْصُوصٍ .

وقد تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ فِي فصولِ الْقَوْلِ فِي الْإِسْتِطَاعَةِ بِمَا يُغْنِي عَنْ  
زِدِهِ . وَسَتَكَلِّمُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ فِي فصولِ الْقَوْلِ فِي الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ وَالتَّعْدِيلِ  
والتَّجْوِيرِ بِمَا يُبْطِلُ دِينَهُمْ فِي تَصَوُّرِ ظُلْمٍ وَقَبِيحٍ وَسَقَمٍ مِنَ الْقَدِيمِ ، تعالى ، بتكليفٍ  
مَا لَا يُطَاقُ وَبِغَيْرِهِ مِنَ الضَّرُوبِ الَّتِي يَدْعُونَ قُبْحَهَا مِنْهُ ، تعالى ، بِمَا لَا قِبَلَ لَهُمْ  
بِدَفْعِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب القول في جواز أمر الله ، تعالى ، المكلف بالفعل في وقت يعلم أنه يكون مخيراً ما فيه أو معدوماً وجوده حياً

والذي نقوله في ذلك : إن الله ، تعالى ، قد كلف الفرائض والعبادات كل ما يعلم أنه يكون متيئناً أو معدوماً وقت كلفه الفعل بشرط إن كان موجوداً حياً على صفة من يصح علمه بالأمر بذلك وتلقيه له أو رده ، كما أنه يأمر بالفعل في الوقت لمن يعلم أنه يكون موجوداً حياً فيه وبصفة من يصح أن يعلم أمره به .

وقد أطبقت القدرة على أنه لا يجوز أمر من في المعلوم من حاله كونه متيئناً في وقت الفعل وبصفة من لا يصح علمه به وأن ذلك قبيح منه وسفاهة ، لا يجوز في حكمته . وأطبّقوا أيضاً على أن كل من أمر وخوطب بإيقاع الفعل في المستقبل ، فإنه لا يجوز أن يعلم أو يعتقد من غير جهة العلم أنه مأمور بالفعل في ذلك الوقت إلا بعد حضور الوقت ومضيّه ؛ فإن كان قد فعلت فيه ، فقد علم [٦١ب] أنه مأمور به ومطيع بامتثالهِ . وإن لم يكن فعله ، علم بعد مضي الوقت أنه كان مأموراً به وأنه مُفَرِّط بأن لم يفعلهُ ، إن فعل له تركاً وضدّاً ، وإن لم يفعلهُ على قول مجيزي خلي القادر المكلف من فعل ما يقدر عليه وتركه .

ولا خلاف بيننا وبينهم وبين فرق الأمة في جواز أمر الأمير مناً لغيره بالفعل في المستقبل بشرط إن بقي الوقت بصفة من يلزمه الفعل لما نذكره عنهم من أن الفرق بين جواز أمرنا بهذا الشرط وأمره ، تعالى .

فإنما ما يدل على جواز أمرنا بهذه الشريعة ، فإطبات الأمة على ذلك وهو من أوضح الأدلة . ويدل عليه أيضاً أن الأمير مناً لغيره بالفعل في المستقبل لا يخلو من ثلاثة أحوال . إما أن يكون عالماً بأن المأمور يتبقى إلى ذلك الوقت بصفة من

يلزمه الفعل أو عالمًا بأنه لا يَبْقَى إليه بهذه الصفة أو مُجَوِّزًا لكونه باقيًا إليه وغير باقي ؛ فإن كَانَ عالمًا بذلك ، صَحَّ تَكْلِيفُهُ وَأُمْتِحَانُهُ بِالْأَمْرِ مِنْ قَوْلِ الْكَلِّ ؛ فهذا الشرطُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُورُ غَيْرَ مُشَارِكٍ لِلْأَمْرِ فِي الْعِلْمِ بِأَنَّهُ سَيَبْقَى بهذه الصفة إلى وقتِ الفعلِ ، لأنَّهما إذا اشْتَرَكَا فِي الْعِلْمِ بِذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ لِلشَّرْطِ وَجْهًا مَعَ الْعِلْمِ بِالْبَقَاءِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَالِمًا بِأَنَّ الْمَأْمُورَ لَا يَبْقَى إِلَى الْوَقْتِ بِصِفَةِ الْمُكْلَفِ ، حَسُنَ أَيْضًا وَكَانَ أَمْرُهُ بِذَلِكَ لِأَغْرَاضٍ لَهُ مِنْ إظهارِ أَمْرِهِ بِذَلِكَ وإقْدَارِ الْمَأْمُورِ بِهِ بِوُجُوبِ طَاعَتِهِ ، إِنْ بَقِيَ ، ولاعتقاده أَنْ فِي أَمْرِهِ بِذَلِكَ اسْتِصْلَاحًا لَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَتَوْطِينًا لِنَفْسِهِ عَلَى الطَّاعَةِ فِي جَمِيعِ مَا يَأْمُرُهُ وَلتَعَرُّضِهِ بِذَلِكَ لِثَوَابِ الْعَزْمِ عَلَى طَاعَتِهِ ، إِذَا كَانَ مَعْنً يَلْزَمُ الْعَزْمَ عَلَى فِعْلِ طَاعَتِهِ وَمَحْظُورٌ عَلَيْهِ الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ لَهُ نَبِيًّا يَأْمُرُهُ عَنِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَوَالِدٌ وَسَيِّدٌ يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَى الطَّاعَةِ ، إِنْ بَقِيَ فِي كُلِّ وَقْتٍ ضَرَبٌ مِنَ الثَّوَابِ ، وَفِي تَرْكِ ذَلِكَ إِصَابَةُ الذَّنْبِ .

ويجبُ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ الْمَأْمُورُ بِذَلِكَ مُشَارِكًا لِلْأَمْرِ فِي الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَبْقَى إِلَى الْوَقْتِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ فَائِدَةَ الشَّرْطِ ، لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ إِلَّا بِتَجَوُّزِهِمَا بَقَاءَ الْمَأْمُورِ أَوْ تَجَوُّزِ أَحَدِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ مِنَّا لغيرِهِ شَاكًا فِي أَنَّ الْمَأْمُورَ [١٦٢] يَبْقَى إِلَى الْوَقْتِ أَوْ لَا يَبْقَى . ولا خِلَافَ أَيْضًا فِي حُسْنِ أَمْرِهِ بِذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَقِّ الْأَمْرِ مِنَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّ الْمَأْمُورَ يَبْقَى إِلَى الْوَقْتِ ، لِأَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَ الْعَقْلُ وَالْحِكْمَةُ ذَلِكَ ، لَأَوْجَبَهُ عَلَى الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورِ جَمِيعًا ، لِأَنَّ مِنْ حَقِّ مَوْجِبِ الْعَقْلِ أَنْ يَشْتَرِكَ فِي عِلْمِهِ الْأَمْرُ وَالْمَأْمُورُ .

وهذا يوجبُ خِلَافَ إِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ وَكُلِّ أُمَّةٍ وَمَوْجِبِ عِنْدَهُمْ مَعْرِفَةَ الْمَأْمُورِ بِوَقْتِ أَجَلِهِ ، وَأَنَّهُ سَيَبْقَى إِلَى وَقْتٍ ، وَإِنْ كَانَ مُؤَقَّتًا بِالسَّنَةِ وَالْأَكْثَرِ . وهذا عِنْدَهُمْ نَهَائُ الْاسْتِيفَادِ وَالْإِغْرَاءِ بِفِعْلِ الذَّنْبِ وَتَسْوِيفِ النَّفْسِ بِالتَّوْبَةِ مِنْهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ

الاستيفاد الذي سندكره عنهم في فصول القول في الأصلح والتكليف والتعديل والتجوير والقول في التوبة والوعيد .

ولأن في هذا التكليف مع شك الأمر والمأمور والتجوير للبقاء والاختيرام بدلا منه امتحان للمكلف واستصلاح وتوطيد للنفس على فعل العزم على الطاعة ومسرّة للأمر بأمره وإثبات الإقرار من المأمور بالتزام طاعته والإخبار بالعزم على امتثال أمره إلى غير ذلك من الأغراض الصحيحة . وإذا كان ذلك كذلك ، بأن صحة جواز التكليف منا للفعل المستقبلي بهذه الشريطة . وإذا صح هذا منا وجوازه مع علم الأمر منا بأن المأمور يخرّم في وقت الفعل للاستصلاح والمقاصد التي ذكرناها ، صح مثله من القديم ، جلّ وعزّ ، وإن علم أنّ المكلف لا يبقّى إلى الوقت لامتناعه بذلك وتعريضه للثواب ، إذا كان المعلوم من حاله أنّه يفعل العزم على الطاعة ، إن بقي ، ولأنّه يجوز أن يكون قد علم ، تعالى ، أن أمره بهذه الشريطة مصلحة له فيما عدا ذلك الفعل وجامع الدواعي للطاعة في جميع ما يؤمر به أو كنّيه ؛ فوجب أنّه لا فرق في جواز هذا الأمر وصحته من القديم ومن المحدث .

وقد فصلت القدرة بين أمره ، تعالى ، للعبد بهذا وبين أمرنا بأن قالت : إنّما جاز منا وصحّ لتجويرنا أن يبقّى المكلف إلى الوقت وأن لا يبقّى رجاء منا لفعله في الوقت . [٦٢ب] والله ، تعالى ، عالم بأنّه لا يبقّى إلى ذلك الوقت . وقبح منه أن يكلف الفعل في وقت ، يعلم أنّ المكلف يكون ميّتا ، ولم يقبّح منه ما دون ذلك . وهو تكليف الفعل في وقت لم يعلم أنّه يكون عاجزا فيه أو ممنوعا ومحالّا بينه وبينه ، لأنّ ذلك أجمع أمر منه بما يعلم أنّه لا يطاق . وأمر الميّت أقبّح وأخرج من الحكمة من تكليف الحي ما لا يطاق . وكذلك ، إذا أمر الله ، تعالى ، بالفعل في المستقبل مع العلم بأنّ المكلف يبقّى إليه ، لم يكن لاشتراطه

لزوم الفعل ، إن بقي المُكَلَّفُ ، وَجْهًا ، لأنه لا يَحْسُنُ أَنْ يُشْرَطَ بوجود أمر ، يَعْلَمُ أَنَّهُ يَقَعُ وَيَحْصُلُ ، وإنما يَحْسُنُ اشتراط ما يُجَوِّزُ الأمرُ حصوله وَيُجَوِّزُ أَنْ لا يَحْصُلَ .

وقد بَيَّنَّا فَمَسَادَ هَذَا الْفَرْقِ مِنْ قَبْلُ ، وَأَنَّ التَّكْلِيفَ مِنْهُ ، تَعَالَى ، بِهَذَا الشَّرْطِ حَسَنٌ ، إِنْ عَلِمَ أَنَّ الْمُكَلَّفَ يَبْقَى إِلَى وَقْتِهِ أَوْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ مُحْتَزِمًا دُونَهُ ، وَإِنَّمَا لَا يَكُونُ لِلشَّرْطِ وَجْهًا ، إِذَا اشْتَرَكَ الْأَمْرُ وَالْمَأْمُورُ فِي عِلْمِ ذَلِكَ .

وكذلك فقد بَيَّنَّا أَنَّهُ فِي تَكْلِيفِهِ ، تَعَالَى ، بِهَذَا الشَّرْطِ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ بَاقِيًا فِي وَقْتِ الْفَعْلِ أَوْ غَيْرِ بَاقٍ قَصْدٌ صَحِيحٌ مِنْ أَمْتِحَانِ الْمُكَلَّفِ وَتَعْرِضِهِ لِلثَوَابِ بِفَعْلٍ الْعَزْمِ عَلَى الْإِمْتِنَانِ ، إِنْ بَقِيَ ، وَجَوَّازِ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً فِي تَكْلِيفِ غَيْرِ ذَلِكَ الْفَعْلِ ؛ فَسَقَطَ بِذَلِكَ مَا قَالُوهُ سُقُوطًا ظَاهِرًا .

فإن قالوا : فَجَوِّزُوا عَلَى هَذَا أَنْ يُكَلَّفَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، الْفَعْلَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِشَرْطِةٍ إِنْ كَانَ الْفَعْلُ غَرَضًا وَحَادِثًا ، وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ حُصُولِ الْفِعْلِ كَذَلِكَ وَأَسْتَحَالَةِ كَوْنِهِ غَيْرَ غَرَضٍ وَلَا مُحَدَّثٍ !

قيل له : لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ ، مَتَى اشْتَرَكَ الْأَمْرُ وَالْمَأْمُورُ فِي مَعْرِفَةِ صِفَتِهِ الَّتِي لَا بُدَّ ، إِذَا وَقَعَ ، مِنْ حُصُولِهِ عَلَيْهَا ، وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ يَقَعُ أَوْ لَا يَقَعُ ، لَمْ يَكُنْ لاشتراط حصول ما يعلم أَنَّ حصوله لو يَعْلَمَانِ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ فَائِدَةٌ وَلَا وَجْهًا .

وكذلك فلا يَجُوزُ عَلَى أَصُولِهِمُ الْأَمْرُ بِهِ بِشَرْطِ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةً وَلُطْفًا وَحَسَنًا لِعِلْمِ الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورِ عِنْدَهُمْ بِأَنَّ الْمُكَلَّفَ لَا يُؤْمَرُ إِلَّا بِمَا هُوَ مَصْلَحَةٌ وَلُطْفٌ [١٦٣] وَحَاصِلٌ عَلَى وَجْهِ ، يَقْتَضِي فِي الْعَقْلِ الْأَمْرُ بِهِ ؛ فَإِذَا لَمْ يُجَوِّزِ الْمَأْمُورُ كَوْنَهُ بِخِلَافِ



ذلك ، لم يكن للشرط وجهها .

وليس كون العقل عَرَضًا وحسنًا وقييحًا ومصلحةً ولطفاً أمراً ، يكون بالعبد ويَقِفُ على اختياره ويجوز منه كونه عليه ويجوز أن لا يكون به . كذلك ولا يجوز أن يأتمر القديم ، سبحانه ، عندهم بما يخالف كونه على هذه الصفات ، أعني كون المأمور به حسنًا ولطفاً ومصلحةً ؛ فلم يجز لذلك الأمر به بشرط كون المأمور به بهذه الصفات .

وإن هم قالوا : فحجوزوا بقاء الأمر بالفعل في المستقبل بشرط بقاء الأمر به وأن لا يرد النهي عنه والنسخ له !

قيل لهم : هذا واجب عندنا في كل مأمور به في المستقبل لجواز نسخِه والنهي عنه قبل دخول وقته . وقد أشبعنا القول في ذلك في فصول القول في النسخ والمنسوخ وجميع كتبنا في أصول الفقه بما يُغني الناظر فيه . والاشتغال بذلك يُخرجنا عن غرض الكتاب .

فإن قيل : فحجوزوا أيضاً أن يقول : أفعل ما أَرَدْتُهُ مِنْكَ ، إن لم أكرهه !

قيل لهم : هذا محال ، لأنه قد قام واضح الأدلة التي ذكرناها في كتاب الصفات من هذا الكتاب على قدم إرادته وكونه لم يزل مريدًا لما أَرَادَهُ وأستحالة كونه كارهًا له بعد إرادته ؛ فلم يجز اشتراط ذلك .

وليس ما يتوهم عليه هذه المطالبة من أن أمره بالشيء يقتضي إرادته له ونهيته عنه بوجوب كراهته تصحيحاً لما بيناه وأفسدنا به عللهم في ذلك من قبل ؛ فأعنى عن رده .

وإن قالوا : فحجوزوا الأمر بالفعل في المستقبل مع وجود العلم به والدليل عليه والقدرة على فعله والآلة فيه !

قيل لهم : يَجُوزُ هذا أَجْمَعُ ، لِأَنَّهُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَتَلَمَّ المَكْلُفُ أَنَّهُ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَخْصُلَ فِي وَقْتِ الْفِعْلِ وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَخْصُلَ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَذَلِكَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ فِي أَحْكَامِ الاستِطَاعَةِ وَتَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ وَمَعْنَاهُ وَالْخِلَافُ فِي جَوَازِ تَكْلِيفِ الْمُحَالِ .

فإن قيل : فَجَوِّزُوا أَنْ يُؤْمَرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِفِعْلِ [٦٣ب] الْمُحَالِ وَجَمْعِ الْأَضْدَادِ وَأَخْتِرَاجِ الْأَجْسَامِ ! فَقَدْ بَيَّنَّا الْجَوَابَ عَنْ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ أَجَازَهُ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَقَوْلِ مَنْ مَنَعَهُ .

ولا يجبُ الاعتمادُ في الدلالةِ على أَنَّ الْأَمَرَ بِالْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَمْرٌ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَعَ الْمَنْعِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْخِلُولَةِ بَيْنَ الْمَأْمُورِ وَبَيْنَهُ بِالْعَجْزِ وَزَعِ الْقُدْرَةِ وَبَشْرَاطِ الْبَقَاءِ وَكَوْنِ الْمَأْمُورِ حَيًّا بِصِفَةِ مَنْ يَلْزُمُهُ الْفِعْلُ ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ مُتَّفِقَةٌ عَلَى وَجُوبِ دَمِّ مَنْ مَنَعَ غَيْرَهُ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ تَضْيِيقِهَا وَمِنْ رَدِّ الْوَدِيعَةِ وَإِخْرَاجِهَا مَعَ مُطَالَبَةِ صَاحِبِهَا بِهَا ؛ فَلَوْلَا أَنَّ الْمَمْنُوعَ مَأْمُورٌ بِفِعْلِ مَا هُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ ، لَمْ يَسْتَحِقِّ مَانِعُهُ الدَّمَ يَمْنَعُهُ مِنْ فِعْلٍ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ وَلَكَانَ مَانِعُهُ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَذْحِ أَوْلَى مِنْهُ ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُهُ إِيَّاهُ ، فَقَدْ أَشَقَطَ عَنْهُ فَرْضًا ، لَوْلَا الْمَنْعُ ، لَوَجِبَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ مِنْهُ ، لِأَنَّا لَا نَعْتَبِرُ فِي وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا السَّمْعَ بِوُجُوبِ الدَّمِّ عَلَيْهِ ، وَسَوَاءُ كَانَ مَنَعًا مِنْ وَاجِبٍ عَلَى الْمَمْنُوعِ أَوْ مِنْ نَذْبٍ أَوْ مِنْ مُبَاحٍ لَهُ ؛ فَسَقَطَ الْاعتِبَارُ بِذَلِكَ .

ولهم ، إِذَا أَسْتَدَلُّ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّمَا قُبِحَ مِنْهُ وَقْتُ الصَّلَاةِ وَتَضْيِيقِ قَرَضِهَا لِأَجْلِ أَنَّ الْمَنْعَ لَهُ صَارَ سَبَبًا لَوُجُوبِ فَرْضٍ آخَرَ عَلَيْهِ وَهُوَ الْقَضَاءُ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِالْمَنْعِ بِمِثَابَةِ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْفَرَضُ وَبِمَنْزِلَةِ الْحَائِضِ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصِّيَامِ ، وَإِنْ عَرَضَ لَهَا مَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا مَأْمُورَةً وَهُوَ الْخَيْضُ . وَكَذَلِكَ حَالُ الْمَنْعِ .

وقد بَيَّنَّا في أصول الفقه مَعْنَى الْقَضَاءِ وَمَعْنَى الْأَدَاءِ وَأَنَّ الْقَضَاءَ أَدَاءٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَفَرْضٌ يَأْتِي، إِنَّمَا سُمِّيَ قَضَاءً، لَأَنَّهُ عَرَضَ لِلْمَكْلُوفِ أَمَرَ، مَنَعَ مِنْ تَكْلِيفِهِ إِمَّا عِنْدَ سَبَبٍ أَكْتَسَبَهُ أَوْ أَكْتَسَبَهُ غَيْرُهُ أَوْ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ، تَعَالَى، عَلَى مَا شَرَحْنَاهُ وَتَقَصَّيْنَاهُ هُنَاكَ.

وقد يَجُوزُ أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ بِأَنْ يَقَالَ: فَيَجِبُ أَنْ لَا يَسْتَحِقَّ الْمَانِعُ دُماً وَلَا مَدْحاً، لَأَنَّهُ أَسْقَطَ بِمَنْعِهِ فَرْضاً وَكَانَ سَبَبُهُ لَوْجُوبٍ مِثْلِهِ مِنْ بَعْدُ.

ولهم أيضاً أَنْ يُجِيبُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا وَجِبَ دَمُ الْمَانِعِ مِنْ فِعْلِ الصَّلَاةِ لَكُونَ مَنْعِهِ [١٦٤] مُخْرِجاً لِلْمَنْعِيِّ عَنْ صِفَةٍ مَنْ يَصِحُّ تَكْلِيفُهُ فِعْلُ الصَّلَاةِ، وَالتَّكْلِيفُ لَهَا بِفَضْلِ وَإِحْسَانٍ وَنَفْعٍ وَتَعْرِيزٍ لِثَوَابٍ عَظِيمٍ، لَا يُنَالُ إِلَّا بِفِعْلِ الصَّلَاةِ. وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَ غَيْرَهُ مِنَ النَّفْعِ وَوُضُوءِ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ؛ فَلِذَلِكَ وَجِبَ دَمُهُ، وَلَكِنْ مِمَّا يَجِبُ الْاعْتِمَادُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ قَبْلَ وُجُودِ الْقُدْرَةِ عَلَى أَنْ اللَّهُ، تَعَالَى، قَدْ أَمَرَ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ فِي وَفْتِهِ لِأَهْلِ عَصْرِهِ وَمَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِشَرَائِعِ الدِّينِ وَيَتْرُكِ الْقَتْلَ وَالسَّرْقَ وَشُرْبَ الْخَمْرِ وَجَمِيعِ الْمَخْظُورَاتِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ الْأُمَّةُ: إِنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِذَلِكَ عَلَى الْقَطْعِ وَالبَيِّنَاتِ عَلَى بَقَائِهِمْ بِتَجْوِيزِ اخْتِرَائِهِمْ بِاتِّفَاقٍ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَمراً لَهُمْ بِذَلِكَ بِشَرِطِ الْبَقَاءِ بِصَحَّةِ التَّكْلِيفِ، فَوَجِبَ لِذَلِكَ صَحَّةُ مَا قُلْنَاهُ وَبُطْلَانُ مَا دَأَّوْا بِهِ.

باب القول في أنه يصح علم المكلف وغيره من الخلق بأنه مأمور بالفعل قبل حضور وقته وتقضيته أم لا ؟

والذي عليه أهل الحق في ذلك وجماعة الأئمة قبل حدوث خلاف القدرة في هذا الباب أن كل مكلف للفعل في المستقبل فإنه واجب عليه أن يعلم أنه مأمور به بشرط بقاءه وكونه بصفة من يلزمه الفعل وأنه مُنتَحَن بالأمر بذلك ؛ فأنما أن يعتقده أنه مأمور به بغير شرط ذلك ، فباطل أيضا باتِّفَاقٍ . والدليل على صحته ما قلناه ما قدَّمناه من الإجماع على ذلك .

ويدل عليه أيضا أنه ، لو كان الأمر على ما تدعيه القدرة من أن المكلف لا يصح العلم بأنه مأمور بالفعل دون حضور وقته وتقضيته ، فإن فعله ، عليم أنه كان مأمورا به وأنه مطيع بما فعله ، وإن خرج وقته ولم يفعله مع كونه بصفة المكلف ، عليم أنه مُفَرِّطٌ غاص ، فوجب على قولهم أن لا يصح من المُتَلَبِّس بفعل الصلاة والصيام والحج وغير ذلك من القرائض ذوات الجمل الواقعة في أوقات مُتَعَدِّة أن ينوي بما يتَلَبَّس به أنه يُؤَدِّي قرضا واجبا عليه لله ، جلَّ وتَقَدَّسَ ، [٦٤ب] لتجويزه الاختيار وما يُرِيْلُ عنه التكليف من الصفات قبل تمام الفعل . وهذا خروج عن دين الأئمة . وكيف يصح من المُصَلِّي أن ينوي أنه يُؤَدِّي بما يفعله قضاء وهو لا يعلم أنه فرض ، بل يجوز سقوطه عنه ؟

ويدل على فساد قولهم أيضا أنه ، إذا لم يعلم أنه مفروض عليه أربع ركعات ، لم يلزمه الدخول فيما لا يعلم أنه واجب عليه ، كما لا يلزمه الدخول في المُبَاح ؛ فإذا لم يعلم قبل أول جزء من الفعل بلا فصل أنه مأمور به ، لم يلزمه الدخول فيه ، كما لا يلزمه الدخول في المُبَاح ، وإنما يتوزك عليه الذم والعقاب بِتَرْكِ الشُّرُوع فيما قد

تَقَدَّمَ عِلْمُهُ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ شَرْطُ الْبَقَاءِ . وَهَذَا مَا لَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْهُ .

فَإِنْ قَالُوا : إِنَّمَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ الدَّخُولُ فِي الصَّلَاةِ خَوْفًا مِنْ أَنْ تَكُونَ مَفْرُوضَةً عَلَيْهِ ، وَحَالُهُ فِي ذَلِكَ كَحَالِ مُشَاهِدِ الْأَسَدِ فِي وُجُوبِ الْهَرَبِ مِنْهُ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَفْتَرِسَهُ ، وَإِنْ جَوَّزَ أَنْ لَا يَفْتَرِسَهُ ؛ فَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمُصَلِّي خَوْفَ كَوْنِهِ مَأْمُورًا بِهَا .

وَهَذَا أَيْضًا خَرُوجٌ عَنْ دِينِ الْأُمَّةِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُتَلَبِّسِ بِالصَّلَاةِ أَنْ يَنْوِيَ أَنَّهُ يُصَلِّي مَا لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ فَرَضًا لِلَّهِ ، تَعَالَى ، لَا مَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ فَرَضٌ بِشَرْطٍ مَا ذَكَرْنَا . وَقَدْ أَطْبَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى بِهَذِهِ النِّيَّةِ ، لَمْ تَجُزْ صَلَاتُهُ ؛ فَبَطَلُ مَا قَالُوهُ .

وَيُقَالُ لَهُمْ : وَكَيْفَ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ الصَّلَاةِ بِتَجْوِيزِهِ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَجِبْ لَهُ فِعْلُ تَرْكِهَا لِتَجْوِيزِ سَقُوطِهَا عَنْهُ ؟ وَلَا مَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُكَلَّفُ لَا يَذَرِي أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةً عَلَيْهِ أَمْ لَا ، لَكَانَتْ نِيَّتُهُ لَهَا لِذَلِكَ أَوَّلَى أَنْ يُصَحِّحَهَا ، لِأَنَّهَا نِيَّةٌ لِلشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ . وَهُوَ ، إِذَا نَوَّاهَا فَرَضًا مَعَ تَجْوِيزِ أَخْتِرَامِهِ ، نَوَى الشَّيْءَ عِنْدَهُمْ عَلَى غَيْرِ مَا هُوَ بِهِ ؛ فَبَطَلُ مَا قَالُوهُ .

وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَ فِعْلَهَا فَرَضًا مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا فَرَضٌ عَلَيْهِ وَجَوَّزَ كَوْنَهَا غَيْرَ فَرَضٍ ؟ وَمَعْلُومٌ تَعَدُّرُ فِعْلِ نِيَّةِ الْفَرَضِ لِمَا لَا يُعْلَمُ كَوْنُهُ فَرَضًا عَلَى إِطْلَاقٍ أَوْ شَرْطٍ ؛ فَبَطَلُ مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قَالُوا : فَكَيْفَ يَجِبُ عِنْدَكُمْ أَنْ يَنْوِيَ الصَّلَاةَ ؟

قِيلَ : يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْوِيَ أَنَّهُ [١٦٥] يُؤَدِّي فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَرَضًا وَاجِبًا ، إِنْ بَقِيَ ،

وَأَنَّهُ مَأْمُورٌ قَطْعًا بِهَذَا الشَّرْطِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وَقَدْ اعْتَمَدُوا فِي إِحَالَةِ حُصُولِ الْأَمْرِ بِمَا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ شَرْطَ بَقَاءِ الْمَأْمُورِ بِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ الْأَمْرِ مُشْرُوطًا بِشَيْءٍ يُوجَدُ بَعْدَهُ . وَهَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّ مِنْ حَقِّ مَا هُوَ شَرْطٌ لَوْجُودِ الشَّيْءِ أَنْ يَكُونَ مُغَرَّبًا لَوْجُودِهِ ، كَوُجُوبِ وَجُودِ الْغَرَضِ مَعَ وُجُودِ مُحَلِّهِ وَوُجُودِ الْعِلْمِ مَعَ وَجُودِ الْحَيَاةِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ .

وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ سَاقِطٌ مِنْ وُجُوبِهِ . مِنْهَا أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَيْسَ بِشَرْطٍ لَوْجُودِ ذَاتِ الْأَمْرِ ، لِأَنَّهُ ، لَوْ وُجِدَ وَكَانَ ، وَإِنَّمَا هَذَا الشَّرْطُ لَكَوْنِ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ مَا يَتَعَبَّدُ مَوْجِبُهُ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ شَرْطٍ كَوْنِ الْأَمْرِ مَوْجُودًا فِي شَيْءٍ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ وَهُوَ أَنَّ أَمَرَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، بِالْفِعْلِ لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ بَاقٍ إِلَى وَقْتِهِ بِشَرْطٍ لِلزُّومِ الْأَمْرِ وَوُجُوبِ تَنْفِيزِهِ مُوجِبِهِ ، لَا شَرْطَ لَوْجُودِهِ فَقَطْ ، وَلَكِنْ شَرْطَ لَكَوْنِ الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورِ بِهِ عَلَى نَفْسِ الصِّفَاتِ الزَّائِدَةِ عَلَى وَجُودِ الْأَمْرِ .

وَعَلَى هَذَا صَحَّ بِإِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ ، إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ . وَكَانَ زَوَالُ الشَّمْسِ شَرْطًا لَوْجُوبِ تَنْفِيزِهِ مُوجِبِهَا ، وَزَوَالُهَا مَوْجُودٌ بَعْدَ الْأَمْرِ ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ لَوْجُوبِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لَوْجُوبِ تَنْفِيزِهِ مُتَضَمِّنِهِ . وَعَلَى هَذَا جَوَّزْنَا وَإِيَّاهُمْ الْأَمْرَ لِلْمَعْدُومِ وَكَوْنِ الْأَمْرِ آتِرًا لَهُ شَرْطَ وَجُودِهِ وَبُلُوغِ الْأَمْرِ إِلَيْهِ وَوُجُوبِهِ وَتَأْدِي الْأَمْرِ إِلَيْهِ شَيْءٌ يَكُونُ بَعْدَهُ ، وَقَدْ شَرْطَ تَنْفِيزِهِ مُوجِبِ الْأَمْرِ بِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا رَأَوْهُ وَتَبَيَّنَ مَا دَانَتْ بِهِ الْأُئِمَّةُ بِمَا قُلْنَا وَسَقَطَ خِلَافُهُمْ عَلَيْهَا بِكُلِّ طَرِيقٍ .

وَهَازِهِ جُمْلَةٌ فِي فُصُولِ الْقَوْلِ فِي الْأَمْرِ بِالْفِعْلِ كَافِيَةً . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ١ .

آخِرُ الْكَلَامِ فِي الْبَدَلِ . يَتْلُوهُ الْكَلَامُ فِي الْأَحَالِ وَالْأَرْزَاقِ وَالْأَشْعَارِ .

## باب الكلام في الآجال وذكر الخلاف فيها

[٦٥ب] اختلف الناس في المَقْتُول ، هل مات بِأَجَلِهِ أم لا ؟ وهل له أَجَلٌ عِنْدَ اللَّهِ ، تعالى ، غير الوقت الذي قُتِلَ فيه أم لا ؟

فقال أهلُ الحقِّ : إِنَّ أَجَلَ كُلِّ شَيْءٍ هو الوقت الذي يُوقَّتُ أو ما يقوم مقامُ الوقتِ مِنْ جَمِيعِ الحَوَادِثِ<sup>١</sup> ، إِذْ أَجَلَ الحَيَاةِ الوقتُ الذي تُوجَدُ فيه حَيَاةُ الحَيِّ ، وَأَجَلَ موْتِهِ لِمَنْ يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّ موْتَهُ يُوجَدُ فيه وَأَنَّ له أَجَلاً وَاحِداً ، وهو الوقتُ الذي يعلمُ بوجودِ الموتِ فيه ، لا أَجَلَ له عِنْدَ اللَّهِ ، تعالى ، غير ذلك ، مقطوعٌ عليه بالقتلِ ولا غير مقطوعٍ عليه ، وَأَنَّ كُلَّ ذِي وَقْتٍ ، عِلِمَ اللَّهُ ، تعالى ، أَنَّ موْتَ الحَيِّ لا يَحْدُثُ فيه ، فليس بِأَجَلٍ لِمَوْتِهِ . وكذلك كُلُّ وَقْتٍ ، عِلِمَ اللَّهُ ، سبحانه ، أَنَّ حَيَاةَ الحَيِّ لا تُوجَدُ فيه ، فليس بِأَجَلٍ لِحَيَاتِهِ .

وكلُّ أَجَلٍ لِحَيَاتِهِ أو لِمَوْتِهِ ، فلا بُدَّ أَنْ يَمُوتَ وَيَحْيَا فيه لا مَحَالَةً . وسواءَ كَانَ موْتُهُ خَتَفَ أَنْفِهِ بِغَيْرِ سَبَبٍ أو عِنْدَ قَتْلِ ، يَكُونُ عِنْدَهُ نَقْضُ البَيِّنَةِ وَالْأَمُّ تَلَحُّفُهُ ، وسواءَ كَانَ مَقْتُولاً ظُلماً وَعُدْوَاناً أو حَقّاً بِحَدٍّ وَقَوْدٍ وَقَصَاصٍ ، وسواءَ كَانَ عِنْدَ سَبَبٍ ، يَكُونُ مِنْ اكْتِسَابِهِ ، كَرَكُوبِهِ البحرَ ودخوله تَحْتَ الهَذِيمِ وإلقاءِ نَفْسِهِ في نارٍ أو سَبَبٍ ، يَحْدُثُ عِنْدَ فِعْلٍ غَيْرِهِ مِنْ مَرَضٍ أو سَبَبٍ ، يَكُونُ مِنَ الخَلْقِ . وَإِنَّ القَاتِلَ مِنَّا لِلْحَيِّ لَمْ يَكُنْ قَادِراً وَقَتَّ قَتْلَهُ عَلَى تَرْكِ قَتْلِهِ والانصرافِ عنه ، وإِنَّهُ مع ذلكَ قَادِرٌ عَلَى القَتْلِ ومُريدٌ ومُكْتَسِبٌ له وَغَيْرُ مُحْمُولٍ عَلَيْهِ ولا مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ ، وإِنَّهُ إِنْ كَانَ القَاتِلُ مَأْمُوراً بِقَتْلِ مَنْ قَتَلَهُ وَمُسْتَوْفٍ<sup>٢</sup> بِحَدٍّ وَقَصَاصٍ ودافعٍ بِالْقَتْلِ عَنْ نَفْسِهِ وَخَرِيمِهِ ، فهو بِذلكَ مُطِيعٌ مَأْجُورٌ . وَإِنْ كَانَ مَنْهِيّاً عنه ، فهو ظَالِمٌ له وَعَاصٍ بِهِ وَمَأْتُومٌ بِأَقْبَرَانِهِ .

١ الحوادث : + النى ، الأصل .

٢ أَيُّ وهو مستوفٍ .

وَأَطَبُّوْهُا مَعَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَاتِلَ لَيْسَ يَفْعَلُ فِي الْمَقْتُولِ مَوْتًا وَلَا أَلَمًا وَلَا نَقْصًا وَتَقْرِيبًا لِلْبَيْتَةِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ وَمَحَلِّ قَدَرِهِ اغْتِمَازَاتٍ وَحَرَكَاتٍ ، يَفْعَلُ اللَّهُ عِنْدَهَا غَالِبًا بِحَرْزِي الْعَادَةِ نَقْصًا لِبَيْتَةِ الْحَيِّ وَالْأَلَمِ فِيهِ وَمَوْتًا يَضَادُّ حَيَاتَهُ مِنْ غَيْرِ [١٦٦] أَنَّ يَكُونَ لِلْقَاتِلِ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَحِلُّ الْمَقْتُولُ وَيُوجَدُ بِهِ مَنَعٌ وَلَا اكْتِسَابٌ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُنَا لِهَذَا الْفَصْلِ فِي نَقْضِ كُلِّ الْقَدَرِيَّةِ فِي التَّوَلُّدِ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ . وَذَكَرْنَا ، مَتَى يَجِبُ أَنْ تُوصَفَ حَرَكَاتُ الْقَاتِلِ بِأَنَّهَا قَتْلٌ وَهَلْ هِيَ قَتْلٌ لِحَنِسِهَا أَوْ لَوْجُودِ الْمَوْتِ مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا ، وَكَشَفْنَا ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ بِمَا يُوضِّحُ الْحَقُّ وَنَقَضْنَا الْقَوْلَ فِيهِ فِي كِتَابِ نَقْضِ النِّقْضِ بِمَا يُوضِّحُ الْحَقُّ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَأَتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّنَا لَا نَعْلَمُ أَنَّ الْمَقْتُولَ ظَلَمًا أَوْ عَدْلًا ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ ، لَكَانَ يَمُوتُ لَا مَخَالَءَ أَوْ يَعِيشُ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ، سَبْحَانَهُ ، عَالِمًا فِي أَرْزَلِهِ بِأَنَّ الْقَاتِلَ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ ، لِأَمَاتِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَيَمُوتُ فِيهِ ، لِأَحْيَاةِ بُرْهَةِ أُخْرَى وَأَنَّهُ لَا شَيْءٌ يُجْبِلُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، وَأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ وَيَمُوتُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لِأَحْيَاةِ مُدَّةٍ أُخْرَى ، وَأَنَّ تِلْكَ الْمُدَّةَ الَّتِي قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا لَا تَمْتَدُّ حَيَاتُهُ إِلَيْهَا وَلَا يَكُونُ حَيًّا فِيهَا لَيْسَتْ بِأَجَلٍ لَهُ لِعِلْمِهِ<sup>٢</sup> بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَيًّا فِيهَا .

وَكَذَلِكَ لَوْ عَلِمَ أَنَّ ، لَوْ بَقَا ، لَرَزَقَهُ مَالًا وَزَوْجَةً وَوَلَدًا وَزَيْنًا وَوَلَدًا لَهُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَنَالُ ذَلِكَ وَلَا يُعْطَاهُ .

هَذَا جُمْلَةُ مَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَرَعَمَ أَشْطَلُ الْمَعْتَرِ لِي أَنَّ الْأَجَالَ هِيَ الْأَوْقَاتُ الَّتِي يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّ الْعِبَادَ يَمُوتُونَ فِيهَا ،

١ لأحياء : لاحواه ، الأصل .

٢ لعلمه : يعلمه ، الأصل .



إِنْ لَمْ يُقْتَلُوا وَلَمْ يَفْعَلُوا مَا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الزِّيَادَةَ فِي أَغْمَارِهِمْ مِنْ صِلَةٍ رَحِمٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَأَنَّ وَقْتَ الْقَتْلِ وَالْوَقْتَ الَّذِي يَبْقَى إِلَيْهِ مِنْ زِيَادَةٍ فِي عَمْرِهِ أَجَلَانِ لَهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ اللَّهُ فِي الْأَغْمَارِ وَأَنْ يَنْقُصَ مِنْهَا ، وَاسْتَحْجُوا بِقَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [ ٣٥ فاطر ١١ ] وَأَنَّ الْقَاتِلَ لغيرِهِ قَدْ كَانَ قَادِرًا عَلَى تَرْكِ الْقَتْلِ بِالْقُدْرَةِ الَّتِي بِهَا يُوقِعُ الْقَتْلَ .

وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ : وَلَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، كَانَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَعْلَمَ بِحَالِ الْمَقْتُولِ ، كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ مِنْ مَوْتٍ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ بَقَاءٍ إِلَى تَمَامِ أَجَلِهِ ، وَإِنَّهُ لَا عُذْرَ لِلْقَاتِلِ فِي الْقَتْلِ ظُلْمًا ، وَإِنْ وَافَقَ الْأَجَلَ .

[ ٦٦ ب ] وَحُكِيَ عَنْ قَوْمٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَعَاشَ لَا مُحَالَةَ مُدَّةً بَعْدَ ذَلِكَ . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ قَاتِلُهُ ظَالِمًا لَهُ بِالْإِقْدَامِ عَلَى قَتْلِهِ ، إِذَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْتُلْهُ ، لَمَاتَ لَا مُحَالَةَ ، وَإِنَّمَا صَارَ ظَالِمًا لكونِهِ قَاطِعًا عَلَيْهِ أَجَلَهُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لَهُ ، فَقَتَلَهُ دُونَهُ ظُلْمًا وَلَأَجَلَ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ الدِّمَّ وَالْعِقَابَ .

وَكَذَلِكَ رَعَمُوا الْقَوْلَ فِي قَاتِلِ إِبْلِ غَيْرِهِ وَعَنْمِهِ فِي أَنَّهُ قَاطِعٌ بِالْقَتْلِ لِأَجَالِهَا .

وَرَعَمَ أَبُو الْهُذَيْلِ الْعَلَّافُ أَنَّ الْمَقْتُولَ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَمَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا مُحَالَةَ . وَهَذَا ضِدُّ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْقَاتِلَ قَاطِعٌ لِأَجَلَ الْمَقْتُولِ .

وَقَالَ فَرِيقٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ الْمَقْتُولَ ، مَتَى خُصَّ بِالذِّكْرِ وَغَيْرِهِ ، جَازَ أَنْ يُوَافِقَ قَتْلُ الْقَاتِلِ أَجَلَهُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، أَجَلًا لَهُ . وَإِذَا جُعِلَ الْكَلَامُ فِي جَمِيعِ الْمُتَلَيِّ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ قَدْ قُتِلَ قَبْلَ خُصُورِ أَجَلِهِ وَدُونِ وَقْتِهِ الَّذِي

١ هو مُحَمَّدُ بْنُ الْهُذَيْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَكْحُولِ الْعَبْدِيِّ الْبَصْرِيِّ (١٣٥-٢٣٥هـ) ، مِنْ كِبَارِ أُمَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ . عَنْهُ الْفَهْرَسْتُ (لِلدَّبِمْ) ٥٦٤/٢/١ - ٥٦٧ ، تَارِيخُ بَغْدَادَ ٣/٦٦٣ - ٣٧٠ (١٤٨٢) ، سِرُّ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٥٤٢/١٠ - ٦٠٠ (١٧٣) ، لِسَانُ الْمِيزَانِ ٥٩٧/٦ - ٦٠٠ (٨٢٢٢) ، الْأَعْلَامُ ١٣١/٧ .

جَعَلَهُ اللَّهُ أَجَلًا مَقْسُومًا لَهُ .

قالوا : ولا بُدَّ لكلِّ حيٍّ مِنْ أَجَلٍ مَحْكُومٍ لَهُ بِأَنَّهُ يَعِيشُ إِلَيْهِ وَيَكُونُ أَجَلًا لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ ، وَإِنْ قُتِلَ قَبْلَهُ .

قالوا : لَأَنَّ الْأَجَلَ هُوَ الْوَقْتُ الْمُنْتَظَرُ . وَلِذَلِكَ يُقَالُ فِي الدِّينِ الْحَالِي : إِنَّهُ غَيْرُ مُؤَجَّلٍ ، بَلْ حَالٌ . وَيُقَالُ فِي الْمَتَأَخِّرِ وَقْتُهُ : إِنَّهُ مُؤَجَّلٌ .

وقال الجُبَّائِيُّ وَأَبْنُهُ وَمَنْ تَبِعَهُمَا مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ الْأَجَالَ هِيَ الْأَوْقَاتُ وَإِنَّ أَجَلَ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ أَوْقَاتٌ حَيَاتِيَّةٌ تُوْجَدُ فِيهَا وَأَجَلٌ مَوْتِيَّ الْوَقْتُ الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ مَوْتُهُ وَإِنَّهُ لَا أَجَلَ لِمَوْتِ الْإِنْسَانِ غَيْرِ الْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَكُونُ حَيًّا فِيهِ وَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَيِّتِ بِالْقَتْلِ وَبِغَيْرِ الْقَتْلِ وَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ الْمَقْتُولِ وَالْمُحْتَرِقِ وَالْعَرِيقِ وَالْمَيِّتِ تَحْتَ الْهَدْمِ أَنَّهُ لَوْلَا الْقَتْلُ وَالْحَرْقُ وَالْعَرَقُ وَرَكُوبُ الْبَحْرِ وَالِدُخُولُ تَحْتَ الْهَدْمِ ، لَعَاشَ الْمَيِّتُ بِذَلِكَ مُدَّةً زَائِدَةً ، وَكَانَتْ تَكُونُ أَجَلًا لَهُ عَلَى التَّقْدِيرِ ، وَإِنْ كَانَ أَوَانٌ ذَلِكَ أَجَلًا لَهُ .

وَكَانَا لَا يَقُولَانِ : إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ أَجَلَانِ<sup>١</sup> وَأَجَالٌ ، وَيُخَالِفَانِ شَيْخَهُمَا أَبَا الْهَدَّادِ [١٦٧] فِي قَوْلِهِ : إِنَّ الْمَقْتُولَ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ ، لَمَاتَ لَا مُحَالَةً . وَلَا يَفْصِلُونَ فِي هَذَا الْبَابِ بَيْنَ الْمَقْتُولِ الْمَعْيَنِ وَبَيْنَ جَمِيعِ الْقَتْلِ فِي ذَلِكَ وَفِي أَنَّ الْكَامِلَ مَاتَ بِأَجَلِهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَجَلٌ فِي الْحَقِيقَةِ غَيْرَ ذَلِكَ .

وقال بعضُ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ هَذَا الْحُكْمَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي مَقْتُولٍ مُعَيَّنٍ وَعَدَدٍ مِنْهُمْ يَسِيرُ ،

١ وبغير القتل : والصل ، الأصل .

٢ أَوَانٌ ذَلِكَ : الْأَوَانُ ذَلِكَ ، الْأَصْلُ . كَذَلِكَ يَحْتَمِلُ ضَبْطُهُ (ذَلِكَ الْأَوَانُ) عَلَى التَّقْدِيمِ وَالْتَأَخِيرِ .

٣ أَجَلَانِ : اِلْحَيْنِ ، الْأَصْلُ .

٤ الْقَتْلَى : الْقَتْلَا ، الْأَصْلُ .

قد جَزَتْ العادةُ بِمَوْتِ مِثْلِهِمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقْتَلُونَ عَلَيْهِ ؛ فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْقَتْلَى أَعْدَدًا كَثِيرًا ، لَمْ تَجْزِ الْعَادَةُ بِمَوْتِ مِثْلِهِمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يُقْتَلُونَ فِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقْتَلُونَ عَلَيْهِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ لَعَاشَ لَا مُحَالَةً وَمِنْهُمْ مَنْ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ لَمَاتَ لَا مُحَالَةً .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ جَمِيعَهُمْ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لَمَاتَ ، لِأَنَّ مَوْتَ جَمِيعِهِمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ طَاعُونٍ أَوْ سَيْلٍ أَوْ حَرْقٍ نَقُضَ لِلْعَادَةِ . وَاللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَنْقُضُ الْعَادَاتِ فِي غَيْرِ مِنَ الرُّسُلِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِفْسَادٌ لِأَعْلَانِهِمْ .

## فصل

والذي يجب الاعتماد عليه مما يَكْثِفُ الحق الذي أَخَرْتَاهُ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَجَلَ كُلِّ شَيْءٍ أَجَلٌ به هو الوقت الذي يَحْدُثُ فيه وَعِنْدَهُ مَا جُعِلَ الوقت أَجَلًا له ؛ فإذا جعل أَجَلَ حَيَاتِهِ ، فهو وقت ، تَحْدُثُ الحياة فيه ، وإن جعل الأجل أَجَلًا للموت ، كَانَ الوقت الذي يَحْدُثُ فيه الموت ، وَأَجَلَ الدِّينِ وَقْتُ حُلُولِهِ وَأَسْتِخْقَاقِهِ ، وَأَجَلَ الإِجَارَةِ وَأَجَلَ الْعَهْدِ وَالْأَمَانِ هو الوقت الذي يُوَقَّتُ به ، لا يَعْرِفُ أَهْلُ اللُّغَةِ والمعاني أَجَلًا لهذه الأمور غَيْرَ الأوقات التي تُوقَّتُ بها .

ويجب على هذا أن يكون كُلُّ حَادِثٍ وَقَّتْ بشيءٍ وَعَلِقَ حَدُوثُهُ به ، فهو أَجَلٌ له ، وَأَنْ يَصِحَّ فِي الوقتِ أَنْ يَكُونَ مُوقَّتًا فِي المَوْقَّتِ أَنْ يَكُونَ وَقْتًا . وَكُلُّ حَادِثَيْنِ عَرَفَهُمَا الْإِنْسَانُ وَتَمَيَّزَا لَهُ ، جَازَ وَصَحَّ أَنْ يُجْعَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَقْتًا لِصَاحِبِهِ ، إِذَا عَلِقَ حَدُوثُهُ بِوُجُوبِهِ .

ولذلك جَازَ أَنْ يُقَالَ : أَكَلُ زَيْدٌ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَأَنْ يُقَالَ : طَلَعَ الْفَجْرُ عِنْدَ أَكْلِ زَيْدٍ . وَجَاءَ الْمَطَرُ عِنْدَ دُخُولِ اللَّيْلِ . وَدَخَلَ اللَّيْلُ عِنْدَ مَجِيءِ الْغَيْثِ .

وكذلك [٦٧ب] القولُ فِي كُلِّ حَادِثَيْنِ مُتَمَيِّزَيْنِ مُتَفَصِّلَيْنِ فِي صَلَاحِ جَعْلِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَقْتًا لِلآخِرِ وَالْآخِرُ مُوقَّتًا بِهِ وَمُتَعَلِّقًا بِحُدُوثِهِ بِحُدُوثِهِ . وَلَا بُدَّ مَعَ تَمَيُّزِهِمْ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِوَقْتِ حَدُوثِ أَحَدِهِمَا وَجَاهِلًا بِوَقْتِ حَدُوثِ الْآخَرِ ، حَتَّى يَصِحَّ تَوْقِيتُ حَدُوثِ الْمَجْهُولِ بِالْمَعْلُومِ وَقْتُ حَدُوثِهِ .

وكذلك نقولُ : حَلَّ الدِّينُ عِنْدَ وَقْتِ الْخَصَادِ . وَكَانَ وَقْتُ الْخَصَادِ عِنْدَ حُلُولِ الدِّينِ . وَإِنَّمَا كَثُرَ تَوْقِيتُ الْأَشْيَاءِ وَضُرِبَ الْأَجَالُ لَهَا بِسَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْأَيَّامِ وَالشُّهُورِ وَالْأَعْوَامِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا لِأَجْلِ دَوَامِ حَدُوثِهَا وَتَجَدُّدِهَا وَأَسْتِغْرَازِهَا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ غَيْرِ مُخْتَلِفٍ .

وليس كلُّ الحوادث كذلك ، لأنَّ الحَصَادَ قد يكونُ ولا يكونُ ، ويَجِيءُ القَيْثُ وقد لا يَجِيءُ ، فَعَدَلُوا عن التوقيفِ بما يُمكنُ أن يَحْدُثَ وأن لا يَحْدُثَ إلى ضَرْبِ الآجَالِ والتوقيفِ بالدائمِ الحُدُوثِ على وَتيرةٍ واحدةٍ ، وإلَّا فَكُلُّ حادثٍ ، وَقَّتْ حُدُوثُهُ مع حادثٍ آخَرَ ، فَإِنَّهُ وَقَّتْ وَأَجَلَ له . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ ما قُلْنَا .

وَوَجَبَ بِهِ الجُمْلَةُ أن يَقَالَ : إِنَّهُ يَصِحُّ تَوْقِيفُ حدوثِ كُلِّ حادثٍ لِحُدُوثِ حادثٍ غيره ، إذا كانا مُتَمَيِّزَيْنِ ، وكان حدوثُ أحدهما معلوماً وحدثُ ما وَقَّتْ به غَيْرَ معلومٍ ، سواء كان ما يُوقَّتُ به مِنَ الحوادثِ وقتاً أو شيئاً يُخَالِفُ جِنْسَ الأوقاتِ ، بل يجبُ على هَذَا صَحَّةُ تَوْقِيفِ حدوثِ الشيءِ بِكُلِّ أمرٍ ، يَتَجَدَّدُ وَيَطْرُقُ مِنْ حدوثِ ذاتٍ مِنَ الذواتِ أو عَدَمِ ذاتٍ مِنَ الذواتِ أو تَجَدُّدِ صِفَةٍ وَحَالٍ للذاتِ أو انْتِفَاءِ حَالٍ وَصِفَةٍ عنها .

والدليلُ على ذَلِكَ أَنَّهُ ، متى عَلِمَ العالمُ تَجَدُّدَ ما يَتَجَدَّدُ مِنْ عَدَمِ الشيءِ المذكورِ المُشَارِ إليه أو تَجَدُّدَ حَالٍ وَصِفَةٍ له أو انْتِفَاءِهما عنه ، صَحَّ أن يَصِيرَ ذَلِكَ دلالةً على حدوثِ ما لا يُعْلَمُ وقتُ حدوثِهِ ، إذا عَلِقَ به حدوثُهُ بِذَلِكَ الأمرِ ، كما يستدلُّ بحدوثِ الوقتِ والذاتِ على حدوثِ ما وَقَّتْ حدوثُهُ به وَغَلِقَ عليه .

ولِذَلِكَ صَحَّ أن يَقُولَ : إذا فَنِيَ زَيْدٌ ، أَرْتَفَعَ عَمْرُو ، وإذا عُدِمَتْ حَرَكَةُ الحَيِّ [١٦٨] مثلاً أو نفسه ، حَدَثَ وَوُجِدَ موتهُ أو قَدِمَ خَالِدٌ .

وكذلكَ فيجوزُ أن يَقَالَ : إذا حَصَلَ زَيْدٌ شَاكَاً أو سَاهِيَاً أو عاجِزاً أو مُدْرِكاً ، قَدِمَ عَمْرُو أو طَلَعَ الفَجْرُ أو غَابَتِ الشمسُ أو حُصِدَ الزَرْعُ ، وإن لم يَكُنْ كَوْنُ السَاهِيِ والمُدْرِكِ والشَّاكِّ والعاجِزِ عِنْدَ مُنْتَهَى الأحوالِ رُجُوعاً إلى حدوثِ ذاتٍ مِنَ الذَّوَاتِ ،

هي ذات مَنْ له الأحوال الْمُتَجَدِّدَةُ ، ولا إلى حدوث ذوات مَعَانٍ وصفاتٍ ، تجب عنها هذه الأحوال ، لأنَّهم يُنْفَوْنَ الشَّكَّ والشَّهْوَ والإدراكَ والعجزَ والموتَ أيضًا ؛ فيصيرُ تَجَدُّدُ هذه الأحوالِ في التَّوَصُّلِ بها ، إذا تَجَدَّدَتْ إلى معرفةٍ ما يُوقَّتُ بها ، بمِثَابَةِ توقيتهِ بحدوثِ الوقتِ وغيره مِنَ الحوادثِ .

فلا وَجْهَ إِذَا لتصميم مَنْ صَمَّمَ على أَنَّ التوقيتَ لحدوثِ الشيءِ ووجودِهِ لا يَصِحُّ إِلَّا بحدوثِ مِنَ الحَوَادِثِ . وكذلك فَإِنَّ عَدَمَ الشيءِ وانتفاءَ أحوالِهِ وصفاتهِ ليس بِرُجُوعٍ إلى حدوثِ ذاتٍ مِنَ الذواتِ ، وإنَّ صَحَّ التوقيتُ به .

ومتى عَلِمَ المخاطَبُ الْمُوقَّتُ له الشيءُ بِأمرٍ آخَرَ حصولَ ما وَقَّتَهُ ، صَحَّ أَنْ يصيرَ ذَلِكَ دَلَالَةً على حصولِ الْمُوقَّتِ عِنْدَ حُصُولِهِ . ولذلك صَحَّ وَجَارَ جَعْلُ الْمُوقَّتِ به موقتًا وَجَارَ ، إِذَا عَلِمَ زَيْدٌ وَقَّتَ قُدُومَ عَمْرٍو وَجْهَلُ وَقَّتَ قِيَامَ خَالِدٍ ، أَنْ يُقَالَ له : إِذَا قَدِمَ عَمْرٍو ، قامَ خَالِدٌ أَوْ طَلَّقَ أَوْ أَغْتَنَى بِكَرٍّ . وَإِذَا عَلِمَ عَمْرٍو وَقَّتَ قِيَامَ خَالِدٍ وَطَلَّاقِهِ وَجْهَلُهُ زَيْدٌ ، جَارَ أَنْ يَقُولَ له : إِذَا طَلَّقَ بِكَرٍّ وَأَغْتَنَى أَوْ قَامَ ، قَدِمَ زَيْدٌ ؛ فَيُجْعَلُ الوقتُ الْأَحَدِيهِمَا وَقْتًا لِلْآخَرِ .

وكذلكَ لو عَلِمَ زَيْدٌ وَقَّتَ قُدُومَ عَمْرٍو وَجْهَلُ وَقَّتَ طَلَّاقَ خَالِدٍ ، جَارَ أَنْ يُوقَّتَ له طَلَّاقُ خَالِدٍ بِقُدُومِ عَمْرٍو ، وَإِذَا جْهَلُ وَقَّتَ قُدُومَ خَالِدٍ وَعَلِمَ وَقَّتَ قُدُومَ زَيْدٍ ، صَحَّ أَنْ يُقَالَ : إِذَا قَدِمَ خَالِدٌ ، طَلَّقَ بِكَرٍّ وَقَامَ ؛ فَيَكُونُ الوقتُ له موقتًا في حالةٍ أُخْرَى . وهذا يُبَيِّنُ صِحَّةَ ما قُلْنَاهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١ الوقت : الموت ، الأصل .

٢ وجهل : وجهله ، الأصل .

## فصل

فإن قال قائلٌ : فهل يصحُّ التوقيفُ بالقديم والباقي والعدم المُستَمِرَّ والصفات الدائمة الثابتة التي في حُكْم الذوات الباقية ؟

[٦٨ب] قيل له : لا يصحُّ ذلك ولا يتحصَّل ولا يكون دليلاً على حدوث ما يُوقَّت به ، لأنَّه إذا قيل للمخاطب الباقي الدائم الوجود : إذا كنتَ موجوداً ، وإذا كانتِ السماءُ فوقَكَ والأرضُ تحثَّكَ أو كانتا موجودَتَيْنِ ، قديمَ زيدٍ ، أو إذا كانَ صانعُ العالمِ ، تعالى ، موجوداً ، وَقَعَ الحصادُ وخالَّ الدَّيْنُ وجاءَ الغَيْثُ ، لم يَعْلَمَ بذلك شيئاً لحصول الوجودِ لهذه الأمورِ وبقائها ودوامِ وجودِها ؛ فإذا وَجَبَ حدوثُ الحادثِ بها وبوجودِها ، وَجَبَ وجودٌ في سائرِ أوقاتِ وجودِها ، ولم يَتَوَقَّتْ حدوثُها ببعضها . لهذا ما لا خِلافَ بَيْنَ أهلِ اللغةِ والعقلِ فيه .

## فصل

فإن قيل : فهل يجب قولكم : إن القديم لم يزل موجودًا ولم يزل حيا عالمًا قديرًا ،  
توقيت وجوده أو لكونه على هذه الصفات ؟

قيل له : لا ، بل ذلك إخبار بأنه موجود ، لا عن أول وعدم ، وأنه لم يكن على  
هذه الصفات بعد أن لم يكن عليها ، وأنه غير متجدد الوجود والكون ؛ فأمّا  
أن يكون لفظ «لم يزل» فيه ، تعالى ، وفي صفاته توقيتًا له أو لكونه عليها ،  
فمُحال .

ولا رجة أيضًا لقول من قال : إن القول : «لم يزل» يجري مجرى الوقت والتوقيت ،  
لأنه ليس يُفيد وقتًا وتوقيتًا لوجوده ، تعالى .



## فصل

وإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون الأجل هو المنتظر وقوعه دون الحادث الحاصل أو ما يجري مجرى الحادث من الأمور الحاصلة بدلالة قولهم في الدين الذي ليس بخالٍ : إنه مؤجل ، ويقال فيما ليس له أجل منتظر : إنه خال ؟

يقال له : الأمر بخلاف ما قلته ، بل مقتضى اللغة يوجب وصف الخال بأنه مقبوض في أجله ، أنه مؤجل بوقته . وإذا أجل يوقت متأخر ، قيل عند حضور الوقت : هذا أجل الدين ، وقد حضر أجله . وإذا قضي في ذلك الوقت ، قيل في القاضي له : قضاء لأجله . ولو قديم قضاؤه ، ل قيل : قد تبرع وقضاه لغير أجله ؛ فإن لم يكن الأمر [١٦٩] كذلك ، فلا أقل من أن يجري اسم التأجيل على الحال والمتأخر . وكان الأشبه أنه للحال ، وإنما غلب عرف الاستعمال لفظة «مؤجل» و«تأجيل» في الديون المتأخرة من غير أن يكون ذلك موجب اللغة ، كما علم بعرف الاستعمال أن قولهم : حضر أجل زيد ، أن المراد به وقت موته دون أوقات حياته وأجال ديونه . واللغة لا تقصر الأجل على وقت الموت . وإذا كان ذلك كذلك ، ثبت أن الأجل يكون أمراً حادثاً حاصلاً متجديداً وما هو في حكم الحادث ويكون أمراً منتظراً .

ووجب لأجل ذلك أن يقال : إن أجل حياة الإنسان وكل ذي روح قيل أو مات غبطة خفف أنه هي الأوقات التي علم الله ، تعالى ، أنه يكون حياً فيها وتوجد فيها حياته إلى حين موته ، وأنه لا يجوز أن يكون من تلك الأوقات ما هو أجل لموته ، وأن يكون أجل موته الأوقات التي علم الله ، تعالى ، أنه يكون ميتاً فيها ولا يوجد فيها إلا موته وأن لا يكون فيها ما هو أجل لحياته ، لأنها أوقات لموته ، لا

يوجد له حياة في شيء منها .

ومحال أن يكون ما هو أجل لحياته وأوقات لها دون الموت أجلاً لموته وأن تكون أوقات موته التي لا حياة له في شيء منها أجل لحياته ، وأنه لا أجل للمقتول والميت خفف أنفه عند الله غير الوقت الذي علم أنه يموت فيه ، وأن ذلك لا يبدل ولا يتغير ولا يتقدم ولا يتأخر . ولا يضرب الله ، تعالى ، له أجلاً لحياته ، يعلم أنه لا يبلغه ولا يكون حياً فيه ، لأنه إذا كان لم يزل عالماً بأن حياته لا تدوم إلى وقت زائد على الوقت الذي مات أو قتل فيه ، لم يجز انقلاب علمه ولا حدوث بداء له ولا أن يضرب له أجلاً زائداً على الوقت الذي علم أنه يموت فيه ، ويكون ذلك أجلاً له على الحقيقة مع علمه بأنه لا يبلغه ولا يكون حياً فيه ، لأن من حق علمه وعلم كل عالم أن لا يتعلق بالمعلوم إلا على ما هو به .

[٦٩ب] وقد بينا من قبل في غير فصل وجوب تساوي العلم والدليل والخبر الصديق في هذا الباب . نغني بذلك أنه لا يتناول الشيء المعلوم والمخير عنه والمعلوم عليه إلا على ما هو به . ولو تناوله على غير ذلك ، لخرج كل شيء منه عن كونه علماً ودليلاً وخبراً صدقاً . وإذا كان ذلك كذلك ، وكنا قد بينا من قبل أن أجل الحياة إنما هو الأوقات التي توجد الحياة فيها دون ما لا يوجد فيه منها ، وأن أجل الموت الأوقات التي يوجد الموت فيها ، وكان ما علم ، تعالى ، أن الموت يوجد فيه من الأوقات لا بد من وجوده ولا يجوز أن يتقدم وجوده ولا أن يتأخر عن الوقت المعلوم وجوده ، لم يصح أن يقال : إن المقتول مقطوع عليه أجل لحياته ، لأنه قد علم ، تعالى ، أن حياته لا توجد ولا تكون بعد الوقت الذي قتل فيه ، ولا أن يقال أيضاً : إن قتله وموته تأخر وجودهما عن الوقت الذي علم في الأزل أنهما يوجدان فيه . وثبت بذلك ما قلناه .

وقد قال الله ، تعالى ، ذَالَا عَلَى ذَالِكَ : ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [٧ الأعراف ٣٤] وقال ، تعالى : ﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [٣ آل عمران ١٥٤] . يقول الله ، تعالى : إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَتْلِ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ قَتْلُهُ وَمَوْتِ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ مَوْتُهُ وَبُرُوزِهِ إِلَى مَضْجَعِهِ وَتَوَفِّيهِ وَقَبْضِ رُوحِهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كُتِبَ ذَالِكَ عَلَيْهِ .

وقال ، تعالى ، ذَالَا عَلَى مَا قُلْنَاهُ : ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [٣ آل عمران ١٤٥] ، فَبَيَّنَ أَنَّ كُلَّ مَيِّتٍ مِنْ مَقْتُولٍ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِإِذْنِهِ . وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ قَاطِعًا لِأَجْلِ الْمَقْتُولِ ، لَمْ يَكُنْ مَيِّتًا بِإِذْنِهِ . وَذَلِكَ خِلَافُ الدِّينِ وَنَصِ التَّنْزِيلِ .

وقال ، سبحانه : ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ۝ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾ [٤ النساء ٧٧-٧٨] ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا مَنَاجَى [١٧٠] لِأَخَذٍ وَلَا عَاصِمٍ لَهُ مِنْ نُزُولِ الْمَوْتِ بِهِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ نُزُولُهُ بِهِ .

وقوله ، تعالى ، عنهم : ﴿رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [٤ النساء ٧٧] تَعَمَّنْ<sup>١</sup> مِنْهُمْ لِتَأْخِيرِ آجَالِهِمْ . وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ فِعْلِ مَا تَمَنُّوهُ وَقَسَمِ أَجَلٍ لَهُمْ غَيْرِ الَّذِي عَلِمَ أَنَّهُمْ يَمُوتُونَ فِيهِ . وَلِذَلِكَ قَالَ : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [٤ النساء ٧٨] وقال ، جلَّ وَعَزَّ : ﴿يَوْمَعَشَرَ الْيَوْمِ قَدْ

١ تمنى : منجا ، الأصل .

٢ تمنى : تمنى ، الأصل .

أَسْتَكْتَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِي وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَّغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مُنَوَّلَتْكُمْ ﴿٦﴾ [الأنعام ١٢٨] ، فَأَخِيرَ ، جَلَّ وَتَقَدَّسَ ، أَنَّهُمْ يَغْتَرِفُونَ بَأْنَ أَجَلَهُمْ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ ، تعالى ، أَجَلًا لَهُمْ وَمَا بَلَّغُوهُ دُونَ مَا لَمْ يَبْلُغُوهُ .

وقد قال ، تعالى : ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [١٥ الحجر ٥] ، فَأَخِيرَ أَنْ نَفْسًا لَا تَمُوتُ إِلَّا بِأَجَلِهَا الَّذِي كَتَبَهُ وَضَرَبَهُ لَهَا .

وكيف يقال : إِنَّ الْقَاتِلَ قَطَعَ عَلَى الْمَقْتُولِ أَجَلَهُ وَمَاتَ بِغَيْرِ إِذْنِ اللَّهِ ، تعالى ، وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ لَا مُحَالَةَ ؟

وقال ، تعالى : ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [٢٩ العنكبوت ٥٣] ، فَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْعَذَابَ لَا يَجِيئُهُمْ وَيَحِلُّ بِهِمْ إِلَّا عِنْدَ فِتْنَاءِ آجَالِهِمُ الَّتِي جَعَلَهَا أَجَلًا لِامْتِدَادِ حَيَاتِهِمْ ، وَإِنْ أَسْتَوْجَبُوا بِعَظِيمِ إِجْرَامِهِمْ إِنْزَالَ الْعَذَابِ بِهِمُ الْمُنْبَطِلِ لِحَيَاتِهِمْ ؛ فَإِذَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَنْزَلَ بِهِمْ مِنْ فِعْلِهِ مَا يَكُونُ قَاطِعًا لِأَجَلِهِمْ ، فَكَيْفَ يَنْزِلُ بِهِمْ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ مَا يَقْطَعُ عَلَيْهِمْ أَجَلًا ضَرَبَهُ لِحَيَاتِهِمْ ؟

وَكُلُّ هَذِهِ الْآيَاتِ دَالَّةٌ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْقَاتِلَ لِيُغَيِّرَ قَاطِعَ عَلَيْهِ أَجَلَهُ وَإِنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ ، لَبَقِيَ إِلَى أَجَلٍ ، قَدْ كَانَ اللَّهُ أَجَلَهُ لَهُ وَجَعَلَهُ أَجَلًا لِامْتِدَادِ حَيَاتِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ دُونَهُ بِقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَا يَبْلُغُهُ وَلَا يَكُونُ حَيَاةً فِيهِ .

وقال ، تعالى : ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ۝ وَلَنْ يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [٦٣ المنافقون ١٠-١١] ، فَأَخِيرَ أَنَّهُ لَا يُؤَخَّرُ [٧٠ب] مَوْتَ أَحَدٍ ، حَضَرَ أَجَلَهُ وَأَنْقَضَتْ مُدَّتُهُ الَّتِي قَسَمَهَا لِحَيَاتِهِ بِتَعَيُّبِهِ لَذَلِكَ .

وهذا مِنْ أَوْضَحِ النُّصُوصِ الدَّالَّةِ عَلَى إِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ الْقَاتِلَ

لِعَمْرِهِ ظُلْمًا قَاطِعٌ لِأَجَلِهِ وَأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَمُتْ لَهُ ، لَعَاشَ إِلَى أَجَلٍ مَضْرُوبٍ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ .  
وقال ، تعالى ، دَالًّا عَلَى : ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِلْإِخْوَانِ لَهُمْ وَفَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [ ٣ آل عمران ١٦٨ ] ، فَأَنْكَرَ ،  
تعالى ، قولهم أَنَّهُمْ ، لَوْ لَمْ يَتَعَرَّضْ إِخْوَانُهُمْ لِلخُرُوجِ وَالْقِتَالِ وَأَطَاعُوهُمْ فِي الْفُجُودِ  
عَنْ ذَلِكَ ، لَمَا قُتِلُوا أَوْ لَعَاشُوا إِلَى أَجَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ مَاتُوا ، وَإِنْ كَانَ  
مَوْتُهُمْ عَنْ قَتْلِ إِلَّا بِأَجَلِهِمْ الْمَضْرُوبِ لَهُمْ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ  
الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ، فَأَخْبَرَ عَقِيبَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَقْتُولَ مَيِّتٌ بِقَوْلِهِ : ﴿وَلَا  
تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [ ٣ آل عمران ١٦٩ ]  
يعني أَنَّهُمْ يَحْيَوْنَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَيَكُونُونَ مُنْعَمِينَ وَأَنَّ أَمْرَهُمْ سَيُؤُولُ إِلَى ذَلِكَ .  
وهو رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّ الْمَقْتُولَ لَيْسَ بِمَيِّتٍ .

هَذَا عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ وَافَقُوا عَلَى أَنَّهُ ، تعالى ، لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِأَنَّ الْمَقْتُولَ يَمُوتُ فِي  
ذَلِكَ الْوَقْتِ بِالْقَتْلِ لَهُ ظُلْمًا وَأَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَى وَقْتٍ بَعْدَ ذَلِكَ .

وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ مُحَالٌ كَوْنُ مَا يَعْلَمُ اللَّهُ ، تعالى ، أَنَّ حَيَاتَهُ لَا تَبْلُغُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ  
لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْسِمَ لَهُ أَجَلًا لِحَيَاتِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ حَيًّا فِيهِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ  
بِاتِّفَاقٍ أَنْ يَجْعَلَ لِمَوْتِ الْإِنْسَانِ أَجَلًا وَوَقْتًا لِمَوْتِهِ ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ فِيهِ . هَذَا  
نَهَايَةُ الْبُطْلَانِ .

وَلَوْ جَازَ وَسَاعَ مِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ ، لَصَحَّ الْقَوْلُ بِأَنَّ كُلَّ مَيِّتٍ أَمَاتَهُ اللَّهُ خُفَّ أَنْفِهِ ،  
مَاتَ بغيرِ أَجَلِهِ وَأَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَبْقَ إِلَى وَقْتٍ وَدَهْرٍ ، يَكُونُ حَيًّا فِيهِ ، فَإِنَّ أَجَلَهُ مَا  
لَمْ يَبْلُغْ إِلَيْهِ وَتَمْتَدَّ حَيَاتُهُ فِيهِ . وَلَوْ سَاعَ وَجَازَ أَنْ يَقَالَ فِي بَعْضِ الْأَوَاقِيتِ الَّتِي لَمْ  
تَمْتَدَّ حَيَاةُ الْإِنْسَانِ إِلَيْهَا : إِنَّهُ أَجَلٌ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ، تعالى ، عَلَى الْحَقِيقَةِ ، لَسَاعَ أَنْ  
يَقَالَ : إِنَّ أَجَلَ كُلِّ مَنْ أَمَاتَهُ اللَّهُ ، تعالى ، [ ١٧١ ] مِائَةَ أَلْفِ سَنَةٍ ، بَلْ يَقَالُ : إِنَّ

عُمْرُهُ عُمُرُ بَقَاءِ الدُّنْيَا مِائَةً أَلْفٍ أَلْفٍ مَرَّةً ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُ ذَلِكَ وَيَمُوتُ دُونَهُ ،  
لَأَنَّهُ لَيْسَ بَعْضُ مَا لَمْ تَبْلُغْ حَيَاتُهُ إِلَيْهِ مِنْ الْأَوْقَاتِ بِأَنْ يَكُونَ أَجَلًا عِنْدَ اللَّهِ وَأَنْ  
يَكُونَ ، تَعَالَى ، قَدْ قَسَمَهُ لَهُ أَوْلَى مِنْ سَائِرِ مَا زَادَ عَلَيْهِ .

وَهَذَا تَجَاهُلٌ مِمَّنْ بَلَغَ إِلَيْهِ ؛ فَعَلِمَ بِذَلِكَ وَبِالتَّصَوُّصِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا أَنَّ الْمَقْتُولَ مَيِّتٌ  
بِأَجَلِهِ وَأَنَّهُ لَا أَجَلَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، غَيْرَ ذَلِكَ .

## سؤال لهم والجواب عنه

فإن قالوا : ما أنكرتم أن تكون بعضُ الظواهر التي آخَتَجَجْتُمْ بها وما لم تذكروه أيضاً دلالة على أن للمفتول أجلاً عند الله ، تعالى ، قُتِلَ دُونَهُ وَقُطِعَ عَلَيْهِ أَوْ يُمَكِّرُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَجَلٌ عِنْدَهُ ، قد قُتِلَ دُونَ آسْتِيفَائِهِ وَبُلُوغِهِ ، وهو قوله ، تعالى : ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [٦٣ المنافقون ١٠] ؛ فَلَوْلَا أَنَّ تَأخيرَ الأجلِ بَعْدَ ضَرْبِهِ وَقِسْمَتِهِ جَائِزٌ صَحِيحٌ فِي صِفَتِهِ ، تعالى ، لَمْ يَحْكُ عَنْهُمْ ذَلِكَ .

يقال : لا تَعْلُقُ فيما قُلْتُهُ ، لَأَنَّهُ ، تعالى ، لَمْ يُخَيِّرْ بِذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ ، فيجِبُ القولُ به ، وإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ تَعَيُّنِ الْمُفَرِّطِ فِي دِينِهِ لَضَرْبِ أَجَلٍ لَهُ وَتَمَيُّنِهِ لِذَلِكَ لَا يَقْضِي بِصِحَّتِهِ وَجَوَازِهِ ، بل قد أَخْبَرَ اللهُ ، تعالى ، بِمَنْعِ مَا تَمَنَّاهُ وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِقَوْلِهِ فِيهَا : ﴿وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا﴾ [٦٣ المنافقون ١١] ؛ فَبَطُلَ لِذَلِكَ التَّعْلُقُ بِالْآيَةِ وَكَانَتْ بَأَنَّ تَدُلُّ عَلَى قَوْلِنَا أَوَّلَى .

فإن قالوا : ما أنكرتم أن يدلَّ على ذلك قوله ، تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [٢ البقرة ٢٤٣] ، وقد قِيلَ فِي التفسيرِ : إِنَّهُمْ قَوْمٌ خَرَجُوا هَرَبًا مِنَ الطَّاعُونَ ، فَأَمَاتَهُمْ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ . وهذا يدلُّ على إثباتِ أَجَلَيْنِ .

يقال لهم : ما تُنْكِرُ أَنْ يَقْسِمَ اللهُ لِبَعْضِ النَّاسِ أَجَلَيْنِ غَيْرَيْنِ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُمِيتُهُ فِي الدُّنْيَا ثُمَّ يُخَيِّبُهُ ثُمَّ يُمِيتُهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُنْقِصُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَا يَزِيدُ فِيهِ . وقد

١ أجلا : اجل ، الأصل .

٢ أجل : اجلا ، الأصل .

قَسَمَ لجميع المُكَلَّفِينَ أَجَلَيْنِ فِي الدُّنْيَا . أَحَدُهُمَا [٧١ب] قَبْلَ الْمَوْتِ وَالْآخَرُ فِي الْقَبْرِ عِنْدَ نَزُولِ الْمَلَائِكَةِ وَمَسْأَلَتِهِمَا<sup>١</sup> ، وَلَهُمَ أَيْضًا أَجَلٌ ثَالِثٌ فِي الْآخِرَةِ ، وَإِنَّمَا تُنَكِّرُ أَنْ يُنْقِصَ أَوْ يَزِيدَ شَيْئًا أَيْمًا قَدَرُهُ مِنَ الْأَجَالِ وَقَسَمَهُ ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

وإِنْ قَالُوا : مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ [٦ الأنعام ٢] . وَهَذَا نَصٌّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَضَى لِلْإِنْسَانِ أَجَلَيْنِ . أَحَدُهُمَا الَّذِي يَقْتُلُ فِيهِ ، وَالْآخَرُ هُوَ الَّذِي عِنْدَهُ وَالَّذِي قَطَعَهُ عَلَيْهِ قَاتِلُهُ .

قِيلَ لَهُمْ : لَيْسَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا قُلْتُمْ ، وَإِنَّمَا عَنَى ، تَعَالَى ، أَنَّهُ قَضَى أَجَلًا لِسَائِرِهِمْ فِي الدُّنْيَا ، لَا يُزَادُ عَلَيْهِ وَلَا يُنْقِصُ مِنْهُ ، كَمَا قَالَ : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [٧ الأعراف ٣٤] وَقَضَى لَهُمْ أَجَلًا آخَرَ فِي الْآخِرَةِ ، وَهُوَ أَيَّامُ حَيَاتِهِمْ فِي الْمَحْشَرِ وَفِي الْحَيَاةِ وَفِي النَّارِ ، فَهُمَا أَجَلَانِ عَلَى مَا أَخْبَرَ ، تَعَالَى . وَكَذَلِكَ قَالَ : ﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ ﴾ [٦ الأنعام ٢] ، يَعْنِي أَجَلَ حَيَاتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ ، لِأَنَّهُمَا عِنْدَهُ وَمِفَارِقَةٌ لِحُكْمِ الدُّنْيَا ؛ فَرَأَى مَا تَأَوَّلُوهُ .

وَلَوْ أَمَكَنَّ مِثْلَ تَأْوِيلِهِمْ هَذَا ، لَسَأَغَ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّ مَنْ أَمَنَّهُ اللَّهُ خَتَفَ أَنْفِهِ بغير قَتْلِ ؛ إِنَّهُ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ أَجَلُهُ بِالْمَوْتِ ، وَإِنَّ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ أَجَلًا آخَرَ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصُصْ بِالْآيَةِ الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا الْأَجَلَيْنِ الْمُقْتُولِينَ ظُلْمًا دُونَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمَوْتَى بغير قَتْلِ . وَإِذَا لَمْ يَسُغْ ذَلِكَ ، يَطَّلُ مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قَالُوا : مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الدَّالُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ صِحَّةِ قَطْعِ الْأَجَلِ وَالزِّيَادَةِ فِيهِ وَالنَّقْصَانِ مِنْهُ قَوْلُهُ ، تَعَالَى ، إِبْرَاهِيمَ عَنْ نُوحٍ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ لِقَوْمِهِ : ﴿ أَنْ

١ ومساءلتهما : ومساءلتهما ، الأصل .

٢ شيئًا : شيء ، الأصل .



اعْبُدُوا اللَّهَ وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ﴿٧١ نوح ٣﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٧١ نوح ٤] ، فَأَخْبَرَ عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّ تَقْوَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَطَاعَتَهُ تُوجِبَانِ تَأْخِيرَ مَوْتِهِمْ وَزِيَادَةَ فِي أَعْمَارِهِمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ؟ وَهَذَا خِلَافٌ مَا قُلْتُمْ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : أَوَّلُ مَا فِي هَذَا أَنَّ نُوْحًا ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يُقْتَلْ مِنْ أُمَّتِهِ ظُلْمًا ، وَإِنَّمَا قَالَ [٧٢] ذَلِكَ لِقَوْمٍ مَاتُوا وَبِمَوْتِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ وَأَنَّهُمْ لَوْ أَطَاعُوا وَأَتَّقَوْا ، لَأَمَدَّهُمْ فِي الْأَعْمَارِ ؛ فَيَجِبُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ كُفْرُ الْقَوْمِ وَتَرْكُ التَّقْوَى قَدْ قَطَعَ عَلَيْهِمْ أَجَلًا كَانَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَهَذَا خِلَافٌ دِينِ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَبَطُلَ مَا تَأَوَّلُوهُ .

وَإِنَّمَا مَعْنَى الْآيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَمُوتُ فِي وَقْتٍ كَانَ يَجُوزُ أَنْ تَتَأَخَّرَ حَيَاتُهُ فِيهِ وَيَكُونَ حَيًّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَأَوْقَاتًا بَعْدَهُ لِمَنْ كَانَ فِي مَعْلُومِهِ أَنَّهُ يُؤْمِنُ وَيُطِيعُ وَيَتَّقِي أَوْ لِبَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي لَوْ كَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهَا تَقَعُ أَوْ يَكُونُونَ عَلَيْهَا ، لَقَسَمَ لَهُمْ زِيَادَةَ فِي الْعُمْرِ .

وَهَذَا عِنْدَنَا غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ عَلَى مَا تُبَيِّنُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، مِنْ أَنَّ كُلَّ مَيِّتٍ ، فَقَدْ كَانَ يَجُوزُ ، لَوْ حَصَلَ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ ، وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا مِنْ حَالِهِ أَنْ يَرِيدَ فِي عُمْرِهِ وَيَطُولَ مُدَّةَ حَيَاتِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ ذَلِكَ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ عَلَى تِلْكَ . وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ : ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [٧١ نوح ٤] ، فَأَخْبَرَ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ لَا يُؤَخَّرُ وَلَا يُقَدَّمُ أَجَلُ قَدَرُهُ وَقَسَمَهُ ، فَكَانَتْهُ قَالَ : إِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِكُمْ أَنَّكُمْ لَا تُطِيعُونَ وَلَا تَتَّقُونَ ، فَإِنَّ أَجَلَكُمْ هُوَ الْوَقْتُ الَّذِي تَمُوتُونَ فِيهِ ، لَا تَأْخِيرَ لَهُ .

وقد كَانَ يجوزُ عِنْدَنَا أَن يَقْسِمَ لَهُم أَجْلاً زَائِداً عَلَى ذَلِكَ ، لو كَانَ السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُمْ يُطِيعُونَ نَبِيَّهُمْ وَتَتَّقُونَ . وَنُسْتَدِلُّ عَلَى هَذَا مِنْ بَعْدُ وَيَبْطُلُ قَوْلُ أَبِي الْهُذَيْلِ بِإِخَالَتِهِ ، وَإِنَّمَا سَعَى مَا فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ لو آمَنُوا وَأَطَاعُوا ، لَقَسَمَهُ لَهُمْ وَجَعَلَهُ أَجْلاً لِحَيَاتِهِمْ أَجْلاً عَلَى وَجْهِ الْمَعْجَازِ وَالْإِسْخَاعِ . وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَجْلاً لَكُمْ مُسَمًّى عِنْدَهُ ، لو كَانَ الْمَعْلُومُ أَنَّكُمْ تَتَّقُونَ وَتُطِيعُونَ .

## سؤال

وإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون الدال على صحة قطع الآجال والزيادة فيها والنقصان منها قوله ، تعالى : ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ [٧٢ب] إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ ﴾ [٣٥ فاطر ١١] ، فَأَخْبَرَ ، تعالى ، أنه يُعَمَّرُ وَيُنْقَصُ مِنَ الْعُمُرِ ، وأن ذلك عنده في كتاب . وهذا نقض ما أصْلُتُمْ .

يقال لهم : لا تعلق لكم أيضا في هذه الآية ، لأنه إنما عني أنه ما يُعَمَّرُ أَحَدًا ولا ينقص آخر من قدر العمر الذي قَسَمَهُ لغيره إلا في كتاب .

وقد قيل في التأويل : إنه أراد ما يُعَمَّرُ مَنْ يَبْلُغُ بِطَوَّلِ عُمُرِهِ أَرْدَلَ الْعُمُرِ ولا يُنْقَصُ آخر من قدر ذلك ، فلا يَبْلُغُهُ إِلَّا في كتابٍ مُبَيَّنٍ . وهذا صحيح على ما أَخْبَرَ به ، تعالى . وهما أَجْلَانِ لِإِنْسِي ؛ فَأَمَّا أَنْ يَنْقَصَ مِنْ أَجَلٍ ، ضَرَبَهُ لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَمُوتُ فيه ، فَذَلِكَ مُحَالٌ .

## سؤال آخر والجواب عنه

وإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون الدليل على قَطْعِ الآجَالِ والزيادة فيها والنقصان منها قوله ، تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [٢ البقرة ١٧٩] ؟ وذلك يُبَيِّنُ أَنَّ إِبْقَاءَ القَتْلِ بالقاتِلِ واستيفاءِ القِصَاصِ منه زِدْعٌ لغيره عن القَتْلِ ، وأَنَّهُ ، إذا لم يَزِدْعْ ، فَلَمْ يُقْتَلْ ، بَقِيَ وَحَيٌّ مَنْ تُرِكَ قَتْلُهُ تَقِيَّةً وَخَوْفًا ، وَبَقِيَ النَّارُكُ لِلْقَتْلِ ، إذا لم يَقْتُلْ أَحَدًا وَيَسْتَوْفِي الْقِصَاصَ منه بالقتل ، ففي القِصَاصِ حياةٌ لِمَنْ تُرِكَ قَتْلُهُ وَلِنَارِكِ القَتْلِ . وهذا يَدُلُّ على إثباتِ آجَالٍ ، تَزِيدُ وَتَنْقُصُ بالقتلِ وَتَرْكِهِ .

يقال لهم : وهذا أيضًا لا تَعْلُقُ لَكُمْ فيه ، بل إِنَّمَا يَدُلُّ على ما قُلْتُمُوهُ على أَنَّ القاتِلَ ، لو لم يَقْتُلْ غَيْرَهُ ، لَجَارَ بَقَاءُ المَقْتُولِ ، وَأَنْ يَقْسِمَ اللهُ لَهُ أَجَلًا زَائِدًا على الوقتِ الذي قُتِلَ فيه ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ ، لو كَانَ السَّابِقُ فِي العِلْمِ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ . وكذلك السَّابِقُ فِي العِلْمِ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ .

وكذلك فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقْسِمَ لِمَنْ اسْتَوْفِيَ الْقِصَاصُ مِنْهُ وَقَتْلَ لِمَنْ قَتَلَهُ أَجَلًا زَائِدًا على وَقْتِ مَوْتِهِ وَأَخِذَ الْقِصَاصِ مِنْهُ ، لو كَانَ فِي المَعْلُومِ أَنَّهُ لَا يَقْتُلُ وَلَا يَقْتَصُّ مِنْهُ . وهذا صحيحٌ على ما سَنَدُّهُ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدُ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأَوْقَاتُ الَّتِي يُعْلَمُ أَنَّ حَيَاةَ المَقْتُولِ وَقَاتِلِهِ الْمُقْتَصَّرِ مِنْهُ لَا تَعْتَدُّ إِلَيْهَا [١٧٣] وَلَا يَكُونَانِ حَيَّتَيْنِ فِيهَا أَجَلًا عِنْدَهُ لِحَيَاتِهِمَا مَعَ العِلْمِ بَأَنَّهُمَا يُقْتَلَانِ وَيَمُوتَانِ دُونَهُمَا ، وَإِنْ جَارَ أَنْ يَكُونَ أَجَلًا لِحَيَاتِهِمَا ، لو كَانَ المَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمَا لَا يُقْتَلَانِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ التَّعْلُقُ بَطْلَانًا بَيِّنًا .

وإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون الدَّالُّ على ما قُلْنَاهُ قوله ، تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمْ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ

وَيُقْتَلُونَ ﴿٩ التوبة ١١١﴾ ، لَأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُمْ بَقِيَّةَ أَعْمَارِهِمْ بِالْقِتَالِ وَالْقَتْلِ فِي سَبِيلِهِ . وقد رُوِيَ هَذَا فِي الْأَثَرِ وَالتفسيرِ ، وَأَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُمْ بَقِيَّةَ أَعْمَارِهِمْ وَأَجَالِهِمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : مَا تَأَوَّلْتُمُوهُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَالْمَرْوِيُّ فِيهِ غَيْرُ ثَابِتٍ ، وَإِنَّمَا مَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهُ اشْتَرَى مِنْهُمْ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَأَن لَا يَصْرِفُونَهَا إِلَّا فِي عِبَادَتِهِ وَطَاعَتِهِ وَلَا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ إِلَّا فِي مَرْضَاتِهِ ؛ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَثَابُهُمْ بِالْجَنَّةِ بِشِرَائِهِ بَقِيَّةَ أَعْمَارِهِمْ ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُحَالٌ ، لَأَنَّ بَقِيَّةَ الْأَعْمَارِ وَالْأَجَالِ مِنْ قِسْمَتِهِ وَفِعْلِهِ ، إِذَا وُجِدَتْ ، وَتَرَكَهُ لِقِسْمَتِهَا لَهُمْ وَتَبْلِيغِهِمْ إِيَّاهَا فِعْلٌ لَهُ ، تَعَالَى . وَاللَّهُ ، تَعَالَى ، لَا يُثِيبُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى فِعْلِهِ وَمَا لَيْسَ بِكَسْبٍ لَهُمْ وَلَا دَاخِلٍ تَحْتَ قُدْرِهِمْ . وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْجَنَّةُ عَوَضًا عَلَى قَتْلِ الْكَفَّارِ . وَهَذَا أَيْضًا مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ لَا يُعَوَّضُ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ . لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْعَوَضُ بَأَن لَمْ يَزِدْ فِي أَعْمَارِهِمْ ، لَوَجِبَ عَلَيْهِ تَعْوِضُ كُلِّ مَيِّتٍ ، لَمْ يَزِدْ فِي عَمْرِهِ . وَهَذَا بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَسَقَطَ مَا قَالُوهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## فصل

وقد تَعَلَّقُوا بِأَخْبَارٍ مَرْوِيَةٍ فِي هَذَا الْبَابِ ، لَمْ تَكُنْ الْحُجَّةُ بِهَا وَلَا يَجُوزُ إِغْمَالُهَا ، لَوْ  
لَمْ يُقْطَعْ بِفَسَادِهَا فِيمَا يُوْجِبُ الْعِلْمَ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَوْ مِنْهَا مَا يَجُوزُ  
التَّوِيلُ لَهُ عَلَى مُوَافَقَةٍ مَا ذَلَّ الْعَقْلُ وَالسَّمْعُ مِنْ أَمْتِنَاعِ قُطْعِ الْأَجَالِ وَالزِّيَادَةِ فِيهَا  
وَالنَّقْصَانِ مِنْهَا ؛ [٧٣ب] فَمِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مَا رُوِيَ عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ :  
(يُرَى الْوَالِدَيْنِ يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ وَصِلَةُ الرَّجْمِ ، وَإِنَّ مِنْ أَلْمَاصِي مَا يَمْحَقُ الْعُمْرَ  
وَيُنْقِصُهُ)<sup>١</sup> فِي أَخْبَارٍ ، رُوِيَ فِي هَذَا الْمَعْنَى .

فَيَقَالُ لَهُمْ : هَذِهِ الْأَخْبَارُ آخِذٌ ، لَمْ تَكُنْ الْحُجَّةُ بِثُبُوتِهَا وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ نُصُوصَ الْقُرْآنِ  
وَأَدِلَّةَ الْعُقُولِ مُعَارِضَةٌ لِطَوَاهِرِهَا ؛ فَلَمْ يَجْزِ الْاسْتِدْلَالُ فِي هَذَا الْبَابِ الَّذِي طَرِيقُهُ  
الْعِلْمُ وَالْقَطْعُ بِمِثْلِهَا ؛ فَرَأَى التَّعَلُّقَ بِهَا .

عَلَى أَنَّهَا ، لَوْ ثَبَّتَتْ ، لَوَجِبَ حَمْلُهَا عَلَى مُوَافَقَةِ أَدِلَّةِ الْعُقُولِ وَالسَّمْعِ ، وَيَكُونُ  
مَغْنَاهَا ، أَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، يَقْسِمُ مِنَ الْعُمُرِ لِمَنْ فِي مَعْلُومِهِ أَنَّهُ يَبْرُ وَيَصِلُ رَجَعَهُ مَا  
يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ عُمُرٍ مَنْ يَعْلَمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ، بَلْ يَعْقُ رَجَعَهُ . وَيَكُونُ  
الْبَرُّ وَالْعُقُوقُ مِنْ أَسْبَابِ قَسَمِ الْأَعْمَارِ ، طَوِيلَةً لِقَوْمٍ وَقَصِيرَةً لِآخَرِينَ ؛ فَلَمْ يُرَدْ ، عَلَيْهِ  
السَّلَامُ ، أَنَّ يَقْسَمَ لِبَارٍ وَالدِّيَّةُ عُمْرًا ، يَجْعَلُهُ لَهُ ثُمَّ يَزِيدُهُ عَلَيْهِ ، أَنْ عَمَرَ زَائِدًا بِذَلِكَ  
فِي وَقْتٍ ، ثُمَّ يَقْسِمُهُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَالْحَالُ لَمْ تَحْتَلِفْ فِي مَعْلُومِهِ ، وَإِنَّمَا يَقْسِمُ  
مَا يَقْسِمُهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى السَّابِقِ مِنْ عِلْمِهِ بَيْنَ الْبَارِ وَعُقُوقِ الْعَاقِي . وَلَوْ قَسَمَ الْبَارُ  
زِيَادَةَ عُمْرٍ ، ثُمَّ قَسَمَ لَهُ عِنْدَ بَرِّهِ عُمْرًا آخَرَ ، لِلْحَقِّقَةِ الْبَدَاءُ ، وَلَكِنْ مَا قَسَمَهُ أَوَّلًا  
لَيْسَ هُوَ كُلُّ عُمْرِهِ ، وَهُوَ قَدْ جَعَلَهُ أَوَّلًا كُلِّ عُمْرِهِ . وَهَذَا هُوَ الْبَدَاءُ وَالْاسْتِدْرَاكُ لِمَا

١ يُقَابَلُ الْجَامِعُ الصَّغِيرَ (لِلسُّوْطِيِّ) ٤٨٤/١ (٣١٣٧) ، ضَعِيفُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَتُهُ (لِلأَبَانِيِّ) ٣٤٢-٣٤٣

لا يَغْلُمُهُ الْقَاسِمُ ، تعالى .

وكذلك فلا يَجُورُ أَنْ يَقْسِمَ لِلْعَاقِي عَمْرًا ، يَجْعَلُهُ عَمْرًا له ، وَيَحْكُمَ بِأَنَّهُ فِيهِ يَتَوَفَّى  
وَأَنَّهُ يَبْلُغُهُ ، ثُمَّ يَنْقُصُهُ مِنْ ذَلِكَ لِمُقَوِّفِهِ وَيُبْطِلُ مَا كَانَ عَمْرًا عِنْدَهُ ، لَأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ  
يُبْطِلُهُ وَأَنَّ الْعَاقِيَ لَا يَبْلُغُ إِلَيْهِ ، فلا يَجُورُ أَنْ يَجْعَلُهُ أَجَلًا له . هذا لا يَجُورُ على  
عِلَامِ الثُّبُوبِ ، تعالى ؛ فيجبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْخَبَرِ مَا قُلْنَا مِنْ جَعْلِ الْبَرِّ  
وَالْمُقَوِّفِ أسبابَ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ فِي أَصْلِ قَسَمِ الْأَعْمَارِ . وقد دَلَّلْنَا مِنْ قَبْلُ ،  
ونحنُ نَدُلُّ مِنْ بَعْدُ عَلَى إِخَالَةِ الْبَدَاءِ عَلَيْهِ ، تعالى .

وعلى هذا أيضًا يُخْمَلُ جَمِيعُ مَا رُوِيَ مِنْ أَنَّ الصَّدَقَةَ تَذْفَعُ الْقَضَاءَ الْمُتَبَرِّمَ مِنَ  
السَّمَاءِ ، لَأَنَّهُ يَصِحُّ أَنَّ الْمُتَصَدِّقَ ، لَوْ لَمْ [١٧٤] يَتَصَدَّقْ ، لَحُكِمَ عَلَيْهِ بِبَلَاءٍ  
يُنْزَلُ بِهِ ؛ فإِذَا عَلِمَ ، تعالى ، أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ ، كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِحُكْمِهِ بِأَنْ لَا يُنْزَلَ بِهِ  
البَلَاءُ ؛ فَأَمَّا أَنْ تَذْفَعَ الصَّدَقَةُ بِلَا كُتْبٍ عَلَى الْعَبْدِ وَحُكْمٍ بِهِ عَلَيْهِ وَسَبْقٍ فِي الْعِلْمِ  
نُزُولُهُ بِهِ ، فذلك محالٌ .

وَيُسَمَّى هَذَا الْمَدْفُوعُ عَمَّنِ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يَتَصَدَّقُ بَلَاءً عَلَى الْمَجَازِ وَالْإِتْسَاعِ وَعَلَى  
أَنَّهُ ، لو كَانَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَتَصَدَّقُ ، لَكَانَ ذَلِكَ بَلَاءً نَازِلًا بِهِ ، لا على  
أَنَّهُ بَلَاءٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَازِلًا وَلَا مَفْعُولًا ؛ صَارَ هَذَا مُحَالًا مِنَ الْقَوْلِ .

وقد يَجُورُ أيضًا أَنْ يَكُونَ عَنَى بِالزِّيَادَةِ فِي عَمْرِ الْبَارِ لَوَالِدِيهِ أَنَّهُ يَجْعَلُ أَيَّامَ عَمْرِهِ أَوْ  
كَثِيرَهَا أَيَّامَ لَذَّةٍ وَسُرُورٍ وَأَنْ يَكُونَ عَنَى بِالتَّقْصِ مِنْ عَمْرِ الْعَاقِي التَّعْصِ وَالشُّوبِ  
بِالنَّكَبَاتِ وَالْمُغُومِ ، فتوصَفُ تِلْكَ الْأَيَّامُ السَّائِرَةُ بِأَنَّهُ عَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى عَمْرِ مَنْ هِيَ  
مَكْدُرَةٌ عَلَيْهِ . ولهذا يقولُ أَهْلُ الْعَمْرِ وَالتَّعْصِ فِي أَيَّامِهِمْ : مَا تُعَدُّ هَذِهِ مِنْ أَعْمَارِنَا .  
ويقولُ الْمَسْرُورُ يَتَوَمَّهِ وَوَقْتِهِ : هَذَا الْيَوْمُ يُمْرُ فُلَانٍ أَجْمَعَ . ويقالُ : فُلَانٌ فَإِنَّ الْعُمَرَ

بِمَا هُوَ فِيهِ مِنَ الضَّنْكِ وَالضَّمِيمِ . وَفَلَانٌ فِي عَمْرِ حَسَنٍ مِنْ أَيَّامِهِ . وَقَدْ قَالُوا : إِنَّمَا عُمُرُكَ أَيَّامٌ سُورُوكَ وَأَكْلُكَ وَسُرُوبُكَ . وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ، أَحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالزِّيَادَةِ فِي الْعَمْرِ وَالنَّقْصَانِ مِنْهُ هَذَا الْمَعْنَى دُونَ تَقْصَانِ الْأَجَالِ الْمُقْسُومَةِ عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَعَلَى سَابِقِ عِلْمِهِ وَالزِّيَادَةِ فِيهِ .

وَتَعَلَّقُوا أَيْضًا فِي ذَلِكَ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ أَنَّ الْمَقْتُولَ يَتَعَلَّقُ بِقَاتِلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَقُولُ : ( يَا رَبِّ ! ظَلَمْتَنِي وَقَتَلْتَنِي وَقَطَعْتَ أَجْلِي ) .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا بِمَثَابَةِ الْأَخْبَارِ الْمُتَّفَقَةِ الَّتِي لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِصِحَّتِهَا مَعَ زَعْمِ حُجَّةِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ لِظَاهِرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ . وَلَوْ صَحَّحْتُ ، لَوَجَبَ أَنْ تُحْتَمَلَ عَلَى مُوَافَقَةِ الْأَدْلَةِ وَأَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْخَيْرِ أَنَّ الْقَاتِلَ ظَلَمَهُ يَقْتُلُهُ مِنْ حَيْثُ قَتَلَهُ قَتْلًا مِنْهِيًّا عَنْهُ وَفَعَلَ مَا جَزَتْ الْعَادَةُ بِفِعْلِ الْأَلَامِ عِنْدَهُ وَمَا هُوَ بِمَثَابَةِ السَّبَبِ لَهَا مَعَ تَخْرِيمِ ذَلِكَ عَلَيْهِ ؛ فَلِذَلِكَ يَكُونُ ظَالِمًا لَهُ .

وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَرَدَ فِي مَقْتُولٍ ، [٧٤ب] يَعْرِفُهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ لَوْلَا مَا سَبَقَ مِنْ قَتْلِ قَاتِلِهِ لَهُ فِي عِلْمِهِ ، لَكَانَ يَقْسِمُ لَهُ أَجَلًا زَائِدًا عَلَى الْأَجْلِ الَّذِي قَتَلَهُ الْقَاتِلُ ، فَيَقُولُ لِذَلِكَ : قَطَعَ عَلَيَّ أَجْلِي ، إِنْ كَانَ عِلْمُكَ السَّابِقُ بِأَنَّهُ يَقْتُلُنِي سَبَبًا لِنَزْكِ أَجْلِي لِي ، زَائِدًا عَلَى الْأَجْلِ الَّذِي عَلِمْتَ أَنَّهُ يَقْتُلُنِي فِيهِ .

وَهَذَا عِنْدَنَا مِمَّا يَصِحُّ وَيَجُوزُ عَلَى مَا سَبَقَتْهُ مِنْ بَعْدِ . وَتَكُونُ قِسْمَتُهُ ، مَا لَمْ يَقْسِمَهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَلِغُهُ أَجَلًا لَهُ جَارِيَةٌ عَلَى وَجْهِ الْمَجَازِ وَالِاتِّسَاعِ . عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ يَقْتُلُ ، لَكَانَ ذَلِكَ أَجَلًا مُقْسُومًا . وَعَلَى ذَلِكَ وَنَحْوِهِ يَجِبُ حَمْلُ كُلِّ خَيْرٍ ، يُرْوَى بِمِثْلِ ذَلِكَ .



## فصل من القول في هذا الباب

قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ فِي عِلْمِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَنَّ الْمَقْتُولَ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْهُ الْقَاتِلُ ، لَبَقَاءُ مُدَّةٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَكَانَ يُقْسِمُ لَهُ ذَلِكَ الْأَجَلَ ، فَيَبْلُغُ إِلَيْهِ وَيَكُونُ أَجَلًا لَهُ ، وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يُبْقِيهِ وَلَا يَعِيشُ إِلَيْهِ ، إِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ يُقْتَلُ دُونَ بُلُوغِ تِلْكَ الْغَايَةِ الَّتِي فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَجَازَ جَعْلُهَا أَجَلًا لَهُ وَلَجَازَ ائْتِنَادُ حَيَاتِهِ إِلَيْهَا ، وَأَنَّهُ لَا شَيْءَ يُجْحِلُ ذَلِكَ وَيَدْفَعُهُ ، سَيِّمًا مَعَ الْاِتِّفَاقِ عَلَى أَنَّهُ ، جَلَّ وَعَزَّ ، قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُبْقِيَ كُلَّ مَيِّتٍ وَكُلَّ مَقْتُولٍ إِلَى مُدَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الْمُدَّةِ الَّتِي أَتَتْهُتْ حَيَاتُهُ إِلَيْهَا . وَكَذَلِكَ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَجِبُ تَجْوِيزُ مَوْتِ الْمَقْتُولِ لَا مَحَالَةَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، وَأَنَّهُ ، تَعَالَى ، قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ الْمَوْتِ فِيهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ فِيهِ قَاتِلٌ .

هَذَا قَوْلٌ ، لَا يُبْطِلُ قَدَمَهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَحُكْمَتَهُ وَلَا يُوجِبُ تَجْهِيلَهُ وَأَسْتَدْرَاكَ مَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ وَلَا يُخْرِجُهُ عَنْ صِفَتِهِ وَلَا يُوجِبُ إِحَالَةَ فِي أَمْرِ مَا .

هَذَا هُوَ طَرِيقُنَا فِي تَجْوِيزِ إِمَاتَةِ الْمَقْتُولِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، وَتَجْوِيزِ تَبْقِيَةِ مُدَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى تِلْكَ الْمُدَّةِ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ وَيَمُوتَ .

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي التَّوَلُّدِ أَنَّ الْقَتْلَ قَائِمٌ بِالْقَاتِلِ وَأَنَّ الْمَقْتُولَ ، لَوْ لَمْ يَمُتْ لِأَجَلِهِ ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا : لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَحَيٍّ ، أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَمُتْ عِنْدَ حَدُوثِ الْقَتْلِ ، لَجَازَ أَنْ يَحْيَا ؛ فَمَنْ أَدْعَى إِحَالَةَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ [١٧٥] وَدَفَعَنَا عَنْ تَجْوِيزِهِمَا ، كَانَ عَلَيْهِ ذِكْرٌ مَا يُوَدِّي ذَلِكَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِحَالَةِ . وَلَا سَبِيلَ إِلَى ذِكْرِ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ .

فَإِنْ قَالَ أَبُو الْهُدَيْلِ وَكُلُّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَكَانَ يَكُونُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَا

محالة : إنما أوجب ذلك من حيث أننا ، لو جَوَزْنَا أن يعيش وقتًا زائدًا على ذلك الوقت ، لَوَجِبَ أن يكون قاتلُه قاطِعًا عليه أَجَلُه ومُعَالِيًا لله ، جلَّ ذِكْرُه ، في قَطْع أَجَلِ مَنْ لو لم يَقْتُلْهُ ، لكانَ اللهُ يُحْيِيهِ ؛ فإذا لم تَجْزِ مُعَالِيَتُهُ ، تعالى ، وَجِبَ القولُ بأنَّه ، لو لم يَقْتُلْ ، لَمَاتَ لا محالة ، وكانَ لا يجوزُ إحياءُه زمانًا بعدَ ذلك الوقت .

يقالُ له : نحنُ لم نَقُلْ : إنَّ المقتولَ قد قَسَمَ ، تعالى ، له أَجَلًا عنده لا محالة زائدًا على المُدَّةِ التي عاشَ إليها ، لو لم يَقْتُلْهُ ، لَبَقَاهُ اللهُ بِرُفْعِهِ بعدَ ذلك حَيًّا . وجَوَزْنَا أيضًا أن يكونَ المعلومُ أنَّه ، لو لم يَقْتُلْهُ القاتِلُ ، لكانَ ، تعالى ، يُمِيتُهُ لا محالة ، لا عِنْدَ قَتْلِ أَحَدٍ . وإذا جَوَزْنَا كلَّ واحدٍ مِنَ الأمرَيْنِ ، لم يجبِ القطعُ على أنَّه قد عَلِمَ ، تعالى ، أنَّه قد قَسَمَ للمقتولِ أَجَلًا زائدًا على مُدَّةِ حَيَاتِهِ ، لو لم يَقْتُلْهُ القاتِلُ في ذلك الوقتِ ، لَعَاشَ وَبَلَغَ إليها . وإذا كانَ ذلك كذلك ، فلا سَبِيلَ إِذَا إلى القولِ بأنَّ القاتِلَ له قد قَطَعَ عليه أَجَلًا وغَالَبَ رِيتَهُ ، وأنَّ البدلَ قد لِحِقَهُ ، تعالى ، في أَجَلٍ ، كانَ ضَرَرَتُهُ له ، ثُمَّ أَخْتَرَمَهُ دُونِ بُلُوغِهِ . وَسَقَطَ ما ظَنُّوهُ .

هذا على أنَّه لو أَخْتَرَمْنَا ، تعالى ، على لِسَانِ نَبِيِّ أَنَّهُ قد سَقَى في مَغْلُومِهِ أَنَّهُ ، لو لم يَقْتُلْهُ القاتِلُ وهو أبْنُ عَشْرِينَ سَنَةً ، لَبَقَاهُ إلى مِائَةِ سَنَةٍ بعدَها ، لَوَجِبَ أن يقطعَ على أنَّ المائةَ السَّنة أَجَلٌ لِحَيَاتِهِ بِشَرِيطَةٍ أن لو لم يَقْتُلْهُ القاتِلُ .

ولا يجبُ ، إذا عَلِمْنَا أنَّ القاتِلَ يَقْتُلْهُ في العَشْرِينَ أن نقولَ : إنَّ أَجَلَهُ مِائَةٌ ، لأنَّ الله ، تعالى ، قد عَلِمَ أَنَّهُ لا يعيشُ مِائَةً ولا يَبْلُغُها ، وأنَّه إِنما كانَ يُبْقِيهِ إليها ، لو لم يَقْتُلْهُ القاتِلُ ، فلا يجبُ أن يكونَ ما يَعْلَمُ ، تعالى ، أنَّ حياةَ المقتولِ لا تُوجَدُ فيه مِنَ الأوقاتِ أَجَلًا لِحَيَاتِهِ ، كما لا يَجُوزُ أن يكونَ بَأَثْفَاقٍ أوقَاتًا لِحَيَاتِهِ . والمعلومُ أَنَّهُ لا يَعِيشُ ولا يكونُ حَيًّا فيها ، ولا تُوجَدُ له حَيَاةٌ في شيءٍ منها . وإذا كانَ ذلك

كذلك ، سَقَطَ ما قاله أبو الهذيل [٧٥ب] وأَتْبَاعُهُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ .

ومما يَبِينُ هذا ويدلُّ عليه أيضًا اتِّفَاقُنَا وإِيَّاهُمْ على أَنَّهُ ، لو أَخَّرْنَا ، تعالى ، على لسانِ نبيِّ بَأْنِ الْمُقْتُولِ ، لو لم يُقْتَلْ ويموت ، لَرَزَقَ عبيدًا ورَبْعًا ومالًا وأولادًا ، وأَنَّهُ كَانَ يَكْفُرُ بَعْدَ الْمَائَةِ ولم يُدْخِلْهُ بَعْدَ ذَلِكَ نَارَهُ وَيَجْعَلَهَا دَارَهُ ، لم يجب على قول أَخِي مِنَّا ومنهم أن يقال : إِنَّ تِلْكَ الْأَمْوَالَ وَالرِّيعَ وَالْعَبِيدَ وَالْأَوْلَادَ وَالْأَزْوَاجَ أَمْوَالٌ وَعَبِيدٌ وَأَزْوَاجٌ لَهُ وَأَنَّ النَّارَ دَارُهُ ، وَإِنْ قُتِلَ مُؤْمِنًا لِأَجْلِ إِخْبَارِهِ بِأَنَّهُ لو عاش ، لَكَانَ يَكْفُرُ ، وَكَانَتِ النَّارُ دَارَهُ ؛ فَإِنْ قُتِلَ مُؤْمِنًا لِأَجْلِ اخْتَارِهِ بِأَنَّهُ لو عاش ، لَكَانَ يَكْفُرُ ، وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ يُقْتَلُ دُونَ ذَلِكَ .

وإنما يقال : لو لم يُقْتَلْ ولو عاش وَمَلَكَ وَتَزَوَّجَ وَتَسَلَّ وَكَفَّرَ ، لَكَانَتِ الْأَمْوَالُ وَالْأَزْوَاجُ أَمْوَالًا وَأَزْوَاجًا لَهُ ، وَلَكَانَتِ النَّارُ دَارَهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ ما قَالُوهُ . وزال قولهم : ولو جازَ أَنْ يَعِيشَ ، لو لم يَقْتُلْهُ الْقَاتِلُ ، لَكَانَ قَاتِلُهُ قَاطِعًا لِأَجْلِهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ ، تعالى ، ما قَسَمَ له غَيْرَ الْأَجَلِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ وَعَلِمَ أَنَّ مَوْتَهُ يَكُونُ فِيهِ .

وكذلك فقد بَطَلَ قولهم : وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَاتِلُهُ قد غَالَبَ اللَّهَ بِقَطْعِ أَجْلِهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ ، تعالى ، ما قَسَمَ له غَيْرَ ذَلِكَ الْأَجَلِ ، وَإِنَّمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَقْسِمَ له أَجَلًا آخَرَ ، لو لم يُقْتَلْ . وما كَانَ يَجُوزُ كَوْنُهُ أَجَلًا له ، فليس بِأَجَلٍ ، وَلَكَانَ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ لَا يَبْلُغُهُ . وكيفَ يَكُونُ الْقَاتِلُ مُغَالِبًا لِلَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، يَقْتُلُهُ فِي وَقْتٍ ، قد عَلِمَ أَنَّهُ يُبَيِّتُهُ ، تعالى ، فيه وَأَنَّهُ ما قَسَمَ له أَجَلًا زَائِدًا عَلَيْهِ ؟

وكذلك فقد ظَهَرَ بما قُلْنَا فسادَ تَوَهُُّمِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الْبِدَاءَ فيما قَسَمَهُ وَقَضَاهُ وَقَدَرَهُ مِنَ الْأَجَلِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ ، إِذَا كَانَ له أَجَلًا غَيْرُهُ ، لَأَنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا أَجَلَ له عِنْدَ اللَّهِ غَيْرَ الْوَقْتِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ وَلَا قَسَمَ لَهُ سِوَاهُ .

وَأَمَّا قُلْنَا : كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَبَقَاؤُهُ ، تَعَالَى ،  
مَدَّةً بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ مَا كَانَ يَجُوزُ بِقَاوُؤِهِ إِلَيْهِ أَجَلًا لَهُ وَلَا يُقْضَى لَهُ بِهِ ، فَيَكُونُ  
قَاتِلُهُ قَدْ قَطَعَ [١٧٦] عَلَيْهِ أَجَلُهُ وَيَكُونُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، قَدْ بَدَأَ لَهُ فِي أَجَلِ قَسَمَتِهِ ،  
لِيَتِمَّ بَعْضُهُ مِنْهُ . كُلُّ هَذَا جَهْلٌ مِنْ مُتَوَهِّمِهِ وَمُتَلَزِمِهِ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : لَوْ كَانَ مَا قُتِلُوا بِهِ وَاجِبًا ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ أَغْتَصَبَ مَالَ غَيْرِهِ وَقَطَعَ  
يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ وَقَلَعَ عَيْنَيْهِ قَدْ فَعَلَ مَا هُوَ السَّابِقُ فِي عِلْمِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، مِنْ قَوْلِنَا  
وَقَوْلِكُمْ ، وَلَوَجِبَ عَلَى أَغْتِيلَالِكُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، عَالِمًا بِأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَأْخُذِ  
الْقَاصِبُ مَالَهُ وَيَحْتَاجُهُ ، لَأَفْقَرَهُ لَا مُحَالَةَ بَعْلِيهِ بِأَنْ يَفْقَرَهُ يَكُونُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ،  
وَأَنَّ الظَّالِمَ ، لَوْ لَمْ يُقْلَعْ عَيْنَيْهِ وَيُقَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، لَكَانَ ، تَعَالَى ، لَا بُدَّ أَنْ  
يَذْهَبَ بِعَيْنَيْهِ وَيُقَطَعَ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ .

وَكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ، مَتَى عَلِمَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ سَيَتَنَاوَلُ سُمًّا يَقْتُلُهُ وَغِدَاءً  
يُسَقِّمُهُ وَيُمرضُهُ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتُلَهُ السُّمُّ وَيُمرضُهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، أَنْ يَكُونَ عَالِمًا  
بِأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَتَنَاوَلِ السُّمَّ ، لِأَمَانَتِهِ لَا مُحَالَةَ ، وَلَوْ لَمْ يَتَنَاوَلِ تِلْكَ الْأَغْذِيَّةَ وَالْأَسْبَابَ  
الَّتِي تُمرضُهُ ، لَكَانَ سَيُمرضُهُ ، وَإِلَّا لَحِقَهُ الْبَدَاءُ وَالتَّجْهِيلُ وَأَنْقَلَبَ عِلْمُهُ ، وَالْأَمَانَةُ  
تَرْكُ الْفَاعِلِ لِذَلِكَ أَجْمَعَ بِغَيْرِهِ وَبِنَفْسِهِ مُعَالِيًا لِلَّهِ ، سَبْحَانَهُ ، وَمُوجِبًا لِتَجْهِيلِهِ  
وَلِحُوقِ الْبَدَاءَةِ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْ هُوَ ، تَعَالَى ، الْمَوْتَ وَالْمَرَضَ وَقَطَعَ الْأَعْضَاءَ عِنْدَ  
تَرْكِ فِعْلِ الْمَرءِ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ أَوْ فِعْلِ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى هَذَا ، تَجَاهَلُوا  
وَطَوَّلُوا بِالْإِدَالَةِ عَلَيْهِ وَغَمًّا يُحِيلُ بَقِيَّةَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لَهُ ، لَوْ لَمْ يَتَنَاوَلِ السُّمَّ الْقَاتِلَ ،

١ يديه : بدنه ، الأصل .

٢ عينيه : غيبه ، الأصل .

٣ عينيه : عينه ، الأصل .

٤ البداءة : البدانة ، الأصل .

وَتَبَيَّنَتْ أَعْضَائِهِ وَبَصَرَهُ ، لَوْ لَمْ يَسْمُ أَنْفُسَهُ وَيُبَيِّنْ أَعْضَاءَهُ ؛ فَلَا يَجْدُونَ إِلَى ذَلِكَ طَرِيقًا .

ويقال لهم : ما الذي كَانَ يُحِيلُ إِبْخَارَهُ لَنَا ، تَعَالَى ، بَأَنَّ الْعَبْدَ ، لَوْ لَمْ يَتَّخِذْ<sup>١</sup> السُّمَّ لِنَفْسِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَعْلُومِي أَنَّنِي أُمِيتُهُ ، إِذَا تَحَسَّاهُ ، وَأَنْ يُخَيَّرَ بَأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَقْطَعْ يَدَيْهِ<sup>٢</sup> وَرِجْلَيْهِ وَيَقْلَعَ عَيْنَيْهِ ، لَجَازَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُمَا هُوَ ، تَعَالَى ، وَجَازَ أَنْ يَفْعَلَهَا بَدَلًا مِنْ تَرْكِ فِعْلِهَا ؛ فَلَا يَجْدُونَ فِي مَنَعَةٍ مُتَعَلِّقًا .

ويقال لهم : فيجب أيضًا على أَغْيَالِكُمْ أَنْ تَقُولُوا : إِنَّ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ سَيَخْتَارُ الْكَفْرَ وَيَفْعَلُهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَلِمَهُ ، سَبْحَانَهُ ، أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ [٧٦ب] يَخْتَرْ الْكَفْرَ وَيَفْعَلُهُ ، لَكَانَ سَيَضْطَرُّهُ إِلَيْهِ وَيَفْعَلُهُ فِيهِ ، وَإِلَّا أَنْقَلَبَ عِلْمُهُ ، كَمَا أَنَّهُ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَاتِلَ سَيَقْتُلُهُ ، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ ، لِأَمَانَتِهِ هُوَ لَا مُحَالَةَ ، لِتَقْوَمَ إِمَانَتُهُ مَقَامَ الْقَتْلِ لَهُ ، وَإِلَّا تَقَلَّبَ عِلْمُهُ وَلَحِقَهُ الْبَدَاءُ فِي حُكْمِهِ وَقَسَمَتِهِ ؛ فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بَأَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي يَخْتَارُ الْكَفْرَ وَالْعَصِيَانَ فِي الْوَقْتِ ، لَوْ لَمْ يَخْتَرْ ذَلِكَ ، لَحَلَقَهُ هُوَ فِيهِ وَأَضْطَرَّهُ إِلَيْهِ لِإِعْلَمِهِ بَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْكَفْرُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

وكذلك القولُ فِي أَنَّ الْحَرَكَةَ وَالْكَلامَ وَسَائِرَ ضُرُوبِ الْأَفْعَالِ الَّتِي عَلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّ الْعَبْدَ سَيَخْتَارُهَا وَيَفْعَلُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَأَنَّهَا سَتَحُلُّهُ وَيَصِيرُ بِحُلُولِهَا مُتَحَرِّكًا وَسَاكِنًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَمُقَرَّرًا . وَعَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي تَقْتَضِيهَا حُلُولُ أَفْعَالِهِ فِيهِ ، يَجِبُ أَنْ يَقَالَ : لَوْ لَمْ يَخْتَرْهَا وَيَفْعَلْهَا ، لَوَجَبَ خَلْقُ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِأَمْثَالِهَا

١ يَسْمُ : نَعَمْ ، الْأَصْلُ .

٢ يَتَّخِذُ : يَتَحَسَّى ، الْأَصْلُ .

٣ يَدَيْهِ : يَدَيْهِ ، الْأَصْلُ .

٤ لَمْ : - ، الْأَصْلُ .

وَأَضْطَرَّاهُ لَهُ إِلَيْهَا ، لِيَنْفَذَ عِلْمُهُ وَيَزُولَ الْبَدَاءُ عَنْهُ وَيَصِيرَ بِأَمْثَالِهَا مِنْ فَعْلِهِ ، تَعَالَى ، عَلَى تِلْكَ الصِّفَاتِ الَّتِي عَلِمَ أَنَّهَا لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ عَلَيْهَا إِلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ ؛ فَإِنْ زَامُوا مِنْ هَذَا فَضْلاً ، لَمْ يَجِدُوهُ . وَإِنْ مَرُّوا عَلَيْهِ ، تَرَكُوا دِينَهُمْ وَخَرَجُوا عَنِ الْإِجْمَاعِ . وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضاً : لَوْ قَالَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، فِيمَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ ، فَعَرَّقَ ، وَجَارَ ثَحْتَ حَائِطٍ مَائِلٍ أَوْ دَخَلَ بَيْتاً ، فَأَنْهَضَهُ عَلَيْهِ ، فَمَاتَ أَوْ تَعَرَّضَ لِطُغْيَانِ حَرِيقٍ ، فَأَخْزَقَ : إِنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَعْرِضْ لِلْجَوَارِ وَرَكِبَ الْبَحْرَ وَطُغْيَانِ الْحَرِيقِ ، فَيَفِرُّ وَيَمُوتُ وَيَحْتَرِقُ ، لِيَبْقِيَهُ مُدَّةٌ بَعْدَ ذَلِكَ حَيًّا . وَإِنْ كَانَ فِي مَعْلُومِي أَنَّهُ سَيَمُوتُ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ، مَا جازَ ذَلِكَ .

فَإِنْ قَالُوا : بَلَى ، كَانَ يَجُوزُ إِخْبَارُهُ بِهَذَا .

قِيلَ لَهُمْ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ : لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْقَاتِلُ ، وَأُمِيتَهُ عِنْدَ الْقَتْلِ ، لِيَبْقِيَهُ مُدَّةٌ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كُنْتُ عَالِماً بِأَنِّي أُمِيتُهُ لَا مُحَالَةَ وَقْتُ قَتْلِ قَاتِلِهِ ؟ فَلَا يَجِدُونَ فِي ذَلِكَ فَرْقًا .

وَأِنْ هُمْ قَالُوا : لَا يَجُوزُ إِخْبَارُهُ بِمِثْلِ هَذَا .

قِيلَ : مَا الَّذِي يَحِيلُهُ وَيَمْنَعُهُ ؟ فَلَا يَجِدُونَ فِيهِ مُتَعَلِّقًا .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : إِنَّ أَسْتِحَالَةَ [١٧٧] تَبْقِيَةِ مَنْ مَاتَ بِالْهَدْمِ وَالْغَرَقِ وَالْخَرَقِ وَإِخْبَارِهِ ،

١ لطفي : كذا في الأصل ؛ وهو على إبدال الهمزة ياء ، إذ يُقَالُ : طَغِيىَ تَطْغًا طَغًا وَطَفُوْا . يُنْظَرُ تاج العروس ٣٢٧/١ [طفا] .

٢ وطفي : كذا في الأصل . يُنْظَرُ هنا الحاشية السابقة .

٣ لبقية : لنفسه ، الأصل .

٤ بهذا : فهذا ، الأصل .

٥ لبقية : لنفسه ، الأصل .

تعالى ، بذلك ، فما أنكرتم أن لا يكون في إحالة ذلك في الواحد والعدد الكثير من الناس فرقاً ؟ وأن يجب عليكم القول بأن مائة ألف ، إذا غرقوا في عشر مراكب صينية ، كُسر بهم مائة ، وأن عشرة آلاف ، إذا قُتلوا جميعاً في ساعة واحدة ومعركة واحدة ، وأهل بلدة ، إذا ماتوا بالزلزلة تحث الهدم وماتوا بالسيل المغرق ، فإنهم بأسرهم ، لو لم يكسر بهم ويركبهم السيل وتزلزل بهم الأرضون ، لوجب أن يميتهم الله ، تعالى مائة ، حتى كان لا يصح أن يبقى واحداً منهم ، لو لم يتلفوا بهذه الأسباب ، لسني علم الله ، تعالى ، بأنهم لا بد أن يموتوا في ذلك الوقت بهذه الأسباب ؛ فإن مروا على ذلك ، ازداد جهلهم وخروجهم عن الإجماع . وإن زاموا فرقاً بين الجماعة الكثيرة والواحد ، لم يجدوه .

وأعلموا أنهم قد اضطربوا عند هذا الإلزام ؛ فقال كثير منهم : لا يجوز أن يقال في العالم الكثير الذي يتفق قتل قاتل لهم وإمراة جميعهم على السيف ، إما عدلاً أو ظلماً نحو المقتولين في المعركة ونحو ما روي من قتل مُصعب بن الزبير سبعة آلاف على سيف واحد : إنه كان لا يجب أن يميتهم ، تعالى ، جميعاً في ذلك الوقت ، لو لم يقتلوا ، حتى لا يصح أن يبقى أحد منهم ساعة بعد ذلك . قالوا : لأن موت جميعهم بفعل الله ، تعالى ، من غير سبب على الوجه الذي قُتلوا عليه نقض للعادة . والله ، تعالى ، لا ينقض العادة في غير زمن الرسل ، وإنما يجعل نقضها آية لهم وعلماً على صدقهم . فلا بد ، زعموا ، إذا كان ذلك كذلك من القول بأنه كان لا بد ، لو لم يقتلوا ، أن يبقى الكثير منهم وميت العدد القليل الذي قد جرت العادة بموت مثلهم ، حتى يكون تبقية الأكثر وإماتة الأقل غير ناقض للعادة ولا مفسد لأعلام الرسل .

فهذا تصريح من القاتل بأنه كان يجب بقاء الأكثر [٧٧ب] من هؤلاء ، لو لم يُقتلوا . وهو نقيض قول أبي الهذيل ؛ فكان يجب في كل مقتول أن يُميتَ لا محالة ، لو لم يُقتل ؛ فإن صار إليه أبو الهذيل ، ترك دينه وذان بضيه . وإن أتاه ، فقد مرَّ على قِيَاسِهِ .

والوجه عندنا يجب في ذلك أننا ، إذا أجزنا نقض العادات في غير زمن الرسل وظهور الكرامات على أيدي الأولياء ، أن نُجيز أن يُميتَ الله ألف إنسان وأهل بلدة كغارا ظلمة بدعاء وليِّ الله عليهم ، ولا يكون ذلك نقضا لأعلام الرسل لما قد ذكرنا طرفاً منه قبل هذا في الكلام في أحكام المعجز والجواب عن مطالبتهم وتجويز ظهورها على يد الكذابين من كتاب خلق الأعمال ولما قد أشبعناه ونقصناه من القول في ذلك في كتاب إبانة عجز القدرة عن تصحيح دلائل النبوة وكتاب الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين ؛ فيجب لذلك أن يجوز موت العدد الكثير ، لو لم يُقتلوا ولم يُغرقوا ويموتوا تحت الهدم والحريق والتلج والأسباب التي قد جرت العادة بموت الخلق الكثير بها وعندها ، لأن المعجز ليس بمعجز لجنسيه ، وإنما يصيرُ مُعْجِزاً ، إذا فعلَ عند التَّخْذِي بِمِثْلِهِ وأدعاه الرسول ، عليه السلام ، أنه لِنُبُوَّتِهِ ، ويموت الخلق الكثير ، لا عند أدعائه أنه ليس بنقض لأعلام الرسل ، ولأن موت الخلق الكثير ، إذا فعلَ حينَ بَعْدَ الحين ، كان خرقاً للعادة .

وليس تخرج إذا أعلام الرسل ، إذا فعلت عن أن تكون ناقضة للعادة . ويجب على من منع من ظهور الكرامات للأولياء وخرق العادة في غير زمنهم أن يقطع على أن العدد الكثير ، لو لم يُقتلوا ويموتوا بهلذه الأسباب ، لكان الله ، تعالى ، لا بُدَّ أن



يُبْقَى أَكْثَرُهُمْ أَحْيَاءَ وَيُمِيتُ الْأَقَلَّ مِنْهُمْ وَالْعَدَدَ الَّذِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِمَوْتِ مِثْلِهِمْ حَتَّى لَا يَنْقُضَ بِذَلِكَ الْعَادَةُ .

وَلِقَائِلٍ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ : قَدْ كَانَ يَجُوزُ فِي الْعَدَدِ الْكَثِيرِ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ فِي قَوْرِ وَاحِدٍ أَنْ يَعِيشَ جَمِيعُهُمْ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلُوا ، وَكَانَ يَجُوزُ مَوْتُ الْبَعْضِ مِنْهُمْ وَبَقَاءُ [١٧٨] الْبَعْضِ ، وَكَانَ يَجُوزُ أَيْضًا مَوْتُ سَائِرِهِمْ ، وَلَكِنَّهُ ، لَوْ أَمَاتَ جَمِيعُهُمْ ، تَعَالَى ، لَوَجِبَ أَنْ يُمِيتَهُمْ عَلَى وَجْهِ مُعْتَادٍ بِأَنْ يُرْسِلَ عَلَيْهِمُ الطَّاعُونَ وَالسَّيْلُ الْعَظِيمُ وَالْبَرْدُ الشَّدِيدُ وَالتَّلَجُّ الْمُتَلِفُ وَالزَّلَازِلُ الَّتِي يَكُونُ مَعَهَا الْهَدْمُ ؛ فَيَكُونُ مَوْتُ جَمِيعِهِمْ وَاقِعًا مِنْ فِعْلِهِ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلُوا عَلَى وَجْهِ مُعْتَادٍ وَسَبَبٍ ، جَرَتْ الْعَادَةُ بِمَوْتِ جَمِيعِهِمْ بِمِثْلِهِ .

وَلَأَبَى الْهُدَيْلُ أَنْ يَقُولَ هَذَا ، إِذَا قَالَ : لَوْ لَمْ يُقْتَلِ الْمَقْتُولُ ، لَمَاتَ لَا مُحَالَةً ، فَيَقُولُ فِي الْخَلْقِ الْكَثِيرِ : لَوْ لَمْ يُقْتَلُوا ، لَمَاتُوا ، غَيْرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَمُوتُونَ بِسَبَبٍ مِنْ قَبْلِهِ ، تَعَالَى ، قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِمَوْتِ جَمِيعِهِمْ بِهِ .

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مَوْتَ الْعَالَمِ الْكَثِيرِ يَقَعُ عَلَى وَجْهَيْنِ : مُعْتَادٍ أَوْ غَيْرِ مُعْتَادٍ ؛ فَالْمُعْتَادُ مَوْتُهُمُ بِالطَّوَاعِينِ وَالْحَرِيقِ وَالسَّيْلِ وَكَسْرِ الْمَرَاكِبِ وَالْبَرْدِ الْمُتَلِفِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ مِنْ الْأَسْبَابِ . وَالَّذِي لَيْسَ بِمُعْتَادٍ مِنْهُ مَوْتُ أَلْفٍ أَوْ عَشْرَةِ آلَافٍ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ خَفَّ آثَافُهُمْ بِغَيْرِ سَبَبٍ ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ : يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ مَوْتُ جَمِيعِ مَنْ قُتِلَ مِنَ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ عَدْلًا وَظُلْمًا عَلَى وَجْهِ مُعْتَادٍ فَعَلُهُ لَهُ ، تَعَالَى ، لَكِنِّي نَزِمْتُ مَجْزَآتِ الْعُقُولِ عَلَى وَجْهِ ، لَا يُوجِبُ نَقْضَ الْعَادَةِ وَالْقَدَحِ عِنْدَهُمْ فِي أَعْلَامِ الرُّسُلِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُونَ أَنْتُمْ فِي هَذَا ، إِذَا أَجَزْتُمْ مَوْتَ كُلِّ مَقْتُولٍ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ؟

قِيلَ لَهُ : فِي هَذَا جَوَابَانِ . أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يُبَيِّتَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، الْخَلْقَ الْكَثِيرَ ، لَوْ لَمْ يُقْتُلُوا مِنْ قَبْلِ الْخَلْقِ وَلَوْ لَمْ يَخْتَرِفُوا وَيَغْرِفُوا وَيَمُوتُوا تَحْتَ هَذِهِ ، وَيَكُونُ مَوْتُهُمْ بِغَيْرِ سَبَبٍ تَقْضًا لِلْعَادَةِ . وَلَا يُمْتَنِعُ هَذَا أَنْ يَشْتَرَطَ فِي كَوْنِ الْمَعْجَزِ مَعْجَزًا كَوْنُهُ نَاقِضًا لِلْعَادَةِ . أَوْ يُقَالُ : هَذَا ، إِنْ اتَّفَقَ ، فَإِنَّمَا يَتَّفَقُ قَلِيلًا نَادِرًا وَبِمِثَابَةٍ مَا يَخْدُثُ فِي كُلِّ ذَهْرٍ مِنْ أَنْقِصَاضِ النُّجُومِ وَالزَّلَازِلِ وَالْآفَاتِ السَّمَاءِيَّةِ . وَمِثْلُ ذَلِكَ ، إِذَا فُعِلَ فِي كُلِّ ذَهْرٍ ، لَمْ يَصِرْ مَعْتَادًا .

وَالْجَوَابُ الْآخَرُ أَنْ يُخَالَ اتِّفَاقُ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ ، لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِي الْمَعْجَزِ ، [٧٨ب] إِذَا صَارَ مَعْتَادًا . وَقَدْ يَتَّفَقُ ذَلِكَ فِي الْوَاحِدِ وَالْعَدِيدِ الْقَلِيلِ ؛ فَيَجِبُ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فِي ذَلِكَ .

وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَمُوتُوا جَمِيعًا ، لَوْ لَمْ يُقْتُلُوا وَلَا يُجْعَلُ هَذَا الْأَمْرُ الْخَارِقُ لِلْعَادَةِ مِنْ أَعْلَامِ الرُّمُلِ ، بَلْ يُجْعَلُ لَهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ ، لَوْ اتَّفَقَتْ إِصَابَةُ الصِّدِّيقِ فِي الْمُخْبِرِ عَنْ غَيْبٍ ، لَمْ يَجْعَلِ الْإِخْبَارُ عَنِ الْغَيْبِ مَعْجَزًا ، بَلْ كَانَ يَجْعَلُ ذَلِكَ مِنْ مُعْجَزَاتِ الرُّسُلِ ، كَمَا لَا يَجْعَلُ كُلَّ مَعْتَادٍ مِنْ آيَاتِهِمْ . وَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ ، صَحِيحُ الْجَوَابِ بِهِ ؛ فَزَالَ الْقَدْحُ فِي جَوَازِ إِمَاتَتِهِ الْمَقْتُولِ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ بِهَذَا الضَّرْبِ .

## فصل من القول في ذلك

وقد قَدْخَ المخالِفُونَ لأبي الهذيلٍ مِنَ القدريةِ في هذا البابِ في مذهبه بأن قالوا له : لو كَانَ الأمرُ على ما ذَكَرْتَهُ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَقْتُولٍ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُمَيِّتَهُ اللهُ ، تعالى ، في ذَلِكَ الوقتِ ، لو لم يُقْتَلْ فيه ، لم يَجْزُ أَنْ تَحْتَلِفَ أَخْوَالُ سَائِرِ الْحَيَوَانِ فِي ذَلِكَ وَلَكَانَ يَجِبُ لَا مُحَالَةَ أَنْ يُمَيِّتَ اللهُ كُلَّ حَيَوَانٍ ، ذُبِخَ فِي شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرْبِهَا ، حَتَّى لَا يَبْصَحَ أَنْ يَبْقِيَ اللهُ شَيْئًا مِنْهُ . وَهَذَا زَعَمَ شَنِيعٌ مِنَ الْقَوْلِ .

وَلَوْ جَبَّ لَا مُحَالَةَ أَنْ يَكُونَ مَنْ ذُبِخَ قَطِيعٌ غَنِمٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ إِبِلٍ لَغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مُحْسِنًا إِلَيْهِ وَمُشْتَرِجًا لِلْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَمِنْ اللهِ ، تعالى ، الثَّوَابَ لِمَوْضِعِ إِحْسَانِهِ إِلَى صَاحِبِ الْغَنَمِ ، لِأَنَّهُ ، إِذَا كَانَ السَّابِقُ فِي عِلْمِ اللهِ ، تعالى ، أَنَّهُ ، لو لم يَذْبَحِ الْغَنَمَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، لَكَانَ سَيِّئُهَا ، تعالى ، مُحَلًّا ، يُنْتَفَعُ بِهَا ، وَجَبَّ لَا مُحَالَةَ أَنْ يَكُونَ ذَابِخُهَا مُحْسِنًا إِلَى مَالِكِهَا وَأَنْ تَكُونَ حَالَةٌ فِي ذَلِكَ أَمْثَلُ مِنْ حَالِ مَنْ ذَبَحَ قَطِيعَ غَنَمٍ لَغَيْرِهِ عِنْدَ حَدُوثِ مَرَضٍ بِهَا وَسَبَبٍ ، يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ فِي الْعَادَةِ تَتَلَفُّ بِهِ ، لِأَنَّ هَذَا يُجَوِّزُ بَقَاءَهَا<sup>١</sup> . وَالدَّبْحُ لِلْغَنَمِ ، قَدْ عُلِمَ مِنْ حَالِهَا أَنَّهُ ، لو لم يَذْبَحُهَا ، لَمَاتَتْ بِأَسْرِهَا عَلَى مَالِكِهَا ؛ فَيَجِبُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُحْسِنًا إِلَيْهِ بِذَبْحِهَا .

وَفِي الْإِتِّفَاقِ عَلَى فَسَادِ ذَلِكَ وَكَوْنِهِ ظَالِمًا بِالذَّبْحِ وَعَاصِيًا فَاعِلًا الْقَبِيحِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ قَوْلِ أَبِي الْهَذِيلِ أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ [١٧٩] أَنْ تَمُوتَ بِأَسْرِهَا ، لو لم تُذْبَحْ . وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْغَنَمِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَيَوَانِ ، ثَبَتَ مِثْلُهُ فِي بَنِي آدَمَ وَبُطْلَانُ قَوْلِهِ .

فَيَقَالُ لِلطَّاعِنِ فِي قَوْلِهِ بِهِذَا : فَأَنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ ، لو لم يَذْبَحُهَا الذَّابِحُ ، لَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَحْيَا لَا مُحَالَةَ أَمْ يَجُوزُ أَنْ تَمُوتَ وَأَنْ تَحْيَا ؟

فإن قالَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَوْتَ جميعِها بغيرِ سببٍ ولا ذَنْبٍ ، قَدْ أَعْتَيْدَ مَوْتُهَا عِنْدَهُ : لا يجوزُ ، لأنَّهُ نَقَضَ للعَادَةِ ، وإِنَّمَا كَانَ يَجِبُ تَبْقِيَةُ أَكْثَرِهَا وَمَوْتُ الْأَقَلِّ مِنْهَا .

قِيلَ لَهُ : فيجِبُ عَلَى أَصْلِيكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْهِ بِذَنْبِ البعضِ مِنْهَا وَأَسْتَحَقَّ مِنْهُ الْحَمْدَ وَالشُّكْرَ عَلَى ذَنْبِ الْقَدْرِ الَّذِي ، لَوْ لَمْ يَذْبَحْهُ مِنْهَا ، لَمَاتَ لَا مُحَالَةً ، وَأَنْ يَكُونَ مُتَابًا عَلَى ذَلِكَ .

ويجبُ أيضًا أَنْ لَا يَسْتَحِقَّ اللَّوْمَ وَالذَّمَّ عَلَى ذَنْبِ جميعِها ، وإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ المسلمونُ : إِنَّهُ مَلُومٌ مَذْمُومٌ عَاصٍ بِذَنْبٍ يَسِيرٍ مِنْهَا ، لَا نَعْرِفُهُ بِغَيْرِهِ دُونَ ذَنْبِ جميعِها . وهذا خروجٌ عن إجماعِ المسلمينَ ودينهم ؛ فَصَارَ مَا قَدَّحَ بِهِ هَذَا الْفَرِيقُ فِي قَوْلِهِ رَاجِعًا عَلَيْهِمْ فِي إِبْطَالِ دِينِهِمْ .

وإن قالَ مَنْ لَمْ يَقُلْ مِنْهُمْ بِذَلِكَ وَجَوَّزَ بقاءَ الغَنَمِ بِأَسْرِهَا ، لَوْ لَمْ تُذْبَحْ ، وَجَوَّزَ أيضًا أَنْ تَمُوتَ بِأَسْرِهَا عَلَى وَجْهِ وَسَبَبٍ مِنْ فِعْلِهِ قَدْ أَعْتَيْدَ مَوْتُهَا بِهِ وَعِنْدَهُ أَوْ بغيرِ سببٍ وَعَلَى وَجْهِ خَرَقِ الْعَادَةِ : فَأَنْتَ إِذَا مَجَّزَ لِمَوْتِ جميعِ الغَنَمِ ، لَوْ لَمْ تُذْبَحْ ؛ فَمَا أَوْجَبَهُ أَبُو الْهَذِيلِ مِنْ مَوْتِهَا ، لَوْ لَمْ تُذْبَحْ ، جَائِزٌ صَحِيحٌ عِنْدَكَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا ؟

فإذا قالَ : أَجَلٌ .

قِيلَ لَهُ : فَقَدْ جَوَّزْتَ أَنْ يَكُونَ ذَابَحُ قَطِيعٍ غَيْرِهِ مُحْسِنًا إِلَيْهِ وَمُنْعِمًا عَلَيْهِ وَحَافِظًا بِالذَّبْحِ لِمَا سَيَمْنَعُهُ مِنَ التَّلَفِ ، فيجِبُ أَنْ لَا يَقْدَمَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مُسِيءٌ إِلَيْهِ وَظَالِمٌ لَهُ وَلَا أَنْ يَقْطَعَ عَلَى أَنَّهُ عَاصٍ بِفِعْلِهِ وَرَاكِبٌ لِلتَّبْيِخِ ؛ فَإِنْ مَرَّ عَلَى ذَلِكَ ، أَبْطَلَ إِرْزَامَهُ وَصَارَ قَادِحًا فِي مَذْهَبِ نَفْسِهِ . وَإِنْ أَبَاهُ ، لَمْ يَجِزْ مِنْهُ مَخْرَجًا .

وإن قالَ : نَحَرٌ وَإِنْ جَوَّزْنَا أَنْ تَمُوتَ ، لَوْ لَمْ تُذْبَحْ ، فيجوزُ أيضًا أَنْ تَبْقَى ؛ فَصَارَ لِذَلِكَ الْمُقْدِمِ عَلَى ذَبْحِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا وَتَصَرُّفِهِ فِيهَا بِغَيْرِ إِطْلَاقِهِ وَرِضَائِهِ قَبِيحًا

[٧٩ب] وظلماً له لِمَوْضِعِ نَهْيِهِ عَنْ ذَلِكَ وَخَطَرِهِ عَلَيْهِ وَتَجْوِيزِ بَقَائِهَا ، وَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ تَجْوِيزِ مَوْتِهَا ، لَوْ لَمْ تَذْبَحْ ، وَبَيْنَ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ تَمُوتُ . وَكَانَ هَذَا بِمِثَابَةِ تَجْوِيزِنَا فِي بَعْضِ الْأَغْنِيَاءِ أَنْ يَكُونَ الْفَقْرُ لُطْفًا لَهُ وَأُصْلَحَ فِي بَابِ تَكْلِيفِهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ سَيَسْلُبُهُ مَالَهُ وَسَيُصْلِحُهُ بِالْفَقْرِ وَتَجْوِيزِ أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنَّا سَلْبُ مَالِهِ وَعَصْبُهُ ، لِيَصِيرَ فَقِيرًا ، لِأَنَّا نَجُوزُ أَنْ لَا يَفْتَقِرَ وَأَنْ لَا يَكُونَ الْفَقْرُ أَصْلَحَ لَهُ . وَكَذَلِكَ سَبِيلُ الذَّابِحِ لِعَتَمِ غَيْرِهِ ، إِذَا جُوزَ بِقَاوُهَا وَجُوبَ مَوْتِهَا .

يَقَالُ لَهُمْ : الْمَطَالَبَةُ عَلَيْكُمْ بِحَالِهَا ، لِأَنَّا مَا أَلَزَمْنَاكُمْ تَجْوِيزَ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِ بِالذَّبْحِ وَنَفْعِهِ ، وَلَا يَجِبُ عِنْدَكُمْ الذَّمُّ عَلَى فِعْلٍ ، يَجُوزُ كَوْنُهُ إِحْسَانًا وَإِنْعَامًا عَلَى الْغَيْرِ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ ذَمُّهُ وَعَصِيَانُهُ بِفِعْلٍ مَا يَجِبُ وَيُقْطَعُ عَلَى كَوْنِهِ إِضْرَارًا بِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، كَانَ تَجْوِيزُ النِّفَعِ لَهُ بِالذَّبْحِ لِمَا سَنَبَيْتُهُ مَايَعَا مِنْ قُبْحِهِ ، وَإِلَّا فَكَيْفَ صَارَ تَجْوِيزُ الْإِضْرَارِ بِهِ بِذَبْحِهَا مَقْبَحًا لِلذَّبْحِ وَمُوجِبًا لَكُونَ الذَّابِحِ عَاصِيًا مَلُومًا ؟ وَلَمْ يَكُنْ تَجْوِيزُ نَفْعِهِ بِذَلِكَ وَمَوْتِهَا ، لَوْ لَمْ يَذْبَحْهَا ، مُوجِبًا لِحِنْسِ ذَبْحِهِ إِتَابًا وَإِحْسَانًا إِلَيْهِ بِذَلِكَ وَكَوْنِهِ مُطِيعًا مَمْدُوحًا بِهِ ؟ فَلَا يَجْدُونَ فِي ذَلِكَ فَضْلًا .

وَكَذَلِكَ الْإِلْزَامُ لَكُمْ مَعْنَى عَصَبِ مَالٍ غَيْرِهِ وَدَارِهِ وَأَفْقَرُهُ ، إِذَا جُوزَ كَوْنُ الْفَقْرِ مَصْلَحَةً لَهُ ، وَأَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، سَيُفْقَرُهُ ، إِنْ لَمْ يَأْخُذْ مَالَهُ ، لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ قَدْ نَفَعَهُ وَلَا يُمَكِّنُ أَسْتِحْقَاقَ الذَّمِّ أَوْ الْمَدْحِ عَلَى فِعْلٍ ، لَمْ يَنْكَشِفْ فِي ذَلِكَ وَاجِدُهُ . وَلَا مَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ .

فَإِنْ قَالُوا : أَلَيْسَ يُعْتَبَرُ فِي قُبْحِ الذَّبْحِ لِلْعَتَمِ وَأَخْذِ الْمَالِ بِكَوْنِهِ مَضَرَّةً أَوْ مَنْفَعَةً فِي الْمَعْلُومِ ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ الْأَمْرُ بِالْفِعْلِ أَوْ النَّهْيِ عَنْهُ ؟ فَإِذَا عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ ،

١ وحظره : وخطره ، الأصل .

٢ الذَّم : الذَّبْح ، الأصل .

تعالى ، قد نَهَاَنَا وَحَظَرَا عَلَيْنَا ذَبْحَ مَاشِيَةِ الْغَيْرِ وَأَخَذَ مَالِهِ وَالتَّصَرَّفَ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَرِضَائِهِ ، وَجَبَّ كَوْنُ ذَلِكَ قَبِيحًا ، وَإِنْ كَانَ نَفْعًا لَهُ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَلَوْ أَمَرْنَا بِقَتْلِ غَيْرِنَا وَإِضْرَارِهِ بِوَاقَعَةِ الْحَدِّ [١٨٠] وَالْقَوْدِ عَلَيْهِ ، لَكُنَّا نَفْعُهُ طَائِعِينَ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ ضَرَرًا عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ لُطْفًا فِي اسْتِصْلَاحِهِ .

قِيلَ لَهُمْ : هَذَا مَذْهَبُ الْمُسْلِمِينَ . وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِكُمْ وَمَا تَتَّبِعُونَ عَلَيْهِ مَذَاهِبَكُمْ فِي الْحُسْنِ وَالْفُتُوحِ وَمَا بَنَيْتُمْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمُطَالَبَةُ ؛ فَإِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ ، فَلَمَّا لَكُمْ ، إِذَا جَوَزْنَا أَنْ يَمُوتَ الْقَطِيعُ بِأَسْرِهِ ، لَوْ لَمْ يُذْبَحْ ، وَالْأَبْيَ الْهُذَيْلُ ، إِذَا أَوْجَبَ أَنْ يَمُوتَ بِأَسْرِهِ ، لَوْ لَمْ يُذْبَحْ ، أَنْ نَقُولَ وَيَقُولَ : لَا يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ الذَّبْحُ لَهَا ظُلْمًا قَبِيحًا مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ اللَّوْمُ ، وَأَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ مُسَيِّئًا إِلَى الْمَالِكِ لَهَا لِأَجْلِ أَنَّهُ بَاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ مَنُهِيًا عَنْ ذَلِكَ وَمَحْظُورٌ عَلَيْهِ فِعْلُهُ ، وَقَدْ غَمَّ صَاحِبُ الْغَنَمِ بِذَّبْحِهَا وَتَصَرُّفِهِ فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَسَاءَهُ بِذَلِكَ ؛ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا فَاعِلًا لِلْقَبِيحِ وَمُسْتَحِقًّا لِلذَّمِّ لِأَجْلِ نَهْيِهِ عَنْ ذَلِكَ وَغَمِّهِ بِهِ لِمَالِكِهَا ، وَلَوْ لَمْ يَغْمُهُ ذَلِكَ أَيْضًا وَلَمْ يُؤْذِرْ فِي مُلْكِهِ وَلَمْ يَنْزَعِجْ لَهُ ، لَوَجَبَ كَوْنُهُ ظَالِمًا لَهُ لِنَهْيِهِ عَنْهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ الْقَدْحُ فِي قَوْلِ أَبِي الْهُذَيْلِ بِإِجَابِ مُؤْنِهَا ، لَوْ لَمْ تُذْبَحْ ، وَفِي قَوْلِنَا بِتَجْوِيزِ ذَلِكَ . وَسَقَطَ مَا يَهْتَدُونَ بِهِ مِنْ هَذَا الْإِلْزَامِ . وَكَانَ الْمُعْتَبَرُ قَبِيحًا فِي الْقَتْلِ وَالذَّبْحِ أَوْ حَسَنَهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ دُونَ النَّفْعِ وَالضَّرَرِ وَالْغَمِّ بِذَلِكَ أَوْ السُّرُورِ . وَهَذَا وَاضِحٌ ، لَا إِشْكَالَ فِيهِ .

عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَصُولِهِمْ فِي الْقَوْلِ بِوُجُوبِ اللَّطْفِ وَالْأَصْلَحِ أَنْ يَجِبَ التَّهْمِي عَنْ ذَبْحِ غَنَمِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، وَإِنْ قُطِعَ عَلَى أَنَّهَا تَمُوتُ لَا مُحَالَةً ، لَوْ لَمْ تُذْبَحْ لِمُسْتَبَقِ عِلْمِ الْمُتَعَبَّدِ ، تَعَالَى ، بَأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَى ذَّبْحِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهَا لُطْفًا فِي

فساد المالك لها أو فساد الذابح بغير إذنه أو فساد غيرهما من المكلفين . ومتى  
 علم كَوْنُ ذَلِكَ اسْتِفْسَادًا لِأَحَدٍ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ ، وَجَبَ قُبْحُ فِعْلِهِ وَقُبْحُ إِطْلَاقِهِ  
 وَوَجَبَ النَّهْيُ عَنْهُ وَالْحِظْرُ لَهُ ، سواء نَفَعَ ذَلِكَ المَالِكُ وَحَفِظَ مَالَهُ أَوْ ضَرَّهُ وَأَتْلَفَهُ .  
 وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا قَالُوهُ .

وسنذكر ، إن شاء الله ، تعالى<sup>١</sup> ، كَيْفِيَّةَ قولِ مُخَالِفِي أَبِي الْهُذَيْلِ [٨٠ب] في أَنَّ  
 المقتول ، لو لم يُقْتَلْ ، لَوَجَبَ أَنْ يَمُوتَ ، وفي<sup>٢</sup> ذابح غَنِمٍ غيره ومتى يجب ذلك  
 عليه أو يحسن منه ومتى يحرم ذلك عليه منه مُفَصَّلًا مِنْ بَعْدُ . والله أعلم .

١ إن ... تعالى : إضافة تحت السطر ، الأصل .

٢ وفي : في ، الأصل .

## فصل

ويقال لأبي الهذيل أيضًا : إذا كَانَ فِعْلُ اللَّطْفِ وَالْأَصْلَحِ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ عِنْدَكَ وَلَا يَزِمُ فِي حِكْمَتِهِ ، فَمَا أَكْثَرَتْ مِنْ جَوَازِ تَبْقِيَّتِهِ لِلْمَقْتُولِ ، لو لم يُقْتَلْ الْقَاتِلُ ، إذا عَلِمَ اللَّهُ ، تعالى ، أَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَبْقِيَّتُهُ ، لو لم يُقْتَلْ ، وَأَنْ يَجِبَ أَنْ يُهَيِّتَهُ ، لو لم يُقْتَلْ ، إذا عَلِمَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ لَهُ إِمَاتَتُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، لو لم يُقْتَلْ فِيهِ ؟ وَهَذَا لَا يَنْتَعِ كُونُهُ فِي الْمَعْلُومِ ؛ فَإِنْ زَامَ شَيْئًا ، يُحَاوِلُ بِهِ أَمْتِنَاعَ كَوْنِ الصَّلَاحِ فِي تَبْقِيَّتِهِ تَارَةً ، لو لم يُقْتَلْ ، أَوْ فِي إِمَاتَتِهِ لَا مُحَالَةَ ، لم يجدْ إِلَى ذِكْرِ شَيْءٍ سَبِيلًا .

وَقَدْ زَعَمَ الْعَلَّافُ أَنَّهُ لَيْسَ يُمَكِّنُهُ وَلَا مُسْتَحِيلٌ فِي الْعَقْلِ أَنْ يَغْلَبَ اللَّهُ ، تعالى ، مِنْ حَالٍ مَنْ غَرِقَ فِي الْبَحْرِ أَوْ هَلَكَ تَحْتَ هَذِمٍ أَوْ نَحَسَى سُئًا ، فَقَتَلَ نَفْسَهُ ، أَنَّهُ ، لو لم يَشْرَبِ السُّمَّ وَتَرَكَهُ الْبَحْرُ ، فَيَنْجُو أَنَّ تَبْقِيَّتَهُ كَانَتْ تَكُونُ مَصْلَحَةً لَهُ ، وَإِنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يُبْقِيَ بَرَهُ مِنَ الدَّهْرِ ، لو لم يَتَعَرَّضَ لِرُكُوبِ الْبَحْرِ وَالْكُونِ تَحْتَ الْهَذِمِ .

فَيَقَالُ لَهُ : فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا ، إِذَا أُجِرَ بِهِ ، وَبَيْنَ جَوَازِ عَلَيْهِ ، تعالى ، بَأَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي تَبْقِيَّةِ الْمَقْتُولِ بَرَهُ أُخْرَى ، لو لم يُقْتَلْ الْقَاتِلُ ، وَجَوَازِ سَبْقِ عَلَيْهِ بَأَنَّ الْمَصْلَحَةَ إِمَاتَتُهُ بِالْهَذِمِ ؟ وَلَا مَخْلَصَ لَهُ مِنْهُ .

وَطُرِدَ قَوْلُهُ يَوْجِبُ أَنْ لَا تَكُونَ الْمَصْلَحَةُ جَوَازَ تَبْقِيَّتِهِ أَجْزَاءَ مِنَ الزَّمَانِ بَعْدَ الْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ ، تعالى ، أَنَّهُ يَمُوتُ فِيهِ . وَمَتَى لَمْ يُقْتَلْ ذَلِكَ ، ظَهَرَ تَنَاقُضُ قَوْلِهِ وَأَضْطِرَابُهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١ تبقيته : بقيته ، الأصل .

٢ جواز تبقيته : بقيه جواز ، الأصل .



## فصل

ذِكْرُ الكلام على مَنْ قال مِنَ القَدَرِيَّةِ : إِنَّ المَقْتُولَ ، لو لم يُقْتَلْ ، لَوَجِبَ أَنْ يَعِيشَ لا محالة إلى أَجَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ .

والذي نقوله نحنُ في هذا الباب هو ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ ، لو لم يُقْتَلْ وَيَفْعَلِ اللهُ مَع قَتْلِهِ مَوْتَهُ ، لَجَازَ أَنْ يَبْقِيَهُ اللهُ بَرْهَةً مِنَ الزمانِ حَيًّا وتكونَ تلكَ المدةُ أَجَلًا له وَأَنْ يَصِحَّ أَنْ يَبْقِيَهُ ، تعالى ، لو لم يُقْتَلْ إِلَّا بِأَنْ يكونَ السَّابِقُ في العِلْمِ [١٨١] أَنَّهُ يَبْقِيَهُ .

وكذلك فقد يجوزُ أَنْ يكونَ السَّابِقُ في عِلْمِهِ ، لو لم يُقْتَلْ ، لَمَاتَ لا محالة . وقد دَلَّلْنَا على هذا مِنْ قَبْلُ بِغَيْرِ وَجْهِ . وَبَيَّنَّا جَوَازَهُ وَصِحَّتَهُ وَأَفْسَدْنَا قَوْلَ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّهُ ، لو لم يُقْتَلْ ، لَمَاتَ لا محالة ؛ فلذلك يجبُ بما ذكرناه فسادُ قَوْلِ مَنْ قَالَ : لو لم يُقْتَلْ ، لعاشَ لا محالة ، إِذْ لا فَضْلَ بَيْنَ الدَّعَوِيَّتَيْنِ .

وقد ثَبَتَ أَنَّ القُدْرَةَ تَبْقِيَتُهُ وفيها إِمَاتَتُهُ ، وَأَنَّهُ أَيُّ الأَمْرَيْنِ فَعَلَ مِنْ مَقْدُورَاتِهِ ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ السَّابِقُ في عِلْمِهِ وَحُكْمَتِهِ فَعَلَ ذَلِكَ دُونَ الآخِرِ ، فلا وَجْهَ ولا مَعْنَى لِلتَّحَكُّمِ في ذَلِكَ وَدَعْوَى وَجُوبِ أَحَدِ الأَمْرَيْنِ دُونَ الآخِرِ ، وَإِنَّمَا يجبُ عِنْدَنَا القَطْعُ على ذَلِكَ ، متى وَرَدَ دَلِيلُ السَّمْعِ والتَّوْقِيفِ القاطِعُ على أَنَّهُ يَفْعَلُ أَحَدَ الأَمْرَيْنِ وَأَنَّهُ هو الذي قَسَمَهُ له وَحَكَّمَ به ، وهو السَّابِقُ في عِلْمِهِ . ومتى لم يَرِدْ بِذَلِكَ سَمْعٌ ، وَجِبَ الوُقُوفُ فيه وَتَجْوِيزُ كُلِّ واحدٍ مِنَ الأَمْرَيْنِ .

ولأجل هذا أنكرَ اللهُ ، تعالى ، هَذِهِ المَقَالَةَ على الكُفَّارِ ، فقال : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غَزَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُخَيِّئُ وَيُمَيِّتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [٣ آل عمران ١٥٦] ، فَأَنكَرَ قَطْعَهُمْ على أَنَّهُ ، لو لم

يُقْتَلُوا وَيَتَعَرَّضُوا لِلضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ ، لَمَّا مَاتُوا وَلَا قُتِلُوا .

وقد اخْتَلَفَتِ الْقَدَرِيَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَقَالَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ : إِنَّهُ يَجِبُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلِ الْمَقْتُولُ ، أَنْ يَعِيشَ لَا مُحَالَةً لِأَجْلِ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ قَاتِلُهُ ظَالِمًا لَهُ وَلَا مَذْمُومًا وَرَازِكًا لِلْقَبِيحِ بِقَتْلِهِ ، إِذْ كَانَ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَمَاتَ لَا مُحَالَةً بِأَجَلِهِ الَّذِي قُسِمَ لَهُ وَلَمْ يَكُنْ يَقْتُلُهُ قَاطِعًا لِأَجَلِهِ . قَالُوا : وَهَذَا بَاطِلٌ ؛ فَوَجِبَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَعَاشَ إِلَى أَجَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ .

وقال الْفَرِيقُ الْآخَرُ مِنْهُمْ ، وَهُوَ جُمْهُورُهُمْ : إِنَّهُ لَا يُمْنَعُ أَنْ يَكُونَ فِيمَنْ قُتِلَ مَنْ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ قَاتِلُهُ ، لَوَجِبَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُعَيِّنَهُ وَلَا سِتْحَالَ فِي صِفَتِهِ أَنْ يُبْقِيَهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَيْسَ ذَلِكَ حَالَهُ . قَالُوا : فَمَتَى عَلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، مِنْ خَالِهِ أَنَّهُ ، إِنْ بَقَا [٨١ب] بَعْدَ الْوَقْتِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ ، كَانَ بَقَاؤُهُ حَتَّى اسْتَيْفَسَادًا لَهُ فِي التَّكْلِيفِ أَوْ لِعَظْمِهِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ وَلَطْفًا فِي فَسَادِهِ أَوْ فَسَادِ غَيْرِهِ ، وَوَجِبَ فِي حِكْمَتِهِ أَنْ يُعَيِّنَهُ لَا مُحَالَةً ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ قَاتِلُهُ ؛ فَإِنْ قَتَلَهُ الْقَاتِلُ وَتَوَفَّرَتْ عَلَى قَتْلِهِ ذَوَاعِيهِ ، فَقَدْ زَالَتِ الْمَفْسَدَةُ بِذَلِكَ . وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ ، وَجِبَ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، إِمَانَتُهُ ، لِقَرْوَلِ بِذَلِكَ الْمَفْسَدَةُ وَرُفْعِ اللَّطْفِ فِي الْفَسَادِ .

وَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا مُحَالَةً أَنْ يُبْقِيَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، مَنْ يَعْلَمُ مِنْ حَالِهِ مِنَ الْكُفَّارِ وَالْعَصَاةِ أَنَّهُ لَوْ بَقَا ، آمَنَ وَصَلَحَ . وَإِنْ أَمَاتَهُ ، مَاتَ كَافِرًا عَاصِيًا مُصِرًّا وَكَفَرَ وَفَسَدَ غَيْرُهُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ عِنْدَ مَوْتِهِ ، لِأَنَّ حَيَاتَهُ ، إِذَا كَانَ هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ ، لُطِفَ لَهُ أَوْ لَهُ وَلِعَظْمِهِ مِنَ الْاسْتِصْلَاحِ فِي التَّكْلِيفِ ، وَاجِبٌ عِنْدَهُمْ عَلَيْهِ ، تَعَالَى .

وَيَجِبُ عَلَى هَذَا ، إِنْ عَلِمَ ، أَنَّهُ ، إِنْ أَمَاتَ زَيْدًا ، صَلَحَ غَمَرُو مِنَ الْمُكَلَّفِينَ وَكَفَرَ خَالِدٌ وَفَسَدَ . وَمِثْلُ هَذَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَ اتِّفَاقِهِ فِي الْمَعْلُومِ أَنْ يَقْبَحَ مِنْهُ إِمَانَتُهُ ،

لأنَّهَا اسْتَفْسَادُ بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ وَلُطْفٌ فِي تَرْكِ الطَّاعَةِ وَالْإِيمَانِ ، وَأَنْ يَجِبَ أَيْضًا إِمَاتَتُهُ ، لِأَنَّهَا اسْتِصْلَاحٌ لِمُكَلَّفٍ آخَرَ وَلُطْفٌ لَهُ فِي تَرْكِ الْفَسَادِ وَالْقَبَاحِ . وَهَذَا يُوجِبُ عَلَيْهِ فِعْلَ مَوْتِهِ وَأَنْ لَا يَفْعَلَهُ . وَنَحْنُ نَتَقَصَّى الْكَلَامَ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَأُمثَالِهِ عِنْدَ أَنْبَهَانَا إِلَى الْكَلَامِ فِي اللَّطْفِ وَأَحْكَامِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، تَعَالَى .

فَإِنْ قَالَ هَذَا الْفَرِيقُ : إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَعِيشَ لَا مُحَالَةً مَنْ قُتِلَ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ وَلَوْ تَنَوَّقَرَ لَهُ دَوَاعٍ إِلَى قَتْلِهِ ، إِذَا كَانَ بَقَاؤُهُ مَصْلَحَةً لَهُ أَوْ لِعَیْرِهِ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ ؛ فَقَدْ مَرُّوا عَلَى قِيَاسِهِمْ . وَفَرَعْنَا عَلَيْهِمُ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ اللَّطْفِ . وَإِنْ رَأَوْا فِيهِ فَرْقًا وَلَمْ يُوجِبُوا بَقَاءَ مَنْ لَوْ بَقِيَ ، لَكَانَ بَقَاؤُهُ مَصْلَحَةً وَلِعَیْرِهِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ ، تَعَالَى ، أَيْضًا إِمَاتَةُ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ مَوْتَهُ مَصْلَحَةٌ لَهُ أَوْ لِعَیْرِهِ ؛ وَرَبَّمَا مَرَّ فَرِيقٌ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، وَرَبَّمَا لَمْ يَقُلْهُ بَعْضُهُمْ وَأَضْطَرُّوا وَرَأَوْا فَضْلًا ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ .

قَالُوا : فَأَمَّا مَنْ فِي الْمَعْلُومِ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ [٨٢أ] لَا فِسَادَ فِي تَبَقِّيَّتِهِ عَلَى أَحَدٍ ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يُمِيتَهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ ، وَجَائِزٌ أَنْ يُبْقِيَهُ وَيَتَفَضَّلَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ، وَتَكْلِيفُهُ فِي مَدَّةِ تَبَقِّيَّتِهِ لَهُ وَتَعْرِيزُهُ بِذَلِكَ الثَّوَابِ الْعَظِيمِ . وَيَحْسُنُ مِنْهُ أَيْضًا أَنْ يَخْتَرِمَهُ وَلَا يَتَفَضَّلَ بِتَبَقِّيَّتِهِ وَتَكْلِيفِهِ ، وَإِنْ كَانَ بَقَاؤُهُ مَصْلَحَةً لَهُ فِيمَا يُكَلِّفُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ . هَذَا جُمْلَةُ مَا يَقُولُونَهُ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَالَّذِي نَقُولُهُ فِي ذَلِكَ : إِنْ فَعَلَ اللَّطْفُ وَالْإِسْتِصْلَاحُ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنَّهُ حَسَنٌ مِنْهُ التَّفَضُّلُ بِهِ وَحَسَنٌ مِنْهُ تَرْكُهُ ، وَعَدْلٌ صَوَابٌ فِي حِكْمَتِهِ . وَسَنَدُّهُ عَلَى ذَلِكَ فِي بَابِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ<sup>٣</sup> وَالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ بِمَا يُوَضِّحُ الْحَقَّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَنَّهُ لَا مُعْتَبَرٌ بِكَوْنِ

١ دواعٍ : دواعي ، الأصل .

٢ بتبقيته ، بقسه ، الأصل .

٣ والتجوير : والتجوز ، الأصل .

تَبَقِّيَةٍ مِّن قُتِلَ أَوْ إِمَاتِيهِ ، لو لم يَقْتُلْهُ قَاتِلُهُ ، بكون مَوْتِهِ أَوْ حَيَاتِهِ مفسدةً له أَوْ لغيره  
 فِي التَّكْلِيفِ أَوْ مصلحةً فِي ذَلِكَ ، وَوَجِبَ أَنْ يَحْسُنَ أَنْ يَحْكُمَ بِمَوْتِهِ ، لو لم  
 يَقْتُلْهُ قَاتِلُهُ ، ويكون ذَلِكَ هو السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ وَحُكْمِهِ ، وَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لِلْقَوْلِ 'بِأَنَّهُ  
 كَانَ يُبْقَى لَا مُحَالَةً أَوْ يَمُوتُ ، لو لم يَقْتُلْهُ قَاتِلُهُ وَيُؤْمِنُهُ اللَّهُ عِنْدَ قَتْلِ الْقَاتِلِ لَهُ ،  
 إِلَّا بِسَمْعٍ ، يَرِدُ بِأَنَّ ذَلِكَ هو السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ وَحُكْمَتِهِ ، وَأَنَّهُ كَانَ يُؤْمِنُهُ أَوْ يُبْقِيهِ ،  
 لو لم يَقْتُلْهُ قَاتِلُهُ . ومتى لم يَرِدْ تَوْقِيفٌ بِذَلِكَ ، وَجِبَ الْوَقْفُ فِيهِ وَتَجْوِيزُ كُلِّ وَاحِدٍ  
 مِنَ الْأُمُورِ .

وهذا الأمرُ مَبْنِيٌّ عَلَى سَقُوطِ وَجُوبِ اللَّطْفِ وَالِاسْتِصْلَاحِ ؛ فَمَتَى دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ ،  
 فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِهِ فِيمَنْ عُلِمَ أَنَّ إِمَاتَتَهُ أَوْ تَبَقِّيَتَهُ مفسدةً له أَوْ لغيره أَوْ مصلحةً له  
 أَوْ لغيره ؛ فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ فِي إِمَاتَتِهِ مفسدةٌ وَلَا مصلحةٌ له وَلَا لغيره وَلَا فِي تَبَقِّيَتِهِ ،  
 فَلَا أَمْرَ وَاضِحٍ فِي تَجْوِيزِ تَبَقِّيَتِهِ وَتَجْوِيزِ أَخْذِ زَامِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١ للقول : القول ، الأصل .

٢ وجوب : وحواف ، الأصل .

## فصل

الكلام على مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّهُ ، لو لم يُقْتَل ، لَمَاتَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الاستِصْلَاحِ بِذَلِكَ ، بل لِيُظْهِرَ أَنَّهُ قَاطِعٌ عَلَيْهِ أَجَلُهُ وَكَوْنُهُ عَاصِيًا بِذَلِكَ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : إِنْ لَمْ تَغْتَبِرُوا فِي [٨٢ب] هَذَا الْبَابِ مَا اعْتَبَرَهُ إِخْوَانُكُمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ فِي الاستِصْلَاحِ بِمَوْتِهِ أَوْ حَيَاتِهِ ، فَلَيْمَ قُلْتُمْ : إِنَّهُ لو لم يُقْتَل ، لَوَجِبَ أَنْ يَحْيَا لَا مُحَالَةً إِلَى أَجَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ ؟

فَإِنْ قَالُوا : الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لو لم يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ قَاتِلُهُ ظَالِمًا وَلَا عَاصِيًا وَلَا قَاطِعًا عَلَيْهِ أَجَلُهُ ؛ فَلَمَّا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَجَلٌ عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، قَطَعَهُ عَلَيْهِ قَاتِلُهُ وَظَلَمَهُ بِقَتْلِهِ دُونَهُ .

يَقَالُ لَهُمْ : أَمَّا ادِّعَاؤُكُمْ الإِجْمَاعَ أَنَّهُ قَاطِعٌ عَلَيْهِ أَجَلُهُ ، فَإِنَّهُ جَهْلٌ وَبُهْتٌ ، لِأَنَّ كُلَّ مَنْ خَالَفَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَعُلَمَاءِ الْأُمَّةِ وَشُيُوخِكُمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ يَقُولُونَ : لَا أَجَلَ لَهُ إِلَّا الْأَجَلُ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ ، وَإِنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، مَا قَسَمَ لَهُ أَجَلًا فِي الدُّنْيَا دُونَ الْمَعَادِ وَدَارِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ وَأَحْيَاهُ فِي الْقَبْرِ عِنْدَ الْمُسَاءَلَةِ إِلَّا الْأَجَلَ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ ؛ فَدَعَاؤُكُمْ الإِجْمَاعَ عَلَى أَجَلٍ لَهُ غَيْرَ ذَلِكَ جَهْلٌ وَبُهْتٌ وَبِمِثَابَةِ دَعَاؤِكُمْ الإِجْمَاعَ عَلَى كُلِّ أَمْرٍ ، تَخْتَلِفُ الْأُمَّةُ فِيهِ . وَلَا وَجْهَ لِمُنَازَرَةِ مَنْ بَلَغَ إِلَى هَذَا الْحَدِّ ؛ فَالْقَاتِلُ عِنْدَ حُضُومِكُمْ غَيْرُ قَاطِعٍ عَلَيْهِ أَجَلًا لَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُكُمْ : إِنَّهُ لو لم يَجِبْ أَنْ يَعِيشَ ، لو لم يُقْتَل ، وَلَكِنْ سَيَمُوتُ لَا مُحَالَةً ، لَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ قَاتِلُهُ ظَالِمًا لَهُ وَلَا عَاصِيًا بِذَلِكَ وَلَا طَالِبًا لِلْقَبِيحِ وَلَا مَلُومًا مَذْمُومًا بِهِ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِهِ . أَحْذَرُهَا أَنْكُمْ قَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ لَا نَقُولُ : إِنَّ

١ أجَل : اجلا ، الأصل .

٢ المساءلة : المسائلة ، الأصل .

القاتل يفعل في المقتول شيئاً من إبطال حياته أو نقض لبنائه أو ألم فيه ، وإن فعل القاتل لا يتعدى محل قدرته ، وأنه إنما يكون ظالماً بالقتل الموجود في محل قدرته الذي قد أجرى الله ، تعالى ، العادة بفعل نقض البنية عنده وفعل الآلام وعم المقتول ولخزنه قبل موته بما يلحقه عند حركات القاتل واعتماداته لما يعلمه أو يظنه من أن الله سميته ويخرج روحه عند ذلك ، كما يقتضيه ويحزن ، إذا قتل بمنع الطعام والشراب ، حتى يموت جوعاً وعطشاً ، وإن كان قاتله بمنع ذلك لم يفعل فيه شيئاً . وقد بينا هذا الفصل وأشبغنا القول فيه في كتاب [١٨٣] إبطال التوَلد من هذا الكتاب بما يغني عن الإطالة . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل قولكم : إنه إنما ظلمه بأن قطع عليه أجله أو فعل نقض بنيته أو ألما ، وإنما يكون ظالماً وعاصياً وفاعلاً للقيح ، لأنه فعل في محل قدرته ما نهي عن فعله وحرم عليه ، كما يكون عاصياً ملوماً بمنعه الحي من الطعام والشراب ، حتى يميت الله ، تعالى ، جوعاً وعطشاً . وإذا كان ذلك كذلك ، فسد ما قالوه .

ولا يجوز على التحقيق أن يجاب عن هذه المطالبة بما ذكره بعض أصحابنا من أنه إنما كان القاتل لغيره ظالماً ظالماً وعاصياً ، ملوماً يقتله له لما أدخله عليه من الآلام أو وصله إليه من الآلام والغموم والأحزان ، لأننا قد بينا أن القاتل لم يوصل إليه غماً ولا أدخل عليه ألماً ولا فعل ما هو علة لذلك ولا سبب له ، لأن الله ، تعالى ، ليس يعمه ويؤلمه عند قتل القاتل له ويفعل ذلك فيه بسبب هو قتل القاتل له ولا عن علة هي قتله له ، بل يفعل ذلك ابتداءً واختياراً عند قتل القاتل بجزي العادة ، وإنما تقول القدرية : إنه ظلمه بإدخال الألم عليه ليفعله الألم متولداً إما عن الحركة أو الاعتماد أو عن الوهي المتولد عن الاعتماد على اختلافهم في ذلك . وهذا القول باطل ، لا أصل له .

وإن قلنا أحياناً : قد عمه وأحزنه وقتله بالهجاء المفضع وبالسِّم والإهانة

والاستخفاف به ، وقد يحزن الإنسان ويَمُوتُ مؤثماً سريعاً عند الهجاء والاستخفاف والشتم له ، ويكون حزنه وعُثْمُهُ بذلك أشدَّ مِنَ الغَمِّ يَوْفَعُ السَّيْفُ ويكونُ عنده أسرعُ مؤثماً وكَمَدًا ، وسيما إذا كانَ مِنْ عَظَمَاءِ النَّاسِ وَدَوَى الشَّرَفِ وَالْأَقْدَارِ . وقد عَلِمَ أَنَّ الْمُهِينَ الشَّائِمَ لَهُ لَمْ يَفْعَلْ فِيهِ أَلَمًا وَلَا غَمًّا وَحُزْنًا ، لَا مَبَاشَرًا وَلَا مُتَوَلِّدًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ الْجَوَابُ بِهَذَا الضَّرْبِ ، بَلْ قَدْ يَصِحُّ أَنَّ يُجِيبَهُمْ بِهَذَا الْجَوَابِ إِخْوَانُهُمُ الْقَدِيرَةُ الْقَاتِلُونَ مَعَهُمُ بِالتَّوَلُّدِ . وَذَاكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لَهُمْ : مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ [٨٣ب] قَاتِلُهُ ، لِأَمَانَةِ اللَّهِ ، تَعَالَى لَا مُحَالَةَ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ إِمَانَتَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُصْلَحَةٌ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ فِي التَّكْلِيفِ وَأَنْ يَبْسُخَ مِنَّا نَحْنُ قَتْلُهُ ، وَأَنْ تُفَارِقَ إِمَانَتُهُ ، تَعَالَى ، لَهُ قَتْلُنَا لَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَصِحُّ مِنْهُ أَنْ يُمَيِّتَهُ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُمَيِّتَهُ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ قَاتِلُهُ ، إِذَا كَانَتْ إِمَانَتُهُ مُصْلَحَةً بغيرِ أَلَمٍ ، يُدْخِلُهُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ ، تَعَالَى ، قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ الْمَوْتَ الْمُضَادَّ لِلْحَيَاةِ مِنْ غَيْرِ أَلَمٍ يُفَارِقُهُ ، لِأَنَّ الْأَلَمَ جَنْسٌ ، يُفَارِقُ وَجُودَ الْمَوْتِ وَيُطْلَأَنَّ الْحَيَاةَ . وَلَيْسَ هِيَ مِنْهُمَا بِسَبِيلٍ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلِ إِلَّا بِنَقْضِ بَنِيَّتِهِ وَإِدْخَالِ آلَامٍ عَلَيْهِ . وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُدْخَلَ عَلَيْهِ الْأَلَمُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ قَتْلُهُ مُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ ؛ فَلذَلِكَ صَارَ قَتْلُهُ ظُلْمًا لَهُ ، لَا لِأَنَّهُ فَعَلَ فِيهِ مَوْتًا يَضَادُّ الْحَيَاةَ . وَهَذَا لَيْسَ بِعَبِيدٍ ، لَوْ صَحَّ الْقَوْلُ بِالتَّوَلُّدِ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا لَهُمْ : مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ وَجُوبِ إِمَانَةِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، لَهُ لَا مُحَالَةَ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ قَاتِلُهُ ، إِذَا كَانَتْ إِمَانَتُهُ مُصْلَحَةً لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ . وَإِنْ كَانَ ، تَعَالَى ، يُؤْلِمُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَيَفْعَلُ مَعَهُ أَلَمًا عَظِيمًا ، فَيُخَسِّرُ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ قَبِحَ مِثْلُهُ مِنَّا . وَتَكُونُ عِلَّةُ حُسْنِهِ مِنْهُ ، تَعَالَى ، عِنْدَ مُخَالَفَتِكُمْ مِنَ الْقَدِيرَةِ أَنَّهُ إِذَا أَلَمَهُ ، اسْتَصْلَحَهُ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ بِتِلْكَ الْآلَامِ . وَكَانَ عَالِمًا بِأَنَّهَا أَصْلَحَ لِلْأُمُورِ فِي تَذْيِيرِهِ . وَالْقَاتِلُ لَهُ لَا يَعْلَمُ كَوْنَ الْقَتْلِ وَمَا يُدْخِلُهُ عَلَيْهِ

وَيُوصِلُهُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَلَامِ مَصْلَحَةٌ لَهُ ، بَلْ لَعَلَّهُ مَفْسَدَةٌ لَهُ وَلُطْفٌ فِي فِعْلِهِ الْكَفَرِ بِاللَّهِ .  
وقد يُوجَدُ مَنْ يَطْعَى وَيَكْفُرُ عِنْدَ قَتْلِ غَيْرِهِ لَهُ وَيُخْرِجُهُ ذَلِكَ إِلَى تَرْكِ الدِّينِ .

والقولُ بَأَنَّ تَمْكِينَ قَاتِلِهِ مِنْ قَتْلِهِ وَتَرْكِ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمَا سَفَهٌ مِنْهُ ، مِمَّا يَعْتَقِدُهُ  
المقتولُ عِنْدَ قَتْلِ قَاتِلِهِ ظُلْمًا ، فهو لذلك لَا يَأْمُرُ أَنْ يَكُونَ قَتْلُهُ لَهُ مَفْسَدَةٌ بِالْقَاتِلِ ،  
مع أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ قَتْلَ الْغَيْرِ مَصْلَحَةٌ ، لَا يَأْمُرُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَفْسَدَةٌ ؛ فيكون  
قد ضَرَّه فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، أَفَتَرَى قَتْلَ الْقَاتِلِ مِنَّا وَإِبْلَامَهُ  
المقتولِ وإِمَانَةَ اللَّهِ ، تعالى ، وإِبْلَامَهُ لَهُ . وَلَا يُمَكِّنُهُمْ دَفْعُ ذَلِكَ عَلَى أَوْضَاعِهِمْ  
الفاصلة .

والوجهُ [٨٤] الْآخِرُ الَّذِي يُحَسِّنُ عِنْدَهُمْ إِمَانَةَ اللَّهِ ، تعالى ، المقتولِ وإِبْلَامَهُ ،  
لو لَمْ يَقْتُلْهُ قَاتِلُهُ ، أَنَّهُ إِذَا أَمَاتَهُ وَالْعَمَهُ ، وَقَرَّ عَلَيْهِ عَوَضُ آلِهِ وَأَوْصَلَ إِلَيْهِ مِنْهُ مَا هُوَ  
أَنْفَعُ لَهُ وَأَجْدَى عَلَيْهِ مِنْ تَرْكِ فِعْلِ الْآلَمِ بِهِ ، فَيَحْسِنُ مِنْهُ الْإِبْلَامُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .  
والقاتِلُ مِنَّا لِعَيرِهِ والمؤَلِّمُ لَهُ لَا يُوصِلُ إِلَيْهِ عَوَضًا عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلَا يَعْلَمُ  
قَدْرَ مَا يَسْتَحِقُّ بِإِبْلَامِهِ لَهُ ، فَيَفْعَلُهُ بِهِ ، لو قَدَرَ عَلَيْهِ .

على أَنَّهُ ، لو عَلِمَ قَدْرَ ذَلِكَ وَتَمَكَّنَ مِنْ فِعْلِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ إِذْخَالُهُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِ  
المقتولِ وَرِضَائِهِ ؛ فَأَمَّا أَنْ يُؤْلِمَهُ ، لِيَنْفَعَهُ ، وَيَقْتُلَهُ وَيَذْهَبَ بِنَفْسِهِ ، لِيَنْفَعَهُ بَعْدَ  
ذَلِكَ أَوْ يَنْفَعِ عَاقِبَتَهُ وَنَحْلَتَهُ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ حَسَنٍ مِنْهُ ، بَلْ ظُلْمٌ وَعُدْوَانٌ .

وقد تَحَسَّنُ الْأَلَامُ مِنَّا وَمِنْ اللَّهِ ، تعالى ، لِأَجْلِ مَا فِيهَا مِنَ الْمَنَافِعِ الْمُوقِفِ النَّفْعَ بِهَا  
عَلَى الْاسْتِضْرَارِ بِالْأَلَامِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَشَرَحْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلِ فِي بَابِ التَّغْدِيلِ  
والتَّجْوِيرِ وَأَعْتَرَضْنَاهُ بِمَا أَوْضَحَ الْحَقُّ ، غَيْرَ أَنَّ إِخْوَانَهُمُ الْقَاتِلِينَ يَقْطَعُ الْقَاتِلَ لِأَجْلِ  
المقتولِ لَا يُخَالِفُونَهُمْ فِي حُسْنِ الْأَلَامِ لِلْعَوَاضِ وَالْاسْتِصْلَاحِ بِهَا . وهي مِنْ اللَّهِ ،



تعالى ، تَقَعُ كَذَلِكَ ، وَلَا تَقَعُ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ؛ فَأَفْتَرَقَ حُكْمُ إِمَانَتِهِ ،  
تعالى<sup>١</sup> ، وَإِلَافِهِ مِنْ جِهَتِنَا .

وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ مِنْهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَلَامَ لَيْسَ تَحْسُنُ وَتَقْبُحُ لِحُسْنِهَا أَوْ كُوزِهَا  
آلَامًا فَقَطْ ، وَإِنَّمَا تَقْبُحُ ، إِذَا حَصَلَتْ عَلَى وَجْهِهِ مَخْصُوصَةٍ ، وَتَحْسُنُ لِحُصُولِهَا  
عَلَى وَجْهِهِ أُخَرَ .

وَلِذَلِكَ قِيلَ : حَسُنَ الْإِمَامُ قِصَاصًا وَقَوْدًا وَخَدًّا بِالرِّدَّةِ . وَقَبِيحُ الْقَتْلِ مِنْهُ ظُلْمًا عَلَى  
غَيْرِ هَذِهِ الْوُجُوهِ . وَحَسُنَ مِنَ الْوَلِيِّ التَّوَصُّلُ إِلَى قَتْلِ قَاتِلِ وَلِيِّهِ وَالْمُطَالَبَةُ بِدَمِهِ ،  
وَلَمْ يَحْسُنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ . وَحَسُنَ الْجُلُوسُ فِي دَارِ الْغَيْرِ بِإِذْنِهِ وَرِضَاهُ . وَقَبِيحُ ،  
إِذَا وَقَعَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي أَمْنَالِ هَذَا يَمَّا يَطُولُ تَتَبُّعُهُ . وَكُلُّ هَذَا يُبَيِّنُ عَلَى  
أُصُولِهِمْ مُفَارَقَةَ إِمَانَةِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِلَافِهِ الْغَيْرَ لِقَتْلِ الْقَاتِلِ مِنَّا لَهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ ،  
فَقَدْ وَجَبَ الْقَوْلُ بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْقَاتِلُ ، فَوَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، إِمَانَتُهُ ، إِذَا  
كَانَ بِقَاوُهِ مَفْسُودَةً لَهُ أَوْ لِعَظِيمِهِ فِي التَّكْلِيفِ . وَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّهُ لَوْ لَمْ  
يُقْتَلْ ، لَوَجَبَ أَنْ<sup>٢</sup> [٨٤ب] يَعِيشَ لَا مُحَالَةً إِلَى أَجَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ .

١ تعالى : إضافة في طرف السطر الأعلى ، الأصل .

٢ أن : مكرر في الأصل .

## فصل

وقد قال لهم أيضا إخوانهم من القدرة في هذا الباب : ما أنكرتم من أنه يجب أن يكون بعض المقتولين ، لو لم يقتل ، لأمانته الله ، تعالى ، لا محالة ، إذا كانت حياته مفسدة له أو لغيره ، وإن وجب مع ذلك أن يكون قاتله ظالما يقتله لأجل أن قاتله تقدم على قتله مع كونه وكون المقتول ظالما لبقائه ، لأن أمارات البقاء حاصلة ، إذا كان سليما صحيحا ؛ فيجب لذلك أن يكون قاتله مضرا به ، لأنه قطع مقتله عن المنافع التي يظن حصولها ، له لولا قتله إياه . والقديم ، تعالى ، يبيته مع سبقي العلم بأنه في ذلك الوقت يموت ، ولا يمكن أن يكون ظالما لبقائه ، يتعالى عن ذلك .

وللقائل من القدرة يقطع الأجل على المقتول أن يجيب عن هذا بأن يقول : لو كان الموجب لكون القتل للغير ظلما قبيحا ظنه لبقائه وقطعه بذلك عن منافع ، يظن وصوله إليها ، لوجب حسن قتل القاتل منا لغيره ، متى أعلمه الله ، تعالى ، أنه يبيته في تلك الحال لا محالة ، لو لم يقتله ، وأن يحسن منه قتله ، إذا اشتد فزعُه وظهرت أمارات موته وشخص بصره واعتقل لسانه وبدأت به الأمراض المؤلمة المشقة بصاحبها . ولما بطل ذلك ، بطل تعليل قبح قتله للظن لبقاء المقتول .

وفي هذا على أصول القوم نظر ، لأنهم قد زعموا أنه لا ينكر قبح القتل لظن بقاء المقتول ووصوله إلى منافع وملاذ وسرور ، وأن يقبح أيضا وإن زال الظن لذلك ووحد التيقن أو الظن لهلاكه لوجه آخر ، وهو أن يكون القتل والألم غير مستحقين على المقتول ولا يعوض عليهما عوضا ، يوازي نفعه بالضرر بالقتل والألم

١ القدرة : + لهم ، الأصل .

٢ وجب : وحسب ، الأصل .

أو يُوفى عليه ، فيكون قببحاً لوجه آخر ، يقوم مقام الظنِّ ببقائه ، لأنه لا يُنكرُ عندهم قبحُ الفعلِ لوجوه ، إذا زال بعضها ونُفيَ البعضُ ، قُبِحَ لأجلِ الباقي منها . وقُتِلَ القاتِلُ لغيره ظُلماً يَقْبَحُ لظنِّه ببقائه وانتفاعه بحياته ويقْبَحُ ، لأنه إضرارٌ به وإيلاؤه ، لا لاستِصلاحه به ولا للتعويضِ عليه ولا لِقَصْدِ الصَّلاحِ به ، [١٨٥] فهو ، وإن زال الظنُّ لبقائه والانتفاع به ، صرَّ وألتم ، غيَّرَ مُستَصلِحٌ به المُؤَلَّم ولا معوِّضٌ عليه ؛ فحصلَ فيه وَجْهَانِ آخِرَانِ مِنَ القبحِ . واللهُ أَعْلَمُ .

## فصل

وقد أَلَزَمَ أصحابنا وَأَلَزَمَتِ الْقَدَرِيَّةُ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْمَقْتُولَ ، لو لم يُقْتَلْ ، لَوَجِبَ أَنْ يَعْشَى ، مَنْ قَالَ مِنْ إِخْوَانِهِمْ : بل يجب أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ مَنْ يَجِبُ أَنْ يَمُوتَ لَا مُحَالَةً ، لو لم يُقْتَلْ ، وهو مِنَ الْمَعْلُومِ مِنْ خَالِهِ أَنَّ بَقَاءَهُ مَفْسَدَةٌ لَهُ أَوْ لِعَيْتِهِ فِي التَّكْلِيفِ ، وَأَنَّ الْمَصْلَحَةَ لَهُ أَوْ لِعَيْتِهِ فِيهِ أَنْ يَمُوتَ ، وَأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، إِثْمَانُهُ وَالْقَضَاءُ بِحُسْنِ ذَلِكَ ، متى كَانَ هَذَا هو الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ .

فَقَالُوا لَهُمْ : إِذَا وَجِبَتْ إِثْمَانُهُ مِنْ هَذَا هو الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ وَحُسْنَتْ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، فَمَا أَتَكَرَّرْتُمْ مِنْ حُسْنِ مِثْلِ ذَلِكَ مِثْلًا ؟ بل مِنْ وَجُوبِهِ عَلَيْنَا ؟ فَيَجِبُ ، لو أَعْلَمْنَا اللَّهُ ، تَعَالَى ، مِنْ حَالِ بَعْضِ النَّاسِ أَنَّ حَيَاتَهُ أَوْ حَيَاةَ وَلَدِهِ مَفْسَدَةٌ لَهَا أَوْ لِأَخِيهِمَا أَوْ لِعَيْتِهِمَا مِنَ الْمُكَلِّفِينَ ، وَأَنَّ الْمَصْلَحَةَ وَاللُّطْفَ فِي التَّكْلِيفِ بِمَوْتِهِمَا فِي وَقْتٍ بَعِيْنِهِ أَنْ يَحْسُنَ مِثْلَ قَتْلِ مَنْ ذَلِكَ هو الْمَعْلُومُ مِنْ خَالِهِ أَوْ قَتْلِ وَلَدِهِ ، إِذَا كَانَ فِي مَوْتِهِ مَصْلَحَةٌ لَا مُحَالَةَ وَفِي عَيْتِهِ اسْتِفْسَادٌ لَهُ .

وَيَجِبُ أَيْضًا ، متى أَعْلَمْنَا أَنَّ فِي بَقَاءِ وَلَدِ الْإِنْسَانِ ، وَإِنْ كَانَ طِفْلًا رَضِيْعًا ، مَفْسَدَةٌ لِأَبِيهِ وَأَنَّ مَوْتَهُ مَصْلَحَةٌ لَهُ فِي التَّكْلِيفِ وَأَنَّهُ ، إِنْ بَلَغَ وَبَقِيَ خَدَّ التَّكْلِيفِ وَالْقُوَّةَ ، أَزْهَقَ وَالِدَيْهِ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ، أَنْ يَحْسُنَ مِثْلَ قَتْلِ الطِّفْلِ ، بل يجبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَصْلَحَةٌ لَهُ ، كَمَا حَسُنَ مِنَ الْحَضَرِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، قَتْلُ الطِّفْلِ ، بل كَمَا وَجِبَ عَلَيْهِ لَمَّا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ فِي بَقَائِهِ مَفْسَدَةٌ لِأَبِيهِ .

قَالُوا : وَلَمَّا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى فُسَادِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ مَنْ الْمَعْلُومُ هَذَا مِنْ حَالِهِ ، بَطَلَ قَوْلُكُمْ وَتَعَلَّقَكُمْ فِي ذَلِكَ بِالْمَصْلَحَةِ . وَفِي هَذَا عِنْدَنَا نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْمُوجِبَ لِمَوْتِهِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لو لم يُقْتَلْ ، متى عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ إِثْمَانَهُ مَصْلَحَةٌ .

يقولون : إِنَّ قَتْلَ الْقَاتِلِ لَهُ شَيْءٌ غَيْرُ بُطْلَانِ حَيَاتِهِ وَأَنْتِفَائِهِ وَعِنْدَ جَنْسِ الْمَوْتِ ، إِنْ ثَبَتَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ جَنْسٌ [٨٥ب] يَضَادُّ الْحَيَاةَ وَشَيْءٌ يَزِيدُ عَلَى تَقْضِي النِّبْيَةِ .

قالوا : وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ إِمَاتَتَهُ هُوَ هِيَ الْمَصْلَحَةُ دُونَ فِعْلِ الْقَاتِلِ بِهِ الْقَتْلَ الَّذِي هُوَ غَيْرُ أَنْتِفَاءِ الْحَيَاةِ وَفِعْلِ الْمَوْتِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ عَالِمًا بِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَلَاحٍ وَلَا فَسَادٍ فِي التَّكْلِيفِ وَمُحَرَّمٌ بِذَلِكَ قَتْلُهُ وَإِبْلَاؤُهُ ، وَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ ، تَعَالَى ، إِمَاتَتُهُ .

وكَذَلِكَ فَقَدْ يَصِحُّ الْعِلْمُ بِمِثْلِ ذَلِكَ مِنْ حَالِ وَلَدِهِ ، طِفْلًا كَانَ أَوْ بَالِغًا ، وَأَنَّ إِمَاتَتَهُ لِلطِّفْلِ مِنْ وَلَدِهِ هِيَ الْمَصْلَحَةُ دُونَ قَتْلِ الْقَاتِلِ لَهُ ؛ فَيَجِبُ لِذَلِكَ عَلَيْهِ ، تَعَالَى ، أَنْ يُعَيِّنَهُ وَيُحَرِّمَ عَلَى الْقَاتِلِ قَتْلَهُ . وَهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَلَى أَوْضَاعِهِمْ وَأَوْضَاعِنَا ، وَأَنْ يَتَّفِقَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَعْلُومِ .

قالوا : وَمَعَ هَذَا فَلَا يَمْتَنِعُ أَيْضًا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَتْلِ الْقَاتِلِ . وَمَتَى عُلِمَ ذَلِكَ ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ الْقَاتِلَ عَلَى أَنَّ قَتْلَهُ لَهُ مَصْلَحَةٌ ، وَأَنْ يُوجِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يَصِحَّ أَنْ يَدُلَّهُ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، بَلْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ إِلَّا سَمْعًا وَتَوْقِيفًا .

وَلَوْ كَانَ فِي الْعَقْلِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ وَطَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ ، لَوَجَبَ عَلَيْنَا وَحُسْنٌ مِنَّا قَتْلُهُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاحِ فِي التَّكْلِيفِ ، كَمَا أَنَّهُ ، لَوْ عَلِمْنَا مِنْ نَاحِيَةِ الْعَقْلِ كَوْنَ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ مَصْلَحَةً فِي تَكْلِيفِ الْفَرَائِضِ الْعَقْلِيَّةِ مِنَ النَّظَرِ وَالْمَعْرِفَةِ وَشُكْرِ الْمُنْعِمِ ، لَوَجَبَ عَلَيْنَا فِعْلُ ذَلِكَ لِكُونِهِ مَصْلَحَةً لَنَا وَمُخْلِصًا لَهُ مِنْ ضَرَرِ الْعِقَابِ بِفِعْلِ تَرْكِهِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ لَنَا إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالسَّمْعِ ؛ فَكَذَلِكَ سَبِيلُ الْعِلْمِ بِأَنَّ قَتْلَ زَيْدٍ أَوْ قَتْلَ وَلَدِهِ مَصْلَحَةٌ وَأَنَّ بَقَاءَهُ حَيًّا مَفْسَدَةٌ .

قالوا : ولأجل هذا وجب القضاء على أن الحضر ، عليه السلام ، نبي لما أخبر عن ذلك بقوله : ﴿وَأَمَّا أَلْعَلَّمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَحَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [١٨ الكهف ٨٠] ، لأن مثل هذا لا يُعَلَّم إلا بالوحي ، إلى قوله ، تعالى : ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [١٨ الكهف ٨٢] ، يعني ما فعله إلا بوحي وأمر من الله ، تعالى ؛ فقد مر القوم على حسن قتلنا لمن عَلَّمنا ذلك من حاله ووجوبه ، غير أنه يَقِفُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ عَلَى السَّمْعِ .

وقد يُمكن أن يقال لهم في ذلك : إن ظاهر قوله : ﴿فَحَشِينَا أَنْ يُرْهَقَهُمَا طُغْيَانًا﴾ [١٨٦] ليس يَقْتَضِي عِلْمَهُ بِحُصُولِ إِزْمَاقِهِ لَهُمَا لا محالة ، وإنما يقتضي أنه قَتَلَهُ لِظَنِّهِ لَذَلِكَ وَخَوْفِهِ ، لأنَّ الْقَاتِلَ أَخْشَى وَأَخَوْفُ<sup>٢</sup> وَأَخْذَرُ مِنْ إِفْسَادِ الْوَلَدِ لَوَالِدِهِ أَوْ مِنْ كَذَا ؛ فَلَيْسَ ظَاهِرُهُ عِلْمِي بِوُقُوعِ ذَلِكَ وَالْخَيْرِ عَنْ تَبَيُّنِهِ ، وإنما هو خير عن ظَنِّهِ وَتَوَهُُّمِهِ ؛ فَيَجِبُ بِحَقِّ هَذَا الظَّاهِرِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ، تعالى ، قد أَمَرَ الْحَضَرَ بِقَتْلِ مَنْ يَظُنُّ ذَلِكَ بِهِ وَأَنْ يَحْسُنَ لِأَجْلِ ذَلِكَ مَتَا قَتْلِ وَلَدِ إِنْسَانٍ ، متى حَشِينَا وَخَفْنَا ذَلِكَ مِنْهُ . وقد يجوزُ عِنْدَنَا التَّعَبُّدُ بِمِثْلِ هَذَا .

وهم يُنَكِّرُونَهُ وَيَقُولُونَ : لا يجوزُ الأمرُ بِقَتْلِهِ لِخَوْفِ ذَلِكَ . ونحنُ نُجْرِي هَذَا مَجْرَى حُصُولِ الظَّنِّ لِمَصَالِحِ الدُّنْيَا ، فَكَمَا يَجُوزُ وُرُودُ الشَّرْعِ بِقَتْلِ حَيَوَانٍ ، نَظَرُ أَنَّهُ يَقْتُلُ زَيْدًا وَيَضُرُّهُ فِي دُنْيَاهُ . وَلِذَلِكَ يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِقَتْلِ مَنْ نَظَرُ مِنَ الْأَطْفَالِ أَنَّهُ يُفْسِدُ وَإِلَيْهِ وَأَنْ يُجْرِيَ الشَّرْعُ الظَّنَّ لِذَلِكَ مَجْرَى الْعِلْمِ ، بَلْ لَوْ أَبَاحَ عِنْدَنَا خَاصَّةً قَتْلَهُ لَا لِمَصْلَحَةٍ لَهُ وَلَا لِغَيْرِهِ ، لَحَسُنَ ذَلِكَ مِنْهُ ، كَمَا يَحْسُنُ إِمَاتَتُهُ لَهُ بِغَيْرِ قَتْلِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ مِنْ قَبْلُ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَعَهُمْ فِي أَصْلِ الْقَوْلِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ ، إِذَا مَنَعُوا ذَلِكَ وَإِذَا قَالُوا بِفُتْحِ تَبَيُّنِهِ ، إِذَا كَانَ

١ القضاء : الفصاح ، الأصل .

٢ وأخوف : وإخاف ، الأصل .

فيهما فسادًا ، ويجبُ إِمَاتَتُهُ ، إذا كَانَ فيها صلاحًا . ويجبُ أن يثبتَ وَجُوبُ فِعْلِ الأَصْلَحِ فِي الدِّينِ والأمر به ما قاله القومُ .

ولهم أيضًا أن يقولوا : لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُعَلَّمَ اللهُ ، تعالى ، أَنَّ إِمَاتَتَهُ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ .

قيلَ له : ووقوعُهُ عَنْ قَتْلِ هُوَ المصلحةُ فِي تَكْلِيفِهِ ، وَإِنَّ إِمَاتَتَهُ عَنِ القَتْلِ أَوْ مقَارَنَتَهُ لِقَتْلِ القَاتِلِ لَهُ لَيْسَ بِمصلحةٍ ؛ فيقبَحُ لذلك قَتْلُ القَاتِلِ . ويجبُ مع ذلك أن يُعِينَهُ ، إذا لم يَقْتُلْهُ القَاتِلُ ، لأنَّ موْتَهُ على ذلك الوجهِ وعَارِيَا مِنَ القَتْلِ هُوَ المصلحةُ لَهُ أَوْ لغيرِهِ مِنَ المُكَلَّفِينَ ، كما يعلمُ أَنَّ فِعْلَ الصَّلَاةِ بطهارةٍ وقراءةٍ هي اللُّطْفُ والمصلحةُ فِي الواجِبَاتِ ، وَأَنَّ فِعْلَهَا بالحدوثِ وبغيرِ قِرَاءَةٍ لَيْسَ مِنَ المصلحةِ فِي شيءٍ ، بل هُوَ مفسدةٌ . وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، لم يَجْزُ أَنْ يُعَلَّمَ وَجُوبُ قَتْلِ القَاتِلِ أَوْ حُسْنُهُ مِنْهُ بَأَنَّهُ يعلمُ وَجُوبَ إِمَاتَتِهِ ، تعالى ، له مِنْ غَيْرِ قَتْلِ ؛ [٨٦ب] فَبَانَ بذلك أَنَّ الكلامَ له فِي أَصْلِ مَا يَبْنُونَ عليه القول فِي التعديلِ والتجويرِ والحسنِ والقيحِ .

فَأَمَّا القَطْعُ على أَنَّ الحَضَرَ نَبِيًّا بدلالةِ قَتْلِهِ الطفلَ وقوله : ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [١٨ الكهف ٨٢] ، فبعيدٌ ، لأنَّهُ يُمكنُ أن يكونَ قد عَلِمَ بتوقيفِ نَبِيِّ مُرْسَلٍ إليه على صِفَةِ ذلكَ الطفلِ ونَعْيِهِ وموضِعِهِ ومسقطِهِ ونَعْبِ آبَائِهِ وَغَيْرِ ذلكَ مِنَ التعريفِ والنُّعُوبِ التي تصلُّ إلى معرفةِ عَيْنِ الغلامِ وأمرُهُ مع ذلكَ عَنِ اللهِ بقتلِهِ وعَرَفَهُ السَّبَبُ فِي أمرِهِ بذلكَ بِقتلِهِ بتوقيفِ نَبِيٍّ له فيما يفعلونه مِمَّا شرعَ ، مَا فَعَلْتُ هذا عن أَمْرِي ، وَإِنَّمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِ اللهِ ، تعالى . وذلكَ لَا يَقْتَضِي كَوْنَ قَاتِلِ ذلكَ نَبِيًّا مُوحًى إليه .

فإن قال قائلٌ : فإذا قُلتُم : إِنَّ المقتولَ لَا يجبُ القضاءُ على أَنَّهُ ، لو لم يُقتلَ ، لَمَاتَ لَا محالةً أَوْ عَاشَ لَا محالةً إِلَّا بخيرٍ وتوقيفٍ على ذلكَ ، وَإِنَّ الواجبَ

تجويرٌ كِلَا الأمرينِ على ما قُلْتُمُوهُ مِنْ قَبْلُ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَيْضًا مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْيشَ ، كما أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَحْسُنَ ، لَأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَعْيشَ مُدَّةً بَعْدَ الْوَقْتِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ ، لَكَانَ الْقَاتِلُ فِيهِ مَانِعًا بِقَتْلِهِ ، كما يَلْزَمُ ذَلِكَ ، لَوْجَبَ أَنْ يَعْيشَ ، لَأَنَّهُ ، لَوْ جَازَ اثْنَادُ حَيَاتِهِ إِلَى مُدَّةٍ بَعْدَ ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ تِلْكَ الْمُدَّةَ أَجَلًا لَهُ ، لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ بِقَتْلِهِ لَهُ مَانِعًا لِلَّهِ ، تَعَالَى ، وَغَالِبًا لَهُ ، لَأَنَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، جَعَلَ لَهُ أَجَلًا مُتَأَخِّرًا ، فَقَطَعَهُ الْقَاتِلُ وَجَعَلَهُ مُتَقَدِّمًا . وَهَذَا مُغَالَبَةٌ لِلَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ؛ فَبَطُلَ تَجْوِيرُ بَقَائِهِ ، كما بَطُلَ إِيجَابُ ذَلِكَ .

يَقَالُ لَهُ : قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ عَلَى أَصُولِنَا وَأَصْلٍ مَنْ خَالَفَنَا مِنْ الْقَدَرِيَّةِ تَجْوِيرُ بَقَائِهِ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ وَيَمُوتَ مَعَ الْقَتْلِ ، وَتَجْوِيرُ مَوْتِهِ إِنَّمَا لِكَوْنِهِ ، تَعَالَى ، مُرِيدًا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ، لَا لِإِلَلَةٍ تَعَلَّقَهُ بِمَصْلَحَةٍ لَهُ أَوْ لِعَيْبِهِ وَلَا يَغَيِّرُ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا بِتَبَقُّبِهِ<sup>١</sup> وَإِمَاتِهِ أَسْتِصْلَاحَهُ أَوْ أَسْتِصْلَاحَ غَيْرِهِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةً لَهُ . وَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ عَلَيْهِ أَوْ بَانَ يَفْعَلُهُ عَلَى طَرِيقِ الْوُجُوبِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُوجِبِينَ لِإِفْعَالِ الْأَصْلَحِ فِي الدِّينِ ، وَأَنَّهُ قَادِرٌ بِنَفْسِهِ ، [١٨٧] لَوْ لَمْ يُقْتَلَ وَيَمُوتَ ، وَقَادِرٌ عَلَى إِمَاتِهِ . وَشَرَحْنَا ذَلِكَ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ .

وَلَيْسَ يَجِبُ ، إِذَا جَوَزْنَا عَيْشَ الْمَقْتُولِ إِلَى مُدَّةٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ ، وَلَمْ يَكُنِ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ يَمُوتُ مَقَارِنًا لِلْقَتْلِ بِأَنْ يَحْكُمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ وَلَمْ يُمِتَّهُ ، لَجَعَلَ لَهُ أَجَلًا بَعْدَ ذَلِكَ ، أَنْ نَقُولَ : إِنَّ تِلْكَ الْمُدَّةَ أَجَلٌ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ وَحُكْمِهِ أَنَّهُ يُقْتَلَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَأَنَّهُ يُعِيئُهُ ، تَعَالَى ، فِيهِ حَدُّ الْقَتْلِ ، لَأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ ، فَقَدْ جَعَلَ أَجَلَهُ الْوَقْتُ الَّذِي عَلِمَ أَنَّهُ يُقْتَلَ فِيهِ وَيَمُوتُ

١ كلا : كلي ، الأصل .

٢ بتقيته : بقسه ، الأصل .



وحَكَمَ بذلك وقَضَاهُ له ، وهو أَجَلُهُ على الحقيقة . وليس الوقت الذي عَلِمَ أَنَّهُ ، لو لم يُقْتَلْ ولم يَمُتْ ، لَبَقَاهُ إليه ، أَجَلًا له ولا مَحْكُومٌ بَأَنَّهُ أَجَلُهُ ولا قَسَمَهُ له لِعَلِمِهِ بَأَنَّهُ يُبْقِيهِ إليه وَأَنَّهُ يُقْتَلْ ويمُوتُ دُونَهُ .

وَأَمَّا قُلْنَا : كَانَ يجوزُ أَنْ يعيشَ مُدَّةٌ بَعْدَ ذَلِكَ الوقتِ وَأَنْ تكونَ تلكَ المُدَّةُ أَجَلًا له ، لو كَانَ المعلومُ أَنَّهُ لا يُقْتَلْ ولا يَمُوتُ في ذَلِكَ الوقتِ ؛ فَبِهَذِهِ الشَّرِيطَةِ كَانَتْ تكونُ تلكَ المُدَّةُ أَجَلًا له وَكَانَ يكونُ ، تعالى ، عَالِمًا بِأَنَّهُ أَجَلٌ له .

ولو كَانَ عَالِمًا بذلك في أَزَلِهِ وبِأَنَّ تلكَ المُدَّةَ أَجَلٌ له وبِأَنَّهُ قد قَسَمَهُ وحَكَمَ بَأَنَّهُ أَجَلُهُ ، لم يَقَعْ مِنَ القَاتِلِ قَتْلُهُ ولا مِنَ اللَّهِ ، تعالى ، إِمَاتَتُهُ ولم يُقْدِرْهُ ، تعالى ، على ذَلِكَ وَيَمْنَعُهُ منه أو يَصْرِفُهُ عنه بِضُرُوبِ الصَّوَارِفِ ، لو كَانَتْ قَدْرَتُهُ على تَرْكِ قَتْلِهِ قَدْرَةً على القتلِ أيضًا ولم يَكُنِ العبدُ مُتَمَكِّنًا مِنْ مُعَالَبَةِ اللَّهِ ولا قاطِعًا عليه أَجَلُهُ ، ولكَانَ لا بُدَّ مِنْ بُلُوغِهِ حَيًّا إلى تلكَ المُدَّةِ مِنْ غَيْرِ تَمَكُّنِ القَاتِلِ أو غَيْرِهِ مِنَ الخلقِ مِنْ قَتْلِهِ الذي في المعلومُ أَنَّهُ يفعلُ الموتَ مقَارِنًا لَوُجُودِهِ ، وإن لم يَكُنْ سَبَبًا للمَوْتِ ولا عِلَّةً لَوُجُودِهِ ، ولا كَانَ المَيِّتُ مَيِّتًا مِنْ أَجَلِهِ ، وإن كَانَ عَالِمًا بَأَنَّهُ يفعلُ الموتَ عِنْدَهُ لا محَالَةً . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ هَذَا الإِلْزَامُ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ بغيرِ وَجْهِ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يكونَ مَا كَانَ يجوزُ كونه أَجَلًا له ، لو لم يُقْتَلْ بَأَنَّهُ أَجَلٌ له ، وإن قُتِلَ وَعُلِمَ أَنَّهُ لا يَبْلُغُ إليه ، كما لا يجبُ أَنْ تكونَ الجَنَّةُ دَارَ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ ، لو آمَنَ ، لَكَانَتْ دَارُهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وقد أَتَّفَقَ على أَنَّ لِلإِنْسَانِ إِيْثَابًا وَمَتَاعًا [٨٧ب] وَمَالًا لغيرِهِ ، لَجَازَ ، لو لم يُثْلَفْهُ ، أَنَّ يُبْقِيَهُ اللَّهُ بِحَالِهِ وَأَنْ لا يُثْلَفَ وَجَازَ أيضًا أَنْ يُهْلِكَهُ ، وَأَنَّهُ إِنْ كَانَ السَّابِقُ فِي حُكْمِهِ وَعِلْمِهِ أَنَّهُ يَتَلَفُ في ذَلِكَ الوقتِ .

وكذلك حال المقتول ، وإن كان السابق في علمه أنه يموت عند قتل قاتله ، وإن لم يمُت لأجل القتل ، وأنه ، لو كان السابق في العلم أن القتل لا يوجد في ذلك الوقت ، لجاز أيضا أن يكون السابق أن الموت لا يوجد فيه من فعله ، تعالى ، وأنه كان يجوز ، لو لم يكن السابق في العلم والحكم أنه يقتل ، وإن يكون السابق فيه أيضا أنه لا يموت ، وأنه كان لا يمتنع أن يقيته الله ، تعالى ، ويكون ذلك هو المعلوم ، لو لم يقتل . ويجوز أيضا أن يعينه ، لو لم يقتل ، ويكون ذلك هو السابق في حكمه وعلمه .

ولا يمكن لأحد أن يفرق بين تجويز تبقيته لعين المرو وبذنه صحيحين ، لو لم تُلغ العين ويُحرق الثوب ، وتجويز قلع الله ، تعالى ، وخزفه لهما ، لو لم يُلغهما ويحرقا وبين تجويز تبقيته المقتول ، لو لم يقتل ، وتجويز إماتته ، ولو لم يكن في السابق أنه يقتل وأن الموت يقع من فعله ، تعالى ، مقارنا للقتل ، وأنه ، لو لم يمُت في تلك الحال ، لبثا إلى أجل آخر ، وإن كان الحاصل من أجله الوقت الذي علم موته فيه وأبقاه ومقارنته للقتل . وإذا كان ذلك كذلك ، لم يكن القطع على أن المقتول ، لو لم يقتل ، لمات لا محالة أو لعاش إلا بخير وتوقيف ، يذكر فيه أن السابق في العلم أنه ، لو لم يقتل ، لمات أو لعاش ، كما يجب ذلك في العين ، لو لم تُقلع ، واليد ، لو لم تُقطع ، والمال ، لو لم يُهلك . وهذا واضح ، لا إشكال فيه ؛ فصَحَّ ما قلناه .

ومما يُفسد قولهم : إنه ، لو لم يقتل ، لوجب أن يعيش لا محالة ، وقول من قال منهم : إنه كان يجب أن يموت ، أن المحكي عن القريظين جميعا أن من أماته الله ، تعالى ، يفرق أو يحرق أو يرح أو يحرق أو يزد عند تعرضه لركوب البحر وطغي الحريق وتجرده للحرق واليزد وتعرضه لتفضي الأسباب المتلفة ، فإنه كان يجوز ، لو لم يمُت بذلك وكان السابق [١٨٨] في العلم أنه لا يتعرض له ، أن يقيته ويجوز أن

يَخْتَرِمُهُ .

وإذا هم قالوا بذلك ، وَجِبَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَوْتِ الْمَوْتِ بِالْعَرَقِ عِنْدَ رُكُوبِ الْبَحْرِ وَبَيْنَ مَوْتِهِ بِوُجْهِهِ لَزِيدٍ وَقَتْلِهِ لَهُ وَبَيْنَ مَوْتِهِ خَنْفَ أَنْفِهِ فِي أَنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ ، لو لم يَقْتُلْهُ ولم يَكُنِ الْمَعْلُومُ موته في تلك الحال ، لَجَازَ أَنْ يَبْقِيَهُ ، تعالى ، وَإِلَّا فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَوْتِهِ بِالْعَرَقِ وَبَيْنَ مَوْتِهِ بِقَتْلِ الْقَاتِلِ لَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ؟ وَذَلِكَ مَا لَا يُنْكِرُ الْفَصْلُ فِيهِ .

فَإِنْ أَمْتَنَعُوا مِنْ هَذَا عِنْدَ ضَيْقِ الْمُطَالَبَةِ وَزَعَمُوا أَنَّ الْمُحَرِّقَ وَالْغَرِيقَ وَالْمَقْتُولَ بِالْهَنْدَمِ ، لو لم يُغْرِقَ وَيُحَرِّقْ ، لَمَاتَ لَا مُحَالَةً أَوْ لَعَاشَ لَا مُحَالَةً ، كَلَّمْنَا الْفَرِيقَيْنِ بَعَا تَقَدَّمَ . وَلَا حِيلَةَ لَهُمْ فِي دَفْعِ هَذَا الْإِلْزَامِ إِلَّا رُكُوبَ ذَلِكَ أَجْمَعَ وَالتَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْغَرِيقِ وَالْمَقْتُولِ . وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا تَنَاقُضٌ وَقَسَادٌ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا تَقُولُونَ ، لو عَلِمَ اللَّهُ ، تعالى ، مِنْ قَاتِلِ الْمَقْتُولِ أَنَّهُ يَقْتُلُهُ فِي وَقْتِ كَذَا مِنْ يَوْمِ كَذَا : هَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُجَوِّزَ قَتْلَهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ بَعْدَهُ ؟

قِيلَ لَهُ : لَا يَصِحُّ مِنْهُ تَجْوِيزُ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ عَارِفًا بِاللَّهِ ، تعالى ، وَبَصِيقِ خَبْرِهِ وَأَسْتَحَالَةِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ فِيهِ ، بَلْ يَقْطَعُ عَلَى قَتْلِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ . وَيَجِبُ ، إِذَا صَحَّ إِعْلَامُ الْقَاتِلِ لَذَلِكَ ، أَنْ يَقْطَعُ لَا مُحَالَةً عَلَى أَنَّهُ سَيَبْقَى إِلَى أَنْ يَقْتُلَ ذَلِكَ الْمَقْتُولَ ، وَأَنْ يَكُونَ هَذَا عِنْدَهُمْ ، إِنْ أَجَازُوهُ ، إِغْرَاءً لَهُ بِفِعْلِ الْمَعَاصِي وَتَجْوِيزًا لِإِعْلَامِهِ ، تعالى ، كُلِّ أَحَدٍ سَعِيشِ السِّنِينَ الْكَثِيرَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلِمْهُ وَقْتُ مَوْتِهِ بِعَيْنِهِ . وَهَذَا عِنْدَهُمْ مُحَالٌ .

وَإِنْ قِيلَ : فَمَا تَقُولُونَ ، إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْقَاتِلُ لِعَيْزِهِ أَنَّهُ سَيَقْتُلُهُ فِي وَقْتِ بَعْثِهِ ، بَلْ خَبِرَ عَنْهُ أَنَّهُ سَيَقْتُلُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ : هَلْ يَجُوزُ أَنْ يُصَادَفَ قَتْلُهُ لَهُ أَجَلًا مُمْتَدًّا ، قَدْ

فُسِمَ له ، فَقَطَّعَهُ عليه ؟

قِيلَ له : لا ، بل يجبُ أن يُقَطَّعَ على أَنَّ ذَلِكَ الوقتَ الذي أَعْلَمَ إيقاعَهُ لِلْقَتْلِ فيه هو أَجَلُ المَقْتُولِ المَقْسُومِ له ، لا أَجَلٌ له سِوَاهُ لِأَجْلِ أَنَّ وَخْيَهُ له لا يَكُونُ قَتْلًا في المَعْلُومِ ، حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ يَمُوتُ عِنْدَهُ . [٨٨ب] وما عَلِمَ أَنَّهُ لا يَمُوتُ عِنْدَهُ ، فَلَيْسَ يَقْتُلُ ، فيَجُوزُ أَنْ يَقْدِرَهُ على ضَرْبِ وَوَحْيٍ ، لا يَمُوتُ عِنْدَهُ ، ولا يَكُونُ ذَلِكَ قَتْلًا له ومَوْصُوفًا بِذَلِكَ ، وَأَنْ يَعْلَمَ مَنْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ ، لو كَانَ اللهُ ، تعالى ، قد قَسَمَ لَهُ أَجَلًا فَوْقَهُ ، لَمَّا أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ سَيَقْتُلُهُ قَبْلَ أَجَلِهِ ، بل كَانَ يَجِبُ أَنْ يُعْجِزَهُ عن قَتْلِهِ أو لا يُقْدِرَهُ عليه ، بل على ضِدِّهِ مِنْ تَرْكِ القَتْلِ أو يُقْدِرُهُ على ضَرْبِ وَوَحْيٍ له لَيْسَ يَقْتُلُ ، لَخَرَجَ ، تعالى ، الرُّوحُ عِنْدَهُ أو سَيَصْرِفُهُ عنه بِضُرُوبِ الصَّوَارِفِ والشَّوَاعِلِ وَيَقْطَعُهُ عنه ، إِنْ كَانَ قَادِرًا على القَتْلِ بِالْقَدْرَةِ على تَرْكِهِ بِزَعْمِهِمْ على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

باب القول في إحالة البداء على الله ، تعالى

فإن قيل : فهل يجوزُ على الله ، تعالى ، البَدْءُ في الأجلِ الذي يَقْسِمُهُ الحَيُّ ؟

قيل له : لا يجوزُ ذلكَ عليه ، تعالى .

فإن قيل : ولمَ اسْتَحَالَ ذلكَ في صِفَتِهِ ؟

قيل : لأجلِ ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ في كتابِ الناسِخِ والمُنسوخِ في أصولِ الفقهِ مِنْ أَنَّ البَدْءَ على الحقيقةِ لا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا على مَعْنَيَيْنِ ، إِنَّمَا نَعْنِي ظُهُورَ الشَّيْءِ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ وَأَسْتَدْرَاكُهُ لِمَعْرِفَتِهِ أَوْ لِعَلَبَةِ ظَنِّ لَمْ يَكُنْ واقِعًا لَهُ مِنْ قَبْلُ . ومنه قولُهُ ، تعالى : ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [٣٩ الزمر ٤٧] ، ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ سَيِّئَاتٍ مَا عَمِلُوا﴾ [٤٥ الجاثية ٣٣] وَبَدَأَ لِي مِنْ زَيْدٍ مَا كَانَ مَكْتُومًا ، وقد أَبْدَى فَلَانَ الْعَدَاوَةَ لِفُلَانٍ ، وَأَبْدَأَ لَهُ الْمَحَبَّةَ ، إِذَا أَظْهَرَ ذَلِكَ ، وكَمَا أَنَّهُمْ يَصِفُونَ مُسْتَدْرِكَ الْعِلْمِ بِمَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ بِأَنَّهُ قَدْ بَدَأَ لَهُ .

وكذلكَ يَصِفُونَ بِهِ مَنْ غَلَبَ على ظَنِّهِ مِنَ الْأَمْرِ مَا لَمْ يَكُنْ ظَانًّا لَهُ مِنْ قَبْلُ ، فَتَغَيَّرَ حَالُهُ فِي غَلَبَةِ ظَنِّهِ كَتَغَيَّرِهَا فِي مَعْرِفَتِهِ وَعِلْمِهِ بِمَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ ، لِأَنَّهُ يَسْتَدْرِكُ الظَّنَّ وَيَقَعُ لَهُ ، وَلَمْ يَكُنْ حَاصِلًا لَهُ مِنْ قَبْلُ ، كَمَا يَسْتَدْرِكُ الْعِلْمُ بِمَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ مِنْ قَبْلُ .

وَالْوَجْهُ الْآخِرُ أَنَّ البَدْءَ يَكُونُ بِمَعْنَى تَغْيِيرِ الْعُزُومِ وَالْإِزَادَاتِ ؛ فَمَتَى أَرَادَ الْمُرِيدُ الشَّيْءَ ثُمَّ كَرِهَهُ أَوْ كَرِهَهُ ثُمَّ أَرَادَهُ أَوْ عَزَمَ على فِعْلِهِ ثُمَّ على تَرْكِهِ أَوْ على تَرْكِهِ ثُمَّ على فِعْلِهِ ، قِيلَ : قَدْ بَدَأَ لَهُ فِيمَا أَرَادَهُ أَوْ كَرِهَهُ أَوْ عَزَمَ عَلَيْهِ . [١٨٩] وَلِذَلِكَ يَقَالُ فِيمَنْ هَلَوَ حَالُهُ : إِنَّهُ دُو بَدْءَاتٍ<sup>١</sup> ، وَإِنَّهُ كَثِيرُ الْبَدَوَاتِ<sup>٢</sup> .

١ بداءات : بدآت ، الأصل . كذلك يمكن ضبطها (بدآآت) . مفردها بَدْءَاءٌ أَوْ بَدْءَاءَةٌ .

٢ جاء في تاج العروس ١٤٧/٣٧ [بدو] «وهو دُو بَدَوَاتٍ» .

ويمكن أن يكون إنما وصفت تتغير العزوم والإزادات والكراهات بأنها بداء لدلائها على تتغير حال العارم والمريد في كونه عالما بما لم يكن عالما به من قبل أو طائما لما لم يكن طائما له من قبل ، فيكون تسمية الشيء بأسم ، دل عليه مجازا وآتساعا ، ويمكن أن يكون حقيقة في الأمرين .

وقد يوصف المخبر بأنه سيفعل الشيء ، إذا لم يفعل ما خبر ووعد بأنه يفعله ، بأنه قد بدا له فيما وعد وأخبر . ويمكن أيضا أن يكون وصف من هذه حال خبره ووعد به بأنه قد أخبرنا<sup>١</sup> على طريق المجاز ودلالة ترك الوفاء بما أخبر على استدراك العلم أو غلبة الظن ، فإنه لا مصلحة ولا حظ ولا عرض له في ذلك الفعل . هذا جملة ما يجري عليه اسم البداء .

وليس أمره ، تعالى ، بالشيء بعد النهي عنه وتغير حكم ما تعبد به إلى حكم غيره وتبدله إليه ولا منه أيضا أن يفعل الفعل ثم يفعل ضده وخلافه لما بيناه ودللنا عليه في باب جواز الفعل قبل وقته من كتاب الناسخ والمنسوخ .

وإذا كان ذلك كذلك ولم يجوز على الله أن يجعل لأحد أجلا ، يقيمه له ويعلم أنه يميته فيه ثم يرجع عن جعله أجلا وقيمه قبل ذلك أو بعده ، لما يوجب هذا من تتغير حاله في كونه عالما وجواز الجهل عليه ، يتعالى عن ذلك ، فاستحال عليه البداء في الأجل ، لأن أجل الحجي إنما هو الوقت الذي يعلم الله أنه يتقضى إليه ولا يموت دونه ولا يكون حيا بعده ، وهو لم يزل عالما بذلك . ومحال أن يكون ما علمه على خلاف ما تناوله عليه لما قد بيناه في كتاب الصفات من هذا الكتاب وغيره .

١ طائما : ظالما ، الأصل .

٢ أخبرنا : احاربا ، الأصل .

ولا يجوزُ أيضًا وَصْفُهُ بِالْبَدَاءِ بِمَعْنَى حُصُولِ ظَرِّ لَهُ لِأَمْرِ ، لم يَكُنْ ظَانًّا لَهُ مِنْ قَبْلُ لاستِحَالَةِ الظَّرِّ عَلَيْهِ ، فَاسْتَحَالَ عَلَيْهِ لِدَالِكَ الْبَدَاءِ فِي الْآجَالِ .

وَيُسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَيْضًا الْبَدَاءُ فِيهَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَرِيدُ إِحْيَاءَ الْحَيِّ مِائَةَ سَنَةٍ ثُمَّ يُرِيدُ إِخْيَاءَهُ مِائَةَ وَعَشْرًا أَوْ تَسْعِينَ وَيَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ أَرَادَهُ [٨٩ب] مِنْ قَبْلُ لِمَا قَدْ قَامَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى قَدَمِ إِرَادَتِهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُرِيدًا لِكَوْنِ مَا عَلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ فِي وَقْتِهِ الَّذِي عَلِمَ كَوْنَهُ فِيهِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ خِلَافَ ذَلِكَ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ . وقد دَلَّلْنَا أَيْضًا عَلَى هَذَا وَبَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ الْإِرَادَةِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بِمَا يُغْنِي عَنْ رَدِّهِ ؛ فَاسْتَحَالَ الْبَدَاءُ عَلَيْهِ عَلَى مَعْنَى تَغْيِيرِ حَالِهِ فِي الْفِعْلِ ، لِأَنَّ إِرَادَتَهُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَصِحُّ وَصْفُهَا بِأَنَّهَا عَزَمَ بِالسَّمْعِ وَالْإِجْمَاعِ ، وَلِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِتَوْطِينٍ لِلنَّفْسِ عَلَى الْفِعْلِ وَتَسْهِيلٍ لَهُ ؛ فَلَمْ يَجْزُ وَصْفُ إِرَادَتِهِ الْمَتَقَدِّمَةِ لِمُرَادَاتِهِ بِأَنَّهَا عَزَمَ عَلَى الْفِعْلِ . عَلَى أَنَّهَا ، لَوْ وَصِفَتْ بِذَلِكَ وَكَانَتْ عَزْمًا ، لَمْ يَجْزُ لِعَبَرِهَا ، وَأَنْ يَكْرَهُ فِعْلًا مَا أَرَادَهُ بَعْدَ إِرَادَتِهِ لَهُ ؛ فَامْتَنَعَ لِدَالِكَ وَصْفُهُ بِالْبَدَاءِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ أَيْضًا .

وَلَا يَجُوزُ وَصْفُهُ بِذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يُخْبِرُ بِأَنَّهُ سَيَمُوتُ زَيْدًا فِي وَقْتٍ كَذَا ثُمَّ لَا يَفْعَلُ مَوْتَهُ فِيهِ بَأَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى الْوَقْتِ أَوْ يُؤَخِّرَهُ عَنْهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَ الْخَيْرِ كَذِبًا . وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي صِفَتِهِ ؛ فَاسْتَحَالَ وَصْفُهُ بِالْبَدَاءِ فِي الْآجَالِ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ وَالْأَفْعَالِ . يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ .

فَإِنْ قِيلَ : أَوَلَيْسَ قَدْ قُلْنَا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَسْتَوْفِيَ عِلْمُهُ أَنَّ زَيْدًا ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ قَاتِلُهُ وَلَمْ يَخْلُقْ ، تَعَالَى ، مَوْتُهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لَكَانَ سَيَبْقِيهِ إِلَى مُدَّةٍ بَعْدَهَا ؟ وَكَيْفَ لَا يَكُونُ مَا تَعَرَّضَ مِنْ قَتْلِ الْقَاتِلِ بَدَاءً لِلَّهِ فِي أَجَلِهِ الَّذِي عَلِمَ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ

يُقْتَلُ وَيَمُوتُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لَبَقِيَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِأَجَلٍ لَهُ وَمَقْسُومٌ لِحَيَاتِهِ ؟ وَإِنَّمَا هُوَ عَلِمَ بِأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُمَيَّنْهُ فِي حَالٍ مَا قَتَلَ ، لَكَانَتْ تِلْكَ الْمُدَّةُ أَجَلًا لَهُ ؛ فَلَا يَجِبُ ، إِذَا قُتِلَ ذَوْنَهَا وَمَا يَقْبَلُهَا ، أَنْ يَكُونَ قَابِلُهُ قَطْعًا لِأَجَلٍ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَلَا أَنْ تَكُونَ إِمَانَةُ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لَهُ بَدَاءٌ مِنْهُ فِي أَجَلٍ جَعَلَهُ أَجَلًا لَهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ قَطْعًا أَجَلًا غَيْرَ الْوَقْتِ الَّذِي قُتِلَ فِيهِ وَعَلِمَ أَنَّهُ يُمَيَّنْهُ فِيهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، صَحَّ مَا قُلْنَاهُ [ ١٩٠ ] مِنْ إِحَالَةِ الْبَدَاءِ عَلَى اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، فِي الْأَجَالِ وَغَيْرِهَا . وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالْعِصْمَةِ .



باب ذكر قولهم في ذابح ماشية غيره ويكون له ذلك ويحسن منه ومتى يحرم ذلك عليه

اعْلَمُوا ، وَفَقَّكُمْ اللَّهُ ، تعالى ، أَنْ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَقْتُولَ مَاتَ بِأَجَلِهِ وَأَنَّهُ لَا أَجَلَ لَهُ إِلَّا الْوَقْتُ الَّذِي قُتِلَ وَمَاتَ فِيهِ وَمَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى ذَلِكَ جَارٍ ، مُسْتَوِرٌّ فِي كُلِّ حَيَوَانٍ ذُبِحَ أَوْ قُتِلَ بِصَيْدٍ أَوْ حَرْقٍ أَوْ غَرْقٍ أَوْ دَكَاةٍ ، تُبَيِّحُ أَكْلَهُ ، إِنْ كَانَ مِمَّا يُبَاحُ أَكْلُهُ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْوَقْتُ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ بِالْقَتْلِ هُوَ أَجَلُهُ الَّذِي قُسِمَ لَهُ ، لَا يُمَكِّنُ تَقْدِيمُهُ وَلَا تَأْخِيرُهُ .

ونقول أيضا فيه : إِنَّهُ ، لو لم يُقْتَلَ وَيُذْبَحَ ، لَجَازَ أَنْ يُمَيِّتَهُ اللَّهُ حَتَّى أَنْفِهِ مَوْتًا ، لَا يَفَارِقُهُ الْقَتْلُ وَجَازَ أَنْ يُبَيِّتَهُ إِلَى مُدَّةٍ تَعْدَ ذَلِكَ . وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هُوَ السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ الْمَحْكُومُ بِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجِبْ عِنْدَنَا الْقَضَاءُ عَلَى أَنَّ مَنْ ذَبَحَ قَطِيعَ غَنَمٍ لِعَيرِهِ ، وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُهَا ، فَإِنَّهُ لو لم يَذْبَحْهَا ، لَمَاتَتْ بِأَسْرِهَا أَوْ لَعَاشَتْ أَوْ لَعَاشَ بَعْضُهَا وَمَاتَ الْبَعْضُ ، فَإِنَّ اللَّهَ ، تعالى ، هُوَ الْعَالِمُ بِأَنَّهُ ، لو لم يَذْبَحْهَا الذَّابِحُ ، كَيْفَ كَانَتْ تَكُونُ خَالِهَا فِي مَوْتٍ جَمِيعِهَا أَوْ حَيَاتِهَا أَوْ حَيَاةِ الْبَعْضِ مِنْهَا وَمَوْتِ الْبَعْضِ . وَيَجِبُ أَنْ لَا يَحْكَمَ بِأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ، تعالى ، أَخَذَ هَذِهِ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ إِلَّا بِسَمْعٍ وَتَوْقِيفٍ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ فِي الْجَمَاعَةِ الْمَقْتُولَةِ مِنَ النَّاسِ ، لو لم تُقْتَلَ ، كَيْفَ كَانَ يَكُونُ خَالِهَا فِي بَقَاءٍ جَمِيعِهَا أَوْ مَوْتِهَا أَوْ بَقَاءِ الْبَعْضِ وَمَوْتِ الْبَعْضِ . وَقَدْ كَشَفْنَا ذَلِكَ كَشْفًا ، يُغْنِي عَنِ الْإِطَالَةِ بِرَدِّهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجِبِ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا ، لو لم تُذْبَحَ ، لَمَاتَتْ لَا مُحَالَةً . وَسَقَطَ بِهَذَا قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّهَا ، لو لم تُذْبَحَ ، لَعَاشَتْ لَا مُحَالَةً ، وَقَوْلُهُ أَيْضًا بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي الْجَمَاعَةِ الْمَقْتُولَةِ مِنَ النَّاسِ . وَتَطَّلَ لِأَجَلِهِ إِرْثَاهُمْ مَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا وَمِنْ أَبِي الْهَدَنِيِّ وَأَصْحَابِهِ :

[٩٠ب] إِنَّهَا ، لو لم تُذْبَحَ ، لَمَاتَتْ .

وقولهم : فما أنكرتم أن يكون ذابح هذه الماشية غير ظالم لصاحبها ولا ملوماً بفعله ، بل يجب كونه مُحسناً إليه ومُستحقاً منه الشكر على الذبح للعلم بأنه ، لو لم يذبحها ، لَمَاتَتْ وَبَطَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَخَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا مَالاً لِصَاحِبِهَا ، وإذا ذَبَحَهَا مع العلم بأنه ، لو لم يذبحها ، لَمَاتَتْ ، فقد خُفِضَ عَلَيْهِ مَالُهُ ، لأنها تصير بالذكاة مَالاً ، يَحِلُّ أَكْلُهَا وَيَبْغُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا ؛ فيجب لذلك كونه مُحسناً إليه وحافظاً لِمَالِهِ وَدَافِعاً لِتَلَفِهِ وَتُرُودٍ بِهِ عَظِيمٍ ، لأنَّ أَوَّلَ مَا يَسْقُطُ لِجَزَائِهِ هَذَا السَّوَالُ أَنْ يَقُولَ مَا لَا يَعْلَمُ وَلَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهَا ، لو لم تُذْبَحْ ، لَمَاتَتْ أَوْ شَيْءٌ مِنْهَا ، بل لَعَلَّهَا كَانَتْ تَعِيشُ ؛ فَتَقْطَعُ الْإِلْزَامَ . وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ مَوْتَهَا يَقَعُ مُقَارِنًا لِلْقَتْلِ ، بل كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ قَتْلَهَا ، لو لم يُوجَدْ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لَكَانَتْ تَعِيشُ إِلَى وَقْتٍ وَأَوْقَاتٍ بَعْدَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

وجواب آخر لِمَنْ قَالَ : إنها ، لو لم تُذْبَحْ ، لَمَاتَتْ لَا مُحَالَةً ، وَهُوَ لِمَنْ وَافَقَ مِنْ الْقَدَرِيَّةِ عَلَى مَا يَقُولُ مِنْ جَوَازِ مَوْتِهَا ، لو لم تُذْبَحْ ، وَجَوَازِ بَقَائِهَا ، وَهُوَ أَنْ يَقُولُوا لَهُمْ : لو لَزِمَ خُرُوجُ الذَّابِحِ عَنْ كَوْنِهِ ظَالِمًا وَمَلُومًا مَذْمُومًا ، مَتَى عِلِمُ أَنَّهُ ، لو لم يذبحها ، لَمَاتَتْ ، لَوَجِبَ لَا مُحَالَةً خُرُوجُهُ عَنْ كَوْنِهِ ظَالِمًا فَاعِلًا لِلْقَبِيحِ لِتَجْوِيزِ الْمُطَالِبِ بِذَلِكَ بَقَاءَهَا ، لو لم تُذْبَحْ ، وَتَجْوِيزِ مَوْتِهَا ، لِأَنَّهُ إِذَا جَوَّزَ ذَلِكَ ، فَقَدْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ ذَابِحُهَا مُحْسِنًا إِلَى صَاحِبِهَا وَمُنْعِمًا عَلَيْهِ وَحَافِظًا بِالدَّزْبِ مَا ، لو لم يذبحه ، تَلَفٌ وَخَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ مَالاً . وَمَتَى جَوَّزَ ذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ بِصَاحِبِ الْمَالِ ضَرَرًا قَبِيحًا وَإِسَاءَةً ، يَسْتَوْجِبُ بِهَا الدَّمَ مِنْ حَيْثُ جَازَ أَنْ يَكُونَ بِفَعْلِهِ مَا فَعَلَهُ مِنَ الذَّبْحِ 'إِنْعَامًا وَإِحْسَانًا' . وَلَا يَجُوزُ ذَمُّ أَحَدٍ وَكَوْنُهُ ظَالِمًا بِفَعْلِهِ ، يُشْكِرُنْ أَنْ يَكُونَ إِحْسَانًا وَنَفْعًا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ ذَمُّهُ عَلَى مَا يَجِبُ كَوْنُهُ إِسَاءَةً وَقَبِيحًا وَظُلْمًا صَرِيحًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ .

وجواب آخر لمن قال : [٩١] إنها ، لو لم تُذبح ، لَمَاتَتْ لا محالة ، وهو أن نقول له : مَنْ عَلَّلَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ لَيْسَ يَغْتَبِرُ فِي قُبْحِ الْفِعْلِ وَكَوْنِهِ ظُلْمًا بِإِنْتِفَاعِ الْمَفْعُولِ بِهِ وَأَسْتِضْرَاحِهِ أَوْ عُرْوِهِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ كَوْنُهُ ظُلْمًا وَقَبِيحًا وَمُسْتَحَقًّا عَلَيْهِ الذَّمُّ ، مَتَى كَانَ مُحَرَّمًا مَحْظُورًا ، سِوَاءِ نَفَعٍ أَوْ ضَرٍّ أَوْ عَرِيٍّ لِلْمَفْعُولِ بِهِ مِنَ الْأَمْرَيْنِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وَمَا سَنَسْتَقْصِي الْقَوْلَ فِيهِ مِنْ بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، تَعَالَى<sup>١</sup>.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي حَكِيمِ الشَّرْعِ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَخِيهِ الْإِقْدَامُ عَلَى ذَبْحِ مَا شِئَ غَيْرِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَرِضَاهُ ، وَأَنَّهُ ، مَتَى أَقْدَمَ عَلَى ذَبْحِهَا أَوْ مَا هُوَ دُونَ الذَّبْحِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِنَّهُ ظَالِمٌ فَاعِلٌ لِلْقَبِيحِ ، وَإِنْ نَفَعَهُ ذَلِكَ ، كَمَا أَنَّهُ ، لَوْ لَيْسَ ثَوْبُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَتَصَرَّفَ فِيهِ أَوْ نَزَلَ دَارُهُ وَأَدْعَى أَنَّهُ أَحَقُّ بِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَانَ ظَالِمًا وَفَاعِلًا لِلْقَبِيحِ ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَلْبَسِ الثَّوبَ ، لَسُرِقَ أَوْ اخْتَرَقَ ، وَلَوْ لَمْ يَسْكُنِ الدَّارَ ، لِعَصِبَتْ وَنَزَلَتْ وَبَطَلَتْ .

وَهَذَا يُبَيِّنُ فُسَادَ مَا ظَنُّوه ؛ فَتَبَطَّلَ الْاِغْتِبَارُ فِي ذَلِكَ بِالنَّفْعِ وَالضَّرَرِ وَحِفْظِ الْمَالِ وَإِنْلَافِهِ .

وَجَوَابُ لَهُمْ آخَرُ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : لَا يَجِبُ وَإِنْ كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ الْعَتَمِ أَنَّهَا ، لَوْ لَمْ تُقْتَلْ ، لَمَاتَتْ لا محالة أَنْ يَكُونَ ذَابْحُهَا غَيْرَ ظَالِمٍ وَلَا فَاعِلٍ لِلْقَبِيحِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ مِنْ ضُرُوبِ الْاِنتِفَاعِ بِتَرْكِ الذَّابِحِ لَذَبْحِهَا حَتَّى تَمُوتَ مَا يُوفِي عَلَى حِفْظِ أَتْمَانِهَا وَالْاِنتِفَاعِ بِذَبْحِهَا ، وَيَكُونُ مِمَّنْ يَسُوُّهُ وَيَعْمَلُهُ وَيُخْزِنُهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ غَيْرُهُ فِي ذَبْحِ مَا شِئَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَرِضَائِهِ . وَيَجِبُ أَنْ لَا يَتَوَلَّى ذَبْحَهَا غَيْرُهُ أَوْ مَنْ يَأْمُرُهُ بِذَلِكَ . وَقَدْ يَكُونُ مِمَّنْ يُحِبُّ السُّمْعَةَ وَالْمَدْحَ ، وَأَنْ يَغْلَمَ

١ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، تَعَالَى : إِضَافَةٌ فِي طَرَفِ السُّطْرِ ، الْأَصْلُ .

أن تلد ما تلد منها بالموت ، لا يتلّم ماله ولا يشغل سرّه ، ويكون له في ذلك أعراضاً كبيرة ، ربّما ظهّرت لنا أو بعضها ، وربّما لم تظْهَرْ أو كثيرٌ منها ، ويكون سرورهُ وانتفاعهُ يبلُوغ تلك الأعراض وتلبيها موفى على الانتفاع بِدَكايتها وحصول [٩١ب] الانتفاع بِدَبحِها . وإذا كانَ ذلك كذلك ، سقطَ هذا الإلزام على قول من قال من القدرة : إنها ، لو لم تُذبح ، لَمَاتَتْ لا محالة ، وقول من قال منهم : إنها كانَ يجوزُ بقاؤها ويجوزُ مؤنتها .

## فصل من القول في ذلك

فإن قال قائل : فما تقولون في ذبح الذابح لَهْدِيْ غَيْرِهِ إِلَى الكعبةِ وذبح عَقِيْقَتِهِ وَأُضْحِيَّتِهِ وما نَذَبَ اللهُ ، تعالى ، أو فَرَضَ ذَبْحَهُ ، هل يَحْسُنُ ذَلِكَ ويكونُ نفعًا له ونفعٌ مَوْقَعٌ بِوَلِيَّتِهِ لَذَبْحِهِ أم لا ؟

يقالُ له : هذا مَوْقُوفٌ على ما يَرِدُ به الشَّرْعُ ؛ فإذا وَرَدَ بِإِطْلَاقِ نِيَابَةِ الْغَيْرِ عنه في ذَبْحِ الْهَدْيِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا نُذِبَ إِلَى التَّقَرُّبِ بِذَبْحِهِ وإِحْلَالِ ذَبْحِ الْغَيْرِ مَحَلَّ ذَبْحِهِ ، كَانَ لِلْمَأْمُورِ الْاسْتِنَابَةُ فِيهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مع هذا الإِقْدَامِ على ذَبْحِ شيءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ وَلَا يَحِلُّ سِوَاهُ .

والنظرُ في أَنَّهُ إِنْ ذَبَحَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، كَانَ هَذَا وَعَقِيْقَةُ وَأُضْحِيَّةٌ أَمْ لَا ، مَوْقُوفٌ أَيْضًا على حُكْمِ الشَّرْعِ مِنْ وُجُودِ سَمْعٍ بِإِجْرَائِهِ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ الْمَنْعِ مِنْهُ . وَإِنْ مَنَعَ السَّمْعُ مِنْ نِيَابَةِ الْغَيْرِ فِي ذَلِكَ ، حَرَّمَ على كُلِّ حَالٍ النِّيَابَةَ فِيهِ .

وقد يَجُوزُ وُجُودُ التَّعَبُّدِ بِإِطْلَاقِ ذَلِكَ أَوْ بِمَنْعِهِ ، لِأَنَّهُ مِنْ مَجْزَوَاتِ الْعُقُولِ وَأَرْتِيَاءِ التَّعَبُّدِ فِيهِ على قَصْدِ الْمَصْلَحَةِ بِالتَّكْلِيفِ . صَحَّ أَيْضًا وَجَازٌ أَنْ يَعْلَمَ اللهُ ، تعالى ، أَنَّ اللَّطْفَ وَالْأَصْلَحَ فِي تَوَلِّيِ الْمَأْمُورِ بِالْهَدْيِ لَذَبْحِهِ بِنَفْسِهِ وَتَحْرِيمِ الْاسْتِنَابَةِ فِيهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِيهِ الْاسْتِنَابَةُ ، أَوْجَبَ ذَلِكَ وَحَرَّمَ على الْمَأْمُورِ مِبَاشَرَةَ الذَّبْحِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ التَّوَلِّيَ لِلذَّبْحِ وَالْاسْتِنَابَةَ مُتَسَاوٍ فِي الْمَصْلَحَةِ ، خَيَّرَ فِي ذَلِكَ على قَدْرِ ما وَرَدَ به الشرعُ ؛ فيجبُ تَرْتِيبُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ على ما وَصَفْنَاهُ .

هذا جُمْلُ ما نقولُهُ ويجبُ المصيرُ إليه في هذا الباب .

١ يمكن ضبطه (أضحيته) بكسر أوله . يُنْظَرُ لِسَانُ الْعَرَبِ ١٤/٧٧ [ضحا] .

٢ متساو : متساوى ، الأصل .

## فصل ذكر اختلاف القدرية في هذا الباب

قال كلُّ مَنْ رَعَمَ مِنْهُمْ أَنَّ الْعَنَمَ ، لو لم تُذْبَحْ ، لَوَجِبَ [١٩٢] أَنْ تَعِيشَ لا محالة ،  
وَأَنَّهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ ظَالِمًا مَذْمُومًا ، وَأَنْ ذُبِحَهَا فُبَيْحٌ وَظَلَمٌ  
وَقَطْعٌ لَأَجْلِهَا ، لَأَنَّهُ ، لو لم يَذْبَحْهَا ، لَعَاشَتْ وَوُفِّيَ الْإِنْتِفَاعُ بِحَيَاتِهَا عَلَى  
الْإِنْتِفَاعِ بِلَحْيِهَا ؛ فَذُبِحَهَا لِذَلِكَ ظَلَمٌ قَبِيحٌ عَلَى كُلِّ وَجْهِ . وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ فسادَ  
قَوْلِهِمْ : إِنَّهَا ، لو لم تُذْبَحْ ، لَعَاشَتْ لا محالة ، بما يُغْنِي عن الإِعَادَةِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ الذَّابِحَ لَهَا بَغِيرٌ إِذِنْ صَاحِبُهَا ظَالِمٌ مُتَعَدٍّ مَذْمُومٌ فَاعِلٌ لِلْقَبِيحِ بِذُبْحِهِ  
لَهَا ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ صَحِيحٌ ، سواءَ نَفَعَهُ ذَلِكَ أَمْ ضَرَّهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

فَأَمَّا أَبُو الْهَذِيلِ وَمَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّهَا ، لو لم تُذْبَحْ ، لَمَاتَتْ لا محالة ، فَإِنَّهُمْ  
يَلْزِمُهُمُ الْقَوْلُ بَأَنَّ ذَابِحَهَا قَدْ نَفَعَ صَاحِبَهَا وَأَخْسَرَ إِلَيْهِ وَحَفِظَ مَالَهُ ، وَأَنَّهُ أَوْلَى أَنْ  
يُشْكَرَ مِنْهُ بِالذِّمِّ عَلَى ذَلِكَ .

ومع هذا فقد يَجُوزُ أَنْ يَنْقَصِيلُوا عَنْ ذَلِكَ بِمَا قُلْنَا مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَاحِبُهَا مِمَّنْ  
يَالَمُ وَيَعْتَمُّ بِتَصَرُّفٍ غَيْرِهِ فِي مَالِهِ وَبَغَيْرِ<sup>٢</sup> إِذْنِهِ وَيُخْرِئُهُ الْإِقْدَامُ عَلَى ذُبْحِهَا بِغَيْرِ رِضَاهُ ،  
وَيَكُونُ لَهُ أَعْرَاضٌ<sup>٣</sup> وَآرَاءٌ فِي أَنْ لَا يَذْبَحَهَا وَفِي أَنْ تَمُوتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ ، وقد يَكُونُ  
نَفْعُهُ بِذَلِكَ مُوَفِّيًا عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِلَحْيِهَا ؛ فَمَا يَبِينُ لِرُومِ كَوْنِ ذَابِحِهَا مُحْسِنًا  
بِذَّبْحِهَا ؟ وَإِنْ سُلِّمَ أَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّهَا ، لو لم تُذْبَحْ ، لَمَاتَتْ .

فَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّهَا ، لو لم تُذْبَحْ ، لَجَازَ أَنْ تَعِيشَ كُلُّهَا أَوْ جَازَ أَنْ تَمُوتَ الْقَلِيلُ

١ وان ، ان ، الأصل .

٢ وبغير ، و غير ، الأصل .

٣ أعراض : أعراضا ، الأصل .

٤ أن ، - ، الأصل .

منها الذي قد جرت العادة بموت مثله ، وجاز أيضا أن تموت بأسرها بأمراض  
وعوارض مختلفة ، يموت بمثلها العدد الكثير من الحيوان . والقائلون بهذا هم  
الجمهور منهم ، فإنهم يزعمون أنه إن كان الذابح لغيره يعلم قطعا أو يغلب  
على ظنه أنها ، لو لم تذبح ، ماتت لا محالة ، فإنه يحسن منه الإقدام على  
ذبحها لعليه بأنه إن لم يذبحها ، تلبثت وبطل الانتفاع بها ، أو ظنه لذلك ،  
ويجب كونه مُحسِّنا إلى رب المال يذبحها .

قالوا : ولو علم أيضا أو ظن أن غيره سيدبحها ، إن لم يذبحها هو ، وجب الحسُّ  
ذبحها لها ، كما يحسن [٩٢ب] منه إخراج الغريق وطفئ الحريق ودفع كل ضرر  
عن الغير ، وإن علم أو جَوَّز أن يكون غيره يفعل ذلك ، لو لم يفعل .

فيقال لهم : أنزعمون أن ذلك يحسن من الذابح ، إن أذن المالك للغير في  
ذبحها ، أو أنه يحسن منه وإن لم يأذن فيه وإن نهي عنه وحظره وكرهه ؟

فإن قالوا : إنما يحسن ذلك منه ، إذا أذن فيه وأطلقه ، ويقبح منه ، إن نهي عنه ،  
وافقوا وقالوا بالحق . وقيل لهم : فلا معتبر إذا بانتفاع مالك الغنم وأستضراره بالذبح  
ولا يحفظ ماله ولا يأنل فيه ، وإنما المُعتَبَرُ في ذلك إذنه أو منعه . وهذا هو الحق  
وبه ورد الشرع .

وإن قالوا : بل يحسن منه الإقدام على ذبحها ، إذا علم أنه ، إن لم يذبحها ،  
ماتت ، أو ظن ذلك وغلب عنده ، وإن لم يأذن المالك في ذلك .

قيل لهم : لم قلتم هذا ؟ وما دليلكم عليه ؟ وفيه أعظم الخلاف . والشرع لم يرد  
في هذا بأعبار انتفاع المالك ، وإنما علق إطلاق ذلك وحسنه بإذن المالك .  
وما أنكرتم أن يكون إنما حُظِرَ وقُبِحَ الإقدام على ذبح غنم الغير بغير إذنه لعليه

بأنَّ الإقدامَ على ذلكَ بغيرِ إذْنِهِ لُطْفٌ في فسادِ المالِكِ للغنمِ أو فسادِ الذابِحِ لها أو فسادِ غيرِهما مِنَ الْمُكَلَّفِينَ . ولذلكَ حَظَرُهُ على كُلِّ حالٍ ، ما لم يَأْذَنْ المالِكُ فيه . ولا يُمكنُ إنْكَارُ اتِّفَاقِ كَوْنِ ذَبْحِ الغيرِ لها بغيرِ إذْنِ مالِكِها مِنْ أَعْظَمِ الفسادِ وَأَقْوَى الْأَلْطَافِ في الكُفْرِ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، بَطُلَ اعتِبارُ المنافعِ العاجِلَةِ في هذا البابِ الْمُتَعَلِّقِ<sup>١</sup> بالتكليفِ .

ويقالُ لَهُمُ أيضًا : أليسَ قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أَنَّهُ قد يكونُ لمالِكِ القطيعِ مِنْ ضُرُوبِ المنافعِ والأَعْراضِ في تَرْكِ ذَبْحِ الغيرِ لها وإنْ ماتَتْ عِنْدَ ذلكَ ما يُوفي الانتفاعَ والمُسْرَةَ بِلُوعِهِ وَتَبْلِيهِ على النفعِ بلحيمِها وَدَكائِها ؛ فإذا جازَ هذا ولم يُمكنْ دَفْعُهُ ، فكيفَ يُمكنُ القَطْعُ على حصولِ النفعِ بذبحِها لا محالةً ؟ وهذا ممَّا يُمكنُ أن يكونَ ضررًا لكونِهِ مُقَوِّيًا لنفعٍ أَعْظَمَ مِنْهُ [١٩٣] ومُورِثًا لحزنٍ وَغَمٍ وَتَمَرُّدٍ بِتَوَلِّيِ الغيرِ لِدَبْحِها . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، بَطُلَ التعلُّقُ في هذا بمَا ذَكَرُوهُ والقَطْعُ على كونِ الذبَحِ نَفْعًا للمالِكِ<sup>٢</sup> ، وإنْ وَقَعَ بغيرِ إذْنِهِ معَ حَظَرِ السَّمْعِ بذلكَ .

١ المتعلق : المعلق ، الأصل .

٢ وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ... الذبَحُ نفعًا للمالكِ : مكرر مرتين في الأصل .



## فصل

وَزَعَمَ أَيْضًا هَذَا الْفَرِيقُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ ، إِنْ لَمْ يَذْبَحْ مَا شِئَ غَيْرُهُ ، مَاتَتْ لَا مُحَالَةً وَبَطَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَخَافَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا ، قَامَ عَلَيْهِ ظَنُّهُ لِذَلِكَ مَقَامَ الْعِلْمِ بِهِ وَحَسُنَ مِنْهُ ذُبُّهُ عَنْهُ الْغَيْرِ ، إِذَا خَافَ تَلَفَهَا وَبَطَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا .

قَالُوا : إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ الْإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ بِغَلَبَةِ ظَنِّهِ دُونَ أَنْ يَسْتَوِيَ حَالُهُ وَحَالُ الْمَالِكِ لَهَا فِي غَلَبَةِ الظَّنِّ لِمَوَازِنَتِهَا وَعَظَمَتِهَا وَخَوْفِ قَوْتِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا . وَمَتَى لَمْ يَسْتَوِ حَالُهُمَا فِي ذَلِكَ ، قُبِحَ مِنَ الذَّبَاحِ الْإِقْدَامُ عَلَى ذَبْحِهَا لِغَلَبَةِ ظَنِّهِ لِهَلَاكِهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ نَظَرَ هُوَ ذَلِكَ ، وَنَظَرَ صَاحِبُهَا بِقَاوُهَا وَتَعَاطَمَ الْإِنْتِفَاعُ بِنَسْلِهَا وَدَرَجَتِهَا ، وَيُعْظَمُ سُرُورُهُ بِتَبَقُّعِهَا وَيَكْثُرُ غَمُّهُ وَحَزَنُهُ بِذَبْحِهَا لِمَا يَرْجُوهُ مِنْ عَظِيمِ النِّفْعِ بِهَا وَمَا لَهُ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي ذَلِكَ ؛ فَيَجِبُ تَنْزِيلُ ذَلِكَ أَعْلَى مَا قَالُوهُ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : أَتَزْعُمُونَ أَنَّ ذَلِكَ يَحْسُنُ مِمَّنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ تَلَفُهَا ، إِذَا أَسْتَوَتْ حَالُهُ وَحَالُ مَالِكِهَا فِي غَلَبَةِ الظَّنِّ لِذَلِكَ مَعَ إِذْنِ مَالِكِهَا فِي الذَّبْحِ وَإِطْلَاقِهِ أَوْ يَحْسُنُ وَالْحَالُ هَذِهِ بغيرِ إِذْنِهِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : بِإِذْنِهِ وَإِطْلَاقِهِ ، وَافَقُوا وَقَالُوا بِالْحَقِّ . وَإِنْ قَالُوا : يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنْهُ بغيرِ إِذْنِ الْمَالِكِ لَهَا ، قِيلَ لَهُمْ : لِمَ قُلْتُمْ وَمَا حُجَّتُكُمْ عَلَيْهِ ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ وَجُوبِ اتِّفَاقِ ذَلِكَ عَلَى مَا يَرِدُ بِهِ السَّمْعُ ؟

وَقَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَّفِقَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ إِقْدَامَ الْغَيْرِ عَلَى ذَبْحِ مُلْكِ غَيْرِهِ مَعَ تَسَاوِي [٩٣ب] حَالِهِ وَحَالِ الْمَالِكِ فِي غَلَبَةِ الظَّنِّ لِتَلَفِ الْمَذْبُوحِ ، إِنْ

لم يُذْبَح ، مِنْ أَعْظَمِ الْفَسَادِ وَأَقْوَى الْأُلْطَافِ فِي الْكُفْرِ وَجَحْدِ الْإِنْعَامِ ، وَأَنْ تَرْكُهُ لِدُبْحِهَا مَعَ تَسَاوِي حَالِهِمَا فِي الظَّرِّ لِلْمُتَلَفِ هُوَ الْمَصْلَحَةُ فِي التَّكْلِيفِ . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَحْدُ اتِّفَاقٍ مِثْلَ هَذَا فِي الْمَعْلُومِ ، لَمْ يَنْكَرْ أَنْ يَكُونَ فِي إِقْدَامِ الْمَرْءِ عَلَى ذَّبْحِ غَنَمٍ غَيْرِهِ مِنَ الضَّرَرِ فِي بَابِ الدِّينِ وَاللُّطْفِ فِي فُسَادِ الْمَالِكِ مَا يُؤْفِي عَلَى عَاجِلِ الْإِنْتِفَاعِ فِي بَابِ الدُّنْيَا بِذِكَاةِ الْغَنَمِ وَلَحْمِهَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَانَ فُسَادُ مَا قَالُوهُ .

## فصل

وقد قيل لَمَنْ رَعِمَ أَنَّهُ يَحْسُنُ ذُبْحُ شَاةِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّرِي الانتفاع بِذَكَائِهَا وبطلانها بموتها : إِذَا قُبِحَ مِنَ الْمَرْءِ قَتْلُ زَيْدٍ ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّرِي أَنَّهُ يَمُوتُ ، وَإِنْ لَمْ يُقْتَلْ أَوْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّرِي ذَلِكَ ، بَلْ كَانَ الْغَالِبُ فِيهِ حَيَاتُهُ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَيْضًا مِنْ قُبْحِ ذُبْحِ الشَّاةِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ ، إِنْ غَلَبَ عَلَى الظَّرِي بَقَاؤها أَوْ حَيَاتُهَا ؟ فِي الْإِزَامِهِمْ هَذَا نَظَرٌ .

وَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا : إِنَّ الشَّرْعَ قَدْ وَزَعَ بِوُجُوبِ حِفْظِ الْمَالِ وَالتَّهْيِ عَنْ تَضْيِيعِهِ وَإِبْطَالِ النِّفْعِ بِهِ . وَقَدْ أُبِيحَ ذُبْحُ الْغَنَمِ لِلانْتِفَاعِ بِهَا وَفِيهِ لُطْفٌ لِلْمُكَلَّفِينَ . وَعَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، عِنْدَهُمْ تَعْوِضُهَا ، لِأَنَّ أَمْرَهُ يَذْبَحُهَا أَوْ إِبَاخَتَهُ لَذَلِكَ فِي مَعْنَى ثَوَابِهِ ، تَعَالَى ، لِإِتْلَافِهَا وَإِبَاةِ رَأْسِهَا وَتَقْطِيعِ أَوْصَالِهَا .

وقد تَقَرَّرَ فِي الشَّرْعِ إِبَاخَةُ أَكْلِ لَحُومِ الْغَنَمِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَوَاشِي وَتَبَيَّنَ أَنَّ لِصَاحِبِهَا ذَبْحَهَا ، إِذَا خِيفَ تَلَفُهَا ، لِلنِّفْعِ بِلَحْمِهَا ؛ فَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يُنْدَبَ الْمَكْلَفُ إِلَى ذُبْحِ شَاةٍ غَيْرِهِ ، إِذَا ظَنَّ تَلَفَهَا وَقَوَّتِ النِّفْعُ بِهَا . وَيَجُوزُ أَيْضًا حَظْرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا . وَلَوْ أُوجِبَ عَلَيْنَا أَوْ نَدَبْنَا أَوْ أَبَاخْنَا ذُبْحَ شَاةِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، إِذَا خِفْنَا تَلَفَهَا ، إِنْ لَمْ تُذْبَحْ ، لَصَحَّ وَجَازَ ذَلِكَ . وَلَجَازَ أَيْضًا أَنْ يُؤْمَرَ بِذَبْحِهَا أَوْ يُبَاحَ ذَلِكَ لَنَا وَإِنْ لَمْ يُخَفْ تَلَفُهَا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ إِيقَافُ قُبْحِ ذَلِكَ وَحُسْنِهِ عَلَى حُكْمِ الشَّرْعِ وَالْإِذْنِ وَمَا يَرُدُّ بِهِ مِنْ ذَلِكَ .

[١٩٤] فَأَمَّا قَتْلُ زَيْدٍ ، فَقَدْ وَزَعَ الشَّرْعُ بِحَظْرِهِ وَمَنْعِهِ مَعَ رَجَاءِ بَقَايِهِ وَمَعَ غَلَبَةِ الظَّرِي لِتَلَفِهِ ، فَيَجِبُ لَذَلِكَ قُبْحُهُ وَحَظْرُهُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ ، وَلَأنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ إِبَاخَةُ الْقَتْلِ لَهُ ، إِذَا خِيفَ تَلَفُهُ ، لُطْفٌ لَهُ أَوْ لِقَاتِلِهِ فِي الْفَسَادِ ، فَلِذَلِكَ مُنِعَ مِنْهُ ، وَلَأنَّ لَحْمَ زَيْدٍ فِي خَطَرٍ أَكْلِهِ ، إِذَا ذُبِحَ وَقِيلَ كَهُوَ ، إِذَا مَاتَ حَتَّى أَنْفِهِ ؛ فَلَيْسَ يَخْصُلُ

يُقْتَلُهُ نَفْعٌ بَتَّةً كَحُصُولِهِ بِذَبْحِ الْغَنَمِ ، إِذَا خِيفَ تَلْمُهَا ، لِأَنَّهَا مِمَّا يُبَيِّحُ لِلذَّكَاءِ أَكْلَهَا ؛ فَأَفْتَرَقَتْ حَالَهُمَا .

والذي يجبُ الاعتمادُ عليه عندنا في قُبْحِ قَتْلِ زَيْدٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَنَعُ الشَّرْعِ لِذَلِكَ وَتَقْيِيحُهُ . وَلِذَلِكَ يَكُونُ قَاتِلُهُ ظَالِمًا وَفَاعِلًا لِلْقَبِيحِ . وَكَذَلِكَ الظَّالِمُ بِذَبْحِ الْغَنَمِ ، إِنَّمَا يَصِيرُ ظَالِمًا بِهِ لِمَوْضِعِ النِّهْيِ عَنْهُ . وَلَوْ أَنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَنَا وَأَبَاحَنَا قَتْلَ زَيْدٍ ، مَتَى خِفْنَا مَوْتَهُ أَوْ مِثْلَ ذَلِكَ ، لَوَجِبَ طَاعَتُهُ وَحَسُنَ ذَلِكَ .

وَالْعَقْلُ لَا يَدْفَعُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَمْرِ بِذَبْحِ بَعْضِ الْعُقُلَاءِ ، إِذَا ظُنُّ مَوْتَهُ وَخِيفَ هَلَاكُهُ أَوْ ظُنُّ حَيَاتِهِ وَبِقَاؤُهُ لُطْفًا لِلْمَقْتُولِ أَوْ الْقَاتِلِ أَوْ غَيْرِهِمَا مِنَ الْمَكْلُفَيْنِ ، وَأَنْ يُعَوِّضَ الْمَقْتُولُ عَلَى أَلَمِ الْمَوْتِ ، إِنْ فَعَلَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، مَعَ مَوْتِهِ أَلَمًا وَيَكُونُ عِنْدَنَا مُتَّفَضِّلًا بِمَا تُسَمِّيهِ عَوْضًا وَيَكُونُ وَصْفُهُ بِذَلِكَ مَجَازًا وَاتِّسَاعًا وَتَشْبِيهًا بِالْعَوْضِ وَوَاجِبًا مُسْتَحَقًّا عَلَى قَوْلِهِمْ وَرَغْمِهِمْ . هَذَا غَيْرُ مُمْتَنِعٍ ؛ فَأَمَّا جَنْسُ الْمَوْتِ ، فَلَيْسَ بِالْأَلَمِ ، فَهَذَا أَمْرٌ لَا يُحِيلُهُ الْعَقْلُ وَلَا يُمَكِّنُ دَفْعُهُ ؛ فَيَكُونُ حَالُ ذَبْحِ الْبَهِيمَةِ وَذَبْحِ زَيْدٍ عِنْدَ غَلَبَةِ الظَّنِّ لِمَوْتِهِمَا فِي الْإِبَاحَةِ سَوَاءً عَلَى مَا سَنَدُلُّ عَلَيْهِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ وَحُكْمِ الْأَلَامِ وَالْأَعْوَاضِ بِمَا يُوضِّحُ الْحَقُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، تَعَالَى .

## فصل

وقد بَيَّنَّا في كتابِ التَّوَلَّدِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ أَسْتِحَالَةَ فِعْلِ الْإِنْسَانِ فِي غَيْرِهِ قَتْلًا هُوَ نَقْضُ الْبَيِّنَةِ أَوْ مَوْتًا يُضَادُّ الْحَيَاةَ وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْأَجْنَاسِ بِمَا يُغْنِي مَتَأَمِّلُهُ .

وقد قُلْنَا مِنْ قَبْلُ وَفِي غَيْرِ كِتَابٍ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى التَّحْقِيقِ أَنْ يَقَالَ : [ ٩٤ ب ] إِنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلِ الْمَقْتُولُ ، لَعَاشَ ، لِأَنَّ لَفْظَةَ «لَوْ» تَدْخُلُ فِي ذِكْرِ الْبَدَلَيْنِ الضَّيِّدَيْنِ اللَّذَيْنِ ، لَوْ لَمْ يَخْذُ أَحَدُهُمَا فِي الْمَحَلِّ ، لَخَذَتْ الْآخَرُ .

ولذلك لَمْ يَجْزُ أَنْ يَقَالَ : لَوْ يَسْكُنُ الْجِسْمُ ، لَمَاتَ ، وَلَوْ لَمْ يَتَلَوَّنِ الْجِسْمُ وَيَتَحَرَّكَ وَيَسْخُنَ وَيَبْرُدَ ، لَمَاتَ ، لِأَنَّ الْمَوْتَ لَيْسَ بَدَلٌ مِنَ اللَّوْنِ وَالْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَلَا يَضَادُّ الشَّيْءَ مِنْ ذَلِكَ ؛ فَيَقَالُ : لَوْ لَمْ يَسْوَدَّ وَيَتَحَرَّكَ ، لَمَاتَ ، لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَجْتِمَاعُ اللَّوْنِ وَالْحَيَاةِ ، وَإِنَّمَا يَقَالُ : لَوْ لَمْ يَمُتِ الْجِسْمُ ، لَحَيِيَ<sup>٢</sup> ، وَلَوْ لَمْ يَحْيَ<sup>٣</sup> ، لَمَاتَ ، وَلَوْ لَمْ يَتَحَرَّكَ ، لَسَكَنَ ، وَلَوْ لَمْ يَسْوَدَّ ، لَاَبْيَضَّ أَوْ أَحْمَرَ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكُنَّا قَدْ مَنَّا فِيْمَا سَلَفَ أَنَّ الْقَتْلَ فِعْلُ الْقَاتِلِ وَكَسْبُهُ ، وَأَنَّهُ حَالٌّ فِي مَحَلِّ قَدْرَتِهِ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ قَتْلًا ، إِذَا فَعَلَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، إِخْرَاجَ الرُّوحِ عِنْدَ وُجُودِهِ أَوْ بَعْدَهُ . وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ زَيْدٌ تِلْكَ الْحَرَكَاتِ وَالْاعْتِمَادَاتِ فِي نَفْسِهِ ، وَلَا يَفْعَلَ اللَّهُ عِنْدَهَا مَوْتَ الْمَقْتُولِ وَلَا نَقْضَ بَيِّنَتِهِ . وَكَانَ جَائِزًا مِنْهُ أَيْضًا ، تَعَالَى ، أَنْ يَفْعَلَ فِي الْحَيِّ الْمَوْتَ بَدَلًا مِنَ الْحَيَاةِ عِنْدَ وَحْيِهِ الْجَارِحِ الْقَاتِلِ وَضَرْبَتِهِ ، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ عِنْدَ مَا تَخْرُجُ الرُّوحُ عِنْدَهُ غَالِبًا بِجَزْئِ الْعَادَةِ . وَكَذَلِكَ فِعْلُ الْآلَامِ عِنْدَ حَرَكَاتِ الضَّارِبِ وَأَعْتِمَادَاتِهِ الْمَوْجُودَةِ بِمَحَلِّ قَدْرَتِهِ .

١ اللون : + واللون : الأصل .

٢ لحي : لحي ، الأصل .

٣ يحي : يحي ، الأصل .

قال شيخنا أبو الحسن ، رضي الله عنه ، في غير موضع : وسَبِيلُ مَوْتِ المَقْتُولِ عِنْدَ وَحْيِهِ الْوَاحِي لَهُ بِمَنْزِلَةِ مَوْتِهِ عِنْدَ هُبُوبِ الرِّيحِ وَعِنْدَ سَلَامِ مُسَلِّمٍ عَلَى المَقْتُولِ مِنْ أَصْدِقَائِهِ فِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ لِسَلَامٍ مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ فِي وَجُوبٍ وَقُوعٍ مَوْتِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَاسْتَحَالَ عَلَى التَّحْقِيقِ أَنْ يَقَالَ : لَوْ لَمْ يَذْبَحِ الشَّاةُ وَلَمْ يُقْتَلْ زَيْدًا ، لَوَجِبَ أَنْ يَمُوتَ لَا مُحَالَةً ، إِذْ لَا تَعْلُقُ بَيْنَ حَرَكَاتِ الْقَاتِلِ وَأَعْتِمَادَاتِهِ بِفِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، الْمَوْتُ فِي المَقْتُولِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، اسْتَحَالَ قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْ الْقَدَرِيَّةِ : لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَعَاشَ ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَمَاتَ ، لِأَنَّ الْقَتْلَ [١٩٥] لَيْسَ بِضِدِّ حَيَاتِهِ .

فَأَمَّا وَجْهُ إِحَالَةِ قَوْلِ الْعَلَّافِ : لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَمَاتَ لَا مُحَالَةً ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ ، يُوجِبُ إِظْهَارَهُ أَنَّ قَاتِلَ المَقْتُولِ قَدْ فَعَلَ مَوْتَهُ ، وَأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَفْعَلْ مَوْتَهُ ، لَكَانَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، سَيَفْعَلُ مَوْتَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ أَخَّرَ وَقْتُ حَيَاتِهِ وَأَجَلِهِ الَّذِي يَغْلَمُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ لَا حَيَاةَ لَهُ بَعْدَهُ . وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ .

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى فَسَادِهِ مِنْ قَبْلُ وَأَنَّ الْقَادِرَ مِنَّا ، لَوْ قَدَّرَ عَلَى فِعْلِ المَوْتِ فِي غَيْرِهِ ، لَوَجِبَ صَحَّةُ قُدْرَتِهِ عَلَى فِعْلِ ضِدِّهِ مِنَ الْحَيَاةِ ، بَلِ الْوَاجِبُ عَلَى أَصُولِهِمْ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى الْحَيَاةِ ، إِذْ كَانَتِ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ عِنْدَهُمْ قُدْرَةً عَلَيْهِ وَعَلَى ضِدِّهِ .

وَإِذَا بَطُلَ أَنْ يَكُونَ المَوْتُ الْمَوْجُودُ بِالْمَيِّتِ النَّافِي لِلْحَيَاةِ مِنْ فِعْلِ قَاتِلِهِ لِمَا نَبَتْ مِنْ إِبْطَالِ التَّوَلُّدِ وَمِنْ اسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْقَادِرِ مِنَّا قَادِرًا عَلَى الْحَيَاةِ الْمُضَادَّةِ لِلْمَوْتِ وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ المَقْتُولُ مَيِّتًا وَأَنْ يَكُونَ مَوْتُهُ الْمُضَادُّ لِحَيَاتِهِ فِعْلُ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَاسْتَحَالَ لِأَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ عَلَى التَّحْقِيقِ : إِنَّهُ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَمَاتَ ، لِأَنَّ قَتْلَهُ

١ يوجب : يوجد : الأصل .

٢ عَزَّ وَجَلَّ : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

ليس يبدل لِمَوْتِهِ ، وَاسْتَحَالَ أَنْ يَقَالَ : لو لم يُمِتهُ اللهُ ، تعالى ، في حالِ قَتْلِهِ ، لَمَاتَ ، لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِمَوْتٍ ، يَفْعَلُهُ اللهُ فِيهِ ، فَكَيْفَ يَقَالُ فِي مَقْتُولٍ ، قَدْ أَمَاتَهُ اللهُ بِمَوْتٍ مِنْ فِعْلِهِ : لو لم يُمِتهُ ، لِأَمَاتَهُ ؟ وَاللهُ هُوَ الْمُمِيتُ لَهُ . وَهَذَا نِهَائُهُ الْإِحَالَةَ ؛ فَبَطَلَ الْقَوْلُ .

عَلَى أَنَّهُ ، لو كَانَ الْقَاتِلُ يَفْعَلُ فِي الْمَقْتُولِ مَوْتًا ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَقَالَ : لو لم يَفْعَلِ الْقَاتِلُ فِيهِ الْمَوْتَ ، لِأَمَاتَهُ اللهُ ، لِأَنَّ هَذَا قَوْلٌ يُوجِبُ ظَاهِرُهُ أَنَّ إِمَاتَةَ الْقَاتِلِ مُضَادَّةٌ لِإِمَاتَةِ اللهِ لَهُ ، لِأَنَّ لَفْظَةَ «لو» لَا تَدْخُلُ إِلَّا فِي بَدَلَيْنِ ضِدِّيَّيْنِ مِنْ قَوْلٍ كُلِّ مَثْبُتٍ ، لَهُ مَعْنَى يَضَادُّ الْحَيَاةَ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ . وَالْجَنْسُ لَا يَتَضَادُّ عَلَى أَصُولِهِمْ ؛ فَكَيْفَ يَقَالُ : لو لم يُمِتهُ الْعَبْدُ ، لِأَمَاتَهُ اللهُ ، تعالى ؟

وَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يُمِيتَهُ اللهُ ، تعالى ، بِمَوْتٍ ، يَفْعَلُهُ فِيهِ ، وَبِمِيتَةِ الْعَبْدِ أَيْضًا فِي تِلْكَ الْحَالِ بِمَوْتٍ ، يَفْعَلُهُ مُتَوَلِّدًا فِيهِ ؟ فَيَمُوتُ بِمَوْتَيْنِ مِنْ فِعْلِ قَاعِلَيْنِ . أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ وَالْآخَرُ مُخَدَّثٌ ، كَمَا يَصِحُّ [٩٥ب] أَنْ يَسْكُنَ بِسُكُونَيْنِ وَيَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ إِلَى مَكَانٍ وَاحِدٍ مِنْ قَاعِلَيْنِ .

وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ لِمَنْ جَوَّزَ وَجُودَ الْأَمْثَالِ مِنَ الْأَعْرَاضِ فِي الزَّمَنِ الْوَاحِدِ فِي الْمَحَلِّ . وَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ عَلَى مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّ الْمَحَلَّ الْوَاحِدَ لَا يَحْتَمِلُ وَجُودَ مِثْلَيْنِ مِنَ الْأَعْرَاضِ مَعًا .

وَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ مِنْهُمْ : مَا نَقُولُ : إِنَّ الْقَاتِلَ أَمَاتَ الْمَقْتُولَ وَفَعَلَ فِيهِ مَوْتًا وَلَا أَخْرَجَ رَوْحَهُ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ فِيهِ تَفْرِقَةَ أَجْزَائِهِ وَنَقْضَ بَنِيَّتِهِ وَآلَمًا مُتَوَلِّدَةً ، وَإِنَّمَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا : إِنَّهُ ، لو لم يُقْتَلْ ، لَمَاتَ ، لو لم يَفْعَلِ الْقَاتِلُ فِيهِ الْآلَمَ وَنَقْضَ الْبَنِيَّةِ ، لَكَانَ اللهُ ، تعالى ، سَيَفْعَلُ فِيهِ الْمَوْتَ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، كَمَا أَنَّهُ يَفْعَلُهُ فِيهِ عِنْدَ قَتْلِ الْقَاتِلِ ؛ فَقَدْ وَافَقَ بِقَوْلِهِ هَذَا عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ لَمْ يَمُتْ لِأَجْلِ الْقَتْلِ ، وَأَنَّ اللهَ هُوَ

الْمُيْتِ لِلْمَقْتُولِ . وَأَخْطَأَ فِي قَوْلِهِ : إِنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَكَانَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، سَيَفْعَلُ فِيهِ الْمَوْتَ لَا مُحَالَةً ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْمَوْتَ عِنْدَ وُجُودِ الْقَاتِلِ لَهُ ، وَأَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَكَانَ لَا يَفْعَلُ فِيهِ الْمَوْتَ ، بَلْ يُخَيِّبُهُ مُدَّةً بَعْدَ ذَلِكَ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ وَحُكْمَتِهِ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْقَاتِلُ ، لَفَعَلَ فِيهِ الْمَوْتَ لَا مُحَالَةً . وَلَا يَعْلَمُ كَيْفَ كَانَ السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَغْلَمَ ذَلِكَ بِالْخَبَرِ وَالتَّوْقِيفِ . وَتَجْوِيزُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَاجِبُ الْقَوْلُ بِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وَأَمَّا وَجْهُ فَسَادِ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَعَاشَ ، فَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ الْقَتْلُ ضِدًّا لِحَيَاتِهِ وَلَا بَدَلُ لَهَا ، فَيَقَالُ : لَوْ لَمْ يُقْتَلْ لَخَيَّ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ لَوْ لَمْ يُمَيِّتْهُ ، تَعَالَى ، فِي تِلْكَ الْحَالِ وَكَانَ السَّابِقُ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ لَا يُمَيِّتُهُ فِيهَا ، لَوَجِبَ أَنْ يُخَيِّبَهُ إِلَى أَجَلٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَكُونُ أَجَلًا لَهُ وَبَاقِيًا إِلَيْهِ عَلَى مَا أَوْضَحْنَاهُ سَالِفًا ؛ فَأَمَّا أَنْ يَقَالَ : لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَعَاشَ ، فَإِنَّهُ عَلَى التَّحْقِيقِ قَوْلٌ بَاطِلٌ ، وَإِنَّمَا نَسْتَعْمِلُهُ وَنُطْلِقُهُ عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَةِ عَنْهُمْ وَالْمَنَاقِضَةِ لَهُمْ عَلَيْهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١ لحي : لحي ، الأصل .

٢ وباقيا : وباقي : الأصل .



## [١٩٦] فصل

وقد كَانَ الْجُبَّائِيُّ قَالَ فِي أُصُولِهِ الْخَمْسَةِ<sup>١</sup> فِي بَابِ الْكَلَامِ فِي الْآجَالِ الَّذِي نَقَضَهُ عَلَيْهِ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ ، نَضَرَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، مَا نَحَرُ نَحْكِي لَفْظُهُ وَلَفْظُ<sup>٢</sup> شَيْخِنَا فِي نَقْضِهِ وَجَوَابِهِ .

قَالَ الْجُبَّائِيُّ : فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ : حَيَّرُونَا عَنْ رَجُلٍ قَتَلَ رَجُلًا<sup>٣</sup> ! أَتَقُولُونَ : إِنَّهُ مَاتَ بِأَجَلِهِ ! قِيلَ لَهُ : نَعَمْ ، نَقُولُ : مَاتَ فِي أَجَلِهِ ، يَعْنِي أَنَّهُ مَاتَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَعْلَمُ اللَّهُ أَنَّهُ يَمُوتُ فِيهِ . ثُمَّ قَالَ : فَإِنْ قَالَ : فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَاتِلُ لَمْ يَظْلِمُهُ ، إِذْ كَانَ قَدْ مَاتَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَعْلَمُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ يَمُوتُ فِيهِ ؟ ثُمَّ قَالَ : قِيلَ لَهُ : قَدْ ظَلَمَهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَاتَ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، لِأَنَّ هَذَا يَقْتُلُهُ ، كَمَا نَقُولُ : إِنَّ الْكَافِرَ الَّذِي يُدْخِلُهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، جَهَنَّمَ ، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ وَقَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ جَهَنَّمَ أَنَّهُ سَيَكْفُرُ ، فَيُدْخِلُهُ جَهَنَّمَ ، فَكَذَلِكَ هَذَا . وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا الْمَقْتُولَ يَمُوتُ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، فَإِنَّمَا يَمُوتُ فِي هَذَا الْوَقْتِ لِقَتْلِ هَذَا الظَّالِمِ الَّذِي قَتَلَهُ ، كَمَا يَدْخُلُ الْكَافِرُ جَهَنَّمَ لِظُلْمِهِ وَكُفْرِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ ، قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ ، مُجِيبًا لَهُ : قَوْلُكَ : إِنَّ الْمَقْتُولَ مَاتَ بِأَجَلِهِ وَإِنْ عَلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ يُقْتَلُ فِي هَذَا الْوَقْتِ لَا يَكُونُ عُذْرًا لِلْقَاتِلِ وَلَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَنْ يَكُونَ ظَالِمًا لِلْمَقْتُولِ ، صَوَابٌ عِنْدَنَا ، غَيْرَ أَنَّ الْحَطَّاءَ مِنْكَ فِي قَوْلِكَ : إِنَّهُ إِنَّمَا ظَلَمَهُ ، لِأَنَّهُ مَاتَ فِي هَذَا الْوَقْتِ ، لِأَنَّ هَذَا قَتَلَهُ . وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي نُنَازِلُكَ فِيهِ ، لِأَنَّ الْقَاتِلَ كَانَ مُخْطِئًا عِنْدَنَا ، لَا لِأَنَّ الْمَقْتُولَ مَاتَ ، لِأَنَّهُ

١ الخمسة : الخمس ، الأصل . تقدّم ذكره . يُنظر هنا ١٢٥ .

٢ وَلَفْظٌ : وَلَظْفٌ ، الأصل .

٣ رجلاً : رجل ، الأصل .

٤ وهذا : الذي ، الأصل .

قَتَلَهُ ، وَلَكِنَّهُ أَخْطَأَ ، لِأَنَّهُ أَتَى مِنْ وَخِيهِ وَضَرَبَهُ مَا نُهِىَ عَنْهُ . وَكَذَلِكَ كُلُّ شَيْءٍ ، كَانَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ مِمَّا نُهِىَ عَنْهُ ، فَهُوَ خَطَأٌ ، لَا لِأَنَّ الْمَقْتُولَ مَاتَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ ، لِأَنَّ أَخْذًا لَا يَمُوتُ عِنْدَنَا مِنْ أَجْلِ فِعْلٍ أَخَذَ فِيهِ مَوْتًا أَوْ سَبًّا .

قال ، رحمه الله : ثُمَّ إِنَّا نَقُولُ لِلْجُبَّائِي : إِذَا زَعَمْتَ أَنَّ الْمَقْتُولَ إِنَّمَا مَاتَ فِي وَقْتِهِ ، لِأَنَّ ضَارِبَهُ قَتَلَهُ ، فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْتُ فِعْلًا الْقَاتِلِ ، [٩٦ب] إِذَا كَانَ إِنَّمَا حَدَثَ مِنْ أَجْلِ فِعْلِهِ ؟ وَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي أَمَاتَهُ ؟ فَإِنْ أَجَابَ إِلَى ذَلِكَ ، قِيلَ لَهُ : فَإِذَا جَازَ أَنْ يَفْعَلَ الْمَوْتُ ، فَلِمَ لَا جَازَ أَنْ يَفْعَلَ الْحَيَاةَ ؟

قال : وَيُقَالُ لَهُ : أَنْتَ أَلْزَمْتَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْإِدْرَاكَ أَنْ يَفْعَلَ الْعَمَى وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْعَمَى أَنْ يَفْعَلَ الْبَصَرَ الَّذِي يَضَادُّهُ ؛ فَكَذَلِكَ ، إِذَا جَوَّزْتَ أَنْ يَفْعَلَ الْقَاتِلُ الْمَوْتَ ، فَجَوَّزْ أَنْ يَفْعَلَ الْحَيَاةَ !

قال ، رحمه الله : ثُمَّ نَقُولُ لَهُ : أَتَقُولُ : إِنَّ الْقَاتِلَ أَخْرَجَ رُوحَ الْمَقْتُولِ وَقَعَلَ خُرُوجَ رُوحِهِ ؟ فَمَنْ قَوْلُهُ : نَعَمْ ، يُقَالُ لَهُ : فَمَا أَنْكَرْتَ مِنْ أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يُدْخِلَ الرُّوحَ فِي جِسْمٍ ، إِنْ كَانَ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَهَا مِنْ جِسْمِهِ ؟

قَالَ : وَمِنْ جَوَابِ الْجُبَّائِي : إِنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، لَوْ أَعْطَاهُ الْآلَاتِ الَّتِي يُدْخِلُ بِهَا الرُّوحَ إِلَى جَسَدِهِ ، لَأَدْخَلَهُ ، وَلَكِنْ لَيْسَ مَعَهُ الْآلَاتُ وَكَانَ يَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ .

قال : فيقال له : فَجَوَّزْ ، كَمَا يَقْطَعُ الْإِنْسَانُ الشَّعْرَ عَنْ رَأْسِ الْإِنْسَانِ وَيَجْزُهُ وَيَفْعَلُ أَنْفِصَالَهُ مِنْ رَأْسِهِ ، أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يُنْبِتَ الشَّعْرَ عَلَى رَأْسِهِ وَيُنْبِتَهُ بِالْآلَاتِ ، وَجَوَّازُ أَنْ يُنْجِيَ الْإِنْسَانَ الزَّرْعَ وَيُنْشِئَهُ بِالْآلَاتِ ، وَجَوَّزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ آلَاتٍ لَطِيفَةً ، يَفْعَلُ بِهَا الْحَيَاةَ فِي جَسَدٍ غَيْرِهِ وَقُلْ : إِنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَفْعَلِ الْحَيَاةَ فِي جِسْمٍ غَيْرِهِ لِإِعْدَمِ الْآلَاتِ اللَّطِيفَةِ الَّتِي يُمَكِّنُهُ بِهَا ذَلِكَ وَقُلْ ذَلِكَ فِي الْقُدْرَةِ !

قَالَ : وَهَذَا مِمَّا لَا يَجْدُ الْجُبَّائِيُّ إِلَى الْإِنْفِكَاحِ مِنْهُ بِحُجَّةٍ سَبِيلًا .

قَالَ : فَإِنْ قَالَ : الْإِنْسَانُ يَعْلَمُ كَيْفَ يَفْعَلُ الْقَتْلَ فِي غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ ، مَتَى قَطَعَ رَأْسَهُ ، قُتِلَ<sup>١</sup> .

قِيلَ لَهُ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ حَدُوثِ الْمَوْتِ فِي غَيْرِهِ ، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ ، مَتَى قَطَعَ رَأْسَهُ ، مَاتَ ؟

قَالَ : وَيُقَالُ لَهُ : قَدْ يُعَالِجُ الْإِنْسَانُ غَيْرَهُ بِالِدَوَاءِ ، فَيَبْرَأُ وَيُعْذَى ، فَيَحْيَا وَيَقُومُ ، فَقُلْ : إِنَّهُ يَفْعَلُ حَيَاتَهُ وَعَافِيَتَهُ !

فَإِنْ قَالَ : قَدْ يُعَالِجُهُ ، فَلَا يَبْرَأُ ، وَيُعْذَى ، فَلَا يَحْيَا .

قِيلَ لَهُ : وَقَدْ يَضْرِبُهُ ، فَلَا يَمُوتُ .

فَإِنْ قَالَ : إِذَا ضَرْبُهُ الضَّرْبَ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَهُ خُرُوجُ الرُّوحِ [١٩٧] وَالْمَوْتُ ، خَرَجَتْ رُوحُهُ وَمَاتَ لَا مُحَالَهَ .

قِيلَ لَهُ : وَإِذَا سَقَاهُ الدَّوَاءَ الْمُوَافِقَ ، بَرِيَ لَا مُحَالَهَ ، وَإِذَا عَدَّاهُ التَّغْذِيَةَ الَّتِي تَجِبُ عَنْهَا الْحَيَاةُ ، حَيَّ لَا مُحَالَهَ ، وَلَكِنْ لَيْسَ مَعَهُ الْآلَاتُ اللَّطَافُ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى تَبْقِيَةِ الْحَيَاةِ وَفِعْلِهَا فِي الْجَسَدِ وَحَتَّى يُشْرِفَ بِهَا عَلَى الْعِلَلِ الْبَاطِنَةِ ، وَكَيْفَ يُتَغَاوَدُ الْجَسَدُ ، فَتَبْقَى حَيَاتُهُ ، كَمَا قُلْتَ ، لَوْ كَانَتْ لَهُ آلَاتٌ لَطِيفَةٌ ، يَعْلَمُ كَيْفَ يَرُدُّ بِهَا الْحَيَاةَ فِي الْجَسَدِ وَرَدَّهَا . وَهَذَا مَا لَا فَضْلَ فِيهِ .

وَالَّذِي عِنْدَنَا فِي هَذَا أَنَّ مَا أَلَزَمَهُ الْجُبَّائِيُّ مِنْ أَنَّهُ ، إِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ إِنَّمَا مَاتَ مِنْ أَجْلِ قَتْلِ قَاتِلِهِ لَهُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَاتِلُهُ هُوَ الْمُمَيِّتُ لَهُ وَأَنْ يَكُونَ قَدْ أَمَاتَهُ ، وَأَنْ

١ قتل : القتل : الأصل .

٢ بالتضعيف ، مضارعه (نَحَى) . كذلك يصح (حَيَّ) ، مضارعه (نَحَا) .

يَكُونُ قَادِرًا عَلَى فِعْلِ الْحَيَاةِ فِيهِ ، كَمَا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ ضِدِّهَا مِنَ الْمَوْتِ لِازِمٌ .  
وقد بَيَّنَّا وَجُوبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ هَذَا الْكِتَابِ .

فَأَمَّا سُؤْلُهُ لَهُ : هَلِ الْقَاتِلُ مُخْرِجٌ لِرُوحِ الْمَقْتُولِ مِنْ جَسَدِهِ ؟ وَأَنْ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ هُوَ  
الْمُخْرِجُ لَهَا وَالزَّامَهُ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى رَدِّهَا فِي الْجَسَدِ وَرُكُوبِهِ لِلْقَوْلِ بِذَلِكَ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا  
يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِفِعْلِ آلَاةٍ فِيهِ ؛ فَأَيُّهُ مُطَالَبَةٌ وَجَوَابٌ يَحْتَاجُ إِلَى كَشْفِهِ ؟ وَذَلِكَ  
أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنَّ يَكُونُ الرُّوحُ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْهُ أَبُو الْحَسَنِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - جِسْمٌ مِنَ  
الْأَجْسَامِ - هُوَ النَّفْسُ الَّذِي يُجْتَلَبُ بَارِدًا وَيُدْفَعُ بِهِ حَارًّا وَيُدْخَلُ فِي مَجَارِي  
الْأَنْفَاسِ وَخَلَلِ الْجَسِمِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْسَامِ أَوْ أَنْ يَكُونُ هُوَ الْحَيَاةُ الَّتِي يَضَادُّهَا  
وَيَعَاقِبُهَا الْمَوْتُ عِنْدَ بَطْلَانِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ جِسْمًا مِنَ الْأَجْسَامِ . وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ  
شَيْخِنَا . وَهُوَ النَّفْسُ وَالرِّيحُ الَّذِي يُجْتَلَبُ بَارِدًا وَيُدْفَعُ حَارًّا ؛ فَخُرُوجُهُ إِذَا مِنْ  
الْجَسَدِ وَدُخُولُهُ وَرَدُّهُ فِيهِ هُوَ أَنْتِقَالَ الرِّيحِ إِلَى الْجَسَدِ وَخُرُوجُهَا عَنْهُ . وَمَحَالٌّ عِنْدَهُ  
أَنْ يَفْعَلَ أَحَدًا مِمَّا فَعَلًا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَجْسَامِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ سَكُونٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ  
لِفَسَادِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ .

فَأَمَّا الْجُبَائِيُّ وَكُلُّ قَائِلٍ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ بِالتَّوَلُّدِ ، فَإِنَّهُ يُجَوِّزُ فِعْلَ الْحَرَكَاتِ وَالاعتماداتِ  
فِي النَّفْسِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَجْسَامِ عَلَى جِهَةِ التَّوَلُّدِ ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمَوْتِ فِي  
شَيْءٍ ، بَلِ [٩٧ب] جِنْسٌ مُخَالَفَةٌ لَهُ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِهِمْ . وَكَذَلِكَ تَكُونُ مُقَارَنَةٌ  
لِلْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، اسْتَحَالَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَقْتُولَ إِنَّمَا مَاتَ  
لِإِخْرَاجِ الْقَاتِلِ رُوحَهُ ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يَخْيَا لِرَدِّ الرُّوحِ فِي جَسَدِهِ ، لِأَنَّهُ مُحَالٌّ  
كَوْنُهُ حَيًّا وَمَيِّتًا بِحَرَكَةٍ وَسُكُونٍ ، لَيْسَا مِنْ جِنْسِ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ فِي شَيْءٍ . وَلَمَّا  
اسْتَحَالَ عِنْدَنَا كَوْنُ الْمَقْتُولِ مَيِّتًا لِأَجْلِ حَرَكَاتِ الْقَاتِلِ الْمَوْجُودَةِ فِي نَفْسِهِ ،

فكذلك يَسْتَجِيلُ كونه مَيِّتًا لأجل حركاتٍ ، يفعلها القاتِلُ في المقتول أو في جسم مُجاوِرٍ له ومُتَّصِلٍ به ، لو صَحَّ أَنْ يَفْعَلَ الْفَاعِلُ مَيِّتًا فِي غَيْرِهِ شَيْئًا . وكما اسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ الْمَقْتُولُ مَيِّتًا مِنْ أَجْلِ نَقْصِ بَنِيَّتِهِ وَتَفَرُّقِ أَجْزَائِهِ ، فكذلك يَسْتَجِيلُ أَنْ يَكُونَ مَيِّتًا مِنْ أَجْلِ خُرُوجِ رُوحِهِ وَدُخُولِهِ فِي جَسَدِهِ ، لَأَنَّ خُرُوجَ النَّفْسِ وَدُخُولَهُ لَيْسَ بِمَوْتٍ وَلَأنَّهُ غَيْرُ مُوْجِدٍ بِالْمَيِّتِ الَّذِي كَانَ حَيًّا . وَمُحَالٌ كَوْنُ الْمَيِّتِ مَيِّتًا بِمَوْتٍ ، لَا يُوْجَدُ بِذَاتِهِ ؛ فلهذا مِمَّا يَجِبُ تَنْزِيلُهُ عَلَى مَا قُلْنَا .

وإن كَانَ الرُّوحُ الَّذِي طَالَبُهُ بِكَوْنِ الْعَبْدِ قَادِرًا عَلَى إِخْرَاجِهَا وَرَدِّهَا فِي الْجَسَدِ هِيَ نَفْسُ الْحَيَاةِ ، فَوُصِفَتْهَا بِالْخُرُوجِ عَنِ الْجَسَدِ وَرَدِّهَا إِلَيْهِ مُحَالًا بِاتِّفَاقٍ مِنَّا وَمِنْ الْجُبَّائِيِّ وَسَائِرِ الْمَعْتَرِلَةِ الْمُتَّبِعِينَ لِلْأَعْرَاضِ وَكَوْنِ الْحَيِّ حَيًّا بِحَيَاةٍ ، لَأَنَّ الْحَيَاةَ غَرَضٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ .

وهي عِنْدَ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ مِمَّا يَسْتَحِيلُ بَقَاؤُهَا وَوُصِفَتْهَا بِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي الْجَسَدِ وَتَخْرُجُ مِنْهُ ، سَوَاءٌ قِيلَ : إِنَّ دُخُولَهَا فِيهِ وَخُرُوجَهَا مِنْهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ أَوْ فِعْلِ غَيْرِهِ مِنْ الْخَلْقِ ، بَلْ مُحَالٌ عَلَيْهَا النُّقْلَةُ وَالْخُرُوجُ عَنْ شَيْءٍ وَالدُّخُولُ فِيهِ لِأَمْرَيْنِ . أَحَدُهُمَا أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ بَقَاءَهَا حَتَّى يَكُونَ حَالُ دُخُولِهَا فِي الْجَسَدِ غَيْرَ حَالِ خُرُوجِهَا مِنْهُ . وَذَلِكَ مُحَالٌ عَلَيْهَا .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ قَلْبَ جَنَسِهَا وَحَمْلَهَا لِلْأَعْرَاضِ ، لَأَنَّهُ لَوْ جَازَ عَلَيْهَا الدُّخُولُ فِي الْجَسَمِ وَالْخُرُوجُ مِنْهُ ، فَقَدْ جَازَ كَوْنُهَا فِي الْأَمَاكِينِ الْمُتَعَاوِرَةِ عَلَى الْبَدَلِ وَأَخْتَابَتْ فِي الْكُونِ فِي أَحَدِهَا ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ إِلَى كَوْنٍ ، وَصَارَتْ [١٩٨] فِي ذَلِكَ بِمِثَابَةِ الْأَجْسَامِ الْحَامِلَةِ لِلْأَعْرَاضِ ، وَذَلِكَ يَنْقُضُ كَوْنَهَا . وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي صِفَتِهَا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ ، بَطَلَ بِهِذِهِ الْجُمْلَةُ كَوْنُ الْمَقْتُولِ مَيِّتًا مِنْ أَجْلِ خُرُوجِ رُوحِهِ وَكَوْنُهُ حَيًّا لِأَجْلِ كَوْنِهَا فِيهِ ، إِنْ كَانَتْ الرُّوحُ جَسَمًا ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْحَيَاةَ ، فَقَدْ اسْتَحَالَ عَلَيْهَا الْخُرُوجُ وَالدُّخُولُ .

وإن قالَ الجُبَّائِيُّ أو غيرهُ : إِنَّمَا نَعْنِي بِخُرُوجِ الرُّوحِ وَجُودِ المَوْتِ وَبُطْلَانِ الحَيَاةِ ، عَادَ الأمرُ إلى أَنَّ القَاتِلَ قد فَعَلَ مَوْتَ المَقْتُولِ وَأَمَاتَهُ وَلَزِمَ عَلَيْهِ صِحَّةُ فِعْلِهِ لِلحَيَاةِ وَسَائِرِ صِفَاتِ الحَيِّ مِنَ القُدْرَةِ والإِدْرَاكِ وغيرها . وإن كَانَ إيقَاعُ ذَلِكَ مُتَعَدِّيًا عَلَيْنَا ، لَكِنْ لِفَقْدِ الآلَاتِ واللِّطَائِفِ والعِلْمِ بِذَلِكَ وَبِكَيْفِيَّةِ إيقَاعِ الحَرَكَاتِ والاعتماداتِ عَلَى وُجُوهٍ وترتِيبٍ ، إِذَا وَقَعَتْ ، وَلَدَّتِ الحَيَاةَ وَجَمِيعَ صِفَاتِ الحَيِّ . وَلَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

قالَ الجُبَّائِيُّ : فَإِنْ قالَ قَاتِلٌ : فَلَوْ لَمْ يَقْتُلْهُ هَذَا القَاتِلُ ، أَكَانَ يَمُوتُ فِي هَذَا الوَقْتِ ؟

قِيلَ لَهُ : إِنَّهُ ، لو لَمْ يَقْتُلْهُ هَذَا القَاتِلُ ، كَانَ جَائِزًا أَنْ يُعِيتَهُ اللهُ وَجَائِزًا أَنْ يُبْقِيَهُ ، وَلَا يَجْعَلَ هَذَا الوَقْتَ أَجَلًا لِمَوْتِهِ ، كَمَا نَقُولُ فِي الكَافِرِ الَّذِي يَعْلَمُ اللهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ يُدْخِلُهُ النَّارَ بِكَفَرِهِ : إِنَّهُ لو لَمْ يَكْثُرْ وَأَمَنَّ ، أَدْخَلَهُ اللهُ الْجَنَّةَ وَلَمْ يَجْعَلِ الْجَنَّةَ دَارَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ وَلَا تَكُونُ دَارُهُ إِلَّا النَّارَ .

وكَذَلِكَ إِنَّ هَذَا المَقْتُولَ ، لو لَمْ يُقْتَلْ فِي هَذَا الوَقْتِ ، كَانَ جَائِزًا أَنْ لَا يُعِيتَهُ اللهُ ، تَعَالَى ، وَلَا يَجْعَلَ هَذَا الوَقْتَ أَجَلًا لَهُ ، بَلْ كَانَ يُؤَخَّرُهُ إِلَى أَجَلٍ آخَرَ ، لِأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَادِرٌ ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّ هَذَا سَيَقْتُلُهُ لَا مُحَالَةَ وَأَنَّ وَقْتَ مَوْتِهِ هُوَ هَذَا الوَقْتُ دُونَ غَيْرِهِ .

وعَلَى مَا وَصَفْنَا رَغِبَ اللهُ قَوْمَ نُوحٍ فِي الطَّاعَةِ ، فَقَالَ : ﴿ وَأَطِيعُوا ۝ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ [نوح ٣-٤] وَكَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُمْ ، لو أَطَاعُوهُ ، لَأَخْرَجَهُمْ وَلَمْ يَسْتَأْصِلْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِأَنَّهُمْ لَا يُطِيعُونَهُ وَأَنَّهُ يَسْتَأْصِلْهُمْ وَأَنَّ أَجَلَهُمُ الوَقْتُ الَّذِي يُغْرِقُهُمْ فِيهِ وَيُهْلِكُهُمْ دُونَ غَيْرِهِ .

قالَ شَيْخُنَا أَبُو الحَسَنِ ، قَدَسَ اللهُ رُوحَهُ : يُقَالُ لَهُ : حَيَّرَنَا ، إِذَا كَانَ فِي مَعْلُومٍ اللهُ ،

تعالى<sup>١</sup>، أَنَّ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ فِي حَالِ مَوْتِ عَمْرٍو ، وَعَمْرٍو لَمْ يَمُتْ فِي هَذِهِ [٩٨ب]  
الْحَالِ مِنْ أَجْلِ كَلَامِ زَيْدٍ !

فَإِنْ قَالَ : لَا ، قِيلَ لَهُ : فَمَا أَتَكَرَّرَتْ مِنْ أَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : لَوْ لَمْ يَقْتُلْ زَيْدٌ  
عَمْرًا ، لَجَازَ أَنْ يَبْقَى عَمْرٍو ، وَإِنْ لَمْ يَمُتْ مِنْ أَجْلِ قَتْلِ زَيْدٍ لَهُ .

وَأِنْ قَالَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ زَيْدًا ، لَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ ، لَمْ تَكُنْ رُوحُ عَمْرٍو  
خَارِجَةً فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّ كَلَامَ زَيْدٍ يُسَبِّبُ مَوْتَهُ ، وَلَكِنْ عَلَى  
مَعْنَى أَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ يُخْدِثُ الْكَلَامَ وَالْمَوْتَ مَعًا ، وَأَنَّهُ ، لَوْ كَانَ الْكَلَامُ لَا يَحْدُثُ فِي  
هَذَا الْوَقْتِ ، لَمْ تَخْرُجْ رُوحُ عَمْرٍو فِيهِ .

قِيلَ لَهُ : فَمَا أَتَكَرَّرَتْ أَنْ يَقَالَ فِي الْقَتْلِ : لَوْ لَمْ يَكُنْ ، لَجَازَ أَنْ يَبْقَى الْمَقْتُولُ ، لَا  
عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْقَتْلَ سَبَّبَ مَوْتَهُ وَلَا لِأَنَّ رُوحَهُ خَرَجَتْ مِنْ أَجْلِهِ . وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْكَ  
أَيْضًا فِي إِنْكَارِ قَوْلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ سَبَّبَ الْمَوْتَ وَأَنَّ الْمَقْتُولَ مَاتَ ، لِأَنَّهُ قُتِلَ بِمَا يُعْنِي  
عَنْ رَدِّهِ .

وَكَذَلِكَ كَانَ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَنَّ قَوْمَ نُوحٍ ، لَوْ أَطَاعُوا اللَّهَ ، مَا أَخْرَجَهُمْ وَلَمْ  
يُؤَخِّرْهُمْ مِنْ عَذَابِ الطَّاعَةِ ، وَلَمْ تَكُنِ الطَّاعَةُ ، لَوْ وَقَعَتْ مِنْهُمْ مُوجِبَةً لِبَقَائِهِمْ ، وَإِنْ  
كَانُوا يَنْفُونَ مَعَهَا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى . وَلَيْسَ أَجَلُهُمْ إِلَّا الْوَقْتُ الَّذِي عُوقِبُوا فِيهِ  
وَأُفْلِكُوا وَأُمِيتُوا وَأُفْنُوا . وَهَذَا كُلُّهُ لَازِمٌ لِلْجُبَائِي مِنْ حَيْثُ لَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْهُ ، وَإِنَّمَا  
دَعَانَا إِلَى حِكَايَةِ قَوْلِ الْجُبَائِي وَأَعْتَاضِ شَيْخِنَا عَلَيْهِ ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْمَقْتُولَ ، لَوْ لَمْ  
يَمُتْ عِنْدَهُ لِأَجْلِ الْقَتْلِ ، وَلَا الْقَتْلَ سَبَّبَ وَلَا عِلَّةٌ لِمَوْتِهِ ، وَأَنَّ مَعْنَى «أَنَّهُ مَاتَ ،  
لِأَنَّهُ قُتِلَ» أَنَّ مَوْتَهُ وَقْتَلُهُ يُوجَدَانِ مَعًا ، كَمَا يَقَالُ : عَرِقَ قَوْمُ نُوحٍ ، لِأَنَّهُمْ عَصَوْا وَلَمْ

١ تعالى : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

يَتَّقُوا ، وَبَقِيَ قَوْمُ إِبْرَاهِيمَ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، لِأَنَّهُمْ اتَّقَوْا وَأَمْنُوا عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمَوْتَ وَالْعَصِيَانَ حَدَثًا مَعًا ، وَأَنَّ الْحَيَاةَ وَالطَّاعَةَ تَحْدَثَانِ مَعًا ، وَأَنَّ الْمَيِّتَ لَا يَمُوتُ إِلَّا لِأَجْلِ الْمَوْتِ ، كَمَا لَا يَحْيَا إِلَّا لَوْجُودِ الْحَيَاةِ .

وَقَدْ كَانَ الْبَلْخِي<sup>٢</sup> تَكَلَّمَ فِي الْأَجَالِ فِي كِتَابِهِ الْمُرْجَمِ بِأَوَائِلِ الْأَدِلَّةِ بِكَلَامٍ ، قَدْ نَقَضْنَا جَمِيعَهُ بِتَسِيرٍ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي هَذَا الْبَابِ . وَأَوْزَدَ فِي كَلَامِهِ مِنَ التَّخَالِيطِ وَالْمُنَاقَضَاتِ شَيْئًا كَثِيرًا ، لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ ، فَقَالَ : إِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ فِيكُمْ قُدْرَةً تُضْلِعُ أَنْ تَقْتُلُوا بِهَا عَدُوَّكُمْ أَيْ وَقَبْ شَيْئًا ، فَقَدْ أَوْجَبْتُمْ [١٩٩] أَنَّكُمْ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ تَقْتُلُوا النَّاسَ قَبْلَ أَجَالِهِمُ الَّتِي جَعَلَهَا اللَّهُ ، تَعَالَى ، لَهُمْ . ثُمَّ قَالَ : قُلْنَا : لَسْنَا نُطْلِقُ الْقَوْلَ بَأَنَّ نَقْدِيرَ عَلَى قَتْلِ كُلِّ عَدُوٍّ لَنَا ، لِأَنَّ مِنْ أَعْدَائِنَا مَنْ هُوَ أَقْوَى مِنَّا ، وَمَنْ لَوْ زُمْنَا قَتَلَهُ ، لَمَانَعْنَا وَدَفَعْنَا عَنْ نَفْسِهِ .

قَالَ : وَلَكِنَّا نَقُولُ : إِنَّ عَدُوَّنَا لَنَا ، لَوْ كَانَ مَكْتُوفًا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَعَنَا سَيْفٌ حَادٌّ ، وَنَحْنُ أَصِحَّاءُ سَالِمُونَ ، قَدْ أَبْقَى اللَّهُ ، تَعَالَى ، فِيْنَا الصِّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ وَوَهَبَهَا ، أَنَّ غَيْرَ مَمْنُوعِينَ وَلَا مَرْبُوطِينَ ، لَكِنَّا قَادِرِينَ عَلَى قَتْلِهِ .

وَفِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْمُنَاقَضَةِ فِي أَصْلِهِ وَتَرْكِ قَوْلِهِ مَا لَا خُفَاءَ بِهِ ؛ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : إِنَّ مِنْ أَعْدَائِنَا مَا لَا نَقْدِيرُ عَلَى قَتْلِهِ ، إِذَا كَانَ أَقْوَى مِنَّا وَقَادِرًا عَلَى مُمَانَعَتِنَا وَدَفْعِنَا عَنْ نَفْسِهِ .

وَهَذَا جَهْلٌ مِنْهُ وَتَرْكٌ لِدَيِّبِهِ ، لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالاعْتِمَادِ قَادِرٌ

١ وبقي ، وبقوا ، الأصل .

٢ هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكوفي (٢٧٣-٥٣١٩/٨٨٦-٩٣١م) ، من متكلمي المعتزلة البغداديين . عنه المهرست (للدنديم) ٦١٣/٢/١ ، ٦١٥ ، طبقات المعتزلة (للقاضي عبد الجبار) ٢٩٠-٢٩١ [الطبقة الثامنة] ، تاريخ بغداد ٣٨٤/٩ (٤٩٦٨) ، سير أعلام النبلاء ٣٠٣/١٤ (٢٠٤) ، ٢٥٦-٢٥٥/١٥ (١٠٧) ، طبقات المعتزلة (لابن المرتضى) ٨٨-٨٩ [الطبقة الثامنة] ، الأعلام ٦٥/٤-٦٦ .



على قَتْلِ كُلِّ عَدُوٍّ لَهُ وَعَلَى أَنْ يَفْعَلَ أَسْبَابَ ذَلِكَ الْمَوْجِبَةَ لَهُ ، غَيْرَ أَنَّهُ قَدْ يَمْنَعُهُ مَنْ هُوَ أَقْدَرُ مِنْهُ مِنْ فِعْلِ أَسْبَابِ الْقَتْلِ وَقَدْ يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِقُدْرِ الْآلَةِ فِي الْقَتْلِ . وَلِذَلِكَ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ قَتْلُ مَلِكِ الرُّومِ وَمَنْ يَأْتِي عَنْهُ مِنْ أَعْدَائِهِ مِمَّنْ بَعُدَتْ دَارُهُ ، لِأَنَّ بُعْدَ الدَّارِ يَوْجِبُ عَدَمَ الْآلَةِ فِي قَتْلِهِ .

وَقَدْ يَقْدِرُ عِنْدَهُ الْمُقَيَّدُ وَالْمَكْتُوفُ عَلَى الْمَشْيِ وَالسَّعْيِ مَعَ الْقَيْدِ وَالرِّبَاطِ ، غَيْرَ أَنَّهُ مَمْنُوعٌ عَنْهُمْ مِنْ فِعْلِ مَقْدُورِهِ . وَقَدْ يَمْنَعُ مِنْ فِعْلِ مَقْدُورِهِ عَدَمُ الْعِلْمِ بِهِ وَعَدَمُ وَفْقِهِ وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي حَقِيقَةِ الْمَنْعِ وَالْعَجْزِ .

وَقَدْ شَرَحْنَا ذَلِكَ وَذَكَّرْنَا مَا يَحْتَمِلُهُ وَبَيَّنَّا أَنَّ مِنْ قَوْلِ جَمِيعِهِمْ أَنَّ الْقَادِرَ عَلَى ضَرْبِ التَّصَرُّفِ قَادِرٌ عَلَى مِثْلِ كُلِّ عَدُوٍّ لَهُ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِمَوَانِعَ تَعْرِضُ ، لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى الْقَتْلِ ؛ فَبَطَلَ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَتْلِ كُلِّ عَدُوٍّ لَهُ بَطْلَانًا بَيِّنًا ، لِأَنَّ مُمَانَعَةَ الْقُوَى لَهُ عَنْ قَتْلِهِ وَبُعْدَهُ عَنْهُ وَقُدْرَةُ الْآلَةِ فِي قَتْلِهِ لَيْسَ بِمُخْرِجٍ لَهُ عَنِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَتْلِ .

وَكَذَلِكَ فَلَيْسَ كُنْهُ الْمَقْتُولِ وَحُلُّ رِبَاطِ الْقَاتِلِ قُدْرَةً عَلَى الْقَتْلِ وَلَا مِنْهَا [٩٩ب] فِي شَيْءٍ ؛ فَهَذَا تَخْلِيْطٌ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ حُلَّ رِبَاطُ الْقَاتِلِ وَكُتِفَ الْمَقْتُولُ وَأُقْفِدَ الْقَاتِلُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْقَتْلِ ، لَمْ يَصِحَّ وَقُوعُ الْقَتْلِ مِنْهُ ؛ فَبَطَلَ مَا أَوْرَدَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَبَانَ أَنَّهُ مُنَاقِضَةٌ مِنْهُ وَتَخْلِيْطٌ لَا مَعْنَى لَهُ . وَكَذَلِكَ فَقَدْ نَقَضَ أَصْلَهُ نَقْضًا ظَاهِرًا بِقَوْلِهِ .

وَلَكِنَّا نَقُولُ : إِنَّ عَدُوَّنَا ، لَوْ كَانَ مَكْتُوفًا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَعَنَا سَيْفٌ حَادٌّ وَنَحْنُ أَصِحَّاءُ سَالِمُونَ ، قَدْ أَبْقَى اللَّهُ فِيْنَا الصِّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ ، لَكُنَّا قَادِرِينَ عَلَى قَتْلِهِ . وَذَلِكَ أَنَّ الصِّحَّةَ وَالسَّلَامَةَ عِنْدَهُ أَعْرَاضٌ وَلَيْسَا مِنَ الْأَجْسَامِ فِي شَيْءٍ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ . وَالْأَعْرَاضُ مُحَالٌ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِهِ بِقَائِلِهَا ؛ فَكَيْفَ يَحْجُوزُ أَنْ يَقَالَ : لَوْ بَقِيَ اللَّهُ ،

تعالى ، ما يستحيل بقاءه ، لكننا قادرين ؟ هذا غاية الإحالة ونقص لمذهبه في استحالته بقاء الأعراض .

فإن قال : أردت بقولي : وبقي الله فينا الصحة والسلامة إدامة إيجاد الله ، تعالى ، لهما .

فيل له : إدامة إحداث أجزاء ليس بنفسه شيء منه في شيء ؛ ولو كان ذلك كذلك ، لوجب القول بأن سائر الأعراض باقية ، لأن الله يديم إحداث أجزاء أجناسها في كل وقت . وهذا باطل .

وظاهر قوله : إنه يبغي السلامة والصحة ، لا يغطي إدامة حدوث أمثاليهما ؛ فوجب كونه ناقصاً لمذهبه بهذا الفصل من كلامه .

وهذا على أن فيه تخليطاً آخر ، لأن القدرة عندنا وعنده جنس من جنس الصحة والسلامة من حيث بيننا قبل أن الصحة إما أن يزداد بها صحة بنية الحي والتأليف أو زوال مرضيه وسقمه وآلامه . وكلا الأمرين لا يجوز أن يكونا قدرة على القتل وتمكنه منه ولا على غيره من الأفعال . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب فساد قوله : إنه ليقاوم الصحة والسلامة يكون قادراً على مثل قدره .

## فصل من القول في هذا الباب

وقد بينّا فيما سلف أنّنا لا نمنع من القول بأنّه يُمكن أن يكون المعلوم من حال المقتول الذي مات عند وجود القتل ، أنّه ، لو لم يُقتل ويموت في تلك الحال ، لَبَقِيَ برهة [ ١٠٠ ] من الدّهر حيّاً ، ويُمكن أن يكون المعلوم أنّه ، لو لم يقع قتله في تلك الحال ، لَمَات من غير قتل ، وأنّه لا يجب القطع بأحد الأمرين إلّا بخبر وتوقيف . وأبطلنا قول من قال : لو لم يقع قتله ، لَمَات لا محالة وقول من قال : لو لم يقع ، لعاش لا محالة بما يُغني عن إعادته . وإنّما نُذكر أنّه ، لو لم يقع القتل والموت بالمقتول الميّت في حال موته ، لعاش إلى مُدة بعد ذلك ، وأنّ تلك المُدة هي أجل له ، وإنّ علّم الله أنّه لا يبلغ إليها ، وأنّ قاتله إنّما صار ظالمًا بقتله ، لأنّه قطع عليه أجلاً له ، لو لم يقتله ، لَبَلَغ إليه ، وإن لم يبلغ إليه ، لأنّ هذا القول هو الباطل المُحال لما بينّاه من قبل .

ولأنّه لو جاز أن يكون أجل حياة المقتول وقتاً ، يَعْلَم الله أنّه لا يبلغ إليه وأنّه يموت دونه ، لَجَاز وصحّ أن يكون وقت حياته الوقت الذي يَعْلَم أنّ الحياة لا تُوجد فيه ، بل يكون الموت موجوداً فيه ، فيكون وقت الحياة وقتاً لم يُوجد فيه ، كما يكون أجل الحي وقتاً ليس يحيا فيه . وإذا اتّفق على أنّه لا يجوز أن يكون الوقت للحياة ولكون الحيّ حيّاً ، وإن لم تُوجد الحياة فيه ، ولم يكن الحيّ فيه حيّاً . وكذلك لا يجوز أن يكون الأجل أجلاً للحياة ولكون الحيّ حيّاً فيه ، بل يكون فيه ميّتاً غير حيّ ؛ فَبَانَ بهذا فساد ما قالوه .

وممّا يخالف فيه أيضاً جميعهم تفرقتهم بين أن يقال في الميّت المقتول : لو لم يُقتل ويموت في تلك الحال ، لَجَاز أن يحيا إلى مُدة بعد ذلك وبين أن يقال

ذلك في المَيِّت الذي ليس بمقتول ، لأنه قول باطل ، لا وَجْه يُمكنُ به التفرقة في ذلك بَيِّن المَيِّت الذي ليس بمقتول ، وذلك أَنَّهُ قد ثَبِتَ أَنَّ كُلَّ مقتولٍ مَيِّتٌ ، وإن لم يَكُنْ كُلُّ مَيِّتٍ مقتولاً .

وليس لأحدٍ مِنَ القدريةِ الهَرَبُ مِنْ هذا وَكُوبُ القولِ بأنَّ المقتولَ ليس بِمَيِّتٍ ، لأنَّ ذلكَ خِلَافٌ مُوجبُ السَّمْعِ والعقلِ ؛ فَأَمَّا السَّمْعُ ، فهو قوله ، عَزَّ وَجَلَّ<sup>١</sup> : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [٣ آل عمران ١٨٥] ؛ وَقَدْ أَتَقَى على أَنَّهُ عامٌّ ، مفارقةً للحياة . وكذلك قوله ، تعالى وَتَقَدَّسَ<sup>٢</sup> : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ [١٠٠ب] كَانُوا غُرَى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾ [٣ آل عمران ١٥٦] ، وَجْهُ الدليلِ منه أَنَّهُ قد ثَبِتَ أَنَّ الحَيَّ حَيٌّ بِحياةٍ وَأَنَّهُ يكونُ تَارَةً حَيًّا وتَارَةً غَيْرَ حَيٍّ مع تَسَاوِيِ حَالَتَيْهِ ؛ فيجبُ لذلكُ كونهُ حَيًّا بِحياةٍ ويجبُ أن لا تَنْتَفِي عنهُ إِلَّا بِضِدِّهِ وَأَن لا يَخْلُو منها ومن ضِدِّهَا .

ولو سَأَلَ لقائلٌ أن يقولَ : الموتُ ليس بِمعْنَى أَكْثَرٍ مِنْ عَدَمِ الموتِ أو مِنْ تَمَامِ بِنْيَةِ الحَيِّ ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ عن كونهِ حَيًّا لِعَدَمِ بعضِ البِنْيَةِ أو بعضِ ما يَحْتَاجُ إليه مِنْ الصفاتِ في كونهِ حَيًّا ، لا لِعَدَمِ الحياةِ ، ولا يَحْتَاجُ في كونهِ حَيًّا إليها . وفي تَكَاثُفٍ<sup>٤</sup> ذلكَ دليلٌ على أَنَّ الحياةَ والموتَ مَعْتَبَرَتَانِ مُتَضَادَّتَانِ ؛ فَوَجِبَ لذلكُ أن يكونَ المقتولُ أيضًا إِنَّمَا يصيرُ مَيِّتًا لِأَجْلِ الموتِ ، وَأَنَّهُ مَيِّتٌ لا محالةً .

وإذا ثَبِتَ ذلكَ ، ثَبِتَ أَنَّ حَالَ المَيِّتِ المقتولِ وحَالَ المَيِّتِ الذي ليس بمقتولِ حالٌ واحدةٌ مُتَسَاوِيَةٌ في أَنَّهُ مَيِّتٌ في الحَالَتَيْنِ ، إذا قُبِلَ وإذا لم يُقْبَلْ . وإذا أُثِبَتِ

١ مَيِّتٌ : متا ، الأصل .

٢ عَزَّ وَجَلَّ : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٣ وتَقَدَّسَ : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٤ تَكَاثُفٌ : تَكَافَى ، الأصل .

ذَلِكَ وَجَازَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْمَقْتُولَ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ وَيَمُوتَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ ، لَكَانَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ حَيًّا بُرْهَةً مِنَ الدَّهْرِ ، جَازَ أَيْضًا وَصَحَّ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْمَيِّتَ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْتُولٍ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَمُوتَ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِأَنْ يَكُونَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَمُوتَ فِيهَا وَأَنْ يَكُونَ السَّابِقُ فِيهِ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَمُتْ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لَبَقِيَ إِلَى مُدَّةٍ بَعْدَهَا ، كَمَا نَقُولُ ذَلِكَ فِي الْمَقْتُولِ .

فَإِذَا صَحَّ ، جَازَ ، وَلَمْ يَجُزْ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْعُقُولِ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْمَيِّتَ مَاتَ بَغَيْرِ أَجَلِهِ ، وَإِنَّهُ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ أَجَلُهُ لِيَجُوزَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَمُتْ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لَبَقِيَ حَيًّا إِلَى مُدَّةٍ بَعْدَهَا ، لَمْ يَجُزْ أَيْضًا أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ فِي الْمَيِّتِ الْمَقْتُولِ لِأَجْلِ أَنَّ مَا لَمْ يَبْلُغْ إِلَيْهِ لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ أَجَلًا لِهَما ، وَإِنْ كَانَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَجَلًا لِهَما ، لَوْ بَقِيَ إِلَيْهِ . وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ أَجَلًا لِلْحَيِّ فَهُوَ أَجَلٌ لَهُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ دُونَهُ وَلَا يَبْلُغُ إِلَيْهِ .

فَإِنْ قَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ : إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْمَيِّتَ الْمَقْتُولَ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلَ وَيَمُوتَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ ، لَبَقِيَ إِلَى مُدَّةٍ بَعْدَهَا أَوْ لَوَجِبَ ذَلِكَ . [ ١٠١ ] وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ هَذَا فِي الْمَيِّتِ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْتُولٍ .

يُقَالُ لَهُ : لِمَ قُلْتَ ذَلِكَ ؟ وَمَا الَّذِي فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَهُمَا مَيِّتَانِ ؟ وَلِأَجْلِ الْمَوْتِ كَانَ الْمَقْتُولُ مَيِّتًا ، لَا لِأَجْلِ الْقَتْلِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؟ فَلَا يَجْدُ فِي ذَلِكَ مُتَعَلِّقًا .

وَيُقَالُ لَهُ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ : هَلْ يَجُوزُ وَيَصِحُّ أَنْ يَقَالَ فِي الْمَيِّتِ الَّذِي لَيْسَ بِمَقْتُولٍ : إِنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَإِنَّهُ يَبْقَى إِلَى أَمَدٍ بَعْدَهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ ذَلِكَ فِي الْمَيِّتِ الْمَقْتُولِ عَلَى عَكْسِ مَا قُلْتَهُ ؟ فَلَا يَجْدُ مِنْ ذَلِكَ مَخْرَجًا .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ فِي مَوْتِ الْمَيِّتِ الَّذِي قَدْ وُجِدَ : لَوْ لَمْ يَكُنْ

وكانت الحياة بذلاً منه ، لكان حياً ولعاش مدة بعد ذلك ؟

قيل له : يقال ذلك على التقدير وعلى ما قد اتفق عليه أهل العقول ووردت به النصوص . قال الله ، تعالى : ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [٦ الأنعام ٢٨] ولو رُدُّهم ، لم يكن ما كان من استغفارهم وكونهم في النار .

وقال ، تعالى وتقدس : ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾ [٣ آل عمران ١١٠] وقال ، جل وعز : ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفِرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [٧ الأعراف ٩٦] وقال ، تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [٢١ الأنبياء ٢٢] . وكل هذو أخبار عن أنه ، لو لم يكن ما كان وكان غيره ، لكان كذا وكذا .

والمسلمون قاطبة يقولون : لو كفر المؤمن ، لدخل النار . ولو آمن الكافر ، لدخل الجنة . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل تعلق الجهال منهم بذلك وجاز أن يقال فيمن وجّه مؤثره غير<sup>٢</sup> مقارن للقتل : لو كان السابق في العلم أنه لا يموت في هذو الحال ، لكان السابق فيه أن يبقى مدة من الزمان أو جزءاً منه بعد ذلك حياً ، كما جاز أن يقال ذلك في الميت المقتول ومنعه في الميت الذي ليس بمقتول . وإذا ثبت هذا وتساوى القول بذلك في الميتين وأجمعت الأمة على أن الميت من غير قتل ميت بأجله ، وأنه لا أجل له سوى ذلك ، وأن موته الحادث غير قاطع عليه أجلاً له ، المعلوم أنه لا يبلغ إليه ، [١٠١ب] وجب أيضاً أن يكون المقتول ميتاً بأجله وأن يكون قاتله إنما قتله لحضور أجله ، وإن كان بذلك ظالماً له لموضع نهيه عنه ، ولا يجب ، وإن قتله بأجله ، أن يكون حضور أجله مضطراً له إلى قتله

١ وتقتس : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٢ غير : عند ، الأصل .

وأن لا يكون مختاراً له ولا ظالمًا له بالقتل ، كما لا يجب أن يكون المطيع والعاصي الذي لا بُدَّ أن يُطِيع أو يُعصَى في الوقت الذي عِلِمَ ، سبحانه ، أَنَّهُ يُطِيع فيه أو يُعصَى مُضْطَرًّا إلى الطاعة والمعصية ومحمولاً عليها وَغَيْرَ ممدوح ولا مذموم لهما وَعَلَيْهِمَا ؛ فلا وَجْهَ لقولهم : إِنْ كَانَ قَتْلُهُ بِحُصُولِ أَجَلِهِ ، فلا لَوْمَ عليه ولا عَنَبَ ، لأنَّ أَجَلَهُ أَضْطَرَّةٌ إلى قَتْلِهِ وَأَدْخَلَهُ فِيهِ . هذا جَهْلٌ مِنَ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ مِنْهُمْ ؛ وَلَوْلَا أَنَّهُمْ يَتَمَدَّدُونَ عَلَيْهِ كَثِيرًا فِي أَدْعَائِهِمْ قَطَعَ الْقَاتِلُ لِأَجْلِ الْمَقْتُولِ ، لَكَانَ تَرَكُّ ذِكْرِهِ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ أَوَّلَى مِنَ الْإِشْتِقَالِ بِهِ .

وكلُّ هذا الذي بَيَّنَّاهُ يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنْ الْمَقْتُولُ مَاتَ بِغَيْرِ أَجَلِهِ وَإِنَّهُ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ أَجَلُهُ ، وَظَنَّهُمْ أَنَّ مَا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى إِلَيْهِ ، لو لم يَمُتْ وَيُقْتَلَ فِي تِلْكَ الْحَالِ هُوَ أَجَلٌ لَهُ مَقْطُوعٌ عَلَيْهِ ، وَإِنْ عِلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ دُونَهُ وَلَا يَبْلُغُ إِلَيْهِ .

ويقالُ لهم : إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ سَبِيلَ الْمَيِّتِ بِغَيْرِ قَتْلِ يُقَارِنُ مَوْتَهُ سَبِيلَ الْمَيِّتِ الْمَقْتُولِ فِي أَنَّهُ قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ فِي الْعِلْمِ أَنَّهُمَا لَا يَمُوتَانِ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَأَنَّهُ ، لو كَانَ هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمَا ، لَكَانَ يُبْقِيهِمَا اللَّهُ مُدَّةً مِنَ الدَّهْرِ ، كَثِيرًا أَوْ يَسِيرًا وَأَقَلَّ قَلِيلَهُ ، لم يَجُزْ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ مَا لَا يَعْلَمُ أَنَّهُمَا لَا يَبْقَيَانِ إِلَيْهِ أَجَلٌ لهما . ولو صَحَّ هَذَا وَجَازَ فِي الْمَقْتُولِ ، لَصَحَّ وَجَازٌ مِثْلُهُ فِي الْمَيِّتِ . ولو جَازَ أَنْ يَقَالَ ذَلِكَ فِيهِمَا ، لَجَازَ أَيْضًا أَنْ يَقَالَ فِي الْمَقْتُولِ : إِنَّهُ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ ، لو لم يُقْتَلَ وَيَمُوتَ فِي تِلْكَ الْحَالِ ، لَعَاشَ بَعْدَ ذَلِكَ عُمَرُ الدُّنْيَا مِائَةَ أَلْفِ أَلْفِ مَرَّةٍ وَلَجَازَ أَنْ يَبْقَى أَبَدًا بَقَاءَ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، فَيَجُوزُ لِهَذَا أَنْ يَقَالَ : إِنَّ عُمَرَهُ عُمَرُ الدُّنْيَا مِائَةَ أَلْفِ مَرَّةٍ أَوْ عُمَرُهُ لَا آخِرَ لَهُ ، كما أَنَّهُ لَا آخِرَ لَوْجُودِ الْقَدِيمِ وَكَوْنِهِ حَيًّا ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى هَذَا ، تَجَاهَلُوا وَقَالُوا مَا لَمْ يَقُلْهُ

ولا يَقُولُهُ أَحَدٌ ؛ وَإِنْ أَبَوْهُ ، لَمْ يَقْدِرُوا [ ٢٠١٠ ] عَلَى فَرْقِ فِي ذَلِكَ وَتَعْيِينِ وَقْتِ ،  
يَقَالُ هُوَ أَجَلُهُ فِي الْمَعْلُومِ دُونَ مَا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ .

فَإِنْ قَالُوا : أَجَلُهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَبَقِيَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَيْهِ .

قِيلَ لَهُمْ : فَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ مِنَ الْمَقْتُولِينَ مَنْ لَوْ لَمْ يُقْتَلْ وَيَمُوتُ فِي  
تِلْكَ الْحَالِ ، لَعَاشَ الدَّهْرَ وَبَقِيَ بَقَاءَ الْقَدِيمِ حَيًّا أَوْ لَعَبَّرَ عُمُرَ الدُّنْيَا بِمِائَةِ أَلْفِ  
أَلْفِ مَرَّةٍ ؟ فَقُولُوا : إِنَّ هَذَا غَيْرُ بَعْضِ الْمَقْتُولِينَ ! وَإِلَّا مَا الْفَصْلُ ؟ وَلَا مَخْرَجَ لَهُمْ  
مِنْ ذَلِكَ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : إِنَّ الْمَيِّتَ بَعْدَ قَتْلِ وَمَعَ الْقَتْلِ أَيْضًا لَا وَقْتُ يُشَارُ إِلَيْهِ ، يَقَالُ : إِنَّهُ لَا  
يَمُوتُ فِيهِ وَإِنَّهُ يَبْقَى مُدَّةً بَعْدَهُ . وَلَيْسَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا وَقْتُ لَا  
يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ ذَلِكَ فِيهِ ؛ فَيَجِبُ عَلَى مَوْضُوعِكُمْ أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَالْمَقْتُولِ  
أَجَلًا عِنْدَ اللَّهِ مَحْصُورًا مَحْدُودًا ، إِذْ لَا وَقْتُ إِلَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَيِّمَهُ إِلَى مَا بَعْدَهُ ،  
وَأَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُ أَجَلًا لَهُ . وَهَذَا يَوْجِبُ أَنَّ الْمَيِّتَ وَالْمَقْتُولَ لَا أَجَلَ لَهُمَا ،  
وَأَنَّهُمَا مَيِّتَانِ بَعْدَ أَجْلِهِمَا ، وَمَقْطُوعٌ عَلَيْهِمَا الْأَجَلُ ، وَأَنْ يَكُونَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، قَاطِعًا  
لِأَجْلِ الْمَيِّتِ ، كَمَا يَكُونُ الْقَاتِلُ قَاطِعًا لِأَجْلِ الْمَيِّتِ الْمَقْتُولِ ، وَأَنْ يَكُونَ ، تَعَالَى ،  
ظَالِمًا يَقْطَعُ أَجْلَهُ ، إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ ظَالِمًا لِلْمَقْتُولِ مِنْ حَيْثُ قَطَعَ عَلَيْهِ أَجَلَهُ .

وَكُلُّ هَذَا جَهْلٌ مِمَّنْ بَلَغَهُ ؛ فَبَانَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمَيِّتَ الْمَقْتُولَ وَغَيْرَ الْمَقْتُولِ مَيِّتَانِ  
بِأَجْلِهِمَا ، وَأَنَّهُ لَا أَجَلَ لَهُمَا عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، غَيْرَ ذَلِكَ الْوَقْتُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ عَلَى  
مَا قُلْنَا .

١ يقوله : فله ، الأصل .

٢ أجله : آخره ، الأصل .

٣ وقت : وقفا ، الأصل .

٤ مَيِّتَانِ : مَيِّتِ ، الأصل .



## فصل

فَإِنْ قَالَ الْقَائِلُونَ يَقْطَعُ الْأَجَلَ ، وَهُوَ الْبَلْخِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ مَا قُلْنَا مِنْ أَنَّ  
لِلْمَقْتُولِ أَجْلاً عِنْدَ اللَّهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَمُوتُ ذُوْنَهُ ، وَأَنَّ قَاتِلَهُ قَدْ قَطَعَ عَلَيْهِ أَجْلَهُ  
ووظلمَ بذلك هو الواجب الذي وَرَدَ به القرآن ، ولا وَجْهَ لِرَدِّهِ وإنكارِهِ ، لأنَّ اللَّهَ ،  
تعالى ، يقولُ في قصَّةِ نوحٍ ، عليه السلامُ : ﴿ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ۝ أَلِنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ  
وَأَتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ۝ يَعِزَّزْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخَسِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ﴾ [ ٧١ نوح ٢ -  
٤ ] وإن لم يُخَسِّرْهُمُ إِلَيْهِ ، إِذْ لَمْ يُؤْمِنُوا وَيُطِيعُوا رُسُلَهُمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ ، تعالى : وَيُخَسِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ هُوَ أَجَلٌ لَكُمْ ، وَلَمْ تُؤَخَّرُوا إِلَيْهِ ،  
وإنَّما قال : إِنْ آمَنْتُمْ [ ١٠٢ ب ] وَأَطَعْتُمْ ، أَخَّرْتُكُمْ إِلَى مَدَّةٍ ، إِذَا أَخَّرْتُكُمْ إِلَيْهَا  
وَكُنْتُمْ بِالْغُيُوبِ وَاجِبًا فِيهَا ، كَانَتْ أَجْلاً لَكُمْ ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ مَا لَمْ  
أُؤَخِّرْكُمْ إِلَيْهِ أَجْلاً لَكُمْ ؟ فلا يجدونَ إلى ذلك سبيلاً .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : وَقَدْ قَالَ اللَّهُ ، تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا  
عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [ ٧ الأعراف ٩٦ ] ولم يُوجِبْ ذلكَ لِأَن تَكُونَ  
البركاتُ التي ذَكَرُوهَا مَفْتُوحَةً لَهُمْ وبركاتُ لَهُمْ مَعَ المَقَامِ على كُفْرِهِمْ ، وإنَّما كَانَتْ  
تَكُونُ بَرَكَاتٍ مَفْتُوحَةً لَهُمْ ، لَوْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا .

وَكذلكَ قَوْلُهُ : ﴿ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْأَنْبِيَاءِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ ﴾ [ ٣ آل عمران ١١٠ ] .  
ولم يُخَيِّرْ لذلكَ أَنْ يَكُونَ الْإِيمَانُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ خَيْرًا لَهُمْ ، وإنَّما كَانَ يَكُونُ  
خَيْرًا ، لو فَعَلُوهُ وَكَانَ مِنْهُمْ ؛ فَكذلكَ إِنَّما كَانَتْ المَدَّةُ التي يَعْلَمُ أَنَّ قَوْمَ نوحٍ ، لو  
آمَنُوا وَاتَّقَوْا ، لَخَيَّرُوا إِلَيْهَا أَجْلاً ، لا لَهُمْ ، لو آمَنُوا وَتَقَوْا إِلَيْهَا ؛ فَأَمَّا مَعَ كُفْرِهِمْ  
وَعِزِّهِمْ ، فَمَحَالٌ كَوْنُهُ أَجْلاً لَهُمْ .

ولو صَحَّ وَجَازَ أَنْ يَكُونَ وَقْتُ مَوْتِهِمُ الْوَقْتُ الَّذِي لا يَكُونُونَ مَوْتَى فِيهِ ، بَلْ أَخْيَاءَ ،

وَأَصَحَّ وَجَازٌ أَنَّ يَكُونَ وَقْتُ كُلِّ شَيْءٍ الْوَقْتُ الَّذِي لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِيهِ ، فَيَكُونُ وَقْتُ الْمَرَضِيِّ وَوَقْتُ الصَّحَّةِ وَقْتُ الْمَرَضِيِّ وَوَقْتُ الْعَنَاءِ وَقْتُ الْفَقْرِ وَوَقْتُ الْفَقْرِ وَالْإِفْتِقَارِ وَقْتُ الْعَنَاءِ<sup>٢</sup> . وَهَذَا جَهْلٌ مِمَّنْ صَارَ إِلَيْهِ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ بَطْلَانًا ظَاهِرًا .

١ العناء : العا ، الأصل . كذلك يمكن ضبطه (الغنى) بكسر الغين وبالقصر ، إذا كانت الألف مبدلة عن الياء .

٢ العناء : العنا ، الأصل . يُنظر هنا الحاشية السابقة .

## باب آخر من القول في الآجال

قد أجمع أهل الحق القائلون بأن قُدْرَةَ العبدِ مع الفعلِ على أنْ أَخَذَا مِنَ الخلقِ لا يَقْدِرُ على قَتْلِ مَنْ جَعَلَ اللهُ لَهُ أَجَلًا مخصوصًا مُقَدَّرًا مكتوبًا معلومًا قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ ، وإنْ يقدَّمَ مَنْ أَجَلُهُ ما أَخْبَرَهُ اللهُ ، ولا على أنْ يُؤَخَّرَ أَخَذَ مِنَ الْوَلَاةِ وَغَيْرِهِمْ أَجَلًا قَدَّمَهُ اللهُ بِقُوَّةٍ وَقِصَاصٍ وَزَجْرٍ وَإِقَامَةِ حَدِّ الْقَتْلِ ، وأنه لو كَانَ أَجَلُ الْقَاتِلِ وَالزَّائِي 'المُخَصَّنِ' وَكُلِّ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ قِرَاءٌ وَحَصْرٌ ، لَمَا قَدَّرَ أَخَذَ على تَأْخِيرِهِ وَدَفْعِ إِمَاتَتِهِ ، وأنه لو قَدَّرَ الْقَادِرُ مَنَّا على تقديمِ مَوْتٍ مَنْ أُخِّرَ أَجَلُهُ أو تأخيرِ إِمَاتَةٍ مَنْ قُدِّمَ [١٠٣] أَجَلُهُ بَأَن يَفْعَلَ نَفْسَ مَوْتِهِ أو مُسَيِّبًا ، لَوَجِبَ مَوْتُهُ .

ويستحيل وجودُ الحياةِ معه أو تَرْكُ ما إذا تَرَكَهُ أَمْتَدَّتْ حَيَاتُهُ ، لو وَقَعَ ذَلِكَ منه لَوَقَعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ لا محالةً لِقِيَامِ وَاضِحِ الْأَدِلَّةِ على أَنَّ الْقُدْرَةَ مع الفعلِ وأنه محالٌ وجودُها مع عَدَمِهِ ؛ فلو قَدَّرَ الْقَادِرُ مَنَّا على قَتْلِ مَنْ أَخَّرَ اللهُ ، تعالى ، أَجَلَهُ ومُحَالٌ عِنْدَهُمْ كَوْنُهُ حَيًّا مع قَتْلِ الْقَاتِلِ لَهُ ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ قَاطِعًا لِأَجَلِهِ الَّذِي قَدَّرَهُ اللهُ لا محالةً وَأَرَادَ حَيَاتَهُ إِلَيْهِ ، وَلَكَانَ الْعَبْدُ قَادِرًا على فِعْلِ ضِدِّ مُرَادِ الْقَدِيمِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ ما أَرَادَ كَوْنَهُ مِنْ تَأْخِيرِ أَجَلِ الْمَقْتُولِ وعلى مَنْعِهِ مِنْ مُرَادِهِ وَفِعْلِهِ ما لَا يَتِمُّ مُرَادُهُ معه وَتَوْفِيقَةِ الْمَقْتُولِ أَجَلَهُ . وَذَلِكَ يَوْجِبُ ضَعْفَهُ وَتَقْصِيئَهُ وَتَغَلُّبَ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ ، يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ .

ومرادنا بقولنا : إِنَّ الْعَبْدَ لَا يَقْدِرُ على قَتْلِ مَنْ أَخَّرَ اللهُ أَجَلَهُ ، أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ على فِعْلِ حَرَكَاتٍ وَأَعْتِمَادَاتٍ فِي نَفْسِهِ ، يَعْلَمُ اللهُ ، سبحانه<sup>١</sup> ، أَنَّ الْمَوْتَ مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى ، يَقَارِنُهَا وَيُوجِدُهَا معها . وليس المرادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ على اكْتِسَابِ ذَلِكَ الْجَنْسِ ،

١ والزاني : والذاب ، الأصل .

٢ سبحانه : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

وإن لم يُقَارِنُهُ مِنْ فَعْلِهِ ، جَلَّ وَعَزَّ ، وَلَكِنْ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ قَتَلَ أَحَدًا ، لَمْ يَقَارِنُهُ الْمَوْتُ ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ كَوْنُ الْعَبْدِ قَادِرًا عَلَى تَقْدِيمِ إِمَاتَةٍ مِّنْ أَخَرِ اللَّهِ أَجَلَهُ لِقَوْلِهِمْ : إِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَ فِي الْمَقْتُولِ مَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُ الْحَيَاةِ مَعَهُ وَيَمْتَنِعُ مِنْ نَقْضِ الْبَيِّنَةِ وَعَظِيمِ الْأَلَامِ . وَنَحْنُ لَا نَقُولُ ذَلِكَ وَلَا أَنَّ الْمَقْتُولَ مَاتَ لِأَجْلِ قَتْلِ الْقَاتِلِ لَهُ وَلَا أَنَّ الْقَتْلَ عِلَّةٌ وَسَبَبٌ لِمَوْتِهِ .

وَقَالَ جَمِيعُ الْقَدَرِيَّةِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ : إِنَّ كُلَّ قَادِرٍ مِنَّا عَلَى الْحَرَكَاتِ وَالْاعْتِمَادَاتِ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى قَتْلِ مَنْ أَخَّرَ اللَّهُ أَجَلَهُ وَإِبْطَالِ حَيَاتِهِ بِمَا يَكُونُ مِثْلًا عِنْدَهُ قَبْلَ الْمَوْتِ الَّذِي وَقَّعَهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، لِمَوْتِهِ .

وَحُكِّيَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ السُّلْطَانَ الظَّالِمَ يَتْرِكُ الْقَوْدَ وَالْقِصَاصَ مُؤَخَّرًا لِأَجْلِ ، قَدْ خَضَرَ أَجَلُهُ وَأَمَرَ اللَّهُ بِقَتْلِهِ وَإِخْرَاجِ رُوحِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِذَلِكَ إِلَّا وَقَدْ أَرَادَ إِيقَاعَهُ . وَمَحَالٌّ أَنْ يُرِيدَ إِمَاتَتَهُ فِي وَقْتٍ ، لَمْ يَجْعَلْهُ اللَّهُ أَجَلًا لَهُ ، فَالسُّلْطَانُ ، إِذَا مَنَعَ الْقَوْدَ [١٠٣ب] وَالْقِصَاصَ ، فَقَدْ أَخَّرَ أَجَلَ مَنْ قَدَّمَ اللَّهُ أَجَلَهُ ، يَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ غُلُوًّا كَبِيرًا .

وَقَدْ بَنَوْا الْقَوْلَ بِهَذَا عَلَى أَصُولِهِمُ الْفَاسِدَةِ وَعَلَى أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الشَّيْءِ قُدْرَةٌ عَلَيْهِ وَعَلَى ضَيْدِهِ لَا مُحَالَّةَ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ أَحَدَ الضَّيْدَيْنِ لَا يَقَعُ وَإِنْ كَانَ مَقْدُورًا وَعَلَى أَنَّ الْكَافِرَ الْمَأْمُورَ بِالْإِيمَانِ قَادِرٌ عَلَيْهِ ، كَمَا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْكُفْرِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ مَقْدُورَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَعَلَى أَنَّ الدَّلَالَهَ عَلَى تَعَلُّقِ الْحَوَادِثِ بِمَحْدِثٍ تُوجِبُ ذَلِكَ لَا مُحَالَّةَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْلَمُ تَعَلُّقُهُ بِالْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ وَقُوعُهُ بِحَسَبِ قَصْدِهِ وَدَوَاعِيهِ وَامْتِنَاعُ وَقُوعِ ضَيْدِهِ بِحَسَبِ كِرَاهِيَتِهِ وَدَوَاعِيهِ إِلَى تَرْكِهِ ، وَإِنَّمَا تَدْعُوهُ الدَّوَاعِي إِلَى تَرْكِ مَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَاخْتِيَارِ فِعْلِ ضَيْدِهِ .

ولو لم يكن قَادِرًا على تَرْكِ الْفِعْلِ وعلى أن لا يفعله ، لَخَرَجَ عن كونه قَادِرًا على  
 الْحَادِثِ مِنْ حَيْثُ لم يَجُزْ أن يَقَعَ منه سِوَاهُ ، وَلَصَارَ بِمِثَابَةِ الْمُضْطَرِّ إِلَى غيرِ هَذَا  
 مِمَّا قَدْ مَنَّا ذِكْرَهُ وَنَقَضْنَاهُ وَمَا سَنَذْكُرُهُ مِنْ بَعْدُ . وَكُلُّ هَذِهِ الدَّوَاعِي وَالشُّبُهَةُ بَاطِلَةٌ  
 فَاسِدَةٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ وَمَا سَنَذْكُرُهُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ .<sup>١</sup>

١ يُنْظَرُ عَنْ هَذَا الْبَابِ كِتَابُ تَمْهِيدِ الْأَوَائِلِ وَتَلْخِصِ الدَّلَائِلِ (لِلْبَاقَلَانِيِّ) ٣٧٣-٣٧٦ ، كِتَابُ الْإِرْشَادِ  
 (لِلْجَوِينِيِّ) ٣٠٣-٣٠٥ .

## فصل

وقد قالوا مع قولهم : إِنَّ العبدَ ، وإنْ قَدَرَ على أَجَلٍ من قِسْمِ أَجَلِهِ وقُدِّرَ قَتْلُ حُضُورِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ ذَلِكَ منه وَلَا يَخْتَارُهُ وَيُؤَيِّرُهُ ، لَا لِأَنَّ العِلْمَ بَأَنَّهُ لَا يَخْتَارُهُ يُلْجِئُهُ إِلَى تَرْكِهِ ، وكذلك العِلْمُ بَأَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَيُوقِعُهُ ، لَا يُدْخِلُهُ فِيهِ وَيَضْطَرُّهُ إِلَى فِعْلِهِ .

ونحنُ أيضًا لَا نقولُ : إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ ، تعالى ، بَأَنَّ الشَّيْءَ يَكُونُ مِنْ فِعْلِهِ أَوْ كَسِبِهِ غَيْرُهُ ، يَضْطَرُّهُ ، تعالى أَوْ غَيْرُهُ إِلَى فِعْلِ الشَّيْءِ وَيُلْجِئُهُ إِلَيْهِ ، غَيْرُ أَنَّ الدَّلَالَهَ قَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ قَدْرَةَ العبدِ مع فِعْلِهِ ، وَأَنَّهُ لو قَدَرَ على إِبْطَالِ حَيَاةٍ مِنْ أَخَّرَ اللَّهُ أَجَلَهُ أَوْ فِعْلٍ شَيْءٍ ، لَا يَصِحُّ كَوْنُ الحَيَاةِ معه ، لَوَجِبَ وَقُوعُ ذَلِكَ منه وَكَوْنُهُ قَاطِعًا لِأَجْلِ ، أَخَّرَهُ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

ويستحيلُ أيضًا أَنْ يَكُونَ العبدُ قَادِرًا على فِعْلِ فِي نَفْسِهِ يَسْتَحِيلُ معه فِعْلُ الحَيَاةِ فِي غَيْرِهِ ، لِأَنَّ فِعْلَهُ الحَرَكَاتِ وَالاعْتِمَادَاتِ [ ٤٠١ ] وَكُلَّ شَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ القُلُوبِ وَالْجَوَارِحِ فِي نَفْسِهِ لَا يَسْتَحِيلُ وَيَمْتَنِعُ معه فِعْلُ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، لِلْحَيَاةِ فِي الْمَقْتُولِ ؛ فَمُحَالٌ إِذَا كَوْنُ العبدِ قَادِرًا على فِعْلِ مَا يَسْتَحِيلُ معه فِعْلُ الحَيَاةِ فِي غَيْرِهِ .

فيقالُ لَهُمْ : إِذَا زَعَمْتُمْ أَنَّ العبدَ قَادِرٌ على تَقْدِيمِ قَتْلِ غَيْرِهِ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ الَّذِي حَكَمَ اللَّهُ بِهِ وَضَرَبَهُ لَهُ وَأَرَادَ كَوْنَهُ حَيًّا إِلَيْهِ ، فَهُوَ إِذَا قَادَرَ على فِعْلِ خِلَافِ مَا عَلِمَهُ وَأَرَادَهُ وَعَلَى أَنْ يُوقَعَ مِنْ قَتْلِ مَنْ أَخَّرَ اللَّهُ أَجَلَهُ مَا يَكُونُ مَيِّتًا عِنْدَهُ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَمُوتُ فِيهِ وَعَلَى فِعْلِ مَا يَرْفَعُ مُرَادَهُ مِنْ حَيَاةِ الْمَقْتُولِ فِي وَقْتِ قَتْلِهِ لَهُ وَإِلَى مُدَّةِ أَجَلِهِ وَعَلَى مُغَالَبَةِ رَبِّهِ وَمَنْعِهِ مِنْ مُرَادِهِ حَتَّى لَا يَبْتَغِ مَا أَرَادَهُ مِنْ حَيَاةِ الْمَقْتُولِ .

وهذا يُوجِبُ تَعْجِيزَهُ وَقُصُورَهُ عَنْ بُلُوغِ مُرَادِهِ عَلَى مَا أَوْصَحْنَاهُ وَدَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ

في كتاب الإرادة من هذا الكتاب ويُخْرِجُهُ ، تعالى ، عن كونه رُبًّا إِلَهًا .  
 وإذا اسْتَحَالَتْ مُعَالِيَّتُهُ وَتَغَلَّبَ الْأُمُورُ عَلَيْهِ وَتَوَهَّمُ أَرْتِفَاعِ مُرَادِهِ وَمَنْعُ فِعْلِهِ بِشَيْءٍ ،  
 يَفْعَلُهُ أَخَذَ مِنْ خَلْقِهِ ، بَطَلَ قَوْلُكُمْ هَذَا بَطْلَانًا بَيِّنًا .  
 فإن قالوا : العبد وإن كَانَ قَادِرًا عَلَى فِعْلِ مَا أَرَادَ اللَّهُ حَيَاتَهُ وَفِعْلِ مَا يَرْفَعُ الْحَيَاةَ مِنْ  
 جَسَدِهِ الَّتِي أَرَادَ اللَّهُ كَوْنَهَا فِيهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ وَلَا يَخْتَارُهُ وَلَا يَقْعُ مِنْهُ ؛  
 فَلذَلِكَ لَمْ يَجِبْ تَغَلُّبُ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ وَوَضْفُهُ بِالْعَجْزِ وَالْوَهْنِ وَأَرْتِفَاعِ فِعْلِهِ وَمُرَادِهِ  
 بِشَيْءٍ ، يَكُونُ مِنَ الْعَبْدِ .

يَقَالُ لَهُمْ : إِنَّ تَرْكَ الْعَبْدِ لِفِعْلِ الْقَتْلِ عِنْدَكُمْ وَإِثَارُهُ لِتَرْكِهِ وَآخْتِيَارِهِ الْكَفَّ عَنْهُ لَا  
 يُخْرِجُهُ عَلَى أُصُولِكُمْ مِنْ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى فِعْلِ مَا ، لَوْ فَعَلَهُ مِنَ الْقَتْلِ ، لَمْ يَتِمَّ مَعَهُ  
 وَجُودُ مَا عَلِمَ اللَّهُ وَجُودَهُ وَأَرَادَ كَوْنَهُ مِنَ الْحَيَاةِ وَفِعْلُ خِلَافِ مُرَادِهِ ؛ فَيَجِبُ لَذَلِكَ  
 أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ فِي نَفْسِهِ عَلَى صِفَةٍ مَنْ يَصْبِحُ تَغَلُّبُ الْأَشْيَاءِ عَلَيْهِ وَمَنْعُهُ مِنْ مُرَادِهِ  
 وَمَنْ لَا يَتِمُّ لَهُ مَا أَرَادَهُ لِفِعْلِ غَيْرِهِ ضِدُّهُ وَخِلَافُهُ .

وَمَتَى كَانَ فِي نَفْسِهِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ ، وَجَبَ كَوْنُهُ ضَعِيفًا عَاجِزًا [١٠٤ب]  
 مُتَنَاهِيًا الْمَقْدُورَ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا يَمْتَنِعُ مَعَهُ وَجُودُ مُرَادِهِ وَوُقُوعُ مَعْلُومِهِ ، إِذَا كَانَ  
 مِنْ يَتَوَلَّى دَفْعَهُ عَنْ مُرَادِهِ لَهُمْ ذَلِكَ عَلَيْهِ .

فَلَا مُعْتَبَرٌ بِوُقُوعِ مَا يَرْفَعُ مُرَادَهُ وَيَضَادُّ فِعْلَهُ ، وَإِنَّمَا الْمَعْتَبَرُ فِي هَذَا بِكَوْنِهِ فِي نَفْسِهِ  
 عَلَى صِفَةٍ مَنْ يَتِمُّ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ عَمَّا يُرِيدُهُ . وَلَوْ كَانَ مَا قُلْتُمُوهُ فَضْلًا  
 عَاصِمًا مِمَّا أَلْزَمْنَاكُمْ ، لَكَانَ لِلْقَائِلِينَ بِأَنْتَيْنِ قَدِيمَيْنِ ، يَقْدِرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى  
 مَنْعِ صَاحِبِهِ مِنْ مُرَادِهِ وَيَقْدِرُ أَحَدُهُمَا عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى الْعَجْزِ  
 وَتَنَاهِيِ الْمَقْدُورِ لَا يَكُونُ عَاصِمًا لَهُمْ مِنَ الْإِزَامِ الْمُؤَحَّدَيْنِ ، لَمْ يَكُنْ مَا قُلْتُمُوهُ مِنْ

أَنَّ ضِدَّ مُرَادِ الْقَدِيمِ وَمَا يَذْفَعُ مَعْلُومُهُ وَمُرَادُهُ لَا يَقَعُ مِنَ الْقَادِرِ عَلَيْهِ مَنَعًا عَاصِمًا أَكْثَرَ مِنْ وُجُوبِ كَوْنِهِ ، تعالى ، ضعیفًا ، یصحُّ غَلَبَتُهُ وَمُمَانَعَتُهُ .

فإن قالوا : لا يجب ما قلتم ، لأنَّ الله ، تعالى ، ثم قَادِرٌ عَلَى إِعْدَامِ الْقَاتِلِ وَإِمَانَتِهِ وَرَفْعِ قُدْرَتِهِ عَلَى الْقَتْلِ بِالْعَجْزِ عَنْهُ ، إِذَا حَاوَلَ قَتْلَ الْحَيِّ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ وَرَفَعَ مَا أَرَادَهُ اللَّهُ ، تعالى ، مِنْ فِعْلِ الْحَيَاةِ فِيهِ ؛ فَلَمْ يَجِبْ كَوْنُهُ ، تعالى ، ضعیفًا وَكَوْنُ الْعَبْدِ لَهُ مُعَالِيًا .

يقال لهم : كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ لَا يُخْرِجُ الْعَبْدَ الْحَيَّ الْمُكَلَّفَ الْقَادِرَ عَنْ كَوْنِهِ قَادِرًا عَلَى ضُرُوبِ الْأَفْعَالِ وَعَلَى إِيقَاعِ قَتْلِ الْحَيِّ بِتِلْكَ الْقُدْرَةِ الَّتِي خُلِقَتْ فِيهِ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ وَعَلَى خِلَافِ مَعْلُومِ الْقَدِيمِ وَمُرَادِهِ ، وَإِنَّمَا نَطَالِبُكَ لَكَوْنِهِ مُعَالِيًا لِزَيِّهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَفْعَلْ فِيهِ الْقُدْرَةُ عَلَى ذَلِكَ وَيَكُونُ مطلقًا مَكْلَفًا مُتَصَرِّفًا فِي ضُرُوبِ الْأَفْعَالِ . ومتى كَانَتْ الْحَالُ هَذِهِ ، فَالْعَبْدُ قَادِرٌ عَلَى فِعْلِ خِلَافِ مُرَادِ الْقَدِيمِ وَذَنْعِ مَا-أَرَادَ إِيجَادَهُ . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، كَانَ مَا أَلْزَمْنَاكُمْهُ لَازِمًا لَكُمْ لَا مُحَالَةً .

فإن قالوا : إِنَّمَا يَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَى فِعْلِ الْقَتْلِ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِ الْمَقْتُولِ بِشَرِيطَةٍ أَنْ لَا يَفْعَلَ اللَّهُ ، تعالى ، فِيهِ الْحَيَاةَ ؛ فَإِذَا فَعَلَ فِيهِ الْحَيَاةَ ، لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ .

فيل لهم : هَذَا بَاطِلٌ مِنْ قَوْلِكُمْ وَتَمْوِيَةٌ مِنْكُمْ ، بَلْ هُوَ عِنْدَكُمْ [١٠٥] قَادِرٌ عَلَى قَتْلِهِ ، وَإِنْ فُعِلَتْ فِيهِ الْحَيَاةُ . وَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْحَيَاةُ مَعْمُولَةً فِيهِ ، لَكَانَ مَيِّتًا وَلَكَانَ الْقَاتِلُ إِنَّمَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَقْتُلَ مَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ . وَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ فَيَفْعَلُ الْحَيَاةَ فِيهِ لَا يَرْفَعُ عِنْدَكُمْ قُدْرَةَ الْعَبْدِ عَلَى قَتْلِهِ وَتَقْضِي بِنَيْتِهِ وَفِعْلٍ مَا يَوْجِبُ تَوَلِيدَ الْوُفَى وَتَقْضِ الْبَيِّنَةَ وَحَدُوثَ مَا يَجِبُ أَرْتِفَاعُ الْحَيَاةِ عِنْدَهُ .

وَمِنْ حَقِّ الْمُتَوَلَّدِ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ حَادِثًا وَمُؤَيَّرًا فِي وَجُوبِ رَفْعِهِ الْبَيِّنَةَ



والتأليف الذي يحتاج<sup>١</sup> إليهما أو رَفَعَ<sup>٢</sup> نَفْسَ الحَيَاةِ ، إِنْ جَعَلْتُمْ الْمُتَوَلَّدَ مِنَ الْقَتْلِ نَافِيًا لِنَفْسِ الحَيَاةِ ، لَا لِلْبَيْنَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ الحَيَاةَ إِلَيْهَا ، لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْحَادِثِ عِنْدَكُمْ أَنْ يَنْفِي الْبَاقِي ، إِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ فَاعِلِ الصِّدِّ الْحَادِثِ أَوْ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ فَاعِلِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَلَا وَجْهَ لِلْفَرَارِ مِنْ مَذْهَبِكُمْ وَالْإِلْبَاسِ بِخِلَافِهِ عَلَى ضَعْفَائِكُمْ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : فَلِلْقَائِلِينَ بِالْإِثْنَيْنِ أَنْ يَغْتَصِمُوا مِنَ الْإِزَامِ الْمُوَحَّدِينَ ضَعْفَهُمَا أَوْ ضَعْفَ أَحَدِهِمَا بَأَن يَقُولُوا : إِنَّمَا يَقْدَرُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى فِعْلِ صِدِّ الْآخَرِ بَأَن لَا يَكُونُ قَدْ فَعَلَ صِدِّ مَقْدُورِهِ ؛ فَلِذَلِكَ لَا يَجِبُ تَعْجِيزُهُمَا ؛ فَإِنْ لَمْ يُعْتَدَ بِهَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ فَضْلًا مِنَ الْإِزَامِ ، فَكَذَلِكَ مَا قُلْتُمُوهُ .

١ يحتاج : + اله ، الأصل .

٢ رفع : وقع ، الأصل .

## فصل

وقد كَانَ الْبَلْخِيُّ سَأَلَ نَفْسَهُ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَقَالَ : فَإِنْ قِيلَ : فَأَنْتُمْ قَادِرُونَ عَلَى أَنْ تُقَدِّمُوا مَنْ أَخَّرَ اللَّهُ أَجَلَهُ وَتُعَجِّلُوهُ قَبْلَ أَجَلِهِ الَّذِي أَجَّلَهُ اللَّهُ ؟

ثُمَّ قَالَ : قُلْنَا لِلْسَائِلِ عَنْ هَذَا : إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ أَجَلَهُ الْوَقْتُ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ تَقْتُلُهُ فِيهِ ، فَإِنَّا قَادِرُونَ ، إِذَا كُنَّا أَصِحَّاءُ سَالِمِينَ وَكَانَ عَدُوَّنَا مَكْنُوفًا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَعَنَا السِّلَاحُ الْحَادُّ ، فَإِنَّا نَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَكِنَّا لَا نَقْتُلُهُ وَلَا يُوجَدُ قَتْلُهُ مِنَّا إِلَّا فِي الْوَقْتِ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ تَقْتُلُهُ فِيهِ ، لَيْسَ لِأَنَّ عَلِمَ اللَّهُ مَنَعَنَا مِنْ قَتْلِهِ أَوْ يُدْخِلُنَا فِي فِعْلِهِ وَيُخْرِجُنَا مِنْهُ ، لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِذَلِكَ ، لَكِنْ لِأَنَّ لَا نَحْتَارُ قَتْلَهُ وَلَا نُؤَيِّرُهُ إِلَّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

قال : وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ [١٠٥ب] بِأَجَلِهِ الْوَقْتُ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّ ، لَوْ لَمْ تَقْتُلُهُ لَأَنْتَهَى إِلَيْهِ وَلَعَاشَ إِلَى حُضُورِهِ ، فَقَدْ يَجُوزُ عِنْدَنَا أَنْ يُقَدِّمَ ظَالِمٌ عَلَى رَجُلٍ ، فَيَقْتُلُهُ ، فَيَكُونُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، قَدْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا الظَّالِمَ يَقْتُلُهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ وَيَعْلَمُ أَنَّهُ ، لَوْ لَمْ يَقْتُلُهُ فِيهِ ، لَعَاشَ إِلَى وَقْتٍ كَذَا .

فَيَقَالُ لَهُ : أَمَّا قَوْلُكَ : إِنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى قَتْلِهِ فِي الْأَجَلِ الَّذِي عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يُقْتَلُ فِيهِ ، فَإِنَّ عَلِمَهُ بِأَنَّهُ يُقْتَلُ فِيهِ لَا يُخْرِجُ الْقَاتِلَ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَتَلَهُ عِنْدَكَ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ وَفِي وَقْتِ أَرَادَ اللَّهُ كَوْنَهُ حَيًّا فِيهِ ، فَهُوَ لِذَلِكَ قَادِرٌ عَلَى فِعْلٍ مَا بِضَادِّ فِعْلِ الْقَدِيمِ وَمُرَادُهُ حَتَّى لَا يَتَيَّمَّ مَا أَرَادَهُ مِنْ حَيَاةِ الْمَقْتُولِ . وَفِي ذَلِكَ مِنَ الضَّعْفِ وَالْوَهْنِ وَالخُرُوجِ عَنِ الْقَدِيمِ مَا بَيَّنَّاهُ ، مِمَّا يُسْتَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ .

وَأَمَّا قَوْلُكَ : إِنْ أَرَزْتُ بِأَجَلِهِ الْوَقْتُ الَّذِي عَلِمَ أَنَّ الْمَقْتُولَ ، لَوْ لَمْ يُقْتَلْ ، لَأَنْتَهَى

١ الحاد : الحاده ، الأصل .

٢ أَمَّا : لَنَا ، الأصل .

إليه ولعاش إلى حين حضوره ؛ فإنه قول منك باطل . وقد بينّا أيضًا فساده من قبل ، لأنّ علم الله ، تعالى ، بأنه لو لم يُقتل ، لعاش إلى وقت بعد ذلك ، إن كان هذا هو المعلوم من حال المقتول لا يُوجب كون الوقت الذي علم الله ، تعالى ، أنّه ، لو لم يُقتل ، لدفع إليه أجلًا له على الحقيقة مع العلم أنّه لا يبلغ إليه ولا يكون حيًا فيه ، كما أنّه لا يجوز أن يكون أجله عمر الدنيا مائة ألف مرة ، وإن علم أنّه لا يبلغ ذلك ولا يكون حيًا فيه .

وإن جاز أن يكون في المعلوم أنّ ممّن قُتل ، لو لم يُقتل ، لعاش عمر الدنيا ، فكذلك لا يجوز أن يكون الشيء<sup>١</sup> من الأوقات التي لا يبلغ إليها ولا يكون حيًا فيها ، طالّت أم قصُرت ، أجلًا له . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل قولك .

وإن أردت بأجله الأجل الذي لو لم يُقتل ، لبُغ إليه ، لأنك بقولك : إنّهُ أجل له ، مُحقق لكونه أجلًا له ، وإن لم يبلغ إليه وعلم أنّه يموت دونه . وهذا جهل ، قد بينّا فساده من قبل بغير وجه ، وإنّه لا فرق بين المقتول في ذلك وبين الميت الذي ليس بمقتول ، وإنّه لا يمتنع في قضية [١٠٦] عقل ولا سمع أن يكون فيمن أماته الله ، تعالى ، حتف أنفه من يعلم أنّه لو لم يُحتم في تلك الحال ، لبغاه دهرًا طويلًا أو عمر الدنيا .

ولا يجوز باتّفاق أن يقال : إنّ ذلك عمر له ولا أنّه مقطوع عليه بالموت أجل ، يُعلم أنّه لا يبلغ إليه ولا يكون حيًا فيه . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قاله وكان ما أئزناهم من مغالبة العبد لربّه وكونه قديرًا على تقديم ما أخره الله وتأخير ما قدّمه وفعل ما يمتنع معه فعل القديم ، جلّ وعلا<sup>٢</sup> ، ومراده لازمًا لا محالة . وفيه الخروج

١ لدفع : لفع ، الأصل .

٢ الشيء : شيا ، الأصل .

٣ جلّ وعلا : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

عن الدّين .

فأما قوله : إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ ، تعالى ، بَأَنَّ الْقَتْلَ يَقَعُ فِي الْوَقْتِ لَا يُدْخِلُ الْقَاتِلَ فِيهِ وَعِلْمُهُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ وَلَا يَقَعُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهُ وَلَا يُلْحِثُهُ إِلَى تَرْكِهِ ، فَقَوْلُ صَحِيحٍ عِنْدَنَا . وَلَيْسَ فِي أَهْلِ الْحَقِّ مَنْ يَلْزُمُهُ ذَلِكَ وَيَقُولُ بِهِ .

وَلَوْ كَانَ عِلْمُ اللَّهِ ، تعالى ، بِكَشْبِ الْعَبْدِ وَمَا يَقَعُ مِنْهُ يُدْخِلُهُ فِيهِ وَبَأَنَّ مَا لَا يَقَعُ مِنْهُ يُخْرِجُهُ عَنْهُ ، لَكَانَ عِلْمُ اللَّهِ بِمَا يُوقَعُهُ هُوَ ، تعالى ، وَمَا لَا يُوقَعُهُ يُدْخِلُهُ فِي أَفْعَالِهِ وَيُخْرِجُهُ عَنْهَا وَلَكَانَ الْعِلْمُ بِكُلِّ مَعْلُومٍ عَلَى مَا هُوَ بِهِ هُوَ الَّذِي لَهُ صَارَ الْمَعْلُومُ كَذَلِكَ .

وهذا ما قد بيّنا فسادَهُ فِي غَيْرِ فَصْلِ مِنْ فُصُولِ الْكِتَابِ وَأَنَّ تَعْلُقَ الْعِلْمِ بِالْمَعْلُومِ يَبْقَى لِكُونِهِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ . وَلَوْلَا حُصُولُهُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْعِلْمُ ، لَمْ يَصِحَّ تَنَاوُلُهُ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الشَّيْءُ مَثَلًا ، إِنَّمَا يَصِيرُ حَادِثًا لِعِلْمِ الْعَالِمِ بِحُدُوثِهِ ، وَكَانَ الْعِلْمُ بِحُدُوثِهِ هُوَ الَّذِي أَوْجَبَ حُدُوثَهُ ، لَأَسْتَعْنَى عَنْ فَاعِلٍ يُحْدِثُهُ وَقَدْرُهُ عَلَيْهِ ، إِذْ كَانَ الْعِلْمُ بِحُدُوثِهِ مُوجِبًا لَهُ .

وَكَذَلِكَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُ الْعَالِمِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ مُتَحَرِّكًا وَسَاكِئًا وَمُتَلَوِّنًا ، وَجِبَ كَوْنُهُ كَذَلِكَ وَيُغْنِيهِ عَنْ كَوْنٍ وَلَوْنٍ وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ أَمْرٍ تَنَاوَلَهُ الْعِلْمُ إِنَّمَا يَصِيرُ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ لَتَعْلُقِ الْعِلْمُ بِهِ وَلَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ وَالْبَاقِي إِنَّمَا صَارَ قَدِيمًا وَبَاقِيًا لِعِلْمِ الْعَالِمِ بِكَوْنِهِ قَدِيمًا وَبَاقِيًا .

وَكَذَلِكَ فَتَاءُ الْفَانِي كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا فَنِيَ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَفْنَى ، لَا لِإِسْتِحَالَةٍ بِقَائِهِ أَوْ لِقَطْعِ الْبَقَاءِ عَنْهُ ، [ ١٠٦ ب ] إِنَّ كَانَ مَا يَبْقَى بِبَقَاءِ حَدِثٍ أَوَّلًا ، لَا لَوْجُودِ ضِدٍّ يَنْفِيهِ عَلَى أَصُولِكُمْ ، بَلْ إِنَّمَا يَفْنَى الْعِلْمُ بِأَنَّهُ يَكُونُ فَانِيًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ .

وكلُّ هذا جهلٌ ، لا يقولُ به أحدٌ من أهلِ الإثباتِ ، ولا يلزمُهُ أحدٌ من القدريةِ ؛ فلا وَجْهَ لِاشْتِقَالِهِمْ ، لا من أهلِ الإثباتِ ، ولا يلزمُهُ أحدٌ من القدريةِ إلَّا بالسؤالِ عن ذلك والقَدَحِ فيه ، بل قد بَيَّنَّا أَنَّ العِلْمَ والدَّلَالَةَ وَالْحَبَرَ الصِّدْقَ واقعٌ لِحُصُولِ المعلومِ والمَدْلُولِ عليه والمخبرِ على ما هو به ، وأَنَّهُ لولا كونهُ كذلك ، لَمَا كَانَ الدليلُ دليلًا عليه ولا العلمُ علمًا بكونِهِ كذلك ولا الخيرُ عن كونه كذلك صِدْقًا ؛ فزال تَمَوُّيُهُمْ بِذِكْرِ هذا الفصلِ والشروعِ في إفسادهِ .

فإن قالوا مُعْزِضِينَ على ما أَلْزَمْنَاهُمْ مِنْ كَوْنِ العبدِ قَادِرًا على تقديمِ قَتْلِ مَنْ أَخَّرَ اللهُ أَجْلَهُ وتأخيرِ أَجْلِ مَنْ قَدَّمَ اللهُ أَجْلَهُ وَأَمَرَ بِقَتْلِهِ وَأَخَذِ الْقَوْدَ منه ومُمانعةِ القديمِ ومُعَالَيتِهِ بذلك : هذا الكلامُ أيضًا لازِمٌ لَكُمْ وراجعٌ عليكم لأجلِ أَنْتُمْ تقولون : إِنْكُمْ ، إذا كُنْتُمْ أَصْحَاءَ سَالِمِينَ غَيْرِ مَمْنُوعِينَ مِنْ قَتْلِ عَدُوِّكُمْ الضعيفِ المكتوفِ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ ، فَإِنَّهُ قد خَلَّى بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ قَتْلِهِ وَجَارَ وَقُوعُ الْقَتْلِ مِنْكُمْ له ، فَأَنْتُمْ إِذَا تقولون : إِنْكُمْ مُطْلَقُونَ وَمُخَلَّى بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ قَتَلَ النَّاسَ قَبْلَ حُضُورِ آجَالِهِمْ وَغَيْرِ مَمْنُوعِينَ مِنْ تقديمِ ما أَخَّرَهُ اللهُ وتأخيرِ ما قَدَّمَهُ . وهذا في القُبْحِ والشَّنَاعَةِ وَمُخَالَفَةِ الإجماعِ بِمِثْلِ الَّذِي أَلْزَمْتُمُوهُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ قَادِرٌ على ذلك .

يَقَالُ لَهُمْ : معاذَ اللهِ أَنْ نقولَ ما تَوَهَّمْتُمْ عليه ، لأنَّ التَّخْلِيَةَ والإِطْلَاقَ في الأصلِ<sup>١</sup> عِنْدَنَا هو القُدْرَةُ التي في وجودِها وجودٌ مَقْدُورٌ ؛ فلو كَانَ العبدُ مُخَلَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَتْلِ الْحَيِّ قَبْلَ حُضُورِ أَجْلِهِ وَمُطْلَقًا في ذلك ، لَوُجِدَ منه القَتْلُ لا محالةِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ عِنْدَكُمْ وُجُودُ الْحَيَاةِ مع وُجُودِهِ وَلَدَخَلْنَا به في قولِكُمْ وَرَدْنَا فيه عَلَيْكُمْ لِإِيجَابِنَا وُجُودَ المَقْدُورِ لوجودِ القُدْرَةِ عليه وتَجَوُّزِكُمْ أَنْ لا يُوجَدَ .

١ لا : إضافة فوق السطر ، الأصل .

٢ والشناعة : والشاعة ، الأصل .

٣ الأصل : الوصل ، الأصل .

وقد دَلَّلْنَا فِي حَقِيقَةِ الْمَنْعِ وَالْإِطْلَاقِ عَلَى أَنَّ التَّخْلِيَةَ وَالْإِطْلَاقَ فِي الْفِعْلِ هُوَ [١٠٧] الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ دُونَ مَا سِوَاهَا ، فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهِ ؛ فَرَأَى مَا تَوَهَّمْتُمْ وَسَقَطَ مَا أَلْزَمْتُمْ .

فَأَمَّا قَوْلُكُمْ : فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَمْنُوعِينَ مِنْ قَتْلِ الْمَرْءِ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ ، فَإِنَّكُمْ إِنْ أَرَدْتُمْ بِنَفْيِ الْمَنْعِ نَفْيَ الزَّمَانَةِ وَالْعَجْزِ وَالْآفَاتِ ، وَأَنَّهُ ، إِذَا لَمْ يُقْتَلِ الْحَيُّ ، فَإِنَّا غَيْرُ زَمِينٍ وَلَا مُقْعِدِينَ وَلَا مُؤَوِّفِينَ وَلَا عَاجِزِينَ عَنِ الْحَرَكَاتِ وَالْاعْتِمَادَاتِ الَّتِي يَفْعَلُ اللَّهُ عِنْدَهَا مَوْتَ الْمَقْتُولِ ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ . وَإِنْ عَنَيْتُمْ بِقَوْلِكُمْ أَنَّا غَيْرُ مَمْنُوعِينَ مِنْ قَتْلِ الْحَيِّ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ أَنَّنَا قَادِرِينَ عَلَى قَتْلِهِ وَمُتَمَكِّينَ مِنْ ذَلِكَ ، فَهَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّنَا غَيْرُ قَادِرِينَ وَلَا مُتَمَكِّينَ مِنْ قَتْلِهِ . وَأَنْتُمْ خَاصَّةً تَرْغُمُونَ أَنَّ عَدَمَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ مَنَعٌ مِنْهُ . وَلِذَلِكَ تَلْزُمُونَ كَوْنَ الْكَافِرِ مَمْنُوعًا مِنَ الْإِيمَانِ وَكَوْنَهُ قَادِرًا عَلَيْهِ ، وَإِنْ كُنْتُمْ تَقُولُونَ : إِنَّ وُجُودَ ضِدِّ الْمَقْدُورِ مَنَعٌ مِنْهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ عَلَيْكُمُ الْمُطَالَبَةُ .

فَأَمَّا قَوْلُكُمْ : وَأَنْتُمْ تُجَوِّزُونَ قَتْلَ الْحَيِّ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ ، لِأَنَّنَا لَا نُجَوِّزُ ذَلِكَ ، إِنْ عَلِمْنَا وَوَقَّفْنَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَمُوتُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ ، لِأَنَّنَا إِذَا عَلِمْنَاهُ ، لَمْ نُجَوِّزْ قَتْلَهُ قَبْلَ حُضُورِ ذَلِكَ الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهُ ، لِأَنَّنَا إِذَا عَلِمْنَاهُ ، لَمْ نُجَوِّزْ قَتْلَهُ قَبْلَ حُضُورِ ذَلِكَ الْوَقْتِ . وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْهُ ، قُلْنَا فِي الْجُمْلَةِ : لَا يَجُوزُ مَوْتُهُ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ ، لِأَنَّ التَّجَوُّزَ شَكٌّ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَشَكَّ فِي أَنَّهُ يَمُوتُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي عَرَفْنَا أَنَّهُ وَقْتُ أَجَلِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ شَكٌّ فِي خَيْرِ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَلَا شَكٌّ أَيْضًا فِي أَنَّهُ لَا يَمُوتُ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ أَجَلًا لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَوْتُهُ إِلَّا

١ يلزمون : لزمونا ، الأصل .

٢ قادراً ، قادر ، الأصل .

في الوقت الذي جعل آجاله ؛ فَبَطَلَ تَوْهُمُ تجويزنا مَوْتَ أَحَدٍ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ وَقَتْلَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ .

فإن قالوا : فهذا الكلام لازم لكم من وجه آخر ، وهو أنكم تقولون : إنَّ القديم قادرٌ على أن يُجِيتَ المَرَّةَ قَبْلَ حُضُورِ أَجَلِهِ الذي جَعَلَهُ أَجَلًا لَهُ ؛ فَجَوَّزُوا أيضًا كَوْنَنَا قَادِرِينَ على ذلك !

[١٠٧ب] قِيلَ لَهُمْ : نحنُ ، إذا جَوَّزْنَا ذلكَ وَصَحَّحْنَا كَوْنَهُ مقدورًا له ، لم يَلَزَمْنَا أن يكونَ ممنوعًا من فعلٍ مُرَادِهِ ومُغَالَبًا في حُكْمِهِ ، لأنَّنا نقولُ : لو أَمَاتَهُ قَبْلَ ذلكَ الوقتِ ، لكانَ الموتُ فِعْلُهُ وواقعًا بِأَخْتِيَارِهِ ولكانَ السابقُ في عِلْمِهِ أَنَّهُ يُجِيتُهُ في ذلكَ الوقتِ . والمانع لا يكونُ مانعًا لِنَفْسِهِ من فعلٍ ما لا يَقَعُ إِلَّا وهو مُرِيدٌ لَهُ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، فَارْقَ كَوْنَهُ قَادِرًا على ذلكَ وَكَوْنُ غَيْرِهِ قَادِرًا عليه فيما تُوجِبُهُ قدرَةُ الغَيْرِ على ضِدِّ فِعْلِهِ وَخِلَافِ مُرَادِهِ . وزَالَ ما ظَنُّوهُ .

باب آخر من القول في الآجال والأمر بما لا يراد

ويقال لجميعهم : خَبَرُونَا عَمَّنْ ثَبَّتَ عَلَيْهِ وَجُوبُ الْقَتْلِ قَوْدًا بِقَتْلِ كَانَ مِنْهُ لغيره أو بِرِدَّةٍ عَنِ الْإِسْلَامِ أَوْ بِالزَّيْنَةِ وَالْإِحْصَانِ بَأَن يُعْلَمَ ثَبُوتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَطْعًا وَوُقُوعُ مَا يَسْتَوْجِبُ بِهِ الْقَتْلَ أَوْ قَامَتْ بِهِ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ ! أَلَيْسَ قَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، عَلَى الْإِمَامِ قَتْلَهُ !

فإذا قالوا : أجل .

قيلَ لهم : فما تقولون ، إِنَّ ضَيَّعَ الْإِمَامُ الْحَدَّ وَتَرَكَ قَتْلَهُ : هل أَرَادَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، قَتْلَ الْإِمَامِ وَضَرْبَهُ لِعُنُقِهِ وَرَجْمَهُ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ خُرُوجُ رُوحِهِ لَا مُحَالَةً أَوْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ مِنْهُ ؟

فإن قالوا : أَمَرَهُ بِذَلِكَ وَلَمْ يُرِدْ مِنْهُ ، إِذَا لَمْ يُقِمِ الْحَدَّ وَلَمْ يَفْعَلْهُ ، أَقَرُّوا بِالْحَقِّ وَتَرَكَوا الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ إِلَّا بِمَا يُرِيدُ وَقُوعُهُ مِنَ الْمَأْمُورِ .

وإن قالوا : بل قد أَرَادَ مِنَ الْإِمَامِ رَجْمَهُ وَضَرْبَ عُنُقِهِ وَفَعَلَ الْأَسْبَابَ الَّتِي لَا يَصْحُقُ بِقَاءِ الرُّوحِ وَالْحَيَاةِ مَعَ وُجُودِهَا .

قيلَ لهم : فهو إِذَا مُرِدَّ الْإِخْرَاجَ لِرُوحِهِ وَإِبْطَالَهُ لِحَيَاتِهِ وَفَعَلَهُ لِمَا يَكُونُ مَعَهُ خُرُوجُ الرُّوحِ وَإِبْطَالُ الْحَيَاةِ .

فإن قالوا : أجل .

قيلَ لهم : فإذا لَمْ يَفْعَلِ السُّلْطَانُ قَتْلَهُ وَمَا يُبْطِلُ مَعَهُ حَيَاتَهُ وَيُخْرِجُ رُوحَهُ وَيَبْقَى مَنْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ حَيًّا ، أَلَيْسَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، هُوَ الْمُخَيَّبِي لَهُ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ [١٠٨] وَبُقِيَ الرُّوحُ فِيهِ ؟

فإذا قالوا : أجل .



قيل له : فهل أَرَادَ تَبْقِيَّتَهُ له وكونه حَيًّا وبقاء الروح فيه أم لا ؟

فإن قالوا : لا .

قيل لهم : وكيف يُبْقِي وَيُحْيِي ، تعالى ، مَنْ لَيْسَ بِمُرِيدٍ لِحَيَاتِهِ وبقائه ؟ وإن جاز ذلك ، فَلِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يُحْزَرَكَ وَيُسَكَّنَ وَيُمَيَّتَ مَنْ لا يريدُ إحداثَهُ ولا تحريكَهُ وتسكينَهُ وإماتتَهُ ؟ وما أنكرتُمْ ، إن جازَ هذا ، أن لا يكونَ مُرِيدًا لشيءٍ مِنْ أفعاليهِ ؟ وهذا نهايةُ الإحالةِ مِنْ قولنا وقولهم .

وإن قالوا : بل هو ، تعالى ، مرِيدٌ لِحَيَاةِ مَنْ وَجَبَ عليه القتلُ ولم يقتله الإمامُ وَعَصَى بِتَغْطِيلِ إقَامَةِ الْحَيِّ عليه وإبقائه .

قيل : وكيف يريدُ مِنَ السُّلْطَانِ قَتْلَهُ وَضَرْبَ عُنُقِهِ والأفعالِ التي لا يَصِحُّ بقاءُ الروح والحياةِ معها ويريدُ مَعَ ذَلِكَ بقاءَهُ وكونَهُ حَيًّا مَعَ تَضَادِّ وجودِ الحياةِ فيه مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى ، وإبطالِها وخروجِها مِنْ جِسمِ ذَلِكَ الْحَيِّ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ بسببٍ ، يُوجِبُ بطلانَها مَعَ عِلْمِهِ ، تعالى ، بِتَضَادِّ ذَلِكَ وَاسْتِحَالَتِهِ ؟ وإنْ أُمِّكُنْ هذا وجازَ ، فَلِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ وجودَ الحياةِ والموتِ مَعَ الْعِلْمِ بِتَضَادِّهِمَا ؟ فإن لم يَجُزْ ذَلِكَ لِلتَضَادِّ الذي بَيْنَهُمَا ، لم يَجُزْ أَنْ يُرِيدَ قَتْلَ الإمامِ لِمَنْ وَجَبَ عليه القتلُ وإخراجهُ لروحه وأن يُرِيدَ مَعَ ذَلِكَ إحياءَهُ وَتَبْقِيَّتَهُ لِتَضَادِّ ذَلِكَ وَاسْتِحَالَةِ آجَتِمَاعِهِ . ولا مَخْرَجٌ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

فإن قالوا : أليس في هذا إحالةٌ ؟ لأنَّ تَبْقِيَةَ الْحَيِّ وَجَعَلَ الحياةَ فيه مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تعالى ، وَضَرْبُهُ عُنُقَهُ وإخراجِ السُّلْطَانِ لروحه وفِعْلُ ما يُبْطِلُ به حَيَاتَهُ مِنْ فِعْلِ السُّلْطَانِ ، وهو غَيْرُ فِعْلِ اللَّهِ ، تعالى ، وليس في إِزَادَتِهِ لِمَا هو مِنْ فِعْلِهِ وإرادةِ شيءٍ آخَرَ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ إحالةٌ .

يقال لهم : هذا أصلٌ يخالفُكم فيه كُلُّ قَائِلٍ لِخَلْقِ الْأَعْمَالِ وَيَزْعُمُ أَنَّ فِعْلَ السُّلْطَانِ لِلْقَتْلِ خَلَقَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، وَمِنْ فِعْلِهِ ؛ فَزَالَ مَا قُلْتُمْ .

ثُمَّ هُوَ فَاسِدٌ مَعَ تَسْلِيمِ ذَلِكَ لَكُمْ . وَذَلِكَ أَنَّ قَتْلَ السُّلْطَانِ لِلْقَائِلِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ وَضَرْبُهُ عَنْقَهُ وَإِخْرَاجُهُ رُوحَهُ مُضَادٌّ لَوْجُودِ الْحَيَاةِ [١٠٨ب] فِيهِ أَوْ جَارٍ مَجْرَى الضَّيْدِ لِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ عَلِمَ عَلَى قَوْلِكَ أَسْتَحَالَةُ بَقَاءِ الْحَيَاةِ مَعَ ضَرْبِهِ الْعَنْقَ وَخُرُوجِ الرُّوحِ ، كَمَا تَعَلَّمُ أَسْتَحَالَةَ بَقَاءِ الْحَيَاةِ مَعَ الْمَوْتِ . وَاللَّهُ عَالِمٌ بِأَسْتَحَالَةِ ذَلِكَ ؛ فَيَجِبُ إِحَالَةُ كَوْنِهِ مُرِيدًا لَضَرْبِهِ الْعَنْقَ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ وَبَقَاءِ الْمَقْتُولِ وَفِعْلِ الْحَيَاةِ فِيهِ مِنْ فِعْلِهِ لِأَسْتَحَالَةِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ ، وَكَمَا أَنَّ ، لَوْ فُرِضَ أَنَّ فِعْلَ الْمَوْتِ الْمُضَادَّ لِلْحَيَاةِ يَصِحُّ مِنْ غَيْرِهِ ، لَأَسْتَحَالَ مِنْهُ ، تَعَالَى ، أَنْ يُرِيدَ إِيجَادَ الْحَيَاةِ فِي الْجَسَدِ مِنْ فِعْلِهِ وَإِيجَادَ الْمَوْتِ مِنْهُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنَ التَّضَادِّ . وَلِذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يُرِيدَ ضَرْبَ الْعَنْقِ مِنْ فِعْلِ الْإِمَامِ أَوْ غَيْرِهِ وَيُرِيدَ مَعَ ذَلِكَ فِعْلَ الْحَيَاةِ فِي الْجَسَدِ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنَ التَّنَافِي والتضادِّ وَعَلِمِهِ بِذَلِكَ .

فَإِنْ قَالُوا : قَدْ جَازَ وَصَحَّ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِكُمْ أَنْ يُرِيدَ مَنْ قَتَلَ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ مِنْ فِعْلِ الْإِمَامِ وَلَا يُرِيدُهُ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ لَهُ إِقَامَةُ الْحَدِّ ؛ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ قَتْلَ الْإِمَامِ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُرِدْهُ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ .

يَقَالُ لَهُمْ : مَا قُلْتُمُوهُ مِنْ هَذَا لَيْسَ بِجَوَابٍ عَمَّا طُوبِئْتُمْ بِهِ . وَذَلِكَ أَنَّا أَلْزَمْنَاكُمْ أَسْتَحَالَةَ إِرَادَتِهِ لَكُونِ الْإِنْسَانِ حَيًّا بَاقِيًا بِحَيَاةٍ مِنْ فِعْلِهِ مَعَ إِرَادَتِهِ لِقَتْلِهِ وَضَرْبِ عَنْقِهِ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ لِأَسْتَحَالَةِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ وَعَلِمِهِ بِأَنَّهُ مُحَالٌ . وَلَيْسَ بِمُحَالٍ أَنْ يُرِيدَ الْقَتْلَ مِنَ الْإِمَامِ وَلَا يُرِيدُهُ مِنْ غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ لَا يَكُونُ مُرِيدًا لِبَقَائِهِ وَحَيَاتِهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا

بَقَاةُ وَأَخْبَاءُ وَيَقَى الرُّوحُ فِيهِ ، أَسْتَحَالَ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُرِيدَ إِمَاتَتَهُ وَإِخْرَاجَ رُوحِهِ وَضَرْبَ عُنُقِهِ وَرَجْمَهُ الَّذِي يَكُونُ الْمَوْتُ مَعَهُ لَا مُحَالَةَ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ إِرَادَةٌ مِنْهُ لِاجْتِمَاعِ الْمُحَالِ الْمُتَضَادِّ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ فَاعِلَيْنِ . وَإِرَادَةُ الْمُحَالِ الْمُتَنَبِّعِ أَجْتِمَاعُهُ مُحَالٌ مِمَّنْ يَعْلَمُ إِحَالََةَ ذَلِكَ .

وَلَيْسَ الْإِرَادَةُ لِاجْتِمَاعِ الضِّدَّيْنِ مِنْ فِعْلِ وَاحِدٍ أَوْ فِعْلِ فَاعِلَيْنِ بِمَنْزِلَةِ إِرَادَةِ الْقَتْلِ مِنَ الْإِمَامِ وَإِنْ لَمْ يُرَدْ [١٠٩] إِبْقَاؤُهُ مِنْ غَيْرِهِ ؛ فَعَلِمَ أَنَّ لَا طَائِلَ فِيهَا رَأَوْا الْإِنْفَصَالَ بِهِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

## فصل

وإن هم قالوا : إِنَّ تَرْكَ الإمام لِقَتْلٍ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ قَتْلُهُ بِالرَّجْمِ وَالسَّيْفِ وإخراجه بذلك لروحه قبيحٌ ، يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الذَّمَّ ، وَخَلَقَ الْحَيَاةَ فَيَسَنُ تَرْكَ الإمام قَتْلَهُ وَتَبْقِيَتَهُ ، تعالى ، له حَسَنٌ ، يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ والمدحَ ؛ فَلَمْ يَجِبْ تَضَادُّ إِرَادَةِ فِعْلٍ أَحَدِهِمَا ، وهو الْحَيَاةُ مِنْ فِعْلِهِ ، وَكَرَاهَتِهِ تَرْكَ السُّلْطَانِ لِقَتْلِهِ .

يَقَالُ لَهُمْ : الْمَطَالِبَةُ عَلَيْكُمْ بِحَالِهَا ، لِأَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الْحَسَنُ مِنْ قَتْلِ السُّلْطَانِ لَهُ وإخراجه لروحه لكونه أَمْرًا به وَمُوجِبًا لَهُ ، وهو لَا يُوجِبُ إِلَّا حَسَنًا ، وَأَرَادَ مَعَ ذَلِكَ فَعَلُهُ ، تعالى ، لِلْحَيَاةِ فِيهِ وَتَبْقِيَةِ رُوحِهِ فِي جَسَدِهِ ، فَقَدْ أَرَادَ وُجُودَ الصِّدِّيقِ وَتَبْقِيَةِ الرُّوحِ فِيهِ مِنْ فِعْلِهِ وإخراجها مِنْ جَسَدِهِ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ وَأَرَادَ أَجْتِمَاعَ هَذَيْنِ الْجَنَسَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا الْحَيَاةُ مِنْ فِعْلِهِ وَالْآخَرُ إِبْطَالُهَا وإخراج الرُّوحِ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِأَسْتِحَالَةِ أَجْتِمَاعِ ذَلِكَ ؛ فَيَجُوزُ أَيْضًا لَوْ كَانَ الْمَوْتُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ أَنْ يُرِيدَ وُجُودَ الْحَيَاةِ فِي الْجَسَدِ مِنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ وَفِعْلَ الْمَوْتِ فِيهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ ، كَمَا يُرِيدُ تَبْقِيَةَ الرُّوحِ فِيهِ مِنْ فِعْلِهِ وإخراجها مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ بِقَاوُهَا فِيهِ ضِدًّا لإخراجها مِنْهُ .

وَكُلُّ هَذَا مَعْلُومٌ فَسَادُهُ وَأَسْتِحَالَتُهُ بِأَوَّلِ فِي الْعَقْلِ .

## فصل

وَأَعْلَمُوا ، وَفَقَّكُمُ اللَّهُ ، أَنَّ محصُولَ ما يَجِبُ لِرُؤُومِهِ لَهُمْ في هذا الفصلِ الذي ذَكَرَهُ شَيْوَحْنَا ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، هو أَسْتِحَالَةُ إِرَادَتِهِ لِإِجَادِ الحَيَاةِ فِيهِمْ مع إِرَادَتِهِ مِنَ الإِمَامِ فِعْلُ الأسبابِ التي يَسْتَحِيلُ وجودُ الحَيَاةِ معها مِنْ ضَرْبِ العُنُقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، مِمَّا لَا بَقَاءَ لِلحَيَاةِ معه ؛ فَأَمَّا إلِزَامُهُم أَسْتِحَالَةَ إِرَادَتِهِ لِنَبَقِيَةِ الإنسانِ مع إِرَادَتِهِ لِقَتْلِ [١٠٩ب] السُّلْطَانِ لَهُ وَنَقْضِ بِنْيَتِهِ وَضَرْبِ عُنُقِهِ ، وَلَيْسَ بِقَاوُهُ ضِدًّا لِنَقْضِ بِنْيَتِهِ . وَبَطْلَانُ حَيَاتِهِ مُسْتَحِيلُ إِرَادَةُ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لَهُ ، إِنَّمَا هَذَا وَجَبَ لَا مُحَالَةَ إِجَارَتُهُ .

عَلَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ البَقَاءَ وَأَسْتِمْرَارَ الوجودِ بِمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ القَتْلُ ، إِنْ قَتَلَهُ الإِمَامُ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ ، لَيْسَ بِمَعْنَى يُفْعَلُ وَيَتَجَدَّدُ ، وَإِنَّمَا يَدُومُ وَجُودُهُ بِصَحَّةِ بَقَائِهِ وَعَدَمِ ضِدِّهِ لَهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنْ كُنَّا نُخَالِفُهُمْ فِي ذَلِكَ .

وَيَقُولُ شَيْوَحْنَا : إِنَّ بَقَاءَهُ مَعْنَى يُفْعَلُ وَيَتَجَدَّدُ فِي كُلِّ وَقْتٍ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي بَابِ الإِعَادَةِ وَالْبَقَاءِ وَالْفَنَاءِ مِنْ قَبْلُ .

وكَذَلِكَ فَإِنَّ الرُّوحَ الَّذِي قَالَ أَصْحَابُنَا ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، يَرِيدُ اللَّهُ تَبَقِيَّتَهَا فِي الجَسَدِ عِنْدَ تَرْكِ الإِمَامِ إِقَامَةَ الْحَدِّ وَيُرِيدُ إِخْرَاجَ السُّلْطَانِ لَهَا . وَذَلِكَ إِرَادَةٌ مِنْهُ لِلصِّدِّيقِ ، إِنْ أُريدَ بِهَا النَّفْسُ الْمُرَدَّدَةُ فِي مَجَارِي أَنْفَاسِ الْحَيِّ ؛ فَلَعَمْرِي إِنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِيَتَرَدَّدَهَا فِيهِ مِنْ فِعْلِهِ وَإِرَادَتُهُ لَكُونِهَا غَيْرَ دَاخِلَةٍ فِيهِ وَلَا مُتَرَدِّدَةٍ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ إِرَادَةٌ لِأَمْرَيْنِ ضِدِّيْنِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ ، لِأَنَّ تَرَدُّدَ النَّفْسِ فِي جَسَدِهِ وَجَرِيَانَتَهُ فِي مَجَارِي أَنْفَاسِهِ ضِدٌّ لِجَنَسِهِ ، وَمَنْعُهُ مِنْ رَدِّهِ إِلَى الجَسَدِ فَهُوَ بِمِثَابَةِ إِرَادَتِهِ بِتَحْرِيكِ الجَسَمِ فِي وَقْتٍ عَنِ الْمَكَانِ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَإِرَادَتِهِ لِنَسْكِينِهِ فِيهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ . وَمُحَالٌ إِرَادَتُهُ لِيُجَوِّدَ الصِّدِّيقِ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنْ فِعْلِهِ وَالْآخَرُ مِنْ فِعْلِ

غيره ، غَيْرَ أَنَّ خُرُوجَ النَّفْسِ لَا يَكُونُ الْحَيُّ مَقْتُولًا وَمَيِّتًا مِنْ أَجْلِهِ وَلَا يَكُونُ حَيًّا مِنْ أَجْلِ دَخُولِهِ فِيهِ ، لِأَنَّهُ رِيحٌ تُجَاوِرُ جِسْمَ الْحَيِّ وَتَجْرِي فِي خُدُودِهِ وَمَجَارِي أَنْفَاسِهِ وَلَيْسَ يَكُونُ الْحَيُّ حَيًّا بِمُجَاوَزَةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَجْسَامِ لَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ .

وإن أُريدَ بالروح الذي قاله أصحابنا ، قد أَرَادَ تَبَقُّيَّتَهَا فِي جِسْمٍ مَرُّ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ ، إِذَا لَمْ يَقْتُلْهُ الْإِمَامُ وَأَرَادَ مِنَ الْإِمَامِ إِخْرَاجَهَا . وَمُحَالٌ أَنْ يُرِيدَ بَقَاءَهَا فِي الْجَسَدِ وَخُرُوجَهَا [ ١١٠ أ ] مِنْهُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ ؛ ففِي هَذَا نَظَرٌ . وَأَوَّلُ مَا فِيهِ أَنَّ الْحَيَاةَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْبَقَاءُ عِنْدَنَا ، وَإِنَّمَا تَتَجَدَّدُ فِي الْحَيِّ حَالًا فَحَالًا . وَمُحَالٌ إِخْرَاجُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْجَسَدِ ، لَا فِي حَالٍ حَدُوثِهَا وَلَا فِي الثَّانِي مِنْهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ ضَرُوبًا مِنَ الْإِحَالَةِ ؛ فَوَجْهُ إِحَالَةِ إِخْرَاجِهَا مِنْهُ فِي حَالٍ حَدُوثِهَا ، فَلِأَنَّهُ يُوجِبُ كَوْنَهَا فِي مَكَائِنٍ مَعًا وَأَنْ تَكُونَ فِي الْجَسَدِ فِي حَالٍ خُرُوجِهَا وَأَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مُتَحَرِّكًا عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي وُجِدَ فِيهِ فِي حَالٍ وَجُودِهِ فِيهِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

وَمُحَالٌ أَيْضًا إِخْرَاجُهَا مِنْهُ فِي الثَّانِي ، لِأَنَّهَا مَعْدُومَةٌ فِي الثَّانِي لَا مُحَالَةٌ . وَمُحَالٌ إِخْرَاجُ مَعْدُومٍ لَيْسَ بِشَيْءٍ أَوْ إِدْخَالُهُ فِي شَيْءٍ ، وَلِأَنَّهَا لَوْ بَقِيَتْ إِلَى الثَّانِي ، لَاسْتَحَالَ أَنْ يُخْرِجَهَا اللَّهُ ، تَعَالَى ، مِنَ الْجَسَدِ أَوْ غَيْرِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ وَجُودَهَا فِي مَكَانٍ بَعْدَ مَكَانٍ وَأَنْ بَصِيرَ بِمَثَابَةِ الْأَجْسَامِ الْحَامِلَةِ لِلْأَكْوَانِ . وَذَلِكَ يُوجِبُ قَلْبَ جَنْسِهَا .

وَأَسْتَحَالَ لِذَلِكَ إِخْرَاجُ قَدِيمٍ أَوْ مُخْدَبٍ لَهَا مِنَ الْجَسَدِ ، لَوْ بَقِيَتْ ؛ فَكَيْفَ وَالْبَقَاءُ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهَا ؟ وَإِنْ أُريدَ تَبَقُّيَّةُ الْحَيَاةِ فِيمَنْ عَطَّلَ الْإِمَامُ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَيْهِ خَلَقَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، الْحَيَاةَ فِيهِ حَالًا فَحَالًا ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا زَامَ كَوْنُهُ حَيًّا

١ بقاءها : بقاءه ، الأصل .

٢ فلأنه : ولأنه ، الأصل .

أوقاناً وسينين مع ترك الإمام لِقَتْلِهِ ، فَلَمْ يَبْقَ حَيًّا إِلَّا بتجديده فعل الحياة فيه حالاً فحالاً .

ومُحالٌ لَعَمْرِي أن يُريدَ الله ، تعالى ، تجديده فعل الحياة فيه مع كونه مُريدًا لِيُضْرَبَ عنقه ونُقْضِي السُلْطَانِ لِيَنْتَبِهُ وفعل رَجِمَ يَمْتَنِعُ عَنْدهم ويستحيل وجود الحياة مِنْ فِعْلِهِ مَعَهُ ، لَأَنَّهُ يصيرُ بذلك مُريدًا لإيجاد الحياة فيه مِنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ وَلِفِعْلٍ مَا يُعْلَمُ ائْتِنَاغُ وجودها معه مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ ؛ فجاءَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ محصُولَ ما يلزمُهُمْ ائْتِنَاغُ كَوْنِهِ مُريدًا لأسباب الموتِ أو الأسباب التي يستحيلُ مَعَهَا وجودُ الحياةِ ويريدُ مَعَ ذَلِكَ وجودَ الحياةِ وهو عالِمٌ بأنَّ تلكَ الأسبابَ ، إذا وُجِدتْ ، ائْتِنَاغُ مَعَهَا وجودُ الحياةِ أو بقاؤها [١١٠ب] مِنْ فِعْلِهِ .

وقد قال لهم أصحابنا : إذا أَرَادَ ائْتِنَاغُ القتلِ وهو سببٌ لوجودِ مُسَبِّبٍ هو الموتُ ، فَمُحالٌ أن يُريدَ السَّبَبُ ولا يُريدُ المُسَبِّبُ . وهذا لا يَسْتَمِرُّ عليهم حتَّى يقولوا : إِنَّ ضَرِبَةَ العنقِ سَبَبٌ لوجودِ الموتِ ، ولأنَّ الموتَ فِعْلُ القاتِلِ مُتَوَلِّدًا ، كالألَمِ والاعتمادِ والتَّخْطِيقِ الذي يَقَعُ مُتَوَلِّدًا مِنْ فِعْلِ العبدِ ؛ فإن صَارُوا إلى أَنَّ الموتَ مَعْنَى ، كما أَنَّ الأَلَمَ مَعْنَى ، وأنَّهُما مُتَوَلِّدانِ عن ضربِ العنقِ ، والبارئُ ، تعالى ، عالِمٌ بكونه مريدًا لذلك ، فيجبُ ائْتِنَاغُ إِرَادَتِهِ لِيُضْرَبَ العنقَ والموتَ المُتَسَبِّبُ عَنْهُ مَعَ إِرَادَتِهِ لِفِعْلِ الحياةِ فيه .

هذا على أَنَّ القَصْدَ بالأمرِ بالقتلِ إيلامُ المقتولِ وعقوبتهُ وخروجهُ عن كونه حَيًّا ، لِيَرْتَدِعَ بِذَلِكَ ، ولأَجْلِهِ قَالَ ، تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [٢ البقرة ١٧٩] ، لَأَنَّهُ إذا قُتِلَ القاتِلُ ، وَقَعَ ائْتِنَاغُ مِنَ القتلِ ؛ فَمحالٌ على هذا أن يُريدَ القتلَ ولا يُريدَ مُسَبِّبَهُ المُوجبَ عنه .

وقد ذكرنا فصلاً في إرادة السبب والمُسبَّب والأمر بهما ووجوب كونهما قبيحين أو حسنين إلى غير ذلك في فصل من القول في إبطال التَوْلِيد وتَقْصِينَاهُ بما يُغْنِي عن الإطالة بِرَدِّهِ .

على أنه إن جاز أن يُريدَ السَّبَبُ مَنْ لا يُريدُ المُسَبَّبُ مع علمه بأنه لا بُدَّ أن يوجد مُسَبَّبُهُ مع زوال الموانع منه ، جاز أن يأمر به وينتهي عن مُسَبِّبِهِ ويكرهه ، فيأمر بضرب عُقِّي زيد من ينهى عن إبلاجه ومن يكره موته وإيلامه مع العلم بأنه لا بُدَّ من وجود مُسَبِّبِهِ . ويجب أن يصدق من قال : أنا أريدُ ضَرْبَ عُقِّي زيد وقَطَعَ أعضائه ، وأمر بذلك وأكْرَهُ كونه أليماً وأكْرَهُ أَفْتِرَاقَ أَجْزَائِهِ والوَهْمِي الموجود عِنْدَ قَطْعِهِ وَضَرْبِهِ . وهذا تَحَامُلٌ مِمَّنْ بَلَغَهُ . وإذا كان ذلك كذلك ، اسْتَحَالَ في صِفَتِهِ ، تعالى ، أن يُريدَ فِعْلَ الحَيَاةِ في الجسدِ ويُريدَ مع ذلك من الإمام فِعْلَ الأسبابِ المُؤَلَّدَةِ لِمَوْتِهِ ، لأنه ، إن كانَ القتلُ سَبَبًا وله مُسَبَّبٌ ، [ ١١١ ] ولا مُسَبَّبٌ لَهُ إِلَّا الوَهْمِي والألَمُ والموتُ ، لأنَّ عَدَمَ الحَيَاةِ فقط لا يكونُ مُسَبَّبًا عن القتلِ والضَرْبِ ، لأنَّ السَّبَبَ لا يُؤَلَّدُ عَدَمَ مَعْنَى ، وإنما يُؤَلَّدُ مُسَبَّبًا ، هو حدوثُ مَعْنَى .

ومحال كونه ، تعالى ، مُريدًا لِفِعْلِ الحَيَاةِ في الجسدِ في حالٍ ، يُريدُ فِعْلَ المَوْتِ مُتَوَلِّدًا عن فِعْلِ غيره ، لأنَّ ذلك إرادةٌ لِاجْتِمَاعِ ضِدَّيْنِ وإن كانا مِنْ فِعْلِ فاعِلَيْنِ ، وكان أحدهما مُتَوَلِّدًا عن سببٍ والآخرُ حَادِثًا عن سببٍ . وذلك مُحَالٌ .

وإن قال قائلون منهم : إنَّ القتلَ وضَرْبَ العُنُقِ ليس بِمُؤَلَّدٍ للموتِ ، وإنما يُؤَلَّدُ الوَهْمِي والألَمُ ونَقْضُ النِّبْيَةِ ؛ فإذا انْتَقَضَتِ النِّبْيَةُ ، بَطَلَتِ الحَيَاةُ . وليس بطلانها أَمْرًا ، يَتَوَلَّدُ عن نَقْضِ النِّبْيَةِ ، وإنما تُعَدَّمُ لِعَدَمِ النِّبْيَةِ التي تَحْتَاجُ في وجودها إلى وجودها .



قيل لهم : فالكلام أيضا مُتَوَجِّهٌ ، وإن لم يقولوا : إِنَّ عَدَمَ الْحَيَاةِ فِعْلٌ مُتَوَلِّدٌ عَنِ الْقَتْلِ ، لِأَنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يُرِيدَ ، تعالى ، إِبْجَادَ الْحَيَاةِ مِنْ فِعْلِهِ مَعَ وُجُودِ أَفْتِرَاقِ الْبَيْنَةِ وَنَقْضِهَا مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ ، كما يستحيلُ أَنْ يُرِيدَ فِعْلٌ سُكُونِ الْجَسَمِ فِي الْمَكَانِ فِي وَقْتٍ ، يُرِيدُ فِيهِ تَحَرُّكُهُ عَنْهُ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ ، لِتَضَادِّ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ وَامْتِنَاعِهِ . ولا جوابَ لَهُمْ عَنْهُ .

وَأَعْلَفُوا أَنَّ لِمَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّ مِنَ الْأَعْرَاضِ مَا يَبْقَى ، أَنْ يَقُولَ فِي جَوَابِ مَا سَأَلَهُمْ أَصْحَابُنَا عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ : إِنَّ الْحَيَاةَ مِنْ جَنْسِ مَا يَبْقَى ؛ فَإِذَا فَعَلَ اللَّهُ ، تعالى ، الْحَيَاةَ فِي جَسَمٍ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ بَعْضُ الْأَفْعَالِ وَأَمَرَ بِقَتْلِهِ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُرِيدَ قَتْلَهُ مِنَ الْإِمَامِ ، كما أَمَرَ بِهِ لِعَلِمِهِ بِأَنَّ بَطْلَانَ الْحَيَاةِ مِنْ جَسَدِهِ عَنْ فِعْلٍ مِنَ الْإِمَامِ هُوَ الْأَصْلَحُ فِي بَابِ اللَّطْفِ وَالتَّكْلِيفِ دُونَ بَطْلَانِهَا بِمَوْتٍ ، يَضَادُّهَا مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى ، أَوْ يَنْقُضُ لِبَنِيَّتِهِ ؛ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْإِمَامُ ذَلِكَ ، كَانَ عَاصِيًا مَذْمُومًا بِتَرْكِ فِعْلِ الْقَتْلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ . وَلَا يَكُونُ الْقَدِيمُ فِي ذَلِكَ الْحَالِ مُرِيدًا لِتَجْدِيدِ الْحَيَاةِ ، لِأَنَّهُ لَا تَجَدُّدَ فِيهِ ، وَلَا لِبَقَاءِ لَتِلْكَ الْحَيَاةِ الَّتِي كَانَ فَعَلَهَا [١١١ب] فِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا بَقَاءَ لَهَا ، يُفْعَلُ وَيَتَجَدَّدُ ، وَلَا لَشَيْءٍ مِنَ الْبَاقِيَّاتِ . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرِيدَ دَوَامَ وُجُودِهَا ، لِأَنَّ بَقَاءَ الشَّيْءِ هُوَ دَوَامُ وُجُودِهِ ، وَلَيْسَ دَوَامُ وُجُودِهِ حَادِثًا ، وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْإِرَادَةُ بِحُدُوثِ الشَّيْءِ وَالبَاقِي غَيْرُ حَادِثٍ وَلَا لَهُ بَقَاءٌ حَادِثٌ ؛ فَلَمْ يَصِحَّ لِذَلِكَ إِزَادَةُ حَيَاتِهِ فِي حَالِ بَقَائِهَا وَلَا إِزَادَةُ بَقَاءِ لَهَا حَتَّى يَكُونَ مُرِيدًا لَوُجُودِ ضِدَّتَيْنِ ، وَإِنَّمَا كَانَ أَرَادَ إِبْجَادَ الْحَيَاةِ فِيهِ أَوَّلَ حَالٍ حَدُوثِهَا .

قالوا : وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَلْزَمْنَا أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِحَيَاةِ الْقَاتِلِ أَوْ لِبَقَاءِ حَيَاتِهِ وَمُرِيدًا لِقَتْلِ الْإِمَامِ لَهُ وَنَقْضِ بَنِيَّتِهِ ، بَلْ إِنَّمَا يَرِيدُ قَتْلَ الْإِمَامِ وَنَقْضَ بَنِيَّتِهِ الَّذِي أَمَرَهُ بِهِ وَعِنْدَ وُجُودِهِ تَبْطُلُ الْحَيَاةُ مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى .

ومن جواب هذا الكلام أن يُطالَبُوا بالدلالة على صحة بقاء الحياة . وَتَبَيَّنَ لَهُمْ مِمَّا سَلَفَ اسْتِحَالَةُ بَقَائِهَا وَأَتَاهَا لَوْ تَقَيَّيْتُ ، لَمْ يَجْزِ اتِّفَاقُهَا وَالْحَيِّ بِحَالِهِ بِمَوْتِ حَادِثٍ ، بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَجُودُهَا مَانِعًا مِنْ حَدُوثِ ضِدِّهَا . وَقَدْ أَجَبْنَا عَنْ قَوْلِهِمْ مِنْ قَبْلُ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْحَادِثِ أَنْ يُؤَوَّرَ فِي إيجاب نفي النافي وَأَنَّ النَّافِي لَا يَصِحُّ مَنَعُهُ مِنْ حَدُوثِ ضِدِّهِ بغير وجهٍ وَنَقَضْنَا كُلَّ مَا يَعْتَلُونَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ فَوَجِبَ بِهِذِهِ الدَّلَالَةُ بِطُلَانُ بقاء سائر الأعراضِ وَبَيَّنَّا مَا لَهُ ضِدٌّ مِنْهَا .

وقد بَيَّنَّا أَيْضًا فِيمَا سَلَفَ فساد قول مَنْ زَعَمَ مِنْهُمْ أَنَّ المَوْتَ لَيْسَ بِمَعْنَى يَضَادُّ الْحَيَاةَ وَأَنَّهُ قَوْلٌ يُوجِبُ نَفْيَ جميع الأعراضِ بِمَا يُغْنِي عن الإطالة بِرَدِّهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ ، تَعَالَى ، مُجَدِّدًا لِفِعْلِ الْحَيَاةِ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، يَكُونُ الْإِنْسَانُ فِيهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِمَا يَفْعَلُهُ مِنَ الْحَيَاةِ فِيهِ وَأَنْ يَكُونَ عَلَى قَوْلِهِمْ مَعَ إِرَادَتِهِ فِعْلُ الْحَيَاةِ فِيهِ قَدْ أَرَادَ قَتْلَهُ وَإِخْرَاجَ الْإِمَامِ لِيُرْجُوهُ وَإِبْطَالُهُ لِحَيَاتِهِ وَفِعْلٌ مَا لَا يَصِحُّ مَعَهُ فِعْلُهُ ، تَعَالَى ، لِلْحَيَاةِ فِيهِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ ، مُتَنَاقِضٌ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ .

وَيَصِحُّ أَنْ يَدَّ بِجَعْلِ هَذَا الْكَلَامِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ يَأْمُرُ بِمَا لَا يُرِيدُهُ ، [ ١١٢ ] بَانَ يَقَالُ : إِذَا كَانَ قَدْ أَمَرَ بِالْقَتْلِ الَّذِي هُوَ عِنْدَكُمْ نَقْضُ الْبَيِّنَةِ الَّذِي يَسْتَحِيلُ مَعَهُ وَجُودُ الْحَيَاةِ وَلَمْ يَفْعَلِ الْإِمَامُ الْقَتْلَ ، اسْتَحَالَ أَنْ يُرِيدَ فِعْلَهُ مِنْهُ مَعَ إِحْدَائِهِ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، لِلْحَيَاةِ فَيَمْنُ أَمَرَ بِقَتْلِهِ حَالًا فَحَالًا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ إِرَادَتَهُ لِلشَّيْءِ وَإِرَادَتَهُ لِمَا يَسْتَحِيلُ وَجُودُهُ مَعَ وَجُودِهِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ .

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ صَحَّةِ بقاء الحياة : فَخَبِّرُونَا ، وَإِنْ كَانَتْ الْحَيَاةُ بَاقِيَةً ، فَيَمْنُ وَجِبَ عَلَى الْإِمَامِ قَتْلُهُ وَإِبْطَالُ حَيَاتِهِ ! أَلَيْسَ قَدْ عَلِمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّ الْإِمَامَ

يُعْصِي بِتَرْكِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِهِ وَأَنَّهُ يَكُونُ بَاقِيًا حَيًّا فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يَتْرُكُ الْإِمَامُ قَتْلَهُ ؟

فَإِذَا قَالُوا : أَجَلٌ . وَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ .

قِيلَ لَهُمْ : فَأَجَلُهُ عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، الَّذِي قَسَمَهُ الْوَقْتُ الَّذِي أَمَرَ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ فِيهِ أَوْ الْوَقْتُ الَّذِي عَلِمَ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ يُحْيِيهِ فِيهِ بِغَيْرِ قَتْلِ الْإِمَامِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : بَلْ أَجَلُهُ الَّذِي أَمَرَ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ فِيهِ وَإِبْطَالُ حَيَاتِهِ ، فَعَصَى بِتَرْكِ ذَلِكَ .

قِيلَ لَهُمْ : فَقَدْ أَخَّرَ الْإِمَامُ أَجَلَهُ الْمَقْسُومَ إِلَى مُدَّةٍ بَعْدَهُ وَإِلَى حَيْثُ يُحْيِيهِ اللَّهُ ، تَعَالَى . وَهَذَا يُوجِبُ تَأْخِيرَ الْإِمَامِ لِأَجَلٍ مِّنْ قَدَّمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَجَلَهُ ؛ وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ الْقَاتِلَ الظَّالِمَ قَدْ قَطَعَ أَجَلَ الْمَقْتُولِ عَلَيْهِ وَقَدَّمَ مِنْ قَتْلِهِ وَفَعَلَ مَا يُوجَدُ الْمَوْتُ عِنْدَهُ مَا أَرَادَ اللَّهُ تَأْخِيرَهُ مِنْ مَوْتِهِ . وَذَلِكَ تَرْكُ لِلدِّينِ .

عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ : كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ أَجَلُ مَوْتِ الْإِنْسَانِ وَقَتًا ، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ فِيهِ وَلَا يَكُونُ إِلَّا حَيًّا ؟ وَإِنْ جَازَ ذَلِكَ ، فَلِمَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْوَقْتُ وَقَتًا لِمَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَوْتُهُ فِيهِ ، كَمَا يَكُونُ أَجَلًا لِمَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَوْتُهُ ؟ وَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلُ .

عَلَى أَنَّ هَذَا قَوْلٌ يُوجِبُ عَلَى قَائِلِهِ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ أَوقَاتِ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ الَّتِي يَعْلَمُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ يَكُونُ حَيًّا فِيهَا أَجَلًا لِمَوْتِهِ وَقَتًا لَهُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ الْمَوْتُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَإِلَّا فَمَا جَعَلَ بَعْضَ الْأَوْقَاتِ الَّتِي لَا يُوجَدُ الْمَوْتُ فِيهَا وَقَتًا وَأَجَلًا لِمَوْتِهِ دُونَ بَعْضٍ ؟ وَإِذَا بَطَلَ [١١٢ب] هَذَا بِاتِّفَاقٍ ، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ أَجَلُ مَوْتِهِ الْوَقْتُ الَّذِي أَمَرَ الْإِمَامُ فِيهِ بِقَتْلِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ لَا يَكُونُ مَقْتُولًا وَلَا مَيِّتًا فِيهِ .

وإن قالوا : بل نقول : إِنَّ أَجَلَ مَوْتِهِ الوقت الذي يَعْلَمُ الله أَنَّهُ يُمِيتُهُ فيه وإنَّ ما قَبْلَهُ مِنْ الأوقات التي لو لم يَقْتُلْهُ السُّلْطَانُ فيها أَجَلَ لحياته ووقت لها .

فيل لهم : فهل أَرَادَ الله ، تعالى ، كونه حياً في تلك الأوقات ، كما جعلها أَجْلاً لحياته ؟

فإن قالوا : لا ، صاروا إلى أَنَّهُ قد يَسْتَمِرُّ أَجْلاً<sup>١</sup> ، لم يُرَدْ كونه أَجْلاً له ولا أن يكون فيه حياً . وهذا تخليطٌ مِثْنُ صار إليه .

فإن قالوا : بل أَرَادَ كونه أَجْلاً له ، كما عَلِمَ كونه أَجْلاً له .

فيل له : فكيف يُرِيدُ كونه أَجْلاً ويُرِيدُ مِنَ الإمام قَطْعَهُ وإبطال حياته حتى يُرِيدَ كونه حياً ويُرِيدَ كونه مقتولاً ، مضروب العنق ؟ وهذا ما قد عَلِمَ فساده .

ويقال لهم : فإذا جعل تلك الأوقات أَجْلاً لحياته ، ثم أَرَادَ مِنَ الإمام قَتْلَهُ ، فَقَدْ أَرَادَ أن تكون الأوقات أَجْلاً لحياته وأَرَادَ إيقاع القتل فيها وأن يكون السلطان قاطعاً للأجل الذي جعله أَجْلاً له . وهذا نهاية الإحالة .

فَدَلَّ ذَلِكَ على أَنَّ مَنْ وَجِبَ على الإمام قَتْلُهُ ، فَلَمْ يَقْتُلْهُ ، بَأَنَّهُ لم يَخْضُرْ أَجْلُهُ ولم يُرَدْ مِنَ الإمام قَتْلُهُ . وفي ذلك إفسادٌ لقولهم في الأجل وقولهم : إِنَّهُ لا يَأْمُرُ ، تعالى ، إلَّا بما يُرِيدُ كونه ، لَأَنَّهُ أَرَادَ إبطال الإمام لحياته مَنْ وَجِبَ عليه قتلُهُ وأَرَادَ مع ذلك حياته وكَوَّنَ تلك الأوقات أَجْلاً لها المُنافي . وهذا نهاية الإحالة ؛ فَبَطَلَ ما قالوه . وهذِهِ جُمْلَةُ مقنعة في القول في الآجال .

١ وقت : ووقا ، الأصل .

٢ أجل : احلا ، الأصل .

باب الكلام في الأرزاق وهل هو ، تعالى ، رازق للحرام والفصل بين معنى الرزق والملك وجهات ثبوت الأملاك وما يصح ثبوت الملك له وإضافته إليه وغير ذلك من فصول القول في هذا الباب

### فصل القول في معنى الرزق وحقيقته

اختلف الناس في معنى الرزق مع اتفاق الكل على أنه لا بُدَّ من كونه مضافاً إلى [١١٣] مَرْزُوقٍ ، يكون رِزْقاً له ، كما أنه لا بُدَّ من إضافة الرسول إلى مرسل والمعلوم والمملوك إلى ذاكِرٍ عالمٍ مالِكٍ وكلِّ ما جرى مجرى ذلك من المضاف ، وأنه محال كونه رِزْقاً ، لا لأجل ولا مضاف إلى مرزوق .

ثم اختلفوا بعد ذلك في حقيقة وصف الشيء بأنه رِزْقٌ أنه الشيء الذي يكون الحيُّ مُنتَفِعاً به ولا معنى لوصفه بأنه رِزْقٌ للحي أكثر من ذلك . وقد تختلف جهات انتفاعه ، فربما كان جهة الانتفاع به غذاء للأبدان وقواماً للأجسام ومُصلِحاً لها وأن يكون طعاماً وشراباً ودواءً ، يُنقِّع الجسم ويصلح الحي يتناولُه ، وربما كان ثوباً يقيه ويستر عورته ويتقي به الحرَّ والبرد وما يجري مجرى الثوب ممَّا يستر ويقي وينتفع به الحي في مثل استعماله بهذه الأشياء ، وربما كان رِيعاً وداراً ، ينتفع بسكنائها والتصرف فيها ، وربما كان ضيعةً وعقاراً ، ينتفع بِثَمَرِهِ وَرِزْعِهِ وَغَلَّتِهِ ، وربما كان الرِّزْقُ مالاً ، ينتفع به ويلتذُّ بكونه في يده ويدفع المضارَّ به ، وأجتلاب النفع ببلوغ الأغراض في الصلة به وشراء ما ينتفع بِثَمَرِهِ عاجلاً إلى غير ذلك من وجوه الانتفاع بالأموال ، وربما كان الطعامُ مُدَكِّئاً وشراباً طاهراً ، وربما كان مِيتَةً ونجساً . ومن الناس من يزعم أنَّ الرِّزْقَ هو الطعامُ والشرابُ اللَّذَانِ يُوكَلَّانِ يُشْرَبَانِ دُونَ سَائِرِ

١ وربما : قرئما ، الأصل .

٢ وأجتلاب : واخلاف ، الأصل .

ما غَدَدْنَاهُ ، وَأَعْتَلُّوا بما نذكرُهُ ونُقَيِّدُهُ مِنْ بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ<sup>١</sup>.

وَرَبَّمَا كَانَ الرِّزْقُ مُلْكًا لِلْمَرْزُوقِ وَمِمَّا لَهُ عَلَيْهِ يَدٌ ، وَرَبَّمَا لَمْ يَكُنْ مُلْكًا لَهُ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَرْزُوقُ حَيًّا فَاعِيَلًا أَوْ فِي حَكِيمِ الْعَاقِلِ بَأَنْ يَكُونَ طِفْلًا ، وَرَبَّمَا كَانَ بِهِيْمَةً لَا تَغْفِلُ ، وَرَبَّمَا كَانَ الْعَاقِلُ إِنْسَانًا ، وَرَبَّمَا كَانَ مُلْكًا وَشَيْطَانًا . هَذَا هُوَ الْحَدُّ الصَّحِيحُ الْمُسْتَمِرُّ وَالِدَلِيلُ عَلَى صَحَّتِهِ .

وَجَوَّزْنَا كُلَّ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ الْحَيُّ ، فَإِنَّهُ رَزَقَ لَهُ ، كَيْفَ كَانَتْ خَالَهُ . وَكُلُّ مَا هُوَ رَزَقَ لَهُ ، فَإِنَّهُ مُنْتَفِعٌ بِهِ . وَالْحَدُّ ، إِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ فِي الطَّرِيدِ وَالْعَكْسِ وَالسَّلَامَةِ مِنَ النَقْصِ ، وَجَبَ تَوْثِيقُهُ وَاسْتِمْرَارُهُ .

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا وَيُؤَكِّدُهُ [١١٣ب] أَنَّنَا ، إِذَا ذَكَّرْنَا خِلَافَ النَّاسِ فِي مَعْنَى الرِّزْقِ وَأَنْتَدَنَا كُلَّ حَدٍّ ، يُحَدُّ بِهِ غَيْرَ الَّذِي وَصَفْنَاهُ ، وَجَبَ صَحَّةُ مَا حَدَدْنَاهُ بِهِ .

وَقَدْ قَالَ فَرِيقٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ كُلَّ مُنْتَفِعٍ بِهِ ، فَإِنَّهُ رَزَقَ الْعِبَادَ . قَالُوا : وَلَكِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُصَافَ إِلَى الْغَاصِبِ لَهُ وَإِنْ أُنْتَفَعَ بِهِ . وَيَقَالُ : إِنَّهُ أَكَلَّ رِزْقَهُ . وَلَا يَجِبُ ، إِذَا قِيلَ : إِنَّهُ أَكَلَّ مَا لَمْ يُرَزَقْ ، أَنْ يُتَوَهَّمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَلْقِ اللَّهِ ، بَلْ كُلُّ مُنْتَفِعٍ بِهِ ، فَإِنَّهُ خُلِقَ اللَّهُ ، وَلَكِنَّهُ مَعَ ذَلِكَ رَزَقَ لِلْعِبَادِ فِي الْإِطْلَاقِ . وَلَيْسَ بِرَزْقِ الْغَاصِبِ لَهُ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ بِمُلْكٍ لَهُ وَلَيْسَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَالانْتِفَاعُ بِهِ ، بَلْ ذَلِكَ مُحْظُورٌ عَلَيْهِ .

وَحَكَى الْبَلَخِي عَنِ الْمَعْتَزِلَةِ وَمَنْ وَافَقَهَا أَنَّ الرِّزْقَ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا مَا خَلَقَهُ اللَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُنْتَفِعِ بِهَا ، فَإِنَّهُ يَقَالُ : إِنَّهُ خَلَقَهَا رِزْقًا لِلْعِبَادِ . قَالَ : وَالْوَجْهُ الْآخَرُ مَا حَكَّمَ اللَّهُ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَرْزَاقِ لِبَعْضِ الْعِبَادِ دُونَ بَعْضٍ ، كَالْتِفَاضِلِ فِي الْمَوَارِيثِ وَالْفَقِيءِ وَالْقِسْمَةِ الَّتِي قَسَمَهَا لَهُمْ . وَيَجُوزُ أَنْ يَنْظَالَمَ الْعِبَادُ فِيهَا وَيَسْتَوْلِي

١ . . . . . وَجَلَّ : إِضَافَةٌ فِي طَرَفِ السَّطْرِ ، الْأَصْلُ .

بعضهم على رزقي بعضهم وقسمه ويغصبه ، فيكون أخذًا رزقًا غيره ، مُستَوَلِيًا على ما لم يُجْعَل رزقًا له .

وقد يقول القائل : وَكَلْتُ فَلَانًا بِقَبْضِ رِزْقِي مِنَ الْعَطَاءِ ؛ فمَحَالٌّ أَنْ يَكُونَ مَا أَخَذَهُ الظَّالِمُ رِزْقًا لَهُ إِلَّا عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ . وحكى عن سائر أَصْحَابِنَا وَجَمَاعَةِ أَهْلِ الْحَقِّ ، وَسَائِلِهِمُ الْمُجْبِرَةِ وَالْحَشَوِيَّةِ ، أَنَّ كُلَّ مَنْ أَكَلَ شَيْئًا أَوْ شَرِبَهُ أَوْ أَتَنَّفَعَ بِهِ فَإِنَّمَا أَتَنَفَّعَ بِمَا جَعَلَهُ اللَّهُ رِزْقًا لَهُ . ولا يجوز أن يأكل أحد رزقًا غيره ، حَرَامًا كَانَ أَوْ حَلَالًا . وهذا صحيح عَنَّا عَلَى مَا حَكَاهُ ؛ وَهُوَ الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ .

وقد دَخَلَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِالشَّيْءِ ضَرْبٌ مَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْأَمْوَالِ وَالثِّيَابِ وَالْمَسَاكِينِ وَالضَّيَاعِ وَكُلِّ مَا أَتَنَفَّعَ بِهِ الْحَيُّ عَلَى وَجْهِ مَا .

وَرَعَمَ الْجُبَّائِيُّ وَكَثِيرٌ مِنْ أَسْلَافِ الْمُعْتَزَلَةِ أَنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ أَنَّهُ الْمُلْكُ ، وَأَنَّ مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ رَزَقَ الْحَيَّ أَنَّهُ مَلَكُهُ ، وَأَنَّ الْعَاصِبَ لِبَطْعَامِ غَيْرِهِ لَمْ يَأْكُلْ رِزْقَهُ ، وَإِنَّمَا أَكَلَ رِزْقَ غَيْرِهِ ، كَمَا أَنَّهُ أَكَلَ مُلْكَ غَيْرِهِ [١١٤أ] وَمَالَ غَيْرِهِ وَطَعَامَ غَيْرِهِ . وَلَوْ كَانَ مَا أَكَلَهُ الْعَاصِبُ وَالسَّارِقُ رِزْقًا لِهَما ، لَمْ يَكُونَا بِذَلِكَ ظَالِمَيْنِ وَلَا مَذْمُومَيْنِ وَلَا مُعَاقَبَيْنِ ، كَمَا لَا يَكُونُ أَكِلُ رِزْقِهِ الَّذِي يَمْلِكُهُ مُعَاقِبًا ظَالِمًا مَذْمُومًا ؛ فَحَصَلَ مَعْنَى الرِّزْقِ مَعْنَى التَّمْلِكِ .

وَرَعَمَ أَبُو الْجُبَّائِيِّ أَنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ أَنَّهُ الْمُلْكُ الَّذِي لِمَالِكِهِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ . قَالَ : وَلِذَلِكَ لَا يُوصَفُ الْقَدِيمُ بِالرِّزْقِ ، وَإِنْ وُصِفَ بِالْمُلْكِ ، لِمَا كَانَ لَا يَبْصَحُ عَلَيْهِ الْإِنْتِفَاعُ بِشَيْءٍ مِنْ مُلْكِهِ .

وحكى عن بعض القدرية أَنَّ الرِّزْقَ هُوَ التَّنْفُعُ الَّذِي يَقَعُ عَلَى جِهَةِ التَّقْسِيطِ فِي الزَّمَانِ وَعَلَى قَدْرِ حَاجَةِ الْحَيِّ إِلَيْهِ . وَلِذَلِكَ يَقَالُ : رَزَقَ السُّلْطَانُ جُنْدَهُ ، لِمَا كَانَ

مُقَدَّرًا فِي الزَّمَانِ وَبِحَسَبِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ .

وَقَالَ نَوَائِثُ مُتَحَذِّثُونَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي الْجُبَّائِي ، مِنْهُمْ أَبُو خَلَّادٍ وَغَيْرُهُ : لَيْسَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ بِسَبِيلٍ ، وَإِنَّهُ قَدْ غَلَطَ وَأَخْطَأَ مَنْ قَالَ مِنْ شُبُوحِهِمْ : إِنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ مَعْنَى الْمُلْكِ ، وَإِنَّمَا حَقِيقَةُ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ رِزْقٌ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مَا أُمْنَكُنْ وَصَحَّ أَنْتَفَاعُ الْحَيِّ بِهِ ، وَلَيْسَ لِأَخِيذٍ مَنَعُهُ مِنْهُ .

قَالُوا : وَالِدَالَةُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ كُلَّ رِزْقٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَلَيْسَ لِأَخِيذٍ الْمَنَعُ مِنْهُ وَكُلُّ مُنْتَفِعٍ بِهِ وَلَيْسَ لِأَخِيذٍ الْحَنُوعُ مِنْهُ فَإِنَّهُ رِزْقٌ لِلْمُنْتَفِعِ بِهِ ؛ فَصَحَّ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ حَقِيقَةُ الرِّزْقِ . وَلِأَجْلِ ذَلِكَ كَانَ مَا تُنْتَفَعُ بِهِ الْبَهَائِمُ وَلَيْسَ لِأَخِيذٍ مَنَعُهَا مِنْهُ رِزْقًا لَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَلَيْهِ مُلْكٌ وَيَدٌ .

هَذَا جُمْلَةٌ مِنْ قَوْلِ النَّاسِ فِي حَقِيقَةِ الرِّزْقِ . وَمَنْ أَفْسَدَنَا جَمِيعَ الْأَقَاوِيلِ الْمُخَالَفَةِ لِقَوْلِنَا فِي حَدِيثِهِ ، ثَبَّتَ مَا قُلْنَا .

فَأَمَّا مَا يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ قَوْلِ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّمَا لَا نَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ كُلَّ مُنْتَفِعٍ بِهِ رِزْقٌ لِلْعِبَادِ ، لَكُنَّا لَا نُضِيفُهُ إِلَى الْغَايِبِ . وَإِنَّا لَا نَقُولُ : إِنَّهُ أَكَلَّ رِزْقَهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤْهِمُ أَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، لَمْ يَخْلُقْهُ ، فَهُوَ أَنَّهُمْ ، إِذَا وَقَفُوا عَلَى أَنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ مَا يَنْتَفَعُ بِهِ الْعِبَادُ ، فَيَجِبُ ، مَتَى أَنْتَفَعَ جَمِيعُ الْعِبَادِ ، أَنْ يَكُونَ رِزْقًا لَجَمِيعِهِمْ لَا لِنَفْعَائِهِمْ بِهِ . وَمَتَى أَنْتَفَعَ بِهِ الْبَعْضُ مِنْهُمْ ، [ ١١٤ ب ] وَجَبَ أَنْ يَكُونَ رِزْقًا لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُنْتَفِعًا بِهِ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِزْقَهُ وَإِنْ أَنْتَفَعَ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَإِنْ

١ هو أبو عليٍّ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَّادٍ ، مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هَاشِمٍ . دَرَسَ عَلَيْهِ بِالْعَسْكَرِ ثُمَّ بَيْهَدَادَ . لَهُ كِتَابُ الْأَصُولِ وَشَرْحُهُ ، أَيْ شَرْحُ كِتَابِ الْأَصُولِ (خ) [نسخة مكتبة جامعة ليدن ، ذات الرقم ٢٩٢٩] . عَنْهُ الْفَهْرَسْتُ (لِللنديم) ٦٢٧/٢/١ ، طَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ (لِلْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ) ٣٣٠-٣٣١ [الطبعة العاشرة] ، طَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ (لِابْنِ الْمَرْتَضَى) ١٠٥ [الطبعة العاشرة] .

٢ رِزْقٌ : رِزْقًا ، الْأَصْلُ .



أَتَنَفَّعُوا بِهِ . وَإِذَا بَطَلَ ذَلِكَ ، وَجَبَ كَوْنُ الْمُتَنَفِّعِ بِهِ رِزْقًا لِكُلِّ مُتَنَفِّعٍ بِهِ ، إِنْ كَانَ مُتَنَفِّعًا بِمُلْكِهِ أَوْ بِغَضَبٍ يَكُونُ مُلْكًا لغيره ، وَإِنْ كَانَ مَذْمُومًا تَنَاوَلَهُ أَوْ غَيْرَ مَذْمُومٍ ؛ فَإِنَّ السَّبَّحَ وَالْكَلْبَ قَدْ يَأْكُلَانِ مَا كَانَ عَلَى مُلْكٍ غَيْرِهِمَا وَهُوَ رِزْقٌ لهما ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا ظَالِمَيْنِ وَلَا مَذْمُومَيْنِ ، كَمَا يُدْمُ أَكْلُهُ وَغَاصِبُهُ مِنَ الْعَقْلَاءِ .

وَلَيْسَ يُلْحَقُ الذَّمُّ وَالْوَصْفُ بِالظُّلْمِ لِأَكْلِ الْغَضَبِ مِنْ حَيْثُ أَكَلَ رِزْقَ غَيْرِهِ وَلَمْ يَأْكُلْ رِزْقَ نَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا يُلْحَقُهُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ وَنَهْيِهِ عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ رِزْقًا لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَنَفِّعًا بِهِ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ فِي مَنَعِ هَذِهِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْغَاصِبِ وَضَحَّ أَنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ أَنَّهُ الْمُتَنَفِّعُ بِهِ فَقَطْ وَأَنَّهُ يَجِبُ إِضَافَتُهُ إِلَى كُلِّ مُتَنَفِّعٍ بِهِ ، كَيْفَ تَصَرَّفْتُ حَالَهُ فِي الْإِتِّفَاعِ بِهِ .

وَالْقَائِلُ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنْهُمْ قَدْ أَصَابَ فِي قَوْلِهِ : 'إِنَّ الرِّزْقَ هُوَ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْعِبَادُ ، وَأَخْطَأَ فِي مَنَعِ كَوْنِهِ رِزْقًا لِلْغَاصِبِ وَإِضَافَتِهِ إِلَيْهِ فَقَطْ . وَقَدْ بَيَّنَّا فَسَادَ مَنَعِهِ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ .

وَمِمَّا يُعْطَلُ قَوْلُهُمْ : 'إِنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ مَعْنَى الْمُلْكِ وَالتَّمْلِكِ ، أَنَّهُ قَوْلٌ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ طَعَامِ الْوَلَايَمِ وَالِدَّعَوَاتِ وَكُلِّ مَا تَأْكُلُهُ الْوُحُوشُ وَسَائِرُ الْحَيَوَانِ غَيْرَ رِزْقٍ لَهُمْ ، لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَالِكِينَ لَطَعَامِ الْوَلَايَمِ . وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وَرُبَّمَا قَالَ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ : 'إِنَّمَا لَا نَمْنَعُ كَوْنَهُ رِزْقًا لِلْغَاصِبِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ كَوْنَهُ مُلْكًا لَهُ وَغَيْرَ مُحْظُورٍ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ .

وَنَحْنُ نُبَيِّنُ مِنْ بَعْدِ أَنَّ كَوْنَ الشَّيْءِ رِزْقًا لِمَنْ وُصِفَ بِأَنَّهُ رِزْقٌ لَهُ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ مُلْكًا لَهُ وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ فِي لُغَةٍ وَلَا عَقْلٍ وَلَا شَرْعٍ بِمَا يُوضِّحُ الْحَقُّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ،

١ قوله : فعله ، الأصل .

٢ غير : عند ، الأصل .

تعالى ؛ فَبَطُلَ التعلُّقُ بذلك .

وإنَّ قَالًا قَائِلٌ مِنْهُمْ : لا أقولُ : إنَّ الحرامَ رِزْقٌ لِمَنْ تَنَاولَهُ وَأَتَنَفَّعَ بِهِ لكونِهِ حَرَامًا وَمُتَوَصِّلًا إِلَيْهِ بِوُجْهِ مُحَرَّمٍ .

قيلَ له : فيجبُ أن لا يكونَ وَلَدُ الحرامِ رِزْقًا لِأُمِّهِ لكونِهِ وَلَدَ حرامٍ وَمُتَوَصِّلًا إِلَيْهِ بِوُجْهِ [١١٥] مُحَرَّمٍ . وذلكَ خِلَافُ الإجماعِ .

فأما قولُ مَنْ قَدَّمْنَا ذِكْرَ قولِهِ : إِنَّا لا نقولُ : هو رِزْقٌ للغاصِبِ ومنعِ الإضافة ، ولا نقولُ مَعَ ذلكَ : إِنَّهُ ليسَ برِزْقٍ له ، لأنَّ ذلكَ يُوهِمُ أَنَّهُ ليسَ بِخَلْقِ اللَّهِ ، تعالى ، فَإِنَّهُ قولٌ باطلٌ ، لأنَّهُ ليسَ وَصْفُ الشَّيْءِ بِأَنَّهُ رِزْقٌ بعيدٌ فيه أَنَّهُ خلقَ اللَّهُ ، تعالى ، لأنَّهُ قد يَخْلُقُ ، تعالى ، مِنَ الضَّرَرِ والآلَمِ والآفَاتِ والأجسامِ الصَّارَةِ الْمُتَلَفَةِ وأنواعِ العذابِ ما لا يصحُّ كونهُ رِزْقًا لأحدٍ . وقد ينتفعُ بالباقي مِنَ المخلوقاتِ مِنَ الأغذية والأدوية والثيابِ والريعِ والمالِ ما لا يصحُّ كونهُ رِزْقًا منتفعًا به أن يكونَ خَلْقًا حَادِثًا فِي كونهِ بَاقِيًا ؛ فَأَيُّ مَنَعٍ كَوْنِ الشَّيْءِ رِزْقًا فِي إطلاقٍ أو تقييدٍ مِنْ مَنَعِ كونهِ خَلْقًا لِلَّهِ ؟ لولا الجهلُ والغباءُ ؛ قَبَانَ بذلكَ سقوطُ مَنَعِ إطلاقِ أسمِ الرِزْقِ على الشَّيْءِ لِذِعْوَاهُمَ إِيهَامَ مَنَعِ ذلكَ ونفي كونهِ خَلْقًا لِلَّهِ .

وأما ما حكاَهُ البَلْخِيُّ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ مِنْ أَنَّ الرِّزْقَ عَلَى وَجْهَيْنِ . أحدهما ما خَلَقَهُ مِنْ الأمورِ الْمُتَنَفِّعِ بها ، وَأَنَّهُ يُقَالُ فِيهَا : إِنَّهُ خَلَقَهَا رِزْقًا لِلْعَبَادِ ؛ فَإِنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا بِذلكَ أَنَّ مَا خَلَقَهُ ، تعالى ، مِمَّا يصحُّ أن يَنْتَفِعُوا بِهِ هو رِزْقٌ لِلْعَبَادِ قَبْلَ أن يَنْتَفِعُوا بِهِ ، فذلكَ باطلٌ ، لأنَّ ما يصحُّ أن يَنْتَفِعَ الْخَيُّ مِنْهُ به لا يكونُ رِزْقًا له ، وإن لم يَخْضُلْ نَفْعُهُ به ، وَإِنَّمَا يكونُ رِزْقًا له ، إِذَا أَتَنَفَّعَ بِهِ وَخَصَلَ لَهُ ذلكَ . ولولا أَنَّ هَذَا هَكَذَا ، لَكَانَ الْخَيُّ الْوَاحِدُ مَرْزُوقًا لَجَمِيعِ ما خَلَقَهُ اللَّهُ ، تعالى ، مِمَّا كَانَ يَصِحُّ انْتِفَاعُهُ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى نَفْعٍ بِهِ . وَكَانَ يَجِبُ أن يكونَ ما أَكَلَهُ وَأَسْتَهْلَكَهُ

غيره من الأحياء من عاقل وغير عاقل رزقا له لكونه ممّا يصحّ انتفاعه به على وجه ما . وهذا باطلٌ باتّفاقي .

وكان يجب أن يكون الإنسان قد رزق مال غيره وثوبه وريعهُ ورزقهُ ، لأنّه ممّا يصحّ انتفاعه به ، وإن كان من ذلك له هو المنع دونه . وهذا أيضا باطلٌ باتّفاقي .

وإن عَنُوا بذلك أنّ الرزق هو ما ينتفع به العباد ويحصل به النفع ، فذلك صحيح . وهو الذي عليه أهل الحق ، غير أنّه قولٌ يوجب عليهم ، إذا صاروا إليه ، القول بأنّ المنتفع بملك غيره ، وإن كان غاصبا ، [١١٥ب] دون مالِكِهِ . وهذا نقضٌ لأصولهم وقولهم : إنّ أكِلَ العَصَبِ الحرام أكِلَ ومُنتَفِعٌ بما ليس برزقٍ له ، بل رزقٍ لغيره .

فإنّ من شرطٍ منهم في الحدّ أنّه ما انتفع به الحيّ وليس لأحدٍ منعه منه ، فسنصيرُ إلى بيانٍ إفساده من بعد .

وأما قولُ هذه الفرقة من المعتزلة : إنّ الرزق هو ما حكّم الله من الأمور المنتفع بها ، فإنّه باطلٌ على أصولهم ومُسْتَمِرٌّ صحيحٌ على قولنا . وذلك أنّ كلّ ما ينتفع به الحيّ رزقٌ له . وهو كلّهُ عندنا خلقٌ لله ، تعالى ، ويحدّث من جهته ، سواء كان كسبا ومقدورا للعباد أو لم يكن كذلك ، لِمَا بَيَّنَّا مِنْ ثُبُوتِ القولِ بِخُلُقِ الأعمال .

فإنّ زيادتهم في حدّ الرزق بأنّه ممّا ينتفع به ممّا خلّقه الله ، تعالى ، فإنّه باطلٌ ، لأنّنا قد بيّنا فيما سَلَفَ أنّ الرزق هو الشيءُ المنتفع به . وقد يكونُ جسما على نظرٍ في ذلك ويكونُ عَرَضًا . وأكثرُ الانتفاع ، بل كلّهُ ، لو قيل ، حاصلٌ بأعراضِ الجسم لا بذاته ، وإنّه ، إذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يكونَ علاجُ الطبيبِ

وجَبَّزُ الكَسِيرِ وعلاجُ العينِ وسَقْيُ الأدويةِ والكَلَامُ النافعُ للحَيِّ وكلُّ شيءٍ مِنْ أَكْتِسَابِ العِبَادِ رِزْقًا للحَيِّ ، كما يَكُونُ الطعامُ والشرابُ رِزْقًا لَهُ .

وكذلكَ يَقُولُ أَهْلُ اللُّغَةِ والمعاني : قد رُزِقْنَا مِنْ عَطْفِ السُّلْطَانِ وإِنْصَافِهِ خَيْرًا كَثِيرًا . وَرَزَقَنِي اللَّهُ مِنْ مَالٍ زَيْدٍ وَجَمِيلٍ عِشْرَتِهِ وَخُنُوَّةٍ عَلَيَّ وَسَوَالِهِ عَنْ أَمْرِ ، أَشْكُرُ اللَّهَ عَلَيْهِ . وَرَزَقَنِي مِنْ عِلَاجِ الطَّبِيبِ وإِصَابَتِهِ وَعِلْمِهِ بِمَا يَعْرِضُ مَا كَانَ مَعَهُ السَّلَامَةُ وَالِاسْتِقْلَالُ .

وكلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا الْعِبَادُ مِنْ أَكْتِسَابِ بَعْضِهِمْ لِبِسْتِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ خَلْقًا لِلَّهِ ، تَعَالَى ، وَلَا مَقْدُورَةً وَلَا مَمْلُوكَةً وَلَا مَرْبُوبَةً لَهُ . تَعَالَى عَنْ قَوْلِهِمْ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ صَمُّ كَوْنِ الشَّيْءِ مِنْ خَلْقِهِ عَلَى أَصُولِهِمْ إِلَى حَدِّ الرِّزْقِ ، وَإِنْ اسْتَقَامَ ذَلِكَ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ الْحَقِّ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ أَكْتِسَابَ الْعِبَادِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا لَيْسَتْ بِرِزْقٍ لِلْمُنْتَفِعِ بِهَا ، وَإِنْ حَصَلَ بِهَا عَظِيمُ النِّفْعِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ كَانَ لغيرِهِ أَنْ يَقُولَ : وَلَيْسَ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، مِنَ الْأَجْسَامِ [١١٦] وَالْأَعْرَاضِ رِزْقًا لِلْعِبَادِ ، وَإِنْ حَصَلَ النِّفْعُ بِهَا . وَهَذَا مُبْطِلٌ لِثُبُوتِ رِزْقٍ جَمْلَةً ، لَا مِنْ فِعْلِهِ وَلَا مِنْ فِعْلِ خَلْقِهِ . وَهَذَا بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَفَسَدَ بِذَلِكَ صَحَّةُ كَوْنِ الشَّيْءِ مِنْ خَلْقِهِ ، تَعَالَى ، إِلَى حَدِّ الرِّزْقِ الْمُنْتَفِعِ بِهِ عَلَى أَصُولِهِمْ الْفَاسِدَةِ .

وإنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ فِي الْقَوْلِ بَأَنَّ ذَوَاتِ الْجَوَاهِرِ وَالْأَجْسَامِ الْمُنْتَفِعَ بِهَا رِزْقًا ، نَظَرًا لِأَجْلِ أَنَّ الْمُنْتَفِعَ بِهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْهَا أَكَلُهَا وَشَرِبُهَا وَلِبْسُهَا وَالْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ بِهَا وَالْوُطْءُ<sup>١</sup> وَالِاسْتِمْتَاعُ وَكَوْنُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي جَوْفِ الْإِكِلِ وَمُجَاوِرَتِهِ لَجَسْمِهِ أَوْ اسْتِحَالَتِهِ دَمًا وَلَحْمًا وَرَطُوبَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ .

١ والوطء : والوطى ، الأصل .

٢ حدّ : أحد ، الأصل .

والانتفاع على التحقيق إنما هو بأعراضها . ويُمكن أن يكون إنما وُصِفَتْ بأنها رزقٌ ، من حيثُ كَانَ الرِّزْقُ الْمُنتَفَعُ به من صفاتها ومُتَعَلِّقَاتِهَا وَوُصِفَتْ بِصِفَةٍ ما هو لها ومُتَعَلِّقٌ بها مجازًا وَاتِّسَاعًا . وكذلك المرزوق للعبد والأمة والزوجة إنما يُنتَفَعُ بِأَسْتِخْدَامِهَا وبالتصرفِ لهما وفيهما والاستمتاع بذلك .

وإذا ثبتَ هذا ، وَجِبَ به لا محالة كَوْنُ اكْتِسَابِ الْعِبَادِ رِزْقًا لِمَنْ أُنْتَفَعُ بِهِ مِنْهَا ذَكَرْنَا مِنْ وَصْفِ الْكُلِّ لَهَا بِذَلِكَ وَمِنْ أَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا يُوْجِبُ كَوْنَهَا رِزْقًا لِلْمُنْتَفِعِ بِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَهَذَا مُبْطَلٌ لِضَمِّ خَلْقِهِ إِلَى الْمُنْتَفِعِ بِهِ فِي حَدِّ الرِّزْقِ إِبْطَالًا بَيِّنًا .

وليس لأَخَذِ أَنْ يَغْتَرِضَ هَذَا مِنْ قَوْلِنَا بِأَنْ يَقُولَ : الْإِنْسَانُ عِنْدَكُمْ لَا يَفْعَلُ فِي غَيْرِهِ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَلَا مَا يَسْتَضَرُّ لِبَطْلَانِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ مِنْ وُجُوهٍ . أَحَدُهَا أَنَّهُ يَجُوزُ وَصْفُهَا بِأَنَّهَا تَفْعُ ، إِذَا خَلَقَ اللَّهُ النِّفْعَ عِنْدَهَا وَكَانَتْ مِنْ أَشْيَائِهِ . وَعَلَى هَذَا يَقُولُونَ هُمْ وَنَحْنُ : إِنَّ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ يَقَعُ ، وَإِنْ كَانَ النِّفْعُ إِنَّمَا يَقَعُ بِشَيْءٍ ، يَضَامُهُ مِنْ الطَّعَامِ وَالْإِسْتِهْلَاكِ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ تَفَعَّ نَفْسَهُ بِحَرَكَتِهِ وَقِيَامِهِ وَقَعُودِهِ وَيَدْفَعُ بِذَلِكَ الضَّرَرَ عَنْهَا . لَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ خَلْقًا لِلَّهِ ، تَعَالَى . وَهُوَ عِنْدَنَا خَلْقٌ لَهُ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ طَائِفَتَهُمْ بِذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِمْ : إِنَّ الْقَادِرَ مِنَّا يَفْعَلُ فِي غَيْرِهِ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ ، كَمَا يَفْعَلُ اللَّهُ ، تَعَالَى وَتَقَدَّسَ<sup>٢</sup> ، [١٦٦ب] مَا يَنْتَفِعُ بِهِ ؛ فَهُمَا لِذَلِكَ رِزْقَانِ لِلْمُنْتَفِعِ بِهِمَا وَأَحَدُهُمَا عِنْدَهُمْ لَيْسَ مِنْ خَلْقِ الْمَوْلَدِ لَهُ وَالْفَاعِلِ لَهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَسَقَطَ قَوْلُهُمْ فِي حَدِّهِ .

١ أن : - ، الأصل .

٢ وَتَقَدَّسَ : إِضَافَةٌ فِي طَرَفِ السُّطْر ، الْأَصْل .

## فصل

فأما قول البلخي : والوجه الآخر عندهم من الرزق ما حكّم الله ، تعالى ، به من هذه الأرزاق لبعض العباد دون بعض ، كالتفاضل في الموارث والقيء والقسم ، فهذه أرزاق قسّمها لهم إلى آخر ما حكاه ، فإنه أيضا قول باطل ، لأنه يؤهم أن القسم الأول رزق لجميع العباد . وليس الأمر كذلك ، لأن كل شيء مما ينتفع به الحي هو رزق له وخذّه وهو مخصوص به ، إذا كان هو المنتفع به دون غيره . والأرزاق المنتفع بها مع أنها مملوكة لمن هي له بوجوه التملك متساوية في هذا الباب وفي أن ما يملك وما لا يملك بإرث وغيره إنما هو رزق لمن انتفع به دون من لم ينتفع به ؛ فهذا يبين خطأهم في جعل الرزق قسمين خاصا وعاما .

وقد بينّا من قبل أن من الشيء على ملكه بأي وجه ملكه ، إذا لم ينتفع به وكان المنتفع به غيره ، فهو رزق لمن انتفع به دون من هو ملك له ، فيقال : هو ملكه ، وهو رزق غيره الذي استهلكه وانتفع به .

وقول أهل اللغة : قد وكلت فلانا يقبض رزقي ، إنما يعني به أي وكلته يقبض ملكي وما أستحق أخذّه .

وقد يقال في الشيء الذي على ملك المالك له : إنه رزقه ، يُراد به أنه ملكه ، وإنه محظور على غيره أخذه والتصرف فيه إلا بإذنه وما يقوم مقام الإذن . وهذا مستعمل على وجه المجاز وما عدل به عن بابه ، وآلا فالرزق في الحقيقة ما جعل التغذي والانتفاع به على بعض الوجوه . ونحن ندل من بعد على أنه ليس معنى الرزق من معنى المليك بسبيل .

وقد وافقنا على ذلك متأخروهم ، لما توجهت وأنهالت عليهم مسائل أهل الحق ومطالبهم في إبطال قولهم أن معنى الرزق معنى المليك . هذا مما لا أنفصال لهم

منه . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ قَوْلُهُمْ [١١٧] بِأَنَّ الْأَرْزَاقَ عَلَى وَجْهَيْنِ وَجَعَلَ بعضها رِزْقًا مَخْصُوصًا بِوُجُوهِ الْأَمْلَاقِ وَالتَّفْضِيلِ فِيهَا وَبَعْضُهَا رِزْقًا عَلَى الْعُمُومِ بِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِبَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا تُرِيدُ بِالرِّزْقِ الْعَامَّ لِلْعِبَادِ الْمُبَاحِ مِنَ الْمِيَاهِ وَالنِّعَمَاتِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، مِمَّا لَيْسَ لِبَعْضِ الْعِبَادِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ ، وَالْخَاصَّ مَا اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ الْيَدُ وَالْمُلْكُ لِبَعْضِهِمْ بِبَعْضِ الْوُجُوهِ إِمَّا بِسَبْقٍ إِلَى إِحَارَتِهِ أَوْ بِمِرَاثٍ أَوْ قِتَالٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ الْمُبَاحَ تَنَاوُلُهُ لِكُلِّ أَحَدٍ ، لَا يَصِيرُ رِزْقًا لِمَنْ أُبِيحَ لَهُ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِهِ ، وَمَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ ، فَلَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُ ، وَإِنْ أُطْلِقَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، وَلَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ مَا هُوَ عَلَى مِلْكٍ الْغَيْرِ شَيْءٌ لَمْ يَحْصُلْ بِهِ نَفْعٌ ، فَلَيْسَ هُوَ رِزْقًا . وَإِذَا انْتَفَعَ بِهِ غَيْرُهُ ، فَهُوَ رِزْقٌ مَنِ انْتَفَعَ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُلْكُ غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ لِلْإِنْسَانِ مُلْكًا ، يَدُهُ عَلَيْهِ ، لَا يَنْتَفِعُ بِهِ ، فَلَيْسَ يَكُونُ رِزْقًا لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُلْكٌ لَهُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ رِزْقُهُ مِنْ حَيْثُ انْتَفَعَ بِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَبِأَنَّ لَا يَكُونُ الْمُبَاحُ لِلْعِبَادِ تَنَاوُلُهُ رِزْقًا لَهُمْ ، مَا لَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ ، أَوَّلَى . وَإِذَا سَبَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى حِيَارَتِهِ ، لَمْ يَصِرْ أَيْضًا بِذَلِكَ رِزْقًا لَهُ ، وَإِنْ صَارَ مُلْكًا لَهُ حَتَّى يَحْصُلَ انْتِفَاعُهُ بِهِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُتَصَوَّرَ إِحَارَتُهُ بِمَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ وَبَسْبَقِهِ إِلَيْهِ ، فَإِنَّمَا يَكُونُ رِزْقُهُ مِنْ حَيْثُ انْتَفَعَ بِهِ ، لَا مِنْ حَيْثُ خَازَهُ وَمَلَكَهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْمُبَاحَاتِ رِزْقٌ لِلْعِبَادِ عَلَى الْعُمُومِ لِكُونِهَا مُبَاحًا لِسَائِرِهِمْ تَنَاوُلُهَا وَالسَّبْقُ إِلَيْهَا .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهَا رِزْقٌ لِجَمِيعِهِمْ ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ رِزْقًا لِكُلِّ وَاحِدٍ وَآخَرٍ مِنْهُمْ عَلَى الْبَدَلِ ، إِذَا انْتَفَعُوا بِهِ . وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ، تَعَالَى ، فِي :

١ والتفضيل : والفصل ، الأصل .

٢ تفضيل : ففصل ، الأصل .

﴿كُلُّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٣٢ السجدة ٧] مِمَّا يُنْتَفَعُ بِهِ أَنَّهُ رِزْقٌ لِلْعِبَادِ . يُرِيدُ أَنَّهُ مِمَّا يَصِحُّ كَوْنُهُ رِزْقًا لَهُمْ ، إِذَا هُمْ ائْتَفَقُوا بِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَتْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ الَّتِي حَكَاهَا الْبَلَخِيُّ عَنِ الْقَدَرِيَّةِ بَطْلَانًا ظَاهِرًا .

وَأَمَّا مَا قَالَهُ الْجُبَّائِيُّ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَعْتَزِلَةِ الْقَدَرِيَّةِ [١١٧ب] مِنْ أَنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ لِمَنْ هُوَ رِزْقٌ لَهُ أَنَّهُ مُلْكٌ ، وَإِنْ أَكَلَ الْقَضْبُ ، وَلَأَنَّهُ وَالْمُنْتَفِعُ بِهِ أَكَلَ لِرِزْقِ غَيْرِهِ ، كَمَا أَنَّهُ أَكَلَ وَلَا يَسُّ وَمُنْتَفِعٌ بِمُلْكِ غَيْرِهِ وَمَالِ غَيْرِهِ وَطَعَامِ غَيْرِهِ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ فِي شَيْءٍ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ ؟ وَمَا الْحُجَّةُ فِيهِ ؟

فَإِنْ قَالُوا : لِأَجْلِ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ أَنَّ كُلَّ مَالِكٍ لَطْعَامٍ وَشَرَابٍ وَثَوْبٍ وَمَالٍ ، فَإِنَّ مَا مَلَكَهُ مِنْ ذَلِكَ رِزْقٌ لَهُ ؛ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ هُوَ مَعْنَى الْمُلْكِ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : مَتَى أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ وَوَزَدَ التَّوْقِيفُ بَأَنَّ كُلَّ مُلْكٍ لِأَخِيذٍ فَإِنَّهُ رِزْقٌ لَهُ ؟ وَنَحْنُ وَكُلُّ مَخَالِيفٍ لِلْقَدَرِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ قَائِلُونَ بَأَنَّ مَا مَلَكَهُ الْإِنْسَانُ وَلَمْ يُنْتَفِعْ بِهِ وَأَنْتَفَعَ بِهِ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُلْكًا لَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ لِمَنْ ائْتَفَقَ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُلْكًا وَلَا مَالًا لَهُ . وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَبْلُ وَعَلَى أَنَّ مَعْنَى أَنَّ الرِّزْقَ لِمَنْ هُوَ رِزْقٌ لَهُ أَنَّهُ الْمُتَنَفِّعُ بِهِ ، سَوَاءً كَانَ مُلْكًا لَهُ أَوْ لغيرِهِ ؛ فَكَيْفَ يُدْعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَالِكٍ لِمَنْ شَاءَ فَإِنَّهُ مَرْزُوقٌ لَهُ ، لَوْلَا الصِّحَّةُ أَوْ قَرُطُ الْجَهْلِ !

وَقَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا فِيمَا سَلَفَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا مُلْكَ يَثْبُتُ لِأَخِيذٍ مِنَ الْخَلْقِ إِلَّا وَهُوَ مُنْتَفِعٌ بِهِ ، لَمْ يَجِبْ كَوْنُهُ رِزْقًا لَهُ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُلْكٌ لَهُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ رِزْقًا لَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُنْتَفِعًا بِهِ . وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مَا يَمْلِكُهُ ، تَعَالَى ، رِزْقًا لَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُلْكًا لَهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُنْتَفِعًا بِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا عَوَّلُوا عَلَيْهِ .



ويقال لهذه الفرقة منهم : أَلَسْتُمْ تَرْغُمُونَ أَنَّ جَمِيعَ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي يَصِحُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا رِزْقًا لِّجَمِيعِ الْعِبَادِ عَلَى الْعُمُومِ وَلِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ السَّبْقُ إِلَى أَخْذِهِ وَتَنَاوُلِهِ ؟  
فَإِذَا قَالُوا : أَجَلْ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ .

قِيلَ لَهُمْ : أَفَتَرْغُمُونَ أَنَّ الْمُبَاحَ الَّذِي لِّجَمِيعِ الْخَلْقِ تَنَاوُلُهُ مُلْكٌ لَهُمْ جَمِيعًا ؟ فَإِنْ قَالُوا : نَعَمْ ، خَلَطُوا أَوْ خَرَجُوا عَنِ الْإِجْمَاعِ ، لِأَنَّ كُلَّ قَائِلٍ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مَبَاحَةٌ فِي الْعَقْلِ لَا يَقُولُ أَنَّهَا مُلْكٌ لِّجَمِيعِ الْخَلْقِ وَأَنَّ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهَا .

وإن قالوا : بل هي رزق للعباد وليسست لهم بمُلْكٍ لهم ، نَقَضُوا قَوْلَهُمْ أَنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ مَعْنَى الْمُلْكِ نَقَضًا ظَاهِرًا . [١١٨] ولا جواب عن ذلك .

ويقال لهم أيضًا : لو كَانَ مَعْنَى أَنَّ الرِّزْقَ رِزْقٌ لِمَنْ هُوَ رِزْقٌ لَهُ أَنَّهُ مُلْكٌ لَهُ ، لَوَجِبَ كَوْنُ جَمِيعِ مُلْكِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، تَبَعًا لَهُ وَأَنْ يَكُونَ مَرْزُوقًا مِنْ حَيْثُ كَانَ مَالِكًا . وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ بِإِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ وَالْعِلْمِ بِاسْتِحَالَةِ انْتِفَاعِهِ بِشَيْءٍ مِنْ مُلْكِهِ ، بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ فِي شَيْءٍ .

ومما يدلُّ أيضًا على فسادِ هذا القولِ إطباقُ الْأُئِمَّةِ عَلَى أَنَّ الْبَهَائِمَ مَرْزُوقَةٌ لِمَا تَأْكُلُهُ وَتَرْعَاهُ وَتَشْرَبُهُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَأَنَّهَا غَيْرُ مَالِكَةٍ لَشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ رِزْقًا لَهَا . وَكَذَلِكَ حَيْثَانُ الْبَحْرِ وَهَوَاطُ الْبَرِّ مَرْزُوقَةٌ لِمَا يَغْتَدُونَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَالِكَةً لَهُ .

ويدلُّ عليه أيضًا أَنَّ الْأَطْفَالَ وَوَلَدَ النَّعَمِ مَرْزُوقَةٌ لِمَا تَرْضَعُهُ مِنْ لَبَنِ أُمَّهَاتِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَالِكَةٍ لِذَلِكَ بِاتِّفَاقٍ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

ولو تَقَحَّمْ مُتَقَحِّمٌ بِأَنَّ السِّخَالَ مَالِكَةٌ لِلَبَنِ أُمَّهَاتِهَا وَكَذَلِكَ الْأَطْفَالُ ، لَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ إِجْمَاعِ الْأُئِمَّةِ ، لِأَنَّهَا مُتَقَفَّةٌ عَلَى أَنَّ لَبَنَ النَّعَمِ مُلْكٌ لِرَبِّهَا دُونَ سِخَالِهَا . ولو

كَانَ مُلْكًا لَهَا دُونَ رِزْقِهَا ، لَمْ يَجْزُ لِرَبِّ الشَّاةِ وَالنَّاقَةِ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ لَبَنِهَا وَلَا أَنْ يَتَنَاوَلَهُ ، لِأَنَّهُ مُلْكٌ غَيْرُهُ . وَهَذَا خُرُوجٌ عَنِ الدِّينِ .

فَإِنْ قَالُوا : لَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهَا الرِّضَاعَ مِنْ أُمَّهَاتِهَا إِلَّا بِأَنْ يَسْقِيَهَا كِفَافَتَهَا مِنْ لَبَنِ غَيْرِهِ ، خَرَجَ بِذَلِكَ عَنِ الإِجْمَاعِ وَجَعَلَ السِّخَالِ شَارِكَةً لِرَبِّ الْمَالِ فِي مُلْكِ اللَّبَنِ وَأَنْ يَكُونَ مُلْكُهَا فِيهِ مَعَ رَبِّ الْمَالِ سَائِقًا . وَهَذَا جَهْلٌ مِثْلُ بَلْعَةٍ . وَإِنْ كَانَ اللَّبَنُ بِأَسَرِهِ مُلْكًا لِلْسِّخَالِ ، فَمَا لَهُ تَنَاوُلُ شَيْءٍ مِنْهُ وَشُرْبُهُ وَبَيْعُهُ . وَذَلِكَ خِلَافٌ دِينِ الْمُسْلِمِينَ .

وَيَدُلُّ عَلَى فَسَادِ هَذَا الْقَوْلِ أَيْضًا اتِّفَاقُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ لِرَبِّ الشَّاةِ ذَبْحَ سَخْلَتَيْهَا وَالِاسْتِبْدَادَ بِلَبَنِ الْأُمِّ ؛ فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَأْخُذَهُ وَيَنْتَفِعَ بِهِ إِلَّا بِأَنْ يُوصَلَ إِلَيْهَا بِذَلَا مِنْهُ وَلَهُ مَعَ ذَلِكَ ذَبْحُهَا وَاتِّلَافُهَا ؟ هَذَا جَهْلٌ مِثْلُ بَلْعَةٍ .

وَكَذَلِكَ فَلَوْ كَانَ الطِّفْلُ يَمْلِكُ لَبَنَ أُمِّهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهَا الْامْتِنَاعُ مِنْ رِضَاعِهِ ، وَلَمْ يَجَلَّ لَهُ الْاسْتِرْجَاعُ مِنْ ظَنَرِ غَيْرِهَا . وَفِي الإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ [١١٨ب] دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الطِّفْلَ لَا يَمْلِكُ لَبَنَ أُمِّهِ ، وَإِنْ كَانَ مَالِكًا لِمَا يَرْوِيهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ مُلْكُ الْمَلِكِ . وَجَمِيعُ هَذِهِ الْمَطَالِبَاتِ لَا زِمَةَ لِابْنِ الْجُبَّائِيِّ فِي قَوْلِهِ : إِنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ أَنَّ الْمُلْكَ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ مَالِكُهُ أَوْ الْمُلْكَ الَّذِي لِمَالِكِهِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ ، لِأَنَّ الْبِهَائِمَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُلْكًا لَهَا ، فَلَوْ كَانَ الرِّزْقُ هُوَ الْمُلْكُ الْمُنتَفَعُ بِهِ ، لَمْ يَصِحَّ كَوْنُ الْبِهَائِمِ وَأَوْلَادُهَا مَرْزُوقَةً لِمَا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مُنْتَفِعَةً بِمَا هُوَ مُلْكٌ لَهَا ؛ فَلَمَّا أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ رِزْقٌ لَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُلْكًا يَقَالُ لِمَنْ لَهَا الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، بَطُلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ أَنَّ الْمُلْكَ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ مَالِكُهُ .

ومما يدلُّ على فساد قولهم اتَّفَقَ الأُمَّةُ على أنَّ العبدَ مرزوقٌ لِمَا يأكُلُهُ وَيَعْتَنِيهِ مع قول أكثر الفقهاء بأنَّه لا يملكُ بحالٍ ؛ فيجب أن يكونَ عَيْشُهُ وَعَيْشُ الْبَهَائِمِ الدَّهْرَ الأطولَ في غَيْرِ رِزْقِ اللَّهِ ، تعالى . وهذا خِلَافُ الإجماعِ .

ويقالُ لَهُمْ : أَلَيْسَ الرِّزْقُ لا يكونُ إِلَّا أَعْيَانًا ثَابِتَةً ؟ إمَّا جسمٌ أو أجسامٌ وأَعْرَاضٌ . ولا يصحُّ كونُ المَعدومِ رِزْقًا لِأَحَدٍ .

فإذا قالوا : أجل . وذلك قولهم وقول الكلِّ مِنَ النَّاسِ .

قيلَ لَهُمْ : أَوَلَيْسَ مَعْنَى مالِكٍ عندكم مَعْنَى قَادِرٍ ؟

فإذا قالوا : أجل .

قيلَ لَهُمْ : أَفَلَيْسَ يَسْتَحِيلُ عندكم كونُ القَادِرِ قَادِرًا على الأخبارِ الموجودةِ ، حادثةٌ كانتْ أو باقيةً ؟

فإذا قالوا : أجل .

قيلَ لَهُمْ : فَاللَّهُ ، سبحانه ، عندكم على هذا لا يَمْلِكُ على الحقيقةِ السَّمَوَاتِ والأَرْضِينَ ولا شَيْئًا مِنَ الْعِبَادِ وَسَائِرِ الْأَجْسَامِ والأَعْرَاضِ الموجودةِ ، وإنَّما كَانَ يَمْلِكُهَا قَبْلَ إِيجَادِهِ لَهَا وفي حالِ غَدَمِهَا التي تكونُ فيها مقدورةٌ له .

وكذلك العبادُ عندكم لا يصحُّ مُلْكُهُمْ لغيرِ العبدِ والأُمَّةِ والرَّبيعِ والثوبِ والمالِ والطعامِ والشرابِ ، لأنَّها أعيانٌ موجودةٌ . والموجودُ لا يصحُّ أن يكونَ مملوكًا لِأَحَدٍ مِنْ حيثُ لم يصحَّ عندكم كونه مقدورًا لِأَحَدٍ ، وإنَّما مَلَكَ الإنسانُ التصرُّفَ في هذه الأشياءِ المقدورةِ آله ، وتصرفُهُ فيها قَبْلَ أن يُوجَدَهُ ليسَ برِزْقٍ له ولا لغيرِهِ . وإذا كَانَ

١ أعيانًا : أعيان ، الأصل .

٢ المقدورة : المقدور ، الأصل .

[١١٩] ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ فِي شَيْءٍ ،  
لَأَنَّ الرِّزْقَ لَا يَكُونُ إِلَّا أَعْيَانًا مَوْجُودَةً . وَالْمُلْكُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَقْدُورًا مَعْدُومًا ،  
وَيَكُونُ مُلْكًا لِمَنْ هُوَ مَقْدُورٌ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ ؛ فَوَجَبَ ظَهْوُ أَفْتِرَاقِ مَعْنَاهُمَا عَلَى  
أَصُولِكُمْ . وَبَطَلَ مَا قُلْتُمْ .

عَلَى أَنْتُمْ تَقُولُونَ : إِنَّ جَمِيعَ الْمَبَاحِ الْمُتَنَفِّعِ بِهِ رِزْقًا لِسَائِرِ الْخَلْقِ . وَلَيْسَ هُوَ مَعَ  
ذَلِكَ مُلْكًا لِأَخِيذٍ مِنْهُمْ قَبْلَ سَبْقِهِ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ . وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْنَى  
الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ فِي شَيْءٍ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِذَا كَانَ مَعْنَى الرِّزْقِ أَنَّهُ الْمُلْكُ ، كَانَ مَعْنَى رَازِقٍ مَعْنَى مُمْلِكٍ .  
وَمَعْنَى مُمْلِكٍ عِنْدَكُمْ عَلَى التَّحْقِيقِ أَنَّهُ الْمُقْدِرُ لغيرِهِ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَادِرٍ مَعْنَى مَالِكٍ  
بِمَعْنَى مُقْدِرٍ بِمَعْنَى مُمْلِكٍ . وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِكُمْ أَنَّهُ مُقْدِرٌ لِلْغَاصِبِ عَلَى  
غَضَبِ الْحَرَامِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُمْلِكًا لَهُ عَلَى مَا غَضَبَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَقْدَرًا  
عَلَيْهِ وَأَنْ يَكُونَ رَازِقًا ، كَمَا أَنَّهُ مُقْدِرٌ عَلَيْهِ وَمُמْلِكٌ لَهُ ؛ فَهَذَا يُوجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ  
يَكُونَ ، سَبْحَانَهُ ، رَازِقًا لِلْحَرَامِ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُقْدِرًا عَلَيْهِ وَمُمْلِكًا لَهُ . وَهَذَا مِمَّا لَا  
مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْهُ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِنْ كَانَ اللَّهُ ، تَعَالَى<sup>١</sup> ، مَتَى رَزَقَ الْحَرَامَ ، وَجَبَ كَوْنُهُ مُمْلِكًا لَهُ ،  
وَجَبَ أَيْضًا ، مَتَى جَعَلَهُ غَدَاءً لِيَذِنَ الْغَاصِبُ وَقَوَامًا لِحِسْمِهِ<sup>٢</sup> ، أَنْ يَكُونَ قَدْ مُلْكُهُ  
الْمَغْضُوبُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، لَمْ يَجِبْ مَا قُلْتُمْ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الرِّزْقِ أَكْثَرُ  
مِنْ أَنْتَفَاعِ الْمَرْزُوقِ بِهِ ؛ فَإِذَا أَنْتَفَعَ غَاصِبُ الْحَرَامِ بِهِ وَأَنْفَقَسَمَتْ أَجْرَاؤُهُ عَلَيْهِ وَثَبَتَ  
بِهِ لَحْمُهُ وَنَشَرَ عَظْمُهُ وَعَبِلَ<sup>٣</sup> أَجْسَمُهُ وَزَالَ بِهِ جَوْعُهُ وَعَطَشُهُ ، وَجَبَ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ

١ تعالى : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٢ غيل : يعني غلظ وضخم وأبيض .

قد مَلَكَهُ ما هَؤُلَاءِ حالُهُ ؛ فإن لم يجبْ ذلك ، لم يجبْ ، إذا رَزَقَ الحرامَ بهذا المعنى ، أن يكونَ مُمْلِكًا للحرام . وبَطْلُ ما قالوه .

ويقال لهم أيضًا : إن وَجِبَ معنى الرزق الحرام أن يكونَ مُمْلِكًا له ، وَجِبَ ، متى أَقْدَرَ على أَخْذِ الحرامِ وَغَضَبِهِ ، أن يكونَ قد قَوَّى على أَخْذِ الحرامِ وَأَعَانَ على غَضَبِهِ . وهذا أَوْلَى وأَوْجِبُ ، لأنَّ معنى العَوْنِ والإقْدَارِ والتقويةِ والتسكينِ مِنَ الشيءِ راجعٌ إلى معنى الإقْدَارِ [١١٩ب] عليه فقط ، وليس معنى الرزق معنى المُلْكِ ؛ فإن وَجِبَ ، متى رَزَقَ الحرامَ ، أن يكونَ قد مَلَكَهُ مع أَفْتِرَاقِ معنى الرزقِ والتَمْلِيكِ ، وَجِبَ ، متى أَقْدَرَ على أَخْذِ الحرامِ وَغَضَبِهِ ، أن يكونَ قد مَكَّنَ منه وَأَعَانَ عليه .

فإن قالوا : هو مُقْدِرٌ على الحرامِ وَلَيْسَ بِمُعِينٍ عليه .

قيل : وهو رَازِقٌ له وَلَيْسَ بِمُمْلِكٍ له . ولا جوابَ عن ذلك .

ويقال لهم : كيف يكونُ معنى الرزقِ معنى المُلْكِ ، وقد ثَبِتَ أنَّ القديمَ لم يَزَلْ مالِكًا ، ولا يَصِحُّ كونهَ رَازِقًا فيما لم يَزَلْ ولا مرزوق ؟ يَتَعَالَى عن ذلك .

وإذا كانَ كونهَ رَازِقًا مِنْ صفاتِ الفعلِ وكونهَ مالِكًا مِنْ صفاتِ الذاتِ ، فكيف يكونُ معنى رَازِقٍ معنى مالِكٍ ومعنى مُمْلِكٍ معنى رَازِقٍ ؟ وكلُّ هذا يُبْطَلُ ما قالوه .

ويقال لهم : إنَّ كانَ معنى الرزقِ راجعًا إلى معنى المُلْكِ ، وكانَ الأَكْلُ طعامَ غيره غَضَبًا أَكَلًا لِرِزْقِ غيره ورزقَ مَنْ ذلكَ الطعامَ ملكًا له ، وَجِبَ أن يكونَ مَنْ مَضَغَ الحرامَ وَتَلَعَ إلى حَلْفِهِ وَحَصَلَ في أَمْعَائِهِ أَكَلًا في تلكَ الحالِ ما هو مُلْكٌ له لزوالِ مُلْكِ المغتصبِ عنه أو أن يكونَ قَدْ أَكَلَ ما ليسَ برزقٍ له ولا لغيره ، لأنَّه في تلكَ الحالِ التي هي حالةُ الاستهلاكِ بالمَضْغِ والإزْدِادِ وحصوله في المِعَاءِ ليسَ بِمُلْكٍ لِرَبِّ الغصبِ بِاتِّفَاقٍ ، بل قد زالَ مُلْكُهُ عنه وعلى أَكْلِهِ ومُسْتَهْلِكِهِ مثْلُهُ أو قيمَتُهُ

وَعُزْمُهُ<sup>١</sup> . ولو كَانَ عَلَى مَلِكٍ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيمَتُهُ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَهْلَكًا .  
 وَقَدْ أَتَفَقَ عَلَى زَوَالِ مُلْكِهِ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَلَفِّ الْمَعْدُومِ الَّذِي  
 يَجِبُ عَلَى غَاصِبِهِ وَمُسْتَهْلِكِهِ عُزْمُهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ  
 مُسْتَهْلَكُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فِي حَالِ الْأَكْلِ وَالْبَلْعِ أَكْبَلًا لِرِزْقِهِ ، وَذَلِكَ تَرْكُ قَوْلِهِمْ ،  
 أَوْ أَكْبَلًا لِمَا لَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُ وَلَا لغيرِهِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُلْكًا لَهُ وَلَا لغيرِهِ . وَإِذَا بَطُلَ  
 هَذَا ، بَطُلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ فِي شَيْءٍ .

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ بِسَبِيلٍ عَلَى أَوْضَاعِهِمْ  
 خَاصَّةً ، أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ [ ١١٢٠ ] عِنْدَهُمْ أَنَّ مَعْنَى مَالِكٍ بِمَعْنَى قَادِرٍ .

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْقَادِرَ مِمَّا يَقْدِرُ عَلَى الْعَصَبِ وَالتَّصَرُّفِ وَضُرُوبِ الْقَبَاحِ مِنْ أَعْمَالِهِ الَّتِي  
 قَدَّرَ عَلَيْهَا ، وَيَجِبُ لِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَرْزُوقًا لَهَا مِنْ حَيْثُ كَانَ مُقَدَّرًا عَلَيْهَا وَمَالِكًا  
 لَهَا ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ ، خَرَجُوا عَنْ لِسَانِ الْأُمَّةِ ، لِأَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ  
 لَا يَمْلِكُ فِعْلَ الْقَبِيحِ وَالتَّصَرُّفَ فِي ضَرْبِهِ وَفِي الْعَصَبِ ؛ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَادِرًا ،  
 فَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ فِي شَيْءٍ .

فَبِإِنْ قَالُوا : لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى أَكْلِ الْحَرَامِ وَفِعْلِ الْقَبِيحِ مَالِكٌ  
 لِذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مُحْظُورٌ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ . وَقَوْلُنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُ  
 ذَلِكَ ، يُوجِبُ إِطْلَاقَ فِعْلِ الْقَبِيحِ وَإِبَاحَتِهِ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ .

قِيلَ لَهُمْ : فَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى مَالِكٍ مَعْنَى قَادِرٍ ، إِذْ قَدْ يَقْدِرُ عَلَى  
 الشَّيْءِ مَنْ لَيْسَ بِمَالِكٍ . وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ فِي  
 شَيْءٍ .

ويقال لهم : إذا ثَبَتَ أَنَّ مَعْنَى مَالِكٍ مَعْنَى قَادِرٍ ، فالعبدُ إذا قَدَرَ عَلَى الْحَرَامِ وَأَكْلِ الْغُصْبِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ ، فَقَدْ مَلَكَ ؛ فَكَيْفَ يُحْظَرُ عَلَيْهِ مِلْكُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهَا هُوَ لَهُ ؟ وَإِنْ جَازَ ذَلِكَ ، فَلَيْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْظَرُ عَلَى مَالِكِ الْعَبْدِ وَالْمَالِ وَضُرُوبِ الْمُتَمَلِّكَاتِ التَّصَرُّفُ فِي جَمِيعِهِ لَجَمِيعِ الْوُجُوهِ ، حَتَّى يَكُونَ جَمِيعُ مَا يَمْلِكُهُ مَحْظُورًا عَلَيْهِ ؟ وَلِمَ لَا يَكُونُ الْمُبَاحُ الَّذِي يَمْلِكُ الْعَبْدُ تَصَرُّفَهُمْ فِيهِ مَحْظُورًا عَلَيْهِمْ مَا يَمْلِكُونَهُ مِنْ ذَلِكَ ؟ وَكُلُّ هَذَا تَخْلِيطٌ مِنْهُمْ .

ويقال لَهُمْ أَيْضًا : إِنْ كَانَ مَعْنَى مَالِكٍ مَعْنَى قَادِرٍ وَمَعْنَى الرِّزْقِ هُوَ مَعْنَى الْمُلْكِ ، فَيَجِبُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْبَهَائِمَ مَالِكَةٌ لَجَمِيعِ تَصَرُّفِهَا وَأَفْعَالِهَا ، لِأَنَّهَا قَادِرَةٌ عَلَى ذَلِكَ . وَلَيْسَ مَعْنَى مَالِكٍ أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى كُونِهِ قَادِرًا عَلَى مَا هُوَ مُلْكٌ لَهُ . وَهَذِهِ حَالُ الْبَهَائِمِ ؛ فَيَجِبُ لِذَلِكَ كَوْنُهَا مَالِكَةً لِتَصَرُّفِهَا وَأَفْعَالِهَا وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ رِزْقًا لَهَا . وَفِي إِبْطَاقِ الْأُمَةِ عَلَى أَنَّ الْبَهَائِمَ غَيْرُ مَالِكَةٍ لشيءٍ مَعَ كَوْنِهَا قَادِرَةٌ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى نَقْضِ أَصُولِهِمْ .

[١٢٠ب] فَإِنْ قَالُوا : لَا يَجُوزُ وَصْفُ الْبَهِيمَةِ بِالْمُلْكِ لِمَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ مِنْ التَّصَرُّفِ لِأَجْلِ أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ مَخْصُوصٍ ، يُتَصَرَّفُ فِيهِ ، وَلَا يَحْصُلُ لَهَا الْمُتَبَعِيُّ بِالتَّصَرُّفِ فِيهِ ؛ فَلَمْ يَجُزْ لِذَلِكَ وَصْفُهَا بِالْمُلْكِ .

يَقَالُ لَهُمْ : إِذَا كَانَ مَعْنَى مَالِكٍ مَعْنَى قَادِرٍ وَمَعْنَى مُمْلِكٍ مَعْنَى مُقَدِّرٍ وَكَانَتْ الْبَهِيمَةُ قَادِرَةً عَلَى التَّصَرُّفِ ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَالِكَةً لَهُ ، كَمَا أَنَّ الْقَدِيمَ ، تَعَالَى ، وَالْعَاقِلَ مِنَّا ، لَمَّا كَانَا يُقَدِّرَانِ عَلَى التَّصَرُّفِ ، كَانَا مَالِكَيْنِ لِمَا يُقَدِّرَانِ عَلَيْهِ . وَكَوْنُ الْبَهِيمَةِ غَيْرُ مَخْتَصَّةٍ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، يُتَصَرَّفُ فِيهِ ، لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا مَالِكَةً لَجَمِيعِ تَصَرُّفِهَا وَجَمِيعِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُتَصَرَّفَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ تَخْصِيسٍ ، كَمَا أَنَّهَا

قادرة على ضروب التصرف فيما ليس بمخصوصي معنى ؛ فيجب كونها مالكة لجميع ما يُقدَّر على التصرف فيه ولجميع تصرفها فيه ، وإن لم يحصل لها أيضا عَرَضٌ ومبتغى بالتصرف ، لأنَّ المُلْكَ لم يحصلُ للشيء لحصول مبتغى به ، لأنَّه قد يحصل للإنسان مبتغى يملك غيره وفعل غيره وليس بملك له ولا يحصل المُلْكُ أيضا بأن يكون مقصورا على تصرف في شيء معنى ، وإنما يحصل بكونه مقفورا للمالك ، مُعَيَّنًا كَانَ أو غَيْرَ مُعَيَّنٍ ؛ فلا وَجْهَ للإشغاب بِذِكْرِ تَعَلُّقِ التَّصَرُّفِ بشيء مخصوص ولحصول نفعه به . وهذا يُوجب كون البهيمة مالكة لكل ما يتصرف فيه ؛ وذلك نقض لما أجمع عليه المسلمون ؛ فَبَطَلَ ما قالوه .

ويدل على فساد قولهم أَنَّ معنى الرزق معنى المُلْكِ وَأَنَّ معنى مالِكٍ معنى قادرٍ أَنَّهُ قولٌ يوجب كون العبد مالكا لما يتصرف فيه إقْدَرَتِهِ على التصرف فيه وأُكْبِلِهِ وَإِنْفَاقِهِ . وإذا بَطَلَ كونه مالكا ، وإن كَانَ قَادِرًا مَرْزُوقًا ، بَطَلَ ما قالوه .

ويدل على فساد قولهم أيضا أَنَّهُ ، إذا كَانَ معنى مالِكٍ معنى قادرٍ ، وَجَبَ أن لا يكون ، تعالى ، مالكا لشيءٍ مِنْ أفعالِ العبادِ ولا ذَوَاتِهِمْ ولا لشيءٍ مِنْ أَعْرَاضِهِمْ الموجودة ، سواء كَانَتْ كَسْبًا لَهُمْ أو لم تَكُنْ كَذَلِكَ ، لأنَّه ، تعالى ، عِنْدَهُمْ غَيْرُ قَادِرٍ على أفعالِ خَلْقِهِ ولا على [١٢١] شيءٍ مِنَ الحوادثِ مِنْ أفعالِ نَفْسِهِ ؛ فيجب على أصولهم إحالة كون الموجود مقدورا وكون فعل المحدث مقفورا لله ، تعالى ، أن لا يكون مالكا لأفعالِ خَلْقِهِ ولا للحوادثِ والباقياتِ مِنْ أفعاليه . وهذا أيضا خِلَافٌ دِينِ المُسْلِمِينَ .

وليس لهم الإشغاب في الانفصال من هذا القول الشنيع العظيم بأن يقولوا : بل هو قادرٌ على أفعالِ خَلْقِهِ ومالِكٌ لها ، بِمعنى أَنَّهُ مالِكٌ لإبطالها بأضدادها ، وَأَنَّهُ يَمْلِكُ الأجسامَ ، بِمعنى أَنَّهُ مالِكٌ لَفَنَائِهَا ، لأنَّ ذلك يُوجب أن يكون غَيْرَ مالِكٍ



لِما يستحيلُ بقاءُهُ مِنْ أفعالِنَا وأفعالِ نَفْسِهِ ، لِأنَّهُ لا يَعدُمُ بِضِدِّ مَقْدُورٍ لَهُ فِعْلُهُ ،  
وَعَدْمُهُ لَيْسَ بِمَقْدُورٍ وَلَا مَفْعُولٍ . وَيجبُ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ مَالِكًا لِدَوَاتِ الْأَجْسَامِ  
وَكُلِّ بَاقٍ مِنْ فِعْلِهِ وَفِعْلٍ غَيْرِهِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى فِعْلِ ضِدِّهِ ، يَكُونُ فَنَاءً لَهُ ، لِأَنَّ ضِدَّهُ  
الَّذِي هُوَ فَنَاءُهُ غَيْرُهُ وَعَدْمُهُ لَيْسَ بِمَقْدُورٍ ؛ فَيَجِبُ لِدَلَالَتِهِ أَنْ لَا يَكُونَ مَالِكًا لِذَلِكَ .  
وهذا أَيْضًا خَرُوجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

فَإِنْ قِيلَ : أَفَلَيْسَ قَدْ يَقَالُ فِي الْأَقْدَرِ مِنَّا : إِنَّهُ يَمْلِكُ فِعْلَ مَنْ هُوَ أضعَفُ مِنْهُ ،  
بِمَعْنَى أَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَعُهُ مِنْهُ وَفِعْلَ ضِدِّهِ ؛ فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ صَحَّةِ وَضْعِهِ بِأَنَّهُ مَالِكُ  
لِلأَفْعَالِ خَلْقِهِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ؟

يَقَالُ لَهُمْ : مَا نَعَرَفُ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ ، وَلَا قَامَتْ بِاسْتِعْمَالِهِ عَلَيْنَا حُجَّةٌ .  
وَلَوْ ثَبَّتَتْ رِوَايَةُ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، لَوَجَبَ عَلَى أَوْضَاعِكُمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُسْتَعْمَلًا عَلَى  
وَجْهِ الْمَحْزَارِ . وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ أَنَّ الْأَقْدَرَ يَمْلِكُ فِعْلَ ضِدِّ الْأَضْعَفِ ، لِأَنَّ مَعْنَى  
مَالِكٍ مَعْنَى قَادِرٍ . وَالْأَقْدَرُ مُحَالٌ كَوْنُهُ قَادِرًا عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ أضعَفَ مِنْهُ .  
وهذا يوجبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْقَدِيمُ مَالِكًا عَلَى الْحَقِيقَةِ لِفِعْلِ خَلْقِهِ وَلَا لشيءٍ مِنْ  
الموجوداتِ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَفِعْلِ غَيْرِهِ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : قَدْ بَيَّنَّا أَيْضًا فِي كِتَابِ إِبْطَالِ التَّوَلُّدِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ اسْتِحَالَةَ كَوْنِ  
أَقْدَرِ الْقَادِرِينَ مِنَّا قَادِرًا عَلَى ضِدِّ فِعْلٍ غَيْرِهِ ، مِنْ حَيْثُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ [ ١٢١ ب ]  
كَذَلِكَ ، لَوَجَبَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ ضِدُّ فِعْلٍ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهِ وَفِي مُحَلٍّ مَا هُوَ ضِدُّ لَهُ .  
وَذَلِكَ يُصَحِّحُ فِعْلَ الْمُحْدَثِ فِي غَيْرِهِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ فَبَطُلَ مَا قُلْتُمُوهُ .

وَيَقَالُ لَهُمْ فِي قَوْلِهِمْ أَنَّ الْقَدِيمَ يَقْدِرُ عَلَى إِبْطَالِ أفعالِ خَلْقِهِ : إِنْ كَانَ عِنْدَكُمْ قَادِرًا  
عَلَى إِبْطَالِهَا ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى إِيجَادِهَا . وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَهُمْ .

ويقال لهم أيضا : إِنَّ بُطْلَانَ الْفِعْلِ عِنْدَ وُجُوبِ ضِدِّهِ ، لو كَانَ مُتَعَلِّقًا بِمُطْلَلٍ لَهُ وِفَاعِلٍ ، يَجْعَلُهُ مَعْدُومًا ، يَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ ضِدُّ فِعْلِ الْعَبْدِ وَلَا يُبْطَلُ اللَّهُ أَوْ غَيْرُهُ الضِّدُّ الْبَاقِي وَإِنْ خَدَتْ ضِدَّهُ ، لِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ عِنْدَكُمْ بِالْفَاعِلِ يَصِحُّ أَنْ يُفْعَلَ وَيَصِحُّ أَنْ لَا يُفْعَلَ ؛ فَإِنْ كَانَ بُطْلَانُ الْفِعْلِ وَعَدَمُهُ عِنْدَ وُجُودِ ضِدِّهِ مُتَعَلِّقًا بِفَاعِلٍ ، صَحَّ أَنْ يَبْطُلَ الشَّيْءُ وَيَبْطُلَ الْعَالَمُ عِنْدَ وُجُودِ الْقَنَاءِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ ، وَجَازَ أَنْ لَا يَبْطُلَ . وَهَذَا جَهْلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ ؛ فَيَبْطُلُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْقَدِيمُ قَادِرًا عَلَى إِبْطَالِ فِعْلِ غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى ضِدِّهِ ؛ فَيَجِبُ لَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِأَضْدَادِ أَفْعَالِنَا دُونَ ذَوَاتِهَا . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

## فصل

ويقال لهم أيضا : ما معنى قولكم : إن الله قد مَلَكَ الشيءَ مِنَ الخَلَالِ والمُبَاحِ وإنَّه قَدْ مَلَكَ العَبْدَ فَعَلَهُ وإنَّه مُمْلِكٌ لجميعِ خلقِهِ ما هم مالِكُونَ له ؟

فإن قالوا : معنى ذلك أَنَّهُ أَقْدَرُهُمْ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي مَقْدُورَاتِهِمْ وَفِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي خَلَقَهَا وَيَنْتَفِعُونَ بِالتَّصَرُّفِ فِيهَا ، لَأَنَّ مَعْنَى مَالِكٍ مَعْنَى قَادِرٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى أَنَّهُ مُمْلِكٌ لِخَلْقِهِ مُقَدِّرٌ لَهُمْ عَلَى مَا مَلَكَهُمْ .

فيل لهم : فيجب أن يكون ما أَلَزَمْنَاكُمْوَهُ مِنْ كَوْنِهِ مُمْلِكًا لِلْعَصَبِ والحَرَامِ والقَبِيحِ مِنَ الْأَفْعَالِ ، لَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِكُمْ مُقَدِّرٌ عَلَى ذَلِكَ أَجْمَعَ ؛ فَإِنْ رَأَوْا فِيهِ فَضْلًا ، لَمْ يَجِدُوهُ . وَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ ، فَارْزُقُوا الْجَلَّةَ .

وإذا صَحَّ هَذَا ، بَطُلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الرِّزْقِ مَعْنَى الْمُلْكِ وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَا قُلْنَاهُ وَأَنَّهُ كُلُّ [١٢٢] مَا اتَّخَفَعَ بِهِ الْحَيَوَانُ مِمَّا يَمْلِكُهُ وَمَا لَيْسَ بِمُلْكٍ لَهُ .

## فصل

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ زَعَمَ مِنْهُمْ أَنَّ الرِّزْقَ هُوَ الْمُتَنَفِّعُ بِهِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى جِهَةِ التَّقْسِيطِ فِي الزَّمَانِ وَمُقَدَّارِ حَاجَةِ الْحَيِّ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ ، لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ مِنْ غَفْلٍ وَلَا لَغَةٍ وَلَا تَوْقِيفٍ .

فيقالُ لهم : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ ؟ وما الدليلُ عليه ؟

فإن قال : يدلُّ على ذلك قولُ أَهْلِ اللُّغَةِ : رَزَقَ وَأَرْزَقَ السُّلْطَانُ جُنْدَهُ ، إِذَا أَعْطَاهُم الْقِسْطَ الْمُقَدَّرَ بِالزَّمَانِ وَقَدَّرَ الْحَاجَةَ .

يقالُ لهم : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّهُمْ وَصَفُوا إعْطَاءَ السُّلْطَانِ بِأَنَّهُ رَزَقَ لِكُونِهِ مُقَدَّرًا لِحَاجَةِ وَزَمَانٍ ؟ وما أنكرتُم أن يكونوا إِنَّمَا وَصَفُوهُ بِأَنَّهُ رَزَقَ ، مِنْ حَيْثُ كَانَ عِطَاءٌ مُتَنَفِّعًا بِهِ ؟

ولذلك قال شيوخُكُمْ : إِنَّ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ ، مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ الْعِبَادُ وَلَا مَنَعَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ رِزْقٌ لَهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدَّرًا بِوَقْتٍ مُحْدودٍ وَلَا بِقَدَرٍ ، مُنْعُوا مِنْ تَنَاوُلِ زَائِدٍ عَلَيْهِ أَوْ نَاقِصٍ عَنْهُ . ولذلك يقالُ : إِنَّ الْبَهَائِمَ وَالْأَطْفَالَ مَرْزُوقُونَ لِمَا تَنَاوَلُوهُ وَاتَّقَعُوا بِهِ بغيرِ تَوْقِيتٍ عَلَيْهِمْ وَلَا تَقْدِيرٍ . ولذلك قيلَ في كُلِّ مَا سَبَقَ الْحَيُّ إِلَى أَكْلِهِ وَتَنَاوُلِهِ وَالانْتِفَاعِ بِهِ : إِنَّهُ مَرْزُوقٌ لذلك ، وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ بِزَمَنِ مُقَدَّرٍ وَمُقَدَّارِ حَوْلِهِ ، وَرَبَّمَا تَنَاوَلَ مِنْهُ دُونَ حَاجَتِهِ وَيَكُونُ رِزْقًا لَهُ ، وَرَبَّمَا يَتَنَاوَلُ مِنْهُ فَوْقَ حَاجَتِهِ وَمَا يَصْرُهُ وَيُنْجِيهِ . وَكُلُّ مَا تَنَاوَلَهُ رِزْقٌ لَهُ ، وَسَيِّمًا إِذَا كَانَ لَا يَعْقِلُ وَيَخَافُ الضَّرَرَ بِتَنَاوُلِ الْقَدْرِ الزَّائِدِ عَلَى حَاجَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُحْظُورًا عَلَيْهِ ، كَمَا يَحْظَرُ عَلَى الْعَاقِلِ تَنَاوُلُ قَدْرِ زَائِدٍ عَلَى حَاجَتِهِ وَضَارٍّ لَهُ .

وكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ وَصَفَ الشيءِ بأنَّه رزقٌ لا يتعلَّقُ بتوقيفٍ ولا تقديرٍ ، ولأنَّ مَنْ تَنَاولَ ما يَنْفَعُهُ فقد تَنَاولَ رِزْقَهُ ، وإن لم يَعْلَمْ وَيَخْطُرَ بِتَالِهِ أَنَّهُ وَافَاهُ مِنْ جهة غير قدره له بوقتٍ ومقدارٍ ما<sup>١</sup>. وإذا [١٢٢ب] كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ ما قَالُوهُ .  
فإن قالوا : ما أعطاه الله ، تعالى ، جميعَ الحيوانِ مِنْ عَاقِلٍ وَغَيْرِ عَاقِلٍ مُرْتَبِّ ، مُدَرِّزٍ بوقتٍ ، يَعْلَمُهُ اللهُ ، سبحانه ، وحاجةٍ إليه ؛ فيجبُ لذلك وَصْفُ جميعِهِ بأنَّه رزقٌ .

يقالُ لهم : هو رزقٌ مِنْ حيثُ الانتفاعُ به ، لا مِنْ حيثُ كَانَ مُقَدَّرًا بوقتٍ أو قَدْرٍ مخصوصٍ .

فإن قالوا : إن كَانَ كُلُّ عَطَاءٍ ، اَنْتَفَعَ بِهِ الْمُعْطَى<sup>٢</sup> ، مُقَدَّرًا وَمُؤَقَّتًا كَانَ أو لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ رِزْقٌ ، فيجبُ أن تقولوا : إِنَّ مَنْ أَعْطِيَ وَوَصَلَ وَنَحَلَ وَوَهَبَ بغيرِ توقيفٍ ولا تقديرٍ فقد رَزَقَ مَنْ أعطاه ، كما يرزقُ السلطانُ جُنْدَهُ بالعطاءِ للوقتِ في أَوَانِهِ .

يقالُ : هو عِنْدَنَا كَذَلِكَ .

ويقالُ لهم : إن كَانَ ما أعطاه العبادُ في وقتٍ ، يَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ ، وبقدرٍ ، يَعْلَمُ حاجَتَهُمْ إِلَيْهِ ، رزقًا لتقديرِهِ بالوقتِ وَقَدْرٍ الْحَاجَةِ ، فيجبُ أن يَكُونَ مَنْ وَصَلَ غَيْرُهُ وَوَهَبَ في وقتٍ ، يَعْلَمُ حاجَتَهُ إِلَى الهَبَةِ ، وبقدرٍ ، يَعْلَمُ أَنَّهُ كِفَايَتُهُ ، فقد رَزَقَهُ ؛ فيجبُ أن تكونَ هَبَةُ السلطانِ وَصِلَتُهُ الْوَاقِعَتَيْنِ على هذا الْوَجْهِ رزقًا وأن لا يُفْصَلَ بَيْنَ هَبَةِ السلطانِ وَصِلَاتِهِ وَبَيْنَ أَرْزَاقِ جُنْدِهِ . وهذا نَقْضُ ما أَصَلْتُمْ .

١ ما : تما ، الأصل .

٢ المعطى : المعطا ، الأصل .

٣ رزقًا : رزق ، الأصل .

ويقال لهم : إن كان الناس قد تَعَارَفُوا بِعِلَّةِ اسْتِغْمَالِ وَقَعِ مِنْهُمْ أَنَّ لَفْظَةَ الرِّزْقِ وَأَسْمَهُ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا قَدْرًا مَحْدُودًا مُؤَقَّتًا ، وَأَنَّهُ عَطَاءُ الْجُنْدِ وَالْعَمَالِ وَالْأَجْرَاءِ . وَذَلِكَ مَعْقُولٌ بِمَعْرِفِهِمْ لَا بِحَقِيقَةِ وَضْعِ الْكَلِمَةِ ، كَمَا أَنَّهُمْ لَا يَصِفُونَ رِزْقَ السُّلْطَانِ لِلْجُنْدِ بِأَنَّهُ عَطِيَّةٌ وَصِلَةٌ ، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ . وَلَيْسَ يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ مُوجِبِ اللَّغَةِ ؛ فَرَأَى مَا قَالَهُ هَذَا الْفَرِيقُ .

على أَنَّهُ خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ ، إِذَا قَالُوا : إِنَّ جَمِيعَ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ الْخِيَّ رِزْقٌ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ مَا وَوَاقِعٌ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَانِ . وَلَا طَائِلَ فِي التَّعْلُقِ [١٢٣] بِالْعِبَارَاتِ .

## فصل

فأما قول النَوَائِبِ الْمُتَحَذِّقِينَ منهم ، الْعَالَمِينَ بِفَسَادِ جَمِيعِ مَا حَدَّثَهُ أُسْلَافُهُمْ : إِنَّ مَعْنَى الرِّزْقِ وَحَقِيقَتَهُ أَنَّهُ مَا صَحَّ وَأُمْكِنَ انْتِفَاعُ الْحَيِّ بِهِ وَلَيْسَ لِأَخَذِ مَنْعُهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا قَوْلٌ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ . أَحَدُهَا أَنَّهُ قَوْلٌ ، لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ .

فيقال لهم : ما الدليل على أَنَّ ما وَصَفْتُمُوهُ هُوَ حَدُّ الرِّزْقِ وَفِيهِ وَقَعَ الْخِلَافُ ؟

فإن قالوا : لَأَنَّا وَجَدْنَا كُلَّ شَيْءٍ ، يَنْتَفِعُ بِهِ الْحَيُّ وَلَيْسَ لِأَخَذِ مَنْعُهُ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ رِزْقٌ لَهُ ، وَكُلُّ مُنْتَفِعٍ بِهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ لَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُ .

يقال لهم : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّ ما يَنْتَفِعُ بِهِ الْحَيُّ وَلِغَيْرِهِ مَنْعُهُ مِنْهُ فَلَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُ ؟ وَهَلِ النِّزَاعُ إِلَّا فِي هَذَا ؟ أَوَلَيْسَ قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ أَكْلَ الْعَصَبِ قَدْ أَكَلَ رِزْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ لِمَالِكِهِ مَنْعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ ؟ وَكَذَلِكَ السَّبُعُ وَكُلُّ ذِي ضَارٍ<sup>١</sup> ، إِذَا فَرَسَ وَأَكَلَ ، فَإِنَّهُ أَكَلَ لِرِزْقِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَنَا مَنْعُ الْأَسَدِ مِنْ أَكْلِ مَا شِئْنَا . وَكَذَلِكَ كُلُّ أَكِلٍ وَمُنْتَفِعٍ بِمَا لَيْسَ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَلِغَيْرِهِ مَنْعُهُ مِنْهُ ؛ فَمَنْ الَّذِي سَلَّمَ لَكُمْ أَنَّ كُلَّ مَا انْتَفَعَ بِهِ وَلِغَيْرِهِ مَنْعُهُ فَلَيْسَ بِرِزْقٍ لِلْمُنْتَفِعِ ! فَلَا يَجْدُونَ فِي ذَلِكَ مُتَعَلِّقًا .

ويقال لهم أَيْضًا : حَرِّوْنَا هَلِ اللَّهُ ، تَعَالَى ، مَنْعُ جَمِيعِ الْعُقُلَاءِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ مِمَّا خَلَقَهُ مِمَّا يَنْتَفِعُونَ بِتَنَاوُلِهِ وَمَنْعُهُ الْمَضْطَرَّ إِلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ مِنْ أَكْلِ ذَلِكَ ، وَإِنْ تَلَفَ وَأَسْتَصْرَّ بِالْمَنْعِ وَمَنَعَ الْحَيَّوَانُ كُلَّهُ مِنْ تَنَاوُلِ مَا يَنْتَفِعُ بِتَنَاوُلِهِ وَالْحَيَلُولَةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ أَمْ لَا !

فإن قالوا : لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ .

١ من : ومن ومن ، الأصل .

٢ ذِي ضَارٍ : جر ضارٍ ، الأصل .

قيل لهم : لِمَ قُلْتُمْ هَذَا ؟ وَمَنِ الَّذِي مَنَعَهُ وَخَطَرَ عَلَيْهِ مَنَعُهُمْ مِنْ تَنَاوُلِ مَلِكِهِ وَمَا هُوَ مَالُكُهُ وَمُوجَدُّهُ ؟

فإن قالوا : العقلُ يَحْطَرُّ عَلَيْهِ مَنَعُهُمْ مِمَّا يَنْتَلِفُونَ وَيَسْتَضِرُّونَ بِالْمَنَعِ مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْتَفِعًا بِالْمَنَعِ ، وَيُوجِبُ كَوْنَ ذَلِكَ سَفَهًا وَعَبَثًا .

يَقَالُ لَهُمْ : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ ؟ وَمَا الْحِجَّةُ عَلَيْهِ ؟ وَبِأَضْطِرَارٍ [١٢٣ب] تَعْلَمُونَ قُبْحَ ذَلِكَ وَكَوْنَهُ سَفَهًا أَمْ بِدَلِيلٍ ؟

فإن قالوا : بِدَلِيلٍ ، سُئِلُوا عَنْهُ . وَلَنْ يَجِدُوا إِلَيْهِ سَبِيلًا .

وإن قالوا : بِضُرُورَةٍ ، بَهَتُوا .

وَقِيلَ لَهُمْ : فَمَا بَالُنَا لَا نَحْجِدُ أَنْفُسَنَا مُضْطَرَّةً إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ ؟ وَمَا الْفَضْلُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ : بَلْ بِضُرُورَةٍ يُعْلَمُ حُسْنُ ذَلِكَ مِنَ الْقَدِيمِ ؟ فَلَا يَجِدُونَ فَضْلًا .

وَالْمُسْتَضَرُّ مِنْهُمْ لَا يَدَّعِي عَلَيْنَا الْعِلْمَ بِقُبْحِ ذَلِكَ مِنَ الْقَدِيمِ ، تَعَالَى ، ضُرُورَةٌ .

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي امْتِنَاعِهِ مِنْ دَعْوَى الْعِلْمِ بِضُرُورَةٍ عَلَيْنَا بِقُبْحِ إِيلَابِهِ ، تَعَالَى ، الْغَيْرِ ، لَا لِنَفْعٍ وَلَا لِقَصْدٍ نَفْعٍ وَلَا مُسْتَحَقٍّ وَلَا عَوْضٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْقَبَائِحِ . وَيَقُولُونَ : قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْكُمْ شُبُهَةٌ فِي ذَلِكَ لِاعْتِقَادِكُمْ كَوْنَ الْقَدِيمِ مَالِكًا غَيْرَ مُمْلَكٍ ، وَأَنَّهُ لَا أَمَرَ عَلَيْهِ وَلَا حَاطِظَ وَلَا زَاجِرَ ، وَأَنَّهُ مُفَصَّلٌ بِكُلِّ شَيْءٍ ، يَفْعَلُهُ مِنْ عَوْضٍ وَثَوَابٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَّتَ أَنَّهُ لَا يُغْفِرُ دَعْوَى الْعِلْمِ عَلَيْنَا بِضُرُورَةٍ يُقْبِحُ ذَلِكَ مِنَ الْقَدِيمِ .

وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْفَصْلِ فِي بَابِ الْخَطَرِ وَالْإِبَاحَةِ وَذَكَرْنَا مَا يُغْتَلَوْنَ بِهِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعِلْمِ بِضُرُورَةٍ يَقْبِحُ مَنَعَ الْإِنْسَانَ غَيْرَهُ مِنَ الْاسْتِظْلَالِ بِظُلْمِ حَائِطِهِ وَالنَّظَرِ فِي مِرَاتِهِ وَالْإِسْتِضَاءِ بِنَارِهِ وَالْتِقَاطِ الْحَبِّ السَّاقِطِ مِنْ خَصَادِهِ وَبَيَّنَّا أَنَّهُ لَا شُبُهَةَ لَهُمْ



في ذلك بما يُغْنِي الناظر فيه .

وَسَنَسْتَفْصِي الكلامَ فِي الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ وَالْآلَامِ وَالتَّوَابِ وَالْأَعْوَاضِ وَالْأَصْلَحِ وَاللُّطْفِ وَالتَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ فِيمَا بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، تَعَالَى .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : إِذَا كَانَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، إِمَانَةُ الْحَيِّ وَإِدْخَالَ الْأَلَمِ عَلَيْهِ ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ الْمَنْعُ مِنْ تَنَاوُلِ مَا يُتْلَفُ أَوْ يُسْتَضَرُّ ، إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلْهُ ؟ وَإِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ بِذَبْحِ الْحَيَوَانِ ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُ مَنَعُهُ مِنَ الْحَشْيِشِ وَالْمَاءِ وَأَنْ يَتْلَفَ وَالْحِيلُولَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ؟ وَإِذَا جَارَ لَهُ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَنَا بِمَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ ؟

فَإِنْ قَالُوا : لِأَنَّهُ ، إِذَا مَاتَ الْحَيَوَانُ أَوْ أَمَرَ بِذَبْحِهِ وَأَذِنَ فِيهِ ، عَوَّضَ عَلَيْهِ ؛ فَلِذَلِكَ يَحْسُنُ .

[١٢٤] قِيلَ لَهُمْ : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّهُ لَا يَحْسُنُ إِلَّا لِعَوَضٍ ؟

وَسَنُسَبِّحُ الْقَوْلَ فِي هَذَا مِنْ بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ<sup>١</sup> .

وَيَقَالُ لَهُمْ : فَإِذَا جَارَ أَنْ يُعِيمَتِ الْحَيَوَانُ وَيَأْمُرَ بِقَتْلِ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَصْلَحَةَ قُتْلُهُ مِنَ الْأَطْفَالِ أَوْ الْعُقَلَاءِ ، وَيُعَوَّضُهُ عَلَى ذَلِكَ وَكَانَ لَهُ فِعْلُ هَذَا ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَنَعُ الْعَاقِلِ مِنَ الْأَحْيَاءِ وَغَيْرِ الْعَاقِلِ مِنْ تَنَاوُلِ مَا يَتْلَفُ بِالْمَنْعِ مِنْ تَنَاوُلِهِ وَيُعَوَّضُهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى تَلْفِهِ ؟ وَالْآلَامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ تَمْنَعُهُ مِمَّا يُقِيمُ رَمَقَهُ وَيَسْتَحِيلُ مَعَهُ حَيَاتُهُ وَتَزُولُ آلَامُهُ<sup>٢</sup> ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُ فِعْلُ ذَلِكَ ، إِذَا أَرَادَهُ أَوْ إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَنَعَهُ مِنْهُ مَصْلَحَةٌ وَالْأَمْرُ لَنَا بِمَنْعِ مَا لَا يَعْقِلُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْقَوْلِ وَغَيْرِهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُكَلَّفِينَ أَوْ لِبَعْضِهِمْ ؛ فَلَا يَجْدُونَ مِنْ ذَلِكَ بُدًّا .

١ عَزَّ وَجَلَّ : إِضَافَةٌ فِي طَرَفِ السُّطْرِ ، الْأَصْلُ .

٢ آلَامُهُ : الْأَمَةُ ، الْأَصْلُ .

فيقال لهم : فيجب لذلك أن يكون جميع ما يُتَنَفَّعُ به الحيُّ العاقلُ وغيرُ العاقلِ ،  
فللهُ ، تعالى ، مَنَعُهُ منه ، وأن يكون لذلك غير مباح له تَنَاقُؤُهُ ، لأنه تَنَاقُؤُ ما  
يُتَنَفَّعُ به أو يصحُّ نَفْعُهُ مع أنَّ الله مَنَعَهُ منه . وأنتم قلتم : إنَّ ما لِلْغَيْرِ المَنع منه ،  
فليس بِمُبَاحٍ . ولا مَخْرَجٍ لهم مِنْ ذَلِكَ .

ويقال لهم أيضًا : أليس المُباحات التي يصحُّ اتِّفَاعُ الأحياءِ بها كُلُّها رزقًا لِلخالقِ ؟  
وقد ثَبِتَ أنَّ لكلِّ مَنْ سَبَقَ إلى إِحَاذَةِ شيءٍ منه مَنعٌ غيرُه ما حَاذَهُ ، فصارتْ يَدُهُ  
عليه ؛ فيجب لذلك أن تكونَ هذه المباحات عنه رزقًا لِلْعبادِ .

فإن قالوا : أحوالُ العبادِ في جوازِ سَبْقِ كلِّ واحدٍ مِنْهُمْ إلى إِحَاذَتِهِ وَحُصُولِهِ مُلْكًا له  
مساويةً ، فلذلك كانَ رِزْقًا لجميعِهِمْ .

يقال لهم : إذا كانَ لكلِّ واحدٍ مِنْهُمْ فِعْلٌ ما إذا فَعَلَهُ مِنَ الإحَاذَةِ والاختِصاصِ به ،  
كانَ له مَنعٌ غيرُه منه ، وَجِبَ لذلك أن لا يكونَ رزقًا لواحدٍ مِنْهُمْ على موضوعِ  
خَلْقِكُمْ لِلرِّزْقِ . ولا جوابٌ عن ذلك .

فإن قالوا : أليس لِمَنْ حَاذَ شيئًا مُباحًا أو صَيَّدًا أو ثَمَرًا وأَخْتَصَّ به أن يَمْنَعَ غيرَه  
منه ، خرجوا عن الإجماعِ ، لأنَّهم مُتَّفِقُونَ على أنَّ الحِيزَةَ والاختِصاصَ بِالْمُبَاحِ  
تُثَبِّتُ المُلْكَ واليَدَ عليه وتصيرُ به مَالًا مِنْ مُلْكِ [١٢٤ب] الحائِزِ له ، وأنَّ له مَنعٌ  
كلِّ أَخِيهِ ؛ فصارتْ رُكُوبُ خِلَافِ ذَلِكَ خروجًا عن الإجماعِ .

ويقال لهم : أليس ما تَرْتَعِيهِ التَّعَمُّ مِنْ عَلْفِ المَالِكِ وَلَبَنِ أُنْهَاتِهَا مُلْكًا لِرَبِّهَا ؟ وله  
دَبْحُ السِّخَالِ وَمَنَعُهَا بِذَلِكَ مِنَ العَلْفِ وَشُرْبِ اللَّبَنِ بِاتِّفَاقِ الأُمَّةِ ، ولم يَدُلَّ ذَلِكَ

١ رزقًا ، رزق ، الأصل .

٢ فصارت : فصلب ، الأصل .

٣ ملكًا ، ملك ، الأصل .

على أن ما تأكله وتشربه وتنتفع به من ذلك ليس برزق لها .

وكذلك فإنَّ لأمِّ الطفل الامتناع من رضاعه في كثير من الأحوال ولها أن تسترضع له غيرها ، ثم لم يوجب ذلك أن يكون ما أنتفع به من اللبن ليس برزق له من حيث أنتفع بما لغيره المنع منه . وكلُّ هذا نقضٌ لحدِّكم الرزق ، ظاهرٌ ، لا شبهة فيه . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما حدَّ به الرزق سوى ما قلناه من أنه ما ينتفع به الحي فقط ، سواء كان ملكه أو غير ملكه أو ممَّا بصيره المنع منه أو ليس لأحد منعه منه وكيف تصرفت بالمنتفع به الأحوال .

وإذا ثبت ذلك وكان أكل العصب الحرام والمتصرف فيه مُنتفعًا بالأكل والتصرف ، وجب أن يكون أكله وتصرفه رزقًا له وأن يكون ما يأكله رزقه ، وإن كان ملكًا لغيره ومحظورًا عليه تناوله وكان مذمومًا ملومًا ظالمًا بأخذه وأكله والتصرف فيه ومنع ربه من الانتفاع به .

وهذا المعنى هو الذي أراده شيوخنا بقولهم : إنَّ الحرام رزقٌ لمن أكله وشربه ، بمعنى أن الله جعله قوامًا لجسمه وغذاءً لبدنه وسترا لعورتِه وقاءًا له من الحرِّ والبرد . وكلُّ هذا عبارة عن حصول النفع وإزالة الضرر بتناوله .

## فصل

وقد زعم أصحاب هذا الحجة في الرُّبُوع : إِنَّ ما لِلْحَيِّ تَنَاوُلُهُ وليس لأَخِي مُنْعُهُ يَكُونُ ذَلِكَ بوجهَيْن : بالعقل والسمع .

وَأَدْعُوا أَنَّ كُلَّ ما عَلِمَ أَنَّ فِي تَنَاوُلِهِ نَفْعًا ولا ضَرَرَ فِيهِ على متناوله ولا على خالقه ولا على غيره مِنَ الْأَحْيَاءِ فِي عاجِلٍ أو آجِلٍ ، فَإِنَّهُ معلومٌ أَنَّ لنا تَنَاوُلَهُ لضرورة العقل وأوْلَى فِيهِ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ كَالْعِلْمِ بِقُبْحِ الضَّرْرِ الْعَارِي مِنَ الاستحقاقِ [١٢٥] والنفع به أو القصد إلى النفع في عاجِلٍ أو آجِلٍ ، وَإِنْ كَانَ تفصيلُ ذَلِكَ معلوماً بنظرٍ ؛ فهذه الجملة معلومةٌ بآضطرارٍ .

وقد بَيَّنَّا فسادَ ذَلِكَ في كتابِ الخطرِ والإباحةِ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ . ونحنُ نقولُ فِي ذَلِكَ مِنْ بَعْدُ .

قالوا : وَمِمَّا يُعْلَمُ أَنَّ الْعَبْدَ تَنَاوُلَهُ وَمَلَكَهُ مِنْ جهةِ العقلِ ما يملكُهُ بِالْمُعَاوَضَاتِ ؛ ومنه أَيْضًا عِنْدَهُمْ مُلْكُ الْقَسَمِ وإبدالُ الْأَشْيَاءِ الْمُتَلَفَةِ عِنْدَ الْإِتْلَافِ وَالْجَبَايَاتِ عَلَى الْأَمْوَالِ .

قالوا : ومنه أَيْضًا الْأَعْطِيَةُ وَالْهَبَاتُ ، لِأَنَّ مُلْكَ ذَلِكَ بِالْهَبَةِ يُعْلَمُ عَقْلًا ، حَتَّى قَالَ أَبُو الْجُبَّائِي : إِنَّهُ يَرْجِعُ فِي هَبَّتِهِ ، وَإِنْ يَبْقِيهَا الْمُوْهَبُ لَهُ ، فَإِنَّمَا يَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى دَلَالَةِ سَمْعِيَّةٍ . ولا يَمْنَعُ زَعْمُ ما يَدَّعِيهِ مِنَ الْعِلْمِ بِمُلْكِ الْمُوْهَبِ لَهُ ذَلِكَ مِنَ جهةِ العقلِ .

وهذا جهلٌ وَمِمَّنْ ظَنَّنَهُ بِمَحْصَلٍ مِنَ الْفَقْهَاءِ ، لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْفَقِيهُ أَنَّ الْعَقْلَ الْمُوْهَبَ لَهُ قَدْ مَلَكَ الْهَبَةَ ، وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ مَلَكَهُ ذَلِكَ بِالْهَبَةِ ، لم يَجُوزْ أَنْ يُرْبِلَ مُلْكُهُ بِالسَّمْعِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ خُرُوجَ الشَّيْءِ عَنْ مُلْكِهِ بِالسَّمْعِ وَثُبُوتَ يَدِهِ وَمُلْكِهِ عَلَيْهِ بِالْعَقْلِ . وهذا ما لا يَبْلُغُهُ مُحْصِلٌ مِنْ فقيهٍ وَغَيْرِ فقيهٍ .

وفي اختلاف الناس في ذلك دليل على أنَّ مُلْك الهبة والمنع من الرجوع فيها سَمْعِيٌّ غَيْرُ عَقْلِيٍّ . وكلُّ ما ادَّعوا مُلْك المالكِ لِتَغْيِيرِ جهةِ العقلِ بِالْحَيَاةِ<sup>١</sup> والسَّنِيَةِ إليه والاختصاص به وبالمعاوضة وبالفهم والابدالِ وَغَيْرِ ذلك وما يُمْلِك بالتَّراضِي والاتِّفَاقِ ، فَإِنَّهُ كُلُّهُ مُلْكٌ ، يَنْبُتُ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ دُونَ الْعَقْلِ ، لِأَنَّ كَلَامَهُمْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مُبَيَّنٌّ عَلَى تَحْسِينِ الْعَقْلِ وَتَقْيِيحِهِ وَإِجَابِهِ وَحُظْرِهِ وَإِبَاحَتِهِ . وكلُّ هَذَا بَاطِلٌ مُحَالٌ لِمَا نُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ ذَكَرْنَا مِنْهُ جُمَلًا فِي كُتُبِ أَصُولِ الْفَقْهِ وَالْكَلامِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ وَالْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ وَالْحُظْرِ وَالْإِبَاحَةِ .

وقد فَصَّلَ بعضهم عن ما يُمْلِكُ بالعقلِ وما يُمْلِكُ بالسَّمْعِ بَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مُلْكٌ عَلَى مَالِكِهِ بِالْفَهْمِ وَعِنْدَ رِضَا مِنْهُ ، فَإِنَّهُ يُمْلِكُ عَلَيْهِ بِالسَّمْعِ ، وَمَا مَلَكَهُ عَنِ اتِّفَاقِ [١٢٥ب] وتراضٍ ، فهو معلومٌ بالعقلِ . وهذا باطلٌ ، لِأَنَّهُ كُلُّهُ مَمْلُوكٌ بِطَرِيقِ السَّمْعِ وَجَارٍ مَجْرَى مَا نَتَّقِي نَحْنُ وَهُمْ عَلَى أَنَّهُ مَمْلُوكٌ بِالسَّمْعِ بِحَقِّ مُلْكِ الْمَوَارِيثِ وَالذِّيَّاتِ وَيُمْلِكُ أَمْوَالُ الْكُفَّارِ وَأَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ وَمُلْكُ الْفُقَرَاءِ لِلزَّكَّاتِ مِنَ الْأَمْوَالِ . وكلُّ هَذَا مِمَّا قَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنَّ مَا مَلَكَهُ مُسْتَقَرٌّ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ دُونَ الْعَقْلِ . وكذلك سَبِيلُ سَائِرِ الْأَمْلاكِ عِنْدَنَا .

وإنَّما قالوا : إِنَّ أَمْوَالَ الْكُفَّارِ وَالزَّكَّاتِ تُمْلِكُ سَمْعًا ، لِأَنَّهُا تُوجَدُ مِنَ الْكُفَّارِ وَأَرْبابِ الْأَمْوَالِ ؛ فَهَذَا يَغْيَرُ رِضًا مِنْهُمْ .

قالوا : فَأَمَّا الْمَيِّتُ ، إِذَا مَاتَ ، زَالَ<sup>٢</sup> إِحَارَتُهُ والاختصاصُ بِهِ بِمُلْكِهِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْقَرِيبِ فِي ذَلِكَ مَا لَيْسَ لِلْبَعِيدِ ، لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ فِي الْعَقْلِ يُوجِبُ مُلْكَ الْقَرِيبِ لَهُ وَتَرْتِيبَ الْأَقْرَبِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ سَمْعًا .

١ بِالْحَيَاةِ : بِالْجَنَازَةِ ، الْأَصْلُ .

٢ زَالَ : أُلْ ، الْأَصْلُ .

وكذلك دية القتيل ، لأنَّ المَيتَ قد زالَ مُلكُهُ بالموتِ وعادَ كما كانَ قَبْلَ تَمْلِكِهِ له ، فيجبُ أنْ يكونَ بمِثَابَةِ المُبَاخَاتِ أَوَّلًا وُزُودُ السَّمْعِ بِالمَوَارِيثِ وترتيبها .

وكذلك القولُ في الدِّيَّاتِ وأموالِ الكُفَّارِ ، لأنَّ مالَ الكافرِ وغيرِ الكافرِ مُقَرَّرٌ على مُلكِهِ ، وإنَّما تَمَلَّكَ عليه بالسمعِ .

ونحنُ ، وإن لم نَعْتَلَّ في مثلِ هذا بكثيرٍ ممَّا يَفْتُلُونُ به ، فإنَّنا نقولُ : إنَّه تَمَلَّكَ سمعًا ، وجميعُ ما تَمَلَّكَ مِنْ مالِ كافرٍ وَزَكَاةٍ مالٍ وبذلِ متلفٍ وقيمةِ أَزْشٍ وهبةٍ وَعَظِيَّةٍ إلى غَيْرِ ذلكَ على ما نُبَيِّنُهُ ونَدُلُّ عليه في التعديلِ والتجويرِ مِنْ بَعْدُ .

وقد قَسَمُوا ما تَأْكُلُهُ البهائمُ وتنتفعُ به إلى قِسْمَيْنِ ، فَجَعَلُوا قِسْمًا مِنْهُ رِزْقًا لها وقِسْمًا ليسَ برزقٍ لها ؛ فما تَرْتَعِيهِ وتَأْكُلُهُ مِنْ حَشَائِشِ الأرضِ وتشربُهُ مِنَ المِياهِ وكلِّ ما ليسَ لِأَحَدٍ مَنَعُها مِنْ أَكْلِهِ وشُرْبِهِ ، فإنَّه رِزْقٌ لها . وما للغَيْرِ مَنَعُها مِنْهُ ، فليسَ لها أَكْلُهُ ولا هو رِزْقٌ لها .

قالوا : ولنا مَنَعُ السَّبْعِ والكلبِ وسائرِ الصَّوَارِي مِنْ قَتْلِ الحِيوَانِ وأَكْلِهِ ؛ فإذا أَكَلَتْ ما هَذِهِ سَبِيلُهُ ، أَكَلَتْ ما ليسَ برزقٍ لها . وكذلكَ إِنْ أَكَلَتْ مالَ الغَيْرِ وعَلَقَهُ ، فقد ظَلَمَتْ بِذلكَ وَأَكَلَتْ ما ليسَ لها [١٢٦] أَكْلُهُ ولعاليكُم مَنَعُها مِنْهُ ، حتَّى قالوا في السَّبْعِ : إنَّه ظالِمٌ بِأَقْتِرَاسِ ما يَفْتَرِسُهُ مِنَ الحِيوَانِ وقَتْلِهِ ، وإنَّه أَكَلْ بِذلكَ ما ليسَ برزقٍ له ، مِنْ حيثُ كانَ لَنَا مَنَعُهُ مِنَ الأَكْلِ والافتراسِ .

قالوا : فأَمَّا إذا أَكَلَّ مَيِّتًا مِنَ الحِيوَانِ ، فله ذلكَ وهو رِزْقٌ لَهُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ المَيِّتَةُ مِمَّا يَنْتَفَعُ بِلَحْمِهَا وَخُلُوعِها مالِكها . وقد يَنْتَفَعُ بِاللَّحْمِ بأنْ يَطْعَمَهُ حِوَانًا آخَرَ ، لو لم يُطْعَمَهُ إِيَّاهُ ، لَلَزِمَهُ غَرَمٌ عليه بِإِطْعَامِهِ الدَّكِّيَّ وغيرِ المَيِّتَةِ مِنَ الأَطْعَمَةِ .

وهذا أيضاً جهلٌ منهم وخروجٌ عن الإجماعِ قَبْلَ خَلْقِهِمْ في وصفِ السَّبْعِ والكلبِ  
بأنَّهما ظالِمَانِ بالأكلي والافتراسِ ، وإنَّما كَانَ يَقُولُ مِنْ قَبْلِ رَاكِبِي ذَلِكَ مِنْهُمْ : إِنَّ  
مَا أَتَيَاهُ مِنْ ذَلِكَ قَبِيحٌ وليسَ يَظْلَمُ ، لأنَّهما غَيْرُ عَالِمَيْنِ بِقُبْحِ مَا وَقَعَ مِنْهُمَا ولا في  
حكمِ العالمِ بذلكِ . ولو كَانَ ما أَتَيَاهُ مِنْ ذَلِكَ قَبِيحًا وظُلْمًا ، لَوَجِبَ اسْتِحْقَاقُهُمَا  
لِلذَمِّ والعِقَابِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا على ذَلِكَ ، ظَهَرَ أَمْرُهُمْ وقَادُوا قولَهُمْ ويُخَشَى خروجُهُمْ  
عن دينِ المُسْلِمِينَ وغيرِهِمْ . وَإِنْ أَبَوْهُ وقالوا : إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ اللُّؤْمُ والعِقَابُ على فِعْلِ  
القَبِيحِ ، إِذَا كَانَ فاعِلُهُ عَالِمًا بِقُبْحِهِ أو في حُكْمِ العالمِ بذلكِ . وليسَ اسْتِحْقَاقُ  
ذَلِكَ عليه لَصِفَةٍ ، ترجعُ إلى الفعلِ ، وإنَّما هو لَصِفَةٍ ، ترجعُ إلى حالِ فاعِلِهِ .

قيل لهم : فما أنكرتُمْ أيضاً أن يكونَ وَصْفُ الفعلِ بأنَّه ظَلَمَ قَبِيحٌ ، ليسَ براجعٍ إلى  
صِفَةٍ وَوَجْهِ ، هو في العقلِ عليه ، وإنَّما يرجعُ إلى صِفَةٍ فاعِلِهِ بأن يكونَ عَالِمًا بأنَّه  
صَارَ لِلغَيْرِ أو في حُكْمِ العالمِ بذلكِ أو محظوراً عليه فِعْلُهُ أو في حُكْمِ العالمِ  
بذلكِ . والكلبُ والسَّبْعُ وكلُّ مُفْتَرِسٍ مِنَ السِّبَاعِ ليسَ بعالمٍ بِحَظَرِ ذَلِكَ عليه ولا  
في حُكْمِ العالمِ به ؛ فلا يجبُ كونهَ ظالِمًا ولا مقبَحًا . ولا جوابٌ عن ذلكِ .

وَسَنَسْتَقْصِي القولَ في ذَلِكَ مِنْ بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللهُ ، تعالى .

وَنُلْزِمُهُمْ على موضوعِهِم الباطِلِ أن يكونَ عَقَرُ الجَوَارِحِ الْمُعَلَّمَةِ وصيدُها وإمساكُها  
على مرسِلِها ظَلَمٌ قَبِيحٌ ، لأنَّه بِمِثَابَةِ أَفْتِرَاسِ السَّبْعِ ، لا يَفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ في العقلِ ؛  
فَإِنْ مَرُّوا إلى ذَلِكَ ، صاروا إلى أَنَّ الجَوَارِحَ الْمُعَلَّمَةَ كُلَّهَا ظَالِمَةٌ فاعِلَةٌ للقَبِيحِ .  
وهذا خروجٌ عن [١٢٦ب] دينِ المُسْلِمِينَ .

وإن قالوا : ليسَ ذَلِكَ بقَبِيحٍ مِنَ الجَوَارِحِ الْمُعَلَّمَةِ ، لأنَّ الله ، تعالى ، يُعَوِّضُها على  
العَقْرِ والإمساكِ وما يَنَالُهَا مِنْ أَلَمِ الصيدِ ، فهو لذلكِ بِمِثَابَةِ إِطْلَاقِهِ ، تعالى ،  
لَذَبْحِهَا وَضَمَانِهِ الْعَوَضَ على ذَلِكَ .

يقال لهم : هذا باطل ، لأنَّ الْمُعَوِّضَ لا يُعَوِّضُ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ . والله ، تعالى ، وإنْ أَدْخَلَ عَلَى الْحَيَوَانِ اللَّذَاتِ فِي الْآخِرَةِ ، فَلَيْسَ مَا يُدْخَلُهُ عَلَيْهِمْ مُخْرِجًا لِلْكَلْبِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُؤَلِّمًا لِلصَّيْدِ أَلَمًا ، لا يَقَعُ فِيهِ فِي عَاجِلٍ وَلَا آجِلٍ وَلَا هُوَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ وَلَا يَقْصُدُ بِهِ النِّفْعَ لَهُ ، فَصِفَتُهُ لِدَلَالِكَ صِفَةِ أَفْتَرَاسِ السَّبْعِ لِمَا يَفْتَرُسُهُ ؛ فَيَجِبُ لِدَلَالِكَ كَوْنُ الْجَوَارِحِ ظَالِمَةً بِالصَّيْدِ .

ويقال لهم أيضًا : فما أنكرتم أن يكون إقدارُ القديم ، تعالى ، للسَّبْعِ عَلَى الْإِفْتَرَاسِ وَجَعَلَهُ أَقْوَى مِنَ الصَّيْدِ وَخَلَقَهُ الْحَاجَّةَ وَالشَّهْوَةَ لِإِفْتَرَاسِهِ وَالتَّخْلِيَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ بِمِثَابَةِ إِذْنِهِ إِرْسَالِ الْكَلْبِ فِي إِرْسَالِهِ وَأَصْطَبَانِهِ أَوْ أُنْبَلِغَ مِنْ إِذْنِهِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنْ يَكُونَ سَيُعَوِّضُ كُلَّ حَيَوَانٍ أَكَلَهُ السَّبْعُ أَوْ عَقَرَهُ عَلَى ذَلِكَ الْأَلَمِ ، فَيَخْرُجُ لِدَلَالِكَ السَّبْعِ عَنْ كَوْنِهِ ظَالِمًا وَيَكُونُ لِدَلَالِكَ آكِلاً لِرِزْقِهِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لَنَا مَنَعُهُ مِنَ الْإِفْتَرَاسِ لِعِلْمِنَا أَنَّ اللَّهَ ، تعالى ، سَيُعَوِّضُ لِلصَّيْرِ عَلَى ذَلِكَ . وَلَوْلَا وَجُوبُ الْعَوْضِ عَلَيْهِ ، لَمَّا حَسَنَ مِنْهُ جَعْلُ السَّبْعِ أَقْوَى وَالصَّيْدِ أضعَفَ وَخَلَقَ فِي السَّبْعِ الْجَوْعَ وَالشَّهْوَةَ وَالدَّوَاعِيَ إِلَى الْإِفْتَرَاسِ وَالْأَكْلِ وَلَكَانَ سَيَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يَرْفَعُ حَاجَتَهُ إِلَيْهِ وَشَهْوَتَهُ لَهُ أَوْ شَغْلَهُ بِأَكْلِ شَيْءٍ سِوَى الْحَيَوَانِ ؛ فَلَا يَجِدُونَ لِدَلَالِكَ مَدْفَعًا .

وكلُّ هَذَا الرُّكُوبُ وَالِاضْطِرَابُ وَالتَّخَالِيطُ إِنَّمَا يُؤَوِّطُهُمْ فِيهَا دَعَوَاهُمْ قَضَاءَ الْعَقْلِ بِحُسْنِ الْحَسَنِ<sup>١</sup> وَتُبْحِجِ الْقَبِيحِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِيمَا يَحْسُنُ مِنْهُ وَمَنْهُمْ وَيَقْبَحُ . وَنَسْقُولُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِ أَحْكَامِ الْأَلَامِ وَالْعَوْضِ وَالتَّوَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَوْلًا بَيِّنًا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، تعالى .

١ إرسال : ارسل ، الأصل .

٢ الحسن : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشارٌ إليها في هذا الموضع من الأصل .



وهذه جملةٌ تُبَيَّنُ أَنَّ اللهَ رَازِقٌ لجميعِ الحيوانِ ما اُنْتَفَعَ بِنَيْلِهِ<sup>١</sup> وأَكَلِهِ وشَرِبِهِ ، العاقل منه وغير العاقلِ ، وأَنَّهُ ، سبحانه ، رَازِقٌ للعَاقِلِ المُكَلَّفِ الحلالِ والحرامِ ، إذا اُنْتَفَعَ بهما مِنْ طعامٍ وشرابٍ [١٢٧] وغير ذلك ، وَأَنَّهُ رَازِقٌ لِلْمُكَلَّفِ ما تناوَلَهُ وَاُنْتَفَعَ به قَبْلَ وُرُودِ سَمْعٍ عليه بإِباحَتِهِ وإِطلاقِهِ لكونِهِ مُنتَفِعًا به .

وسواء قِيلَ فيه : إِنَّهُ مُبَاحٌ أو مَحْظُورٌ على قولٍ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا قَبْلَ السَّمْعِ على الحَظَرِ أو على قولنا بَأَنَّ مُجَوِّزَاتِ العقولِ على الوُقُوفِ بَأَنَّهُ ، متى اُنْتَفَعَ الحُرُّ بذلك ، كَانَ ما تناوَلَهُ رِزْقًا له ، كَيْفَ تَصَرَّفَتْ به الحالُ ، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُنتَفِعًا به على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وَأَوْضَحْنَاهُ مِنْ حَدِّ الرِّزْقِ وحَقِيقَتِهِ وفسادِ كُلِّ قولٍ خالفَهُ .

١ بنيله : بليله ، الأصل .

٢ انتفع : انتفع ، الأصل .

فصل في ذكر شبههم في أن الله ، تعالى ، ليس برازق الحرام

وأوّل ما نقول في هذا الباب : إنّ القدرة قد استغظمت من قولنا بأنّ الله ، تعالى ، رزق الحرام ما ليس بعظيم واستشنت منه ما ليس بشنيع وأنكرته . وهو قول لها على التحقيق . وهذا يدلّ من أمرهم على غفلة<sup>١</sup> وجهل عظيم .

فيقال لهم : ما الذي عظمتموه من قولنا : إنّ الله ، سبحانه ، رزق الحرام ، آخذه ومثاوله ؟ وما الذي تريدونه أنتم بقولكم : إنّ الله ، تعالى ، لم يرزق ، ونفيكم ذلك عنه وتفخيم الإنكار لقول من قال ذلك ؟

فإن قالوا : إنّما نريد بإنكار ذلك ونفيه عن الله أنّه ، تعالى ، لم يملك الحرام ولم يجعل لأخذه عليه ملكاً ويدا ، وإنّه لم يسخه أخذه ، وإنّه محرّم عليه تناوله والتصرّف فيه ، وإنّه لم يحبس أخذه ولا دلّ على ذلك من حاله ، وإنّه أمر برّده إلى يد مالكه ، وإنّه دأماً لأخذه ومتّوعّد عليه ، إذا كان قدراً يستحقّ به الوعيد ، وننكر على من قال : إنّ الله ، تعالى ، رزق الحرام على وجه من هذه الوجوه .

قيل لهم : أوليس من خالفكم من أهل الحقّ ينكر من ذلك جميع ما تُنكرونه ويقول مع ذلك : إنّّه رازق للحرام ، أي<sup>٢</sup> إنّّه حافظ لتناوله ومقبّح لذلك وذالّ على قبّحه ومتّوعّد عليه وأمر برّده إلى يد مالكه ، وإنّه ، تعالى ، وتقدّس ، ما ملك أخذه ولا أباحه<sup>٣</sup> التصرّف فيه ، وإنّه دأماً له عليه وحايّم بظلمه وتعدّيه بأخذه وحايّم بلغيه وسوء الشاء عليه ومتّوعّد على ذلك .

١ غفلة : عقله ، الأصل .

٢ دأماً : ذم ، الأصل .

٣ أي : - ، الأصل .

٤ أباحه : أباحه ، الأصل .

فإن قالوا : [١٢٧ب] <sup>١</sup> ما نعلم هذا من قولكم ؟ بهتوا وسقطت مناظرتهم .

وإن قالوا : أجل ، كل هذا مما تُنكروُن القول به والذهاب إليه ، كما تُنكرُهُ .

قيل لهم : وكيف تكونون مع هذا مخالفين لنا في هذا الباب ونافين عن الله منه ما لا تنفيه ؟ لولا الجهل أو قصْدُ التعمية على الطَّعام الأَعْتَام من مُقْلِدِيكُمْ ؟ فلا يجدون إلى تحقيق خلافِ بَيْننا وبينهم في ذلك وجهًا ، وأنهم قد نفوا عن الله ، سبحانه ، منه شيئًا ، أضفناه ونسبناه إليه . وهذا واضح من تخليطهم .

وإن قالوا : إنما نعني بنفي كونه رازقًا للحرام أن أخذَهُ وتناؤله قبيح ، وأنه لا يفعل القبيح ، وأنه ، لو رَزَقَهُ أخذَهُ ، لوجب أن يكون فاعلًا للقبيح . وذلك مستحيل في صِفَتِهِ .

قيل لهم : قد عَلِمْتُمْ من قولنا أننا نريدُ بقولنا : إنَّ الله ، تعالى ، رَزَقَ آخِذَ الحرام ما أَخَذَهُ أَنَّهُ خَالِقٌ لِأَخْذِهِ له ، وأنَّ أَخْذَهُ مِنْ فِعْلِهِ مع علمكم بأننا نقول : إنَّ الله قد يخلق ما ليس برزقٍ لأحدٍ ، وأنه قد نقول : إنَّ الله رَزَقَ الحرام من أجل<sup>٢</sup> أن لا يخطرَ بِبالِهِ مسألة خلقِ الأعمال ولا كانَ مِنْهُ نَظَرٌ في أَنَّهُ خَلَقَ غَضَبَ الغاصِبِ وأحفظه ؛ فأبَيَ القولُ بأنَّه رَزَقَ الحرامَ مِنَ القولِ بأنَّه خَلَقَ الْأَخْذَ له ، لولا الجهل ؟

على أنَّ الرزقَ الذي يُعَبَّرُ عنه بذلك هو المأل والطعام والشرابُ الْمُنتَفَعُ به . وهو من قولنا وقولكم خَلَقَ اللهُ ، تعالى ؛ فالمغصوبُ هو الذي يُنْكَرُونَ كونه ، تعالى ، رازقًا له ، وهو الذي يقولُ القائلُ فيه : أَخَذَ فلانٌ رِزْقِي ، وَوَكَّلْتُ فلانًا بِقَبْضِ رِزْقِي ،

١ فإن قالوا : + وأنه ذم لاخذه ومتوعد عليه اذا كان قدرا يستحق به الوعيد وشكر على من مال ان الله تعالى رزق الحرام على وجه من هذه الوجوه قيل لهم اولس من خالفكم ، الأصل . قد وضع الناسخ في أوله وفي آخره إشارة (٧) للدلالة على أنه نقله هنا سهوا ؛ فقد ذكره في نهاية الفقرة قبل السابقة حتى بداية الفقرة السابقة .

٢ أجل : أحله ، الأصل .

وهو الذي يجب رَدُّه إلى يَدِ مَالِكِهِ .

ولا خِلَافَ في أنَّ الله ، تعالى ، خَالِقُ لِكُلِّ ما أَخَذَهُ غَاصِبٌ وَسَارِقٌ ؛ فكيف يجوزُ أن يكونَ في القولِ بأنَّه رَزَقَ الحرامَ أنَّه خَالِقٌ له وأنَّه قَبِيحٌ ؟ والله ، تعالى ، خَالِقُهُ مِن قولِ الكلِّ .

ويقالُ لهم : ما نريدُ بقولنا : [ ١٢٨ ] إِنْ الله ، تعالى ، رَزَقَ الحرامَ أنَّه خَلَقَ تَنَاوُلَهُ ولا نذهبُ إلى ذلك ، لأنَّنا نقولُ : إنَّه ، تعالى ، قد خَلَقَ تَنَاوُلَ العَبْدِ لِكُلِّ ما بَصُرُهُ وَيُفْلَهُ وَيُفْتَلُ وَيُتَلَفُ مُهَجَّتَهُ ولا يَنْفَعُهُ يَوْجُهُ ما ، وهو مع ذلكَ غيرُ رازِقٍ له ما هذِهِ سَبِيلُهُ ولا لَتَنَاوُلِهِ وَأَخَذِهِ ما هذِهِ حَالُهُ . ولا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الحَقِّ في ذلكَ وفي أنَّه غيرُ رازِقٍ لِكُلِّ مُتَنَاوِلٍ ولا لَتَنَاوُلِهِ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، بَطُلَ ما قلُّمُ .

فإن قالوا : فما تُريدُونَ بقولكم : إنَّه رَزَقَ الحرامَ ؟

قيلَ له : ما قَدَّ مَنَاهُ مِن قَبْلِ مِن أَنَّهُ جَعَلَهُ نَافِعًا لَهُ وَغَدَاءً لِحَسْمِهِ وَصَلَاحًا لِبَدَنِهِ وَقَوَامًا لِحَيَاتِهِ وَزَمَقِهِ . ولا خِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ في أنَّ الحرامَ يُعَذِّبُ الْأَبْدَانَ وَيُصْلِحُ الْأَجْسَامَ وَيُقِيمُ الْأَرْزَاقَ وَيُزِيلُ لَهَبَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَيَلْتَدُّ تَنَاوُلَهُ ، كما يجبُ على ذلكَ بَتَّنَاوُلِ الحَلَالِ . ولا خِلَافَ أَيْضًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ في أنَّه ، تعالى ، يُثَبِّتُ بَتَّنَاوُلِ الحرامِ اللَّحْمَ وَيُنَشِّرُ العَظْمَ ، كما يفعلُ ذلكَ عِنْدَ تَنَاوُلِ الحَلَالِ ؛ فإذا كانَ هَذَا هو مُرَادُنَا بالقولِ : رَزَقَ الحَلَالُ ، وهو قولُ لنا ولكم ، فكيف تُنْكِرُونَهُ وتُشْتَبِعُونَ به علينا ؟

فإن قالوا : نحنُ نُضَيِّفُ إلى مَعْنَى الرزقِ ، وهو الذي قُلْتُمُوهُ مِنَ الانتفاعِ به أنَّه ليسَ لأَخَذِهِ مَنَعُهُ منه : ومتناولُ الحرامِ لِمَالِكِهِ مَنَعُهُ مِن تَنَاوُلِهِ .

قيل لهم : ونحن أيضا نقول معكم ومع كافة الأمة : إِنَّ لِمَالِكِ الْمَغْصُوبِ الْمُحَرَّمَ أَخْذُهُ مَنَعٌ أَخْذِهِ وَتَنَاوُلُهُ ، غَيْرُ أَنَّا نَصِفُهُ مَعَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ رِزْقٌ لِأَخْذِهِ ، وَأَنَّهُمْ لَا يَصِفُونَهُ بِذَلِكَ وَيَقُولُونَ : إِنَّهُ مُنْتَفَعٌ بِهِ وَإِنَّهُ غِذَاءٌ لِلْأَبْدَانِ وَهُوَ أُمَّ لِلْأَبْدَانِ وَمَصْلِحٌ لَهَا وَمُنِيتٌ لِلْخِمِّ وَمُنْشَرٌّ لِلْعَظْمِ وَمُنْشَىٌ لِلْدَّمِ ، فَهَلْ تَرَوْنَ بَيْنَنَا خِلَافًا إِلَّا فِي عِبَارَةٍ وَفِي أَنَّا نَصِفُ مَا هَذِهِ حَالُهُ بِأَنَّهُ رِزْقٌ ، إِنْ كَانَ لِلغَيْرِ الْمَنَعُ مِنْهُ ، وَأَنْتُمْ لَا تَصِفُونَهُ بِذَلِكَ ؟ وَلَيْسَ الْخِلَافُ فِي تَسْمِيَّتِهِ رِزْقًا مَا يُوجِبُ تَسْفِيَةَ الْقَدِيمِ وَوَصْفَنَا لَهُ بِالْعَبَثِ وَفَعَلَ الْقَبِيحَ وَالخُرُوجَ مِنَ الْحِكْمَةِ . وَلَا شَكَّ عَلَى عَاقِلٍ فِي عِلْمِكُمْ بِمُؤَافَقَتِكُمْ [١٢٨ب] لَنَا عَلَى مَعْنَى الرِّزْقِ الَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ ، وَقَصْدِكُمُ التَّمْوِيَةَ وَالْإِبْسَاسَ عَلَى الْعَامَّةِ مِنْ مُقَلِّدِيكُمْ .

وإن قالوا : إِنَّمَا نَعْنِي بِقَوْلِنَا : إِنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، لَمْ يَرْزُقِ الْحَرَامَ أَنْ يَكُونَ حَكَمٌ بِأَخْذِهِ ، وَنُنَكِّرُ قَوْلَهُ : إِنَّهُ رِزْقُهُ ، لِأَنَّهُ قَوْلٌ يُوجِبُ أَنَّهُ حَكَمٌ بِأَخْذِهِ .  
يقال لهم : وما الذي تُرِيدُونَهُ بِقَوْلِكُمْ : إِنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِأَخْذِهِ ؟  
فإن قالوا : نريدُ أَنَّهُ لَمْ يُحْجَهِ<sup>١</sup> أَوْ يَأْمُرْ بِهِ وَاجِبًا أَوْ نَذْبًا .

قيل لهم : فنحن أيضا ننفي إباحته لذلك وأمره به ، بل نقول : إِنَّهُ نَاهٍ<sup>٢</sup> عَنْهُ وَمُحَرِّمٌ لَهُ وَحَاكِمٌ يَظْلِمُ أَخْذَهُ وَتَعْدِيهِ . ونحن وأنتم إذا في هذا سِيَّانٍ .

وإن قالوا : نريدُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ فِي الْعَدَمِ وَلَمْ يَجْرِ بِهِ الْقَلَمُ وَلَمْ يَكْتُبْهُ ، خَرَجُوا عَنْ دِينِهِمْ .

وإن قالوا : نريدُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ أَحَدًا إِلَّا أَخْذَ لَهُ وَلَا أَرَادَ غَضَبُهُ وَتَنَاوُلُهُ .

١ نعني : نبيي ، الأصل .

٢ يبيحه : يتجه ، الأصل .

٣ ناهٍ : ناهي ، الأصل .

قيل لهم : نحن نُسَلِّمُ لَكُمْ جَدَلًا أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ ذَلِكَ وَلَمْ يُرْذَهُ ؛ فما في هذا مِنَّا يمنعُ كونهَ رازقًا له بِمعْنَى أَنَّهُ نافعٌ لِأَخْذِهِ وَمُعْذِلٌ لِجَسَمِهِ وَمُصْلِحٌ لِبَدَنِهِ وَمُنْبِتٌ لِلْخَمِيهِ وَعَظْمِيهِ ؛ فلا يجدونَ إلى دَفْعِ ذَلِكَ طريقًا .

ويقالُ لهم : أَلَسْنَا قد بَيَّنَّا فيما سَلَفَ أَنَّهُ يَخْلُقُ أَخْذَ الْأَخْذِ لِمَا يَضُرُّهُ وَلَا يَنْفَعُهُ وَغَضَبُهُ له ونريدُ ذَلِكَ منه . ولا يكونُ رازقًا له ، إذا لم يكنْ نافعًا له ؛ فَلَسْنَا نريدُ بِوصْفِ الشيءِ بَأَنَّهُ رزقٌ لِأَخْذِهِ أَنَّهُ مِن خُلُقِ اللَّهِ فيه وَأَنَّهُ مريدٌ له . وإذا كانَ ذَلِكَ كذلك ، بَطُلَ ما قُتِمَ ولم يَتَحَصَّلْ أيضًا مِنْكُمْ خلافاً في المَعْنَى ؛ فزالَ بذلك تَكْذِيبُكُمْ وَتَشْيِيعُكُمْ على أَهلِ الْحَقِّ ما أنْتُمْ وهم فائِلُونَ به .

وإن قالوا : إِنَّمَا نريدُ بِإِنْكَارِنَا كَوْنَهُ<sup>١</sup> ، تعالى ، رازقًا لِلْحَرَامِ ، إنْكَارُ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ قد رَزَقَهُ أَخْذَهُ وَمَنْعَهُ مِنْ أَخْذِهِ وَتَنَاوُلِهِ . وهذا محالٌ في صِفَتِهِ .

قيل لهم : وما في هذا مِنَ الْإِحَالَةِ ؟ وما أنْكَرْتُمْ أَنْ يرْزُقَهُ وَيَمْنَعَ مُتَنَاوِلَهُ مِنْ أَخْذِهِ ، إذا لم يرْذُ بالقولِ : «رَزَقَهُ» الغاصِبُ له أَنَّهُ مَلِكُهُ إِيَّاهُ ، لو أَمَرَ بِأَخْذِهِ أو أَبَاحَهُ له وَمَنْعَهُ مع ذَلِكَ منه ، ولا أَنَّهُ مَدَحَهُ على أَخْذِهِ وَمَنْعَهُ منه ، ولا أَنَّهُ حَسَنَ تَنَاوُلِهِ أو دَلَّ على حُسْنِهِ وَمَنْعَهُ مع ذَلِكَ منه ، [١٢٩] وَإِنَّمَا نريدُ مِنْ ذَلِكَ بقولنا نحنُ وَأَنْتُمْ مِنْ أَنَّهُ جَعَلَهُ نافعًا لِجَسَمِهِ وَمُعْذِلًا لِبَدَنِهِ وَمُصْلِحًا لِبَدَنِهِ وَمُنْبِتًا لِلْخَمِيهِ وَمُنْبِتًا لِبَدَنِهِ . وهذا المَعْنَى لا خِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ فيه وَأَنَّهُ قد مَنَعَ الغاصِبَ مِنْ تَنَاوُلِهِ وَعَظْمِيهِ ، وَإِنْ كَانَتْ حالُهُ في التَّفَعُّعِ لِجَسَمِهِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ عنه وَجَعْلِهِ غذاءً وَقِيًا له ؛ فَأَيُّ تناقُضٍ وإِحَالَةٍ بَيْنَ جَعْلِهِ لِلرَّزْقِ على هَذِهِ الصِّفَاتِ وَبَيْنَ مَنْعِهِ الغاصِبَ مِنْ أَخْذِهِ وَتَنَاوُلِهِ ، لولا الغباوَةُ ؟ والقولُ بِذَلِكَ مُتَّفَقٌ عليه عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ . وهذا ما لا

١ ومُعْذِلٌ : ومعدى ، الأصل .

٢ كونه : قوله ، الأصل .

مخرج لهم منه وما يَكْشِفُ وَيُبَيِّنُ أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي إِطْلَاقِ عِبَارَةٍ  
فَقَطْ وَتُسَمِّيَتِنَا لِلْمَنْصُوبِ رِزْقًا مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمَنْعِهِمْ هَذِهِ الصِّفَةَ مَعَ تَسْلِيمِهِمْ  
جَمِيعَ مَا قُلْنَاهُ فِي مَعْنَى الرِّزْقِ . وَكَفَى بِذَلِكَ عَجْرًا وَنَقْصًا .

ذكر ما عولوا عليه في معنى وصف ما قلناه بأنه رزق من الله ، تعالى ، وصحة وصفنا له بذلك

وقد اعتمد السلف من شيوخ القدرة في منع كونه رزقاً بأنه ، تعالى ، لو كان رزقاً للحرام ، لوجب أن يكون مملوكاً له وغير مانع من أخذه ، ولا حاكم بظلم غاصبه . وقد بينا فساد ذلك بغير وجه تقدم وأن النوايب منهم لما علموا فساد إلزامهم لنا كون الحرام مملوكاً من حيث كان رزقاً ودلوا لما قاله شيوخهم في ذلك وأدعوا له بأنه ليس معنى الرزق من معنى المملك في شيء ، وأنه قد يرزق البهائم والأطفال من لا يملك . ويستقر ملك المالك على الشيء ، وإن لم يوصف بأنه رزق له ، فلا حاجة بنا إلى إعادة القول فيه ؛ فبطل بذلك ما قالوه .

وما قدمناه من ذلك هو جواب أغتيالهم في أنه غير رازق للحرام ، بأنه ، لو كان لو رزقه ، لم يأمر بقطع سارقه ويوجب عليه رده إلى مالكه ولم يذمه ويلغنه ويتوعدده بالنار على أخذه ، لأن كل ذلك لا يمنع من كونه نافعا ومعدياً ومقيماً ، لزموا حده . ولسنا نريد بكونه رزقاً أكثر من ذلك ؛ [١٢٩ب] فبطل ما قالوه .

واستدلوا على ذلك أيضاً بأن قالوا : قد علمنا أن السلطان والواهب والوالد ، لو دفعوا إلى الإنسان شيئاً وأطلقوا له تناوله والانتفاع به والتصرف فيه ، لوصف بأنه رزق له . ولو سلموا إليه شيئاً ودفعوه إليه ومكثوه منه ومنعوه من تناوله وإنلافه والتصرف فيه أعظم المنع وأشدّه وتوعدوه على ذلك ، فتصرف فيه وانتفع به ، لم يوصف بأنه متناول لِرزقه ولا وصِفَ الله بأنه رازق له ذلك ؛ فكذلك سبيل منع القديم مما ينتفع العبد بتناوله ، إذا كان قد خطر ومنع الانتفاع به .

يقال لهم : متى اتفق على ذلك وفيه وقع الخلاف ؟ وكل أهل الحق متفقون على



أَنْ أَكِلَ الْوَدِيعَةَ وَكُلَّ مَا حُطِرَ عَلَيْهِ وَالْمَنْتَفَعَ بِهِ قَدْ أَكَلَ وَأَخَذَ رِزْقَهُ ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ ، تعالى ، ومالكُهُ قَدْ حُطِرَ عَلَيْهِ تَنَاوَلَهُ ، كما إذا أُبِيحَ تَنَاوَلُهُ ، فَقَدْ أَكَلَ رِزْقَهُ . وكيف يَطْلُبُونَ الْإِتِّفَاقَ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى ، لَوْلَا الْجَهْلُ ؟

فَإِنْ قَالُوا : هَذَا ، وَإِنْ قُلْتُمُوهُ وَخَالَفْتُمْ مَذْهَبَنَا فِيهِ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَقُولُونَ : إِنَّ السُّلْطَانَ وَالْأَبَ قَدْ رَزَقَا الْغَيْرَ مَا مَنَعْنَاهُ مِنْ أَخْذِهِ ، وَتَقُولُونَ : قَدْ رَزَقَاهُ مَا أَطْلَقْنَا لَهُ أَخْذَهُ .

قِيلَ لَهُمْ : مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَقُولَ : إِنَّ مَعَ اللَّهِ رَازِقًا غَيْرَهُ ، لِحَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ ، بَلْ هُوَ اللَّهُ ، سبحانه ، رَازِقُ الْغَاصِبِ وَالْمَادُونِ مَا أَكَلَهُ وَتَصَرَّفَ فِيهِ وَأَنْتَفَعَ بِهِ ، وَإِنَّمَا يَقَالُ : رَزَقَهُ السُّلْطَانُ وَالْأَبُ عَلَى غَرْفٍ جَرَى وَتَأْوِيلُ أَنَّهُ قَسَطٌ لَهُ ، مُقَدَّرًا مُؤَقَّتًا ، وَإِلَّا فَاللَّهُ الْخَالِقُ لِمَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَتَنَاوَلُهُ ، هُوَ الرَّازِقُ ، حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا ، مُطْلَقًا كَانَ أَوْ مَمْنُوعًا وَمَحْظُورًا ، وَكَمَا يَقَالُ : أَحْيَاةُ السُّلْطَانِ وَنَعَشُهُ وَبَقَى رَمَقُهُ<sup>١</sup> بِالْعَطَاءِ وَأَمَانَتُهُ وَأَقْنَاهُ وَقَتْلُهُ بِالْمَنْعِ . وَهُوَ لَمْ يَفْعَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا يَجْرِي عَلَيْهِ الْوَصْفُ بِذَلِكَ مجازًا وَاتِّسَاعًا .

وقد قال الله ، تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [٣٥] فاطر [٣] ، كما قال : ﴿ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ﴾ [٢٨] القصص [٧٢] ، فَتَنَى إِلَهًا وَخَالِقًا سِوَاهُ . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى إِطْلَاقِ الْقَوْلِ : لَا خَالِقَ وَلَا رَازِقَ [١٣٠] إِلَّا اللَّهُ ، سبحانه ؛ فَوَجِبَ أَنَّهُ لَا رَازِقَ سِوَاهُ .

وَسَقُولُ مِنْ بَعْدُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَاللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾ [١٠] يونس [٥٩] وإبطالِ تَأْوِيلِهِمْ لَهَا عَلَى خِلَافِ الْحَقِّ .

١ : قد : فعد ، الأصل .

٢ : وبقي رمقه : وعارمه ، الأصل .

وَأَسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَنَازِلُ الْحَرَامِ مَرْزُوقًا لِمَا تَنَازَلَهُ ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ السُّلْطَانُ ، إِذَا غَضِبَ الْأَمْوَالَ وَالْعُرُوضَ وَالْحَرَامَ وَأَنْتَفَعَ بِذَلِكَ أَوْ تَمَكَّنَ مِنْ غَضَبِهِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِهِ أَنْ يَكُونَ قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ ذَلِكَ ؛ فَلَمَّا أَجْمَعُوا عَلَى بَطْلَانِ هَذَا ، بَطَلْ مَا قُلْتُمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : مَتَى أَجْمَعْنَا عَلَى ذَلِكَ وَفِيهِ وَقَعَ النِّزَاعُ ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ قَدْ رَزَقَ السُّلْطَانَ ذَلِكَ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ حَصَلَ مُنْتَفَعٌ وَمُعْتَدَى وَمُلْتَدٍّ بِهِ ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ مَلَكَهُ ذَلِكَ وَأَبَاحَهُ إِيَّاهُ وَأَطْلَقَهُ لَهُ وَحَكَمَ لَهُ بِأَخْذِهِ بَأَن سَوَّغَ لَهُ ذَلِكَ وَأَذِنَ فِيهِ ؛ فَهَلِ الْخِلَافُ إِلَّا فِي هَذَا ؟ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَتْ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى مَا قَالُوهُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ الْمُتَمَكِّنَ مِنْ أَخْذِ مَا لَوْ أَخَذَهُ ، لَأَنْتَفَعَ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ وَغَيْرِهِ ، يَجِبُ كَوْنُهُ رِزْقًا لَهُ ، إِنْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قُلْنَا ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ ، لِأَنَّ الرِّزْقَ هُوَ مَا حَصَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ وَالْإِغْتِنَاءُ وَالْإِلْتِذَادُ بِهِ وَدَفْعُ الْمَضَارِّ دُونَ مَا أَمَكَّنَ حَصُولُ ذَلِكَ أَوْ يُمَكِّنُ مِنْهُ وَلَوْ لَمْ يَحْصُلِ النَّفْعُ بِهِ . وَقَدْ بَيَّنَّا صِحَّةَ هَذَا مِنْ قَبْلُ ، فَبَطَلْ مَا قَالُوهُ .

## شبهة أخرى في منع هذه التسمية

قالوا : ويدلُّ على أنَّه غيرُ رازقٍ للحرام أنَّه لو كانَ رازقًا له ، لكانَ قد حَكَمَ به للمرزوق ولَوَجَبَ أن يكونَ أَخَذَهُ له حَقًّا غَيْرَ ظُلْمٍ ، كما أنَّ الحلالَ لَمَّا كانَ رِزْقًا مِنَ اللَّهِ ، كانَ ، تعالى ، حاكمًا للمرزوق به وكانَ حكمُهُ بذلكَ عَدْلًا وَحَقًّا وكانَ أَخَذَهُ أَخْذًا بِحَقٍّ ، غير مُتَعَدٍّ به .

وكذلكَ الرسولُ ، إذا حَكَمَ بمالٍ أو فِرَجٍ لأحدٍ ، وَجَبَ أن يكونَ حكمُهُ به حَقًّا وأن يكونَ أَخَذَهُ مُصِيبًا وَأَخْذًا بِحَقِّهِ وَرِائِلًا عنه العقابُ [١٣٠ب] 'اللَّوْمُ' . وهذا يُوجِبُ أن لا قَطْعَ على سارقٍ مالٍ غَيْرِهِ ولا خَدًّا على واطِيٍّ زوجَةٍ غَيْرِهِ . وذلكَ خروجٌ عن الإجماعِ للاتِّفَاقِ على أنَّه سارقٌ ورَّانٍ ، مُسْتَوْجِبٌ لِلْحَدِّ .

يقالُ لهم : قد فَصَّلْنَا مَعْنَى قولكم : إِنَّهُ حَكَمَ بالرزقِ الحرامِ لِمَنْ جَعَلَهُ رِزْقًا له ، وإنَّه لا يجوزُ أن يكونَ مَعْنَى حُكْمِهِ بذلكَ أنَّه أَمَرَ بِأَخْذِهِ أو أَبَاحَهُ أو حَسَنَهُ أو صَوَّبَ فاعِلُهُ ، وإنَّما مَعْنَى أنَّه رَزَقَهُ إِيَّاهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ غِذَاءً له ونَافِعًا لِبَدَنِهِ ومُقِيمًا لِرِمْقِهِ ، وإنَّهم يُؤَافِقُونَا على هذا المَعْنَى . وإن مَنَعْتُم من تسميةِ ما هَذِهِ سَبِيلُهُ رِزْقًا وما حَكَمَ اللَّهُ ، تعالى ، ورسولُهُ به مِنْ أَخْذِ الحلالِ والمالِ والفِرَجِ الذي حَكَمَا بِأَخْذِهِ وَأَذِنَا فيه وَأَمَرَا به أحيانًا ، لم يَكُنْ رِزْقًا لِمَنْ أَخَذَهُ مِنْ حيثُ أَمَرَ بِأَخْذِهِ وحُكْمِ لِرِيقِهِ ، ولا كانَ حَقًّا وملْكًا وعدْلًا وإنصافًا مِنْ حيثُ كانَ مأمورًا ومشروعًا له ذلكَ أو مَأذونًا له فيه ، وإن لم يندبْ إليه أو يُوجِبْ أَخْذَهُ عليه والمرزوق للحرامِ بِمَعْنَى جعله نافعًا له وغِذاءً لِبَدَنِهِ وقَوَامًا لِجَسَدِهِ ورافِعًا لآلامِهِ<sup>٣</sup> ، محظورٌ مُحَرَّمٌ عليه تَنَاوُلُهُ وهو ملعونٌ مذمومٌ بذلكَ ؛ فلهذا لم يَكُنْ عادِلًا ومُحَقِّقًا بِأَخْذِهِ ، وإن كانَ مخلوقًا له به على

١ العقاب : مكرَّر في الأصل .

٢ مال : ومال ، الأصل .

٣ ورافِعًا لآلامِهِ : وراحعًا لآلامِهِ ، الأصل .

مَعْنَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ يَأْخُذُهُ وَكَتَبَ ذَلِكَ فِي السَّابِقِ وَمَحْكُومٌ لَهُ بِأَنَّهُ نَافِعٌ لَهُ وَمُقِيمٌ لِجَسَمِهِ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ مَخْلُوقٌ وَمَفْعُولٌ كَذَلِكَ . وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، سَقَطَ مَا قَالُوهُ .

وَأَسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِأَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، قَدْ رَزَقَ الزَّوْجَةَ وَوَطَّأَهَا كَمَا يَرْزُقُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ وَالْأَمْوَالَ وَالْعُرُوضَ ؛ فَلَوْ كَانَ مَعْنَى الرِّزْقِ أَنَّهُ الْمُتَنَفِّعُ بِهِ الْمُزِيلُ لِلضَّرَرِ وَالْأَلَمِ ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ غَاصِبٌ زَوْجَةٍ غَيْرِهِ وَوَاطِئُهَا وَوَاطِئُ ذَاتِ مَخَارِمِهِ وَالْمُسْتَمْتَعُ بِهِ<sup>١</sup> قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ الْوَطْءَ الْحَرَامَ وَحَكَّمَ لَهُ بِهِ . وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ زَانِيًا وَلَا لِلْحَدِّ مُسْتَوْجِبًا .

فَيَقَالُ لَهُمْ : مَدَارُ كَلَامِكُمْ عَلَى كَلَامِ تَكَرَّرِ مُسْتَمَرٍّ وَمُسْتَعْتَبٍ ؛ فَمَا الَّذِي تُرِيدُونَهُ بِقَوْلِكُمْ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ رَازِقًا لِلْعَبْدِ زَوْجَةً غَيْرِهِ وَوَطَّأَهَا وَالِاسْتِمْتَاعَ بِهَا ؟ أَتُرِيدُونَ [١٣١] بِذَلِكَ أَنَّهُ مَبَاحٌ وَمَشْرُوعٌ لَهُ ذَلِكَ وَمَأْمُورٌ بِهِ وَأَنَّهُ يَمْلِكُ وَطْءَ الْمُحَرَّمَاتِ وَأَنَّهُ لَمْ يُحْظَرْ عَلَيْهِ وَيُغْنَعِ مِنْهُ وَلَا وَجَبَ حُدُّهُ وَلَعْنُهُ وَتَعْلَقَ الْوَعِيدُ عَلَيْهِ أَمْ تَقْنُونُ أَنَّهُ جَعَلَ الزَّوْجَةَ وَالْوَطْءَ<sup>٢</sup> مِمَّا يَنْفَعُ بِهِ وَيَزِيلُ عَنْهُ الضَّرَرَ وَالْآلَامَ ، وَإِنْ كَانَ مُحْظُورًا عَلَيْهِ ذَلِكَ ؟

فَإِنْ قَالُوا : نَعْنِي أَنَّهُ أَبَاحَ ذَلِكَ وَمَلَّكَهُ وَأَطْلَقَهُ وَشَرَعَهُ ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِقَوْلِ لَنَا وَلَا لِلْمُسْلِمِ<sup>٣</sup> .

وَأِنْ قَالُوا : مَعْنَاهُ أَنَّ وَاطِئَ الْمُحَرَّمَاتِ مُنْتَفِعٌ وَمُلْتَذٍ بِالْوَطْءِ وَدَافِعٌ بِهِ الضَّرَرَ وَأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الزَّوْجَةَ خَلْقًا ، يَنْتَفِعُ بِوَطْئِهَا وَالِاسْتِمْتَاعِ بِهَا زَوْجَهَا وَغَاصِبِهَا وَالْمُحَلَّلِ لَهُ

١ وطاء : وطئ ، الأصل .

٢ والوطء : والوطئ ، الأصل .

٣ عز وجل : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٤ لمسلم : مسلم ، الأصل . التصحيح بناء على ما أورده في موضع لاحق . يُنْظَرُ هُنَا ٣٦٢ .

وَطَوُّهَا وَالْمُحَرَّمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، فِهَذَا قَوْلُنَا وَقَوْلُهُمْ وَقَوْلُ جَمِيعِ الْأُمَّةِ .

وَنَحْنُ قُلُسُنَا نُرِيدُ بَرَزِي الزَّوْجَةِ الْمَغْضُوبَةِ وَرَزَقِ وَطَيْهَا لِفَاصِيهَا أَكْثَرُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ؛ وَإِنْ كَانَ زَانِيًا مَذْمُومًا مَلْعُونًا ، يَجِبُ خَدُّهُ بِالرَّجْمِ تَارَةً وَبِالْحَدِّ أُخْرَى .

فَإِنْ قَالُوا : فَنَحْنُ لَا نُسَمِّي ذَلِكَ رِزْقًا بِهَذَا الْمَعْنَى .

قِيلَ لَهُمْ : فَهَلْ تَقْدِرُونَ عَلَى تَحْصِيلِ خِلَافٍ فِي مَعْنَى ، تَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَتَقْدِرُونَ عَلَى دِكْرِهِ ؟ فَلَا يَجِدُونَ إِلَى ذَلِكَ طَرِيقًا .

١ وَطَوُّهَا : وَطَيْهَا ، الْأَصْلُ .

٢ زَانِيًا : رَايَا ، الْأَصْلُ .

## شبهة أخرى

وان قالوا : قد أجمع الناس على إطلاق القول بأنَّ السلطان الظالم قد استولى على أرزاقِ الناس . وذلك يُوجب أنَّه أخذَ رِزْقَ غيره الذي ظلمه .  
يقالُ لَهُمْ : المرادُ بذلك أنَّه أخذَ ما لو انتفعوا به ، لكانَ رزقاً لهم ، لا أنَّه رزقُ لَهُمْ على الحقيقة .

وقد يجوزُ أن يُعنى بذلك أنَّه أخذَ أملاكَهُمْ وما قد جعله لهم مُلكاً ، وإن كانَ رزقاً لغيرهم ، إذا انتفع به دُونهم . والذين أطلقوا ذلك هُم الذين يقولون : لا رازقَ إلاَّ الله ، تعالى ، ولا يأكلُ الإنسانُ إلاَّ ما قد رَزِقَ ، ولا يأخذُ قسمةً ، ولا يصلُ أبداً إلى ما لم يُقدَّر له الوصولُ إليه في أمثالِ هذه الألفاظِ ؛ فبطلَ ما قالوه .

وأمثَلُوا أيضاً على منعِ هذه التسمية بأن قالوا : لأنَّ الله ، تعالى ، قد حرَّمَ المَيْتَةَ والدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وتناولُهُ على كُلِّ وَجْهِ ، كما حرَّمَ مالَ زيدٍ وطعامَهُ وزوجتَهُ ؛ فإنَّ كانَ الْمُنتَفِعُ بماله وزوجتِهِ [١٣١ب] وطعامِهِ والمُتَمَكِّنُ مِنْ ذَلِكَ مرزوقاً له ، إذا وَصَلَ إليه وَأَنْتَفَعَ به ، فيجبُ أن يكونَ أَكَلُ المَيْتَةِ والدَّمَ والخنزيرِ وشارِبُ الخمرِ أَكْلاً وشارِباً لِمَا رَزَقَهُ اللهُ ، تعالى ، كما أنَّه ، إذا أَكَلَ الحَلَالَ ووَطِئَ مَنْ يَحِلُّ وَطْؤُهُ ، فقد أَكَلَ وشَرِبَ ووَطِئَ ما هو رزقٌ له . وهذا خروجٌ عن الإجماع .

وقد ثَبَتَ أنَّ الْمُنتَفِعَ بمالِ غيره كأكْلِ المَيْتَةِ والخنزيرِ وشارِبِ الخمرِ والدَّمَ ؛ فيجبُ أن يكونَ ما أَكَلَهُ مِنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ غَيْرَ رزقٍ له .

١ الحلال : + أكله ، الأصل .

٢ وطؤه : وطيه ، الأصل .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا أَيْضًا مِنْ جَنْسِ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ تَمْوِيهِاتِكُمْ ؛ فَمَا الَّذِي تَعْنُونَهُ بِقَوْلِكُمْ : إِنَّ أَكِلَ الْخَنْزِيرِ وَالْمَيْتَةِ أَكِلَ الرِّزْقِ ؟ أَتَعْنُونَ بِذَلِكَ أَنَّهُ أَكَلُ مَا شَرَعَ لَهُ أَكْلُهُ وَأَمَرَ بِهِ وَمَلَكَ تَنَاؤُلَهُ وَحَسَنَ لَهُ أَخْذُهُ وَأَزِيلَ الدِّمُّ عَنْهُ بِهِ أَمْ تَعْنُونَ أَنَّهُ مُنْتَفِعٌ بِتَنَاؤُلِ الْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالدِّمِّ وَالْخَمْرِ وَمُلْتَمَذٌ بِذَلِكَ وَأَنَّهُ غِذَاءٌ لِبَدَنِهِ وَقَوَامٌ لِحَسْمِهِ وَمُصْلِحٌ لَهُ ؟

فَإِنْ قَالُوا : نُرِيدُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَوْلٍ لَنَا وَلَا لِمُسْلِمٍ .

وَأِنْ قَالُوا : نُرِيدُ الْوَجْهَ الثَّانِيَّ ، فَذَلِكَ حَقٌّ وَصَوَابٌ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِهِمْ ؛ فَمَا مَعْنَى الشَّنَاعَةِ ؟ وَأَيُّ خِلَافٍ حَصَلَ لَهُمْ فِي مَعْنَى ، نَبَّهْنَا لَهُمْ ذِكْرَهُ ؟ وَهَلْ هَذَا تَمْوِيهَاتٌ مِنْهُمْ عَلَى الْعَامَّةِ الطَّغَامِ وَأَهْلِ الْجَهْلِ وَالنَّقْصِ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ .

وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ عَنْ تَعَلُّقِهِمْ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي اسْتِخْدَامِ الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ الْمُعْصُوبَيْنِ وَسُكْنَى الدَّارِ وَالرَّيْعِ وَعَنْ أَكْلِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى ظُلْمًا وَأَنَّهُ أَكِلٌ لِرِزْقِهِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ رِزْقًا لَهُ وَسَوَالِهِمْ عَمَّا يَعْنُونَهُ بِذَلِكَ وَتَنْزِيلِ عَلَى مَا نَزَّلْنَاهُ وَكُلِّ مَا يَرِدُ مِنْ هَذَا الْجَنْسِ .

١ أَكَل : أَكَلَا ، الْأَصْل .

٢ اتَعْنُونَ : الْعَنُونَ ، الْأَصْل .

شبهة أخرى في منع هذه التسمية

قالوا : على أنه لو كان الله ، تعالى ، رازقاً للحرام ، لوجب أن يكون قد حكّم به لأخذه وقضاه له وقسمه له ولوجب علينا الرضى بأخذه والتسليم لأخذه ، لأن الرضا بقضائه والتسليم له واجب بترك الكراهة له .

وهذا أيضاً باطل بما قدّمناه في إنكارهم القول بأنه قضى المعاصي وقدّرهما .  
وتقصينا [١٣٢] القول في ذلك بما يُغني عن رده ؛ فبطل ما قالوه .

ويقال لهم : فإننا لا نريد بقولنا : إن الله ، تعالى ، رزق الحرام وقسمه وحكّم به وقضى أنه أراد في أخذه وأطلقه أو أمر به أو ألزمتنا الرضى بأخذه وغضبه ، وإنما نريد بذلك أن أكلة منتفع بتناوله ودافع الضرر به ، وأنه خلق لذلك وجعل غذاء لبيده وقواماً له ومنبأاً للحمية ومُنشئاً لديمه . وهذا قولنا وقولكم وقول جميع الأمة ؛ فبطل ما قلتم .

وقد بيّنا في معنى القضاء في كتاب خلق الأعمال من هذا الكتاب بغير وجه أن الله ، تعالى ، قد أباح لنا كراهة المرضي والفقر والزمانة وذهاب الأسماك والأبصار ومسأله المعافاة في ذلك والرغبة إليه في إزالته ، وأنه لا يجب على أهل النار الرضا بخلودهم فيها وتعذيبهم بها ، ولا يجب علينا الرضى بموت الأنبياء وقناء الصالحين وبقاء الأبالسة والشياطين ، وإن كان ذلك من حكم الله ، تعالى ، وقضائه . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل وجوب الرضى بأخذ الحرام وغضبه لأجل

١ كذا بالألف في الأصل ؛ وهو وجه صحيح في الكتابة ؛ وقد يحتمل ضبطه على المد ، أي (الرضا) .

٢ تعالى : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

٣ أراد : ادار ، الأصل .

٤ ومسأله : الأصل .



كونه من حكم الله ، عزَّ وجلَّ ، وقضائه على تأويل ما بيَّناه . وهذا واضح ، لا إشكال فيه .

ويقال لهم : الأئمة مطمَّعة على أنَّ الإنسان لا يأكلُ إلَّا رِزْقَهُ ولا يأخذُ إلَّا ما قُسمَ له ، فيجبُ أن يكونَ كُلُّ ما انتفعَ به ووَصَلَ إليه رِزْقًا له .

فإن قالوا : أرادوا بذلك أنَّه لا ينتفعُ ويَلْتَذُّ إلَّا بما جعلَهُ الله ممَّا ينفعُ الأجسامَ ويلذُّها ويصلحُها ، وإن كانَ ذلكَ رِزْقًا لغيره الذي هو مالِكُهُ .

يقال لهم : وكذلك إنَّما يريدونَ بقولهم : إنَّ السلطانَ الظالمَ قد أخذَ أرزاقَ الناسِ واستولَى عليها ، إنَّما معناه أنَّه أخذَ مِنْهُمْ ما لولا أخذُهُ لانتفعُوا به ، لا أنَّه أخذَ ما هو رِزْقُ لهم على الحقيقة . ولا جوابَ عن ذلك .

وقد ادَّعى أصحابنا الإجماعَ مِنَ الأئمة على أنَّ الآكلَ لا يأكلُ رِزْقَ غيره ؛ فخالَقَتِ القدرةُ في ذلكَ وقالوا : بل يجوزُ أن يأكلَ رِزْقَ غيره ويسكنَ دارَ غيره [١٣٢ب] ويستخدمَ عبْدَ غيره وأمنته ويستمتعَ بما جعلَهُ الله نعمةً على غيره ؛ فإذا جازَ لَهُم ركوبُ الخروجِ عن مُقتضى هذا الإطلاقِ ، جازَ لنا الخروجُ عن حكمِ إطلاقِ الناسِ بأنَّ السلطانَ أخذَ رِزْقَ غيره واستولَى عليه ، ويكونُ تأويلُ ذلكَ ما قلناه .

شبهة أخرى في منع هذه التسمية

قالوا : ويدل على أنَّ الحرام غيرُ موصوفٍ بأنه رزقٌ لمن تناوَله وأَعْتَصَبَه إجماعُ الأئمة على أنَّه يَحْسُنُ مِنَ الْإِنْسَانِ طَلَبُ الرِّزْقِ والسَّعْيُ والاجتهادُ فيه لنفسه وعياله<sup>١</sup> ومن يَمُونُ . وبذلك وَرَدَ الْقُرْآنُ ؛ وهو قوله ، تعالى : ﴿وَأَخْرُوجْهُمْ فِي الْأَرْضِ يَتَتَّبِعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [٧٣ المَزَل ٢٠] وقوله : ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [٦٢ الجمعة ١٠] ؛ فلو كَانَ الْحَرَامُ رِزْقًا مِنَ اللَّهِ لَمَنِ اعْتَصَبَهُ وَتَنَاوَلَهُ ، لَحَسُنَ مِنَ الْإِنْسَانِ طَلَبُهُ والسَّعْيُ لِتَحْصِيلِهِ لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ ولم يكنْ مُدْمُومًا بِذَلِكَ ؛ فلَمَّا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى خِلَافِهِ ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَيْسَ بِرِزْقٍ لِعَاصِيهِ .

يقال لهم : ما أنكرتم إِنْما أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى حُسْنِ طَلَبِ الرِّزْقِ الْمُبَاحِ أَخْذُهُ وَالْمَأْذُونِ فِي تَنَاوُلِهِ والانتفاعِ به وأن يكونَ أَمْرُهُ مِنَ الْإِيتِغَاءِ مِنْ فَضْلِهِ أَمْرًا بَطْلِبَ مَا أَبَاحَ طَلَبُهُ وَأَذِنَ فِي أَخْذِهِ وَتَحْصِيلِهِ ، مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الرِّزْقِ دُونَ جَمِيعِ مَا تَنَاوَلَهُ الْاسْمُ ، وأن يكونَ مِنْهُ ما قد خَرَجَ أَخْذُهُ وَطَلَبُهُ ، وإن كَانَ ذَلِكَ رِزْقًا . وكثيرٌ مِنَ الْقَادِرَةِ لَا يَقُولُونَ بِالْمُؤْموم . ونَحْنُ أَيْضًا لَا نَقُولُ بِهِ . ولو ثَبَتَ الْقَوْلُ بِهِ ، لَمْ يَمْنَعْ بِاتِّفَاقٍ تَخْصِيصُهُ بِإِدْلَةِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ دَلَالَةِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ عَلَى أَنَّهُ رَازِقٌ لِلْحَرَامِ ، وَإِنْ مَنَعَ مِنْ أَخْذِهِ وَالطَّلَبِ لَهُ وَأَمَرَ بِتَجَنُّبِهِ وَتَرْكِ التَّلَبُّسِ بِهِ ما فِيهِ مَقْتَعٌ . ونَفْسُ الْأَمْرِ بِالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ وَابْتِغَاءِ الْفَضْلِ مِنَ اللَّهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِطَلَبِ ما قد نَهَى عَنْ طَلَبِهِ وَابْتِغَاءِ ما أَمَرَ بِاجْتِنَابِهِ وَحَذَرٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ والانتفاعِ بِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ التَّعَلُّقُ بِهِذِهِ الظَّوَاهِرِ وَأَمْثَالِهَا ، إِذَا كَانَ تَعَلُّقًا [١٣٣] بِالْفَاظِ وَصِيغٍ ، يَصِحُّ

١ وعياله : وعليه ، الأصل . التصحيح بناء على ما أورده في موضع لاحق في الفقرة ذاتها . يُظَرِّهنا أعلاه . كذلك يصح ضبطه (وعَيْلِيَّوِ) .

٢ ولم يكن : ولكان ، الأصل .

التَّسَلُّطُ عَلَى تَخْصِصِهَا بِضَرْبِ الْأَدِلَّةِ ، لَوْ ثَبَتَ الْعُمُومُ ؛ فَكَيْفَ وَلَا أَصْلَ لِلْعُمُومِ عِنْدَنَا مِنْ نَاجِيَةِ لَفْظِهِ وَصُورَتِهِ ؟ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ .

وَقَدْ اسْتَدْلُّوا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ رَازِقٍ لِلْحَرَامِ بِآيٍ مِنَ الْقُرْآنِ ، كُلُّهَا جَارِيَةٌ هَذَا الْمَجْزَى . وَمِنْهَا مَا هُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ ؛ فَمِمَّا تَعَلَّقُوا بِهِ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [ ٢ البقرة ٣ ] . قَالُوا : وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ رَازِقٍ لِلْحَرَامِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ . أَحَدُهَا أَنَّهُ مَدَحَ الْمُتَنَفِّقِينَ مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَأَحْسَنَ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ بِهِ ؛ فَلَوْ كَانَ غَاصِبُ الْحَرَامِ غَاصِبًا لِرِزْقِهِ ، لَكَانَ مَمْدُوحًا بِالْإِنْفَاقِ مِنْهُ . وَقَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ مَذْمُومٌ بِالْإِنْفَاقِ وَالتَّصَدُّقِ وَالْمُؤَاسَاةِ ، وَأَنَّهُ مُطَالَبٌ بِرَدِّهِ إِلَى مَالِكِهِ ؛ فَعَلِمَ أَنَّ الْمُتَنَفِّقَ مِنَ الْحَرَامِ مُتَنَفِّقٌ مِمَّا لَمْ يَرْزُقَهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، لَكُونِهِ مَذْمُومًا بِهِ وَكَوْنِ الْمُتَنَفِّقِ مِمَّا رَزَقَهُ اللَّهُ مَمْدُوحًا بِذَلِكَ .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [ ٢ البقرة ٣ ] دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَعَهُمْ مَا يُنْفِقُونَ وَلَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُمْ مِنْهُ ، تَعَالَى ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مَا فِي يَدِ الْمَرْءِ مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ رِزْقًا لَهُ ، لَمْ يَقُلْ : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [ ٢ البقرة ٣ ] ، وَكُلُّ مَا فِي أَيْدِيهِمْ رِزْقٌ لَهُمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : لَا تَعَلَّقْ لَكُمْ فِي الْآيَةِ ؛ فَأَمَّا مَدْحُ الْمُتَنَفِّقِينَ مِمَّا رَزَقَهُمُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَمْدَحِ الْمُتَنَفِّقَ مِنْ كُلِّ رِزْقٍ رَزَقَهُ ، وَإِنَّمَا مَدَحَ الْمُتَنَفِّقِينَ مِنَ الرِّزْقِ الْحَلَالِ الَّذِي يَدُ الْمَرْزُوقِ وَمُلْكُهُ عَلَيْهِ ، وَمَشْرُوعُ التَّصَرُّفِ وَالْإِنْفَاقِ مِنْهُ . وَلَيْسَ يَجِبُ ، إِذَا مَدَحَ الْمُتَنَفِّقِينَ مِنْ بَعْضِ الرِّزْقِ ، كَوْنَهُ مَادِحًا لِلْمُتَنَفِّقِينَ مِنْ جَمِيعِهِ . وَهُوَ ، تَعَالَى ، لَمْ يُخَيِّرْ عَنْ ذَلِكَ الرِّزْقِ الَّذِي مَدَحَهُمُ بِالْإِنْفَاقِ مِنْهُ ، هَلْ هُوَ حَرَامٌ أَوْ حَلَالٌ . اللَّفْظُ يُنْبِئُ عَنْ صِفَتِهِ ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا مَدَحَهُمُ بِالْإِنْفَاقِ مِنْهُ وَدَّمَ الْمُتَنَفِّقَ لِمُلْكِهِ غَيْرِهِ وَعَلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَدْحَ

لِلْمُنْفِقِينَ مِنْ حَلَالِ الرِّزْقِ دُونَ حَرَامِهِ ، [١٣٣ب] فَالتَّعَلُّقُ بِأَنَّ عُمُومَ اللَّفْظِ يُوجِبُ مَذْخَهُ كُلَّ مُنْفِقٍ مِنْ دُونَ اللَّهِ بَعِيدٌ وَعَجَزٌ مِنَ الْمُتَلَجِّي إِلَيْهِ ، سَيِّمًا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعُمُومِ صِبْغَةٌ وَمَعَ الْقَوْلِ : إِنَّهُ إِنْ ثَبَّتَ ، جَازَ وَصَحَّ تَخْصِيصُهُ بِوُجُوهِ الْأَدِلَّةِ ؛ فَهَذَا مِمَّا لَا شَبَهَةَ لَهُمْ فِي التَّعَلُّقِ بِهِ .

وَأَمَّا تَعَلُّقُهُمْ بِأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿وَمِمَّا زَكَّيْنَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [٢ البقرة ٣] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا فِي أَيْدِيهِمْ لَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُمْ ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ جَدًّا ، لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِدَلِيلِ الْخَطَابِ ، وَلَا أَصْلَ مِنْ قَوْلِنَا وَقَوْلِ أَكْثَرِهِمْ ، لِأَنَّهُ إِذَا قِيلَ : فَلَا يُنْفِقُ مِمَّا زُرِقَ ، فَدَلِيلُهُ أَنَّهُ لَا يُنْفِقُ مِمَّا لَمْ يُزْرَقَ ، كَمَا إِذَا قِيلَ : فَلَا يُنْفِقُ مِنَ الْوَرَقِ مِنْ مَالِهِ ، فَدَلِيلُهُ أَنَّهُ لَا يُنْفِقُ مِنْ غَيْرِ الْوَرَقِ مِنْ مَالِهِ . وَهَذَا أَيْضًا تَعَلَّقَ بِدَلِيلِ الْخَطَابِ ، إِذَا عُيِّنَ الْحُكْمُ بِالاسْمِ الْعَلَمِ دُونَ الصِّفَةِ وَاعْتَبَارَ الْمُخَالَفَةِ فِيهَا ، لِأَنَّ الْقَوْلَ «زُرِقَ» أَسْمٌ لَيْسَ بِصِفَةٍ لِلرِّزْقِ وَصِفَتُهُ أَنْ يَقَالَ : فَلَا يُنْفِقُ مِنَ الرِّزْقِ الْحَلَالِ . وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ لَا يُنْفِقُ مِنَ الرِّزْقِ الْحَرَامِ .

وَقَدْ دَلَّلْنَا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِدَلِيلِ الْخَطَابِ ، إِذَا عُيِّنَ الْحُكْمُ فِيهِ بِصِفَةٍ ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِدَلِيلِهِ ، إِذَا عُيِّنَ بِالاسْمِ ، أَظْهَرَ بَطْلَانًا وَفَسَادًا ، وَنَقَضْنَا ذَلِكَ بِمَا يُغْنِيهِ النَّاطِرُ فِيهِ . وَأَوْضَحْنَا أَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ : «أَضْرِبْ زَيْدًا!» لَا يَدُلُّ عَلَى نَهْيِهِ عَنْ ضَرْبِ عَمْرٍو ، وَأَنَّ قَوْلَهُ : «فِي الْعَنَمِ زَكَاةٌ» لَا يَدُلُّ عَلَى نَهْيِهَا عَنِ الْبَقْرِ وَالْإِبِلِ ، وَأَنَّ قَوْلَهُ : ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ [٥ المائدة ٩٥] لَا يَدُلُّ عَلَى سَقُوطِ الْجَزَاءِ عَنِ الْخَاطِئِ ، وَقَوْلُهُ : ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ مَنِ يَحْسَبْهَا﴾ [٧٩ النازعات ٤٥] لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُنْذِرٍ لِمَنِ اتَّقَاهَا ؛ فَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى إِعَادَةِ ذَلِكَ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ : ﴿وَمِمَّا زَكَّيْنَهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [٢ البقرة ٣] دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ

قد يكون في أيديهم ما ليس برزق ، لَوْجِبَ تَرْكُ ذَلِكَ لِلدَّلِيلِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُمَا فِي أَنَّهُ ، تَعَالَى ، رَازِقٌ لِلْحَلَائِلِ وَالْحَرَامِ جَمِيعًا .

عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّجَوُّزِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عِنْدَ [١٣٤] بَعْضِهِمْ ، لِأَنَّ مَا يُنْفِقُونَهُ وَيَخْرُجُ عَنْ أَيْدِيهِمْ بِالْإِنْفَاقِ بِالصَّدَقَةِ وَالْمُوَاسَاةِ ، إِنْ كَانُوا قَدْ آتَقَعُوا بِهِ قَبْلَ إِنْفَاقِهِ وَإِخْرَاجِهِ ، فَهُوَ رِزْقٌ لَهُمْ ، وَإِنْفَاقُهُ إِنْفَاقٌ مِنَ الرِّزْقِ . وَإِنْ تُصَوِّرَ أَنَّهُمْ مَلَكُوهُ وَلَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ عَلَى وَجْهِ وَأَخْرَجُوهُ فِي الْإِنْفَاقِ فِي غَيْرِ مَا كُؤِلَ وَمَشْرُوبٍ وَمَلْبُوسٍ وَمُنْتَفِعٍ ، فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ رِزْقٌ لَهُمْ عَلَى التَّحْقِيقِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَنْتَفِعُوا بِهِ . وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ رِزْقًا لَهُمْ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ آتَقَعُوا بِكَوْنِهِ فِي أَيْدِيهِمْ وَسُرُورِهِمْ بِمُلْكِهِ ، وَانْتَفَعُوا بِإِنْفَاقِهِ فِي أَغْذِيَّتِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ وَانْتَفَعُوا بِإِنْفَاقِهِ فِي الصِّلَةِ وَالْمُوَاسَاةِ وَالصَّدَقَةِ ، لِأَنَّهُ مَجَازٌ ، يُرَادُّ بِهِ الثَّوَابُ الْجَزِيلُ الَّذِي هُوَ أَجْرَى مِنْ إِنْفَاقِهِ فِي غَيْرِهِ وَمِنْ التَّمَسُّكِ بِهِ وَخَبْسِهِ عِنْدَهُمْ ؛ فَوَجِبَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْآيَةَ مَخْصُوصَةٌ فِي بَعْضِ الرِّزْقِ دُونَ بَعْضٍ .

وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة ٣] تَخْصِيصًا لَهُمْ بِالْمَدْحِ ، وَأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُرْزَقُ مَا لَا يُنْفِقُ مِنْهُ ، حَلَالًا كَانَ الرِّزْقُ لَهُ أَوْ حَرَامًا ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : الَّذِي يَرْزُقُهُمْ قِسْمَيْنِ : مِنْهُمْ مُنْفِقُونَ مِنْهُ وَمِنْهُمْ غَيْرُ مُنْفِقِينَ . وَمَدَحُ الْمُتَنَفِّقِينَ دُونَ الْبُخْلَاءِ بِهِ وَالْحَاسِبِينَ لَهُ عَنْ أَنْفُسِهِمْ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِمْ وَعَنْ مُوَاسَاةِ غَيْرِهِمْ مَعَ فَاقَتِهِمْ .

فَأَمَّا أَنْ يَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِي يَدِ الْمُتَنَفِّقِ مَا هُوَ رِزْقٌ لَهُ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمَا لَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُ ، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ جَدًّا . وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ ، إِنْ تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ : ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [الأنفال ٢-٣] وَأَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ مِنْ

صفات المؤمنين . ولو كَانَ الحرام رزقًا مِنَ الله ، تعالى ، لَمَنْ هو فِي يَدِهِ ، لَكَانَ مَمْدُوحًا بِالْإِنْفَاقِ مِنْهُ وَلَكَانَتْ صِفَتُهُ صِفَةً الْمُؤْمِنِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَدَحَ الْمُتَّقِينَ مِمَّا رَزَقَهُمْ وَمَلَكَهُمْ إِيَّاهُ وَجَعَلَ لَهُمُ التَّصَرُّفَ فِيهِ دُونَ مَا حَظَرَهُ وَحَرَّمَ عَلَيْهِمُ مِنَ الرِّزْقِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ<sup>١</sup> .

[١٣٤ب] وهذا أيضًا هو الجواب ، إِنْ تَعَلَّقُوا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، تعالى : ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [١٣ الرعد ٢٢] ، وَإِنَّهُ لَوْ كَانَ الحرام رزقًا مِنْهُ ، لَكَانَ أَفْضَلًا بِالْإِنْفَاقِ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ : أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُ مُلْكًا لَكُمْ وَشَرَعْنَا بِإِحْتِكَامِ الْإِنْفَاقِ مِنْهُ دُونَ مَا رَزَقْنَاهُمْ وَحَظَرْنَا عَلَيْكُمْ التَّصَرُّفَ فِيهِ بِالْإِنْفَاقِ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى مَا نَزَّلْنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

والله ، تعالى ، لَا يَصِحُّ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى الْإِنْفَاقِ لِمَا جَعَلَهُ مُلْكًا لغيرنا وَمَنْعَنَا مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ ، لَا عَلَى وَجْهِ الْإِيجَابِ لِلْإِنْفَاقِ مِنْهُ وَلَا عَلَى جِهَةِ التَّنْذِيرِ إِلَيْهِ وَلَا عَلَى جِهَةِ الْإِبَاحَةِ لَهُ ، لِأَنَّ كُلَّ صِدْقٍ لِلْمَنْعِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رَزَقْنَاهُ إِيَّاهُ عَلَى تَأْوِيلِ مَا ذَكَّرْنَاهُ فِي حَقِيقَةِ الرِّزْقِ ؛ فَوَالِ مَا قَالُوهُ .

وقد تَعَلَّقُوا أَيْضًا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، تعالى : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ ءَاللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [١٠ يونس ٥٩] . وَذَلِكَ ذَمٌّ مِنْهُ ، تعالى ، لِمَنْ سَوَّى بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ . وَمِثْلُهُ ، زَعَمُوا ، قَوْلُهُ ، تعالى : ﴿فَقَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [٦ الأنعام ١٤٠] . قَالُوا : فَلَوْ كَانَ كَوْنُهُ رِزْقًا ، لَا يُنَافِي كَوْنُهُ مُحَرَّمًا وَبِنَاقِضُهُ ، لَكَانَ تَحْرِيمُهُمْ لَهُ كَتَحْلِيلِهِ . وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِاتِّفَاقٍ .

١ من قبل : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

يقال لهم : هاتان الآيتان بأن تدلّا على فساد قولكم أولى ، لأن الله خبر أنه رزق قوما ملكهم إياه وأطلق وأحل لهم التصرف فيه ، فجعلوا بعض ما أبيح لهم من ذلك حلالا وحرّموا على أنفسهم ما لم يأذن لهم بتحريمه ولا شرع حظه ، ولا منهم ودعهم بالكذب عليه ، تعالى ، في تحريم ما لم يحرمه وفي المناظرة معه ، تعالى ، في أن الحرام من عنده كالhalal ، فيكون هذا تقييدا لهم على هذا القول ؛ فبطل ما ظنّوه .

على أن هذه الآية تدل على ما نذهب نحن إليه ، لأنه قال ، تعالى : ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ﴾ [١٠ يونس ٥٩] ، فجعل جميع ما خلقه وأنزله مما ينتفع به رزقا لهم ، ولم يحرم إذ ذاك شيئا منه ، فحرّموا هم على أنفسهم ما لم يحرمه ، فلمهم بذلك [١٣٥] وأخبرهم أنه ليس إليهم التحليل والتحريم ، وإنما هو إلى من رزق جميع ما ينتفع به ، فمنه ما له تكيّفه وتحليله ، ومنه ما له حظه وتحريمه ، وإن كان رازقا لجميع ذلك على ما أخبر ، يريد أنه مما ينتفع به ؛ فصارت الآية بأن تدل على ما قلناه أولى .

وكذلك حكم قوله ، تعالى : ﴿وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ [٦ الأنعام ١٤٠] ، لأن الله ، تعالى ، لم يحظر عليهم ولا منعهم منه . وكذبوا عليه في تحريمه أو حرّمه على أنفسهم ، وليس لهم التحريم ولا التحليل .

فأما قولهم : ولو لم يكن تحريم المفضوب والمسروق لا يمنع من كونه رزقا وموصوفاً بذلك على الحقيقة ، لكان تحريمهم له كتحليله ، ولم يخرج عن كونه رزقا بتحريمهم له ، فإنه قول بعيد عن الصواب جدا ، لأننا قد بيّنا فيما سلف أن

١ تدلا : بدلا ، الأصل .

٢ بالكذب : بالكب ، الأصل .

٣ تدلّ : يدل ، الأصل .

تحريم تناؤل الشيء والمنع منه لا يُنافي ويُحيل كونه رزقا لمن حُرِّم عليه بغير وجه يُغني عن الإطالة برده ؛ فسقط ما قالوه .

وإنما عني ، سبحانه وتعالى ، وهو أعلم بقوله : ﴿ وَحَرِّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ [الأنعام ١٤٠] أنه رَزَقَهُمْ سَبَبًا ، أَيْ أَحَبَّهُمُ التَّصَرُّفَ فِيهِ وَشَرَعَ ذَلِكَ لَهُمْ ، فَحَرَّمُوهُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَحَكَمُوا فِيهِ بِضِدِّ حُكْمِهِ ، قَدْ مَنَّهُمْ بِذَلِكَ ، وَلَمْ يُرَدْ أَنْ وَصَفَهُمْ لَهُ بِأَنَّهُ حَرَامٌ يُنَافِي عِنْدَهُ ، تَعَالَى ، أَوْ عِنْدَهُمْ أَوْ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْعُقُولِ كَوْنُهُ رِزْقًا . وَكَيْفَ يَتَنَافَى ذَلِكَ وَنَحَرٌ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ كَوْنَهُ حَرَامًا لَا يُنَافِي كَوْنَهُ مُتَنَفِّعًا بِهِ وَغَدَاءٌ مُصْلِحًا وَمُقِيمًا لِلْأَبْدَانِ وَالْأَرْزَاقِ وَأَنَّهُ لَيْسَ الرِّزْقُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَبَطَلَ مَا ظَنُّوهُ .

هذا على أَنَّ الآيةَ بَانَ تَدَلٍّ عَلَى أَنَّ الْحَرَامَ رِزْقٌ مِنْهُ أَوَّلَى ، لِأَنَّهُ قَالَ : ﴿ وَحَرِّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ [الأنعام ١٤٠] ؛ فَجَمَعَ ، تَعَالَى ، بَيْنَ كَوْنِهِ رِزْقًا مِنْهُ وَكَوْنِهِ مُحَرَّمًا عِنْدَهُ ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ عَنْ كَوْنِهِ رِزْقًا لِتَحْرِيمِهِمْ لَهُ ؛ فَصَارَتْ بَانَ تَدَلٍّ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ أَوَّلَى .

فإن قالوا : إنما قال ، سبحانه ، ذلك إخبارًا عَنْهُمْ أَنَّهُمْ آعْتَقَدُوا أَنَّهُ لَيْسَ بِرِزْقٍ ، لَمَّا آعْتَقَدُوا كَوْنَهُ حَرَامًا .

قيل لهم : [ ١٣٥ب ] ما قال الله ، تعالى ، ذلك ولا خبر به عَنْهُمْ ، وَإِنَّمَا قَالَ أَنَّهُ رِزْقٌ لَهُمْ وَأَنَّهُمْ حَرَّمُوهُ ، فَجَمَعَ بَيْنَ كَوْنِهِ رِزْقًا وَبَيْنَ تَحْرِيمِهِمْ لَهُ ؛ فَهَذَا بَانَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الرِّزْقَ مِنْهُ يَكُونُ حَرَامًا أَوَّلَى . وهو الظاهر من الكلام .

على أَنَّ الْقَوْمَ ، إِنْ كَانُوا آعْتَقَدُوا أَنَّ كَوْنَهُ حَرَامًا ، يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ رِزْقًا وَيُنَافِيهِ ، فَهَمُ بِذَلِكَ مَذْمُومُونَ وَمُؤَافِقُونَ لَكُمْ عَلَى يَدْعَتِكُمْ هَذِهِ ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ دَمَّهَمُ اللَّهُ ؛ فَلَا حُجَّةَ لَكُمْ فِي قَوْلِ مَنْ شَهِدَ اللَّهُ عَلَى قَوْلِهِ بِالْبَطْلَانِ وَدَمَّهُ بِهِ .



وإن قالوا : إنما خبر ، تعالى ، عن نفسه ، وأنه ، إذا رَزَقَ الشيءَ ، لم يكن حرامًا ، وأنهم ، لمَّا قالوا : إنه حرام ، قالوا قولًا ، لو كان حقًا وصوابًا ، لم يكن ما وصَفُوهُ بذلك رِزْقًا منه ، تعالى .

يقال لهم : هذه شهوة المَتَمَتِّي ودونها ذهاب النفوس حَسَرَاتٍ ! فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ ذلك ؟ بل ما أنكرتُم أن يكونَ إنما أرادَ أَنَّهُ قَسَمَ لَهُمْ رِزْقًا ، أَذِنَ لَهُمْ فِي تَنَاوُلِهِ والتَصَرُّفِ فِيهِ ، فَخَرَّتُمَا ذَلِكَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَحَكَمُوا فِيهِ بِضَيْدِ حُكْمِهِ ، ولم يكن لهم ذلك ولا أن يقولوا في دينه : لِمَ لَمْ يَشْرَعْهُ ؟ هذا هو الذي عليه أهل العلم والتفسير دُونَ ما تُؤَسِّسُون به أَنْفُسَهُمْ ؛ فزال ما قالوه .

وَأَسْتَدْلُوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا ﴾ [ ٥٠ ق ٩ ] إِلَى قَوْلِهِ ، عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ رِزْقًا لِلْعِبَادِ ﴾ [ ٥٠ ق ١١ ] وَأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ إِنْزَالَهُ الرِّزْقَ لِلْعِبَادِ وَخَلَقَهُ لِلْعِبَادِ ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا صَارَ رِزْقًا لَهُمْ ، لِأَنَّهُ يُضَيِّفُهُ إِلَى خَلْقِهِ لِأَجْلِهِمْ وَلِيُجِلَّهُ لَهُمْ ، فَيَكُونُ بِتَحْلِيلِهِ وَإِطْلَاقِهِ لَهُمْ رِزْقًا لِلْعِبَادِ . ولو كان رِزْقًا لَهُمْ ، متى خَلَقَهُ مِمَّا يَصِحُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنَ الْعِبَادِ وَغَيْرِهِمْ ، لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِيصِهِ بِكَوْنِهِ رِزْقًا لِلْعِبَادِ مَعْنَى ؛ فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا حَرَّمَهُ فَلَيْسَ هُوَ بِرِزْقٍ لِمَنْ حَرَجَ عَلَيْهِ .

يقال لهم : إِنَّهُ بَانَ يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ أَوَّلَى ، لِأَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ رِزْقٌ لِلْعِبَادِ لِكَوْنِهِ مُنْتَفَعًا بِهِ وَمُضْلِحًا لِأَجْسَادِهِمْ ، أَخْلَهُ أَوْ حَرَّمَهُ ، وَكَيْفَ تَصَرَّفَتِ الْحَالُ فِيمَا يَحْكُمُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ ، [ ١٣٦ ] وَلَمْ يَحْصُ الْعِبَادُ بِالذِّكْرِ ، لِأَنَّهُ رِزْقٌ لَهُمْ فَقَطْ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ كَثِيرُهُ وَمُعْظَمُهُ مِمَّا يَنْتَفِعُونَ بِهِ ، وَكَانَ أَكْثَرُ مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ ، إِنَّمَا يَصِلُونَ إِلَى النِّفْعِ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ وَمَسْأَلَتِهِمْ لَهُ ، وَكَانُوا هُمُ الْعُقَلَاءُ الْمُكَلَّفُونَ الْمُخَاطَبُونَ ، حَصَّهُمْ بِالذِّكْرِ وَعَرَفَهُمْ أَنَّ مَا أُنْزِلُهُ وَخَلَقَهُ رِزْقًا لَهُمْ وَلِغَيْرِهِمْ وَإِنْ حُصِّوا بِالذِّكْرِ لِمَا قُلْنَا . وَلَمْ يُقُلْ : إِنَّهُ إِنَّمَا صَارَ رِزْقًا مِنْ جِهَتِهِ ، لِأَنَّهُ أَبَاحَهُ وَأَطْلَقَهُ ،

وإنه إذا حرّمه ، لم يكن رزقا لمن حرّم عليه . هذا من التّمنيّ البعيد .  
وقد بيّنا من قبل أنّ ما خلّق وأنزل إنما يصير رزقا ، إذا أنفع به ، لا إذا ملّك ،  
وإن لم يُنتفع به ، إن تصوّر ملّك لأحد من الخلقي لا ينتفع به . ولذلك لم يكن  
ملّك القديم ، تعالى ، رزقا لما لم يكن منتفعا به . وكان ما نفقأته وترعيه البهائم  
رزقا لها لما أنتفعت به ، وإن لم يكن ملّكا لها . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما  
توهموه وسقط تعلّقهم بالآية .

## شبهة لهم أخرى

وَأَسْتَدَلُّوا أَيْضًا عَلَى مَنَعِ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ مِنَ الرِّزْقِ مَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمِنْهُ مَا لَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، فَلَوْ كَانَ كُلُّ مُنْتَفِعٍ بِهِ رِزْقًا لَمَنِ انْتَفَعَ بِهِ ، خِلَافًا كَانَ أَوْ حَرَامًا ، لَمْ تَكُنْ لِإِضَافَةِ بَعْضِ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ دُونَ بَعْضٍ وَجْهًا .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذِهِ الْإِضَافَةُ الْمَخْصُوصَةُ هِيَ قَوْلُكُمْ وَدِينُكُمْ دُونَ قَوْلِ الْأُمَّةِ ، لِأَنَّا نُضَيِّفُ جَمِيعَ الرِّزْقِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَلَا نُضَيِّفُ إِلَى غَيْرِهِ مِنْهُ شَيْئًا ، وَلَا نَقُولُ : إِنَّ أَحَدًا يَنْتَفِعُ بِمَا لَيْسَ بِرِزْقٍ لَهُ ؛ فَرَأَى مَا قُلْتُمْ .

عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعْنَى الرِّزْقِ الَّذِي نُضَيِّفُهُ إِلَيْهِ أَنَّهُ النَّافِعُ لِمُتَنَاوِلِهِ الَّذِي جَعَلَهُ قِيَامًا أَوْ غِذَاءً لِلْأَبْدَانِ وَالْأَرْوَاحِ ، فَلَا أَحَدٌ يَمْنَعُ بَعْضُ مَا هَذِهِ سَبِيلُهُ وَصِفَتُهُ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، دُونَ بَعْضٍ حَتَّى يَقَالَ أَنَّ غَيْرَهُ خَلَقَهُ كَذَلِكَ وَجَعَلَهُ غِذَاءً لِمُعْتَذِرِيهِ وَمُصْلِحًا لِبَدَنِهِ . وَنَحْنُ لَا نَرِيدُ بِإِضَافَةِ الرِّزْقِ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ يَدْخُلُ التَّخْصِصُ [١٣٦ب] فِي إِضَافَتِهِ لَوْلَا الْوَلِيُّ وَالتَّقْرِيطُ فِي مَعْرِفَةِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ؟

وَأَسْتَدَلُّوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَا يَحْرُمُ جَنْسُهُ وَتَنَاوُلُهُ لَيْسَ بِرِزْقٍ لِمُتَنَاوِلِهِ ، وَمَنْ هُوَ فِي يَدِهِ وَمُنْتَفِعٌ بِهِ أَوْ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ وَوُجُودِ السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ بِأَنَّ مَنْ حَبَسَ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْعُقْلَاءِ أَوْ مِنَ الْبَهَائِمِ مَا يُلْفُ بِحَبْسِهِ وَيُسْتَضَرُّ بِأَنَّهُ مَأْثُومٌ مَذْمُومٌ بِذَلِكَ ، وَأَنَّهُ مَانِعٌ لِمَنْ حَبَسَهُ عِنْدَ رِزْقِهِ ، فَلَوْ كَانَ مَا حَبَسَهُ رِزْقًا لِحَابِسِهِ ، لَمْ يَقُلْ : حَبَسَ عِنْدَ رِزْقِهِ وَقَطَعَهُ عَنْهُ .

وَقَدْ وَرَدَتِ السُّنَّةُ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي مَنَعَتْ الْهَرَّةَ مَا تَقَاتُلُهُ حَتَّى مَاتَتْ مَأْثُومَةً وَأَنَّهَا فِي النَّارِ ، وَإِنَّمَا تُؤْعَذَّتْ بِهَا لِأَجْلِ مَنَعِهَا مِنْ تَنَاوُلِ مَا هُوَ رِزْقٌ وَحْبَسَهُ فِي يَدِهَا وَانْتِفَاعَهَا بِهِ دُونَ الْهَرَّةِ الَّتِي هُوَ رِزْقٌ لَهَا .

فَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : غَبَاوَةٌ مِنْكُمْ مَتَى أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ وَوَرَدَ الْخَبَرُ بِأَنَّ الْمَانِعَ لْغَيْرِهِ مَا

بقيمه ويقوته حتى يموت ما نبعاً له رزقاً لم يصل إليه ولم ينتفع به . وهل الخلاف إلا في هذا ؟ وإنما يأنتم عندنا وعند كل من خالفكم من الأمة بمنع الحيوان ما ليس برزق ومما هو رزق للمانع له ، إذا أنتفع به ، لأنه مأمور به لا يمنع ، وإن أنتفع به ونبت به لحمة ونشّر عظمه ، لا مأمور بأن لا يمنع ، وإن أنتفع به ونبت به لحمة ونشّر عظمه وأقام رفقاً وغداً جسمه ، وبأن يعطيه من يحتاج إليه ويخاف تلفه ، إذا لم يحتج هو إليه لدفع التلف عن نفسه . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما ادّعوه من الإجماع .

فإن عادوا يقولون : كيف يرزقه شيئاً ويحرم عليه إمساكه والانتفاع به ويلزمه إخراجة إلى الغير ؟ فقد مرّ من جواب هذا ، ما يغني عن الإطالة يرّده . وجملة : إنه يجوز ويصح ذلك ، كما يجوز أن يخطر عليه أكل ما يقيم رفقاً ويعذّي بدنه ويصلح جسمه ويدفع المضار عنه . وهذه صفة الفصير الحرام .

وكذلك [١٣٧] يجوز أن يمنع ما هو رازق له ، لأننا لا نريد بكونه رازقاً له إلا كون ما رزقه على هذه الأحكام والصفات ولا نريد أنه ملكنا وأباح تناوله وحكم لحسينه أو دلّ عليه . وإذا كان ذلك كذلك ، فلا خلاف إذا بيننا في أنه مانع مما رزقه ، إذا كان معنى رزقه ما قلناه دون ما يظنون أنه ويذهبون إليه .

وهذه جملة مقبحة في الدلالة على أنه ، تعالى ، رازق للحلال والحرام ، وأنه لا رازق لجميع الخلق سواه ، وأنه محال أن يأكل المرء أو ينتفع بشيء ليس برزق له ، ونقض كل ما يقدحون به في ذلك . والله أعلم .

## فصل

وقد بيَّنَّا مِن قَبْلُ أَنَّ الرِّزْقَ هُوَ كُلُّ مُتَنَفِّعٍ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَمَلْبُوسٍ وَمَنْكُوحٍ وَمَتَمُومٍ وَمِنْ أَسْتِخْدَامِ أَمَةٍ وَعَبْدٍ وَسُكْنَى زَيْعٍ وَدَارٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ سَائِرٍ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ .

وقد قال فَرِيْقٌ مِنَ النَّاسِ : إِنَّ الرِّزْقَ أَسْمُ يَخْتَصُّ الْمَأْكُولَ وَالْمَشْرُوبَ . وَهَذَا لَا حُجَّةَ عَلَيْهِ ، مَعَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كَوْنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ رِزْقًا مَوْجُودَةٌ فِي كُلِّ مُتَنَفِّعٍ ، وَمَعَ قَوْلِ جَمِيعِ النَّاسِ : قَدْ رَزَقَ اللَّهُ فَلَانًا حِلْمًا وَعَقْلًا وَحُسْنًا وَوَلَدًا نَجِيبًا وَقَرَسًا كَرِيمًا وَأُمَّةً حَسَنَاءَ ، وَرَزَقَهُ مُحِبَّةَ النَّاسِ وَقُبُولَهُمْ لَهُ ، وَرَزَقَهُ جَمَالًا وَرَأْيًا صَائِبًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَفَقُّ الْكُلُّ عَلَى وَصْفِهِ وَتَسْمِيَّتِهِ بِأَنَّهُ رَزَقَ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيْمَا قَالُوهُ .

وقد تَعَلَّقُوا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ [٤ النساء ٥] قَالُوا : فَقَصِّلْ ، تَعَالَى ، بَيْنَ الرِّزْقِ مِنْهَا ، وَهِيَ السَّقِيُّ وَالْإِطْعَامُ وَبَيْنَ الْكِسْوَةِ لَهُمْ مِنْهَا ، فَلَوْ كَانَتِ الْكِسْوَةُ وَالثِيَابُ رِزْقًا ، لَمَا فَرَّقَ بَيْنَ الرِّزْقِ وَالْكِسْوَةِ . وَهَذَا لَا تَعَلَّقَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَ الرِّزْقَ وَيُرِيدُ الْإِطْعَامَ عَلَى مَا أَدَّعَوْهُ ، لِأَنَّهُ مُعْظَمُ مَا يَرْزُقُهُ وَهُوَ الَّذِي يُقِيمُ رَمَقَهُ . ثُمَّ قَالَ : وَاكْسُوهُمْ أَيْضًا ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْتِفَاعُ بِالرِّزْقِ الَّذِي هُوَ الْكِسْوَةُ أَوَّلَى فِي أَكْثَرِ الْأَوْقَاتِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ [١٣٧ب] بِالْأَقْوَاتِ ، لَيْسَ تَخْصِيصُ الْكِسْوَةِ وَأَنْفِرَادُهَا بِالذِّكْرِ يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا رِزْقًا ، كَمَا لَا يَجِبُ ، إِذَا قَالَ : ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَانٌ﴾ [٥٥ الرحمن ٦٨] إِلَّا أَنْ يَكُونَ الرُّمَانُ مِنَ الْفَاكِهَةِ . وَلَا يَجِبُ إِذَا قَالَ : ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾ [٢ البقرة ٩٨] ، ثُمَّ قَالَ : ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ [٢ البقرة ٩٨] أَنْ لَا يَكُونَا مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِإِفْرَادِهِمُ بِالذِّكْرِ ، وَلَا إِذَا قَالَ : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا

مِنَ النَّبِيِّينَ مِثْلَهُمْ وَمِنْكَ ﴿٣٣﴾ [الأحزاب ٧] أن لا يكونا مِنَ النَّبِيِّينَ ، وإن لم يجب أن لا يكونَ المساكينُ مِن جُمْلَةِ الفقراءِ لأجلِ إفرادِهِم بِالذِّكْرِ في قوله ، تعالى : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [٩ التوبة ٦٠] وأن لا يكونَ الإحسانُ غَدَلًا على الْمُحْسَنِ إليه لأجلِ إفرادِهِ بِالذِّكْرِ مع ذِكْرِ العدلِ في قوله : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [١٦ النحل ٩٠] في أمثالِ هَذَا مَعًا يَطُولُ تَتَبُعُهُ . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ أَنَّ كُلَّ مُنْتَفِعٍ مِنْ مَأْكُولٍ وَمَشْرُوبٍ وَمَا عَدَاهُمَا فَإِنَّهُ رَزَقَ لِمَنِ انْتَفَعَ بِهِ وَسَقَطَ مَا قَالُوهُ <sup>١</sup>.

١ يُنْظَرُ عَنْ هَذَا الْبَابِ كِتَابَ تَهْيِيدِ الْأَوَائِلِ وَتَلْخِيصِ الدَّلَائِلِ (لِلْبَاقِلَانِيِّ) ٣٧٠-٣٧١ ، كِتَابُ الْإِرْشَادِ (لِلجَوْنِيِّ) ٣٠٧-٣٠٨ .

باب الكلام في أن جميع أرزاق العباد أرزاق لهم من عند الله ، عز وجل ،  
ووجوب إضافة سائرهما إليه ، تعالى

وقد زعمت القدرة أن الأرزاق على ضربين . حلال وحرام ، فالحلال رزق من الله ،  
تعالى ، ومضاف إليه ، والحرام ليس برزق منه .

وقال مُحَصِّلُوهُمْ : الرزق لا يكون إلا حلالاً . والحرام مال لك له وأستمتع به ، وجب  
عندهم أن يقال : إنه ليس برزق له ، فيضاف إلى رازق رزقه ، وإنما هو غصب  
ورزق لمالكه ، يجب رده إلى مالكه<sup>١</sup> ، وإنما أكل الغاصب ما ليس برزق له من الله  
ولا من غيره .

وإذا قيل : فالحرام الذي في يد غاصب والذي أكله رزق على الحقيقة ومُسَمَّى  
بذلك .

قالوا : أجل . هو رزق لمالكه ولمن غصبه وأخذ منه ، كما أنه مال ومالك له وطعام  
وثوب وعبد له دون غاصبه .

فأما أن يقال : إنه رزق لغاصبه ، فلا .

وقد بينا نحن من قبل أنه ، تعالى ، رازق الحلال والحرام على تأويل ما وصفتنا ،  
وأن معناها في ذلك [١٣٨] متفق عليه بيننا وبينهم وإن خالفوا في تسميته رزقا  
بما يُغني عن إعادته .

وإذا ثبت ذلك ، وجب إضافة جميع أرزاق الخلق إلى الله ، تعالى ، وكونها رزقا  
من عنده ، وأن لا يُضاف شيء منها إلى الخلق على الحقيقة ، لا من حلال

١ مالكة : ردة ، الأصل .

٢ وإن : ان ، الأصل .

ذلك . ولا من حرامه ؛ فهذا هذا .

وأما الرزق الحلال ، فكلُّهُ أيضًا رزقٌ من الله ، تعالى ، ومُضَافٌ إليه . وسواء وصل العبدُ إليه عَقَوًا بغير سَعْيٍ ولا كَدٍّ ولا سَبَبٍ من قِبَلِهِ ، نحو الرِّكَازِ وما يظهرُ له من المُبَاخَاتِ مِنَ الثَّمَارِ والمِيَاهِ بغير سَعْيٍ ولا كَدٍّ أو من قِبَلِ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ أو كَانَ وَاصِلًا إليه بسببٍ منه وسَعْيٍ وكَدٍّ أو بسببٍ من غيره ، نحو ما يصلُ إليه بالهِبَةِ والهِدْيَةِ وما يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ التي يَمْلِكُهَا بِأَسْبَابٍ تَكُونُ كَسْبًا لِلْخَلْقِ ، وإنْ كَانَتْ غَيْرُهَا خَلْقًا لِلَّهِ ، تعالى ، مجتمعةً ، كيف تَصَرَّفَتْ في حصولِهِ المنتفع به ورزقٌ من الله ، تعالى ، ومُضَافٌ .

وقد قال كثيرٌ من القدرية : إنَّ هذا الحلالَ كيف وصلَ إلى المُنتَفِعِ به ، وإنَّه رزقٌ من الله ، تعالى ، ومُضَافٌ إليه ، لا لأنَّه هو الذي خَلَقَهُ خَلْقًا ، يَصِحُّ الانتفاعُ به ، فيجبُ لذلكُ كونهُ رِزْقًا لِمَنْ وَصَلَ إليه .

وقال كثيرٌ منهم : إنَّ ما وصلَ إليه العبدُ عَقَوًا بغير سببٍ من الخلقِ ، كالذي يحصلُ له بِطَلَبِهِ لِنَفْسِهِ وَمِنْ جَهَّتِهِ أو مِنْ جَهَّةِ اللَّهِ ، تعالى ، كالْمِيرَاثِ وَالرِّكَازِ ، فإنَّه رزقٌ من الله ، عَزَّ وَجَلَّ ، ومُضَافٌ إليه على الحقيقة ، لأنَّه لا سَبَبٌ لِلْخَلْقِ فيه .

وأما ما يَمْلِكُهُ العبدُ بسببٍ ، يكونُ من الخلقِ ، نحو الهِبَةِ والهِدْيَةِ والصِّلَةِ والصَّدَقَةِ والْوَصِيَّةِ وأمثال ذلك ، فإنَّه رزقٌ لِمَالِكِهِ من قِبَلِ تَمْلِكِهِ له من الخلقِ ؛ فالسببُ الذي فَعَلُوهُ مِنَ الصَّدَقَةِ والهِبَةِ والهِدْيَةِ والصِّلَةِ . قالوا : لأنَّ الواصِلَ إليه إنَّما مَلَكَهُ وَكَانَ له الانتفاعُ به والتصرُّفُ فيه بِسَبَبٍ فَعَلَهُ الْوَاحِبُ [١٣٨ب] والمُوصِي والمُتَصَدِّقُ . ولولا ذلك ، لَمْ يَكُنْ مُلْكًا ولا رِزْقًا لهم .

قالوا : وكلُّ الناسِ يقولونَ فيمَنْ وَهَبَ له وتَصَدَّقَ عليه وَوَصَّى له : هذا الرزقُ وصلَ



إلى مُلَانٍ مِنْ فِعْلِ الْوَاحِدِ ، وَإِنَّهُ رَزَقَهُ إِثَاءً ، لَأَنَّهُ يَفْعَلُهُ وَهَبَتِهِ ، صَارَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَالانْتِفَاعُ بِهِ . وَلَا يُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا : إِنَّهُ يَرْزُقُ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى .

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُ رَزَقَ مِنْهُ ، تَعَالَى ، عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهُ خَلَقَهُ خَلْقًا يُنْتَفَعُ بِهِ وَأَقْدَرَ عَلَى هَبَّتِهِ وَأَعَانَ عَلَى التَّصَدُّقِ بِهِ وَوَفَّقَ وَلَطَّفَ فِي الْوَصِيَّةِ بِهِ لِمَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْأَمْرَ بِهِ وَالتَّوْفِيقَ لَهُ وَاللُّطْفَ وَالْمُؤَنَّةَ عَلَى فِعْلِهِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَتَكُونُ إِضَافَتُهُمَا ، أَعْنِي الرِّزْقَ وَالْإِيمَانَ ، إِلَيْهِ ، تَعَالَى ، عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ ، وَإِلَّا فَالْإِيمَانُ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنَ الْعَبْدِ ، لَأَنَّهُ فَاعِلُهُ .

وكَذَلِكَ رَزَقُ الْمُؤْهَبِ لَهُ وَالْمُتَّصِدِّقِ عَلَيْهِ مِنَ الْوَاحِدِ الْمُتَّصِدِّقِ ، لَأَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ، وَمَا فَعَلَهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ خَلْقِهِ ، تَعَالَى ، لِمَا يَصِحُّ الْانْتِفَاعُ بِهِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعِبَادُ يَرْزُقُونَ غَيْرَهُمْ مَا يَمْلِكُونَهُ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا ، وَيَكُونُ هَاهُنَا رَازِقِينَ غَيْرَ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ .

وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْهُمْ خُرُوجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ وَالتَّوْقِيفِ اللَّذَيْنِ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُمَا . وَهُوَ قَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ [ ٣٥ فاطر ٣ ] وَقَوْلُ الْأُمَّةِ : لَا رَازِقَ إِلَّا اللَّهُ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ﴾ [ ٣٠ الروم ٤٠ ] ، فَأَضَافَ خَلَقَهُمْ وَرَزَقَهُمْ إِلَيْهِ .

وَكُلُّ الْأُمَّةِ مُطِيعَةٌ عَلَى إِطْلَاقِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَسْبَابَ لَا تُقَدِّرُ عَلَى أَنْ يَرْزُقَ نَفْسَهُ وَلَا يَقْدِرُ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ عَلَى أَنْ يَرْزُقَهُ مَا لَمْ يَرْزُقْهُ اللَّهُ وَلَمْ يَقْسِمْهُ لَهُ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا قَالُوهُ خُرُوجًا عَنِ الْإِجْمَاعِ .

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ ، لَمَّا عَلِمَ أَنَّ رُكُوبَ جَحْدِ ذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ وَالتَّوْقِيفِ ، يَقُولُ : إِنَّ مَا مَلَكَهُ الْعَبْدُ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَةِ الْخَلْقِ رَزَقَ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمِنْ الْخَلْقِ

الَّذِينَ امْلَكُوهُ التَّصَرُّفَ ، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ إِضَافَتُهُ ، تَعَالَى ، إِلَيْهِ [١٣٩] وَإِلَيْهِمْ لِأَجْلِ  
أَنَّهُ خَلَقَهُ خَلْقًا ، يُنْتَفَعُ بِنَبِيلِهِ وَتَنَاوُلِهِ . وَلَوْلَا خَلْقُهُ كَذَلِكَ ، لَمْ يُؤَثَّرْ فِي كَوْنِهِ رِزْقًا  
تَمْلِكُ الْخَلْقَ لَهُمْ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي يَفْعَلُونَهَا مِنَ الْهَبَاتِ وَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

قَالُوا : وَكَذَلِكَ فَلَوْ خَلَقَهُ خَلْقًا ، يُنْتَفَعُ بِهِ وَقَدَرُ عَلَيْهِ مَلِكٌ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَفْعَلْ  
مَالِكُهُ شَيْئًا ، يَمْلِكُ بِهِ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْإِنْتِفَاعَ وَالتَّصَرُّفَ لَمْ يَكُنْ رِزْقًا ، فَوَجِبَ إِضَافَتُهُ  
إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِلَى الْوَاهِبِ وَالْمُتَصَدِّقِ . وَهَذَا عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْخَطَأِ أَقْرَبُ مِنْ  
قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ رِزْقٌ مِنَ الْعَبْدِ لغيرِهِ ، لَا شَيْءَ لِلَّهِ ، تَعَالَى ، فِيهِ .

وَهَذَا الْقَوْلُ وَالَّذِي قَبْلَهُ بِاطِّلَانٍ وَخُرُوجٍ عَنِ الْإِجْمَاعِ لِمَا قُلْنَا وَلِأَجْلِ أَنَّهُ ، تَعَالَى ،  
هُوَ الْخَالِقُ لِمَا يُنْتَفَعُ بِهِ وَالشَّهْوَةُ لَهُ ، وَالَّذِي شَرَعَ تَقْدِيرَ مَلِكٍ التَّصَرُّفِ فِي الْهَبَةِ  
بِهَبَةِ الْوَاهِبِ لَهُ وَتَصَدَّقَهُ بِهِ . وَلَوْلَا أَنَّهُ شَرَعَ ذَلِكَ ، لَكَانَ وَجُودُ الْهَبَةِ وَالْقَوْلُ :  
تَصَدَّقْتُ عَلَيْكَ بِمَثَابَةِ عَدَمِهِ فِي أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِهِ شَيْئًا ، فَتَقْدِيرُ الْمُلْكِ وَجَوَازُ  
التَّصَرُّفِ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ وَحُكْمِهِ ، تَعَالَى ، دُونَ خَلْقِهِ ، وَلَئِنَّهُ أَيْضًا عِنْدَنَا خَالِقُ  
لِهَبَةِ الْوَاهِبِ وَوَصِيَّةِ الْمُوصِي وَتَصَدَّقِي الْمُتَصَدِّقِ وَهَدِيَّةِ الْمُهْدِي وَكُلِّ كَسْبٍ لِلْعَبْدِ ،  
حَكَمَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، عِنْدَ وَجُودِهِ بِكَوْنِ الشَّيْءِ الَّذِي فِي مُلْكِ الْمُكْتَسِبِ بِأَنَّهُ مُلْكُ  
لغيرِهِ .

وَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ . وَأَسْبَابُ الْمُلْكِ  
كُلُّهَا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَخُلُوقِ الْمُنْتَفَعِ بِهِ مِنْ قِبَلِهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِإِضَافَةِ الرِّزْقِ إِلَيْهِ .  
وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ .

هَذَا عَلَى أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى الرِّزْقِ مِنْ مَعْنَى الْمُلْكِ فِي شَيْءٍ عِنْدَنَا وَعِنْدَ  
أَكْثَرِ الْفَائِلِينَ بِهَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ الْمُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ ،

تعالى ؛ فإذا كَانَ نَفْسُ مَا يُتَفَعُّ بِهِ مِنْ خَلْقِهِ وَالتَّبَادُّ أَكْلِهِ مِنْ خَلْقِهِ وإقامة رَمَقِهِ بِهِ  
ودفعُ الْمَضَارِّ عنه عِنْدَ تَنَاوُلِهِ مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الرَّازِقُ ، وَإِنْ  
كَانَ يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ بِسَبَبٍ ، يَكُونُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْخَلْقِ ؛ فَمَعْنَى الرِّزْقِ أَحْتَى مِنْ مَعْنَى  
الْمُلْكِ .

على أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا [١٣٩ب] أَنَّ الْمُلْكَ لِمَا فِي يَدِ الْغَيْرِ لَيْسَ يَسْتَقَرُّ شَيْءٌ مِنْ  
كَسْبِ الْمَالِكِ ، وَإِنَّمَا يَسْتَقَرُّ بِالسَّمْعِ وَالشَّرْعِ الْجَاعِلِ لَهُ مُلْكًا عِنْدَ مَا كَانَ مِنْ  
كَسْبِ الْعَبْدِ .

فَإِنْ قَالُوا : هَذَا غَيْرُ مَعْرُوفٍ ، لِأَنَّ الْكَلَّ يَقُولُ : مَلَكْتُ زَيْدًا هَذَا الْمَالُ بِالْهَبَةِ  
وَالصَّدَقَةِ وَالْوَصِيَّةِ ، وَذَلِكَ فَعْلُ الْوَاحِبِ الْمُتَصَدِّقِ .

يَقَالُ لَهُمْ : فَالَّذِي قَالُوا هَذَا وَأَطْلَقُوهُ هُمُ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ مَلَكُ الْمَوْهُوبِ هَذَا  
وَحَكَمَ بِهِ لَهُ وَقَسَمَهُ رِزْقًا لَهُ . وَالْأَمَّةُ كُلُّهَا تَقُولُ بِلِسَانٍ وَاحِدٍ : الْأَرْزَاقُ كُلُّهَا بِيَدِ اللَّهِ  
وَمِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَالْأَرْزَاقُ إِلَى اللَّهِ ، وَلَيْسَ إِلَى الْعِبَادِ مِنْهَا شَيْءٌ . مَا يَقْدُرُ أَحَدٌ عَلَى  
أَنْ يَزِيحَ نَفْسَهُ ، وَلَا يَقْدِرُ خَلْقٌ عَلَى أَنْ يَنْفَعَهُ غَيْرُهُ وَيَضُرَّهُ إِلَى امْتِنَالِ ذَلِكَ ؛ فَيَجِبُ  
أَنْ يَكُونَ ، تعالى ، هُوَ الرَّازِقُ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ . وَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

على أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْهَبَةَ وَالصَّلَاةَ وَكُلَّ كَسْبٍ لِلْعَبْدِ يَسْتَقَرُّ عِنْدَهُ مُلْكٌ لغيرِهِ عَلَى  
بَعْضِ مَا فِي يَدِهِ خَلَقَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، وَمِنْ قِبَلِهِ ؛ فَيَجِبُ لِذَلِكَ كَوْنُهُ مُضَافًا إِلَيْهِ  
بِكُلِّ وَجْهِ . وَسَقَطَ مَا قَالُوهُ .

فَأَمَّا سَهْمُ ذَلِكَ ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ ، تعالى ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْأَمْرَ بِهِ  
والتَّوْفِيقَ لَهُ وَالْإِقْدَارَ عَلَيْهِ وَاللَّطْفَ فِي فِعْلِهِ مِنْ قِبَلِهِ ؛ فَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِمْ فِي نَقْضِهِ  
فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بِمَا يُعْنِي النَّاطِرَ فِيهِ .

وَيَقَالُ لِمَنْ قَالَ سَهْمُ : إِنَّ مَا وَصَلَ إِلَى الْعَبْدِ بِتَمْلِيكِ الْوَاحِبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَسْبَابِ

التي يَقَعُ بها المُلْكُ ، فَإِنَّهُ رَزَقُ فَاعِلٍ تِلْكَ الْأَسْبَابِ دُونَ اللَّهِ : مَا أَنْكَرْتُمْ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ هُوَ الرَّازِقُ لِنَفْسِهِ مَا كَدَّ وَسَعَى فِي تَحْصِيلِهِ وَمَلَكُهُ بِعَمَلِهِ وَتَعَبِهِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَمْلِكُ الْآخِرَةَ بِعَمَلِهِ ؟ وَلَوْلا عَمَلُهُ مِنَ الْبِنَاءِ وَحَرْبِ الْأَرْضِ وَحُمْلِ الثَّقِيلِ وَالسَّفَرِ الطَوِيلِ ، مَا مَلَكَ مَا هُوَ عَوِضَ ذَلِكَ وَأُجْرَتُهُ ، كَمَا أَنَّ لَوْلَا هَبَةُ الْوَاحِبِ لَهُ مَا مَلَكَ الْمَوْهُوبُ .

وهذا يوجب أن لا يكون للإنسان رزقا من قبيله ، تعالى ، إلا ما جاءه غفواً بغير سعي ولا كدح وكسب ، كالموارث وذفين الجاهلية ونحو ذلك ؛ فإن رَأَوْا فصلاً في ذلك ، لَمْ يَجِدُوهُ ، وَإِنْ مَرُّوا عَلَيْهِ ، أَزْدَادُوا حُرُوجًا عَنِ الْإِجْمَاعِ وَجَهًّا [١٤٠] بِمُخَالَفَةِ الْأُمَّةِ . وَمَا نَعْرِفُ فِيهِمْ قَائِلًا بِهِ ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُمْ دَاعِيًا لَهُمْ إِلَى الَّذِي حَكَيْنَاهُ يوجبُهُ عَلَيْهِمْ .

وَلَوْ رَكِبَ ذَلِكَ رَاكِبٌ ، لَخَرَجَ بِهِ عَنِ الدِّينِ وَلَمْ يَكَلِّمْ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ الْمُسْلِمُونَ وَلَوْجِبَ أَنْ تُرَدَّهُ إِلَى أَنَّ الرِّزْقَ هُوَ الْمُتَنَقِّعُ بِهِ ، وَأَنَّ مَا يُنْتَفَعُ بِهِ خَلْقٌ لَهُ ، تَعَالَى ، وَوَصُولُ النِّفَعِ بِهِ لَيْسَ يَحْصُلُ بِالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ ، بَلْ يَتَنَاوَلُ الْعَبْدُ لَهُ . وَلَوْ تَنَاوَلَهُ ظُلْمًا وَغَضَبًا بغير سببٍ يَحْصُلُ التَّمْلِيكُ عِنْدَهُ ، لَكَانَ مُتَنَاوِلًا لِرِزْقِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَوَجِبَ لِجَمِيعٍ مَا قَلَنَاهُ كَوْنُ جَمِيعِ الْأَرْزَاقِ ، حَلَالِهَا وَحَرَامِهَا ، وَمَا وَصَلَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ مِنْهَا غَفْوًا وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ بِكَدْحِهِ وَتَعَبِهِ وَعَمَلِهِ وَمَا نَالَهُ بِسَبَبٍ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ رِزْقًا مِنْ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمُضَافًا إِلَيْهِ دُونَ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ . وَبَطْلُ مَا يَهْدِي بِهِ الْقَدَرِيَّةُ فِي هَذَا الْبَابِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

باب القول في أَنَّ الله ، تعالى ، لا يجب عليه رزق أحد من العباد ولا منع الرزق وأنَّ له رزق جميعهم وله حرمانهم من التكليف لهم ومع زواله ومع إضرارهم بمنعه أو فعله ومع عدم الإضرار بهم

أَعْلَمُوا ، وَفَقَّحُكُمُ اللهُ ، تعالى ، أَنَّ كُلَّ مَنْ رَزَقَهُ اللهُ ، تعالى ، مِنْ مُكَلَّفٍ مِنَ الْخَلْقِ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ مِنْهُمْ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَلَا جِزْمَانُهُ ، سواءَ ضَرَرَهُ مَنَعُ الرِّزْقِ أَوْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وسواءَ كَانَ مُكَلَّفًا ، يَضُرُّ بِهِ الرِّزْقُ فِي التَّكْلِيفِ أَوْ الْمَنَعِ مِنَ الرِّزْقِ أَوْ لَا يَضُرُّهُ . وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ لِمَا قَامَ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ وَلَا الْامْتِنَاعُ مِنْ فِعْلِهِ وَلَا يَقْبُحُ مِنْهُ إِعْطَاءٌ وَلَا مَنَعٌ وَلَا نَفْعٌ لَخَلْقِهِ وَلَا إِضْرَارٌ بِهِمْ فِي بَابِ دِينِهِمْ أَوْ دُنْيَاهُمْ وَلَا يَجِبُ بِنَاءُ أَعْمَالِهِ فِي الْحُسْنِ وَالْقُبْحِ عَلَى أَعْمَالِنَا وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ فِي دُنْيَا وَلَا دِينٍ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَكْلِيفُ خَلْقِهِ تَعْرِضًا لِلثَّوَابِ وَلَا يُلْزَمُهُ ، إِذَا كَلَّفَهُمُ اللَّطْفَ فِي الطَّاعَةِ وَالْإِقْدَارِ ، وَلَا يَقْبُحُ مِنْهُ مَنَعُ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْفِعْلِ فِي تَحْسِينِ فِعْلٍ أَوْ تَقْبِيحِهِ مِنْهُ ، تعالى ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِنَّ الْحُكْمَ بِذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمْعِ .

وَسَدَّلُ عَلَى هَذَا أَجْمَعَ [١٤٠ب] فِي الْكَلَامِ فِي التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ وَحُسْنِ التَّكْلِيفِ وَالْأَصْلَحِ وَاللَّطْفِ . وَسَنَسْتَقْصِي ذَلِكَ بِمَا يُوضِّحُ الْحَقَّ ، إِنْ شَاءَ اللهُ ، تعالى . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، كَانَ لَهُ وَحُسْنٌ مِنْهُ رِزْقٌ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ أَنْتِفَاعَهُ بِهِ عَاجِلًا فِي فُسَادِهِ ، وَجَارَ لَهُ أَيْضًا وَحُسْنٌ مِنْهُ مَنَعُ كُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ الرِّزْقَ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ مَنَعَهُ مُفْسِدَةٌ لَهُ فِي دُنْيَا أَوْ دِينٍ . وَكَانَ لَهُ أَيْضًا ذَلِكَ وَحُسْنٌ مِنْهُ ، إِذَا تَسَاوَتْ الْحَالُ عِنْدَهُ فِي الرِّزْقِ وَمَنَعِهِ فِي أَنَّهُ لَا صَلَاحَ وَلَا فُسَادَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي الدِّينِ . كُلُّ هَذَا عَدْلٌ مِنْهُ وَحُسْنٌ فِي تَدْبِيرِهِ وَحِكْمَتِهِ .

فَأَمَّا الْقُدْرَةُ ، فَقَدْ قَسَمَتِ الرِّزْقَ وَمَنَعَهُ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ ؛ فَمِنْهُ رِزْقٌ لِمَنْ لَيْسَ بِمُكَلَّفٍ

مِنَ الْأَطْفَالِ وَالْمُنْتَقِصِينَ وَالبَهَائِمِ . قالوا : وهذا الرزق بفضلٍ مِنَ اللَّهِ ، له فِعْلُهُ وله مَنَعُهُ وَحِرْمَانُهُ . قالوا : إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنَعُهُ مُضِرًّا بِالْحَيِّ ضَرَرًا مِنْ قِبَلِهِ ، تعالى ، أو بسببٍ مِنْ قِبَلِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَنَعُ كَذَلِكَ ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَرْزُقَ ذَلِكَ الْحَيَّ ، لِئِذَا رَزَقَ الرِّزْقَ الضَّرَرَ عَنْهُ . وَإِنْ عَلِمَ ، تعالى ، أَنَّ فِي تَبَقُّيَتِهِ ذَلِكَ الضَّرَرَ مصلحةً لبعضِ الْمُكَلَّفِينَ ، وَجَبَ عَلَيْهِ تَبَقُّيَتُهُ وَإِدَامَتُهُ لِكُونِهِ لُطْفًا لِذَلِكَ الْمُكَلَّفِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ تَعْوِضُ مَنْ مَنَعَهُ الرِّزْقَ عَلَى ذَلِكَ الضَّرَرِ الَّذِي لِحَقِّهِ ، كَمَا يَحْسُنُ مِنْهُ الْإِمْرَاضُ وَإِلْيَافُ الْبَهَائِمِ وَالْأَطْفَالِ ، وَإِنْ كَانَ إِضْرَارًا بِهِمْ لِاعتبارِ الْبَالِغِينَ ، وَجَبَ عَلَيْهِ مَعَ ذَلِكَ الْعَوْضُ عَلَى مَا يُنْزِلُهُ بِهِمْ مِنَ الْأَضْرَارِ وَالْآلَامِ . وهذا بناءٌ مِنْهُمْ عَلَى وَجُوبِ اللَّطْفِ وَالْأَصْلَحِ فِي بَابِ الدِّينِ . وهذا باطلٌ على مَا نُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ .

قالوا : والقسمُ الْآخَرُ مِنْ أَقْسَامِ الرِّزْقِ وَالْحَرَامِ هُوَ مَا يَرْزُقُهُ أَوْ يَحْرُمُهُ الْمُكَلَّفِينَ . قالوا : وهو على ضَرِيئَتَيْنِ ؛ فَضَرَبَ مِنْهُ قَدْ عَلِمَ ، تعالى ، أَنَّهُ لُطْفٌ لِلْمُكَلَّفِ وَمصلحةٌ فِي دِينِهِ ؛ فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ ، وَجَبَ عَلَى اللَّهِ ، تعالى ، أَنْ يَرْزُقَ مَنْ الرِّزْقَ لُطْفًا لَهُ ، وَإِلَّا كَانَ مُسْتَفْسِدًا لَهُ بِمَنْعِهِ . وكذلك سبيلُ منعِ الرِّزْقِ وَحَرَامِيهِ ، إِنْ عَلِمَ أَنَّ فِي مَنْعِهِ مصلحةً فِي بَابِ الدِّينِ ، وَجَبَ مَنَعُهُ لَا محالةً وَكَانَ إعطَاؤُهُ لُطْفًا فِي الْفَسَادِ . وَذَلِكَ [ ١٤١ ] محالٌ فِي صِفَتِهِ ؛ فَالْمَنَعُ وَالْعَطَاءُ فِي هَذَا سَيِّئَانِ .

قالوا : والضربُ الْآخَرُ مِنْ أَرْزَاقِ الْمُكَلَّفِينَ يَعْلَمُ ، تعالى ، أَنَّ فِعْلَهُ يَمْنَعُهُ فِي بَابِ الدِّينِ ، فَإِنَّهُ لَا مفسدةَ فِي أَحَدِهِمَا . وما هَذِهِ حَالُهُ ، فَلِلَّهِ ، تعالى ، إعطَاؤُهُ ، وله مَنَعُهُ وهو برزقه وإعطائه مُتَفَضِّلٌ بِهِ عَلَى الْمَرْزُوقِ وَمُنْعِمٌ بِفِعْلِهِ . وكلُّ هَذَا بناءٌ مِنْهُمْ عَلَى وَجُوبِ اللَّطْفِ وَالْأَصْلَحِ فِي بَابِ الدِّينِ وما يَتَعَلَّقُ بِالتَّكْلِيفِ . وهو أصلٌ باطلٌ بما نذكرُهُ مِنْ بَعْدُ .

وأقل ما يجب في ذلك أن يكون ، تعالى ، غير مُتَفَضِّل ولا مشكور بالرزق الذي يُعَلِّمُ كونه لُطْفًا لِلْمُكَلَّفِ في باب الدين ، وَأَنْ تَرَكَهُ اسْتِفْسَادًا له ، لَأَنَّهُ واجب عليه فَعَلُهُ ، إذا كانت هذه حاله . وفعل الواجب لا يستحق عليه الحمد والشكر . وكذلك يجب أن يكون غير مُتَفَضِّل ولا مشكور بفعل القُدْرَةِ والتمكين من الفعل بَعْدَ زُرُودِ التكليف له لَوْجُوبِ ذلك عليه عِنْدَهُمْ وكونه جائزًا ، إن لم يَفْعَلْهُ . وما هذه حاله ، لا يكون فاعِلًا مُتَفَضِّلًا مستوجبًا للشكر إلى غير ذلك مما سَنُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ وَأَنْ مُلْتَزِمَهُ وَرَاكِبُهُ خارج عن الإسلام .

وقولهم بَعْدَ هذا : إِنَّمَا يَصِيرُ مُتَفَضِّلًا بِاللُّطْفِ الذي هو الرِّزْقُ والتَّامِكُ لِأَجْلِ أَنْ أَبْتَدِئَهُ لَنَا بِالتَّكْلِيفِ تَفَضُّلًا مِنْهُ وَتَعْرِضُ لثَوَابٍ ، لا يجب عليه تعريضنا له ، كلام قد بَيَّنَّا نَقْضَهُ فِي فَضْلِ مِنْ خُلُقِ الْأَعْمَالِ . وَسُنْشِيعُ الْقَوْلِ فِيهِ عِنْدَ بُلُوغِنَا إِلَى الْقَوْلِ فِي أَحْكَامِ التَّكْلِيفِ وَالْقَصْدِ بِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، تعالى . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، ثَبَتَ أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنْهُ ، تعالى ، رِزْقُ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ وَيَحْسُنُ مِنْهُ مَنْعُهُ وَيَحْسُنُ مِنْهُ النِّفْعُ لَهُ وَالْإِضْرَارُ بِهِ مَعَ تَرْكِ الْعَوَاضِ عَلَيْهِ . وَبَطَلَّ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ هَذَا التَّنْزِيلِ لِأَقْسَامِ الرِّزْقِ وَمَنْعِهِ وَصَحَّ مَا بَدَأْنَا بِذِكْرِهِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

باب الكلام في أنّ جميع أرزاق سائر الحيوان من عند الله ، تعالى ، وخلق له وأنه ليس منها ما هو فعل للعباد ولا داخل تحت قدرتهم ولا يضاف إليهم على الحقيقة

والذي نقوله [١٤١ب] وجميع سلف الأئمة وخليفها قبل خلق القدرة : إنّ جميع أرزاق الحيوان خلق لله ، تعالى ، وأنه منفرد بالقدرة عليه دون سائر الخلق . والدليل على ذلك أننا قد بيّنا فيما سلف أنّ الرزق هو الشيء الذي ينتفع الحي من الخلق به ، كيف تصرّفت حاله من غير ضرر فيه ، يُوفّي على الانتفاع به أو يُوازيه . وإذا كان ذلك كذلك ، وكانت الأشياء المنتفع بها هي الأجسام المُعَذِّية المُصْلِحَةُ لجسم الحي والوائها وطعومها وأزائجها وحرّها وبرّدّها وصفتها المدركة بالحواس الحاصل النفع بها عند إدراكها ، وكانت الأدلة قد قامت بما قدّمناه على كونه ، تعالى ، مُنفردًا بالقدرة على خلق ذلك أجمع وإيجاده من حيث لا قدرة لأحد من الخلق عليه ، وأنه محالٌ فعلهم لشيء منه ، لا مباشرًا ولا مُتَوَلِّدًا ، لِمَا بيّناه في كتاب إبطال التّوَلَّد من قبل ، وَجَبَ لذلك كونه منفردًا بالقدرة على جميع أرزاق الخلق من حيث لا قدرة لأحد من العباد عليه .

فإن قال قائل : أليس قد ينتفع المرء بإخراج غيره له من الحريق ومن الغرق وينتفع الحيوان المؤذي له عنه وتخليصه من الهلكة وينتفع بالأصوات الحسنّة التي يبلّد سمعها وتقير وتنتفع بالإصغاء إليها ، وكلّ ذلك من مقدورات العباد ؛ فهلّا قلتم لأجل ذلك : إنّ من الأرزاق المنتفع بها ما هو داخل تحت قدر العباد ؟

يقال له : أمّا سؤالك عن إخلاص المرء غيره بإخراجه من الغرق والحريق ودفع

١ الفرق : الحرق ، الأصل .

٢ النّي : الدى ، الأصل .



الحيوان المؤذي عنه وحمله من الشمس إلى الظل وأمثال ذلك ، فإنه توهّم منك ، لأن خروج الغريق والذي في الحريق من الماء والنار ففعل الله ، سبحانه ، دون فعل العبد ، وإنما يفعل الله خروجه من ذلك عند كسب من الغير ، يوجد في نفسه ومحل قدرته .

وقد أجرى الله ، تعالى ، القدرة غالباً بفعل إخراج من في الماء والنار عند حركات الغير التي توصف وتسمى بأنه إخراج له لما بيناه في إبطال التولد من استحالة [١٤٢] فعل المحدث شيئاً في غيره وغير محل قدرته ممّا يُعني عن الإطالة بزيده .

وكذلك سبيل فعله ، تعالى ، لنقل الحَيّ من الشمس إلى الظل ومن الحرّ إلى البرد عند ما يفعله الموصوف بأنه ناقله عند حركاته وأعماداته بجزي العادة .

وكذلك الحال في جميع ما يظنون أنه فعل للعبد بغيره ولغيره ، إنما هو مُخترع من فعل الله بغير سبب ؛ فيجب لذلك أن يكون هو الرّازق للخروج من المَهالك والنقلة من الحرّ إلى البرد عند الحاجة والحمل من مكان إلى غيره . كل هذا ممّا لا صنّع لأحد من الخلق فيه . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما طالبنا به السائل .

على أنه لو سلّم أنّ ما يوجد من هذه الأمور كسب للعبد وفعل له في غيره ، لم يجب أن يكون العبد هو الرّازق غيره ما اكتسبه فيه لأجل أنّ المنتفع به ليس يلتد ويتنفع بكون ذلك الشيء كسباً ومقدوراً لغيره ، وإنما ينتفع بوجود هذه الأجناس وحدوثها دون اكتساب العبد لها . ولعلّه أن لا يخطر بباله كقول العبد خالقاً لما ينتفع به وقادراً عليه أم لا . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب أن يكون الله ، تعالى ، الخالق لهذه الأجناس وللشهوة لها ولالتذاذ عند إدراكها ، هو الرّازق لها دون

مُكْتَسِبِهَا الَّذِي لَا صُنْعَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

وهذا هو الجواب عن وجوب كونه رازقاً للأصوات الحسنة المُلَذَّة ، لأنَّ الْمُتَنَفِّعَ بها ليسَ يَتَنَفَّعُ بِاِكْتِسَابِ الْعِبَادِ لَهَا ، وَإِنَّمَا يَتَنَفَّعُ بِذَوَاتِهَا وَأَجْنَاسِهَا وَمَا هِيَ عَلَيْهِ فِي أَنْفُسِهَا . وَهِيَ كَذَلِكَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَيَجِبُ كَوْنُهُ رَازِقًا لَهَا دُونَ مُكْتَسِبِهَا . وَبَطَلَ بِذَلِكَ مَا زَامُوهُ .

## فصل

وهذا الذي ذكّرناه أحد الأدلة على أن الرزق هو ما حصل الانتفاع الحي به دون ما صحّ وجاز حصول النفع به . وذلك أنه لا جسم من الأجسام مع اختلاف صفاتها في طعومها وأزائجها وألوانها وحرّها وبردّها إلّا ويصحّ جعله ممّا ينتفع الحي به ، إذا خلقت فيه الشهوة له وصار لذلك له قوتاً وغذاءً<sup>١</sup> . وليس لها عندنا وعند المعتزلة [١٤٢ب] ما يوجب قتل متناوليه ومضرته من السمومات وغيرها ، وإنّما الله ، تعالى ، يبطل الحياة ويخلق الموت عند تناول السم ؛ فأما أن يكون ذلك موجباً عن طبيعة ، فباطل<sup>٢</sup> ، كما يجب وجود الشيع والري والإسكار عند تناول الطعام والشراب بحزّي العادة ، لا بإيجاب طبع ذلك ولا لأنه فاعل ، فهذه الأمور بالطبع ؛ فكذلك سبيل السم وكلّ ضار من الأجسام بحزّي العادة عند تناوله . وإذا كان ذلك كذلك ، فليس في الأجسام مع اختلاف أعراضها ما لا يصحّ كون الحي ممّا منتفعاً به ؛ فلو كان الرزق هو ما يصحّ الانتفاع به دون ما حصل الانتفاع به ، لوجب أن يكون الله رازقاً لنا التراب والحنظل والحصى والسمومات ، لأنها ممّا يصحّ انتفاعنا بها ، إذا جعلت غذاءً لنا وخلقت فينا الشهوة لها ولم يخلق ، تعالى ، فينا عند تناولها موتاً ولا سقماً ولا ضرراً ؛ فوجب لذلك أن يكون الرزق ما حصل النفع به . وهذه صفة الغضب والحرام ؛ فيجب كونه رزقاً وإن لم يكن ملئاً لغايبه على ما بيّناه من قبل .

ويجب أيضاً من أجل ذلك كون القديم منقّراً بالقدرة على أرزاق العباد وأن لا يكون شيء منها داخلاً تحت قدر الخلق . وعلى هذا دلّ قوله ، تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ

١ وغذاء : وعزا ، الأصل .

٢ فباطل : وباطل ، الأصل .

٣ ممّا : ما ، الأصل .

هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥١﴾ [الذاريات ٥٨] . ولو كَانَ غَيْرُهُ يَرْزُقُ ، لَمْ يَكُنْ لِقَوْلِهِ : ﴿هُوَ الرَّزَاقُ﴾ [٥١ الذاريات ٥٨] فائدةٌ وَغَيْرُهُ يَرْزُقُ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : ﴿عَلَى مَنْ خَلَقَ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [٣٥ فاطر ٣] وَقَوْلُهُ ، جَلَّ وَعَزَّ : ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ [٦٧ الملك ٢١] وَقَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [١٥ الحجر ٢٠] وَقَوْلُهُ ، تَعَالَى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [١١ هود ٦] . وَلَوْ كَانَ أَكَلُ الْحَرَامِ وَمَا لَا يَمْلِكُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانِ غَيْرُ مَرْزُوقٍ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ ، لَكَانُوا جَمِيعًا يَعِيشُونَ ذَهْرَهُمْ فِي غَيْرِ رِزْقِ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَكَذَلِكَ نَقِیْضُ قَوْلِهِ : ﴿عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [١١ هود ٦] .

وَيَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ رَازِقٌ لِلْحَلَائِلِ وَالْحَرَامِ إِطْبَاقُ الْأُمَّةِ عَلَى الرِّغْبَةِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، فِي أَنْ لَا يَرْزُقَهُمُ الْحَرَامُ وَأَنْ يَرْزُقَهُمُ الْحَلَالُ وَيُبَارِكُ لَهُمْ فِيهِ ، وَقَوْلُ الْأُمَّةِ : لَا رَازِقَ إِلَّا اللَّهُ ، وَإِنَّ أَرْزَاقَ [١٤٣] الْخَلْقِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَبَيَّنَّ اللَّهُ وَمَنْ قَبِلَ اللَّهُ ، وَلَا حِيلَةَ لِأَخِيذٍ فِي رِزْقِ نَفْسِهِ أَوْ أَنْ يَرْزُقَ غَيْرَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا الْقَوْلَ فِيهِ . وَاللَّهُ أَغْلَمُ .

## سؤال

قالوا : أليس الإنسان قد يَصِلُ غيره ويُعْطِيهِ الجزيل ويفضِّل بالهِبَاتِ ويشي العطاء ؟  
فهلَّا قُلْتُمْ : إِنَّهُ قد رَزَقَ غيره ما أعطاهُ إِيَّاهُ ، كما أَنَّهُ ، تعالى ، رازقٌ لعبادِهِ ما خَلَقَهُ  
مِمَّا يَنْتَفِعُونَ به مِنَ الأجسام والألوان والطُّعُومِ والروائح وغير ذلك مِنْ أَعْرَاضِهَا ؟

يَقَالُ له : لا يَجِبُ ما قُلْتُمْ ، لأنَّ ذات الصلَّة الموهوبة وكلَّ شيءٍ يَتَفَضَّلُ به العبدُ  
على غيره خُلِقَ لله ، تعالى ، وجميع صفاته المتنفع بها وبالأجسام وصفاتها يَنْتَفِعُ  
العبدُ لا بِهَيْبَةِ الواهبِ لها . وإذا كَانَ ذلكَ كذلكَ ، وَجِبَ كونُها رِزْقًا مِنَ الله ،  
تعالى ، الخالقِ لها نافعَةً لِمُتَنَاولِهَا والمُتَصَرِّفِ فيها دُونَ واهِبِهَا .

فإن قيل : لولا هَيْبَةُ العبدِ وَصِلَتُهُ وتمليكُ الغيرِ لها ، لَمَّا آتَنَفَعَ بها أو لَمَّا كَانَ له  
الانتفاعُ بها ، فيجبُ لذلكَ أن يكونَ تمليكُ المُتَفَضِّلِ بماله على الغيرِ هو الرِّزْقُ  
له ، لأنَّهُ بِتَمْلِيكِهِ وَهَبِيهِ وَصَلَ إلى النَّفْعِ بها أو إلى تحليلِ الانتفاعِ بها .

يَقَالُ له : لا يَجِبُ ما قُلْتُمْ ، لأنَّ العبدَ قد يَنْتَفِعُ بمالِ الغيرِ ، إذا غَصَبَهُ وَأَخَذَهُ بغيرِ  
إِذْنِهِ وَرِضَائِهِ ، فَيَشْبَعُ وَيَرْوَى ، إذا كَانَ طعامًا وشرابًا ، ويدفعُ به الحرَّ والبرَّ ، إن  
كَانَ وَقِيًّا ، وينتفعُ به ، إن كَانَ دواءً مُشْفِيًّا ، وَيَلْتَدُّ بِهِتِهِ وَإِنْفَاقِهِ ، إن كَانَ مَالًا .  
وهو إذا آتَنَفَعَ به ، وإن كَانَ غَصَبًا ، رِزْقًا مِنَ الله ، تعالى ، وإن لم يكنْ مُلْكًا له  
وكانَ حرامًا عليه التَّصَرُّفُ والانتفاعُ به على ما بَيَّنَّاهُ وَدَلَّلْنَا عليه مِنْ قَبْلُ . وإذا كَانَ  
ذلكَ كذلكَ ، بَطَلَ قولُكَ : إِنَّه بِالْهَيْبَةِ وَالتَّمْلِيكِ يَصِلُ إلى الرِّزْقِ والانتفاعِ بما يَنْتَفِعُ  
به مِنْ مُلْكِ الغيرِ .

وَأَمَّا قولُكَ : إِنَّه بِالْهَيْبَةِ وَالتَّمْلِيكِ يَحِلُّ له التَّصَرُّفُ ، فَإِنَّهُ صحيحٌ ، ولكنْ لَيْسَ لا  
يكونُ الشيءُ رِزْقًا له حتَّى يَمْلِكَ التَّصَرُّفَ فيه وَيَحِلَّ لَهُ ، بل قد يُرْزَقُ ما هذِهِ حَالُ

تَصَرُّفُهُ فِيهِ وَرِزْقُ مَا لَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَجِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ . وَكَذَلِكَ لَكَائِبُ الْبِهَائِمِ وَالْأَطْفَالُ مَرْزُوقَةٌ مَا لَا تَمْلِكُهُ<sup>١</sup> . وَلَا يُقَالُ لَهُ : [ ١٤٣ب ] إِنَّهُ يَجِلُّ لَهَا التَّصَرُّفُ فِيهِ عَلَى مَا رَثَبْنَاهُ سَالِفًا ؛ فَبَطُلَ أَنْ تَكُونَ جِهَةٌ الْإِنْتِفَاعِ بِمَالِ الْغَيْرِ تَمْلِكُهُ لَهُ وَيَبْطُلُ أَنْ تَكُونَ جِهَةٌ كَوْنِهِ رِزْقًا لَهُ تَحْلِيلُ تَصَرُّفِهِ فِيهِ . وَهَذَا وَاضِحٌ فِي سَقُوطِ مَا ظَنَّنَهُ الْمُطَالِبُ .

عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ جِهَةٌ كَوْنِهِ رِزْقًا لِلْمُتَفَضِّلِ عَلَيْهِ وَالْمَوْهُوبِ لَهُ صِلَةُ الْوَاحِبِ وَهَيْئَةُ وَتَمْلِكُهُ الْمُتَفَضِّلُ عَلَيْهِ ، لَوَجِبَ أَيْضًا لَا مُحَالَةً أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، هُوَ الرَّازِقُ لِلْهِبَةِ وَالصِّلَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِهِ لِأَجْلِ أَنَّهُ ، تَعَالَى ، هُوَ الْخَالِقُ لِقَوْلِ غَيْرِهِ وَقَوْلِهِ : قَدْ وَهَبْتُ وَوَصَّلْتُ ، وَلِزَفْعِهِ إِلَى الْغَيْرِ بِيَدِهِ وَتَقْيِيضِهِ الْهِبَةَ وَتَسْلِيمِهِ وَتَسْلِيمِ وَكَيْلِهِ وَأَمْرِهِ بِذَلِكَ وَلِكُلِّ فِعْلٍ ، يَقُومُ مَقَامُ الْقَوْلِ : قَدْ وَهَبْتُ لَكَ كَذَا وَكَذَا ، وَتَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْكَ ؛ فَإِذَا كَانَ نَفْسُ فِعْلِ رَبِّ الْمَالِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مِنَ الْقَوْلِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِمَّا يَمْلِكُ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْهِبَةَ خَلَقَ اللَّهُ دُونَ الْعَبْدِ وَمُخْتَرَعٌ مِنْ قَبْلِهِ ، وَجِبَ لَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الرَّازِقُ لِلْهِبَةِ مِنْ حَيْثُ خَلَقَ الْفِعْلَ الَّذِي بِهِ يَمْلِكُ الْمَوْهُوبُ لَهُ هِبَةً غَيْرِهِ .

وَكَذَلِكَ أَيْضًا فَهُوَ ، تَعَالَى ، الْحَاكِمُ بِكَوْنِ الْقَوْلِ : وَهَبْتُ وَتَصَدَّقْتُ وَنَحَلْتُ جِهَةً لِمُلْكِ الْغَيْرِ لِمَالِ الْوَاحِبِ . وَلَوْ لَمْ يَحْكَمْ بِذَلِكَ وَيَشْرَعُهُ ، لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالُ الْمَكْتَسِبَةُ لِلْمَالِكِ جِهَةً لِلْمُلْكِ ؛ فَيَجِبُ لَذَلِكَ كَوْنُهُ رَازِقًا لِمَا وَهَبَهُ الْوَاحِبُ دُونَ وَاهِبِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْعَبْدُ أَيْضًا مَكْتَسِبٌ لِلْفِعْلِ وَهَيْئَتِهِ<sup>٢</sup> وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنَ الْأَفْعَالِ ، فَيَجِبُ

١ تملكه : يملكه ، الأصل .

٢ وهبه : وهبته ، الأصل .

٣ وهبته : وهب ، الأصل .

كونه رازقاً من حيث كان مكتسباً له .

يقال له : لا يجب ما قلته ، لأن التملك يجب بوجود القول والفعل مقارناً لاختيار الواهب ورضائه . والله ، تعالى ، خالق الرضا بذلك وإرادته له ، فيجب كونه رازقاً لما وهبه العبد . يدل على ذلك أنه لو قال : وهبت وتصدقْتُ مكتسباً لقول ذلك ، غير أنه مكرمة مجبَر ، لم يكن ذلك هبةً وصدقةً منه .

وليس كون القول كسباً جهةً للملك به ، وإنما يكون تملكاً ، إذا قازن الرضى والاختيار . وهو من خلق الله ، تعالى .<sup>١</sup> ولو لم يخلقه ، لم يوجد . ولو اكتسب القول : وهبت كذا ، وعلمنا أنه [ ١٤٤ ] قد أَرَادَ هذا القول بإرادة ضرورية غير كسب له ، لوجب كون الهبة نافذة ماضية . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل أن يكون العبد رازقاً .

على أننا قد بينّا أنه هو ، تعالى ، حَكَمَ بأن هذا القول تملكٌ للشيء . ولو لم يَحْكَمْ بذلك ، لم يملك به شيئاً ؛ فيجب أن يكون الرزق للهبةً من حُكْمِ جعل القول « وهبت » تملكاً ، فوجب بكل حال كونه ، تعالى ، منفرداً بالقدرة على أرزاق العباد وأن تكون كلها من قبليه ومضافةً إليه دون كلٍّ أحدٍ من الخلق .

على أنه ليس بأن يقال : إن الواهب رَزَقَ الهبة الموهوب له ، لأنه عند القدرة خالقٌ للقول والفعل الذي به يملك المال عليه ، أولى من القول بأن الله ، تعالى ، هو الرزاق للهبة لخلقه الانتفاع والالتذاذ بها والتصرف فيها والشهوة لذلك والقدرة على تناوله ، لأن الإنسان لو وهب لغيره ما لا يشتهي ولا ينتفع به ولا له قدرة على التصرف فيه والانتفاع به ، لم يكن ما وهبه له رزقاً له ، وإن ملكه على ما بيناه من قبل ، حتى إذا أكله وألثد وأنتفع به وأقْدِرَ على تناوله وحلقت فيه الشهوة له ، كان

١ تعالى : إضافة تحت السطر ، الأصل .

حينئذٍ رازقاً له ولأجلِ أَنَّهُ هو ، تعالى ، جَعَلَ الْوَاهِبَ عَلَى صَفَةِ مَنْ يَصِحُّ أَنْ يُمْلِكَ وَيَهَبَ ، وَجَعَلَ الْمَوْهوبَ لَهُ بِصِفَةِ مَنْ يَصِحُّ أَنْ يُمْلِكَ مَا وَهَبَ لَهُ وَيَنْتَفِعَ بِهِ . ولولا جعلُهم كذلك ، لم يُمْلِكِ الْهَبَةُ ؛ فيجب أن يكونَ رِزْقاً مِمَّنْ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ مِنْ جِهَتِهِ دُونَ وَاهِبِهِ . وَتَطَّلَ بِذَلِكَ مَا قَالُوهُ .

فإن قيل : فما مَعْنَى قولِ الناسِ : قد رَزَقَ السُّلْطَانُ جُنْدَهُ ، وَرَزَقَ فُلَانٌ فُلَانًا رِزْقًا كثيرًا بَعْطَانِهِ وَإِجْزَالِهِ ، وَفُلَانٌ فِي رِزْقِ فُلَانٍ وَخِزَانَتِهِ إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْإِطْلَاقَاتِ .

قيل : مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ اكْتَسَبَ أُمُورًا كَانَ عِنْدَهَا انْتِفَاعُ الْعَبْدِ بِمَا خَلَقَهُ اللَّهُ ، تعالى ، بِأَفْعَالِهِ وَتَحْلِيلِهِ ، تعالى ، لِلانْتِفَاعِ ، لَا لِأَنَّهُ رَازِقٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، كما يقالُ : قد أَخْبَا السُّلْطَانُ جُنْدَهُ بِالرِّزْقِ وَأَمَاتَهُمْ بِالْعَطَاءِ ، وَأَمْرَضَ فُلَانٌ فُلَانًا بِمَا سَقَاهُ وَأَطْعَمَهُ وَقَتَّلَهُ . وقد أَصَحَّهُ ، إِذَا عَالَجَهُ وَأَبْرَأَهُ . وكما يقالُ : أَشْبَعَهُ وَأَرْوَاهُ ، يعني بذلك أَنَّهُ [ ٤٤ ب ] اكْتَسَبَ مَا كَانَ عِنْدَهُ الْقَتْلُ وَالْحَيَاةُ وَالْمَوْتُ وَالشَّبَعُ وَالرِّيُّ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تعالى الذي لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِيهِ .

وكذلك مَعْنَى قولِهِمْ : رَزَقَ فُلَانٌ فُلَانًا ، وهو فِي رِزْقِ فُلَانٍ ، وَلَا مُعْتَبَرٌ بِالْإِطْلَاقَاتِ . وَإِذَا دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي حَكِيمِ الشَّيْءِ بِخِلَافِ مُقْتَضَى الْإِطْلَاقِ عَلَيْهِ .



## فصل

فأما القدرة ، فإنها لا بد لها من القول بأن بعض الرزق الحلال من الله ، تعالى ، وبعضه من الخلق ، وأنه هو ، تعالى ، وخلقهُ يَرْزُقُونُ الحلال . وهذا خروج عن قول الأمة قبل خلقهم .

وأعلموا أنهم ربما أمتنعوا من إطلاق ذلك في الكتب والمناظرة ومن تلقينه المبتدئ فرعاً من نفي الناس عنهم ، وإن كان هو حقيقة قولهم . وذلك أنه ، إذا كان الرزق هو ما ينتفع به على وجهه ، يحل للمنتفع به أو لا يحرم عليه ، وكان المعلوم الذي لا إشكال فيه أن العبد قد ينتفع بحمل غيره له ونقله من الشمس إلى الظل ومن البرد إلى الحر ومن إخراجهِ من الغرق والحرق وبدفع السبع وكل مؤذٍ من الحيوان عنه وبما يكون منه من الأصوات الحسنّة المُلدّة المنتفع بسماعها وبهبة الواهب له المال وتفضله عليه وصلته له وعطاياه ، وجب لذلك كون العبد رازقاً لغيره جميع ذلك ، لأنها أفعال للعبد عندهم ومخترعة له دون الله ، تعالى ؛ فكما يجب كونه رازقاً ، يخلق ما ينتفع به العباد ، فكذلك يجب كون العباد رازقين لما يخلقونه مما ينتفع به الغير . هذا مما لا بد منه ولا محيد عنه .

فإن ركبوا ذلك ومروا عليه ، وهو حقيقة قولهم ، أبدوا صفحهم<sup>١</sup> بمفارقة الأمة والخروج عن دينها ، وكلموا في ذلك بما ذكرناه من القرآن والإجماع . وقد تقدّم منه ما فيه إقناع . وإن قالوا في هذا : إن الرزق إنما يكون ويستعمل فيما يصح ملكه وثبوت اليد عليه والأصوات وما ذكرتموه من الأفعال والأكوان [١٤٥] لا يصح ملكها وثبوت يد عليها ، فلم يجز وصفها بأنها رزق من أحد .

١ مؤذ : مودى ، الأصل .

٢ أبدوا صفحهم : ابدا واصفهم ، الأصل .

يقال لهم : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ وما الحُجَّةُ عليه ؟ فلا يجدُونَ فيه مُنْعَلَقًا .

ويقال لهم : أَلَسْنَا وَإِيَّاكُمْ نَقُولُ : إِنَّ اللَّهَ ، تعالى ، قد رَزَقَ العبادَ طُغُومَ الثمارِ وألوانها وروائحها وحرَّ الأجسامِ وبَرَدَها المنتفع بهما وكلُّ عَرَضٍ مِنْ أَعْرَاضِها المنتفع به ، وإن لم يَكُنْ مِمَّا يَسْتَقَرُّ عليه مُلْكٌ ولا يَدُّ ؟

فإذا قالوا : أجل . ولا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ . وهو قولنا وقولهم .

قيل لهم : فكيفَ يَسُوعُ دَعَا القَوْلَ بأنَّ الرزق لا يكون إلا جسمًا ، تَسْتَقَرُّ عليه الأيدي والأُمْلَأكُ ؟ وهذا بَيِّنٌ في إبطالِ الفصلِ مِنَ الإلزام بما قالوه .

وإن قالوا : إنَّما لا يجبُ أن يقالَ في هَذِهِ الأَعْرَاضِ : إنَّها رزقٌ ، لأنَّ الرزقَ ما يَصِحُّ أن يُنْتَفَعَ به ، وفي ضَمَنِ القَوْلِ : إِنَّهُ يَصِحُّ الانتفاعُ به ، أَنَّهُ قد يَصِحُّ أيضًا أن يُوجَدَ على وَجْهِه ، لا يَنْتَفَعُ به . وهَذِهِ الأصواتُ والأَكْوَانُ التي سَأَلْتُمْ عنها لا يَصِحُّ أن يُنْتَفَعَ بها تَارَةً ولا يُنْتَفَعَ بها أُخْرَى .

قيل لهم : لِمَ قُلْتُمْ هذا ؟ وما أنكرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ لا شيءٌ يُنْتَفَعُ به مِنْ ذَلِكَ إلا وقد يَجُوزُ أن يَخْلُقَ غيرَ مُنْتَفِعٍ به ، إذا لم يَخْلُقِ الشهوةَ له ولم يَتَّصِلْ بِنَفْعٍ لِلْحَيِّ ولم يَحْتَجْ إليه ؟ فَإِنَّ حَمْلَ مَنْ لا حاجةَ به إلى الحَرَكَةِ والحَمْلُ غَيْرُ نَافِعٍ له وكذلك نُقِلَ مَنْ لا يَحْتَاجُ إلى بَرَدٍ ولا حَرٍّ إليهما لا نَفْعَ مِنْهُ ويكونُ مُنْتَفِعًا به عِنْدَ الحاجةِ وكذلك لو خُلِقَ فِينَا الكراهَةُ والنُّفُورُ مِنَ التَّعَمُّقِ المُلَحَّنِ والأَصْوَاطِ المُسْتَحْسَنَةِ المستَحْلَاةِ ، لَمَّا كَانَ لَنَا فِيهَا مَنَفَعَةٌ ، بل كانت مُضَرَّةً ، إذا خُلِقَ فِينَا الكراهَةُ والنُّفُورُ مِنْ سَمَاعِها ، كما نَسْتَضِيرُّ بِسَمَاعِ الأصْوَاطِ المُنْكَرَةِ الفُطِيقَةِ مِنْ نَهيقِ الحَمِيرِ وغيرها . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فلا شيءٌ مِنْ هَذِهِ الأَعْرَاضِ إلا ويَصِحُّ أن يُنْتَفَعَ بها تَارَةً ولا يُنْتَفَعَ بها أُخْرَى ، فكذلكَ روائِحُ الأجسامِ وألوانُها ، إذا حُلِثَتْ

مع الشهوة لها وإدراكها والالتذاذ بذلك ، كانت نافعة ، وإذا خُلِقَتْ في الصفراوي كراهة الحلاوة وشهوة الخُمُوضَةِ ، [ ١٤٥ ب ] أُنْتَفَعَ بهما تارة ولم ينتفع أخرى .

وكذلك القول في الالتذاذ عند إدراك الحرارة مرّة والنفور منها أخرى والالتذاذ عند إدراك السَّوَادِ تارة والنفور عنه أخرى . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْهَا إِلَّا وَيَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ مُنْتَفِعًا وَغَيْرَ مُنْتَفِعٍ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَجَرَتْ فِي ذَلِكَ مَجْزَى الْأَجْسَامِ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ رَازِقًا لغيره الصوت الحسن ، إِذَا فَعَلَهُ وَأَنْتَفَعَ بِهِ الْغَيْرُ ، كَمَا يَكُونُ مَرْزُوقًا مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، الْأَجْسَامُ وَالْأَعْرَاضُ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

وإن قالوا في منع كون الواهب والمتفَضِّلِ رَازِقًا لغيره مَا وَهَبَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِ وَأَفْضَلَ : لَا يَجِبُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ نَفْسَ الْمُوَهَّوبِ مِنَ الْمَالِ وَالنَّبَاتِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَأَعْرَاضِ ذَلِكَ خَلَقَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ وَاهِبُهُ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، هُوَ الرَّازِقُ لَهُ دُونَ الْوَاهِبِ .

يَقَالُ لَهُمْ : لَيْسَ الرِّزْقُ عِنْدَكُمْ مَا حَصَلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، وَإِنَّمَا رِزْقُ الْعَبْدِ عِنْدَكُمْ الْعَاقِلُ الَّذِي يَصِحُّ أَنْ يَمْلِكَ مَا مَلَكَهُ . وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْغَضَبُ وَالْحَرَامُ رِزْقًا لَهُ ، وَإِنْ أُنْتَفَعَ بِهِ ، لَكُونِ التَّصَرُّفِ فِيهِ مُحْظُورًا عَلَيْهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَتْ حَاجَةُ مَلِكِ الْمُوَهَّوبِ لَهُ وَتَحْلِيلُ تَصَرُّفِهِ فِيهَا يُوَهِّبُ لَهُ ، إِنَّمَا هُوَ هَبُّ الْوَاهِبِ وَتَصَدُّقُهُ وَصِلَتُهُ . وَلَوْلَا ذَلِكَ ، مَا مَلَكَ وَلَا حَلَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْهَبَةِ . وَلَوْ تَصَرَّفَ فِيهَا مِنْ غَيْرِ تَمْلِيكِ مِنَ الْعَبْدِ وَأَنْتَفَعَ بِهِ ، لَكَانَ غَاصِبًا وَآكِلًا رِزْقَ غَيْرِهِ عِنْدَكُمْ ، كَمَا أَنَّهُ آكِلٌ مَالٍ غَيْرِهِ وَطَعَامَ غَيْرِهِ ، عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ جِهَةً كَوْنِهِ رِزْقًا لَهُ أَنَّهُ مُنْتَفِعٌ بِهِ .

وإن كَانَ هَذَا قَوْلُنَا الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا صِحَّتَهُ وَوَجَبَ ، إِذَا كَانَ إِنَّمَا يَصِيرُ الشَّيْءُ عِنْدَكُمْ

رِزْقُهُ وَمَلِكُهُ وَيَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِهَيْبَةِ الْعَبْدِ وَتَصَدَّقِهِ وَكَانَتْ الْهَيْبَةُ وَالصَّدَقَةُ خُلْفًا لِلْعَبْدِ دُونَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَنْ يَكُونَ هُوَ الرَّازِقُ لِلْهَيْبَةِ لِحُلُقِهِ مَا بِهِ يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَصَارَتْ رِزْقًا وَمُلْكًا لِلْمُوهُوبِ لَهُ . وَسَقَطَ [١٤٦] تَعَلُّقُكُمْ بِخَلْقِهِ ، تَعَالَى ، لِلشَّيْءِ مِمَّا يَصِيحُّ النِّفْعُ بِهِ . وَلَا مُخْلَصَ مِنْ ذَلِكَ .

فَبِإِنْ قَالُوا : قَدْ يَجُوزُ إِضَافَةُ رِزْقِ الْهَيْبَةِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ حَكَمَ بِالتَّمْلِيكِ بِالْهَيْبَةِ وَجَعَلَ الْوَاهِبَ بِصِفَةِ مَنْ يَصِيحُّ أَنْ يُمْلِكَ وَيَهَبَ مَا يَمْلِكُهُ وَجَعَلَ الْمُوهُوبَ لَهُ بِصِفَةِ مَنْ يَصِيحُّ أَنْ يُمْلِكَ وَيَحِلُّ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى تَنَاوُلِهِ وَخَلَقَ لَهُ الْإِلْتِذَاذَ بِهِ وَمِنْ حَيْثُ أَقْدَرَ الْوَاهِبَ عَلَى الْهَيْبَةِ ؛ فَإِذَا كَانَ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ حَاصِلَةً بِخَلْقِهِ وَمِنْ قِبَلِهِ ، جَازَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ رَزَقَ الْهَيْبَةَ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهُ رَازِقٌ لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ وَخَالِقٌ لَهَا ، كَمَا نَقُولُ : إِنَّ الْإِيمَانَ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنَّهُ نِعْمَةٌ مِنْهُ ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مِنْهُ وَالِدَلِيلَ عَلَى تَحْصِيلِهِ مِنْ جِهَتِهِ وَالْقُدْرَةَ عَلَيْهِ وَالْعَوْنَ مِنْ قِبَلِهِ وَالتَّوْفِيقَ لَهُ وَاللُّطْفَ فِي فِعْلِهِ مِنْ جِهَتِهِ .

فَكَذَلِكَ يَقَالُ : إِنَّ الْهَيْبَةَ رِزْقٌ مِنْ جِهَتِهِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ .

يَقَالُ لَهُ : إِذَا كَانَ الْعَبْدُ لَا يُمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي الْهَيْبَةِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا بِخَلْقِهِ الْوَاهِبَ وَجَعَلَهُ عَلَى صِفَةِ مَنْ يَصِيحُّ أَنْ يُمْلِكَ وَيَهَبَ وَلَا بِإِقْدَارِهِ عَلَى الْهَيْبَةِ وَلَا بِتَوْفِيقِهِ لَهَا وَعَوْنِهِ عَلَيْهَا ، وَلَا يَجِبُ أَنَّ الْمُوهُوبَ لَهُ عَلَى صِفَةِ مَنْ يَصِيحُّ مُلْكُهُ لِمَا يُوهَبُ لَهُ وَيَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَلَا بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِذَلِكَ وَلَا بِخَلْقِ الشَّهْوَةِ لَهُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ أَيْضًا قَدْ خُلِقَ عَلَى صِفَةِ ، يَصِيحُّ أَنْتِفَاعَهُ بِالْحَرَامِ وَتَصَرُّفَهُ فِيهِ وَأَقْدَرَ عَلَى ذَلِكَ وَخُلِقَتْ فِيهِ الشَّهْوَةُ لَهُ ، وَلَيْسَ بِمُرْزُوقٍ لِمَا يَتَنَاوَلُهُ حَرَامًا عِنْدَهُمْ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْمُوهُوبُ لَهُ مُرْزُوقًا لِمَا وَهَبَهُ وَمَالِكًا لَهُ وَحَلَالًا لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِهَيْبَةِ الْوَاهِبِ لَهُ دُونَ حُكْمِ اللَّهِ بِالتَّمْلِيكِ بِالْهَيْبَةِ ، لِأَنَّهُ لَوْ حَكَمَ بِذَلِكَ وَلَمْ تَوْجِدِ الْهَيْبَةُ ، لَمَّا مَلَكَ

بالحكم ، وإنما تُملَكُ الهبةُ بفعلِ الواهبِ وهبته دُونَ جميعِ هذهِ الأسبابِ وبها  
يَحِلُّ له التَّصَرُّفُ فيما يُوهبُ له ، وَجَبَ لذلكَ أن يكونَ الواهبُ هو الرَّاظِقُ للهبةِ  
دُونَ الله . ولا مخرجَ لهم من ذلك .

فأما تشبيههم ذلكَ بقولهم : إنَّ الإيمانَ مِنَ اللهِ وإنَّه نعمةٌ منه وإنَّه مِنْ عِنْدِ اللهِ على  
مَعْنَى أنَّ الإِقْدَارَ عليه [١٤٦ب] والتوفيقَ له واللُّطْفَ فيه مِنْ قِبَلِهِ ، فقد تَكَلَّمْنَا  
عليهم فيه في كتابِ خُلُقِ الأَعْمَالِ مِنْ هذا الكتابِ بما يُغْنِي عن إِعَادَتِهِ . وهم  
مُعْتَرِفُونَ بأنَّ قولهم : إنَّ الإيمانَ مِنَ اللهِ وإنَّه نعمةٌ منه ، مجازٌ وَاتِّسَاعٌ ، وإنما  
الإِقْدَارُ والعَوْنُ عليه واللُّطْفُ فيه نعمةٌ منه وَمِنْ قِبَلِهِ على الحقيقةِ .

فأما الإيمانُ ، فإنه فِعْلُ العبدِ وَمِنْ جِهَتِهِ ، لا شيءَ اللهُ ، تعالى ، فيه عندهم .  
وكذلكَ يجبُ أن يكونَ الرِّزْقُ مِنَ اللهِ القدرةَ على التَّصَرُّفِ في الهبةِ وجعلَ الواهبِ  
على صِفَةٍ مَنْ تَصِحُّ هبتهُ وجعلَ المؤهَّبَ له على صِفَةٍ مَنْ يَصِحُّ قَبْضُهُ وتَمَلُّكُهُ أو  
القَبْضُ له وأن تكونَ الشهوةُ لذلكَ الشيءِ رِزْقًا منه .

فأما نفسُ الهبةِ التي تُملَكُ ويَحِلُّ التَّصَرُّفُ فيها ، فيجبُ أن تكونَ رِزْقًا لِمَنْ فَعَلَ  
ما به تُملَكُ ويَحِلُّ التَّصَرُّفُ فيها دُونَ خَالِقِهَا . ولا مخلصَ لهم مِنْ ذلكَ .

وهذا تصريحٌ بأنَّ غَيْرَ اللهِ يَرْزُقُ ، كما أنَّه هو ، تعالى ، يَرْزُقُ ، وأنَّ مِنْ أَرْزَاقِ العِبَادِ  
ما هو غَيْرُ قَادِرٍ عليه وما هو إلى العبادِ به وَمِنْ جِهَتِهِ دُونَ تَفْضِيلِهِ به عليهم . وذلكَ  
خروجٌ عن الإجماعِ .

## فصل

فَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنْ مَعْتَزِلَةِ الْبَغْدَادِيِّينَ : إِنَّهُ يَفْعَلُ الطُّعْمَ وَالرَّوَابِحَ وَالْأَلْوَانَ عَلَى جِهَةِ التَّوَلُّدِ ، كَمَا يَفْعَلُ الْاعْتِمَادَ وَالْأَكْوَانَ وَالْأَصْوَاتَ ، فَهُوَ لَا شَكَّ قَائِلٌ بِأَنَّ الْعِبَادَ الَّذِينَ يَخْلُقُونَ هَذِهِ الْأَجْنَاسَ عَلَى جِهَةِ التَّوَلُّدِ هُمُ الرَّاغِبُونَ لَهَا لِكُلِّ مُنْتَفِعٍ بِهَا مِنَ الْخَلْقِ دُونَ اللَّهِ ، تَعَالَى .

وإن غادوا يقولون : يجوز أن يقال : إنَّ اللَّهَ رَزَقَهَا خَلْقَهُ ، بِمَعْنَى أَنَّهُ شَهَّاهَا إِلَيْهِمْ أَوْ بِمَعْنَى أَنَّهُ خَلَقَ الْقُدْرَةَ لِفَاعِلِهَا عَلَيْهَا وَعَلَى أَسْبَابِهَا وَخَلَقَ الْقُدْرَةَ لِلْمُنْتَفِعِ بِهَا عَلَى تَنَاوُلِهَا ، كَانَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ كَالْكَلَامِ عَلَى إِخْوَانِهِمُ الْبَصْرِيِّينَ .

وقد مرَّ من ذلك ما فيه إقناعٌ ووجِبَ إدْعَائُهُمْ قَسْرًا بِأَنَّ غَيْرَ اللَّهِ يَرْزُقُ ، كَمَا يَرْزُقُ اللَّهُ ، وَأَنَّ مِنْ أَرْزَاقِ الْعِبَادِ مَا لَيْسَ بِدَاخِلٍ تَحْتَ قُدْرَتِهِ ، تَعَالَى ، وَمَا هُوَ إِلَى غَيْرِهِ وَمِنْ قَبْلِ سِوَاهُ . وَهَذَا هُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الَّذِينَ وَقُولُ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ .

[١٤٧] باب القول في جهة كون المالك لما يرزقه من المكلفين ومن في حكمهم مالكا له

أَعْلَمُوا ، وَفَقَّكُمْ اللَّهُ ، أَنَّ جِهَةَ مُلْكِ الْمَالِكِ مِنَّا لِمَا يَرْزُقُهُ مِنَّا يَتَنَاوَلُهُ وَيَنْتَفِعُ بِهِ أَوْ مَا تَبَتَّ يَدُهُ عَلَيْهِ وَتَمْلِكُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ ، لَا يَثْبُتُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ دُونَ قَضِيَّةِ الْعَقْلِ . وَقَدْ وَرَدَ السَّمْعُ بِأَنَّ مَنْ حَارَزَ أَرْضًا وَأَخْيَا مَوَاتًا ، فَهِيَ لَهُ ، وَأَنَّ مَنْ أَخْتَصَّ بِأَخْذِ مَاءٍ أَوْ تَمَرٍ أَوْ بَعْضِ مَا حُكْمُهُ وَحُكْمُ غَيْرِهِ فِيهِ سَيِّئَانِ ، وَفِي جَوَازِ السَّبْقِ إِلَى إِحَازَتِهِ ، فَإِنَّهُ مَالِكٌ لَهُ بَعْدَ الْإِحَازَةِ ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْتِزَاعُهُ مِنْهُ وَمِشَارَكَتُهُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ وَالانْتِفَاعِ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَفِعْلٍ مِنْ قِبَلِهِ ، يَمْلِكُ بِهِ ذَلِكَ أَوْ بِمِيرَاثٍ عَنْهُ .

فَأَمَّا إِنْ حَارَزَ ذَلِكَ وَصَارَ فِي يَدِهِ قَبْلَ وُجُودِ السَّمْعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ سَمْعٌ بَعْدُ ، فَإِنَّهُ قَدْ حَصَلَ مُلْكًا لَهُ وَحُظِرَ عَلَى غَيْرِهِ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ وَلَا لَهُ عَلَيْهِ يَدٌ وَلَا غَرَمٌ عَلَى غَيْرِهِ فِي أَخْذِهِ مِنْهُ وَمِشَارَكَتِهِ لَهُ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ تَقُلْ : إِنَّ لَهُ أَخْذَهُ وَمِشَارَكَتَهُ ، لِأَنَّ مَعْنَى الْقَوْلِ : «لَهُ ذَلِكَ» ، أَنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَهُ بِالسَّمْعِ لَهُ ، وَلَا سَمْعَ وَرَدَ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ غَيْرُ مُحَرَّمٍ عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ أُريدَ بِالْقَوْلِ : «لَهُ أَخْذُهُ وَالْمِشَارَكَةُ فِيهِ» ، أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِمَحْظُورٍ وَلَا حَرَامٍ عَلَيْهِ ، فَالْمَعْنَى صَحِيحٌ .

وَقَدْ يُمْلِكُ الشَّيْءُ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ عَلَى الْغَيْرِ بِالسَّمْعِ وَيُمْلِكُ بِالْإِحَازَةِ ، وَتُمْلِكُ الرِّقَابُ بِالْهَبَةِ وَالصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْهَدِيَّةُ وَتُمْلِكُ عَلَيْهِ أَجْرَةُ الْعَمَلِ فِيمَا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْأَجْرُ أَوْ يُمْلِكُ بِالْمِيرَاثِ عَنِ الْمَوْتِ وَبِالْوَصِيَّةِ مِنْهُ لَهُ ، وَيُمْلِكُ الْعَبْدُ مَنَافِعَ نَفْسِهِ بِالْعِتْقِ وَالْمُكَاتَبَةِ وَالتَّدْبِيرِ ، وَتُمْلِكُ الدِّيَّاتُ فِي الْأَنْفُسِ وَالْأَطْرَافِ وَالْإِنْسَانِ بِالْقَتْلِ وَالْجَنَايَاتِ ، وَتُمْلِكُ قِيمَ الْأَرْوَشِ وَالتَّمْلَقَاتِ بِالْجَنَايَاتِ مِنْ مُبَاشِرِ الْفِعْلِ وَمَنْ ذَابَّتْهُ وَبَهَيْتْهُ ، إِذَا وَقَعَ مِنْهَا عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ ، وَتُمْلِكُ عَلَيْهِ النِّفَقَاتُ عَلَى مَنْ يَجِبُ

عليه أن يَمُوتَهُ وَيُنفِقَ عليه مِنْ زَوْجَةٍ وَوَلَدٍ وَقَرِيبٍ ، [١٤٧ب] ذَلِكَ مَفْرُوضٌ لَهُ ،  
وَيُمْلِكُ عليه الصَّدَاقُ بِالنِّكَاحِ والدَّخُولُ ، وَيُمْلِكُ عليه مَا يَجِبُ للعَبْدِ بِالطَّلَاقِ ،  
وَيُمْلِكُ الأَمْوَالَ بِالْغَنِيمَةِ ، وَيُمْلِكُ السُّلْبُ ، إِذَا جَعَلَ الإمامُ ذَلِكَ لِلْقَاتِلِ ، وَيُمْلِكُ  
الْفُقَرَاءُ الزَّكَاةَ وَالصَّدَقَاتِ بِمَا جَعَلَهُ اللهُ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ يُمْلِكُ الطِّفْلُ  
وَالْمَجْنُونُ وَمَنْ لَيْسَ بِمُكَلَّفٍ مِنَ النَّاسِ بِكَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ ، وَهُمْ الَّذِينَ أَرَدْنَاهُمْ  
بِقَوْلِنَا «ذَكَرَ جِهَاتِ مُلْكِ الْمُكَلَّفِينَ وَمَنْ فِي حُكْمِهِمْ» ، لِأَنَّ السَّمْعَ قَدْ وَزَدَ بِثَبُوتِ  
الْمُلْكِ لَهُمْ بِكَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْجِهَاتِ ؛ فَهَذِهِ الطَّرِيقُ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا تُمْلِكُ عَلَى  
الْغَيْرِ مَا فِي يَدِهِ ، وَيَسْتَقِرُّ أَصْلُ الْمُلْكِ لِمَا يَحُوزُهُ الْمَكَلَّفُ .

وَعَرَضُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يُسْتَفْعَى  
بِهَا وَلَا ضَرَرَ عَلَى خَالِقِهَا وَمَالِكِهَا فِي تَنَاوُلِهَا وَلَا عَلَى مُتَنَاوِلِهَا وَلَا عَلَى غَيْرِهِ عَلَى  
الْإِبَاحَةِ وَإِنْ حَصَلَ مِنْهَا فِي يَدِ مَنْ حَازَ وَأَخْتَصَّ بِهِ مَلِكٌ لَهُ ، لَا يَجُوزُ أَنْتَزَاعُهُ مِنْهُ  
وَلَا مِشَارَكَتُهُ فِيهِ . وَقَدْ بَيَّنَّا فسادَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ مِنْ  
كُتُبِ أَصُولِ الْفَقْهِ وَغَيْرِهَا .

وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى الْحَظَرِ وَالْمَنْعِ ، إِلَّا أَنْ يَرِدَ إِذْنٌ مِنَ  
الْمَالِكِ فِي تَنَاوُلِهَا . وَهِيَ عِنْدَنَا عَلَى الْوَقْفِ ، لَا تَكُونُ مَبَاحَةً وَلَا مُحْظُورَةً إِلَّا  
بِسَمْعِ ، يَرِدُ بِذَلِكَ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ هُنَاكَ .

فَأَمَّا اخْتِلَافُ النَّاسِ فِيَمَا يَقَعُ بِهِ التَّمْلِكُ مِنْ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ ، فَإِنَّ طَرِيقَ  
ذَلِكَ الاجْتِهَادُ وَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَصٌّ فِي ثُبُوتِ الْمُلْكِ أَوْ مَنْعِهِ ،  
وَقَرَضُ كُلِّ عَالِمٍ الْقَوْلَ فِيهِ بِمَا يَغْلِبُ فِي ظَنِّهِ وَرَأْيِهِ . وَقَدْ يَتَّفِقُ فَرَضُهُمْ فِي ذَلِكَ ،  
فَلَا يَكُونُ خِلَافًا ، وَقَدْ تَخْتَلَفَ فَرَائِضُهُمْ فِيهِ ، إِذَا اخْتَلَفُوا . وَكُلُّ مُصِيبٍ فِي  
اجْتِهَادِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ الاجْتِهَادِ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مُجْتَهِدٍ فِي



الشَّرْعِيَّاتِ الَّتِي لَا دَلِيلَ قَاطِعٍ عَلَى حُكْمِهَا مُصِيبٌ .

وهذه جملة تَكْشِيفُ عَنْ اخْتِلَافِ مَعْنَى الرِّزْقِ وَمَعْنَى الْمُلْكِ وَجَهَةٌ [١٤٨] كَوْنِ الشَّيْءِ رِزْقًا وَجِهَاتِ كَوْنِهِ مَلَكًا ، وَأَنَّهُ قَدْ يَمْلِكُ الْمَالِكُ مَا لَا يَرْزُقُهُ ، إِذَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ ، وَيَرْزُقُ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَلَا يَكُونُ مَالِكًا لَهُ ، بَلْ غَاصِبٌ مُتَعَدٍّ بِتَنَاوُلِهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ ، وَأَنَّ جَمِيعَ الْأَرْزَاقِ ، مَا مِلْكٌ مِنْهَا وَمَا لَمْ يُمْلَكْ وَمَا حَلَ وَمَا حَرَمَ ، أَرْزَاقٌ مِنْ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لَخَلْقِهِ وَمِنْ عِنْدِهِ ، وَأَنَّهُ هُوَ ، تَعَالَى ، الْمُنْفَرِدُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا ، وَأَنَّهَا مَضَافٌ جَمِيعُهَا إِلَيْهِ دُونَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ مِنْ مُعْطٍ<sup>٢</sup> وَوَاهِبٍ<sup>٣</sup> وَمُؤَدِّي خَيْلٍ<sup>٣</sup> وَرِكَابٍ وَفَاعِلٍ كُلِّ سَبَبٍ ، يَحْصُلُ عِنْدَهُ مُلْكٌ وَرِزْقٌ لِلْغَيْرِ أَوْ لِنَفْسِهِ .

١ أَرْزَاقٌ : وَأَرْزَاقٌ ، الْأَصْلُ .

٢ مُعْطٍ : مُعْطَى ، الْأَصْلُ .

٣ وَمَزَكٌ وَمُؤَدِّي خَيْلٍ : وَمَزَكِي وَمُودٍ وَسَخِيلٍ ، الْأَصْلُ .

باب القول في أن من الرزق ما لا يوصف طلبه بأنه حسن ولا قبيح ولا محظور ولا مباح ومنه ما يوصف طلبه بأنه واجب مفروض ومنه ما يحسن طلبه ولا يجب وجهه وجوب الطلب وحسنه وإن لم يجب والرد على معتقدي تحريم المكاسب

وقد بيّنا فيما سلف أن الرزق من الله ، تعالى ، هو ما حصل انتفاع الحي به من غير ضرر ، يؤاخره أو يؤقّي عليه ، عاجلاً أو آجلاً ، مُلكاً كان للمرزوق أو غير ملك ، حراماً كان أو حلالاً ، عاقِل كان أو لغير عاقِل ، منتفع به قبل السمع أو عند وروده .

وإذا ثبت ذلك ، وجب على أصول أهل الحق أن يكون طلب المرء للرزق الذي ينتفع به قبل ورود السمع بإيجاب ذلك أو تحسينه والندب إليه أو إباحته غير موصوف بأنه مباح له ولا محظور عليه ولا واجب ولا نذّب ولا شيء من هذه الأحكام من حيث بيّنا في كتب أصول الفقه وما نذكره من بعد أن جميع هذه الأحكام لا تحصل للعاقِل من جهة العقل ، بل بفضيلة السمع ؛ فوجب لذلك أن يكون ما يقع من العاقِل من طلب الأرزاق والمنافع العائدة عليه وعلى من يؤلمه ويعمّه عَدَم قُوته [١٤٨ ب] ومنافعه غير موصوف بأنه واجب ولا نذّب ولا مُباح ولا حسن ولا قبيح ولا مُحَرَّم محظور .

وقد زعم جمهور القدرية أن طلب الرزق الدافع للضرر واجب على المرء من جهة العقل وينبأ القول بذلك على القول بوجوب التحرز من المضار اللاحقة للإنسان ومن يعمّه نزول الضرر به ، وأنه قبيح محظور ترك التحرز من ذلك وطلب الرزق مع الحاجة إليه وخوف الضرر بترك طلبه وتحصيله ، وأنه واجب من جهة العقل ، متى خاف الضرر بترك طلب ما ينفعه أن يطلبه ويتسبب ويتوصل إليه بما يفعل قطعاً

بعادة أو غيرها أنه يصل إليه أو بما يغلب على ظنّه أنه يصل به إليه ، وإن أخفق ظنّه ، فما عليه إلا الطلب .

ونحن نقول : إن ذلك غير واجب عليه ولا حسن منه ولا قبيح ولا محظور وممنوع . وزعم بعضهم أن ذلك إنما يجب عليه بطلب ما يخاف بقوته التلف فقط ، نحو التنفس في الهواء والانتقال من مكان خوف الزمانة والمرض ، وبما لا يتلف به ولا يزعج بفعله ملكا لله ، تعالى . وهذا بعض أصحاب الحظر منهم . والذي نختاره في ذلك ما قدّمنا ذكره .

فإن قيل : إن طلبه من جهة العقل على الإباحة أو التذنب أو الوجوب . ومعنى ذلك أنه غير محظور ولا محرّم عليه في العقل طلبه ، فذلك صحيح . والخلاف في عبارة دون معنى . وإن أريد به أن العقل يوجب ويأذن أو أنه إذن من الله في ذلك وإباحة وإيجاب له ، فذلك محال ، لأنه لا عمل للعقل في ذلك على ما نبينه من بعد .

وأما الواجب من طلب الرزق ، فهو الطلب له عند ورود السمع من الله ، تعالى ، بإيجاب طلب المروء لنفسه وللمن يلزمه مؤوته ويخاف نزول الضرر به بترك طلب الرزق .

وكذلك فإنه يجب على الإنسان [١٤٩] طلب الرزق الذي يقضي به دينه وينقل بالقضاء من المطالبة والإثم بترك السعي فيما يقضيه به وطلب ما يكفر به من رقة وإطعام ، إذا وجب عليه الكفارات ، وطلب الرزق لمن يموه من ولده ومن يلزمه الإنفاق عليه .

وقد ثبت وجوب ذلك بالسمع ومن جهة إجماع الأمة على وجوبه قبل حدوث مخترع المكاسب وبما نذكره من ظواهر القرآن وما نفسد به قول مخترع المكاسب .

وكيف يحرم ذلك وقد أُبيح له أكل الميتة عند الحاجة والضرورة وما يحرم أكله ،  
لولا الضرورة ؟

وأما الطلب المندوب إليه ، فهو طلب ما يظن المرء الزيادة في منافعه به ويرجو به  
الاستعانة بحصوله على الزيادة في القرب والتمكن به من الصدقة والمواساة وأعمال  
البر التي لا يجب عليه فعلها ، ولكنه مندوب إليها من بناء القناطر وسد البثوق  
وعماره المساجد وتقوية ثغور المسلمين وأمثال ذلك . والإنسان مندوب إلى فعل  
هذا وفي ضمن الندب إليه التذب إلى التوصل إلى ما يتمكن به من ذلك ؛ فهذا  
ونحوه من الطلب مرغّب فيه ومندوب إليه .

وأما المباح منه ، فهو الذي يطلبه الإنسان من حله ، لا لخوف ضرر بتركه ولا  
لفعل في باب ندب النهاية ، ولكن ليثيم ماله والزيادة فيه وفي جاهه وبلوغ شهوته  
وإربه ؛ فالجمع والاستكثار في هذا على هذا الوجه مباح ، ما لم يقطع ذلك عن  
شيء من فرائضه والقيام بأمر يجب عليه . وما يُدّم من الطلب إلى هذا الحد في  
الجمع والاستيزادة كان محظورا أو غير مُباح لكونه قاطعا عن الواجب .

وأما الطلب المحرم الممنوع ، فهو طلبه بالقصص والسرقة والحيل والخيانة وكل  
وجه محظور عليه طلب الرزق به . وليس في طلب الرزق ما يخرج [١٤٩ب] عن  
جميع هذه الأقسام .

## فصل في الكلام على القائلين بتحريم المكاسب

ومن أقوى الأدلة على وجوب طلب الرزق عند الحاجة إليه وكون بعضه نذباً والبعض مباحاً أنه ، متى أقمنا الدليل على إبطال القول بتحريمها ، وجب طلبها عند الحاجة ، إذ لا قول عن ذلك . وقد اختلف القائلون بتحريم المكاسب وطلب الرزق في علّة تحريمها ؛ فقال قائلون منهم : إنّما حرّم طلبها لأجل اختلاط الحلال بالحرام وتعدّر الخلوص إلى غير الحلال والفصل بينه وبين الحرام .

وقال آخرون منهم : إنّما حرّم لأجل أنّ في طلبها وتحصيلها معاونة للظلمة وتقوية لهم وتمكيناً من الظلم والفجور ممّا يحصل في أيديهم من المعاملة والتجارة معهم وما يصل إليهم من العُشور وما يضعونه من الضرائب وأنواع الظلم ويأخذون به الأموال التي يستعينون بها على قبيح مُتصرفاتهم في معاصي الله ، عزّ وجلّ .

وقال فريق آخر منهم ، يُسمون أنفسهم المتوكّلة : إنّهُ حرام طلب الرزق وأبتغاؤه على كلّ وجه وحال ، لا لأجل شيء ممّا قاله إخوانهم ، لكن لأجل أنّ في طلبه والسعي له ، زعموا ، إبطال التوكّل على الله وترك الثقة وتوعدّه من الوفاء بضمانه في قوله : ﴿ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴾ [٥١ الذاريات ٢٢] وقوله : ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ تَنْطِفُونَ ﴾ [٥١ الذاريات ٢٣] وقوله : ﴿ وَمَا مِنْ ذَاتَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [١١ هود ٦] وقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّازِقُ ﴾ [٥١ الذاريات ٥٨] في أمثال هذه الآيات التي وعد فيها بالرزق وضمنه وأقسم عليه ، ولما فيه أيضاً من الشك ، وقوله ، عليه السلام : (أما إنكم لو توكّلتم على الله حق توكّله لغدّاكم ولرزقكم ، كما يُغذي الطير . تغدو خماصاً وتروح بطاناً)<sup>١</sup> . وذلك ، زعموا ، أمر

١ وتمكيناً : وسكن ، الأصل .

٢ بلفظ شبيه رواه الترمذي (٢٧٧٩هـ) بإسناده مرفوعاً عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، في الجامع الصحيح ٤/٤٩٥ (٢٣٤٤) [٣٧-كتاب الزهد ، ٢٣-باب في التوكّل على الله] .

ضَمَنَهُ بطلبِ المطلبِ ؛ فيجبُ لذلك تركُ طلبِهِ .

فيقالُ للفريقِ الأولِ منهم : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّ اخْتِلَاطَ الحلالِ [١٥٠] بالحرامِ يوجبُ تحريمَ طلبِ الرزقِ مِنَ وَجْهِهِ ؟ وما أنكرْتُمْ أَنَّهُ وإن كَانَ حرامًا على مَنْ هو في يَدِهِ لأخْذِهِ له بغيرِ وَجْهِهِ ، فَإِنَّهُ حلالٌ أَخْذُهُ لِمَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ مَنْ هو في يَدِهِ بِوَجْهِهِ مُحَلَّلٍ مِنْ تِجَارَةٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ ، متى لم يَغْلَمْ أَنَّهُ مِنَ الحرامِ الذي في يَدِهِ أَوْ يَغْلِبُ ذَلِكَ على طَلَبِهِ ، ومتى قال له مَنْ هو في يَدِهِ : إِنَّهُ مِنْ حلالِ مالِهِ دُونَ الحرامِ ؟ فلمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ اخْتِلَاطَ الحلالِ بالحرامِ مُحَرِّمٌ لطلبِ الرزقِ وأخْذِهِ بوجهٍ ما دُونَ فيه وَمَنْ هَذِهِ حَالُ مالِهِ فِي الشُّبُوبِ والاختِلَاطِ ؟ فلا يجدُونَ إلى تصحيحِ ذَلِكَ طريقًا .

ثمَّ يقالُ لهم : إِنَّ أَوَّلَ ما يُفْسِدُ قولَكُمْ هذا أَنَّ اخْتِلَاطَكُمْ يوجبُ تحريمَ طلبِ الرزقِ مِنَ الأموالِ المختلطةِ حلالها بحرامها . وهذا لا يوجبُ عنهم طَلَبُهُ مِنْ جَبَلِ اللُّكَّامِ ومواضعِ المباحاتِ التي لم تَسْتَقِرَّ عليها الأيدي والأملأُ وفي الأرضِ مِنْ ذَلِكَ بكلِّ إقليمٍ يُرى كثيرٌ ؛ فما الذي يُحَرِّمُ طلبَ الرزقِ مِنْ ذَلِكَ ؟ فإن رَأَوْا شيئًا يَحَرِّمُونَهُ ، لم يجدُوا ، لأنَّ عَلَّتَهُمْ غيرُ موجودةٍ في هذا القَبِيلِ مِنَ الرزقِ .

وإن قالوا : نحنُ لا نُحَرِّمُ طَلَبَ الرزقِ مِنْ ذَلِكَ ، بل نوجبُهُ عِنْدَ الحاجةِ إِلَيْهِ وخَوْفِ الضَّرَرِ .

قيلَ : فَإِنَّكُمْ إِذَا موافقُونَ لنا في إِباحَةِ طَلَبِهِ تارةً وَوُجُوبِهِ أُخْرَى ، غَيْرَ أَنَّكُمْ تَخالفُونَ في وَجْهِ الطَّلَبِ . وليسَ اخْتِلَافُ الوُجُوبِ فِي ذَلِكَ مِنَ القولِ لتَحريمِ المكاسِبِ في شيءٍ ؛ فَبَطُلَ ما قالُوهُ .

١ لأخذه : لآخره ، الأصل .

٢ فَإِنَّكُمْ : فأنهم ، الأصل .

وكذلك فإن ما أَعْتَلُّوا به لا يوجبُ تحريمَ طَلَبِ الرزقِ مِنَ الأموالِ التي يُعْلَمُ أنها حلالٌ وأَمْلَاكَ ، لم يَخْتَلِطْ بها شيءٌ مِنَ الحرامِ . وفي الأرضِ أموالٌ كثيرةٌ وأملاكٌ قديمةٌ ، هَذِهِ سَبِيلُهَا ؛ فما الْمُحَرَّمُ لِيَطْلُبَ الرزقَ منها ؟

ويقالُ لهم أيضًا : ما أنكرتُم مِنْ جوازِ طَلَبِ الرزقِ مِنَ الأموالِ المختلطةِ بِمَنْ هو في يَدِهِ ؟ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِيهَا الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ [١٥٠ب] وَلَمْ يَتَمَيَّزْ لَنَا ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ لَنَا إِلَيْهِ ، وَجَبَ تَحْلِيلُ الْأَخْذِ مِنْهُ ، إِذَا قَالَ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ : إِنَّهُ مِنَ الْحَلَالِ ، لَأَنَّهُ مُصَدِّقٌ فيما في يَدِهِ ، وَجَبَ الرُّجُوعُ فِي ذَلِكَ إِلَيْهِ . ولا يُمَكِّنُ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ لَا دَلِيلَ عَلَى غَيْرِ الْحَرَامِ مِنَ الْحَلَالِ ؛ فَوَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَبَةِ الظَّنِّ بِصَدْقِهِ .

ويدلُّ على ذلك أيضًا علمُنا بِإِبَاحَةِ أَكْلِ ما يُوجَدُ فِي الْأَسْوَاقِ مَذْبُوحًا مع تجويزِ كَوْنِهِ مَيْتَةً وَكَوْنِ ذَابِحِهِ مَجْهُوسِيًّا وَوَثْنِيًّا ، وَمَنْ لَا يَحِلُّ أَكْلُ ذَبِيحَتِهِ ، إِذَا لَمْ يُعْلَمَ أَنَّهُ مَيْتَةٌ وَغَيْرُ مَذْكُومٍ مع تجويزِنا أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ . وكذلكَ يَجِبُ إِبَاحَةُ أَخْذِ الْمَالِ مِنَ الْمُخْتَلِطِ مَالُهُ ، وَإِنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ ما أَخَذَ مِنْ جُمْلَةِ الْحَرَامِ .

فإن قِيلَ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ مَنْ عَلِمْنَا أَنَّ فِي يَدِهِ حَرَامًا وَحَلَالًا ، فَقَدْ تَيَقَّنَّا اخْتِلَاطَ الْحَرَامِ بِمَالِهِ . وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ فِي الذَّبَائِحِ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ مَيْتَةً وَغَيْرَ مَذْكُومٍ ؛ فَلَمْ يَجِبْ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

قِيلَ لَهُ : نَحْنُ وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ ذَلِكَ ، فَإِنَّا نَجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَيْتَةٌ ، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ تَجْوِيزِنا أَنْ يَكُونَ ما أَخَذْنَاهُ مِنْ قَبِيلِ الْحَرَامِ ، لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ وَلَا نَنْظُرُ أَيْضًا أَنَّ ما أَخَذْنَا مِنَ الْمُخْتَلِطِ مَالُهُ هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْحَرَامِ ، وَإِنَّمَا نَجَوِّزُ ذَلِكَ ؛ فَالْحَالُ فِي التَّجْوِيزِ سَيِّانٌ . ويدلُّ على ذلك أيضًا الْإِتِّفَاقُ عَلَى إِبَاحَةِ نِكَاحِ الْمَرْءِ مِنْ نِسْوَانِ

البلد وأهل الأرض الذي يعلم اختلاط أئمة وذوات مخارمه بهن ، متى لم يعلم أن المنكوحة أئمة أو أخته مع تجويز كونها أئمة وأختا له . وكذلك سبيل إباحة أخذ المختلط بالحرام ، إذا لم يعلم أنه الحرام بعينه .

ويدل على فساد قولهم أيضا أنه ، لو كان الأمر على ما قالوه ، لوجب على اعتلالهم تحريم أخذ الموارث التي لا يؤمن أن يكون فيها الحلال والحرام ، بل كان يجب على كل وارث الامتناع من الأخذ دون الفحص والبحث عن مثل [١٥١] المتوفى وتتبع ذلك ، وهل هو حلال خالص أو ممتزج بالحرام ؟ ولما أجمعت الأمة على أنه غير واجب على الوارث البحث عن حال ميراثه عن الغير ، وجب أيضا سقوط البحث عن الذي يوجد من المختلط ماله ، إذا لم يعرف أنه حرام .

وقد يجوز أن يقال : إنه مستحب في الوزع أن لا يؤخذ من مال ، هذه حاله ، وإن تركه أفضل ، إذا كان للطالب عنه مندوحة ، وإن لم يكن أخذه حراما . وقد يتوزع من هذا اختياره عن أخذ الميراث من مال من هذه حاله ، كما يتوزعون عن طلبه . ويقال لهم أيضا : يجب لاغتلالكم هذا تحريم كل ما جاءكم من الرزق من غير سعي وطلب ، إذا كنتم بمدينة السلام والبلاد والأقاليم التي تعلم اختلاط أموال أهلها وآيساعه في أيديهم وعدم السبيل إلى تمييز أصحاب الحلال ومعرفة أعيان أموالهم الحلال ، لأن أكلكم لما جاءكم من ذلك عفو من غير طلب أكل لما تتيقنون أو تعلمون أنه مختلط بالحرام ؛ فيجب تحريم الأكل وستر العوزة في مثل هذه البلاد وأن تكفوا عن الأكل وآتقاء الحر والزبد إلى أن تموتوا ؛ فإن ركبوا ذلك ، صاروا إلى تحريم الطلب وأكل العفو المؤافي عن غير طلب وقالوا يوجب ترك

١ الذي : الدن ، الأصل .

٢ يتيقنون ، الأصل .



أَكُلِ الْأَقْوَاتِ فِي هَذِهِ الدِّيَارِ إِلَى أَنْ يَتَلَفَ النَّاسُ . وَهَذَا خِلَافُ قَوْلِهِمْ وَخِلَافُ  
الْإِجْمَاعِ .

وإن قالوا : حلالٌ أَكَلُهُ ، إِذَا جَاءَ عَفْوًا عَنْ غَيْرِ طَلَبٍ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُخْتَلِطٌ وَمِنْ  
بَلَدٍ ، فِيهِ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ .

قِيلَ لَهُمْ : وَكَذَلِكَ حَلَالٌ طَلَبُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ ؛ فَلَا يَجِدُونَ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ  
طَرِيقًا .

## فصل

فأما اعتلال الفريق الآخر لتحريم المكاسيب بأن في الاضطراب والاعتراب والتجارة طلب الرزق معونة للظلمة بأخذهم منها الأعشاش والضرائب [١٥١ب] وغضب ما يأخذونه ظلماً وغشماً وهو تقوية لهم على التسلط والظلم ؛ فإنه أيضاً قول باطل ، لأن ذلك لو كان كذلك ، لَقُبِحَ مِنَّا بذُر الجلالِ ونُسُجُهُ وعَمَلُ شيءٍ مِنَ الآلاتِ التي يحتاجُ الحيُّ مِنَّا إليها ، لِيَسْتُرَ غَوْرَتَهُ وَآيَقَاءَ الْحَرِّ وَبَرْدَ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الآلاتِ التي لا بُدَّ لِلْإِنْسَانِ منها نحو آتِخَاذِ الْبُيُوتِ وَالْمَسَاكِنِ ، بل يجبُ تحريمُ بناءِ المساجِدِ ، لِقَلَّا يَتَخَذُهَا الظَّالِمُ مَسْكَنًا وَيَنْتَفِعَ بِآيَتِهَا وَيَمْنَعُ الصَّلَاةَ فِيهَا ، لجوازِ غَضَبِ الظَّالِمَةِ لَذَلِكَ وَأَخْذِهِ وَأَكْلِهِ والاستعانة به وإطعامه بهائيمهم .

ويجبُ أيضاً علينا تحريمُ النكاحِ ، لأنه ربَّما خلِقَ منه الولدُ الذي يكونُ غَوْناً لهم ومُتَخِذاً لِلْفُجُورِ عِنْدَهُم والاستعانة به على الظلم والتصرف في أعمالهم ، وذلك غَوْناً لهم . ويجبُ أيضاً تحريمُ الجهادِ والسَّيِّئِ والاسترقاقِ لَجَوَازِ تَمَكُّبِهِمْ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الثُّغُورِ عِنْدَ دَفْعِ الْعَدُوِّ عَنْهُمْ والرجوع إلى أَخْذِ أَمْوَالِهِمْ وَتَرَاتِبِهِمْ . ويجبُ تحريمُ إخراجِ الشيءِ إلى دارِ الإسلامِ لَجَوَازِ أَخْذِهِمْ له والاستعانة لهم والغصب لهم وفيه أكثرُ العَوَنِ لهم ، فيجبُ تحريمُ الزرع والتبذر والنكاح والجهاد وتحريم الحج أيضاً ، إذا أُخْتِيجَ فِيهِ إِلَى مَالٍ وَإِنْفَاقٍ ، لأنه قد يَأْخُذُهُ مَنْ يُوصِلُهُ إِلَى الظَّالِمَةِ طَوْعًا أَوْ يَأْخُذُونَهُ مِنْهُ ظُلْمًا ، وتحريمُ كُلِّ عِبَارَةٍ لِلْمَالِ وَالْإِنْفَاقِ ، مُدْخَلٌ فِيهَا خَوْفُ الْعَوَنِ لهم .

وهذا أَجْمَعُ خِلافُ دِينِ الْأُمَّةِ وما وَرَدَ به الإجماعُ والتَّوَقُّيفُ قَبْلَ خَلْقِ الرَّاكِبِ له . ولا أَخَذَ مِنْهُمْ يَصِيرُ إِلَى تحريمِ ذَلِكَ أَجْمَعُ . وهذا واضحٌ في إبطالِ ما قالوه .

ويقالُ لهم أيضاً : يجبُ على اعتلالكم هذا قُبْحُ رِغْبِي الماشيةِ خَوْفَ أَخْذِ السَّيِّعِ

والذنب لها ، لأنَّ ذلك تعريضٌ للتلف والصَّيَاع .

فإن قالوا : إذا كان النفع بالرَّغْيِ<sup>٢</sup> وبالباقي من الماشية مُرَبَّى ومَوْقَى على الضَّرَرِ بِقَدْرِ ما ي تلف ويأخذُه الذنبُ والسبع ، حلَّ وجازَ الرَّغْيُ .

قيل لهم : فكذلك [١٥٢] يجب ، إذا كان الحاصل من الربح والنفع بالسَّعْيِ والتجارة مَوْقَى على قَدْرِ الضَّرَرِ بما يأخذُه السُّلْطَانُ من مالِ التاجرِ غصبًا ، وحلَّ وجازَ له الاضطرابُ وطلبُ التجارة والربح ، إذا عُلِمَ حصولُ النفعِ به أو ظُنَّ ذلك .

ويقال لهم : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّ غَصَبَ السُّلْطَانِ لبعض ما في يَدِ الطَّالِبِ لِلرِّزْقِ يُحَرِّمُ عليه التجارة والطلب ، إذا لم يَقْصِدْ بطلبه وتجارته مَعُونَةَ الظُّلْمَةِ وَأَن يَأْخُذُوهُ وَيَسْتَعِينُوا به ، وَإِنَّمَا يَقْصِدُ بذلك تحصيلَ منافعِهِ ودَفْعَ الضررِ عنه وَخَوْفَ نَقَازٍ ما في يَدِهِ وحصوله فقرًا وعَالَةً على غيره ودفع الحاجة له إلى التَّصَدَّقِ ، وإن لم يتصدَّقْ عليه ، وخوفَ هلاكِهِ وهلاكِ عِيَلَتِهِ ؛ فلا يجدونَ إلى تصحيحِ هذه الدَّعْوَى طريقًا . وذلك بَيِّنٌ في بطلانِ ما قالوه .

١ تعريض : تعريضاً ، الأصل .

٢ بالرعي : فالرعي ، الأصل .

٣ والتجارة : والتجار ، الأصل .

## فصل

فأما اعتلال الفرقة الثالثة في تحريم المكاسب بأن في التصرف وطلب الرزق ترك التوكل وشكاً في خير الله ، تعالى<sup>١</sup> ، وضمانه لإعطاء الرزق ، فإنه قول باطل ، لأنه ليس التوكل ترك الاحتراف والاضطراب ، وإنما هو طلب الرزق من الوجه والطريق الذي أوجب الله ، سبحانه<sup>٢</sup> ، طلبه تارةً وأباحه وندب إليه أخرى ، وتجنب طلبه وأخذه بوجهٍ محرّمٍ منهى عنه ؛ فإذا طلب بذلك الوجه ولم يعتقد الطالب أنه مُعطى ؛ لا محالة أو يمنع ، وإنما يطلب ويسعى لأمره بذلك وعلمه بأن الغالب المألوف في العادة أن الرزق لا يحصل إلا عن ضربٍ من الطلب والقول والفعل ، فهو بذلك طالبٌ متوكلٌ على الله ، عز وجل<sup>٣</sup> ، إذا قال : أنا أحترف كما أُمِرْتُ ، والعطاء والمنع إلى الله ، تعالى . وأنا واثقٌ بأنه لا يدعيني بلا رزق ، ولي عنده مدةٌ في الحياة وأجلٌ قد ضربتُ ؛ فأني مُنافاةٌ بين الطلب على هذا الوجه وبين ترك التوكل على الله ، تعالى ، وقلة الثقة بوعده وضمانه ، لولا الجهل واستقبال العمل والطلب والإخلاد إلى النوم والكسل وراحة [١٥٢ب] البطالة والتطلل إلى ما في أيدي الناس ؟ وإذا كان ذلك كذلك ، سقط ما قالوه .

ويقال لهم : أفيتجنب على المتوكل عندكم السكوت جُملةً وترك الإخبار بحاله لصديقٍ وقريبٍ ومن يظنُّ أنه ، إذا أخبره بحاجته وفاقته ، أعطاه ما يسُدُّها أو بعضه أو يجوزُ له الإخبار بحاله لِمَنْ يَسْكُنُ إليه من صديقٍ وقريبٍ مُلاطِفٍ ؟

١ وشكاً : الأصل .

٢ تعالى : إضافة في الهامش .

٣ سبحانه : إضافة في الهامش .

٤ مُعطى : معطاً ، الأصل .

٥ عز وجل : إضافة في الهامش .

٦ جملة : حملة ، الأصل .

فإن قالوا : يجب عليه السكوت إلى أن يثْلَفَ ، خَرَجُوا عن الإجماع والتوقيف .  
وإن قالوا : بل يجب الإخبار بحالِهِ لَمَنْ ذَكَرْتُمْ والتوصلُ بذلك إلى قُوَّتِهِ .

قيل لهم : فهذا ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَبِ ، وإن كَانَ أَسْهَلَ مِنْ غَيْرِهِ ، فيجب أن يكونَ  
ذلك تَرْكًا لِلتَّوَكُّلِ وشكًّا في خيرِ الله ، تعالى ، وضَمَانِهِ ؛ فإن لم يجب ذلك ، لم  
يجب ما قُلْتُمُوهُ .

ويقال لهم : إِنَّ طَلَبَكُمْ مِنَ الْعَرِيمِ تقديم ما يحضرُ مِنَ الطعام ، وإن خُلِقَ مُخْتَرَعًا  
لكم ، وتَكَلُّفٌ إِصْلَاحِهِ وَاكْلِهِ ورفعه إلى إقامتكم ، ضربٌ مِنَ الطَّلَبِ . وقد يكونُ  
الوَلِيُّ زَمَنًا ، لا يَقْدِرُ على القيام ؛ فإذا خُلِقَ له طعامٌ مُخْتَرَعٌ أو حُمِلَ إلى مكانٍ ،  
لا تنالُهُ يَدُهُ ، كَانَ قَوْلُهُ لغيره : قَرْنِي إِلَيَّ ، ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَبِ وتركُ التَّوَكُّلِ وشكٌّ في  
خيرِ الله ، تعالى .

ويقال لهم : إِنَّ مَثْبِتَكُمْ لِأَكْلِ ما تجدونه في منازلكم ومساكنكم مِنَ الطعام ضربٌ  
من الطلبِ لحصولِ الرزقِ . وكذلك تَكَلُّفُ عَمَلٍ كُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ وَضْمُهُ إلى غيره  
وجَعْلُهُ على صِفَةٍ يُمَكِّنُكُمْ أَكْلَهُ وتناولُهُ ، إن كَانَ يَحْتَاجُ إلى عَجْنٍ أو طَبَخٍ أو  
تقطيعٍ وتفصيلٍ أو ضَمِّ بعضِهِ إلى بعضٍ أو غير ذلك . كُلُّ هَذَا طلبٌ لحصولِ  
الرزقِ ونقضُ التَّوَكُّلِ . وإذا لم يَكُنْ ذلكَ عندكم كذلك ، لم تَكُنِ التجارةُ  
والاحترافُ تَرْكًا لِلتَّوَكُّلِ وشكًّا في الخيرِ .

ويقال لهم : إِنَّ الله ، تعالى ، يَرْزُقُ الْأَمْوَالَ والطعامَ والشرابَ والأَمْوَالَ الْحَاضِرَةَ  
القريبَ مَا أَخَذَهَا . وَجَبَ أَيْضًا الْكَفُّ عَنِ طَلَبِ الْأَوْلَادِ والعلومِ ومعرفةِ أَحْكَامِ  
الْعِبَادَاتِ وإن كَانَتْ نَافِعَةً وَأَخْرَجَتْ مِنْ نَفْعٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمَأْكَلِ ، لِأَنَّ الْعُلُومَ [١٥٣]  
والمعارفَ غَائِبَةٌ مُتَعَذِّرَةٌ ، وَطَلَبُهَا أَصْعَبُ مِنْ طَلَبِ طَعَامٍ وَشَرَابٍ ؛ فَيَجِبُ لِمَوْضِعِ

الثقة بالله والتوكل عليه ترك طلب الأولاد والعلوم وسائر المنافع . وهذا أيضا خروج عن الدين .

وقد قال جهالهم والمتأخرون منهم : لا يجب طلب شيء من ذلك ، وإن الطلب خذلان وحجابت ، وإن هذه العلوم تنفع إلهاما وبمواريث الأعمال . وهذه جهالة ، تدعو إلى ترك الدين والعمل بالعبادات . وإذا بطل ذلك من دين الأمة قبل خلق القائل بذلك ، بطل ما قالوه ووجب طلب كل رزق وأمر نافع وصح ما قلناه .

ومما يدل على فساد هذا القول وجميع أقاويلهم وأعتلايهم زور السمع والتوقيف على طلب الرزق ومدحه وحسن الثناء على طالبه في غير موضع من كتابه ؛ فلو كان طلبه بالتجارة وغيرها عوناً للظلمة ومؤدياً إلى أكل الحلال والحرام المختلطين أو إلى ترك التوكل والشك في خير الله ، عز وجل ، وضمانه الإيعاء الرزق ، لوجب أن يكون أمره بذلك والثناء به على فاعله أمراً بمعاونة الظلمة وأكل الحلال والحرام وترك التوكل عليه والأمر بالشك في غيره .

وقد أتفق على أنه غير أمر بذلك ولا مرغّب فيه ولا مثنى على فاعله ومعتقده . وقال الله ، تعالى : ﴿وَأَخْرُوهَ يَصْرَبُونَ فِي الْأَرْضِ يَنْتَعُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [٧٣ المزل] ٢٠ ، والضرب السقر والابتغاء الطلب ، فأخبر أنه من فضله ، إذا حصل لهم ، وأنهم طالبون لما هو تفضل منه . وهو لا يتفضل بما فيه ترك التوكل والشك في خبره ولا بما يكون عوناً للظلمة ولا بما فيه الحلال والحرام ؛ فثبت بذلك بطلان ما ذهبوا إليه .

١ تدعو : تدعو ، الأصل .

٢ وضمانه : وضمان ، الأصل .

٣ مثنى : مى ، الأصل .

وقد مَدَحَ اللهُ الْمُتَّبِعِينَ لِرِزْقِهِ بِالضَرْبِ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ ؛ فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ حَرَامًا ، لَمَّا أُمِرَ بِهِ وَأُطْلِقَهُ وَمَدَحَ فَاعِلَهُ ، فَقَالَ ، تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [٤ النساء ٢٩] ، فَحَرَّمَ الرِّبَا وَأَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ ، وَأُطْلِقَ [١٥٣ب] أَكْلَهُ بِالتَّجَارَةِ وَالتَّرَاضِي ، وَمِنْ أَعْظَمِ الطَّلَبِ لِلرِّزْقِ التَّجَارَةُ ، فَلَوْ كَانَ الطَّلَبُ مُحَرَّمًا ، لَمَّا قَالَ : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ ، بَلْ كَانَ يَقُولُ : وَلَا بِتِجَارَةٍ مِنْكُمْ . وَهَذَا يَبَيِّنُ فِسَادَ مَا قَالُوهُ .

وقال اللهُ ، تَعَالَى : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [٦٢ الجمعة ١٠] وَالْإِبْتَغَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالطَّلَبِ . وَهَذَا أُمِرَ مِنْهُ بِالطَّلَبِ . وَهُوَ لَا يَأْمُرُ بِشَيْءٍ مِّمَّا أَعْتَلُّوا بِهِ .

وقال ، تَعَالَى : ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [٥ المائدة ٩٦] وَالصَّيْدُ ضَرْبٌ مِنَ الطَّلَبِ ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مُحَرَّمًا ؟ وَقَالَ : ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [٥ المائدة ٤] وَمَنْ أَمَرَ بِالْأَكْلِ مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْنَا . وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ إِرْسَالَ الْجَوَارِحِ وَالْمَصِيرَ إِلَى الصَّيْدِ الْمُتَمَسِّكِ وَكُلِّ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ طَلَبٌ وَأَحْتِرَافٌ ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهُ ؟ وَكَيْفَ يَكُونُ أَمْرُهُ بِذَلِكَ أَمْرًا بِمَعُونَةِ الظَّلْمَةِ وَقَدْ قَالَ ، تَعَالَى : ﴿وَإِذَا خَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [٥ المائدة ٢] مَبِيحًا ؟ وَهُوَ لَا يَبِيحُ تَرْكَ التَّوَكُّلِ وَالشُّكِّ فِي خَيْرِهِ وَضَمَانِهِ .

وقال ، جَلَّ وَعَزَّ : ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [٢٤ النور ٣٢] ، وَذَلِكَ أُمِرَ بِالنِّكَاحِ . وَلَا بُدَّ فِيهِ مِنْ طَلَبٍ وَفِعْلٍ أَسْبَابٍ ، يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهِ .

وقال ، تَعَالَى : ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [٢٤ النور ٣٣] وَذَلِكَ أُمِرَ

بالكتابة على المال وهو طلب الرزق على وجه ، فقال ، تعالى : ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي يُرْجِي لَكُمْ أَلْفُكُمْ فِي الْبَحْرِ لِنَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [١٧ الإسراء ٦٦] ، فَأَبَاحَ ابْتِغَاءَ الْفَضْلِ بِرُكُوبِ الْبَحْرِ وَهُوَ نَهَاةُ الطَّلَبِ .

وقال ، سبحانه : ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ۚ إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [١٧ الإسراء ٢٦-٢٧] إلى قوله ، تعالى : ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [١٧ الإسراء ٢٩] ، وهذا نص منه على الأمر بتقدير ما في يده ، عليه السلام ، وتاديب لأثميه في الإنفاق والتخلف من التبذير خوف الإملاق . وكل ذلك طلب وتَسَبَّب إلى تحصيل الرزق . وهو دال على فساد قولهم .

ومما يدل على ذلك [١٥٤] أنه ، إن لم يجب طلب المرء الرزق لموضع ضمانه ، تعالى ، التَّكَلُّفُ بِالرِّزْقِ وَلِزْفِ التَّوَكُّلِ فِي حَصُولِهِ عَلَيْهِ ، وَجَبَ لِذَلِكَ أَنْ لَا يَطْلُبَهُ الْمَرْءُ لَوْلَدِهِ وَأَطْفَالِهِ وَبَهَائِمِهِ وَلَا لَطِفَلٍ ، قَدْ أَشْفَىٰ عَلَى التَّلَفِ لِأَجْلِ أَنَّهُ مَضْمُونٌ لَهُ وَلِكُلِّ حَيٍّ ، يَعْقِلُ وَلَا يَعْقِلُ ، الرِّزْقُ ، بَطْلُهُ لِلطِّفْلِ وَالطَّائِرِ ، تَرْكُ لِلثَّقَةِ بِاللَّهِ ، تعالى ، فِي ضَمَانِهِ وَشَكٌّ فِي خَيْرِهِ وَعَدُولٌ عَنِ التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ فِي الْقِيَامِ بِرِزْقِ الطِّفْلِ الرَضِيعِ . وهذا يوجب ترك الطَّلَبِ لِمَا يُغَذِّيهِ وَيَرْبِيهِ وَيَقِيمُ رَمَقَهُ أَنْ يَتَلَفَ لموضع الثقة بالله ولزوم التَّوَكُّلِ عَلَيْهِ فِي الرِّزْقِ .

وهذا أيضا خروج عن قول الأمة ورَدُّ للسمع والتوقيف وما وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ الْمُتَظَاهِرَةُ مِنْ أَنَّ طَلَبَ الرِّزْقِ لِلْعِيَالِ كَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ وَذُمْ مَنْ تَرَكَ السَّعْيَ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ لِعِيَالِهِ وَمَنْ يَمُوتُ<sup>١</sup> . وهي أكثر من أن تُحْصَى . ومن أكد ما يدل على فساد قولهم هذا ما رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ ، عليه السلام : (أَمَّا أَنْتُمْ



لَوْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَعَدَّاهُمْ كَمَا يُعَذِّبُ الطَّيْرَ تَعْدُوا حِمَاصًا وَتَرَوْحُ بِطَانًا). وقد عَلِمَ أَنَّهُ ، عليه السلام ، مُشَبَّهَ الْغَادِي الرَّايحِ مِنَّا فِي طَلَبِ الرِّزْقِ مِنْ وَجْهِ بِالطَّائِرِ الَّذِي يَغْدُو وَيَرَوْحُ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ لِنَفْسِهِ وَفِرَاحِهِ .

وكذلك يجوزُ أن يكونَ الْغَادِي الرَّايحِ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ مِنْ حِلِّهِ وَوَجْهِهِ مُتَوَكِّلًا ، وإن كَانَ طَالِبًا وَغَادِيًا وَرَايِحًا ، لَأَنَّ الطَّلَبَ لَهُ لَا يَنْفِي التَّوَكُّلَ عَلَيْهِ . ولذا يَجِبُ أَنْ يُقَارَنَ الطَّلَبُ بِأَنْ يُعْتَقَدَ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ يَطْلُبُ الرِّزْقَ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَالْمَسْأَلَةِ وَالتَّعَرُّضِ لِلتَّجَارَةِ ، ذَلِكَ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِحَصُولِ الرِّزْقِ عِنْدَ فِعْلِهِ وَتَكَلُّفِهِ ، وَأَنَّهُ لَا يَنَالُ بِالطَّلَبِ شَيْئًا لَمْ يُقَسِّمْ لَهُ ، بَلْ لَا يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَّا إِلَى مَقْسُومٍ لَهُ وَمُقَدَّرٍ ، وَإِنْ كَانَ السَّعْيُ وَالطَّلَبُ مِنْ أَسْبَابِهِ ، وَأَنْ يَقْنَعَ بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ ، تَعَالَى ، فَلَا يَسْخَطُهُ وَيَسْتَقْلَهُ ؛ فَإِذَا طَلَبَ وَهَذِهِ حَالُهُ ، كَانَ مُتَوَكِّلًا ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا طَلَبَ بِالْقَوْلِ مِنَ اللَّهِ الرِّزْقَ [١٥٤ب] وَسَأَلَهُ إِيَّاهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَا يُعْطَى إِلَّا مَا قُسِمَ لَهُ وَقُدِّرَ ، وَإِنْ كَانَ السُّؤَالُ وَالطَّلَبُ مِنْهُ ، تَعَالَى ، أَحَدَ أَسْبَابِهِ ، كَانَ مَعَ السُّؤَالِ وَالطَّلَبِ مُتَوَكِّلًا . وقد قَالَ ، تَعَالَى : ﴿ وَسْئَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ، [٤ النساء ٣٢] ، فَأَمَرَ بِالسُّؤَالِ لَهُ وَهُوَ طَلَبُ مِنْهُ ، وَلَيْسَ فِيهِ تَرْكُ التَّوَكُّلِ وَالثَّقَةِ بِضَمَانِهِ . وَكُلُّ الْأُمَّةِ تَقُولُ بِلِسَانٍ وَاحِدٍ : اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الْحَرَامَ وَلَا تَرْزُقْنَا ! وَأَرْزُقْنَا الْحَلَالَ وَبَارِكْ لَنَا فِيهِ ! وَلَيْسَ هَذَا السُّؤَالُ بِتَرْكِ لِلتَّوَكُّلِ وَالثَّقَةِ بِهِ . وَإِذَا كَانَ الطَّلَبُ بِسُؤَالِهِ لَيْسَ بِتَرْكِ لِلتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ ، كَانَ أَيْضًا طَلِبُهُ بِكُلِّ وَجْهِ مَا دُونَ فِيهِ لَيْسَ بِتَرْكِ لِلتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ وَإِذَا كَانَ أَيْضًا طَلِبُهُ ، بَطَلَ مَا قَالُوهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَثَبَّتْ وَجُوبُ طَلَبِ الرِّزْقِ تَارَةً وَالنَّدْبُ إِلَيْهِ أُخْرَى وَإِبَاحَتُهُ تَارَةً عَلَى حَسَبِ مَا نَزَّلْنَاهُ . وبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

١ يغدو : يغدوا ، الأصل .

٢ وإذا : إضافة في الهامش الأيمن ، مُشَارٌ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ .

باب الكلام في جهة وجوب طلب العبد الرزق وحسنه ووجوه الفوائد بطلبه

قد بيَّنا فيما سَلَفَ أَنَّهُ لا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ طَلْبُ الْمَنَافِعِ وَالْأَرْزَاقِ  
وَدَفْعُ الْمَضَارِّ رَدًّا لِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يُوصَفْ بِأَنَّهُ  
حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، فَإِنَّهُ لا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُخَرَّمٌ وَمَحْظُورٌ وَلَا بِأَنَّهُ قَبِيحٌ وَلَا بِأَنَّهُ  
لَيْسَ لِلطَّالِبِ طَلَبُهُ .

وَقَدْ مَرَّ مِنْ بَيَانِ ذَلِكَ مَا يُعْنِي عَنْ رَدِّهِ ، فَوَجَبَ بِذَلِكَ أَنْ تَكُونَ جِهَةُ وُجُوبِهِ ، إِذَا  
وَجَبَ ، لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ جَوَّزَ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا يَجِبُ بِالسَّمْعِ عَلَى  
مَا رَتَّبْنَاهُ مِنْ قَبْلُ .

وُجُوهُ الطَّلَبِ لَهُ بِخِلَافٍ ؛ فَرُبَّمَا كَانَ بِالْحِرْفِ وَالصَّنَائِعِ وَرُبَّمَا كَانَ بِالتِّجَارَةِ وَرُبَّمَا  
كَانَ بِطَلَبِ الْمُبْتَاعِ وَالسَّبْقِ إِلَيْهِ مِنْ مَوَاضِعِهِ وَمَطَائِيهِ وَرُبَّمَا كَانَ بِالصَّيْدِ وَرُبَّمَا كَانَ  
بِمَسْأَلَةِ الْغَنِيِّ وَالتَّصَدُّقِ مِنْهُ . وَإِنْ كَانَ مَسْأَلَةُ هَدِيَّةٍ وَصِلَةٍ ، فَلَيْسَ بِصَدَقَةٍ . وَقَدْ  
يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ الْهَدِيَّةَ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ وَالوَاحِدُ وَغَيْرُ الْوَاحِدِ ؛ فَأَمَّا مَسْأَلَةُ الصَّدَقَةِ  
وَأَخْذُ أَمْوَالِ الصَّدَقَاتِ ، فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ [١٥٥] لِلوَاحِدِ ، بَلْ لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ  
الْمَسْكِنَةِ وَالْفَقْرِ وَالْعَجْزِ عَلَى الصِّفَاتِ الْمَخْصُوصَةِ ؛ فَأَمَّا طَلْبُ الْمَرْءِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ  
جِهَةِ الْعَقْلِ مَا يَكُونُ مُتَّفَعًا بِهِ وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالطَّلَبِ مِنْهُ لِعَجْزِهِ عَنْ أَخْذِهِ مِنْهُ  
وَأَنْتِزَاعِهِ مِنْ يَدِهِ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحْظُورٍ وَلَا قَبِيحٍ ، سَوَاءَ كَانَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ، وَكَيْفَ  
تَصَرَّفْتَ بِهِ الْحَالُ ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ السَّمْعُ مِنْ تَصَدُّقِ الْغَنِيِّ وَطَلْبِهِ ؛ فَأَمَّا الْعَقْلُ ، فَلَا  
يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَحْظَرُهُ عَلَى مَا بَيَّناهُ مِنْ قَبْلُ .

وَقَدْ يَكُونُ طَلَبُهُ بِالْجِهَادِ وَإِحَازَةِ الْغَنَائِمِ وَكُلِّ وَجْهِ ، جَزَتْ الْعَادَةُ بِحَصُولِ الرِّزْقِ عِنْدَ  
مُبَاشَرَتِهِ وَاكْتِسَابِهِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ الطَّلَبُ بِهِ ، إِذَا وَجَبَ طَلْبُ الرِّزْقِ لِنَفْسِهِ  
وَمَنْ يَمُوتُ وَلِقَضَاءِ دَيْنِهِ وَإِخْرَاجِ إِفَادَتِهِ وَيَحْسُنُ ، إِذَا نَدَبَ إِلَيْهِ وَيَكُونُ مَبَاحًا لِلطَّلَبِ

به ، إذا كَانَ الطَلْبُ مباحًا على ما قُلْنَاهُ مِنْ أَقْسَامِهِ مِنْ قَبْلُ .

وَيُقْبَحُ مِنَ الْعَبْدِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ طَلْبُ الرِّزْقِ وَالْمَنَافِعِ بِوَجْهِ مُحَرَّمٍ مُحْظُورٍ مِنْ غَضَبٍ وَسُرْقَةٍ وَغَنَاءٍ وَلَهْوٍ وَبَيْعِ خَمْرٍ وَخَنْزِيرٍ وَزِنَا وَلِوَاطِئٍ وَعَمَلٍ وَوَلَايَاتٍ ، كَحَكْمٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ مِنْ قَبْلِ مَنْ لَيْسَ لَهُ تَعْلِيلُ ذَلِكَ وَالنَّظَرُ فِيهِ مِنَ الْأَيْمَةِ وَخُلَفَائِهِمْ ، وَبِكُلِّ وَجْهِ وَرَدَ السَّمْعُ بِتَحْرِيمِ الْكَسْبِ بِهِ ، مِنْ نَحْوِ كَسْبِ الْحَجَّامِ وَأَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْأَذَانِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ عِنْدَ مَنْ رَأَى تَحْرِيمَ ذَلِكَ وَأَمْثَالِ هَذَا مِنْ كُلِّ مَا نُهِيَ عَنْ التَّكْسِبِ بِهِ وَأَخْذِ الْأَجْرِ عَلَيْهِ ؛ فَهَذَا جُمْلَةُ طَرِيقِ الْقَوْلِ فِي وُجُوبِ طَلْبِهِ وَحُسْنِهِ وَقُبْحِهِ وَمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## فصل

فإن قال قائل : فإذا كُنْتُمْ قد بَيَّنَنْتُمْ فيما سَلَفَ تَكْفُلُ القديم ، تعالى ، بأرزاق الخلق وضمانها ، وأنه لا بُدَّ أن يكونَ رازِقًا لكلِّ ذي أَجَلٍ مِنَ الأحياء ، وأنه لا بُدَّ أن يفعلَ ذلكَ ، وأنه أيضًا عالمٌ في أَزَلِهِ بأنه لا بُدَّ أن يَرْزُقَ سائلَ الرزقِ أو عالمٌ بأنه لا يَرْزُقُهُ ما طَلَبَهُ ، وأنه كانَ في الأَزَلِ عالمًا بأنه يَرْزُقُهُ ، فإنه لا بُدَّ أن يفعلَ ذلكَ ، سألَ طالبُ الرزقِ أو لم يَسْأَلْ ذلكَ . وإن كانَ عالمًا بأنه لا يَرْزُقُهُ ، فإنه محالٌ [١٥٥ب] أن يَرْزُقُهُ ، وإن سألَ ذلكَ وطلَبَهُ ؛ فما وَجْهُ حُسْنِ طَلَبِ الرزقِ منه ، تعالى ، وَجْهُ حُسْنِ التَّعَبُّدِ بالرغبة فيه والطلَبِ له ؟

قيلَ له : أوَّلُ ما في هذا أَنَّهُ ، إذا كانَ لا بُدَّ من وقوعِ فعلِ الرزقِ منه ، تعالى ، أو منَعِهِ لكونِهِ معلومًا في القديمِ ومَقْسُومًا المنع أو العطاء ، فلا بُدَّ أيضًا من كونه أَنَّهُ أَمَرَ بأزله<sup>١</sup> بطلبِ الرزقِ ، لأنَّ أمرَهُ بذلكَ مِنْ صفاتِ نَفْسِهِ لعلِمِهِ وقدرتِهِ ، وهو لم يَزَلْ عالمًا<sup>٢</sup> أَنَّهُ أمرَهُ بطلبِ الرزقِ لكلِّ مأمورٍ بذلكَ . ولا بُدَّ من كَوْنِ ما عَلِمَهُ مِنْ أمرِهِ بذلكَ على ما عَلِمَهُ ، كما لا بُدَّ من حصولِ الرزقِ أو منَعِهِ ، إذا كانَ المعلومُ أَحَدَهُما . ولا يقالُ عِنْدَنَا : إِنَّهُ متكَلِّمٌ وأَمَرَ ونَاهٍ لعلَّةٍ سوى وجودِ كلامِهِ الذي هو أمرُهُ ونَهْيُهُ . ولا يجوزُ تعليلُ حصولِهِ بحصولِ فائدةٍ له ، سبحانه ، أو للمأمورِ أو لغيرِهِما ، كما أَنَّهُ لا يجوزُ أن يقالَ : إِنَّهُ لم يَزَلْ عالمًا قَادِرًا لفائدةٍ أو لغيرِهِ أو لعلَّةٍ سوى وجودِهِما ، ولأنَّهُم قد رَغَمُوا في ما هو لم يَزَلْ موجودًا وكلِّ ما يجبُ حصولُهُ ووجودُهُ لا يَصِحُّ تعليلُ حصولِهِ لمَعْنَى أو لفائدةٍ أو أمرٍ ، يكونُ جَالِيًا له ومُقْتَضِيًا لوجودِهِ . هذا جوابُ مَنْ طَالَبَنَا بجوابِ هذا السؤالِ مِنَ القدريةِ .

١ بأزله : ارله ، الأصل .

٢ عالما : عالم ، الأصل .

على أنه سؤال علينا وعليهم في العلم لا محالة ، لأنهم لا يُخَالِقُونَ في أنه لم يَزَلْ عالِمًا بأنه يرزق السائل أو يمنعه ، ولا بدّ مِنْ فِعْلِهِ أَخَذَ الْأُمْرَيْنِ ؛ فالسؤال مُتَوَجِّهٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لِأَجْلِ أَنَّهُمْ مُخْتَصُّونَ أَيْضًا بِالْقَوْلِ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِعْلُ الرِّزْقِ لِلْسَائِلِ أَوْ مَنَعُهُ هُوَ الْأَصْلَحُ فِي التَّكْلِيفِ ، فَإِنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَفْعَلَهُ ، سَأَلَ ذَلِكَ السَّائِلُ أَوْ لَمْ يَسْأَلْهُ . وَلَيْسَ لَهُمُ الْمَطَالَبَةُ بِجَوَازِ ذَلِكَ .

وإن سأل عن هذا مَنْ لَا يَقْرُرُ بِأَنَّهُ ، تعالى ، لم يَزَلْ عالِمًا ، قاصِدًا به الْقَدْحَ فيما نقولُهُ مِنْ ذَلِكَ ، فجوابُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ السَّوْأَلَ أَيْضًا مَعْلُومٌ كَوْنُهُ ، وَالْأَمْرُ بِهِ فِي الْأَزَلِّ مَعْلُومٌ حَصُولُهُ ؛ فَإِنَّمَا يَحْصُلُ الْأَمْرُ بِهِ وَيَقَعُ السَّوْأَلُ لِكُونِهِ مَعْلُومًا وَقَوْعُهُ وَمَعْلُومًا الْأَمْرُ بِهِ . وَهَذَا مُسْتَكِبٌّ مِنَ الْجَوَابِ .

ويقالُ لهم : وَلَوْ غَلَقَ أَمْرُهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِطَلَبِ [١٥٦] الرِّزْقِ وَكَوْنِ الطَّلَبِ لَهُ مِنْ الطَّالِبِ لِفَائِدَةٍ ، لَصَحَّ وَأُمْكِنَ الْقَوْلُ بِذَلِكَ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَمْرَ بِطَلَبِهِ خُتُوعٌ لِلَّهِ وَخُشُوعٌ وَلُجُوءٌ وَأَنْقِطَاعٌ إِلَيْهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَقَطْعُ الطَّمَعِ مِنَ الْخَلْقِ وَالتَّعَلُّقِ بِهِمْ . وَذَلِكَ مِنْ أَكْثَرِ الْفَوَائِدِ<sup>١</sup> .

وفيه أَيْضًا وَجْهٌ آخَرٌ مِنَ الْفَائِدَةِ ، وَهُوَ أَنَّ التَّعَبُّدَ بِذَلِكَ أَمْتِحَانٌ بِفِعْلِ قُرْبَةٍ لِفَاعِلِهَا<sup>٢</sup> ثَوَابٌ عَلَيْهَا ؛ فَطَالِبُ الرِّزْقِ ، إِذَا قَصَدَ بِالطَّلَبِ أَمْتِحَانًا مُوجِبَ الْأَمْرِ بِهِ وَطَاعَةَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِفِعْلِهِ ، كَانَ مُتَابًا ؛ فَصَارَ الْأَمْرُ بِطَلَبِهِ بِمِثَابَةِ الْأَمْرِ بِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يُعْرَضُ الْمَكْلُوفُ بِفِعْلِهَا لِلثَّوَابِ ، إِذَا كَانَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ . وَهَذِهِ أَيْضًا فَائِدَةٌ حَاصِلَةٌ فِي الطَّلَبِ وَالْأَمْرِ بِهِ .

١ ولجاء : ولجا ، الأصل .

٢ الفوائد : الفوائد ، الأصل .

٣ لفاعلها : فاعلها ، الأصل .

٤ لطالب : طالب ، الأصل .

وفيه أيضًا مِنَ الْفَوَائِدِ أَنَّ الْمُتَعَبِّدَ بِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ، عَزَّ وَجَلَّ ، قَدْ عَلِمَ أَنَّ  
أَحَدَ سَبَابِ الرِّزْقِ الطَّلَبُ وَالسَّوَالُ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ السَّائِلُ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ  
يَسْأَلْ مَا رُزِقَهُ ، فَيَكُونُ لاعتقاده ذَلِكَ وجواز كونه في المعلوم في الطَّلَبِ والسَّوَالِ  
فائدة ، هي فِعْلُ سَبَبٍ مِنْ سَبَابِ الرِّزْقِ .

وقد يُتَعَبَّدُ ، تعالى ، بطلب الرزق لكونه لُطْفًا له في فِعْلٍ مَا كَلَّفَ مِنَ الْعِبَادَاتِ  
وَمُسْتَهْلًا لدواعيه إِلَى فِعْلِهَا أَوْ لكونه لُطْفًا في تعريضه للعِقَابِ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَطْعَى  
وَيُقْسَدُ عِنْدَ مَنْعِهِ الرِّزْقَ مع السَّوَالِ . وذلك حَسَنٌ مِنْهُ وَعَدْلٌ فِي حَكَمَتِهِ عَلَى مَا  
بَيَّنَّاهُ فِي بَابِ التَّعْذِيلِ وَالتَّجْوِيرِ وَالْأَصْلَحِ وَالتَّكْلِيفِ .

وَمِنْ فَوَائِدِ الْأَمْرِ بِطَلَبِ الرِّزْقِ أَيْضًا تَجْوِيزُ سَائِلِهِ إِجَابَةَ سُؤْلِهِ أَنَّهُ إِذَا سَأَلَ أَجِيبَ ،  
فَيَتَعَلَّقُ أَمَلُهُ بِذَلِكَ وَيَتَعَجَّلُ السُّرُورَ بِهِ ، وَيَصِيرُ ذَلِكَ انْقِطَاعًا مِنْهُ وَتَأْمِيلًا لَهُ وَلِإِجَابَةِ  
الرَّغْبَةِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، صَحَّ مَا قُلْنَا مِنْهُ وَبَطُلَ تَعَاطِي الْقَدَحِ فِي كَوْنِهِ أَمْرًا  
بطلب الرزق مع تَقَدُّمِ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ يَرْزُقُ السَّائِلَ أَوْ لَا يَرْزُقُهُ وَبِأَنَّهُ قَاسِمٌ لَطَائِلِهِ أَوْ غَيْرُ  
قَاسِمٍ لَهُ .

وَشَيْءٌ آخَرُ أَيْضًا ، وَهُوَ أَنَّ الرِّزْقَ مِنَ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، فَضْلٌ غَيْرُ وَاجِبٍ ، كَيْفَ  
تَصَرَّفْتَ بِهِ الْحَالُ ، إِنْ كَانَ لُطْفًا وَصَلَاحًا فِي التَّكْلِيفِ [١٥٦ب] أَوْ لَمْ يَكُنْ  
كَذَلِكَ . وَطَلَبُ التَّفَضُّلِ سَائِعٌ حَسَنٌ مَأْمُورٌ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَفَضِّلُ بِهِ عَالِمًا بِأَنَّهُ  
سَيَفْعَلُهُ لَا مُحَالَةً . وَقَدْ قَالَ ، عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [٤ النساء  
٣٢] وقال : ﴿ فَأَدْعُوهُ مُخْلِصِينَ ﴾ [٤٠ غافر ٦٥] وقال : ﴿ أَتَمْنَى يُجِيبَ الْمُضْطَرُّ  
إِذَا دَعَاهُ ﴾ [٢٧ النمل ٦٢] وقال : ﴿ مَا يَغْنَبُوا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ ﴾ [٢٥  
الفرقان ٧٧] فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ ، أَمَرَ فِيهَا بِالْإِدْعَاءِ وَالرَّغْبَةِ فِيهَا هُوَ ، تَعَالَى ، لَمْ يَزَلْ

عالمًا بأنه يفعلُهُ أو لا يفعلُهُ ، ولأنَّ في الدُّعاءِ والرَّغبةِ إقرارًا بأنَّه نِعْمَةٌ وتفضُّلٌ مِنَ الرَّازِقِ المرغوبِ إليه ، تعالى . وهذا واضحٌ في جوازِ ما سألُوا عنه .

## فصل من القول في ذلك

وتلزم القدرة خاصة أن لا يحسن من العبد إطلاق طلب الرزق وسوائيه من الله ، تعالى ، إلا بشرط أن يكون مصلحة في التكليف أو لا يكون فسادا في التكليف لأجل أن الرزق عندهم على ثلاثة أقسام ؛ فضررت منه مصلحة في التكليف ، وضرت منه مفسدة فيه ، وضرت منه لا مصلحة ولا مفسدة فيه .

وقد زعموا أن ما كان منه مصلحة في التكليف ، فلا بد أن يفعله القديم ، تعالى ، ولا محالة ، وألا كان سفيها بخيلا مستقيما للمكلف وخارجا عن الحكمة وممن لا يجب عبادته . وما كان منه مفسدة في التكليف ، وجب عليه أيضا ولمنه أن لا يفعله واستحال منه فعله ، لأنه مستقيس به ، إذا فعله ، وموّد به إلى القبيح وترك الطاعة . وذلك سفة مستحيل . وما لا يتعلق فعله بمصلحة ولا مفسدة في التكليف ، فإن فعله تفضل منه ، يحسن منه أن يفعله ويحسن منه منعه ، لأنه منع التفضل . وذلك ليس بقبيح . وإذا كان ذلك كذلك ، قبح من العبد طلب الرزق بغير كونه تفضلا وكونه مصلحة في باب التكليف أو غير مفسدة فيه .

وقد علم أن الأمة قاطبة قبل خلق القدرة تطلق هذه الرغبة بغير شريطة ؛ فلو كان من الرزق واجبا فعله أو واجبا منعه ، لم يحسن طلبه إلا بشرط كونه من قبيل التفضل ، وأن لا يكون فسادا في التكليف . وكل مسلم يعلم [١٥٧] أنه عند الرغبة والطلب لا يخطر هذا التقييد بباله ؛ فعلم بذلك أن الرزق كله تفضل ، وأنه حسن منه ، عز وجل ، منعه ، وإن كان في إعطائه مصلحة في التكليف ، وأن فعل اللطف غير واجب عليه ، رزقا كان أو غيره . وسنشرح القول في ذلك من بعد ، إن شاء الله ، عز وجل<sup>١</sup>.

١ عز وجل : إضافة في طرف السطر ، الأصل .



وقد رُكِبَ الْمُتَأَخَّرُونَ منهم عِنْدَ هَذِهِ الْمَطَالِبَةِ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنَ الْمُكَلِّفِ طَلْبُ الرِّزْقِ إِلَّا بِشَرِيطَةٍ مُضْمَرَةٍ أَوْ مُظْهِرَةٍ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ السَّائِلُ ظَاهِرًا وَفِي نَفْسِهِ : اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي ، إِنْ كَانَ الرِّزْقُ مَصْلَحَةً وَإِنْ كَانَ تَقْضِيًّا غَيْرَ مَصْلَحَةٍ وَلَا فَسَادٍ فِي التَّكْلِيفِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ طَلْبُ الرِّزْقِ إِلَّا بِهَذِهِ الشَّرِيطَةِ . وَمَتَى لَمْ يَشْرُطْهَا ، كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى سُؤَالِهِ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَأْتِنُ أَنْ يَكُونَ فَسَادًا قَبِيحًا . وَذَلِكَ غَيْرُ سَائِعٍ فِي الرُّغْبَةِ . وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

وَقَدْ ائْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الشَّرِيطَةِ ؛ فَقَالَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ : لَا يَجِبُ ذَلِكَ ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُشْرَطَ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فَسَادًا فِي التَّكْلِيفِ ، وَذَلِكَ مُنْتَفِعٌ ؛ فَأَمَّا بِشَرِيطَةٍ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً فِي التَّكْلِيفِ ، فَإِنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ، لِأَنَّ مِنَ الرِّزْقِ الْمُنْتَفِعِ بِهِ فِي الدُّنْيَا بِمَا لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ فِي التَّكْلِيفِ وَلَا مَفْسَدَةٍ وَلَا يَقْبَحُ فِعْلُهُ لِلنَّفْعِ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَإِنْ لَمْ يُنْتَفَعْ بِهِ فِي بَابِ التَّكْلِيفِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْلَحَةٍ فِي التَّكْلِيفِ فَسَادًا فِيهِ . وَهَذَا أَوْلَى عَلَى قَوْلِهِمْ ، فَإِنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الصَّلَاحَ فِي الدُّنْيَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فَسَادًا وَلَا صِلَاحًا فِي التَّكْلِيفِ .

فَأَمَّا الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْهُمْ الْقَائِلُونَ بِوُجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ فِي بَابِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّكْلِيفِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ عَلَى قَوْلِهِمْ طَلْبُهُ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَصْلَحَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ فِي الْآخِرَةِ ، وَجَبَ عَلَيْهِ لَا مُحَالَاةَ فِعْلُهُ وَكَانَ سَفِيهَاً بِتَرْكِهِ . وَإِنْ كَانَ مَفْسَدَةً فِي الْآخِرَةِ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا مُحَالَاةَ فِعْلُهُ ، لِأَنَّهُ أَسْتَفْسَادٌ لِلْمُكَلَّفِ . وَذَلِكَ سَفَهٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْحِكْمَةِ ؛ فَلَا فَايِدَةَ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي الطَّلَبِ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا تَقْضِيَّةَ فِيهِ ، بَلْ مَنَعُهُ أَوْ إِعْطَاؤُهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ لَا مُحَالَاةَ .

وَقَدْ [١٥٧ب] قَالَ الْبَصْرِيُّونَ أَيْضًا : إِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ حُسْنُ طَلَبِ الرِّزْقِ وَإِنْ عَلِمَ طَالِبُهُ أَنَّهُ مَصْلَحَةٌ إِلَّا عِنْدَ الرُّغْبَةِ وَالطَّلَبِ لَهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ فَعَلَ لَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَطَلَبٍ ، لَمْ

يَكُنْ مصلحةً . وهذا عِنْدَنَا غَيْرُ مُنْتَبِعٍ ، لَأَنَّهُ قد يجوزُ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ حَالِ الْمَرْءِ أَنَّهُ إِذَا رَزِقَ عَلَى وَجْهِ الإِجَابَةِ لمسألةٍ ، كَانَ الرِّزْقُ له عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ هو المصلحةُ ، وَأَنَّهُ إِذَا رَزِقَ عَنْ غَيْرِ طَلَبٍ ، كَانَ مفسدةً له ، وَأَنَّهُ متى رَزِقَ عَلَى وَجْهِ الإِجَابَةِ لَطَالِبِهِ ، تَوَقَّرَتْ دَوَائِجُهُ عَلَى فِعْلِ الطَّاعَةِ وَالنَّظَرِ فيما يجبُ عَلَيْهِ وَأَجْتِنَابِ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَأَنَّ ابْتِدَاءَهُ بِالرِّزْقِ عَنْ غَيْرِ مسألةٍ ليس يُلْطَفُ له فِي التَّكْلِيفِ .

وكلُّ كلامهم فِي هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ فِي بَابِ الدِّينِ ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ بِوُجُوبِهِ فِي الدُّنْيَا وَالدِّينِ . وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْ بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَالِى أَنْ نَبْلُغَ إِلَى بَسْطِ الْكَلَامِ عَلَيْهِمْ فِيهِ ، يَقَالُ لَهُمْ : إِذَا حَسُنَ مِنَ الْعَبْدِ طَلَبُ الرِّزْقِ بِشَرِيطَةٍ أَنْ يَكُونَ مصلحةً فِي التَّكْلِيفِ ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، لَا بَدَّ أَنْ يَفْعَلَهُ ، إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلْهُ الْعَبْدُ فِعْلَهُ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ حُسْنِ سَوَالِكُمْ لَهُ فِعْلُ الْآلَامِ فِيكُمْ وَالْأَسْقَامِ وَالزَّمَانَةِ وَيُطْلَأَنَّ الْحَوَاسِيَ بِشَرِيطَةٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مصلحةً فِي التَّكْلِيفِ ؟ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ؟ وَإِذَا أَجْمَعْتَ الْأُمَّةُ وَأَنْتُمْ مَعَهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنَّا طَلَبُ الْعَمَى وَالزَّمَانَةِ وَالْأَمْرَاضِ بِشَرِيطَةٍ أَنْ تَكُونَ مصلحةً فِي التَّكْلِيفِ ، وَجَبَ أَيْضًا أَنْ لَا يَحْسُنَ مِنَّا طَلَبُ الرِّزْقِ بِشَرِيطَةٍ كَوْنِهِ مصلحةً فِي التَّكْلِيفِ ، لِأَنَّ فِعْلَ الْآلَامِ بِكُمْ ، إِذَا كَانَ مصلحةً فِي التَّكْلِيفِ ، أَصْلَحَ مِنْ تَرْكِهَا وَفِعْلُ جَاعِلِ اللَّذَاتِ بِكُمْ . وَإِذَا لَمْ تَحْسُنِ الرَّغْبَةُ فِي ذَلِكَ ، بَطُلَ مَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ حُسْنُ مسألةِ الرِّزْقِ مِنَ الشَّرْطِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ ، فَارْتَفُوا الْأُمَّةُ وَتَرَكُوا قَوْلَهُمْ .

وَقِيلَ لَهُمْ : فَقُولُوا : اللَّهُمَّ أَزْمِنَا وَأَبْطِلْ عَقُولَنَا وَحَوَاسِنَا وَأَسْلُبْنَا عَوَاقِلَكِ وَنَعْمَكَ الْعَاجِلَةَ ! إِنْ كَانَ مصلحةً لَنَا . وَهَذَا مَا لَا يَصِيرُ إِلَى .

فإن قالوا : لا حاجة [١٥٨] بنا إلى الرغبة في ذلك ، لأنه إن كان ذلك مصلحة ، فإنه سيفعله وإن لم نسأله ففعله ؛ فلا معنى للمسألة فيه .

قيل لهم : والرزق ، فإن كان مصلحة في التكليف ، فإنه سيفعله لا محالة وإن لم يسأله ؛ فلا وجه لسؤالهم .

وإن قالوا : قد ورد السمع بالأمر بمسألة فضل الله ورزقه الذي هو مصلحة في التكليف ، ولم يرد بأن نسأله الزمالة والمرض بهذه الشريطة . ولم يفصل السمع بين الأمر بالرغبة في أحدهما دون الآخر إلا لفضل معقول ، وهو أنه قد علم طالب الرزق بهذه الشريطة بأنه طالب للمنفعة ومجتهد في تحصيلها ومأمور بذلك ، لأنه لطفت له في فعل الحسن وترك القبيح لأجل أنه معلوم أن طالب النفع بالرزق وغيره والمجتهد في تحصيله أقرب إلى طلب النفع بحصول الثواب والحذر من العقاب وأجتناب فعل ما يوجب ويؤدي إليه ؛ فلذلك صار طلب الرزق ، وإن كان مصلحة في التكليف ، حسنا ، والأمر به حسن ووجه الحكمة . وليس هذه حال طالب الآلام والأسقام ، لأن طالب ذلك ليس من شأنه التحرز من الضرر وطلب النفع بثواب أو غيره ؛ فافترقت الحال في الأمر بسؤال الأمرين .

يقال لهم : لم قلتم : إن طالب الألم بشرطة كونه مصلحة في التكليف لا يرغب في الثواب ولا يخذر من عقاب المعصية ولا يدعو إلى فعل الألم به ومسألته إلى الرغبة في فعل الطاعة وأجتناب المعصية لقبحها ووجوب عقابها ؟ وما أنكرتم أن يكون طالب المرض والسقم ، إن كان مصلحة في التكليف ، أقرب إلى فعل

١ لأنه : فانه ، الأصل .

٢ بأنه : - ، الأصل .

٣ يحذر : ننحذر ، الأصل .

٤ ووجوب : وجوب ، الأصل .

الحسنِ وَاجْتِنَابِ الْقَبِيحِ ؟ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَطْلُبُ الْأَلَمَ لِيُدْفَعَ ضَرَرٌ مِنْ عِقَابِ جَهَنَّمَ وَأَقْتِرَافِ الْمَعْصِيَةِ الْمَوْجِبَةِ لَهُ ؛ فَهُوَ ، إِذَا طَلَبَ الْأَلَمَ ، إِنْ كَانَ مَصْلَحَةً فِي التَّكْلِيفِ وَخَوْفَ عِقَابِ الْمَعْصِيَةِ الْمَوْجِبَةِ وَتَرْكِ الطَّاعَةِ ، أَقْرَبُ إِلَى تَرْكِ الْقَبِيحِ خَوْفَ عِقَابِهِ مِنْ طَالِبِ النِّفْعِ بِالرِّزْقِ . وَالتَّنْفَعُ أَسْهَلُ مِنْ طَلَبِ اللَّطْفِ بِالْمَرْضَى وَالسُّقْمِ ؛ فَإِنَّ طَالِبَهُ بِهَذَا الْوَجْهِ أَخْرَصَ عَلَى فِعْلِ الْحَسَنِ [١٥٨ب] وَتَرْكِ الْقَبِيحِ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

وإن قال منهم قائل : إِنَّمَا لَمْ يَأْمُرْ بِطَلَبِ الْمَرْضَى وَالسَّقَمِ ، إِذَا كَانَ مَصْلَحَةً فِي التَّكْلِيفِ ، لِعِلْمِهِ بِأَنَّ طَلَبَ ذَلِكَ بِشَرِيطَةِ إِنْ كَانَ مَصْلَحَةً فِي التَّكْلِيفِ لَيْسَ بِمَصْلَحَةٍ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَأْمُرْ بِهِ وَيَتَنَذَّرْ إِلَيْهِ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : وَكَيْفَ لَا يَكُونُ طَلَبُ مَا هُوَ مَصْلَحَةٌ فِي التَّكْلِيفِ لَطْفًا وَمَصْلَحَةً ؟ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقْبَحَ رَغْبَتُنَا إِلَيْهِ فِي الْعَصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْمَعُونَةِ عَلَى مَا أَمَرْنَا ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَسْأَلَتَنَا إِثَاءَ ذَلِكَ وَرَغْبَتَنَا إِلَيْهِ فِيهِ وَفِي أَنْ يَصْلَحَنَا وَيُؤَفِّقَنَا مَفْسَدَةً فِي التَّكْلِيفِ ؟

وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ أَمْرَهُ لَنَا بِأَنْ يَصْلَحَنَا وَيُؤَفِّقَنَا وَيَسْهَلَ لَنَا سَبِيلُ الرَّشَادِ أَمْرٌ بِمَا هُوَ لُطْفٌ مِنْ قَوْلِنَا وَرَغْبَتِنَا ، لِأَنَّهُ سَوَالُ مَصْلَحَةٍ ، فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَسْأَلَتُنَا لَهُ أَنْ يَمْرُضَنَا ، إِنْ كَانَ الْمَرَضُ مَصْلَحَةً لَنَا فِي التَّكْلِيفِ ، غَيْرَ مَصْلَحَةٍ ، بَلْ تَكُونُ الرِّغْبَةُ فِي ذَلِكَ مَفْسَدَةً ؟ وَإِذَا بَطُلَ هَذَا بِاتِّفَاقٍ ، بَطُلَ مَا حَافِلُوا بِهِ الْفَصْلُ .

## فصل

وإن قالوا : الفرق بين حُسن طلب الرزق وسَعَتِهِ ، إذا كَانَ مصلحةً في التكليف ، وبين طلب الأمراض والأسقام أَنَّ طالبَ المرضي لا يَأْمُرُ أن يكونَ طلبُهُ له شيئاً لكونه مصلحةً ، فيكونُ مقدّماً على فعلٍ ، يكونُ مرضُهُ عندَ إيقاعِهِ مصلحةً له ، فيكونُ بذلك مُجْتَلِباً بالطلبِ ضرراً . ولولا طلبُهُ ، لم يَكُنِ الضَّرَرُ لاجِئاً به . وليسَ هذِهِ حالُ طلبِ الرزق ، لأنَّهُ طَلَبٌ لِمَنْفَعَةٍ ، فسؤالُهُ ، إن كَانَ سَبَباً له ، فإنه سببٌ لِنَفْعٍ يَجْتَلِبُهُ ؛ فَأَفْتَرَقَ الْأَمْرَانِ .

يقالُ لهم : إذا كَانَ طالبُ المرضي إنَّمَا يَطلبُهُ ، إذا كَانَ مصلحةً في الدِّينِ ، فهو إذا جَوَزَ كَوْنَ الطَّلَبِ له سَبَباً لكونه مصلحةً ، فإنه لَعَمْرِي طالبٌ لِضَرَرٍ يَجْتَلِبُ به نَفْعاً عَظِيماً وهو الخلودُ في الجَنَّةِ بِفِعْلِ الْوَاجِبَاتِ ، وَيَبْقَى الضَّرَرُ الَّذِي يَجْتَلِبُهُ بِالمَسْأَلَةِ ضَرراً عَظِيماً أعظمَ ممَّا أَجْتَلَبَهُ وهو عقابُ جهنَّمَ .

وقد يَحْسُنُ مِنَ الْإِنْسَانِ أَجْتِلَابُ الْمَضَارِّ الشَّاقَّةِ لِدَفْعِ مَضَارِّ أَعْظَمَ مِنْهَا ، يَعْلَمُ أَنْدِفَاعُهَا عَنْهُ [١٥٩أ] بِالضَّرَرِ الْيَسِيرِ أَوْ لَظَرٍ ذَلِكَ ، كَالَّذِي يَحْسُنُ مِنْهُ الْعَدُوُّ وَالْهَرَبُ مِنَ السَّبْعِ وَالسَّعْيِ عَلَى الشُّوْكِ طَلَباً لِّلسَّلَامَةِ مِنْ أَفْتَرَاسِهِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَ طَالِبُ الْمَرَضِ وَالسَّقَمِ ، إِنْ كَانَ لُطْفًا لَهُ وَمَصْلَحَةً فِيمَا كُفِّفَ فِعْلُهُ وَأَجْتَنَّبَهُ سَيَدْفَعُ بِطَلَبِهِ وَنَزُولِهِ بِهِ الْخُلُودَ فِي الْجَنَّةِ وَالسَّلَامَةَ مِنَ الْخُلُودِ فِي النَّارِ ، حَسَنٌ مِنْهُ أَجْتِلَابُ هَذَا الضَّرَرِ وَمَسْأَلَتُهُ لَاتَّقَاءٍ مَا هُوَ أَعْظَمُ وَنِثْلُ الْفَوْزِ الْعَظِيمِ ، إِلَّا أَنَّ السَّائِلَ لِلْمَرَضِ ، إِنْ كَانَ لُطْفًا لَهُ فِي فِعْلِ مَا كُفِّفَ وَأَجْتَنَّبَ مَا نُهِيَ عَنْهُ ، يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ لُطْفٌ سِوَى إِنْزَالِ الْمَرَضِ بِهِ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ ، فَيَحْسُنُ مِنْهُ طَلَبُهُ ، لِأَنَّهُ طَلَبٌ لِمَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ لُطْفٌ عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، سِوَاهُ .

وطلب اللطف المحلّص من عقاب جهنّم حسن ، مأمور به . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل كل ما يزعمون الفصل به ولزمهم حسن طلب الأثم وزوال النعم وأبتلاؤهم بالفقر والذل والصغار ، إذا كان ذلك مصلحة في التكليف . وهذا خلاف ما عليه الأمة ؛ فبطل بهذا بناء القول في ذلك على ما يذهبون إليه ويبنون هذه الفصول عليه من وجوب فعل الأصلح وحسن سؤال الرزق ، إن كان مصلحة في التكليف . وهذه جملة من القول في الأرزاق وأحكامها وفصول القول فيها كافية . وبالله التوفيق .

باب الكلام في الأسعار والرخص والغلاء وممن هما

إن قال قائل : حَبَّرُونَا عن السِّعْرِ ما هو وما مَعْنَى رُخْصِهِ وَعَلائِهِ ، لنعرِفْ قَبْلَ إِضَافَتِهِ وَإِضَافَةِ رُخْصِهِ وَعَلائِهِ إِلَى مَنْ يُضَافُ إِلَيْهِ !

قيلَ له : أَمَّا السِّعْرُ ، فهو تَقْدِيرُ ثَمَنِ الْمَبِيعَاتِ الَّذِي هو البَدَلُ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ التَّرَاضِي بِذَلِكَ .

وقد يجوزُ أَنْ يُحَذَفَ ذِكْرُ التَّرَاضِي وَأَنْ يُقَالَ : هو تَقْدِيرُ ثَمَنِ الْمَبِيعِ أَوْ الْمُتَلَفِ وما يَكُونُ تَقْدِيرًا وَإِقَاعًا عَنِ تَرَاضٍ وَعَظِيمٍ تَرَاضٍ بِهِ . وكلُّ شَيْءٍ قُدِّرَ بَدَلًا وَثَمَنًا لَشَيْءٍ عَنِ تَرَاضٍ بِذَلِكَ ، فهو سِعْرٌ لَهُ أَوْ كُلُّ شَيْءٍ قُدِّرَ ثَمَنًا لِمَبِيعٍ [١٥٩ب] أَوْ مُتَلَفٍ ، فهو سِعْرٌ لَهُ .

فإن قيلَ : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ ؟ وما أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ السِّعْرُ هو الثَّمَنُ وَالبَدَلُ نَفْسُهُ الَّذِي يَكُونُ ثَمَنُ الْمَبِيعِ بِهِ ؟

قيلَ له : الَّذِي يُبْطِلُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ الْمَبِيعُ بِدَرَاهِمٍ مُعَيَّنَةٍ ، إِذَا حَصَلَ ثَمَنًا لَهُ وَأَنْفَصَلَ الْبَيْعُ هو وَخُدَهُ بَبَيْعِهِ ذَلِكَ الْمَبِيعُ ، لِأَنَّهُ وَخُدَهُ هو ثَمَنُهُ وَالبَدَلُ مِنْهُ . وَلَمَّا اتَّفَقَ عَلَى بَطْلَانِ ذَلِكَ وَقَالَ الْكُلُّ : إِنَّ مَا قِيمَتُهُ دَرَاهِمٌ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ وَبَذَلُهُ وَثَمَنُهُ عِنْدَ أَنْفَصَالِهِ الْبَيْعِ هو البَدَلُ الْمَقْبُوضُ وَالذِّرَاهُمُ الْمُعَيَّنُ الْحَاصِلُ الْبَائِعَ لِلسِّلْعَةِ ، عَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ السِّعْرَ هو تَقْدِيرُ ثَمَنِ الْمَبِيعِ عَنِ تَرَاضٍ بِذَلِكَ دُونَ نَفْسِ الثَّمَنِ الْمَخْصُوصِ ؛ فَهَذَا هو السِّعْرُ وَمَعْنَى وَصْفِهِ بِأَنَّهُ سِعْرٌ <sup>١</sup> .

١ يُنْظَرُ كِتَابُ تَهْمِيدِ الْأَوَائِلِ وَتَلْخِيصِ الدَّلَائِلِ (لِلْبَاقَلَانِيِّ) ٣٧٢-٣٧٣ ، كِتَابُ الْإِرْشَادِ (لِلجَوْنِيِّ) ٣٠٩ .

## فصل

وليس السِّعْرُ الْمُقَدَّرُ مُقَدَّرًا عَلَى سِعْرِ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ ، بَلْ هُوَ تَقْدِيرُ ثَمَنِ كُلِّ مَبِيعٍ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالسَّرَاحِ وَالْغُرُوضِ وَالْعَقَارِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَتَقْدِيرُ ثَمَنِهِ . وَلِذَلِكَ يَقَالُ : سِعْرُ الطَّعَامِ كَذَا وَكَذَا بِلِزْهِمْ ، وَسِعْرُ الْمِسْكِ وَالْعُودِ كُلِّ مِثْقَالٍ وَكُلِّ أُوقِيَّةٍ بكَذَا وَكَذَا دِرْهَمٍ ، وَسِعْرُ الثِّيَابِ الْقَلَانِيَّةِ كَذَا وَكَذَا ذِرَاعًا بكَذَا ؛ فَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ السِّعْرَ الْمُقَدَّرَ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ سِعْرًا لِلطَّعَامِ أَوْ نَوْعًا مِنَ الْمَبِيعَاتِ دُونَ غَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



## فصل

وكذلك فليس السِعْرُ الْمُقَدَّرُ ثَمَنًا لِلْمَبِيعِ مَقْصُورًا على تقديرِ ثَمَنِ هو العَيْنُ والوَرَقُ ، بل هو جَارٍ على ما قُدِّرَ بَدَلًا وَثَمَنًا لِمَبِيعٍ ، لَأَنَّ ما يُجْعَلُ ثَمَنًا لشيءٍ آخَرَ وَيُقَدَّرُ منه مقدارًا ما كونه ثَمَنًا لِلْمَبِيعِ ، فهو ثَمَنٌ وَبَدَلٌ لَهُ مُقَدَّرٌ ؛ فيجب لذلك كونه سِعْرًا .

فإن قيل : فيجب على هذا ، إذا تَرَوَّجَ بتقديرِ قَفِيزِ طعامٍ بمِثْقَالِ مِسْكٍ أو مَكَّوْكٍ سَمِسِمٍ أو ثوبٍ مِنْ كَذَا في طولٍ كَذَا وَعَرْضٍ كَذَا أو غيرِ ذلك مِنَ العُرُوضِ أَنْ يكونَ العَرْضُ الْمُقَدَّرُ ثَمَنًا لِعَرْضٍ آخَرَ وَسِعْرًا لَهُ .

قيل : كذلك نقول كما نقول : تقديرُ بَدَلِهِ وَثَمَنِهِ بِالْعَيْنِ وَالوَرَقِ ثَمَنًا لَهُ ، وإنما لا يكونُ ذلكَ سِعْرُ الشيءِ [ ١٦٠ ] في البلادِ التي لَا يَبِيعُ أهلُهَا العَرْضَ بالعَرْضِ وَلَا يَنْبَايَعُونَ إِلَّا بِالْعَيْنِ وَالوَرَقِ ؛ فأما إذا كَانَ السَّائِعُ يَقَعُ عِنْدَ قَوْمٍ وَيَبْلَدِيهِم بِالْعَيْنِ وبالوَرَقِ وبالعُرُوضِ وَيَقْدَرُ أَثْمَانًا وَأَبْدَالًا لِلْمَبِيعَاتِ ، فتقديرها أَثْمَانًا سِعْرٌ لذلك الشيءِ الذي يَقْدَرُ ثَمَنًا وَبَدَلًا لَهُ .

وقد يقالُ : أَسْتَعْمَالُ السِعْرِ في تقديرِ السِّلَعِ أَثْمَانًا لغيرِهَا لِقِلَّةِ التَّرَاضِي والِاتِّفَاقِ على ذلكَ وَأَسْتَعْمَالِهِ . وليس في قِلَّةِ الاستعمالِ لذلكَ إِخْرَاجُ لِقُدْرَتِهَا بَدَلًا لغيرِهَا عن أَنْ تكونَ ثَمَنًا لَهُ ؛ فَوَجَبَ بِذلكَ صِحَّةُ ما قُلْنَاهُ في السِعْرِ .

١ تروّج .: بروحي ، الأصل .

٢ التي : الدن ، الأصل .

٣ إخراج : اخراجا ، الأصل .

## فصل

فإن قيل : وما وجه قولكم : هو تقدير ثَمَنِ المبيع وبذلك عن تراضٍ ووجه حذف ذكركم التراضي ، إذا حذفتموه ؟

قيل : إذا قلنا عن تراضٍ ، جعلنا تقدير البدل عن الاتفاقِ سِعْرًا ولم نجعل قِيمَ المُتَلَفَاتِ المُقَدَّرِ سِعْرًا لها ، لأنه يوجد على جهة العزم والإيجاب على المتلف والزامه ذلك ، فلا يوصفُ تقديرُ قيمةِ المتلفِ على هذا القولِ سِعْرًا له . وإذا حذفنا ذكرَ التراضي ، جعلنا السِعْرَ تقديرَ بدلِ كُلِّ مَبِيعٍ وَكُلِّ مُتَلَفٍ ، يتغيرُ ويوجدُ ، إذا أخذَ عن تراضٍ وغيرِ تراضٍ ، وجعلنا السِعْرَ الذي يُخِيرُ السُّلْطَانُ أَرْثَابَ الْأُمْتِعَةِ وَالْأَطْعِمَةِ عليه عن غيرِ تراضٍ به سِعْرًا له ، وإن لم يحصلِ بِرِضَائِهِمْ فِي الْأَصْلِ ، وإن كَانَ التَّبَايُعُ يَقَعُ بِهِ بَعْدَ خَبَرِ الظَّالِمِ لَهُمْ عَنْ تَرْضَائِهِ بِذَلِكَ ؛ فيجبُ لذلك أن يكونَ السِعْرُ هو تقديرُ ثَمَنِ المبيعِ وبذلك ، إن وَقَعَ عَنْ تَرْضَائِهِ أو غيرِ تراضٍ به . وهذا خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ ، لَا تَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى .

وأهلُ اللُّغَةِ يَقُولُونَ فِي تَقْدِيرِ ثَمَنِ المَبِيعِ : إِنَّهُ سِعْرٌ لَهُ ، إِنْ حَصَلَ عَنْ تَرْضَائِهِ أو غيرِ تراضٍ بِهِ ، وَيَقُولُونَ فِي تَقْدِيرِ ثَمَنِ المتلفِ : إِنَّهُ سِعْرٌ لَهُ ؛ فَيَجِبُ وَصْفُ التَّقْدِيرِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ بِأَنَّهُ سِعْرٌ . وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ لَا يَصِفُونَ تَقْدِيرَ قِيمَةِ الْمُتَلَفِ وَبَدَلَهُ سِعْرًا لَهُ ، لَوَجَبَ أَنْ لَا تُسَمِّيَهُ بِذَلِكَ آتِبَاعًا لِلُّغَةِ ، وَلَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ .

وَلَا طَائِلَ فِي الْخِلَافِ فِي هَذَا ، لِأَنَّ الْعَرَضَ [١٦٠ب] أَنْ يَكُونَ السِعْرُ تَقْدِيرَ ثَمَنِ الشَّيْءِ ، مُتَلَفًا كَانَ أو مَبِيعًا وَمَاخُودًا ذَلِكَ الْقَدْرَ ، إِذَا أَخَذَ عَنْ تَرْضَائِهِ أو عَلَى جِهَةِ الْإِزْزَامِ . وَلِذَلِكَ يَصِفُونَ التَّقْدِيرَ الَّذِي يَقْدِرُهُ السُّلْطَانُ ثَمَنًا وَيَأْخُذُ النَّاسَ بِهِ وَيَجْبِرُهُمْ عَلَيْهِ سِعْرًا .

وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، عَلِمَ أَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ يَمْنَعُ تسمية تقدير المتلف والتقدير الذي يُسَعِّرُهُ السلطانُ وَيُجْبِرُ الناسَ عليه سِعْرًا وإطلاق ذَلِكَ .

## فصل

فإن قيل : فما معنى رُخصِ سِغَرِ الشيءِ ومعنى غلّاه ؟

قيل له : أمّا معنى رُخصِه ، فهو أَنْحَطَّاطُ مِقْدَارِ السِّغَرِ عَمَّا كَانَ عليه وَجَرَتْ به العادةُ في ذلكَ البلدِ وذلكَ الوقتِ . وكذلكَ فَإِنَّ غَلَاءَ السِّغَرِ إِنَّمَا هوَ ارتفاعُ مقدارِ السِّغَرِ وَتَعَالِيهِ عَمَّا كَانَ مُقَدَّرًا به وَجَرَتْ العادةُ بكونِه سِغَرًا له في ذلكَ البلدِ وذلكَ الوقتِ . وهذا أيضًا ممّا لا خلافاً فيه ولا حاجةً بنا إلى إقَامَةِ دليلٍ عليه لكونِه معلومًا مُتَّفَقًا عليه عِنْدَ الكُلِّ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ والمعاني .

فإن قيل : ما وَجْهُ اسْتِزْاطِكُمْ تَعَالَى تقديرِ البدلِ وَأَنحطاطه في الوقتِ والبلدِ ؟

قيل : لأجلِ أَنَّ الأشياءَ المبيعةَ أثمانًا مَقْدَرَةً في أوقاتٍ مخصوصَةٍ ولها تقديرُ أثمانٍ في أوقاتٍ أُخَرَ ، فأثمانُ الصُّوفِ وَالْوَبَرِ وما يُخْتَالَجُ إليه مِنْ آلَةِ الْقُرْ مُقَدَّرَةٌ في الشتاءِ بمقدارٍ معلومٍ معتادٍ ومُقَدَّرَةٌ في الصيفِ مع الغِنَى أَعْنَاهَا وَقَلَّةِ الحاجةِ إليها على العادةِ ، بِأَقَلِّ مِنْ تقديرِ ثمنِها في الشتاءِ ، فلا يقالُ في ثَمَنِها في الْقُرْ : إِنَّهُ غَلَاءٌ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ هوَ المعتادُ مِنْ تقديرِ ثمنِها ، بل إِنِ أَنْحَطَّتْ عَمَّا جَرَتْ به العادةُ في ذلكَ الوقتِ والزمنِ ، كَانَ أَنحطاطُهَا رُخْصًا . وكذلكَ فلا يقالُ : إِنَّ نقصانَ تقديرِ ثمنِها في القَيْظِ والخَرِّ رُخْصًا ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ هوَ العادةُ في تقديرِ أثمانِها ؛ فَإِنْ أَنحَطَّتْ عَمَّا جَرَتْ به العادةُ في تقديرِ قِيَمَتِها ، كَانَ ذَلِكَ رُخْصًا .

وكذلكَ سبيلُ قِيَمَةِ كُلِّ شَيْءٍ في وقتِ الحاجةِ إليه والغِنَى ، واختلافُ أسعارِه في

١ وتعالیه : ومعالمه ، الأصل .

٢ الغنى : الغنا ، الأصل .

٣ بل : بلى ، الأصل .

٤ والغنى : والغنا ، الأصل .

الْوَقْتَيْنِ المَعْتَادَ بِهِ [١٦١] لَا يُوصَفُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِأَنَّهُ غَلَاءٌ أَوْ رُخْصٌ ، إِذَا كَانَ هُوَ الْمُعْتَادُ وَالْقِيَمَةُ فِي الْوَقْتِ ، إِلَّا أَنْ يَنْحَطَّ عَنِ الْعَادَةِ أَوْ يَزِيدَ ، فَيُوصَفُ تَعَالِيهِ بِأَنَّهُ غَلَاءٌ وَانْحِطَاطُهُ بِأَنَّهُ رُخْصٌ .

وَكَذَلِكَ فَإِنَّ أَسْعَارَ الْمَبِيعَاتِ مُخْتَلِفَةً فِي الْبِلَادِ ؛ فَلِلتَّمَرِ قِيَمَةٌ مَعْتَادَةٌ مُقَدَّرَةٌ بِالْبَصْرَةِ وَهَجَرَ ، وَلَهُ قِيَمَةٌ مُقَدَّرَةٌ مَعْتَادَةٌ بِخُرَاسَانَ وَالْحَبْلِ وَبَحِيثُ يَعْرُ وَيَقِلُّ النَخْلُ أَوْ لَا يَكُونُ جُمْلَةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ سَعْرَهُ بِخُرَاسَانَ الْمَعْتَادَ فِي تَقْدِيرِ قِيَمَتِهِ وَبِدَلِهِ غَلَاءٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى سَعْرِهِ بِهِجَرَ وَالْبَصْرَةِ ، وَلَا أَنْ يَقَالَ : إِنَّ تَقْدِيرَ ثَمَنِهِ بِالْبَصْرَةِ رُخْصٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى تَقْدِيرِ ثَمَنِهِ بِخُرَاسَانَ وَحَيْثُ لَا نَخِيلَ ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْغُرُهُ بِالْبَصْرَةِ ؛ فَإِنْ أَنْحَطَّ تَقْدِيرُ قِيَمَتِهِ بِالْبَصْرَةِ عَنِ الْمَعْتَادِ ، كَانَ رُخْصًا ؛ وَإِنْ زَادَتْ أَوْ غَلَّتْ ، كَانَ غَلَاءً . وَكَذَلِكَ سَبِيلُ تَعَالِي سَعْرِهِ وَانْحِطَاطِهِ بِخُرَاسَانَ عَمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ تَقْدِيرِ ثَمَنِهِ . وَلِذَلِكَ وَجَبَ اشْتِرَاطُ ذِكْرِ الْوَقْتِ وَالْبَلَدِ فِي وَصْفِ السَّعْرِ بِأَنَّهُ رُخْصٌ وَغَلَاءٌ .

## فصل القول في أنّ الأسعار كلّها من الله ، عزّ وجلّ

أَعْلَمُوا ، وَفَقَّكُمْ اللهُ ، تَعَالَى ، أَنَّ جَمِيعَ الْأَسْوَارِ مِنَ الْغَلَاءِ وَالرُّخْصِ مِنْ فِعْلِ اللهِ ، تَعَالَى ، وَتَدْبِيرِهِ وَمِنْ قِبَلِهِ دُونَ كُلِّ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ ، لِأَنَّهُ هُوَ ، تَعَالَى ، الَّذِي يَقْذِفُ الرِّغْبَةَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ فِي شِرَاءِ الْأَطْعَمَةِ وَالْأَشْبَةِ وَالْخَوْفَ مِنْ قُوَّتِهَا وَعَدَمِهَا وَحُضُورِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَيَشْتَرُونَهَا عِنْدَ ذَلِكَ بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهَا الَّتِي جَزَتْ الْعَادَةُ بِكَوْنِهَا ثَمَنًا لَهَا ، وَيَقْذِفُ الزَّهْدَ فِي قُلُوبِهِمْ فِيهَا وَقَلَّةَ الْإِحْقَالِ بِهَا وَالْأَمَانَ مِنْ عَدَمِهَا وَتَزَايُدَ حَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَتَنْخَطُّ لَذَلِكَ أَسْوَارُهَا ، وَيَشْتَرُونَهَا بِأَقَلِّ مِمَّا جَزَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ أَثْمَانِهَا . وَلَيْسَتْ تَغْلُو الْأَسْوَارُ وَتَنْخَطُّ إِلَّا بِفِعْلِ هَذِهِ الرِّغْبَةِ وَالزَّهْدِ فِي قُلُوبِ النَّاسِ وَالْخَوْفِ مِنَ الْقِلَّةِ وَالْعَدَمِ وَالْأَمْنِ مِنْ ذَلِكَ وَالطَّمَعِ فِي كَثَرَةِ الْمُشْتَرَيْنِ لَذَلِكَ الْمَبِيعِ وَوُجُودِهِمْ مِنَ النَّوَاحِي لَذَلِكَ وَقَلَّةُ [١٦١ب] الطَّمَعِ فِي ذَلِكَ . وَهُوَ ، تَعَالَى ، الطَّابِعُ لَهُمْ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَى مَا يَشْتَرُونَهُ وَالْعِنَى عَنْهُ وَهُوَ يَقْذِفُ ذَلِكَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ .

وَلَيْسَ يَغْلُو السَّعْرُ مِنْ قِلَّةٍ وَلَا يَرْخُصُ مِنْ كَثَرَةٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ بَقِيَ الشَّيْءُ وَيَخْلُقُ اللهُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ الزَّهْدَ فِيهِ وَقَلَّةَ الرِّغْبَةِ فِي شِرَائِهِ ، فَيَرْخُصُ عَلَى قِلَّتِهِ وَيَكْثُرُ وَيَزِيدُ . وَيَقْذِفُ اللهُ فِي قُلُوبِهِمْ الرِّغْبَةَ فِيهِ وَالْخَوْفَ مِنْ عَدَمِهِ وَهَلَاقِهِ وَالطَّمَعِ فِي كَثَرَةِ الْمُشْتَرَيْنِ لَهُ وَحُضُورِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، فَيَغْلُو لَذَلِكَ وَيُشْتَرَى بِأَكْثَرٍ مِنْ قَدْرِ قِيَمَتِهِ الْمَعْتَادَةِ وَيَرْتَفِعُ سَعْرُهُ .

وَقَدْ يَقِلُّ أَهْلُ الْحَاجَةِ إِلَى الشَّيْءِ وَيَغْلُو مَعَ ذَلِكَ عِنْدَ حَدُوثِ الرِّغْبَةِ فِي شِرَائِهِ . وَيَكْثُرُ أَهْلُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، فَيَرْخُصُ لِفِعْلِهِ ، تَعَالَى ، الزَّهْدَ فِيهِ وَقَلَّةَ الْإِحْقَالِ بِهِ فِي

١ والغنى : والغنا ، الأصل .

٢ يغلو : يغلوا ، الأصل .

٣ ويغلو : ويغلوا ، الأصل .

قلوب الناس ، فيرخص عند ذلك . وربما كسَدَ مع رُخصه حتى لا يُشترى جُمْلَةً أو إِلَّا بِالْيَسِيرِ مِنْ تَقْدِيرِ ثَمَنِهِ الْمَعْتَادِ .

فَوَجَبَ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْغَلَاءُ وَالرُّخْصُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، الْخَالِقِ لِلزَّغَائِبِ وَالزُّهْدِ فِيهِ وَالطَّابِعِ لِلخَلْقِ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَيْهِ تَارَةً وَالْغِنَى عَنْهُ أُخْرَى عِنْدَ الْمَرَضِ وَالْأَسْبَابِ الَّتِي إِذَا فَعَلَهَا فِي النَّاسِ ، قَلَّتْ<sup>٢</sup> حَاجَتُهُمْ إِلَى الْأَغْذِيَةِ ، وَالْفَاعِلِ لِلخَرِّ وَالزَّيْدِ اللَّذَيْنِ إِذَا فَعَلَهُمَا ، غَلَّتْ أَسْعَارُ بَعْضِ الْأُمُورِ وَأَنْحَطَّ سَعْرُ الْبَعْضِ مِنْهَا ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا يَخْلُقُهُ فِيهِمْ مِنَ الرِّغْبَةِ وَالزُّهْدِ ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخْلِطَ فِيهِمُ الرِّغْبَةَ فِي شِرَاءِ الْأَطْعَمَةِ مَعَ الْمَرَضِ وَيَخْلُقَ الزُّهْدَ فِيهَا مَعَ الصِّحَّةِ كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ مَعَ الْقِلَّةِ وَالْكَثَرَةِ وَمَعَ قِلَّةِ الْمَحْتَاجِينَ إِلَى ذَلِكَ الشَّيْءِ وَمَعَ كَثَرَتِهِمْ .

وَقَدْ يَفْعَلُ أَيْضًا الزُّهْدَ فِي الْمَتَاعِ وَالطَّعَامِ مَعَ حِصَارِ السُّلْطَانِ لِأَهْلِ بَلَدٍ وَقَطَعَ الْمِيرَةَ عَنْهُمْ وَالطَّمَعِ فِي أَنْصَرَفِهِ أَوْ غَلَبَتِهِ ، فَيُرْخَصُ لَذَلِكَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ أَوْ لَا يَغْلُو<sup>٣</sup> . وَقَدْ يَقْذِفُ فِي قُلُوبِهِمُ الرِّغْبَةَ فِي شِرَائِهِ وَخَوْفَ قَوَاتِهِ وَعَدَمِهِ ، فَيَغْلُو<sup>٤</sup> . وَقَدْ لَا يَخْلُقُ فِيهِ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ ، فَيَقِفُ عَلَى سَعْرِ الْمَعْتَادِ بِالْبَلَدِ . وَقَدْ يَقْذِفُ أَيْضًا فِي قَلْبِ بَعْضِ الْوَلَاةِ الظُّلْمَةَ [١٦٢] الْحَمْلَ لِلنَّاسِ عَلَى تَسْعِيرِ الْأَمَةِ بِأَكْثَرِ مِنْ قَدْرِ ثَمَنِهَا وَفِي قُلُوبِ الْبَعْضِ مِنْهُمْ الْحَمْلَ وَالْجَبْرَ عَلَى تَسْعِيرِهَا بِأَرْخَصِ مِنْ قَدْرِ قِيمَتِهَا أَوْ عَلَى تَسْعِيرِ مُعْتَدِلٍ ، يَكُونُ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِأَرْبَابِ الْمَتَاعِ وَمَسْرَتُهُمْ<sup>٥</sup> ؛ فَيَكُونُ ،

١ والغنى : والفنا ، الأصل .

٢ قَلَّتْ : قِلَّةٌ ، الأصل .

٣ يَغْلُو : يَغْلُو ، الأصل .

٤ يَغْلُو : يَغْلُو ، الأصل .

٥ وَمَسْرَتُهُمْ : وَمَسْرَتُهُ ، الأصل .

تعالى ، هو المُدَبِّرُ لذلك السعرِ مِنْ حَيْثُ قَدَفَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِ الْوَلَاةِ مِنْ حَيْثُ لَا شَيْءَ لِلْعِبَادِ فِيهِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ عَلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ . ذَلِكَ كَسَبَ لَهُمْ وَخَلَقَ اللَّهُ ، تعالى .

وَلَيْسَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ هُوَ السَّعْرُ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَقْعِ الْبَيْعُ ، لَمْ يَبْطُلِ السَّعْرُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ الْقَوْلُ بِأَنَّ جَمِيعَ الْأَسْعَارِ ، الرخيصة منها والغالي ، مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تعالى ، وَتَدْبِيرِهِ وَمِنْ قَبْلِهِ .

وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ تَقْدِيرَ الْأَثْمَانِ وَالْأُبْدَالِ وَالْإِتِّفَاقِ عَلَيْهَا وَالتَّرَاضِي بِهَا أَوْ جَبْرُ الظَّالِمِ مِنَ الْمُلُوكِ وَالْوَلَاةِ عَلَيْهَا فِعْلٌ لِلَّهِ ، تعالى ، عِنْدَنَا وَخَلَقَ اللَّهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ كَوْنُ جَمِيعِ الْأَسْعَارِ مِنْ قَبْلِهِ ، تعالى ، وَتَدْبِيرِهِ بِكُلِّ وَجْهِ ، إِذَا كَانَ خَالِقُ الرِّغْبَةِ وَالزَّهْدِ وَالطَّائِعِ عَلَى الْحَاجَةِ وَالْغِنَى<sup>١</sup> فِي الْأَوْقَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالْفَاعِلُ لِتَقْدِيرِ الْمُقَدِّرِينَ لِلْسَّعْرِ وَالْإِتِّفَاقِ وَالْجَبْرِ عَلَيْهِ وَخَالِقُ أَيْضًا لِمَا يَقْعُ مِنْهُمْ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَقَبْضِ الثَّمَنِ وَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ وَجْهِ أَنْ يَكُونَ السَّعْرُ مِنْ قَبْلِهِ وَتَدْبِيرِهِ .

وَقَدْ زَعَمَ بَعْضُ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ فِعْلًا لِلْبَائِعِ وَالْمُسْتَشْرِى ، كَانَ السَّعْرُ مِنْ قَبْلِهِمَا . وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ . أَوَّلُهَا أَنَّ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ عِنْدَنَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تعالى<sup>٢</sup> ، وَخَلَقَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطُلَ مَا ادَّعَوْهُ .

فَإِنْ قَالُوا : لَوْ كَانَ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ مِنْ فِعْلِهِ ، لَكَانَ تَاجِرًا وَبَائِعًا وَمُسْتَشْرِيًا .

قِيلَ لَهُمْ : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ ؟ وَقَدْ نَقَضْنَا هَذِهِ النُّكْتَةَ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ بِمَا يُغْنِي عَنْ رَدِّهِ فِي بَابِ الْإِشْتِقَاقِ مِنْ أَفْعَالِهِ ، تعالى .

١ والغنى : والغنا ، الأصل .

٢ تعالى : إضافة في الهامش .



ويقال لهم أيضاً : ولو خُلِقَ الرغبة في شراء الأمتعة والزهد فيها ، لَوَجِبَ أن يكون [١٦٢ب] راغباً زاهداً . ولو خُلِقَ الشهوة لها ، لكانَ مُشْتَهِيًّا ؛ فإنْ مَرُّوا على ذلك ، فَارْقُوا الدِّينَ ؛ وإنْ أَبَوْهُ ، أَبَيْنَا عَلَيْهِم أن يكونَ تاجراً أو بائعاً ومشترياً ، يخلُقُ التجارة والبيع والشراء . ولا جواب عن ذلك .

وشيء آخر ، وهو أنَّ القائل بهذا يجبُ عليه أن يقول : إنَّ جميعَ الأسعارِ من قِبَلِ العبادِ ، لا شيءَ لله فيها ، إنْ كانَ السِّعْرُ هو البيع والشراء ، لأنَّ جميعَ بَيْعِهِمْ وشِرَائِهِمْ لِمَا يَرِخُصُّ أو يَغْلُو سَبَبٌ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ أو مِنْ قِبَلِهِمْ على زَعْمِهِمْ فِعْلُ البائع والمشتري ، لا شيءَ لله عندهم فيه ؛ فيجبُ ، إنْ كانَ السِّعْرُ هو البيع والشراء ، أنْ تكونَ كلُّ الأسعارِ من قِبَلِ العبادِ ، لا شيءَ لله في تدبيرها . وهذا خِلَافُ الدِّينِ وخروجٌ عن قَوْلِ كَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ .

وشيء آخر ، وهو أنَّ هذا القائل قد أخطأ خطأ عظيمًا في أنَّ السِّعْرَ هو نفسُ البيع والشراء ، لأنَّ السِّعْرَ هو تقديرُ بَدَلِ المبيع وهو حاصلُ قَبْلِ البيع والشراء ، وأنَّما يقعُ ويحصلُ البيع والشراء بَعْدَ حصولِ السِّعْرِ وتقديرِ معرفته وتقدُّمِ المتبايعين<sup>١</sup> على البيع بَعْدَ مَعْرِفَةِ السِّعْرِ وتقدُّمِهِ ؛ فما قاله مِنْ هذا غَلَطٌ فاجشٌ ؛ فَبَطَلَ ما ادَّعاهُ .

ويجبُ أيضاً ، إذا كانَ السِّعْرُ هو تقديرُ بَدَلِ المبيع على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وكانَ تقديرُ ذلكَ عندهم مِنْ فِعْلِ العبادِ ، كما أنَّ البَيْعَ والشِّراءَ مِنْ فِعْلِ العبادِ ، وَجِبَ أنْ تكونَ جميعُ الأسعارِ الْمُقَدَّرَةُ الْمُتَّفَقِي على تقديرها بَيْنَ الْعِبَادِ أَسْعاراً<sup>٢</sup> مِنْ قِبَلِهِمْ ، لا

١ يغلُو : يغلو ، الأصل .

٢ المتبايعين : المتبايعان ، الأصل .

٣ أسعاراً : أسعار ، الأصل .

شيء الله فيها . وهذا أيضًا خروج عن الدين ؛ فوجب بهذه الجملة كون جميع الأسعار من قبل الله وتدبير الخالق بما يكون عنده ومن أجله تعالى الأسعار وأنحطاطها .

## فصل

ويجب ، إذا جُعِلَ السِّعْرُ تَقْدِيرَ الْمُقَدِّرِينَ بِأَقْوَالِهِمْ وَقُلُوبِهِمْ لِثَمَنِ الْمَبِيعِ ، أَنْ يَقَالَ :  
 إِنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، بِمَعْنَى أَنَّهُ فَعَلَهُ وَفَعَلَ الْأَسْبَابَ الدَّاعِيَةَ إِلَيْهِ .

وَإِذَا جُعِلَ مَا يَقْدَرُ بِهِ ثَمَنُ الْمَبِيعِ وَلَمْ يَحْصُلْ عَيْنًا قَائِمَةً ، [١٦٣] هُوَ الثَّمَنُ ،  
 وَلَا تَقْدِيرَ الْمُتَّفِقِينَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ  
 يَقْذِفُ فِي قُلُوبِ النَّاسِ مِنَ الرِّغْبَةِ وَالرَّهْدِ مَا يُبْلِغُ تَقْدِيرَ الثَّمَنِ إِلَى حَدِّ مَا ، فَيَقَالَ :  
 السِّعْرُ مِنْ قِبَلِهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّ مَا يَقْذِفُهُ فِي الْقُلُوبِ مِنَ الرِّغْبَةِ وَالرَّهْدِ وَالْقُنُوطِ  
 وَالْجُرْصِ عَلَى الشِّرَاءِ وَالْتِرَاحِي فِي ذَلِكَ وَالِدَّوَاعِي إِلَيْهِ وَالصَّوَارِفِ عَنْهُ مِنْ فِعْلِهِ  
 وَتَنْدِيرِهِ ، إِمَّا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ لَهَا ، إِنْ كَانَتْ عَيْنًا وَإِمَّا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ لِلرِّغْبَةِ  
 وَالرَّهْدِ وَالِدَّوَاعِي وَالْحَرْصِ وَالْقُنُوطِ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ .

## فصل

وقد زَعَمَتِ القَدْرِيَّةُ أَنَّ الغَلَاءَ والرُّخْصَ عَلَى ضَرَرَيْنِ ؛ فَتَارَةً يَكُونَانِ عَنْ أَسْبَابٍ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا لَهُ وَمِنْ قِبَلِهِ وَتَدْبِيرِهِ ، وَتَارَةً يَكُونُ عَنْ أَسْبَابٍ مِنَ الْعِبَادِ ، فَيَجِبُ كَوْنُهَا مِنْ قِبَلِهِمْ وَتَدْبِيرِهِمْ .

قالوا : فَأَمَّا مَا يَكُونُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، فَنَحْوُ الرِّخْصِ الْحَاصِلِ عِنْدَ اتِّسَاعِ الْمَتَاعِ وَكَثْرَتِهِ وَاتِّسَاعِ الطَّعَامِ وَالْأَوْقَاتِ وَكَثْرَتِهَا وَنَحْوُ مَا يَكُونُ مِنَ الرِّخْصِ عِنْدَ مَا يَكُونُ مِنْ إِمَانَةِ النَّاسِ وَإِفَائِهِمْ بِالْوَبَاءِ وَقَلَّةِ الْمُحْتَاجِينَ إِلَى الْأُمْنِيَّةِ وَالْأَقْوَاتِ وَنَحْوِ مَا يَكُونُ عِنْدَمَا يَبْتَلِيهِمْ بِهِ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَالْأَسْفَامِ الرَّافِعَةِ لِحَاجَتِهِمْ إِلَى الْأَطْعَمَةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْغُرُوضِ وَالْأَمْتَعَةِ .

وكذلك إِنْ حَصَلَ غَلَاءُ الْأَطْعَمَةِ وَالْأُمْنِيَّةِ عِنْدَ تَقْلِيلِهِ ، تَعَالَى ، لَهَا وَحَوَائِجِ تَغْرِضُ مِنْ قِبَلِهِ لَهَا وَعِنْدَ خُلُقِهِ الْعَالَمَ الْكَثِيرَ الْمُحْتَاجِينَ إِلَيْهَا وَعِنْدَ خُبْسِ الْعَيْثِ الْمُنْسَبِ لَهَا وَأَمْثَالِ ذَلِكَ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْغَلَاءُ الْحَاصِلُ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ مِنْ قِبَلِهِ وَتَدْبِيرِهِ .

وَأَمَّا الرِّخْصُ وَالْغَلَاءُ الْحَاصِلُ عِنْدَ أَسْبَابٍ ، تَكُونُ مِنَ الْعِبَادِ ، فَنَحْوُ الْغَلَاءِ الَّذِي يَحْصُلُ بِالْبَلَدِ عِنْدَ حِصَارِ السُّلْطَانِ لَهُمْ وَقَطْعِ الْمِرْيَةِ عَنْهُمْ وَعِنْدَ خُمُلِهِ النَّاسَ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي السِّعْرِ لِيَبْتَغِ طَعَامَ نَفْسِهِ بِالثَمَنِ الزَّائِدِ وَنَحْوُ خُبْسِ الظَّالِمِ لِإِخْرَاجِ مَا عِنْدَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالْمَتَاعِ ، لِيَقِلَّ [١٦٣ب] مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ مِنْهُ وَتُمْسَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِقِلَّتِهِ ، فَيَتَعَالَى عِنْدَ ذَلِكَ سِعْرُهُ ، وَنَحْوُ تَرْبُصِ الْمُتَرَبِّصِينَ بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ الْأَطْعَمَةِ وَالْأَمْتَعَةِ وَالِامْتِنَاعِ مِنْ بَيْعِهَا ، لِيَقِلَّ مَا فِي أَيْدِي النَّاسِ وَتُمْسَهُمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، فَيَتَعَالَى سِعْرُهُ وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ الَّتِي يَحْصُلُ بِهَا وَعِنْدَهَا ارْتِفَاعُ السَّعْرِ .

وَأَمَّا الرُّخْصُ الحَاصِلُ مِنْ قِبَلِ الْعِبَادِ ، فنحو آتِفَاقِهِمْ عَلَى حَظِّ سَعْرِ الْمَتَاعِ وَالتَّبَايُعِ بِهِ ، لَا لشيءٍ حَدَثَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، مِنْ بَأْسٍ أَوْ وَبَاءٍ وَمَرْضٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَنَحْوِ الرُّخْصِ الحَاصِلِ عِنْدَ تَفَرُّقَةِ السُّلْطَانِ أَوْ بَعْضِ النَّاسِ الْمَتَاعَ الْكَثِيرَ وَهَيْئَتَهُ لَهُمْ أَوْ بَيْعُهُ لَهُمْ وَإِنْ حَاجَتُهُ يَدُونِ تَمَنِّيهِ ، وَنَحْوِ الرُّخْصِ الحَاصِلِ لِكثَرَةِ جَلْبِ الْجَلَّابِينَ ذَلِكَ الشَّيْءَ إِلَى الْبَلَدِ ، وَلَوْ لَمْ يَجْلِبُوهُ ، لَبَقِيَ عَلَى سَعْرِهِ الْمُقَدَّرِ قَبْلَ جَلْبِهِ وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الدَّافِعَةِ مِنْهُمْ الَّتِي عِنْدَهَا تَرْخُصُ الْأَشْيَاءُ .

قَالُوا : فَمَا كَانَ مِنْ غَلَاءٍ وَرُخْصٍ عِنْدَ أَعْمَالِهِمْ بِالْأَسْعَارِ فِعْلُهُمْ وَمِنْ قِبَلِهِمْ وَتَدْبِيرِهِمْ ، وَسَوَاءٌ كَانَ مَا فَعَلُوهُ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي حَصَلَ الْغَلَاءُ وَالرُّخْصُ عِنْدَهَا مِنْ فِعْلِهَا وَوَاجِبَةٍ عَلَيْهِمْ أَوْ حَسَنَةً مَدْبُوتٍ إِلَيْهَا أَوْ قَبِيحَةً ، فَإِنَّ السَّيِّئَةَ الحَاصِلَةَ عِنْدَهَا مِنْ قِبَلِهِمْ ، لَا شَيْءَ لِلَّهِ ، تَعَالَى .

يَقَالُ لَهُمْ : أَوَّلُ مَا يَلِزُكُمْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ ، إِذَا قُلْتُمْ مَعَهُ : إِنَّ السَّعْرَ الحَاصِلَ عِنْدَ جَمِيعِ الْأَسْبَابِ الْوَاقِعَةِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمِنْ قِبَلِ خَلْقِهِ هُوَ تَقْدِيرُ الْعِبَادِ لِبَدَلِ الْمَبِيعِ وَثَمَنِهِ وَالتَّقْدِيرُ لِذَلِكَ فِعْلُهُمْ وَمِنْ قِبَلِهِمْ ، لَا شَيْءَ لِلَّهِ فِي تَقْدِيرِهِمْ لَهُ ، أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْأَسْعَارِ مِنْ تَدْبِيرِ الْعِبَادِ وَقِبَلِهِمْ ، لَا شَيْءَ لِلَّهِ ، تَعَالَى ، وَلَا تَدْبِيرَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، كَمَا أَنَّهُ لَا تَدْبِيرَ لَهُ فِي تَقْدِيرِ بَدَلِ شَيْءٍ مِنَ الْمُتَمَنَّنَاتِ . وَهَذَا خُرُوجٌ عَنْ قَوْلِ الْأُمَّةِ ، إِنْ صِرْتُمْ إِلَيْهِ .

وَإِنْ طَالَبْتُمُونَا أَنتُمْ أَوْ غَيْرُكُمْ بِهَذِهِ الْمُطَالَبَةِ ، كَانَ أَنْفِصَالُنَا مِنْهَا أَنْ نَقُولَ : إِنَّ تَقْدِيرَ ثَمَنِ الْمَبِيعِ مِنْ [١٦٤] فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَقِبَلِهِ وَخَلْقِهِ لَهُ ، فَهُوَ لِذَلِكَ

١ لهم : عليهم ، الأصل .

٢ وإن حاجته : وإن حاجه ، الأصل .

٣ لبذل : لبذل ، الأصل .

٤ بدل : بذل ، الأصل .

مَدَبَرِ الْأَسْعَارِ وَهِيَ مِنْ قَبْلِهِ ، لِأَنَّهَا فَعَلَتْهُ وَوَاقِعَةٌ مِنْ جِهَتِهِ . وَلَا مَخْرَجَ لَكُمْ أَنْتُمْ مَعًا  
الزَّمَنَاتُكُمْ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : لَيْسَ التَّسْعِيرُ نَفْسُ فَهْرِ السُّلْطَانِ عَلَى التَّسْعِيرِ وَلَا حَبْسُهُ الْمِيرَةِ  
وَإِطْلَاقُهَا ، وَإِنَّمَا هُوَ التَّقْدِيرُ لِتَبَدُّلِ الْمَبِيعِ الَّذِي يَحْصُلُ مَقْدَارُ الثَّمَنِ عِنْدَ حَبْسِ  
الْمِيرَةِ وَإِطْلَاقِهَا وَعِنْدَ الْجَبْرِ عَلَى التَّسْعِيرِ وَرَفْعِهِ . وَذَلِكَ الارتفاعُ فِي السَّعْرِ  
وَأَنْخَافُضُهُ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَلَيْسَتْ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ ؛ فَرَأَى  
مَا قَالُوهُ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ اللَّهَ ، عَزَّ وَجَلَّ ، هُوَ مُلْقِي الرِّغْبَةِ وَالرَّهْبِ  
فِي الْأُمْتَةِ عِنْدَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَكُونُ مِنْ فِعْلِهِ ، تَعَالَى ، وَمِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ وَعِنْدَهُمَا  
يَكُونُ الْغَلَاءُ وَالرُّخْصُ مَا يَحْصُلُ عِنْدَ اتِّفَاقٍ عَلَيْهِ وَمَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْجَبْرِ وَالْإِكْرَاهِ  
وَقَطْعِ الْمِيرَةِ وَإِطْلَاقِهَا بِمَا أَوْضَحْنَاهُ ؛ فَلِمَ قُلْتُمْ أَنْتُمْ : إِنَّ مَا يَحْصُلُ مِنْ تَعَالَى  
الْأَسْعَارِ وَأَنْحَاطِهَا عِنْدَ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا مِنْ قَبْلِ الْعِبَادِ وَلَا شَيْءَ لِلَّهِ فِيهَا ؟  
وَمَا دَلِيلُكُمْ عَلَى ذَلِكَ ؟

فَإِنْ قَالُوا : لِأَنَّ سَبَبَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْعِبَادِ ؛ فَيَجِبُ كَوْنُهُ سَبَبًا مِنْ جِهَتِهِمْ<sup>٢</sup> .

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ : أَتَعْنُونَ بِقَوْلِكُمْ : إِنَّ تِلْكَ الْأَسْبَابَ مِنْ قَبْلِهِمْ ، أَنَّهُمْ خَلَقُوهَا  
وَأَخَذْتُوهَا أَمْ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ اكْتَسَبُوهَا وَلَمْ يُخْلِقُوهَا ؟

فَإِنْ قَالُوا : عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ أَخَذْتُوهَا أَسْبَابَ الْغَلَاءِ وَالرُّخْصِ وَأَوْجَدُوهَا دُونَ اللَّهِ .

قِيلَ لَهُمْ : مَنْ سَلَّمَ لَكُمْ هَذَا ؟ وَخَطَاؤُكُمْ عِنْدَنَا فِي إِنْكَارِ خَلْقِهِ ، تَعَالَى ، لَهُذِهِ

١ ليس : اليس ، الأصل .

٢ حبه : حنسه ، الأصل .

٣ جهتهم : حبه ، الأصل .

الأسبابِ أعظمُ من إنكارِكُم كَوْنَ الأسعارِ الحاصلةِ عندها من قِبَلِ الله ، تعالى ،  
وتدبيره ؛ فَدُلُّوا إِذَا عَلَى نَفْيِ خَلْقِهِ أَعْمَالَ الْعِبَادِ ، لِيَصِحَّ لَكُم هَذِهِ الشَّبْهَةُ ! وَلَا بُدَّ  
لَهُمْ مِنَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى الْكَلَامِ فِي خَلْقِ الْأَعْمَالِ ، مَتَى وَقَفْنَا مَعَهُمْ عِنْدَ هَذِهِ الْمَطَالِبَةِ .  
وَأِنْ قَالُوا : نَعْنِي بِالْقَوْلِ بِأَنَّهَا مِنْ قِبَلِ الْعِبَادِ أَنَّهُمْ مُكْتَسِبُونَ لِهَذِهِ [١٦٤ب]  
الأسبابِ غَيْرَ مُخْذِرِينَ لَهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ ، تعالى ، هو الْمُخْذِرُ لَهَا ، أَقْرَأُوا بِالْحَقِّ  
وَتَرَكُوا قَوْلَهُمْ .

وَقِيلَ لَهُمْ : فَلِمَ كَانَ السَّعْرُ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ قِبَلِ مُكْتَسِبِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ أَوْلَى مِنْ  
كَوْنِهِ سَعْرًا مِنْ قِبَلِ خَالِقِهَا وَالْمُخْذِرِ لَهَا ، وَلَهُ فِي إِيجَادِهَا وَاخْتِرَاعِهَا مِنَ الْحِطِّ  
مَا لَيْسَ لِمُكْتَسِبِهَا ؟ وَلَا أَقْلَ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِنْ جَهَّتَيْهِمَا وَأَنْ يَكُونَ تَعَلُّفُهَا  
بِالْبَارِي ، جَلَّ وَعَزَّ ، وَإِضَافَتُهَا إِلَيْهِ أَحْصَى مِنْ تَعَلُّفِهَا بِالْعِبَادِ لِكَوْنِهِ مُخْذِرًا لَهَا  
دَوْنَهُمْ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

وَلَيْسَ يَلْزِمُنَا نَحْنُ مِثْلَ هَذَا ، إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْعِبَادَ يَكْتَسِبُونَهَا وَيَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ عَلَى  
الْمُخَرِّمِ عَلَيْهِمْ مِنْهَا ، وَأَنْ نَقُولَ : إِنَّ خَالِقَهَا يَجِبُ أَنْ يَسْتَحِقَّ مِنَ الدَّمَ عَلَيْهَا أَكْثَرَ  
مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ الْمُكْتَسِبُونَ لِأَجْلِ أَنَّ لَهُ مِنَ الْحِطِّ بِخَلْقِهَا أَكْثَرَ مِمَّا لَهُمْ فِيهَا ، لِأَنَّا  
نَحْنُ إِنَّمَا نَوْجِبُ دَمَ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ اكْتِسَابَهَا لِكَوْنِهِ مُنْهَى عَنْهُ . وَاللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لَا  
تَهَيَّ عَلَيْهِ فِي خَلْقِهَا عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ إِحْدَاثِ الْعِبَادِ لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ وَكَوْنِهِ ، تعالى ، غَيْرَ خَالِقِ  
لَهَا الْآنَ : لِمَ قُلْتُمْ : إِنَّ الْغَلَاءَ وَالرَّخْصَ ، إِذَا حَصَلَ عِنْدَ أَسْبَابٍ ، تَكُونُ مِنْ  
فِعْلِ الْعِبَادِ ، وَجَبَ كَوْنُهَا أَسْعَارًا مِنْ قِبَلِهِمْ ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ مِنَ اللَّهِ ، عَزَّ  
وَجَلَّ ، وَإِنْ حَصَلَتْ عِنْدَ أَسْبَابٍ ، تَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ ؟ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّهُ لَوْ

خَدَعَتْ جَمِيعُ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرُوهَا مِنَ الْعِبَادِ وَلَمْ يَقْدِرِ اللَّهُ ، تَعَالَى ، فِي قُلُوبِهِمْ رَغْبَةً فِيهَا ، لَمْ تَرْتَفِعْ أَسْعَاؤُهَا ، وَلَوْ لَمْ يَخْلُقِ الزَّهْدَ فِيهَا عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَالْإِمْدَادِ بِالْمِيزَةِ ، لَمْ تَنْحَطَّ أَسْعَاؤُهَا ، وَلَوْ لَمْ يَخْلُقْهُمْ خَلْقَةً ، يَحْتَاجُونَ إِلَى ذَلِكَ وَيَخْلُقُ فِيهِمُ الشَّهْوَةَ لَهُ وَالِدَوَاعِي إِلَيْهِ ، لَمْ تَتَعَالَ الْأَسْعَاؤُ ؛ فَلِمَ وَجِبَ كَوْنُهَا مِنَ الْعِبَادِ لِأَجْلِ تِلْكَ الْأَسْبَابِ الَّتِي لَوْ لَمْ يُفْعَلْهَا وَقَعَلَ الْعِبَادُ تِلْكَ الْأَسْبَابِ ، لَمْ تَرْتَفِعْ وَتَنْخَفِضِ الْأَسْعَاؤُ ؟ فَلَا يَجِدُونَ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ طَرِيقًا .

[١٦٥] وَأَقُلُّ الْوَاجِبِ عَلَيْهِمْ بِحَقِّ هَذَا الْاِعْتِلَالِ أَنْ تَكُونَ الْأَسْعَاؤُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَقَبِلَ عِبَادِهِ ، لِأَنَّهَا تَخْدُثُ عِنْدَ أَسْبَابٍ ، تَكُونُ مِنَ اللَّهِ ، وَأَسْبَابٍ ، تَكُونُ مِنْ خَلْقِهِ ؛ فَلِمَ كَانَتْ بِالإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَوَّلَى مِنَ الإِضَافَةِ إِلَى خَلْقِهِ وَمَا فَعَلَهُ مِنَ الرَّغْبَةِ وَالشَّهْوَةِ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْمَتَاعَاتِ أَقْوَى مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي مِنْ قِبَلِ خَلْقِهِ ؟ فَلَا يَجِدُونَ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ طَرِيقًا .

فَإِنْ قَالُوا : قَدْ قَالَ الْمُسْلِمُونَ قَاطِبَةً : إِنَّ مَنْ حَاصَرَ مَدِينَةً وَحِصْنًا مِنَ الْحَصُونِ وَقَطَعَ الْمِيزَةَ عَنْهُمْ حَتَّى غَلَّتْ أَسْعَاؤُهُمْ وَعَزَّتْ الْأَشْيَاءُ عِنْدَهُمْ ، أَنَّهُ أَغْلَى أَسْعَاؤَهُمْ ، وَأَنَّهُ قَدْ أَهْلَكَهُمْ ، وَأَنَّهُ مُضِرٌّ بِهِمْ ، وَأَنَّ السُّلْطَانَ ، إِذَا أَجَبَرَ النَّاسَ عَلَى التَّشْعِيرِ ، فَهُوَ الَّذِي أَغْلَا وَأَرْحَصَ أَسْعَاؤَهُمْ وَأَضَرَّ بِهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ وَسُلُوكِهِمْ ؛ فَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُغْلِي وَالْمُرْحِصُ لِأَسْعَاؤِهِمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : وَلِمَ قُلْتُمْ : إِنَّ الْأُمَّةَ تَرِيدُ بِقَوْلِهَا : إِنَّ السُّلْطَانَ أَهْلَكَهُمْ وَأَضَرَّ بِهِمْ وَأَغْلَى أَسْعَاؤَهُمْ ، أَنَّهُ فَعَلَ بِهِمْ هَلَاكًا وَضَرًّا وَسَعَرًا غَالِيًا وَمَنْخَفِضًا ؟ وَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى هَذَا الْإِطْلَاقِ أَنَّهُ فَعَلَ مَا فَعَلَ اللَّهُ ، سَبْحَانَهُ ، عِنْدَهُ جُوعُهُمْ وَالْإِضْوَارُ

١ تتعَالَ : تتعالى ، الأصل .

٢ حاصر : خاص ، الأصل .

٣ وأغلى : وأغلا ، الأصل .



بهم وإيلاهم وتعالى أسعارهم ؛ فلا يجدونَ لذلك مدفعا .

فإن قالوا : ليسَ هذا تأويلُ جميعِ الأُمّةِ .

قيلَ لهم : ولا تأويلُكم أيضًا في قولهم : إنَّ السلطانَ وفاعلي هذه الأسبابِ أَهْلَكهم وأَصْرَبهم وأَغْلَى أسعارهم أَنَّهُمْ فَعَلُوا في الْمُخَاصِرِينَ أَلَمًا وَضَرًّا وَهَلَاكًا وَأَسْعَارًا . هذا هو الباطلُ الذي يحرمُ القولُ به . وإذا اختلفَ في تأويلِ الإطلاقِ ، وجبَ المصيرُ منه إلى ما تقتضي الأدلَّةُ صِحَّتَهُ . وبَطَلُ التعلُّقُ بظاهِرِهِ .

ويقالُ لهم أيضًا : فيجبُ على اعتلالِكُم أن يكونَ المُخَاصِرُ لِبَلَدِ الإسلامِ ، إذا قَطَعَ المِيرَةَ عنهم والكِسْوَةَ وما يَتَّقُونَ به الحرَّ والبردَ حتَّى ماتوا جوعًا وهزلًا وغزًّا ، أن [١٦٥ب] يكونَ هو المُمِيتُ لهم والفاعلُ لمَوْتِهِمْ ، وإذا أَمَدَّهُمْ وَأَطْلَقَ المِيرَةَ والكِسْوَةَ لهم ، فأَكَلُوا وحيوا ، أن يكونَ هو المُخَيِّبُ لهم .

وَجَبَ على هذا أن يكونَ سلطانُ العراقِ ، إذا قَطَعَ المِيرَةَ على أهلِ خراسانَ ، فماتوا بذلكَ جميعًا جوعًا ، أن يكونَ هو القاتِلُ المُمِيتُ لهم ، وليسَ لِمَا يماسُّهم ولا ماسًّا شيئًا يماسُّهم ، لأنَّ الأُمّةَ أيضًا كُلُّها تقولُ في مُخَاصِرِ أهلِ البلدِ : قد أَمَاتَهُمْ جوعًا وقَتَلَهُمْ جوعًا وهزلًا وقَتَلَهُمْ وَأَمَاتَهُمْ بِالْغَزِيِّ . ويقولونَ ، إذا أَطْلَقَ المِيرَةَ والْتِيَابَ : قد أَحْيَاهُمْ وَبَعَثَهُمْ وَمَسَكَ أَرْمَاقَهُمْ ؛ فيجبُ لأجلِ الإطلاقِ ولأجلِ حصولِ الموتِ عِنْدَ فِعْلِهِ أن يكونَ هو المُمِيتُ والقاتِلُ لهم ، لأنَّ مَوْتَهُمْ كَانَ عِنْدَ فِعْلِهِ وَبِسَبَبِهِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا على هذا ، تَرَكُوا الدِّينَ وفَارَقُوا الإسلامَ . وإن قالوا : لا يجبُ لهذا الإطلاقِ ولا لأجلِ حصولِ الموتِ والألمِ عِنْدَ قَطْعِ المِيرَةِ أن يكونَ مَوْتُهُمْ وَأَلَمُهُمْ مِنْ فِعْلِ المُخَاصِرِ وحائِزِ الطعامِ والمِيرَةِ بضربه .

١ وأغلى : واعلا ، الأصل .

٢ المحاصرين : المحاضرين ، الأصل .

قيلَ لهم : فكذا لك لا يجبُ أن يكونَ تَعَالِي الأَسْعَارِ مِنْ قِبَلِهِمْ ، وَإِنْ حَصَلَ عِنْدَ أَفْعَالِهِمْ . ولا جوابٌ عن ذلك .

ويقالُ لهم : وَجِبَ أن يكونَ الغلاءُ والرخصُ الخاصِلَيْنِ عِنْدَ الحِصَارِ والإجْبَارِ على التَّسْعِيرِ فَعِلَ فاعِلِ الإجبارِ والحصارِ ، لأنَّهُما عِنْدَهُ يحصلانِ . ولم وَجِبَ أن يكونَ الموتُ والحياةُ اللَّذَانِ يَكُونَانِ عِنْدَ هَذِهِ الأسبابِ فَعِلَيْنِ لِفَاعِلَيْهِمَا ؛ فلا يجدُونَ لذلكَ مدفعًا . وبِاللهِ التوفيقُ .

## فصل

فإن قالوا : الذي يدل على أنَّ الغلاء الحادث عند إجبار الظلمة على التسعير وقطع المير فعل الظالم الجائر بتلك الأسباب كون ما فعله منها محظوراً مُحَرَّمًا وَأَتَّفَاقُ الْأَمَّةِ على أنه لا يجب الرضا بهذا السعر والتسليم له ، بل يجب إنكاره على فاعله ومنعه منه ، إذا قدر على ذلك ؛ فيجب لذلك أن لا يكون من الله ، سبحانه ، لأنه لا يجوز أن يضاف إليه مع قبحه ووجوب [١٦٦أ] المنع منه وسخط العباد له وترك الرضا به ، لأنه لو كان من فعله وتديره ، لوجب الرضا به والتسليم له . ولو جاز أن يكون السعر القبيح الذي يجب سخطه وترك الرضا به والمنع منه من فعله ، عز وجل ، وقبيله ، لجاز أن تكون المعاصي وسائر القبائح التي يجب الرضا بها ويلزم المنع منها والسخط لها من فعله ، تعالى . وإذا لم يجز ذلك ، علم أن هذا النوع من الأسعار من فعل العباد ، لا شيء لله ، تعالى ، فيه .

يقال لهم : إن لم يجب نفى هذه الأسعار عنه إلا لأجل قبحها وترك الرضا بها والسخط لها ، وأن كونها من عنده ، وإن كانت هذه حالها ؛ فوجب كون جميع المعاصي التي يجب المنع منها وترك الرضا بها من قبيله ، وأن يكون هو المحدث الفاعل على الحقيقة لها ؛ فما أنكرتم من ذلك أجمع ؟ فهو عند خصوصكم الحق الذي يجب القول به وتحريم القول بخلافه ، بل يجب عندهم أن لا يعرف الله ، تعالى ، وصدق رسله منكرو كونه خالفا لجميع أفعال العباد ومالكا لها وقادرا عليها . وقد بينا وجوب ذلك من قبل في كتاب خلق الأعمال من هذا الكتاب . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل استدلالكم بما ذكرتم والأصل الذي بنيتموه عليه ؛

١ الرضا : الرضى ، الأصل .

٢ الرضا : الرضى ، الأصل .

٣ الرضا : الرضى ، الأصل .

فإنَّ مُنْعَ كَوْنِ هَذِهِ الْأَرْزَاقِ مِنْهُ مَبْنِيًّا عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ خَالِقٍ لِأَعْمَالِ الْعِبَادِ ؛ فُذِّلُوا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَوَّلًا ثُمَّ تَرَفُّعُوا إِلَى الْكَلَامِ فِي الْأَرْزَاقِ ؛ فَلَا بُدَّ لَهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى تَصْحِيحِ مَا عَلَيْهِ بَنَوْا وَإِلَيْهِ لَجُّوْا<sup>١</sup>.

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ : إِنَّ وَجِبَ أَنْ لَا تَكُونَ الْأَرْزَاقُ الْحَادِثَةُ عِنْدَ هَذِهِ الْأَسْبَابِ وَلَا الْقَبَائِحُ مِنْ مَعَاصِي الْعِبَادِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِيُجُوبَ الْمُنْعَ مِنْهَا وَالسَّخِطَ لَهَا وَتَرْكُ الرِّضَا بِهَا ، وَجِبَ أَيْضًا أَنْ لَا يَكُونَ مَوْتُ الْأَنْبِيَاءِ وَفَنَاءُ الْمُؤْمِنِينَ وَبِقَاءُ الْأَبَالِسَةِ وَالشَّيَاطِينِ وَأَثَمَةُ الْكُفْرِ وَالذُّعَاءُ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَقَبْلِهِ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ الْأَمْرَاضُ وَالْأَسْقَامُ وَالْبَلَاوِي وَذَهَابُ الْأَسْمَاعِ وَالْأَبْصَارِ وَعِقَابُ أَهْلِ جَهَنَّمَ بِالنَّارِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، [ ١٦٦ ب ] وَمِنْ فِعْلِهِ ، لِيُجُوبَ السَّخِطَ لِذَلِكَ أَجْمَعَ وَتَرْكُ الرِّضَا بِهِ وَوَجُوبَ دَفْعِ أَهْلِ جَهَنَّمَ الْعَذَابَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ ، لَوْ قَدَرُوا عَلَى ذَلِكَ وَوَجَدُوا إِلَيْهِ سَبِيلًا ، وَلَكُونِهِمْ سَاخِطِينَ لَهُ وَمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الرِّضَا بِهِ وَبِالْخُلُودِ فِيهِ ، وَبِسَخِطِ سَائِرِ الْأُمَّةِ وَكُلِّ عَاقِلٍ لِنَهَابِ عَقْلِهِ وَخَوَابِئِهِ وَنَزُولِ الزَّمَانَةِ وَالْبَلَاوِي وَالْأَمْرَاضِ بِهِ وَرَغْبَتِهِمْ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، فِي إِزَالَةِ ذَلِكَ عَنْهُمْ وَإِبْدَالِهِمُ الْعَافِيَةَ بِهَا .

وَهَذَا إِجْمَاعٌ مِنَ الْأُمَّةِ ؛ فَيَجِبُ لِذَلِكَ أَجْمَعَ كَوْنُ الْعِقَابِ وَالْأَمْرَاضِ وَالْبَلَاوِي وَمَوْتُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَإِحْيَاءُ الْمَرَدَّةِ وَالشَّيَاطِينِ مِنْ قِبَلِ غَيْرِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَالْأَفْأَنْ جَازٍ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَبْلِهِ وَفِعْلِهِ وَتَدْبِيرِهِ مَعَ كَرَاهَتِنَا لَهُ وَبِسَخِطِ الْعَذَابِ وَالْمَرَضِ وَجُوبِ إِزَالَتِنَا لَهُ ، لَوْ قَدَرْنَا عَلَى ذَلِكَ ، وَرَفَعِ حَيَاةَ الْمَرَدَّةِ وَالشَّيَاطِينِ وَتَبْقِيَتِنَا الْأَنْبِيَاءَ وَالْمُؤْمِنِينَ ، لَوْ وَجَدْنَا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا .

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ قَبْلِهِ وَتَدْبِيرِهِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى هَذَا ، كُفِينَا مَوْوَنَةَ كَلَامِهِمْ وَظَهَّرَ

١ لجؤوا : لجؤوا ، الأصل .

٢ الرضا : الرضى ، الأصل .

كفَرُهُمْ ، وَإِنْ أَبَوْهُ ، نَقَضُوا أَعْتِلَالَهُمْ .

وَقَدْ أَشْبَعْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْفَصْلِ فِي كِتَابِ خَلْقِ الْأَعْمَالِ بِمَا يُوضِّحُ الْحَقَّ وَأَجَبْنَا عَنْ كُلِّ مَا يُشَنِّعُونَ بِهِ فِي ذَلِكَ وَيَزُومُونَ الْانْفِصَالَ بِذِكْرِهِ بِمَا يُوضِّحُ الْحَقَّ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، تَعَالَى .

وَيَقَالُ لَهُمْ : إِنْ كَانَ وَجُوبُ سَخِطِ الشَّيْءِ وَتَرْكُ الرِّضَى بِهِ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ وَجُوبُ الرِّضَى وَالْإِيمَانِ وَالطَّاعَاتِ وَالتَّسْلِيمِ لَهَا وَتَرْكُ السَّخِطِ لَهَا وَالْإِعَانَةُ عَلَيْهَا وَالْإِرْشَادُ إِلَيْهَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ وَفِعْلُهُ وَتَدْبِيرُهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ عِنْدَكُمْ ، لَمْ يَكُنْ وَجُوبُ السَّخِطِ لِلشَّيْءِ وَالْمَنْعُ مِنْهُ وَتَرْكُ الرِّضَى دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عِنْدِهِ ، تَعَالَى .

وَيَقَالُ لَهُمْ : مَا وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ لَوْجُوبِ السَّخِطِ لِلْمَعَاصِي وَمَنْعِ الْمَكْتَسِبِ لَهَا مِنْهَا وَذَمِّهَا عَلَيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ حَتَّى يَجِبَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّشْعِيرِ الْحَاصِلِ عِنْدَ فِعْلِ الظَّلْمَةِ أَوْ أَهْلِ [١٦٧] الْعَدْلِ ؟ فَلَا يَجْدُونَ إِلَى تَصْحِيحِ ذَلِكَ طَرِيقًا .

وَقَدْ بَيَّنَّا الْكَلَامَ فِي هَذَا مِنْ قَبْلُ بِغَيْرِ وَجْهِ ؛ فَبَطَلَ مَا ظَنُّوهُ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : إِنَّهُ لَيْسَ يَقَعُ الذَّمُّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لِلسُّلْطَانِ الظَّالِمِ بِالتَّشْعِيرِ وَقَطْعِ الْمِيرَةِ عَلَى نَفْسِ تَعَالَى الْأَسْعَارِ وَلَا الْمَدْحُ لَهُ عَلَى أَنْخِفَاضِهَا عِنْدَ مَا يَمْدُ بِهِ وَيُخْرِجُهُ مِنْ خَزَائِنِهِ إِلَيْهِمْ ، لِأَنَّ أَرْتِفَاعَ السَّعْرِ وَأَنْحِطَاطَهُ عِنْدَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْبَابِ لَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَا كَسْبٍ لِلسُّلْطَانِ وَأَهْلِ التَّرْتِصِ ، وَإِنَّمَا يَذُمُّهُمْ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَفْسِ الْحِصَارِ وَالْإِجْبَارِ عَلَى التَّشْعِيرِ وَمَا يَكُونُ مِنْ أَكْثَابِهِمْ الَّتِي يَكُونُ الْغَلَاءُ وَالرَّخْصُ عِنْدَهَا .

فأما أن يذمَّ أحدًا على أن غلا السِعْرَ أو يمدَّحه بأن رخصَ ، فذلك محالٌ ، وإنما يذمُّه ويمدَّحه على فعلٍ ما يؤمَّرُ به ويُنهى عنه الذي يحصلُ عنده ارتفاعُ السِعْرِ وانخفاضه . وإذا كان ذلك كذلك ، بأن غلطكم في ظنكم أن السخط والذمَّ يكونُ لنفسِ السِعْرِ . وزال ما قلتم .

ويقالُ لهم أيضًا : ويجبُ على أغتلاككم هذا أن يكونَ تسعيرُ السلطانِ العادلِ القاصِدِ بالتسعيرِ لإصلاحِ أحوالِ الباعةِ والمُشتريين وتعديلِ السِعْرِ على ما يُصلِحُ الرغبةَ ولا يكونُ حيقًا على أربابِ الأموالِ ولا أربابِ الأُمْنِعةِ ، بل يكونُ سِعْرًا مُصلِحًا لأحوالِ الفريقينِ مِن قِبَلِ الله ، عزَّ وجلَّ ، وتديبه ، لأنَّه سِعْرٌ يجبُ الرِّضا به والتسليمُ له وتركُ سخطِهِ والعوذُ للإمامِ عليه ، إذا كانَ مِن مصالحِ الرِّعيَّةِ ، لأنَّه مِن فرائضِ السلطانِ ، إذا كانتْ هذِهِ حالُهُ . وإن لم يَدُلَّ كونهُ كذلك ، علمَ أنَّه مِن قِبَلِ الله ، تعالى ، لم يَدُلَّ أيضًا كونهُ المحظورِ على نقيضِ هذِهِ الصفاتِ على أنَّه مِن قِبَلِ الظَّالِمِ المُسَعِّرِ . ولا جوابُ عن ذلك .

ويقالُ لهم : دليلكم هذا ، إن صَحَّ ، لا يدلُّ على أنَّ جميعَ الأسعارِ الحادثةِ عندَ أسبابٍ ، تكونُ مِنَ العبادِ مِن قِبَلِهِمْ ، وإنما يدلُّ على أنَّ المَسْحُوطَ منها الذي يجبُ منْعُهُ وتركُ الرِّضا به ليسَ مِن قِبَلِ الله ، تعالى ؟ فما الذي يدلُّ على أنَّ المَرَضَ منها والذي يجبُ تسليمُهُ والرِّضى به ليسَ مِن قِبَلِ الله ، تعالى ؟

فإن قالوا : أتقولُ : إنَّ التسعيرَ المحمودَ أثرُهُ المؤدِّي إلى صلاحِ البَيْعِ والمُشتري [١٦٧ب] مِنَ الأُمَّةِ مِن قِبَلِ الله ، سبحانه ، وإن كانَ حاصِلًا عندَ سببٍ مِنَ العبادِ ؟ وفيهم مَن يقولُ ذلك .

١ عزَّ وجلَّ : إضافة في طرفِ السطر ، الأصل .

٢ تعالى : إضافة في طرفِ السطر ، الأصل .

قِيلَ لَهُمْ : فَهَلَّا قُلْتُمْ أَيضًا : إِنَّ مَا يَحْدُثُ مِنَ الْغَلَاءِ وَالْأَسْعَارِ الَّتِي يَجِبُ الرِّضَا بِهَا عِنْدَ أَسْبَابٍ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنْ حَصَلَتْ عِنْدَ أَفْعَالِهِمْ ؟ وَلَيْسَ أَغْتَالَكُمْ بَأَنَّ مَا حَصَلَ مِنَ السَّعْرِ عِنْدَ أَسْبَابٍ تَكُونُ مِنْهُمْ ، فَهُوَ مِنْ قِبَلِهِمْ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ : إِنَّ هَذَا السَّعَرَ الْمَحْمُودَ الْمُصْلِحَ لَأُمُورِ الرِّعْيَةِ عِنْدَ إِجْبَارِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِ سِعَرٌ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمِنْ السُّلْطَانِ .

قِيلَ لَهُمْ : فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَيضًا أَنْ يَكُونَ سَائِرُ الْأَسْعَارِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَ أَسْبَابٍ ، تَكُونُ مِنَ الْعِبَادِ مِنَ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَمِنْهُمْ ؟

وَكُلُّ هَذَا أَضْطِرَابٌ وَاحْتِلَاطٌ مِنْ قَوْلِهِمْ وَدَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ جَمِيعَ الْأَسْعَارِ حَاصِلَةٌ أَبْتِدَاءً ، لَا عِنْدَ سَبَبٍ . وَالْحَاصِلُ مِنْهَا عِنْدَ أَسْبَابٍ ، تَكُونُ مِنْهُ ، تَعَالَى ، وَعِنْدَ أَسْبَابٍ مِنْ خَلْقِهِ أَكْتِسَابَ عِبَادِهِ وَعِنْدَ حَصَارِ السُّلْطَانِ وَإِطْلَاقِهِ وَإِجْبَارِهِ عَلَى التَّسْعِيرِ وَرَفْعِهِ فِعْلُ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمِنْ قِبَلِهِ وَتَدْبِيرِهِ .

## فصل من القول في الأسعار

وَأَعْلَمُوا ، وَقَفَّكُمُ اللَّهُ ، أَنَّ الإِجْبَارَ عَلَى التَّسْعِيرِ الْوَاقِعِ مِنَ السُّلْطَانِ وَالْوَاقِعِ عَنْ اتِّفَاقِ وَتَرَاضٍ بَيْنَهُمُ الْحَاصِلِ عِنْدَهُ تَعَالَى الْأَسْعَارِ وَأَنْحَطَاطُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ فَضَرَبْتُ مِنْهُ مُحَرَّمٌ مَحْظُورٌ . وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ إِجْبَارِ السُّلْطَانِ عَلَى تَسْعِيرِ الْمُبَاعِ بِأَقْلٍ مِنْ تَمَنِيهِ بِالشَّيْءِ الْكَثِيرِ الْمَضَرِّ بِأَرْيَابِ الْأُمْتِنَةِ أَوْ بِكَثَرٍ مِنْ قِيَمَةِ ذَلِكَ ، الْمَضَرِّ بِأَرْيَابِ الْأَمْوَالِ الْمُحْتَاجِينَ إِلَى شِرَائِهِ الضَّرَرُ الْعَامُّ الْمُؤَدِّي إِلَى هَلَاكِ الْفُقَرَاءِ وَالْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ وَالْإِضْرَارُ بِهَا بِجَوَازِ يَحْمِلُ النَّاسَ عَلَى أَنْ يَبِيعُوا الْكَرَّ بِمِثْقَالٍ وَاحِدٍ أَوْ مِائَةِ دِينَارٍ وَنَحْوِ هَذَا ؛ فَهَذَا وَمَا جَرَى مَجْزَاهُ مِنَ السِّغَرِ مُحَرَّمٌ وَمُنْهَى عَنْهُ ، وَإِنْ كَانَ أَرْتِفَاعُ السَّعْرِ عِنْدَهُ أَوْ أَنْحَطَاطُهُ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى .

وَضَرَبْتُ آخَرَ مِنْهُ مَبَاحٌ ، غَيْرُ وَاجِبٍ وَلَا مَحْظُورٍ فَعَلُهُ ، وَهُوَ مَا يَرَى السُّلْطَانُ أَنَّ تَرْكَ تَسْعِيرِهِ فِي الْمَصْلُوحَةِ كِفَعْلِهِ ، لَا ضَرَرَ عَلَى الرَّعِيَّةِ فِي أَحَدِهِمَا ، [١٦٨] فَهُوَ مُخَيَّرٌ فِي فِعْلِهِ ذَلِكَ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ مِنْهُ أَحَدُهُمَا إِلَّا لِفَرْضٍ يَجْرِي إِلَيْهِ ؛ فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَنْتَصِلُ بِصَلَاحِ الرَّعِيَّةِ عِنْدَهُ ، وَجَبَ فِعْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَنْتَصِلُ بِفَسَادِهَا ، وَجَبَ تَرْكُهُ ، وَإِنْ تَسَاوَتْ الْحَالُ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ ، كَانَ لَهُ غَرْضٌ فِي التَّسْعِيرِ أَوْ فِي تَرْكِهِ ، يَنْتَصِلُ بِنَفْعِهِ وَضَرِّهِ اللَّذَيْنِ يَخْصَّانِيهِ ، جَازَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ .

وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَقَالَ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى عِنْدَنَا : إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْتَصِلِ التَّسْعِيرُ بِصَلَاحِ الرَّعِيَّةِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّسْعِيرُ لِمَا فِي أَيْدِي النَّاسِ مِنْ أَمْلاكِهِمْ ، لِأَنَّهُمْ مُسَلَّطُونَ عَلَى أَمْلاكِهِمْ وَهُمْ أَوْلَى بِهَا مِنْهُ . وَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعُوا بِالرَّخِيصِ تَارَةً وَبِالْغَالِي أُخْرَى ، مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَامًّا وَفَسَادًا ؛ فَلَيْسَ لَهُ تَسْعِيرُ مَا فِي أَيْدِيهِمْ لِفَرْضٍ ، يَنْتَصِلُ بِمَصْلَحَتِهِ وَبِلَوْغِ أَرْبِهِ ، وَلَكِنْ مِنَ الضَّرْبِ الْمُبَاحِ مِنَ التَّسْعِيرِ اتِّفَاقُ أَرْيَابِ الْأَطْمَعَةِ وَالْأُمْتِنَةِ



على تسعير بَيْنَهُمْ عن تَرْضَايَ بِهِ ، لا يكون مُضِرًّا بِأَمْوَالِهِمْ ولا مُشْتَرِيًّا مَا فِي أَيْدِيهِمْ ولا مُؤَذًيًا إِلَى فسادٍ وهلاكٍ الفقراءِ بَأَن يكونَ تسعيرًا ، يسوغُ الاتِّفَاقُ على مِثْلِهِ ، غَيْرُ مُضِرٍّ ضَرَرًا عَاصًا ، لَأَنَّهُمْ مُلَّاكٌ لِمَا فِي أَيْدِيهِمْ ، وَهُمْ أَوْلَى بِهِ وَمُسْتَطْلِقُونَ عَلَيْهِ ، وَلَهُمْ بِنِعْمَةِ بَرِيادَةِ سِعْرِ غَيْرِ مُضِرٍّ الضَّرَرُ الْمُنْهَى عَنْهُ ، وَكَمَا يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ لَا يَبِيعُوا جُفْلَةً مَا فِي أَيْدِيهِمْ وَأَنْ يَقْتَنُونَهُ وَيَخْتَصُّوْنَ بِتَبَقِيَّتِهِ عَلَى أَمْلَاقِهِمْ ، فَلَهُمْ أَيْضًا أَنْ لَا يَبِيعُوهُ إِلَّا بِمَا يُؤْتِرُونَهُ مِمَّا لَا يَحْظَرُهُ وَيَمْنَعُهُ الشَّرْعُ ؛ فَهَذَا الضَّرْبُ مَبَاحٌ لَهُمُ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ وَمُبَاحٌ تَرْكُ الْإِتِّفَاقِ عَلَى تَسْعِيرِهِ .

وَقَدْ زَعَمَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ السِّعْرَ الْحَاصِلَ عِنْدَ هَذَا الْإِتِّفَاقِ مِنْ أَرْبَابِ الْأَمْتَعَةِ وَعِنْدَ خَلْفِ السُّلْطَانِ عَلَى الْأَسْعَارِ الْمَحْمُودَةِ مُضَافَةً إِلَى اللَّهِ وَالِى السُّلْطَانِ وَالرَّعِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَاصِلَةً عِنْدَ أَسْبَابٍ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : فَمَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ تَكُونَ جَمِيعُ الْأَسْعَارِ الْحَاصِلَةِ عِنْدَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمِنْهُمْ ؟ وَلَا فَضْلَ فِي ذَلِكَ . وَفِيهِ تَرْكُ مَا حَكَمْنَا مِنْ أَعْتِلَالِهِمْ .

وَأِنْ قَالُوا : إِنَّمَا قُلْنَا : إِنَّ هَذَا السِّعْرَ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَمِنْ الْعِبَادِ ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُؤَلَّفُ [١٦٨ب] لَهُمْ عَلَى تَسْعِيرِهِ وَالْمَوْفَّرُ لَهُمْ بِهِمْ عَلَيْهِ .

قِيلَ لَهُمْ : وَكَذَلِكَ هُوَ الْجَامِعُ لَهُمْ عَلَى تَسْعِيرِ كُلِّ مَا يَحْصُلُ بِسَبَبِ مِنْهُمْ وَالْمُؤَلَّفُ لَهُمْ عَلَيْهِ مِمَّا يُلْقِيهِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَيَتَجَّهُ لَهُمْ وَيَجْعَلُ لَهُمُ السَّبِيلَ إِلَيْهِ مِنْ سَائِرِ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْبَابِ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

فَإِنَّمَا إِذَا خَرَجَ ذَلِكَ إِلَى حَدِّ التَّرْتُّبِ وَقَصْدِ الْإِضْرَارِ بِالتَّوَاطُّعِ عَلَى تَسْعِيرِهِ بِمَا يَضُرُّ بِالنَّاسِ وَيُؤْذِي إِلَى عَطَبِ الضَّعِيفِ وَتَعَاطُفِ الْجَوْعِ ، وَاتِّفَاقِهِمْ عَلَى ذَلِكَ وَتَرْبُصُهُمْ

١ على الإضافة .

٢ ولا مؤذيًا ، ومودى ، الأصل .

محرمٌ محظورٌ باتِّفَاقٍ .

وليسَ يمتنعُ أن يُخصَّصَ هذا التحريمُ بالاتِّفَاقِ والتَّرتُّبِ في تسعيرِ ما يضرُّ بالناسِ التَّرتُّبُ به وتعالِي سِعْرِهِ دُونَ ما لا يستضرُّونَ به ولا يمتسهم حاجةً إليه ، وأنما هو شهواتُ المملوكِ إليه والمُتَرَفِّينَ وأعراضُهم ، كاتِّفَاقِ أصحابِ الجواهرِ واليوافيتِ ومحكمِ البلُّورِ والحريرِ الصَّيْنِيِّ وأنواعِ الطَّيِّبِ التي لا يُحتاجُ إليه في الأدويةِ والمعجناتِ التي يضرُّ بالناسِ فَقْدُهَا وتَرْكُ العلاجِ بها ، إذ كَانَ فيها ما هُذِه سبيلُهُ ، فلا يكونُ اتِّفَاقُ أربابِ ذلكَ على تسعيره بقليلِ الأثمانِ محظورًا . هذا غيرُ مُتَمَتِّعٍ ، إلَّا أن يَرِدَ لِحَظَرِهِ شرعٌ . ولا سَمَعَ نعرُهُ في ذلكَ ؛ فيجبُ تنويعُ الأمتعةِ على ما نَزَّلَناهُ .

فأما التسعيرُ الواجبُ على السلطانِ وعلى أربابِ الأمتعةِ والطعامِ ، إذا فَقِدَ السلطانُ ، فهو الذي يُقَصَّدُ به التعديلُ بَيْنَ أربابِ الأمتعةِ وَبَيْنَ المحتاجينَ إليها ويؤدي إلى صلاحِ الفريقتينِ والامتناعِ مِنْ تسعيره بما يؤدي إلى الإضرارِ بالفقراءِ وأهلِ القَدَمِ والحاجةِ وإلى فسادِ أمورِ الناسِ ؛ فإنَّ التسعيرَ ، إذا كَانَ كذلكَ ومُؤَدِّيًا إلى المصلحةِ ورفعِ الفسادِ والهتيجِ واعتدالِ أحوالِ الكلِّ ، كَانَ هو الصَّلاحُ في تدبيرِ السلطانِ لِزِعَّتِيهِ وتدبيرهم لأنفسِهِمْ عِنْدَ فَقْدِهِ ، لأنَّه مقصودٌ به الصَّلاحُ وأستقامةُ الأقوالِ ودفْعُ الضَّرَرِ والفسادِ ، ويجبُ لذلكَ في تدبيرِ أمورِ الناسِ .

وَمِنْ رُويَ عنه إنكارُ التسعيرِ مِنَ العلماءِ ، فإنَّما يُنكَرُ منه ما يُجْعَلُ [١٦٩] عليه الناسُ ويضطَّهَدُونَ إليه ، مِمَّا يؤدي إلى فسادٍ وإضرارٍ ؛ فأما ما يؤدي إلى مصلحةٍ وتعديلِ أحوالِ الناسِ وصلاحِ الغنيِّ والفقيرِ ، فإنه واجبٌ في تدبيرهم ، كما يجبُ عليهم جهارٌ غُذِيرُهُمْ وسدُّ خَلَّتِهِمْ ورفعُ الإضرارِ بهم ، وكلُّ أمرٍ يؤدي إلى هلاكِهِمْ أو

هلاك البعض منهم ؛ فَمَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ ، سُئِلَ عَنِ الدَّلِيلِ عَلَى حَظَرِ مَا هُوَ  
حَالُهُ مِنَ التَّسْعِيرِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ إِلَى حُجَّةٍ فِي ذَلِكَ سَبِيلًا .

وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ أَرْتِفَاعَ الْأَسْعَارِ وَأَنْخِفَاضَهَا عِنْدَ جَمِيعِ مَا يَكُونُ مِنَ الْعِبَادِ  
مِنْ مُحْظُورٍ مِنَ الْأَفْعَالِ وَوَاجِبٍ وَمُبَاحٍ وَمَنْدُوبٍ إِلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ،  
وَقَبْلِهِ وَتَدْبِيرِهِ بِمَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ وَالْقَدْخَ فِيهِ . وَهَذِهِ جُمْلَةٌ مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذَا  
الْبَابِ كَافِيَةٌ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ .

## باب الكلام في إثبات النبوات

أَعْلَمُوا ، وَقَفَّكُمُ اللهُ ، تَعَالَى ، أَنَّنَا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى الْبِرَاهِمَةِ فِي إِبْطَالِهَا فِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ<sup>١</sup> . وَأَتَّبَعْنَا ذَلِكَ بِالْكَلامِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَاجْتَهَضْنَا هُنَاكَ . وَالْكَلامُ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ تَعْوِيلًا عَلَى بَسْطِ شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ ، نَصَّرَ اللهُ وَجْهَهُ ، وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ لِلْكَلامِ عَلَى أَهْلِ الْمُلْكِ . وَنَحْنُ نَقْتَصِرُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَلَى امْتِقْصَاءِ الْقَوْلِ فِي صِحَّةِ إِرْسَالِ اللهِ ، تَعَالَى ، الرُّسُلَ إِلَى عِبَادِهِ وَجَوَازِ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ حَسَنٌ مِنْهُ إِرْسَالُهُمْ ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَإِنْ حَسَنٌ ، وَكَانَ تَعْرِضًا لِلثَّوَابِ لِمَنْ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ الْقَبُولُ مِنْهُمْ وَالِاتِّفَاعُ بِذَلِكَ . وَتُبَيَّنَ أَنَّ الرِّسَالََةَ غَيْرَ مُسْتَحَقَّةٍ لِلْمُرْسَلِ وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ ، يَقْبَحُ مِنْ اللهِ ، تَعَالَى ، فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَإِلَى بَعْضِ الْعِبَادِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَّصِلُ بِهِذِهِ الْأَبْوَابُ . ثُمَّ نُبَيِّنُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْهُ ، سَبْحَانَهُ ، الْإِرْسَالُ الْمَجْزُورُ فِي الْعَقْلِ<sup>٢</sup> وَنَدُلُّ عَلَى إِثْبَاتِ نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَصِحَّةِ أَعْلَامِهِ وَنَذْكُرُ جَمْلَةً مِنْ أَحْكَامِ الْمَعْجَزَاتِ وَشُرُوطِهَا وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ وَوَجْهَ دَلَالَتِهَا عَلَى صِدْقِ الرُّسُلِ بَعْدَ أَنْ نَذْكُرَ إِبْطَالَ [١٦٩ب] عُمْدَةِ الْبِرَاهِمَةِ فِي إِحَالَةِ إِرْسَالِهِ ، تَعَالَى ، الرُّسُلَ وَفِي ادِّعَائِهِمْ لِقَبْحِ ذَلِكَ ، لَوْ صَحَّ وَقُوعُهُ مِنْهُ . ثُمَّ نُبَيِّنُ مَعْنَى وَصْفِ الرُّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِأَنَّهُ رَسُولٌ وَوَصْفِ النَّبِيِّ بِأَنَّهُ نَبِيٌّ وَجَمْلَةً مِمَّا يَخْتَصُّ الرُّسُلَ بِهِ مِنْ الصِّفَاتِ وَمَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ فِي صِفَتِهِمْ . وَبِاللهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، عَلَى ذَلِكَ نَسْتَعِينُ وَمِنْهُ نَسْتَمِدُّ الْعَصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ .

١ يُنْظَرُ عَنْ هَذَا الْبَابِ كِتَابُ تَمْهِيدِ الْأَوَائِلِ وَتَلْخِصِ الدَّلَالِ (لِلْبَاقِلَانِيِّ) ١٢٦-١٥٦ .

٢ الْعَقْلُ : الْفِعْلُ ، الْأَصْلُ .

## فصل القول في صحة إرساله ، تعالى ، الرسل وجواز ذلك

إن قال قائل : ما الدليل على صحة إرساله ، تعالى ، رُسُلًا إلى خَلْقِهِ وجواز وقوع ذلك منه ؟ مع علمكم بما تدعيه البراهمة من إحالة ذلك ، وأن فيه إيجاب تناقض الأدلة ، وأن الرسول ، إن أتى بخلاف قضية العقل ، كان في ذلك نقضًا للأدلة ، وذلك مستحيل في صفة القديم ، سبحانه ، وإن أتى بموافقة ما في العقل ، وجب أن يكون إرساله عبثًا ، والعبث مُفْتَنٌ أيضًا في صفة ، تعالى ، إلى غير هذا مما يُدعى كونه مُجِبِلًا للرسالة ، حتى إذا ثَبَتَ لَكُمْ جواز ذلك ، أَقْمَنَّا الدليل على حُسْبِهِ وأنه خارج عن باب الشبهة والعبث .

يقال له : إِنَّا لَسَنَّا نَعْنِي بصحة إرساله الرُّسُلَ وجواز ذلك منه وجواز كلِّ جائزٍ مِنْ أفعاليه إِلَّا أَنْ وَقَعَ ذَلِكَ لَا يوجبُ مُحَالًا في صفة ولا في صفة غيره ولا قَلْبَ بعض الحقائق والأجناس وإبطال بعض الأدلة وإخراج الأمور عَمَّا هي في ذَوَاتِهَا عليه . ومتى لم يكن في شيء مِنْ أفعاليه أو مِنْ تَعَبُّدِهِ لَخَلْقِهِ ما يوجبُ شيئًا مِنْ ضروبِ المُحَالِ الذي ذكرناه وما يَجْري مَجْرَاهُ ، وَجَبَ القولُ بِصِحَّتِهِ وجوازه . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ولم يكن في بَعْتِهِ ، تعالى ، الرُّسُلَ وتحميلهم الأداء عنه إلى خَلْقِهِ قَلْبُ القديم عن قَدِيمِهِ أو المُحَدَّثُ عَنْ حَدِيثِهِ أو شيءٌ مِنْ ضروبِ ما ذكرناه مِنَ المُحَالِ ، وَجَبَ القولُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ وجوازه .

ونحن نذكر مِنْ بَعْدُ نَقْضَ ما تدعيه البراهمة مِنَ الدلالة على إحالة الإرسال في صفة ونكشِفُ عن بطلانه بما يوضح الحق . ومتى بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يوجبُ تناقض الأدلة ولا العبث ولا شيئًا مما يذكرونه ، [١٧٠] فقد وَجَبَ القولُ بِصِحَّةِ ذَلِكَ وجوازه . وسيأتي نقضُ اعتلالهم مشروحًا ، إن شاء الله ، عزَّ وجلَّ .

فأما ما يدلُّ على حُسْنِ إرساليه وفعلِ هذا الجائزِ في العقلِ وقوْعُهُ ، فأمرٌ قريبٌ على أصولنا خاصَّةً ، وإنَّ كَانَ ذَلِكَ مُتَعَدِّراً مُتَمَتِّعاً فِي كُلِّ مَرَسِلٍ عَلَى أَصُولِ الْقَدْرِيَّةِ لِمَا نَذْكُرُهُ وَنُبَيِّنُهُ .

والذي يدلُّ على حُسْنِهِ عِنْدَنَا أَنَّنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيزِ فِي غَيْرِ فَضْلِ أَنَّهُ لَيْسَ يَعْنِي وَصْفُ الْفَعْلِ بِأَنَّهُ حَسَنٌ مِنَ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَمِنْ كَسْبِ الْعَبْدِ أَكْثَرَ مِنْ أَمْرِهِ لَنَا بِتَعْظِيمِ فَاعِلِهِ وَمَدْحِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ . وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، كَانَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، مُتَعَبِّدًا لَنَا بِمَدْحِهِ وَتَعْظِيمِهِ وَحَمْدِهِ وَشُكْرِهِ عَلَى إِرْسَالِهِ الرُّسُلَ إِلَى خَلْقِهِ ، وَجَبَ الْقَضَاءُ بِحُسْنِ الْبِعْثَةِ لَا مُحَالَةً .

فأما القدريةُ ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ مَعْنَى وَصْفِ الْفَعْلِ بِأَنَّهُ حَسَنٌ مِنَ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَمِنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ عَارٍ مِنْ جَمِيعِ وُجُوهِ الْقُبْحِ مَعَ كَوْنِهِ مَفْعُولًا ، لَا لَغَرَضٍ صَحِيحٍ ؛ فَمَتَى عَرِيَ مِنْ ذَلِكَ ، وَجَبَ كَوْنُهُ حَسَنًا ، إِذَا كَانَ فِيهِ غَرَضًا .

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا وَجْهَ مِنْ وُجُوهِ الْقُبْحِ فِي الْبِعْثَةِ ؛ فَيَجِبُ لِذَلِكَ كَوْنُهَا حَسَنَةً مِنْهُ ، وَإِنَّمَا ادَّعَى الْمُلْحِدُونَ وَالْبَرَاهِمَةُ أَنَّ فِي الْإِرْسَالِ وَجُوهًا مِنْ وُجُوهِ الْقُبْحِ ، لَوْ عَرِثَ مِنْهُ ، لَمْ تَكُنْ قَبِيحَةً ؛ فَإِذَا بَيَّنَّا بَطْلَانَ ذَلِكَ عَلَى أَصُولِنَا ، وَجَبَ الْقَضَاءُ بِحُسْنِ الْبِعْثَةِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مُسْتَمَرٍّ عَلَى أَوْضَاعِ الْقَدْرِيَّةِ وَإِذَا لَمْ يَجِبْ عِنْدَهُمُ الْقَضَاءُ بِحُسْنِ الْفَعْلِ ، وَإِنْ عَرِيَ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِ الْقُبْحِ ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مَفْعُولًا لَغَرَضٍ صَحِيحٍ ، فَإِنَّ الْبَرَهْمِيَّ ، إِنْ يَسْأَلُهُمْ عَنِ الْغَرَضِ فِي بَعْثَةِ الرُّسُلِ مَعَ تَعْرِيفِهَا مِنْ وَجُوهِ الْقُبْحِ ، فَإِنْ ثَبَتَ لَهُمْ ، وَجَبَ كَوْنُ الْإِرْسَالِ حَسَنًا ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ فِي ذَلِكَ غَرَضٌ صَحِيحٌ عَلَى أَوْضَاعِهِمْ وَجَاءَ الْقَضَاءُ بِقُبْحِهَا .

وَقَدْ قَالَ آبَنُ الْجُبَّائِيِّ : إِنَّ الْغَرَضَ فِي الْبِعْثَةِ الْمُحَيِّسَ لَهَا هُوَ تَضَمُّنُهَا لِإِيَّانٍ

المَصَالِحِ وَالْأَلْطَافِ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَتَجَنُّبِ الْقَبَائِحِ فِيهَا ، وَإِنَّهُمْ إِنَّمَا يُبْتَغَوْنَ بِتَعْرِيفِ حَالِ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي قَدْ عَلِمَ ، سُبْحَانَهُ ، أَنَّ فِعْلَهَا لُطْفٌ فِي فِعْلِ [١٧٠ب] الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ . وَذَلِكَ مِمَّا لَا يَتِمُّ وَيَكْمُلُ التَّكْلِيفُ إِلَّا بِهِ . وَقَالَ لِأَجْلِ هَذَا : إِنَّ إِرْسَالَ الرُّسُلِ وَاجِبٌ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، مِنْ حَيْثُ كَانَ لُطْفًا فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَأَسْتَصْلَاحٌ فِي بَابِ الدِّينِ .

وقال : فَإِنَّ قِيلَ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ : إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُبْعَثَ ، تَعَالَى ، الرُّسُلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعَثُهُمْ لُطْفًا ، إِذَا بُعِثُوا بِعِبَادَاتٍ شَرْعِيَّةٍ زَائِدَةٍ عَلَى التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ وَمُتَضَمِّنَةٍ لَزِيَادَةِ الثَّوَابِ ، وَإِنْ عَلِمَ مِنْ حَالِ الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَعْصِي ، فَلَا يَنْتَفِعُ . قَالَ : وَمَتَى كَانَ الرُّسُولُ مَبْعُوثًا لِهَذَا الْغَرَضِ فَقَطْ ، لَمْ تَكُنِ الْبَعْثَةُ وَاجِبَةً وَكَانَ الْإِرْسَالُ وَتَرْكُهُ سَيِّئًا . وَإِنَّمَا يَجِبُ ، مَتَى كَانَ لُطْفًا . ثُمَّ رَجَعَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْمَذْهَبِ الَّذِي حَكَمْنَاهُ عَنْهُ أَوَّلًا .

وَكَانَ الْجَبَّائِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْهُمْ يَقُولُ : إِنَّهُ يَجُوزُ بَعْثُ الرُّسُولِ لِلزِّيَادَةِ فِي التَّكْلِيفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لُطْفًا ، وَإِنَّهُ يَجُوزُ أَيْضًا بَعْثُ الرُّسُلِ بِتَأْكِيدِ مَا فِي الْعَقْلِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَالتَّحْذِيرِ مِنْ مُوَاقَعَةِ الْقَبِيحِ فِيهِ فَقَطْ ، وَإِنَّ بَعَثَتْنَاهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ حِكْمَةٌ وَدَاخِلٌ فِي بَابِ الْمَصْلُوحَةِ .

وَكَانَ أَبْنُو يَقُولُ : إِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، وَإِنَّ الْبَعْثَةَ لِهَذَا الْوَجْهِ مِنَ التَّأْكِيدِ فَقَطْ عِبْتُ لَا تَحْسُنْ ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ مِنْهُ ، تَعَالَى ، إِظْهَارُ الْمَعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِي الرُّسُلِ لِأَجْلِ هَذَا الْوَجْهِ ، وَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِينَ النَّظَرُ فِيهَا ، لَوْ ظَهَرَتْ عَلَيْهِمْ لِأَجْلِ

١ إِنَّهُ : إِنْ ، الْأَصْلُ .

٢ لِلزِّيَادَةِ : الزِّيَادَةُ ، الْأَصْلُ .

٣ بِتَأْكِيدِ ... وَالتَّنْبِيهِ : إِضَافَةٌ فِي الْهَامِشِ الْأَيْمَنِ ، مُشَارٌ إِلَيْهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ الْأَصْلِ .

٤ بَعَثْتَهُمْ : بَعَثَهُمْ ، الْأَصْلُ .

تأكيد الرُّسْلِ لِمَا فِي الْعَقْلِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ .

وقال الأكثرونَ منهم : بل يجوزُ إيقادُ الرُّسْلِ للزيادةِ في التكليفِ والتعريضِ بزيادةِ التكليفِ للزيادةِ في الثوابِ .

وقال آخرونَ : يجوزُ ويَحْسُنُ بعثُهم لتأكيدِ ما في العقلِ والتنبيةِ عليه فقط ، وإنَّ ذلكَ بمثابةِ مُتَابَعَةٍ تَصْبِ الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ ، وإنَّ كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهَا كَافِيًا . وَأَجَازَ هَؤُلَاءُ بعثُهم في العقلِ ونسخِ عبادَةِ ، تَبَيَّنَتْ فِي شَرَعٍ نَهَى مَتَقَدِّمٌ وَلَا لِلدَّعَاءِ إِلَى شَرِيعَةٍ أُنْدَرَسَتْ أَوْ هِيَ بِقَلْبِهَا وَلَا لِلزِّيَادَةِ عَلَى شَرَعٍ تَقَدَّمَ .

وأجاز القائلونَ بهذا بعثةَ رسولٍ بَعْدَ رسولٍ بِشَرَعٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ وَلَا نَقْصَانٍ مِنْهُ ، وَلَا يَعتَبَرُ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِهِ بِزِيَادَةٍ شَرْطٌ فِي عِبَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ رُكْنٌ وَشَرْطٌ [١٧١] مِنْهَا ، كَمَا أَجَازُوا بِعَثَّتِهِمْ بِتَأْكِيدِ مَا فِي الْعَقْلِ فَقَطْ وَالدَّعَاءِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ .

وقال قائلونَ : يجوزُ بعثةُ الرسلِ للدَّعَاءِ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّهْيِ وَالزُّجُرِ عَنْ فِعْلِ الْمُتَنَكَّرِ وَالْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَإِنَّ إِرْسَالَهُمْ يَجْرِي مَجْرَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُتَنَكَّرِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ جِهَتِهِمْ شَيْءٌ ، لَا يَصَحُّ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ .

هَذَا جُمْلَةٌ مَا يَقُولُهُ الْمُتَبَيِّنُونَ لِلرَّسَالَةِ فِي الْغُرُضِ الَّذِي لَهُ يَحْسُنُ أَوْ يَجِبُ بَعَثُهُ الرسلِ .

وَالَّذِي يَجِبُ تَحْصِيلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ الْمَنْعُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، يُرْسِلُ الرسلَ لَغُرُضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ أَوْ لِفِعْلِ شَيْءٍ مِنَ الْأَفْعَالِ لِبَعْضِ الْأَغْرَاضِ ، لِأَنَّ الْأَغْرَاضَ مَقْصُورَةً عَلَى جَرِّ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ وَالْحَاجَةِ إِلَى الْأَفْعَالِ إِلَى اللَّهِ ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ، لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ وُجُوبِ قَدَمِهِ وَغَنَاهُ .



وإن قيل : إنما يُرادُ بذكرِ القصدِ بالفعلِ والإرسالِ اللطفُ أو التعريضُ للثوابِ أو متابعةُ الأدلةِ أو النهيُ عن منكرِ عقليٍّ وأمرٍ ، يوجبُ فيه ، كانَ المعنى صحيحاً واللطفُ ممنوعاً ، لأنه قد غلبَ في العُزفِ استعمالُ 'ذكرِ الغرضِ في المنتفعِ ودافعِ الضررِ . وذلكَ محالٌ في صِفَتِهِ ، تعالى .

وقد يجوزُ وَصْفُ الإرادةِ للفعلِ والقصدِ إليه بأنه غَرَضٌ في الفعلِ ، إذا كانَ إنما يُرادُ لاجتِلابِ منفعةٍ أو دفعِ مَضَرَّةٍ ؛ فإذا كانَ قصدُ القديمِ ، تعالى ، إلى الفعلِ غَيْرَ مُجَرِّى به إلى جَرِّ نَفْعٍ ودفعِ ضَرَرٍ ، لم يَجْزُ أَنْ تُوصَفَ إرادتهُ بأنها غَرَضٌ له ؛ فهذا هَذَا .

ثم لو جازَ وَصْفُ إرادتهِ بأنها غرضٌ له في الفعلِ ، لم يَجْزُ أَنْ يُقالَ : إنه مريدٌ لإرسالِ الرُّسُلِ على الحقيقةِ ، لأنَّ الإرسالَ هو قَوْلُهُ ، تعالى : ﴿ أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [٢٠ طه ٢٤] وخطابه للملكِ بالرسالةِ إلى الأنبياء . ومحالٌ كونه مريدًا لكونه أمرًا ومُرْسِلًا ومُتَكَلِّمًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قيامِ الدليلِ على نَفْيِ خَلْقِ كلامِهِ وأستحالةِ الحدوثِ عليه .

وقد يتجوَّزُ بالقولِ بأنه مريدٌ لإرسالِ الرُّسُلِ ، والمعنى بذلكَ أنه مريدٌ لإفهامِ الرسلِ وإعلامهم إرسالهَ لَهُمْ ومريدٌ [١٧١ب] لتعبيرِ الملائكةِ لَهُمْ عن أمرِهِ ونَهْيِهِ لَهُمْ الذي علموه<sup>٢</sup> عِنْدَ خِطَابِهِ لَهُمْ ، ويريدُ إقامةَ الأدلةِ على صِدْقِهِمْ وتبليغهم ما يحملونهُ إلى أُمَمِهِمْ .

فأما أن يريدَ نفسَ أمرِهِ ونَهْيِهِ وخطابهَ لِمَلَكٍ أو بَشَرٍ ، فذلكَ محالٌ ؛ فيجبُ ترتيبُ القولِ في هذا الفصلِ على ما قلناه .

١ استعمال : واستعمال ، الأصل .

٢ علموه : عولموه ، الأصل .

## فصل

ويقول : إنَّ الذي يَصِحُّ مِمَّا دُكِرَ مِنَ الْقَصْدِ بِتَلَاغِ الرِّسَالِ وَأَدَائِهِمْ إِلَى أَتَمِّهِمْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْأَدَاءُ لِمَا حَمَلُوهُ بِمَثَابَةِ مُتَابَعَةِ نَصْبِ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْحَقَائِقِ وَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهَا سَادًّا مَسَدًّا جَمِيعِهَا ، وَإِنَّ التَّكْيِيدَ مِنْهُمْ إِنَّمَا هُوَ إِبْخَارُهُمْ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ الْعَقْلِيَّةِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَحْكَامِ الَّتِي الْأَشْيَاءُ فِي أَنْفُسِهَا عَلَيْهَا ، نَحْوُ إِبْخَارِهِمُ الْأَمَمَ عَنْ حَدَثِ الْعَالَمِ وَحَاجَتِهِ إِلَى مُخْدِرٍ قَدِيمٍ ، وَأَنَّهُ عَلَى مَا يَجِبُ كَوْنُهُ عَلَيْهِ مِنَ الصِّفَاتِ وَنَفْيِ الشَّرِيكِ وَالصَّاحِبَةِ عَنْهُ وَأَمثالُ هَذَا مِمَّا قَدْ كَشَفَتِ الْعُقُولُ بِأَدِلَّتِهَا عَنْ صِحَّتِهِ وَثُبُوتِهِ ، وَإِنَّمَا وَصَفَتْ أَخْبَارُهُمْ عَنِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَإِبْخَارُ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِكَوْنِ الْعَقْلِ دَالًّا عَلَى ذَلِكَ ، لَوْ أَنْفَرَدَ عَنِ السَّمْعِ .

فَأَمَّا أَمْرُ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَأَمْرُ الرِّسَالِ عَنْهُ بِاعْتِقَادِ حَقَائِقِ الْأُمُورِ عَلَى مَا هِيَ بِهِ وَالْخَبَرُ عَنْ وَجُوبِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ مِنَ التَّكْيِيدِ لِمَا ذَلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ ، بَلْ لَا يُعْلَمُ وَجُوبُ ذَلِكَ بِالْعَقْلِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَجُوبُهُ وَيَسْتَقَرُّ إِلَّا مِنْ جِهَةِ أَمْرِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَأَمْرٍ رُسُلِهِ بِذَلِكَ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ بِالْعَقْلِ وَجُوبُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي الْعَقْلِ . وَكَيْفَ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ قَبْلَ مَجِيءِ السَّمْعِ وَجُوبُ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ ؛ فَإِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ وَجُوبَ ذَلِكَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا سَمْعًا ، وَأَنْ يَصِحَّ أَيْضًا أَنْ يُعْلَمَ وَجُوبُهُ بِخَبَرٍ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ قَبْلَ السَّمْعِ وَلَا بِمَجَرَّدِ الْعَقْلِ وَأَنَّا نَعْلَمُ وَجُوبَ ذَلِكَ بِخَبَرٍ بَعْدَ زُرُودِ السَّمْعِ بِوُجُوبِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ وَالْاعْتِقَادَاتِ وَالْإِقْدَامِ وَالْكَفِّ وَالْاجْتِنَابِ .

وهذا يكشف عن الفصل [١٧٢] بَيِّنَ مَا تَوَكَّدَهُ الرِّسَالُ وَبَيَّنَ مَا نَاتِي بِهِ بِمَا لَيْسَ بِتَأْكِيدٍ لَشَيْءٍ ، ذَلَّ الْعَقْلُ عَلَيْهِ ؛ فَيَجِبُ ، إِذَا ثَبَّتَ هَذَا وَعُلِمَ أَنَّ الرِّسَالَ قَدْ أَتَتْ بِالْإِبْخَارِ عَنْ حَقَائِقِ الْأُمُورِ الْعَقْلِيَّةِ وَأَنَّ بوجوب كثيرٍ مِنَ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ وَتَحْرِيمِ

الجهل بمعلوماتها وأتت أيضًا بوجوب شرائع وعبادات وتحريم أمور ، لا يُوجب العقل ذلك فيها ولا يُحرّم شيئًا منها ، أن يُعلّم بذلك فساد قول من زعم أن القصد والقرض في إرساليهم التأكيد وبما يأتون به لما في العقل فقط وأنهم قد أتوا بما ليس بتأكيد لشيء وبما لا يصحّ العلم به إلا من جهتهم . ولولا بعثتهم به ، لما صحّ العلم به من جهة العقل .

فإن قال قائل : فهل كان يجوز أن يبعث الله ، سبحانه ، الرسل ويظهر عليهم الأعلام ، ليُخبروا العقلاء عن حقائق الأمور العقلية فقط من غير أن يأمرهم بأن يوجبوا على العباد العلم بحقيقة ما يُخبرون عن حقيقته حتى لا يأتوا إلا بالتنبيه على ذلك فقط ، فلا يكون معهم إلا التأكيد لما في العقل ؟

قيل له : أجل ، لو أرسلهم بذلك حسب وأبانهم بالآيات الظاهرة عليهم ؛ وإن لم يؤدّوا عنه عن ذلك ، لحسن ذلك منه وصحّ في حكّمته ولكان ذلك بمثابة نصب أدلة زائدة على حقائق الأمور .

فإن قيل : فهل كان يجب على من أخبروه بذلك النظر في آياتهم والعلم بصدقهم ؟ قيل لهم : إن أوجبوا ذلك عليه عن الله ، تعالى ، لزّمه ذلك . وإن لم يوجبوه ، كانوا رسلًا له ، تعالى ، ومتباينين ممّن ليس برسول بما يظهر عليهم من الآيات ، وإن لم يلزم المرسل إليه النظر في آياتهم وفعل العلم بصدقهم ، وإن كانوا صادقين ، كما لم يجب على أهل العقول قبل بعث الرسل العلم بحقائق الأمور وبحدّث العالم وإثبات محدّثه وما هو عليه من صفاته ، تعالى ، وإن كان قد نصب الأدلة على ذلك . وإن لم يكن عاينًا بنصب الدليل لمن لا يجب عليه النظر [١٧٢ب] فيه ،

١ يأتوا : ياتون ، الأصل .

٢ أرسلهم : ارسلتم ، الأصل .

فكذلك لا يجب العتب والسَّقْمُ بإرسالِ رسول ، يُخْبِرُ عن حقائق الأمور ، وإن لم يوجب العلمُ بصدقهِ والنظرُ في آيَاتِهِ .

ولا معتبرٌ عندنا في هذا الباب بما يدَّعيهِ القدرةُ من وجوبِ قياسِ أفعاله في الحُسْنِ والْقُبْحِ على أفعالنا ولا بقولهم : وأيُّ غرضٍ في إرسالِ نبي ، لا يلزمُ تصديقه والنظرُ في آيَاتِهِ ؟ كما أنَّه لا معتبرٌ بقولهم : وأيُّ غرضٍ في نصبِ أدلَّةٍ عقليةٍ ، إن لم يُوجِبِ النظرُ فيها من جهةِ العقلِ ؟ وكما أنَّه لا يعتبرُ بقول المُلْحِدِينَ : وأيُّ حكمةٍ وغرضٍ للمصانعِ في صنعةِ العالمِ ، لا ليجرَّ نفعٌ ولا ليدفعَ ضررٌ ولا لمُحَرِّكٍ وباعثٍ ؟ وأيُّ غرضٍ له ووجهٍ من وجوهِ الحكمةِ في ابتدائنا في دارِ المحنةِ وخلقِ الشهوةِ فينا للقبیح والنفورِ من الحَسَنِ الواجبِ عندهم وخلقِ هوى مُرَدٍّ وشيطانٍ مغوٍّ وتكليفنا طاعتهُ مع القدرةِ على ابتدائنا في الجنةِ والتسويةِ بيننا في المنزلةِ ومع علمِهِ بأنَّ أكثرَ ما يَكْفُرُ وَيَقْطُبُ ويستضرُّ ولا يَنْتَفِعُ ، ولو ابتدأه في الجنةِ ، لَسَلِمَ من ذلك ؟ وأيُّ غرضٍ له في أن يُؤَلِّمَ للعوضِ مع القدرةِ على فعلهِ من غيرِ ألمٍ وحُسْنِ التفضُّلِ به ؟ إلى أمثالِ هذا ممَّا يُطَالِيُونَ به .

والأمرُ في قبجهِ أظهرُ من إرسالِ الرسلِ على الوجهِ الذي ذكرناه ، إن كانَ في العقلِ حسناً وقبيحاً . وأيُّ غرضٍ له وحكمةٍ في تخليدهِ الكفارَ في النارِ مع أنَّه غيرُ محتاجٍ إلى عقابهم ولا مستصلحٍ به أخذًا في التكليفِ ولا هو منتفعٌ به ولا شافٍ به غيظًا ولا دافعٌ به ضررًا ؟ وأيُّ وَجْهِ يقتضي إدامةَ العقابِ على تركِ العبدِ للواجبِ مِنَ الطاعةِ التي إِنَّمَا وَجَبَتْ لتعريضِهِ للنفعِ والثوابِ ؟ فإذا لم يفعلِ العبدُ ذلكَ لِنَفْعِ نَفْسِهِ ، فما وَجْهُ حُسْنِ إدامةِ عقابه لأجلِ تَقْوِيَتِهِ نفسه النفعَ بفعلِ ما وَجَبَ عليه ؟ إلى أمثالِ هذا ممَّا الأمرُ في قُبْحِ جميعِهِ أظهرُ من قُبْحِ إرسالِ الرسلِ للإخبارِ

١ هوى مُرَدٍّ : مؤثرى ، الأصل .

٢ مغوٍّ : مغوى ، الأصل .

[١٧٣] عن حقائق الأمور من غير إيجاب للنظر في آياتهم وفرض العلم بصدقهم . ولا جواب لهم عن شيء من ذلك .

وهذا الذي بَيَّنَّا جَوَازَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ قَدْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَلَا بُعِثَ رَسُولٌ بِهِ قَطًّا ، بَلْ قَدْ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّهُ مَا بُعِثَ الرِّسَالُ بِذَلِكَ ، وَأَنَّهُ قَدْ بَعَثَهُمْ أَيْضًا بِشَرَائِعَ وَعِبَادَاتٍ أَوْ دَعَاءٍ إِلَى شَرَائِعَ ، كَانَتْ قَبْلَ بَعَثَةِ الثَّانِي مِنَ الرِّسَالِ ، وَبِالْأَمْرِ لِلأُمَّةِ بِوُجُوبِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَوَصَفِهِ بِصِفَاتِهِ وَإِيجَابِ التَّصَدِيقِ لَهُمْ وَالنَّظَرِ فِي آيَاتِهِم وَالزَّمَامِ عِبَادَاتٍ وَوَاجِبَاتٍ ، لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً فِي الْعَقْلِ ، وَتَحْرِيمِ أَشْيَاءَ عَلَيْهِمْ ، لَمْ تَكُنْ مُحَرَّمَةً فِي الْعَقْلِ ؛ فَيَجِبُ الْمَصِيرُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ يَجُوزُ أَنْ يُبْعَثُوا بِزِيَادَةِ عِبَادَاتٍ لَزِيَادَةِ فِي الثَّوَابِ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُمْ يَأْتُونَ بِزِيَادَةِ عِبَادَةٍ عَلَى الْعِبَادَاتِ وَالوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ ، يَسْتَحِقُّ فَاعِلُ مَا شَرَعُوهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ كَثَرٍ وَإِقْدَامِ زِيَادَةِ ثَوَابٍ عَلَى قَدْرِ ثَوَابِ الْوَاجِبِ عِنْدَهُمْ .

وهذا باطلٌ لِمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ الْعُقُولَ لَا تَوْجِبُ شَيْئًا ، وَلَا يَصَحُّ التَّعَبُّدُ وَتَقْدِيرُ الْفَرَائِضِ مِنْ جِهَتِهَا ؛ فَبَطُلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ يُبْعَثُونَ لَزِيَادَةِ عِبَادَاتٍ ، تَوْجِبُ الْمَزِيدَ فِي الثَّوَابِ .

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُمْ إِنَّمَا يُبْعَثُونَ بِالشَّرَائِعِ وَتَكْلِيفِ الْأَعْمَالِ تَعْرِيضًا لِلْمُكَلِّفِينَ لِعَظِيمِ الثَّوَابِ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ ، لِأَنَّا نَحْجُوزُ أَنْ يُرْسِلَ<sup>٢</sup> اللَّهُ الرِّسَالَ إِلَى مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا

١ وتقدير : ومقدر ، الأصل .

٢ يرسل : سئل ، الأصل .

قَابِلٌ مِنْهُمْ لِمَا يَأْتُونَ بِهِ وَلَا يَنْتَفِعُ ، بَلْ إِلَى مَنْ يُعْلَمُ مِنْ حَالِهِمْ تَكْذِيبُ جَمِيعِهِمْ  
الرُّسُلَ وَالرَّدَّ عَلَيْهِمْ وَالْأَذَى لَهُمُ الْمُؤَدَّى جَمِيعُهُ فِي الْعَذَابِ وَالْخُلُودِ فِي النَّارِ . وَهَذَا  
اتِّفَاقٌ مِنَّا وَمِنَ الْقَدَرِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ بَعْثَةَ مَنْ هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنْ  
حَالِ أُمَّتِهِ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَإِنَّ بَعْثَتَهُ وَتَرْكَهَا سَيِّئَانِ ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جُوزَ  
مَعَ ذَلِكَ إِرْسَالُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

وَقَدْ بَيَّنَّا نَحْنُ مِنْ قَبْلُ أَنَّ الْإِرْسَالَ [١٧٣ب] إِلَى أُمَّةٍ ، هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنْ  
حَالِهِمْ ، لَيْسَ بِنَفْعٍ لَهُمْ وَلَا تَعْرِيزٍ لِمَصْلَحَةٍ وَثَوَابٍ ، بَلْ هُوَ تَعْرِيزٌ لِلْقَطْبِ  
وَالْهَلَاكِ .

وَلَا مَعْتَبَرٌ بِقَوْلِهِمْ : إِنَّهُ لُطِفَ لَهُمْ وَمَصْلَحَةٌ ، لَوْ قِيلَ لَهُ ، لَأَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ  
وَأَنَّهُمْ يَهْلِكُونَ وَيَعْطَبُونَ دُونَ الْقَبُولِ ، يُخْرِجُ الْإِرْسَالَ إِلَيْهِمْ عَنْ كَوْنِهِ مَصْلَحَةً  
وَتَعْرِيزًا لِمَنْفَعَةٍ وَيُوجِبُ كَوْنَهُ تَعْرِيزًا لِلْمَضَرَّةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ وَفِي غَيْرِ كِتَابٍ .  
وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَلَمْ تُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ كَثِيرًا مِمَّنْ سَلَفَ مِنَ الرُّسُلِ قَدْ بُعِثُوا إِلَى  
أُمَمٍ قَبْلَهُمْ وَلَمْ يُطِغَهُمْ أَحَدٌ ، عَلِمْنَا بِذَلِكَ بَطْلَانَ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرْسَلُ الرِّسْلُ  
تَعْرِيزًا لِلنَّفْعِ وَالْمَصْلَحَةِ .

وَمَعَ هَذَا ، فَلَا يَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، قَدْ أَرَادَ بِبَلَاغِ الرُّسُلِ عَنْهُ وَأَدَائِهِمْ إِلَى  
الْأُمَمِ نَفْعَ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُطِيعُ وَيَقْبَلُ مِنْهُمْ ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ نَفْعَ مَنْ فِي الْمَعْلُومِ  
أَنَّهُ يُخَالِفُهُمْ وَيَكْذِبُهُمْ ، فَيَكُونُ بِذَلِكَ مُعَرِّضًا لِلنَّفْعِ بَعْضُ تِلْكَ الْأُمَّةِ دُونَ بَعْضٍ .  
وَإِنْ عَلِمَ ، تَعَالَى ، أَنَّ جَمِيعَ أُمَّةٍ الْمَبْعُوثِ يُطِيعُهُ وَيَتَمَسَّكُ بِشَرْعِهِ وَيَعْمَلُ بِمُوجِبِهِ ،  
كَانَ قَاصِدًا بِذَلِكَ إِلَى اسْتِصْلَاحِ جَمِيعِهِمْ وَالنَّفْعِ لَهُمْ وَالتَّعْرِيزِ لِلثَّوَابِ الْجَزِيلِ ،

١ قَابِلٌ : قَابِلٌ ، الْأَصْلُ .

٢ فِي : وَفِي ، الْأَصْلُ .

غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ لَا يُرْسَلُ إِلَّا لِهَذَا الْغَرَضِ وَالْقَصْدِ إِلَى ذَلِكَ .

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّهُ يُرْسَلُ الرَّسَلُ لِلأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْوَجِبِ الْعَقْلِيِّ وَالنَهْيِ عَنِ الْقَبَائِحِ وَالْمُنَاكِيرِ الْعَقْلِيَّةِ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ ظَاهِرُ السُّقُوطِ لِمَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ أَنَّهُ لَا قَبِيحَ وَلَا حَسَنَ فِي الْعَقْلِ ، فَلَا وَاجِبَ وَلَا مُحَرَّمَ . وَيَجِبُ أَنْ يُكَلَّمَ هَؤُلَاءِ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْأَصْلِ ، لِيُطْلَ بِيْطَالِهِ مَا بَنُوهُ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنْعَتُوا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى الْعَقْلِيَّاتِ وَالتَّحْذِيرِ مِنَ الْقَبَائِحِ فِيهِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي بَابِ الْأَصْلَحِ ؛ فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ أَصْلَحُ لِمَنْ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يَقْبَلُ وَيُطِيعُ ، فَذَلِكَ صَحِيحٌ . وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ اسْتِصْلَاحٌ لِمَنْ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَكْفُرُ وَيُكَذِّبُ الرَّسَلَ [١٧٤] وَلَا يَصِلُ بِدَعْوَتِهِمْ إِلَى نَفْعٍ ؛ فَذَلِكَ بَاطِلٌ لِمَا أَخْبَرْنَا بِهِ مِنْ قَبْلُ .

فَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْبَعْثَةَ إِلَى مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يُخَالِفُ وَلَا يَقْبَلُ ، وَإِنْ كَانَتْ تَعْرِضًا لَهُ لِلثَّوَابِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لُطْفًا غَيْرَ وَاجِبَةٍ ، إِذَا كَانَتْ هَذِهِ حَالَهَا ، فَإِنَّهُ صَوَابٌ عِنْدَنَا ، غَيْرَ أَنَّهَا أَيْضًا غَيْرَ وَاجِبَةٍ عَلَيْهِ ، لَوْ كَانَتْ لُطْفًا وَاسْتِصْلَاحًا فِي فِعْلٍ وَاجِبٍ عَقْلِيٍّ عَلَى مَا يَدْعُونَ أَوْ كَانَ بَعْضُ مَا يَشْرَعُهُ الرَّسَلُ مُصْلِحَةً فِيمَا سِوَاهُ مِمَّا يَشْرَعُهُ ، لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اللَّهَ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَصْلَحِ فِي دُنْيَا وَلَا دِينٍ ، وَأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مُتَّفَضِّلٌ بِهِ ؛ فَجَمِيعُ الْإِرْسَالِ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، لَا إِلَى مَنْ يَنْتَفِعُ بِالْإِرْسَالِ إِلَيْهِ وَلَا إِلَى مَنْ يَسْتَضِيرُّ بِهِ وَعِنْدَهُ . وَنَحْنُ نُسَبِّحُ هَذَا الْفَصْلَ مِنْ بَعْدُ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْجَبَائِثِ أحيانًا وَقَوْلُ أَبِيهِ : إِنَّهُ إِنَّمَا يَنْبَغُ الرَّسَلُ لَكَوْنِ الْإِرْسَالِ لُطْفًا وَاسْتِصْلَاحًا فِي فِعْلٍ الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ وَالْكَفِّ عَنِ الْقَبِيحِ وَالْمُنْكَرِ الْعَقْلِيِّ ، فَإِنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ مِنْ وَجْهِ . أَوَّلُهَا أَنَّهُ قَوْلٌ مُبْنِيٌّ أَيْضًا عَلَى ثُبُوتِ وَاجِبَاتٍ وَقَبَائِحَ فِي الْعَقْلِ .

وقد بيّنا فساد ذلك ، وأنه لا واجب ولا قبيح في العقل ؛ فكيف تكون البعثة لطفًا في واجب وكفٍ عن قبيح ، ما استقرّ ولا ثبت وجوبه وبقبحه ؟ ويجب أن يُنقل الكلام معهم إلى تصحيح هذا الأصل ؛ فمتى يبيّن لهم أنه غير ثابت ، بطل منّا حسن الإرسال ووجوبه مع حسنه لكونه لطفًا في العقليات . على أنه لو ثبت وجوب واجب في العقل من كفٍ وإفدام ، لم يجب على الله ، تعالى ، فعل اللطف في ذلك على قول من لا يوجب اللطف منهم .

وقد بيّنا أيضًا القول في ذلك في باب القول في اللطف ، فأغنى ذلك عن زيده .



## فصل

ومما يدل على بطلان قوله : إِنَّ البعثةَ لطفٌ لِمَنْ أُرْسِلَ إليه أَنَّهُ لا يخلو<sup>١</sup> أن تكون المصلحة للمُكَلَّفِينَ نَفْسَ البعثةِ [١٧٤ب] فقط أو نَفْسَ الأداءِ إلى الأُممِ فقط أو نَفْسَ علمِ الأُممِ بصدقِ الرسلِ واعتقادهم لِصِحَّةِ ما جاءوا به ، وإن لم يعلموا أو أن لا يكونَ اللُّطْفُ والمصلحةُ العمل بما يُؤدِّيه إليهم الرُّسلُ والتمسُّكُ بما يشرعونه .

وقد ثَبَتَ مِن قولنا وقولهم أَنَّ نَفْسَ البعثةِ للرسلِ ليسَ هو المصلحةُ ، لأنَّه لو تُصَوَّرَ أَنَّهُ قد بُعِثَ الرسولُ ولم يُؤدِّ عنه ما حُجِّلَ ، لَمْ تحصلِ المصلحةُ .

وكذلك فلا يجوزُ أن تكونَ المصلحةُ واللطفُ نَفْسَ الأداءِ إليهم ، وإن كَذَبوا وإن لم يَعلَمُوا صدقَهُم .

وكذلك فلا يجوزُ عِنْدَهُم أن يكونَ اللُّطْفُ لهم هو العلمُ بِصدقِ الرُّسلِ واعتقادِ التوحيدِ والنَّبُوَّةِ ، لأنَّهم يَرْعَمُونَ أَنَّهُم لو عَلِمُوا ذَلِكَ وَتَرَكُوا العملَ بالواجباتِ الشرعيَّةِ وَرَكِبُوا الكبائرَ ، لكانوا مِن أَهلِ النارِ وغيرِ مُتَابِينَ بِإيمانِهِم وعِلْمِهِم باللهِ وبصدقِ رسلِهِ ، وإن كُنَّا لهم في ذَلِكَ مُحَالِفِينَ ، وكانوا بِإيمانِهِم مُتَابِينَ مع ركوبِ المُحَرَّمَاتِ والإِخْلَالِ بما عدا التصديقِ باللهِ ورُسُلِهِ مِنَ الواجباتِ .

وإن كَانَ اللُّطْفُ والمصلحةُ لهم إِنَّمَا هو التَّمَسُّكُ بِشرائعِهِم والعملُ بها وَتَرْكُ الخِلَافِ عليها ، فيجبُ لا محالةً أن يكونَ مَنْ لم يَعْمَلْ بِذَلِكَ وَتَرَكَ ما أَوْجَبَتْهُ الرسلُ وَعَصَى وَخَالَفَ غَيْرَ مستصلِحٍ ولا ملطوفٍ له ، لأنَّه لم يحصلَ له ما هو اللُّطْفُ في فِعْلِ الواجبِ العقليِّ عِنْدَهُم وتركِ القبائحِ ، وهو العملُ بالشرِيعَةِ الدَّاعِي له إلى ذَلِكَ .

وهذا هو الذي قلناه من أنه يجب أن يكون مُستَضِلِّحاً لَمَن في المعلوم قوله والعمل بما جاءت به الرسل .

فإن قالوا : إِنَّ اللَّطْفَ والمصلحةَ لهم إنما هو العملُ بما جاءت به الرُّسُلُ والتَّمَسُّكُ بشرائعِهِمْ ، وإنَّما يكونُ مصلحةً ولطفًا لهم في فِعْلِ الواجباتِ العقليةِ لو فَعَلُوا ذلكَ وعَمِلُوا به ، لأنَّ عَمَلَهُمْ بالشرعيَّاتِ هو اللَّطْفُ والدَّاعِي إلى تَرْكِ القبائحِ العقليةِ والقيامِ [١٧٥] بالواجباتِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ ، إذا كَانَ المعلومُ من حالِهِمْ أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ ولا يَقْبَلُونَ ولا يَعْمَلُونَ بما شَرَعَ لهم ، لم يَخْرُجِ العملُ بذلكَ عن أن يكونَ مصلحةً لهم لو عَمِلُوهُ . وقد جُعِلَ لهم السَّبِيلُ إلى ذلكَ .

وقيلَ لهم : إنَّكُمْ إنْ عَمِلْتُمْ بما شَرَعَ لكم ، دَعَاكُمْ ذلكَ إلى التَّمَسُّكِ بواجباتِ العقولِ وتركِ القبائحِ . وقد مَكَّنَّاكُمْ من ذلكَ وجَعَلْنَا لكم إليه سَبِيلًا . وإن لم تَعْمَلُوا به ، فَمِن قَبْلِ أَنْفُسِكُمْ وسوءِ نَظَرِكُمْ لما أَتَيْتُمْ .

وإنَّما تُوصَفُ البعثةُ بأنَّها لُطْفٌ مِن حيثُ كَانَتْ مِن أسبابِ اللَّطْفِ وشَرْطًا في تمامِهِ وصِحَّةِ حصولِهِ . وذلكَ أَنَّهُ لا طَرِيقَ مِن جِهَةِ ضرورةِ العقلِ ودليلِهِ إلى العلمِ بِكَوْنِ الصَّلواتِ والحجِّ والصيامِ وتركِ شُرْبِ الخمرِ وأَكْلِ لحمِ الخنزيرِ لُطْفًا في فِعْلِ الواجباتِ وتركِ القبائحِ العقليةِ ، وإنَّما يُعْلَمُ كَوْنُ ذلكَ لُطْفًا بالسَّمْعِ والتَّوْقِيفِ .

ولا سَبِيلَ إلى العلمِ بِصِحَّةِ السَّمْعِ الدَّالِّ على ذلكَ ، مع تَكْلِيفِ المعرفةِ وكونِها في دارِ المِحْنَةِ إِلَّا ببعثةِ الرسلِ وإبانتِهِمْ بما يُظْهِرُهُ ، سبحانه ، عليهم مِن الآياتِ ، وأَمْرِ الأئِمَّةِ بالنَظَرِ فيها وفِعْلِ العلمِ باللهِ ، تعالى ، وبِصِدْقِ رِسلِهِ ؛ فإذا عَرَفُوا ذلكَ ، عَلِمُوا أَنَّ العلمَ بما أُمِرُوا به مِن العباداتِ وتحريمِ المحظوراتِ هو المصلحةُ ؛ فإذا لم يَتِمَّ العلمُ بذلكَ إِلَّا بهذهِ الجُمْلَةِ وَكَانَ اللَّطْفُ مع التَكْلِيفِ واجبًا عليه ، وَجَبَ عليه أيضًا فِعْلُ كُلِّ ما لا يَتِمُّ اللَّطْفُ وَيَصِحُّ حَصولُهُ إِلَّا به .

يقال لهم : فقد عاد الأمر إلى أن اللطف إنما هو العمل بما يأتي به الرسل ؛ فإذا حصل ، حصل اللطف ، ووجب من ذلك أنه ، إذا حصل من المبعوث إليه الإعراض عن النظر فيما دعت إليه الرسل وترك النظر في معجزاتهم وتضييع العلم بالله ، تعالى ، وبصدقهم وتضييع كل ما يجب عليه فعله واجتنابه من الشرائع بتضييع ما لا يتم إلا به من فعل النظر والمعرفة ، فقد حصل منه [١٧٥ب] بذلك المفسدة لا محالة .

وكذلك فإنه لو نظر وعرف الله ، تعالى ، وصدق المبعوث إليه وترك العمل بالواجبات الشرعية وعمل بالمحظورات والكبائر ، لوجب أن تكون المفسدة المؤدية له عندكم إلى الخلود في النار حاصلة ، وأن تكون لا فائدة لمن المعلوم هذا من حاله في البعثة ، بل تكون مفسدة له من حيث كانت مما لا تتم المفسدة الواقعة منهم إلا به ، لأنه إذا وجب عندكم أن يكون العمل بشرائعهم مصلحة ، إذا وقع منهم لما يدعوا إليه من التمسك بالعقليات ، وجب لا محالة أن يكون تركهم العمل بذلك مفسدة من حيث هو مؤدٍ إلى القطع وذاع لهم إلى ركوب القبائح والمحظورات العقلية ، وإن لم يكن ترك العمل مما أتت به الرسل مفسدة . وإن كانت حاله ما ذكرناه ، لم يكن العمل بذلك والتمسك به مصلحة ولطفًا . وإذا بطل ذلك ، ثبت أن البعثة لطف ومصلحة لمن في المعلوم أنه يقبل ويعمل بالشرائع ، ومفسدة لمن يكفر ويترد ولم يؤمن ويصدق عندهم أيضًا ، إذا ترك العمل بالواجبات الشرعية وفعل القتل والزنا والسرق وغير ذلك من الكبائر .

وكيف يجوز أن يقال : إن العمل بشرائع الرسل لطف ، إذا فعلوه لما يؤدي إليه ، لو وقع من العمل بالواجبات العقلية ؟ ولا يقال : إن ترك العمل بذلك مفسدة

١ يدعو : يدعو ، الأصل .

٢ مؤد : مؤدى ، الأصل .

ولطف في الفساد مع العلم بأنه إذا وَقَعَ أَدَّى إلى ما ذكرناه من تَرْك الواجبات العقلية عندهم ؟ هذا ما لا يُمكنُ الفصلُ منه .

ومما يدلُّ أيضًا على أنَّ البعثة إلى مَنْ هذا المعلوم من حاله مفسدة ، وإنَّ كان مصلحةً لِمَنِ المعلوم من حاله القبول ، أنَّه لو كان القصْدُ بالبعثة استصلاح كلِّ مُكَلَّفٍ ، لَوَجَبَ أن يضطرَّهم ، سبحانه ، [ ١٧٦ ] إلى العلم به وتصديق رسله ، وبأنَّ العملَ بِمَا شَرَعُوهُ لُطْفٌ ومصلحةٌ لهم ، ويُغنيهم بذلك عن بعثة الرُّسُل والنظر في آياتِهِمْ ، وسيِّما مع العلم بأنَّ أكثرَهُمْ يكفرون ويَعْطُونَ ويُعْرِضُونَ وَيَكْذِبُونَ ولا يَنْظُرُونَ .

فإن عادوا يقولون : إنَّما لم يضطرَّهم إلى ذلك لِعلمِهِ بأنَّ المعرفة بهذا أجمعُ إنَّما تكونُ لطفًا وداعيةً إلى فِعْلِ الواجبات ، متى كانت من فِعْلِ العبد ، وأنها لا تكونُ كذلك ، إذا كانت من فِعْلِ الله ، تعالى ؛ فقد كَلَّمْنَاهُمْ على ذلك في باب إيجاب المعرفة وشرائط التكليف من قَبْلُ بما يُغني عن إعادته . وبَيَّنَّا أنَّه لا يُمكنُ أن يفترق حالُ المعرفة بذلك ، وإنَّ كانت من فِعْلِ الله ، تعالى ، بما يُغني الناظر فيه ، إن شاء الله ، عزَّ وجلَّ .

فإن قال منهم قائلٌ : لو سَلِمَ أنَّه لا يُمكنُ افتراقُ المَعْرِفَتَيْنِ في هذا الباب ، وإنَّ كانت إحداهما من فِعْلِ الله ، تعالى ، والأخرى من فِعْلِ العبد ، لكان أكبرُ الواجب في ذلك تساويَ اضطرابه إلى العلم بذلك وتكليفه العلم به ، وَلَوَجَبَ ، إذا كان ذلك كذلك ، أن يكون ، تعالى ، مُحْخِرًا بَيْنَ أن يضطرَّهم إلى العلم بذلك وبَيِّنَ أن يُكَلِّفَهُمُ العملَ به ، لأنَّ اللطف والاستصلاح يحصلُ بهما على وجهٍ واحدٍ . يقالُ لهم : ما قَلْتُمُوهُ من هذا باطلٌ على أوضاعكم ، لأنَّه إذا كان ، لو اضطَرَّهم

إلى العلم بذلك ، فَحَصَلَ اللطْفُ والاستصلاحُ به على وَجْهِ ما يحصلُ بالعلم من فعلِهِمْ على حَدِّ سَوَاء ، وَجَبَ لا محالةً على أَصُولِكُمْ كونهُ عَابِتًا بتكليفِهِم النظر وفِعْلُ المعرفة وإظهارَ المعجزاتِ ، لكي يَصِلُوا بذلك إلى آخِيارِ فِعْلِ الواجبِ العقلي . وهو لو أَضْطَرَّهم إلى هَذِهِ المعرفة أو نَهَاَهُمْ عن البحثِ والنظرِ ، لَوَصَّلُوا بها ، إذا كانتْ ضرورةً إلى ما يَصِلُونَ بها ، لو كانتْ كَسْبًا ، وَسَيِّما مع العلم بأنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَغْقِلُونَ ما كُفِّقُوهُ مِنَ المعرفةِ السَّادَّةِ مَسَدًّا [١٧٦ب] بضرورة ، وأنَّهم يكذبون ، لأنَّه لا فائدةَ حينئذٍ في تكليفِهِم النظر والأعمالَ الشَّاقَّةَ ، لِيَصِلُوا بذلك إلى ما لو أَضْطَرَّهم إلى المعرفة ، لَوَصَّلُوا بها إليها . وإذا كانَ ذلكَ كذلك ، بَطَلَ ما قالوه .

## فصل من ذكر قولهم في أقسام اللطف والأصلح في باب الدين

وقد زَعَمُوا أَنَّ اللَّطْفَ هُوَ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ وَتَرْكِ الْقَبِيحِ أَوْ الْإِخْلَالِ بِهِ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ بِهِ ، وَأَنَّ اللَّطْفَ فِي فِعْلِ الْقَبِيحِ مَا هُوَ يَدْعُو إِلَى فِعْلِهِ وَالْإِخْلَالِ بِالْوَاجِبِ ، وَأَنَّهُ يَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ فَضَرَبَ مِنْهُ يَكُونُ لَطْفًا ، إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ نَفْسَهُ ، كَفِعْلِهِ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي إِنَّمَا تَكُونُ لَطْفًا ، إِذَا كَانَ مِنْ فِعْلِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ . وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ الْغَيْرُ هُوَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، نَحْوُ فِعْلِ اللَّذَاتِ وَالْآلَامِ وَكُلِّ مَقْدُورٍ لَهُ ، يَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ ، صَلَحَ الْعَبْدُ وَأَمِنَ عِنْدَهُ . وَقَدْ يَكُونُ فِعْلًا ، يَقُومُ بِذَاتِ الْمُكَلَّفِ ، وَصِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ . وَقَدْ يَكُونُ جِسْمًا مَنْفَصِلًا عَنْهُ أَوْ مَرْضًا فِي غَيْرِهِ . وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ الْغَيْرُ الْفَاعِلُ لِللُّطْفِ بَعْضُ الْأَحْيَاءِ مِنَّا ؛ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْحَيُّ لَا يَفْعَلُ مَا هُوَ لَطْفٌ لَغَيْرِهِ إِلَّا عِنْدَ لَطْفٍ ، يَقَعْلُهُ لَهُ ، وَجَبَ عَلَى الْقَدِيمِ فِعْلُ ذَلِكَ اللَّطْفِ لَهُ حَتَّى يَفْعَلَ مَا يَكُونُ لَطْفًا لَغَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْقَدِيمِ لَطْفًا فِي مُحَلِّهِ وَاتَّفَقَ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَفْعَلَهُ بِغَيْرِ لَطْفٍ ، ثُمَّ وَجُوبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقَعْلُهُ الْعَبْدُ ، كَانَ ذَلِكَ الْمُكَلَّفُ مِثْرًا لَا لُطْفَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَى فِعْلِ غَيْرِهِ وَلَا يَصْخُ مِنْهُ ، تَعَالَى ، أَنْ يَفْعَلَ فِعْلَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ .

وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا عَلَى صِفَةٍ لِكُونِهِ عَلَيْهَا يَكُونُ لَطْفًا ، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ الْمُكَلَّفِ أَوْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَوْ فِعْلِ غَيْرِهِ . وَذَلِكَ نَحْوُ الْإِخْبَارِ عَنْ عِقَابِ اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، لِقَوْمٍ ، عَصَوْهُ وَخَالَفُوهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا الْخَيْرُ إِنَّمَا يَكُونُ لَطْفًا لِسَامِعِهِ لِكُونِهِ سَامِعًا لِمَا هُوَ خَيْرٌ عَنْ إِيْقَاعِ الْعِقَابِ ، فَسَوَاءٌ عِنْدَهُمْ كَانَ هَذَا الْخَيْرُ [١٧٧أ] مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، أَوْ مِنْ فِعْلِ غَيْرِهِ ، وَنَحْوُ تَحْرِيكِ بَعْضِ الْأَجْسَامِ إِلَى مَكَانٍ مُعَيَّنٍ أَوْ تَأْلِيْفِهِ أَوْ تَفْرِيقِهِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ هُوَ اللَّطْفُ

١ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٢ للطف : لللطف ، الأصل .

في فعلِ الطاعة ، فلا فَرْقَ بَيْنَ أن يفعلَ المُكَلَّفُ نفسه كَوْنَ الجسمِ في ذلكَ المكانِ أو يفعلَ ذلكَ غيره مِنَ الملائكةِ أو الإنسِ أو يفعلُهُ المُكَلَّفُ نفسه ، لأنَّهُ إنَّما يَكُونُ لطفًا لكونِهِ كَوْنًا في ذلكَ المكانِ فقط ، لا لكونِهِ مِن فِعْلِ فاعِلٍ مخصوصٍ .

وهذا القولُ يوجبُ عليهم لا محالةً أن تكونَ معرفةُ الله ، تعالى ، وتوحيدهُ وكونُهُ قادرًا على الثوابِ والعقابِ والذِّمِّ والمدحِ على فِعْلِ الحَسَنِ والقبحِ ، وأنَّ المَنعَ والعَجْزَ غَيْرُ جائِزَيْنِ عليه لطفًا لحصولِ المعرفةِ على هذا الوجهِ ، وسواءَ كانتْ مِنْ فِعْلِ الله ، تعالى ، أو مِنْ فِعْلِ العبدِ ، لأنها إنَّما تكونُ لطفًا في فعلِ الواجباتِ عِنْدَهُم لكونِها معرفةً الصانعِ ، وأنَّه ، تعالى ، على هَذِهِ الصفاتِ ؛ فلا فَرْقَ بَيْنَ أن تكونَ مِنْ فِعْلِهِ ، تعالى ، أو مِنْ فِعْلِ العبدِ نفسه .

وهذا يُبْطِلُ قولَهُم : إنَّهُ لا يَكُونُ لطفًا إلَّا بأنَّ يَكُونُ مِنْ فِعْلِ العبدِ ، لأنها ، لو جازَتْ هَذِهِ الدَّعْوَى ، لجازَ لآخرَ أن يدَّعي أنَّه لا شيءٌ مِنَ الأفعالِ يَصِحُّ كونهُ لطفًا لَوَجْهِ ووصفٍ ، يَقَعُ عليه دُونَ اعتبارِ فاعِلِهِ وكونِهِ فاعلاً مخصوصاً . وإذا بَطُلَ هذا ، بَطُلَ ما قالُوهُ .

## فصل

ثُمَّ اللَّطْفُ قَدْ يَكُونُ لَطْفًا فِي إِيقَاعِ فِعْلٍ وَفِي تَرْكِ فِعْلٍ وَفِي الإِخْلَالِ بِفِعْلٍ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ تَرَكَّ لَهُ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ ، كَمَا يَدْعُو إِلَى إِيقَاعِ فِعْلٍ غَيْرِهِ ، فَقَدْ يَدْعُو أَيْضًا إِلَى تَرْكِ فِعْلٍ آخَرَ . وَقَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ : إِنَّ إِيقَاعَ الْفِعْلِ أَوْ الإِخْلَالَ بِهِ قَدْ يَكُونُ لَطْفًا فِي الإِخْلَالِ بِهِ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ تَرَكَّ لَهُ .

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مُسْتَقِيمَةٌ ، لِأَنَّا نَأْمَنُهَا سِوَى قَوْلِهِمْ : إِنَّ فِعْلًا غَيْرَ اللَّهِ لَيْسَ بِخَلْقِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَلَا مِنْ مَقْدُورَاتِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَقَوْلِهِمْ : إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ الْخَيْرَ عَنْ إِيقَاعِ الْعِقَابِ وَأَسْتَحْقَاقِهِ بِالْمَعْصِيَةِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ بَاطِلٌ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ [١٧٧ب] خَيْرُهُ قَدِيمٌ غَيْرٌ مَحْدُوثٌ وَقِيَامُهُ أَيْضًا عَلَى خَلْقِهِ أَعْمَالَ عِبَادِهِ وَكَوْنِهَا مَقْدُورَةٌ لَهُمْ . وَإِنْ عَنَوْنَا بِإِخْبَارِهِ عَنْ إِيقَاعِ الْعِقَابِ وَأَسْتَحْقَاقِهِ الْعِبَارَةَ عَنْ كَلَامِهِ بِهِذِهِ الْأَصْوَاتِ الْمَنْطُوقَةِ وَكَوْنِهَا أَلْفَاظًا عَرَبِيَّةً ، لَمْ يَمْنَعْ كَوْنَ فِعْلِهِ لَذَلِكَ لَطْفًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٢ يدعو : يدعوا ، الأصل .



## فصل

قالوا : وَجُمْلَةُ اللَّطْفِ الدَّاعِي إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ أَوْ الْقَبِيحِ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ . قَسَمَ مِنْهَا يُخْتَارُ عِنْدَهُ فِعْلُ الْحَسَنِ أَوْ الْقَبِيحِ لَا مُحَالَةً ؛ وَهُوَ أَقْوَى الْأَلْطَافِ .

وَالضَّرْبُ الثَّانِي يَكُونُ لَطْفًا فِي الْفِعْلِ بِمَعْنَى أَنَّهُ أَقْرَبُ أَنْ يَخْتَارَ الْمُكَلَّفُ الْفِعْلَ عِنْدَهُ وَأَوَّلَى أَنْ يَخْتَارَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجِبْ اخْتِيَارُهُ لَهُ لَا مُحَالَةً .

وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ يَكُونُ لَطْفًا فِي الْفِعْلِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُسَهِّلُ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِعْلَ مَا أُمِرَ بِهِ وَاخْتِيَارَهُ لَهُ ، فَيَكُونُ لَطْفًا فِي الْوَاجِبِ وَيَكُونُ مُسَهِّلًا لِفِعْلِ الْقَبِيحِ وَالْاخْتِيَارِ لَهُ ، فَيَكُونُ لَطْفًا فِي الْقَبِيحِ . وَلَيْسَ يَخْرِجُ مَنْ هُوَ لَطْفٌ وَأَسْتِصْلَاحٌ فِي بَابِ الدِّينِ عَنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ .

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ أَيْضًا صَحِيحَةٌ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، فِعْلُ لَطْفٍ مُوجِبٍ لِاقْتِرَانِ الْفِعْلِ بِهِ وَلَا مُقَرَّبٍ إِلَيْهِ وَلَا مُسَهِّلٍ لِفِعْلِهِ وَاخْتِيَارِهِ . وَكُلُّ مَا نَفَعْلُهُ مِنْ ذَلِكَ بِفَضْلِ وَإِحْسَانٍ مِنْهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ .

قالوا : وَكَمَا أَنَّ إِيقَاعَ الْفِعْلِ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِيقَاعِ فِعْلِ آخَرَ أَوْ تَرْكِهِ ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا الْإِخْلَالُ بِالْفِعْلِ قَدْ يَدْعُو إِلَى إِخْلَالِ بِفِعْلِ آخَرَ أَوْ إِلَى إِيقَاعِ فِعْلِ آخَرَ .

وهذا أيضًا ممَّا لَا يَمْتَنِعُ عِنْدَنَا ثَبُوتُهُ فِي الْمَعْلُومِ . وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ وَغَرِفَ مِنْ حَالِ الْفَاعِلِ وَالْمُخْلِجِ بِالْفِعْلِ .

١ يدعو : يدعو ، الأصل .

٢ يدعو : يدعو ، الأصل .

## فصل آخر

وقد اختلفوا في العبادات والمُحَرَّمات الشرعية : هل هي كلها لطفٌ في الواجبات العقلية وترك القبايح العقلية أو يجوز أن يكون منها ما هو كذلك ومنها ما يكون لطفًا في فعلٍ آخر شرعي ؟ يجوز أن تكون الصلاة لطفًا في [١٧٨] فعل الصيام ، لا في فعلٍ واجبٍ عقلي ، وأن يكون الصيام لطفًا في فعل الحَجِّ فقط ، وإن كان منها ما هو لطفٌ في العقليات ؟

فقال الجبائي وجماعة منهم : إن جميع الشرعيات لطفٌ في فعل العقليات ما خلا النوافل ، فإنها لطفٌ في فعل الفرائض الشرعية ، ولا يجوز أن يكون بعضها لطفًا في فعلٍ بعضي .

وقال ابن الجبائي : بل يجوز ذلك فيها .

وهذا الذي قاله هو الصحيح ، لأنه لا يمتنع أن يكون منها ما هو لطفٌ في بدليهِ من الشرعيات ومنها ما هو لطفٌ في العقليات . ولا شيء يمنع من ذلك .

ونظرنا نحن في هذا الباب وفي أن التوافل فقط من العبادات دافع إلى فعل الواجبات الشرعية ، زائلٌ عنا لأجل أننا لا نثبت في العقل واجبًا ولا قبيحًا ولا حسنًا ؛ فزال عنا وجوب النظر في ذلك .

ومع ذلك فإنه لا شبهة في إبطال قول من زعم منهم : إن النوافل من الشرعيات أُلطفت في فعل الواجبات الشرعية دون العقلية ، لأن هذا مِمَّا لا حجة عليه ولا دليل في العقل ولا السمع يمتنع من كون سائر النوافل داعية إلى فعل الواجبات

١ تكون : يكون ، الأصل .

٢ وإن : مكرر في الأصل .

٣ داع : داعي ، الأصل .

العقلية ، وأنه لا شيء منها يدْعُو إلى واجب شرعي ، كما أنه لا دليل يمتنع من كَوْن جميعها داعيًا إلى الواجبات الشرعية ولا شيء منها يدْعُو إلى واجب عقلي ؛ فيجب تجويز الأمرين فيها .

وليس في قوله ، تعالى : ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٥] دليل على أنَّ الفحشاء والمنكر الذي تنهى عنهما شرعيان دون عقليين ، إذا زعموا أنَّ في العقل فحشاء ومنكرًا من الفعل ، على أنه لا يمتنع أن ينهى عن الفحشاء والمنكر ، وأن لا يكونا إلا شرعيين ، وينهى أيضًا عما لا يوصف عندهم بأنه فحشاء ومنكر من مقبحات العقول التي يدْعونها وعلى أنه ، لو سلم كَوْن الصلاة داعية إلى ترك الفحشاء والمنكر لموضع إخباره ، تعالى ، عن ذلك ، لم يجب أن يدل خبره عنه بأنه [١٧٨ب] لا عبادة ولا شرعية إلا وهي لا تنهى إلا عن فحشاء أو منكر ، بل تكون هذه حال الصلاة في معلوميه ، وإن كان المعلوم من حال الصلاة والحج والزكاة أنه يدْعُو إلى ما يدْعُو به من الواجب العقلي وترك القبيح . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل هذا القول .

قالوا : ومن حق ما هو لطف للمكلف أن يكون عالمًا بحصوله أو في حكم العالم بذلك ، لأنه لا يجوز أن يدْعوه إلى فعل شيء أو الإخلال بشيء ما لا يعلمه المكلف ولا يصح أن يعلمه .

١ يدعو : بدعوا ، الأصل .

٢ يدعو : بدعوا ، الأصل .

٣ دليل : دليلًا ، الأصل .

٤ تنهى عنهما : يرى عنها ، الأصل .

٥ ومنكرًا : ومنكر ، الأصل .

٦ يدعو : بدعوا ، الأصل .

٧ يدعو : بدعوا ، الأصل .

ويجب ، إذا كان اللطف ممّا لا يُعلم كونه أصلح ولطفًا بضرورة العقل ولا بدليله ، أن يَقِفَ العلم بكونه كذلك على وُجُودِ مَنعٍ وتوقيفٍ على أنْ فَعَلَ ذلك الشيء ووقوعه على بعض الوجوه لطفٌ ومصلحةٌ في التكليف .

وكذلك لم يَصِحَّ العلم بكون الصلاة والحجّ مصلحةً ولطفًا من جهة العقل بضرورة أو دليل . وَوَجِبَ وُقُوفُ العلم بذلك على وُجُودِ السَّمْعِ والتوقيفِ عليه .

وقد زَعَمَ أيضًا الموجِبُونَ لِلطُّفِّ مِنَ الْقُدْرَةِ أَنَّهُ ، متى كَانَ المَعْلُومُ مِنْ حَالِ الْمُكَلِّفِ أَنَّ مَصَالِحَهُ لَا تَنِمُّ فِي جَمِيعِ مَا كُتِّفَهُ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ إِلَّا بِبَعْثِ الرِّسْلِ إِلَيْهِ وَتَعْبُدِهِ بِالشَّرْعِيَّاتِ ، وَجَبَ عَلَيْهِ ، تَعَالَى ، وَلَزِمَهُ بَعْثُ الرِّسْلِ مَعَ التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ وَفِي حَالِهِ حَتَّى لَا يَسْبِقَ أَحَدُ الْمُكَلِّفِينَ الْآخَرَ وَلَا يَكُونُ تَكْلِيفُ الْعَقْلِيَّاتِ مُتَّفَقًا مَا عَلَى الْبَعْثِ وَتَكْلِيفِ الشَّرْعِيَّاتِ ، لِأَنَّ مَصْلَحَتَهُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ كُلِّهَا لَا تَنِمُّ إِلَّا بِالْبَعْثِ وَالتَّعْبُدِ الزَّائِدِ عَلَى مَا فِي الْعَقْلِ ؛ فَلَوْ أَخَّرَ ذَلِكَ عَنْهُ ، لَكَانَ أَسْتَفْسَادًا لَهُ . وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي صِفَتِهِ ، تَعَالَى .

قالوا : وَإِنْ كَانَتْ الْبَعْثُ وَالتَّعْبُدُ الشَّرْعِيُّ مَصْلَحَةً فِي بَعْضِ التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ وَفِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ دُونَ بَعْضٍ ، وَجَبَتْ الْبَعْثُ عَلَيْهِ ، سُبْحَانَهُ ، فِي وَقْتِ تَكْلِيفِهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ الْعَقْلِيَّ وَلِأَوْجِبَ تَقْدِيمَ الْبَعْثِ إِلَى مَنْ هَذِهِ حَالُهُ قَبْلَ تَكْلِيفِهِ مَا الْبَعْثُ لَطْفٌ فِي فِعْلِهِ . وَهَذَا لَا يُتَصَوَّرُ مِنْ قَوْلِهِمْ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْعَقْلِيَّةِ أَوْ اللَّطْفِ عَنْهَا مَا يَتَأَخَّرُ تَكْلِيفُ فِعْلِهِ إِلَى [١٧٩] وَقْتٍ مُخْصُوصٍ ؛ فَأَمَّا إِنْ كَانَ تَكْلِيفُ جَمِيعِ الْعَقْلِيَّاتِ حَاصِلًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ اقْتِرَانُ الْبَعْثِ ، وَإِنْ كَانَتْ مَصْلَحَةً فِي بَعْضِ الْعَقْلِيَّاتِ الَّتِي كَلَّفَهَا دُونَ بَعْضٍ ، لِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَهُم اللَّطْفُ فِي بَعْضٍ مَا كَلَّفَ فِعْلَهُ ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ اللَّطْفِ فِي جَمِيعِهِ ؛ فَيَجِبُ تَنْزِيلُ

هَذَا مِنْ قَوْلِهِمْ عَلَى مَا تَوَجَّبُهُ بِدَعْتِهِمْ .

وهذه جُمْلَةٌ فِي أَحْكَامِ اللَّطْفِ وَالْبَعَثَةِ وَمَا نَقَوْلُهُ نَحْنُ وَهُمْ فِيهَا وَفِي التَّعْبُدِ كَافِيَةٌ .  
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

## فصل

وكان الجبائي والجمهور منهم إنما يُوجِبُونَ بعثة الرسل ، متى كان المعلوم من حال إرسالهم كونه لطفًا في فعل الواجبات العقلية وتجنب القبائح لأجل أن فعل اللطف واجب عليه . ومتى لم يكن لطفًا لهم ولا لأحد منهم ، حسنت ، وإن لم تكن واجبة عليه . وكان وجه حُسْنِهَا كونها مؤكدةً لأدلة العقل فقط . وجوزوا على هذا بعثتهم للدعاء إلى العقليات فقط من غير زيادة تعبد شيء ، يزيد على ما في العقل وجوبه .

قالوا : ويحسن أيضًا أن يُبعثوا بزيادة عبادات شرعية للزيادة في الثواب ، غير أن ذلك وإن حسن ، فإنه غير واجب .

وهذا القول ليس ببعيد على أصولهم مع تسليم إيجاب العقل لبعض الأفعال والاجتناب لبعضها ، لأنه ، إذا حسن منه ، تعالى ، نصب دليل بُعْد دليل ومتابعة ذلك في العقليات ، وإن لم يجب ، وكان وجه حُسْنِ نصب الدليل الثاني كونه مؤكدًا لموجب الدليل الأول ، حسن أيضًا بعثة رسول بتأكيد ما في العقل فقط .

وكذلك فإذا حسن منه ، تعالى ، بعثة الرسل يتحمل الإخبار عنه ، سبحانه ، بأنه واحد لا شريك له ولا ولد ولا صاحبة ، وينبغي الرؤية له والسنّة والنوم عنه ، وإن كانت العقول دالة على ذلك ، حسن منه أيضًا بعثة الرسل بالإخبار عن حقائق الأمور العقلية فقط حتى لا يتحملوا عنه غيره .

وكذلك فإذا حسن منه إنزال [١٧٩ب] الكثير من القرآن الدال كل شيء منه على صِدْقِ الرسول وثبوت نبوته ، وكان وجه حُسْنِ ذلك التأكيد للدلائل على صدقه ، فقد حسن أيضًا بعثته بتأكيد ما في العقل فقط .

وكذلك فإذا حسن منه ، تعالى ، متابعة إظهار الأعلام على الرسول الواحد شيئًا

بَعْدَ شَيْءٍ لِتَأْكِيدِ أَمْرِهِ وَالدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِهِ ، فَقَدْ حَسُنَ مِنْهُ أَيْضًا بَعَثُهُ رَسُولًا بَعْدَ رَسُولٍ بِالْإِذْعَانِ إِلَى شَرِيعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهَا وَلَا نَقْصَانٍ مِنْهَا وَلَا تَجْدِيدِ الدَّعْوَةِ إِلَيْهَا بَعْدَ أَنْزِلَاسِهَا ، وَلَا لِيَدْعُوَ إِلَيْهَا مَنْ لَمْ يَكُنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ ، بَلْ لِتَأْكِيدِ وَجُوبِهَا وَلُزُومِ الْعَمَلِ بِهَا ، جَازَ أَيْضًا وَحَسُنَ بَعَثُهُ الرَّسُولَ لِتَأْكِيدِ مَا فِي الْعَقْلِ فَقَطْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْحُسْنُ وَاجِبًا عَلَيْهِ ، كَمَا لَمْ يَجِبْ مُتَابَعَةُ إِظْهَارِ الْأَعْلَامِ عَلَى الرَّسُولِ الْوَاحِدِ وَمُتَابَعَةُ إِسْرَافِ الرَّسُولِ بِشَرِيعَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ حَسَنًا مِنْ فِعْلِهِ .

وَكَانَ أَبْنُ الْجُبَّائِيِّ يَمْتَنِعُ مِنْ حُسْنِ بَعَثِ الرَّسُولِ لِهَذَا الْغَرَضِ مِنَ التَّأْكِيدِ فَقَطْ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ ، مَتَى وَجَبَ حُسْنُ الْبَعَثِ ، وَجَبَتْ لَا مُحَالَةَ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى .

قَالَ : لِأَنَّ مَا أَوْجَبَ حُسْنَ الْبَعَثِ ، أَوْجَبَ لُزُومَ النَّظَرِ فِي عِلْمِ الرَّسُولِ الْمُبْعُوثِ . وَيَجِبُ لِذَلِكَ ، مَتَى ثَبَتَ ذَلِكَ ، أَنْ يَكُونَ مَا أَوْجَبَ حُسْنَهَا ، أَوْجَبَ وَجُوبَهَا لَا مُحَالَةَ .

قَالَ : وَالِدَلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا يُحَسِّنُ بَعَثَ الرَّسُولِ لَا يَوْجِبُ عَلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِ النَّظَرَ فِي آيَاتِهِ ، لَجَازَ وَصَحَّ مِنْهُ ، تَعَالَى ، أَنْ يَبْعَثَ رَسُولًا إِلَى أُمَّةٍ ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْعِلْمِ بِبُيُوتِهِ وَالتَّوَدُّعِ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ عِلْمًا دَالًّا عَلَى صِدْقِهِ ، لِأَنَّ التَّأْكِيدَ لِمَا فِي الْعَقْلِ يَحْصُلُ بِقَوْلِ الرَّسُولِ وَبَعَثِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْمُبْعُوثِ إِلَيْهِمُ التَّنَطُّقُ فِيمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ .

فَإِنْ قِيلَ : لَا يَكُونُ قَوْلُهُ مُؤَكَّدًا لِأَدَلَّةِ الْعَقْلِ إِلَّا بِأَنْ يُعْلَمَ صِدْقُهُ وَكَوْنُهُ نَبِيًّا ، فَقَدْ وَجَبَ النَّظَرُ فِي آيَاتِهِ .

قَالَ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَوْجِبَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، النَّظَرَ فِي آيَاتِهِ ، وَلَيْسَتْ لَهُ صِفَةٌ فِي

العقل ، تقتضي وجوبه ، لأن ذلك بمعنى الكذب والإخبار بأن ما ليس بواجب في العقل واجب فيه . وذلك محال [ ١٨٠ ] في صفته ، تعالى وتقدس ، ولا أن يكون للنظر في آية الرسول ، إذا وجب ، وجه ، يقتضي وجوبه . وليس ذلك إلا كونه لطفًا للنظر في الآيات ؛ فأما تأكيد الأدلة ، فإنه غير واجب . وهذا الذي قاله لازم على أصولهم .

قال : وإن قال منهم قائل : ما أنكرتم من حُسن الإرسال ، ووجوب إظهار العلم على المرسل ، وإن لم يجب على المبعوث إليهم النظر في ذلك العلم ؟ قيل له : إنما يخص إظهار العلم لأجل وجوب النظر فيه ، فإن لم يجب النظر فيه ، لم يخص إظهاره وكان فعله عبثًا . وهذا أيضًا واجب على أصولهم ، لأنه إنما يظهر للعلم به صدق الرسول ، فيكون إخباره عن الأمور العقلية تأكيدًا للأدلة عليها . ومتى لم يعلم صدقه ، لم يكن قوله دليلًا ولا مؤكدًا ، لأنه إنما يقول الرسول للأمة : إني رسول الله إليكم ومخير لكم عنه بوجوب الواجب العقلي وفتح القبيح ووجوب اجتنابه ؛ فإن لم يجب عليهم النظر في أعلامه ، لم يجب عليهم العلم بصدقه وجاز لهم الإعراض عن قوله وترك الإحفال والاكتراب بخبره . وكانت بعثته على هذا الوجه عبثًا ، لا وجه في الحكمة لها .

فيقال له ولِمَ اعْتَلَّ بهذا من أتباعه : إذا جاز أن ينصب دليلًا بغير دليل على العقلية ، وإن لم يجب النظر في الدليل الثاني والثالث ، وإن كان دالًا ، فلم لا يجوز أيضًا أن يظهر العلم على الرسول ، وإن لم يجب النظر فيه ، وإن كان دليلًا على صدقه ؟

فإن قالوا : ليس يجوز أن ينصب دليلًا عقليًا لا يجب النظر فيه ، غير أنه ، إذا



نَصَبَ دَلِيلَيْنِ ، كَانَ الْمُكَلَّفُ مُحْتَئِرًا فِي النَّظَرِ فِي أَيِّهِمَا شَاءَ . وَإِذَا نَظَرَ فِي أَحَدِهِمَا ، سَقَطَ عَنْهُ النَّظَرُ فِي الْآخَرِ .

قِيلَ لَهُمْ : فَكَذَلِكَ يَجِبُ إِذَا كَانَ قَوْلُ الرَّسُولِ دَالًّا عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ ، وَجَبَ كَوْنُ الْمُكَلَّفِ مُحْتَئِرًا فِي النَّظَرِ فِي أَيِّهِمَا شَاءَ . وَإِذَا نَظَرَ فِي أَحَدِهِمَا ، سَقَطَ عَنْهُ النَّظَرُ فِي الْآخَرِ .

قِيلَ لَهُمْ : فَكَذَلِكَ يَجِبُ إِذَا كَانَ قَوْلُ الرَّسُولِ دَالًّا عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ ، وَجَبَ كَوْنُ الْمُكَلَّفِ مُحْتَئِرًا فِي النَّظَرِ فِي أَيِّهِمَا [١٨٠ب] شَاءَ . وَإِذَا نَظَرَ فِي أَحَدِهِمَا ، سَقَطَ عَنْهُ النَّظَرُ فِي الْآخَرِ ؛ فَإِذَا نَظَرَ فِي الْعَقْلِيِّ ، سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ النَّظَرِ فِي قَوْلِ الرَّسُولِ وَصِدْقِهِ وَفِيمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ آيَاتِهِ . وَلَا فَضْلَ فِي ذَلِكَ .

وَالأَوَّلَى فِي الْجَوَابِ عَلَى أَصْلِ ابْنِ الْحَبَّائِيِّ عَنْ هَذِهِ الْمَطَالِبَةِ أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ إِنَّمَا يَنْصَبُ ، تَعَالَى ، دَلِيلًا بَعْدَ دَلِيلٍ عَلَى الْعَقْلِيَّاتِ لَوَجْهِ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ . وَقَدْ يَكُونُ وَجْهُ وَجُوبِ نَصَبِ الثَّانِي مِنَ الْأَدِلَّةِ هُوَ عِلْمُهُ ، فَإِنَّ بَعْضَ الْمُكَلَّفِينَ لَا يَنْظُرُ فِي الدَّلِيلِ الْأَوَّلِ وَلَا يَقَعُ مِنْهُ النَّظَرُ إِلَّا فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي وَلَا تَتَسَهَّلُ دَوَاعِيهِ إِلَّا إِلَى النَّظَرِ فِيهِ دُونَ الْأَوَّلِ ؛ فَيَكُونُ نَصَبُهُ الثَّانِي وَاجِبًا عَلَيْهِ لِهَذَا الْغَرَضِ .

وَقَدْ يَكُونُ وَجْهُ وَجُوبِ نَصَبِهِ الدَّلِيلِ الثَّانِي عِلْمُهُ بِأَنَّ الْمُكَلَّفَ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَاجْتِنَابِ الْقَبَائِحِ عِنْدَ قَضِيَّتِهِ<sup>١</sup> وَالْعِلْمِ بِهِ ، وَأَقْرَبَ إِلَى فِعْلِ الْمَعْرِفَةِ بِمَا هُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ جِهَةً لَوَجُوبِ قَضِيَّتِهِ<sup>٢</sup> .

١ الآخر : + قيل لهم فكذلك يجب إذا كان قول الرسول دالاً على ما يدل عليه العقل وجب كون المكلف مخيراً في النظر في أيهما شا : مكرر في الأصل .

٢ قضيته : فضيحه ، الأصل .

٣ قضيته : فضيحه ، الأصل .

ويجب أن يكونَ هذا هو جوابُهم عن المطالبةِ بوجهِ حُسنِ إظهارِ علمٍ بعدَ علمٍ على الرسولِ الواحدِ وإنزالِ قرآنٍ بعدَ قرآنٍ . ويكونُ معجزًا دالًّا على صِدْقِ الرسولِ ، لأنَّه إذا حُسِّنَ ذلكَ ، وَجِبَ . وكان وجهُ وجوبِهِ أن يعلمَ ، تعالى ، أنَّه قد يُقْلِبُ وقوعَ الثاني على الوجهِ الذي لوقوعِهِ عليه يكونُ معجزًا من لم يَعْلَمْ وَقُوعَ الأوَّلِ ، إذ لم يَعْلَمْ الْوَجْهَ الذي لوقوعِهِ عليه كانَ معجزًا .

وقد يكونُ وَجْهُ وجوبِ نصيبِ الثاني علمُهُ بأنَّ المكلفَ لتصدقِ الرسولِ يكونُ عندَ النظرِ فيه أَقْرَبَ إلى فِعْلِ الْعِلْمِ بصدقِهِ وإلى طاعَتِهِ والانقيادِ له والتَّمَسُّكِ بشرعِهِ . ومثْلُ ذلكَ قد يَتَّفِقُ في المعلومِ . وهذا يوجبُ ما قالَهُ من أنَّه ، متى حُسِّنَ متابعةُ الأدلَّةِ العقليةِ ومواصلةُ فِعْلِ الإعلامِ على يدِ الرسولِ ، وَجِبَ ذلكَ .

وكذلكَ فَقَدْ يَتَّفِقُ في المعلومِ أَنَّ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ مَنْ يُغْرَضُ عَنِ النَّظَرِ في سورةِ البقرةِ وَيُثْقَلُ ذلكَ عليه ويوجبُ عليه النظرُ [١٨١] في آلِ عمرانَ ، فيجبُ إنزالُها لذلكَ . وهذا يسقطُ به اعتمادُ مخالفتِهِ مِنَ القدريةِ على حُسنِ مخالفتِهِ مِنَ القدريةِ على حُسنِ متابعةِ نَصَبِ الأدلَّةِ للتأكيدِ فقط .

وهذا جوابُهُ عن وَجوبِ بعثةِ الرسلِ لتأكيدِ ما في العقلِ ، لأنَّه يجبُ ذلكَ عليه لِعِلْمِهِ بأنَّ الْمُكَلَّفِينَ أو بعضهم لا يَنْظُرُونَ في العقلياتِ قَبْلَ بعثتِهِمْ وتبيينِهِمْ ، وأنَّهم أَقْرَبُ إلى فِعْلِ النظرِ وغيرِهِ مِنَ الواجباتِ عِنْدَ دَعْوَتِهِمْ . وكذلكَ يَقُولُ في إخطارِهِ الخواطرَ الداعيةَ إلى فِعْلِ النظرِ وَوَجوبِهِ ، لأنَّها عِنْدَهُ بمثابةِ دعوةِ الرُّسُلِ وداعيةَ إلى مِثْلِ ما يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَجوبِ النظرِ والتحذيرِ مِنْ تركِهِ .

## فصل

ويجب على أصولهم ، متى وجب النظر في أعلام الرسل ، ليُعْلَمَ به تأكيد خبرهم لما في العقل ، أن يكون ذلك إنما يجب عليهم ، ليَصِلُوا به إلى ما هو مصلحة لهم ونفع يصلون إليه ، كما أنه ، إذا وجب عليهم النظر في العقليات وفي معرفة الله ، تعالى ، كان وجه وجوب ذلك عليهم تعلق ذلك لمصلحتهم وانتفاعهم .

قال ابن الجبائي وأتباعه : ولو لم يكن فعل النظر في آيات الرسل وأدلة العقل من مصالح الناظر وما يؤول إلى نفعه ومصلحه ، لم يجب عليه النظر في ذلك . ولو وجب عليه فعل نظر ومعرفة وتمسك بشيء ليس لمصلحه ، لم يكن وجوب بعض ما ليس من مصلحته أولى من بعض ؛ فكان يجب عليه من جهة العقل فعل كل ما ليس بمتعلق بمصلحته ، لأنه ليس وجوب نقض ذلك أولى من وجوب بعض .

قالوا : وهذا مما قد عُلِمَ فسادُهُ .

قالوا : ويبين هذا أنه ، لو وجب على العاقل فعل ما لا يتعلق به لمصلحته ، لجاز أن يُنْعَثَ الله ، تعالى ، رسولا ، ليدعوا إلى معرفة تصريف أهل الأسواق ومتاجرهم وقدر بضائعهم وإلى العلم بقدر مبالغ بعض الأجسام ، وإن لم يكن في علمه بذلك مصلحة له ، ولوجب أيضا أن يلزم من لم يُنْعَثَ إليه الرسول من التصديق له والنظر في آياته مثل ما يلزم من هو مبعوث [١٨١ب] إليه . ولما بطل هذا ، ثبت بذلك أنه لا يلزم المبعوث إليه النظر في علم الرسول والتصديق له إلا لتعلق ذلك بمصلحته .

فيقال له : إذا كان النظر في الأدلة على معرفة الله ، تعالى ، وآيات رُسُلِهِ وتصديقهم الذي هو لطف لهم في فعل معرفته ، سبحانه ، والواجبات العقلية وتجنب القبائح مما يجب على المكلف فعله ويقبح من تركه ويستحق الذم والعقاب بأن لا يفعله ،

فَمَا أَتَكَرَّرَتْ مِنْ وَجوبِ المعرفةِ وشكرِ النعمةِ وفعلِ النظرِ المؤدِّي إلى ذَلِكَ والنظرِ في آياتِ الرسلِ ووجوبِ تصديقهم والتمسكِ بشرائعهم ، إنْ كَانَتْ مَعَهُمْ شَرَائِعُ ، تَزِيدُ عَلَى الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ نَفْعٌ وَلَا مَصْلَحَةٌ لَهُمْ ، وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُمْ فِعْلُ ذَلِكَ أَجْمَعَ لَوْجوبِ نَقْضِهِ فِي الْعَقْلِ ، وَكَوْنِ بَعْضِهِ دَاعِيًا إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ وَلُطْفًا فِي الْقِيَامِ بِهِ وَاجْتِنَابِ الْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ . وَالْوَاجِبُ وَمَا يَدْعُو<sup>١</sup> إِلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يُفْعَلَ لِكُونِهِ وَاجِبًا فَعْلُهُ فَقَطْ ، لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ مَصْلَحَةٌ لِفَاعِلِهِ ؛ فَلِمَ زَعَمْتَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجِبُ ، مَتَى لَمْ يَكُنْ فِعْلُهُ مَصْلَحَةً لِلْعَاقِلِ ؟ فَلَا يَجْدُ فِي ذَلِكَ مَتَعَلِّقًا .

وَيَقَالُ لَهُ : أَنْتَ لَا تَزْعُمُ أَنَّ الْمَنَافِعَ مِنَ الثَّوَابِ إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ عَلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ مِنْ حَيْثُ كَانَ وَاجِبًا ، وَإِنَّمَا تُسْتَحَقُّ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْوَاجِبُ شَاقًّا فَعْلُهُ . وَلَوْ لَمْ يَكُنْ شَاقًّا عَلَى فَاعِلِهِ ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَفْعَلَهُ وَلَا أَنْ يَفْعَلَهُ إِلَّا لِمَصْلَحَتِهِ . وَلِذَلِكَ وَجِبَ عَلَى الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ، عِنْدَكَ فِعْلُ الثَّوَابِ وَالْعُوضِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لُطْفًا لَهُ فِي شَيْءٍ وَلَا مَصْلَحَةً لَهُ ، وَإِنَّمَا يَتَحَسَّنُ مِنْهُ فَعْلُهُ وَيَجِبُ لِكُونِهِ وَاجِبًا . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجِبَ فِعْلُ الْمَعْرِفَةِ وَكُلِّ مَا هُوَ دَاعٍ إِلَيْهَا وَلُطْفٌ فِيهَا مِنْ تَصَدِيقِ نَبِيِّ وَتَمَسُّكِ بِشَرْعِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَوْجوبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَصَالِحِ فَاعِلِهِ وَالطَّافِيهِ ، كَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَعْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَصَالِحِهِ . وَلَا مَخْرَجَ مِنْ ذَلِكَ .

وَلَوْ وَجِبَ الْفِعْلُ عَلَى الْعَاقِلِ لِكُونِهِ مِنْ مَصَالِحِهِ ، لَوَجِبَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْقَبِيحِ ، إِذَا

١ نفع : نفعنا ، الأصل .

٢ داعيًا : دَاعٍ ، الأصل .

٣ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٤ أَنْ : - ، الأصل .

كَانَ لَهُ فِيهِ نَفْعٌ عَظِيمٌ يُؤَوِّي عَلَى الذِّمِّ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ مُصْلِحَةٌ لَهُ . وَهَذَا بَاطِلٌ عِنْدَهُمْ .  
 وَيَقَالُ [١٨٢] لَهُ أَيْضًا : مَا أَنْكَرْتَ مِنْ وَجُوبِ فِعْلِ الْمَعْرِفَةِ وَكَلِّ مَا يَدْعُو<sup>٢</sup> إِلَيْهَا  
 مِنْ تَصَدِيقِ نَبِيِّي وَتَمَسُّكِ بِشَرْعٍ ، إِنْ كَانَ لَهُ ، وَإِنْ كَانَ فِعْلُ ذَلِكَ شَاقًّا عَلَى  
 الْمُكَلَّفِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَحِقَّ عَلَى ذَلِكَ ثَوَابًا وَلَا نَفْعًا وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ مَصَالِحِهِ ،  
 وَإِنَّمَا يَجِبُ فِعْلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ وَاجِبًا فَقَطْ ؛ فَلِمَ قُلْتَ : إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَاجِبُ  
 شَاقًّا ، وَجِبَ اسْتِحْقَاقُ نَفْعٍ وَثَوَابٍ عَلَيْهِ ؟

وَمَا أَنْكَرْتَ مِنْ أَنْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ ، كَمَا لَا يَجِبُ عَلَى قَاضِي<sup>٣</sup> مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ  
 وَرَازِ الْوَدِيعَةِ وَالْمُسْلِمِ نَفْسَهُ لِلْقَصَاصِ مِنْهُ وَغَرَمَ مَا جَنَاهُ نَفْعٌ وَلَا ثَوَابٌ ، وَإِنْ شَقَّ  
 ذَلِكَ عَلَيْهِ وَالْمُ لَهُ لِأَجْلِ أَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَإِنْ كَانَ شَاقًّا . وَلَا ثَوَابٌ يَجِبُ عَلَى الْخُرُوجِ  
 مِنَ الْوَاجِبِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ فِعْلُ  
 الْمَعْرِفَةِ وَالشُّكْرِ وَتَصَدِيقِ الرِّسْلِ وَالنَّظَرِ فِي آيَاتِهِمْ إِلَّا لِلْمُصْلِحَةِ وَالنَّفْعِ .

١ نفع عظيم : نفعًا عظيمًا ، الأصل .

٢ يدعو : ندعوا ، الأصل .

٣ على الإضافة .

## فصل

وإن قال منهم قائلٌ : ففَعَلُ المعرفة والشكرِ وتصديقِ الرسلِ والنظرِ في أعلامهم ، وإن فَعَلَ لوجوبِهِ ، فهو مِن سائِغِ فاعِلِهِ ومصالحِهِ لأجلِ أَنَّهُ ، لو لم يَفْعَلِ الواجبَ مِن ذلك ، لا يستحقُّ الذَّمَّ وأليمُ العقابِ على تركِهِ الواجبِ أو كونه غَيْرَ فاعِلٍ له مِن غَيْرِ دخولٍ في تَرْكِ . ودَفَعُ الضَّرَرِ والعقابِ نفعٌ عظيمٌ ؛ فقد عاذَ الأمرُ إلى أَنَّ فَعَلَ ذلكَ أَجْمَعَ لا يَحْسُنُ إِلَّا للمصلحة .

يقالُ : إن أُريدَ بالمصلحةِ بِفَعَلِ ذلكَ والنفعِ دفعُ الذَّمِّ والعقابِ الواجبَيْنِ بالإخلالِ به ، فذلكَ مُسَلَّمٌ لَكُمْ على دعواكُمْ قُبْحَ تَرْكِهِ وأستحقاقِ العقابِ . وإن أُريدَ به أَسْتَحْقَاقُ ثوابٍ دائِمٍ على فَعَلِهِ ونفعٌ عظيمٌ ، فهذا هو الذي تُخَالِفُونَ فيه ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ يجبُ ثوابُهُ على ما ، لو أَخْلَ به ، لا يَسْتَحِقُّ العقابَ ؟ وهو إِنَّمَا يَفْعَلُهُ لوجوبِهِ عندكم في عَقْلِهِ ، ولأنَّهُ يَدْفَعُ به عن نَفْسِهِ عَظِيمَ العقابِ المُسْتَحَقَّ بالإخلالِ به ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ يجبُ الثوابُ على معرفةِ التوحيدِ والنُّبُوَّةِ وما يَدْعُو إلى ذلكَ وَيُقَرِّبُ ؟ فلا يجدونَ فيه مُتَعَلِّقًا .

وليسَ لهم أن يقولوا : إِنَّ جَهَّةً أَسْتَحْقَاقِ الثوابِ على الواجبِ كونهُ شاقًّا على فاعِلِهِ ، لأنَّ كونهُ شاقًّا لا يُخْرِجُهُ عَنِ الوجوبِ ، وإنَّمَا يَفْعَلُ لكونِهِ [١٨٢ب] راجيًا ؛ فلا ثوابَ له عليه ، وإن كَانَ شاقًّا . واللهُ أَعْلَمُ .

## فصل

وإن قال منهم قائل : كيف يجوز أن تقولوا أن يكون وجهه حسن بعثة الرسل والنظر في أعلامهم إنما هو لتأكيد ما يدل على التوحيد والصانع وصفاته ووجوب شكره وحكمته مع أنه لا يصح علم المكلف بصدق الرسل وكون ما يظهر عليهم معجزاً من قبله ، تعالى ، إلا بعد تقدم معرفته ومعرفته صفاته وتفريده ، تعالى ، بالقدرة على ما يُصَدِّقُهُمْ به من الآيات ؟ وإذا وجب تقدم هذه المعرفة ، استغني بها عن بعثة الرسل ، إن كانوا إنما يُبْعَثُونَ لأجل حصولها .

يقال لهم : ما أنكرتم من أنه يصح أن يعلم ثبوت الصانع وتوحيده وحكمته وما هو عليه من صفاته بخبر الرسول ، وإن كان قد تقدم علمه بذلك من جهة العقل ، فيحصل له بذلك علمان بدليين . أحدهما عقلي وهو المُقَدَّم . والآخر سمعي وهو المُتَأَخَّر ؛ فما يُحِيلُ ذلك ويمنعه ؟ ويكون هذا المعنى هو الذي أَرَدْنَاهُ بالتأكيد .

فإن قالوا : قد ثبت أن العالم بالشيء دليل لا يصح مع علمه به أن يعلمه بدليل ثانٍ ، وأنه إنما ينظر الناظر في الدليل الثاني ، ليعلم كونه دليلاً عليه ، لا ليستدرك العلم به بمدلوله مع تقدم علمه به .

يقال لهم : لم قلتم ذلك ؟ وما أنكرتم من امتناع علم المضطرّ والقديم ، تعالى ، بما هما عالمان به ؟ وإن صحَّ ذلك في المكتسب للعلم ، لأنَّ القديم يحيل عليه الاستدلال ولأنَّ منكم من يقول : ليس فعله من مقدوراته ، والمضطرُّ إلى العلم بالشيء لا يصح مع كونه عالماً به ضرورة أن يكون له عليه دليلاً ، فينظر فيه أو لا ينظر . وإذا كان ذلك كذلك ، سقط ما ادَّعَيْتُمْ .

هذا على أَنَّ مِنْكُمْ مَنْ يَقُولُ : يَصِحُّ عِلْمُ الْمُسْتَدِلِّ عَلَى الشَّيْءِ وَالْعَالِمُ بِهِ بِدَلِيلٍ وَضَرُورَةٍ أَنْ يَعْلَمَهُ بِعِلْمٍ ثَانٍ ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا دَاعِيَ لَهُ إِلَى ذَلِكَ ؛ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مَقْدُورًا لَهُ ، فَمَا الْمَانِعُ لَهُ مِنْ فِعْلِهِ ؟ فَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى ذِكْرِ مَنَعٍ لَهُ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : [١٨٣] فَمَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ صِحَّةِ فِعْلِ الْعَاقِلِ عَلَيْكُمْ ثَانِيًا بِالنَّظَرِ فِي آيَاتِ النَّبِيِّ وَالْعِلْمِ بِصَدْقِهِ عَلَى مَا قُلْنَا ؟ وَيَكُونُ فِعْلُ الْعِلْمِ الثَّانِي الْوَاقِعِ عَنْ قَوْلِ الرُّسُولِ لَطْفًا لَهُ فِي التَّمَسُّكِ بِالْعِلْمِ الْأَوَّلِ الْوَاقِعِ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَوْ فِي فِعْلِ غَيْرِهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ ؛ فَيَحْسُنُ فِعْلُهُ لَكُونِهِ لُطْفًا فِي التَّمَسُّكِ بِالْوَاجِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَفْعٌ وَلَا ثَوَابٌ<sup>١</sup> ، بَلْ يَجِبُ فِعْلُهُ لَكُونِهِ لُطْفًا فِي الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ فَقَطْ .

فَإِنْ قَالُوا : لَيْسَ يَصِحُّ ، لَوْ كَانَ مَا ذَكَرْتُمْ ، أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الثَّانِي بِالتَّوْحِيدِ وَوَجُوبِ الشُّكْرِ لُطْفًا فِي التَّمَسُّكِ بِالْعِلْمِ الْأَوَّلِ أَوْ بغيرِهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ لِأَجْلِ أَنَّ الْعَاقِلَ لَا يَقْضِي بَيِّنَ الْعِلْمِ الثَّانِي وَالْأَوَّلِ وَلَا يَتَمَيَّزَانِ لَهُ وَلَا يَحِلُّ نَفْسُهُ فِي كَوْنِهِ عَالِمًا بِالشَّيْءِ بِعِلْمَيْنِ مُتَزَايِدِ الْحَالِ عَلَى كَوْنِهِ عَالِمًا بِهِ بِعِلْمٍ وَاحِدٍ وَمَنْ هُوَ مَا لَطَفَ لِلْمُكَلَّفِ أَنَّ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ ؛ فَتَطَّلَ مَا قُلْتُمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا أَيْضًا غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَكُمْ مَعَ قَوْلِكُمْ بِجَوَازِ اجْتِمَاعِ عِلْمَيْنِ بِمَعْلُومٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ ، كَمَا لَا تُسَلِّمُ لَكُمْ أَنَّ حَالَ الْعَالِمِ بِالشَّيْءِ ضَرُورَةٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ عَلَى حَالِ الْعَالِمِ بِهِ بِدَلِيلٍ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ مَا قُلْتُمْ .

وَيَقَالُ : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنْ لَا يَكُونَ فِعْلُ الْعَبْدِ لِمَعْرِفَةِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لُطْفًا لَهُ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْقَبَائِحِ ، كَمَا أَنَّ فِعْلَ اللَّهِ ، تَعَالَى<sup>٢</sup> ، الْمَعْرِفَةَ فِيهِ لَيْسَتْ

١ نفع ولا ثواب : نفعاً ولا ثواباً ، الأصل .

٢ تعالى : إضافة في طرف السطر ، الأصل .



بِلُطْفٍ لَهُ فِي ذَلِكَ . وَقَدْ قُلْتُمْ : إِنَّ الْمَعْرِفَةَ مِنْ فِعْلِنَا لَطِفٌ وَمِثْلُهَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لَيْسَ بِلُطْفٍ . وَالْعَاقِلُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَ كَوْنِهِ عَالِمًا بِالشَّيْءِ ضَرُورَةً وَعَالِمًا بِهِ بَدِيلٌ ؛ فَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّطْفَ لَهُ مَا لَا يَتَمَيَّزُ مِمَّا لَيْسَ بِلُطْفٍ لَهُ . وَهَذَا نَقْضُ مَا أَصَلَّيْتُمْ .

فَإِنْ قَالُوا : كُلُّ عَاقِلٍ يَفْصِلُ بَيْنَ الْعِلْمَيْنِ وَيَجِدُ فِي نَفْسِهِ حَاجَتَهُ إِلَى النَّظَرِ فِيمَا يَعْلَمُهُ بِدِيلٍ وَغِنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فِيمَا يَعْلَمُهُ ضَرُورَةً وَمَا لَا يُمَكِّنُهُ دَفْعُ الْعِلْمِ بِهِ وَأَعْتَاضُ شَبَهَةٍ فِيهِ .

قِيلَ لَهُمْ : هَذَا الْوُجُودُ إِنَّمَا هُوَ وَجُودٌ لِلْحَاجَةِ إِلَى النَّظَرِ ، لَا لاختِلَافِ الْعِلْمَيْنِ وَمَتَوَهِّمًا لَهُ ، وَإِنْ تَعَلَّقَا بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَإِلَّا فَكُلُّ عَاقِلٍ أَيْضًا يَجِدُ [١٨٣ب] عِنْدَ عِلْمِهِ بِالْحَدُوثِ وَالْمَحْدُثِ وَصِفَاتِهِ لَخِيَرِ الرُّسُولِ الْحَاجَةَ إِلَى النَّظَرِ فِي أَغْلَامِهِ . وَكَذَا الْقَلْبُ وَالْفَكْرُ فِي الاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى نُبُوَّتِهِ .

فَإِنْ قَالُوا : هَذَا الْوُجُودُ إِنَّمَا هُوَ وَجُودٌ لَأَلِمِ النَّظَرِ وَالْكُرِّيَّةِ ، وَلَيْسَ بِوُجُودٍ لاختِلَافِ الْعِلْمَيْنِ .

قِيلَ لَهُمْ : وَكَذَلِكَ الْمُسْتَدِلُّ عَلَى مَعْرِفَتِهِ ، تَعَالَى ، لَيْسَ يَجِدُ اخْتِلَافَ الْعِلْمِ بِهِ الْوَاقِعَ عَنْ نَظَرٍ وَالْعِلْمِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ ضَرُورَةً مَعَ كَوْنِهِمَا مُتَعَلِّقَيْنِ بِمُتَعَلِّقٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا يَجِدُ أَلَمَ النَّظَرِ فِي مَعْرِفَتِهِ وَالْحَاجَةَ إِلَيْهِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِوُجُودٍ لاختِلَافِ الْعِلْمَيْنِ .

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ النَّظَرَ فِي الْمَعْرِفَةِ لَمْ يُفَرِّضْ وَيَجِبْ لِنَفْسِهِ ، وَإِنَّمَا يَجِبُ ، لِتَحْصُلِ الْمَعْرِفَةِ بَعْدَهُ ؛ فَإِذَا لَمْ يَفْصِلِ الْعَالِمُ بَيْنَ الْمَعْرِفَتَيْنِ بِهِ ، تَعَالَى ، أَسْتَحَالَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا لُطْفًا لَهُ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ دُونَ الْأُخْرَى مَعَ أَسْتِحَالَةِ عِلْمِهِ بِالْفَصْلِ بَيْنَهُمَا .

وهذا يوجب لا محالة أن تكون المعرفة من فعله لطفًا وأن يتبع منه تكليف فعل المعرفة ، لتكون ، إذا حصلت ، ومثلها لطف من فعله أو أضطر إليها ، وسيما مع العلم بأن كثيرًا ممن كلفها لا يفعلها ويعرض عن فعل النظر المؤيد لها عندهم .  
وهذا ما لا فصل لهم فيه .

ويقال لهم : ما أنكرتم من حسن إرساليه الرسول ، لتعلم المكلف أنه نبي فقط ، وأن يكون علمه بأنه نبي لطفًا له من فعل الواجبات العقلية التي هي عن معرفة الله ، تعالى ، وما هو عليه وتجنب القبائح العقلية التي هي عين الجهل به ، سبحانه ؟ ومتى صح كون العلم بأنه نبي لطفًا في فعل هذه الأمور ، حسن الإرسال ووجب ، وإن لم تعلم من جهة النبي شيء ، لا تعلم إلا من جهته ؛ فما الذي يدفع هذا ؟

فإن قالوا : لو جاز هذا وصح ، لجاز أن يبعث الرسول ، لتعلم المكلفون أنه رسول فقط ، وإن لم يؤد إليهم شيئًا ، لا تعلم إلا من جهته .

قيل لهم : ما أنكرتم من ذلك وهو الذي تطالبكم به ؟

فإن قالوا : لو جاز هذا ، لجاز أن تظهر المعجزات على الصالحين ، لتعلم الناس أنهم أولياء صالحون بأن يعلم أن علمهم بذلك من حالهم لطف في فعل بعض الواجبات .

[١٨٤] قيل لهم : ما أنكرتم من ذلك ؟ وقد نقصنا عليهم إحالة إظهار الأمور الخارجة للعادة على الصالحين وإن لم يستمع معجزًا في كتاب الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين وكتاب تعريف عجز القدرة عن تصحيح دلائل النبوة بما يغني عن رده . ولعلنا أن نذكر فضلًا في ذلك من بعد في أحكام المعجزات ؛ فإلّا ما قالوه .

فإن قالوا : فهذا تجويز أن تظهر المعجزات على الرسول ، لتعرفهم ما يعرفونه عقلاً ،

بل لِيَعْرِفَهُمْ حَالُ مَا يَعْرِفُونَهُ أَضْطَرَّازًا وَيُخَيِّرُهُمْ عَنْ وَجُودِ مَا يَشَاهِدُونَهُ ، مَتَى عَلِمَ ، سَبِّحَانَهُ ، أَنَّ عَلِمَهُمْ بِأَنَّهُ غَنِيٌّ وَأَنَّ إِخْبَارَهُ لَهُمْ عَنِ الْمَشَاهِدَاتِ وَعَمَّا هُمْ بِهِ عَالِمُونَ لَطَفٌ لَهُمْ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ أَوْ بَعْضُهَا .

قِيلَ لَهُمْ : مَا أَنْكَرْتُمْ مِنْ وُجُوبِ ذَلِكَ بَأَن يَعْلَمَ كَوْنَهُ لَطْفًا وَمِنْ وَجُوبِ إِرْسَالِ مَنْ هَذَا الْمَعْلُومُ مِنْ إِرْسَالِهِ وَخَبَرِهِ ، إِذَا كَانَ فِعْلُ اللَّطْفِ عَلَيْهِ وَاجِبًا عِنْدَكُمْ ؟ فَلَا يَجِدُونَ لَذَلِكَ مَدْفَعًا .

فَإِنْ قَالُوا : إِنَّ إِرْسَالَ الرِّسْلِ بِمِثْلِ هَذَا عَبَثٌ ، لَا وَجْهَ لَهُ .

قِيلَ لَهُمْ : لِمَ قُلْتُمْ ذَلِكَ ؟ وَإِنَّمَا يَكُونُ عَبَثًا ، لَوْ لَمْ يَكُنْ لُطْفًا فِي فِعْلِ وَاجِبٍ وَأَجْتِنَابِ قَبِيحٍ ؛ فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ ، فَهِيَ حِكْمَةٌ صَوَابٌ .

## فصل

ويقال لابن الجبائي وشيعته منهم : إذا جازَ عندكم أن يَغْصِي وَيُضِلَّ الْمُكَلَّفُ عِنْدَ دُعَاءِ إبليس له إلى ذلك ، ولولا دُعَاؤُهُ لم يَغْصِ وَيُضِلَّ ، ويكونُ ذلكَ من باب تشديدِ المِخْنَةِ ، لا من بابِ المَفْسَدَةِ ، فما أنكرتم من جَوَازِ بعثةِ نبيِّ بالدعاءِ إلى فِعْلِ الواجباتِ العقليةِ والنهي عن القبائحِ وإلى فِعْلِ ما قد عَلِمَ بالعقلِ وجوبُ قوله ، إذا عَلِمَ ، سبحانه ، أَنَّ الْمُكَلَّفِينَ يُطِيعُونَ عِنْدَ دَعَائِهِ إِسْمَاعُ قَوْلِهِ بفعلٍ ما يَدْعُوهُمْ إليه أو بضروبٍ من الواجباتِ ، وأَنَّهُ لولا دُعَاؤُهُ لهم لَمَا أَطَاعُوا ؟ فلا يجدونَ لذلكَ مدفعا .

فإن قالوا : قد يَصِحُّ لَعْنِي أن يُؤْمِنُوا وَيُصَلِّحُوا عِنْدَ دُعَاءِ الرسولِ وسماعِهِ ويعلمُ أَنَّهُ لولا دُعَاؤُهُ لهم لَمَا أَطَاعُوا ، غَيْرَ أَنَّهُ ، [ ١٨٤ب ] إذا أَرْسَلَهُمْ لهذا القصدِ والغرضِ ، لم يجبَ عليهم أن يَنْظُرُوا في معجزاته .

وليسَ يَحْسُنُ فِعْلُ المعجزاتِ إِلَّا لما يجبُ على الْمُكَلَّفِينَ النَّظَرُ فيها ؛ فإذا لم يجبِ النظرُ فيها ، لم يَحْسُنْ ، ولأجلِ هذا لم يَحْسُنْ منه إظهارُ المعجزاتِ على أَيْدِي الصَّالِحِينَ وَالْأَمِيرِينَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِينَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وإن عَلِمَ أَنَّهُ قد يَصْلُحُ عِنْدَ دَعَائِهِمْ قَوْمٌ وَيُطِيعُونَ وَيَعْظُمُ فِي قُلُوبِهِمْ إِفْرَازُهُمْ وَيَخْذُلُ لَهُمُ الْخَوْفُ وَالْحَذَرُ مِمَّا يُحْذَرُونَ وَنَهْمُ مِنْهُ . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ ما قُلْتُمْ .

يقالُ لهم : ما أنكرتم من أَنَّهُ ، متى عَلِمَ كَوْنُ ظهورِ المعجزاتِ وفِعْلُ ما يخرقُ العاداتِ لطفًا لِلْمُكَلَّفِينَ أو بَعْضِهِمْ في فِعْلِ الواجباتِ ، وَجَبَ فِعْلُ ذَلِكَ ؟ فما الذي يَمْنَعُهُ ؟ غَيْرَ أَنَّهُ لا يتابعُ ذَلِكَ متابعةً ، تصيرُ بها الآياتُ معتادةً ، كما لا

١ يعصي : يعصى ، الأصل .

٢ ويطيعون : ويطيعوا ، الأصل .

يفعل متتابعًا على أيدي الرُّسُلِ تتابعًا ، يصيرُ به معتادًا .

ثمَّ يقالُ لهم : ما أنكرتُم من أن يُظهِرَ العِلْمُ على الرسولِ للدعاءِ إلى الواجباتِ لِعِلْمِهِ بأنَّ دُعَاءَ مَنْ يَعلِّمُونَهُ نَبِيًّا وَرَسُولًا إِلَيْهِمْ لطفٌ لهم في فِعْلِ الواجبِ دُونَ دُعَاءِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ ؟ وأن يُظهِرَ ما هو من جنسِ ذلكَ على أيدي الصالحينَ والأميرينَ بالمعروفِ والنَّاهينَ عن المُنكَرِ وإن لم يَكُنْ مُعْجِزًا ، بل على وَجْهِ الكرامةِ للصالحينَ والتعظيمِ للأميرينَ بالمعروفِ والنَّاهينَ عن المُنكَرِ ؛ فما المُحِيلُ لذلكَ ؟ فلا يجدونَ إلى دَفْعِهِ سَبِيلًا .

ويقالُ لهم : إِنَّ مَحَلَّ الأنبياءِ مِنْ نُفُوسِ المُكَلَّفِينَ أَعْظَمُ وَأَقْدَارُهُمْ عِنْدَهُمْ أَجَلٌ مِنْ أَقْدَارِ الصالحينَ الذينَ لَيْسُوا بأنبياءَ ، فيجوزُ أن يَعلَمَ ، سبحانه ، أَنَّهُمْ أَقْرَبُ إلى الطَّاعَةِ وَأَبْعَدُ عن المعصيةِ عِنْدَ سَمَاعِ تَنْبِيهِ مَنْ هُوَ نَبِيٌّ وَوَعْظِهِ وَتَخْوِيفِهِ ، فيُظهِرُ لذلكَ العِلْمَ على يَدِهِ ، ويوجبُ عليهم النظرَ فيه ، لِيَعلَمُوا به كونه نبيًّا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، عزَّ وجلَّ . وَيَبْطُلُ بذلكَ قولُكم : إِنَّ النَّظَرَ في أعلامِهِمْ غَيْرُ واجبٍ . ولا مدفعُ لذلكَ .

ويقالُ لهم أيضًا : فَجَوِّزُوا بعثةَ الرسولِ ، لِيَعْرِفَ المُكَلَّفُ ما يَصِحُّ أن يَعْرِفَ عقلاً وَيَصِحَّ العلمُ به [١٨٥] سَمْعًا ، فيحصلُ في إرسالِهِ غرضٌ ، هو علمُ المُكَلَّفِ مِنْ جِهَتِهِ ما كَانَ يجوزُ أن يَعلَمَهُ عقلاً ، نحو أن يخبرَهُ بِأَسْتِحْالَةِ رُؤْيِيهِ بِالْأَبْصَارِ وما جَزَى مَجْزَى ذلكَ !

فإن قالوا : لا يجوزُ هذا ، لأنَّهُ إذا كَانَ في العقلِ ما يُعَلَّمُ به إحالةُ رُؤْيِيهِ ، وإن لم يَحْتَجْ إلى العلمِ بِكَوْنِ أَحَدٍ نَبِيًّا وبإخبارِهِ له عن ذلكَ . ثمَّ قيلَ له : أنظُرْ في أعلامِ هذا المبعوثِ ، لِنَعْلَمَ أَنَّهُ نَبِيٌّ صَادِقٌ ، ثمَّ تَعَلَّمَ بخبرِهِ أَسْتِحْالَةَ رُؤْيِيهِ مُرْسِلِهِ !

كَانَ ذَلِكَ تَطَوُّلاً عَلَيْهِ وَتَبَعِيداً . وَكَانَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ دَلِيلِ الْعَقْلِ أَخَذَ وَأَقْرَبَ ؛ فَلَمْ يَجْزُ إِظْهَارُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ وَتَكْلِيفُ الْعِلْمِ بِصِدْقِهِ لِهَذَا الْغَرَضِ فَقَطْ .

يَقَالُ لَهُمْ : مَا قُلْتُمُوهُ سَاقِطٌ مِنْ وَجْهَيْنِ . أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ هَذَا الْمُكْلَفِ أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ فِي إِحَالَةِ رُؤْيِيهِ وَإِنْ خَطَرَ ذَلِكَ بِقُلُوبِهِ وَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَرَى أَوْ لَا ، وَلَا يَتَوَقَّرُ لَهُ دَاعٍ إِلَى النَّظَرِ فِيهِ وَلَا يَخَافُ الْخَوْفَ الشَّدِيدَ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ مَعَ حُطُورِهِ بِيَالِهِ . وَيَعْلَمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ ، إِذَا أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْتِحَالَةِ رُؤْيِيهِ مَنْ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ نَبِيٌّ صَادِقٌ ، صَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ وَأَعْتَقَدَ إِحَالَةَ رُؤْيِيهِ مِنْ جِهَةٍ خَيْرِهِ . وَلَوْ لَمْ يَخْبِرْهُ بِذَلِكَ ، لَمَّا أَعْتَقَدَهُ وَلَا نَظَرَ فِي دَلِيلٍ عَلَيْهِ ؛ فَتَكُونُ بَعَثَةُ الرَّسُولِ إِلَيْهِ هُوَ الْأَصْلَحُ وَاللُّطْفُ فِي وَجوبِ أَعْتِقَادِ إِحَالَةِ الرُّؤْيَةِ عَلَيْهِ ، تَعَالَى . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ بَعَثَةُ الرَّسُولِ لِهَذَا الْغَرَضِ فَقَطْ ، لِيُعْلَمَ الْمُكْلَفُ إِحَالَةَ الرُّؤْيَةِ بِخَيْرِهِ وَيَكُونَ مُثَابًا بِالنَّظَرِ فِي آيَاتِهِ ، فَتَغْلَظَ مَحَبَّتُهُ بِتَكْلِيفِ الْعِلْمِ بِبُيُوتِهِ ، لِيَعْلَمَ بِخَيْرِهِ أَسْتِحَالَةَ رُؤْيِهِ مُرْسِلِهِ ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ تَشْدِيدِ الْمَحَبَّةِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ ثَوَابِ النَّظَرِ فِي الْأَعْلَامِ وَفِعْلِ الْعِلْمِ بِصَدَقِ الرَّسُولِ . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

وَأِنْ قَالُوا : الْعَاقِلُ ، وَإِنْ عَلِمَ بِخَيْرِ الرَّسُولِ أَسْتِحَالَةَ الرُّؤْيَةِ عَلَيْهِ أَوْ أَنَّهُ لَا يُرَى ، فَإِنَّهُ لَا يَعْلَمُ عِلَّةَ كَوْنِهِ غَيْرَ مَرْتَبِيٍّ<sup>١</sup> وَعِلَّةَ أَسْتِحَالَةِ رُؤْيِيهِ ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ الْحُكْمَ الَّذِي هُوَ نَقْيُ الرُّؤْيَةِ فَقَطْ . وَإِذَا نَظَرَ فِي دَلِيلِ الْعَقْلِ عَلَى إِحَالَةِ رُؤْيِيهِ ، [١٨٥ب] عَلِمَ الْحُكْمَ وَعِلَّتَهُ ، فَلَمْ يَجِدْ إِرْسَالَ الرَّسُولِ لِمَعْرِفَةِ الْحُكْمِ مَعَ الْجَهْلِ بِغَلْبِهِ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ عِلَّةَ أَسْتِحَالَةِ رُؤْيِيهِ ، لَمْ يَعْلَمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَنَّهُ لَا يُرَى ، لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ

١ جِهَةٌ : جِهَتُهُ ، الْأَصْلُ .

٢ مَرْتَبِيٍّ : مَرْتَبِيٍّ ، الْأَصْلُ .

المذهب والحكم ولا يعرف عِلَّتَهُ ؛ فَسَقَطَ ما قُلْتُمْ .

يقال لهم : لِمَ زَعَمْتُمْ أَنْ لَا يَعْرِفَ الحكم مَنْ لَا يَعْرِفُ عِلَّتَهُ ؟ وفيه أعظم الخلاف . أَوَلَيْسَ قد جازَ عندكم أن يعرفَ الْمُتَحَرِّكُ العالمَ القادِرَ مِنَّا مُتَحَرِّكًا عالمًا قَادِرًا مَنْ لَا يَعْرِفُ عِلَّةَ كَوْنِهِ كَذَلِكَ ؟ وهم أَنْتُمْ وَثِقَاةُ الْأَعْرَاضِ ، وَجَعَلْتُمْ هَذَا أَصْلًا فِي أَنَّهُ لَيْسَ حَقِيقَةُ الْعَالِمِ أَنَّ لَهُ عِلْمًا لِأَجْلِ أَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُهُ عَالِمًا مَنْ لَا يَعْلَمُ لَهُ عِلْمًا ؛ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْقَدِيمَ ، سَبْحَانَهُ ، لَا يَجُوزُ رُؤْيَاهُ وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ مَنْ لَا يَعْلَمُ عِلَّةَ اسْتِحْصَالِهَا عَلَيْهِ ؟ فَلَا يَجْدُونَ لِذَلِكَ مَدْفَعًا .

ويقال لهم : ما أنكرتُمْ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِبْخَارُ الرَّسُولِ لَهُ بِأَنَّهُ لَا يُرَى بِاعْتِئَالِهِ عَلَى النَّظَرِ فِي عِلَّةِ إِحَالَةِ رُؤْيَاهُ ؟ وَأَنْ يَعْلَمَ ، تَعَالَى ، أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُخَيِّرْهُ الرَّسُولُ عَنْ ذَلِكَ ، لَمَا نَظَرَ فِي عِلَّةِ إِحَالَتِهَا لَوَجْهِهِ وَدَلِيلِ الْعَقْلِ . وَلَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

ويقال : إِذَا جازَ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحُكْمِ الْعَقْلِيُّ دَلِيلًا بَعْدَ دَلِيلٍ وَيُظْهَرُ عَلَى الرَّسُولِ عِلْمًا بَعْدَ عِلْمٍ ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ بِالثَّانِي إِلَّا مَا يُعْلَمُ بِالْأَوَّلِ ، فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُرْسَلَ الرَّسُلُ ، لِيُعْلَمَ مِنْ جِهَتِهِمْ مَا يُعْلَمُ بِمُجَرِّدِ الْعَقْلِ ، لَوْ لَمْ يَتَّبِعْ الرَّسُلُ ؟ فَلَا يَجْدُونَ لِذَلِكَ مَدْفَعًا .

فإن قالوا : لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي الدَّلِيلِ الثَّانِي وَالْعِلْمِ الثَّانِي وَجَهًا زَائِدًا<sup>١</sup> عَلَى الْقَصْدِ بِهِ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ بِهِ مَا قَدْ عَلِمَ بغيرِهِ مِنْ أَنَّهُ يَعْلَمُ مِنْ حَالِ الْمُكَلَّفِ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمِ الدَّلِيلَ الْأَوَّلَ إِلَّا وَقَدْ عِلِمَ الثَّانِي أَوْ أَنَّ السَّبَبَ يَعْضُضُ لَهُ فِي الْأَوَّلِ وَلَا يَعْضُضُ لَهُ فِي الثَّانِي أَوْ أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَدْلُولِ عِنْدَ نَصْبِ الثَّانِي وَالْعِلْمِ بِهِ أَوْ أَنَّهُ أَشَدُّ خَوْفًا مِنْ تَرْكِ

١ باعثًا : باعث ، الأصل .

٢ نظر : بطو ، الأصل .

٣ وجه زائد : وحها زائدا ، الأصل .

النظر فيه ، فينصب الثاني ويظهر العلم الثاني لبعض هذه الأعراض .

قيل لهم : فمثلُ هذا أَجْمَعُ يجوزُ أن يحصلَ في بعثةِ الرسولِ للدعاءِ إلى علمٍ ما يُعَلِّمُ بالعقلِ ، لأنَّه يجوزُ أن يَشْتَدَّ الخوفُ مِنْ تَرْكِ [١٨٦] النظرِ عِنْدَ دعائه ، ويجوزُ أن يَعْلَمَ أَنَّهُ أَقْرَبُ إلى النظرِ عِنْدَ بقاءه ومشاهدةِ أعلامه ، ويجوزُ أن يَعْلَمَ أعراضَ الشبهِ له في دليلِ العقلِ وزوالها عنه في خيرِ الرسولِ . وكلُّ شيءٍ قُلْتُمُوهُ في خيرٍ 'نصبِ الثاني وإظهارِ العلمِ الثاني موجودٌ مثلهُ في بعثةِ الرسولِ للدعاءِ إلى علمٍ ما في العقلِ . ولا جوابُ عن ذلك .

فإن قالوا : إذا بُعِثَ الرسولُ بالدُّعاءِ إلى ما في العقلِ ، جازَ أن يقولَ للمُرْسَلِ إليه : وأَعْلَمُ أَنَّ في العقلِ ما يَدُلُّكَ على عِلْمٍ ما دَعَوْتُكَ إليه وإلى العلمِ به . وإذا قال له ذلك ، لم يَخَفْ مِنْ تَرْكِ النظرِ في علمه . ومتى لم يَخَفْ مِنْ ذلك ، لم يَلْزِمُهُ النظرُ في نُبُوَّتِهِ ، وكانَ ذلكَ طريقًا إلى إهماله وإعراضه عَنِ النظرِ في أعلامه . وذلكَ غَيْرُ جائِزٍ في حَكَمَتِهِ .

يقالُ لهم : هذا أيضًا باطِلٌ ، لأنَّه يقولُ له : في العقلِ ما يدلُّ على ذلك ، غَيْرَ أَنِّي ، لو لم أَبْعَثْ إِلَيْكَ بهَذِهِ الآياتِ ، لَمَا نَظَرْتَ في دليلِ العقلِ ولا عَرَضْتَ له . وَبَعَثِي لَطْفًا لَكَ . والمعلومُ مِنْ حَالِ المبعوثِ إليه أَنَّ هذا القولَ مع ظهورِ الآياتِ أَمَرٌ ، يَشْتَدُّ له خوفُهُ وَيَعْظُمُ حَالُ الرسولِ في نَفْسِهِ عِنْدَ مشاهدَةِ الآياتِ وإحياءِ المَوَاتِ وَقَلْبِ العَصَا حَيَاتٍ وَقَلْبِ الحَجَرِ وإخراجِ ناقةٍ مِنْ صَخْرٍ ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ يزولُ خوفُهُ مِنْ تَرْكِ النظرِ مع رؤيةِ هَذِهِ الأمورِ الخارقةِ للعادةِ والمُزعِجةِ لكلِّ عاقلٍ ؟ قَبِّلْ ما ظَنَنْتُمْ .

ثمَّ يقالُ لهم : فهذهِ العلةُ قائمةٌ في نصبِ دليلٍ يُغَدِّ دليلٍ وإظهارِ عِلْمٍ يُغَدِّ عِلْمٍ ،



لأنه يجوز أن يقول الرسول مع إظهار العلم الثاني : وَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ بهذا الثاني من صِدْقِي إِلَّا مَا تَعْلَمُونَهُ بِالْأَوَّلِ ؛ فلا تَخَافُونَ عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ فِيهِ . ويصير إظهاره مع فَقْدِ الخوفِ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ فِيهِ عبثًا على أَوْضَاعِكُمْ . ولا جواب عن هذا .

وكذلك فَإِنَّ الْمُكَلَّفَ ، إذا نَظَرَ في دليل على الحكم العقلي ، فَعَلِمَ مَذْلُوقَهُ وَتَحَقَّقَهُ ، لم يَخَفْ عِنْدَ ذَلِكَ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ فِي الدليل الثاني والثالث . ودَعَاهُ العلم [١٨٦ب] بالحكم بالدليل الأول إلى تَرْكِ النَّظَرِ فِي الثاني وزوال خوفه مِنْ تَرْكِ ذَلِكَ ؛ فيصيرُ نصبُه عبثًا مع زوال الخوفِ مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ . ولا جواب عن ذلك .

وإن قالوا : إذا نصب للعاملِ دَليْلَيْنِ وأكثر ، وَجَبَ عليه النظرُ على وَجْهِ التَّخْيِيرِ في النظرِ في أُتَيْهِمَا شَاءَ .

قيل : هذا لا يعلم ، لأنه إذا نَظَرَ في الأول ، سَقَطَ عنه التَّخْيِيرُ وَزَالَ خَوْفُهُ مِنْ تَرْكِ النظرِ في غيره وصارَتْ نفسه عبثًا .

ويقال لهم أيضًا : فَجَوِّزُوا بَعَثَ الرِّسَالِ الدَّعَاءَ إِلَى مَا فِي الْعَقْلِ وَأَنْ يَقُولُوا لِلْأُمَّةِ : أَنْتُمْ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ النَّظَرِ فِي أدِلَّةِ الْعَقْلِ وَبَيْنَ النَّظَرِ فِي آيَاتِنَا ، لِتَعْلَمُوا بِذَلِكَ صِدْقَنَا وَتَعْلَمُوا خَيْرَنَا ، ما لو نَظَرْتُمْ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، لَعَلِمْتُمُوهُ ، فيكونُونَ عِنْدَ ذَلِكَ مُخَيَّرِينَ في النظرِ في أيِّ دليلٍ شَاءُوا . ولا جواب عن ذلك .

## فصل

ويقال لابن الجبائي أيضا : ما أَكْثَرَتْ مِنْ جَوَازِ إِرْسَالِهِ ، تعالى ، الرُّسُلُ لِإِخْبَارِ الْأُمَّةِ بِعَظِيمِ الْوَعِيدِ عَلَى فِعْلِ الْقَبَائِحِ ، وَأَنَّهُ يَفْعَلُ الْمُسْتَحَقُّ مِنْ ذَلِكَ لَا مُحَالَةً .

وهذا أَمْرٌ ، لَا يُسْتَفَادُ عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ إِلَّا سَمْعًا وَتَوْقِيفًا ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ غُفْرَانُهُ ، تعالى ، لعقَابِ الذُّنُوبِ ، كَفَرًا كَانَتْ وَمَا دُونَ الْكُفْرِ ؛ فَإِذَا أَخْبَرَ الرُّسُولُ عَنْ اللَّهِ ، سبحانه ، أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ ذَلِكَ لِلْمَوَافِي مُصِيرًا غَيْرَ تَائِبٍ ، كَانَ ذَلِكَ مُسْتَفَادًا مِنْ جِهَتِهِ ، وَلَيْسَ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُعْرِفَ عَقْلًا . وَكَانَ عِلْمُ الْمُكَلَّفِ بِأَنَّهُ سَيُعَاقَبُ ، إِنْ وَافَى مُصِيرًا ، أَزَجَرَ لَهُ عَنْ فِعْلِ الذَّنْبِ وَأَدْعَى إِلَيْهِ فِعْلَ التَّوْبَةِ مِنْهُ ، إِذَا أَخْبَرَ بِهِ وَالندم عليه . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، جَازَتْ بَعْتُهُ وَإِظْهَارُ الْمَعْجَرِ عَلَيْهِ وَإِجَابُ النَّظَرِ فِيهِ لِهَذَا الْوَجْهِ ؛ فَلَا يَجُزُّ مِنْ ذَلِكَ مَخْرَجًا ، لَأَنَّهُ قَدْ صَارَتْ الْبَعْتُ لِهَذَا الْوَجْهِ دَاخِلَةً فِي بَابِ اللَّطْفِ الَّذِي أَوْجَبَ الْبَعْتُ لِأَجْلِهِ ، كَمَا أَوْجَبَ إِرْسَالَهُم بِالْشَّرْعِيَّاتِ وَإِجَابِ الصَّلَوَاتِ لَكُونِهَا لَطْفًا فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَتَجَنُّبِ الْقَبَائِحِ . وَلَا مُحِيصَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ .

[١١٨٧] فَإِنْ قَالَ : لَيْسَ يَجُوزُ مِنْ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ جُهْدِ الرُّسُولِ إِلَّا أَنَّهُ سَيَفْعَلُ بِهِ الْمُسْتَحَقُّ لَا مُحَالَةً ، وَلَا يَعْلَمُ بِهَذَا الْقَدْرِ أَنَّهُ سَيُعَاقَبُ عَلَى ذَنْبِهِ لَا مُحَالَةً ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ ، إِذَا فَعَلَ الْمَعَاصِي ، أَنْ يَتُوبَ مِنْهَا ، فَيَحْبُطُ بِالتَّوْبَةِ عِقَابُهَا ؛ فَلَا يَكُونُ مُعَذِّبًا .

فَقِيلَ لَهُ : إِنَّمَا يَعْلَمُ الْعَاقِلُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ بِالذَّنْبِ مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَيْهِ الْعِقَابَ ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ سَيُعَاقَبُ لَا مُحَالَةً وَإِنْ وَافَى مُصِيرًا ، بَلْ يَجُوزُ الْغَفْرَانُ لَهُ .

فَإِذَا قَالَ النَّبِيُّ : إِنَّ اللَّهَ ، تعالى ، لَا يَغْفِرُهُ مَعَ الْإِصْرَارِ ، قُطِعَ عَلَى ذَلِكَ وَدَعَا

العلمُ بالقطع عليه إلى تَجَنُّبِ القبيح أو إلى البدارِ إلى التوبة منه والإقلاع عنه بَعْدَ فَعْلِهِ والعدول عن تَسْوِيفِ نفسه بها والتَّمَادِي فِي فَعْلِهَا . وهذه مصلحة عظيمةٌ ومن أعظم الألطاف . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ ما حَاوَلَ الفَصْلُ به .

ويقال له أيضًا : إذا لم يَجُزْ عِنْدَكَ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ كَوْنُ الذَّنْبِ فسقًا وكفرًا مُخِيطًا لثوابِ طاعاتِ فاعِلِهِ ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ بِالسَّمْعِ عَلَى ما قد بَيَّنَّاهُ عنه في باب الوعيد ، فما أَتَكَرَّرَتْ مِنْ جَوَازِ بعثة الرسول وإظهار الآياتِ على يَدِهِ وإعانة النظرِ فيها ؟ لِيخْبِرَ الْمُكَلَّفِينَ عن كبائرِ ذُنُوبِهِمْ وَأَنَّهَا كَفَرٌ وَفَسَقٌ ، يُخِيطُ ثَوَابِ الطَّاعَاتِ ، لِيَكُونَ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ مستدرِكًا مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ دُونَ الْعَقْلِ وَلَطْفًا لَهُمْ مِنْ اجْتِنَابِ ذَلِكَ الذَّنْبِ بِعِلْمِهِمْ بِعَظَمِ عِقَابِهِ ، وَأَنَّهُ مُخِيطٌ لثوابِ عَمَلِهِ ، فَيَكُونُ عِنْدَ ذَلِكَ مُتَجَنِّبًا لَهُ لا محالةً أو أَقْرَبَ إِلَى تَجَنُّبِهِ .

وهذا أيضًا مِنْ بابِ اللُّطْفِ وَمِمَّا يَجِبُ وَيَحْسُنُ الإِرسَالُ لأَجْلِهِ ، كما حَسُنَ وَوَجِبَ إِرْسَالُ الرِّسْلِ ، وَالزَّامُ النَّظَرُ فِي آيَاتِهِمْ ، لِيَعْمَلُوا وَجُوبَ الصَّلَوَاتِ وَالْحَجِّ عَلَيْهِمْ ، وَأَنَّ ذَلِكَ لُطْفٌ لَهُمْ وَمصلحةٌ فِي فَعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ . وهذا أيضًا ممَّا لا مَخْرَجَ لَهُ مِنْهُ .

ويقال له أيضًا : ما أَتَكَرَّرَتْ مِنْ جَوَازِ بعثة الرِّسْلِ وَحُسْنِهِ وَوَجُوبِهِ ، لا لِمَا قُلْتُهُ ، بل لإِخْبَارِهِمْ عَنْ تَفْصِيلِ ما يُسْتَحَقُّ مِنَ الْعِقَابِ وَذِكْرِ أَنْوَاعِهِ [١٨٧ب] مِنْ سَقِيمِهِم الصَّدِيدِ وَالْغَسِيلِينَ وَضَرْبِ أَذْمِغَتِهِمْ بِمَقَامِعِ الْحَدِيدِ وَعَيْنِ شَجَرَةِ الزُّقُومِ وَأَسْوَدَادِ الْوُجُوهِ وَقَوْلِهِ ، تَعَالَى : ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا ﴾ [١٠ يونس ٢٧] ؟ لِيَفْرَقَهُمْ بِذَلِكَ أَهْلَ الْمَعَادِ ، وَإِنْطَاقِ الْجَوَارِحِ بِالشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ وَإِعَادَةِ جُلُودِهِمْ ، كُلَّمَا نَضَجَتْ ، لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ، وَأَنَّهُ لا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ بِحَالٍ إِلَى امْتِثَالِ

ذلك .

ولا أخذ من العقلاء يدفع جواز كون إخبار الرسل ، عليهم السلام ، عن أن تفصيل ذلك أجزر للمكلف وأدعى له إلى فعل الواجب وترك القبح والقصد إلى هذا عند الله أنواع العقاب وضروب النكال .

وكذلك فلا أخذ يُنكر أن يكون إخبار الرسول عن تفصيل ذكر ما أعدّه الله ، تعالى ، لأهل طاعته من أنواع الثواب ووُصفِ الخور والذلّان والفُصور والأكواب والأنهار والنخل والرّمان ولحم طير ممّا يشتتهون إلى أمثال ذلك أذعى الأمور لهم إلى الرغبة في الطاعة وفعلها عند سماع تفصيل ذلك لا محالة أو كونهم أقرب إلى فعلها . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل قوله : إنّه لا يجوز بعث الرسل إلّا بشرائع مُجدّدة أو دعاء إلى شرائع دأرسية أو زيادة شروط في الواجبات التي تقدّم شرع رسول الله بإيجابها . وفي بعض ما نقصنا به قوله كفاية وبلاغ .

## فصل

وقد قال الجُبَّائِيُّ وكثيرٌ منهم : إِنَّهُ قد يَخْسُنُ إرسالُ الرُّسُلِ بإيجابِ الفعلِ لأجلِ ضَمَانِ الثَّوَابِ عليه والتَّخَلُّصِ مِنْ عِقَابِ تَرْكِهِ ، فيجوزُ ، إذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بعثُهُ الرسلُ بِالْآيَاتِ وإيجابِ النظرِ في آيَاتِهِمْ وفعلِ العلمِ بصدقِهِمْ لأجلِ ضَمَانِ الثَّوَابِ على ذَلِكَ فقط ، ويكونُ هذا وجهًا زائدًا على ثوابِ فِعْلِ ما في العقلِ وجوبُهُ ، ويصيرُ الغرضُ في البعثةِ التعريضُ بوجوبِ النظرِ في أَعْلَامِهِمْ وفِعْلِ العلمِ بصدقِهِمْ زيادةً الثَّوَابِ على ذَلِكَ ، وإن لم يَتَحَمَّلُوا شريعةً ولم يَدْعُوا إلى فريضةٍ سوى ذَلِكَ ولا نافلةٍ .

وكان أَبْنُ الجُبَّائِيِّ يُحْطِئُ أَتَاهُ [١٨٨] وشيوخُهُ في هذا القولِ ويزعمُ أَنَّ اللهَ ، سبحانه ، لا يجوزُ في صفتهِ أَنْ يوجبَ فِعْلًا ، ليستَ له صفةُ الوجوبِ في العقلِ ولحوقُ مِنَ العقابِ على تَرْكِهِ . وليستَ له صفةٌ في العقلِ ، تَقْتَضِي إيجابَهُ وَقُبْحَ تَرْكِهِ . قَالَ : لَأَنَّهُ لو أُوجِبَ ما ليستَ له في العقلِ صِفَةٌ تقتضي الوجوبَ ، لَكَانَ إِنَّمَا يوجبُ ما ليسَ بواجبٍ وَقُبْحُ ما ليسَ بقبيحٍ . وذلكَ كَذِبٌ . وهو ممتنعٌ عليه .

قال : ولا يجوزُ أَنْ يكونَ للفعلِ صفةُ الوجوبِ إِلَّا بَأَنْ يكونَ في نفسه على صِفَةٍ في العقلِ ، تقتضي وجوبَهُ ، كوجوبِ معرفةِ اللهِ<sup>١</sup> وشُكْرِ نِعَمِهِ وفِعْلِ العدلِ والإنصافِ أو أَنْ يكونَ مِمَّا يَدْعَوُ<sup>٢</sup> إلى ذَلِكَ ويكونُ لطفًا فيه ؛ فَأَمَّا إذا لم تكنْ هَذِهِ حالُهُ ، لم يَجْزُ أَنْ يوجبَهُ ولا أَنْ يَضْمَنَ عليه ثوابًا به .

قال : وضمانُ الثَّوَابِ على الفعلِ لا يُدْخِلُهُ في الوجوبِ ، لَأَنَّهُ لو ضَمِنَهُ على القبيحِ ،

١ وجهًا زائدًا : وجه زائد ، الأصل .

٢ الله : إضافة في الهامش .

٣ يدعو : يدعوا ، الأصل .

لم يَصِرْ واجبًا . ولو أَسْقَطَ الثوابَ على فِعْلِ الواجب ، لم يَخْرُجْ عن الوجوب .  
قال : ولذلك وَجِبَتْ الأفعالُ مِنَ الغرضِ والثوابِ على الله ، سبحانه ، وإن يَجُزَّ أن  
يكونَ له عليها ثوابٌ ، وَقُبِحَ منه فِعْلُ القبائحِ ، وإن لم يَسْتَحِقْ بِفِعْلِهَا عقابًا .  
فإن قيل : لولا ضمانُ الثوابِ على الفعلِ ، لم يَكُنْ واجبًا . ولولا استحقاقُ العقابِ  
على الفعلِ ، لم يَكُنْ مُحَرَّمًا قبيحًا .

قال لهم : بل استحقاقُ الثوابِ على الفعلِ يَتَّبِعُ وجوبَهُ في العقلِ . واستحقاقُ  
العقابِ عليه تابعٌ لِقُبْحِهِ . ولولا الحُسْنُ والقُبْحُ ، ما استحقَّ على الفعلِ ثوابٌ ولا  
عقابٌ . قال : والثوابُ على الفعلِ ليسَ يستحقُّ به مِنْ حيثُ كانَ واجبًا ، وإنما  
يجبُ الثوابُ عليه لإيجابِ الله ، تعالى ، له مع ما فيه مِنْ مَشَقَّةٍ ، لا لكونِهِ واجبًا .  
وقد قلنا نحُرِّ له مِنْ قَبْلُ : فما أَكْثَرَتْ أَنْ تكونَ نفسٌ بعثةِ الرُّسُلِ وإيجابِ النظرِ  
في أعلامِهِم وفِعْلُ العلمِ بِصِدْقِهِمْ لُطْفًا لَهُمْ في فِعْلِ الواجباتِ العقليةِ وتَجَنُّبِ  
القبائحِ ؛ فإذا كانَ هذا هو المعلومُ مِنْ حالِ إرسالِهِم ، صارتْ له [١٨٨ب] صفةٌ ،  
تقتضي إيجابَهُ لكونِهِ داعيًا إلى فِعْلِ الواجباتِ العقليةِ ، كما أَنَّهُ إذا علمَ أَنَّ الصلاةَ  
تَنْهَى عن الفحشاءِ والمنكرِ العقليِّ ، حَسُنَ إنفاذُ الرسلِ بإيجابِها . ولا مخرجَ له  
من ذلك . وقد نَقَضْنَا عليه مِنْ قَبْلُ ما يُحَاوَلُ به الفصلُ منه .

## فصل آخر

ويقال لابن الجبائي أيضًا : ما أنكرت من جواز بعثة الرسول بغير شريعة إلى الأمة لكون ذلك مصلحة له ولعلم الله ، تعالى ، بأنه لا يطيع ويفعل الواجبات العقلية ويتجنب القبائح إلا بأن يبعثه إلى أمة ويظهر عليه الأعلام ويلزم الأمة النظر في أعلامه والعلم بنبوته ؟ فتكون بعثته واجبة لكونها لطفًا له ، كما قد يجوز أن يبعثه إلى أمة بشرائع وعبادات ، لا يلزمه هو شيء منها ، لكون إرساله بها مصلحة لهم دونه . ولذلك جاز اختلاف فرائض المكلفين في الشرعيات وجاز أن يلزم الأمة من العبادات ما لا يلزم النبي وأن يلزمه ما لا يلزم أمته . وإذا كان ذلك كذلك ، فما أنكرت من جواز بعثته إلى الأمة بغير شريعة مُجددة ولا دعاء إلى قبول سنة ولا زيادة شرط في عبادات ، لزمتم في شرع من قبله ؟ بل بوجوب النظر في آياته فقط وفعل العلم بصدقه لعلمه بأن ذلك لطف له ومن مصالحه ومما لا يطيع ويصلح دون تأهيله له وبعثته به ؛ فلا يجد إلى ذلك سبيلًا .

فإن قال القائل بوجوب البعثة لهذا الوجه : قد أوجبها من حيث كانت لطفًا . وإن قال : إنها لطف للرسول ، فهو غير في إيجابها .

قيل له : أجل ، ولكنه مُبطل لقولك : إنه لا يجوز أن يبعث إلا بشرع مُجدد أو دعاء إلى شرع دارس أو تجديد شرط في شرع مُتقدم . ولا مخرج لك من ذلك .

## فصل

وإن قال قائل : ما أنكرتم أن يكون إرساله ، تعالى ، للرسول حسناً لأجل كونه مستحقاً واجباً للرسول بأعماله وطاعاته وقيامه بالفرائض العقلية ؟

يقال له : إن القائل بهذا ليس يُخالف من [١٨٩] قال من إخوانه القدريّة بأن الرسالة ، متى حسنت منه ، تعالى ، وجبت لا محالة ، وإنما يُخالفهم في جهة الوجوب ، فأولئك يقولون : إنما يجب ، إذا حسنت ، لكونها لطفاً وأستصلاحاً . وهذا يقول : إنها إنما تجب لكونها مُستحقة ؛ فقد أذعن إذا بالقول بوجوبها ؛ فإن كانت مع أنها مُستحقة لطفاً للرسول نفسه أولاً منه أو لبعضهم ، وجبت أيضاً لكونها كذلك ، فتصير على قوله واجبة من وجهين . ومن يقول : إنها تجب لكونها لطفاً ، لا لأنها مُستحقة لهما ، يوجبها من وجه واحد ، فقد سلم قولهم وزاد عليه . فهذا هذا .

ثم إن هذا القول باطل ، لأننا قد دللنا فيما قبل في غير فصل على أن الله ، تعالى ، لا يجوز أن يستحق ويجب عليه شيء لخلقهم بعبادتهم وطاعتهم له ، وأن أول نعمة له عليهم يستحق بها العبادة ، وأن عبادته ، إذا كانت واجبة عندهم له ، تعالى ، بالعقل ولا وجه لاستحقاق ثواب عليها ، ولا يُمكن أن يكون جعله ، تعالى ، لها شاقّة وخلق النفور عنها والكراهة لها هو جهة أستحقاق الثواب عليها ، لأنهم مُتفقون على أنه مستحق للطاعة والعبادة على العاقل مع جعله لهما شاقّة .

والفعل المُستحق على العبد لا يجب له بفعله عوضاً ولا ثواباً من إرسال أو نعيم أو غير ذلك من ضروب المنافع ، وإنما كان يجب أن يستحق بالطاعة اللعنة أو غير ذلك ، إذا كانت شاقّة أو كانت المَشَقّة في فعلها بخروجها عن كونها مستحقة .



ولمَّا لم يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ أن يستحقَّ عليه ، تعالى ، بالطاعة شيئًا من إرسالٍ أو غيره .

وممَّا يدلُّ أيضًا على فساد القولِ باستحقاقِ البعثةِ أنهم يزعمون أنَّ المستحقَّ بالطاعةِ لله ، سبحانه ، إذا كانتْ شاقَّةً ، نفعًا ونعيمًا ، يكونُ معه إجلالٌ وتعظيمٌ . ويجبُ مع ذلك أن يكونَ دائمًا غَيْرَ مَشُوبٍ بتعَبٍ وَكَدَرٍ وَتَغْيِصٍ . وإذا كانَ ذَلِكَ [١٨٩ب] كذلك وكانَ في البعثةِ وتحْمُلِ الرسالةِ وتَكْلُفِ الأذى مِنَ الكُلْفَةِ والمَشَقَّةِ أَكْثَرُ مِمَّا في الطاعةِ الذي يَدْعُونَ اسْتِحْقَاقَ البعثةِ به ، فَبَطَلَ أن تكونَ البعثةُ ثَوَابًا مُسْتَحَقًّا .

فإن قالوا : إِنَّهُ لَا مَشَقَّةَ عَلَى الرَسُولِ ، عليه السلام ، في بعثةِ الله ، عزَّ وجلَّ ، له ، وإنما المَشَقَّةُ في أدائها وبلاغها . وليسَ البلاغُ والأداءُ هو المستحقُّ ، وإنما المستحقُّ نَفْسُ البعثةِ ؛ فَبَطَلَ ما قُلْتُمْ .

يقالُ : إِنَّ في نَفْسِ الإرسالِ لَهُ أَمْرًا<sup>١</sup> بالأداءِ والبلاغِ وتكليفًا<sup>٢</sup> لذلك . وليسَ يجوزُ أن يستحقَّ بالطاعةِ تكليفًا ، فيه تَعَبٌ وَمَشَقَّةٌ ، وإنما يستحقُّ ثَوَابًا خَالِصًا مِنْ كُلِّ شَوْبٍ عَلَى ما يَدْعُونَ ؛ فَرَأَى ما قُلْتُمْ .

فإن قالوا : إِنَّهُ لَا بُدَّ أن يكونَ مع إرسالِ<sup>٣</sup> المبعوثِ إجلالٌ وتعظيمٌ . وذلك هو الإجلالُ ، هو المُسْتَحَقُّ . يصحُّ لذلك أن يقالَ : إِنَّهُ المستحقُّ .

يقالُ لهم : هَذَا باطلٌ ، لأنَّ التعظيمَ ، إِنْ كَانَ هو المُسْتَحَقُّ بطاعاتِ الرُّسُولِ ،

١ أمرًا : امر ، الأصل .

٢ وتكليفًا : وتكليف ، الأصل .

٣ إرسال : الارسال ، الأصل .

٤ إِنَّهُ المستحق : ان المستحقه ، الأصل .

وليست البعثة مستحقة ، ويجب صحة فعل ذلك التعظيم به وإن لم ينبعث رسولاً ، لأنه هو المُستحقُّ ذُو اللعنة . وأخذ منكم لا يُنكير أن يُقرن باللعنة من وجوب التعظيم للرسول والمدح له والإجلال له ما هو مستحق بطاعته ، ولكن نفس البعثة غير مستحقة .

هذا على أنه إن أُريدَ بالتعظيم تعظيمنا ومدحنا له بذلك على فعلنا . وليس يجوز أن يستحق علينا بالطاعة الله ، سبحانه ، شيئاً . وإن أُريدَ بالتعظيم تعظيم الله له ، فذلك ممّا لا يجب أن تُفتَر به الرسالة ، وألا لم يكن بأنفرادِهِ جزاءً وثواباً ؛ فبطل ما قلّم .

هذا على أن التعظيم ليس هو وَحْدَهُ المستحق بالطاعة ولا المدح فقط ، كما أنه ليس المُستحقُّ بالمعصية الذم والإهانة فقط ، وإنما مُستحقُّ بها عقاب ، معه ذم وإهانة ، تصيرُ به عقاباً . وكذلك يجب أن يُستحقَّ بالطاعة نعيماً ونفعاً ، وإنما يكون معه إجلال وتعظيم ، يصيرُ بهما ثواباً .

فأمّا أن تكون البعثة ثواباً أو أن يكون [١٩٠] التعظيم المقترن بها مؤثراً في جعلها ثواباً ، فذلك محال . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

ويدلُّ أيضاً على فساد قولهم باستحقاق اللعنة ، أن المُستحقَّ بالطاعة يجب أن يكون ثواباً دائماً ومخالفاً للعوض الذي لا يجب دوائمه . وإذا كان ذلك كذلك ، وجب لو كانت اللعنة مستحقة بالطاعة أن تكون دائمة غير منقطعة . وهذا يوجب دوام إحياء الرسول وكونه رسولاً محملاً . وأن يكون أيضاً رسولاً في الجنة ، كما أنه رسول في الدنيا . وهذا جهلٌ ممن بلّغهُ ، وأمرٌ مُتفقٌ على فسادِهِ ؛ فبان بذلك فساد ما قالوه .

وأخذ ما يدلُّ على فساد هذا القول أن البعثة من الله ، جلّ وعزّ ، هي أمرُ الرسول ،

عليه السلام ، بالعمل والأداء وقوله : قد جعلت نبياً مرسلًا . وأمره بذلك وقوله قديم من صفات نفسه وليس يفعل من أفعاله ، ويكون مستحقاً على ما بيناه في باب نفى خلق القرآن . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

ومما يدل أيضاً على فساد هذا القول على أصولهم أننا قد بينا فيما سلف أنه لا يجب عند محصليهم أن يوجب الله ، تعالى ، على المكلف ما ليس له صفة الوجوب في العقل ، كوجوب الإنصاف وترك الظلم وشكر النعمة وقضاء الدين وزد الودعة أو ما يدعو إلى فعل ذلك في معلومه . ومتى أوجب ما ليس له صفة الوجوب ، كان بذلك سفيهاً غائباً وكان إخباره عن وجوبه كذلك وكان الإيجاب له بمثابة الكذب في الحديث .

وقد بينا من قبل أنه ليس يصير للفعل صفة الوجوب بضماني الثواب عليه واستحقاقه ووجوب المدح عليه ، وإنما يستحق به المدح والثواب لكونه واجباً أو كذباً . وكذلك لا يستحق على المباح والحرام وما ليس له صفة الوجوب . وإذا كان ذلك كذلك ، فقال قائل : إن البعثة واجبة ، وواجب على المبعوث إليه النظر في آياته والتمسك بما يأمر به ، [ ١٩٠ ب ] وجب أن يُبين من جهة العقل وجهها للإرسال ، يجعله واجباً ، ووجهها لتمسك المبعوث إليه بما يأمر به ، يكون وجهها لوجوبه ، كما يظهر القول وشكر النعمة وجهها ، يقتضي وجوب ذلك . وإذا لم يمكنهم ذكر وجهه ، يقتضي وجوب الرسالة ، كان القول بأنها واجبة قولاً باطلاً .

فإن قالوا : وجه وجوبها في العقل كونها مستحقة بالطاعة ، فقد أبطلنا ذلك بما يُغني عن إعادته .

وإن قالوا : وجه حسن الإرسال ووجوبه أنه لا يمتنع كونه لطفًا للرسول والمرسل إليه

جميعاً أو كونه مصلحةً ولطفاً لأحدهما واللفظ واجبٌ ، صاروا إلى إيجاب البعثة من حيث كانت لطفاً ، فتركوا قولهم ووافقوا من هزبوا ورغبوا عن قوله منهم .

فأما نحن ، فقد بينّا فيما سلف أنّ اللطف في فعل الطاعة غير واجب على الله ، تعالى ، إن كان بعثة أو غيرها . وإذا كان ذلك كذلك ، بأن بكل وجه أنّ البعثة غير مستحقة على الله ، تعالى ، ولا واجبة به .

ومما يدل أيضاً على فساد القول بوجوب البعثة لكونها مستحقة على عمل الله ، لو كان ذلك كذلك ، لم يمتنع أن تكون هي جميع المستحق بالعمل ، فلا يكون للرسول ثواباً زائداً على بعثته ، ولا يكون مع ذلك منعاً نعيماً دائماً ولا صائراً إلى الجنة ، لو لم يمتنع أن يكون نعيمه في الجنة هو القليل ممّا يستحقه بطاعته ، وأما العظيم منه إرساله في الدنيا . وهذا أيضاً باطل بإجماع .

ويدل على فساد ذلك أيضاً أنّه ، لو كانت البعثة مستحقة ، لم يمتنع أن تشتري أمة عظيمة ، بل جميع العقلاء في فعل الطاعات التي يستحق بها البعثة ، وأن يتساوى حالهم في ذلك حتى يستحقوا جميعاً أن يكونوا رؤلاً مبعوثين ، فلا يكون بعضهم حينئذ بالبعثة أولى من غيره ، فأما أن يبعث كل واحد منهم إلى من هو مبعوث إليه ويكون رسولاً إلى من هو رسول إليه ، وذلك نهاية الإحالة ، أو أن يمتنع ، إذا كانت الحال هذه إرسال أحد منهم ، [١٩١] فيؤدي ذلك إلى أنّه محال أن يفعل المستحق . ومن المحال استحقاق ما يستحيل أن يفعل بحال من الأحوال . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل أن تكون مستحقة .

ويدل على فساد ذلك أيضاً أنّه ، لو كان ذلك كذلك ، لم يمتنع أن يتساوى أهل أعصار متتابعة في فعل طاعات ، يستحقون جميعاً بها البعثة أو أن يتساوى أهل

الأعصار المتصلة بخلق عظيم في فعل طاعات ، يستحق بها النبوة ، ولوجب ، إذا كان ذلك كذلك ، أن يتابع ، تعالى ، إظهار الآيات عليهم دائماً في كل عصر وكل يوم وكل ما فعل منهم فاعل من الطاعات ما يستحق به البعثة وكان ذلك يؤدي إلى أن تصير الآيات معتادة وأن تخرج لذلك عن كونها معجزات ، لأن من حق المعجز باتفاق أن يكون أمراً خارقاً للعادة ؛ فما أدى إلى كونه معتاداً ، فقد أدى إلى بطلان المعجزات وإفساد النبوات . وإذا بطل ذلك ، بطل كون البعثة مستحقة وسقط ما قالوه .

## فصل

فإن قال قائل : ما أنكرتم من وجوب البعثة على الله ، تعالى ، لأجل ما يجب على العقلاء المُكَلَّفِينَ من وجوب شكر النعمة عليهم ، وقد يكون مرادُ المنعم ، تعالى ، الشكر له بضرورٍ وأجناسٍ من الأفعال والعبادات له ، لا يُعرف تفضيلها من جهة العقل ؟ فلا بد ، إذا كان ذلك كذلك ، من بعثة رسول ، يُوقف على أغنيائها وأجناسها .

يقال له : هذا أيضاً باطلٌ من وجوه . أحدها أننا نُكَيِّرُ على وجوب شكر المنعم من جهة العقل . وذلك باطلٌ بما قد بيَّناه من قبلُ بما لا وجهَ لِرَدِّهِ .

وشيء آخر مع تسليم ما ادَّعَوْهُ ، وهو أنَّ العاقلَ يَعْرِفُ بعقله النعمة ، وأنها حادثةٌ من مُخْدِتٍ ، وأنه يجبُ شكره عليها ، وإن قدر ما يجب من شكرها أن يكون شكراً لفاعِلها في الجملة دون التفصيل ، كما ذكرناه من وجوب شكر خافِرِ الآبارِ وغامرِ السُّبُلِ والقناطِرِ على الجملة [١٩١ب] دون التفصيل ، ويُعلم أيضاً أنَّ الشُّكْرَ الواجب عليه إنما هو الاعترافُ بالنعمةِ بعقله والشكرُ الموجود في النفس الذي يُلْزَمُ كلُّ ما دَكَرَ النعمةَ دون النُّطْقِ به الذي قد يَسْقُطُ عن كثيرٍ من العقلاء الخرسِ وعن الناطقين في كثيرٍ من الأحوال .

وهذا أَجْمَعٌ ممَّا نعرفه بالعقل ونعرف وجوبَ اجْتِنَابِ كُفْرِ النعمة وكلِّ مقبَحٍ في عقله ؛ فليس يحتاج في معرفة ذلك إلى رسول ، يُوقف عليه ؛ فَسَقَطَ ما قالوه .

وممَّا يدلُّ على أنَّ ما يُؤَدِّيهِ الرسلُ ، عليهم السلام ، من العبادات ليس من شكر النعمة في شيء ، وإنما يجب أن تُلْزَمَ على أصوليهم لكونها مصلحةً لطفًا في فعل

١ مراد : مرادا ، الأصل .

٢ نكر : منكر ، الأصل .

الواجبات العقلية أنه لو كانت إنما تجب على جهة الشكر للنعمة ، لم تختلف في لزومها أحوال المكلفين حتى تلزم البعض وتسقط عن البعض ، وتزيد وتكثر في حق مكلف ، وتقل وتنقص في حق آخر ، ولكان يجب لزومها على طريقة واحدة وحده واحد ، كما يجب على جميعهم الشكر للنعمة على وجه واحد . ولما لم يكن ذلك كذلك ، بطل أن يكون وجوبها من ناحية كونها شكرًا للنعمة ؛ فإذا كانت إنما تجب لكونها مصلحة ولطفًا ، وسقطت ، إذا لم تكن كذلك . ومن أين أنه لا بد من كونها مصلحة حتى لا بد من إنقاذ رسول بها مع أنها قد يجوز أن لا تكون مصلحة ؟ فبطل ما قالوه .

ولا وجه أيضًا لقولهم : لعل المنعم إنما يريد شكر نعمته بضروب من الأفعال ، لا تعرف عقلًا ، لأجل أن شكر النعمة عندهم لا يجب وقوف وجوبه على إرادة المنعم لشكره ، بل يجب لكونه شكرًا للنعمة إرادة المنعم ، لو لم يرده . ولو أنه أنعم بعظيم النعم وأزاد سير الشكر عليها ، لم يسقط الكثير من الشكر لإسقاطه له وكرامته إياه . ولو أنعم يسير النعمة وأزاد عظيم الشكر الزائد على قدرها ، لم يصير ذلك واجبًا بإرادته ؛ [١٩٢] فعلم بهذا أجمع أن وجوب شكر النعمة لا يقف على إرادة المنعم له ولا يسقط بغيرها .

وأيضًا فقد بينا أن الذي يجب على أصولهم من شكر النعمة الشكر والاعتراف بالذنب فقط ؛ فإن أراد المنعم شكره بضرب من العبادات التي لا تعرف عقلًا ، وجب أن يرسل رسولًا بذلك ، يبينه على لسانه ؛ فإذا لم يرسل به رسولًا ، عرف العاقل أنه لم يرده من شكره إلا الواجب في العقل من شكر القلب والاعتراف بالنعمة . وهذا يبين بطلان ما قالوه .

١ وسقطت : وسقط ، الأصل .

٢ للنعمة : النعمه ، الأصل .

## فصل

وقد زَعَمَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ مِمَّنْ يَقُولُ : إِنَّ الْأَشْيَاءَ فِي الْعَقْلِ عَلَى الْخَطَرِ إِلَى أَنْ يَرِدَ بِإِبَاحَتِهَا سَمْعُ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ عَلَى اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، إِرْسَالُ الرُّسُلِ وَأَنْ لَا يُخْلِي الْعَاقِلُ مِنْ رَسُولٍ أَوْ مَنْ يُؤَدِّي عَنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَكَّ التَّكْلِيفُ الْعَقْلِيُّ مِنْ تَكْلِيفِ سَمْعِيٍّ لِأَجْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الرِّسَالِ حُسْنُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالتَّصَرُّفِ وَالْإِنْبِسَاطِ فِي الْأَرْضِ وَالْأَفْعَالِ الَّتِي لَا قِيَامَ لِلْأَجْسَامِ إِلَّا بِهَا ؛ فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَالتَّصَرُّفُ فِي الْأَصْلِ عَلَى مُلْكِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخَطَرِ وَالْمَنْعِ إِلَّا قَدَّرَ مَا يَرِدُ بِهِ السَّمْعُ ؛ فَوَجِبَ لِذَلِكَ أَنْ لَا يَنْفَكَّ الْعَقْلُ مِنَ السَّمْعِ لِحَاجَةِ الْعَاقِلِ ، مَا دَامَ حَيًّا ، إِلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَالتَّصَرُّفِ .

فَيَقَالُ : هَذَا الْاِعْتِلَالُ بَاطِلٌ مِنْ وُجُوهٍ . أَوَّلُهَا دَعْوَاكَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ عَلَى الْخَطَرِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ . وَهَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ وَفِي غَيْرِ كِتَابٍ مِنْ أَصُولِ الْفَقِهَةِ أَنَّهُ لَا عَمَلَ لِلْعَقْلِ فِي ذَلِكَ ؛ فَزَالَ مَا قُلْتُمْ .

وَيَقَالُ : قَدْ قَالَ جَمْهُورُ شَيْوخِكُمْ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ أَنَّ الْأَمْرَ فِي ذَلِكَ بِضِدِّ مَا ادَّعَيْتُمْ ، وَأَنَّ كُلَّ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْعَاقِلُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَكْلِ الثَّمَارِ وَشَرْبِ مَاءِ الْأَنْهَارِ وَالتَّنَسُّطِ فِي الْأَرْضِ وَكُلِّ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَتَنَاوِلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى غَيْرِهِ فِيهِ وَلَا عَلَى مَا لِكِهِ ، [١٩٢ب] فَإِنَّهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ وَالْإِطْلَاقِ وَمِثَابَةِ التَّلَاقِ الْحَبِّ السَّاقِطِ وَالنَّظَرِ فِي مَرَاةِ الْعَيْنِ وَالْاِسْتِظْلَالِ بِظِلِّ حَائِطِهِ النَّافِعِ الْمُسْتَظَلَّ النَّاطِرِ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ عَلَيْهِ ، وَأَنَّ مَا هَذِهِ حَالُهُ ، فَمَعْلُومٌ كَوْنُهُ مُبَاحًا مُطْلَقًا ، وَقَبْحُ الْمَنْعِ مِنْهُ وَالْحُظْرُ لَهُ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ مِنْ أَوَائِلِ الْعُقُولِ . وَإِنْ كُنَّا قَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ ، وَإِنَّمَا يَقْبُحُ الْإِقْدَامُ عَلَى مُلْكِ الْغَيْرِ مَتَا بَغْيِ إِذْنِهِ ، إِذَا كَانَ فِي الْإِقْدَامِ عَلَيْهِ وَالتَّصَرُّفِ فِيهِ وَالْإِتْلَافِ لَهُ عَلَيْهِ ضَرَرًا ؛ فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مُبَاحٌ .



وهذا يُبْطِلُ ما قُلْتُمُوهُ .

ويقال لهم أيضًا : إِنَّ مخالِفِيكُمْ مِنَ الْقَائِلِينَ بِالْإِبَاحَةِ يَدْعُونَ أَنَّ اللَّهَ ، تعالى ، الْعَلِكُ لِدَوَاتِنَا وَتَصَرُّفُنَا وما نُثْلِفُهُ قَدْ أَذِنَ وَأَطْلَقَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ ، كما يُطْلَفُهُ بِالسَّمْعِ ، وَأَنَّهُ إِذَا أَعْلَمْنَا أَنَّهُ قَدْ خَلَقَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَصِحُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَنْصَرٍ بِإِتْلَافِهَا وَالتَّصَرُّفِ فِيهَا ، وَأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى غَيْرِنَا مِنَ الْأَحْيَاءِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّا نَنْتَفِعُ بِأَفْعَالِنَا وَتَصَرُّفِنَا فِيهَا ، فَقَدْ أَعْلَمْنَا ذَلِكَ أَنَّهُ مُطْلَقَةٌ مَبَاحَةٌ ، كما إِذَا قَالَ : قَدْ أَلْجَأَكُمْ 'ذَلِكَ' ، علم بقوله ، بل العلم بذلك عقلاً أَكْثَرُ عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ قَوْلًا ، يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ وَالْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ وَغَيْرَ ذَلِكَ ؛ فَبَطُلَ ما قُلْتُمْ .

فإن قالوا : ليس يمتنع أن يكون في تَصَرُّفِنَا في ذَلِكَ مفسدةٌ ولطفاً في فِعْلِ الْقَبِيحِ ، فلم يَجْزِ الإِقْدَامُ عَلَيْهِ .

يقال لهم : إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ ، بَيَّنَّهُ عَلَى أَلْسِنَةِ الرِّسْلِ ؛ فَإِذَا لَمْ يَبَيِّنْهُ بِهِ أَحَدًا ، عَلِمَ أَنَّهُ لَا مَفْسَدَةَ فِيهِ ، وَأَنَّ فِيهِ نَفْعًا ، لَا ضَرَرَ عَلَى أَحَدٍ فِيهِ .

ويقال لهم أيضًا : إِنَّ الْكَفَّ وَالتَّرَكَّ لِلتَّصَرُّفِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ مِنْ سُكُونٍ وَأَعْتِمَادٍ وَتَصَرُّفٍ إِلَى جِهَةٍ . وَكُلُّ ذَلِكَ مُلْكُ اللَّهِ ، تعالى ، ومفعولٌ في مُلْكِهِ ، كما أَنَّ الإِقْدَامَ عَلَى الْأَفْعَالِ مُلْكٌ لَهُ [١٩٣] وَتَصَرُّفٌ فِي مُلْكِهِ ؛ فَكَيْفَ وَجَبَ كَوْنُ الإِقْدَامِ مُحْظُورًا مَمْنُوعًا دُونَ الْكَفِّ وَالْاجْتِنَابِ وَهُمَا فِعْلَانِ ؟ وَهَذَا يَوْجِبُ قُبْحَ الْكَفِّ عَنِ التَّصَرُّفِ وَقُبْحَ الإِقْدَامِ عَلَيْهِ وَأَنْ لَا يَصِحَّ أَنْفِكَائِ الْعَاقِلِ مِنْ قَبِيحٍ وَأَنْ لَا يَسْتَحِقَّ عَلَيْهِ دَمًا وَلَا عِقَابًا ، إِذَا لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ الْخُرُوجُ عَنْهُ . وَإِذَا بَطُلَ هَذَا ، بَطُلَ ما قَالُوهُ .

وأيضًا فَإِنَّهُ ، إِذَا قُبْحَ الْكَفِّ وَقُبْحَ الإِقْدَامِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ ، كَانَ الْأَوَّلَى فِي الْعَقْلِ أَنْ

يفعل العاقل القبيح الذي يَنْتَفِعُ به مِنَ الأكلِ والشُّربِ والإقدام على ما يحتاج إليه وتدعوهُ إليه نَفْسُهُ . وهذا يعودُ بِحُسْنِ فِعْلِ أَحَدِ الفَيْحِيَّيْنِ . وذلك باطلٌ على أوضاعِهِمْ ؛ فَسَقَطَ ما قالوه .

ويقالُ لهم : أَنْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ مَعْنَى مَلِكٍ مَعْنَى قَادِرٍ ، وَأَنَّ الْأَعْيَانَ الْبَاقِيَةَ لَيْسَتْ على الْحَقِيقَةِ بِمُلْكٍ لِلَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَلَا لغيرِهِ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّرٍ ، وَأَنَّمَا يُمْلِكُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، إِتِبَاعَ الْأَفْعَالِ فِي هَذِهِ الْأَعْيَانِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَقْدِرُ على ذَلِكَ . والعقلاء قُبُلُ السَّمْعِ يَقْدِرُونَ على التَّصَرُّفِ فِيهَا ، كَمَا يَقْدِرُ اللَّهُ ، تعالى ، على ذَلِكَ ؛ فكيفَ يَصِحُّ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْقَدِيمَ مَالِكٌ لِلتَّصَرُّفِ فِيهَا دُونَ الْخَلْقِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ جَازَ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ الْخَلْقَ يَمْلِكُونَ التَّصَرُّفَ فِي ذَلِكَ ؟ وَسَقَطَ ما قالوه .

وأيضاً : فَإِنَّ الْعَاقِلَ هُوَ الْمَالِكُ لِأَفْعَالِهِ الَّتِي يَنْفَرِدُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا دُونَ رَبِّهِ عِنْدَهُمْ ؛ فكيفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ أفعاله وتصرُّفه مُلْكٌ لِلَّهِ تعالى ؟ وهذا مُبْطِلٌ لِمَا قاله .

ويقالُ لهم أيضاً : ما أنكرتم مِنْ صِحَّةِ ثبوتِ التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ وَأَنْ يَنْبَغَتْ رُسُولاً بِأَنْ يُلْزِمَ الْعَاقِلَ فِعْلَ ما يَجِبُ فِي عَقْلِهِ فِعْلُهُ وَاجْتِنَابَ ما يَجِبُ اجْتِنَابُهُ وَيُعْلَمُ بِالْعَقْلِ قُبْحُهُ ، وَيَكُونُ مُلْجَأً إِلَى قَدْرِ ما يُقِيمُ رَمَقَهُ وَنَفْسَهُ وَيُدْفِعُ عَاجِلَ الضَّرَرِ عَنْهُ ؛ فَإِذَا صَارَ مُلْجَأً إِلَى ذَلِكَ ، لَمْ يَدْخُلْ فِعْلُهُ لَهُ تَحْتَ التَّكْلِيفِ بِأَمْرٍ وَلَا نَهْيٍ ، فَيَكُونُ التَّكْلِيفُ الْعَقْلِيُّ تَأَمُّاً مُبَرِّمًا ، وَإِنْ لَمْ يَنْبَغَتْ رُسُولاً ؛ فلا يجدُونَ [١٩٣ب] لذلك مدفعاً .

## فصل

وقد حكى أن قومًا أَوْجَبُوا بعثة الرسل ، عليهم السلام ، وإحالة أنفكاك التكليف العقلي عندهم من التكليف السمعي .

فإن قالوا : إِنَّمَا وَجِبَ لأجلِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ ، لِيَعْرِفَ العقلاءُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَدْوِيَةِ وَالْأَغْذِيَةِ وَالسُّمُومِ الْقَاتِلَةِ . وقد ثَبَتَ أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ لَا يُنَالُ ، فَيُذْرَكُ عَقْلًا ، بل لَا يُعْرَفُ إِلَّا سَمْعًا وَتَوْقِيفًا ؛ فَوَجِبَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَعَثَةِ الرُّسُولِ لِبَيَانِ هَذَا الْبَابِ .

قالوا : وليس رَفَعُ هَذَا بَأَن يَقُولَ : إِنَّهُ إِنَّمَا يُذْرَكُ الْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ بِالتَّجَرُّبَةِ وَالامْتِحَانِ عَلَى أَجْسَامٍ غَيْرِ بَنِي آدَمَ مِنَ الْحَيَوَانِ لِلْعِلْمِ بِاخْتِلَافِ طَبَائِعِ الْحَيَوَانِ وَأَغْذِيَتِهِ وَأَدْوِيَتِهِ ، فلا سَبِيلَ لِبَنِي آدَمَ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَيَوَانِ الَّذِي طَبَعُهُ فِي التَّسْوِيَةِ مِثْلُ طَبَعِهِ ، وَلَئِنَّهُ قَدْ يَكُونُ السُّمُّ الْقَاتِلُ مُوجِبًا ، وَقَدْ يَكُونُ مُهْلِكًا بَعْدَ مُدَّةٍ ، وَقَدْ تُؤَلَّدُ الثَّمَرَةُ عِلَلًا بَاطِنَةً مِنْ حُمَى فِي الْكَبِدِ وَوَزَمٍ فِي الطَّحَالِ وَتَقْطُعُ فِي الْبَعِثِ<sup>١</sup> ، وَتَكُونُ الْعِلَّةُ سَبَبًا لِلْمَوْتِ مَعَ طَوِيلِ السَّقَمِ وَشِدَّةِ الْأَلَمِ ؛ فَمِنْ أَيْنَ لِلْإِنْسَانِ أَنَّ الثَّمَرَةَ لَمْ تُؤَلَّدْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّ الْبَعِثَ بَعْدَ أَكْلِهَا بِشَهْرِ رُبَّمَا<sup>٢</sup> لَمْ يَمُتْ بِتَنَاوُلِهَا ؟ وَهَذَا مَا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ ؛ فَبَطَلَ التَّوَصُّلُ إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ بِالامْتِحَانِ وَالتَّجَرُّبَةِ .

على أَنَّهُ قَدْ يَحْسُنُ مِنْهُ ، تَعَالَى ، بَيَانُ ذَلِكَ بِالتَّوْقِيفِ عَلَيْهِ مَعَ جَوَازِ الْعِلْمِ بِهِ عَقْلًا ، لِزِيْلِ بِذَلِكَ كُلُّفَةِ الْامْتِحَانِ وَالتَّجَرُّبَةِ وَإِتْلَافِ كَثِيرٍ مِنَ الْحَيَوَانِ وَإِبْلَامُهُ لَذَلِكَ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَحْسُنَ الرِّسَالَةُ لِهَذَا الْوَجْهِ ، وَإِنْ لَمْ تَجِبْ . وَإِنْ كَانَ إِتْلَافُ الْحَيَوَانِ بِالتَّجَرُّبَةِ لِلْسُّمُومَاتِ عَلَيْهِ فَيَحْكَا فِي الْعَقْلِ ، وَجِبَ عَلَى اللَّهِ الْإِرْسَالُ وَالتَّوْقِيفُ عَلَى ذَلِكَ لِإِزَالَةِ هَذَا الْقَبِيحِ . وَكُلُّ هَذَا يَوْجِبُ حُسْنَ الْبَعَثَةِ وَإِجَابَتَهَا عَلَى وَجْهِ .

١ المعنى : المعنا ، الأصل .

٢ رُبَّمَا : ورسمًا ، الأصل .

ويقال لهم : هذا باطلٌ مِنْ وُجُوهِ . أَوْلَها أَنَّهُ أَيضاً مَبْنِيٌّ عَلَى وَجوبِ فِعْلِ الْأَصْلَحِ فِي الْحَيَوانِ الْعَاقِلِ مِنْهُ وَغَيْرِ الْعَاقِلِ . وَهَذَا باطلٌ . وَإِذَا حَسُنَ [١٩٤] مِنَ الْقَدِيمِ إِمَاتَتُهُ وَإِتْلَافُهُ وَلَمْ يَجِبْ تَجْنِيئُهُمْ لِدَلَالِكَ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَيضاً ثَبَاتُ السُّمُومِ مِنَ الْأَغْذِيَةِ وَالْأَدْوِيَةِ .

فَإِنْ قَالُوا : فَلَسْنَا نَوْجِبُ ذَلِكَ ، وَلَكِنْ نُحَسِّنُهُ .

قِيلَ : مَا نَنْكُرُ حُسْنَ بَعَثَتِهِ ، تَعَالَى ، الرِّسْلُ بِهَذَا وَبِغَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا نُنَكِّرُ إِجْبَابَ الْبَعْثَةِ ؛ فَإِنْ لَمْ تَقُولُوا بِذَلِكَ ، فَقَدْ صِرْتُمْ إِلَى الْحَقِّ .

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ : إِنَّمَا تَجِبُ الْبَعْثَةُ لَا مُحَالَةً ، لَوْ لَمْ يَصِحَّ أَنْ تُؤْخَذَ الْأَغْذِيَةُ وَالْأَدْوِيَةُ وَالسُّمُومُ الْقَاتِلَةُ إِلَّا وَهِيَ كَذَلِكَ وَمَوْجِبَةٌ لِلتَّلَفِ وَقَوَامِ الْأَجْسَامِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ وَكَانَتْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ لِبَطَائِعِهَا وَأَنْفُسِهَا ، وَلَمْ يَكُنْ مَا يَحْصُلُ عِنْدَ تَنَاوُلِهَا مِنَ الْمَوْتِ وَالشَّبَعِ وَالرَّيِّ وَالسَّقَمِ وَالْمَرَضِ وَالِاسْتِقْلَالِ بِجَزْئِ الْعَادَةِ وَإِقَامًا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى .

فَأَمَّا وَقَدْ قَامَ وَاضِحٌ الدَّلِيلُ بِمَا قَدْ ذَكَّرْنَا فِي النَقْضِ وَالتَّمْهِيدِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ وَجَمِيعَ مَا تَقُولُهُ الْقَدَرِيَّةُ أَنَّهُ مُتَوَلَّدٌ عَنِ الْأَسْبَابِ فِعْلُ اللَّهِ بِجَزْئِ الْعَادَةِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَنْ سَبَبٍ يُولَدُهُ وَطَبِيعٍ يَوْجِبُهُ ، فَإِنَّ تَعْلِيْقَ وَجوبِ التَّكْلِيفِ بِمَا قَالُوهُ باطلٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ ، تَعَالَى ، لَوْ لَمْ يَفْعَلِ الْمَوْتَ وَالسَّقَمَ عِنْدَ تَنَاوُلِ السَّمِّ وَالشَّبَعِ الَّذِي عِنْدَ تَنَاوُلِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، زَالَ مَعَ الْآلَامِ وَالْمَضَارِّ عِنْدَ تَنَاوُلِ الْأَدْوِيَةِ ، لَصَحَّ مِنْهُ ذَلِكَ .

وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَحْتَجَّ بِهَذَا فِي وَجوبِ بَعْثَةِ الرُّسْلِ أَخَذَ مِنْ يَوَافِقُ عَلَى أَنَّ مَا

١ في الحيوان : فالحيوان ، الأصل .

٢ يُنْظَرُ عَنْ هَذَا الْبَابِ كِتَابُ تَمْهِيدِ الْأَوَائِلِ وَتَلْخِيصِ الدَّلَائِلِ (لِلْبَاقِلَانِيِّ) ١٢٦-١٥٦ .

يَحْصُلُ عِنْدَ تَنَاوُلِ هَذِهِ الْأُمُورِ ، فَإِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، بِجَزَائِ الْعَادَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ .

ويدلُّ على سقوط ما قالوه أَنَّهُ ، لو جَعَلَ ، تَعَالَى ، شَهْوَةَ الْمُكَلَّفِ فِي أَكْلِ جَمِيعِ ذَلِكَ فِي تَنَاوُلِ الْأَقَاعِي وَسَائِرِ السُّمُومِ ، وَلَمْ يَفْعَلْ عِنْدَ ذَلِكَ ضَرَرًا ، لَمْ يَخْتَجِ الْمُكَلَّفُ إِلَى فَضْلِ بَيْنِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَلَمْ تَجِبِ الْبَعْثَةُ وَلَمْ تَحْسُنْ عَلَى مَا أَصْلَوهُ .

ويقالُ لَهُمْ : إِذَا حَسُنَ مِنْهُ تَبَيُّهُ الْبَهَائِمِ وَالْمَجَانِينَ أَحْيَاءَ ، لَا يُفْصِلُونَ بَيْنَ هَذِهِ الْأُمُورِ ، أَوَّلَيْسَ قَدْ كَلَّفَ جَمِيعَ الْعَقْلِيَّاتِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُونَ مِنْهُمْ عَدَدًا لَا يَعْرِفُونَ السُّمُومَاتِ [١٩٤ب] وَالْأَدْوِيَّةَ ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ الْفَلَسَفَةُ وَالْأَطْبَاءُ مِنْهُمْ ؟ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ تَكْلِيفِهِمْ مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِمْ جَمِيعِهِمْ بِذَلِكَ ؟

ويقالُ لَهُمْ : إِنَّ هَذَا الْاِعْتِلَالَ يَوْجِبُ عَلَيْكُمْ بَعْثَةَ الرُّسُلِ بِتَعْرِيفِ أَحْوَالِ الْأَرْضِيِّينَ وَالْحَيَاطِينَ وَالسَّقُوفِ وَأَيَّامِ الْفَرَقِ وَالْجَبْرِ وَأَوْقَاتِ السَّلَامَةِ وَأَحْوَالِ طِبَاعِ الْحَيَوَانِ الضَّارِّ مِنَ النَّافِعِ ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتَلَفُ بِالْفَرَقِ وَالْهَدْمِ وَالْحُسْفِ وَبَعْضِ حَيَوَانٍ وَنَظَرَهُ عَلَى مَا نَذَكُرُ مِنْ أَنَّ فِي الْحَيَوَانِ مَا يَقْتُلُ وَيَتَعَذَّى سَمُهُ يَنْظُرُهُ حَتَّى يَأْتِيَ الرِّسُولُ بِتَفْصِيلِ جَمِيعِ ذَلِكَ وَالتَّوْقِيفِ عَلَيْهِ . وَإِذَا لَمْ يَجِبْ هَذَا أَجْمَعُ عِنْدَهُمْ ، فَقَدْ بَطَلَ مَا أَعْتَلُّوا بِهِ .

ويقالُ لَهُمْ : فَيَجِبُ أَنْ يُجَوِّزُوا خَلْقَ كَثِيرٍ مِنَ الْعَقْلَاءِ مِنْ سَمْعِ وَرَسُولٍ وَالِاِقْتِصَارَ بِهِمْ عَلَى مَا فِي عَقُولِهِمْ ، إِذَا سَبَقَ النَّاسَ إِلَى التَّحَدُّرِ وَالِامْتِحَانِ ، وَعَزَفُوا بِطَوِيلِ ذَلِكَ الْفَرَقِ بَيْنَ الْأَغْذِيَّةِ وَالْأَدْوِيَّةِ وَالسُّمُومِ ؛ فَإِذَا حَصَلَ عِلْمُ ذَلِكَ بِتَجْرِبَةٍ مَنْ تَقَدَّمَ ، اسْتَعْتَبُوا بِهِ عَنْ تَوْقِيفِ وَبَعْثَةِ وَلَزِمَهُمْ قُدْرُ مَا فِي عَقُولِهِمْ .

وَلَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْ ذَلِكَ وَهُمْ يُجِيلُونَ بَقَاءَ الْعَاقِلِ خَالِيًا مَعَ سَمْعٍ وَتَوْقِيفٍ . يَلْزِمُهُمْ

ما قلناه لا محالة .

وليس لأخذ أن يقول : إنَّ ذلك ممَّا لا يصحُّ العلم به بطول التجربة والامتحان ، لأننا نعلم أنَّه قد يَعْلَمُ أمورًا كثيرة بطول التجارب ، وأنَّه قد حصل العلم بتركيب أدوية وأطعمة وصنائع بالتجربة وبالزيادة في أمور والنقصان من أمور وضم أشياء إلى أشياء ، ليحصل منها دواء معروفًا أو طعامًا مخصوصًا ، وأنَّ للمقاييسات في هذا مدخل كثير . وقد ذكر الأطباء حال أصول الأدوية وكيف وقعت التجربة والامتحان فيها وكيف زيد في بعضها بالمقاييسَة ونقص من البعض . وإذا كان ذلك كذلك ، لم يكن لأخذ أن يقول : إنَّ التجربة لا بُدَّ أن تكون تفرعًا ومقاييسَة على أصل مُتَيَقِّنٍ معلوم بِسَمْعٍ وتوقيف ، بل قد يكون مسبوقًا إليه بغالب ظنٍّ وتوهم [١٩٥] وأما غلبة أو يكون قد حصل قديمًا الأصل فيه على وجه الاتفاق بأكلي شيء عند جوع زال وتعالج بشيء عند مرض عَرَض ، فزال بتناولِه ، وأن يكون التلّف حصل عند تناول شيء ، ثم حدث تناؤل أمثاله ، فحصل عنده مثل ما حصل أولًا . وإذا كان ذلك كذلك ، صحَّ أنَّه قد تُعرَفُ هذه الأمور بطول التجارب على مرِّ الأوقات واستعمال الفكر فيه والمقاييسَة على مُرُورِ الأزمان ؛ فإذا تمَّ ذلك دون البعثة والتوقيف ، سقط ما قالوه .

ويقال لهم أيضًا : ومن أين لكم أنَّ أحوال هذه الأشياء مُدَّ خُلِقَ العالم على ما يُحدِّدُ بها عليه اليوم وأنَّ العادة في التلّف بالشحم والاستضرار بكثير من الأطعمة على ما هي عليه في وقتنا مع جواز اختلاف العادات وصحة نقضه ، سبحانه ، لها وجواز أن لا يبتدىئ فعل ما قد أجرى به العادة عند تناول هذه الأمور على ما يفعله اليوم ، وأنَّ الشيء قد يصير عادةً بغد ، إن لم يكن كذلك ؟

ولعل الله ، سبحانه ، قد كان سَوَى بَيْنَ الْأَغْذِيَةِ وَالسُّمُومِ حِينَ أَبْتَدَأَ خَلْقَ الْعَالَمِ  
وكان هذا هو المعلومُ الْمُعْتَادُ مِنْ حَالِ جَمِيعِ مَا يُتَنَاقَلُ مِنْ هَذِهِ الْأَطْعِمَةِ ، وَأَنَّهَا  
كَانَتْ كُلُّهَا نَافِعَةً غَيْرَ مُخْتَلِفَةٍ ، لَا ضَارَّ فِيهَا ؛ فَلَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِذْ ذَاكَ التَّوْقِيفَ  
عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ مَا لَا فَرْقَ فِيهِ وَلَا إِلَى رَسُولٍ ، يُوقِفُ عَلَى مَا يَدْفَعُ مَضَارَّ شَيْءٍ ، لَا  
ضَرَرَ فِيهِ ؛ فَلَا يَجْدُونَ إِلَى دَفْعِ ذَلِكَ طَرِيقًا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## فصل

وان قال قائل : ما أنكرتُم من استحالة خلق العقلاء من رسول وسمع ، لوقوفهم الرُّسل على النُّطْق باللُّغات المُخْتَلِفَةِ التي يَتَعَذَّرُ مِنَ الْعِبَادِ أَبَدًا الْمُوَاضَعَةُ عَلَيْهَا وعلى دَلَالَتِهَا ؟ فإذا كَانَ قد بَعَثَ الرسلَ وَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ مِنَ اللَّطْفِ بَعَثَهُ الرسلَ والخطاب والإفهام لهم بلغة ، [ ١٩٥ب ] ولم يَصِحَّ تَلْقِيهِمْ لَذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ كَوْنِهِمْ مُتَحَاطِبِينَ بِهَا ، ومحالٌّ مِنْهُمْ تَمَامُ الْمُوَاضَعَةِ عَلَيْهَا ، وَجَبَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَعَثِ الرُّسُلِ لِلتَّوْقِيفِ عَلَى النُّطْقِ بِاللُّغَاتِ . هَذَا مَعَنَا بِالنَّاسِ مِنْ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى النُّطْقِ وَالتَّفَاهُهِ بِهِ ؛ فَإِذَا تَعَذَّرَ تَوَاضُعُهُمْ عَلَيْهِ ، وَجَبَ بَعَثُ الرُّسُلِ بِذَلِكَ . وقد قال الله ، تَعَالَى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ [ ٢ البقرة ٣١ ] ، فَأَخْبَرَ أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ .

يَقَالُ لَهُمْ : وَهَذَا أَيْضًا مَبْنِيٌّ عَلَى وَجُوبِ تَوْقِيفِهِمْ عَلَى ذَلِكَ لِكُونِهِ مِنْ مَصَالِحِهِمْ وَإِجَابِ إِنْفَازِ الرُّسُلِ بِكَوْنِهِمْ مَا يُرْسَلُونَ بِهِ مُصْلِحَةً .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، فِعْلُ الْأَصْلَحِ فِي دُنْيَا وَلَا دِينٍ ، وَأَنْ مَا يَفْعَلُهُ مِنَ الصَّلَاحِ فِيهَا تَفْضُّلٌ وَإِنْعَامٌ ، لَهُ فِعْلُهُ وَلَهُ تَزَكُّهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا أَعْتَلَلْتُمْ . وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ بَيْنَهُمْ مُوَاضَعَةُ عَلَى هَذَا ، لَكَانُوا مُحْتَاجِينَ بِالنُّطْقِ إِلَى تَوْقِيفٍ عَلَى ذَلِكَ وَتَعْلِيمٍ ؛ فَكَيْفَ وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قُلْتُمْ ؟ بَلْ قَدْ دَلَّلْنَا فِي كِتَابِ أُصُولِ الْفَقْهِ عَلَى صِحَّةِ تَمَامِ التَّوَاضُّعِ مِنَ الْعُقُلَاءِ النَّاطِقِينَ الصَّحِيحِي الِآلَةِ عَلَى التَّوَاضُّعِ عَلَى دَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ وَالرُّمُوزِ وَالْإِشَارَاتِ وَالْخُطُوبِ وَالْعُقُوبَةِ بِهِ ، مَتَى دَعَتْهُمْ الْحَاجَةُ إِلَى ذَلِكَ ، وَأَتَهُمْ إِذَا كَرَّرُوا الْأَلْفَاظَ وَأَسْتَعْمَلُوا مَعَهَا الْإِشَارَاتِ وَجَمَعَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، عَلَى ذَلِكَ هِمَمَهُمْ وَذَوَاعِيَهُمْ ، أَضْطَرَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى مَرَادٍ بَعْضٍ بِقَوْلِ رَجُلٍ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ ، كَمَا يَضْطَرُّ إِلَى قَصْدِ الْمُبْشِرِ وَالرَّامِزِ ، وَكَمَا تَمَّتِ الْمُوَاضَعَةُ بَيْنَ الْعُقُلَاءِ مِنَ الْخَرَسِ عَلَى مَعَانِي الْإِشَارَاتِ



من غير تَوْقِيفٍ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ .

وقد قَالَ أَكْثَرُ النَّاسِ : هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي النَّطْقِ بِاللُّغَاتِ ، وَأَنَّهُ مُحَالٌّ أَنْ يُخَاطَبَ اللَّهُ قَوْمًا بِلُغَةٍ عَلَى لِسَانِ مَلِكٍ أَوْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُمُ الْمُوَاضَعَةُ عَلَى تِلْكَ اللَّغَةِ وَالتَّخَاطُبُ بِهَا ، وَإِنْ كَانَ هَذَا عِنْدَنَا غَيْرَ صَحِيحٍ ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْخُطَابِ وَيَضْطَرُّهُمْ اللَّهُ ، تَعَالَى ، [ ١٩٦ أ ] إِلَى الْعِلْمِ بِالْمَرَادِ بِهِ . وَقَدْ تَقَصَّيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ، وَذَكَرْنَا كُلَّ مَا يَتَّصِلُ بِهِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ ، فَأَعْتَنَى ذَلِكَ عَنِ الْإِطَالَةِ هَاهُنَا ؛ فَبَطَلْ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ .

ثُمَّ يَقَالُ لَهُمْ : فَلَوْ سُلِّمَ لَكُمْ تَعَدُّرُ الْمُوَاطَّاةِ عَلَى دَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ وَتَعَدُّرِ النَّطْقِ بِهَا قَبْلَ بَعَثَةِ الرَّسُولِ ، مَا الَّذِي كَانَ يَمْنَعُ مِنْ خَلْقِ الْعُقَلَاءِ غَيْرِ نَاطِقِينَ مَعَ كَمَالِ عَقُولِهِمْ وَيُبْشِحِ الْقَبِيحَ مِنْهَا وَتَخْسِينِ الْحَسَنِ وَالزَّامِهِمْ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ فِعْلَ الْوَاجِبِ وَتَجَنُّبِ الْقَبِيحِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا نَاطِقِينَ ؟

وقد قَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ : إِنَّ الْخُرْسَ ، إِنْ كَانُوا لَا يَسْمَعُونَ الْخَوَاطِرَ الطَّارِقَةَ لِلْعُقَلَاءِ ، فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ جُمْلَةً ؛ فَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْعُقَلَاءُ مُكَلَّفِينَ لِفِعْلِ مَا فِي عَقُولِهِمْ فَقَطْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا نَاطِقِينَ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : إِنْ كَانَ اللَّهُ ، تَعَالَى ، يَعْلَمُ أَنَّ الْبَعْثَةَ فِي بَعْضِ الْأَعْصَارِ لُطْفٌ لِلْمُكَلَّفِينَ ، أُنْقِذَ إِلَيْهِمْ وَأَسْمَعَهُمْ كَلَامَهُمْ وَأَضْطَرَّهُمْ إِلَى مَرَادِهِمْ وَإِلَى النَّطْقِ بِمِثْلِ بَعْدِ الرِّسَالِ فَهَمَّ عِلْمُهُمْ بِمَرَادِهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ قَبْلِ نَاطِقِينَ ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ ؟ وَمَا الَّذِي يَمْنَعُ أَيْضًا مِنْ أَنْ يَضْطَرَّ الْعُقَلَاءُ ، إِذَا حَلَّتْهُمْ إِلَى النَّطْقِ بِهَذِهِ اللَّغَاتِ وَيُلْجِئَهُمْ إِلَيْهِ ، فَيُضْطَرُّونَ بِهَا وَالْهَمَّةُ صَحِيحَةٌ مُهَيَّاةٌ لِذَلِكَ ؟ ثُمَّ

١ يبدأ ، بدو ، الأصل .

٢ يكونوا : يكونا ، الأصل .

يَضْطَفُّ بَعْضُهُمْ إِلَى مَقَاصِدِ بَعْضٍ ، فَيَتِمُّ لَهُمُ التَّنَطُّقُ بِهَا وَالْعِلْمُ بِمَعَانِيهَا الَّتِي يَقْصِدُهَا النَّاظِقُونَ مِنْهُمْ ، فَيَتِمُّ لَذَلِكَ لَهُمُ الْعِلْمُ بِاللُّغَةِ وَالتَّنَطُّقُ بِهَا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى رَسُولٍ ، يُوقِفُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ؟ فَلَا يَجِدُونَ إِلَى دَفْعِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا طَرِيقًا . وَفِيهِ إِبْطَالُ مَا أُوجِبُوا بَعَثَةَ الرِّسَالِ لِأَجْلِهِ .

وهذا جملٌ كافٍ في بعض<sup>٢</sup> ما يُعَوَّلُ عَلَيْهِ الْمَوْجِبُونَ بَعَثَةَ الرِّسَالِ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ؛ فَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِحُسْنِ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَيْهِ ، فَقَائِلُونَ بِالْحَقِّ . وَجِهَةُ حُسْنِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

١ يوقفهم : توقيفهم ، الأصل .

٢ بعض : + كل ، الأصل .

## فصل

[١٩٦ب] وَمَنْ أَدْعَى مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي كُلِّ زَمَانٍ مِنْ حُجَّةٍ هُوَ نَبِيٌّ أَوْ إِمَامٌ ، يَقُومُ مَقَامَهُ ، لِيَحْفَظَ الشَّرْعَ وَيُزِيلَ الْاِخْتِلَافَ وَيُعَرِّفَ الدِّينَ مِنْ جِهَتِهِ وَيَكُونُ وَافِرًا مَعْصُومًا . وَقَدْ أَبْعَدَ ، لَأَنَّا ، إِذَا لَمْ نَوْجِبْ بَعَثَةَ النَّبِيِّ بِالْشَّرْعِيَّاتِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُنْقَلَ وَتُحَفَظَ ، فَكَيْفَ تُوجِبُ وَجُودَ حَافِظٍ لَذَلِكَ ؟

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ ، مَعَ كَمَالِ عَقْلِ الْعَاقِلِ وَعِلْمِهِ بِوُجُوبِ مَا يَجِبُ عَقْلُهُ عَلَى قَوْلِهِمْ مِنْ فِعْلِ الْحَسَنِ الْوَاجِبِ وَتَجَنُّبِ الْقَبِيحِ إِلَى نَبِيِّ وَلَا فِي الْعِلْمِ بِمَا طَرِيقُ الْعِلْمِ بِهِ النَّظَرُ وَالِدَلِيلُ إِلَى نَبِيِّ ، لِأَنَّ الْأَدْلَةَ مَنْصُوبَةَ وَالنَّبِيَّ لَا يَرُدُّهُمْ ، لَوْ بُعِثَ إِلَّا إِلَيْهَا .

وَلَا يُحْتَاجُ فِيمَا يُعْلَمُ ضَرُورَةً بِطُرُقِ الضَّرُورَاتِ عَلَى اخْتِلَافِهَا ، الْوَاقِعِ مِنْهَا عَنْ دَرْكِ الْحَوَاسِ وَتَأَوُّلٍ فِي الْعَقْلِ وَمِنْ جِهَةٍ وَضِعَ الْعَادَاتِ إِلَى خَيْرِ نَبِيِّ وَلَا إِمَامٍ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، سَقَطَ مَا قَالُوهُ .

فَأَمَّا التَّعَبُّدُ بِالْشَّرْعِيَّاتِ ، فَلَا يَجِبُ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ ذَلِكَ أَصْحَابُ اللَّطْفِ ، إِذَا كَانَتْ لَطْفًا .

وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهَا قَدْ لَا تَكُونُ لَطْفًا فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ عِبَادَاتُ الْمُكَلَّفِينَ فِيهَا ، وَكَانَ اللَّطْفُ مِنْهَا لِبَعْضِهِمْ عَنْ لُطْفٍ بغيره .

وَإِذَا لَمْ يَتَّفِقْ كَوْنُهَا لَطْفًا ، لَمْ يَجِبِ الْإِرْسَالُ بِهَا وَلَا إِقَامَةُ إِمَامٍ يَحْفَظُهَا وَيَدْعُو إِلَى الْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا وَيُعَرِّفُ صَحِيحَ الْأَخْبَارِ عَنْهَا مِنْ بَاطِلِهِ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

عَلَى أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ إِقَامَةُ صَحَّةٍ بَعْدَ النَّبِيِّ ، لَحِفْظِ مَا يوردهُ النَّبِيُّ مِنَ الْعِبَادَاتِ ،

لَكَانَ ذَلِكَ إِنَّمَا يَجِبُ ، إِذَا لَزِمَتْ شَرِيعَتُهُ أَهْلَ عَصَرِهِ وَأَعْصَارٍ بَعْدَهُ ، لَا تَقُومُ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ إِلَّا بِالنَّقْلِ وَالْأَدَاءِ<sup>١</sup> عَنْهُ .

وَقَدْ يَجُوزُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ بَعَثُهُ نَبِيٌّ بِالشَّرْعِ إِلَى قَوْمِهِ وَأَهْلِ عَصَرِهِ فَقَطْ دُونَ مَنْ بَعْدَهُمْ ، فَلَا يَحْتَاجُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ إِلَى نَاقِلٍ وَلَا حَافِظٍ .

هَذَا عَلَى أَنَّهُ ، لَوْ كَانَ ذَلِكَ آغْتِيلاً لَا صَحِيحًا ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَى أَهْلِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، [١٩٧] فِيمَا يَشْرَعُهُ لَهُمْ إِلَّا بِلِقَائِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَمُشَافَهَتِهِ بِذَلِكَ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى هَذَا ، تَرَكَوا قَوْلَهُمْ وَخَرَجُوا عَنْ مُفْتَضَى الْعَقْلِ ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ تَعَدُّرُ لِقَاءِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> ، لِأَخَادِ أُمَّتِهِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ .

وَأِنْ قَالُوا : قَدْ تَقُومُ الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ نَأَى عَنْ دَارِ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بِالْأَخْبَارِ الْمُتَوَاتِرَةِ عَنْهُ .

قِيلَ لَهُمْ : فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُومَ الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ بَعْدَ أَهْلِ عَصَرِهِ بِالْخَيْرِ عَنْهُ ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْصُومٍ ؟ وَكَذَلِكَ السُّؤَالُ عَلَيْهِمْ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْإِمَامِ لَمَنْ نَأَى عَنْ دَارِهِ .

وَيُقَالُ لَهُمْ : فَمِنْ أَيْنَ يُعْرِفُ النَّصُّ عَلَى الْإِمَامِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ أَقَامَهُ حُجَّةً ؟

فَإِنْ قَالُوا : بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ .

قِيلَ لَهُمْ : فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ جَمِيعُ تَشْرِيعِ النَّبِيِّ بِالْخَيْرِ ، كَمَا عُرِفَ النَّصُّ مِنْ شَرْعِهِ بِالْخَيْرِ ؟ فَلَا يَجْدُونَ لَذَلِكَ مَدْفَعًا .

فَأَمَّا الْحَاجَةُ إِلَى نَبِيِّ وَإِمَامٍ فِي تَمْيِيزِ بَاطِلِ الْأَخْبَارِ عَنْ صَحِيحِهَا ، فَإِنَّهُ أَيْضًا بَعِيدٌ ،

١ والأداء : والادى ، الأصل .

٢ عليه السلام : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

لأنَّ الخبرَ المتواترَ يُوجبُ علمَ الضرورةِ ولا يُحتاجُ إلى تمييزِهِ وما يُعلمُ منه بدليلٍ ،  
فالدليلُ منصوبٌ على صِحَّتِهِ ، يعلمُهُ كُلُّ مَنْ يُظُنُّ مِنَ العقلاءِ فيه . وإن كَانَ خبراً  
عن أمرٍ يوجبُهُ العقلُ ، كَانَ تأكيداً وَكَانَ دليلُ العقلِ مُعَيِّناً عنه . وإن كَانَ وارداً بِضِدِّهِ  
موجبِ العقلِ ، كَانَ عقلاً دليلاً على تكذيبِهِ . وإن كَانَ خبراً واجداً فيما يوجبُ العلمَ  
به ، لم يوجبِ قبولُهُ . وإن كَانَ وارداً في الشرعياتِ التي يجوزُ التَّعَبُّدُ بها ، وأن لا  
يُتَّعَبَّدَ بها واختلافِ عباداتِ المُكَلَّفِينَ فيه ، وَجَبَ علينا العملُ بموجبِ الخيرِ دُونَ  
الْقَطْعِ عليه ، كما يعملُ بالشهادةِ التي ظاهرُها العدالةُ .

ولعلَّنَا أن نُشَبِّحَ القولَ في دَفْعِ الحاجةِ إلى وجودِ حُجَّةٍ مِنْ نَبِيِّ أَوْ إِمَامٍ والحاجةِ  
إلى مُوقِفٍ على تمييزِ الأخبارِ عِنْدَ بُلُوغِنَا إلى القولِ في الإمامَةِ .

وفي هَذِهِ الجملةِ كِفَايَةٌ في إِبْطَالِ مَا قَالُوهُ ؛ فَوَجَبَ بِذَلِكَ بَطْلَانُ كُلِّ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ  
إِلَى وَجوبِ البعثةِ وإِمَامِهِ هُوَ [١٩٧ب] حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسُولِ ، عليه السلامُ<sup>١</sup> ، وإنْ  
حَسَنَ مِنْهُ ، تعالى ، وَجَازَ بعثُهُ الرِّسُولَ ، عليه سلامُ اللَّهِ<sup>٢</sup> ، والنصُّ على الأئِمَّةِ ،  
عليهم الرِّضْوَانُ<sup>٣</sup> .

١ عليه السلام : إضافة فوق السطر من الهامش الأعلى ، الأصل .

٢ عليه سلام الله : إضافة فوق السطر من الهامش الأعلى ، الأصل .

٣ عليهم الرضوان : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

القول في ذكر قول مَنْ أوجب البعثة بكونها لطفًا في الواجبات وتجنب القباح العقلية

وقد زعم هؤلاء أَنَّ حَالِ الْمُكَلَّفِينَ لَا يَخْلُو مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ . إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمْ فِعْلٌ جَمِيعٌ مَا كَلَّفُوهُ وَتَجَنَّبَ كُلِّ مَا أَلْزَمُوا تَجَنُّبَهُ وَالتَّمَسُّكُ بِذَلِكَ ، تَعَبُّدًا بِشَرِيعَةٍ أَمْ لَمْ يَتَعَبَّدُوا بِهَا .

قالوا : وَمَنْ هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمْ ، فَبَعَثَ الرِّسَالِ إِلَيْهِمْ قَبِيحَةً وَعَيْبٌ ، لَا وَجْهَ لَهَا ، لِأَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ لِلْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ يَتَعَلَّقُ بِإِرْسَالِهِ ، إِذْ لَيْسَ مَا يَشْرَعُهُ لَهُمْ لُطْفٌ لَهُمْ فِي فِعْلٍ مَا وَجَبَ عَلَيْهِمْ عَقْلًا أَوْ بَعْضِهِ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ أَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ شَيْءٌ مِمَّا يُوجِبُ عَلَيْهِمْ عَقْلًا ، وَإِنْ تَعَبَّدُوا بِشَرِيعَةٍ وَأَنَّ حَالَهُمْ مَعَ التَّعَبُّدِ بِهَا كَحَالِهِمْ ، لَوْ لَمْ يَتَعَبَّدُوا بِهَا فِي أَنَّهُ لَيْسَ الْعَمَلُ بِهَا لُطْفًا فِي الْعَقْلِيَّاتِ ، فَسَوَاءٌ عَمِلُوا بِالشَّرْعِ أَوْ لَمْ يَفْعَلُوا ، فَإِنَّهُمْ لَا يَتَمَسَّكُونَ بِالْعَقْلِيَّاتِ .

قالوا : وَالْإِرْسَالُ أَيْضًا إِلَى مَنْ هَذَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُ قَبِيحٌ ، لِأَنَّهُ لَا لُطْفَ فِي الْإِرْسَالِ إِلَيْهِمْ وَالتَّعَبُّدُ لَهُمْ بِالشَّرْعِ .

قالوا : وَإِنْ يَكُونَ الْمَعْلُومُ مِنْ حَالِ بَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ أَنَّهُ ، إِذَا تَمَسَّكَ بِبَعْضِ مَا شَرَعَ لَهُ أَوْ بِجَمِيعِهِ ، كَانَ ذَلِكَ لُطْفًا لَهُ فِي فِعْلٍ مَا كَلَّفَهُ عَقْلًا أَوْ فِي فِعْلٍ بَعْضِهِ ، وَأَنَّهُ يَخْتَارُهُ عِنْدَ ذَلِكَ أَوْ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِهِ أَوْ يَسْهُلُ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِذَلِكَ وَالْخُرُوجُ مِنْهُ . وَلَوْلَا مَا شَرَعَ لَهُ ، لَمْ يَخْتَرْ الْوَاجِبَ وَلَا كَانَ إِلَيْهِ أَقْرَبَ وَلَا عَلَيْهِ أَسْهُلٌ ؛ فَغَرَضُ هَذِهِ حَالُهُ ، فَالْبَعَثُ إِلَيْهِ وَالتَّعَبُّدُ لَهُ مَصْلَحَةٌ لَا مُحَالَةَ ، فَيَجِبُ حُسْنُ الْإِرْسَالِ إِلَيْهِ ، وَأَنْ

١ وتجنب : وتحذر ، الأصل .

٢ يخلو : يحلوا ، الأصل .

يكونَ مَعَ حُسْنِهِ وَاجِبًا أَيْضًا مِنْ حَيْثُ أَوْجَبُوا عَلَيْهِ ، تَعَالَى ، فِعْلُ اللَّطْفِ فِيمَا كَلَّفَهُ مِنَ الْعَقَلِيَّاتِ . وَمَنْ لَمْ يَوْجِبِ الْبَعْثَةَ لَكُونِهَا [١٩٨] لَطْفًا ، بَلْ لِبَعْضِ مَا قَدَّمَائِهِ مِنْ تَأْكِيدِهِمْ لِمَا فِي الْعُقُولِ عَلَى سَبِيلِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْأَجْلِ الثَّوَابِ وَالزِّيَادَةِ فِيهِ وَالتَّعْرِضِ لِدَلَالِكَ بِالنَّظَرِ فِي آيَاتِهِمْ وَالْعِلْمِ بِصِدْقِهِمْ ، فَإِنَّهُ يُجَوِّزُ الْإِرْسَالَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَطْفًا .

وَالَّذِي نَقُولُهُ : إِنَّهُ يَحْسُنُ مِنْهُ ، تَعَالَى وَتَقَدَّسَ<sup>١</sup> ، الْإِرْسَالُ إِلَى جَمِيعِ مَنْ ذَكَرُوا حَالَهُ فِي الْمَعْلُومِ ، وَإِنَّهُ لَا يَقْبُحُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِرْسَالُ . وَلَوْ كَانَ لَطْفًا عَلَى التَّقْدِيرِ وَأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِقَوْلِهِمْ : إِنْ كَانَ الْإِرْسَالُ لَطْفًا فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ أَوْ بَعْضِهَا ، وَجِبَ الْإِرْسَالُ ، لِأَنَّهُ لَا وَاجِبَ وَلَا تَعَبُّدَ فِي الْعَقْلِ عَلَى مَا أَوْضَحْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ . وَحَسُنَ مِنْهُ ، تَعَالَى ، الْإِرْسَالُ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ عَلَى تَصَارِيفِ الْمَعْلُومِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ ، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا . وَقَسَدَ الْإِعْتِبَارُ بِهِذِهِ الْأَقْسَامِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١ وَتَقَدَّسَ : إِضَافَةٌ فِي آخِرِ السُّطْرِ ، الْأَصْلُ .

باب الكلام في نقض علل البراهمة في إحالة بعثة الرسل وعدم السبيل إلى صدقهم وضروب قدهم في أعلامهم

أَعْلَمُوا ، أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكُمْ ، أَنَّ مَعْظَمَ عِلَلِ الْبَرَاهِمَةِ وَشُبُهَيْهِمْ فِي إِبْطَالِ النُّبُوَّةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْقَدَرِيَّةُ وَالتَّنَوُّيَّةُ فِي إِجْبَابِ تَقْبِيحِ الْعُقُولِ وَتَحْسِينِهَا ، وَأَنَّ مُثْبِتِي النُّبُوتِ قَدْ اعْتَرَفُوا بِأَنَّ الرِّسَالَ تَأْتِي بِخِلَافٍ مَا فِي الْعَقْلِ وَبِأَنَّهُ لَا مَصْلَحَةَ فِي إِرْسَالِهِمْ وَبِأَنَّ مَا يَدَّعِيهِ الْمُوَحِّدُونَ لِلْبَعْثَةِ لِأَجْلِ الْمَصْلَحَةِ بِاطِّلَ بِمَا يَذْكُرُونَهُ لَهُمْ مِنْ تَقْيِيزِ الْمَصْلَحَةِ فِي إِرْسَالِهِمْ وَيَجْعَلُونَ الْعُمْدَةَ فِي ذَلِكَ مُوَافِقَةً أَكْثَرِ الْقَدَرِيَّةِ لَهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَعْثُ الرِّسَالِ ، عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ، الدِّعَاءُ إِلَى إِجْبَابِ مَا يُوْجِبُهُ الْعَقْلُ وَالتَّأَكِيدُ لَهُ وَأَنَّ ذَلِكَ عَبَثٌ مِنْهُ وَخُرُوجٌ عَنِ الْحِكْمَةِ ؛ فَيَتَوَرَّكُ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ كَلَامُهُمْ أَوْ بِمَا أَلْزَمُوهُمْ مَا هُوَ أَلْزَمُ لَهُمْ وَمُنْقَلِبٌ عَلَيْهِمْ فِي التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ ، لِيَكُونَ مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ يَوْجِبُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى الْقَدَرِيَّةِ يُطْلَانُ التَّكْلِيفُ جُمْلَةً .

وَالْقَلِيلُ مِنْ شُبُهَيْهِمْ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْبَابِ مِمَّا يَلْزِمُ [١٩٨ب] الْقَدَرِيَّةَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ مُثْبِتِي النُّبُوَّةِ أَنْ تُجِيبَ عَنْهُ عَلَى مَا سَنَذْكُرُهُ وَنُبَيِّنُهُ مِنْ بَعْدُ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ<sup>١</sup>.

فَمِمَّا أَعْتَلُّوا بِهِ لِإِبْطَالِ مَا يَجِبُ فِي الْعَقْلِ وَالْإِخْبَارِ عَنْ حَقَائِقِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ لاسْتِغْنَاءُ الْعُقَلَاءِ بِعُقُولِهِمْ عَنْ ذَلِكَ ، إِذْ كَانَ اللَّهُ قَدْ حَسَّنَ فِيهَا الْحَسَنَ وَقَبَّحَ فِيهَا الْقَبِيحَ وَنَصَبَ الْأَدِلَّةَ عَلَى حَقَائِقِ الْأُمُورِ ، وَجَبَّ بِذَلِكَ أَنَّهُ ، لَوْ صَحَّحَتِ الْبَعْثَةُ مِنْهُ ، تَعَالَى ، لَمْ يَصِحَّ إِلَّا بِأَنْ يَوْجِبَ الرِّسَالَ عَنْهُ فِعْلٌ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي الْعَقْلِ وَلَا لَهُ صِفَةُ الْوُجُوبِ وَبِإِبَاحَةِ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ وَقَبِيحٌ فِي الْعَقْلِ ، لِأَنَّهُمَا يُلْجِئَانِ إِلَى صِلَاةِ

١ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ : إِضَافَةٌ فِي طَرَفِ السُّطْرِ ، الْأَصْلُ .

٢ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ : إِضَافَةٌ فِي طَرَفِ السُّطْرِ ، الْأَصْلُ .

٣ لَاسْتِغْنَاءُ : لَاسْتَفْسَى ، الْأَصْلُ .



وصيام وحج وسعي وأفعال مؤلمة شاقة ، يَقْبُحُ تَكَلُّفُهَا فِي الْعَقْلِ ، وَبِتَحْرِيمِ مَا قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْعَقْلِ حُسْنُهُ مِنْ مَا كِيلَ وَمَشَارِبَ وَمَنَاجِحَ .

وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالَفَةٌ لِقَضِيَةِ الْعُقُولِ وَمَا فِيهَا . وَاللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، لَا يَصْخُحُ أَنْ يُقِيمَ دَلِيلًا عَلَى صِدْقِ مَنْ يَدْعُوْا عَنْهُ إِلَى مُخَالَفَةِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ وَنَصَبَهُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ حَالَ دَعْوَةِ الرِّسْلِ مَعَ قَضِيَةِ الْعَقْلِ حَالَ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ مَعَ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ فِي الشَّاهِدِ ، فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِغَائِبٍ ، يُبْطِلُهُ وَيَنْقُضُهُ الْوُجُودُ وَالشَّاهِدُ ؛ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَصْدِيقُ اللَّهِ الرِّسْلَ مَعَ دَعْوَتِهِمْ إِلَى خِلَافِ الْمَعْلُومِ بِقَضَايَا الْعُقُولِ .

وَهَذَا الْكَلَامُ وَكُلُّ مَا نَذَكَّرُهُ عَنْهُمْ مِنْ أَمْثَالِهِ ، وَهُوَ جَمْعُهُورٌ شَبَّهَهُمْ ، إِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ دُونَ أَهْلِ الْحَقِّ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : أَمَّا نَحْنُ ، فَقَدْ أَخْبَرْنَاكُمْ أَنَّ الْعُقُولَ لَا تُحْسِنُ وَلَا تُقْبِحُ وَلَا تُحْطَرُ ، وَلَوْ عَلِمَ بِهَا حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ وَخَوَاصُّهَا وَأَحْكَامُهَا الَّتِي هِيَ فِي ذَوَاتِهَا عَلَيْهَا ، نَحْوُ الْعِلْمِ بِقَدَمِ الْقَدِيمِ وَخُلُوثِ الْمُحْدَثِ وَمُخَالَفَةِ الْعَرَضِ الْجَوْهَرَ وَخَصَائِصِ الْأَجْنَاسِ وَحَاجَةِ الْخَوَادِثِ إِلَى مُحْدَثٍ عَلَيْهِ قَادِرٌ مُرِيدٌ حَكِيمٌ إِلَى أَمْثَالِ هَذَا . وَإِذَا كُنْتُمْ إِنَّمَا تَبْنُونَ إِبْطَالَ الْبَعْثَةِ بِهَذَا الْبَيِّنَةِ ، وَجَبَ أَنْ تَنْقُلُوا الْكَلَامَ إِلَيْهِ وَتَدُلُّوا عَلَيْهِ ؛ فَفِيهِ أَعْظَمُ الْخِلَافِ .

وَقَدْ مَرَّ مِنْ إِفْسَادِ قَوْلِهِمْ وَقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ وَالشَّنَوِيَّةِ وَالْبَكْرِيَّةِ [١٩٩] وَأَهْلِ التَّنَاسُخِ فِي بَابِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْوِيرِ مَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَبَلَاغٌ ؛ فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهِ .

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ : فَبَقِيَ الْكَلَامُ مَعَ مَنْ جَوَّزَ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْحَقِّ وَبَعْضِ الْقَدَرِيَّةِ بَعْثَةَ الرِّسْلِ لِلدُّعَاءِ إِلَى مَا فِي الْعَقْلِ فَقَطُّ وَالتَّأْكِيدِ لَهُ وَالتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ

١ يدعو : يدعوا ، الأصل .

٢ البعثة : المعمة ، الأصل .

الإرسال لهذا حسب دُونَ كُلِّ شَيْءٍ مِمَّا وَصَفْتُمْ مِنَ الإيجاب للعبادات والتحليل والتحرير ؟

وقد تَقَصَّيْنَا نَقْضَ كُلِّ مَا يُعْتَلُّ بِهِ فِي ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ فِي الْكَلَامِ عَلَى مُنْكَرِ هَذَا مِنَ الْقَدَرِيَّةِ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ ؛ فَبَطَلَ مَا أَصْلَوْهُ . وموافقة مَنْ وافقهم على ذَلِكَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي صِحَّةِ قَوْلِهِمْ ؛ فهذا هذا . وإذا ثَبَتَ ذَلِكَ ، كَانَتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ إِنَّمَا تَنْفِي ، لو صَحَّحْتُ ، إِبْطَالَ بعض البعثة وَبُوءَ مَنْ يَأْتِي بِإِيجَابٍ مَا لَا يَوْجِبُهُ الْعَقْلُ وَتَحْرِيمَ مَا لَا يُحَرِّمُهُ ، وَلَا تُبْطِلُ نُبُوءَةَ الدَّاعِي إِلَى مَا فِيهِ فَقَطْ . والبراهمة تُبْطِلُ بعثة الرسل ، عليهم السلام ، على كُلِّ وَجْهِ . وهَذِهِ الدَّلَالَةُ تُبْطِلُ بعضَ البعثة دُونَ بعضٍ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

فَأَمَّا الْقَدَرِيَّةُ ، فَإِنَّهَا تُجِيبُ عَمَّا قَالُوهُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْبَحُ تَكْلُفُ الْعَمَلِ الشَّاقِّ وَتَجَنُّبُ مَا فِيهِ لَذَّةٌ وَنَفْعٌ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ مِنَ النِّفْعِ مَا يُوَازِي الضَّرَرَ الْعَاجِلَ وَيُؤَيِّدُ عَلَى قُوَّةِ الْمَنَافِعِ الْعَاجِلَةِ ؛ فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي الشَّاقِّ الْمُؤَلِّمِ مَنَفْعَةٌ ، تُوَازِيهِ أَوْ تُؤَيِّدُ عَلَيْهِ ، وَفِي الْأَمْرِ الْمُؤَلِّمِ الضَّارِّ مِنَ النِّفْعِ مَا يُؤَيِّدُ عَلَيْهِ ، حَسُنَ ذَلِكَ وَوَجَبَ فَعْلُهُ فِي الْعَقْلِ أَحْيَانًا .

قالوا : فزَالَ مَا قُلْتُمْ .

وهذا كلام قد تَقَدَّمَ نَقْضُنَا لَهُ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ وَبَيَّنَّا أَنَّهُ إِنَّمَا يُمَكِّنُ الْبِرَهْمِيَّ أَنْ يَدْفَعَهُ بِأَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا يَحْسُنُ مِمَّا فَعَلَ الشَّاقِّ وَتَجَنُّبُ اللَّذَاتِ لِنَفْعٍ ، يَصِلُ إِلَيْهِ بِذَلِكَ ، إِذَا لَمْ يُمَكِّنْنَا الْوَصُولُ إِلَيْهِ إِلَّا بِتَكْلُفِ الْعَمَلِ وَتَجَنُّبِ مَا فِيهِ اللَّذَّةُ خَوْفَ عَظِيمِ ضَرَرِهِ ؛ فَأَمَّا إِذَا أَمَكَّنَّا الْوَصُولَ إِلَى النَّدَمِ بغير أَلَمٍ وَضَرَرٍ وَدَفَعُ الْمَرَضِ وَالضَّرَرِ بغير علاجٍ وَأَلَمٍ ، لَمْ يَحْسُنْ مِمَّا فَعَلَ ذَلِكَ .

وهذه حال القديم ، سبحانه وتعالى ، [١٩٩ب] في تكليفنا الشرعيات وتجنب

ما يَلَدُ وَيَنْفَعُ لِنَفْعٍ ، هو قَادِرٌ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْنَا مِنْ غَيْرِ إِدْخَالِ ضَرَرٍ وَلَا تَكْلِيفٍ عَمَلٍ . وهذا واجب لا محالة ؛ فيجبُ قُبْحُ التَّكْلِيفِ .

والبرهمنِّي ، إذا رَامَ الْفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِمْ ، فهذا نقضُ أَصْلِهِ .

وقيل له : فيجبُ أَيْضًا قُبْحُ التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ وَإِجَابُ فَرَائِضَ عَقْلِيَّةٍ بِغَرَضِ النِّفْعِ وَثَوَابٍ ، هو قَادِرٌ عَلَى إِيصَالِهِ وَالتَّفَضُّلِ بِمِثْلِهِ ؛ فَأَنْتُمْ وَالْقَدَرِيَّةُ فِي هَذَا سَيِّئَانِ ؛ فَيَجِبُ إِبْطَالُ التَّكْلِيفِ جُمْلَةً .

وللقدري أن يقولَ لَهُمْ أَيْضًا : إِنَّمَا كَلَّفَ عَلَى أَلْسِنَةِ الرِّسَالِ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ ، لِأَنَّهَا لُطْفٌ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ عِنْدَنَا وَعِنْدَكُمْ الَّتِي ، لو لم يُفْعَلْهَا ، لَأَسْتَحَقَّ الدَّمَ وَالْعِقَابَ ، فَيَجِبُ حُسْنُ التَّعَبُّدِ لَهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ ، كَمَا يَحْسُنُ مِنْهُ ، تَعَالَى ، فِعْلُ الْمَرَضِ وَالسَّقَمِ بِالْمُكَلَّفِ ، إِذَا دَخَلَ أَلَمٌ عَلَيْهِ ، مَتَى عَلِمَ كَوْنَ ذَلِكَ لُطْفًا لَهُ وَأَعْتَابًا بِهِ وَكَوْنَهُ دَاعِيًا إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ ؛ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْلُقَ فِيهِ أَلَمًا ، إِذَا كَانَ لُطْفًا لَهُ وَبَيْنَ أَنْ يُكَلِّفَهُ مَا عَلَيْهِ فِيهِ أَوْ فِي تَرْكِهِ أَلَمٌ وَضَرٌّ لِكَوْنِهِ مُصْلِحَةً وَلُطْفًا فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ . وَلَا فَضْلَ فِي ذَلِكَ .

فإن قال البرهمنِّي : هو قَادِرٌ عَلَى التَّفَضُّلِ بِتِلْكَ الْمَنَافِعِ الَّتِي تُنَالُ بِفِعْلِ مَا كُتِّفَ مِنْ غَيْرِ تَكْلِيفٍ ؛ فَلَا يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنْهُ .

قيل له : فيجبُ لِذَلِكَ إِبْطَالُ التَّكْلِيفِ جُمْلَةً وَقُبْحُ فِعْلِ الْمَرَضِ وَالْأَلَمِ ، وَإِنْ كَانَ لُطْفًا فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ ، وَأَنْ يُسْقِطَ وَجُوبُهُ وَيُرِيَلِ الْمَرَضُ الدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنْهُ النَّفْعُ وَالتَّفَضُّلُ بِمِثْلِ ثَوَابِ الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ ؛ فَيَجِبُ لِذَلِكَ سَقُوطُ التَّكْلِيفَيْنِ جَمِيعًا . وَلَا جَوَابَ عَنْ ذَلِكَ .

وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْبِرَاهِمَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ اسْتِحْقَاقُ الثَّوَابِ عَلَى عَمَلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ جَمِيعًا لِأَجْلِ قَوْلِهِمْ بِوُجُوبِ فِعْلِ ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلِ ، وَالْأَسْتَحْقَاقِ الذَّمِّ وَالْعِقَابِ . وَمَا يُفْعَلُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فَهُوَ بِمَثَابَةِ الْعَذْلِ وَالْإِنْصَافِ وَقَضَاءِ الدَّيْنِ وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ وَرَفْعِ الظُّلْمِ وَالْعُدْوَانِ فِي أَنَّهُ غَيْرُ [٢٠٠] مُسْتَحَقٍّ عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ أَجْرٌ وَثَوَابٌ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ قَوْلُ الْفَرِيقَيْنِ : إِنَّهُ إِنَّمَا حَسَنَ التَّكْلِيفَانِ لِأَجْلِ التَّعْرِيزِ لِلثَّوَابِ .

وَإِذَا تَأَمَّلَ هَذَا الْكَلَامَ ، عَلِمَ أَنَّهُ جَوَابٌ لَهُمْ عَنْ كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ مِنْ تَهْنِئَةِ تَكْلِيفِ الْعِبَادَاتِ الشَّاقَّةِ وَإِدْخَالِ الْأَلَامِ عَلَى الْأَنْفُسِ بِالْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَخَبْسِهَا عَنْ تَنَاوُلِ مَا يَلْذُّهَا وَعَنْ تَعَجُّبِهِمْ مِنَ التَّعَبُّدِ بِالصَّلَوَاتِ فِي أَوْقَاتٍ دُونَ غَيْرِهَا مَعَ تَسَاوِي الْأَوْقَاتِ وَالتَّوَجُّهِ إِلَى جِهَاتٍ دُونَ مَا عَدَاهَا مَعَ تَسَاوِي الْجِهَاتِ وَشِدَّةِ الرِّخَالِ إِلَى بَقَاعٍ دُونَ مَا سِوَاهَا مَعَ تَسَاوِي سَائِرِهَا وَالْوُقُوفَ بِعِرَافٍ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْبَقَاعِ مَعَ تَمَاطُلِ الْبَقَاعِ وَالرَّمْيِ<sup>١</sup> بِالْحَصَى إِلَى مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ مَعَ تَسَاوِي الرَّمْيِ وَالرَّمْيِ<sup>٢</sup> إِلَيْهِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَجْسَامِ وَالْبَقَاعِ وَالتَّعَبُّدِ بِالتَّجَرُّدِ لِلْحَرِّ وَالْبَرْدِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ اللَّبَاسِ وَالِاسْتِئْثَارِ وَالرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ مَعَ قُبْحِهِمَا وَالْخُرُوجِ بِهِمَا عَنِ الْإِعْتِدَالِ إِلَى أَمْثَالِ هَذَا مِمَّا يُكْثِرُونَ بِهِ .

وَالْجَوَابُ عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ لَهُمْ عَلَى حَسْبِ مَا رَتَّبْنَاهُ ، فَإِنَّهُ مُسْقِطٌ لِمَا يَتَوَهَّمُونَهُ وَمَوْجِبٌ عَلَيْهِمْ إِلَى أَكْثَرِ مَا يُورِدُونَهُ مِنْ ذَلِكَ إِبْطَالُ التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ . وَذَلِكَ بَيِّنٌ عِنْدَ التَّأَمُّلِ .

١ والرَّمْيُ : وَالرَّمْيُ ، الْأَصْلُ .

٢ الرَّمْيُ وَالرَّمْيُ : الرَّمْيُ وَالرَّمْيُ ، الْأَصْلُ .

ونحنُ نوفي إلى الجوابِ عن كُلِّ شيءٍ مِنْ ذَلِكَ بما يُبَيِّنُ أَنَّ الأَمْرَ فيه على ما قُلْنَاهُ .

## علة لهم

قالوا : إِنَّ قَوْلَكُمْ ببعثة الرسول يوجب اعتقاد الفصل بين ما لا يفصل العقل بينه ، وكل قول أوجب اعتقاد الفرق بين ما لا يفرق العقل بينهما ، بل يجب استيوائهما ، فإنه قول باطل . وإذا كان ذلك كذلك ، وكان العقل لا يفصل بين إيقاع الصيام تفرقا في شهر رمضان وفي غيره من الشهور ، ولا يفصل بين شد الرحال إلى البيت الحرام وبين غيره ، ولا يفرق بين التوجه إلى الكعبة وبيت المقدس والتوجه إلى غيرها ، ولا يفصل بين السعي بين الصفا والمروة وبين غيرها ، ولا يفرق بين تقبيل الحجر [ ٢٠٠ ب ] وتقبيل غيره من الأحجار ، ولا يفصل بين إيقاع الصلاة والحج في وقت وبين إيقاعهما في غيره من الأوقات ، وجب أن يكون ما أوجب التعبد بشيء من ذلك موجبا للتعبد بمثله وما منع من التعبد بمثله مانعا من التعبد به ووجب ، إن كان التعبد ببعضه لطفًا ومصلحة في فعل الواجبات العقلية وتجنب القبائح ، أن يكون ذلك سبيل التعبد لجميعه .

وإذا لم يكن في التعبد ببعضه لطفًا ومصلحة إلا أن يكون ذلك في شيء منه ، كما أنه لما لم يكن بين القبيحين والظلمين وبين الظلم والكذب والجهل وكفر النعمة فرق في القبح ، لم يجوز إطلاق بعضه دون بعض ولا حظر شيء منه دون مثله المساوي له ؛ فصار ما يدعيه الرسل من الفرق بين ذلك بمثابة دعوى الفرق بين القبيحين والحسنين المتساويين في العقل . وما أدى إلى ذلك باطل باتفاق . وكل هذا الذي كثروا به ظاهر البطلان على قولنا وقول القدرة .

فأما نحن ، فلا نقول : إِنَّ الله ، تعالى ، يُعبد بشيء من ذلك لعلل وعرض . ولا نكثر بقولهم وقول القدرة : إِنَّ التعبد ، لا لعرض ، عبث ببيع لما قد بيننا من

قَبْلُ فِي غَيْرِ فَصْلِ .

وَأَمَّا الْقُدْرَةُ ، فَإِنَّهَا تُجِيبُ عَنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ بِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنَّ الظَّلْمَ وَالْكَذِبَ وَكَفَرَ الْمُتَعَمِّعَ وَمَا جَزَى مَجْزَى ذَلِكَ قَبِيحٌ كُلُّهُ لِمَا هُوَ عِلَّةٌ مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا وَكَذِبًا وَكَفَرًا لِلنِّعْمَةِ . وَمُحَالٌ خُرُوجُهُ عَنْ ذَلِكَ ؛ فَلَمْ يَفْرُقِ الْعَقْلُ لِأَجْلِ هَذَا بَيْنَ الظُّلْمَيْنِ وَالْكَذِبَيْنِ وَبَيْنَ الظُّلْمِ وَالْكَذِبِ . وَكُلُّ قَبِيحٍ ، وَجِبَ قَبِيحُهُ لَوَجِهِ ، هُوَ فِي الْعَقْلِ عَلَيْهِ ، لَا يَخْتَلِفُ وَلَا يَتَغَيَّرُ .

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَالْحَجِّ وَالصِّيَامِ وَالصَّلَوَاتِ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُتَغَايِرَةِ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَرَمِي الْجِمَارِ وَتَقْيِيلِ الْحَجَرِ إِلَى سَائِرِ مَا ذَكَرُوهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُ يَحْسُنُ أَوْ يَقْبَحُ وَيَكُونُ لُطْفًا فِي فِعْلٍ حَسَنٍ وَقَبِيحٍ لِحُسْنِهِ وَنَفْسِهِ وَكَوْنِهِ حَرَكَةً وَأَعْتِمَادًا وَهَزْوَلاً وَتَقْيِيلاً وَوُقُوفًا وَتَوَجُّهًا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَعْتَابُ حُسْنِهِ وَقُبْحِهِ بِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ وَالنَّفْعِ وَالْأَعْرَاضِ الْمُخْتَلِفَةِ ، كَمَا يَحْسُنُ [١٢٠١] مِنَ الْإِنْسَانِ الْعَدُوُّ عَلَى الشُّوْكِ هَرَبًا مِنَ الْأَسَدِ ، وَإِنْ كَانَ حَافِيًا غُرْبَانًا ، إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَكَمَا يَحْسُنُ مِنَ الْجَوْعِ وَالْعَطَشِ لِدَفْعِ مَرَضٍ وَضَرْرٍ وَيَحْسُنُ مِنْهُ الْأَكْلُ وَالتَّخَلِّي لِدَفْعِ الضَّرَرِ ، وَكَمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقُعُودُ ، إِذَا أَعْيَا ، وَالْقِيَامُ وَالتَّصَرُّفُ ، إِذَا خَافَ الزَّمَانَةَ بِطُولِ الْقُعُودِ وَيَحْسُنُ الْإِنْحِنَاءُ وَالْإِتْنَاءُ حَتَّى يَكُونَ كَهَيْئَةِ الرَّائِعِ وَالسَّاجِدِ لِقَتْلِ حَيَّةٍ وَعَقْرَبٍ وَتَنَاوُلِ طَعَامٍ وَشَرَابٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَيَقْبَحُ ذَلِكَ مِنْهُ لَغَيْرِ حَاجَةٍ ، وَكَمَا يَحْسُنُ مِنَ الْقَدِيمِ ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ ، عِنْدَهُمْ أَنْزَالُ الْأَمْرَاضِ وَالْأَسْقَامِ بِالْعَبْدِ ، إِذَا كَانَ مُصْلِحَةً لَهُ وَلُطْفًا فِي فِعْلٍ الْوَاجِبِ ، وَيَقْبَحُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذِهِ حَالُهُ ، وَيَحْسُنُ مِنْهُ الْكُدُّ وَالْعَمَلُ لَطَلَبِ النِّفْعِ وَالْأَجْرَةِ ، وَيَقْبَحُ ذَلِكَ مِنْهُ مَعَ عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ .

وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا مُتَجَانِسَةً وَمُتَسَاوِيَةً فِي الصِّفَاتِ الرَّاجِعَةِ إِلَيْهَا ، وَإِنَّمَا

يختلف الحال في حُسْنِهَا وَقُبْحِهَا وَوُجُوبِ البعض بِحَسَبِ ما يكون فيها أحياناً من النَّفْعِ تارةً وَالضَّرَرِ أُخْرَى . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ وَكَانَ اللهُ ، تعالى ، قد عَلِمَ أَنَّ في التَّعَبُّدِ بما ذَكَرُوهُ مِنَ العِبَادَاتِ دُونَ أَمْثَالِهَا لطفًا في فِعْلِ الواجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَتَرْكِ الْقَبَائِحِ وَتَحْلِيلِ الْقَوَازِ بِالْجَنَّةِ وَدَوَامِ النِّعَمِ وَالْخَلَاصِ مِنْ جَهَنَّمَ وَطَوِيلِ عَذَابِهَا ، وَجَبَ لكونِ ذَلِكَ مصلحةً وَلطفًا وَجوبُ التَّعَبُّدِ به دُونَ أَمْثَالِهِ ، إذا لم يَكُنْ في مثله مِنْ المصلحةِ وَاللُّطْفِ مِثْلُ الذي فيه . وهذا واضِحٌ ؛ فَبَطُلَ ما قَالُوهُ .

وإذا سَلَّمَتِ الْبِرَاهِمَةُ لِلْقَدَرِيَّةِ وَجوبَ فِعْلُ المصلحةِ في الدِّينِ على اللهِ ، عزَّ وجلَّ ، لم يَكُنْ لَهُمُ الطَّغْنُ في الرِّسَالَةِ بِمِثْلِ هَذَا لِأَجْلِ أَنَّهُ طَغَنَ في نفسِ المصلحةِ وَإِبْطَالَ لها ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا وَقْتُ ، يُصَلَّى فِيهِ وَيُصَامُ وَيُحُجُّ إِلَّا وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : فما الفرقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، وَلَا عَدَدٌ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا وَهَذَا السُّؤَالُ مُتَوَجِّعٌ فِيهِ . وهذا يوجبُ أَنْ لَا يَكُونَ الْاسْتِصْلَاحُ وَاجِبًا أَوْ أَنْ لَا يَتَوَهَّمَ أَنَّ في فِعْلِ بعضِ ذَلِكَ مصلحةً . وهذا خِلَافُ الْمَعْقُولِ وَنَقْضُ لَوُجُوبِ [٢٠١ب] الْأَصْلَحِ وَاللُّطْفِ .

وَشَيْءٌ آخَرُ ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَ اللهُ ، تعالى ، أَنَّ الْجَمْعَ وَالضَّمَّ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مُضَرَّةٌ وَمُفْسِدَةٌ ، وَأَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَهَا وَفَعْلَهَا فِي أَوْقَاتٍ دُونَ ما عَدَاها هُوَ الْأَصْلَحُ وَاللُّطْفُ . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطُلَ ما قَالُوهُ .

وَيَقَالُ لَهُمْ : فِهَذَا الْكَلَامُ بِغَيْرِهِ لَزِمَ لَكُمْ فِي جَمِيعِ ما سُبْطِلِعَ اللهُ ، تعالى ، به عِبَادَةُ مِنَ الْأَفْعَالِ بِاللَّذَاتِ وَالْأَلَامِ وَالصَّحَّةِ وَالسَّقَمِ وَالْعِيِّ وَالْفَقْرِ وَالْعَمَى وَالْبَصَرِ وَالطُّوْلَ وَالْقَصَرَ ، لِأَنَّ فِعْلَ ذَلِكَ بِكُلِّ أَحَدٍ وَفِي كُلِّ وَقْتٍ مُتَسَاوٍ فِي الْعَقْلِ ، فَلَا وَجْهَ لِفَعْلِهِ فِي وَقْتٍ دُونَ غَيْرِهِ وَشَخْصٍ دُونَ غَيْرِهِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى هَذَا ، تَرَكُوا دِينَهُمْ

١ والعي : والعي ، الأصل .

٢ متساوٍ : مساوٍ ، الأصل .



وَدَفَعُوا الوجودَ . وإنَّ قالوا : إِنَّمَا يفعلُ ذَلِكَ في وقتٍ دُونَ غيره وشخصٍ دُونَ مَنْ غَدَاهُ مع تَسَاوِي الأوقاتِ والأفعالِ في الجنسِ لِمَا يَعْلَمُهُ ، تعالى ، مِنْ أَجْلِ أَلَابِ المصالحِ في فِعْلِهِ في بعضِ الأوقاتِ دُونَ بعضِ الأشخاصِ دُونَ بعضِ ، قيلَ لهم مِثْلُ ذَلِكَ في العباداتِ وسائرِ ما ذَكَرُوهُ ، ولو لم يُوجِبْ ذَلِكَ الفرقَ بَيْنَ القَبيحِينَ والحَسَنِينَ في العقلِ . ولا جوابٌ عن ذلك .

فَأَمَّا تَشْبِيهُهُم بِأَنَّ الرُكُوعَ والسُجُودَ والهَرُؤْلَةَ والتَّجَرُّدَ للإِحْرَامِ تشبیهً بالنَفْسِ وذلكَ قَبِيحٌ في العقلِ ، فَإِنَّهُ باطِلٌ ، لأنَّ ذَلِكَ لا يَكُونُ تشبیهًا ولا قَبِيحًا لجنسِهِ ، وإنما يَكُونُ كَذَلِكَ ، إذا فُعِلَ مع الغَنِیِّ عنه ؛ فَأَمَّا إذا أَجْتَلَبَ به نَفْعٌ ودُفِعَ به ضررٌ ، فَإِنَّهُ لا يَكُونُ قَبِيحًا . وكذلكَ ما يَحْسُنُ مِنَ الرجلِ والمرأةِ التَّكْشُفُ وإِبْدَاءُ العَوْرَةِ عِنْدَ الحاجةِ إلى الوَطءِ<sup>١</sup> والحاجةِ إلى الولَادَةِ وحُضُورِ القَوَائِلِ . وحَسَنٌ مِنَ الإنسانِ خَلْقُ لِحْيَتِهِ والتشویهِ بِنَفْسِهِ ، إذا سَلِمَ بِذَلِكَ مِنْ سلطانِ جائِرٍ ونجا به<sup>٢</sup> مِنْ ضررٍ عَظِيمٍ أو ظَنَّ ذَلِكَ . وحَسَنٌ مِنْهُ إلقاءُ نَفْسِهِ في الماءِ والغرقِ أحيانًا بِإِدْيَا السَّوْءَةِ هَرَبًا مِنْ أُنْعَى في فراشِهِ تَنَهَّشُهُ ونارٍ تحرقُهُ وسبعٍ يفترسُهُ ، وإن قُبِحَ ذَلِكَ مِنْهُ ، لا لِعَرَضٍ وَنَفْعٍ ، وما يَدْفَعُ به الصلاةُ والحجُّ والتَّجَرُّدُ [١٢٠٢] للإِحْرَامِ والوقوفُ بِعَرَفَةَ والطوافُ بِالْبَيْتِ وتقَبيلُ الحجرِ مِنْ عَقَابِ جَهَنَّمَ وینالُ به مِنْ نعيمِ الجَنَّةِ ، إذا كَانَ لطفًا في تَرْكِهِ القَبِيحِ عِنْدَ القُومِ . وفِعْلُ الواجبِ في العقلِ مُوقِفٌ على جميعِ المنافعِ والمضارِّ الدُّنْيَوِيَّةِ<sup>٣</sup> . وإذا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ جميعُ ما يُورِدُونَهُ وَكُلُّ مُلْجِدٍ وَمُعَايِدٍ وَمُزَرٍّ<sup>٤</sup> على الرِّسَالَةِ والشرعِ مِنْ هَذَا الجنسِ .

١ الغنى : الغنا ، الأصل .

٢ الوطء : الوطى ، الأصل .

٣ ونجا به : ونجائه ، الأصل .

٤ الدنيوية : الدنياوية ، الأصل .

٥ ومزري : ومزرى ، الأصل .

## علة أخرى لهم

وقالوا لمؤدّي الرسالة والتعبّد بما ذكرناه لكونه مصلحةً ولطفًا : لو كان إنمّا تعبّد بذلك لكونه مصلحةً ولطفًا ، وإن لم يتعبّد بأمثاله ، لأنّه لا مصلحة فيه ، لوجب عليه ، تعالى ، ولزمه أن يُعرّفنا وجه المصلحة في التّعبد بالشيء دون مثله وفي وقت دون أمثاله ، وأن يدلّنا على أنّ المصلحة متعلّقة بغير ذلك الفعلي في ذلك الوقت دون مثلهما . وإذا لم يُعلّم الفصل بينهما بضرورة العقل ودرك الخواص ولا بدليل ، ثبت أنّه لا وجه لدعوى كون بعض ذلك مصلحة في معلومه دون بعض .

وهذا أيضًا في نهاية الفساد ، لأنّه إنمّا يجب أن يُعرّفنا كون ما يُفيد أنّه مصلحة . وقد عرّفنا ذلك في الجملة ، لمّا أعلّمنا أنّه لا تحسّن هذه الأفعال إلّا لما فيها من المصالح دون أجناسها وأجناس أوقاتها وما أعلّمناه من ذلك على الجملة قائم مقام إعلامنا إيّاه على التفصيل في عقل كلّ عاقل .

ويقال لهم : فهذا لازم لكم بعينه في الأفعال التي يستصلح بها من المنافع في وقت وحسبها عتًا في وقت آخر ومن فعل الأمراض والمصائب والغفوم في وقت دون أمثاله وفي وقت دون غيره وبشخص دون من عداه ، والألم يكون مستصلحًا بشيء ، ونحن لا نعلّم بضرورة العقل ولا بدليل فيه ولا بدرك الخواص الفصل بين ذلك ، فيجب أن يُعلّم ويُعرض ويُصحّ في سائر الأوقات ويفعل ذلك لجميع الناس على حدّ سواء ؛ فإنّ مرّوا على هذا ، تجاهلوا . وإنّ أبوه وقالوا : قد علّمنا في الجملة أنّه غير حكيم لا يفعل شيئًا [٢٠٢ب] يحي أو ميّب إلّا لمصلحته أو الاستصلاح بما يفعله من الموات في وقت دون وقت من الجمع تارة والتفريق أخرى والتسويد تارة والتبييض أخرى والحرارة والبرودة واللين والصلابة ، وإعلامنا

ذلك في الجملة قائم مقام إعلامه على التفصيل ، أحييوا بمثله في التعبد بما دعا إليه الرسل ، عليهم السلام . ولا جواب عنه<sup>١</sup> .

فإن قالوا : إنما لم يجب تعريفنا وجه المصلحة فيما يفعله دون مثله ، لأنه هو المتولي لخلقِهِ وصنعيهِ . وليست هذه حال ما يتعبدنا به ، لأنه فعل لنا دونه ، كان روم الفصل بهذا جهلاً وبعداً من قائله ، لأنه لا فرق بين الأمرين لأجل أنه إنما يجب أن نعرفنا أنه لا يفعل ولا يتعبد إلا للمصلحة وقد علمنا ذلك ؛ فلا فصل بين ما يفعله بنا وما نفعله نحن بأنفسنا ، إذا عرفنا في الجملة أنه لا يفعل ويشترع ويتعبد إلا للمصلحة ؛ فسقط ما قالوه .

وليس لهم أن يقولوا : إنه لا يجوز أن يعرف أن التعبد بذلك مصلحة إلا من عرف ذلك على التفصيل ، كما لا يجوز أن يعرف أن القدرة والعلم والإدراك قدرةً وعلمًا وإدراكًا إلا من علم تعلقه بمدرك ومعلوم ومقدور ومخصوص ، لأن هذه الدغوى باطلة .

وقد يعلم أن العلم علم في الجملة وقدرة في الجملة ، إذا تعلّق بمقدور ومعلوم ، وإن لم يعرف ذلك على التفصيل ، كما يعرف كونه علمًا ، إذا عرفنا معلومه على التفصيل ؛ فزال ما قالوه .

على أنه ثبت أنه لا يعلم العلم والقدرة علمًا وقدرةً إلا من علم تعلّقهما بمعلوم ومقدور ومخصوص ، لم يجب قياس العلم بأن الشيء مصلحةً ولطفًا على ذلك حتى لا يعلمه مصلحةً ولطفًا في الجملة ، لأنه لو كان ذلك واجبًا ، لم يصح أن يعلم أن ما ينزله الله ، تعالى ، بالعباد من العاهات والأمراض والملاذ في وقت دون وقت وشخص دون شخص مصلحةً دون أن يعرف الفصل بينه وبين مثله على

التفصيل والتعبير ؛ فإن لم يجب هذا فيما يَسْتَصْلِحُ به ، سبحانه ، مِنْ الأفعال ، لم يجب قِيَّاسًا على ما ذَكَرُوهُ ، لم يجب ذلك [١٢٠٣] في العِبَادَاتِ . ولا مَخْرَجٌ مِنْ ذَلِكَ .

## علة لهم أخرى

وقالوا للقاتلين باللطف والأصلح : لو كان الله ، سبحانه ، إنما أوجب الصلوات والصيام والحج واجباً جميعه لأجل كونه مصلحةً ولطفاً ، لوجب أن يوجب أيضاً النوافل من ذلك ، لأنها من جنس الواجبات وعلى صفتها ؛ فلمّا لم يوجب التطوّع بالصلاة والصيام في غير شهر رمضان والفعل من الحج ، بطلَ لجنسه .

وجواب هذا عند القوم مثل ما تقدّم ، لأن الواجب عندهم من ذلك لم يجب لجنسه وما هو عليه من الصفة ولا للوقت ، وإنما وجب لعلمه ، تعالى ، بأنه لو لم يوجب ذلك عليه ، لركب القبيح وترك الواجب العقلي ، وأنه ، إذا فعل صلاة الظهر والحج واجب وصيام رمضان ، دعاه ذلك لا محالة إلى فعل الواجب . ولو لم يفعلْ ، لدعاه تركه إلى فعل الظلم والعدوان والمنكر والبغي ؛ فما هذه حاله عنده يجب أن يوجبه لكونه لطفاً في فعل الواجب .

فأمّا النوافل من ذلك أجمع ، فإنما لم يوجبه لعلمه بأن ترك التكليف له لا يدعوه إلى ترك واجب وركوب قبيح عقلي ، وإنما تعبد به تعريضاً للزيادة في الثواب فقط ، ولم يتعبد للنفل بمثله ، للعلم بأنه ، لو جمع عليه ذلك ، لم يفعل الأول ولا الثاني ؛ فحسن التعبد بالتطوّع به لأجل ذلك دون أمثاله .

قالوا : ولأنه علم أن التَّنَقُّلَ بالصلاة مُسَهِّلٌ لفعل الواجب العقلي ومُقَرِّبٌ منه وليس بموجبٍ لاختياره ، فجاز التعبد بالتَّنَقُّل ، كما يتعبدنا بالأمر للصيام بالصلاة ، لِيُسَهِّلَ عليهم فعلها عند البلوغ ويألفوا ذلك ويؤمنوا عليه . ولذلك إنما تعبدنا بصلاة النَّفْلِ ، لِيُسَهِّلَ علينا بفعلها فعل الفرض . وإذا كان ذلك كذلك ، لم يجب

١ التكليف : الكلف ، الأصل .

٢ للنفل : للقل ، الأصل .

ما قالوه .

وليرحمي أن يُبطلَ هذا الانفصالَ عليهم بأن يقولَ لهم : إنَّ مِنْ مَذْهَبِكُمْ إيجابُ اللُّطْفِ المُسَوَّلِ للواجبِ والمُقَرَّبِ [٢٠٣ب] منه ، كما يجبُ اللُّطْفُ لا بموجبه ؛ فإذا لم يوجبِ الثَّقَلُ ، أباحَهُمْ تركُهُ . وذلكَ إباحةٌ منه لِمَا يُبْعَدُ مِنْ فِعْلِ الواجبِ وَيُمنَعُ مِنْ تسهيلِهِ . وذلكَ اسْتِفْسَادٌ فِي التدبيرِ وَعُدُولٌ عَنِ الْأَصْلَحِ . وهذا واجبٌ على أوضاعِهِمْ .

وَيُمْكِنُ الْقَدَرِيَّةُ أَنْ تَقُولَ : إِنَّمَا تَعَبَّدَ بِفِعْلِ الثَّقَلِ وَلَمْ يَجْعَلْهُ فَرْضًا لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ جَعَلَهُ نَفْلًا هُوَ اللُّطْفُ فِي فِعْلِ الواجبِ الْعَقْلِيِّ أَوِ الْمُقَرَّبِ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ لَوْ أَوْجَبَهُ وَحَرَّمَ تَرْكَهُ ، لَمْ يَكُنْ لُطْفًا أَوْ كَانَ إِجَابَتُهُ مَفْسَدَةً وَمُبْعِدًا مِنْ فِعْلِ الواجبِ . وهذا أَقْسَرُ عَلَى قَوْلِكُمْ .

علة أخرى لهم عليهم

قالوا لهم : إذا كَانَ إِنَّمَا يوجبُ الْقَرْضَ الْمُعَيَّنَ لكونِهِ مصلحةً ولطفًا في فعلِ الواجبِ ، وَجَبَ عَلَيْهِ إيجابُ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثِ وَكُلِّ مُتَخَيَّرٍ فِيهِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ لكونِ جميعِهِ لطفًا .

وجوابُ هذا عِنْدَهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا خَيْرٌ بَيْنَ فِعْلِ أَيْ ذَلِكَ مِنْ<sup>١</sup> الْمَكْلَفِ لِعِلْمِهِ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُ سَادٌّ<sup>٢</sup> مَسْدُ الْآخِرِ فِي كونهِ مصلحةً ولطفًا . ولم يوجبِ الْجَمْعُ بَيْنَ ذَلِكَ إِلَّا لِعِلْمِهِ بِأَنَّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ مفسدةً وتثقيلاً للمحنةِ وَأَنَّ الْمَكْلَفَ ، إِنَّ جَمْعَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ ، لم يَفْعَلْ مِنْهُ شَيْئًا وَكَانَ لطفًا فِي فسادِهِ . ولا يَتَعَدُّ اتِّفَاقُ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَعْلُومِ ؛ فَيَبْطُلُ مَا قَالُوهُ .

ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ جَمِيعَ الْمُخَيَّرِ فِيهِ وَاجِبٌ مَفْرُوضٌ لِلْعِلْمِ بِمَتَعَلَّقِي الْمصلحةِ بِجميعِهِ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ ؛ فَإِذَا فُعِلَ الْوَاحِدُ مِنْهُ ، سَقَطَ قَرْضُ الْبَاقِي . وهذا قولٌ باطلٌ ، قد بَيَّنَّا وجوهَ فسادِهِ فِي كُتُبِنَا فِي أَصُولِ الْفَقْهِ بِمَا يُغْنِي النَّاضِرَ فِيهِ .

وأقْرَبُ مَا يُفْسِدُهُ أَنَّهُ قد خَيْرٌ بَيْنَ النُّطْقِ وَالسُّكُوتِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الدَّارِ مِنْ أَبْوَابٍ مُتَعَايِرَةٍ ، يَتَضَادُّ الْخُرُوجُ مِنْ أَتْنَيْنِ مِنْهَا ؛ فَإِنْ كَانَ جَمِيعُ الْمُخَيَّرِ فِيهِ وَاجِبًا ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قد أُوجِبَ عَلَى الْمَكْلَفِ الْمُحَالَ الْمُتَمَتِّعِ [١٢٠٤] مِنْ جَمْعِ الصِّدِّيقَيْنِ ؛ فَإِذَا فَعَلَ أَحَدَهُمَا ، سَقَطَ عَنْهُ الْآخَرُ . وهذا عِنْدَهُمْ هُوَ الظُّلْمُ بَعِيْنِهِ ؛ فَيَبْطُلُ مَا قَالُوهُ .

١ خَيْرٌ : خَيْرٌ ، الْأَصْلُ .

٢ مِنْ : مِنْهُ ، الْأَصْلُ .

٣ سَادٌّ : سَادًا ، الْأَصْلُ .

٤ جَمْعٌ : جَمِيعٌ ، الْأَصْلُ .

ويقال للبراهمة أيضًا : فيجب ، إذا علم أنَّ مصلحة العبد في إيلامه كهي في إنذاره وفي تحريكه كهي في تسكينه وفي تكفيفه كهي في تمثيقه وترقيقه وفي إدراكه للشيء كهي في إغمائه عنه سواء كان فعلُ الأصلح واجبًا عليه ، أن يفعل فيه الصِّدِّيق من الصِّحَّة والسقم والحركة والسُّكُون والجمع والتفريق والآلام واللذات ؛ فإن لم يجب ذلك ، إذا كان كلُّ شيء منه قائمًا مقام غيره ، وكان الجمع مُحالًا أو عُلِمَ أنَّ في الجمع بَيْنَ فَعْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ غَيْرِ مُتَضَادَّيْنِ مفسدةٌ وفي فَعْلٍ كُلٍّ وَاحِدٍ منهما مُنْفَرِدًا عن الآخر مصلحةٌ ، بَطَلَ بذلك ما قُلْتُم . ولا جواب عن ذلك .



## علة لهم أخرى

وقالوا للقائلين باللطف : لو كان إنما أُنْفِذَ الرسل وشرع العبادات للمصالح ، لوجب أن يُعْلِمَنَا أنها مصالح من جهة العقل ويدلّلنا على ذلك وعلى تعيينها وإعلامها لنا عقلاً عن مجيء الرسل والنظر في أعلامهم .

قالوا : ومتى قلّم أن ذلك لا يُعلم عقلاً ، أوجبتم تعجيزاً عن دلائلها عليه . وذلك مُحالٌ في صفته . وهذا أيضاً باطلٌ ، لأنّ الجواب عن هذا عندنا وعند القوم أنّ ذلك ممّا يصلح أن يُعلمَ بدليل العقل . ولو صحّ ، لحاز أن يُعْلِمَنَا عقلاً ، ولكان مُحِيزاً بَيّن أن يُعْلِمَنَا عقلاً ويبيّن أن يُرْسِلَ به رسولاً ، غير أنّه لا يصحّ علّم ذلك من جهة العقل . ولا يجب ، متى لم يكن قادراً على أن يدلّلنا عليه من جهة العقل ، عجزه عن ذلك ، لأنّ هذا ممّا لا يصحّ قيام دليل عليه ؛ فلا يجب بنفي القدرة على فعل المُحال التعجيز ؛ فبطل ما قالوه .

وأرادوا بصحة إعلامنا كون ذلك من جهة العقل صحةً اضطارّه لنا إلى العلم به ، فذلك صحيح ، غير أنّه ، إذا اضطّر إليه ، سقط التكليف ، ولأنّه قد يجوز عند القوم أن يكون [٢٠٤ب] إعلامنا لذلك بضرورة العقل ليس بلطف لنا في إيقاعه وفعل الواجبات ، وأنّه إذا دلّلنا عليه بالسَّمْع ، كان العلم الواقع لنا به خيراً وتَوْقِيفاً هو اللطف على نحو ما ادّعاه أصحاب الأصلح من أنّه كلّفنا فعل معرفته ولم يضطرّنا إليها لعلّيه بأنّه لطف ، إذا وقعت من فعلنا دون فعله على ما ذكرناه عنهم من قبل ؛ فزال ما قالوه .

ويقال للبرهمي أيضاً : فإذا صحّ أن يضطرّنا إلى معرفته ، تعالى ، والعلم بوجوب شكره ، فما وجب تكليفه لنا العلم بذلك بِأدلة العقل مع العلم بأنّ أكثر من كلّفه

ذلك يَكْفُرُ وَيَعْطِبُ ، وكان يجب أن يَضْطَرَّنَا إلى معرفته ويُرِيحَنَا به مِنْ نَصَبِ الأدلة والنظر فيها .

فإن قالوا : إنما فَعَلَ ذلك لِعَلِمِهِ بَأَنَّ المعرفة مِنْ عِلْمِهِ ليست بِلُطْفٍ لنا أو أَنَّهُ قد عَلِمَ أَنهَا لُطْفٌ مِنْ فِعْلِهِ وفعل لنا ، فَصَارَ لذلك مَخِيرًا بَيْنَ أَنْ يَضْطَرَّنَا وَيُبَيِّنَ أَنْ يَدُلَّنَا .

قِيلَ لَهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي جَوَازِ اضْطِرَارِهِ لنا للعلم بِكَوْنِ الصَّلَاةِ مُصْلِحَةً فِي فِعْلِ الواجبِ وجوازِ دلالتنا على ذلك بِالسَّمْعِ أو التَّخْيِيرِ بَيْنَهُمَا . ولا فَضْلُ فِي ذَلِكَ .

على أَنَّا قد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ ، متى عَلِمَ أَنَّ اضْطِرَارَهُ لنا إلى المعرفة نَابَتْ مَنَابِ اكْتِسَابِنَا لها بِدَقِيقِ النظرِ والكَدِّ للقلبِ ومع العلم بِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ كَلَّفَهَا يَكْفُرُ وَيَعْطِبُ ، وَجَبَ قُبْحُ تَكْلِيفِهِ لنا فِعْلَهَا وَكَوْنُهُ عَابِتًا بِذَلِكَ لِمَا أَوْضَحْنَاهُ مِنْ قَبْلُ ؛ فَبَطَلَ الرُّكُوبُ لِهَذَا .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : فَإِذَا صَحَّ أَنْ يُعْلِمَنَّا كَوْنَ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ مُصْلِحَةً مِنْ جِهَةِ الرُّسُلِ ، وَجَبَ أَنْ يَفْعَلَ .

وإن قُلْتُمْ : لا يَصِحُّ إِعْلَامُهُ لنا ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْخَيْرِ ، أَوْجَبْتُمْ تَعَجُّبَهُ لَا مُحَالَةَ . وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي صِفَتِهِ .

فإن قالوا : هو وإن قَدَّرَ على إِعْلَامِنَا ذَلِكَ بِالرَّسَالَةِ وَالْخَيْرِ ، فَيَقْبِضُ مِنْهُ هَذَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ نَصَبَ الْأَدِلَّةَ عَلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ مُصَالِحًا<sup>١</sup> .

قِيلَ لَهُمْ : هَذِهِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ ، لِأَنَّا قد بَيَّنَّا أَنَّهُ [٢٠٥] لا دَلِيلَ لَهُمْ فِي الْعَقْلِ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَزَالَ مَا قُلْتُمْ .

## علة أخرى لهم

قالوا : أَوَّلُ شَيْءٍ يُبْطِلُ نَبَوَّةَ الرِّسْلِ وَكَذِبَهُمْ عَلَى اللَّهِ ، تَعَالَى ، إِجَابُهُمْ مِنْ أَعْتِقَادِ نُبُوَّتِهِمْ وَتَصْدِيقِهِمْ وَتَعْظِيمِهِمْ مَا يُقَرُّونَ أَنَّهُ قَبِيحٌ وَمَحْظُورٌ فِي الْعَقْلِ قَبْلَ بَعْتِهِمْ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ أَنْ يُوجِبُوا عِنْدَ إِرْسَالِهِمُ الظُّلْمَ وَكَفَرَ النِّعْمَةَ وَالْكَذِبَ وَكُلَّ قَبِيحٍ ؛ فَإِذَا بَطَلَ هَذَا ، بَطَلَتِ الرِّسَالَةُ لِإِجَابِ مَوْجِبِهَا مَا هُوَ مُحْظُورٌ فِي الْعَقْلِ قَبْلَ بَعْتِهِ .

وهذا ظاهرُ السُّمُوطِ مِنْ أَعْتِلَالِهِمْ ، لِأَنَّهُ إِذَا قُبِحَ تَصْدِيقُهُمْ وَأَعْتِقَادُ نُبُوَّتِهِمْ قَبْلَ بَعْتِهِمْ ، لَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا رُسُلًا وَأَنْبِيَاءَ لِلَّهِ ، تَعَالَى ، وَأَعْتِقَادُ كَوْنِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ نَبِيًّا وَتَصْدِيقُ مَنْ لَيْسَ بِصَادِقٍ جَهْلٌ وَكَذِبٌ ، وَالْجَهْلُ عِنْدَكُمْ قَبِيحٌ فِي الْعَقْلِ ؛ فَإِذَا نُبِّئَ الرِّسُولُ وَنُبِّئَتْ ، صَارَ صَادِقًا وَكَانَ أَعْتِقَادُ نُبُوَّتِهِ وَالْإِخْبَارُ عَنْ صِدْقِهِ عِلْمًا وَصَدَقًا ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ قُبْحُ قُبْحِ الْعِلْمِ وَالصَّدَقِ وَمِنْ حَيْثُ وَجَبَ قُبْحُ الْكَذِبِ وَالْجَهْلِ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وهذا كما يَقْبُحُ فِي الْعَقْلِ الْإِخْبَارُ عَنْ كَوْنِ الْمُتَحَرِّكِ سَاكِتًا قَبْلَ سُكُونِهِ وَالْإِخْبَارُ عَنْ كَوْنِهِ كَذَلِكَ ، لِأَنَّ الْأَعْتِقَادَ لِذَلِكَ جَهْلٌ وَالْخَبَرَ عَنْهُ كَذِبٌ ؛ فَإِذَا سَكَتَ ، خَسُنَ الْأَعْتِقَادُ وَالْخَبَرُ عَنْهُ ، وَكَمَا يَقْبُحُ الْأَكْلُ وَالشَّرْبُ عِنْدَ الشَّبَعِ وَالرَّيِّ النَّامِئِينَ وَيَخْسُنُ وَيَجِبُ عِنْدَ الْجُوعِ وَالظَّمَا ، وَيَقْبُحُ التَّعَالُجُ بِكَرِّهِ الْأَدْوِيَةِ مَعَ الصَّحَةِ وَالْعَافِيَةِ وَيَجِبُ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَرَضِ وَالْحَاجَةِ ، وَلَمْ يَجِبْ قِيَاسًا عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَقْبُحَ الْعَقْلُ بَعْدَ حُسْنِهِ ، وَيَخْسُنَ الظُّلْمُ وَالْكَذِبُ وَكُفْرُ النِّعْمَةِ بَعْدَ قُبْحِهِ . وَهَذَا أَيْضًا وَاضِحٌ فِي إِبْطَالِ مَا قَالُوهُ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : أَفَلَيْسَ قَدْ قُبِحَ عِنْدَكُمْ تَكْذِيبُ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ فِي الْعَقْلِ قَبْلَ دَعْوَةِ النُّبُوَّةِ وَقُبْحُ أَعْتِقَادِ كَوْنِهِ كَاذِبًا فِي خَبَرٍ ، لَمْ يَكُنْ مِنْهُ ، وَأَمْرٍ ، لَمْ يَدَّعِهِ ؟

فإذا قالوا : أجل . ولا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ عَلَى أَوْضَاعِهِمْ .

قيل لهم : فهل وَجِبَ لِأَجْلِ ذَلِكَ أَنْ يَقْبُحَ [٢٠٥ب] تَكْذِيبُهُ وَاعْتِقَادُ كَوْنِهِ كَاذِبًا عِنْدَ دَعْوَاهُ النُّبُوَّةَ ؟

فإذا قالوا : لا ، بَطَلَ قَوْلُهُمْ ، وَالْأَفْقَدُ لِرَبِّهِمْ أَنْ يَصِيرَ الْقَبِيحُ مِنْ تَكْذِيبِهِ قَبْلَ دَعْوَى الرِّسَالَةِ حَسَنًا وَاجِبًا عِنْدَ ادِّعَائِهِ . وَلَا مَخْرَجَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ .

## علة أخرى

وقالوا أيضًا للقائلين بالمصلحة : لو وَجَبَت البعثة لتعريف المصالح ، لَوَجَبَ<sup>١</sup> ، متى اتَّفَقَ في المعلوم أنَّ المكلف لا يصلح ، وإنَّ كَانَ واحدًا إِلَّا بَأَن يُبْعَثَ أَلْفَ نَبِيٍّ أو مائة ، أَن يُبْعَثَ الكلُّ إليه وَأَن يُظْهَرَ عليهم المعجزات . وهذا يوجب إبطال الآياتِ والنُّبُوءَةِ ، لأنَّه يجعلُ المعجزاتِ الظاهرةَ على أيديهم كثيرةً معتادةً ، غَيْرَ جاريةٍ ولا ناقضةٍ لعادةٍ ، وما هذِهِ سبيلُهُ لا يَكُونُ معجزًا ؛ فَبَطَلَ ، زعموا ، قولُ أصحابِ الأصلِ .

وهذا باطلٌ مِنْ وُجُوهٍ . أوَّلُها أَنَّا نَحْنُ لا نوجبُ الإرسالَ على الله ، وإنَّما نُحَسِّنُهُ ، ولا نوجبُهُ ونُحَسِّنُهُ ، لو أَوْجَبْنَاهُ لكونِهِ لطفًا وأستصلاحًا ؛ فَبَطَلَ ما قالَهُ .

والوجهُ الآخرُ<sup>٢</sup> أَنَّهُ يجوزُ ، إذا اتَّفَقَ ذلكُ في المعلوم ، أَن يَأْمَرَ جميعَ الرسلِ بدَعْوَى النبوةِ<sup>٣</sup> ، يرسلُهُم في قَوَرٍ واحدٍ ويجعلُ علمَ جميعِهِم علمًا واحدًا أو أعلامًا يسيرةً ، ولا تخرجُ في الكثرةِ إلى حَدٍّ ، تصيرُ معتادةً . وذلكَ يَبْطُلُ ما قالوه .

وجوابُ القائلين بالأصلحِ أَنَّهُ ، إِن اتَّفَقَ هذا في المعلوم ، فلا تجبُ هذِهِ الرسالةُ وصارَ ذلكَ المُكَلَّفُ أو طبقةُ المُكَلَّفِينَ بمثابةً مَنْ لا لُطْفَ له لِقُبْحِ هذِهِ الرسالةِ عِنْدَهُم وبمِثَابَةِ مَنْ المعلومُ مِنْ حالِهِ أَنَّ اللطفَ له في فِعْلِ القديمِ ، سبحانه ، الكذبُ في بعضِ أخبارِهِ أو ظلمُ بعضِ عبادِهِ أو فعلُ بعضِ القبائحِ . وَمَنْ هذا لُطْفُهُ ، فهو بمثابةً مَنْ لا لُطْفَ له .

١ لوجب : يوجب ، الأصل .

٢ الآخر : - ، الأصل .

٣ النبوة : الدعوة ، الأصل .

٤ طبقة : الطبقة ، الأصل .

وكذلك حال مَنْ لُطِّفَ إرسالُ مائة ألفِ نبيٍّ واحدًا بعدَ واحدٍ ، مُتَّصِلًا مَعَ الأوقاتِ والساعاتِ ، لأنَّ ذلكَ يوجبُ إيصَالَ ظهورِ المعجزاتِ ، فيجبُ قُبْحُ هذا اللطْفِ ، لأنَّهُ يُوَدِّي إلى إبطالِ الرسالةِ والقدحِ [٢٠٦] في المعجزاتِ وسدِّ طريقِ الاستصلاحِ بالإرسالِ إلى مَنْ يعلمُ أنَّ الرسالةَ لُطِّفَتْ له . وذلكَ باطلٌ .

ولا يَمْنَعُ أيضًا أن يُرْسَلَ إليه مائة ألفٍ ويقول للأوَّل منهم : خَيَّرِ المُكَلَّفَ أَنْ كُلَّ مَدْعٍ النَّبُوءَةِ والرسالةِ إليه ، فإنَّه صادقٌ ومُرْسَلٌ مِنْ قِبَلِي ، فلا يَخْتَلِجُ كُلُّ رَسولٍ منهم إلى عِلْمٍ مَحْدَدٍ لتوقيفِ النبيِّ الأوَّلِ على صدقِهِ . وإذا أَمَرَ بِذلكَ ، صَرَفَ دَوَاعِي كُلِّ كَذَّابٍ بِضُرُوبِ الصَّوَارِفِ عن دَعْوَى الرسالةِ إلى ذلكَ المُكَلَّفِ . وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ ، بَطُلَ اعتِلالُهُم .

وقد يُمكنُ أن يُردَّ على هذا بأنَّ يقالَ : يجوزُ أن يكونَ في المعلومِ أنَّ المُكَلَّفَ لا يُؤْمِنُ وَيَصْلُحُ بدعوةِ أنبياءِ بخيرِ نبيٍّ عن صِدْقِهِم ، بل لا يُؤْمِنُ إِلَّا بدعوةِ رُسُلٍ ، تَظْهَرُ عليهم الآياتُ ، ولا يُؤْمِنُ وَيَصْلُحُ بدعوةِ أنبياءِ بخيرِ نبيٍّ عن صِدْقِهِم . وذلكَ يوجبُ ظُهورَ الآياتِ .

وأن يقالَ أيضًا : يجوزُ أن يكونَ اللُّطْفُ لذلكَ المُكَلَّفِ في المعلومِ أن يُرْسَلَ إليه أَلْفُ نبيٍّ أو مائة ألفٍ بأعلامٍ مختلفةٍ ، ولا يكونُ اللطْفُ له أن يُوقِعُوا دَعْوَى النَّبُوءَةِ في قَورٍ واحدٍ وأن يَظْهَرَ عليهم عِلْمٌ واحدٌ ؛ فيجبُ الاعتمادُ مِنْ مذهبنا على ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ قولِهِمْ أنَّ مَنْ هذا المعلومِ مِنْ حالِهِ ، فلا لُطْفٌ له .

ويقالُ للبراهمةِ أيضًا : إنَّ اعتِلالَهُم هذا إنما يُبْطِلُ بَعْضَ البعْثَةِ والرسالةِ التي هذا

١ الجزء الثاني والعشرون : كتابة في أعلى الهامش ، الأصل .

٢ مدَّعَى ، الأصل .

٣ يرد : يراد ، الأصل .

٤ يوجب : + يكون ، الأصل .

هو المعلوم من حالها ؛ فما الذي يُبطل إرسال الرسول الواحد إلى من يعلم أن إرسال الواحد إليه لطف ومصلحة له ؟ وأنتم تنقون جميع البعثة وتبطلون كل الرسالة ؛ فلا يجدون لذلك مدفعا .

فَعَلِمَ أَنَّ دَلِيلَكُمْ هَذَا لَا يَقْدَحُ فِي كُلِّ بَعْثَةٍ ، وَإِنْ قَدَحَ فِي بَعْضِهَا عَلَى دَعْوَاهُمْ .  
وَسَقَطَ مَا قَالُوهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

## علة لهم أخرى مع القائلين باللطف

قالوا : لو كَانَ جَهَنُّ حُسْنِ إِرْسَالِ الرِّسَالِ وَوَجُوبُهُ كَوْنُهُمْ مُعْرِضِينَ بِعِلْمِ الْمَصَالِحِ [٢٠٦ب] وَالْعِبَادَاتِ ، لَوَجِبَ ، إِذَا عَلِمَ ، سُبْحَانَهُ ، أَنَّ مَصْلَحَةَ الْمُكَلَّفِ لَا تَخْصُلُ وَتَبَيَّنَ إِلَّا بِبَعْنَةِ فَاسِقٍ أَوْ كَافِرٍ فَاجِرٍ إِلَيْهِ بِتَعْرِيفِ ذَلِكَ ، أَنَّ يُرْسَلَ الْكَافِرُ الْفَاجِرُ ، وَإِلَّا وَجِبَ إِخْلَاءُ الْمُكَلَّفِ لِلْعَقَلِيَّاتِ مِنَ اللَّطْفِ . وَذَلِكَ قَبِيحٌ عِنْدَكُمْ .

يَقَالُ لَهُمْ : أَمَّا نَحْنُ ، فَلَا نُحِيلُ فِي الْعَقْلِ بَعْنَةَ فَاسِقٍ وَمَنْ قَدْ عَظُمَ اسْتِحْقَاقُهُ لِلْعِقَابِ إِلَى الْخَدِّ الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّ مَنِ اسْتَحَقَّهُ كَافِرٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَنْفِيذُ الْبَعْضِ مِنَ الطَّاعَةِ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَبِيحٍ مِنْ فِعْلِهِ . وَإِنْ مَنَعْنَا ذَلِكَ ، فَإِنَّمَا نَمْنَعُهُ بِالسَّمْعِ أَوْ الْإِجْمَاعِ ؛ فَرَأَى مَا قُلْتُمْ .

وَأَمَّا الْقَدَرِيَّةُ ، فَإِنَّهَا تُجِيبُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَا يَحْسُنُ تَكْلِيفُهُ ، لِأَنَّهُ ، إِنْ كُتِّفَ ، وَجِبَ فَعَلُ اللَّطْفِ لَهُ بِإِرْسَالِ الْكَافِرِ الْفَاجِرِ . وَذَلِكَ قَبِيحٌ وَأَسْتَفْسَادٌ لغيرِهِ . وَإِنْ لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ ، وَهُوَ لَطْفُهُ ، غَرِيَ التَّكْلِيفُ مِنْ فِعْلِ اللَّطْفِ . وَذَلِكَ مُحَالٌ عِنْدَهُمْ وَظَلَمٌ وَبُخْلٌ مَعَ التَّكْلِيفِ ؛ فَرَأَى مَا قُلْتُمْ .

وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ أَيْضًا إِنَّمَا تُبْطَلُ بَعْضُ الْبَعْنَةِ دُونَ بَعْضٍ . وَالْبِرَاهِمَةُ تُبْطَلُ إِرْسَالُ الْكَافِرِ وَالْمُؤْمِنِ وَالْقَدْلِ وَالْفَاسِقِ ؛ فَبَطُلَ مَا قَالُوهُ .

وَيَقَالُ لَهُمْ أَيْضًا : فَمَثَلُ هَذَا لَا يَزِمُ لَكُمْ ، إِذَا عَلِمَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، أَنَّ لَطْفَ الْمُكَلَّفِ لِلْعَقَلِيَّاتِ أَنْ يَنْصِبَ لَهُ دَلِيلًا ، فِيهِ مَضَرَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ وَأَسْتَفْسَادٌ بِفَعْلِهِ لِبَعْضِ الْمُكَلَّفِينَ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَنْ يَنْصِبَ لَهُ هَذَا الدَّلِيلَ ، فَيَكُونُ مُسْتَفْسَدًا بِهِ لغيرِهِ وَفَاعِلًا لِلْقَبِيحِ وَسُوءِ النَّظَرِ ، أَوْ عَلَى الْمُكَلَّفِ مِنْ فِعْلِ مَا هُوَ لَطْفٌ لَهُ ، وَذَلِكَ قَبِيحٌ . وَلَا مَخْلَصَ لَهُمْ مِنْ هَذَا .

فَإِنْ قَالُوا : أَرَادَ لَهُ الْعَقْلُ ، لَا يَتَغَيَّرُ وَلَا يَنْخَصِرُ ، فَيَجِبُ ، إِذَا عَلِمَ ذَلِكَ مِنْ حَالِ



دليل ، فيه آستفساد ، أن يَنْصِبَ غيره .

يقال لهم : قد يَتَغَيَّرُ الدليل ، فلا يَصِحُّ أن يَنْتُوبَ مَنَابَهُ في الدلالة على متعلقه غيره ويكون فيه مفسدة ؛ فيلزم ما قُلْنَاهُ وَبَطَلَتْ دَعَوَاكُمْ نَفْيَ الحصرِ عَنِ الأدلَّةِ .

ثم يقال لهم : [١٢٠٧] لو سُلِّمَ لكم انتفاء الحصرِ عن الأدلَّةِ ، لَوَجِبَ أن يكونَ علمُ المُكَلَّفِ بغيرِ كلِّ دليلٍ والنظرُ فيه دُونَ غيره مُتَعَيِّنِينَ ، وقد يُعْلَمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ إِلَّا في ذَلِكَ الدليلِ وَلَا يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ العِلْمِ إِلَّا العِلْمُ بِهِ دُونَ غيره وَإِلَّا النظرُ فيه دُونَ ما عداهُ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، كَانَ ما قُلْبْنَاهُ عَلَيْكُمْ واجِبًا . لَا مَخْرَجَ لَكُمْ مِنْهُ .

## شبهة لهم أخرى مع أصحاب اللطف

وقالوا لهم أيضًا : إذا أَوْجَبْتُمْ بعثة الرسل لتعريف المُكَلَّفِ المَصَالِحَ ، وَجَبَ لا محالة على النبي أن يَقْطَعَ على أَنَّهُ سَيَبْقَى حيًّا كاملاً على صفة المُكَلِّفِينَ إلى حين تبليغ ما حُمِّلَ ، لأنَّه إن لم يَقْطَعْ على ذلك وَجُوزَ آخِرَتُهُ أو سَلَبَ عقله وآلِهٖ<sup>١</sup> دُونَ ذلك ، جُوزَ مَنَعَ المُكَلِّفِينَ اللطف . وذلك قبيح .

وهذا يوجب أَنَّهُ لا سبيل له إلى استصلاح الرُّسُلِ إليه إِلَّا بِاستفسادِ الرسول ، وذلك أَنَّهُ ، إذا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَبْقَى لا محالة إلى حين الأداء ، أَغْرَاهُ ذلك بِفِعْلِ المعاصي ، كما أَنَّهُ ، لو عَرَفَ الصغائرَ وغيره ، لكانَ ذلك إغراءً بفعلها . ولو عَرَفَ غُفْرانَ الكبائرِ ، لصارَ ذلك إغراءً بها ؛ فوجبَ لذلك قُبْحُ البعثة .

فيقالُ لهم : ما قُلْتُمُوهُ باطِلٌ مِنْ وُجُوهِ . أولُها أَننا لا نُقَبِّحُ العلمَ ببعثة الرسول وتعريف الصغائرِ وغفرانِ الكبائرِ . كلُّ هذا مِنْ قولِ القدريةِ عِنْدنا باطِلٌ بما قَدَّمناه مِنْ قَبْلُ ، وكلامُكم زائِلٌ عَنَّا . وقد أَفْسَدْنَا كُلَّ شَيْءٍ لَكُمْ وإِخوانكم القدريةِ في تَقْيِيحِ العقلِ وتحسينِهِ وإِيجابِ شيءٍ على الله وقبحِ فعلٍ منه ؛ فزالَ ما قُلْتُمْ .

ثمَّ يقالُ لهم : فيجبُ على هذا الأصلِ إحالةُ تَكْلِيفِ كُلِّ عاقلٍ إِيقاعَ فعلٍ في المستقبلِ بِشَرْطِ أن يَبْقَى بلا تَكْلِيفٍ<sup>٢</sup> رَدِّ الوديعَةِ على صاحبِها ، إن بَقِيَ ، وقضاء ما عليه مِنَ الدَّيْنِ ، إن بَقِيَ ، وفِعْلِ التَّوْحِيدِ والإيمانِ باللهِ ، تعالى ، ووصْفِهِ بصفاته [٢٠٧ب] ودعاءِ الناسِ إليه في المستقبلِ ، إن بَقِيَ ، وإِنَّمَا يَجِبُ ، لأنَّ ذلكَ يوجبُ قُطْعَهُ على أَنَّهُ يَبْقَى ، لأنَّه لم يَكْلَفْ إِلَّا فِعْلَ مصلحةٍ ، ولا يجوزُ أن يَقْطَعَ

١ وآلته : واليه ، الأصل .

٢ تكليف : بكلف ، الأصل .

٣ إن : وان ، الأصل .

عنها ؛ فإن مرؤا على ذلك ، هم والقدريه ، فقد طرؤوا القياس ، وفيه الخروج عن إجماع الأمة على ما قد بينأه في أصول الفقه . وإن أبؤا ذلك وقالوا : إن المكلّف مأمور بإيقاع الواجبات عليه في عقله في المستقبل بشريطه إن بقي .

قيل لهم : فحؤزؤا تكليف النبي البلاغ إلى من يرسل إليه بشريطه إن بقي ، فلا يقطع على بقائه .

فإن قالوا : في تعليقي تكليفه بهذا الشرط تجويره لاختراجه قبل الأداء ، وذلك يوجب اعتقاد تجوير منع اللطف والمصلحة .

قيل : وفي تجوير النبي وكل مكلّف للعقليات فعل ما يجب في عقله في المستقبل بشريطه إن بقي تجويره لمنع اللطف والاستفساد بذلك . ولا جواب عن هذا .

وإن قال منهم : إنما جاز تكليف الرسول وكل عاقل لإيقاع الواجبات في المستقبل بشريطه إن بقي لتجويره أن لا يكون مكلّفا ، إن لم يبق ، وأن لا يكون الصلاح تكليفه لذلك ، وإن علم أن شرائط التكليف ، إن حصلت له في المستقبل وبقي ، فلا بد من تكليفه . وليس كذلك سبيل الرسالة ، لأنه ، إذا أرسل بالبلاغ عن الله ، سبحانه ، فقد علم أن البعثة بإرساله تعريف المكلّف مصالحه وعبادته ، وأنه ، إن منع من التأديبه إليه ، كان ممنوعا من اللطف فيما وجب عليه عقلا . وذلك محال .

يقال لهم : هذا باطل من وجهين . أحدهما أن يجب أيضا أن يحؤز الرسول أن يكون تبليغه الآية من مصالحهم إن بقي ووجدت شرائط تكليف بلاغه ، ويحؤز أن لا يكلّفوا ما يؤدبه إليهم ، ولا يكون ذلك من مصالحهم ، إن لم توجد شرائط تكليفه البلاغ . ولا فصل في ذلك .

وَالْوَحْهُ الْآخِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ [٢٠٨] عَلَى الرُّسُولِ ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِنْ جَوَزَ آخِرَتُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ وَزَوَالَ شَرَائِطِ تَكْلِيفِهِ الْأَدَاءَ إِلَيْهِمْ ، الْقَطْعُ عَلَى مَنْعِهِمُ اللَّطْفَ ، فَلَمْ يَجُوزْ آخِرَتُهُ وَمَنْعُهُ مِنَ الْبَلَاغِ بَعْضُ الْمَوَانِعِ ، وَأَنْ يَنْعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ غَيْرُهُ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَبْلِيغِهِمْ وَتَعْرِيفِهِمْ ذَلِكَ . وَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمُبَلِّغُ دُونَ غَيْرِهِ ، لَمْ يَحْصُلِ اللَّطْفُ ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِلَاغُهُ وَبِلَاغُ غَيْرِهِ سَيَّانٍ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، لَمْ يَجِبِ الْقَطْعُ عَلَى بَقَائِهِ . وَلَمْ يَجِبْ بِتَجْوِيزِ آخِرَتِهِمْ وَجُوبِ مَنْعِهِمُ اللَّطْفَ ؛ فَبَطُلَ مَا ظَنُّوهُ .

فَإِنْ قَالُوا : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَعْلَمَ الرُّسُولُ وَيَقْطَعَ أَنَّهُ مُحْتَمَلٌ لِلرَّسَالَةِ .

قِيلَ لَهُ : هَذَا بَاطِلٌ ، بَلْ هُوَ يَعْلَمُ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يَبْقَى ، لِيُبَلِّغَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَيُقَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ ؛ فَسَقَطَ مَا قُلْتُمْ .

وَإِنْ قَالُوا : يَجِبُ أَنْ لَا يَجُوزَ مَنْعُهُ وَآخِرَتُهُ دُونَ الْأَدَاءِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَقِيلٌ وَأُزِيلَ لِأَنْ يُبَلِّغَ ؛ فَإِذَا جُوزَ أَنْ لَا يُبَلِّغَ ، جُوزَ أَنْ لَا يُرْسَلَ .

يَقَالُ لَهُمْ : هَذَا بَاطِلٌ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ قَدْ كُفِّلَ الْبَلَاغَ بِشَرِيطَةِ بَقَائِهِ وَتِمَامِ شَرَائِطِ تَكْلِيفِهِ الْأَدَاءَ .

فَأَمَّا أَنْ يَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ كُفِّلَ الْبَلَاغَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَتَعَدَّى شَرِيطَ ، فَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ فَزَالَ مَا تَوَهَّمْتُمْ .

وَأَكْثَرُ الْقَدَرِيَّةِ يُؤَافِقُ مَنْ قَالَ مِنَ الْبَرَاهِمَةِ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَ أَحَدٌ إِيقَاعَ الْأَفْعَالِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِشَرِيطَ ؛ فَهَذَا الْجَوَابُ بَاطِلٌ عَلَى أَصُولِهِمْ .

وَمَنْ لَمْ يُجِبْ مِنْهُمْ بِهَذَا الْجَوَابِ يَقُولُ : إِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عِلْمُ النَّبِيِّ ، عَلَيْهِ

السلام ، بأنه يبقى أغزى له بفعل المعاصي من وجوه . أحدها إنه يجوز أن يعلم الله ، تعالى ، من حاله أنه ، إذا علم ذلك ، استزاد طاعة وأجتهاداً ، وإنما يكون ذلك إغراء لمن يعلم من حاله أنه ، إذا علم ذلك ، ركب الذنوب ، أن يعلم الله أكثر [٢٠٨ب] المكلفين من الرعية أنهم يتفقهون ، إذا علم من حالهم أن علمهم بذلك لطفت لهم في الازدياد من الطاعة أو أن ذلك لا يعرفه بعضه ، وإن لم يزد به طاعة ، ولأنكثهم الخروج من ذلك . وهم يُفَرِّقُونَ في هذا بين النبي والأمة . ولو ركبوه ، لَمَرُّوا على القياس . وبطلان تعلُّق البراهمة بذلك .

وقالوا أيضاً : لا يجب أن يكون علم النبي بأنه يبقى مغرباً له بفعل المعصية والاتكال على التوبة ، لأنه يجوز أن لا يفعل التوبة ، وإن ركب الذنب .

وهذا أيضاً يوجب عليكم تبقية كلِّ مكلف وإعلامه بذلك . وإن لم يكن إغراء له بالمعصية لتجويزه أن يركبها ولا يفعل التوبة وهم لا يجعلون هذا التجويز في غير النبي ، منع للإغراء ؛ فكذا ذلك يجب أن يكون تجويز النبي لترك التوبة . ولا مخرج من ذلك .

## علة لهم أخرى

قالوا : وأخذ ما يدُلُّ على إبطال الرسالة أَنَّ فيها مُحَابَاةً وتفضيلًا لأَخَدِ الْمُسْلِمِينَ على صَاحِبِهِ . وذلك محالٌّ في صِفَتِهِ ، لأنَّ الرسولَ مِنْ جنسِ الْمُؤْتَلِّإِ إليه ؛ فإذا أَمَرَ بتَعْظِيمِهِ وإِجْلَالِهِ والانتِقَادِ له ، كان مُفَضِّلًا لبعضِ الجنسِ<sup>١</sup> على بعضٍ . وهذا مُحَابَاةٌ مِنْهُ وفِعْلٌ ما يَفْعَلُ .

فيقال لهم : ما الذي عَنَيْتُمْ بِذِكْرِ الْمُحَابَاةِ ؟ أَعَنَيْتُمْ بِهِ ، إِذَا بَعَثَ الرسولَ وَمَنَعَ مِنْ إِرْسَالِ غَيْرِهِ ، كان ظالِمًا لِدَالِكَ الْغَيْرِ وَمَانِعًا لَهُ مِنَ التَّبَوُّؤِ ما يَسْتَحِقُّهُ ؟ أَمْ عَنَيْتَ أَنَّهُ مُتَّفَضِّلٌ<sup>٢</sup> بِالْإِرْسَالِ على النَّبِيِّ وَغَيْرِ مُتَّفَضِّلٍ<sup>٣</sup> بِهِ على غَيْرِهِ ؟

فإن قالوا : عَنَيْنَا بِذَلِكَ أَنَّهُ مَنَعَ غَيْرَ الرسولِ ما وَجِبَ عَلَيْهِ مِنَ الرسالةِ .

قيلَ لهم : قُلْتُمْ ، وقد بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّ الرسالةَ غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ عَلَيْهِ ، سُبْحَانَهُ ، لا للرسول ولا للرعيَّةِ ، وَإِنَّمَا هِيَ تَفَضُّلٌ مِنْهُ .

وإن قالوا : عَنَيْنَا أَنَّهُ يَتَّفَضَّلُ بِذَلِكَ على الرسولِ وَمَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ التَّفَضُّلِ الرعيَّةَ .

قيلَ لهم ، إن لم يَغْنُوا بِالْمُحَابَاةِ إِلَّا أَخْتِصَاصَهُ [١٢٠٩] بِالتَّفَضُّلِ على بعضِ خَلْقِهِ : فما أَنْكَرْتُمْ مِنْ حُسْنِ هَذِهِ الْمُحَابَاةِ ؟ وَإِنْ لم يَجُزْ إِطْلَاقُ أَسْمِ الْمُحَابَاةِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ يَتَوَكَّهُمْ بَعْضُ الْجُهَالِ أَنَّهُا مَنَعَ لِمَسَاوَاةٍ وَاجِبَةٍ . وَذَلِكَ باطلٌ . ولا وَجْهٌ بِالْعِبَارَاتِ .

١ إليه : - ، الأصل .

٢ الجنس : الحس ، الأصل .

٣ متفضل : منفصل ، الأصل .

٤ متفضل : منفصل ، الأصل .

ويقال لهم : ما يفصل<sup>١</sup> آمن قال : إن الرسالة مُسْتَحَقَّةٌ للرسول بطاعته وليست بتفضيل وإنه لا يجب إرسال غيره ، إذا لم يكن له من العمل ما يستحق به ذلك .  
وهذا الجواب عندنا غير مرضي ولا صحيح وستنكلم عليه من بعد هذا ، إن شاء الله ، عز وجل .

ويقال لهم : إذا كان الإرسال عند كثير ممن خالفكم إنما يجب لكونه لطفًا ، ويصح أن يعلم ، تعالى ، أن إرسال رجل بعينه هو اللطف دون إرسال غيره ، لم يجب بإرساله المحاباة ، لأنه ليس القصد بذلك إلا مصلحة الغير . ولو كانت تفضيلًا ، لحسن ذلك منه ، كما يحسن من أخذنا تفضيل أحد عبدي وأمتي بما لا يحب<sup>٢</sup> به الآخر . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل ما قالوه .

وأستدل بعضهم على إبطال البعثة بأن الرسول يجب أن يكون من جنس المرسل . وذلك مستحيل في صفة . وهذا باطل غير واجب . ولو وجب ما قالوه ، لاستحال أن يوجد شيئًا يفرضه ويتعبد به عقلاً ، لأن الأمر من جنس المأمور والمحتاج من جنس المحتج عليه والدال من جنس المدلول ؛ فإن لم يجب ذلك ، لم يجب ما قالوه .

وأستدلوا أيضًا على إبطال الرسالة بأن مدعيها يزعم أنها لا تثبت له إلا بشهادة ويفعل ، يستحيل وقوعه من نحو إحياء ميت وكلام ذئب وقلبي بحر وإبراء أكفمه وخلق ناقة من صخرة وأمثال هذا مما يمتنع ويستحيل وقوعه .

١ يفصل : فصلوا ، الأصل .

٢ لكونه : لكونها ، الأصل .

٣ يحبوا : يحبوا ، الأصل .

٤ يجب : يجد ، الأصل .

فيقال لهم : ما الذي عَنَيْتُمْ به باستحالة ذلك ؟ أَعَنَيْتُمْ استحالة وامتناعه في قدرة الله ، تعالى ، أم عَنَيْتُمْ باستحالته في العادة ؟ فإن قالوا : أَرَدْنَا [٢٠٩ب] إحالته في القدرة ، كفروا بذلك وفارقوا دينهم . وليس ذلك من قول مُخْصِلٍ منهم . ومن أَحَالَ ذلك في القدرة ، دَلَّلْنَاهُ على صِحَّتِهِ بما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ .

على أَنَّ هذا قولٌ يُحِيلُ إحياء النُّطْفَةِ وأختراع الأجسام ووجود إنسانٍ لا مِنْ نطفَةٍ ودجاجةٍ لا مِنْ بيضةٍ وحادثٍ لا حادثٌ قَبْلَهُ ، لأنَّ ذلك أَجْمَعٌ مِمَّا لم يُوجَدْ ويُعْقَلُ في الشاهدِ . وهذا تعطيلٌ ولُحُوقٌ بالدُّهْرِ .

وإن قالوا : عَنَيْتُمَا أَنَّ ذلكَ غَيْرُ جائِزٍ في العادة .

قيل لهم : كذا يجبُ أن يكونَ العَجْزُ ، لأنَّ مِنْ حَقِّهِ وأخذَ شروطِهِ كونهَ خَارِجًا للعادةِ على ما بُنِيََتْ مِنْ بَعْدُ ؛ فَبَطَلَ ما قالُوهُ .



## علة لهم أخرى

وَأَسْتَدِلُّوْا أَيْضًا عَلَى إِبْطَالِ الْبَعْثَةِ بِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْنَى بِالْعَقْلِ عَنْهَا مِنْ حَيْثُ حَسَنَ فِيهِ الْحَسَنَ وَقَبَّحَ الْقَبِيحَ وَجَعَلَهُ طَرِيقًا إِلَى مَعْرِفَةِ الْمَصَالِحِ وَكَلَّمَ مَا يَحْتَاجُ الْعَاقِلُ مِنْ أَجْتِلَابِ نَفْعٍ وَدَفْعِ ضَرَرٍ ؛ فَالرَّسُولُ ، إِنْ جَاءَ بِمَا فِيهِ ، كَانَ مُغْنِيًا عَنْ مَحِيئِهِ ؛ وَإِنْ جَاءَ بِخِلَافِهِ ، وَجَبَ تَكْذِيبُهُ وَرُدُّ خَبَرِهِ .

وهذا باطلٌ مِنْ أَعْتِلَالِهِمْ بِوُجُوهِ . أَحَدُهَا أَنَّهُ قَدْ أَحَالَ مَنْ قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ وَاتَّبَاعِيهَا إِرْسَالَهُ بِمَا فِي الْعَقْلِ وَالِدَعَاءِ إِلَيْهِ وَالتَّأَكِيدِ لَهُ فَقَطْ ، وَزَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ قَبِيحٌ وَعَبَثٌ ، لَا وَجْهَ لَهُ ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ ، وَإِنَّمَا يُبْعَثُ لِتَعْرِيفِ الْمَصَالِحِ وَالْعِبَادَاتِ الَّتِي لَا تُعْرَفُ بِالْعَقْلِ .

وَلَيْسَ ذَلِكَ إِرْسَالًا بِمَا يُنَاقِضُ مَا فِي الْعَقْلِ ، لِأَنَّ الْعَقْلَ يُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ التَّعَبُّدُ بِذَلِكَ لَطْفًا دَاعِيًا إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ وَتَجَنُّبِ الْقَبِيحِ ؛ فَإِذَا بُعِثَ لَهُ ، فَإِنَّمَا جَاءَ بَعْضُ مُجَوِّزَاتِ الْعَقْلِ ؛ فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ .

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَجَوِّزُ إِرْسَالَهُ بِنَفْسِهِ مَا فِي الْعَقْلِ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ عِنْدَ دَعَائِهِ إِلَيْهِ وَتَنْبِيهِهِ عَلَيْهِ أَقْرَبُ إِلَى فِعْلِ [٢١٠أ] الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ أَوْ أَنَّهُ مُسَهِّلٌ لِفِعْلِهِ عَلَى مَا قَدْ ذَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ ؛ فَرَأَى مَا قَالُوهُ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ أَنَّ مَا بِالْعَالَمِ إِلَيْهِ أَشَدَّ حَاجَةً مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَغْذِيَةِ وَالْأَشْرِيَةِ وَالْأَدْوِيَةِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السُّمُومِ الْقَاتِلَةِ لَا يَدْرِكُهُ الْعَقْلَاءُ بِضُرُورَةِ الْعَقْلِ وَلَا بِدَلِيلِهِ وَلَا يُدْرِكُ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوَاسِرِ ، وَهَمَّ إِنَّمَا خَلَقُوا فِي الْعَالَمِ وَهَجَمُوا عَلَيْهِ بَقْتَةً ، لَا يَعْرِفُونَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا وَبِهِمْ حَاجَةٌ إِلَى الْأَغْذِيَةِ وَتَوَقِّيِ السُّمُومِ الْقَاتِلَةِ ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ رَسُولٍ ،

١ وجعله : وجعلها ، الأصل .

٢ إرسالا : ارسال ، الأصل .

يُوقَفُ على ذلك .

ولهذا قال كثيرٌ مِنَ الناسِ : إِنَّ معرفةَ الأدويةِ والعِلاجاتِ وخَوَاصِّ الحشائشِ والعقاقيرِ إِنَّمَا عُلِّمَ في الأشياءِ بِمُصَوِّصِ الرُّسُلِ وتوقيفِهِم عن الله ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَإِنْ دَخَلَ في ذلكَ بَعْدَ التوقيفِ ضَرْبٌ مِنَ القياسِ على المنصوصِ عليه ؛ فَبَطَلَ الاستغناء بالعقلِ في كُلِّ ما يُحْتَاجُ إليه مِنْ مصالحِ الدنيا ثُمَّ الدِّينِ .

وليسَ يُمكنُ أن يقالَ : إِنَّ الفرقَ بَيْنَ هَذِهِ الخواصِّ إِنَّمَا أُدْرِكَ بِالتَّجَرُّبِ والامتحانِ على أجسامِ الناسِ حَتَّى هَلَكَ وتَلَفَ أَكْثَرُهُمْ ، لِأَنَّ إطلاَقَهُمْ في ذلكَ وإِخْوَاجَهُمْ إليه مع القدرة على توقيفِهِم على ذلكَ عبثٌ وسوءُ نظيرٍ وبمعنى الظلمِ عِنْدَهُمْ . وهم يُنْكِرُونَ ذَبْحَ الحيوانِ وإتلافَهُ ومجيءَ الرسولِ به لِقَبْحِهِ ؛ فيجبُ قُبْحُ تركِهِم والامتحانِ مع القدرة على توقيفِهِم .

ولا يَمْكنُهُم أَيْضًا أن يقولوا : إِنَّ ذلكَ إِنَّمَا أُدْرِكَ وَعُرِفَ بِالتَّجَرُّبِ على أجسامِ غَيْرِ الناسِ مِنَ الحيوانِ ، لِأَنَّ ذلكَ إطلاَقٌ مِنْهُ ، تعالى ، لِإِتْلَافِ الحيوانِ الذي لا يَقُولُ بِالتَّجَرُّبِ والامتحانِ . وَذلكَ قَبِيحٌ وَأَقْبَحُ مِنَ الامتحانِ على مَنْ يَقُولُ وَيَتَحَرَّرُ ، ولأنَّهُ لا سَبِيلَ لابْنِ آدَمَ إلى العلمِ بالحيوانِ المُساوِي له في طَبْعِهِ حَتَّى يَكُونَ غِذَاؤُهُ ومَقِيمُ جَسَمِهِ هو الغداءُ لذلكَ الحيوانِ . ونَحْنُ نَجِدُ مِنْهُ ما يَعدِلُهُما ، لو تَغَدَّى به أَبْنُ آدَمَ ، لَتَلَفَ ، [٢١٠ب] لِأَنَّ فيه ما يَزْعِي الجَبَنَاتِ والترابِ والقَتِّ والخَنْظَلِ وخَشَاشًا ، لو رَزَقَهَا أَبْنُ آدَمَ ، لَتَلَفَ ، ولأنَّهُ قد يَجُوزُ أن يُجَرَّبَ الثمرةُ والحشيشَةُ على الحيوانِ ، فلا يَكُونُ فيها موجبًا ، بل قاتلٌ بَعْدَ يومٍ وشهرٍ وحولٍ ؛ فَمِنْ أَيْنَ يَعلَمُ أَبْنُ آدَمَ أَنَّ تَلَفَ الحيوانِ بَعْدَ مُدَّةٍ لَيْسَ مِنْ ما بَيْنَ تلكَ الثمرةِ ؟ ولا سَبِيلَ إلى عِلْمِ ذلكَ ، ولأنَّ الثمرةَ قد تُؤَلِّدُ وتُثْمِرُ عِنْدَهُمْ في جَسَمِ الحيوانِ عِلَّاها وأمراضًا باطنةً مِنْ حَيْثُ في الكَبِدِ وَوَرَمٌ في الطَّحَالِ وتَقَطُّعٌ في الأمعاءِ وأُرياحٌ مُتَعَلِّقَةٌ

وغير ذلك من الأمراض الموبقة ؛ فمن أين يعلم الإنسان أن تلك الحشيشة لم تولد شيئا من هذه الأمراض ؟ وليس الحيوان الذي لا من ذوي الأرواح الناطقة والساكنة لما يالم له ويجده ؛ فبان بهذا أجمع أن ما بالناس إليه أمس حاجة غير مدرك لضرورة العقل ولا بدليله . وهذا بَيِّن في سقوط ما قالوه .

## علة لهم أخرى

قالوا : ويدلُّ أيضًا على بطلان الرسالة أَنَّهُ لا وَجْهَ مِنْ قِبَلِهِ يَصِحُّ الرُّسُولُ تَلْقَى الرسالة عَنِ الْخَالِقِ ، جَلَّ ذِكْرُهُ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مَدْرِكٍ بِالْإِنْصَابِ ، فَيَتَلَقَّى ذَلِكَ مِنْهُ بِالْخُطَابِ وَالْمُوَاجَهَةِ لَهُ ، وَإِنَّمَا يَدْعُونَ أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ بِكِتَابٍ يُلْقَى إِلَيْهِ أَوْ مَلَكٍ يُخَاطِبُهُ أَوْ صَوْتٍ يَسْمَعُهُ وَلَا يَرَى الْمُتَكَلِّمَ بِهِ ، مِثْلَ الَّذِي أَدْعَاهُ مُوسَى ، عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مِنْ خُطَابِ اللَّهِ لَهُ وَقَوْلِهِ : ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [٢٠ طه ١٤] ، وَلَا سَبِيلَ لِمُوسَى إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ مُخَاطِبَهُ هُوَ اللَّهُ ، رَبُّ الْعَالَمِينَ ، بَلْ لَا يَأْمُرُ أَنْ يَكُونَ الْمُبَادِئُ لَهُ بَعْضُ الْمَلَائِكَةِ أَوْ الْجِنِّ أَوْ بَعْضُ الْأَرْوَاحِ الْنَاطِقَةِ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَ مِثْلَ كَلَامٍ غَيْرِ خَالِقِهِ وَمَا هُوَ مِنْ جَنْسِهِ .

وَكَذَلِكَ إِذَا أَدْعَى الرُّسُولُ أَنَّ مَلَكًا أَدَّى إِلَيْهِ الْخُطَابَ وَوَجِبَ تَحْقِيقُ الرِّسَالَةِ ، لَمْ يَأْمُرْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّخْصُ شَخْصًا مِنْ أَشْخَاصِ الْجِنِّ أَوْ سَاحِرٍ مِنَ الْإِنْسِ وَبَعْضِ الْأَرْوَاحِ الْمُتَخَيَّلَةِ [٢١١] لَهُ وَذَوِي الْجَبَلِ وَالتَّخَيَّلِ ؛ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مَلَكٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، تَعَالَى .

قالوا : فَأَمَّا أَمْرُ الْكِتَابِ ، فَإِنَّهُ أَضْعَفُ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْطِقُ عَنْ نَفْسِهِ ، وَلَا يَدُلُّ سُقُوطُهُ إِلَيْهِ عَلَى صِحَّتِهِ وَلَا يَأْمُرُ أَنْ يَكُونَ مَلَكًا أَوْ شَيْطَانًا أَوْ إِنْسًا ، أَلْقَاهُ إِلَيْهِ بَعْضُ الْجَبَلِ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَجَبَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ وَلَا سَبِيلَ لِلرُّسُولِ إِلَى الْعِلْمِ بِإِرْسَالِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، وَتَحْمِيلِهِ الْبَلَاغَ مِنْ فَضْلِهِ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : مَا قُلْتُمُوهُ بَاطِلٌ ، بَلْ لَهُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ تَوَلَّى ، سَبْحَانَهُ ، خُطَابَ مَنْ يُزِيلُهُ ، صَحَّ مِنْهُ ، تَعَالَى ، اضْطِرَّاهُ إِلَى الْعِلْمِ بِذَاتِهِ وَبِأَنَّهُ هُوَ اللَّهُ الْمُخَاطَبُ لَهُ وَالْإِلْمُ بِمَرَادِهِ وَمَعْلُومِ الْمَرَادِ بِهَا بِتَوَاضُعِ أَهْلِهَا عَلَى مَعَانِيهَا ، وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ قَدِيمًا وَمُخَالِفًا لِجَمِيعِ أَجْنَاسِ الْخَلْقِ وَمِمَّا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ بِتَوَاضُعِ أَهْلِ

لغة على فوائده مثله على ما يذهب إليه ، وكلُّ نافعٍ لخلقٍ كلامه ، سبحانه ؛ فإذا اضطرَّه إلى العلم بهذه الجملة ، أسقط عنه معرفته وكُلْفَةَ البلاغ إلى عباده وأثبته بآيات وقاير المعجزات التي يصف حالها من بعد ووجه دلائلها على صدق من ظهرت عليه ؛ فصار هذا وجهًا به يعلم الرسول كونه رسولًا لله ، سبحانه . وبطل ما قالوه .

ويمكن أيضًا أن يُعلمه ، تعالى ، عند الخطاب أنه مرسل له ، وأنه هو ، تعالى ، المتولي لخطابه ، وإن لم يضطرَّه إلى العلم بذاته وبأن ما يستمع كلامه له وإلى مراده بأن يقدر لخطابه له من عظيم الآيات التي قد تقدَّم علم الرسول بأن ذلك من الخلق لا يُقدَّر عليها ، ويقول له : إني أنا الله المخاطب لك ، وآية ذلك أنني أقلب الجماد حيوانًا وأفلق البحر وأخرج ناقة من صخر وأخرج يدك بيضاء من غير سوء ، فيعلم المخاطب عند ظهور ما يظهره من ذلك أن المتولي لخطابه هو القادر على تلك الآيات والمُخْتَرَع للمعجزات ، لأنه لا يجوز أن يفعل ذلك عند خطاب غيره وأدعائه أنه الله ، رب العالمين ، لأن ذلك تصديق [٢١١ب] منه ، لو فعله ، لكاذب ومُبْطِلٍ لِقُدْرَتِهِ على الدلالة على صدق النبي والفرق بينه وبين المتنبِّي .

وقد دلَّ الدليل على أن ذلك من جملة المقدورات ودلَّ أيضًا على أنه لا دليل على صدق الرسل في دعوى النبوة غير هذه الدلالة ، وفي إظهاره على الكاذب نقض لها وإفساد لدلائلها وإيجاب عجزه . وذلك محال في صفة .

وقد يجوز أيضًا أن يدلَّه عند تولي خطابه ، سبحانه ، له بأن يُخبره عند الخطاب له عن الغيوب التي قد استسرَّ الرسول بها وأنفرد بعلمها ، فيُخبره عن تفصيل ما ينويه ويعتقده وعمَّا أكله وأدخره وعمَّا فعله وكان منه وعمَّا أنطوى عليه ضميره

وَأَعْتَقَدُهُ فِي نَفْسِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْغُيُوبِ عَلَى وَجْهِ وَطَرِيقَةٍ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّحْدِيدِ  
لِذَلِكَ ، لَا يَجُوزُ اتِّفَاقُ الْإِصَابَةِ فِيهِ لِمُنَجِّمٍ وَلَا كَاهِنٍ وَلَا مُخَمِّنٍ ؛ فَيَعْلَمُ عِنْدَ ذَلِكَ  
أَنَّ الْمُتَوَلِّيَ خَطَابُهُ هُوَ اللَّهُ ، رَبُّ الْعَالَمِينَ ، عَلَّامُ الْغُيُوبِ . وَهَذَا يُبَيِّنُ مَا ظَنُّهُ .

وَكَذَلِكَ إِنْ بَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولًا ، يَأْمُرُهُ بِالتَّحَمُّلِ وَالْأَدَاءِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُظْهِرَ مِنَ  
الْمُعْجَزَاتِ الْقَاهِرَةِ مِنْ نَحْوِ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا يَعْلَمُ النَّبِيُّ بِهِ أَنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ،  
لَأَنَّ حَالَ الْمَلِكِ مَعَ الرُّسُولِ كَحَالِ الرُّسُولِ مَعَ الْأُمَّةِ فِي حَاجَتِهِ إِلَى دَلِيلٍ عَلَى  
صِدْقِهِ عَنِ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا الْمُعْجَزَاتُ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ عِلْمُ الرُّسُولِ بِأَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الْخَلْقِ لَا يَقْدِرُ عَلَى خَلْقِ شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ  
الْآيَاتِ ، فَيَنْقَطِعُ بِذَلِكَ عُذْرُهُ وَيَتَحَقَّقُ عِنْدَ ظَهْوَرِهَا أَنَّ الْمُؤَدِّيَ إِلَيْهِ مَلَكٌ مِنْ قِبَلِ  
اللَّهِ ، تَعَالَى .

وَكَذَلِكَ لَوْ أُلْقِيَ إِلَيْهِ كِتَابًا ، يُودِعُهُ الْأَمْرَ بِالتَّحَمُّلِ وَالْأَدَاءِ عَنْهُ ، لَوَجَبَ أَنْ يُخْبِرَ  
الْكِتَابَ وَيُنْطِقَهُ حَتَّى يُخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَتَضَمَّنِهِ وَيَقْدِرُ سَقُوطَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ  
وَعَظِيمِ الْمُعْجَزَاتِ مَا يَدُلُّهُ عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ السَّاقِطَ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ  
يُنْطِقَ الْكِتَابَ بِنُطْقٍ ، يَخْلُقُهُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ مَوَاتًا وَيَكُونُ كَلَامًا لِلْكِتَابِ ، كَمَا يُنْطِقُ  
أَعْضَاءُ الذَّرَاعِ وَيَتَوَلَّى إِحْدَاثَ [٢١٢] الْكَلَامِ الدَّالِّ عَلَى مُرَادِهِ لِكَلَامِهِ الْقَدِيمِ ،  
جَلَّ وَعَزَّ ، عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنَّهُ عَظِيمَةٌ وَخَرَقٌ لِلْعَادَةِ وَبِمَثَابَةِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ  
وَيَقُولُ لَهُ فِي الْكِتَابِ : هَذَا كِتَابٌ مِنِّي إِلَيْكَ ؛ فَامْتِثِلْ مَا فِيهِ ! وَآيَةُ ذَلِكَ أَنِّي  
أُنْطِقُهُ وَأُظْهِرُ مَعَ سَقُوطِهِ مِنَ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ مَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورَاتِ  
الْخَلْقِ ؛ فَيَعْلَمُ عِنْدَ ظَهْوَرِ ذَلِكَ أَنَّ مُلْقِيَ الْكِتَابِ إِلَيْهِ هُوَ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ . وَإِذَا كَانَ

١ جَلَّ وَعَزَّ : إِضَافَةٌ فِي أَعْلَى السَّطَرِ ، الْأَصْلُ .

٢ سُبْحَانَهُ : إِضَافَةٌ فِي طَرَفِ السَّطَرِ ، الْأَصْلُ .

ذلك كذلك ، بطلَ قولهم أنه لا سبيلَ للرسولِ إلى العلمِ بأنَّ اللهَ مُرْسِلُهُ ؛ فَإِنْ أَخَذُوا  
في القدحِ في دلالةِ المعجزاتِ ، فَسَنَتَكَلَّمُ في ذلكَ ، إن شاءَ اللهُ ، بما يُبْطِلُ ما  
يَظُنُّوا القَدْحَ به فيها .

وإن قالوا : إِنَّ المعجزاتِ ليستْ بدلالةٍ على صِدْقِ مُدَّعِي الرسالةِ مِنْ قِبَلِ اللهِ ،  
تعالى ، لَأَنَّهُ لا سَبِيلَ إلى الفَصْلِ بَيْنَهُمَا وَبَيِّنَ السِّحْرِ والكهانةِ والحِيلِ والشَّعْبَدَةِ  
وما يُنَالُ بِكُتُبِ الطَّلَسَمَاتِ وَخَوَاصِّ جَوَاهِرِ العِلَالِ ، كَخَاصِيَّةِ حَجَرِ المَغْنَطِيسِ وما  
جَرَى مَجْرَاهُ .

فقد بَيَّنَّا فيما قَبْلُ الفَصْلَ بَيِّنَ تَمَيُّزِ المعجزاتِ مِنْ هَذِهِ الأمورِ وظهورِ انفصالِها  
منها . وَسَتُتْبَعُ القولُ في الفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيِّنَ ضُرُوبِ الحِيلِ بما يُبْطِلُ ما تَوَهَّمُوهُ .

## علة أخرى

وَأَسْتَدَلُّ بِبَعْضِهِمْ عَلَى قُبْحِ إِرْسَالِ اللَّهِ الرَّسُلَ بِأَنَّ الْحَكِيمَ لَا يَجُوزُ فِي صِفَتِهِ إِرْسَالُ رُسُلِهِ وَذَوِي الطَّهَارَةِ وَالْقُدْرِ عِنْدَهُ إِلَى مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يُكَذِّبُهُ وَيَشْتُمُهُ وَيَقْتُلُهُ وَلَا يَنْتَفِعُ بِإِرْسَالِهِ إِلَيْهِ . وَهَذِهِ حَالُ أَكْثَرِ الْأُمَمِ مَعَ رُسُلِهِمْ ؛ فَوَجِبَ بِذَلِكَ بَطْلَانُ الْبَعْثَةِ .

فَيَقَالُ لَهُمْ : لِمَ زَعَمْتُمْ أَنَّ ذَلِكَ غَبَثٌ مِنَ اللَّهِ ، تَعَالَى . وَلِمَ أَوْجَبْتُمْ قِيَاسَ إِرْسَالِهِ وَأَفْعَالِهِ عَلَى أَفْعَالِ خَلْقِهِ ؟

وَيَقَالُ لَهُمْ : إِنَّ هَذِهِ الْعِلَّةُ ، لَوْ صَحَّتْ ، لَأَوْجَبَتْ عَلَيْكُمْ فُسَادَ التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ وَقُبْحَهُ ، لِأَنَّهُ ، إِذَا أُمِكنَ عَقْلُ الْحَيِّ وَاللَّهْ وَأَقْدَرُهُ وَمَكْنَهُ وَأَوْجَبَ عَلَيْهِ فِي عَقْلِهِ النَّظَرَ وَالْمَعْرِفَةَ وَفَعَلَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةَ وَتَجَنَّبَ الْقَبَائِحَ وَشَقَّى إِلَيْهِ الْقَبِيحَ وَتَفَرَّ طَبْعُهُ عَنِ الْحَسَنِ مَعَ عِلْمِهِ [٢١٢ب] بِأَنَّهُ يُخَالِفُ وَلَا يَقْبَلُ وَيَهْلِكُ وَيَغْطِبُ وَيَرْكَبُ الْقَبَائِحَ وَيَكْفُرُ بِصَانِعِهِ وَيَتَّخِذُ نِعْمَةً وَيُلْحَقُ بِالْجَحِيمِ وَعَذَابِ السَّعِيرِ وَلَا يَصِلُ إِلَى شَيْءٍ مِمَّا غَرَضُهُ لَهُ وَأَكْمَلُ عَقْلُهُ وَاللَّهْ لِأَجْلِهِ ، وَجِبَ لَذَلِكَ قُبْحُ تَكْلِيفِهِ وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ سُوءَ نَظَرٍ لَهُ وَفُسَادًا فِي تَدْبِيرِهِ ؛ فَإِنْ مَرُّوا عَلَى ذَلِكَ وَأَطَاعُوا عَلَيْهِمْ ، أَبْطَلُوا التَّكْلِيفَ جَمْلَةً ؛ وَإِنْ رَامُوا فَضْلًا ، لَمْ يَجْذَوْهُ .

وَأِنْ قَالُوا : إِنَّمَا يُبْتَلَى الْعَاقِلُ حَالَةَ التَّكْلِيفِ وَتَكْمُلُ إِلَيْهِ تَعْرِيفًا لِمَنْزِلَةٍ ، لَا يَنَالُهَا إِلَّا بِالتَّكْلِيفِ ، وَلِيَفْعَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي الْعَقْلِ فَعَلُهُ وَتَتَجَنَّبَ الْقَبَائِحَ ؛ فَإِذَا لَمْ يَخْتَرْ ذَلِكَ ، فَمِنْ قَبْلِ تَقْصِيرِهِ وَسُوءِ نَظَرِهِ لِنَفْسِهِ أَتَى ، لَا مِنْ مُكَلِّفِهِ .

قِيلَ لَهُمْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي بَعْثَةِ الرَّسُلِ وَالتَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ ، لِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ لِلثَّوَابِ وَلُطْفٌ لَهُ فِي فَعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ ؛ وَإِذَا خَالَفَ ، فَمِنْ قَبْلِ سُوءِ نَظَرِهِ لِنَفْسِهِ وَتَقْصِيرِهِ أَتَى . وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ .



ويقال لهم أيضا : لو صَحَّتْ هَذِهِ الدَّلَالَةُ ، لَكَانَتْ إِنَّمَا تُفْسِدُ الْبَعْثَةَ إِلَى مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَرُدُّ وَيُخَالِفُ دُونَ مَنْ يُعْلَمُ مِنْ حَالِهِ الْإِتِّبَاعُ وَالْمُوَافَقَةُ وَالتَّمَسُّكُ بِالشَّرِيعَةِ دُونَ إِبْطَالِ كُلِّ بَعْثَةٍ . وَلَيْسَ هَذَا قَوْلُكُمْ ، لِأَنَّكُمْ تُقَبِّحُونَ جَمِيعَ الْإِرْسَالِ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ مِنْ قَابِلٍ وَعَاصٍ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، بَطَلَ مَا قُلْتُمْ .

## فصل

وَأَعْلَمُوا ، أَحْسَنَ اللَّهُ تَوْفِيقَكُمْ ، أَنَّ مَا عَدَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ عَلَيْهِمْ فِي الْقُدْحِ فِي  
الرسالة ، وإِنَّمَا هو ما يعودُ بِالطَّنِّ فِي المعجزاتِ التي تقولُ فيها : لا شيءَ يَدُلُّ  
على صِدْقِ الرِّسْلِ على اللَّهِ ، تعالى ، إِلَّا المعجزاتُ ، وما يَدْعُوهُ مِنْ كونها دَلَالَةٌ  
على ذَلِكَ باطلٌ بِشُبُهٍ وَأَنوَاعٍ مِنَ المَطَاعِنِ ، نحنُ نذكرُ جميعها مِنْ بَعْدُ وَنَكْشِفُ  
عن فَسَادِهَا ؛ فَقَدْ بَطَلَتِ الرسالةُ بِزَعْمِهِمْ . ويجبُ ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، أَنْ  
نُقَدِّمَ فِي مَعْنَى وَصْفِ المعجزِ بَأَنَّهُ معجزٌ وفي وجهِ دَلَالَتِهِ على صِدْقِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ  
وَنُبَيِّنَ أَنَّهُ لا شيءَ يُمكنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ به عليها مِمَّا لا يَجْرِي مَجْرَى التَّأَكُّيدِ لها إِلَّا  
نفسُ المعجزِ ، [٢١٣] ثُمَّ نَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ ضُرُوبَ مَطَاعِنِهِمْ فِي المعجزاتِ على  
وجهِ السُّؤَالِ وَالْمُطَالَبَةِ ، وَإِنْ صَلَحَ أَنْ يَكُونُوا مُسْتَدِلِّينَ أَبْتِدَاءً بِكُلِّ شيءٍ منها ؛ فَإِنْ  
شاءوا ، أَبْتَدَأُوا الاستدلالَ بها ؛ وَإِنْ شاءوا ، أَوْزَعُوا ذَلِكَ على وجهِ السُّؤَالِ  
والمطالبةِ . ولا بُدَّ في مكالمتهم وترتيبِ الدلالةِ على صِدْقِ الرِّسْلِ وَوَجْهِهَا مِنْ هَذَا  
الَّذِي وَصَفْنَاهُ . وباللهِ التوفيقُ .

باب الكلام في معنى وصف الشيء بأنه معجز ووجه دلالة على صدق الرسل ،  
عليهم السلام

إن قال قائل : خَيَّرُونَا مَا مَعْنَى وَصْفِكُمْ لِلشَّيْءِ بِأَنَّهُ مُعْجَزٌ وَمُرَادُكُمْ بِهِذِهِ التَّسْمِيَةُ !

قِيلَ لَهُ : إِنَّ مَرَادَ الْمُتَكَلِّمِينَ بِهِذِهِ التَّسْمِيَةِ غَيْرُ مَا يُفِيدُهُ وَضْعُ اللُّغَةِ فِيهَا . وَمَرَادُنَا  
بوصفه بذلك أَنَّهُ مِمَّا لَا يَدْخُلُ مِثْلُهُ تَحْتَ قُدْرَةِ مَنْ هُوَ مُعْجَزٌ فِيهِ وَلَهُ ، وَهُوَ  
يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ فِقِسْمٌ مِنْهُ لَا يَدْخُلُ مِثْلُهُ تَحْتَ قُدْرَةِ مَنْ هُوَ مُعْجَزٌ فِيهِ وَلَهُ . وَلَا  
يَجِبُ دَخُولُهُ تَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ وَاكْتِسَابِهِمْ ، وَذَلِكَ نَحْوُ اخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ وَالْأَلْوَانِ  
وَالْحَوَاسِّ وَإِحْيَاءِ الْمَوَاتِ وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ الْمُسْتَحْكِمِ الثَّابِتِ مَرْضُهُ وَمَا جَرَى  
مَجْرَى ذَلِكَ مِمَّا يَنْقَرِدُ اللَّهُ ، سُبْحَانَهُ ، بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ؛ فَهَذَا مِمَّا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مَنْ  
هُوَ مُعْجَزٌ لَهُ وَفِيهِ ، أَغْنَيْنِي مَنْ تَخَذَى بِمِثْلِهِ ، وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْخَلْقِ لِقِيَامِ وَاضِحِ الْأَدِلَّةِ  
عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَقْدُورَاتِ الْعِبَادِ .

وَالْقِسْمُ الْآخَرُ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرَةِ مَنْ هُوَ مُعْجَزٌ لَهُ وَفِيهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَفْعَلُهُ  
اللَّهُ ، تَعَالَى ، وَإِنْ دَخَلَ مِثْلُهُ فِي الْجَنَسِ<sup>١</sup> وَتَحْتَ قُدْرِ الْعِبَادِ بِأَنْ يَكْتَسِبُوهُ فِي  
أَنْفُسِهِمْ وَمَحَالٍ قُدْرِهِمْ ، وَلَا يَجُوزُ دَخُولُ مِثْلِهِ فِي الْجَنَسِ<sup>٢</sup> بِأَنْ يَفْعَلُوهُ فِي غَيْرِهِمْ  
وَعَبَّرَ مَحَالٍ قُدْرِهِمْ ؛ فَإِنَّ هَذَا مُحَالٌ لِمَا قَامَ مِنْ وَاضِحِ الْأَدِلَّةِ عَلَى إِبْطَالِ الْقَوْلِ  
بِالتَّوَلُّدِ .

وَقَدْ زَعَمَ الْقَائِلُونَ بِالتَّوَلُّدِ أَنَّهُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ لَا يَدْخُلَ تَحْتَ قُدْرِ الْمُتَخَذِي بِمِثْلِهِ  
عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَفْعَلُهُ اللَّهُ ، عَزَّ وَجَلَّ ، وَإِنْ جَازَ كَوْنُهُ مَقْدُورًا عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ

١ الجنس : الحسن ، الأصل .

٢ الجنس : الحسن ، الأصل .

٣ فَإِنَّ : مَنْ ، الأصل .

[٢١٣ب] لَمَنْ لَيْسَ بِمَعْجَزٍ لَهُ وَلَا يَتَحَدَّى بِمِثْلِهِ ، وَأَنْ مَنْ لَيْسَ يَتَّخِذِي بِمِثْلِهِ يَقْدِرُ عَلَى فِعْلِي مِثْلِهِ فِي غَيْرِهِ ، كَمَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ الْمَخْلُوقِ ، وَإِنْ أَفْتَرَقَا فِي الْوَجْهِ . وَهَذَا بَاطِلٌ لِمَا ذُكِّرْنَا مِنْ فسادِ الْقَوْلِ بِالتَّوَلُّدِ .

وهذا الضرب الذي فصلنا حالة ، نحو الكلام المنظوم بنظم القرآن في فصاحته وبلاغته المتجاوزة لجميع بلاغات العرب على ما بُيِّنَ مِنْ بَعْدُ ؛ فَجُنِسَ الْعِبَارَاتُ مِنَ الْأَصْوَابِ وَالْحُرُوفِ وَمُفْرَدَاتِ الْأَلْفَاظِ مَقْدُورٌ لِكُلِّ مُتَمَكِّنٍ مِنْ الْعِبَادِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ فِي نَفْسِهِ ، لَا فِي غَيْرِهِ . وَلَيْسَ بِمَقْدُورٍ لَهُ عِنْدَ التَّحَدِّيِّ لَهُ بِمِثْلِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ مِنَ الْبَلَاغَةِ وَالنَّظْمِ . وَلَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ ، لَوَجِبَ وَقُوعُهُ مِنْهُ عَلَى مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ لَا مُحَالَةً لِمَا قَدْ مَنَاهُ مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ .

والقدريَّة تزعم أَنَّ الْعِبَادَ قَادِرُونَ عَلَى مِثْلِ الْقُرْآنِ فِي الْجَزَالَةِ وَعَظِيمِ الْبَلَاغَةِ وَعَلَى مَا هُوَ أَوْجَزُ وَأَبْلَغُ وَأَحْسَنُ وَأَرْصَنُ مِنْهُ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ مَضْرُوبُونَ عِنْدَ التَّحَدِّيِّ عَنْ فِعْلِي ذَلِكَ النَّظْمِ بِضُرُوفِ الصَّوَارِفِ الدَّاعِيَةِ إِلَى تَرْكِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالتَّامُّكِ مِنْهُ . وَهَذَا بَاطِلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ لِمَا بُيِّنَ مِنْ بَعْدُ .

وقد قلنا في غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ فِيهِمَا هَذَا سَبِيلُهُمَا يَدْخُلُ تَحْتَ قُدْرِ الْخَلْقِ مِثْلُهُ إِنَّمَا هُوَ الْإِقْدَارُ لِلْعَبْدِ عَلَيْهِ ، إِذَا قَدَّرَ عَلَى نَظْمِ مِثْلِ الْقُرْآنِ وَمُنِيعَ مِنْهُ الْغَيْرُ دُونَ نَفْسِ الْخَلْقِ فِي الْقَلْبِ الدَّاخِلِ مِثْلُهُ تَحْتَ قُدْرِ بَعْضِ الْعِبَادِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، إِذَا قِيلَ : إِنَّ الْمَعْجَزَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ ، تَعَالَى ، لَا مِنْ فِعْلِ الرُّسُولِ وَمَقْدُورَاتِهِ .

وَإِذَا قِيلَ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ ، جَازَ أَنْ يُجْعَلَ نَفْسُ صَعُودِ الشَّيْءِ إِلَى السَّمَاءِ وَمِثْلِهِ عَلَى الْمَاءِ وَالْهَوَاءِ أَوْ نَفْسُ إِقْدَارِهِ عَلَى ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهِ خَرَقِ الْعَادَةِ مُعْجَزًا ؛

فيجب تنزيل ذلك . ومن هذا الجنس أيضاً فِعْلُ اللَّهِ ، تعالى ، الحركات في الجمادات والمَهِيتِ مِنَ الأجسام والنقلة مِنْ مكانٍ إلى مكانٍ وجمع الأجسام المائِعةِ وَتَقَرُّقُهَا اختراعاً فيها ، لا عِنْدَ [٢١٤] حركات العبادِ وأَعْتِمَادَاتِهِمْ بأنَّ تحريكِ المَوَاتِ وجمعهُ وتفريقهُ وهبوطهُ ومُصَاعَدَتُهُ على هذا الوجهِ معجَزٌ عِنْدَ التَّحْدِي . وكلُّ حَيٍّ ما ، فَإِنَّهُ تَصِحُّ قُدْرَتُهُ على مثلِ ذلكِ في الجنسِ بأنْ يَكْتَسِبَهُ في نَفْسِهِ ، لا على أَنْ يَصِيرَ الجنسُ جنساً بقدرته .

والقُدْرَةُ تقولُ يَقْدِرُ العبادُ على إحداثِ هذا الجنسِ وإيجاده ، لا على جَعْلِهِ جنساً ، لأنَّهُ جنسٌ لا بفاعِلٍ . وهذا أيضاً عِنْدَنَا باطلٌ ، لأنَّهُمْ لا يَقْدِرُونَ على جَعْلِهِ جنساً ولا على إحداثِهِ وإيجاده .

ويزعمون أيضاً أَنَّ العبادَ يَقْدِرُونَ على مثلهِ في الجنسِ بأنْ يفعلُوهُ في غيرِهِمْ ، كما يفعلُهُ اللَّهُ ، تعالى ، في ذلكَ الغَيْرِ ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لا يَقْدِرُونَ على فَعْلِهِ في الغَيْرِ على الوجهِ الذي يَفْعَلُهُ اللَّهُ ، تعالى ، فيه ، لأنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُهُ فيه ابتداءً وَآخِرَاعاً لغيرِ سببٍ ولا آلَةٍ ولا مُمَاسَةٍ له ولا لشيءٍ يَمَاسُهُ . ووقوعُهُ على هذا الوجهِ عِنْدَ التَّحْدِي بِمِثْلِهِ معجَزٌ مِنْ فَعْلِهِ ، سبحانه . والعبادُ عِنْدَهُمْ يَقْدِرُونَ على فعلِ مثلِ تلكِ الحركاتِ والاعتماداتِ والجمعِ والتفريقِ في الجنسِ بالأسبابِ المولدةِ وبالآلاتِ والذرائعِ . وذلكَ معتادٌ منهم ودَاخِلٌ في إمكانِهِمْ . وهذا عِنْدَنَا مُحَالٌ ، وإِنَّمَا يَقْدِرُ العبادُ على اكتسابِ مِثْلِ ذلكَ في جنسِهِ في أَنْفُسِهِمْ . وَمُحَالٌ قُدْرَتُهُمْ على فَعْلِ ذلكَ في غيرِهِمْ ، لا على وجهِ الابتداءِ بفعلِهِ للاتِّفَاقِ وقيامِ الدليلِ على أَنَّ المحدثَ لا يَصِحُّ أَنْ يَتَّيَدَّى بِقُدْرَتِهِ فِعْلاً إِلَّا في مَحَلِّهَا ولا على سَبِيلِ التَّوَلَّدِ لِقِيَامِ الدليلِ على بُطْلَانِ قولِهِمْ به .

١ المائِعة : المائمه ، الأصل .

٢ الدليل : - ، الأصل .

وكذلك فإنَّ قَلْبَ المُدْنِ والزَّلَازِلَ الحَادِثَةَ فِيهَا عِنْدَ تَحْدِي الرِّسْلِ ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ<sup>١</sup> ، يُمَثِّلُ ذَلِكَ مَعْجَزَ مَنْ فَعَلِهِ ، سُبْحَانَهُ ، وَمِثْلُهُ فِي الْجِنْسِ مَقْدُورٌ أَكْتَسَابُهُ  
لِلْخَلْقِ فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَلَيْسَ لَهُمْ فِعْلٌ مِثْلِهِ فِي المُدْنِ .

١ الصلاة والسلام : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

## فصل

وقد زعمت القدرة أن قلب المدن والزلازل الواقعة من فعل الله ، تعالى ، عند التحدي معجز عند من تحدى بمثله ، وهو متعذر عليه وممنوع منه ، وإن صح أن يقدر عليه ، وأنه غير معجز [٢١٤ب] للملائكة وغيرهم ولا عند الجن ، إن كان فيهم من هو قادر على ذلك ، فهو لأجل ذلك معجز عند من ليس بقادر عليه عند التحدي له وغير معجز عند من هو قادر عليه ومعتاد عنده التمكن منه ، وإنما الإعجاز في ذلك منع التحدي به من فعله مع صحة قدرته عليه .

وهذا الفصل أيضا من قولهم باطل ، لأن أخذنا من الخلق من الملائكة والجن والإنسي لا يفقد على قلب المدن وتحريك الأرض وزلزلاتها ولا على تحريك ما صغر وكبر من الأجسام التي هي غيره ولا على جمع شيء منها ولا على تفريقه لفساد القول بالتولد .

فلا يجوز على هذا أن يقال : إن من معجزات الرسل ، عليهم السلام<sup>٢</sup> ، حملهم الجبال الرؤاسي وجمعها وتفريقها ، لأنهم على الحقيقة لا يحملون الجبال ولا يفعلون فيها اجتماعا ولا افتراقا ، وإنما المعجز من ذلك فعل الله ، تعالى ، له عند حركات الشيء وأعماداته وطلبه من الله ، سبحانه ، فعل نقل الجبال ورفعها على وجه خرق العادة والامتناع من فعل ذلك عند طلب منتهى أو محاولة لمعارضة النبي ، عليه السلام ، فيه .

فأما أن يقال : إن الإعجاز في ذلك زيادة القدر للنبي ، عليه السلام ، التي

١ الواقعة : الواقع ، الأصل .

٢ ولا : ساقط في الأصل .

٣ عليهم السلام : إضافة في طرف السطر ، الأصل .

يَتَمَكَّرُ بها من حَمْلِ الجبالِ وَمَنْعِ الْمُتَنَبِّيِّ ومُخَاوِلِ المَعَارِضَةِ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مُحَالٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِقْدَارُ نَبِيٍّ وَلَا مَلَكٍ وَلَا شَيْطَانٍ عَلَى فِعْلِ شَيْءٍ ، فِي غَيْرِهِ حَالٌ مِنَ الْأَحْوَالِ ؛ فَيَبْطُلُ مَا قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ .

ولكن يجوز أن يقالَ بَدَلَ قَلْبِهِم المَدَنَ وحَمْلَ الجبالِ : إِنَّ مِنْ معجزاتهم صُعُودَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ وَمَشْيُهُمْ عَلَى الْمَاءِ وَالْهَوَاءِ وإِقْدَارُهُمْ<sup>١</sup> عَلَى ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ غَيْرٌ فِي قَبِيلِهِ ، إِنْ قِيلَ : إِنَّ المعجزَ يَكُونُ مِنْ فِعْلِهِ ، تَعَالَى ، وَفِعْلُ بَعْضِ خَلْقِهِ .

وإن قيل : لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ فِعْلِهِ وَمَقْدُورَاتِ عِبَادِهِ ، وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ المعجزُ إِقْدَارَهُمْ عَلَى الصُّعُودِ إِلَى السَّمَاءِ وَمَنْعِ غَيْرِهِمْ مِنْ ذَلِكَ . وَخَرَقُ الْعَادَةِ فِي هَذَا إِقْدَارُ الرِّسُولِ ، سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>٢</sup> ، عَلَيْهِ ، لَا مَنْعَ غَيْرِهِ .

١ وإقذارهم : وإعذارهم ، الأصل .

٢ سلام الله عليه : إضافة تحت السطر ، الأصل .



## فهرس الآيات

- ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ  
الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [٢ البقرة ٣] ..... ٣٦٨ ، ٢×٣٦٧ ، ٣×٣٦٦  
﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [٢ البقرة ٣١] ..... ٥٣١  
﴿اقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [٢ البقرة ٤٣] ..... ١٧٠  
﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾ [٢ البقرة ٩٨] ..... ٢×٣٧٦  
﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [٢ البقرة ١٧٩] ..... ٣٠٦ ، ٢٠٧  
﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [٢ البقرة ١٨٤] ..... ٥٧، ٥٦  
﴿أَلَمْ تَر إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أَلُوفٌ حَذَرِ  
الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [٢ البقرة ٢٤٣] ..... ٢٠٢  
﴿لَا يَكْفِ اللَّهُ نَفْسًا﴾ [٢ البقرة ٢٨٦] ..... ٥٧  
﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [٢ البقرة ٢٨٦] ..... ٥٨  
﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [٣ آل عمران ٩٧] ... ٥٧  
﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ  
خَيْرًا لَهُمْ﴾ [٣ آل عمران ١١٠] ..... ٢٨٤ ، ٢٨١ ، ١١٥ ، ٧٨ ، ٧٧  
﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [٣ آل عمران ١٤٥] ..... ١٩٨  
﴿يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي  
بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [٣ آل عمران ١٥٤] .. ١٩٨  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ  
كَانُوا غُرًى لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ  
يُخَيِّمُ وَيُخَيِّتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [٣ آل عمران ١٥٦] ..... ٢٧٩ ، ٢٢٨  
﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا

- عَنْ أَنْفُسِكُمْ أَلْمُوتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣ آل عمران ١٦٨﴾ ..... ٢×٢٠٠  
 ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا  
 بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزُقُونَ﴾ ﴿٣ آل عمران ١٦٩﴾ ..... ٢٠٠  
 ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ﴿٣ آل عمران ١٨٥﴾ ..... ٢٧٩  
 ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ  
 لَكُمْ قِيَامًا وَآرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾ ﴿٤ النساء ٥﴾ ..... ٣٧٦  
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ  
 بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَيْعَةً عَنْ تَرَضٍ بَيْنَكُمْ﴾ ﴿٤ النساء ٢٩﴾ ..... ٢×٤١٨  
 ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ﴿٤ النساء ٣٢﴾ ..... ٤٢٥ ، ٤٢٠  
 ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ  
 وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ٥ أَيْنَمَا نَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ  
 فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾ ﴿٤ النساء ٧٧-٧٨﴾ ..... ١٩٩-١٩٨ ، ٢×١٩٨  
 ﴿وَإِذَا خَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ ﴿٥ المائدة ٢﴾ ..... ٤١٨  
 ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ ﴿٥ المائدة ٤﴾ ..... ٤١٨  
 ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ﴾ ﴿٥ المائدة ٩٥﴾ ..... ٣٦٧  
 ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ  
 قَضَى أَجَلًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ﴾ ﴿٦ الأنعام ٢﴾ ..... ٢×٢٠٣  
 ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ﴿٦ الأنعام ٢٨﴾ .. ١٢٧ ، ٢٨١  
 ﴿يَلْمِزُكَ الشَّيْطَانُ فَإِنْ اسْتَكْفَرْتُمْ مِنَ الْإِنْسِي وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِي رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا  
 بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الَّذِي أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوًى لَكُمْ﴾ ﴿٦ الأنعام ١٢٨﴾ .. ١٩٩  
 ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا  
 بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ﴾ ﴿٦ الأنعام ١٤٠﴾ ..... ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٢×٣٧١

- ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ﴾ [٧ الأعراف ٣٤] ..... ٢٠٣ ، ١٩٨
- ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْاَلَمْرِ اٰمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾ [٧ الأعراف ٩٦] ..... ٢٨٤ ، ٢٨١
- ﴿اٰخِذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [٧ الأعراف ١٧١] ..... ٦٥
- ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللّٰهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝ الَّذِينَ يُؤَيِّمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [٨ الأنفال ٢-٣] .. ٣٦٨
- ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [٨ الأنفال ٦٠] ..... ٥٧
- ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [٩ التوبة ٤٧] ..... ١١٦
- ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [٩ التوبة ٦٠] ..... ٣٧٧
- ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَىٰ
- وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يَنْفِقُونَ خَرَجٌ﴾ [٩ التوبة ٩١] ..... ٦٤
- ﴿إِنَّ اللّٰهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ
- الْجَنَّةَ يَفَاقِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [٩ التوبة ١١١] ... ٢٠٨-٢٠٧
- ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِّنَ اللَّيْلِ مُظْلِمًا﴾ [١٠ يونس ٢٧] ..... ٥١٠
- ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللّٰهُ لَكُمْ مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلٰلًا
- قُلْ ءَاللهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللّٰهِ تَفْتَرُونَ﴾ [١٠ يونس ٥٩] . ٣٥٦ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠
- ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللّٰهِ رِزْقُهَا﴾ [١١ هود ٦] ... ٢×٣٩١ ، ٤٠٨
- ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [١١ هود ٢٠] ..... ٥٨
- ﴿وَيَلْقَوْنَ غَاسِقًا إِتَّقُوا رَبَّكُم مِّمَّنْ تُؤْتَوْنَ إِلَيْهِ يَرْسِلُ السَّمَاءَ
- عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ [١١ هود ٥٢] ..... ٦٦
- ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [١٣ الرعد ٢٢] ..... ٣٦٩

- ﴿مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا وَمَا يَسْتَأْخِرُونَ﴾ [١٥ الحجر ٥] ..... ١٩٩
- ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَنْتُمْ لَهُ بِزَارِقِينَ﴾ [١٥ الحجر ٢٠] ..... ٣٩١
- ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [١٦ النحل ٩٠] ..... ٣٧٧
- ﴿وَأَتِذَا الْقُرْآنُ يُقْرَأُ فَاسْمِعُوا بَنِيكُمْ وَأَبْصِرُوا وَلَا تَبْذُرُوا تَبْذِيرًا ۝ إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [١٧ الإسراء ٢٦-٢٧] ..... ٤١٩
- ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا
- كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [١٧ الإسراء ٢٩] ..... ٤١٩
- ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [١٧ الإسراء ٤٨] ..... ٥٨
- ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [١٧ الإسراء ٤٨] ..... ٥٨
- ﴿رَبُّكُمْ الَّذِي يُزْجِي لَكُمْ الْفُلْكَ فِي الْبَحْرِ
- لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [١٧ الإسراء ٦٦] ..... ٤١٩-٤١٨
- ﴿وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ فَكَانَ أَبْوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا
- أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ [١٨ الكهف ٨٠] ..... ٢×٢٤١
- ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [١٨ الكهف ٨٢] ..... ٢٤٢، ٢٤١
- ﴿وَكَانُوا لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [١٨ الكهف ١٠١] ..... ٥٨
- ﴿يَسْخَرُونَ مِنْهُ وَهُوَ غَافٍ لَا يَسْمَعُ ۖ وَكَانَ صَرْخُهُمْ عَنِ النَّارِ أَوْسَعُ خَطًّا﴾ [١٩ مريم ١٢] ..... ٦٥
- ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنَسِيًّا﴾ [١٩ مريم ٢٣] ..... ١١٥
- ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [٢٠ طه ١٤] ..... ٥٧٥
- ﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ [٢٠ طه ٢٤] ..... ٤٦٨
- ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [٢١ الأنبياء ٢٢] ..... ٢٨١
- ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [٢٢ الحج ٧٧] ..... ١٧٠
- ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [٢٢ الحج ٧٨] ..... ٦٤

- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ۝  
لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [٢٣ المؤمنون ٩٩ - ١٠٠] ..... ٦٤  
﴿وَأَنكِحُوا الْأَيُّمَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [٢٤ النور ٣٢] . ٤١٨  
﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [٢٤ النور ٣٣] ..... ٤١٨  
﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾ [٢٤ النور ٦١] ..... ٦٤  
﴿مَا يَعْْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [٢٥ الفرقان ٧٧] ..... ٤٢٥  
﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [٢٧ النمل ٦٢] ..... ٤٢٥  
﴿يَنَابِتِ اسْتَأْجَرُهُ إِنْ خِفَ مِنْ اسْتَأْجَرَتِ الْقُوَى الْأَمِينُ﴾ [٢٨ القصص ٢٦] . ٦٦  
﴿مَنْ إِلَهَ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بَلِيلٌ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾ [٢٨ القصص ٧٢] ..... ٣٥٦  
﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [٢٩ العنكبوت ٤٥] ..... ٤٨٦  
﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ [٢٩ العنكبوت ٥٣] ..... ١٩٩  
﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ﴾ [٣٠ الروم ٤٠] ..... ٣٨٠  
﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [٣٢ السجدة ٧] ..... ٣٢٣  
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [٣٣ الأحزاب ٧] ..... ٣٧٧  
﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ  
مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [٣٥ فاطر ٣] ..... ٣٩١ ، ٣٨٠ ، ٣٥٦  
﴿وَمَا يَغْمُرُ مِنْ مُّغَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصُ  
مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [٣٥ فاطر ١١] ..... ٢٠٦ ، ١٨٨  
﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [٣٩ الزمر ٤٧] ..... ٢٤٨  
﴿يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [٣٩ الزمر ٥٦] ..... ٦٥  
﴿فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ﴾ [٤٠ غافر ٦٥] ..... ٤٢٥  
﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتٌ مَا عَمِلُوا﴾ [٤٥ الجاثية ٣٣] ..... ٢٤٨

- ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا﴾ [٥٠ ق ٩] ..... ٣٧٢
- ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ﴾ [٥٠ ق ١١] ..... ٣٧٢
- ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [٥١ الذاريات ٢٢] ..... ٤٠٨
- ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِفُونَ﴾ [٥١ الذاريات ٢٣] ..... ٤٠٨
- ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾ [٥١ الذاريات ٥٨] ... [٣٩٠، ٣٩١، ٤٠٨، ٣٧٦] ..... ٣٧٦
- ﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [٦٢ الجمعة ١٠] ..... ٣٦٥
- ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ○ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾ [٦٣ المنافقون ١٠-١١] ..... ٢×٢٠٢، ١٩٩
- ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا أَتْنَاهَا﴾ [٦٥ الطلاق ٧] ..... ٥٧
- ﴿أَمَرْنَا هَذَا الَّذِي يَرِزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ [٦٧ الملك ٢١] ..... ٣٩١
- ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ○ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا ○ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [٧١ نوح ٢-٤] ..... ٢٨٤، ٢٧٣، ٢×٢٠٤
- ﴿وَأَخْرَجُوا بِضُرُونٍ فِي الْأَرْضِ
- يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [٧٣ المزمل ٢٠] ..... ٤١٧، ٣٦٥
- ﴿بَلْ تُحِبُّونَ الْفَاجِلَةَ ○ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ﴾ [٧٥ القيامة ٢٠-٢١] ..... ٦٥
- ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى ○ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ○
- فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [٧٩ النازعات ٣٧-٣٩] ..... ٦٥
- ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مَنِ يَحْشَسْهَا﴾ [٧٩ النازعات ٤٥] ..... ٣٦٧
- ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ [١١١ المسد ٣] ..... ٦١

## فهرس الأحاديث

- (أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَعَزِّ النَّاسِ ... الَّذِي يُعْفُو ، إِذَا قَدَرَ) ..... ٦٧
- (أَمَّا إِنَّكُمْ لَو تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ ...) ..... ٤١٩ ، ٤٠٨
- (بِرُّ الْوَالِدَيْنِ يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ وَصِلَةُ الرَّحِمِ
- وَإِنَّ مِنَ الْمَعَاصِي مَا يَمْحَقُ الْعُمْرَ وَيُنْقِصُهُ) ..... ٢٠٩
- (يَا رَبِّ ! ظَلَمْنِي وَقَتَلَنِي وَقَطَعَ أَجَلِي) ..... ٢١١

## فهرس الأعلام

- الرسول / رسول الله / النبي ، عليه السلام ..... ٥٧ ، ٦٧ ، ١٥٧ ، ٢٠٤
- ..... ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٤٠٨ ، ٢٤١٩
- ..... ٤٢٠ ، ٢٤٦٣ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٦٥٣٥ ، ٥٦٧ ، ٢٥٨٥
- إبراهيم ، عليه السلام ..... ٢٧٥
- آبن الجُبَّائِي ..... ١٠ ، ٢٢٧ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٩١ ، ٢١٢٥ ، ١٣٧
- ..... ١٤٥ ، ١٨٩ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣٢٥ ، ٣٤٣ ، ٣٦٥
- ..... ٤٨٥ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥١٤
- آبن خَلَّاد ..... ٣١٥
- آبن الراوندي ..... ١٥١ ، ٢١٥٧
- آبنه = آبن الجُبَّائِي
- أبو الحسن الأشعري ..... ٦٠ ، ٧٢ ، ٢٦٩ ، ٩١ ، ١١٧ ، ٢٦٥
- ..... ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٤٦٣
- أبو لهب ..... ٢٦٠ ، ٤٦١
- أبو الهذيل العَلَّاف .. ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٢١٩ ، ٢٢٠
- ..... ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٥
- البلخي ..... ٢٧٥ ، ٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣١٣ ، ٣١٧ ، ٣٢١ ، ٣٢٣
- بنت شعيب ..... ٦٦
- الجُبَّائِي ..... ٢٣ ، ٧٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٩١ ، ١١٧ ، ٢١٢٥
- ..... ١٣٧ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ٢١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٨٩
- ..... ٢٦٨ ، ٢٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٢٧٣
- ..... ٢٧٤ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٤٦٦ ، ٤٧٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، ٥١٢



- الخضر ، عليه السلام ..... ٢٣٩ ، ٢٤١
- الشيخ / شيخنا = أبو الحسن الأشعري
- عبّاد بن سلمان الصيمري ..... ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢
- ..... ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٧٠ ، ١٧١
- العلاف = أبو الهذيل
- عليّ الأسواري ..... ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢
- مصعب بن الزبير ..... ٢١٨
- موسى ، عليه السلام ..... ٦٧ ، ٥٧٥
- النّجار ..... ٣٧٠ ، ٧٢ ، ٧٩ ، ٢٩١ ، ٩٢ ، ١٤٤
- نوح ، عليه السلام ..... ٢٨٤ ، ٢٠٤
- هود ، عليه السلام ..... ٦٦

## فهرس الجماعات

١٨٧ .....	أسلاف المعتزلة
٥٦٠ ، ٥٥٦ .....	أصحاب الأصلح
٢٣٢ .....	أصحاب الحديث
٢٣٣ ، ١٦٣ ، ١٠٠ ، ٨٧ ، ٧٩ ، ٧٣ ، ٥٣ ، ٣٤ .....	أصحابنا
٣٦٤ ، ٣١٤ ، ٣٠٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٢٥٣ ، ٢٣٩ .....	
٥٢٩ ، ٥٢٨ .....	الأطباء
١٣٨ ، ٢٠٦٧ .....	الأمة
٢×١٨٤ ، ٢×١٨٣ ، ٢×١٨٢ ، ١٨١ ، ١٧٧ ، ٢×١٧٦ ، ٢×١٧٠ ، ١٦٩	
٢×٣٢٣ ، ٣٢٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٣٩ ، ٢×٢٣٢ ، ٢٢٥ ، ٢×١٨٥	
٣٦٢ ، ٣٥٩ ، ٣٥١ ، ٣٤١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٢×٣٢٦ ، ٣×٣٢٥ ، ٢×٣٢٤	
٣٨٢ ، ٢×٣٨٠ ، ٢×٣٧٥ ، ٣×٣٧٤ ، ٣٦٦ ، ٢×٣٦٥ ، ٢×٣٦٤ ، ٣٦٣	
٤١٩ ، ٤١٧ ، ٤١٣ ، ٤١١ ، ٤٠٦ ، ٢×٣٩٦ ، ٢×٣٩١ ، ٣٨٧ ، ٣٨٣	
٤٥٤ ، ٤٥٢ ، ٢×٤٥١ ، ٤٤٨ ، ٤٤٢ ، ٤٣٣ ، ٢×٤٢٩ ، ٤٢٧ ، ٤٢٠	
٥٧٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٦ ، ٤×٥١٤ ، ٥٠٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٤٥٧ ، ٢×٤٥٥	
٥٠٤ ، ٤٦٨ ، ٣×٤٥٥ ، ٣٦٣ .....	الأنبياء
٢×٢٩٥ ، ٧٠ ، ٦٩ ، ١٥ .....	أهل الإثبات
٥٤٠ .....	أهل التناسخ
٩٩ ، ٧٨ ، ٧٣ ، ٦٠ ، ٥٩ ، ٥٨ ، ٥٥ ، ٥٣ ، ١٩ .....	أهل الحق
١٨٦ ، ١٨٣ ، ١٨١ ، ٣×١٧٢ ، ١٦٦ ، ١٥٥ ، ٢×١٥٠ ، ١٣٨ ، ١٣٦	
٣٢١ ، ٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٤ ، ٢٩٥ ، ٢٨٦ ، ٢٥٤ ، ٢٣٢ ، ٢١٢ ، ١٨٧	
٥٨٣ ، ٢×٥٤٠ ، ٢×٥٤٠ ، ٤٦٣ ، ٤٠٥ ، ٣٥٥ ، ٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٤٩	

- أهل الحق والجمهور ..... ١٣٦
- أهل خراسان ..... ٤٥٢
- أهل الشرق والغرب ..... ٥٣٥
- أهل العربية ..... ١١٦
- أهل اللغة ..... ١٩١ ، ١١٩ ، ١١٧ ، ١٠١ ، ٧٧ ، ٧٣ ، ٢×٧٠ ، ٥٧ ..... ١٩٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، ٣٧١ ، ٢×٤٣٧ ، ٤٣٩
- أهل اللغة والعقل / العقول ..... ٣٧١ ، ١٩٤
- أهل اللغة والمعاني ..... ٤٣٩
- أهل المعاد ..... ٥١١
- أهل الملك ..... ٤٦٣
- أهل النار ..... ٤٧٣ ، ٣٦٣
- أهل النبي ..... ٥٣٥
- الأولياء ..... ٢١٩
- البراهمة ..... ٢×٤٦٣ ، ٢×٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٢×٥٣٩ ، ..... ٥٤١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨
- البكرية ..... ٥٤٠
- الثنوية ..... ٥٤٠ ، ٥٣٩
- الجمهور من القدرية ..... ١٤٣
- الحشوية ..... ٣١٤
- الرسل ..... ١٩٠ ، ٥٧ ، ٢×٢١٨ ، ٤×٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢×٢٢١
- ٤×٤٦٣ ، ٣×٤٦٤ ، ٢×٤٦٥ ، ٥×٤٦٦ ، ٤×٤٦٧ ، ٣×٤٦٨ ، ٤×٤٦٩
- ٢×٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤×٤٧٢ ، ٥×٤٧٣ ، ٣×٤٧٤ ، ٤×٤٧٦ ، ٢×٤٧٧

٢×٤٩٤ ، ٢×٤٩٣ ، ٢×٤٩٠ ، ٢×٤٨٩ ، ٢×٤٨٧ ، ٤٧٩ ، ٤×٤٧٨  
 ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٢×٥٠٦ ، ٥٠٤ ، ٥٠٢ ، ٢×٤٩٨ ، ٤٩٧ ، ٤٩٦ ، ٤٩٥  
 ٥٢٦ ، ٥٢٤ ، ٢×٥٢٣ ، ٥٢١ ، ٥١٣ ، ٢×٥١٢ ، ٢×٥١١ ، ٢×٥١٠  
 ٤×٥٣٩ ، ٥٣٧ ، ٢×٥٣٣ ، ٢×٥٣٢ ، ٥×٥٣١ ، ٥٢٨ ، ٢×٥٢٧  
 ٥٦٠ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧ ، ٢×٥٥٦ ، ٥٥٠ ، ٥٤٥ ، ٥٤٢ ، ٥٤١ ، ٢×٥٤٠

٥٨٥ ، ٥٨٤ ، ٥٨٢ ، ٢×٥٨١ ، ٢×٥٧٩ ، ٥٧٦ ، ٥٧٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٣  
 ٣٤٢ ، ٢×٣٠٤ ، ١٣٠ ، ٧٢ ..... شيوخنا

٥٨٣ ، ١١٧ ..... العرب

٢٣٢ ..... علماء الأئمة

١٥٨ ..... فقهاء العراقيين

٥٢٨ ..... الفلاسفة

١٣٦ ، ٢×١٢٢ ، ١١٧ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ٩٩ ، ٧٣ ، ١٠ ..... القدريّة

١٨٢ ١٧٦ ، ٢×١٧٤ ، ٢×١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٧ ، ١٥١ ، ١٤٣ ، ١٤١

٢٢٩ ، ٢٢٢ ، ٢١٩ ، ٢١٤ ، ٢١٢ ، ٢٠٠ ، ٢×١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٣

٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٤٣ ، ٢٣٩ ، ٢×٢٣٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤ ، ٢٣٣ ، ٢×٢٣٢

٢١٣ ، ٢١٠ ، ٢×٢٩٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٤ ، ٢٧٩ ، ٢٧١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٠ ، ٢٥٥

٢٨٣ ، ٢٨١ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٥٥ ، ٢٤٩ ، ٢×٢٢٣ ، ٢١٤

٤٤٧ ، ٤٤٣ ، ٢×٤٢٧ ، ٤٢٤ ٤٢١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٤ ، ٣٨٥

٥×٥٣٩ ، ٥٣٢ ، ٥٢٣ ، ٥٠١ ، ٢×٤٩٣ ، ٤٧٨ ، ٤٧٣ ، ٤٧١ ، ٢×٤٦٥

٥٦٣ ، ٥٥٣ ، ٢×٥٤٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢ ، ٤×٥٤١ ، ٢×٥٤٠

٥٨٤ ، ٥٨٣ ، ٥٧٢ ، ٥٦٧ ، ٢×٥٦٥

٥٨٢ ، ١٢٩ ..... المتكلمون

١٩٢ .....	مُثَبِّتو الأحوال .....
٢٧٢ .....	مُثَبِّتو الأعراض .....
٢×٥٣٩ .....	مُثَبِّتو النبوة / النبوات .....
٣١٤ .....	المجبرة .....
١٦٩ ، ١٤٠ ، ١٢٤ ، ٩٨ ، ٢×٩١ ، ٨٨ .....	المعتزلة .....
٣٩٠ ، ٣٢٣ ، ٣١٨ ، ٣١٧ ، ٣١٤ ، ٣١٣ ، ٢٧٢ ، ١٨٧ .....	
٤٠١ .....	معتزلة البغداديين .....
٢٠٢ ، ١٨٦ ، ٢×١٥٠ ، ١٢٩ ، ٢×٦٧ ، ٢٤ .....	الناس .....
٣١٥ ، ٣١٣ ، ٢×٣١٢ ، ٢٩٦ ، ٢٧٥ ، ٢×٢٥٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٤ ، ٢١٨	
٣٩٥ ، ٣٧٩ ، ٣×٣٧٦ ، ٣٦٨ ، ٢×٣٦٤ ، ٢×٣٦١ ، ٣٤٣ ، ٣٣٦ ، ٣٢٦	
٤٤٦ ، ٢×٤٤٢ ، ٥×٤٤١ ، ٤٣٨ ، ٤٣٧ ، ٤١٥ ، ٤١٢ ، ٢×٤٠٣ ، ٣٩٦	
٥٢٩ ، ٥٢٨ ، ٥٠١ ، ٦×٤٦١ ، ٤٦٠ ، ٢×٤٥٩ ، ٤٥١ ، ٤٤٨ ، ٤×٤٤٧	
٥٧٤ ، ٢×٥٧٣ ، ٢×٥٧٢ ، ٥٦٥ ، ٥٤٩ ، ٥٣٢ ، ٥٣١	
٤٦٣ .....	النصارى .....
٥٠٦ .....	نفاة الأعراض .....
٣٥٥ ، ٣٣٨ ، ٣١٥ ، ١١٧ ، ١٠ .....	النوابت .....
٤٦٣ .....	اليهود .....

## فهرس الكتب

للباقلائي :

- كتاب إبانة عجز القدريّة عن تصحيح دلائل النبوّة ..... ٢١٩  
 كتاب التمهيد ..... ٥٢٧ ، ٤٦٣  
 كتاب الفرق بين معجزات النبيين وكرامات الصالحين ..... ٢١٩  
 كتب أصول الفقه ..... ٣٤٣ ، ٢٤٨ ، ١٨٢ ، ١٨٠ ، ١٥٨ ، ١٥٠  
 ..... ٥٦٦ ، ٥٥٤ ، ٥٣٢ ، ٥٣١ ، ٥٢٣ ، ٤٠٥ ، ٢×٤٠٣ ، ٣٦٧ ، ٣٤٤  
 كتاب نقض النقض ..... ٥٢٧ ، ١٨٧

لغيره :

- الأصول الخمسة (للجبائي) ..... ٢٦٨ ، ١٢٥  
 أوائل الأدلة (للبلخي) ..... ٢٧٥  
 نقض (الأصول الخمسة للجبائي) أبي الحسن الأشعري ..... ٢٦٨

## فهرس الفصول والأبواب والكتب الداخلية

في هداية المسترشدين :

- Δ باب الاشتقاق من أفعاله ، تعالى ..... ٤٤٣
- Δ باب الإعادة والبقاء والفناء ..... ٣٠٤
- Δ باب إيجاب المعرفة وشرائط التكليف ..... ٤٧٩
- Δ باب الحظر والإباحة ..... ٣٣٩ ، ٣٤٤
- Δ باب الدلالة على أَنَّ الله ، تعالى ، واحد وفي نفي كونه قادرًا على الظلم .. ١٢٦
- Δ باب ذكر الأدلة على توحيد الصانع ..... ١٤٨
- Δ باب ذكر الكلام عليهم في حقيقة المنع وضروب الموانع ..... ٢١
- Δ باب القول في أحكام المعارف وَحَدَّ العلم وحقيقته ..... ٩٥
- Δ باب القول في اللطف ..... ٢٣٠ ، ٤٧٥
- Δ باب نفي خلق القرآن ..... ١٠١ ، ١٧١ ، ٥١٨
- Δ باب نفي ثاب مع الله ..... ١٢٦
- Δ باب الوعيد ..... ٥١٠
- Δ فصول القول في دلالة أفعال الله ، تعالى ، على كونه قادرًا ..... ١١
- Δ كتاب إبطال التولّد ..... ٣٥ ، ١٨٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٣
- ..... ٢٦٤ ، ٣٠٦ ، ٣٣٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨
- Δ كتاب الإرادة ..... ٢٥٠ ، ٢٩٠
- Δ كتاب خلق الأعمال ..... ٢١٩ ، ٤٤٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦
- Δ كتاب الصفات ..... ١٣ ، ١٨٠ ، ٢٤٩
- Δ الكلام في أحكام المعجز ..... ٢١٩
- Δ الكلام في الاستطاعة ..... ١٣ ، ١٠١

- باب الكلام في الاستطاعة [تنمة لما تقدمه حتى نهايته] ..... ٦-٦٨
- باب الكلام في البدل ..... ٦٩-١٨٥
- باب الكلام في الآجال ..... ١٨٦-٣١١
- باب الكلام في الأرزاق ..... ٣١٢-٤٣٣
- باب الكلام في الأسعار ..... ٤٣٤-٤٦٢
- باب الكلام في إثبات النبوات [بداياته فقط] ..... ٤٦٣-٥٨٧
- ▽ باب التعديل والتجوير ..... ١٤٤ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٤١
- ..... ٢٤٢ ، ٢٦٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٨٤ ، ٤٢٥ ، ٤٦٥ ، ٥٤٠
- ▽ باب تقدير فعل ما علم أنه لا يكون ..... ١٤٩
- ▽ باب ذكر الحسن والقيبح ..... ١٤٨ ، ٢٣١ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤
- ▽ الكلام في الحسن والقيبح
- والآلام والثواب والأعواز والأصلح واللفظ والتعديل والتجوير ..... ٣٤٠
- ▽ الكلام في التعديل والتجوير وحسن التكليف والأصلح واللفظ ..... ٣٨٤
- ▽ الكلام في اللفظ وأحكامه ..... ٢٣٠
- ▽ فصول القول في الأصلح والتكليف ..... ١٧٨ ، ٤٢٥
- ▽ فصل في أحكام المعجزات ..... ٤٦٣ ، ٥٠١
- ▽ القول في التوبة والوعيد ..... ١٧٨
- ▽ القول في الإمامة ..... ٥٣٦
- في غير هداية المسترشدين :
- كتاب الاجتهاد من أصول الفقه ..... ٤٠٣
- كتاب الحظر والإباحة في أصول الفقه ..... ٣٤٣ ، ٤٠٣
- كتاب الناسخ والمنسوخ في أصول الفقه ..... ١٨٠ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩
- باب جواز الفعل وقبل وقته ..... ٢٤٩



## فهرس الأمكنة

البصرة	..... ٤×٥٠ ، ٣×٥١ ، ٤×٥٣ ، ٥×٤٤٠
بغداد	..... ٣×٥٠ ، ٣×٥١ ، ٥×٥٣
البيت الحرام	..... ٥٤٥
بيت المقدس	..... ٥٤٥
جبل اللُّكَّام	..... ٤٠٩
خراسان	..... ٤×٤٤٠ ، ٤٥٢
الصفاء والمروة	..... ٥٤٥
العراق	..... ٤٥٢
عرفات	..... ٥٤٣
عرفة	..... ٥٤٦ ، ٥٤٨
الكعبة	..... ٥٤٥
هجر	..... ٢×٤٤٠
مدينة السلام	..... ٤١١

## فهرس الموضوعات

٦	[باب الكلام في الاستطاعة]
٨	فصل
١٠	فصل
١٩	فصل
٢٦	- سؤال آخر
٢٧	فصل
٢٩	فصل
٣١	فصل
٣٣	فصل
٣٤	- دليل آخر على أنَّ الاستطاعة مع الفعل
٣٨	- دليل آخر
٤٣	فصل
٤٨	دليل آخر
٥٠	فصل
٥٣	فصل
٥٥	فصل القول في تكليف ما لا يُطاق
٦٤	فصل في ذكر ما يتعلّقون به من الآي في منع تكليف ما لا يُطاق
٦٩	باب الكلام في البديل وذكر الخلاف فيه
٧٢	فصل
٧٣	فصل
٧٧	فصل

٨٠	فصل
٨٢	فصل
٨٣	فصل
٨٧	فصل
٩٢	فصل
٩٤	فصل
٩٩	فصل

### باب ذكر ما يوجب الفصل بين جواز البذل

١٠١	من الموجود في حاله وبين البذل من الماضي
١٠٤	فصل
١٠٧	فصل
١٠٨	فصل
١١١	ذكر أسولتهم في البذل والجواب عنها
١١٢	○ شبهة لهم أخرى والجواب عنها
١١٣	- سؤال آخر
١١٣	- سؤال آخر
١١٤	- سؤال آخر
١١٥	فصل
١١٧	فصل

### باب القول في جواز كون ما علم الله ،

١٢٠	تعالى ، أنه لا يكون والخلاف في ذلك
١٢٢	فصل

فصل ..... ١٢٣

فصل ..... ١٢٨

باب الكلام في ذكر اختلافهم في كونه ، تعالى ، قادرًا على فعل

ما علم أنه لا يكون وأخير أنه لا يكون وما نختاره في ذلك ..... ١٢٩

فصل ذكر اختلافهم في جواب من سأل عما علم الله ، تعالى ،

أنه لا يكون لو كان كيف كانت تكون حال القديم في كونه

عالمًا به أو غير عالم ؟ وهل يصح أن يذكر في ذلك جواب أم لا ؟ .... ١٣٦

فصل ..... ١٤٠

فصل ..... ١٤١

فصل ..... ١٤٣

فصل ..... ١٤٥

باب ذكر الدلالة على صحة تعلق الأمر بالفعل في حال وجوده

والنهي عنه وصحة تقدمه عليه وأقسام الأمر به وذكر اختلاف

الناس في ذلك والدلالة على ما نختاره منه وإبطال ما سواه ..... ١٥٠

فصل ..... ١٥٣

فصل ..... ١٥٧

باب ذكر اختلاف القدرية في جواز تقدم

الأمر على الوقت بأوقات وهل يجوز ذلك أم لا ؟ ..... ١٥٩

فصل ..... ١٦١

فصل ..... ١٦٢

فصل ..... ١٦٣

باب ذكر اختلافهم في بقاء الأمر المتقدم إلى

وقت الفعل وفي أنّه أمر به إن بقي إلى وقته أم لا ؟	١٦٦
فصل	١٦٩
فصل	١٧٠
باب الكلام في جواز أمر الله ، تعالى ، بالفعل	
في وقت يعلم أنّ المكلف ممنوع منه ومحال بينه وبينه	١٧٢
فصل	١٧٤
باب القول في جواز أمر الله ، تعالى ، المكلف بالفعل	
في وقت يعلم أنّه يكون مخبراً ما فيه أو معدوماً وجوده حيّاً	١٧٦
باب القول في أنّه يصحّ علم المكلف وغيره	
من الخلق بأنّه مأمور بالفعل قبل حضور وقته وتقضيّه أم لا ؟	١٨٣
باب الكلام في الآجال وذكر الخلاف فيها	١٨٦
فصل	١٩١
فصل	١٩٤
فصل	١٩٥
فصل	١٩٦
- سؤال لهم والجواب عنه	٢٠٢
- سؤال	٢٠٦
- سؤال آخر والجواب عنه	٢٠٧
فصل	٢٠٩
فصل من القول في هذا الباب	٢١٢
فصل من القول في ذلك	٢٢٢
فصل	٢٢٧

٢٢٨	فصل
٢٣٢	فصل
٢٣٧	فصل
٢٣٩	فصل
٢٤٨	باب القول في إحالة البداء على الله ، تعالى
	باب ذكر قولهم في ذابح ماشية غيره
٢٥٢	ويكون له ذلك ويحسن منه ومتى يحرم ذلك عليه
٢٥٦	فصل من القول في ذلك
٢٥٧	فصل ذكر اختلاف القدرية في هذا الباب
٢٦٠	فصل
٢٦٢	فصل
٢٦٤	فصل
٢٦٨	فصل
٢٧٨	فصل من القول في هذا الباب
٢٨٤	فصل
٢٨٦	باب آخر من القول في الآجال
٢٨٩	فصل
٢٩٣	فصل
٢٩٩	باب آخر من القول في الآجال والأمر بما لا يراد
٣٠٣	فصل
٣٠٤	فصل

باب الكلام في الأرزاق وهل هو ، تعالى ، رازق للحرام ؟ والفصل

بين معنى الرزق والملك وجهات ثبوت الأملاك وما يصحّ ثبوت

- الملك له وإضافته إليه وغير ذلك من فصول القول في هذا الباب . ٣١٢
- فصل القول في معنى الرزق وحقيقته ..... ٣١٢
- فصل ..... ٣٢١
- فصل ..... ٣٣٤
- فصل ..... ٣٣٥
- فصل ..... ٣٣٨
- فصل ..... ٣٤٣
- فصل في ذكر شبههم في أنّ الله ، تعالى ، ليس برازق الحرام ..... ٣٤٩
- ذكر ما عوّلوا عليه في معنى وصف ما قلناه
- بأنّه رزق من الله ، تعالى ، وصحّة وصفنا له بذلك ..... ٣٥٥
- شبهة أخرى في منع هذه التسمية ..... ٣٥٨
- شبهة أخرى ..... ٣٦١
- شبهة أخرى في منع هذه التسمية ..... ٣٦٣
- شبهة أخرى في منع هذه التسمية ..... ٣٦٥
- شبهة لهم أخرى ..... ٣٧٤
- فصل ..... ٣٧٦
- باب الكلام في أنّ جميع أرزاق العباد أرزاق لهم
- من عند الله ، عزّ وجلّ ، ووجوب إضافة سائرهما إليه ، تعالى ..... ٣٧٨
- باب القول في أنّ الله ، تعالى ، لا يجب عليه رزق أحد من
- العباد ولا منع الرزق وأنّ له رزق جميعهم وله حرمانهم من التكليف
- لهم ومع زواله ومع إضرارهم بمنعه أو فعله ومع عدم الإضرار بهم ..... ٣٨٤

باب الكلام في أنّ جميع أرزاق سائر الحيوان من عند الله ، تعالى ، وخلق له وأنه ليس منها ما هو فعل للعباد ولا داخل تحت قدرتهم ولا يضاف إليهم على الحقيقة .....	٣٨٧
فصل .....	٣٩٠
- سؤال .....	٣٩٢
فصل .....	٣٩٦
فصل .....	٤٠١
باب القول في جهة كون المالك لما يرزقه من المكلفين ومن في حكمهم مالكاً له .....	٤٠٢
باب القول في أنّ من الرزق ما لا يوصف طلبه بأنه حسن ولا قبيح ولا محظور ولا مباح ومنه ما يوصف طلبه بأنه واجب مفروض ومنه ما يحسن طلبه ولا يجب وجهه وجوب الطلب وحسنه وإن لم يجب والردّ على معتقدي تحريم المكاسب .....	٤٠٥
فصل في الكلام على القائلين بتحريم المكاسب .....	٤٠٨
فصل .....	٤١٣
فصل .....	٤١٥
باب الكلام في جهة وجوب طلب العبد الرزق وحسنه ووجوه الفوائد بطلبه .....	٤٢١
فصل .....	٤٢٣
فصل من القول في ذلك .....	٤٢٧
فصل .....	٤٣٢
باب الكلام في الأسعار والرخص والغلاء وممن هما .....	٤٣٤



٤٣٥	فصل
٤٣٦	فصل
٤٣٧	فصل
٤٣٩	فصل
٤٤١	فصل القول في أنّ الأسعار كلّها من الله ، عزّ وجلّ
٤٤٦	فصل
٤٤٧	فصل
٤٥٤	فصل
٤٥٩	فصل من القول في الأسعار
٤٦٣	باب الكلام في إثبات النبوات
٤٦٤	فصل القول في صحّة إرساله ، تعالى ، الرسل وجواز ذلك
٤٦٩	فصل
٤٧٦	فصل
٤٨١	فصل من ذكر قولهم في أقسام اللطف والأصلح في باب الدين
٤٨٣	فصل
٤٨٤	فصل
٤٨٥	فصل آخر
٤٨٩	فصل
٤٩٤	فصل
٤٩٧	فصل
٤٩٨	فصل
٥٠٣	فصل

٥٠٩ .....	فصل
٥١٢ .....	فصل
٥١٤ .....	فصل آخر
٥١٥ .....	فصل
٥٢١ .....	فصل
٥٢٣ .....	فصل
٥٢٦ .....	فصل
٥٣١ .....	فصل
٥٣٤ .....	فصل

القول في ذكر قول من أوجب البعثة

٥٣٧ .....	بكونها لطفًا في الواجبات وتجنُّب القبائح العقلية
	باب الكلام في نقض علل البراهمة في إحالة بعثة
٥٣٩ .....	الرسول وعدم السبيل إلى صدقهم وضروب قدحهم في أعلامهم
٥٤٥ .....	« علة لهم
٥٤٩ .....	« علة أخرى لهم
٥٥٢ .....	« علة لهم أخرى
٥٥٤ .....	« علة أخرى لهم عليهم
٥٥٦ .....	« علة لهم أخرى
٥٥٨ .....	« علة أخرى لهم
٥٦٠ .....	« علة أخرى
٥٦٣ .....	« علة لهم أخرى مع القائلين باللطف
٥٦٥ .....	○ شبهة لهم أخرى مع أصحاب اللطف

٥٦٩	« علة لهم أخرى
٥٧٢	« علة لهم أخرى
٥٧٥	« علة لهم أخرى
٥٧٩	« علة أخرى
٥٨١	فصل
	باب الكلام في معنى وصف الشيء بأنه معجز
٥٨٢	ووجه دلالته على صدق الرسل ، عليهم السلام
٥٨٥	فصل
٥٨٨	الفهارس الفنيّة
٥٨٨	فهرس الآيات
٥٩٥	فهرس الأحاديث
٥٩٥	فهرس الأعلام
٥٩٧	فهرس الجماعات
٦٠١	فهرس الكتب
٦٠٢	فهرس الفصول والأبواب والكتب الداخليّة
٦٠٤	فهرس الأمكنة

**All rights reserved**

**1<sup>st</sup> Publishing**

**2022/1443**

**MAKTABAT 'ABAQ AL-MISK  
FOR PUBLISHING & DISTRIBUTION  
AMMAN  
JORDAN**

**Tel.: 00962796054800**

# **Hidāyat al-Mustaršidīn**

**Compiled by**

**Al-Imām al-Qāḍī Abū Bakr  
Muḥammad b. aṭ-Ṭayyib al-Aš‘arī  
known as al-Baqillānī  
(d. 403/1013)**

**Edited by**

**Prof. Dr.**

**Omar Hamdan**

**&**

**Taghrid Hamdan**

## **3. Volume**

*(Bāb al-kalām fī l-istiṭā‘a – Bāb al-kalām fī l-badal –  
Bāb al-kalām fī l-āğāl – Bāb al-kalām fī l-arzāq –  
Bāb al-kalām fī l-as‘ār – Bāb al-kalām fī iḥbāt an-nubuwwāt)*

**Maktabat ‘Abaq al-Misk  
for Publishing & Distribution  
Amman**